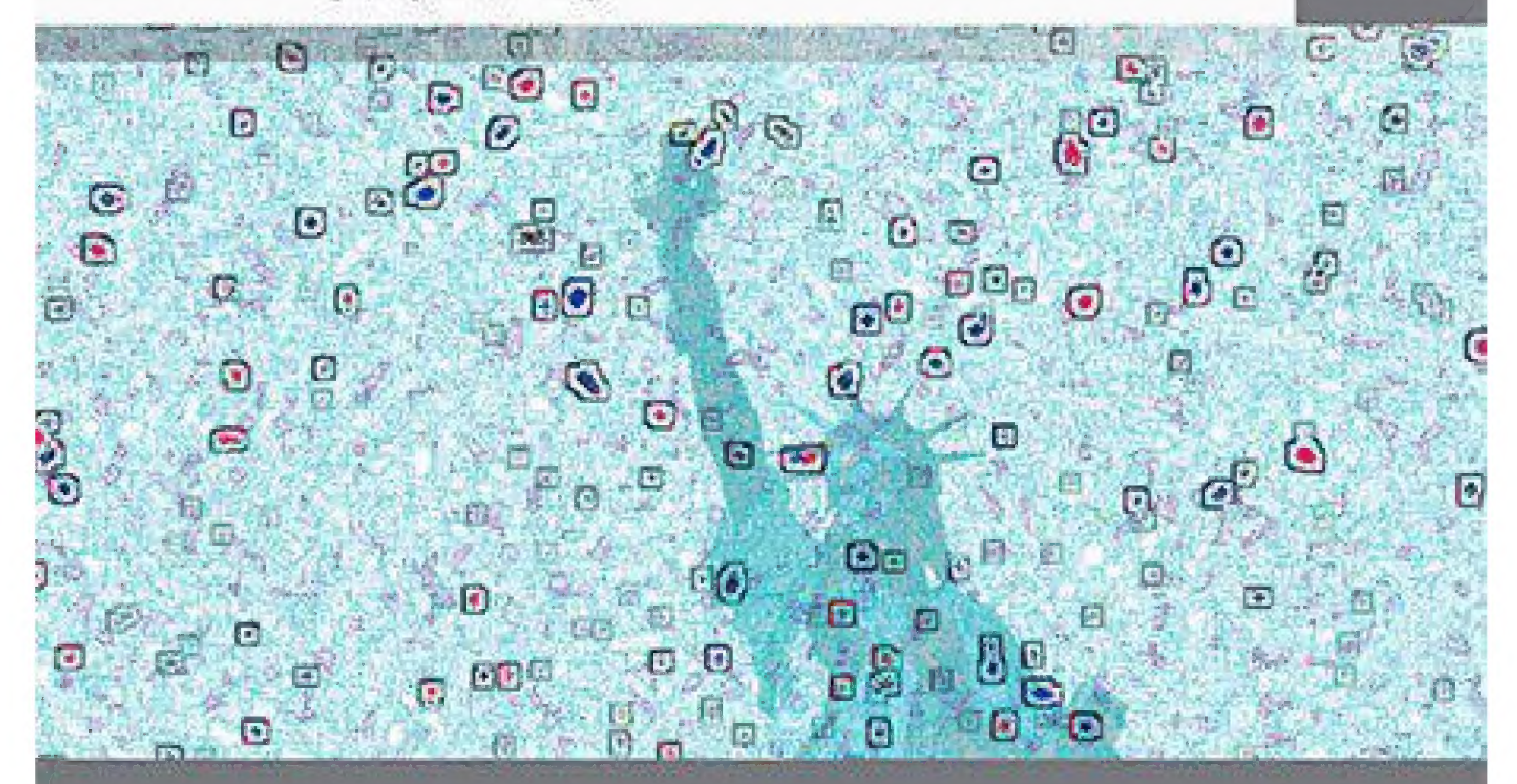
ترجمان

ألكسي دو توكفيل

الديمقراطية في أميـركا

ترجمة: بسام حجار



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الديمقراطية في أميركا

هذه السلسلة

في سياق الرسالة الفكرية التي يضطلع بها "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، وفي إطار نشاطه العلمي والبحثي، تُعنى "سلسلة ترجمان" بتعريف قادة الرأي والنخب التربوية والسياسية والاقتصادية العربية إلى الإنتاج الفكري الجديد والمهم خارج العالم العربي، من طريق الترجمة الأمينة الموثوقة المأذونة، للأعمال والمؤلفات الأجنبية الجديدة أو ذات القيمة المتجددة في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية عامة، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية بصورة خاصة.

وتستأنس "سلسلة ترجمان" وتسترشد بآراء نخبة من المفكرين والأكاديميين من مختلف البلدان العربية، لاقتراح الأعمال الجديرة بالترجمة، ومناقشة الإشكالات التي يواجهها الدارسون والباحثون والطلبة الجامعيون العرب كالافتقار إلى النتاج العلمي والثقافي للمؤلفين والمفكرين الأجانب، وشيوع الترجمات المشوَّهة أو المتدنية المستوى.

وتسعى هذه السلسلة، من خلال الترجمة عن مختلف اللغات الأجنبية، إلى المساهمة في تعزيز برامج "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات" الرامية إلى إذكاء روح البحث والاستقصاء والنقد، وتطوير الأدوات والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، والتأثير في الحيز العام، لتواصل أداء رسالتها في خدمة النهوض الفكري، والتعليم الجامعي والأكاديمي، والثقافة العربية بصورة عامة.

الديمقراطية في أميركا

ألكسي دو توكفيل

ترجمة

بسام حجار

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
توكفيل، ألكسي دو
الديمقراطية في أميركا/ ألكسي دو توكفيل؛ ترجمة بسام حجار.
1088 ص.؛ 24 سم. - (سلسلة ترجمان)
يشتمل على إرجاعات ببليوغرافية وفهرس عام.
ISBN 978-614-445-534-0
1. الديمقراطية - الولايات المتحدة الأمريكية. 2. الولايات المتحدة الأمريكية - أحوال سياسية. 3. الولايات المتحدة الأمريكية - السياسة والحكومة. أ. حجار، بسام. ب. العنوان. ج. السلسلة.
321.80973

هذه ترجمة لكتاب

De la démocratie en Amérique
par Alexis de Tocqueville
Douzième édition, revue, corrigée et augmentée d'un Avertissement et d'un examen comparatif de la démocratie aux États-Unis et en Suisse

عن دار النشر

Institut Coppet, 2012

نشر هذا الكتاب بالتعاون مع دراسات عراقية

الناشـر



شارع الطرفة - منطقة 70
وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطر
هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 9918837 00961 فاكس: 1991839 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى

بيروت، حزيران/ يونيو 2023

المحتويات

القسم الثاني

الجزء الثاني

القسم الأول

أثر الديمقراطية في حركة الفكر في الولايات المتحدة

القسم الثاني
أثر الديمقراطية في أحاسيس الأميركيين

القسم الثالث
أثر الديمقراطية في الأعراف بالتعبير الدقيق للكلمة

القسم الرابع

في أثر الأفكار والمشاعر الديمقراطية في المجتمع السياسي

مقدّمة المترجم

لعلّ أفضل ما يُعرّف به ألكسي دو توكفيل (1805-1859)، العبارة التي افتتح بها شارل دانتزيغ مدخلَه إلى توكفيل في معجم (ـه) الأناني للأدب الفرنسي[1] حيث قال: "صاحبنا هذا ليس شاتوبريان، بل توكفيل. وهو متأدّبٌ من الصفّ الأول، يؤمنُ بالموسّسات، ويسعى في خدمتها (كنائب في البرلمان، وكعضوٍ في الأكاديمية الفرنسيّة، وكوزير خارجيّة) أفضل ممّا يسعى لهذا الغرض شاتوبريان الذي لا يخدمُ إلا نفسه".

والحقيقة أنّ كاتب هذه السطور، ولأسبابٍ "أنانية"، على غرار شاتوبريان ودانتزيغ، عاود قراءة ألكسي دو توكفيل، بمضيّ ما يزيد على العشرين عامًا، كأنه يقرأ، ثانيةً، سرفانتس أو هرمان ملفِل؛ دو كيخوتِه أو موبي ديك.

قبلَ "ذكريات (ـه)" (كُتِبَت بين 1850 و1851 ولم تُنشَر إلّا بعد وفاته) التي انصرفَ فيها إلى "خدمة مشاعره"، ألّفَ توكفيل الديمقراطية في أميركا (1835 للجزء الأوّل و1840 للجزء الثاني والأخير)، ما يقارب الألف صفحة في وصف أميركا، الأمّة التي ولّدت، بقدرٍ أقلّ من الدماء، ما لم تتمكّن أمم أوروبا أن تولّده بالثورات العنيفة.

رحلته إلى أميركا (بين نيسان/ أبريل 1831 وآذار/ مارس 1832) برفقة غوستاف دو بومان (Gustave de Beaumont)، التي استغرقَت أقل من عامٍ

(1) Charles Dantzig, *Dictionnaire égoïste de la littérature française* (Paris: B. Grasset, 2005).

واحد، لغَرَض الاطلاع على أوضاع السجون في أميركا، أنتجَت مؤلّفًا خالدًا، لم ندرِ يومًا، ولم نقرأ، أن كتابًا (جدّيًا) في العلوم السياسية أو في الفلسفة أو في الاجتماعيات، لم يستند إلى بعضٍ من وصفه أو تحليله، أو افتراضاته.

لن نقول جديدًا في تلخيصنا فحوى الديمقراطية في أميركا، فلفرط ما شاعَ قولُه، بين المختصّين وغير المختصّين من الباحثين والقرّاء، أضحت مفاهيم كالمساواة والحرية والديمقراطية الفرنسية هذا الذي رأى في العالم الجديد (أميركا) تجسيدًا للثورة الحقيقية، الحتمية، التي تؤسّس، من دون عنفٍ أو سفكٍ للدماء، لما ينبغي له التحقق لأجل رفاه الإنسان وازدهار مجتمعاته.

فإذا كانت الديمقراطية تتجسّد، على صعيدي الاجتماع والسياسة، في المساواة وتكافؤ المراتب والفرص، فما الذي يضمن، إنْ لم يكن شرطها الحرية، أنها لن تستحيل طغيانًا؟

لا ينطلق توكفيل في انكبابه على استقراء حال الديمقراطية في أميركا من إعجاب منزّه عن النقد، ومن الارتياب في الصيغ التي جسّدت الأفكار، فهو ينتمي، قلبًا وقالبًا، إلى العالم القديم، لكنه يرى أن الانتقال الحتميّ من زمان الأرستقراطية إلى عهد الديمقراطية، ليس مقدّرًا أن يمرّ حتمًا بالثورات الدموية، على غرار ما شهدته فرنسا، لا بل معظم الملكيّات الأوروبية.

الجمهوريات تستقيمُ بالفضائل، يقول مونتسكيو. لا بل تستقيمُ بالمعارف (الثقافة)، يقول توكفيل، وخاصة في مضمار السياسة. فامتداح الفضائل لا يصونُ الشرائع من نزوع إلى طغيان ولو زُيّنَ الطغيان بلبوس الاستقامة. والفضائلُ من أعمال التأمّل المحض، وهي بقيةٌ من تأسيس فهم للجمهورية يُبنى على كونها نتاجًا لحركة انتقال الكتلة البشرية (الشعب؛ الأمة) من الأرياف (الأقاليم) إلى المُدُن. وما جرى في حركة تأسيس العالم الجديد هو حركة انتقال من المدن (إنكلترا المنتمية إلى القارة العجوز) إلى المدنِ التي هي في قيد التأسيس.

استغرق إنجاز **الديمقراطية في أميركا**، عشرة أعوام، ولم يصدر في صيغته النهائية، كما يقول توكفيل في مقدّمة الطبعة الثالثة عشرة، إلا بعد مضي خمسة عشر عامًا على صدور صيغته المعتمدة في طبعاته الأولى. وإذا شئنا أن نلخص مغامرة توكفيل الفكرية هذه لن نجد أفضل مما جاء في إحدى رسائل المؤلف إلى صديقه كيرغورلاي في كانون الثاني/ يناير 1835، حيث يشرح له أولًا أنه ما دامت المسيرة نحو المساواة حتمية، فإن المسألة المركزية التي تطرح راهنًا هو التثبّت من أن هذه المساواة متماشية مع الحرية، ويضيف توكفيل قائلًا: "لم أعقد العزم على تأليف هذا الكتاب إلّا بعد تفكير طويل. ويقيني أن بعض ما فيه من آراء لن يكون سارًّا لبعض الناس ولن أجني من جرّائه تعاطف أحد منهم. سوف يرى البعض أنني أمقت الديمقراطيّة وأنني بالغ القسوة في انتقادها، بينما قد يرى البعض الآخر أنني من المتحمّسين بغلوّ لانتشارها. لعلّ أحسن ما قد ألقاه هو أن يمتنع الناس عن قراءة كتابي، وهذا ما قد ألقاه في أي حال. أعلم هذا كله، ولكن هوذا ردّي: منذ عشرة أعوام وأنا أفكّر في بعض الأمور التي سأطلعك عليها في ما يلي. ولم أقصد أميركا إلّا لاستيضاح حقيقتها. ولم يكن نظام السجون سوى ذريعة: لقد اتخذتُ من هذه الذريعة تأشيرةَ دخول إلى سائر أنحاء الولايات المتحدة. إلى تلك البلاد حيث طالعتني أمورٌ كثيرة لم أتوقّعها من قبل، وحيث عاينتُ أمورًا كثيرة كانت بالنسبة إلي أسئلة طالما طرحتها على نفسي..".

فرنسوا فوريه (François Furet) الذي أعدّ طبعة غارنييه[2] اعتمادًا على الطبعة الثالثة عشرة من **الديمقراطيّة في أميركا**، لخّص مغامرة الحقوقي والسياسيّ الفرنسي توكفيل بالسطور الآتية:

"نعلم جميعًا أنّ كتاب **الديمقراطيّة في أميركا** نُشِر على مرحلتين، حيث صدر الجزء الأوّل، المكرّس أساسًا لوصفٍ تحليلي للمؤسسات الأميركيّة، في عام 1835؛ بينما صدر الجزء الثاني الذي يتطرّق، بقدرٍ أكبر من التجريد، إلى تأثير الديمقراطيّة على التقاليد والأعراف والعادات القوميّة، انطلاقًا من المِثال الأميركي، في عام 1840. لقد استغرق تدوين الرحلة الأكثر نباهةً في القرن

(2) Alexis de Tocqueville, *De la démocratie en Amérique*, François Furet (éd.) (Paris: Garnier, 1981).

التاسع عشر، نحو عشرة أعوام من الدراسات الإضافيّة والعمل الفكري الدؤوب. يستطيع القارئ أن يعثر على الأفكار الناظمة لمادة هذا الكتاب، وخاصّة الجزء الأول منه، وهو ذو طابع "أميركيّ" محض، في الملاحظات التي دوّنت على هامش الرحلة [ونشرت في ما بعد]: وهذا دليل على كون الرحّالة قد حلّ في تلك الأرض مزوّدًا بـ"نظامه" الفكريّ المنجز. غير أنّ استغراقه كلّ هذا الوقت لم يكن باعثه الحرصُ على تحسين إنشائه، بل كان باعثه الرغبة في "بَسْطِ" موضوعه، الأمر الذي تطلّب قراءات مطوّلة في مجال القانون الدستوريّ، وفي المجالين السياسي والقضائي على نحوٍ خاص. أمّا الداعي الآخر للتأني فكان حرصه على "التفكير مليًا" في ما "لَقِنه"، وتعميق تصوّره المفهومي اعتمادًا على "الوقائع" الأميركيّة، وصَقل "الدرس" الموجّه إلى الشعوب الأوروبية. ذلك أن توكفيل هو عقل يحفر إلى ما لا نهاية في مواضع الأفكار نفسِها ويُفلح على الدوام في استنباطِ جديدٍ منها: ولعلّ الجزء الثاني من مؤلّفه هو خير مِثال على هذا الطَّرْز من المثابرة الفكريّة".

لمؤلَّف توكفيل هذا ترجمتان عربيتان. إحداهما مجتزأة، اقتصرت على بعض الفصول المُختارة، والثانية (وهي إنجاز أمين مرسي قنديل، صدرت في طبعتها الأولى عام 1962، وأعيد طبعها عام 1984 وعام 1991، عن دار عالم الكتاب في القاهرة). وبرغم الجهد الهائل المبذول، فإنها أغفلَت هوامش توكفيل المثبتة في متن الكتاب وفي آخره، معتمِدةً الطبعة التي أعدّها فيليبس برادلي للترجمة الأميركيّة وصدرت في عام 1945 تحت عنوان *Democracy in America*؛ ولا ندري إذا كان التغاضي عن لغة توكفيل، وهواه في تقطيع نصّه إلى أفكارٍ/ عبارات مستقلّة في بيانِ مقولِها، هو صنيع المترجم الأميركيّ أم ناقل نصّه إلى العربيّة. غير أنّ نصّ الترجمة بدا بالطبع في متناول القارئ العربي وكان وسيلة لما أراد توكفيل قولَه، بالإجمال، ولكنْ مجرّدًا من أسلوب كاتبه، محايدًا في إنشائه، خلوًا من شغفِه ككاتب.

في اعتقاد كاتب هذه السطور أنّ المُترجِم، وهو واضع الكتاب بدرجةٍ ثانية وبلغةٍ مقابلة، ليس حُرًّا في اختيار إنشائه في سعيه وراء النقل الدقيق (لا الحرفيّ)

لأفكار المؤلّف بلغته الأصليّة. فالتأليف بدرجةٍ ثانية هو محاكاة النصّ مضمونًا، ولكنْ، وقد يكون هذا هو الأهمّ، شكلًا وإنشاءً أيضًا؛ إذ لا يُعقَل أن يُقرأ نص توكفيل بالعربية خلوًا من المزايا التي تميّز إنشاء توكفيل، في تأليفه، عن سواه. كما لا يُعقِل أن يُقرأ توكفيل كأنّه كاتب آخر (بصرف النظر عمّن يكون) وفقَ سويةٍ لغوية تلغي الخصائص الأسلوبيّة تسهيلًا (أو تعقيدًا، لا فرق) للقراءة.

أمرٌ آخر دعانا إلى ترجمة جديدة وهو الغموض الملابس للمصطلح في أعمال توكفيل. لا يُخفي توكفيل، في متن كتابه، حيرته إزاء المصطلح المنقوص أو الناقص. فلا شيء في مفاهيم العالم القديم ومصطلحاته يؤدّي تمامًا مفاهيم العالم الجديد. ونظرًا إلى قصور المصطلح المتداول، كان يضطرّ أحيانًا إلى "انتزاعه من تاريخه" واستخدامه حَرفيًا ولكن بمعنى جديد. فحيرة المصطلح لديه ناجمة عن انتزاعه من تاريخ تداوله، اضطرارًا، وتضمينه فروق المعنى التي تميّزه في السياق، لا في ذاته، ومن هنا استخدامه المصطلح في أكثر من معنى، بحسب المواضع، ما يجعلُ المعجم المعتمد من المترجم غير نهائيّ، وعلى سويّة منتظمة من التغيّر لا الثبات؛ خصوصًا أنّ الباعث الأوّل للتأليف لم يكن مطابقة الفكر على ما يتجسّد منه في الواقع، بل معاينة الواقع "الحيّ" (والواقع متغيّر، بالطبع) مباشرة، والبناء عليه كأساسٍ لأي تنظير فكريّ لاحق.

فالديمقراطيّة والمساواة والحريّة والشعب والأمّة والقوميّ والوطنيّ والولاية القضائيّة ومجال الاختصاص... كلّها مصطلحات يطرأ عليها التغيّر بحسب الاستخدام، لذا وجب على المترجم إعمال اجتهاده المتواصل في تبيان المعنى المقصود دونما إخلال بسوية الإنشاء التوكفيلي، وهذا، إلى المشقّة الناجمة عنه، من تمارين المتعةِ، لا الفائدة وحدها، في عُرفِ كلّ مترجم.

لقد دَرَجت الأوساط الأكاديميّة وغير الأكاديميّة (منها عالم النشر الذي أضحى لا حدود لاتساعه) على إعادة نظر دوريّة، إن لم نقل مستمرّة، في ترجمات المؤلّفات، التي تصنّف كلاسيكيّة. كلّ عشرين عامًا تعيد دور النشر الفرنسيّة، على سبيل المثال، ترجمة أعمال كبار في مجالات العلوم الإنسانيّة كافّة. وفي مهلة مماثلة تعيد النظر في ترجمات كلاسيكيّات الأدب.

ليس تنكّرًا لطاقاتٍ اجتهدت وبذلَت ما يُبذَلُ في الماضي وقد لا يُضاهى، بل تماشيًا مع سنّة التغيّر، لأنّ سواها، بحسب توكفيل نفسه، مبرّر لطغيان. وقد يكون الطغيانُ مسوَّغًا بجمودِ لغة. قد يكون الطغيان لغة.

اجتنابًا لطغيان اللغة كانت الترجمة هي أقلّ السعي وراء ديمقراطيّة القراءة. على أن تكون مستجدّة، على الدوام، قابلة للتصويب على الدوام، ومتغيّرة، كما هي حال المفاهيم والنُظُم، وكما هي حال البشر، هم، في أنبل صفاتهم، قرّاء.

مهما بدت الحوادث التي نلاحظها في وقتنا هذا جسيمة ومفاجئة، يحق لمؤلف هذا الكتاب الزعم بأنه لم يفاجأ بها قط. لقد وضع هذا المؤلف قبل خمسة عشر عامًا تحت وطأة انطباع فكري وحيد، وهو الانتشار الوشيك، الكوني، الذي لا يرد، للديمقراطية في العالم. ومن يعود لقراءته بإمعان يجد في كل صفحة من صفحاته شارة [illegible] يبشر البشر بأن المجتمع يغير شكله، والبشرية ظرفها، وبأن [illegible] في الأفق

الجزء الأول

في المستقبل جميعت مدة [illegible]

"إن التنامي التدرجي للمساواة هو صنيع العناية الإلهية؛ إذ تجتمع فيه السمات الرئيسة لذلك الصنيع: فهو كوني، ومستديم، ويتجاوز كل يوم قدرة البشر، وقد ساهمت جميع الأحداث، مثلما ساهم جميع البشر، في تناميه وانتشاره. فهل من الحكمة الظن بأن حركة [illegible] من مثل ذلك البعد قد يتعلق بإرادة جيل؟ وهل [illegible] الإقطاع وهزمت الملوك أن تتقهقر الديمقراطية أمام [illegible]؟ وهل ستتوقف الآن بعدما باتت ما بلغت من القوة، [illegible]؟".

إن الرجل الذي [illegible] في عقل [illegible]
ما حاولت ترسيخ بناءاته إلى [illegible]
[illegible] تنبؤية، بسمه اليوم، ومن [illegible]
[illegible]

تمهيد

مهما بدت الحوادث التي طالعتنا، في وقتٍ ما، جسيمةً ومفاجئة، يحقّ لمؤلّف هذا الكتاب الزعم بأنه لم يفاجأ بها قط. لقد وُضِع هذا المؤلف قبل خمسة عشر عامًا تحت وطأةِ إلحاح فكرةٍ وحيدة: وهي الانتشار الوشيك، الكونيّ، الذي لا يرَدّ، للديمقراطية في العالم. ومن يعاود قراءته بإمعان يجد في كل صفحة من صفحاتِه شارةً صريحةً إلى ما يذكّر البشر بأن المجتمع يُغيّر شكلَه، والبشريةَ ظَرْفَها، وبأنّ أقدارًا جديدة تلوحُ في الأفق.

في المستهل جُعِلَت هذه العبارات افتتاحًا:

"إن التنامي التدرّجي للمساواة لهو صنيع العناية الإلهية؛ إذ تجتمع فيه السمات الرئيسة لذاك الصنيع: فهو كونيّ، ومستديم، ويجاوز كل يوم قدرةَ البشر، وقد ساهمت جميع الحوادث، مثلما ساهم جميع البشر، في تناميه وانتشاره. فهل من الحكمة الظنّ بأن حراكًا اجتماعيًا مُقبلًا من مثيل ذاك البعد قد يتعلق بإرادة جيل؟ وهل يجوز بعدما دمّرت الإقطاع وهزمت الملوك أن تنكفىء الديمقراطية أمام البرجوازية والموسَرين؟ وتُراها تتوقف الآن بعدما بلغت ما بلغت من القوة، وبعدما نالَ خصومَها ما نالوه من الوهَن؟".

إن الرجل الذي عمد، في ظل مَلكيةٍ لم تزعزعها ثورة تموز/ يوليو بقدر ما عاودت ترسيخ بنيانها، إلى تدوين هذه السطور التي جعلها الحدثُ التاريخي تنبؤية، يسعه اليوم، ومن دون خشية، لفْت أنظار الجمهور مجددًا إلى كتابه.

كما حُقَّ له أن يضيف بأن الظروف الحالية تضفي على كتابه أهمية راهنة وفائدة عملية لم تكن متوافرة لحظة صدوره في طبعته الأولى.

كانت المَلكية لا تزال قائمة، أما اليوم فقد أزيلت ومؤسسات أميركا التي لم تكن آنذاك، في نظر فرنسا الملكية، سوى طرائف مثيرة للفضول، يجب أن تغدو موضوع دراسة وتمحيص فرنسا الجمهورية. فليست القوة وحدها هي التي تؤسّس حُكمًا جديدًا، بل القوانين الصالحة. عَقِب المقاتل، يجيء دور المشترع. الأول يدمّر، والثاني يؤسّس. ولكلٍّ منهما صنيعه. وإذا كان خيارُنا في فرنسا قد حُسمَ نهائيًا بين المَلكية والجمهورية، فالأحرى أن نسأل أنفسنا ما هي الجمهورية التي سنحظى بها، أهي جمهورية مضطربة أم جمهورية مستقرّة، جمهورية نظامية أم غير نظامية، جمهورية مسالمة أم محاربة، جمهورية تحرّرية أم قامعة، جمهورية تهدّد حقّي المُلكية والعائلة المقدّسين أم جمهورية تقرّبهما وتكرّسهما؟ إنها لمعضلة، وحلُّها لا يعني فرنسا وحدها، بل يعني العالم المتمدّن بأسره. فإذا ما نجونا نحن، نجت معنا جميع الشعوب المحيطة. وإذا ما هلكنا، هلكت معنا جميعها. وبحسب اختيارنا الحرية الديمقراطية أو الطغيان الديمقراطي، يكون مصير العالم مختلفًا، ويسعنا القولُ إن قيام الديمقراطية في كل مكان، أو زوالها في كل مكان، أمرٌ منوط بنا اليوم.

والحالُ أن هذه المعضلة التي لم نفعل توًا سوى طرحها على أنفسنا، تمكّنت أميركا من حلها قبل ما يزيد على الستين عامًا. ذلك أن مبدأ سيادة الشعب الذي ولِناهُ أمس علينا، هو السائد هناك بلا منازع منذ ستين عامًا. وهو يطبّق على النحو الأكثر مباشرة، والأكثر اتساعًا وإطلاقًا. منذ ستين عامًا والشعب الذي جعل منه مصدرًا جامعًا لقوانينه كافة، لا يني يتعاظم عددًا، ويتوسّع نطاقًا، ويزداد ثروةً. وتشاء الأقدار، إذا لاحظتم، أنه كان، طوال هذه الفترة، ليس فقط المتنعّم بالقدر الأوفر من البحبوحة، بل أيضًا الأكثر استقرارًا بين شعوب الأرض قاطبة. ففي الوقت الذي عانت أمم أوروبا ويلات الحرب أو مزّقتها النزاعات الأهلية، وحده الشعب الأميركي من بين شعوب العالم المتمدّن، بقي متمتّعًا بالاستقرار. شهدت أوروبا بأسرها، تقريبًا، ثورات قوّضت

استقرارها؛ في ما أميركا لم تشهد حتى بوادر عصيان؛ إذ لم تكن الجمهورية فيها عامل بلبلةٍ بل كانت عامل صونٍ للحقوق كافة؛ كما كانت الملكية الفردية تحظى بقدر من الضمانات لم يوفّرها أي بلد آخر في العالم، وبذلك بقيت بمنأى عن الفوضى كما بقيت بمنأى عن الاستبداد.

أين لواحدنا أن يجد تطلّعاتٍ عظيمة وعبرًا سديدة مثل هذه؟ دعونا لا نتوجّه بأنظارنا نحو أميركا كي ننسخَ المؤسسات التي أقامتها، وإنما كي نفهم على نحوٍ أفضل تلك التي تلائمنا؛ دعونا نلتفت إلى منجزاتها لا كمُثُلٍ بل كَعِبَر، كي يتاح لنا أن نأخذ عنها المبادئ لا الحيثيّات الدقيقة لقوانينها. إذ قد تكون، لا بل يجب أن تكون قوانين الجمهورية الفرنسية، في كثير من الأحوال، مختلفة عن تلك المطبّقة في الولايات المتحدة، غير أن المبادئ التي تقوم عليها الدساتير الأميركية، مبادئ استتباب النظام، وتوازن السلطات والحرية الحقيقية والاحترام الصادق والعميق للحق، هي ما لا تستقيم الجمهوريات من دونها، وينبغي أن تكون مشتركة بين جميع الجمهوريات، ويسعنا القول، سَلَفًا، إنه حيث لا نجدها تكون الجمهورية على شفير الزوال.

مقدمة الطبعة الثانية عشرة

من بين الأمور المستجدّة التي استرعت انتباهي، خلال إقامتي في الولايات المتحدة، كان أكثر ما لفتني هو تساوي المراتب. أدركتُ على الفور التأثير المذهل لهذه الحقيقة في سير المجتمع بأسره؛ إذ إنها تُكسِبُ الفطرة السليمة وجهةً بعينها، وتضفي على القوانين رونقًا ما؛ كما أنها توفّر للحاكمين حقائق عامة جديدة، وتولّد لدى المحكومين عادات خاصة.

سرعان ما أدركتُ أن هذه الحقيقة نفسها تتعدّى نطاقَ العادات السياسية والقوانين، وأنها ليست أقل تأثيرًا لا في المجتمع المدني ولا في الحكومة: فهي تخلق آراءً، وتولّد مشاعرَ، وتوحي بأعراف، وتعدّل كل ما لا تنتجه.

هكذا إذًا، في معرض انصرافي إلى دراسة المجتمع الأميركي، كان يتضح لي، أكثر فأكثر، أن في تساوي المراتب تكمن الحقيقة المولّدة التي تنشأ عنها كل حقيقة خاصة، وكانت تطالعني باستمرار كأنها النقطة المركزية التي تفضي إليها جميع ملاحظاتي.

عندئذ انتقلتُ بتفكيري إلى النصف المقابل من الأرض، بدا لي أنني كنت أرى فيه شيئًا مماثلًا لما شهدته في العالم الجديد. وجدتني أرى أن تساوي المراتب، وإن لم يبلغ بعد، كما في الولايات المتحدة، حدوده القصوى، فإنّه يقترب منها يومًا بعد يوم. كما بدا لي أن هذه الديمقراطية، السائدة على المجتمعات الأميركية، تتقدّم في أوروبا بوتيرة أسرع نحو السلطة.

بدءًا بتلك اللحظة اختمرت في ذهني فكرة الكتاب الذي أضعه بين أيديكم.

ثمة ثورة ديمقراطية كبرى تتوالى فصولًا بين ظهرانينا؛ يلحظها الجميع، لكنّ الجميع لا ينظر إليها بعين واحدة. فالبعض يعتبرها شأنًا مستجدًّا، ويحدوه الأمل، باعتبارها كذلك، في التمكّن من صدّها قبل فوات الأوان؛ في ما يرى البعض الآخر أنها أمر لا يُردّ، لأنها، من بين الحقائق التي نعرفها في التاريخ، هي، في نظرهم، الأكثر تواصلًا وقِدمًا ودوامًا.

أعود قليلًا إلى ما كانت عليه فرنسا قبل سبعمئة عام: أجدها موزّعةً على عدد قليل من الأسَر التي تمتلك الأرض وتحكم قاطنيها؛ ففي حال مماثلة ينتقل حقّ الرئاسة من جيلٍ إلى جيل بالميراث. ولا يجد البشر وسيلة للتعاطي في ما بينهم سوى القوة. ولا نجد للقوة سوى مصدر واحد: المُلكية العقارية.

ولكن هي ذي سلطة الإكليروس لا تلبث أن تنشأ، ولا يطول بها الأمر حتى تبدأ بالتوسّع. وتغدو صفوفها مباحة لكل راغب في الالتحاق بها، للفقير والموسَر، كما للعاميّ والسيّد. تبدأ المساواة بالتسلّل، عبر الكنيسة، إلى صفوف الحكومة، ومن عاش في عبودية سرمدية، ينتزع لنفسِه، وهو رجل دين، مكانةً في مجالس النبلاء، وغالبًا ما يُنصَّب مكانةً تفوق مكانة الملك.

مع تحوّل المجتمع، بمرور الزمن، إلى مجتمع أكثر تمدّنًا واستقرارًا، تغدو مختلف الصلات بين البشر أكثر تعقيدًا وتشعّبًا، فتبرز الحاجة الملحّة إلى قوانين مدنية. عندئذ يولد المشترعون. يغادرون حجرات المحاكم المعتمة وأحراز الأقلام المكسوة بالغبار، ويحلّون في بلاط الأمير إلى جانب البارونات الإقطاعيين المكسوّين بالدروع وفراء القاقُم.

مغامرات الملوك تفرغ خزائن الممالك. ويُنهِكُ النبلاء أنفسهم بحروبهم الخاصّة، بينما العامّة يثرون من طريق التجارة. وتظهر بوادر سطوة المال على شؤون الدولة، وتغدو التجارة مصدرًا جديدًا يمهّد السبيل إلى النفوذ، ويصبح المتموّلون قوةً سياسة يُزدرى بها، ولكن يُغدق عليها بالمدائح.

تنتشر المعارف شيئًا فشيئًا. نشهد صحوةَ الذائقة الأدبية والفنية. ويغدو العقل آنئذ عامل فَلاحٍ وفوز. كما يغدو العلم وسيلة حكم، والذكاء قوة اجتماعية. ويخوض المتعلّمون مجال الأعمال.

مع ذلك، كلما تكشّفت سبُلٌ جديدة لبلوغ السلطة، نلحظ تدنيًا في قيمة الأصل. ففي القرن الحادي عشر كانت النبالة لا تقدَّر بثمن. وفي القرن الثالث عشر كانت تُشرى. وأوّل منحة للقب النبالة تمّت في عام 1270، إلى أن تسلّلت المساواة إلى أروقة الحكم من طريق الأرستقراطية بذاتها.

في غضون الأعوام السبعمئة المنصرمة، حدث مرارًا أن منح النبلاءُ الشعبَ سلطةً سياسية إما لغرض التصدّي لتسلّط الملك وإما لغرض انتزاع السلطة من أيدي منافسيهم.

ومرارًا قد تفوق المِرارَ الأولى عددًا، شهدنا ملوكًا يُشرِكون الطبقات الدنيا في الدولة وفي الحكم، لغرض التقليل من شأن الأرستقراطية.

في فرنسا، برهن الملوك على أنهم أكثر المُسَوّين فعاليةً وثباتًا. فإذا كانوا طموحين وأقوياء، عملوا على رفع الشعب إلى مرتبة النبلاء. وإذا كانوا معتدلين وضعفاء، أتاحوا للشعب أن يتخطّاهم نفوذًا وقوة. بعضهم عزّز الديمقراطية بمواهبه، والبعض الآخر عزّزها برذائله. لقد حرص لويس الحادي عشر ولويس الرابع عشر على أن يساويَا بين كل ما هو أدنى مرتبةً من العرش، أما لويس الخامس عشر فقد نزل أخيرًا، وهو وحاشيته، إلى حضيض العامّة.

ما إن شرع المواطنون في امتلاك الأرض خلافًا لأعراف المَنح الإقطاعية، وما إن تمكّن الثراء العقاريّ، كونه مشهودًا، من خلق النفوذ بدوره ومنح السلطة، لم يجرِ اكتشافٌ في مجال الفنون، أو استنباط في مجالي التجارة والصناعة، من دون أن يضيف عناصر مساواة جديدة بين الناس. ومنذ ذلك الحين، غدت كل الأساليب التي تستنبط، وكل الحاجات الناشئة، والشهوات التي تصبو إلى الإشباع، هي خطوات للتقدّم باتجاه التساوي الشامل. فالميل إلى الترف، وعشق الحرب، وطغيان الدُرْجة، وأشد أهواء

النفس البشرية تفاهة كما أعمقها غورًا، بدت متضافرة لأجل إفقار الأثرياء وإثراء الفقراء.

منذ أن أضحت منجزات العقل مصادر قوة وثراء، كان لا بدّ من اعتبار كل تطوّر في العلوم، وكل معرفة جديدة، وكل فكرة مستجدّة، نواة قوة في متناول الشعب. فالشعر والفصاحة والذاكرة وتوقّد الذهن وتفتّح المخيّلة وإعمال الفكر، جميع هذه المَلَكات التي قسَمتها العناية الإلهية على الناس قسمةَ عشواء، كانت عظيمة الفائدة للديمقراطية، وهي على الرغم من اجتماعِها، في الأغلب، بين أيدي خصومها، عضدت قضيّتها مبرّزة عظمة الإنسان بطبيعته؛ هكذا اتسعت رقعةُ غلبتها بانتشار الحضارة والمعارف، وكان الأدبُ ترسانةً مشرعة الأبواب للجميع حيث الضعفاء والفقراء يتزوّدون منها بالأسلحة كل يوم.

عندما نستعيد صفحات تاريخنا، لا نصادف فيه، إذا جاز القول، حوادثَ كبرى لم تساهم، منذ 700 عام، في تعزيز المساواة.

فإذا بالحروب الصليبيّة وحروب الإنكليز تستأصل النبلاء وتقسّم أراضيهم. وإذا بقيام الكومونات يؤسّس للحرية الديمقراطية في قلبِ المَلَكية الإقطاعية، ويساوي اختراعُ الأسلحة النارية بين الفلاّح والنبيل في ساحة المعركة، وتوفّر المطبعة موارد متكافئة لصقلِ ذكائهما، ويودعُ البريدُ معرفةً عند عتبة الكوخ كما عند بوابة القصر، بينما المذهب البروتستانتي يزعم أن الناس جميعًا سواسيةً في قابليّتهم للاهتداء إلى سبل الربّ. ذلك أن أميركا التي تكتشف نفسَها، تَعِدُ بألف سبيلٍ إلى الثروة، وتتيحُ للمغامرِ، كائنًا من كان، سُبُلَ بلوغ الثروة والسلطان.

وإذا ما انكببتم، بدءًا بالقرن الحادي عشر، على ما يجري في فرنسا كل خمسين عامًا، وما يتحصّل لديكم في ختام كل فترةٍ منها، للاحظتم من دون ريب أن حالَ المجتمع قد شهدت ثورةً مزدوجة؛ إذ يتضح أن النبيل تدنّى مراتبَ في تراتب السلّم الاجتماعي، بينما العاميّ ارتقى درجات. أحدهما هبط درجات السلّم، بينما الثاني تسلّقها. وكلما انقضى نصف قرن من الزمان دانى بينهما، ولن يلبث أحدهما أن يجاور الآخر في قريبٍ عاجل.

الحقيقة أن مثل هذا الأمر ليس حكرًا على فرنسا. فحيثما قلّبنا أبصارنا شهدنا الثورةَ نفسَها مستمرةً في العالم المسيحي بأسره.

وحيثما اتجهت أنظارنا في هذا العالم وجدنا أن مجرى حياة الشعوب يشهد انقلابًا لمصلحة الديمقراطية. وأن البشر جميعًا ساهموا بما بذلوه من جهدٍ في هذا الانقلاب: سواء من تعمّد المساهمة في نجاحها أو من كان غافلًا عن مساهمته. وسواء من قتل في سبيلها أو من جاهر بأنه ألدّ أعدائها. جميع هؤلاء دفعوا دفعًا، دونما تمييز، لسلوكِ سبيلها، وكانوا جميعًا، عامِدينَ أو غير عامِدين، أدواتٍ لا مشيئة لها طوعَ بنانِ الباري.

إن التنامي التدرّجي للمساواة ليس إذًا سوى صنيع العناية الإلهية؛ إذ تجتمع فيه كل السمات الرئيسة لصنيع ربّاني: فهو كوني شامل ومستديم ويبدو يومًا بعد يوم مفارقًا لطاقة البشر. والحوادث جميعًا، كما الناس، تُساهِم في تناميه وانتشاره.

فهل من الحكمة الظنّ بأن حراكًا اجتماعيًا مُقبلًا من مثيل ذاك البعد قد يتعلّق بإرادة جيل؟ وهل يجوز للديمقراطية بعد أن دمّرت الإقطاع وهزمت الملوك أن تنكفىء أمام البرجوازية والموسَرين؟ وتُراها تتوقف الآن بعدما بلغت ما بلغت من القوّة، وبعدما نال خصومها ما نالوه من الوهَن؟

إلى أين مآلنا إذًا؟ لا أحد يدري يقينًا. ذلك أننا لا نملك، منذ الآن، عناصر المقارنة: فالمراتب بين المسيحيين في أيامنا أكثر تساويًا مما كانت عليه في أي عهد مضى أو في أي بلد من بلدان العالم. لذا فإن عظمة ما حقق تحجب عنا رؤية ما يمكن أن يتحقق بعد.

إن مجمل الكتاب الذي أضعه بين أيديكم قد حُرِّر تحت وطأة رهبة دينية أوقعها في روع المؤلّف شهودُ تلك الثورة التي لا تُقهَر، والتي تزحف منذ قرون متخطية في جميع العقبات، ونرى اليوم أنها ما زالت تتقدّم وسط الخرائب التي تسبّبت بها.

ليس من الضرورة أن ينطق الله بلسانِه كي نتبيّن علاماتٍ أكيدة على مشيئته؛ إذ يكفي أن ندقّق في المجرى الاعتيادي للطبيعة والوجهة المتصلة

للأحداث. فكلّنا ندركُ، من دون أن يُسمعنا الخالق صوته، أن الأفلاك تتبع المدارات التي خطّتها أنامله في كبدِ السماء.

وإذا حدا طول التمعّن والتأمّل الرصين بأهلِ زماننا إلى الإقرار بأن التنامي التدرّجي والآخذ في التقدّم للمساواة هو في الوقت نفسه ماضي تاريخهم ومستقبله، فمن شأن هذا اليقين وحده أن يضفي على هذا التنامي الطابَعَ القدسيّ لمشيئة الخالق. وإذ ذاك يبدو السعيُ وراء إيقاف زحف الديمقراطية مقاومةً لمشيئة الله ذاته، فلا يبقى للأمم جمعاء إلا أن تتكيّف مع الصيغة الاجتماعية التي تفرضها عليها العناية الإلهية.

تبدو لي الشعوب المسيحية اليوم في حالٍ تثير فيّ الهلَع. فالحِراكُ الذي يعتورِها بلغ من القوّة بحيث بات مستحيلًا وقفُه، ولم يبلغ من التسارع حدًّا يستحيل معه السعيُ وراء الإمساك بزمام قيادته: إن مصير هذه الشعوب ما زال في متناولها. ولكن لن يطول به الوقت حتى يفلت زمامه من بين أيديها.

إن تهذيب الديمقراطية، والعمل، إذا أمكن، على إحياء معتقداتها، وتطهير عاداتها وأعرافها، وضبط حركاتها، والسعي شيئًا فشيئًا لإحلال علوم تدبير الأعمال محلّ انعدام الخبرة بها، واستبدال غرائزها العمياء بالمصالح الحقّة المعبّرة عنها، وتكييف الحكم مع الزمان والمكان، وتعديله بحسب ما تقتضيه ظروف البشر: تلك هي أولى الواجبات المترتّبة اليوم على من يتولون قيادة المجتمع.

فالعالم المستجدّ بكليّته يتطلّب علمًا سياسيًا جديدًا.

غير أن هذا بالضبط ما لا يخطر لنا في بال: فنحن إذ تجرفنا مياه النهر المتدفّقة في جريانها، تتشبّث أنظارنا بحفنة من الأطلال المتبقيّة على الضفاف، بينما التيار يأخذنا ويسوقنا القهقرى باتجاه الهاوية.

لم تولّد الثورة الاجتماعية المذكورة لدى أيٍّ من شعوب أوروبا تقدّمًا أسرع من ذاك الذي ولّدته في بلادنا. غير أنها طالما جرت جريَ عشواء.

ولم يلاحظ رؤساء الدولة يومًا خطّة تمهّد لها. وقد جرت إما رغمًا عنهم وإما بمعزلٍ عنهم. كما لم تسعَ يومًا طبقات الأمّة الأكثر اقتدارًا وذكاءً واستقامةً وراء تولّيها، بغية قيادتها. فكان إذًا أن تُركَت الديمقراطية لغرائزها الفطريّة. ونمت كما ينمو الأطفالُ الذين حُرِموا رعاية الأبوين فربّوا أنفسهم بأنفسهم في شوارع مدننا، ولم يعرفوا من المجتمع إلا رذائله وأوجه بؤسه. وبدا أننا نجهل وجودها حتى لدى تولّيها السلطة على نحوٍ مباغت. وعندئذ رضخ كل منا، طوعًا، لأتفه نزواتها. وعبدناها كصورةٍ للقوّة. وعندما وهَنَت، بعد حين، قواها لفرطِ ما غالَت، صاغَ المشترعون خطّةً حصيفة لتقويضها عوضَ السعي وراء تهذيبها وتصويبها، وإذا أنِفوا من تلقينها أصول الحكم لم يفكروا إلا في إزاحتها عن سدّة الحكم.

كان من ذلك أن الديمقراطية فعلت فعلها في أوساط القوى الماديّة للمجتمع، من دون أن تستقرّ في القوانين والأفكار والعادات والأعراف، وهو ما لا غنى عنه لجعلِ تلك الثورة ثورة مفيدة. هكذا امتلكنا الديمقراطية مجرّدةً مما يُساهم في تلطيف رذائلها ويُبرز فضائلها الطبيعية. فإذا نحن نعاينُ الشرور الناجمة عنها، تغيب عنا المحاسنُ التي قد تنطوي عليها.

عندما كانت السلطة المَلَكية، مدعومةً بالأرستقراطية، تحكم على أهون السبُل شعوبَ أوروبا، كان المجتمع يتمتّع، في غمرة ما يعانيه من صنوفِ البؤس، بأشكالٍ لا يُستهان بها من البحبوحة، قد يصعب علينا اليوم أن نتصوّرها أو أن نثمّنها.

كان نفوذ بعض الرعيّة يعترض طغيان الأمير بسدودٍ منيعة. كما كان الملوك، لشعورِهم بأنهم شبه آلهةٍ في أعين الرعيّة، يستمدّون، من معين المهابة المثارة في النفوس، حرصَهم على عدم استغلال سلطانهم.

أما النبلاء فقد كانوا، على الرغم من البَوْن الشاسع الذي يفصلهم عن عامّة الناس، يولون مصير الشعب ذلك الاهتمام العطوف المطمئن الذي يوليه الراعي قطيعه. ومن دون أن يروا في الفقير مُساويًا لهم، كانوا يحرصون على مصيره كما يحرص المرء على وديعةٍ وضعتها العناية الإلهية بين يديه.

وبما أن الشعب لم يخامره يومًا اعتقادٌ بأن أوضاعه الاجتماعية قد تكون مغايرة لما هي عليه، ويقينًا منه أنه لن يكون يومًا مساويًا لرؤسائه، كان يتقبّل حُسنَ صنيعهم ولا يشكّك في حقوقهم عليه. وكان يحبّهم عندما يبدون تسامحًا وعدلًا، ويخضع من دون لأيٍ أو وضاعة لمظاهر شدّتهم كأنها بلايا من لدن الله لا رادّ لها. هذا فضلًا عن أن الأعراف والعادات كانت قد أوجدت حدودًا للطغيان وأسّست لضربٍ من ضروبِ الحقّ في صلبِ القوّة نفسِها.

ولأن النبيل لا يساوره شكٌ بأن ثمة من يسعى لسلبِه امتيازاته التي يؤمن إيمانًا صادقًا بأنها مشروعة، ولأن القِنّ لا يرى في تدنّي مرتبته إلا صنيعًا من صنائع الطبيعة التي لا تردّ، بدا ممكنًا قيام ضربٍ من ضروب التعاطف المتبادل بين هاتين الطبقتين اللتين تحظيان بمصيرين مختلفين كل الاختلاف. لذلك كنا نلحظ في المجتمع تبايناتٍ وأوجه بؤس، غير أنه لم يشهد انحطاطًا في النفوس.

ليس استعمال السلطة أو اعتياد الطاعة هما ما يفسد طويّة الناس، بل توسّل سلطان يعتبرونه غير شرعيّ، والرضوخ لسلطة يرون أنها مُغتَصَبة وقاهرة.

فمن جهة كان اجتماع الخيرات والقوة ووسائل اللهو ومعها السعي وراء الترف والبذخ ورهافة الذوق ومتع العقل والشغف بالفنّ. ومن جهة أخرى اجتماع العمل والغلظة والجهل.

لكن قد يجوز أن نجد في صلبِ ذاك الحشد الجاهلِ، ذي الغلظة، أهواءً زاخرةً بالطاقة، ومشاعرَ نبيلة، وقوّةً، ومعتقداتٍ راسخة، وفضائلَ فظّة.

وكان للجسم الاجتماعي المنتظم على ذاك النحو أن ينعم بالاستقرار والقوّة، والعزّة على وجه التخصيص.

ولكن هي ذي المراتب إلى اختلاط؛ والحواجز بين الناس إلى زوال؛ وإذا بالأملاك الواسعة تُقسَّمُ، وتُشرّكُ السلطة، وتنتشر الأنوار، وتتساوى العقول. ويغدو الشأن الاجتماعي ديمقراطيًا، ويترسّخ أخيرًا عهدُ الديمقراطية بسلامٍ في المؤسّسات والعادات.

أتصوّر عندئذٍ مجتمعًا حيث الجميع، إذ يرى أن القانونَ صنيعُه، يستحسن أحكامه ويرضخ له دونما مشقّة؛ وحيث يغلب احترام سلطان الحكومة بوصفه ضرورةً لا بوصفِه إلهيًا، لا تكون المحبة المكنونة لرئيس الدولة هوى على الإطلاق، بل عاطفةٌ عاقلة ومطمئنة. وإذ يمتلك الفردُ حقوقه، مطمئنًا إلى احتفاظه بها من دون منازع، تنشأ ثقةٌ متينةٌ بين الطبقاتِ قاطبةً، وضربٌ من التسامح الأبيّ المتبادل المجرّد من الغرور أو الوضاعة.

فيُدركُ الشعب، إذ يعي مصالحه الحقيقية، أنه كي يستفيد من خيرات المجتمع عليه الرضوخ لمتطلّباته. عندئذ تحلّ المشاركة الطوعيّة للمواطنين محلَّ النفوذ الفرديّ للنبلاء، وتغدو الدولة بمنأى عن الطغيان والاستباحة.

إني على يقين أن في الدولة الديمقراطية، المتكوّنة على هذا النحو، لن يكون المجتمع ساكنًا على الإطلاق؛ غير أن حركة الجسم الاجتماعي قد تكون مضبوطة فيه وتدرّجية. وإذا ما تراءى لنا أنه أقل بذخًا من المجتمع الأرستقراطي، فإننا حتمًا سنلقى فيه قدرًا أقل من البؤس؛ وقد تكون الملذّاتُ فيه مشوبةً بكدر، لكنّ المؤكّد أن الرخاء فيه أعمّ وأشملّ أو قد تكون العلوم أقل شأنًا، لكنّ الجهالة أندر؛ أو المشاعر أقل احتدامًا، لكنّ العادات ألطف؛ كما قد ينطوي على قدر أكبر من الرذائل، لكنّ الجرائم أقل شيوعًا.

ونظرًا إلى غياب الحماسة وحميّة المعتقدات، قد يتطلّب اكتساب المعارف والخبرة تضحياتٍ جسامًا من المواطنين. ولأن كل إنسان مساوٍ للآخر بضعفِه سيشعر بحاجة مساويةٍ إلى أمثالِه. وليقينه أنه لن يحظى بمساندةٍ منهم إلا إذا مدّ لهم يدَ العون، سيُدرِك بلا ريب أن مصلحته الخاصة مطابقة للمصالِح العامة.

الأمة بمجملها ستكون أقل عظمة، وأقل مجدًا، وربما أقل بأسًا؛ غير أن السواد الأعظم من المواطنين سينعم فيها بحياة أكثر رغدًا، وسيبدي الشعب قدرًا أكبر من الاستكانة لا قنوطًا منه في السعي وراء الأفضل، بل لعلمِه بأنه في حالٍ مُرضية.

وإذا لم يكن كل شيء مستساغًا ومفيدًا في هذا النظام، يكون المجتمع قد حظي على الأقل بكل ما هو نافعٌ ومستساغ، ويكون البشر، بتخلّيهم إلى الأبد عن الامتيازات الاجتماعية التي توفّرها الأرستقراطية، قد أخذوا عن الديمقراطية كل المنافع التي تستطيع أن توفرها لهم.

ولكن نحن، وقد تنكّرنا لمجتمع الأسلاف، دونما تمييز لمؤسساتهم وأفكارهم وأعرافهم وتقاليدهم، ما الذي أتينا به ليكون بديلًا منها؟

لقد تبدّدت مهابة السلطة المَلكية من دون أن تُستَبدَل بجلالة القوانين. وفي أيامنا هذه، يزدري الشعب السلطان لكنه يخشاه، وتسلبُه الخشية أكثرَ مما كان يمنحه، في ما مضى، الحبّ والاحترام.

أرى أننا دمّرنا الكيانات الفردية التي كان بمقدورها، كُلًّا على حدة، أن تكافح الطغيان؛ لكنني أرى الحكومة ترث وحدها جميع الامتيازات التي انتزعت من الأسَر والجماعات أو من الناس عمومًا: وبذلك تكون القوة القاهِرة أحيانًا، ولكن المحافظة في الأغلب، لعدد قليل من المواطنين قد خُلِقَت، إذًا، بضعفِ الجميع.

لقد قرّبت قسمةُ الثروات المسافةَ بين المعوَز والموسر. ولكن يبدو أن تقاربهما ولّد لديهما أسبابًا مستجدّة لتبادل الكراهية. وإذ يتبادلان نظرات الفزع والحسد، يسعى كلٌّ منهما إلى إبعاد الآخر عن السلطة. وفي نظر أحدهما، كما الآخر، لم يبق لفكرة الحقوق من أثر، وتبدو القوة في أعينهما، معًا، هي منطق الحاضر الوحيد، وهي ضمان المستقبل الوحيد.

احتفظ الفقير بمعظم الأحكام المسبقة الموروثة عن آبائه، من دون معتقداتهم؛ احتفظ بجهلهم، من دون فضائلهم، وأقرّ، كأساس لأعماله، بمبدأ المنفعة، من دون الإلمام بعلمِها، وأضحت أنانيته مجرّدةً من المعرفة كما كان، في الماضي، تفانيه.

المجتمع مستكين لا لأنه يعي مقدار قوّته ورخائه، بل، على الضدّ من ذلك، لأنه يشعر بأنه ضعيف وعاجز، يخشى الهَلاكَ إذا بذل جهدًا: الجميع

يشعر بالضيق ولكن لا أحد يملك الجرأة والطاقة الضروريتين للسعي وراء الأفضل؛ الجميع تنتابه الرغبات والحسرات وتراوده مشاعر الأسى والبهجة التي لا تثمرُ واقعًا ملموسًا يُكتب له الدوام، كأنها أهواء عجائز مفضية لا محالة إلى العجز.

هكذا تخلّينا عما كان حَسنًا في الوضع القديم، من دون أن نحظى بما قد يوفره لنا الوضعُ الحالي من منفَعة. لقد دمّرنا مجتمعًا أرستقراطيًا، وبوقوفنا طائعين بين أنقاض الصرح القديم، نبدو أننا باقون فيه إلى الأبد.

ولعل ما تشهده الأوساط الفكرية ليس أقل دهاء.

ذلك أن الديمقراطية الفرنسية، المتعثّرة في مسيرها أو المتروكة بلا سندٍ لأهوائها العشوائية، أطاحت كل ما كان يعترض طريقها، مخلخلة أسسَ ما لم تعمد إلى تقويضه؛ إذْ لم يُشهد لها أنها استولت تدريجًا على المجتمع كي تقيم فيه مُلكَها بسلام. ولم تكفّ عن السير قُدُمًا وسط احتدام المعارك واضطرابها. فإذا احتدم الصراع، ودُفع المرءُ دفعًا، بآراء الخصوم ومغالاتهم، إلى تجاوز الحدّ الطبيعي لرأيه، سوف يتيه عن غايات سعيِه ويتوسّل قولًا لا يتلاءم حقًا ومشاعره الحقيقية وغرائزه الدفينة.

من هنا تنبع حال الارتباك التي نشهدها مُرغَمين لا مُختارين.

عبثًا أنقّب في ذكرياتي فلا أجد فيها ما هو أدعى إلى الألم والرثاء مما نشهده اليوم؛ إذ يبدو أننا قطعنا اليوم الرابطَ الطبيعي الذي يقرن الآراء بالميول والأعمال بالقناعات. ويبدو أن التآلف المعهود على مرّ العصور بين مشاعر البشر وأفكارهم قد صار حطامًا، وكأن جميع قوانين التماثل الخلُقيّ قد قوِّضت.

ما زلنا نصادف بين ظهرانينا مسيحيين مفعمين بالحماسة الدينية يتوقون إلى أن تنهل أنفسُهم من حقائق الحياة الآخرة. ولا شك في أن هؤلاء سيسعون لنصرةِ الحرية البشرية، منبع كل عظمة أخلاقية. ولن تأنف المسيحية التي ساوت بين جميع البشر أمام الله من رؤية الناس جميعًا سواسيةً أمام القانون.

لكنّ تضافر حوادث غريبة جعل الدين منخرطًا، على نحوٍ موقّت، في نصرةِ القوى التي تُسقطها الديمقراطية، وغالبًا ما يتنكّر للمساواة التي يضنّ بها، ويلعن الحرية كأنه خصمٌ لها، في حين أنه لو آزرها لأجزت صنيعه خير الجزاء.

إلى جانب هؤلاء الناس المتدينين أرى آخرين مشدودة أبصارهم إلى الأرضِ أكثر منها إلى السماء؛ فهؤلاء الذين يعملون لنصرةِ الحرية ليس فقط لأنهم يرون فيها مصدرًا لأنبل الفضائل، بل أيضًا بوجه الخصوص، لأنهم يعتبرونها مصدرًا لأجزى الخيرات، يصبون بصدقٍ إلى استتباب عهدها مصدرًا لأجزى الخيرات؛ يصبون بصدق إلى استتباب عهدها كي يتذوّق البشرُ طعمَ ثمارها. أدركُ جيدًا أن هؤلاء سيسارعون إلى الاستعانة بالدين، لأنهم لا شكّ يعلمون أن عهد الحرية لا يقوم إلا بعهد العادات والتقاليد، كما لا تقوم عادات وتقاليد إلا بالمعتقدات. لقد رأوا الدين منضويًا إلى راية الخصوم وضاقوا به: فانبرى بعضُهم مندّدًا، بينما لم يجرؤ البعض الآخر على تبرير هذا الانضواء.

لقد شهدت العصور السالفة نفوسًا وضيعةً وخسيسةً تنادي بالعبودية، بينما كانت نفوسٌ حرّة وكريمة تكافحُ، دونما رجاء، لصَون حرية الإنسان. لكن، غالبًا ما نصادف، في أيامنا هذه، أناسًا نبلاء وأعزّاء بالفطرة، تتعارض آراؤهم كل التعارض مع ميولهم، فيمتدحون الخنوع والوضاعة اللذين لم يختبرهما أحدٌ منهم في يوم من الأيام. وآخرون، على الضدّ من ذلك، يتكلمون على الحرية كما لو أنهم يستبشرفون ما تنطوي عليه من الصلاح والعظمة، ويدعون بأعلى الصوت إلى نصرةِ إنسانية الحقوق التي طالما أساءوا فهمها.

أرى أناسًا فاضلين وديعين تؤهّلهم تقاليدهم الطاهرة، وعاداتهم الوديعة، ورحابة صدورهم، وسعة ثقافتهم، تلقائيًا إلى تولّي قيادَ محيطهم. وإذ يُفعمُ قلوبهم حبُّ الوطن يبذلون في سبيله أعظم التضحيات: ومع ذلك نرى أنهم غالبًا ما يجعلون أنفسهم من ألدّ أعداء الحضارة. فهم لا يفرّقون بين سيئاتها وحسناتها، ويغلب على تفكيرهم ذاك الترابط الوثيق بين كل ما هو جديد وكل ما هو شرير.

وإلى جانب هؤلاء أرى آخرين يستميتون، باسم التقدّم، في جعلِ الإنسان ماديًا، ساعين في طلب النافع غافلين عن الصائب، وطلب العلم بمعزلٍ عن المعتقدات، وطلب الرخاء مجرّدًا من الفضيلة: هؤلاء ادّعوا أنهم روّاد الحضارة الحديثة، وينصّبون أنفسهم صراحةً في مقدّمها، منتحلين مكانةً تُخلى لأجلهم لكنّ خسّتهم تجعلهم قاصرين عنها.

أين نقف إذًا؟

المتدينون يناصبون الحرية العداء، وأنصار الحرية يندّدون بالأديان. نفوس نبيلة وكريمة تمتدح العبودية ونفوس وضيعة تدعو إلى التحرّر. مواطنون شرفاء مستنيرون هم أعداء كل أشكال التقدّم، وأناسٌ بلا حماسة وطنية وبلا تقاليد يزعمون أنهم رُسُل الحضارة والأنوار!

هل العصور كلها كانت شبيهةً بعصرنا هذا؟ أغالبًا شهد الإنسانُ، كما نشهد نحن اليوم، عالمًا لا ترابط فيه، حيث الفضيلة مجرّدة من النباهة، والنباهة مجرّدة من الاعتزاز، وحيث هوى النظام مطابق لميل الطغاة، والنزوع السليم إلى الحرية مطابقٌ لازدراء القوانين، وحيث الضمير لا يُنيرُ بل يظلّل أعمال البشر، وحيث لا شيء يبدو محظورًا ولا مباحًا ولا مستقيمًا ولا معيبًا ولا صحيحًا ولا خاطئًا؟

هل أصدّق أن الخالق خلق الإنسان كي يدعه متخبّطًا إلى الأبد وسط أشكال البؤس الفكريّ المحيطة بنا؟ لا، لا يسعني أن أصدّق: فيقيني أن الله يُدبّر للمجتمعات الأوروبية مستقبلًا أكثر ثباتًا واستقرارًا. إني أجهل تدابير مشيئته، غير أنني لن أكفّ عن إيماني بها لأنني عاجزٌ عن سبر كنهها، وإني أُوْثر ألف مرّة الشكّ في عِلمي على الشكّ في عدالته.

ثمة بلد في هذا العالم يبدو أن الثورة الاجتماعية الكبرى التي أتحدّث عنها قد بلغت فيه، تقريبًا، حدودها الطبيعية. لقد جرت على أيسر السبُل وأبسطها، أو قد يجوز القول إن هذا البلد يشهد اليوم نتائج الثورة الديمقراطية التي تشهدها بلادنا، من دون أن يشهد الثورة نفسها.

إن المهاجرين الذين قَدِموا واستقرّوا في أميركا مطلع القرن السابع عشر حرّروا، على نحوٍ ما، مبدأ الديمقراطية ممن كافح هذا المبدأ ضدّهم في صلب المجتمعات الأوروبية الهَرِمة، وأقاموه وحده على شواطئ العالم الجديد. وهناك أتيح له أن يُثمرَ بحريّة، وأن يتنامى سلميًا، ومتماشيًا مع الأعراف والتقاليد، في روحِ القوانين.

ويتراءى لي من دون أدنى شك أننا، عاجلًا أم آجلًا، سنبلغ، على غرار الأميركيين، المساواة شبه التامّة في المراتب. ولا أستنتج البتة من ذلك أننا سوف نُدعى ذات يوم لأن نستخلص بالضرورة، من وضع اجتماعي مماثل، النتائج السياسية التي استخلصها منه الأميركيون. إني بعيد كل البعد عن الاعتقاد بأنهم اهتدوا إلى شكل الحكومة الوحيدة الذي قد توفّره الديمقراطية لنفسِها. ولكن يكفي أن تكون القضية المولّدة للقوانين والأعراف هي ذاتها في البلدين، كي نبديَ اهتمامًا جادًا بمعرفة ما أنتجته في كلٍّ من البلدين.

إذًا لم يكن انصرافي إلى درسِ أميركا إشباعًا لفضولٍ، مشروع بأي حال، ألحّ عليّ وحسب، بل كان غرضي أن أعثر في سعيي هذا على دروسٍ قد تكون مفيدة لنا. ويُخطئ كثيرًا من يحسب أن غرضي من الكتاب هو امتداح أميركا. فمن قرأ الكتاب أدرك أن المديح ليس من بين أغراضه. كما لم تكن غايتي منه الدعوة إلى هذا الشكل أو ذاك من أشكال الحكم عمومًا، ذلك أنني من طينة الناس الذين يؤمنون بأن لا وجود، تقريبًا، لصلاح مطلق في القوانين. حتى أنني لم أتطلّع لتقرير ما إذا كانت الثورة الاجتماعية، التي أرى أن مسارها لا يُردّ، مفيدة للبشرية أم ضارّة بها. لقد اخترت الإقرار بهذه الثورة كأمر واقع أو كأمر وشيك، وفتّشتُ، بين الأمم التي شهدت وقوعها، عن الأمّة التي بلغت فيها نموَّها الأكمل والأكثر سلميّة، كي أتبيّن بوضوح النتائج الطبيعية التي نجمت عنها وكي أتبيّن، إذا أمكن ذلك، الوسائل التي تجعلها مفيدة للبشرية. إني أقرّ هنا بأنني رأيت في أميركا ما هو أكبر من أميركا؛ لقد فتّشتُ فيها عن صورة الديمقراطية في ذاتها، ونزعاتها، وطابعها، وأحكامها

المسبقة، وأهوائها؛ أردت أن أعرفها، معرفةً تنبئنا في الأقل بما ينبغي أن نتوخّاه أو نخشاه منها.

إذًا حاولتُ في الجزء الأول من هذا الكتاب أن أبيّن الوجهة التي تمنحها الديمقراطية، السائرة في أميركا بعفوِ نزعاتها والمتروكة تقريبًا لغرائزها من دون قيد للقوانين تلقائيًا، والمسار الذي تفرضه على الحكومة، وبصفة عامّة مقدار ما لها من تأثير على الأعمال. أردت أن أعرف ما هي الحسنات والسيئات التي تنجم عنها. وبحثتُ في أوجه الحيطة التي اعتمدها الأميركيون في تسييرها، والأوجه التي أغفلوها منها، كما شرعتُ في تمييز الأسباب التي تتيح لها أن تدبّر شؤون المجتمع.

كان غرضي أن أصف، في جزءٍ ثانٍ، حجم التأثير الذي يمارسه تكافؤ المراتب والحكم الديمقراطي على المجتمع المدني في أميركا، وعلى العادات والأفكار والتقاليد والأعراف؛ غير أن همّتي اليوم أوهن مما يقتضيه استكمال خطّتي. لذا فإن وفائي بما رسمتُ لن يكون تامًا. وأترك لسواي أن يبيّن، عما قريب، السمات الرئيسة للطابع الأميركي، وأن يضفي، في معرض التورية وتجميل الصورة، على الحقيقة أوجه الفتنة التي قصّرتُ عن إضفائها[1].

لا أدري إذا قُيض لي أن أعرض ما شهدته في أميركا، غير أنني واثق من رغبتي الصادقة في أن أفعل، وألا أرضخ، إلا مرغمًا، لمواءمة الأفكار والوقائع بدلًا من أن أُخضع الأفكار للوقائع.

---

(1) في ما كان يجري الإعداد لنشر هذا المؤلَّف كان غوستاف دو بومان، رفيق رحلتي إلى أميركا، منكبًا على تأليف كتابه **ماري أو العبوديّة في الولايات المتحدة** (*Marie ou l'Esclavage aux États-Unis*)، الذي صدر في الأثناء. كان الغرض الرئيس لمؤلّف دو بومان أن يبرز وأن يعرّف بوضع الزنوج في المجتمع الأنكلو-أميركي. ما لا شكّ فيه انّ مؤلّفه هذا يسلّط ضوءًا ساطعًا وجديدًا على مسألة العبودية، وهي المسألة الحيوية في اعتبار الجمهوريات المتحدة. لا أدري إذا كنت مخطئًا ولكن يبدو لي أنّه ينبغي لكتاب دو بومان، بعد أن أثار عميم اهتمام مَن وجدوا فيه مصدرًا للعواطف وثبتًا للمناظر، أن يحظى برواج أفضل وأكثر دوامًا بين القرّاء الذين يصبون، في المقام الأوّل، إلى خلاصاتٍ فعليّة وحقائق عميقة.

عندما تبيّن لي أن تفصيلًا ما قد تؤيّده الوثائق المدوّنة، حرصتُ على الرجوع إلى النصوص الأصلية والمؤلفات التي تحظى بالصدقيّة والاعتبار[2]. وقد أشرت إلى مصادري في الهوامش ولكلّ معنيّ أن يتحقّق منها. وعندما أثبتُ آراء، وتقاليد سياسية، ومعايناتٍ للعادات، سعيتُ إلى الاستئناس برأي العارفين الأكثر استنارة. وإذا صادفتُ أمرًا على قدرٍ من الأهمية أو أمرًا مريبًا، لم أقصر جهدي على سؤال شاهدٍ وحيد، بل حرصتُ على اعتمادِ جمعٍ من الشهادات.

هنا لا بدّ للقارئ أن يصدقني كما أصدقه؛ إذ كان بوسعي أن أسرد سندًا لمزاعمي أسماءَ مرموقةً يعرفها أو، في الأقل، أسماء توحي بذلك. غير أنني حرصتُ على اجتناب هذه الكأس. فمن عادة الغريب، في الأغلب، أن يستقي الحقائق الأوضح من عقر دار مضيفه، وإن فعلَ مستغلًا حسن الضيافة؛ إذ يفرّج المضيف عن سرّه المكنون لِزامًا، ولا يخشى أن يفشوَ المكنون لأن الضيف عابر. لقد حرصت على تدوين ما أسرّ إليّ فور صدورِه، غير أن الكثير مما دوّنته سيبقى رهين حافظتي والكتمان؛ إذ أحبُّ إلى قلبي فتورُ شهرتي من أن يُضاف اسمي إلى قائمة الرحّالة الذين قابلوا حسن الضيافة بالنكران.

أعلم جيدًا أن الحيطة والحرص مهما بُذلا لن يجعلا الكتاب بمنأى عن النقد، إذا خطر لإنسان أن ينتقده.

ولعل من شاء التمعّن في العملِ كاملًا، وجدَ، بحسب ظنّي، فكرةً هي الناظم لأجزائه كافة. غير أن التنوّع كبيرٌ في ما قصدت التطرّقَ إليه من موضوعات، ومن شاء أن يعترض بواقعة معزولةٍ على جمع الوقائع التي

---

(2) لقد وُضعَت الوثائق التشريعيّة والإدارية بتصرّفي على نحو يدعو إلى الامتنان طالما حييتُ. ومن الموظّفين الأميركيين الذين ساهموا في إتمام أبحاثي على هذا النّحو، أذكر، بخاصّة، إدوارد ليفينغستون، وزير الخارجيّة آنذاك (والمفوّض المطلق الصلاحيّة في باريس اليوم). فخلال إقامتي في الكونغرس شاء ليفينغستون، بطيبة خاطر، أن يزوّدني بمعظم الوثائق التي امتلكها والخاصّة بالحكومة الفدرالية. ليفينغستون أحد الرجال القلائل الذين نهوى كتاباتهم ونعجب بهم ونجلّهم قبل أن نلتقيهم وجهًا لوجه، والذين نسعد حين نخصّهم بالامتنان.

أوردتها، أو بفكرةٍ جَنْبَ السياق، فازَ بالرهان من دون مشقّة. لذلك فإن أقصى ما أطمح إليه هو أن أُقرأ بالروحية التي قادتني في إنجاز مؤلَّفي، وأن يُقاضى كتابي بالانطباع العام الذي يخلّفه لدى القارئ، كما آليتُ على نفسي أن أنجزه، لا لسببٍ بعينه، بل لطائفة مجتمعةٍ من الأسباب.

كما ينبغي القولُ إن على الكاتب الذي يبغي أن يكون في متناول فهم القارئ أن يبيّن أفكارَه، فكرةً فكرة، بما تنطوي عليه من نتائج نظرية، وفي الأغلب حتى حدود الزيف وعدم القابلية للتطبيق. فإذا كان لا بدّ من إغفال قواعد المنطق في مجال الفعلِ، أحيانًا، فإن مثلَ هذا النحو مستحيلٌ في مجال القولِ، والمرء يُعوَّقُ بكذبِ أقواله بمقدار ما يُعوَّقُ بصدقِ أفعاله.

أختم هذه السطور بالإشارة، طوعًا، إلى ما قد يعتبره عددٌ من القرّاء نقيصة المؤلف الكبرى. فأوضح أن هذا العمل ليس عملًا منضويًا إلى راية بعينها. وحرصتُ في تأليفه ألا يؤيّد طرفًا أو يناهض آخر. لقد آليت على نفسي أن أرى، ليس خلافًا، بل أبعد مما يراه الأطراف. وبينما هم ينهمكون باليوم التالي، أردتُ أن أفكّر في المستقبل.

أمريكا الشمالية ممتدة إلى [illegible] [illegible] نحو القطب، وثانيهما نحو خط الاستواء [illegible] [illegible] الكرة الأرضية. – [illegible] [illegible] الإنكليزية. – طابع الاستيطان [illegible] أمريكا [illegible] الاكتشاف. – غابات أمريكا [illegible] الرحّالة. – [illegible]

القسم الأول

تملك أمريكا الشمالية [illegible]

[illegible] تباينها من النظرة الأولى

ضربٌ من التنسيق [illegible] عن الوحدة، تنسيقٌ بسيط ومهيب [illegible] التنوع الكبير للمناظر.

نقسمها منطقتان شاسعتان [illegible]

الأولى يحدها من الشمال [illegible] المحيطات الجليد [illegible] ثم تمتد جنوبًا [illegible] في آخر المطاف أسفل بحيرات [illegible]

أمّا الثانية فيبدأ من حيث [illegible] بجملته.

الفصل الأول

الشكل الخارجي لأميركا الشمالية

أميركا الشمالية مقسّمة إلى منطقتين شاسعتين، إحداهما تمتدّ انحدارًا نحو القطب، وثانيهما نحو خطّ الاستواء. - وادي المسيسيبي. - آثار تنبئنا عن مدارات الكرة الأرضيّة. - شاطئ المحيط الأطلسي الذي عليه شيّدت المستوطنات الإنكليزية. - طابع الاختلاف بين أميركا الجنوبيّة وأميركا الشمالية في زمن الاكتشاف. - غابات أميركا الشماليّة. - مروج. - قبائل السكان الأصليين الرحّالة. - مظهرهم، عاداتهم وتقاليدهم، لغاتهم. - آثار شعبٍ مجهول.

تمتلك أميركا الشمالية، من حيث شكلها الخارجيّ، سماتٍ عامّةً من اليسير تبيانها من النظرة الأولى.

ضربٌ من النسق المنهجيّ ساقَ فيها انفصال اليابسة عن المياه، والجبال عن الوديان، تنسيقٌ بسيط ومهيبٌ يتبدّى منها في غمرة اختلاط الأشياء ووسط التنوّع الكبير للمناظر.

تقسمها منطقتان شاسعتان على نحوٍ متساوٍ تقريبًا.

الأولى يحدّها من الشمال، القطب الشمالي، ومن الشرق والغرب المحيطان الكبيران. ثمّ تمتدّ جنوبًا، وتشكّل مثلّثًا تلتقي أضلاعُه غير المستقيمة، في آخر المطاف، أسفلَ بحيرات كندا الكبرى.

أمّا الثانية فتبدأ من حيث تنتهي الأولى وتمتدّ على ما تبقى من القارة بمجمله.

إحداهما منحنية قليلًا باتجاه القطب، والأخرى باتجاه خطّ الاستواء.

وتنحدر أراضي المنطقة الأولى شمالًا انحدارًا طفيفًا غير ملحوظ بحيث يمكن القول إنّها تشكّل نَجْدًا. ولا يصادفُ المرء داخل هذا السهل الشاسع الأرجاء لا جبالًا شاهقةً ولا وديانًا عميقة.

تجري فيها المياهُ في مجارٍ متعرّجة كأنّما تجري بلا قَصد. وتتشابك فيها الأنهار، فتتلاقى ثمّ تفترق، لتتلاقى مجدّدًا، لتصبّ في ألفِ مستنقع، وتضلّ في كلّ لحظةٍ متاهاتٍ رطبة أوجدتها هي، ولا تصبّ أخيرًا في البحار القطبيّة إلّا عقب دوراتٍ لا تحصى. البحيرات الكبرى الواقعة عند طرف هذه المنطقة ليستِ بحيرات محصورة كما هي حال معظم بحيرات العالم القديم، بين تلال أو صخور، ضفافها منبسطة ولا تعلو سطح المياه إلّا بضع أقدام. فتشكّل كلّ بحيرة منها ما يشبه الكأس الواسعة المملوءة حتّى الحواف: ولذلك من شأن أي تغيّر، مهما كان طفيفًا، في قشرة الأرض أن يؤدي إلى حرفِ وجهة مياهها إمّا باتجاه القطب وإمّا باتجاه البحر المداري.

المنطقة الثانية أشدّ وعورة، جبليّة، ومعدّة على نحوٍ أفضل كي تغدو سكنًا دائمًا للإنسان. تقسمها على نحوٍ طولّي سلسلتان طويلتان من الجبال: إحداهما تدعى أليغاني، تمتدّ بموازاة شاطئ المحيط الأطلسي، والأخرى تمتد بموازاة بحر الجنوب.

تبلغ مساحة الأراضي المحصورة بين السلسلتين الجبليتين 228,843 فرسخًا مربّعًا[1]، ما يعني أن مساحتها تبلغ تقريبًا ستّة أمثال مساحة فرنسا[2].

غير أنّ هذه الأراضي الشاسعة ليست سوى وادٍ واحد ينحدر من القمّة المستديرة لأليغاني، ثم يعود ويرتفع، من دون عوائق، حتى قمم جبال روكي.

---

(1) 1,341,649 ميلًا مربعًا. يُنظر:

Darby, *View of the United States*, p. 499,

لقد حوّلتُ هذه الأميال إلى فراسخ على أساس أن الفرسخ يبلغ ألفي قامة.

(2) تبلغ مساحة فرنسا 35,181 فرسخًا مربّعًا.

أسفل الوادي يجري نهرٌ هائل؛ إذ نرى أن نحوَه تجري من كلّ صوب المياهُ الهابطة من الجبال.

في ما مضى أطلق عليه الفرنسيون اسم نهر سان لوي، استذكارًا للوطنِ البعيد؛ أمّا الهنود فقد أطلقوا عليه بلغتهم الرنّانة اسم "أبو المياه" أو المسيسيبّي.

ينبع المسيسيبّي عند حدود المنطقتين الكبيرتين المذكورتين أعلاه، بقرب قمّة الهضبة التي تفصل بينهما.

وعلى مقربةٍ منه ينبع نهرٌ آخر[3] ويصبّ في البحار القطبيّة المسيسيبّي نفسه يبدو لبعض الوقت حائرًا في المجرى الذي ينبغي أن يسلكه: مرارًا يعود على أعقابِه، ولا يعقد العزم أخيرًا إلّا بعد إبطاءٍ في جريانَه في خضمّ البحيرات والمستنقعات، فيسلك مجراه مطمئنًا باتجاه الجنوب.

مستكينًا، حينًا، في قعر المجرى الطيني الذي شقّته له الطبيعة، متدفّقًا أحيانًا بفعل العواصف، يروي المسيسيبّي ما يزيد على الألف فرسخٍ على طول مجراه[4].

على بعد 600 فرسخٍ[5] من مصبّه، يصبح العمق الوسطي للنهر 15 قدمًا، ويغدو صالحًا لملاحة سفنٍ كبيرة سعة 300 طنّ لمسافةٍ تقارب 200 فرسخ.

ثمة 57 نهرًا صالحًا للملاحة ترفده بمياهها. ويُذكَرُ من روافد المسيسيبّي نهرٌ يبلغ طول مجراه 1300 فرسخ[6]، وآخر طول مجراه 900[7]، وآخر

---

(3) النهر الأحمر.

(4) 2500 ميل، 1032 فرسخًا.

Warden, *Description des États-Unis*, vol. 1, p. 166.

(5) 1364 ميلًا، 563 فرسخًا.

Ibid., vol. 1, p. 169.

(6) نهر ميسوري (1278 فرسخًا).

Ibid., vol. 1, p. 132.

(7) أركنساس (877 فرسخًا).

Ibid., vol. 1, p. 188.

600[8]، وآخر 500[9]، وأربعة أنهر يبلغ طول مجرى كلّ منها 200 فرسخ[10]، من دون التطرّق إلى عدد لا يُحصى من السواقي التي ترفده بمياهها من كلّ صوب.

يبدو الوادي الذي ترويه مياه المسيسيبّي كأنّه وجد لأجله وحده؛ فهو يمنّ عليه بما شاء من خيره وشرّه، وهو له بمنزلة إله. وفي نواحي النهر تنشر الطبيعةُ خصوبةً لا تنضب. وكلما أوغلنا مبتعدين عن ضفافه تُستَنفَد حيوية النباتات، وتجفّ الأرض حيث كلّ شيء يُحتَضَرُ أو يموت. لم تترك اختلاجات القشرة الأرضية آثارًا جليّة في أي مكان من العالم مثلما خلّفت في وادي المسيسيبّي. ويظهر صنيع المياه جليًا على تضاريس البلد بأسرِها. فقحطها من صنيعها كما الوفرة. لقد رسّبت أمواج المحيط البدائي في أسفل الوادي طبقاتٍ هائلةً من التربة النباتيّة التي وجدت متسعًا من الوقت لتسويتها. كما نصادف على الضفّة اليمنى للنهر سهولًا واسعةً، متصلة كمساحة حقلٍ مهّدها المزارع بمدحاته. وكلّما اقتربنا من الجبال، بدت الأرض، على الضدّ من ذلك، جدباء غير مستوية. أديمُ الأرضِ فيها، إذا جاز القولُ، مثقوبٌ في ألف موضع، وصخورٌ بدائيّة تظهرُ في الأرجاء هنا وهناك، مثل هيكلٍ عظميّ برى عنه الزمان اللحم والجلد. رملٌ غرانيتيّ وأحجار قُدّت على غير سوية تكسو أديم الأرض. وبضع نباتات تدفع بشقّ النفسِ أماليدها بين هذه العوائق، كأنه حقلٌ خصيبٌ تغطّيه أنقاضُ صرحٍ مُهيب. والحقّ أن المرء إذا ما أخضع هذه الأحجار والرمال لتحليل مخبريّ لن يجد مشقّةً كبيرة في تبيان التماثل التام بين مكوّناتها وتلك التي منها تتكوّن قمم جبال روكي الوعرة الجدباء. عقِبَ رميها الأتربة إلى أسفل الوادي، لا شكّ في أن المياه قد جرفَت معها أيضًا جزءًا من الصخور نفسها،

---

(8) النهر الأحمر (598 فرسخًا).

Ibid., vol. 1, p. 190.

(9) أوهايو (490 فرسخًا).

Ibid., vol. 1, p. 192.

(10) إيلينوي، وسان بيار وسان فرانسوا ومويننغونا.

لقد اعتمدت أساسًا للمقاسات أعلاه الميل الشرعيّ (statute mile) والفرسخ البريدي البالغ 2000 قامة.

دحرجتها فوق السفوح المنحدرة الأقرب. وبعد أن جعلتها تجرشُ بعضها بعضًا، انتثرت عند أسافل الجبال هذه الأنقاض المنتزعة من قممها (أ)[11].

يبقى وادي المسيسيبّي، من النواحي كافّة، أروع سكنى أعدّها الله لبني الإنسان، ومع ذلك يمكن القولُ إنّه ما زال إلى اليوم لا يمثّل سوى صحراء شاسعة.

على السفح الشرقي لجبال أليغاني، بين أسفل هذه الجبال والمحيط الأطلسي، يمتدّ شريط طويل من الصخور والرمال يبدو كأن البحرَ في انحسارِه قد نسيها هناك. هذه الأرض لا يتجاوز عرضها الوسطيّ الـ 48 فرسخًا[12]، غير أنّ طولها يبلغ 390 فرسخًا[13]. التربة في هذا الجزء من أميركا لا تصلح لأعمال الزراعة إلّا بعد استصلاح دونه عناء كبير. والثروة النباتية فيها ضئيلة وغير متنوّعة.

على هذا السفح القاحل تركّزت في البداية جهود الصنعة البشريّة. وعلى هذا اللسان القاحل نشأت وازدهرت المستوطنات الإنكليزيّة التي ستغدو ذات يوم الولايات المتحدة الأميركية. وفي الموضع نفسه تنعقد اليوم بؤرة السلطان في ما تجتمع، بما يشبه الخلسة، في المناطق الخلفيّة، العناصر الحقيقة لشعبٍ عظيم هو من دون شكّ صانع مستقبل القارّة.

عندما حاذى الأوروبيون شواطئ جزر الأنتيل، وفي ما بعد شواطئ أميركا الجنوبية حسبوا أنهم حلّوا في المناطق الخرافيّة التي أنشدها الشعراء. كان البحر يبرق بنيران خطّ الاستواء. وكان صفاء تلك المياه المذهل يتكشّف أول مرة عن غور الأعماق أمام أعين الملّاح[14]. هنا وهناك كانت تبرز جزرٌ صغيرةٌ

---

(11) تحيلُ حروف الهجاءِ هذه إلى الملاحظات التي وضعها توكفيل في آخر كل قسم من كتابه. (الناشر)

(12) 100 ميل.

(13) حوالى 900 ميل.

(14) المياه في بحر الأنتيل هي من الصفاء بحيث يرى الناظر شعاب المرجان والأسماك على عمق 60 باعًا،

Malte-Brun, vol. 3, p. 726.

تبدو السفينة كأنها عائمةٌ في الفضاء. دوارٌ يصيبُ المسافر الذي تغوص عينه في لجّة السائل البلّوري وسط حدائق تحت الماء حيث أصدافٌ وأسماكٌ مذهّبة تبرق بين باقات القَوْقس وغياض الطحلب البحري.

مطيّبةٌ كأنّها طافيةٌ كسلال زَهْرٍ على صفحة مياه المحيط الساكنة. كان كلّ ما يتراءى للعين في تلك الأماكن الساحرة كأنّه أُعِدّ سلفًا لتلبية احتياجات الإنسان، أو أنّه مقدّرٌ بدقّة كيما يُشبع رغباته. كانت معظم الأشجار محمّلة بثمارٍ مغذّية، أمّا أقلها منفعةً للإنسان فتفتن أبصاره بتألّق زهوِ ألوانها وتنوّعها. ففي خرجةٍ من أشجار الليمون الحامض العَطِر والتين البرّي والآسِ ذي الورق الأحمر، والأكاسيا، والغار الزهريّ، المطوّقة جميعها بالعارِشاتِ المُزهرة، كانت طائفة من الطيورِ تُرسِلُ بريق أجنحتها الأرجواني واللازورديّ، وتطلقُ جوقَة زغرداتها المتناغمة في فضاء طبيعةٍ زاخرة بالحركة والحياة (ب).

كان الموت كامنًا تحت هذا الرداء البرّاق؛ وعلى الرغم من أن أحدًا لم يتنبّه، في ذلك الوقت، إلى وجودِه، فإنّ هواءَ تلك المناخات كان مشبعًا بطاقةٍ موهنةٍ، أجهل كنهها، تجعل الإنسان مرتبطًا بالحاضر غير مكترثٍ بالمستقبل.

أميركا الشماليّة بَدَت على وجهٍ آخر: كلّ شيء فيها كان رصينًا، وقورًا، ومهيبًا، كأنّها أوجِدَت كي تغدو موئل العقل، كما أوجِدت الأخرى كي تكون ملاذ الحواس.

محيط مضطرب وضبابيّ يلفّ شواطئها؛ صخور غرانيتيّة أو سواحل رمليّة تزنّرها من كل صوب؛ الأحراج التي تغطّي ضفافها تنشر خضرتها الداكنة الأسيانة؛ لا شجر ينمو فيها إلّا شجر الصنوبر والأرزيّة والسنديان الأخضر، والزيتون البرّي والغار.

لدى تجاوزنا هذا السور، ندخلُ أفياءَ الغابة الأصليّة؛ هناك تختلط أكبر أنواع الأشجار التي تنمو في مَقلبَي العالم. شجر دُلُبٍ، وكتالبا، وقَيقَب سكّري، بينما حَوْرُ فيرجنيا تُعانق أغصانه أغصانَ السنديان والزان والزيزفون.

كما في الغابات الخاضعة لسيطرةِ الإنسان، كان الموتُ هنا يضربُ بلا هوادة، وإنّما لا أحد يُعنى بإزالة الحطام الناجم عنه. فكان الحطامُ يتراكمُ بعضه فوق بعض: والزمنُ لا يجد متسعًا كي يحيله إلى ذرورٍ ويمهّد أمكنةً جديدة. ولكن وسط هذا الحطام نفسه بقيَ التوالدُ مستمرًّا. فتنمو نباتات معترشة

وأعشابٌ من كلّ نوع على الرغم من العوائق؛ فتزحف معترِشةً على أرومات الأشجار المقطوعةِ، ترفع قشرتها اليابسّة وتكسرها، وتشقّ لها طريقًا إلى فروعها اليانعة. هكذا يأتي الموت ليعين الشجرةَ على الحياة. فالحياة والموت ماثلان، ويبدو أنهما شاءا أن يتضافر صنيعاهما.

كانت ظلالٌ داكنة تكتنف تلك الغابات، وألف ساقيةٍ لم تتدبّرها صُنعةُ البشر بمجرى، تشيعُ في أديمها رطوبةً سرمديّة. فلا يُنبتُ ذاك الأديمُ إلّا قليلًا من الأزاهيرِ والثمار البريّة، ولا يؤوي إلّا حفنةً من الطيور.

وحده انقصاف شجرةٍ مسنّةٍ، أو تدفّق نهر، أو خوار جواميس أو صفير رياحٍ، يُعكّرُ فيها سكون الطبيعة.

إلى شرق النهر الكبير، تختفي الأحراج جزئيًا. وتترامى، محلّها مروجٌ لا يحدّها البصر. هل الطبيعة، بتنوّعها اللامتناهي، هي التي ضنّت على هذه الأرياف الخصبة ببذار الشجر، أم أن الغابة التي كانت تغطّيها قد أزالتها في ما مضى أيادي البشر؟ هذا ما عجزت عن اكتشافه أخبارُ الأسلافِ وأبحاث أهل العلم.

ومع ذلك فإنّ تلك البرية الشاسعة لم تكن خاليةً تمامًا من الحضور البشريّ؛ فثمّة أقوامٌ دَرَجت منذ قرون من الزمن على الترحالِ عبر دروب الغابة الكثيفة أو بين مراعي المروج. وانطلاقًا من مصبّ نهر سان لوران حتّى دلتا المسيسيبي، ومن شاطئ المحيط الأطلسي حتّى بحر الجنوب، كان لهؤلاء المتوحّشين سمات مشتركة تنبئ بتحدّرهم من أصل واحد. غير أنّهم، في ما عدا ذلك، يختلفون عن جميع الأعراق المعروفة[15]؛ إذ لم يكونوا لا بيضًا مثل الأوروبيين، ولا صفرًا مثل معظم الآسيويين، ولا سودًا مثل الزنوج. كانت بشرتهم ضاربة إلى الحمرة،

---

(15) منذ ذلك الحين اكتشفَت بعض أوجه الشبه بين حلقه ولغة وعادات هنود أميركا الشمالية وخلقة ولغة وعادات التانغوز والمانتشور والمنغول والتتر وقبائل أخرى من رُحّل آسيا. هذه الأقوام تقطن موقعًا مجاورًا لمضيق بهرنغ، ما يُتيح الافتراض بأنها ربّما جاءت، في زمن سابق، للإقامة في الصحراء الأميركية. غير أن العلم لم يتمكّن بعد من حَسْم هذه المسألة. يُراجع بهذا الشأن:

Malte-Brun, vol. 5; les ouvrages de M. de Humboldt; Fischer, *Conjectures sur l'origine des Américains;* Adair, *History of the American Indians*.

وشعورهم طويلة ملساء، وشفاههم مستدقّة، ووجناتهم بارزة. وكانت اللغة التي تتكلّمها قبائل المتوحّشين في أميركا تختلف في ما بينها بالمفردات، غير أنها جميعها كانت تخضع للقواعد النحوية ذاتها. وكانت تلك مختلفةً، في أكثر من وجه، عن القواعد التي رعت نشأة الكلام بين البشر.

كان لسان الأميركيين يبدو نتاجًا لتراكيب جديدة. وكان يشي بمجهود عقلي من قبل مبتكريه ما زال الهنود، إلى يومنا هذا، عاجزين عن الإتيان بمثيله (ج).

كذلك كان الوضع الاجتماعي لهذه الشعوب يختلف، في أكثر من وجه، عمّا كنّا نراه في العالم القديم: كأنّها تكاثرت دونما قيود وسط صحاريها، من دون اتصال بأعراق أكثر تمدّنًا منها. فلم تكن متداولةً بينهم إذًا تلك المفاهيم المريبة والمشوّشة كمفهومي الخير والشرّ، وذاك الفساد الرّاسخ، المُلابِس في العادة للجهل وشراسة التقاليد والأعراف لدى الأمم المتحضّرة، والتي استحالت مجددًا بربريّة. لم يكن الهنديّ مدينًا بشيء إلّا لذات نفسِه: فضائله ورذائله وأحكامه المسبقة كانت جميعها من صنيعه هو. لقد ترعرع في كنف الانعتاق الوحشيّ لفطرته.

إن غلظة العامّة في البلدان المتحضّرة لا تتأتّى فقط من كونهم جَهَلَةً ومعوزين، بل من كونهم أيضًا، وهم على هذه الحال، على اتصالٍ يوميّ بأناسٍ مستنيرين وأثرياء.

ولعلّ اختبارَ شقائهم وضعفهم اللذين يزدادان تنافرًا، كلّ يوم، مع رخاء وسطوة البعض من أشباههم، يوقد في الوقت نفسه نيران الحقد والخشية في قلوبهم. كما تغيظهم دونيّتهم وتبعيّتهم وتشعرهم بالمهانة، فينعكس ما يعتملُ في أنفسهم على تقاليدهم وعاداتهم، كما ينعكسُ في كلامهم. فتجد أنّهم من أهل الفظاظة والخسّة في وقتٍ معًا.

حقيقة هذا الأمر لا تخفى عن عينٍ مبصرة؛ ذلك أن عامّة الناس أشدّ غلظةً في البلدان الأرستقراطيّة منهم في أي مكان آخر، وفي المدن الموسِرة أكثر منهم في الأرياف.

ففي هذه الأمكنة التي يقطنها أناس على قدر كبير من السلطان والثروة، يجد الفقراء أنفسهم رازحين تحت وطأة وضاعتهم؛ وإذ لا يهتدون إلى وسيلة تمكّنهم من استرداد المساواة، يقنطون من أنفسهم كلّ القنوط، ويستسلمون لتدنيهم إلى ما دون الكرامة الإنسانية.

هذا الطابع المؤسف لتنافر المراتب لا يجده المرء في الحياة المتوحّشة: فالهنود إذ يجمع بينهم الجهل والفقر، هم جميعًا متساوون وأحرار.

لدى وصول الأوروبيين، كان الأميركي الشمالي الأصليّ يجهل قيمة الثروات ويبدي عدم اكتراث بالرخاء الذي يناله الإنسان المتحضّر منها. ومع ذلك لم يلُحَظ عليه أي سلوك فظّ؛ بل على العكس، غالبًا ما كان يتصف سلوكه بالتحفّظ المعتاد وبضربٍ من الكياسة الأرستقراطية.

رقيق الحاشيّة ومضياف في أوقات السلم، وبلا رحمة في أوقات الحرب، بما يتجاوز، حتّى الحدود المعروفة للضراوة البشرية، كان الهنديّ يعرّض نفسه للهلاك جوعًا في سعيه لنجدة الأجنبيّ الذي يطرق باب كوخِه، كما قد يمزّق بيديه العاريتين أحشاء من يقع في أسره. ولعل الجمهوريات القديمة الذائعة الصيت لم تشهد يومًا ثباتًا في الإقدام، وعزّة في النفس، وتوقًا لا يستكين إلى الانعتاق، كتلك المكنونة آنذاك في أحراج العالم الجديد البريّة[16]. لم يُحدِث الأوروبيون أثرًا يُذكر بنزولهم على شواطئ أميركا الشمالية. لم يولّد وجودهم لا حسدًا ولا خشيّةً. فكيف لأمثالهم أن يؤثّروا في حياة أقوام مثل تلك الأقوام؟ فالهندي كان يعرف كيف يعيش بلا احتياجات ويتألم بلا شكوى، ويموت

(16) "لقد شهدنا بأمّ العين لدى أقوام الإيروكوا في حال تعرّضهم لهجوم من قوى متفوّقة عليهم"، يقول الرئيس جفرسون، "أن شيوخهم يأنفون الفرار أو البقاء أحياء عقبَ تدمير موطنهم، فيقبلون على الموت شأن الرومان القدماء إبان نهب روما وإحراقها على يد الغالبين"، يُنظر:

Jefferson (le président), *Notes sur la Virginie*, p. 148.

وفي موضع آخر (ص 150) يضيف جفرسون قائلًا: "لم يبلغنا يوم من الأيام أنّ هنديًا وقع في أسر أعدائه وتوسّل من أجل الإبقاء على حياته. بل على العكس، بلغنا الكثير عن أسرى سعوا، إذا جاز لنا القول، إلى الموت على يد غالبيهم، وذلك بشتمهم واستفزازهم بجميع الطرق".

منشدًا[17]. فعلى غرار أفراد الأسرة البشريّة الكبرى الآخرين، كان هؤلاء المتوحشون يؤمنون، هم أيضًا، بعالم أفضل، ويعبدون، تحت أسماء مختلفة، الربّ خالق الكون. وكان فهمهم للحقائق الفكريّة الكبرى بصورةٍ عامّة، بسيطًا وفلسفيًا (د).

مهما بدا الشعبُ، الذي نسعى هنا لوصفِ طباعه، بدائيًا، فإنّنا لا نشكّ، مع ذلك، في أن شعبًا آخر، أكثر تمدّنًا، وأكثر تقدّمًا على الأوجه كافة، قد سبقه في سكنى المناطق نفسها.

وتنبئنا رواية غامضة، ولكن شائعة ومتناقلة بين معظم القبائل الهنديّة المقيمة على ضفاف الأطلسي، أن هذه الأقوام نفسها استوطنت غرب المسيسيبّي. وما زلنا إلى اليوم نعثر على طول ضفاف نهر أوهايو وفي جميع أنحاء الوادي الأكبر، على أكماتٍ من صنع الإنسان. وإذا ما حفرنا وبلغنا جوفها نعثر حتمًا، كما يُشاع، على بقايا عظام بشريّة وآلات غريبة وأسلحة وأدوات من كلّ نوع مصنوعة من معدن، أو تذكّر بأوجه استعمال تجهلها الأعراق الحالية.

هنود هذه الأيام لا يعلمون شيئًا عن تاريخ هذا الشعب المجهول. ومن عاش منهم قبل 300 عام، في حقبة اكتشاف أميركا، لم يؤثَر عنهم بهذا الشأن ما يتيح لنا صوغ فرضيّة حتّى، وكذلك الروايات وتلك الأنصاب الزائلة المتجدّدة أبدًا للعالم البدائي، لا توفّر لنا ولو شبهة إيضاح. ومع ذلك لا يساورنا أدنى شكّ في أن آلافًا من أشباهنا قد عاشوا ههنا، ذات يوم. فمتى قدِموا، ومن أين تحدّروا وما المصير الذي آلوا إليه، وما هو تاريخهم؟ ومتى وكيف هلكوا؟ لا أحد يمتلك الإجابة.

---

(17) يُنظر:

Lepage-Dupratz, *Histoire de la Louisiane*, Charlevoix, *Histoire de la Nouvelle-France*; Lettres du R. Hecwelder, *Transactions of the American Philosophical Society*, v. 1; Jefferson, *Notes sur la Virginie*, pp. 135-190.

وما يذكره جفرسون له دلالة خاصّة بسبب المكانة المرموقة الخاصّة التي يحتلّها المؤلف، وبسبب من موقعه المميّز، والعصر الوضعيّ الدقيق الذي كان يكتب فيه.

أمر غريب حقًا! ثمة شعوب زالت تمامًا عن وجه الأرض، وامحى كلّ ذكر لها حتّى اسمها. فقدت لغاتها، وتلاشى مجدها كما يتلاشى الصوت البلا صدى؛ غير أنني لا أعلم إذا كان من بينها مَن لم يخلّف ولو ضريحًا واحدًا كتذكارٍ مقيم لعبورِه. هكذا، من بين أعمال البشر جميعًا، ما زال أبقاها هو ذاك الذي يُعبِّر خير تعبيرٍ عن عَدَمِه وشقاءاته!

على الرغم من أن البلد الذي أسلفنا وصفه كان مأهولًا بعدد من قبائل السكّان الأصليين، يمكننا القول، من دون أن نجانب الحقّ بأنّه خلال حقبة اكتشاف أميركا كان لا يزال أشبه بصحراء. ذلك أن الهنود كانوا يقطنونه من دون أن يمتلكوه. فبالزراعة يستملك الإنسان الأرض، وسكان أميركا الشمالية الأوائل كانوا يعيشون على ما يجنونه من الصيّد. ولعلّ قناعاتهم العنيدة، وأهواءهم الجامحة، ورذائلهم، ولربّما فضائلهم المتوحّشة، في المقام الأول، هي التي كانت تفضي بهم إلى دمارٍ محتوم. لقد بدأ خراب هذه الشعوب يوم حاذى الأوروبيون شواطئهم وحلّوا فيها. وتواصل هذا الخراب منذ ذلك الحين؛ ويبدو أنّه بات اليوم في مراحله الأخيرة. ويبدو أن العناية الإلهية التي أسكنتهم وسط ثروات العالم الجديد، لم تُبِح لهم حقّ الانتفاع منها لأجل طويل. ولم يكن وجودهم هناك إلّا وقتيًا. فبدت تلك السواحل المعدّة على أفضل وجه لأعمال التجارة والصناعة، والأنهر العميقة المجاري، والخيرات التي لا تنضب في وادي المسيسيبّي، والقارة بأسرها، كأنها مهدٌ شاغِرٌ مُعدٌّ لأمّة عظيمة.

هناك تعيّن على بشر متمدنين أن يسعوا لبناء مجتمع على أسس جديدة، وإذا طبّقوا أول مرة نظريات بقيت إلى حينه مجهولة أو اعتبرت عصيّة على التطبيق، أن يُشهِدوا العالَم على ما لم يعدّه تاريخُه المنصرمُ لشهودِه.

الفصل الثاني

عن نقطة الانطلاق وأهميّتها لمستقبل الأنكلو-أميركيين

الفائدة من تعيين نقطة انطلاق الشعوب لفهم وضعها الاجتماعي وقوانينها. - أميركا هي البلد الوحيد الذي أمكن فيه أن نتبيّن بوضوح نقطة انطلاق شعب عظيم. - ما هي أوجه الشبه بين البشر الذين جاؤوا لسُكنى أميركا الإنكليزية. ما هي أوجه الاختلاف في ما بينهم. - ملاحظة تنطبق على جميع الأوروبيين الذي أتوا للإقامة على شاطئ العالم الجديد. - استيطان فرجينيا. استيطان نيو إنغلند. الطابع المميّز لسكان نيو إنغلند الأوائل. - وصولهم. - قوانينهم الأولى. - العقد الاجتماعي. - قانون الجزاء المستلهم من شرعة موسى. - الحميّة الدينية. - الروحيّة الجمهوريّة. - الوحدة العميقة بين روحيّة الدين وروحيّة الحرّية.

يولَدُ إنسان؛ تمضي أعوامُه الأولى في غفلةٍ منه بين اللهوِ ومشاغلِ الطفولة. يكبر. يبدأ سنّ الرجولة. تُفتَح أبواب العالم أخيرًا لاستقبالِه. يقيم صلةً مع أقرانِه. وإذ ذاك يُخضَع للتمحيص أول مرة، ويُخيَّلُ للدارسين أنّهم يلحظون تشكّل بذرةِ الرذائل والفضائل التي تطبع سنيَّ بلوغه.

ظنٌّ كهذا ينطوي، إنْ لم يجانبني الصواب، على خطأ فادِح.

عودوا إلى الوراء. وليُمتَحَن الطفلُ منذ نشأته رضيعًا. لاحظوا العالَم الخارجيّ منعكِسًا أول مرة على مرآةِ عقلِهِ غير المجلوةِ بعدُ. تأمّلوا جيّدًا في النماذِج الأولى التي تُسلَّطُ على أبصارِه، واصغوا إلى كلامِه الأوّل الذي

يوقظ لديه طاقات الفِكرِ الكامنة؛ ولتشهدوا أخيرًا أول الصراعات التي ينبغي له أن يخوضها؛ فقط عندئذٍ تدركون من أين تنشأ القناعات والعادات والأهواء التي ستغلب على حياته. فالإنسان، في هذا المعنى، يتكوّن بالكليّة بين أقمطةِ مهدِه.

أمرٌ مماثلٌ هو ما تشهده الأمم. فالشعوبُ تتأثر على الدوام بنشأتها. وتؤثر الأحوال التي صاحَبت ولادتها وساهمت في نموّها على مجملِ المسار الذي تسلكه في حياتها.

لو كان متاحًا لنا الرجوعُ، مرّةً ثانية، إلى مكوّنات المجتمعات والنظر في آثارها التاريخيّة الأولى، لما ساورني شكٌ في قدرتنا على اكتشاف العلّة الأولى لما اكتسبته من قناعات وعادات وأهواء غالبة، أي لكلّ ما يشكّلُ، في آخر المطاف، ما يسمّى الطابع القومي، وقد يُتاح لنا أن نعثر على تفسير للأعراف التي تبدو، اليوم، مناقضة للأعراف والعادات السائدة؛ وللقوانين التي تبدو متعارضةً مع المبادئ المعترَف بها؛ وللآراء المتهافتة التي نصادفها في هذا الوسط أو ذاك من أوساط المجتمع، أشبه ببقايا السلاسل المحطّمة التي نراها متدليّةً أحيانًا من قباب مبنى قديم، وما عادت في الحقيقة تسند شيئًا. وعلى هذا النحو قد يُفسّر مصير بعض الشعوب التي يبدو أن قوة مجهولةً ساقتها نحو غايةٍ كانت هي تجهلها. ولكن إلى اليوم لم تتوفّر الوقائع لإجراء دراسة مماثلة؛ إذا لم تنعم الأمم بالحسّ التحليلي المطلوب إلّا مع تقدّمها في السنّ، وعندما ارتأت أخيرًا أن تلتفتَ إلى مهدِها، كان الزمنُ قد لفّهُ بسحابة داكنةٍ، وكان الجهل والغرور قد أحاطاه بالخرافات التي احتجبت وراءها الحقيقة.

أميركا هي البلد الوحيد حيث أمكننا أن نشهد أوجه النموّ الطبيعيّ والسلميّ لمجتمع ما، وحيث أمكن بيانُ تأثير نقطة الانطلاق على مستقبل الدول.

في الحقبة التي شهدت نزول الأوروبيين على شواطئ العالم الجديد، كانت سماتُ طابعهم القومية قد بلغت تمامها. وكان لكلّ منهم شخصيّته المميّزة. ولمّا كانوا قد بلغوا تلك الدرجة من التحضّر التي تحمل الإنسان على النظرِ في ذاتِ نفسِه، نقلوا إلينا صورةً أمينةً لآرائهم وعاداتهم وقوانينهم؛ إذ إننا

نكاد أن نعرف أناس القرن الخامس عشر كما نعرفُ أناس زماننا هذا. لذلك فإنّ أميركا تظهر للعيان ما حجبه جهل العصور الأولى وهمجيّتها عن أبصارِنا.

ونظرًا إلى كونِه، في وقتٍ معًا، قريبًا من الحقبة التي شهدت نشأة المجتمعات الأميركية، فيُتاح له أن يعرف عناصرها المكوّنة بالتفصيل، وبعيدًا ما يكفي، في حساب المسافة الزمنيّة، لتقويم ما أنتجته تلك البذرة أو النواة، يبدو مقدّرًا لأناس زماننا هذا أن يكونوا أكثر تبصرًا من أسلافهم في اعتبار الحوادث البشريّة. لقد أمدّتنا العناية الإلهية بمشعلٍ لم يمتلكه آباؤنا، وأتاحت لنا أن نتبيّن، في مصير الأمم، الأسباب الأولى التي حجبها عن أبصارهم عماءُ الماضي.

عندما نمعن النظر في تاريخ أميركا، ثمُ ندقّق، بانتباه، في وضعها السياسي والاجتماعي، نشعرُ في قرارة أنفسنا بأننا مقتنعون بهذه الحقيقة: ما من رأي أو عادة أو قانون، بل أقول حتّى: ما من حَدَثٍ إلّا وجد تفسيره مُيسَّرًا في نقطة الانطلاق. ومن يقرأ هذا الكتاب يجد في هذا الفصل نواة ما سوف يتبع، ومفتاحًا لمجمل الكتاب تقريبًا.

المهاجرون الذي أتوا، في حقبٍ مختلفة، لاستيطان الأرض التي يتألّف منها اليوم الاتحاد الأميركي، كانوا مختلفين بعضهم عن بعض على أكثر من وجه؛ إذا لم يكن غرضهم واحدًا، كما كانوا يدبّرون شؤون حكم أنفسهم وفق مبادئ مختلفة.

ومع ذلك كان ثمة قواسم مشتركة بين هؤلاء الناس جميعًا، كما كانوا يحيون في أوضاع متماثلة.

لعلّ رابط اللغة أقوى الروابط التي تجمع بين الناس وأكثرها دوامًا. وكان جميع المهاجرين يتكلّمون اللغة نفسها؛ كانوا جميعًا أبناء الشعب نفسه. ونظرًا إلى ظروف ولادتهم في بلدٍ لطالما عصفَت به صراعات الأحزاب، في بلدٍ كان على الزمرِ المتنازعة فيه أن تضع نفسها، على التتالي، تحت حماية القوانين، ولكون تربيتهم السياسيّة نتاج تمرّسهم بتلك المدرسة الشاقّة، لم يكن مستهجنًا

تغليبهم مفاهيم الحقوق ومبادئ الحريّة الحقيقة أكثر مما كانت تفعل أغلبية شعوب أوروبا. وفي حقبة الهجرات الأولى، كانت الحكومة البلديّة، تلك النواة الخصبة للمؤسّسات الحرّة، قد غدت راسخةً في العادات الإنكليزية، ومعها أدخِلَت العقيدة القائلة بسيادة الشعب إلى صُلبِ عهد أسرة تيودرو المالكة.

آنذاك كانت الخصومات الدينيّة المحتدمة تعصف بالعالم المسيحي. وكانت إنكلترا قد انغمَسَت بضراوةٍ في تلك المعمعة. واستحال طبع الناس الذي طالما اتصف بالرصانة والتبصّر، إلى طبع متجهّمٍ، محبّ للمحاجّة. تعاظم الإقبال على التعليم في ظلّ تلك الخُصومات الفكرية، وحظيت الأذهانُ بثقافة أعمق. وبينما انشغل الناس في المحاجّة حول الدين، غدت العادات والتقاليد أكثر طُهرًا. جميع هذه السمات العامّة للأمّة كانت ماثلةً، بهذا القدر أو ذاك، في شخصيّة من قَدِمَ من أبنائها سعيًا وراء مستقبل جديد على الضفاف المقابلة للمحيط.

غير أنّ ما يُلاحَظ على هذا المجال، ولنا عودةٌ إليه في ما يلي: لا ينطبق فقط على الإنكليز، بل أيضًا على الفرنسيين والإسبان وجميع الأوروبيين الذين وفدوا تباعًا للإقامة على شواطئ العالم الجديد. فإذا كانت المستوطنات الأوروبية الجديدة، جميعها، لم تحمل النموّ في صلبها، فقد حملت، في الأقلّ، نواة ديمقراطية تامّة. سببان أدّيا إلى هذه النتيجة: إذ يمكن القول إنّ المهاجرين، بصورة عامّة، لم يحملوا معهم، لدى مغادرتهم الوطن الأمّ، أي شكلٍ من أشكال الشعور بالتفوّق بعضهم حيال بعض. فمن يختارون المنفى ليسوا على الإطلاق من ينعمون الرغد والنفوذ، كما أن الفقر والشقاء هما أفضل ضمانٍ مشهودٍ للمساواة بين الناس. ومع ذلك حدث مرارًا أن أقدم عددٌ من كبار الأسياد على الانتقال إلى أميركا في أعقاب خصومات سياسيّة أو دينية. فسنّت قوانين لتعيين تراتب المكانات فيها، ولكن سرعان ما تبيّن لهم أن التربة الأميركيّة تلفظ أرستقراطية الملاّكين على نحوٍ قاطع. وتبيّن أنّ استصلاح تلك الأرض العصيّة لا يتطلّب سوى الجهد المتواصل لمالك الأرض صاحب العلاقة. وإذ مهّدت التربة، اتضح أن محصولها لا يكفي إثراء سيّد ومزارع معًا. لذا كان طبيعيًا أن تجزّأ الأرض إلى

ملكيات صغيرة يتولّى مالكها، وحده، زراعتها. والحال أنّ الأرستقراطية تنشأ على ملكية الأرض، وتتشبّث بالأرض وتستند إليها. ليست الامتيازات وحدها هي التي تقيمها، ولا النسب هو الذي يشكّلها، بل المُلكية العقارية المتنقلة عبر الإرث. قد تكون أمّة ما منطوية على ثروات واسعة وعلى كمّ هائل من البؤس؛ لكن إذا كانت تلك الثروات ملكيات واسعة من الأراضي، وجدنا في الأمّة المذكورة فقراء وأغنياء؛ ولكن لن يكون للأرستقراطية، بمعنى الكلمة، وجود فيها.

كان السائد بين جميع المستوطنات الإنكليزية، في فترة نشأتها، إذًا، جوّ أسريّ جامع. وكانت جميعها، منذ نشأتها الأولى، تبدو قابلةً لتوفير المناخ الملائم لتنامي الحريّة، لا حرية وطنهم الأمّ الأرستقراطية، بل الحريّة البرجوازية والديمقراطية التي لم يكن تاريخ العالم قد شهدَ بعدُ نموذجًا كاملًا منها.

وسط هذه الصيغة العامّة، كان يبرز، مع ذلك، بعض التلاوين التي ينبغي لنا ذكرها.

ووسط الأسرة الأنكلو-الأميركية الكبرى، يسعنا التمييز بين فرعين رئيسين كانا، حتّى اللحظة، قد تعاظما من دون أن يندمجا تمامًا، أحدهما في الجنوب، والآخر في الشمال.

لقد استقبلت فرجينيا أولى المستوطنات الإنكليزيّة. وكان المهاجرون قد بلغوها في عام 1607. في تلك الحقبة كانت أوروبا لا تزال مقتنعةً، على نحو خاص، بالفكرة القائلة إنّ مناجم الذهب والفضّة تصنع ثروة الشعوب: فكرة مشؤومة ساهمت في إفقار الأمم الأوروبيّة التي عملت بموجبها، وأهلكت من الناس في أميركا عددًا يفوق ما أودت به الحرب وكلّ القوانين الباطلة مجتمعة. كان من وفدوا إلى فرجينيا[1] من المنقّبين عن الذهب، وهم أناس عديمو الأخلاق، أثارت نفوسهم المشوّشة والمضطربة القلاقِلَ في أرجاء المستوطنة

(1) لقد رسم الميثاق عن عرش إنكلترا، في عام 1609، من بين ما رسمه، أنّ المستوطنين يدفعون للتاج خمسَ نتاج مناجم الذهب والفضّة. يُنظر:

John Marshall, *Vie de George Washington*, vol. 1, pp. 18-66.

الناشئة[2] وأثّرت سلبًا في مسار تقدّمها. عقب ذلك قَدِمَ إليها الحرفيون والمزارعون، وهم جنسٌ من الناس أكثر تحليًا بالأخلاق وأكثر مسالمة، لكنّهم لا يبارحون، بأي حال، مستوى الطبقات المتدنيّة في إنكلترا[3]. ولم يسع أي فكرٍ نبيل، أو أي غرض غير ماديّ، وراء التأسيس لمنشآت جديدة. وما إن أنشئت المستوطنة حتّى عُرف الرقّ[4]. وشكّل هذا الأمر حدثًا خطير الأهمية، وسيكون له أثرٌ بالغ في ما بعد على الطابع الذي سيكتسبه الجنوب وعلى قوانينه ومستقبله.

الرقّ، كما سنشرحُ لاحقًا، يصمُ العملَ بالخزي. وينشر بالبطالة في المجتمع ومعها الجهل والغرور، والفقر والترف. كما يُضعِفُ قوى العقل ويخدّرُ النشاط البشريّ. ولعلّ تأثير الرقّ، مقرونًا بالطبعِ الإنكليزيّ، من شأنه أن يفسّر عادات وأعراف الوضع الاجتماعي في الجنوب.

على هذه الخلفيّة الإنكليزيّة كانت تلوحُ في الشمال تلاوينُ هي على الطرف النقيض. وليأذن لي القارئ هنا أن أتطرّق إلى بعض التفاصيل.

لقد كانت مستوطنات الشمال الإنكليزيّة، التي اشتهرت باسم ولايات نيو إنغلند[5] هي البؤرة التي احتضنت تزاوج الفكرتين أو الثلاث الرئيسة التي تشكّل اليوم أسس النظرية الاجتماعية للولايات المتحدة.

---

(2) كان القسم الأكبر من المستوطنين الجدد، يقول ستيث في كتاب **تاريخ فرجينيا** (*History of Virginia*)، من الشبّان المتحدرين من أسر مفكّكة، أرسلهم أهلهم إلى العالم الجديد لتجنيبهم شرّ المصير؛ أمّا البقية الباقية فكانت تتألف من خدم سابقين، ومفلسين احتياليّا، وصعاليك وأناس على هذه الشاكلة، هم أبرع من أعمال السلب والتدمير منهم في تدعيم أسس المنشأة، ولم يجد بعض القادة المنشقين مشقّة في استدراج هذه الزمر لارتكاب شتى أنواع المعاصي والفظائع. يُنظر حول تاريخ فرجينيا، الأعمال الآتية:

Smith, *History of Virginia from the First Settlements in the Year 1624*; William Stith, *History of Virginia*; Beverly, *History of Virginia front the Earliest Period*,

تُرجم إلى الفرنسية في عام 1807.

(3) لم يقصد المستوطنة عدد من أثريا الملاّكين الإنكليز إلّا في مرحلة لاحقة.

(4) أدخِلَت إليها تجارة الرقّ نحو عام 1620 بواسطة سفينة هولندية أنزلت على ضفاف نهر جيمس 20 زنجيًا. يُنظر: تشارمر (Charmer).

(5) ما يُعرف بولايات إنكلتر الجديدة، هي تلك الواقعة شرق نهر هدسون؛ ويبلغ عددها اليوم 6 ولايات هي: كونكتيكوت، رود آيلند، ماساتشوستس، فيرمونت، نيوهامشاير، وماين.

انتشرت مبادئ نيو إنغلند في البداية لتشمل الولايات المجاورة. ثمّ واصلت انتشارها تدريجًا حتّى بلغت الولايات الأبعد، إلى أن تغلغلت، إذا جاز لي القول، في أرجاء الكونفدرالية بأسرها. وها هي اليوم تمارس تأثيرها في ما يجاوز حدودها، ليشمل العالم الأميركي بأسره. لقد كان مَثَلُ حضارة نيو إنغلند مَثَلَ تلك النيران المشتعلة على القمم، والتي بعد أن تنشر الدفء في ما حولها، تعكسُ أنوارها حتّى خطوط الأفقِ البعيد.

لقد شكّل إنشاء نيو إنغلند حَدَثًا مستجدًّا. وكلّ ما فيها كان مُبتكرًا.

آوَت جميع المستوطنات تقريبًا في المراحل الأولى إمّا أناسًا غير متعلّمين ومُعدَمين، دفعهم البؤس وسوء السلوك إلى مغادرة البلد الذي ولدوا فيه، وإمّا ريادي أعمال جشعين ومقاولين من أصحاب الحرف. وثمة مستوطنات لا تستطيع حتى أن تزعم لنفسها مثيل هذه النشأة. فمستوطنة سانت دومانغ، على سبيل المثال، أنشئت على يد قراصنة، بينما تتكفّل المحاكم الإنكليزية في أيامنا هذه بتوطين المحكومين في أرجاء أستراليا.

كان المهاجرون الذين قِدموا للإقامة على شواطئ نيو إنغلند ينتمون، جميعًا، إلى الطبقات الموسرة في الوطن الأم. ومنذ البداية، شكّل اجتماعهم في الأرض الأميركية الظاهرة الفريدة المتمثلة في مجتمع ليس فيه لا أسياد كبار ولا شعب، أي ليس فيه لا فقراء ولا أثرياء. وكان كَم المعارف المنتشر بين هؤلاء الناس، من دون إغفال النسبة، يفوق السائد منها في أي مجتمع أوروبي في هذه الأيام. جميعهم، من دون استثناء تقريبًا، كانوا قد تلقّوا تعليمًا لا بأس به، وكان كثير منهم قد ذاع صيته في أوروبا لما امتلكه من موهبة وعلم. نشأت المستوطنات الأخرى على يد مغامرين من دون أُسَرِهم؛ أمّا مهاجرو نيو إنغلند فقد حملوا معهم ما يثير الإعجاب من مقوّمات النظام والأخلاق. كانوا يقصدون الصحراء مع زوجاتهم وأولادهم. غير أنّ ما تميّزوا به من الآخرين، على نحو خاص، كان يكمن في الغرض من سعيهم ذاك. إذ لم تكن الحاجة هي دافعهم للهجرة من بلادهم حيث خلّفوا وراءهم

مكانةً يُحسَدون عليها وسُبُلَ عيش وفيرة ومضمونة. كما أنّ العالم الجديد لم يكن مسرحًا لمستجدّاتٍ من شأنها أن تحسّن ظروف عيشهم أو أن تزيدهم ثراء. كانوا يقتلعون أنفسهم من أحضان الوطن تلبيةً لحاجةً فكريّة خالصة. وعبر تعريض أنفسهم لمشقّات المنفى المحتّمة إنما كانوا يسعون لنصرة فكرة.

كان المهاجرون، أو الحجّاج، كما يحلو لهم أن يسمّوا أنفسهم ينتمون إلى تلك الطائفة الإنكليزية التي أطلقت على نفسها اسم الطهرانية لتقشّف مبادئها. ذلك أن النزوع الطهرانيّ لم يكن مذهبًا دينيًا وحسب، بل غالبًا ما كان يتطابق، في عددٍ من الأوجه، مع النظريات الديمقراطيّة والجمهوريّة الأشدّ مغالاة. وهذا ما ألّب عليها أشدّ الخصوم ضراوة. لقد فتّش الطهرانيون، الذين اضطهدتهم حكومة وطنهم الأم، والذين تأذّت مبادئهم الصارمة جرّاء السلوك اليوميّ للمجتمع الذي عاشوا في كنفه، عن أرض بربريّة ومعزولة تمامًا عن العالم، ما زال متاحًا لهم أن يحيوا فيها كما يشاؤون وأن يعبدوا ربّهم بحريّة.

قد يكون من الأجدى أن نذكر بعض الشواهد التي قد تعرّف بذهنيّة هؤلاء المغامرين الأتقياء على نحوٍ أفضل مما نستطيع أن نفعل نحن.

ناثانئيل مورتون، مؤرّخ السنوات الأولى لنيو إنغلند يتطرّق إلى هذه المسألة على النحو الآتي[6]: "لطالما آمنتُ أنّه واجبٌ مقدّسٌ علينا، نحن الذين حُبيَ آباؤنا بما لا يُحصى من نعم الله في بنائهم هذه المستوطنة، أن نخلّد ذكرهم كتابةً. فما شهدناه وما رواه آباؤنا على مسامعنا، ينبغي لنا أن نطلِع أولادنا عليه، كي تتعلّم الأجيال اللاحقة منّا دوام حمد الربّ وذكره. وكي تحفظ ذريّةُ إبراهيم، عبده، وأبناء يعقوب، مختارِه، على الدوام جميع عجائبه (المزامير، 105، 5-6). ينبغي لهم أن يعلموا كيف أتى بالكرمة إلى الصحراء، وكيف غرسَها

---

(6) Nathaniel Morton, *New England's Memorial* (Boston: 1826), p. 14;

يُنظر أيضًا:

Histoire de Hutchinson, vol. 2, p. 440.

وطردَ عنها الأمم الوثنيّة، وكيف مهّد وأصّل أصولَها وترك لها بعد ذلك أن تملأ الأرض (المزامير، 80، 13-15)؛ ليس هذا فقط بل أيضًا كيف هدى شعبه وأرشده إلى مسكن قُدسِه وأتى به إلى جبل ميراثِه (سفر الخروج، 15، 13). ينبغي لهذه الوقائع أن تُعرَف، كي يوفّى للربِّ ما هو حقّ له علينا، وكي يهبط شعاعٌ من مجدِه، فيكلّل أسماء القدّيسين الذين كانوا سُبُلًا لمشيئته".

من غير الممكن أن يقرأ المرء هذا المطلع ولا ينتابه، على الرغم منه، شعورٌ دينيّ بالتقوى والجلال، لفرط ما يبدو مفعمًا بأجواء العصور القديمة والمعاني التوراتيّة.

إيمان المؤلّف يطبعُ لغته. فلا يعود هؤلاء، لا في نظركم، ولا في نظره هو، زمرة من المغامرين الساعين وراء الثروة في ما وراء البحار. إنهم نواة شعب عظيم أحلّتها يدُ الله أرضًا أعدَّت سلفًا لسكناها.

يتابع المؤلّف واصفًا رحيل المهاجرين الأوائل على النحو الآتي[7]:

"هكذا غادروا تلك المدينة (دلفت - هالِفت) التي كانت لهم ملاذ دَعة. ومع ذلك، كانوا مطمئنين، إذ يعلمون إنّهم على هذه الأرض حجّاج وغرباء. لا يتشبّثون بأمور الدنيا، بل يرفعون أبصارَهم نحو السماء، نحو وطنهم الحبيب، حيث هيّأ اللهُ لهم مدينته المقدّسة. وصلوا أخيرًا إلى الميناء حيث رست السفينة التي ستقلّهم إليها. جمهرةٌ غفيرةٌ من الأصدقاء الذين لم يتمكّنوا، هم، من الرحيل معهم، رافقتهم، على الأقلّ، حتّى بلغوا الميناء، انقضى الليل ولم يغمض لهم جفنٌ. لبثوا يتبادلون العناق والموعظة بعبارات مفعمةٍ بالرقّة المسيحيّة الحقيقة. في اليوم التالي صعدوا إلى متن السفينة. أصرّ الأصدقاء على الصعود برفقتهم، وإذ ذاك تناهت الحَسَراتُ من الأعماق مودّعة، وذرفت العيون أنهارًا من الدموع، وعَلَت أصوات القُبَلِ والصلوات الحارة التي فطرت لسماعِها ورؤياها حتّى قلوب الغرباء. أطلقت إشارة الإبحار، فجثوا جميعًا بينما شخصت عينا القسّ الدامعتان إلى السماء سائلًا الله أن

(7) Morton, *New England's Memorial*, p. 22.

يتولاّهم برحمته ورعايته. وراحوا يفترقون مودّعين بعضهم بعضًا؛ وداعًا كان للكثيرين منهم الوداع الأخير".

كان عدد المهاجرين نحو 150، من الرجال والنساء والأطفال. وكانت غايتهم في البداية أن ينشئوا مستوطنة على ضفاف نهر هُدسون. ولكنْ إثر تيهٍ طويل في عرض المحيط اضطرّوا إلى النزول على شواطئ نيو إنغلند، في الموضع الذي تقومُ فيه اليوم مدينة بلايموث. وما زالت الصخرة التي نزل عليها الحجّاجُ معلمًا يزوره القاصدون[8].

"ولكن قبل انتقالنا إلى ما أعقب النزول"، يقول المؤرّخ الذي أسلفت ذكره، "لنتأمّل هنيهةً في حال هذا الشعب الفقير المزرية، ولنحمد عناية الله الذي أنقذته"[9].

"كانوا قد عبروا الآن المحيطَ الواسع، وبلغوا مقصدَ رحلتهم، غير أنّهم لم يجدوا صديقًا يستقبلهم، أو مسكنًا يلوذون به. كانوا في عزّ الشتاء ومن يعرف مناخ بلدنا يعرف جيّدًا قسوة الشتاء فيه، والأعاصير المدمّرة التي تعصف بشواطئنا في غضونه. فإذا كان يشقّ على المرء في هذا الفصل اجتياز مسافة معلومة، فكيف بالوافد توًّا إلى شواطئ جديدة. لم يجدوا من حولهم سوى بيداء بغيضة قاحلة، مأهولة بحيواناتٍ ضارية وأناسٍ متوحشين يجهلون مقدار ضراوتهم وعددهم. كانت الأرض مكسوة بطبقة من الجليد. ومن حولهم مساحات من الغابات والأدغال. وبدا كلّ شيء بربريًّا. من ورائهم لم يكن هناك سوى المحيط الشاسع الذي يفصلهم عن العالم المتمدّن. وكي تستردّ نفوسهم شيئًا من الطمأنينة والرجاء، كان لا بدّ لهم من أن يوجّهوا أنظارَهم نحو الأعالي".

(8) غدت هذه الصخرة مكانًا مكرّمًا في الولايات المتحدة. وقد شاهدتُ أجزاءً منه محفوظة بعناية في مدن الاتحاد. ألا يدلّ هذا الأمر على أنّ قوّة الإنسان وعظمته كامنتان في نفسه؟ فهذا حجرٌ وطأته هنيهاتٍ أقدام حفنة من البؤساء، وإذا به يغدو معلمًا مشهورًا يستقطب إليه أنظار شعب عظيم بأسره. إنّهم يُجلّون أنقاضَه، ويسعون، من الأقاصي إلى الأقاصي، وراء الفوز بحفنةٍ من غباره، فهل حظيت عتبات قصور بمثل ذلك؟ مَن يُبالي؟

(9) Morton, *New England's Memorial*, p. 33.

لا ينبغي الاعتقاد بأنّ تقوى الطهرانيين كانت تقوى تأمليّة، أو أنّها أظهرت جهلًا بمجرى الأمور البشريّة وابتعادًا عنها. فالنزعة الطهرانية، كما أسلفتُ، كانت، على نحوٍ ما، نظرية سياسّة بمقدار ما هي عقيدة دينية. لذلك كان شغل المهاجرين الشّاغل، فور نزولهم على هذا الشاطئ القاحل، كما وصفه توًّا ناثانئيل مورتون، هو أن ينظّموا أنفسهم في مجتمع. وبادروا إلى الاتفاق على ميثاق ينصّ على الآتي[10]:

"نحن، الموقّعين أدناه، الذين، في سبيل مجد الربّ ونشر العقيدة المسيحيّة وعزّة وطننا، شرعنا في تشييد المستوطنة الأولى على هذه الشواطيء المعزولة، نوافق في وقار، في ما يلي، برضاء الكلّ ورسميًا، وأمام الله، على أن نشكّل جسمًا واحدًا لمجتمع سياسيّ، لغرضٍ تدبير شؤوننا والسعي لتحقيق أهدافنا؛ وبموجب هذا العقد نوافق على إصدار قوانين وأحكام ومراسيم، وأن ننصّب بحسب ما تقتضيه الحاجة، حاكمين نتعهّد لهم بالرضوخِ والطاعة".

جرى هذا كله في عام 1620. ومنذ ذلك الحين لم تتوقّف الهجرة إلى العالم الجديد. في كلّ عام دفعت الأهواء الدينيّة والسياسيّة التي عصفت بالمملكة في عهد شارل الأوّل بمزيد من أفواج المهاجرين إلى شواطئ أميركا، وجلّهم من المناهضين والمنشقّين. وفي إنكلترا كانت الطبقات الوسطى لا تزال معقلَ النزوع الطهرانيّ. ومن هذه الطبقات الوسطى خرج معظم المهاجرين. هكذا كان عدد سكان نيو إنغلند يزداد بسرعة ملحوظة، وبينما كان التقسيم التراتبيّ للمجتمع يصنّف الناس، على نحو جائر في الوطن الأمّ، كانت المستوطنة تتحوّل، يومًا بعد يوم، إلى رؤيةٍ جديدة لمجتمع متجانس من كافّة جوانبه. وكانت الديمقراطيّة، على النحو الذي لم يجرؤ العالم القديم أن يحلم به يومًا، تنبثق، عظيمةً متأهّبةً، من قلبِ المجتمع الإقطاعيّ الهرِم.

---

(10) المهاجرون الذي أنشأوا ولاية رود آيلند في عام 1638، والذين استقروا في نيوهافن في عام 1639، ومنشئو بروفيدانس في عام 1640، جميعهم بدأوا أيضًا بصوغ عقد اجتماعي أُخضع لموافقة جميع المعنيين.

Pitkin, *History*, pp. 42, 47.

كانت الحكومة البريطانية، إذ ترحّبُ بالتخلّص من بَذرةِ القلاقل ومن مقوّماتِ ثوراتٍ جديدة، لا تجد غضاضةً في تقبّل تلك الهجرة الكثيفة. لا بل تحثّ عليها بما مَلَكت من وسائل، غير آبهة بمصير الوافدين إلى الأرض الأميركيّة طَلَبًا لملاذ آمن من جور شرائعها. كأنّ نيو إنغلند لم تكن في ظنّها سوى أرض أحلام صنعتها المخيّلة، وينبغي أن تُترَكَ لتجاربِ المُبتدعين الطليقة من أيّ قيد.

لطالما حظيت المستوطنات الإنكليزيّة، ولعلّ هذا هو أحد الأسباب الرئيسة في ازدهارها، بقدرٍ من الحريّة الداخليّة والاستقلال السياسي أكبر مما حظيت به مستوطنات الشعوب الأخرى؛ غير أن مبدأ الحريّة هذا لم يطبّق بالكلّيةِ في أي مكان آخر كما طبّق في ولايات نيو إنغلند.

كان من المُسلّم به عمومًا، في تلك الحقبة، أنّ أراضي العالم الجديد مُلكٌ للأمّة الأوروبيّة التي كانت السبّاقة في اكتشافها.

بناء عليه غدا مجمل ساحل أميركا الشمالية، تقريبًا، ملكيّة إنكليزية في أواخر القرنِ السادس عشر. أمّا الوسائل التي اعتمدتها الحكومة البريطانية لتوطين الناس على الأراضي الجديدة، فكانت تختلف باختلاف الظروف: ففي بعض الحالات، كان الملك يُخضِعُ جزءًا من العالم الجديد لسلطة حاكم يختارُه هو، ويُنيط به إدارة البلد باسمه وبموجب أوامره المباشرة[11]. وهذا هو المنحى الاستيطاني المتّبع في أوروبا بأسرها. في حالات أخرى، كان الملك يمنحُ شخصًا أو جماعةً ملكيّة أجزاء معيّنة من البلاد[12]. وإذ ذاك تُحصَرُ كلّ السلطات المدنية والسياسيّة بيدِ فردٍ أو بضعة أفراد يعمدون، تحت إشراف العرش ومراقبته، إلى بيع الأراضي وتدبير شؤونِ الأهلين. وكان ثَمَّ منحى ثالث يتمثّل في منح عددٍ معيّن من المهاجرين الحقّ في تشكيل مجتمع سياسيّ، تحت إشراف الوطن الأمّ، وأن يحكموا أنفسهم في كلّ ما لا يتعارض مع القوانين.

---

(11) تلك كانت حال ولاية نيويورك.

(12) تلك كانت حال ولايات ماريلاند، وكارولاينا بقسميها، وبنسيلفانيا ونيوجيرسي. يُنظر:
Pitkin, *History*, vol. 1, pp. 11-31.

هذا النمط من الاستيطان، المواتي للحريّة بهذا المقدار، ولم يطبّق عمليًّا إلّا في نيو إنغلند[13].

ومنذ عام 1628[14]، مُنِحَت براءةٌ مماثلة من شارل الأوّل لمهاجرينَ قَدِموا وأنشأوا مستوطنة ماساتشوستس.

ولكنْ إجمالًا يُمكن القول إنّ براءات مستوطنات نيو إنغلند لم تُمنَح إلّا بعد أن صارت أمرًا واقعًا عَقِبَ فترة طويلة من إنشائها. أمّا بلايموث وبروفيدانس ونيوهافن وولايتا كونكتيكوت وورود آيلند[15] فقد أنشئت من دون إسهام الوطن الأم، لا بل، على نحو ما، بمعزل عنه؛ إذا لم يجعل السكان الوافِدون من الوطن الأمّ، وإن لم يتنكّروا لأولوّيته في حسبانهم، مصدرًا لاستلهام السلطات منه، فشكّلوا مجتمعاتهم بأنفسِهم، ولم تصدر براءات ملكيّة تشرّع وجودهم إلّا عقب 30 أو 40 عامًا، في عهد الملك شارل الثاني.

لذا غالبًا ما تجده، أثناء تقليبنا الآثار التاريخيّة والتشريعيّة الأولى لنيو إنغلند، أنّ من الصعب تبيان الرابط الذي يربط المهاجرين ببلد أجدادهم. ونجد أنّهم يتصرّفون، كلّما دعت الحاجة على أنهم أسياد أنفسهم، فيعينون

(13) يُنظر: Eblnezer Hazard, *Historical Collection of State Papers and Other Authentic Documents*, *Intended as Materials for an History of the United States of America*، المطبوع في فيلادلفيا MDCCXCII، حيث نجد عددًا كبيرًا من الوثائق الثمينة بمحتواها وصحّتها والمتعلّقة بعهد المستوطنات الأوّل، ومنها صكوك الامتياز المختلفة الصادرة عن عرش إنكلترا، وكذلك المراسيم الأولى التي شكّلت حكوماتهم بموجبها.
يُنظر أيضًا التحليل الذي يجربه م. ستوري، القاضي عضو المحكمة العليا في الولايات المتحدة، لجميع هذه الصكوك، في مقدّمة تعليقه على الدستور الأميركي.
يتبيّن من هذه الوثائق إنّ مبادئ الحكم التمثيلي والأشكال الخارجيّة للحريّة السياسية قد طبّقت في المستوطنات منذ نشأتها تقريبًا. صحيحٌ أن هذه المبادئ تنامت على نحو أوسع في الشمال أكثر منها الجنوب، غير أنّها كانت موجودة في كلّ الأماكن.

(14) يُنظر:

Pitkin, *History*, tome 1, p. 35.

يُنظر كذلك:

Thomas Hutchinson, *The History of the Colony of Massachusetts*, vol. 1, p. 9.

(15) يُنظر:

Ibid., pp. 42-47.

القضاة، ويقرّرون الحرب والسلم، ويسنّون القوانين، كأنّهم لا يخضعون للمساءلة إلّا من الربّ وحده[16].

لعلّ أكثر الأمور فرادةً وأبلغها دلالةً، معًا، في تلك الحقبة، هو التشريع. ففيه يكمن مفتاح اللغز الاجتماعي العظيم الذي تقدّمه الولايات المتحدة، اليوم، إلى العالم.

من بين هذه الآثار سوف نخصّ بالذكر أحد أبرزها، أقصد مجموعة القوانين التي سنّتها ولاية كونكتيكوت في عام 1650[17].

يُعنى مشرّعو كونكتيكوت[18]، أولًا، بالقوانين الجزائيّة. وكي يتمكّنوا من صوغِها، تساورهم فكرةً غريبة مفادُها استلهام النصوص المقدّسة:

"كلّ من تعبّد لإله آخر سوى الربّ، يقولون افتتاحًا، سوف ينفّذ فيه حدّ الموت".

يلي هذا المفتتح عشرة أحكام أو اثنا عشر حكمًا على النحو ذاته مستلهمة حرفيًا من سِفر قانوني ثانٍ، وسفر الخروج، وسفر لاوي.

التجديف والشعوذة والزنا[19]، والاغتصاب، تعاقب بالموت. كيف تعاقَب إساءةَ الولد إلى والديه بعقوبةٍ مماثلة. هكذا طبّق تشريع شعبٍ خشِن الطباع شبه

---

(16) لقد ابتعد أهل ماساتشوستس، في سنّ القوانين الجنائيّة والمدنيّة وفي الإجراءات وإنشاء المحاكم، عن الأعراف المتبعة في إنكلترا: ففي عام 1650، لم يكن اسم ملك يُذكرُ بعد في مفتتح المذكّرات القضائيّة. يُنظر:

Hutchinson, vol. 1, p. 452.

(17) *Code of 1650*, p. 28 (Hartford 1830).

(18) يُنظر أيضًا تحليل القانون الجزائي الذي اعتمدته مستوطنة ماساتشوستس في عام 1648، في:

Hutchinson, vol. 1, pp. 435-456,

وقد صيغ القانون انطلاقًا من مبادئ مماثلة اعتمدت في صياغة قانون كونكتيكوت.

(19) كان الزنا يُعاقَب بالموت أيضًا بموجب قانون ماساتشوستس، ويقول (Hutchinson, vol. 1, p. 441)، إنّ عددًا من الأشخاص واجهوا الموت فعلًا إذ أدينوا بهذا الجرم. ويروي، في هذا السياق، حكاية غريبة ترقى حوادثها إلى عام 1663. إذ كان لإحدى النساء المتزوجات صلات غراميّة بأحد الشبّان. ولمّا غدت أرملة تزوّجت منه، وعاشا سويًا أعوامًا طويلة: غير أنّ الناس ارتابوا في وقتٍ ما بوجود علاقة كانت تربطهما قبل الزواج، فحوكما، وسجنا، وكاد أن يحكم عليهما بالموت.

متمدّن على مجتمعٍ مستنيرٍ ذي عاداتٍ مسالِمة. لذلك ربّما كان القانون هو الأكثر سخاءً بنصّه على عقوبة الموت، غير أنّه لم يطبّق فعلًا إلّا على قلّة من المذنبين.

يحرص المشرّعون في صوغهم مجموعة القوانين هذه، وفي المقام الأوّل، على صون البنيان الأخلاقي والعادات الحميدة في المجتمع. لذلك يسعون باستمرار إلى سبر مكنون الضمير، وتكاد لا تنجو خطيئة من رقابة القضاء المتشدّدة. لقد أتيح للقارئ أن يلحظ مقدار الشدّة التي يُعاقَب بها الزنا والاغتصاب. حتّى العلاقة بين أناس غير متزوجين تُقمَع بشدّة. وفي حالٍ مماثلة يُترَك للقاضي أن يُنزلَ بالمذنب إحدى هذه العقوبات الثلاث: الغرامة، الجَلْد، أو الزواج[20]. وإذا عُدنا إلى القيود القديمة في محاكم نيوهافن، وجدنا أنّ الملاحقات على هذا الصعيد لم تكن نادرة. نجد حكمًا صادرًا في 1 أيار/ مايو 1660، ينصّ على تغريم وتوبيخ فتاة اتّهمت بأنها تلفّظت بعبارات نابية وبأنّها أباحت لنفسِها أن تتلقّى قبلةً[21]. كما تزخر مجموعة قوانين عام 1650 بالتدابير الاحترازية؛ إذ تنص على أن يُعاقب الكسل والسكر بشدّة[22]. ولا يُسمَح لأصحاب الحانات أن يقدّموا للمستهلك الواحد سوى كميّة معيّنة من الخمر: كما يُعاقَبُ على الكذبة، وهي مجرّد كذبة، بالغرامة أو الجَلْد، إذا أدّت إلى إساءة[23]. وفي مواضع أخرى يعمد المشرّع، متناسيًا تمامًا مبادئ الحريّة الدينيّة الأساسيّة التي كان يدعو إليها، هو، في أوروبا، إلى فرضِ حضور القدّاس الإلهيّ

---

(20) *Code of 1650*, p. 48.

هناك أكثر من سابقة، على ما يبدو، تشير إلى أن القاضي كان يقضي أحكامًا بعقوباتٍ مختلفةٍ ضمًّا، كما يتضح من حكم صادر في عام 1643 (*New-Haven Antiquities*, p. 114)، حيث يرد أنّ مارغريت بدفورد التي وجِدَت مذنبة بارتكابها أعمالًا يعاقَب عليها القانون، سوف تُجلّد بالسوط، وسوف تُرغَم في الوقت نفسه على الزواج من نيكولاس جمينغز، شريكها في الجرم.

(21) يُنظر:

New-Haven Antiquities, p. 104.

يُنظر أيضًا:

Hutchinson, vol. 1, p. 435,

حيث يُثبت عددًا من الأحكام أطرف من الحكمِ الذي أثبتناه.

(22) *Code of 1650*, pp. 50, 57.

(23) Ibid., p. 64.

بتغريمه المتخلّف عنه[24]، ويذهب إلى حدّ إنزال عقوبات صارمة[25] وغالبًا ما يُعاقَب بالموت المسيحيون الذين يسعون لعبادة الله بطريقة مختلفة عن طريقة المشرّع[26] وختامًا، قد تستبدّ به حميّةُ النظام التي تغلب على وجدانه فتدفعه إلى التدخّل في أمورٍ لا تليق بمقامِهِ. كأن نعثر في مجموعة القوانين إيّاها على قانون يحظر استهلاك التبغ[27]. ومع ذلك ينبغي ألا تغيب عن بالنا حقيقة أنّ هذه القوانين المستهجَنة أو الاستبداديّة لم تكن مفروضة على الإطلاق. وأنّها أقرّت بملءِ إرادة جميع المعنيين أنفسهم، وأنّ العادات والتقاليد كانت أشدّ تزمّتًا وطهرانية من القوانين. في عام 1649، تشهد بوسطن تأسيس جمعيّةٍ رسميّة غايتها التنبيه إلى ما تمثّله الشعور الطويلة من بَطَرٍ دنيويّ[28] (هـ).

لا شكّ في أنّ انحرافاتٍ كهذه تجلب العار للعقل البشريّ، وهي تشهد على دونية طبيعتنا التي، لعجزها عن إدراك ما هو حقّ وصائب، غالبًا ما تنساقُ إلى الاختيار بين شكلين من أشكال المغالاة.

إلى جانب هذا التشريع الجزائي الموسوم على نحو لافت بضيق أفق الشِيع وبجميع الأجواء الدينيّة التي عزّزها الاضطهاد والتي كانت لا تزال

---

(24) Ibid.

(25) لم يكن العمل بمثل هذه الأحكام مقتصرًا على كونكتيكوت، يُنظر، من بين قوانين مماثلة، القانون الصادر في 13 أيلول/ سبتمبر 1644، في ماساتشوستس، والذي يُعاقِبُ بالنبذ كلّ قائل بتجديديّة العِماد، يُنظر:

Hazard, *Historical Collection of State Papers*, vol. 1, p. 538.

يُنظر أيضًا القانون الصادر في 14 تشرين الأول/ أكتوبر 1656 ضدّ الكويكرز: "نظرًا إلى نشأةِ نحلةٍ ملعونة من الزنادقة المدعوين كويكرز..."، تقول عبارة القانون. ويُتبعها بأحكام تعاقب بغرامةٍ باهظة قباطنة السفن الذين ينقلون كويكرز إلى البلاد. ومَن من هؤلاء يتمكّن من دخول البلاد سوف يعاقب بالجَلد والسجن مع الشغل. ومن يدعو صراحةً إلى أفكارهم ويدافع عنها سوف يُغرّم، ثمّ يودع السجن، ثمّ يُطرد من المقاطعة.

Hazard, *Historical Collection of State Papers*, vol. 1, p. 630.

(26) ينصّ قانون العقوبات بولاية ماساتشوستس على انّ الراهب الكاثوليكي الذي يطأ أرض المستوطنة بعد طرده منها يُعاقب بالموت.

(27) *Code of 1650*, p. 96.

(28) Morton, *New England's Memorial*, p. 316.

معتملةً في قرارة النفوس، وضعت، لا بل ارتبطت بها على نحوٍ ما، مجموعة من القوانين السياسيّة التي تبدو، وقد صيغت قبل 200 عام، متقدّمةً أشواطًا على مفهوم الحرية السائد في عصرنا.

ذلك أنّ المبادئ العامّة التي ترتكز إليها الدساتير المعاصرة، هذه المبادئ التي بالكادِ فهمها معظم أوروبيي القرن السابع عشر والتي كانت سائدة، على نحوٍ مجتزأ، آنذاك، في بريطانيا العظمى، قد أقرّ بها جميعها، وأثبتت في نصوص القوانين في نيو إنغلند: تدخّل الشعب في الشؤون السياسيّة، والاقتراع الحرّ بشأن الضريبة، ومسؤولية عمّال السلطة، والحرية الفردية وإصدار الأحكام من لجان محلّفين، هذه كلّها تضمّنتها القوانين من دون نقاش ووضعت موضع التطبيق.

تحظى هذه المبادئ المولّدة في أميركا بقدر من التطبيق والتطوير لم تتجرّأ بعدُ على الإتيان به أمّة واحدة من الأمم الأوروبية قاطبة.

في كونكتيكوت، كان الجسم الانتخابي يتألّف، منذ البداية، من جميع المواطنين، وهذا أمرٌ يمكن تفهّمه من دون مشقّة[29]. ذلك أنّ ما كان سائدًا في أوساط هذا الشعب الناشئ هو المساواة شبه التامّة بين الثروات، ولعلّها كانت أبرز بين العقول[30].

في تلك الحقبة، كان جميع موظفي السلطة التنفيذيّة منتخبين، ومن بينهم حاكم الولاية[31].

كان يُفرَض على المواطنين ممّن تجاوزوا السادسة عشرة أن يحملوا السلاح. فيشكّلون ميليشيا وطنيّة كانت تبادر إلى تعيين ضبّاطها وكان عليها

---

(29) دستور العام 1638، ص 17.

(30) منذ عام 1641، كانت الجمعيّة العامة في رود آيلند قد أعلنت بالإجماع أن الحكم في الولاية يقوم على الديمقراطيّة، وأن السلطة تقوم على الجسم الاجتماعي لأناس أحرار، لهم وحدهم الحقّ في سنّ القوانين والإشراف على تطبيقها.

Code of 1650, p. 70.

(31) Pitkin, *History*, p. 47.

أن تبقى على أهبة الاستعداد، في أي وقت من الأوقات، للزحف دفاعًا عن البلاد[32].

لا شكّ في أننا نشهد، قوانين إنكترا الجديدة قاطبةً، نشأة وتنامي هذه الاستقلالية البَلَدية (نسبةً إلى بَلْدة) التي لا تزال إلى اليوم مبدأ الحريّة الأميركية.

لدى معظم الشعوب الأوروبيّة بدأت الحياة السياسيّة في الدوائر العليا في المجتمع ثمّ انتقلت تدريجيًا، ودائمًا على نحوٍ غير تام، إلى مختلف أقسام الجسم الاجتماعي.

أمّا في أميركا، فقد شهدنا عكس ذلك، حيث يمكن القول إنّ البلدة قد جرى تنظيمها قبل المقاطعة، والمقاطعة قبل الولاية، والولاية قبل الاتحاد.

منذ بدايات عام 1650، شهدت نيو إنغلند تشكّل البلدة على نحو ناجز وتام. وقد عُززت الفرديّة البَلَديّة بروابط وثيقة من المصالح والأهواء والواجبات والحقوق. ويشهد مجتمع البَلدَة حياة سياسيّة فعلية وناشطة، ديمقراطية وجمهوريّة. ما زالت المستوطنات تقرّ بأولويّة الوطن الأمْ؛ فالمَلكيّة هي قانون الولاية، غير أنّ الجمهوريّة باتت حيّة داخل مجتمع البلدات.

مجتمع البلدة هو الذي يعيّن قضاته على اختلافهم، وهو الذي يفرض على نفسه الضرائب وهو الذي يوزّع الضرائب ويجبيها[33]. في مجتمع نيو إنغلند، لا يُقرّ بقانون التمثيل؛ إذ تعالج القضايا المرتبطة بالصالح العام، على غرار ما كانت تشهده أثينا، في الساحة العامّة، من خلال الجمعيّة العامّة للمواطنين.

عندما ننكبّ على دراسة القوانين التي صدرت إبّان عصر الجمهوريات الأميركيّة الأول هذا، يُذهلنا العقل الحكوميّ الذي يتبدّى لدى المشترع، كما تذهلنا نظريّاته المتقدّمة.

---

(32) دستور العام 1638، ص 12.

(33) *Code of 1650*, p. 80.

من البدهيّ أنّه ينظر إلى واجبات المجتمع حيال أفراده نظرة أرقى وأشمل من نظرة معاصريه من المشرّعين الأوروبيين، وأنّه يفرض عليه التزامات كان براءً منها في أماكن أخرى. ففي ولاية نيو إنغلند، لطالما كان مصير الفقراء، منذ البداية، ترعاه كفالات وضمانات[34]. وقد اتخذت تدابير صارمة لصيانة الطرقات، كما يُعيّن موظفون لمراقبتها والإشراف عليها[35]. فالمجتمعات البلديّة تمتلك قيودًا تدوّن فيها حصيلة المداولات العامّة، والوفيات، والزيجات، وولادات المواطنين[36]. وثمّة كتبة موثّقون يعينون لمسكِ هذه القيود[37]. ومأمورون يُكلّفون الإشراف على الأيلولات، وآخرون لمراقبة تخوم الملكيات الموروثة، وعديد منهم تُناط بهم مهمّة حفظ السلامة العامّة في البلدة[38].

يتدخّل القانون في ألف تفصيل وتفصيل للوقاية وتلبية عدد من الحاجات الاجتماعية والتي ما زلنا، إلى اليوم، في فرنسا نجهل عنها الكثير. غير أنّ الطابع المميّز للحضارة الأميركية لا يتبدّى لنا في أبهى صورة إلّا بالتفاتنا إلى الأنظمة المرتبطة بالتعليم الرسميّ.

"نظرًا إلى كون الشيطان، يقول القانون، عدوّ الجنس البشريّ يجد في جهالة البشر أمضى أسلحته، ونظرًا إلى أن من المهم ألا تبقى المعارف التي حصّلها آباؤنا مدفونة في قبورهم. ونظرًا إلى كون تربية الأطفال هي إحدى أبرز اهتمامات الولاية، بعونِ الله[39]..". ثم تلي الديباجة الأحكامِ التي تنصّ على إنشاء مدارس من جميع البلدات، والتي تفرض على السكّان، تحت طائلة الغرامات الباهظة، السعي لتعزيزها. وبالطريقة ذاتها أنشئت معاهد عليا في

(34) Ibid., p. 78.

(35) Ibid., p. 49.

(36) يُنظر:

Hutchinson, vol. 1, p. 455.

(37) *Code of 1650*, p. 86.

(38) Ibid., p. 40.

(39) Ibid., p. 90.

المقاطعات التي تؤوي العدد الأكبر من السكان. وعلى قضاة المجالس البلديّة أن يسهروا على التزام الأهلين بإرسال أولادهم إلى المدارس، ولهم الحقّ إنفاذًا للأحكام المذكورة، فرض غرامات على من يمتنعون. وإذا استمرّت الممانعة أصبح للمجتمع الحقّ في أن يحلّ محلّ العائلة وأن يضمّ الأولاد إلى رعايته المباشرة، وبذلك يجرّد الوالدين من حقّهما الذي حبتهما به الطبيعة كونهما أساءا استخدامه[40]. ولا بدّ أن القارئ لاحظ ديباجة هذه الأنظمة القانونية: ففي أميركا الدين هو الذي يقود إلى المعرفة. والتقيّد بالقوانين الإلهيّة هو الذي يقود الإنسان إلى الحريّة.

عندما نلتفتُ، عقب النظرة العاجلة التي ألقيناها على المجتمع الأميركي في عام 1650، إلى وضع أوروبا، وعلى الأخصّ وضع القارة الأوروبية في الحقبة نفسِها، تنتابنا دهشة عميقة: ذلك أنّ القارة الأوروبيّة بأسرها كانت تسودها، مطلع القرن السابع عشر، المَلَكيّة المطلقة على أنقاض الحريّة الأوليغارشيّة وإقطاعية القرون الوسطى. فلعل فكرة الحقوق لم تكن مجهولةً في يوم من الأيام، بقدر ما كانت مجهولةً في قلب هذه الأوروبا المتألّقة المتأدّبة. ولعلّ شعوبها لم تفقد الحياة الديمقراطيّة بقدر ما افتقدتها في تلك الحقبة. ولا كانت مفاهيم الحريّات الحقّة غائبةً عن أذهان الناس يومًا كمثل غيابها فيها. في تلك الحقبة بالذات كانت هذه المبادئ نفسها، التي كانت تجهلها الأمم الأوروبيّة أو المزدرى بها، تعلن وتطبّق جهارًا في صحارى العالم الجديد وتغدو رمزًا لمستقبل شعبٍ عظيم. فقد وُضِعَت أعتى نظريّات العقل البشريّ موضع التطبيقِ في هذا المجتمع المتواضع في ظاهره، والذي ما كان لرجل دولةٍ أوروبيّ أن يلتفت إليه آنذاك. لقد كانت مخيّلة الإنسان المتروكِ لفرادة فطرته ترتجلُ فيه تشريعًا غير مسبوق. وفي صلب هذه الديمقراطيّة الغامضة التي لم تكن قد ولّدت بعدُ لا جنرالات ولا فلاسفة ولا كتابًا كبارًا، كان باستطاعة إنسان أن ينهض في حضور شعبٍ حرّ وأن يصوغَ، على وقعِ تهليل الجميع، هذا التعريف الجميل للحريّة:

---

(40) Ibid., p. 83.

"دعونا لا نخطئ في أمر ما نحسبُ أنّه استقلالنا. فثمّة في الحقيقة ضربٌ من الحريّة الفاسِدة التي يشترك في مزاولتها البهيمة والإنسان وقوامُها الإتيان بكلّ ما يُبهج. إنّ حرية من هذا القبيل لهي عدوّة كلّ سلطان؛ ولا تطيق الرضوخ لناموسٍ مهما كان؛ وبمزاولتها نغدو في مرتبةٍ أدنى من ذواتنا؛ إنها عدوة الحقيقة والدعة؛ وقد ارتأى الله أن يناصبها العداء! ولكن في المقابل ثمّة حريّة حضارية وأخلاقية تستمدّ قوّتها من الاتحاد، ويتعيّن على السلطة نفسها أن تصونها: إنها حريّة الإتيان بلا خشية بكلّ ما هو صواب وخير. هذه الحريّة المقدّسة ينبغي أن نصونها من كلّ عاديّات الطوارئ، وأن نبذل حياتنا، إذا دعت الحاجة، في سبيلها[41]".

لقد سقتُ في ما سبق ما يكفي من الشواهد على طابع الحضارة الأنكلو-أميركيّة. إنها نتاج (ونقطة البداية هذه ينبغي أن تبقى ماثلةً في الأذهان) مكوّنين اثنين شديدَي التمايز، لطالما كانا في حالِ عداء مستحكم، لكنّ التجربة في اميركا أفلحت في الوصل بينهما وفي مزجهما على نحوٍ مذهِل. وأقصد بهما حسّ التديّن، وحسّ الحريّة.

لقد كان منشئو نيو إنغلند في آن من أعتى المتشيّعين ومن أشدّ المجدّدين حماسة. وإذا كانت تقيّدهم صلاتهم الوثيقة ببعض المعتقدات الدينيّة، كانوا، في الوقت نفسه منعتقين من كلّ الأفكار السياسيّة المسبقة.

من هنا نشأة نزعتين مختلفتين، ولكن غير متعارضتين، لا يشقّ على الباحث أن يجد أثرهما في الأعراف والتقاليد كما في القوانين.

أناس يضحّون بأصدقائهم وأسرهم ووطنهم لأجل الانتصار لرأيهم الديني؛ ربما يجوز اعتبارهم منصرفين بالكليّة سعيًا وراء هذه الفضيلة الفكريّة

---

(41) Cotton Mather, *Magnalia Christi Americana*, vol. 2, p. 13.

هذا الخطاب ألقاه وينثروب؛ إذ كان متهمًا بأنه ارتكب، خلال أدائه مهامه حاكمًا للولاية، عددًا من التجاوزات. وإثر إلقائه خطابه هذا الذي انتخبتُ منه فقرة، بُرئت ساحته من التهم كافّة وقوبل كلامه بالتصفيق، وأعيد انتخابه مرارًا منذ ذلك الحين حاكمًا للولاية. يُنظر:

Marshall, vol. 1, 166.

التي بذلوا على سبيلها كلّ نفيس. وفي الوقت نفسه نجد أنهم يسعون، بالضراوة نفسها، وراء الخيرات الماديّة والمباهج المعنوية، أي السماء في العالم الآخر، ورغد العيش والحرية في هذه الدنيا.

بين أيديهم تبدو المبادئ السياسيّة والشرائع والمؤسسات الإنسانية أمرًا طيّعًا، وقد يُكيَّفُ، وقد يُمزج بحسب المشيئة.

أمامهم تُذلَّلُ الحواجز التي كانت طالما كبّلت المجتمع الذي ولدوا فيه. وتتلاشى الآراء القديمة التي طالما سادت العالم. ويتكشّف أمام أعينهم سبيلٌ بلا حدود. ميدان لا يحدهُ أفق: يهرع إليهما العقل البشريّ، يجوبهما في كلّ اتجاه. ولكن ما أن يبلغ حدود العالم السياسيّ، حتى يتوقف من تلقائه؛ يبذل، مرتعدًا، كلّ ما أوتيَ من مَلَكاته المرعبة. يجحد بالريبة. ويتخلّى عن حاجة التجديد. ويُحجمُ حتّى عن رفعِ الستارة التي تحجب المحراب. ينحني بورعٍ أمام الحقائقِ التي يقرّ بها من دون نقاش.

في العالم الأخلاقي، كلّ شيء على هذا النحو مصنّف ومنسّق ومرتقب ومقرَّر سلفًا. أمّا العالم السياسي فكل شيء فيه مضطرب، متنازع فيه وعليه، غير أكيد. في الأول، طاعةٌ منصاعة، وإن كانت طوعيّة، في الثاني، استقلالٌ وازدراء بالتجربة وحسدٌ حيال كل سلطان.

بدلًا من أن تفسِد إحداهما الأخرى، تتوافق هاتان النزعتان، المتناقضتان في الظاهر، وتبدوان قابلتين أن تسند إحداهما الأخرى.

الدين يرى في الحريّة المدنية دُربةً نبيلة لَمَلكات الإنسان. وفي العالم السياسيّ ميدانًا أعدّه الخالق لجهود العقل. طليقًا وذا سلطان في دائرته، راضيًا بما حُبيَ به من مكانة، يُدرك الدين أنّ مملكته راسخة الأسس فلا تسود إلا بقواها الخاصّة وتسيطرُ، بلا سَندٍ، على الألباب.

الحريّة ترى في الدين رفيق كفاحاتها وانتصاراتها ومهد طفولتها، والمنبع الإلهيّ لحقوقها. وتعتبر الدينَ وقايةَ الأعراف والتقاليد. وترى الأعراف والتقاليد ضمانةً للقوانين وعربون ديمومتها (و).

أسباب بعض التميّز الذي تتصف به القوانين والعادات الأنكلو-أميركيّة

بعض بقايا مؤسّسات أرستقراطيّة في كنف أكثر الديمقراطيات اكتمالًا. لماذا؟ - ينبغي التمييز بعناية بين ما هو منشا طهرانّي وما هو من منشأ إنكليزيّ.

لا ينبغي للقارئ أن يستنتج ممّا سبَق خلاصاتٍ غايةً في التعميم والإطلاق. فممّا لا شك فيه أنّ الظرف الاجتماعي والدين والعادات والأعراف للمهاجرين الأوائل كان لها أثرٌ لا يُستهان به على مصير موطنهم الجديد. ومع ذلك فإنّ تأسيس مجتمع لا تكمن نقطة انطلاقه إلّا في ذواتهم، هم، لم يكن أمرًا مرهونًا بمشيئتهم؛ إذ ليس بمقدور أحدٍ من الناس أن يتجرّد كليًا من ماضيه، وقد خَبِروا مرارًا، طوعًا أو رغمًا عنهم، أن يوفّقوا بين أفكارهم وعاداتهم الخاصّة وبين عادات وأفكار أخرى ورثوها من تربيتهم أو من تقاليدهم الوطنيّة في بلدهم الأمّ.

عندما نسعى إلى فهمِ الأنكلو-أميركيين في أيامنا هذه وإطلاق أحكام بشأنهم، يتعيّن علينا إذًا أنَ نميّز بدقّة ما هو منشأ طهرانيّ، وما هو من منشأ إنكليزيّ.

غالبًا ما نصادف في الولايات المتحدة قوانينَ أو عادات تبدو متنافرة مع كلّ ما يحيط بها. وتبدو هذه القوانين أنّها صِيغَت بذهنيّة متعارضة مع الذهنية السائدة في التشريع الأميركي، وتبدو هذه العادات والأعراف متناقضة مع الوضع الاجتماعي بمجملِه. ولما أمكن العثور على حلّ لمثل هذه المسألة لو أن المستوطنات الإنكليزية أنشئت في عصر ظلمات، أو لو كان منشؤها قد طواه ليلُ الأزمان.

سوف أتطرّق إلى مثَلٍ وحيد كي أشرح فكرتي.

لا يعرف تشريع الأميركيين المدني والجنائي إلّا وسيلتين للفعل: هما السجن أو التغريم. فكلّ إجراءٍ معتمَدٍ على هذا الصعيد يقضي أولًا بالحصول

على كفالةٍ من المتهم، أو، إذا رفض، إيداعه السجن، ومن ثمّ تناقَش صحّة الادّعاء أو خطورة الاتهامات.

بدهيّ أن يكون مثل هذا التشريع موجّهًا ضدّ الفقير، ومحابيًا للغنيّ.

الفقير لا يتمكّن في معظم الأحيان من تدبّر قيمة الكفالة، حتّى في القضايا المدنيّة، وإذا ما أرغم على انتظار حكم العدالة في السجن، فإنّ عطالته القسريّة لن تلبث أن تجلب له البؤس.

الثريّ، على العكس من ذلك، يتمكّن على الدوام من اجتناب السجن في القضايا المدنيّة، لا بل أكثر من ذلك، فهو حتّى لو ارتكب جنحة، فليس شاقًا عليه أن ينجو من العقاب بأهون سبيل: عقِب سداده الكفالة، يمكنه أن يتوارى. لذا يمكن القول إنّ جميع العقوبات التي يفرضها القانون تقتصر في نظره على الغرامات[42]؛ فأي تشريع أكثر أرستقراطيّة من تشريعٍ مماثل؟

مع ذلك، في أميركا الفقراء هم الذين يسنّون القوانين، ويحتفظون لأنفسهم عادةً بأفضل ما يقدّمه المجتمع من امتيازات.

لذلك ينبغي أن نبحثَ في إنكلترا عن تفسير مثل هذه الظاهرة: فالقوانين التي أتحدّث عنها هي قوانين إنكليزية[43]. ولم يُجرِ عليها الأميركيون أي تغيير، وإن كانوا يأنفون من مجمل تشريعهم ومن مجموع أفكارهم.

إنّ الأمر الذي لا يُقبِل شعبٌ على تغييره إلّا بالقدر الأقلّ، بعد أعرافه، إنما هو التشريع المدني. فالقوانين المدنيّة من الأمور التي لا يألَفُها إلّا المشرّعون، أي أولئك الذين تقتضي مصلحتهم المباشرة بالحفاظ عليها، كما هي، سواء كانت صالحة أو طالحة، بسبب معرفتهم بها. أمّا سواد الأمّة فلا يعرفها أو

(42) طبعًا ثمة جرائم لا يسري عليها سداد كفالة، غير أنّ عددها قليل جدًا.

(43) يُنظر:

Blackstone & Delolme, liv. 1, chap. X.

بالكاد، ولا يراها مطبّقةً إلّا في حالات خاصّة، ولا يفهم القصد منها إلّا بمشقّة، ويخضع دونما تفكير.

لقد ذَكَرتُ مَثَلًا ومثيله عندي كثيرٌ لا يُعدّ.

إن اللوحة التي يشكلّها المجتمع الأميركي، هي لوحة مكسوةً، إذا جاز لي القول، بطبقةٍ ديمقراطيّة، وتحت هذه الطبقة تلوح بين الفينة والأخرى بعض ألوان الأرستقراطيّة القديمة.

الفصل الثالث

الوضع الاجتماعي للأنكلو-أميركيين

يكون الوضع الاجتماعي عادةً نتاجَ صنيع، وأحيانًا نتاج قوانين لكنه في الأغلب نتاج هذين السببين مجتمعين؛ لكنْ لدى قيامه يمكن اعتباره، هو، السبب الأول للقوانين والعادات والأفكار التي تحكمُ سلوك الأمم؛ فما لا يُنتجُه هو، يعمل على تعديله.

وكي نفهم شرائع شعب ما ونفهم تقاليده وعاداته، ينبغي إذًا الشروع بتمحيص وضعه الاجتماعي.

عن أنّ السمة البارزة في الوضع الاجتماعي للأنكلو-أميركيين هو أنه ديمقراطيّ في جوهرِه.

مهاجرو نيو إنغلند الأوائل. - متساوون في ما بينهم. - القوانين الأرستقراطية التي أُدخِلَت إلى الجنوب. - حقبة الثورة. - تغيير قوانين الميراث. - الآثار الناجمة عن هذا التغيير. - مساواة مطبّقة حتّى حدودها القصوى ولايات الغرب. - المساواة بين العقول.

قد يسعنا أن نثبتَ عددًا من الملاحظات المهمّة حول الوضع الاجتماعي للأنكلو-أميركيين، ولكن ثمة ملاحظة تطغى على سواها.

فالوضع الاجتماعي للأميركيين ديمقراطيّ للغاية. ولطالما اتسم بهذا الطابع منذ نشأة المستوطنات، وما زال كذلك إلى يومنا هذا.

لقد ذكرتُ في الفصل السابق أن قدرًا كبيرًا جدًا من المساواة كان سائدًا بين المهاجرين الذين قَدِموا للإقامة على شواطئ نيو إنغلند. ولم يحتضن هذا الجزء من الاتحاد ولو بذرة واحدة من بذار الأرستقراطية. ولم تفلِح هذه، في يوم من الأيام، إلا بترسيخ تأثيراتٍ فكرية. فاعتاد الشعب أن يُجلّ بعض الأسماء، بوصفها رموزًا للمعارف والفضائل. كما حظيَ صوت بعض المواطنين بسلطانٍ عليه كان ليجوز لنا أن نصفه بالأرستقراطيّ لو أنّه استطاع أن ينتقلَ على الدوام من أبٍ إلى ابن.

مثل هذا كان يجري إلى شرق نهر هُدسون؛ أما إلى جنوب غرب هذا النهر، ونزولًا حتى فلوريدا، فقد كانت الأمور تجري على نحو مغاير.

ففي معظم الولايات الواقعة إلى جنوب غرب نهر هُدسون، كانت الملكيات الإنكليزية الشاسعة قد انتقلت إليها. وجُلِبَت معها المبادئ الأرستقراطية مصحوبةً بقوانين الأيلولة (الميراث) الإنكليزية. لقد بيّنتُ في ما سبق الأسباب التي كانت تحول دون التمكّنِ، في يوم من الأيام، من إقامة أرستقراطية قوية في أميركا. غير أن هذه الأسباب، وإن كانت قائمة، على نحوٍ ما، في جنوب غرب نهر هُدسون إلّا أنها بقيت أقل تأثيرًا هناك مما كانت عليه شرق النهر. ففي الجنوب، يستطيع رجلٌ بمفرده، وبمعونة نفر من العبيد، أن يزرع مساحة واسعة من الأرض. لذلك كنا نصادف في تلك البقعة من القارة، ملاّكين عقاريين واسعي الثراء. غير أن تأثيرهم لم يكن أرستقراطيًا بمعنى الكلمة، على غرار أوروبا، لأنهم لم يمتلكوا أيّ امتيازات، ولأن الزراعة بمعونة العبيد ما كانت توفّر لهم مُكتَرين، ولا توفّر لهم بالتالي أيّ هيمنةٍ رعائيّة. ومع ذلك كان كبار الملاّكين في جنوب نهر هُدسون يشكّلون طبقةً عليا، لها أفكارها وميولها الخاصّة بها، كما أنّها بالإجمال تحصر العمل السياسيّ في أوساطها. كانت ضَربًا من الأرستقراطية التي لا تختلف كثيرًا عن أغلبية الشعب التي قد تتبنّى أهواءها ومصالحها، ولا تثير فيها لا مشاعر الحبّ ولا مشاعر الكراهية؛ أي اختصارًا، كانت أرستقراطية ضعيفة، وغير متأصّلة. هذه الطبقة هي التي قادت حركة التمرّد في الجنوب: وتدين لها الثورة الأميركية بالعديد من رجالاتها.

في تلك الحقبة سرى اضطرابٌ في مفاصل المجتمع بأسرِه: ذلك أن الشعب، الذي باسمه حُمِلت راية القتال، الشعب الذي غدا قوةً، قد تنامت في روعه الرغبة في أن يتولّى قيادَ نفسِه بنفسِه، واستيقظت فيه الغرائز الديمقراطيّة. وبتحطيمه نيرَ البلد الأصلي استهوته ضروب الاستقلال قاطبة: فذوت تدريجًا جميع أشكال النفوذ الفردي، وتضافرت العادات والقوانين معًا سعيًا وراء الغاية نفسها.

غير أنّ القوانين المنظّمة للأيلولة هي التي أتاحت للمساواة أن تخطو خطوتها الأخير.

يُدهشني أنّ أيًا من الكتّاب القدماء والمُحدثين لم ينسب إلى قوانين الأيلولة[1] تأثيرًا أكبر في مسار القضايا البشريّة. صحيحٌ أنّ هذه القوانين تنتمي إلى النظام المدنّي، غير أنّها ينبغي أن تصنّف في مقدّم المؤسسات السياسيّة قاطبة، لأنها ذات تأثير حاسم على الوضع الاجتماعي للشعوب الذي ليست القوانين السياسيّة سوى تعبير عنه؛ فهي، على نحو ما، تأسرُ الأجيال قبل أن تولد. وبفضلها يتسلّح الإنسان بسلطةٍ شبه إلهيّة على مستقبلِ أشباهِه. ينظّم المشرّعُ أيلولة المواطنين مرّة واحدة، ثم يرتاح لقرونٍ من الزمن: إذ حالما يتّخذ صنيعُه المسارَ يُتاح له أن يرفَع يَدَه عنه؛ فالآلة تعمل بقواها الذاتيّة، وتسيرُ كأنّما من تلقائها، باتجاه هدفٍ مرسوم سلفًا، ولأنّها مشكّلة، على نحو ما، فهي تجمع، وتحصر، وتجمّعُ حول رأس ما المَلكيّةَ، ومن ثمّ السلطة؛ بذلك تبعث، على نحوٍ ما، الأرستقراطيّة من أديم الأرض. أمّا إذا اهتدَت بمبادئ أخرى، وانطلقت في وجهةٍ مغايرة فإنّ فعلها يزداد سرعةً؛ إذ ذاك تجزّئ، وتُقسّم، وتُذهِبُ الممتلكات والسلطة. وقد يحدث أحيانًا أن تثير سرعة مجراها الهلع. وإذ يقنط الناس من قدرتهم على وقْفِ انطلاقها، يسعون، في الأقلّ، وراء

(1) أقصد بقوانين الأيلولة كل القوانين الهادفة أوّلًا إلى تسوية أيلولة الممتلكات عقب وفاة مالكيها. ويدخل قانون الإنابة (التوكيل) في عدادها، وهو القانون الذي يحرم المالك حقّ التصرّف بممتلكاته قبل وفاته؛ غير أنّه لا يلزمه بمواجب الاحتفاظ بها إلّا لغرض توريثها كاملةً لوريثه. فالهدف الأوّل إذًا من قانون الإنابة أو التوكيل هو تنظيم أيلولة الميراث عقب وفاة المالك. أمّا ما تبقّى فليس سوى وسيلة توسّلها.

صعوبات وعقباتٍ لاعتراض طريقها؛ فما يُرادُ حقًا، في مثل هذه الحال، هو السعي لموازنة فعلها بجهودٍ معاكسة. ولكن عبثًا! إنّها تسحق أو تنشر أشلاءَ كلّ ما يعترض طريقها، وتعلو وتهبط باستمرار على الأرض حتّى لا يبقى منها للعيان سوى غبار عابق لا قوام له، وعليه تجلس الديمقراطيّة.

عندما يبيح قانون الأيلولة، لا بل عندما يأمر بتوزيع ممتلكات الأب على جميع أولاده، فإنّ آثاره تكون من نوعين. ولعلّ من الأهمية أن نميّز بين هذين النوعين وإن كانا يقصدان إلى الهدف ذاته.

بموجب قانون الأيلولة، فإنّ كلّ وفاة مالِكٍ تؤدي إلى ثورةٍ في المُلكية؛ ليس فقط لأنّ الممتلكات تنتقل من مالك إلى آخر، بل لأنّها، على نحوٍ ما، تغيّر من طبيعتها؛ إذ إنها تتجزّأ باستمرار إلى حصص أصغر حجمًا واتساعًا.

هنا يكمن التأثير المباشر، بمعنى ما، الملموس للقانون. ففي البلاد التي ينصّ فيها التشريع على المساواة في القسمة، لا بدّ إذًا للممتلكات، وبخاصّة الثروات العقاريّة، أن تنزع باستمرار إلى التقلّص، غير أنّ تأثيرات مثل هذا التشريع ما كانت لتتضح إلّا بعد أجل طويل لو تُركَ للقانون أن يسري بقواه الذاتية؛ لأنّه مهما كان قليلًا ألا تكون العائلة مكوّنةً من أكثر من ولدَين اثنين (ومعدّل الأسر في بلد مأهول كفرنسا، لا يتجاوز، كما يقال، الثلاثة) فإنّ هذين الولدين لن يكونا، بتقاسمهم ثروة أبيهما وأمّهما، أشدّ فقرًا مما كان عليه كلٌّ من الوالدين بمفرده.

غير أنّ تأثير قانون القسمة المتساوية لا يقتصر على مصير الممتلكات وحده؛ فهو يفعل فعلَه في ذات المالكين وتؤازرُه الأهواء في ذلك. إنّ هذه التأثيرات غير المباشرة هي التي تقوّضُ بسرعة الثروات الكبرى، ومنها على الأخصّ ملكيات الأرض الواسعة.

أمّا لدى الشعوب التي تتبع قانونًا للأيلولة مبنيًا على حقّ البكورة فغالبًا ما تنتقل ملكيات الأراضي الكبرى بين الأجيال من دون أن تتجزّأ. يتضح مما سبق

أنّ الحسّ العائلي يتجسّد على نحو ما في الأرض. الأسرة تمثل الأرض، والأرض تمثل الأسرة؛ إنّها تخلّد اسمها، ونسبها ومجدها وسلطانها وفضائلها. إنها شاهدٌ على الماضي لا يفنى، وضمانة بقاء للمستقبل.

عندما يُقيمُ قانون الأيلولة القسمةَ المتساوية فإنّه يقوّض الصلة الوثيقة التي كانت قائمة بين الحسّ العائليّ والحفاظ على الأرض؛ إذ ذاك تكفّ الأرض عن تمثيل العائلة، لأنّها، إذ تؤول حتمًا إلى القسمة بتعاقبِ جيل أو جيلين، فمن البدهيّ أن تتضاءل وتزول كليًا في آخر الأمر. لذًا يستطيع أبناء أحد الملاّكين العقاريين الكبار، إذا كان عددهم قليلًا، أو إذا حالفهم الحظّ، أن يمنّوا النفسّ بأن يكونوا بمثل ثراء منجبِهم، لا أن يمتلكوا مثيلَ ممتلكاته؛ فلا بدّ أن تتكوّن ثروتهم من عناصر مغايرة للعناصر التي تكوّنت منها ثروته.

والحال أننا حالما نجرّد الملاّكين العقاريين من العامل العاطفيّ المؤثّر، ومن الذكريات والكبرياء والطموح إلى الاحتفاظ بالأرض، يمكننا الجزم بأنّهم سيبيعونها، عاجلًا أم آجلًا، لأنّ في بيعها مغنمًا ماليًا لا يُستهان، نظرًا إلى كون الرساميل العقاريّة ذات مردودٍ يفوق أي مردود في مجالات أخرى، كما من شأنه إشباع الأهواء الآنيّة على أفضل وجه.

إذا تعرّضت الملكيات العقارية الكبيرة للتجزئة استحال ضمّ أجزائها مرّة أخرى؛ لذلك فإن الملاّك الصغير يجني من حقلِه، وطبعًا مع حفظ النسبة، منفعةً أكبر مما يجنيه الملاّك الكبير من حقله[2]؛ لذلك يُتاح له أن يبيعه بسعرٍ أعلى. لذلك فإن الحسابات الاقتصاديّة، التي حثّت الثريّ على بيع ممتلكات شاسعة، دون شرائه ملكيات صغيرة ليضمّها إلى بعضها بعضًا بحيث تشكّل مجددًا ملكيات شاسعة.

ما أطلقنا عليه تسمية الحسّ الأسَريّ غالبًا ما يقوم على وهم الأنانيّة الفرديّة؛ إذ يسعى الإنسانُ لأن يخلد، إذا جاز القول، عبر ذريته. وحيث ينتهي

(2) لا أقصد هنا القولِ إنّ المالك الصغير يزرع أفضل من سواه، إنّه يزرع بقدر أكبر من الحماسة والعناية. ويستدرك بالعمل ما فاته من فنّ الزراعة.

الحسّ الأسَريّ تعود الأنانية الفرديّة لتلبّس حقيقة ميولها. فعندما لا تعود الأسرة ماثلةً في الذهن إلّا على نحو مشوّش وغامض وغير أكيد، ينصرف كلّ واحد من الناس إلى التكيّف مع الحاضر؛ وعندئذ ينحصر تفكيره في التأسيس للجيل المقبل لا أكثر.

إذ ذاك لا يسعى الإنسانُ إلى ضمانٍ ديمومة أسرته، أو، في الأقلّ، نجده يسعى وراء الديمومة بوسائل أخرى ليس من بينها المُلكيّة العقارية.

هكذا لا يكون قانون الأيلولة عائقًا يحول دون احتفاظ الأسر بملكياتها كما هي وحسب، بل إنه يجرّدها من الرغبة في السعي وراء ذلك، ويستدرجها، على نحوٍ ما، إلى التواطؤ معه على خرابِ دارِها.

يفعل قانون القسمة المتساوية فعلَه على نحوين اثنين: فبتأثيره في الشيء يؤثّر في الإنسان؛ وبتأثيره في الإنسان يبلغ الشيء.

وفي كلتا الحالين يُفلِح في النيلِ جِدّيًا من المُلكية العقارية وفي التسبّب بزوال سريعٍ للأسَرِ كما الثروات[3].

ليس لنا، على الأرجح، نحنُ فرنسيي القرن التاسع عشر، وشهود كلّ يوم على التغيّرات السياسيّة والاجتماعية التي يولّدها قانون الأيلولة، أن تشكّك بقوة تأثيره. ذلك أننا نشهد كلّ يوم صنيع تنقّله على أرضنا، داكًّا في طريقه أسوار ملكياتنا الشاسعة، مهدّمًا سياجَ حقولنا. ولكن إذا كان قانون الأيلولة قد

---

(3) نظرًا إلى كون الأرض هي الملكيّة الأكثر ثباتًا، قد تصادف بين الفينة والأخرى أثرياء مستعدّين لبذل تضحيات جسيمة لامتلاكها، منفقين طوعًا في سبيل ذلك جزءًا لا يُستهان به من مداخيلهم. غير أنّ هؤلاء لا يمثّلون القاعدة بل الاستثناء. ذلك أن الشغفَ بالأملاك غير المنقولة ما عاد دارجًا إلّا في أوساط فقراء الناس. فالمالك العقاري الصغير الذي لا يضاهي المالك الكبير من حيث المعرفة وسعة الأفق والأهواء، لا يُعنى إجمالًا بتوسيع ملكيته، ولكن غالبًا ما يُتاح له بالتدرج، سواء من طريق الميراث أو الزيجات أو فرص التجارة، امتلاك الإمكانيات التي تمكّنه من ذلك.

إلى جانب الميل الذي يحمل الناس على تجزئة الأرض، ثمة ميل آخر إذًا يحملهم على ضمّ بعضها إلى بعض. غير أنّ هذا الميل الذي يكفي للحدّ من تجزئة الأرض إلى ما لا نهاية، ليس كافيًا في ذاته لإيجاد ملكيات عقاريّة شاسعة، كما أنه ليس كافيًا، على نحو خاص، لإبقائها بين أيدي الأسر نفسها.

صنعَ الكثيرَ بين ظهرانينا، فإنّ الكثيرَ يبقى منتظرًا صنيعه. فذكرياتنا وآراؤنا وعاداتنا ترفع دونّه العوائق والعقبات.

أمّا في الولايات المتحدة، فقد أنجر تقريبًا صنيعه التدميريّ ومنها يسعنا النظر في ما أسفر عنه من نتائج جوهريّة.

لقد ألغي التشريع الإنكليزيّ بشأن انتقال الممتلكات في جميع الولايات تقريبًا في حقبة الثورة.

أمّا قانون الإنابة فقد جرى تعديله بحيث لا يعيقُ، إلّا لمامًا، حرية انتقال الممتلكات (ز).

مع نهاية الجيل الأوّل، بدأت الأراضي تتجزّأ. وتسارعت وتائر هذا المسار مع مرور الوقت. وبمضي 60 عامًا، أو أقلّ، نكاد اليوم لا نتعرّف إلى حال المجتمع؛ ذلك أن جميع أسر الملاّكين العقاريين الكبار قد ذابت تقريبًا في كتلة العامّة. ففي ولاية نيويورك حيث كان عددها كبيرًا، أسرتان فقط ما زالتا تعومان، وبمشقّة، على سطح الهاوية الفاغرة لابتلاعهما. أبناء هؤلاء المواطنين الموسرين أصبحوا اليوم تجارًا ومحامين وأطباء. وسقط معظمهم في الغفلية المطلقة. لقد قُوّضَ الأثر الأخير للمراتب والمكانات الوراثية، وأنجز قانون الميراث حيثما حلّ تسويةَ النتوءات.

ليس ذلك لأنّ لا وجود للأثرياء في الولايات المتحدة كما هي الحال في أماكن أخرى؛ إنيّ لا أعرف بلدًا يحتلّ فيه شغفُ المال مكانةً في النفوس أعمق من شغف المال في أميركا، أو يُبدى فيه ازدراء بنظريّة المساواة الدائمة بين الممتلكات أعمق من ازدراء الأميركيين بها. لكنّ الثروة متداولة في أميركا بسرعة لا توصف، وتنبئنا التجربة أنّ من النادر أن نرى جيلين يحييان بنِعَمِها.

إنّ هذه اللوحة، مهما بدَت مطعّمةً بالألوان الزاهية، لا تعبّر إلّا على نحوٍ منقوص عمّا يجري في ولايات الغرب والجنوب الغربي الجديدة.

في أواخر القرن الماضي، بدأ مغامرون أشدّاء بالتوغّل في وديان المسيسيبّي. وكان ذلك أشبه باكتشافٍ جديد لأميركا: ولم يمض وقتٌ طويل حتّى صبّ فيها القسط الأوفر من موجات الهجرة؛ فإذا بنا نشهد قيام مجتمعات مجهولةً كأنّما نبتت فجأة في الصحراء. وسرعان ما انضمّت ولاياتٌ لم يكن حتّى اسمها متداولًا قبل سنوات، إلى الاتحاد الأميركي. هناك في الغرب يمكن المرء أن يشهد الديمقراطيّة وقد بلغت حدّها الأقصى. فقاطنو هذه الولايات، المرتجلة على نحو ما شاءت المصادفة، هم، في الحقيقة، حديثو الوفادة إلى الأرض التي حلّوا بها. وبالكاد يعرفون بعضهم بعضًا، ويجهل واحدهم تاريخ أقرب جيرانه؛ ما يعني أنّ الناس في هذه البقعة من القارة الأميركيّة براءٌ لا من سطوة الألقاب والثروات الكبيرة وحسب، بل هم براءٌ أيضًا من تلك الأرستقراطيّة التلقائية المتحدّرة من المعرفة والفضيلة. ولا أحد منهم يمارس تلك السلطة النبيلة التي ينسبها الناسُ إلى ذكرى حياة بأكملها مكرّسة للإتيان بما هو خيرٌ تحت أنظارهم. إنّ ولايات الغرب الجديدة غدت مأهولة بالسكان. لكنّ المجتمع لم ينشأ بعدُ فيها.

غير أنّ الثروات ليست هي وحدها المتساوية في أميركا؛ إذ يتسع نطاق المساواة إلى حدٍ ما بحيث يشمل العقول نفسها.

لا أعتقد أنّ بلدًا في العالم أجمع يمكن أن نجدَ فيه، مع احترام نسبة عدد السكان، هذا القدر القليل من الجاهلين وهذا العدد الأقلّ من العلماء كما هي الحال في أميركا.

التعليم الابتدائي متاح فيها للجميع. أمّا التعليم العالي فيكاد ألا يكون بمتناول أحد فيها.

مثل هذا ليس عصيًا على الفهم، وهو إذا جاز القول، النتيجة الحتميّة لما أسلفنا ذكره.

جميع الأميركيين تقريبًا يعيشون في يُسر؛ لذا يسعهم، من دون مشقّة، تحصيل العناصر الأولى للمعارف الإنسانية.

هناك قلّة من الأغنياء في أميركا؛ لذا فإنّ جميع الأميركيين تقريبًا يحتاجون إلى مزاولة مهنة. والحالُ أنّ جميع المهن تتطلّب تدرُّبًا ما. لذلك لا يستطيع الأميركيون أن يكرّسوا إلّا سنوات عمرهم الأولى لتحصيل ثقافة عامّة تصقل ذكاءهم: وعند بلوغ أحدهم الخامسة عشرة من عمره يتعيّن عليه أن ينتقي مهنة. ما يعني أن تعليمهم ينتهي في الأغلب في السنّ التي يبدأ فيها تعليمنا. وإذا استمرّ هذا التعليم إلى ما بعد السنوات الأولى، فلن يتجه إلّا نحو مادّة تخصّصيّة وذات مردود. هناك يدرس المرء فرعًا من فروع العلم كأنّه يتدرّب على مزاولة مهنة. ولا يُستبقى من مادة الدراسة إلّا التطبيقات المعترف بفائدتها الآنية.

معظم الأثرياء في أميركا بدأوا حياتهم فقراء، وجميع المتبطّلين تقريبًا كانوا في صباهم أناسًا كثيري الأشغال. ما يعني أنّ واحدهم لا يجد وقتًا للتعلّم عندما يكون متطلّعًا إلى التعلّم، وأنّه عندما يغدو الوقتُ موفورًا له يكون قد فقد الرغبة في التعلّم.

إذًا لا توجد في أميركا طبقةٌ من الناس يسودها الميلُ إلى المتع الفكريّة والهِوايات المتوارثة، والتي تحرص على تكريم أشغال العقل.

فلا الإرادة موفورة للإتيان بمثل هذه الأشغال ولا القدرة.

لقد استوى معدّل المعارف الإنسانيّة في أميركا على أواسطه. وأذهان الناس جميعًا شارفَت عليه، إمّا بالارتقاء نحوه وإمّا بالانحدار إليه.

يلتقي إذًا حشدٌ هائلٌ من الأفراد مقتنعين بعدد مماثلٍ تقريبًا من المفاهيم في مجالات الدين والتاريخ والعلوم والاقتصاد السياسي والتشريع وأصول الحكم.

إنّ عدم التكافؤ في مواهب العقل هو صنيع الله مباشرة، ولن يقدر إنسان البتة أن يُبدّل في الأمر شيئًا.

ولكن قد يجوز، في الأقلّ، على ما ذكرنا، أن تتوفّر للعقول، المقيمة على عدم التكافؤ بينها كما أراد الله لها، وسائل متكافئة.

هكذا نرى في أيّامنا هذه أنّ العنصر الأرستقراطي الذي طالما كان ضعيفًا منذ نشأته في أميركا، قد ناله المزيد من الضعف، إن لم تقل إنّه دُمّر تمامًا، على نحوٍ يصعبُ معه أن يُعزى إليه تأثير ما في مجرى الأمور.

على الضدّ من ذلك، لقد جعل الزمنُ والحوادث والشرائع من العنصر الديمقراطيّ ليس العنصر الغالِب فحسب، بل، إذا جاز القول، العنصر الوحيد أيضًا. إذ لا نعثر فيه على تأثير لأسرة أو طائفة من الناس. والأغلب أننا لا نعثر فيه على تأثير فرديّ مستدام.

إذًا، تمثّل أميركا في وضعها الاجتماعي، واحدةً من أعجب الظواهر. إذ تجد الناسَ فيها متساوين بثرواتهم ومواهبهم العقليّة، أي تجدهم، بعبارة أخرى، أكثر تساويًا في القوّة مما هم عليه الناس في أي بلد آخر من بلدان العالم، وممّا كانوا عليه قاطبةً وفي أي عصرٍ من العصور التي يذكرها التاريخ.

التبعات السياسيّة المترتّبة على الوضع الاجتماعي للأنكلو-أميركيين

من اليسير استنتاج التبعات المترتّبة على وضعٍ اجتماعيّ مماثل.

يستحيل علينا أن نخلُص إلى أنّ المساواة لا تجد سبيلها، في آخر الأمر، إلى مجال السياسة كسواه من المجالات الأخرى. ولا يسعنا أن نتصوّر بقاء البشر إلى الأبد غير متساوين في أمرٍ وحيد، ومتساوين في الأمور الأخرى، فلا بدّ إذًا، من أن يبلغوا، في وقتٍ ما، حالَ المساواة في كلّ الأمور.

الحالُ أنني لا أعرف إلّا طريقتين تقيمان المساواة في المجال السياسيّ: فإمّا أن تُمنح حقوق لكلّ مواطن، وإمّا إلّا يمنَحُ أحدٌ أيًّا منها.

فمن الصعب إذًا، في نظر شعوب بلغت مثيلَ الوضع الاجتماعي الذي بلغه الأنكلو-أميركيون، أن نتصوّر حدًّا وسَطًا بين سيادة الجميع والسلطان المطلق لفرد وحيد.

ولا ينبغي أن نغفل حقيقة أن الوضع الاجتماعي الذي وصفته توًّا معرّض، بحظوظ متساوية تقريبًا، لواحدةٍ من هاتين التبعتين كما هو معرّض للأخرى.

الحقيقة أنّ ثمّ نزوعٌ غالب ومشروع إلى المساواة يحثّ البشر جميعًا على السعي لأن يكونوا على قدر من القوة والمكانة. ويميل هذا النزوع إلى النهوض بالوضعاء إلى مصاف الأكابر. غير أنّ في نفوس البشر أيضًا نزوعًا سقيمًا إلى المساواة يحثّ الضعفاء على الانحدار بالأقوياء إلى منزلتهم، ويحثّ الناس على إيثار المساواة في العبوديّة على عدم المساواة في الحرّية. ليس ذلك لأن الشعوب التي تحظى بوضع اجتماعي ديمقراطيّ تزدري، بالفطرة، الحريّة، بل، على الضدّ من ذلك، إنّها تنزع إليها بالفطرة. غير أنّ الحرية ليست الغرض الأوّل والدائم لتطلّعها؛ فما تعشقه عشقًا سرمديًا هو المساواة. إنّها تندفعُ نحو الحريّة باندفاعات سريعة وبجهودٍ مباغتة، فإذا أخطأت الهدفَ رضخت؛ غير أنّها لن تقنع بشيء من دون مساواة، وقد ترضى لنفسها الهلاك دونَ فَقدِها.

من جهةٍ أخرى، يغدو من الصعب على المواطنين المتساوين تقريبًا في ما بينهم، أن يصونوا استقلالهم إزاء اعتداءات السلطان. وإذ لا يتمتّع أحدٌ منهم بقدر من القوة قد يمنحه حظًّا من الفوز، لا يجد هؤلاء حظًّا في صون الحريّة إلّا بتضافر قواهم جميعًا. غير أنّ مثل هذا التضافر ليس متاحًا على الدوام.

يسعُ الشعوبَ إذًا أن تخلص إلى نتيجتين سياسيتين عظيمتين ناجمتين عن الوضع الاجتماعي عينه: نتيجتان مختلفتان، إلى حدّ بعيد، في ما بينهما، لكنّهما تصدران عن الواقع عينه.

كانت من حسن طالع الأنكلو-أميركيين الذين واجهوا هذا الخيار الصعب الذي وصفته توًّا، أنهم نجوا من السلطان المطلق. فقد أتاحت لهم الظروفُ والنشأة والمعارف والعادات والأعراف خاصّة، أن يؤسّسوا لسيادة الشعب وأن يحافظوا عليها.

الفصل الرابع

عن مبدأ سيادة الشعب في أميركا

هذا المبدأ هو الغالب على المجتمع الأميركي بأسره. - وجه من أوجه هذا المبدأ سبق للأميركيين أن طبقّوه قبل ثورتهم. - تطوير أذنت به ثورتهم - تخفيض تدرّجي وحاسم لشروط حقّ الانتخاب.

لا بدّ لنا إذا شئنا التطرّقَ إلى الشرائع السياسيّة للولايات المتحدة من التمهيد لذلك بالحديث عن عقيدة سيادة الشعب.

إنّ مبدأ سيادة الشعب الكامن أبدًا، إلى هذا الحدّ أو ذاك، في صميم جميع المؤسسات البشريّة تقريبًا، يبقى، في العادة، متواريًا فيها. يُطاعُ من دون أن يُدرَك، وإذا قُيِّضَ له أحيانًا أن يُظهر للعيان، فسرعان ما يوارى مجدّدًا غياهب المقدّس.

لعلّ إرادة الأمّة هي أكثر العبارات استغلالًا من طغاة الأرض، على مرّ العصور. بعضهم وجدها متجليّةً في عمليّات الاقتراع التي تُشرى من عمّال السلطة بينما وجدها آخرون في أصوات أقلّة ذات مصالح خاصّة أو مغلوب على أمرها. حتّى أن البعض الآخر اهتدى إليها ناجزةً في صمتِ الشعوب، فخلصَ من ذلك إلى أن من واقع الإذعان يتولّد حقّ هذا البعض في القيادة.

ليس مبدأ سيادة الشعب في أميركا مخفيًا أو عقيمًا كما هي حاله لدى بعض الأمم. فالأعراف تقرّ به، والشرائع تجاهر به. وهو يتّسع بحريّة تامّة ويبلغ دونما عوائق غايةَ ما في تبعاته.

إذًا ثمّ من بلدٍ واحد في العالم يُتاح فيه تقدير مبدأ سيادة الشعب حقّ قدره، والنظر في تطبيقه على شؤون المجتمع، وإبداء الرأي في مزاياه ومثالِبِه، فلا شكّ عندي في أنّ البلد المذكور هو حتمًا أميركا.

لقد ذكرتُ، في ما سبَق، أنّ مبدأ سيادة الشعب كان، منذ البداية، المبدأ المولّد لمعظم المستوطنات الإنكليزيّة في أميركا.

مع ذلك لا يسعني القول إنّه كان المهيمن على تدبير شؤون المجتمع كما هي حاله اليوم.

كانت عقبتان، إحداهما خارجيّة، والأخرى داخليّة، تعترضان مساره الكاسِح؛ إذ لم يكن في المستطاع إظهاره، علانيةً، في نصّ الشرائع، لأنّ المستوطنات كانت لا تزال مرغمةً على الإذعان للبلد الأمّ؛ فاضطرّ إلى التخفّي في مجالس الأقاليم وخاصّة في المجالس البلديّة. وهنا كان انتشاره في الخفاء.

كما أن المجتمع الأميركي لم يكن مستعدًّا آنذاك لاعتماد هذا المبدأ بكلّ تبعاته. لطالما زاولت المعارف المنتشرة في نيو إنغلند، وثروات جنوب نهر هُدسون ضربًا من التأثير الأرستقراطي الذي كان ينزعُ، كما بيّنتُ في الفصل السابق، إلى حصرِ مزاولة السلطات الاجتماعيّة في أيدي قلّة قليلة من الناس. كما لم يكن جميع عمّال القطاع العام مُنتَخبين بالاقتراع، ولم يكن جميع المواطنين ناخبين. ذلك أنّ الحقّ الانتخابي كان مرهونًا ببعض الشروط حيثما كان، ومقيَّدًا ببعض القيود. وكانت هذه القيود خفيفة الوطأة في الشمال، وثقيلة الوطأة في الجنوب.

اندلعت الثورة الأميركيّة وخرج مبدأ سيادة الشعب من الإطار البلديّ المحليّ وطغى على مبادئ الحكومات في الولايات، وتضافرت فئات الشعب وطبقاته لنصرة قضيّته، وخيض قتالٌ لأجله كما أعلن الظفر باسمه. وغدا شرعة الشرائع.

تغيّر مماثلٌ أيضًا في سرعته طرأ على المجتمع من داخله؛ إذ قضى قانون الميراث على البقية الباقية من أوجه النفوذ المحلي.

في اللحظة التي بدأ فيها تأثير القوانين والثورة يظهر للعيان، كُتبَ النصر ناجزًا للديمقراطيّة. وبذلك غدت السلطة بين يديها. ولم يعد مباحًا حتّى السعي ضدّها. أذعنت الطبقات العليا إذًا، من دون تبرّم أو مقاومة، لشرّ بات لا بدّ منه. وعانى أهلها ما تعانيه القوى المنهارة عادة: إذ استبدّت الأنانية بأفرادها. ولمّا كانوا عاجزين عن انتزاع القوّة من أيدي الشعب، ولا يكنّون للجموع مقتًا يدفعهم إلى التصدّي لها، فالأحرى بهم أن يسعوا لخطبِ ودّها بأي ثمن. هكذا جرى إقرار أكثر القوانين ديمقراطيّة من جانب أولئك الذين تتهدّد الديمقراطيّة مصالحهم. وعلى هذا النحو لم تثر الطبقات العليا المشاعر الشعبيّة ضدّها. لا بل سرّعت، هي، في انتصار النظام الجديد. إنّه لأمر فريد حقًّا أن تكون مسيرة الديمقراطيّة أقوى على الغلبة في الولايات التي كانت الأرستقراطية فيها هي الأرسخ جذورًا.

كانت ولاية ماريلاند، التي أنشأها ملاكون كبار، هي السبّاقة إلى الإعلان عن تنظيم انتخابات عامّة[1] وأدخلت الصيغ الأكثر ديمقراطيّة على أعمال حكومتها.

عندما يبادر شعبٌ إلى المساس بشروط حقّ الانتخاب، يمكن حينئذٍ التوقّع بأنّه سيعمد أخيرًا، إن طال به الأمد أم قصُر، إلى إلغائها تمامًا. هذه قاعدة من القواعد الثابتة التي تحكم (تطوّر) المجتمعات. وبمقدار ما تخفّف القيود المفروضة على الحقوق الانتخابية، تُستَشعَرُ الحاجة إلى المزيد من تخفيف القيود. فعقب كل تنازل تزداد القوى الديمقراطية بأسًا وتتنامى مطالبها مع تنامي نفوذها المستجدّ. يُستثار طموح من تبقيهم القيودُ دونَ الحقّ في الانتخاب قياسًا إلى تعداد من تجعلهم أهلًا لها، وهو تعداد كبير. فتأتي التنازلات تباعًا، من دون توقّف، ولا تبلغ نهايتها إلّا عند بلوغ الحقّ في الانتخابات العامّة.

في يومنا هذا بلغ مبدأ سيادة الشعب في أميركا أقصى ما تتصوّره المخيّلة من تطبيقات عمليّة. وتحرّر من جميع الأوهام التي حرص الناس على إحاطته

---

(1) بموجب التعديل الذي أجري على دستور ماريلاند في عامي 1801 و1809.

بها في أرجاء أخرى. نراه يتلبّس تباعًا جميع الصيغ بحسب الظرف والحاجة. فتارة يصوغ الشعب، مُجتَمِعًا، القوانين على غرار ما كان يجري في أثينا، وتارةً يمثّله نوّابه، الذين أوجدتهم الانتخابات العامّة، ويتصرّفون باسمه وتحت رقابته شبه المباشرة.

قد تقوم في بعض البلدان قوةٌ، من خارج الجسم الاجتماعي، فتتولى قيادته وتلزمه بسلوك نهجٍ ما.

وفي بلدان أخرى قد تكون القوة منقسمةً على نفسِها، فهي في وقتٍ معًا نابعة من المجتمع ومن خارجِه. ولكن لا شيء من هذا القبيل قد يُصادفه المرء في الولايات المتحدة. فالمجتمع يحكم نفسه بنفسِه ولنفسِه. ولا وجود لأي قوة إلّا فيه. لا نجد أحدًا من الناس تقريبًا قد يجرؤ على التفكير أو الجهرِ بالسعي وراء قوّةٍ في موضعٍ آخر. يشارك الشعب في صوغ القوانين عبر اختياره المشترعين، وفي تطبيقها عبر انتخاب موظفي السلطة التنفيذيّة؛ يمكننا القول إنّه يحكم نفسَه بنفسِه ما دام الهامش المتروك للإدارة ضيّقًا ومحدودًا، وما دامت هذه لا تنسى أصولها الشعبيّة وتذعن للقوة التي نشأت منها. الشعب يسود العالم السياسيّ الأميركي كما يسود الله الكون. إنّه علّة وغاية كلّ شيء. هو مصدر كلّ شيء ومآل كلّ شيء (ح).

الفصل الخامس

الحاجة إلى النظر في ما يجري في ولاياتٍ على حدة قبل الكلام على حكومة الاتحاد

إنّ غرضنا في سياق هذا الفصل أن ننظر في شكل الحكومة المبنية، في أميركا، على مبدأ سيادة الشعب. ما هي وسائل عملها، والعقبات التي تعترضها، وما هي مزاياها ومخاطرها؟

تعترضنا في سعينا هذا عقبةٌ أولى: وهي المتمثّلة في دستور الولايات المتحدة المعقّد. إذ نجد فيها مجتمعين متمايزين، لا بل نجد، إذا جاز القول، مجتمعين مندمجين، على تمايزهما، أحدهما ضمن الآخر. كما نجد فيها حكومتين منفصلتين تمامًا وشبه مستقلّتين: إحداهما تضطلع بالمهام العادية غير المحدّدة، لتلبية احتياجات المجتمع اليوميّة، أما الأخرى، فمهامها غير اعتياديّة لكنّها محدّدة ومحصورة في نطاق معيّن، ولا تعنى إلّا ببعض المصالح العامّة. بالاختصار، يمكن القول إنّ الولايات المتحدة هي عبارة عن 24 أمّة صغيرة، ذات سيادة، ومن مجموعها يتألّف جسم الاتحاد الكبير.

وزعمنا هنا أنّ النظر في حال الاتحاد قبل النظر في حال الولاية أشبه بسلوكِ دربٍ دونه العقبات. ذلك أنّ صيغة الحكم الفدرالي في الولايات المتحدة لم تكن سوى آخر الصيغ التي سبقتها. ولم تكن سوى تحوير لنظام الجمهوريّة، وملخّص للمبادئ السياسيّة المنتشرة في المجتمع قبلها، والراسخة فيه بصرف النظر عنها. لا بل إنّ الحكومة الفدرالية، كما أسلفتُ، ليست سوى استثناء، والقاعدة العامة هي حكومة الولايات. ولا يسع المؤلّف الرّاغب في

إظهار الصورة مجملةً قبل أن يُظهر التفاصيل الكامنة، إلّا أن يقع في التكرار والالتباس.

إنّ المبادئ السياسيّة الكبرى التي تحكم اليوم المجتمع الأميركي، قد نشأت وتنامت في إطار الولاية. وهذا أمر محقّق. لذا كان لزامًا علينا أن نعرف الولاية كي نمتلك المفاتيح التي تخوّلنا فهم الأمور الأخرى.

من حيث المظهر الخارجي للمؤسّسات تتمتّع الولايات التي يتألّف منها الاتحاد الأميركي اليوم، بالسمات عينها. ففيها تتركّز الحياة السياسيّة أو الإدارية في ثلاث بؤرٍ للعمل، يمكن أن نقارنها بالمراكز العصبيّة المختلفة التي تحرّك الجسم البشريّ.

أولى هذه البؤر هي وحدة الحكم المحلي أو البلديّة، ثمّ تأتي، في مرتبة أعلى، المقاطعة، ثمّ الولاية أخيرًا.

عن النظام البلديّ في أميركا

ما الذي دعا المؤلّف إلى النظر في المؤسسات السياسيّة بدءًا بالبلديّة. - وجود البلديّة لدى سائر الشعوب. - صعوبة فرض استقلاليّة البلديّات وصونها. - أهميّة هذه الاستقلالية. - لِمَ اختار المؤلّف التنظيم البلديّ لنيو إنغلند موضوعًا أساسيًا لدراسته.

لم يكن انصرافي إلى النظر أولًا في النظام البلديّ مصادفة.

ذلك أن البلديّة (أو وحدة الحكم المحليّ) هي الاجتماع الوحيد المتماشي مع الطبيعة، فحيثما اجتمع بشرٌ انبثقت من اجتماعهم تلقائيًا وحدة حكم محليّ (بلديّة).

جميع الأمم إذًا تعرف الاجتماع البلديّ، مهما اختلفت الأعراف والقوانين السائرة فيها. الإنسان هو الذي يقيم الممالك ويُنشئ الجمهوريات. أمّا البلدية فيبدو أنّها صنيعة يد الله مباشرة. لكن إذا كانت نشأة البلديّة ملازمة لنشأة البشر،

فإنَّ استقلالية البلدية هي أمرٌ نادر، بالغ الهشاشة. إذ يستطيع شعبٌ ما، مهما كانت الظروف، أن ينشئ مجالس سياسيّة كبرى لأنّه يضمّ عادةً نفرًا من الناس تؤهّلهم معارفهم لتدبير الشؤون وتولّيها. أمّا البلديّة فتتكوّن من عناصر عاميّة غير مؤهلة في الأغلب للاضطلاع بدور المشترع. لذلك فإنّ مشقّة التأسيس لاستقلالية البلديات تزداد مع شيوع المعارف فيها بدلًا من أن تتناقص. فالمجتمع البالغ شوطًا من التمدّن يشقّ عليه أن يتقبّل مساعي الاستقلالية المحلّية؛ إذ ينفر مما قد ينطوي عليه من التفاوت والأخطاء، وقد ينتابه اليأس من نجاح هذه المساعي قبل بلوغها ختامَ تجاربها.

من أشكال الاستقلالية جميعًا، تبدو استقلالية البلديّات، المنجزة بمشقّة ما بعدها مشقّة، هي أيضًا الأكثر تعرّضًا لافتئات السلطة عليها. فلن تقوى المؤسّسات البلديّة المحليّة بمفردها أن تقاوم سطوة الحكومة الجسورة القوية؛ فلا بدّ لها، كي تفلح في الذود عن نفسِها، من استكمال نموّها والامتزاج بالعادات والأعراف الأهليّة. وطالما بقيت الاستقلالية البلديّة غير منسجمة مع التقاليد والأعراف، غير ممتزجة بها، فستبقى عرضةً للأفول، ولن يُكتب لها الحلول في الأعراف والتقاليد ما لم تمثُل في القوانين لأزمنة طويلة.

ليست استقلالية وحدة الحكم المحليّ (البلديّة)، إذا جاز القول، من صنيع الإنسان إذًا. لذا قلّما تولّدها جهودُ بشرٍ، وغالبًا ما تتَوَلَّد، على نحوٍ ما، من ذات نفسِها. إنّها تنمو في ما يشبه الخفاء في كنف مجتمع شبه بربريّ. ولا يعزّز نموّها الخفيّ إلّا القوانين والتقاليد والأعراف والظروف ومرور الزمن بخاصّة. وقد يجوز لنا القول إنّ أيًا من أمم أوروبا لم تعرف مثل هذه الاستقلاليّة يومًا.

مع ذلك نقول إنّه في وحدة الحكم المحليّ (البلديّة) تكمن قوّة الأمم الحرّة. فما تمثّله المؤسسات البلديّة في حسابِ الحريّة يعادلُ ما تمثّله المدارس الابتدائية في حساب العِلم. فهي تجعل الحريّة في متناول الشعب وتسوّغ له متعة توسّلها واعتياد استخدامها. من دون مؤسّسات بلديّة قد يجوز لأمّة أن تنشئ حكومة حرّة، غير أنّها قد تفتقد روح الحريّة. فالأهواء العابرة والمصالح

الآنية واتفاقات الظروف قد تمنحها صيغًا ظاهريّة للاستقلالية، لكنّ الاستبداد المكبوت في صميم الجسم الاجتماعي لن يلبث أن يطلّ برأسه عاجلًا أم عاجلًا.

لكي نُسلِسَ للقارئ فهمَ المبادئ العامّة التي يقوم عليها التنظيم السياسيّ للبلديّة والمقاطعة في الولايات المتحدّة، ارتأيتُ أنّه ربما من المفيد الأخذ بحالٍ ولاية بعينها على سبيل المثال. والنظر بتمعّن في ما يجري فيها، ومن ثمّ إلقاء نظرةٍ عاجلة على ما تبقّى من البلاد.

لقد وقع اختياري على نيو إنغلند.

لا تخضع البلديّة والمقاطعة لأساليب التنظيم عينها في مختلف أجزاء الاتحاد. ومع ذلك لا نجد مشقّة في أن نرى المبادئ عينها، تقريبًا، التي كانت أساسًا لنشأة هذه وتلك في أرجاء الاتحاد كافّة.

ومع ذلك، بدا لي أنّ هذه المبادئ شهدت تناميًا وتطورًا لافتين في نيو إنغلند وخلّفت نتائج ملموسة لم نلحظ لها مثيلًا في أي مكان آخر. فهي إذًا تبدو فيها، إذا جاز القول، أبرز للعيان ولا يشقّ على الأجنبي أن يلحظها بيسر بالغ.

تشكّل المؤسّسات البلديّة في نيو إنغلند كلًا متكاملًا ومتسقًا. إنّها مؤسّسات عريقة، وراسخة بقوّة القانون، لا بل هي أكثر رسوخًا بقوّة الأعراف والتقاليد. وبذلك تمارس تأثيرًا كبيرًا في المجتمع بأسره.

هذه الأسباب كلّها تجعلها جديرة بالتفاتة منّا.

حدود البلديّة

إنّ نظام البلديّة في إنكلتر الجديدة يحتلّ مكانًا وسطًا بين ما يُعرَف بـ "الكانتون" (Canton) وما يُعرف بـ "الكومون" (Commune) أي البلدة الصغيرة أو القرية، في فرنسا. ويتراوح عدد سكانها بالإجمال بين ألفين أو ثلاثة آلاف

نسمة[1]؛ أي إنها لا تتميّز بالاتساع الذي من شأنه أن يولّد تضاربًا في المصالح بين سكّانها؛ لكنّها، في المقابل، آهلةٌ بعددٍ كافٍ من السكّان بحيث تكون مطمئنّة، على الدوام، إلى احتوائها العناصر الصالحة للاضطلاع بإدارة جيّدة.

السلطات البلديّة في نيو إنغلند

الشعب هو مصدر جميع السلطات في البلديّة كما في سواها. - هو الذي يتولّى بنفسه معالجة الشؤون الأساسيّة. - لا وجود لمجلس بلديّ. - يتركّز القسط الأوفر من السلطة البلدية بين أيدي المُختارين (Select-men). - كيف يعمل المُختارون. - الجمعيّة العامّة لسكان البلديّة. - تعداد جميع الموظفين البلديين. - الوظائف الإلزاميّة والوظائف المأجورة.

في البلديّة كما هي الحالُ في أي مكان آخر في أميركا، الشعب هو مصدر السلطات الاجتماعيّة، غير أنّ سلطان الشعب المباشَر يتجلّى في وحدة الحكم البلديّ أكثر من أي مكان آخر. الشعب في أميركا هو السيّد الذي حُقّ له السمعُ والطاعةُ إلى أبعد حدود الممكن.

في نيو إنغلند تعمل الأغلبية عبر ممثّلين لها على إدارة الشؤون العامة للدولة. كان ينبغي للأمر أن يكون على هذا النحو. أمّا في وحدة الحكم المحليّ (البلدية) حيث العمل التشريعي والحكومي أقرب إلى الرعيّة، فلا يُعمَل البتة بقانون التمثيل. ولا يوجد مجلس بلديّ؛ فبعد أن تعيّن هيئة الناخبين حكّامها، تعمد هي إلى توجيههم في كلّ الأمور ما عدا تلك المرتبطة مباشرة بالمهام التنفيذيّة البحتة لقوانين الدولة[2].

---

(1) كان عدد البلديات أو القرى (الكومونات) في ولاية ماساتشوستس، عام 1830، 305 بلديات. وقد بلغ عدد سكانها، مجتمعة، 610,014 نسمة، ما يجعل العدد الوسطي لسكّان كلّ منها نحو 2000 نسمة.

(2) لا تطبّق قواعد مماثلة على البلديات الكبرى. فلهذه بالإجمال عمدة وهيئة بلدية تنقسمُ إلى فرعين؛ غير أنّ الأمر لا يعدو كونه استثناءً يحتاج إلى نصّ قانون صريح يبيحه. يُنظر قانون 22 شباط/ فبراير 1822 المنظم لسلطات مدينة بوسطن. *Laws of Massachusetts*, vol. 2, p. 588.

مثل هذا الأمر ينطبق على المدن الكبرى. كما نصادف عددًا لا بأس به من المدن الصغيرة الخاضعة لإدارة خاصّة بها، ففي عام 1832 كان هناك 104 بلديات تدار شؤونها على هذا النحو في ولاية نيويورك
William's Register.

يختلف واقع هذه الحال اختلافًا بيّنًا عن أفكارنا، ويتعارض كلّ التعارض مع عاداتنا، نحن الفرنسيين، بحيث يقتضي منّا الإيضاح من خلال أمثلة لا تعصى على الأذهان.

إنّ الوظائف العمومية في وحدة الحكم المحليّ كثيرة جدًا وموزّعة على أكمل وجه، كما سنرى في ما يلي. ومع ذلك فإنّ القسط الأوفر من السلطات الإدارية محصورٌ بين أيدي عدد قليل من الأفراد المنتخبين سنويًا ويطلق عليهم اسم "المختارين"[3].

لقد فرضت قوانين الولاية العامّة على المختارين عددًا معيّنًا من الواجبات يؤدّونها من دون الرجوع إلى مرؤوسيهم كما لا يجوز لهم التقاعس في أدائها من دون محاسبة. فقانون الدولة ينيط بهم، على سبيل المثال، تنظيم اللوائح الانتخابيّة في بلديّاتهم، وإذا تقاعسوا عن ذلك ارتكبوا مخالفة. لكنّ المختارين ليسوا، في الأمور المنوطة بإدارة السلطة البلدية، سوى منفّذي الإرادات الشعبية، على غرار كون العمدة عندنا منفذًا لقرارات المجلس البلديّ. في معظم الأحيان يتصرّف المُختارون على مسؤوليتهم الخاصّة، ولا يتبعون، عمليًا، إلّا تبعة المبادئ التي وضعتها الأغلبية سلفًا. أمّا إذا أرادوا أن يحدثوا تغييرًا ما في الوضع القائم أو الشروع في خطّة جديدة، تعيّن عليهم، عندئذ، الرجوع إلى مصدر سلطتهم. لنقل على سبيل الافتراض أنّ الأمر يتعلّق بإنشاء مدرسة ما؛ ففي هذه الحالة يعمد المختارون إلى توجيه دعوة، في يوم محدّد وفي مكان محدّد مسبقًا، إلى اجتماع الناخبين كافّة. في هذا الاجتماع يعرضون الحاجة إلى إنشاء المدرسة، كما يفنّدون الإمكانات التي تسمح بإنجاز المشروع، والمال اللازم لذلك، والموقع الملائم لإنشائها. عقب

---

(3) يُنتخَب ثلاثة منهم في البلديات الصغرى، وتسعة في البلديات الأوسع. يُنظر: *The Town Officer* p. 186، يُنظر أيضًا قوانين ماساتشوستس الأساسيّة المتعلّقة بالمختارين:
قانون 20 شباط/فبراير 1786، ج 1، ص 219؛ - قانون 24 شباط/فبراير 1796، ج 1، ص 488، - قانون 7 آذار/مارس 1801، ج 2، ص 45؛ - قانون 16 حزيران/يونيو 1795، ج 1، ص 475؛ - قانون 12 آذار/مارس 1808، ج 2، ص 186؛ - قانون 28 شباط/فبراير 1787، ج 1، ص 302؛ - قانون 22 حزيران/يونيو 1797، ج 1، ص 539.

مداولات تجريها الجمعيّة العموميّة بشأن البنود المتعلّقة بإنشاء المدرسة، تتبنّى المبدأ، وتعيّن الموقع، وتقترع على فرض الضريبة ثمّ تعيد تكليف المختارين بتنفيذ قراراتها.

صحيحٌ أنّ المختارين، وحدهم، يمتلكون الحقّ في الدعوة إلى الاجتماعات البلدية (Town-meeting)، ولكنْ يجوز أن يطلب منهم ذلك. فإذا اتفق عشرة ملاّكين على خطّة جديدة، وأرادوا نيل موافقة البلديّة عليها، طالبوا بدعوةٍ عامّة للسكان؛ في هذه الحال يكون المختارون مجبرين على الانصياع لطلبهم، ولا يحتفظون إلّا بحقّ ترؤس الجمعيّة العمومية[4].

لا شكّ في أنّ أعرافًا سياسيّة وعاداتٍ اجتماعية مثل هذه بعيدة كلّ البعد عنّا. وليس غرضي الآن أن أطلق أحكامًا عليها أو أن أبيّن الأسباب الخفيّة التي تولّدها وتنمّيها، بل أكتفي بعرضها كما هي.

يُنتخب المُختارون كلّ عام في شهر نيسان/ أبريل أو في شهر أيار/ مايو. وفي الوقت نفسه تختار الجمعيّة العموميّة للبلديّة عددًا كبيرًا آخر من الموظفين البلديين[5] المكلّفين ببعض الجوانب الإداريّة المهمّة. فمأمورو الضرائب يعيّنون قيمة الضريبة، والجباة يجبونها. مأمورٌ آخر، يدعى ضابط الشرطة أو "كونستابل"، يتولّى أعمال ضبط الأمن، والسهر على سلامة الأماكن العامّة، والإسهام في التطبيق العملي للقوانين. موظّف آخر، يُدعى كاتب البلديّة، يدوّن جميع المداولات والقرارات، كما يتولّى قيود الأحوال الشخصيّة والمدنيّة. كما تختار الجمعيّة العموميّة للبلديّة خازنًا يحافظ على أموال البلديّة. كما يُضاف إلى هؤلاء الموظفين موظّف يدعى رقيب الفقراء تكون مهمّته، وهي شاقّة لا قِبَل لكثيرين بها، تنفيذ القوانين المتعلّقة بالسكّان الأصليين. كما تختار مفوّضين للمدارس، مهمّتهم الإشراف على التعليم العام والتربية، ومفتّشين للطرق

---

(4) يُنظر:

Laws of Massachusetts, vol. 1, p. 150; Law of 25 March 1786.

(5) Ibid.

يتولّون شؤون الطرقات، صغيرها وكبيرها. وبهؤلاء ننهي لائحة المأمورين الأساسيين للإدارة البلديّة. لكنّ لائحة الوظائف الرئيسة لا تنهي تفرّعاتها التي لا تقف عند هذا الحدّ: إذ نجد أيضًا في عداد مأموري البلديّة الأساسيين[6]، مفوّضي الأبرشيّات الرعوية، الذين يتولّون ضبط نفقات الشعائر الدينية؛ ومفتّشين لكلّ مجال وناحية، من بينهم من يولون توجيه المواطنين في حال نشوب حريق، وآخرون يشرفون على جنى المحاصيل، ومهمّتهم أن يعالجوا، على نحو موقّت، جميع الصعوبات التي قد تنجم عن الأسيجة، وآخرون يراقبون قياس الأخشاب، أو مراقبة الأوزان والأقيسة.

بالإجمال هناك 19 وظيفة أساسيّة في وحدة الحكم المحليّ (البلدية). ومن واجب كلّ مقيم أن يقبل بأداء هذه الوظائف المختلفة، تحت طائلة الغرامة؛ خاصّة أن معظمها مدفوع الأجر بحيث يُتاح للمواطنين الفقراء مزاولتها بدوام كامل من دون الافتئات على احتياجاتهم المعيشيّة. هذا فضلًا عن أن النظام الأميركي لا يعتمد قاعدة الأجر الثابت للموظّفين. بل يعتمد قاعدة الأجر المحدّد لقاء كلّ مهمّة يؤدّيها الموظّف في مجال اختصاصه، وبما يتناسب مع حسن أدائه فيها.

عن الحياة البلديّة

كلّ امرئ هو خير من يقضي في شؤونه الخاصّة. - النتيجة الطبيعيّة لمبدأ سيادة الشعب. - كيفيّة تطبيق البلديات الأميركيّة لهذين المبدأين. - بلديّة نيو إنغلند صاحبة السيادة في كلّ شأن من الشؤون الخاصّة، الخاضعة في كلّ ما تعدّى ذلك. - واجب البلدية تجاه الولاية. - في فرنسا توفد الحكومة عمّالها لخدمة البلديّة. - في أميركا توفد البلديّة عمّالها لخدمة الولاية.

---

(6) جميع هؤلاء الموظفين لهم أدوارهم الفعلية في الحياة العمليّة.

لمزيد من الاطلاع على مهام هؤلاء الموظفين البلديين جميعًا، يُنظر:

Isaac Goodwin *Town Officer* (Worcester: 1827),

ومجموعة القوانين العامة لماساتشوستس في 3 مجلدات (بوسطن، 1823).

أشرتُ في ما سبق إلى أنّ مبدأ سيادة الشعب يطغى على النظام السياسيّ للأنكلو-أميركيين برمّته. وفي كلّ صفحة من صفحات هذا الكتاب تدليلٌ على بعض التطبيقات الجديدة لهذه العقيدة.

كلّ فردٍ في الأمم التي تسودها عقيدة سيادة الشعب، إنّما هو فلذة من فعل السيادة ويُسهم بالمقدار نفسِه في حكم الولاية.

ويُفترض بكلّ فردٍ إذًا أن يكونَ عِدْلَ نظرائه وأشباهه من الاستنارة والفضيلة والقوّة.

فلِمَ ينصاعُ إذًا للمجتمع، وما هي الحدود الطبيعيّة لهذا الانصياع؟

ينصاع الفرد للمجتمع لا لأنّه يحتلّ مرتبة أدنى من مرتبة الذين يقودونه، أو لأنه أقلّ قدرة من سواه على تدبير شؤون نفسِه بنفسِه، بل ينصاع للمجتمع لأنّ الاتحاد مع أشباهِه ونظرائه يبدو له مفيدًا ولأنه يدرك أن هذا الاتحاد ما كان ليوجَد لولا سلطة ناظمة.

هكذا غدا واحدًا من الرعيّة في كلّ ما يتصل بواجبات المواطنين في ما بينهم. غير أنّه بقي سيّد نفسه في كلّ ما يتّصل إلّا بذات نفسِه: إنّه حرّ ولا يُسأل عن أفعاله إلا أمام الله. ومن هنا القول السائرُ إنّ الفرد هو خير من يقضي مصلحته الخاصّة وإنّ المجتمع لا يمتلك الحقّ في تسيير أفعاله إلّا إذا استشعر ضررًا منها، أو إذا قضت الضرورة بأن يكون مصدر عون.

هذه العقيدة تحظى بإجماع القبول في الولايات المتحدة. وسوف أتطرّق في موضع آخر إلى ما تخلّفه من تأثيرٍ عامٍ حتّى في مجالات النشاط العادي للحياة اليوميّة. غير أنني الآن أحصرُ كلامي بموضوع البلديّات.

ليست البلدية، بالإجمال ومقارنة بالحكومة المركزيّة، سوى فردٍ كغيره من الأفراد، تطبّق عليها النظريّة التي أسلفت ذكرها.

تنبع استقلاليّة البلديّات في الولايات المتحدة، إذًا، من مبدأ سيادة الشعب نفسه. فقد أقرّت جميع الجمهوريات الأميركيّة، إلى هذا الحدّ أو ذاك، بهذه

الاستقلاليّة. غير أنّ الظروف التي أحاطت بشعوب نيو إنغلند يسّرت نموّ هذه الاستقلالية وتطوّرها على نحوٍ خاص.

ففي هذا الجزء من الاتحاد نشأت الحياة السياسيّة في صلب البلديات نفسها. حتّى يجوز القول إنّ كلاًّ منها كانت، في نشأتها، أمّة مستقلّة. وعندما طالب ملوك إنكلترا، في ما بعد، بقسطهم من هذه السيادة، قصروا سعيهم على تولّي السلطة المركزيّة. وتركوا البلديّات على حالها. ما لا شك فيه أنّ بلديّات نيو إنغلند تعتبر خاضعة اليوم، غير أنّها لم تكن كذلك قطعًا أو بالكاد كانت كذلك. فهي إذًا لم تتلقّ سلطاتها من السلطة المركزيّة، بل على العكس من ذلك إنّها هي التي تخلّت، على ما يبدو، عن بعض استقلاليّتها لمصلحة الولاية. ولعلّ في هذا تكمن ميزتها البارزة التي ينبغي ألا تغيب عن الأذهان.

بصفةٍ عامّة يمكن القول إنّ البلديات لا تخضع للولاية إلّا بشأن مصلحة سوف أصفها بالاجتماعية، أي تلك التي يشترك فيها الجميع.

أمّا في كلّ ما لا يتّصل إلّا بها وحدها، فقد احتفظت البلديات باستقلاليتها. وفي ظنّي أنّ المرء لن يُصادف بين سكّان نيو إنغلند من يقرّ لحكومة الولاية بحقّ التدخل في تدبير الشؤون البلدية البحت.

لذلك نرى بلديّات نيو إنغلند تزاول أعمال البيع والشراء، وتُقاضي أو تُقاضى أمام المحاكم، وتزيد أو تخفّض من أعباء موازنتها، من دون أن تلقى اعتراضًا من أي سلطة إدارية، مهما كانت[7].

غير أنّ هذه البلديات ملزمة بأداء الواجبات الاجتماعية. فعندما تحتاج الولاية إلى المال، لا تمتلك البلديّة حريّة أن تختار بين أن تسهم أو ألا تسهم في معونتها[8]. عندما تقرّر الولاية أن تشقّ طريقًا، لا تمتلك البلديّة خيار أن

(7) يُنظر:

Laws of Massachusetts, Law of 23 March 1796, vol. 1, p. 250.

(8) Ibid., Law of 20 February 1786, vol. 1, p. 217.

تحول دون شقّ الطريق في أرضها. وعندما تسنّ الولاية قانونًا خاصًا بالشرطة، يجب على البلدية أن تنفّذه. وكذلك الأمر عندما تعمد الولاية إلى إقرار تنظيم موحّد للتعليم يشمل أنحاء البلاد بأسرها، يجب على البلديّة أن تنشئ المدارس وفق ما يرسمه القانون[9]. سوف نرى لدى تطرّقنا إلى الإدارة في الولايات المتحدّة، كيف تكون البلديّات، في مثل هذه الأحوال المختلفة، مرغمةً على الانصياع ومن ذا الذي يرغمها. فلا أريد هنا إلّا أن أشير إلى وجود مثل هذا الالتزام، وهو التزامٌ ضيّق النطاق غير أنّ حكومة الولاية إنّما ترسمُ، بفرضِه، التزامًا بمبدأ. وكي يطبّق تستعيد البلديّة إجمالًا كامل حقوق استقلاليتها وتفرّدها. صحيحٌ أنّ إقرار الضريبة يتطلّب اقتراعًا بشأنه، غير أنّ البلديّة هي التي تفرض توزيعها وهي التي تجبيها. وصحيحٌ أنّ إنشاء مدرسة قد يُفرض فرضًا غير أن البلديّة هي التي تبنيها وتموّل إنشاءها وتدبيرها.

في فرنسا يتولّى الجابي المفوّض من الدولة جباية الضرائب البلديّة. أمّا في أميركا فإنّ الجابي المفوّض من البلديّة هو الذي يجبي ضريبة الولاية.

هكذا نرى أنّ الحكومة المركزيّة في بلدنا (فرنسا) هي التي تكلّف عمّالها خدمة البلدية، بينما تعمد البلديّة في أميركا إلى تكليف عمّالها خدمة الحكومة. وهذا وحده دليلٌ ساطع على قدرِ الاختلاف بين المُجتَمَعَين.

عن روحيّة الانتماء البلدي في نيو إنغلند

لماذا حظيَت بلديّة نيو إنغلند بعطف ساكنيها وتأييدهم. - الصعوبة التي تحول دون إيجاد روحيّة الانتماء البلديّ في أوروبا. - تضافر الحقوق والواجبات البلديّة في أميركا لإيجاد هذه الروحيّة. - الوطن له ملامحه الملموسة في الولايات المتحدة أكثر من أي بلد آخر. - كيف تتجلّى روحيّة الانتماء البلدي في نيو إنغلند. - وما هي آثارها الطيّبة.

---

(9) يُنظر المجموعة نفسها:
Law of 25 June 1789, and 8 March 1827, vol. 1, p. 367, and vol. 3, p. 179.

في أميركا، لا يجد المرء نفسَه أمام مؤسّسات بلديّة قائمة وحسب، بل يجد نفسَه أيضًا أمام روحيّة انتماء بلدي تدعمها وتبثّ الحياة فيها.

ذلك أنّ البلديّة في نيو إنغلند تجمع بين ميزتين تثيران، حيثما وُجِدتا، اهتمام الناس. وهاتان هما الاستقلاليّة والسلطان. صحيح أن البلديّة تنشط ضمن إطار لا يسعها تجاوزه، غير أنّها تنعم بحريّة الحركة ضمن هذا الإطار. ومن شأن هذه الاستقلاليّة، في حدّ ذاتها، أن تجعل لها شأنًا لا يُستهان به على الرغمِ ممّا قد تعانيه من ضيق الرقعة وقلّة عدد السكّان.

كما ينبغي ألا يغرب عنّا أنّ البشر، عمومًا، يميلون إلى حيث تكمن القوّة. فلا دَوامَ لحبّ الوطن في أمّةٍ مقهورة. ولا يتشبّث المواطن في نيو إنغلند ببلديّته كونها مسقط رأسه بقدر ما يتشبّث بها لأنّه يرى في هذه البلديّة جماعةً مستقلّة وقويّة ينتمي إليها وهي جديرة بما يبذله سعيًا وراء تدبير شؤونها.

كثيرًا ما نلحظ في أوروبا أنّ الحكومات نفسها تبدي حسرتها لفقْدِ روحيّة الانتماء البلديّ. ذلك أنّ الناس قاطبةً يجمعون على أن هذه الروحيّة هي عنصر استقرار وأمان عامّين. غير أنهم لا يدرون كيف السبيل إلى إيجادها، وتساورهم خشيةٌ، إذا ما استقوت البلديّة واستقلّت، من تقاسم السلطة الاجتماعيّة، وتعريض الولاية لحال من الفوضى. والحقّ أن البلدية إذا جُرِّدت من قوّتها واستقلاليتها إنّما تحلّ جمعًا من الرعايا محلّ المواطنين فيها.

كما ينبغي ألا نغفل واقعًا على قدرٍ من الأهميّة: وهو أن طريقة تشكّل البلديّة في نيو إنغلند قد تتيح لها أن تكون بؤرةً لمشاعرِ محتدمة من دون أن يكون فيها، أو بجوارها، ما يستثير أهواء الطمع والطموح في نفوس البشر.

إذ لا يجري اختيار عمّالَ المقاطعة بالانتخاب كما أن صلاحياتهم ضيّقة النطاق ومحصورة. وحتّى الولاية فشأنها ثانوي ووجودها غامض وساكن. ولن تجد، ما عدا قلّة من الناس، مَن يرتضي طوعًا الافتراق عن مصالحه الخاصّة وطمأنينة عيشه سعيًا وراء الحقّ في تدبير شؤونها.

قد تُغدِق الحكومة الفدرالية نفوذًا ومجدًا على من يتولّون قيادَها، غير أنّ عدد مَن يُتاح لهم التأثير في هذا القيادِ قليل جدًا. فالرئاسة منصبٌ رفيعٌ لا يبلغه المرء إلّا في سنّ متقدمة. وعندما يبلغ المرء مناصب فدراليّة رفيعة أخرى فإنّما يكون ذلك مصادفة، وبعد أن يكون قد أحرز لنفسه صيتًا وشهرة في مجال مهني مختلفٍ تمامًا. فلا يُعقل أن تكون هذه المناصب هي الهدفُ الدائم الذي تُبذَلُ الجهودُ لبلوغه. أمّا البلديّة، وهي محور علاقات الحياة اليوميّة، فقد تكون غايةَ الطامحين إلى كسب ودّ الناس واحترامهم، وحاجتهم إلى لفتِ الانتباه، وميلهم إلى امتلاك النفوذ والشهرة. مثل هذه الأهواء، التي غالبًا ما تثير اضطرابًا في المجتمعات، تبدّل سماتها عندما يُتاح لها أن تفعلَ في جوارٍ منزليّ، وعلى نحوٍ ما في كنفِ الأسرة نفسها.

إنّها براعة تُقارب الفنّ تلك التي طبعت حرص البلديّة في أميركا، إذا جاز القول، على بعثرة السلطة بحيث تستقطب اهتمام العدد الأكبر من الناس بالشأن العام. فبمعزلٍ عن الناخبين المدعوين، بين الفينة والأخرى، للاضطلاع بمقاليد الحكم، ثمة أعداد من الوظائف المتنوّعة، والموظفين المختلفين الذين يمثّلون، كلّ في دائرة صلاحياته، الجماعة القويّة التي ينشطون باسمها! فكم من هؤلاء يستغلّون على هذا النحو، السلطة البلديّة لتعزيز مصالحهم الخاصّة، ويسعون للانخراط فيها لأغراض أنانيّة!

كما أنّ النظام الأميركي، في معرض توزيعه السلطة البلدية على عدد كبير من المواطنين، لا يخشى من أن يُضاعف الواجبات البلديّة؛ إذ يُعتقد في الولايات المتحدّة، وبحقّ، أنّ حبّ الوطن هو عبادة يزداد تشبّث الناس بها بمزاولة شعائرها.

هكذا تُستَشعَرُ الحياة البلديةّ، على نحوٍ ما، في كلّ لحظة. تتجسّد كلّ يوم في أداء واجب أو في مزاولة حقّ. وتضفي هذه الحياة السياسيّة على المجتمع حركة دؤوبًا، لكنّها في الوقت عينه حركة مسالمة تبثّ فيه النشاط من دون اضطراب.

الأميركيون يتعلّقون ببلداتهم للسبب عينه الذي يجعل سكّان الجبال يحبّون بلدهم. فالوطن في عيونهم له سمات واضحة ومميّزة، وله هيئةٌ ومظهر.

تنعم بلديّات نيو إنغلند، إجمالًا، بحياة رغدة. فالحكومة قامت وفق مبتغاهم وبحسب اختيارهم. وفي كنفِ الطمأنينة الراسخة والرخاء الماديّ السّائدين في أميركا، لا تشهد الحياة البلديّة إلّا القليل من العواصف. لأنّ إدارة المصالح والشؤون البلديّة ميسورة. هذا فضلًا عن أنّ التربية السياسيّة للشعب قد أنجزت قبل زمن طويل، أو الأحرى، كانت ناجزة قبل أن يطأ الأرضَ التي استوطنها. إذ لم تشهد نيو إنغلند تقسيمًا للمراتب حتّى في ذاكرتها البعيدة. فلا تميل فئة في بلدياتها إذًا إلى اضطهاد فئة أخرى، والظلامات التي لا تقع إلّا على أفراد معزولين، تكاد لا تُذكر في ظلّ الرضى العام. وإذا لابَست الحكومة بعض العيوب، ولا يعصى علينا ذكرها، فهي غير بادية للعيان نافرةٍ، لأنّ الحكومة منبثقةٌ حقًّا من المحكومين، ويكفي أن تسيّر أمورها، صوابًا أو خطأً، كي تحظى بحصانة ضربٍ من ضروب الافتخار الأبويّ. فليس ثمة ما يقيسونها به بأي حال. وإذا كان صحيحًا أن إنكلترا سادت في ما مضى على المستوطنات بمجملها فلطالما كان الشعب هو من يدبّر الشؤون المحلّية. لذا يمكن القول إنّ سيادة الشعب في إطار البلديّة ليس معطًى قديمًا وحسب، بل هو معطى بدائيّ.

إنّ كلّ فرد من سكان نيو إنغلند يبدي تعلّقًا ببلديّته لأنّها قوية ومستقلة. ويُعنى بشؤونها لأنه يُسهم بإدارتها. وهي محطّ طموحه وقبلة مستقبله، كما يشعر بأنّه معنيّ بكلّ كبيرة وصغيرة في الحياة البلديّة. وهو يحاول، في نطاق الحلقة الضيّقة التي بمتناوله، التمرّس بأساليب حكم المجتمع، ويألف الصيَغ التي من دونها لا تُنال الحريّة إلّا بالثورات، فيتشبّع من روحها، ويكتسب ميلًا إلى احترام النظام، ويدركَ معنى انسجام السلطات، ويغتني أخيرًا بأفكار واضحة وعمليّة حول طبيعة الواجبات وحول متّسع حقوقه.

عن حال المقاطعة في نيو إنغلند

المقاطعة في نيو إنغلند شبيهة بالمديريّة (arrondissement) في فرنسا. - الغرض من إنشائها إداريّ صرفٌ. - لا تتمتّع بأي تمثيل. - يتولّى إدارتها موظفون غير منتخبين.

يشبه تقسيم المقاطعات الأميركية إلى حدّ بعيد تقسيمَ المديريّات في فرنسا. فقد جعلَت للمقاطعة، على غرار المديريّة، حدودٌ اعتباطيّة. وهي تشكّل جسمًا لا تربط مختلف أقسامه روابط ضروريّة، ولا يجمع بينها لا اشتراك العاطفة والذاكرة، ولا اشتراك الوجود. وجاء إنشاؤها لأغراض إداريّة صِرف.

كان نطاق البلديّة أضيق من أن يتّسع لجميع المؤسّسات العدليّة، لذلك شكّلت المقاطعة المركز الأوّل للقضاء. لكلّ مقاطعة محكمتها[10]، وشريف لتنفيذ الأحكام الصادرة عنها، وسجن لاحتجاز المجرمين.

ثمة احتياجات تشعر بها، على نحو متساوٍ تقريبًا، جميع بلديّات المقاطعة. لذا كان من الطبيعي أن يُناط بسلطةٍ مركزيّة تلبية هذه الاحتياجات. في ماساتشوستس تُناط هذه السلطة بعدد محدّد من القضاة يعيّنهم حاكم الولاية، بناء على مشورة[11] مجلسِ معاونيه[12].

لا يتمتّع كبار موظّفي المقاطعة إلّا بسلطة محدودة واستثنائيّة لا تستخدم إلّا في عدد محدود جدًا من الحالات المقرّرة سلفًا. ذلك أن الولاية والبلديّة تتمتّعان بما يلزم من السلطات لتسيير الأمور كما ينبغي. وتقتصر مهمّة هؤلاء الموظفين الكبار على إعداد الموازنة كي تعرض على الهيئة التشريعيّة للتصويت عليها[13]. ولا يوجد مجلس يمثّل المقاطعة على نحوٍ مباشر أو غير مباشر.

لا تتمتّع المقاطعة إذًا بأي كيان سياسيّ، بالمعنى الحرفيّ للعبارة.

يُلاحظ في معظم الدساتير الأميركيّة نزوعٌ مزدوج يحمل المشترعين على تقسيم السلطة التنفيذيّة وتركيز السلطة التشريعيّة. ذلك أنّ البلديّة في نيو إنغلند

(10) يُنظر قانون 14 شباط/ فبراير 1821، في:

Laws of Massachusetts, vol. 1, p. 551.

(11) يُنظر قانون 20 شباط/ فبراير 1819، في:

Laws of Massachusetts, vol. 2, p. 494.

(12) مجلس معاوني الحاكم هو هيئة منتخبة.

(13) يُنظر قانون 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1791، في:

Laws of Massachusetts, vol. 1, p. 61.

لها، في ذاتها، كيانٌ مبدئيّ لا تُجرَّد منه على الإطلاق. أمّا في المقاطعة فينبغي لهذا الكيان أن يُختلَق بالواهِمة، ولم تثبت جدواه على الإطلاق: كلّ البلديّات مجتمعةً ليس لها سوى تمثيل واحد، هو الولاية ومركز جميع السلطات على مستوى الوطن. ويمكن القول إنّه خارج نطاق العمل البلديّ والوطني لا وجود فعليًا إلّا لما يبذله الفرد.

عن الإدارة في نيو إنغلند

في أميركا لا أحد يلحظ وجود الإدارة. – لماذا. – يعتقد الأوروبيون أنهم يقيمون الحريّة على أسس راسخة بتجريدهم السلطة الاجتماعية من بعض حقوقها؛ أمّا الأميركيون فيقيمونها بتوزيع ممارستها. – مجمل الإدارة، تقريبًا، تكاد أن تكون محصورة في البلدية، وموزّعة على الموظفين البلديين. – لا يُلحظِ أثرٌ لتراتب إداريّ لا في البلديّة ولا في ما هو فوقها. – لِمَ الحال على ما هي عليه. – كيف نلاحظ أحيانًا أن الدولة تُدَارُ على نحو متّسق. – بمن تناط مهمّة إلزام إدارتي البلديّة والمقاطعة باحترام القانون. – عن إدراج السلطة القضائيّة في الإدارة. – تبعات توسيع مبدأ الانتخاب كي يشمل جميع الموظفين. – عن قاضي الصلح في نيو إنغلند. – من يعيّنه. – ضمان حسن إدارة البلديات. – المحكمة الخاصّة. – سير العمل فيها. – من يتولاّها. – حقّ التفتيش والشكوى موزّعٌ على أكثر من جهة على غرار توزيع الوظائف الإداريّة. – الوشاة الذين يحفزهم اقتسام الغرامات.

لعلّ أشدّ ما يثير دهشة الأوروبيّ خلال تجواله في أنحاء الولايات المتحدّة، هو غياب ما نسمّيه في بلادنا حكومة أو إدارة. ففي أميركا نلحظ وجود القوانين المكتوبة، ونشهد تطبيقها اليوميّ. كلّ شيء من حولنا يتحرّك باستمرار، ولا نهتدي إلى المحرّك مهما حاولنا. فاليد التي تسيّر الآلة الاجتماعية تبقى يدًا خفيّة.

ومع ذلك، إذا كان لِزامًا على الشعوب قاطبةً أن تلجأ، في التعبير عن أفكارها، إلى بعض الصيغ النحوية المكوّنة للألسن البشرية، كذلك الأمر يتعيّن

على المجتمعات قاطبةً، في سعيها للبقاء، أن تخضع نفسَها لمقدارٍ من السلطة كي لا تقع في حالٍ من الفوضى. قد توزّع هذه السلطة على أكثر من وجه، غير أنّ وجودها في موضع ما أمر لا مفرّ منه.

هناك طريقتان للتخفيف من قوّة السلطان في أمّة ما.

الطريقة الأولى تكمن في إضعاف السلطان في مبدئه، بالذات، عبر تجريد المجتمع من حقّ أو مَلَكةِ الدفاع عن نفسِه في بعض الأحوال: إنّ إضعاف السلطة على هذا النحو هو، إجمالًا، ما يسمّى في أوروبا إقامة الحريّة على أسس راسخة.

ثمّة طريقة ثانية للتخفيف من عمل السلطة: وهذه لا تكمن في تجريد المجتمع من بعض حقوقه، أو شلّ جهوده، بل تكمن في توزيع استخدام القوّة على أكثر من يد واحدة. وزيادة عدد الموظفين ومنح كلّ منهم السلطة التي يحتاج إليها لتنفيذ ما يُناط به تنفيذه. لدى بعض الشعوب قد يقود هذا التوزيع للسلطات الاجتماعية، هو أيضًا، إلى حال الفوضى. مع أنّ التوزيع، في ذاته، ليس فوضويًا. فالحقيقة أنّه بتوزيع مماثل للسلطة يُجعَلُ الفعلُ، كل فعل، محدودًا وأقلّ خطورة، غير أنّه لا يزيل الفعل على الإطلاق.

لقد صدرت الثورة الأميركيّة عن نزوع ناضج وعقلاني إلى الحريّة، وليس عن غريزة استقلال غامضة وملتبسة. كما أنّها لم تستند إلى أهواء الفوضى، بل، على العكس، سايرت طلبَ النظام والشرعيّة.

لم تزعم الولايات المتحدة، في يوم من الأيام، أنّ الإنسان في بلدٍ حرّ يمتلك الحقّ في صنع ما يشاء، بل على العكس من ذلك، فُرضَت عليه واجبات اجتماعيّة أكثر تنوّعًا مما هي عليه في أي بلد آخر. ولم تتنطّح الولايات المتحدة إلى الانتقاص من سلطة المجتمع في مبدئه وحجب حقوقه عنه، بل اكتفت بتوزيع هذه السلطة من حيث الممارسة. وكان الغرض من سعيها ذاك التوصّل إلى واقع حالٍ تكون فيه السلطة أعظم شأنًا من الموظّف، كي يبقى المجتمع منظّمًا ويحتفظ بحريّته.

ما من بلد آخر في العالم لغةُ القانون فيه مطلقةٌ كما هي الحال في أميركا. وما من بلدٍ آخر في العالم يعود فيه الحقّ من تطبيق هذا القانون إلى مثل هذا العدد الكبير من الأشخاص.

كما أنّه ليس في تكوين السلطة الإداريّة في الولايات المتحدة ما يمكن أن يوصَف بالمركزيّ أو بالتراتبيّ. وهذا بالضبط ما يجعل هذه السلطة خفية. فالسلطة موجودة لكننا لا نفلح في التدليل على ممثّلها.

لقد رأينا في ما سبق أن بلديات نيو إنغلند لم تكن موضوعة تحت وصاية. بل كانت هي التي ترعى، بنفسِها، مصالحها.

كان الموظفون البلديون هم الذين يتولون في الأغلب المساعدة في تطبيق قوانين الولاية العامّة، أو يتولّون تطبيقها بأنفسهم[14].

وبمعزل عن القوانين العامّة، تضع الولاية أحيانًا تنظيمات عامّة للشرطة؛ لكنّ البلديات والمأمورين البلديين هم الذين ينظّمون عادةً، بالاشتراك مع قضاة الصلح وبحسب ما تقتضيه الحاجات المحليّة، تفاصيل الحياة الاجتماعية ويصدرون الإرشادات المتعلّقة بالصحّة العامة واستتباب الأمن والحفاظ على أخلاق العامّة بين المواطنين[15].

---

(14) يُنظر:

Godwin, *Town Officer*,

وخاصّة تسميات مثل: المختارون (Select-men)، ومخمّنو الضرائب (Assessors)، والمحصّلون والجباة (Collectors)، والمدرّسون (Schools)، ومفتّشو الطرق... (Surveyors of highways)... ومن بين ألف مثل نذكر أن الولاية تحظر السفر يوم الأحد إلّا للضرورة. والمأمورون البلديون الذين يحملون لقب الـ tythingmen، هم المكلّفون بخاصّة المساعدة على تطبيق هذا القانون.
أمّا "المختارون" (Select-men) فيناط بهم تنظيم اللوائح الانتخابية لانتخاب الحاكم وتحويل نتيجة الاقتراع إلى سكرتير الولاية. قانون 24 شباط/ فبراير 1796،

Laws of Massachusetts, vol. 1, p. 488.

(15) مثلًا: يُصدر المُختارون رُخَص إنشاء المجاري، ويعيّنون الأماكن التي تنشأ فيها المسالخ، والأماكن الأخرى التي يُسمح فيها إنشاء بعض المشاغل المضرّة بالجوار.
يُنظر قانون 7 حزيران/ يونيو 1785،

Laws of Massachusetts, vol. 1, p. 193.

أخيرًا، يتولّى الموظفون البلديون، هم، من تلقاء أنفسهم، ودونما حاجة إلى حافز خارجي، تلبية الاحتياجات غير المرتقبة التي قد تطرأ على المجتمعات[16].

نخلص ممّا سبق إلى أنّ السلطة الإدارية في ماساتشوستس تنحصر بالكامل، تقريبًا، في إطار البلديّة[17]؛ غير أنّها في هذا الإطار نفسه موزّعةً على أيدٍ كثيرة.

في البلديّة كما تعرفها فرنسا، لا يوجد في الحقيقة سوى موظّف إداريّ واحد، هو العمدة.

في حين أننا أشرنا في ما سبق إلى أنّ البلديّة في نيو إنغلند تضمّ 19 موظفًا على الأقلّ.

هؤلاء، بالإجمال، لا يعتمد أحدهم على الآخر. فقد رسمَ القانون بدقّة حول كلّ موظف من هؤلاء دائرة عملٍ محدّدة. وداخل هذه الدائرة يتمتّع كلّ منهم بالسلطة التامّة التي تخوّله أداء واجبات موقعه دونما ارتباط بأي سلطة بلدية.

وإذا ما التفتنا إلى ما يتعدّى البلديّة لما وجدنا سوى ما يشبه الأثر، أو بالكاد، لتراتبيّة إداريّة. قد يجوز أحيانًا أن يعدّل موظفو المقاطعة قرارًا اتخذته من قبل البلديات أو الموظفون البلديين[18]، ولكن يسعنا القول، بالإجمال، إنّ

---

(16) مثلًا: يسهر المُختارون على سلامة الصحّة العامّة في حال تفشي الأمراض المُعدية، ويتخذون التدابير اللازمة بمساعدة قضاة الصلح. قانون 22 حزيران/ يونيو 1797،

Laws of Massachusetts, vol. 1, p. 539.

(17) أقول "تقريبًا"، لأنّ عددًا من الحوادث الحياة البلديّة البسيطة تجري تسويتها إمّا من قضاة الصلح بحسب قدراتهم الفرديّة، وإمّا قضاة الصلح مجتمعين في هيئةٍ في عاصمة المقاطعة. مثلًا: قضاة الصلح هم الذين يمنحون صكوك الملكيّة والبراءات. يُنظر: قانون 28 شباط/ فبراير 1787،

Laws of Massachusetts, vol. 1, p. 297.

(18) مثلًا: لا يُمنح ترخيص إلّا لمن يتقدّم بشهادة حسن سير وسلوك صادرة عن المُختارين. فإذا رفض هؤلاء منح هذه الشهادة، يستطيع المعنيّ أن يتقدّم بشكوى أمام قضاة الصلح المجتمعين في دورتهم النصف السنوية، وباستطاعة هؤلاء أن يمنحوا الترخيص. يُنظر قانون 12 آذار/ مارس 1808، =

إداريي المقاطعة لا يمتلكون الحقّ في توجيه عمل الإداريين البلديين[19]. ولا يمارسون هذا الحقّ إلّا في الأمور المتعلّقة بالمقاطعة.

مع ذلك، قد يجب على موظفي البلديّة وموظفي المقاطعة، وفي حالات قليلة جدًا ومقرّرة سلفًا، أن يبلّغوا مأموري الحكومة المركزية[20] بحصيلة عملياتهم. غير أنّ الحكومة المركزيّة غير ممثّلة في من يتولّى نشر لوائح الشرطة العامّة أو إصدار الأوامر لتطبيق القوانين، أو يتولّى التنسيق عادةً مع إداريي المقاطعة والبلديّة، أو التدقيق، كمفتّش، في سلوكهم وتوجيه أعمالهم ومعاقبة هفواتهم.

إذًا لا نعثر على بؤرة من شأنها أن تكون المركز الذي تصبّ فيه جميع توجّهات السلطة الإداريّة.

كيف تُدارُ إذًا شؤون المجتمع على نحوٍ متّسقٍ تقريبًا؟ وكيفَ تُلزَمُ المقاطعاتُ وعمّال إدارتها، والبلديات وموظّفوها، بالانصياع؟

في ولايات نيو إنغلند يتّسع نطاق السلطة التشريعيّة بحيث تشمل أمورًا هي أكثر مما نعهدُه عندنا (في فرنسا). ذلك أنّ المشترع يتوغّل على نحوٍ ما، في صلبِ الإدارة؛ ويتسلّل القانون إلى أدقّ التفاصيل. إذ يُعينّ المبادئ وفي الوقت نفسِه يُعيّن سُبُلَ تطبيقه. وهكذا يُلزِمُ الهيئات الثانويّة كما يُلزم المشرفين الإداريين عليها، بعدد من الواجبات الصارمة والمُحكَمة.

= *Laws of Massachusetts*, vol. 1, p. 136.

للبلديات الحقّ في إصدار تنظيمات كما لها الحقّ في أن تُلزِم باحترام هذه التنظيمات من طريق فرض غرامات محدّدة. غير أن هذه التنظيمات تحتاج إلى تصديقِ المحكمة الخاصّة. يُنظر قانون 23 آذار/ مارس 1786،

Laws of Massachusetts, vol. 1, p. 284.

(19) في ماساتشوستس غالبًا ما يُطلب من موظفي المقاطعة الإداريين تقويمٌ لأعمال موظفي البلديّة الإداريين؛ غير أننا سنرى لاحقًا أنهم ينكّبون على هذا التقويم بوصفهم سلطة قضائيّة، لا بوصفهم سلطة إداريّة.

(20) مثلًا: يُطلبُ من لجان المدارس البلديّة أن تقدّم سنويًا عن أوضاع المدرسة إلى سكرتير الجمهوريّة. يُنظر قانون 10 آذار/ مارس 1827،

Laws of Massachusetts, vol. 3, p. 183.

فإذا التزمت الهيئات الثانويّة والتزم جميع الموظفين بروح القانون ونصّه، يُتاح لسير المجتمع، في مختلف قطاعاته وفئاته، أن يكون منسجمًا؛ غير أنّ المسألة التي تبقى مطروحة هي: كيف السبيل إلى إلزام الهيئات الثانويّة وموظفيها بتطبيق القانون.

يُمكن القول، إجمالًا، إنّ المجتمع لا يملك سوى وسيلتين لإرغام الموظفين على التزام القوانين:

فإمّا أن يمنح أحدهم سلطةً استنسابيّة على إرشاد الموظفين الآخرين جميعًا وعلى عزلهم في حال عدم الانصياع،

وإمّا أن يكلّف المحاكم إنزال عقوبات قضائيّة بالمخالفين.

غير أنّ اختيار إحدى الوسيلتين ليس متاحًا على الدوام.

ذلك أنّ حقّ إرشاد الموظّف يشتمل على الحقّ في عزله إذا لم يتّبع التوجيهات، كما يشتمل على الحقّ في ترقيته إذا كان أمينًا في أداء واجباته. والحال أنّه من غير المتاح لا عزل ولا ترقية موظّف مُنتَخَب. فمن طبيعة الوظائف المنتَخَبة أن تكون غير قابلةٍ للعزل حتّى نهاية الولاية. والحقيقة أنه عندما تكون جميع الوظائف العمومية حصيلة انتخاب، لن يكون لدى الموظّف المنتَخَب ما يرجوه أو يخشاه إلّا من ناخبيه. ولا يُعقَلُ إذًا أن تكون ثمّة تراتبيّة حقيقية بين الموظفين، لأنه لا يُعقَلُ الجمع، في يدِ شخص واحد، بين الحقّ في إصدار الأوامر والحقّ في قمع العصيان بفعالية، كما لا يُعقَل الجمع بين الحقّ في القيادة والحقّ في المكافأة والعقاب.

فالشعوب التي تعتمد مبدأ الانتخاب في تعيين موظفي حكوماتها الثانويين، لا بدّ من أن تُضطرّ إلى اللجوء تكرارًا إلى فرض العقوبات القضائيّة كوسيلة لضبط إداراتها.

هذا أمر لا تلحظه العين من أول وهلة. فقد يرى أهل الحكم في جعل الوظائف منتَخَبَة وفي إخضاع الموظّف لأحكام القضاء أمرين مختلفين لا شأن

واحدهما بالآخر. كما أنّهم لا يخفون خشيتهم من هاتين البدعتين. ولمّا كانوا يواجهون إلحاحًا أكبر في طلب تطبيق التدبير الأوّل، منحوا الموظف حقّه في أن يكون منتخبًا وأبقوه مستقلًا عن القضاء. ومع ذلك فإنّ ثاني هذين التدبيرين هو التدبير الوحيد الذي يُمكن أن يوازن الأوّل. وليكن معلومًا أن كلّ سلطة منتخبة لا تخضع لسلطة قضائيّة سوف تخرج، عاجلًا أم آجلًا، عن أي شكل من أشكال السيطرة، أو تتعرّض للتدمير. فما من سلطة سوى سلطة القضاء يسعها التوسّط بين السلطة المركزيّة والهيئات الإداريّة المنتخبة. ووحدها المحاكم تستطيع إرغام الموظّف المنتَخَب على الانصياع من دون انتهاك حقّ الناخب.

لذا فإنّ توسيع نطاق السلطة القضائيّة إلى المجال السياسيّ ينبغي أن يكون مصاحبًا لتوسيع نطاق السلطة المنتَخبَة. وإذا لم يكن سير هاتين السلطتين جنبًا إلى جنب فلا مفرّ من وقوع الدولة في حال الفوضى أو العبوديّة.

من الملاحظ عبر العصور أنّ العادات القضائيّة لا تصلح تمامًا لأن تجعل الناس مؤهّلين لمزاولة السلطة الإداريّة.

لذا أخذ الأميركيون عن آبائهم الإنكليز فكرةَ مؤسّسةٍ لم يكن لها مثيلٌ أو شبيه في القارة الأوروبيّة من قبل، وهي مؤسّسة قضاة الصلح.

يحتلّ قاضي الصلح مرتبةً وسيطة بين المواطن العادي ووليّ الأمر، وبين الموظّف الإداري والقاضي. فقاضي الصلح هو مواطن مستنيرٌ لكنّه ليس بالضرورة ضليعًا في علوم القانون. فما يُناط به لا يعدو تطبيق لوائح المجتمع ونُظُمِه، الأمر الذي يتطلّب حسًّا سليمًا واستقامةً لا تبحّرًا في المعارف. ويضفي عملُ قاضي الصلح على الإدارة، إذا قيض له أن يكون جزءًا من عمل الإدارة، ميلًا إلى احترام الأصول والعلانية ما يجعله عنصرًا غير مواتٍ لأي نزوع استبداديّ. غير أنّه لا يكون في ذلك أسير الخرافات والأساطير القانونيّة التي تجعل من القضاة أناسًا غير مؤهّلين لأن يكونوا في عداد الحاكمين.

لقد تبنّى الأميركيون مؤسّسةَ قضاة الصلح ولكنْ عَقِبَ تجريدها من طابعها الأرستقراطي الذي كان ميزتها البارزة في الوطن الأمّ. يعيّن حاكم

ماساتشوستس[21] في جميع المقاطعات عددًا محدّدًا من قضاة الصلح تستمرّ ولاية كلّ منهم سبعة أعوام[22].

إلى ذلك، يعيّن الحاكمُ من هؤلاء ثلاثة قضاة يشكّلون في كلّ مقاطعة ما يسمّى "المحكمة الخاصّة".

يشارك قضاة الصلح، بصفةٍ فرديّة، في الإدارة العامّة. فيكلّفون أحيانًا، بالتوافق مع الموظفين المنتخبين، ببعض الأعمال الإدارية[23]. وأحيانًا أخرى يشكلون محكمة تنظر في دعاوى موظفين تتهم مواطنًا بعدم الانصياع، أو في دعاوى مواطنين يتهمون موظفين بارتكاب مخالفات. غير أنّ قضاة الصلح يضطلعون بأكثر وظائفهم الإداريّة أهمية في إطار المحكمة الخاصّة.

تنعقد المحكمة الخاصّة مرّتين في العام في كبرى بلدات المقاطعة (عاصمتها). وهي التي يُناط بها، في ماساتشوستس، إلزام العدد الأكبر[24] من الموظفين العموميين بطاعة القوانين[25].

---

(21) سوف نرى في ما يلي مَن يكون الحاكم، ولكن ينبغي لي أن أقول بدايةً إنّ الحاكم يمثّل السلطة التنفيذيّة في كلّ ولاية.

(22) يُنظر دستور ماساتشوستس، الفصل الثاني، القسم الأول، الفقرة 9؛ الفصل الثالث، الفقرة 3.

(23) نأخذ مثلًا من بين أمثلة كثيرة: يأتي أحد الأجانب إلى إحدى البلديّات من بلد يتفشّى فيه مرضٌ معدٍ. يُصاب الأجنبيّ بالمرض. في هذه الحال يستطيع قاضيا صلح، بالتشاور مع المُختارين، أن يصدرا أمرًا لمأمور أمن المقاطعة بنقل المريض إلى مكان آخر والسهر عليه. قانون 22 حزيران/ يونيو 1797،
Laws of Massachusetts, vol. 1, p. 540.
يتدخّل قضاة الصلح، إجمالًا، في جميع القرارات المهمّة المتعلّقة بالحياة الإدارية، ويضفون عليها طابعًا شبه قضائيّ.

(24) أقول "العدد الأكبر" لأن بعض المخالفات الإدارية يُحوَّلُ إلى محاكم عاديّة. مثلًا: عندما ترفض بلديّة ما رصد الأموال اللازمة لمدارسها، أو أن تعيّن لجنة المدارس، تصدر المحكمة في حقّها حكمًا يقضي بتغريمها مبلغًا طائلًا. مثل هذا الحكم تصدره محكمة تُدعى محكمة التمييز العليا أو محكمة الشكاوى العاديّة. يُنظر قانون 10 آذار/ مارس 1827، *Laws of Massachusetts*, vol. 3, p. 190. وعلى نحو مماثل. وعندما تغفل بلديّة ما تخزين ذخائر حرب. قانون 21 شباط/ فبراير 1822،
Laws of Massachusetts, vol. 2, p. 570.

(25) يشارك قضاة الصلح، بقدراتهم الفرديّة، في تدبير شؤون البلديات والمقاطعات، إذ لا تؤخذ القرارات المهمّة في الحياة البلديّة، إجمالًا، إلّا بالتشاور مع أحد هؤلاء القضاة.

وينبغي ألا نغفل حقيقة أن المحكمة الخاصّة في ماساتشوستس، هي هيئة إداريّة بكلّ ما في الكلمة من معنى، وهي، في الوقت نفسه، محكمة سياسيّة.

لقد أسلفنا القول إنّ كيان المقاطعة هو كيان إداريّ محض والمحكمة الخاصّة هي، وحدها، التي تتولّى البتّ في بعض الشؤون المتعلّقة، في وقتٍ معًا، بعدد من البلديات أو بجميع بلديات المقاطعة، والتي لا يمكن، بالتالي، أن يُعهَد بها لأي واحدة منها[26].

ففي كلّ ما يتّصل بشؤون المقاطعة تكون مهام المحكمة الخاصّة إداريّة لا غير، وإذا كانت تعمد أحيانًا إلى توسّل الصيغ القضائيّة في مجريات عملها، فإنما تفعلُ من قبيل الاسترشاد[27]، وتوفير الضمانة لعامّة الناس أي لمن تنطق بالأحكام حفاظًا على مصالحهم. أمّا إذا كان الأمر متصلًا بإدارة البلديات فإنّ المحكمة الخاصّة تعملُ على الدوام، تقريبًا، هيئة قضائية، وفقط في أحوال نادرة، هيئة إدارية.

تكمن الصعوبة الأولى التي تعترض حسن سير المحكمة في إرغام البلديّة نفسها، التي هي سلطة شبه مستقلّة، على الانصياع لقوانين الولاية العامّة.

لقد ذكرتُ في ما سبق أنه يجب على البلديات أن تعيّن كلّ عام عددًا محدّدًا من المعاونين، مأموري الضرائب، الذين يتولّون تصنيف الضرائب وجبايتها. وإذا سعت بلديّة إلى التملّص من سداد الضرائب عبر امتناعها عن تعيين هؤلاء المعاونين، غرّمتها المحكمة الخاصّة مبلغًا طائلًا[28]. ويتمّ سداد الغرامة من الأهالي مجتمعين. ويتولّى شريف المقاطعة، وهو المأمور القضائي،

---

(26) قد نلخّص الأمور التي تتعلّق بالمقاطعة، والتي تنظر فيها المحكمة الخاصّة، على النحو الآتي:
1 - إنشاء السجون والمحاكم؛ 2 - مشروع موازنة المقاطعة (مجلس الولاية التشريعي هو الذي يصوّت عليه)؛ 3 - توزيع هذه الضرائب التي جرى التصويت عليها؛ 4 - توزيع بعض البراءات؛ 5 - شق طرق المقاطعة وترميمها.

(27) هكذا حين يتعلّق الأمر بشقّ طريق، تحسم المحكمة الخاصّة كلّ المصاعب التي تعترض التنفيذ بمعونة هيئة محلّفين.

(28) يُنظر قانون 20 شباط/ فبراير 1786،

Laws of Massachusetts, vol. 1, p. 117.

تنفيذ الحكم. هكذا تحرص السلطة في الولايات المتحدة على التواري عن الأنظار. وغالبًا ما يستتر القرار الإداري وراء الحكم القضائي، فلا يزيده الأمرُ إلّا قوّة وامتلاكًا لتلك السطوة التي لا تُردّ، والتي يعزوها الناسُ إلى الصيغة القانونيّة.

من اليسير تتبّع مثل هذا الإجراء وفهمه. فما يُطلَب من البلديّة هو، بالإجمال، واضح ومحدّد. يتلخّص في حقيقة بسيطة، غير معقّدة، في مبدأ لا في واحدٍ من تطبيقاته التفصيليّة[29]. غير أن الصعوبة عندما يكون الأمر متصلًا لا بإرغام البلديّة، بل إرغام الموظفين البلديين.

قد يجوز لنا ان نجمل المخالفات التي قد يرتكبها الموظّف العمومي ضمن الفئات التالية:

قد يطبّق، بفتورٍ وعدم اكتراث، ما يلزمه به القانون.

أو قد يُغفل ما يُلزمه به القانون.

أو قد يقدم على ما يحرّمه عليه القانون.

لن يسَع محكمة أن تنظرَ في سلوك موظّف إلّا في الحالتين الأخيرتين. فلا بدّ من عنصر إيجابي ومن الممكن تقديره لجواز دعوى قضائيّة.

فإذا أغفل المختارون احترام الأصول القانونية المرعية الإجراء في انتخابات بلديّة جازَ للمحكمة تغريمهم[30].

---

(29) ثمة طريقة غير مباشرة لفرض الطاعة على البلديّة. فالبلديات مرغمة، بحكم القانون، أن تحافظ على طرقاتها في حال مرضية. فإذا ما أهملت رصد الأموال اللازمة لتنفيذ صيانة الطرقات، يغدو من حقّ مفتّش الطرقات البلديّ أن يجبي، بقرار منه، المال اللازم لتنفيذ هذه الأعمال. ولمّا كان هو المسؤولُ أمام المواطنين عن سوء حال الدروب، وقد يتعرّض، جرّاء ذلك، لمقاضاة أمام المحكمة الخاصّة، فمن المؤكّد أنّه سيستخدم الحقّ الاستثنائي الذي يستمدّه من القانون ضدّ البلديّة، هكذا تتمكّن المحكمة الخاصّة، من خلال تهديدها الموظّف بالمساءلة، من إرغام البلديّة على الانصياع. يُنظر قانون 5 آذار/ مارس 1787، *Laws of Massachusetts*, vol. 2, p. 305.

(30) *Laws of Massachusetts*, vol. 2, p. 45.

ولكنْ إذا أدّى الموظّف العمومي واجبَه من دون كفاءة، وإذا انصاع بفتور وعدم اكتراث لموجبات القانون، فلن يكون عرضةً لأي مساءلة قضائية.

وفي هذه الحال تكون المحكمة الخاصّة، مهما تذرّعت بصلاحياتها الإداريّة، عاجزة عن إلزامه بأداء واجباته كاملةً. ولن يُثنيه عن شِبْهِ المخالفات هذه إلّا خشيته من العزل، والحالُ أنّ المحكمة الخاصّة لا تمسك بمقاليد السلطات البلديّة، ولا يسعها عزل موظفين ليست هي من يُعيّنهم.

هذا فضلًا عن أن التثبّت من وقوع الإهمال وعدم الإكتراث يتطلّب رقابة مستمرّة على الموظّف. لكنّ المحكمة الخاصّة لا تنعقد إلّا مرتين في العام؛ وهي غير مكلّفة بأعمال التفتيش، وتقتصر مهمّتها على النظر في الوقائع التي تستوجب العقاب التي تُرفع إليها.

وحدها السلطة الاعتباطيّة المخوّلة عزل الموظفين يُمكنها أن تضمن لدى الموظفين هذا الضرب من الانصياع المكترث الواعي الذي لا تستطيع الرقابة القضائيّة أن تفرضه عليهم.

في فرنسا، نطلبُ هذه الضمانة الأخيرة عبر التراتبيّة الإداريّة، أمّا في أميركا، فتُطلَبُ عبر الانتخاب.

وكي أُجمِلَ في عبارات قليلة ما سبق ذكره أقول:

إذا ارتكب الموظّف العمومي في نيو إنغلند جريمةً في مزاولة مهامّه، فإنّ المحاكم العاديّة هي دائمًا المولجة بالنظر في قضيّته.

وإذا ارتكب مخالفة إداريّة، تولّت محكمة إداريّة صِرفٌ معاقبته، وعندما يكون الأمر خطيرًا أو ملحًّا، ينفّذ القاضي ما كان يجب على الموظّف تنفيذه[31].

(31) مثلًا: إذا أصرّت إحدى البلديّات على الامتناع عن تعيين مأموري ضرائب، تعمد المحكمة الخاصّة إلى تعيينهم، ويُمنح الموظفون المعيّنون السلطات عينها التي تُمنح للموظفين المُنتخَبين. يُنظر قانون 20 شباط/ فبراير 1787، سالف الذكر.

أمّا إذا كان الموظف نفسه مذنبًا بإحدى تلك الجنح غير الماديّة، والتي تعجز العدالة البشريّة عن تحديدها أو تقديرها، دُعيَ إلى المثول سنويًا أمام محكمة لا تقبل الاستئناف من شأنها أن تقيّد أعماله وصلاحياته ريثما تنتهي مدّة ولايته.

مما لا شكّ فيه أنّ هذا النظام يشتمل، في حدّ ذاته، على ميّزات عظيمة، غير أنّه يواجه، في التطبيق، صعوبةً عمليّة تجدر الإشارة إليها.

لقد أشرتُ في ما سبق إلى أنّ المحكمة الإداريّة، التي يطلق عليها اسم المحكمة الخاصّة، لم تكن مخوّلةً التفتيش على سلوك الموظفين البلديين؛ ولا يسعها التدخّل على هذا الصعيد، بحسب المصطلح القانوني، إلّا إذا أُحيلت الدعوى إليها. والحقيقة أنّ في هذا الموضع بالذات تكمنُ النقطة الحرِجة في النظام.

ذلك أنّ أميركيي نيو إنغلند لم يُنشئوا نيابةً عامّة لدى المحكمة الخاصّة[32]، وليس خافيًا علينا أنّه كان من المتعذّر إنشاء مثل هذا النصاب. فلو اكتفوا بتعيين مدّعٍ عام في كلّ مقاطعة ولم يزوّدوه بمعاونين في البلديّات كافّة، فمن يضمن لهم أنّه سيكون أكثر اطلاعًا على ما يجري في المقاطعة من أعضاء المحكمة الخاصّة أنفسهم؟ أمّا تزويده بمعاونين في كلّ بلديّة فيعني أن تُحصَر أخطر السلطات بين يديه، ألا وهي سلطة الإدارة القضائية. ثمّ إنّ القوانين وليدة العادات والأعراف وليس في التشريع الإنكليزيّ شيء من هذا القبيل.

عمد الأميركيون إذًا إلى تقسيم حقّ التفتيش ورفع الشكاوى كما قسّموا سائر الوظائف الإداريّة الأخرى.

كانت أحكام القانون تلزم أعضاء هيئة المحلّفين العليا أن يُخطروا المحكمة الذين انتدبتهم لديها بشتّى أنواع المخالفات والجنح التي تُرتَكَب في مقاطعتهم[33]. فثمّة مخالفات إداريّة تتولّى النيابة العامّة النظر فيها ضمن

---

(32) أقولُ "لدى المحكمة الخاصّة"؛ فثمّة موظف يضطلع لدى المحاكم العاديّة ببعض مهام النيابة العامّة (المدّعي العام).

(33) إنّ أعضاء هيئة المحلّفين العليا ملزمون، على سبيل المثال، إبلاغ المحاكم بسوء حال الطرقات.
Laws of Massachusetts, vol. 1, p. 308.

صلاحياتها[34]، لكن الأغلب هو أن تتمّ معاقبة الجانحين من المأمور المالي المكلّف بتحصيل الغرامات. هكذا يكون خازِنُ البلديّة مكلّفًا بمتابعة معظم المخالفات الإداريّة المرتكبة في دائرته.

غير أنّ ما يلحظه التشريع الأميركي، على وجه التخصيص، هو مصالح الأفراد[35]. ولعلّ هذا هو المبدأ العظيم الذي يطالعنا باستمرار لدى انكبابنا على النظر في قوانين الولايات المتحدة.

لا يُبدي المشترعون الأميركيون ثقةً كبيرة في استقامة الناس غير أنّهم مقتنعون بذكائهم. لذا غالبًا ما يستندون إلى مبدأ المصلحة الشخصيّة في تطبيق القوانين.

فإذا تعرّض فرد من الأفراد لضررٍ واقعٍ وملموس جرّاء مخالفة إداريّة، من الطبيعيّ أن تكون مصلحته الشخصيّة هي الضامن لحقّه في رفع الشكوى.

لكن من الطبيعي أيضًا أن يتردّد أيّ فرد من الأفراد في اتخاذ صفة الإدعاء إذا تعلّق الأمر بصيغةٍ قانونيّة لا تخدمُ مصلحة الفرد وإن كانت عميمة الفائدة للمجتمع. لذلك، وعلى نحوٍ من التواطؤ الضمني، قد تغدو القوانين مُهمَلةً باطلة الإجراء.

ولمّا وجد الأميركيون أنّ نظامهم يضعهم وجهًا لوجه أمام موقف دقيق كهذا، اضطرّوا إلى تشجيع الوشاة (المبلّغين) عبر منحهم أحيانًا جزءًا من الغرامات[36].

---

(34) إذا أحجم خازن المقاطعة، مثلًا، عن تسليم دفاتر قيده.

Laws of Massachusetts, vol. 1, p. 406.

(35) مَثلٌ من بين ما لا يُحصى من الأمثلة: أحد الأفراد تتضرّر عربته أو يُصاب على طريق سيّئة الصيانة؛ هذا الفرد يمتلك الحقّ في التقدّم بطلب تعويضات (عطل وضرر) من المحكمة الخاصّة، أو من البلديّة أو من المقاطعة المسؤولة عن هذه الطريق.

Laws of Massachusetts, vol. 1, p. 309.

(36) عندما يُهمِلُ المأمورون البلديون، في حال الغزو أو العصيان، تزويد الميليشيا بالعتاد والذخائر اللازمة، قد تُفرَض على البلديّة المعنيّة غرامة تتراوح بين 200 و500 دولار. =

لا يخلو هذا الأسلوب من الخطورة، لأنّه يضمن تنفيذ القوانين مصحوبًا بانحطاط في الأعراف والعادات.

الحقيقة أنّه لا يوجد فوق موظّفي المقاطعة سلطة إداريّة، بل سلطة حكوميّة.

ملاحظات عامّة حول الإدارة في الولايات المتحدّة

ما هو وجه الاختلاف بين ولايات الاتحاد من حيث نظامها الإداريّ. - كلّما انتقلنا باتجاه الجنوب لاحظنا أنّ الحياة البلديّة أقلّ فعاليّة واكتمالًا. - عندئذ يغدو الموظّف أوسع نفوذًا، والناخب أقل نفوذًا. - تنتقل الإدارة من البلديّة إلى المقاطعة. - ولايات نيويورك وأوهايو وبنسيلفانيا. - المبادئ الإداريّة القابلة للتطبيق في أرجاء الاتحاد كلّه. - انتخاب الموظّفين العموميين وتعذّر عزلهم من مناصبهم. - غياب التراتبيّة. - إدخال الإجراءات القضائيّة إلى صلب الإدارة.

لقد ذكرتُ سابقًا أنني، عقِبَ النظر المدقّق في تكوين البلديّة والمقاطعة، سوف ألقي نظرةً عامّة على بقية ولايات الاتحاد.

ثمّة بلديّات وحياة بلديّة في كلّ ولاية من الولايات. لكننا لا نعثر في سائر الولايات المتحدة فدراليًا بلديّة مماثلة تمامًا لتلك التي نعثر عليها في نيو إنغلند.

= لذا من الطبيعي في حال مماثلة ألا يرى أي فرد من الأفراد مصلحة أو يشعر برغبةٍ في أن يكون هو المدّعي. لذلك يضيف نصّ القانون ما يلي: "لجميع المواطنين الحقّ في المساهمة في معاقبة مثل هذه المخالفات، وسوف تُمنح نصف الغرامة للمدّعي". يُنظر قانون 6 آذار/ مارس 1819، في:
Laws of Massachusetts, vol. 2, p. 236.

ونجد تردادًا لبنود مشابهة في قوانين ماساتشوستس.
وأحيانًا لا يتوجّه نصّ القانون إلى الأفراد من المواطنين العاديين مشجّعًا على ملاحقة الموظفين العموميين قضائيًا، بل يتوجّه إلى الموظّف مشجّعًا إيّاه على المساهمة في معاقبة الأفراد من المواطنين العاديين الذين يعصون القوانين. مثلًا: يرفض أحد السكّان إنجاز نصيبه من العمل الذي كلّف به على إحدى الطرقات الرئيسة. يكون من واجب مفتّش الطرقات أن يلاحقه؛ وإذا نجح في انتزاع إدانة المواطن من قبل الهيئات المختصّة؛ يتقاضى نصف قيمة الغرامة المفروضة على المذنب. يُنظر القوانين المذكورة سابقًا، في:
Laws of Massachusetts, vol. 1, p. 308.

كلّما انتقلنا قُدُمًا باتجاه الجنوب، نلاحظ أنّ الحياة البلديّة تغدو أقلّ نشاطًا، وأنّ البلديّة نفسها تضمّ عددًا أقل من الموظفين وقدرًا أقل من الحقوق والواجبات. كما أن السكّان فيها لا يمارسون أي تأثير مباشر على مجرى الأمور. والتئام الجمعيات العموميّة للبلديات أقلّ انتظامًا، كما أنّ نطاق مداولاتها أضيق؛ ما يعني أنّ نفوذ الموظّف المنتخَب أقوى نسبيًا، في ما نفوذ الناخب أضعف، وروحيّة الانتماء البلديّ فيها أقلّ رسوخًا وسطوة[37].

تطالعنا هذه الفروق أوّل ما تطالعنا في ولاية نيويورك، وهي ملحوظة بمقدارٍ في بنسيلفانيا، غير أنّها تغدو أقلّ بروزًا كلّما توغّلنا قُدُمًا نحو الشمال الغربي. ذلك أنّ معظم المهاجرين الذين سيؤسّسون لنشأة ولايات الشمال الغربي هم من الوافدين من نيو إنغلند، ويحملون معهم إلى الوطن الذي أقاموا فيه مجمل العادات والتقاليد الإداريّة السائدة في الوطن الأمّ. لذلك نلاحظ أنّ ثمّة أوجه تماثلٍ لا تُحصى بين البلديّة في أوهايو والبلدية في ماساتشوستس.

لقد تبيّن لنا في ما سبق أنّ مبدأ الإدارة العامة في ماساتشوستس يكمن في البلديّة. فالبلديّة هي البؤرة التي تجتمع فيها مصالحُ الناس ومشاعر انتمائهم. غير أنّ هذا الأمر يغدو مختلفًا كلّما انحدرنا باتجاه الولايات التي لم تشهد انتشارًا مماثلًا للتعليم والمعارف، والتي توفّر فيها البلديّة، تاليًا، قدرًا أقل من حكمة الدراية والمقدرة الإداريّة. إذًا، كلّما ابتعدنا عن نيو إنغلند،

---

(37) لمزيد من التفاصيل يُنظر:

The Revised Statutes of the State of New York, 1st part, chap. XI: "Of the Powers, Duties and Privileges of Towns," vol. 1, pp. 336-364,

أي عن حقوق وواجبات وامتيازات البلدات (البلديّات).

يُنظر المجموعة المعنونة: *A Digest of the Laws of Pennsylvania*، العبارات التالية: Assessors, Collectors, Constables, Overseers of the Poor, Supervisor of Highways؛ وفي المجموعة المعنونة: *Acts of a General Nature of the State of Ohio*، قانون 25 شباط/ فبراير 1834، المتعلّقة بالبلديّات، ص 412.

ومن ثمّ الصلاحيات الخاصّة التي تمنح للمأمورين البلديين على اختلاف مهامهم، أمثال:

Township's Clerks, Trustees, Overseers of the Poor, Fence-Niewers, Appraisers of Property, Township's Treasure, Constables, Supervisors of Highways.

انتقلت الحياة البلديّة، على نحوٍ ما، إلى المقاطعة. وغدت المقاطعة هي المركز الإداريّ الأهمّ ومثّلت، هي، السلطة الوسيطة بين الحكومة والمواطنين العاديين.

لقد ذكرتُ سابقًا أنّ الإشراف على تدبير شؤون المقاطعة في ماساتشوستس يعود إلى المحكمة الخاصّة. وهذه تتألّف من عددٍ من القضاة المعينين من قبل الحاكم ومجلسه. وليس للمقاطعة أي تمثيل، ويجري إقرار موازنتها من الهيئة التشريعيّة في الولاية.

لكنّ المعتمد في ولاية نيويورك، كما في ولايتي أوهايو وبنسيلفانيا، يبدو على طرف النقيض تمامًا، إذ ينتخب سكّان كلّ مقاطعة عددًا معيّنًا من النواب؛ ويشكّل اجتماع هؤلاء النواب مجلسًا تمثيليًا للمقاطعة(38).

يمتلك مجلس المقاطعة، في حدودٍ معيّنة، الحقّ في فرض الضرائب على السكّان. وبناء عليه، يمكن القول إنّه يمثّل هيئةً تشريعيّة بالفعل. كما أنّه هو من يتولّى إدارة المقاطعة، وفي أحوال كثيرة، إدارة البلديّات ويحصر سلطتها ضمن حدود أضيق من تلك المتوفّرة لها في ماساتشوستس.

تلك هي أوجه الاختلاف الأساسيّة في النظم الإداريّة المطبّقة في البلديّات وفي المقاطعات في مختلف الولايات المتحدة فدراليًا. ولو شئتُ أن أتطرّق إلى تفاصيل أدوات التنفيذ لوجدتُ عددًا آخر لا يُحصى من أوجه الاختلاف ينبغي التوقّف عندها. ولكن أكتفي بهذا المقدار فليس غرضي ههنا أن ألقي عليكم محاضرات في القانون الإداري الأميركي.

---

(38) يُنظر: *The Revised Statutes of the State of New York*, 1st part., chap. XI, vol. 1, p. 340, and chap. XII, p. 366، يُنظر أيضًا،

Acts of a General Nature State of Ohio, p. 263.

قانون 25 شباط/ فبراير 1824، الخاصّ بمفوضي المقاطعة.

يُنظر: في *A Digest of the Laws Pennsylvania*, p. 170، عبارتي County-Rates، وLevies.

في ولاية نيويورك تنتخب كلّ بلديّة نائبًا، ويكون هذا النائب نفسه، مشاركًا، في الوقت عينه، في إدارة البلديّة وإدارة المقاطعة.

وفي اعتقادي أنني انتقيت من الشواهد ما يكفي للتدليل على المبادئ العامة التي تقوم عليها الإدارة في الولايات المتحدة. وكما أوضحت، يجري تطبيق هذه المبادئ بطرق مختلفة. أمّا ما تسفر عنه من نتائج فيختلف باختلاف أماكن التطبيق؛ غير أنّ المبادئ تبقى هي حيثما كان. وحدها القوانين تتغيّر. قد تختلف صيغتها إلا أنها تحتفظ بالروح التي تحرّكها.

إنّ تشكيل البلديّات والمقاطعات لا يخضع لنسق واحد، ولكن قد يجوز القول إنّ تنظيم البلديات والمقاطعات في الولايات المتحدة بأسرها، يقوم على أساس واحدٍ مفاده أنّ كلّ فردٍ هو خير مدبّرٍ لما لا يعني سواه، وخير من يسعى إلى تلبيّة حاجاته الخاصّة. ويقتصر دور البلديّة والمقاطعة على تدبير الشؤون الخاصة بهما. الولاية تحكم ولا تتولّى الإدارة. وقد نصادفُ استثناءً من هذا المبدأ، غير أننا لا نصادف مبدأً مناقضًا له.

لقد نجم عن أولى نتائج هذا المبدأ أن يختار الأهالي بأنفسهم جميع موظفي البلديّة والمقاطعة، أو في الأقلّ أن يختاروا هؤلاء من بينهم هم.

ولمّا كان الموظفون، في كلّ مكان، منتخبين، أو في الأقلّ غير قابلين للعزل طوال مدّة ولايتهم، استحالت قواعد التراتبيّة بين الوظائف. وبذلك نجد عدد الموظفين المستقلّين مماثلًا لعدد الوظائف. وتوزّعت السلطة الإدارية على الكثير من المواقع.

لقد أدّى غياب التراتبيّة الإدارية، وكون الموظفين منتخبين وغير قابلين للعزل طوال فترة ولايتهم، إلى ضرورة إدخال المحاكم، بهذا القدر أو ذاك، إلى صلب الإدارة. ومن هنا نشأ نظام الغرامات والتي من خلالها تُرغَمُ الهيئات الثانويّة ويُرغمُ ممثلوها على إطاعة القوانين، ومثل هذا النظام يسود أرجاء الاتحاد من أقصاه إلى أقصاه.

مع ذلك، لم تُمنح سلطة قمع المخالفات الإداريّة أو سلطة البتّ، عند الحاجة، بقرارات إداريّة، للقضاء أنفسهم في أرجاء الولايات كافّة.

لقد استلهم الأنكلو-أميركيون نظام قضاة الصلح من مصدرٍ مشترك لذلك نراه معتَمَدًا في الولايات كافّة؛ غير أنّ هذه تباينت في أغراض اعتمادِه.

يُسهمُ قضاةُ الصلح، حيثما وجدوا، في إدارة البلديّات والمقاطعات[39]، وذلك إمّا بتولّيهم الإدارة بأنفسهم، وإمّا بقمعهم بعض المخالفات الإداريّة؛ غير أنّ المتّبع في معظم الولايات هو أن يجري إخضاع المخالفات الأشدّ فداحة من بينها للمحاكم العاديّة.

بذلك تشكّل عناصرُ كانتخاب الموظفين الإداريين أو عدم قابليتهم للعزل من الوظائف، كما غياب التراتبيّة الإداريّة وإدخال الأدوات القضائيّة إلى فروع الحكم الثانوية في المجتمع، السمات الرئيسة التي تميّز الإدارة الأميركيّة، من ولاية ماين حتّى ولاية فلوريدا.

في بعض الولايات بدأت تظهر معالم نزوع إلى المركزيّة الإداريّة وقد تكون ولاية نيويورك هي التي قطعت أطول الأشواط على هذا الصعيد.

ففي ولاية نيويورك يزاول موظفو الحكومة المركزيّة، في بعض الحالات، ضربًا من المراقبة والإشراف على نشاط الهيئات الثانويّة[40]. ويشكّلون في

(39) حتّى إن ثمّة ولايات في الجنوب يُكلّف فيها قضاة "محاكم المقاطعة" بكافّة تفاصيل الإدارة، يُنظر: *The Statutes of the State of Tennesse*, مواد القضاء والضرائب Judiciary، Taxes.

(40) مثلًا: تُقصَر إدارة التعليم العام على الحكومة، فالهيئة التشريعيّة تعيّن أعضاء الجامعة الذين يُسمّون "المحافظين" ويكون حاكم الولاية ومعاونه، بالضرورة، في عدادهم. (*The Revised Statutes*, vol. 1, p. 456). يقوم محافظو الجامعة سنويًا بزيارة المدارس والأكاديميّات، ويرفعون تقريرًا سنويًا إلى الهيئة التشريعيّة. لا يمكن القول بأي حال إنّ رقابتهم شكليّة، للأسباب الآتي ذكرها: فكي تغدو المدارس هيئات شرعيّة (نفايات) لها الحقّ في الشراء والبيع والامتلاك، تحتاج إلى ميثاق مهنيّ، والحالُ أنّ هذا الميثاق المهني لا تمنحه التشريعية إلّا بالتشاور مع المحافظين. كلّ عام توزّع الولاية على المدارس والأكاديميّات الفوائد التي يجنيها صندوق مالي أنشئ لغرض تشجيع التعليم. والمحافظون هم الذين يتولون توزيع هذا المال، يُنظر: الفصل الخامس عشر، التعليم العام،

The Revised Statutes, vol. 1, p. 455.

كلّ عام يُطلب من مفتّشي المدارس الحكوميّة رفع تقرير بشأن أوضاع هذه المدارس إلى كبير نظّار الجمهوريّة،

The Revised Statutes, p. 488.

كما ينبغي أن يُرفع، سنويًا، تقرير مماثل بشأن عدد الفقراء وأوضاعهم المعيشيّة.

The Revised Statutes, p. 681.

بعض الحالات الأخرى ما يشبه محكمة استئناف للفصلِ في بعض الخصومات والنزاعات[41]. غير أنّ العقوبات القضائيّة، كأسلوب إدرايّ، هي أقلّ شيوعًا في هذه الولاية من سواها. كما أن الحقّ في ملاحقة المخالفات الإداريّة محصورٌ في هذه الولاية بعدد أقلّ من الناس[42].

قد يُطالعنا مثل هذا النزوع، ولو طفيفًا، في بعض الولايات الأخرى[43] ولكن يسعنا القول بصفة عامّة إنّ السمة البارزة للإدارة العامّة في الولايات المتحدة تكمن في أنّها، بالإجمال، لامركزيّة.

عن الولاية

لقد تكلّمتُ في ما سبق على البلديّات والإدارة، ويبقى أن أتكلّم على الولاية والحكومة.

---

(41) عندما يشعر أحد ما بأنّه متضرّرٌ من بعض القرارات الصادرة عن مفتّشي المدارس (وهم موظفون بلديّون)، يستطيع اللجوء إلى مراقب نظّار المدارس الابتدائية الذي يبتّ في الأمر على نحوٍ غير قابل للمراجعة.

The Revised Statutes, vol. 1, p. 487.

قد تطالعنا في قوانين ولاية نيويورك، وعلى نحوٍ متعرّقٍ جدًا، أحكام مماثلة لتلك التي ذكرتها توًّا على سبيل المثال، لكن محاولات مَركزة الإدارة علىٍ هذا النحو تبقى ضعيفة وقليلة الجدوى. فمنح موظفي الولاية الكبار الحقّ في مراقبة وإرشاد من هم دونهم مرتبةً لا يعني، على الإطلاق، منحهم الحقّ في مكافأتهم أو الاقتصاص منهم، حيث لا يُمنحُ الشخص عينه إصدار الأوامر وقمع العصيان. لذلك يمكن القول إنّه يمتلك الحقّ في القيادة غير أنّه لا يُملَّك القدرة على إرغام الآخرين على الانصياع له.

في عام 1830، شكا الناظر العام للمدارس، في تقريره السنوي إلى الهيئة التشريعيّة، من أنّ عددًا كبيرًا من مفتّشي المدارس لم يسلّموه، على الرغم من طلبه، قيود الحسابات الذي يدينون له بها. وأضاف قائلًا في نصّ تقريره: "إذا تكرّر امتناعهم هذا مرّة أخرى، سوف اضطر إلى ملاحقتهم بحسب مقتضيات القانون، أمام المحاكم المختصّة".

(42) مثلًا: إنّ مأمور الوزارة في كلّ مقاطعة (المحامي العام) مكلّف بملاحقة استيفاء جميع الغرامات التي تفوق قيمتها 50 دولارًا، إلّا إذا تضمّن القانون نصًّا صريحًا على إيلاء هذا الحقّ إلى موظف آخر.

The Revised Statutes, part. I, ch. X, vol. 1, p. 383.

(43) ثمّة مظاهر عدّة للمَركَزة الإدارية في ماسانشوستس. مثلًا: تكلّف لجان المدارس البلديّة برفع تقرير سنوي إلى أمانة الولاية.

Laws of Massachusetts, vol. 1, p. 367 .

هنا لا غضاضةَ من الإجمال فلا خشيةَ من أن يُساء فهم ما أقول. فجلّ ما أطمح إلى بيانه منصوصٌ عليه في دساتير مدوّنة هي بمتناول الراغبِ في الاطلاع عليها[44]. هذه الدساتير، نفسها، مبنيّة على نظرية عقلانية خالية من التعقيد.

ومعظم الصيغ الواردة فيها تبنتها جميع الشعوب في دساتيرها، وبذلك غدت مألوفة لدينا.

إذًا، حسبي هنا أن اكتفي بعُجالة، وأترك، إلى وقتٍ لاحق، أمر إبداء الرأي في ما أصف.

سلطة الولاية التشريعيّة

تقسيم الهيئة التشريعيّة إلى مجلسين. - مجلس الشيوخ. ومجلس النواب. اختصاصات هذين المجلسين المختلفة.

تُناط سلطة الولاية التشريعيّة بمجلسين؛ يحملُ الأوّل، بصفة عامّة، اسم مجلس الشيوخ.

ومجلس الشيوخ هو، عادةً هيئة تشريعيّة، غير أنّه يغدو أحيانًا هيئة إداريّة وقضائيّة.

إذ يشترك في الإدارة على أكثر من نحوٍ وفق ما تنصّ عليه مختلف الدساتير[45]؛ غير أنّه ينَفذ عادةً إلى دائرة السلطة التنفيذيّة عبر إسهامه في اختيار الموظفين.

يشارك مجلس الشيوخ في السلطة القضائيّة لدى إبدائه الرأي ببعض المخالفات السياسيّة، كما لدى بتّه أحيانًا ببعض القضايا المدنيّة[46].

أمّا أعضاؤه فدائمًا يكون عددهم قليلًا.

---

(44) يُنظر نصّ دستور نيويورك.

(45) في ماساتشوستس لا تناط بمجلس الشيوخ أيّ وظيفة إدارية.

(46) كما هي الحال في ولاية نيويورك.

أما الفرع الآخر من الهيئة التشريعيّة، والذي يطلق عليه عادةً اسم مجلس النواب، فلا يشارك إطلاقًا في السلطة الإدارية، كما أنه لا يشارك في السلطة القضائيّة إلّا حين توجيه الاتهام إلى موظفين عموميين أمام مجلس الشيوخ.

يخضع أعضاء المجلسين، حيثما كان تقريبًا، لشروط الانتخاب عينها، إذ يجري انتخابهم، جميعًا، بالطريقة عينها، من المواطنين أنفسهم.

ويتأتّى الفرق الوحيد بينهم من كون ولاية أعضاء مجلس الشيوخ أطول، إجمالًا، من ولاية النوّاب الذين نادرًا ما تمتدّ ولايتهم إلى أكثر من عام واحد، بينما تمتدّ ولاية الشيوخ، عادةً، عامين أو ثلاثة أعوام.

لقد حرص القانون عبر منحه الشيوخ امتياز ولاية تستمرّ سنوات، والتجديد لهم فئاتٍ فئات، على إبقاء نخبة منهم داخل الهيئة التشريعيّة تتمتّع بالخبرة والقدرة على التأثير إيجابًا على الوافدين الجدد.

لم يكن إذًا غرض الأميركيين من تقسيمهم الهيئة التشريعيّة إلى مجلسين، إقامة مجلس وراثي وآخر منتخَب، ولم يتطلّحوا إلى جعل أحدهما أرستقراطيًا والآخر ممثّلًا للديمقراطيّة؛ كما لم يكن غرضهم من ذلك أن يعزّزوا عبر الأوّل السلطةَ، تاركين للثاني مصالح الشعب وأهوائه.

فالفوائد الوحيدة المترتبة على نظام المجلسين الحالي في الولايات المتحدة تتمثّل بتقسيم السلطة التشريعيّة، وما ينجمُ عن ذلك من إبطاء لحركة المجالس السياسيّة، وبإيجاد محكمة استئناف لمراجعة القوانين والنظر فيها.

لقد أدرك الأميركيون، بالخبرة وطول المِراس، أنّ تقسيم السلطة التشريعيّة، إذا قُصِرَ على جوانبه المفيدة، إنّما هو حاجةٌ ملحّة. كانت بنسيلفانيا، وحدها من الجمهوريات المتحدة، قد سعت، في البداية، إلى إقامة مجلس وحيد. وقد أسهم فرنكلين، نفسُه، في هذا التدبير لشدّة إيمانه بالنتائج المنطقيّة المترتبة على مبدأ سيادة الشعب. ولكن سرعان ما اضطروا إلى تغيير القانون وإنشاء المجلسين. وبذلك حظيَ مبدأ تقسيم السلطة التشريعيّة ببرهان إضافي على جدواه. وأصبح القول بضرورة توزيع العمل التشريعي على هيئات متعدّدة

الحقيقة المؤيّدة بالبرهان. هذه النظريّة التي بقيت شبه مجهولة في الجمهوريات القديمة، والتي رأت النور بما يشبه المصادفة، كما هي حال معظم الحقائق الكبرى التي يجهلها العديد من الشعوب المعاصرة، قد تحوّلت في آخر المطاف إلى مُسلَّمةٍ من مُسلَّمات علم السياسة في يومنا هذا.

عن سلطة الولاية التنفيذية

عن صفة الحاكم في ولاية أميركيّة. - موقعه إزاء السلطة التشريعيّة. - حقوقه وواجباته. - اعتماده على الشعب.

لسلطة الولاية التنفيذيّة ممثّل هو الحاكم.

إن انتقائي لكلمة ممثّل ليست مصادفة. فحاكم الولاية يمثّل، حقًّا، السلطة التنفيذيّة، غير أنّه لا يُمارس إلّا بعضًا من حقوقه.

يتبوّأ الموظف الأعلى، الذي يسمّى الحاكم، موقعًا إلى جانب السلطة التشريعيّة بوصفِه الملطِّف باذل النصح. وهو يملك حقّ النقض المعطّل الذي يتيح له إذا شاء وقفَ أو إبطاء حركة هذه السلطة، حيث يعرض الحاكم على الهيئة التشريعيّة حاجات البلد ويُطلِعها على الوسائل التي يرى أنّها مفيدة لتلبية هذه الحاجات؛ فهو المنفّذ الطبيعيّ لقراراتها في كلّ ما يعني الأمّة برمّتها من المشاريع والخطط[47]. وفي حال غياب الهيئة التشريعيّة، يتعيّن على الحاكم اتخاذ كلّ التدابير الممكنة لتجنيب الولاية الصدمات العنيفة والأخطار الطارئة.

يمسك الحاكم بزمام القوّة العسكريّة في الولاية. فهو قائد الميليشيا ورأس القوّة المسلحة.

(47) ليس الحاكم، في التطبيق العملي، هو من ينفذ دائمًا الخطط والمشاريع التي تصوغها الهيئة التشريعيّة؛ إذ غالبًا ما تعمد هذه الأخيرة لدى تصويتها على مبدأ ما، إلى تعيين مأمورين خاصّين للإشراف على التنفيذ.

وعندما لا تُراعى القوّة المعنوية التي عزاها الناس، بالإجماع، إلى قوة القانون، يتحرّك الحاكم على رأس القوة الماديّة للولاية، فيكسر شوكة المقاومة ويعيد الاستقرار المعهود إلى نصابه.

إلى ذلك، لا يشترك الحاكم في إدارة البلديّات والمقاطعات، أو، في الأقلّ، لا يشترك فيها إلّا على نحوٍ غير مباشر عبر تعيين قضاة الصلح الذين لا يمتلك صلاحية عزلهم بعد تعيينهم(48).

الحاكمُ موظّف منتَخَب. لا بل يُحرَصُ، إجمالًا، على انتخابه لمدّة عام أو عامين لا أكثر؛ فبهذه الطريقة يبقى على الدوام معتمدًا كلّ الاعتماد على الأغلبية التي بوّأته منصبه.

عن النتائج السياسيّة المترتّبة على اللامركزية الإداريّة في الولايات المتحدة

ضرورة التمييز بين المركزيّة الحكومية والمركزيّة الإدارية. - ما من مركزيّة إداريّة في الولايات المتحدة، بل مركزيّة حكوميّة شديدة. - بعض النتائج المؤسفة الناجمة عن اللامركزية الإدارية المفرطة في الولايات المتحدة. - الفوائد الإدارية الناجمة عن مثل هذا الوضع. - القوّة التي تتولّى إدارة المجتمع هي أقلّ انتظامًا وأقلّ استنارة وأقلّ عِلمًا مما هي عليه في أوروبا، لكنّها أكبر بما لا يُقاس. - الفوائد السياسيّة الناجمة عن هذا الوضع. - في كلّ بقعة من بقاع الولايات المتحدة يشعر الناس أنهم في وطنهم. - ما يقدّمه الناس من دعم للحكومة. - تزداد الحاجة إلى مؤسّسات الأقاليم كلّما ازداد تحوّل الوضع الاجتماعي إلى الديمقراطيّة. - لماذا.

المركزية هي عبارة تردّدها الألسن باستمرار هذه الآونة، ولا أحد يسعى، بالإجمال، إلى توضيح معناها.

---

(48) وفي عدد من الولايات لا يُعيّن الحاكم قضاة الصلح.

مع ذلك، هناك نوعان متمايزان من المركزيّة ربّما كانا جديرين بأن تطّلع عليهما.

بعض المصالح تكون مشتركةً بين أجزاء الأمّة كلّها، مثل سنّ القوانين العامّة وصلات الشعب بالأجانب.

بعضهما الآخر يعني بعضًا من أجزاء الأمّة كالمشاريع والخطط البلدية في سبيل المثال.

لذلك فإنّ حصرَ إدارة الأولى في موقع واحدث أو شخصٍ واحد إنّما يعني التأسيس لما قد سميّه بـ "المركزية الحكومية".

امّا حصر سلطة إدارة الثانية على نحوٍ مماثلٍ، فهو تأسيس لما قد أسمّيه بـ "المركزيّة الإداريّة".

هذان النوعان من المركزيّة يتطابقان في بعض النواحي. ولكن قد يسهل التمييز بينهما إذا ما تمكنّا، في النظر إليهما ككلّ، من تصنيف الأغراض التي تقع في نطاق كلّ منهما على نحوٍ خاص.

لا يخفى على أحد أن المركزيّة الحكوميّة تكتسبُ قوّةً هائلةً عندما تتضافر مع المركزيّة الإداريّة. فعلى هذا النحو يقبل الناس التجرّدَ، تمامًا وباستمرار، من إراداتهم الخاصّة، والانصياع، ليس مرّة واحدة أو لغرضٍ بعينه، بل كيفما اتفّق وكلّ يوم. فلا يكون تضافر المركزيّتين تدجينًا للإرادات بالقَسْر، بل يجري العادات؛ فيعزلهم أولًا ثمّ يستولي على ألبابهم فرادى.

ثمة تضافرٌ إذًا بين هذين النوعين من المركزيّة، لا بل يستدعي أحدهما الآخر؛ غير أنني أحسبهما لصيقين لا سبيل للفصل في ما بينهما.

في عهد لويس الرابع عشر، شهدت فرنسا أضخم مَرْكَزةٍ حكوميّة يمكن أن يتصوّرها العقل، لأنّ سلطة سنّ القوانين العامّة وتأويلها حُصِرَت في رجل واحد كان يمثّل فرنسا في الخارج ويتصرّف باسمها. الدولة أنا، كان يردّد قائلًا. وكان محقًّا في قوله.

مع ذلك كانت المَرْكَزيّة الإداريّة في عهد لويس الرابع عشر، أقلّ بأشواطٍ ممّا نشهده اليوم.

ففي أيامنا هذه نشهد بلدًا مقتدرًا، هو إنكلترا، بلغت فيه المركزيّة الحكوميّة أعتى درجاتها: إذ تتصرّف الدولة كما لو أنّها رجلٌ واحد. فمتى شاءت الدولة عبّأت حشودًا من الناس وحرّكتها، واستجمعت قوّتها ووجّهتها إلى حيث شاءت.

غير أنّ إنكلترا برغم المآثر التي أنجزتها منذ 50 عامًا لا تعتمد المركزيّة الإداريّة.

وظنّي أنا، أنّه ما من أمّة قد يُكتب لها بقاء، أو حتّى ازدهار، إذا أخلّت بمبدأ المركزيّة الحكوميّة الشديدة.

ولكنّ اعتقادي أيضًا أن المركزيّة الإداريّة أمرٌ لا يستجلب إلّا استياء الشعوب التي تخضع لها، لأنّ دأبَ المركزيّة في الإدارة أن تُضعِفَ حِسّ الانتماء البلدي (المحليّ) في أوساط الناس. صحيح أنّ المركزيّة الإدارية تفلح في مكان وزمان متعيّنين، في جمع كلّ القوى المُتاحة للأمّة، غير أنّها في الوقت عينه تعيق إعادة إنتاج هذه القوى. تمنّ عليها بتهاليل الظفر يوم القتال وتقلّص، مع الوقت، قدرتها. يسعها إذًا أن تُسهِم على أحسن وجه في عظمة الإنسان العابرة، لكنّها تعجز في الإسهام في رغدِ الشعوب المستدام.

لكن دعونا نوضح أمرًا: فعندما يُقالُ إنّ الدولة تعجز عن أداء دورها إذا كانت فاقدةً مبدأ المركزيّة، فإنّ القصدَ من مثل هذا القول، على الدوام، وإن عفوَ الخاطر، هو المركزيّة الحكوميّة. يتردّد على الألسن، هنا وهناك، أنّ الإمبراطوريّة الألمانية لم تتمكّن يومًا من استغلالِ كلّ ما تملكه من أوجه القوّة. فلنسلّم بالأمر. ولكن ما السبب؟ والجواب هو أنّها لطالما عجزت عن مَرْكَزة قوّتها كأمّة، وأنّ الدولة لم تُفلِح يومًا في إرغام الناس فيها على الانصياع للقوانين العامّة، وأنّ مختلف الأطراف المنفصلة في هذا الجسم الهائل لطالما امتلكت الحقّ أو الوسيلة اللذين يخوّلانها الامتناع عن مدّ يد

العون لصاحب السلطة العامّة، حتّى في القضايا التي تعني المواطنين أنفسهم. ما يعني أنّ الدولة الألمانية عجزت عن ذلك لأنها كانت فاقدةً للمركزيّة الحكوميّة. وقد تكون الملاحظة عينها صالحةً لوصف القرون الوسطى: فما ولّد أشكال البؤس المختلفة التي نخرت المجتمع الإقطاعي هو حقيقة أن السلطة، لا سلطة الإدارة وحسب، بل سلطة الحكم أيضًا، كان موزّعة على ألف موقع ومجزّأة بألف طريقة. كان غياب أي شكل من أشكال المركزيّة الحكوميّة، في تلك الحقبة التاريخيّة، يُعيقُ تقدمّ الأوروبيّة بحيوية نحو إنجاز أيّ من أهدافها.

لقد أشرت في ما سبق إلى غياب أي شكل من أشكال المركزيّة الإداريّة في الولايات المتحدة، حيث نكاد لا نعثر فيها على أثرٍ لأي تراتبيّة هرميّة. فقد بلغت اللامزكزيّة فيها حدًّا ما كان لأي أمّة أوروبيّة أن تحتمله من دون ضيق به، على ما أعتقده، وهو حدّ يولّد، بأي حال، ما يولّده من الآثار الضارّة في الولايات المتحدة نفسها. غير أنّ المركزيّة الحكوميّة بلغت في الولايات المتحدّة أعلى درجاتها. وليس من العسير البرهان على أنّ القدرات القوميّة فيها مركّزة على نحوٍ تشهده الملكيّات الأوروبيّة القديمة. ليس فقط لأننا لا نشهد في كلّ ولاية سوى هيئة واحدة تسنّ القوانين، وليس لأنّه لا توجد سوى قوّة واحدة فقط قادرة على توليد الحياة السياسيّة من حولها، بل لأنّ النظام في الولايات المتحدة تجنّب، بصورة عامّة، الإكثار من مجالس الأقاليم أو المقاطعات خشية أن يحلو لهذه المجالس الخروج على صفتها الإداريّة وعرقلة مسار الحكومة. في أميركا، لا تصطدم الهيئة التشريعيّة لكلّ ولاية بأي سلطةٍ قادرة على مقاومتها. فلا شيء يعترض طريقها، لا امتيازات، ولا حصانة محليّة، ولا نفوذ شخصيّ، ولا حتّى سطوة العقل، لأنّها تمثّل الأغلبية التي تعتقد أنّها آلة العقل الوحيدة. فلا حدود إذًا في عملها إلّا الحدود التي تفرضها إرادتها الخاصّة. وبجوارها، لا بل بتصرّفها، يقف ممثّل السلطة التنفيذية الذي يجب عليه، وبمساندة القوة الماديّة، إرغام المستاءين على الانصياع.

ولا تعتوِر العملَ الحكومي هِناتٌ إلّا في بعض التفاصيل.

لا تمتلك الجمهوريّات الأميركيّة قوّة مسلّحة محترفة ودائمة لقَهْرِ الأقليّات، غير أن الأمور لم تحدُ، إلى اليوم، بالأقليّات إلى خيار الحربِ، فلم تُستَشعر بعدُ الحاجةُ إلى جيش؛ إذ غالبًا ما تلجأ الولاية إلى موظفي البلديّة أو المقاطعة التعاطي مع المواطنين. ففي نيو إنغلند، على سبيل المثال، يتولّى مأمور الضرائب في البلدة تعيين الضرائب المتوجّبة على المواطنين ويتولّى جابي البلدة تحصيلها، ويحوّل الخازن العموميّ الإيراد إلى الخزانة العامّة، بينما تنظر المحاكم العاديّة في الدعاوى التي تُرفَع في هذا المجال. غير أنّ جباية الضرائب بهذه الطريقة تستغرق وقتًا ويشوبها بعض الارتباك، ومن شأنها أن تعيق، في كلّ أوان، مسيرةَ الحكومة إذا ألّحت عليها احتياجات ماليّة طائلة. لذا قد يكون من الأفضل، إجمالًا، أن تحظى الحكومة الراغبة في توفير سُبُلَ بقائها الأساسيّة بموظّفيها الخاصّين بها، المختارين كما القابلين للعزل من قبلها هي، وأن تحظى بأدوات عمل سريعة تلبّي احتياجاتها الطارئة. غير أنّ سلطة مركزيّة التنظيم، على غرار السلطة في أميركا، لن تُعدم الوسيلة الناجعة، على الدوام، لابتكار أدوات عملٍ أكثر حيويّة وفعاليّة إذا اقتضت الحاجة.

ليس صحيحًا إذًا، ما يتردّد غالبًا، بأن جمهوريات العالم سائرة نحو الهلاك بسبب غياب المركزيّة في الولايات المتحدة؛ إذ يسعنا القولُ، جازمين، إنّ الحكومات الأميركيّة، على الضدّ من ذلك، هي مركزيّة بإفراط. وسأقيم لاحقًا البرهان على ذلك. إنّ المجالس التشريعيّة تقضم، يومًا بعد يوم، بعضًا من فضلات السلطات الحكوميّة، وتعمد إلى الاستئثار بها، على غرار ما كان من أمر الجمعيّة التأسيسية (Convention) في فرنسا. وبذلك تنتقل باستمرار القوّة الاجتماعية، المُرَكَّزة على هذا النحو، من موقع إلى موقع لأنّها تابعة لسلطة الشعب. وكثيرًا ما تجانبُ الحكمة وحسن التبصُر لأنّها القادرة على كلّ شيء. ولكن هنا يكمن الخطر الذي يتهدّدها. فهي إذًا مهدّدة بالهلاك ذات يوم بسبب قوّتها لا بسبب ضعفها.

ينجم عن نظام اللامركزيّة الإداريّة في أميركا عددٌ من النتائج المتنوّعة.

لقد تبينّ لنا أنّ الأميركيين عزلوا، على نحوٍ شبهٍ تام، الإدارة عن الحكومة. واعتقادي أنّهم بذلك تجاوزوا حدود رجاحة العقل؛ لأنّ حسن سير الأمور، حتّى في الشؤون الثانويّة، يكتسي هو أيضًا أهميّةً قوميّةً[49].

لمّا كانت الولاية لا تملك موظفين إداريين خاصّين بها وموزّعين على مواقع ثابتة في مختلف أرجائها، ويمكنها أن تبثّ فيهم حِسًّا مشتركًا، فإنّها لم تسعَ، إلّا نادرًا، وراء فرض قواعد عامّة لحفظ النظام. والحالُ إنّ الحاجة ملحّة لإصدار مثل هذه القواعد. فالإنسان الأوروبي متطلّبٌ في هذا المجال. وظاهر انعدام النظام البادي للعيان يولّد لديه انطباعًا، من أول وهلة بأنّ حالًا من الفوضى التامّة تعمّ المجتمع. ولا يتبدّد انطباعه هذا إلّا بعد النظر المُدقّق في كوامن الأمور.

ثمّة مخطّطات ومشاريع تعني الولاية بأسرها ومع ذلك يتعذّر تنفيذها بسبب غياب الإدارة الوطنيّة التي تشرف عليها. وإذ تترّك في عهدة البلديّات والمقاطعات، ويُناط تنفيذها بمأمورين منتخبين وموقّتين، لا تسفرُ عن نتيجة، أو لا تنتجُ ما يُعوّلُ على دوامِه.

يزعم دعاة المركزيّة في أوروبا أنّ السلطة الحكوميّة تدير شؤون الوحدات أفضل ممّا تستطيع هذه أن تدير شؤونها بنفسِها: قد يكون هذا الزعم صحيحًا إذا كانت السلطة المركزيّة مستنيرة والوحدات المحليّة جاهلية، وإذا كانت السلطة المركزيّة ناشطة والواحدت المحليّة متقاعسة، وإذا كان دأب السلطة المركزية العمل ودأب الوحدات المحليّة الانصياع. ولعلّه ليس بخافٍ أيضًا أنّه كلّما اشتدّت المركزيّة تفاقمَ هذا النزوع المزدوج، وبرزت هذه القدرة من جهة، وهذا العجز من جهة أخرى.

---

(49) في اعتقادي أنّه ينبغي للسلطة التي تمثّل الولاية، حتّى لو كانت لا تدير الأمور بنفسِها، ألّا تتخلّى عن الحقّ في مراقبة الإدارة المحليّة. إنّي أفترض، على سبيل المثال، أن باستطاعة أحد المأمورين الحكوميين المعينين في موقع ثابت في كلّ مقاطعة أن يطلع السلطة القضائيّة على المخالفات المرتكبة في البلديّات وفي المقاطعة؛ ألا يكون النظام مستتبًا على هذا النحو من دون المساس باستقلالية الوحدات المحليّة؟ غير أننا لا نرى في أميركا شيئًا من هذا القبيل. إذ لا تجد نصابًا فوق نصاب محاكم المقاطعات، التي لا تعلم بالمخالفات الإدارية المنوط بها قمعها إلّا مصادفة.

غير أنّني أنكر صحّة مثل هذا الزعم إذا كان الشعبُ مستنيرًا متيقّظًا مُدركًا مصالحه، معتادًا التنبّه إليها كما هي حاله في أميركا.

ويقيني، على الضدّ من ذلك، أنّ القوة الجمعيّة للمواطنين ستكون، على الدوام في مثل هذه الحالة، أقدرَ من سلطة الحكومة على توليد الرخاء الاجتماعيّ.

إني أقرّ ههنا بصعوبة تعيين الوسيلة اليقينيّة التي من شأنها أن توقظ شعبًا غافِلًا كيما تُضخّ في روعِه أهواءٌ ومعارفُ لم يعهدها من قبل؛ فإقناع الناس بأن واجبهم يحتّم عليهم الالتفات إلى شؤونهم، ليسَ، في حدود علمي، بالأمر اليسير. وعندي أنَّ حثّهم على الالتفات إلى آداب سلوكِ البلاط، في تفاصيلها، أقلّ مشقّة في حثّهم على ترميمِ دارتهم المشتركة.

غير أنني أعتقد أيضًا أنّه حين تتنطّح الإدارة المركزيّة للحلولِ تمامًا محلّ إسهام المعنيين المباشرين الطوعيّ، فإنها بذلك تخطئ أو تريد أن تخطئ.

ذلك أنه لا يسع سلطة مركزيّة، مهما بلغ شأن استنارتها وعلمها، أن تُلمّ، وحدها، بجميع جوانب الحياة التفصيليّة لأمّةٍ كبيرة. سوف تعجز عن ذلك لأنّ مثل هذا العمل يتخطّى قدرات البشر. وإذا شاءت، مستعينةً بجهودِها، هي وحدها، أن تخلق أو تسيّر هذا الكمّ الهائل من الدوافع، فعليها أن تكتفي بحصيلةٍ غير ناجزة، أو أن تستنفدَ طاقتَها في بذلِ جهودٍ غير مجدية.

صحيحٌ أنّ المركزيّة تفلح، من دون مشقّة، في إخضاع المساعي الظاهريّة للإنسان لشكلٍ من أشكال الانتظام الذي يستهويه، في آخر المطاف، لذاتِه، وبصرفّ النظر عن الأمور التي قد ينطبق عليها؛ شأنه في ذلك شأن أولاء المتعبّدين الذين يعبدون الصنمَ غافلين من الألوهية التي يجسّد. تفلِح المركزيّة، من دون مشقّة، في رسم مسارٍ منتظم لمجرى الأعمال، وفي التحكّم، بدرايةٍ، بالرقابة الاجتماعيّة، وفي قمعِ الاضطرابات الصغرى والمخالفاتِ الطفيفة، وفي إبقاء المجتمع على واقع حالِه الذي هو ليس انحطاطًا، في معنى الكلمة، وليس تقدّمًا، وفي إحاطة الجسم الاجتماعي بضربٍ من الاسترخاء الإداريّ

الذي اعتاد الإداريّون تسميته بالاستقرار واستتباب الأمن العام(50). ما يعني، إجمالًا، أنّها بارعة في المَنْع، لا في الفعل. وإذا اقتضى الأمر أن تجري تعديلًا أساسيًا في مسار المجتمع، أو أن تحثّ خطوَ مساره، لم تسعفها قواها. فإن تطلّب إجراءٌ مثل هذا إسهامَ الأفراد فيه، اتضح مقدار ضعف هذه الآلة، ونال منها العجز على حين غرّة.

أحيانًا، قد يلجأ النظام المركزّي، مضطرًّا، إلى طلبِ معونة المواطنين. غير أنّه يخاطبهم في حالٍ مماثلة، قائلًا: سوف تسعون كما أشاء، وبمقدار ما أشاء، لا بل بحسب ما أشاء. سوف يُناط بكم التعاطي مع هذه التفاصيل من دون التطلّع إلى توجيه الكلّ أو إرشاده، وسوف تعملون في الظّل، وتبدون الرأي لاحقًا بما أنجزتُ بحسب النتائج. ليس على هذا النحوِ تُنالُ معونة الناس بملء إرادتهم. فإسهامهم مشروط بحريّة تصرّفهم، وبكونهم مسؤولين عن أفعالهم. تلك هي طبيعة الإنسان؛ إذ يؤثر الإنسانُ أن يلزم مكانه على السير، مكبّلًا، نحو غايةٍ يجهلُ كنهها.

لن أنكر أنّ الناس في الولايات المتحدة غالبًا ما يفتقدون تلك القواعد الموحّدة التي يبدو أنّها ترعى كلّ فردٍ منّا في فرنسا.

تطالعنا، بين الفينة والأخرى، أمثلةٌ لافتةٌ على عدم الاكتراث والتهاون الاجتماعي. وعلى فتراتٍ طويلة قد تظهر وصمات نافرة لا تبدو متماشيةً، على أكمل وجه، مع مظاهر التحضّر المحيطة.

ثمة مشروعات مُجدية تتطلّب، لنجاحِها، الرعاية المتواصلة والدقّة المتناهية، غالبًا ما يكون مصيرها الإهمال في آخر المطاف. ففي أميركا، كما في أماكن أخرى، يسعى الناسُ سعيَهم بجهودٍ موقّتةٍ وبدوافع فجائيّة.

---

(50) يبدو لي أنّ الصين تقدّم لنا النموذج الأمثل لنمط الرخاء الاجتماعي الذي قد توفّره إدارة مفرطة في مركزيّتها للشعوب الخاضعة لها. يروي لنا الرحّالة أنّ الصينيين ينعمون بالطمأنينة من دون رغد، وبالصناعة من دون تقدّم، وبالاستقرار من دون قوّة، وبالأمن الماديّ لا بالأمن المعنوي، عندهم يسير المجتمع على خير ما يرُام، ولكن ليس على أحسن ما يُرام. وظنّي أنّه حين تنفتح الصين على الأوروبيين فسوف يجد هؤلاء فيها خير مثال، في الكون أجمع، على المركزيّة الإداريّة.

أمّا الأوروبي الذي اعتاد أن يجد بجوارِه على الدوام موظّفًا مُستعدًا للبتّ في كلّ الأمور تقريبًا، فلن يتقبّل بيُسر مثل هذه الآليات المختلفة للإدارة البلديّة. إجمالًا يُمكن القول إنّ التفاصيل الدقيقة لمساعي حفظ الأمن الاجتماعي التي تجعل الحياة هانئة راضية تبقى مهمَلة في أميركا؛ غير أن الضمانات الجوهريّة لحياة الإنسان في المجتمع متوفّرة فيها كما هي في أي مكان آخر. إنّ القوّة التي تدير شؤون الولاية، لدى الأميركيين، قد تكون أقلّ تنظيمًا، وأقلّ استنارة وعلمًا ممّا هي عليه في أوروبا، لكنّها أعظمُ شأنًا مئة مرّة. فمن المؤكّد أنّه ما في بلد في العالم يبذل فيه الناس ما يُبذلُ فيها من جهود في سبيل الرخاء الاجتماعي. ولا أعرف أمّةً من الناس تمكّنت أن تنشئ مثل هذا العدد من المدارس وبمثل فعاليتها، ولا مثل هذا العدد من المعابد تلبية لحاجات الناس الدينيّة، ولا مثل هذا العدد من الطرقات البلديّة وبمثل الجهود المبذولة باستمرار لصيانتها. لا ينبغي لنا إذًا في نظرتنا إلى الولايات المتحدة أن نبحثَ عن الانتظام الرتيب وديمومة المناظر والسعي الحثيث وراء جزئيّات الأمور وكمال التدابير الإداريّة[51]. فما نجده فيها هو صورة القوّة؛ صحيح أنّها قوّة متوحّشةٌ، لكنّها زاخرة بالبأس. كما نجد فيها الحياة، المصحوبة بالحوادث، ولكن أيضًا الزاخرة بالحركة والسعي.

---

(51) كاتبٌ موهوب كان قد أثبتَ، في سياق مقارنةٍ بين الموارد المالية لكلّ من الولايات المتحدة وفرنسا، أنّ المواهب الذهنيّة لا يسعها دائمًا أن تقوم مقام العلم بالوقائع، يأخذ، بحقّ على الأميركيين، ما يُلابسُ موازناتهم البلديّة من ارتباك. وبعد أن فنّد موازنة أحد أقاليم فرنسا كنموذج، أضاف قائلًا: "لقد أتيح بفضل المركزيّة، وهي ابتكار مذهل لرجلٍ عظيم، أن تكون موازنات البلديّات، من أقصى المملكة إلى أقصاها، بما فيها موازنات المدن الكبرى كما موازنات البلدات المتواضعة، على مثالٍ واحد من التنظيم والطريقة". إنّ إنجازًا كهذا لا بدّ من أن يحظى بإعجاب بالتأكيد؛ غير أنني أرى معظم هذه البلديّات الفرنسيّة، ذات القيود الماليّة المتقنة، غارقة في جهل راسخ لمصالحها الفعليّة، مستسلمةً لخنوع لا شفاء منه، بحيث تكون الحياة فيها أقرب إلى التعيّش منها إلى العيش. أمّا من الجهة الأخرى، فإنّي أرى في البلديّات الأميركيّة المماثلة، ذات القيود الماليّة المرتبكة غير المنهجيّة، أناسًا مستنيرين، نشيطين، جسورين. أرى المجتمعات فيها منكبّة على السعي. وهذا مشهدٌ يدهشني. لأنّ الهدف الرئيس لكلّ حكومة صالحة، في نظري، هو أن تحقّق الرخاء للناس لا أن تقيم نظامًا وسط بؤسهم. لذا أسأل نفسي عمّا إذا كان ممكنًا أن نعزو إلى السبب عن ازدهار البلديّة الأميركيّة والإرباك الظاهر في قيودها الماليّة، وبؤس البلديّة الفرنسيّة واتقان قيود موازنتها. على كلّ حال، إني لا أثق البتة في حسنة أراها مصحوبةً بهذا القدر من السيّئات، وأجد ألا ضير من سيئةٍ إذا كان العوض عنها هذا القدر من الحسنات.

هذا وإني لأسلّم جدلًا، إذا سأل سائلٌ، بأنّ شؤون البلدات والمقاطعات في الولايات المتحدّة قد تديرها سلطة مركزيّة تبقى بعيدةً عنها، ومن غير أهلِها، على نحو أجدى ممّا قد تُدارُ من قبل موظفين من أهلها. كما إنّي لأسلّم جدلًا، إذا اقتضى الأمر، بأنّ قدرًا أكبر من الأمان قد يعمّ أميركا، وقد يُصار إلى استغلال الموارد البشريّة فيها بحكمة أكبر وبمزيد من حسن التدبير، فيما لو كانت الإدارة في أرجاء البلاد كافّة محصورة في يدٍ واحدة. ولكن على الرغم من تسليمي بما سبق، فإنّ الفوائد السياسيّة التي يجنيها الأميركيّونَ من نظام اللامركزيّة تحدو بي إلى إيثاره هو على النظامِ النقيض.

فما الغُنْمُ، في أي حال، من وجود سلطة ماثلة على الدوام، ساهرةٍ بحرصٍ على دَعةِ مسرّاتي، سبّاقة إلى تبديد ما يعترض سبيلي من مخاطر وعقبات حتّى قبل أن يساورني الشكّ في وجودها. ما الغُنْمُ إذا كانت هذه السلطة، في سعيها الدؤوب لتذليل ما يعترض سبيل من صعوبات، هي التي تسودُ سيادةً مطلقةً على حريّتي وعلى حياتي؛ وإذا كانت تتحكّم بجميع سُبُل السعي وأسباب العيش بحيث يعمّ السقمُ إذا سقمت، ويُطبِقُ السُباتُ على كلّ شيء إذا سَهَت، ويهلكُ الجميع إذا هَلكت؟

ثمّة بلدان في أوروبا هذه حالُها، إذ يعتبرُ قاطِنُها نَفسَهُ أشبه بمستوطنٍ غير مكترثٍ بمصير المكان الذي يقطنه. وقد تطرأ أعظم التغيرات على بلده من دون أن يُسهِم، أقلّ الإسهام، بها. وقد لا يُدرِك بوضوح حقيقة ما جرى، أو قد يرتاب في قراره نفسِه بأنّ أمرًا جرى، أو قد تتناهى إلى مسامِعِه، بمحض المصادفة، روايةٌ عمّا جرى. لا بل أكثر من ذلك، قد لا يبالي بمصير بلدته، وأمن شارعِه، ومآل كنيسته وواعيها. يحسب أنّ هذه الأمور كلّها لا تعنيه في وجهٍ من الوجوه، وأنّها لا تعني سوى كيان غريب عنه، مقتدرٍ، يُسمّى الحكومة. فما يعنيه هو أن يَنْعَمَ بهذه المنافع، شأن المُنتَفِع، الفاقد حسّ المُلكيّة والغافِل عن فكرة التحسّنِ أو التحسين. وقد يبلغُ به عدم الاكتراث بشؤونه الخاصّة هذا مبلغ الوقوف مكتوف الأيدي، إذا ما تعرّض أمنه أو أمن أولاده لأي تهديد، مترقّبًا قدوم الأمّة بأسرها لنجدته بدلًا من أن يُبادر، هو، إلى اجتناب الخطر. ومع ذلك، نقولُ إنّ

هذا الرجل الذي ضحّى بحريّة اختياره تضحيةً كاملة، ليس مُريدًا للانصياع أكثر من سواه. لا شكّ في أنّه يرضخ لما يمليه عليه مأمور، ولكن، إذا هانَت القوّة أو تراخت راقَ له أن يتحدّى القانون، كما قد يتحدّى المرء عدوًا مدحورًا. فإذا به يترجّح على الدوام بين العبوديّة والاستباحة.

إذا بلغت الأمم مبلغًا كهذا، كان حتمًا عليها أن تجريَ التعديلَ على شرائعها وأعرافها وإلّا هَلكت لنضوب منابع الفضائل العامّة فيها: إذ يغدو مَن فيها رعايا لا مواطنين.

وظنّي أنّ أممًا أعدّت نفسَها، طائعةً، لغزو الطامعين. ولا يجنّبها الزوالَ عن مسرح العالم سوى مجاورتها أممًا على شاكلتها أو أدنى، وبقيّةٍ متبقيّة في أوساطها من التعلّق الفطريّ الغامض بالانتماء إلى وطن، وزهوٍ تلقائيّ أجهل كنهه بالاسم الذي تحمله، وذكريات بعيدة عن مجدث غابرٍ تكفي، وإن بدت من دون متعلّق بعينه، لكن تبثّ يها نزوع البقاء.

نخطئ إذا ما خَلَدنا إلى الظنّ بأنّ شعوبًا بذلت جهودًا عظيمةً للذود عن وطن كانت تقطنه، إذا جاز القول، كأنّها غريبة عنه. فإذا ما دقّقنا لوجدنا أن الديانة لطالما كانت هي دافعها الرئيس.

لقد أضحت ديمومة الأمّة ومجدها ورخاؤها مقدّسات في نظر هذه الشعوب، وبذودهم عن الوطن إنّما كانوا يذودون أيضًا عن تلك الحاضرة المقدسة التي عاشوا فيها كمواطنين.

إنّ الشعوب التركيّة لم يكن لها نصيبٌ، في يوم من الأيام في إدارة شؤون مجتمعها، ومع ذلك أُمْكِن لهذه الشعوب، ما رأت في فتوحات السلطان فوزًا لديانة محمّد، أن تنجز خططًا عظيمة. أمّا اليوم فنرى أنّ الديانة إلى أفول، والاستبداد هو، وحده، الباقي: ومن هنا عَثرةُ هذه الشعوب حاليًا.

واعتقادي أنّ مونتسكيو، إذ يقرّر أنّ للاستبداد قوةً خاصّة به، إنّما يوليه شرفًا لا يستحقّه. فلا يسع الاستبداد، وحده أن يضمن دوامَ ما ينجزه. فإذا دقّقنا اتضح لنا أن سبب ازدهار الحكومات الاستبداديّة هو الدين وليس الخشية.

من المؤكّد، مهما حاولنا، أننا لن نلمس سطوةً بين الناس، إلّا بتضافر الإرادات الحرّة. والحالُ أنّه ليس في العالم ما يدفع المواطنين قاطبة إلى السعي، طويلًا، وراء الهدف عينه سوى عاملين اثنين: هما الشعور الوطني والدين.

لا يتوقّف على القوانين إحياءُ المعتقدات التي تخبو نارها: ولكن يتوقّف على القوانين حثّها الناس على الالتفات إلى مصير بلدهم. يتوقّف على القوانين أن تنبّه وأن ترعى فطرةَ حبّ الوطن الغامضة التي لا تفارقُ أفئدة البشر، وأن تحيلُه، عبر وصلِه بخواطر وأهواء وعادات كلّ يوم، إلى شعورٍ عقلانّي ودائم. ولا يظنّن أحد أنّ أوان السعي قد فات؛ فالأمم لا تشيخ البتة على نحوِ ما يشيخ البشر. فكلّ جيل يولد في كنفها هو شعبٌ جديد يضع مصيره في عهدة المشترع.

أشدّ ما يثير إعجابي في أميركا لا يكمن في النتائج الإداريّة لنظام اللامركزيّة الإداريّة، بل في نتائجه السياسيّة. ففي الولايات المتحدة الوطن حاضرٌ في المشاعر والأذهان أينما حللت. إنّه موضوع اهتمام الناس بدءًا بالبلدة وانتهاءً بالاتحاد كلّه. يتشبّث المواطن بمصالح بلده كما يتشبّث بمصالحه الخاصّة. وينهل من مجدِ أمّته مجدًا. ويُفاخر بكلّ فوزٍ لها لشعوره بأنّ فوزها صنيعُ يديه، فيزداد زهوًا وافتخارًا. يغتبط للرخاء العميم الذي يحظى منه بنصيب. وشعوره تجاه وطنه مماثل لما يشعر به حيال أسرته، وحتّى تطلّعه إلى الذود عن مصالح بلده واندفاعه في هذا السبيل إنّما ينطوي على شكل من أشكال الأنانيّة.

غالبًا ما لا يلحظ الأوروبيّ في شخص الموظّف العمومي إلّا جانب القوّة. أمّا الأميركي فيلحظ في شخصِه جانبَ القانون. لذا يمكن القولُ إنّ الإنسان في أميركا لا يطيع الإنسان مطلقًا، بل يطيع العدالة أو القانون.

حتّى لو كان هذا الإنسان مسرفًا في تقدير ذات نفسِه، أحيانًا، فلا ضيرَ من ذلك بل لعلّه، على الدوام، أمارة صحّة. فهو واثقٌ، كلّ الثقة، من قواه الخاصّة التي يرى أنّها كافية في ذاتها للإتيان بأي عمل. فإذا قيض لأحد الأفراد أن يضع خططًا لمشروع ما، لن تراوده يومًا فكرة اللجوء إلى السلطات العامّة طلبًا

لمعونتها حتّى لو كان لمشروعه صلة مباشرة بالصالح العام. بل يعرض خُطته ويتطوّع لتنفيذها، ويدعو قوى فرديّة أخرى لتقيدم يد العون، ويكافحُ، قلبًا وقالبًا، لتجاوز العقبات. ما لا شكّ فيه أن حصيلة عمله لا تكون، في الأغلب، أفضل ممّا قد تنجزه السلطة العامّة لو تولّت هي المشروع؛ ولكن، على المدى البعيد، لا بد من أن الحصيلة العامّة للمشروعات الفردية كافّة ستفوق، بأشواط، ما قد يُتاح للحكومة أن تنجزه.

لمّا كانت السلطة الإداريّة في متناول الناس وتمثّلهم، هم، على نحوٍ ما، فإنّ توليها من قبل البعض دون البعض الآخر لا يثير لا حسدًا ولا كراهيّة. ولمّا كانت وسائل عملها محدودة، بات الناس يشعرون بأنّهم لا يستطيعون اعتمادها كسندٍ وحيد لهم.

لذلك عندما تتدخل السلطة الإدارية في نطاق صلاحياتها لا تشعر بأنّها تُرِكت لشأنها كما قد تكون حالها في أوروبا. ولا يعني تدخُلها هي، بأي حال، أنّ الأفراد تخلّوا لأن ممثّل السلطة العامّة قد بادر إلى العمل. بل على العكس، إنهم يبادرون، فرادى إلى إرشادهما حيثما يقتضي، وإلى مساندتها في مسعاها ودعمها.

إن تضافر عمل القوى الفرديّة والاجتماعيّة، معًا، غالبًا ما يُثمر إنجازًا قد تعجز عنه أشدّ الإدارات مركزيّةً ونشاطًا (ط).

لن أجد مشقّة في سرد الكثير من الوقائع التي تؤيّد زعمي؛ غير أنني أكتفي بواحدةٍ انتقيها دون سواها لعلمي بتفاصيلها.

إنّ عدد الوسائل التي تزوّد بها السلطة، في أميركا، للكشف عن الجرائم وملاحقة المجرمين، قليلة جدًا.

فلا توجد شرطة إداريّة. كما لا عهد لأميركا بجوازات السفر. والشرطة القضائيّة في الولايات المتحدة لا تقارَن بشرطتنا في هذا المجال. كما أن عدد القضاة ورجال الأمن قليلٌ، وليس هؤلاء من يبادر، في أي حال، إلى ملاحقة المجرمين. في ما التحقيق يبقى شفاهيًا وسريعا. ومع ذلك أعتقد أنّه لا يوجد

بلد في العالم يمكن أن يُضاهي أميركا من حيث ندرة المجرمين الذين يفلتون من العقاب.

ويعود السبب في ذلك إلى أن جميع الناس في أميركا يشعرون بأنهم معنيون في توفير أدلّة الإدانة أو الإبلاغ عن الجانحين.

لقد رأيتُ خلال إقامتي في الولايات المتحدّة أهالي مقاطعة ارتكبت فيها جريمة فظيعة، يبادرون تلقائيًا إلى تشكيل لجان بغيةَ مطاردة الجاني وتقديمه للمحاكمة.

يظهر المجرمُ في أوروبا في صورةٍ شقيّ يخوض عراكًا لأجل الإفلات من قبضة رجال الشرطة، والناس تقفُ، على نحوٍ ما، وقفة المتفرّج على مجرى العراك. أمّا في أميركا فالمجرم هو عدوّ الجنس البشريّ والبشر جميعًا يقفون ضدّه.

في اعتقادي أنّ مؤسسات الأقاليم تنطوي على منفعةٍ للشعوبِ كافّة. ولكن يبدو لي أنّ أكثر أمم الناس حاجةً إليها هي تلك التي تشهد وضعًا اجتماعيًا ديمقراطيًا.

ففي كنف أمّة أرستقراطيّة، دائمًا يتوقّع المرء أن يكون النظام مصونًا في مناخ من الحريّة.

فالحكّام فيها، وهم معرّضون لخسارة الكثير مما يملكونه، يتشبّثون بالنظام المستقرّ ويعلّقون آمالًا كبيرة عن استمراره.

كما يسعنا القولُ أيضًا إنّ الشعب يبقى، في كنف أمّة أرستقراطية، بمنأى عن الاستبداد المفرِط، لأنّ فيها على الدوام قوى منظّمة مستعدّة لمقاومة المستبدّ.

أمّا الديمقراطيّة المجرّدة من مؤسسات الأقاليم فلا تملك أي ضمانة تقيها مثل هذه الشرور.

فكيف للحشود أن تألف حريّة الاختيار في كبائر الأمور إذا لم تألفها من قبل في صغائرها؟

وكيف السبيل إلى مقاومة الاستبداد في بلدٍ كلّ من فيه من الأفراد ضعيفٌ وما من مصلحة مشتركة تجمع ما بين الأفراد؟

يتعيّن إذًا من يخشون الاستباحة، وعلى من يخشون السلطة المطلقة، أن يعملوا، معًا، من أجل تنمية، تدرّجية، لاستقلالية الأقاليم.

إلى ذلك، أقول إنني مقتنعٌ بأنّ أكثر الأمم عرضةً للوقوع تحت نير المركزيّة الإداريّة هي تلك التي تشهد وضعًا اجتماعيًا ديمقراطيًا.

وذلك لأسباب كثيرة، أذكر منها الآتي:

تُظهر هذه الأمم نزوعًا دائمًا إلى تركيز مجمل النفوذ الحكوميّ بين أيدي السلطة الوحيدة التي تمثّل الشعب، لأنّها لا ترى وراء الشعب سوى جمهورٍ واحد من أفرادٍ متساوين في ما بينهم.

ولكن، لمّا كانت هذه السلطة قد اكتسبت من قبل كلّ صفات الحكومة، فلسوف تجد مشقّة بالغة في الإحجام عن السعي وراء التسلّل إلى جزئيّات الإدارة وتفاصيلها، ولن تُعدَم وسيلة، بعد إصرار في السعي، لاقتناص سانحةٍ مواتية. وقد كنّا نحن، فرنسا، شهودًا على أمرٍ مماثل.

لقد تخلّل الثورة الفرنسيّة حركتان متعاكستان يجدر بنا عدم الخلط بينهما: حركة تنادي بالحريّة، وأخرى تنادي بالاستبداد.

في نظام المَلكيّة السابق، كان الملك وحده هو من يسنّ القوانين. وما دون الملك كانت تقفُ بقايا، شبه مدمّرة، لمؤسسات إقليميّة. وكانت هذه المؤسّسات غير متماسكة، سيئة التنظيم، وفي الأغلب لا جدوى منها. وغالبًا ما استخدمت حين تولّتها الأرستقراطيّة كوسيلة قهرٍ واضطهاد.

لذلك جاءت الثورة لتجاهر، في وقتٍ واحد، بعدائها للملكيّة والمجالس الإقليميّة. وشملت بمشاعر الحقد عينه كلّ ما كان سابقًا لها، السلطة المطلقة وما كان من شأنه أن يلطّف من جورها. أي إن الثورة سلكت سبيلين في الوقت عينه، فكانت جمهوريّة الهوى نصيرةً للمركزيّة.

شكّلت هذه السمة المزدوجة للثورة الفرنسيّة واقعًا استغلّه مؤيدو السلطة المطلقة، لا بل أجادو استغلاله. فإذا تنطّح أحدهم منافحًا عن المركزيّة الإداريّة، هل يجوز لسامعه أن يتّهمه بالعمل علانية لنصرة الاستبداد؟ طبعًا لا، فهو لم يَحِدْ في كلامه عن نصرة إحدى أعظم انتصارات الثورة (ك)[52]. وعلى هذا النحو يحتفظ المعنيّ بتأييد الناس ويقيمُ، في الوقت نفسِه، على استعدائه حقوق الشعب. ويبقى في الخفاء خادمًا للطغيان، وفي العلن عاشقًا للحريّة.

لقد زرتُ الأمّتين اللتين عملتا على تنميّة أرقى ما قد يبلغه نظام استقلاليّة الأقاليم وأصغيتُ إلى صوت الأحزاب التي تسبّب انقسام هاتين الأمّتين.

في أميركا قابلتُ أناسًا يصبون في الخفاء إلى تقويض مؤسسات بلدهم الديمقراطيّة. وفي إنكلترا قابلتُ آخرين يجاهرون بانتقاد الأرستقراطيّة؛ ولكنني لم ألتقِ نفرًا واحدًا من الناس لا يرى في استقلاليّة الأقاليم منفعةً عظيمة.

لقد صادفتُ في هذين البلدين مَن يعزو مساوئ الدولة إلى جملة من الأسباب المتنوّعة، غير أنني لم أصادف مَن يعزوها إلى استقلالية البلديّات.

وسمعتُ المواطنين يعزون عظمة أو ازدهار وطنهم إلى كثيرٍ من الأسباب؛ غير أنني سمعتهم، جميعًا، يقدّمون حسنات الاستقلاليّة الإقليميّة على سواها.

أيجوز لي وأنا أرى أناسًا مُقيمين على الشقاق في ما بينهم، حتّى عزّ توافقهم على أمور الدين ومبادئ السياسة، يُجمعون على حقيقة واحدة، وهم أولى بإبداء الرأي فيها لأنّهم يختبرونها كلّ يوم، أيجوز لي إذًا، أن أفترض أنّها خاطئة؟

لا يُنكر المنفعة من المؤسّسات الإقليميّة إلّا الشعوب التي لم تختبرها قطّ أو التي اختبرتها قليلًا. كأنّ لسان حالها يردّد القول السائرَ بأن الإنسان عدوّ ما يجهله.

---

(52) لم نعثر لا في المتن، ولا في الملاحظات التي وضعها توكفيل على أثرٍ لحرف (J) - أي بحسب ترتيبنا لحرف (ي). (المترجم)

الفصل السادس

عن السلطة القضائيّة في الولايات المتحدة وتأثيرها في المجتمع السياسيّ

لقد حافظ الأنكلو أميركيون على جميع خصائص السلطة القضائيّة التي تتحلّى بها لدى الشعوب الأخرى كافّة. - ومع ذلك جعلوا منها سلطةً سياسية عليا. - كيف. - بِمَ يمتاز نظام الأنكلو-أميركيين القضائي عن سائر النظم القضائيّة الأخرى. - لم يمتلك القضاة الأميركيون الحقّ في إعلان عدم دستوريّة القوانين. - كيف يستخدم القضاة الأميركيون هذا الحقّ. - احتياطات يتخذها المشترعُ للحيلولة من دون إساءة استخدام هذا الحقّ.

لقد ارتأيتُ أن أفرِدَ فصلًا على حدة للتطرّق إلى السلطة القضائيّة. فهي من الأهميّة بمكان بحيث تراءى لي أنّ إجمالَ الكلام عليها قد يقلّل من شأنها في نظر القارئ.

لقد شهدت بقعٌ أخرى من العالم أنظمة اتحاد فدرالي. كما شهدنا قيام جمهوريّات على غير ضفاف العالم الجديد؛ فالنظام التمثيلي متّبعٌ في عددٍ من بلدان أوروبا. غير أنني لا أعتقد، إلى اليوم، أنّ أمّةً واحدة من بين أمم العالم قد شكّلت سلطة قضائيّة على نحو ما أنجزه الأميركيون.

فما يشقّ على الأجنبي فهمه في الولايات المتحدة هو تنظيمها القضائيّ حتّى يُمكن القول إنّه ما من حدثٍ سياسيّ لا يُطلَبُ فيه رأي قاضٍ، وهو ما يعدو طبعًا إلى الاستنتاج بأن القاضي في الولايات المتحدة يمثّل أحد أهمّ مواقع النفوذ السياسيّ. أمّا إذا انتقل المراقب الأجنبيّ إلى النظر في تشكيل

المحاكم بإمعان، فلن يجد من الوهلة الأولى إلّا صلاحيّات وعاداتٍ قضائيّة مألوفة في مجال اختصاصها، إذ لا يبدو القاضي، في نظره، متدخّلًا في الشؤون العامّة إلّا عَرَضًا ومصادفة؛ غير أنّ هذه المصادفة تتكرّر كلّ يوم.

أما كنّا نرى بوضوح التأثير السياسيّ للسلطة القضائيّة عندما كان برلمان (مجلس قضاء) باريس يوجّه التنبيهات ويرفض أن يُدرج مخالفةً في لوائحه، أو يستدعي، بقرار منه، موظفًا متهمًا بإساءة الأمانة للمثول أمامه؟ غير أنّنا لا نشهد شيئًا من هذا القبيل في الولايات المتحدة.

لقد احتفظ الأميركيون بجميع الخصائص التي اعتدنا أن نجدها في السلطة القضائيّة، وحرصوا على حصر عمل هذه السلطة في نطاق عملها المعهود.

أولى خصائص السلطة القضائيّة، لدى الشعوب كافّة، تتمثّل في كونها حَكَمًا. ولا يبرّر عمل المحاكم إلّا وجود نزاع. وكي يكون وجود القاضي مبرّرًا ينبغي أن تُرفَع دعوى. فما دام القانون لا يستدعي نزاعًا، لا تملك السلطة القضائيّة قضيّة للنظر فيها. تبقى هذه السلطة موجودة، غير أنّنا لا نلحظها. وعندما ينتقد قاضٍ، في معرض النظر في القضيّة، قانونًا متعلّقًا بهذه القضيّة. فهو بذلك يوسّع نطاق صلاحياته لكنّه لا يتجاوزها لأنّه اضطرّ، على نحوٍ ما، إلى إبداء الرأي في القانون كي يتمكّن من إبداء الرأي في القضيّة. أمّا إذا أبدى رأيًا في قانون، من دون قضيّة لها صلة بهذا القانون، فهو بذلك يتجاوز تمامًا نطاق صلاحياته ويتعدّى على نطاق صلاحيات السلطة التشريعيّة.

ثاني خصائص السلطة القضائيّة تتمثّل في إبداء الرأي أو الفصل في قضايا متعيّنة لا في مبادئ عامّة. فأن ينقض قاضٍ، في معرض البتّ في مسألة متعيّنة، مبدأً عامًّا ليقينه بأنّ المبدأ يغدو عقيمًا إذا كانت جميع النتائج المترتّبة عليه لا تنطبق على أي وجه من أوجه القضيّة، فإنّما هو يتصرّف في حدود نطاق عمله الطبيعيّ. أمّا أن يمسّ القاضي بمبدأ عام ويلغيه من دون أن يكون داعيه إلى ذلك النظر في قضية بعينها، فإنّه يتجاوز النطاق الذي أجمعت الأمم على حصر صلاحياته في إطاره: وعندئذ قد يتحوّل إلى ما هو أرفع شأنًا من قاضٍ، وربّما أكثر نفعًا، لكنّه لا يعود إذ ذاك ممثّلًا للسلطة القضائية.

ثالث خصائص السلطة القضائيّة تتمثّل في عدم الفعل في حال عدم استدعائها، أو، بحسب التعبير القانوني المتبّع، في حال عدم عرض (القضيّة) عليها. وهذه ليست خاصيّة شائعة كما هي حال الخاصيّتين السابقتين. ومع ذلك أعتقد، برغم أوجه الاستثناء، أنّه يمكن أن نعتبرها خاصيّة جوهريّة. ذلك أنّ السلطة القضائية، بطبيعتها، ليست سلطة فِعْل؛ وينبغي تحريكها كي تتحرّك. تُعرَض أمامها ظروف جريمة، فتعاقب المجرم. تُدعى إلى رفع مَظلَمةٍ، فترفعها. يُطلب منها النظر في قرار فتنظر وتفسّر. غير أنّها لن تبادر من تلقائها إلى ملاحقة المجرمين والتقصّي عن المظالم وتحرّي الوقائع. فلو أمسكت السلطة القضائيّة بزمام المبادرة ونصّبت نفسها رقيبًا على القوانين، لتعدّت بالقوة على طبيعتها السلبيّة المذكورة.

لقد احتفظ الأميركيون للسلطة القضائيّة بهذه الخاصيّات المميّزة، حيث لا يستطيع القاضي الأميركي أن يبدي رأيًا إلّا في حال نزاع. ولا يُعنى إلّا بقضيّة بعينها. وكي يتحرّك عليه دائمًا أن ينتظر عرض القضيّة عليه.

بهذا يتضح إذًا أن القاضي الأميركي يشبه تمامًا قضاة الأمم الأخرى. ومع ذلك فإنّه يمتلك سلطة سياسيّة عظيمة الشأن.

من أين يتأتّى ذلك؟ فإذا كان يسعى في النطاق عينه ويتوسّل الوسائل عينها التي يتوسّلها القضاة الآخرون، فمن أين له أن يحظى بنفوذٍ لا يحظى به نظراؤه؟

يكمن السبب في هذه الحقيقة البسيطة: لقد أقرّ الأميركيون للقضاة بحقّهم في بناء أحكامهم على الدستور لا على القوانين. أي، بعبارة أخرى، لقد أباحوا لهم الامتناع عن تطبيق القوانين، إذا بدت لهم غير دستوريّة.

أعلم جيدًا أنّ المحاكم في بلدان أخرى قد طالبت أحيانًا بحقّ مماثل. غير أنّها لم تحظ به مطلقًا. أمّا في أميركا فهو حقّ معترف به من السلطات كافّة، ونكاد ألا نجد حزبًا أو فردًا يعترض عليه.

ولا بدّ أنّ تفسير ذلك موجود في مبدأ الدساتير الأميركيّة نفسها.

فالدستور في فرنسا هو نصّ ثابت لا يطرأ عليه تغيير، أو ينبغي له أن يكون كذلك. فلا تقدر سلطة، مهما كانت، أن تغيّر فيه شيئًا: فتلك هي النظريّة الموروثة والمتّبعة (ل).

في إنكلترا أعطي البرلمان الحقّ في تعديل الدستور. ما يعني أن الدستور في إنكلترا قابل للتعديل باستمرار، أو أنه غير موجود في المطلق. فالبرلمان فيها يجمع بين السلطتين التأسيسيّة والتنفيذيّة (م).

في أميركا، في النظريّات السياسيّة أبسط وأكثر عقلانية.

ليس من المفترض أن يكون أي دستور أميركي ثابتًا لا يتغيّر كما هي حاله في فرنسا. وليس من شأنه أن تعدّله السلطات العاديّة في المجتمع كما هي الحال في إنكلترا. وإنّما الدستور تُلزِمُ أحكامه، بوصفه ممثّلًا إرادة الشعب كلّه، المشترعين كما المواطنين، غير أنّه قابلٌ للتغير بإرادة الشعب، ووفقَ صيغٍ مقرّرة في حالات بعينها.

إذًا الدستور في أميركا قابل لأن يتغيّر. ولكنّه، ما دام موجودًا، يبقى مصدر السلطات كافّة. وفيه وحده تكمن القوّة المهيمنة.

من اليسير أن ندرك على أيّ وجه يُفترَضُ بهذه الفروق أن تؤثّر في موقع الجسم القضائي وعلى حقوقه في البلدان الثلاثة التي أتيتُ على ذكرها.

فلو كانت المحاكم في فرنسا تستطيع أن تخالف القوانين بحجّة أنّها لا دستوريّة لكانت السلطة التأسيسيّة في يدها، فعلًا، لأنّها ستكون هي الوحيدة التي تملك الحقّ في تفسير الدستور الذي لا يملك أحدٌ أن يغيّر أحكامه، ولحلّت محلّ الأمّة وهيمنت على المجتمع أو، في الأقلّ، بمقدار ما يتيح لها الضعف الملابس للسلطة القضائيّة بأن تهيمن.

أعلم جيّدًا أنّنا بتجريدنا القضاة من الحقّ في إعلان القوانين غير دستوريّة إنّما نمنح الهيئة التشريعيّة وإن بطريقة غير مباشرة، سلطة تغيير الدستور لأنّها لن تصطدم في سعيها إلى ذلك بأي عائق قانونيّ. ولكن لعلّه من الأفضل ألف

مرّة أن تناط سلطة تغيير دستور الشعب بأناس يمثّلون، مهما كان التمثيل منقوصًا، إرادات الشعب، من أن تناط بآخرين لا يمثّلون إلّا ذوات أنفسهم.

وقد يكون أدهى وأبعد عن حسن التدبير إيلاء القضاة الإنكليز الحقّ في اعتراض قرارات الهيئة التشريعيّة، لأنّ البرلمان الذي يسنّ القانون يضع في الوقت نفسه الدستور، ولأنّه، بالتالي، لا يجوز، مهما كان الظرف، أن يوصف قانون بأنه غير دستوري إذا كان صادرًا عن السلطات الثلاث.

لا ينطبق أيٌّ المنطقَينْ على الوضع السائد في أميركا.

فالدستور في الولايات المتحدة يسود على المشترعين كما يسود على المواطنين. إنّه إذًا أوّل القوانين، ولا يجوز أن يُعدّل بموجب قانون. فمن العدل، في هذه الحال، أن تنصاع المحاكم للدستور في المقام الأوّل ومن ثمّ القوانين. وهذا شرطٌ جوهريّ من شروط السلطة القضائية: فأن يختار القاضي من بين الأحكام القانونيّة تلك التي تفرض عليه قيودًا صارمة، إنّما هو حقّ من حقوقه الطبيعيّة، إذا جاز لنا القول.

في فرنسا أيضًا يعتبر الدستور أوّل القوانين وللقضاة حقّ مماثل في أن يتخذوه أساسًا لأحكامهم. ولكنّهم بمزاولتهم هذا الحقّ لا بدّ من أن يواجهوا حقًّا آخر، أكثر قدسيّة من حقّهم، هم: وهو حقّ المجتمع الذي يعملون باسمه. ففي حالة مماثلة يتعيّن على دواعي مصلحة الدولة العليا أن تغلب دواعي الشؤون العاديّة.

أمّا في أميركا، حيث من المتاح دائمًا للأمّة إرغام القضاة على الانصياع عبر تغيير الدستور، فلا يُخشى من خطرٍ مماثل. فالسياسة والمنطق يلتقيان إذًا على هذا الصعيد، ويحتفظ الشعب والقضاة، على حد سواء، بما لهم من امتيازات.

عندما يُشار، أمام محاكم الولايات المتحدة، إلى قانون يرى القاضي أنّه غير دستوري، فله عندئذ كلّ الحقّ في عدم تطبيقه. قد تكون هذه هي السلطة الوحيدة التي تمنح للقاضي الأميركي على نحوٍ خاص، لكنّ التأثير السياسي الذي ينجم عنها كبير جدًا.

الحقّ أنّه يوجد عدد قليل جدًا من القوانين التي من شأنها أن تلبث، زمنًا طويلًا، بمنأى عن التحليل القضائي وتقويمه، لأنّ القليل منها لا يمسّ بمصلحةٍ فرديّة فلا يستطيع المشتكي أو ينبغي له ألا يستند إليه أمام المحاكم.

والحالُ إنّه عندما يرفض القاضي تطبيق قانون ما في محاكمة ما، يفقد القانون، على الفور، بعضًا من قوته المعنويّة. ويتنبّه أولئك الذين أضرّ بهم إلى وجود وسيلةٍ تمكّنهم من الإفلاتِ من الانصياع له: ومع تكرار القضايا يسقط القانون عاجزًا. وعندئذ نجد أنفسنا أمام أمرين لا ثالث لهما: فإمّا أن يغيّر الشعب دستورَه وإمّا أن يردّ المشترع قانونَه.

لقد أولى الأميركيون محاكمهم سلطةً سياسيّة لا يُستهان بها. غير أنهم حدّوا من مخاطر هذه السلطة عبر إرغامهم المحاكم على عدم التعرّض للقوانين إلّا بوسائل قضائيّة.

فلو أتيح للقاضي أن يبطل القانون على نحو نظري وعام، أو لو أتيح له أن يأخذ المبادرة بيده ويجعل نفسه رقيبًا على المشترع، لكان دخوله المسرح السياسيّ صاخبًا مظفرًا. وبتحوّله إلى نصير هذا الطرف أو ذاك أو خصم هذا الطرف أو ذاك لاستثار الأهواء التي تقسّم البلاد في صراع لنصرة هذا الطرف أو ذاك. غير أنّ القاضي حين ينتقد قانونًا ويهفّته في جدالٍ غامض وبشأن تطبيق معيّن لأحكامه، فإنما هو يحجب بذلك أهميّة انتقاده عن أعين الجمهور. فلا غرض لحكمه إلّا أن يصيب مصلحة فرديّة، ولا يمسّ القانون في ذاته إلّا عرَضًا.

ثمّ إنّ القانون إذ يتعرّض للانتقاد لا يبطل: قد يقلّل الانتقاد من قوّته المعنوية، غير أنّ تأثيره الماديّ يبقى. ولن يُسقطه شيء إلّا تكرار الانتقاد الذي سلبه، المرّة تلو المرّة، جماع قوّته.

إلى ذلك ليس خافيًا أنّنا إذ نترك للمصلحة المتعيّنة مهمّة نقد القوانين، وإذ نقيم الرابط الوثيق بين محاكمة القانون ومحاكمة الفرد، إنّما نضمن عدم التعرّض للتشريع على نحو عابث. ففي نظام مماثل لا يعود التشريع معرّضًا لحملات يوميّة من الأطراف المتنازعة. وبتدليلنا على أخطاء المشترع إنّما نلبّي

حاجة ملموسة: إذ ننطلق من حقيقة إيجابيّة وملموسة لأنّها ينبغي أن تكون أساسًا لمحاكمة.

لا أدري إذا كان هذا النحو من عمل المحاكم الأميركيّة ليس هو الأكثر ملاءمة للحريّة أيضًا، إلى كونه الأكثر ملاءمة للنظام العام.

إذا كان القاضي لا يستطيع توجيه النقد إلى المشترعين إلّا مجابهةً، فقد نشهد أزمنةً تُسكتُه فيها الخشيةُ. وقد نشهد أزمة أخرى يحثّه فيها التحيّز إلى التجرّؤ على توجيه النقد كلّ يوم. هكذا تغدو القوانين عرضةً للنقد إذا وَهَنت السلطة التي انبثقت منها، وإذا اشتدّ بأسها رضخنا لها جميعًا لا نلوي على شيء. ما يعني أن القوانين غالبًا ما ستتعرّض للنقد عندما يكون من المفيد احترامها، وأنّها ستُحتَرَم عندما يُصبح في المتناول أن نَقْهَر الغيرَ باسمها.

غير أنّ القاضي الأميركي يخوض المعترك السياسيّ مرغَمًا. إنّه لا يُبدي رأيًا في القانون إلّا لأن من واجبه أن يُبدي رأيه في محاكمة، لا يسعه الإحجام عن إبداء الرأي في محاكمة. والمسألة السياسيّة التي يجب عليه حلّها تتصل بمصلحة المتقاضيينْ أمام المحكمة، ولا يسعه رفض البتّ فيها من دون التنكّر لمبدأ العدالة. فمن خلال أدائه واجباته الدقيقة التي تفرضها عليه مهنته كقاض يؤدّي دوره كمواطن. صحيحٌ أنّ الرقابة القضائيّة التي تمارسها المحاكم على التشريع، لا تستطيع، على هذا النحو، أن تتسع لتشمل، بلا تمييز، جميع القوانين، لأنّ بعضها لا يؤدّي إطلاقًا إلى هذا الضرب من النزاع المعلَن، والذي نسمّيه قضيّة. وحتّى إذا كان مثل هذا النزاع ممكنًا فقد لا يجد مَن يرغب في عرضه على المحاكم.

لطالما شعر الأميركيون بوجود هذه العقبة، غير أنّهم تركوا علاجها ناقصًا خشيةَ أن يسبغوا عليها، في الأحوال كافّة، فعالية لا تخلو من خطورة.

حتّى ضمن الحدود المرسومة لها، لا شكّ في أن السلطة الممنوحة الأميركية في الإعلان عن عدم دستوريّة القوانين لا تزال تشكّل الأكثر مناعةً، على الإطلاق، في وجه طغيان المجالس السياسيّة.

سلطات أخرى أنيطت بالقضاة الأميركيين

لجميع المواطنين في الولايات المتحدة الحقّ في توجيه الاتهام إلى الموظفين العموميين أمام المحاكم العادية. - كيف يستخدمون هذا الحق. - المادة 75 من الدستور الفرنسي للعام الثامنة. - ليس بمقدور الأميركيين والإنكليز أن يدركوا معنى هذه المادة.

لا أدري إذا كان لا بدّ من تكرار القول إن لجميع المواطنين في أمّة حرّة كأميركا، الحقّ في توجيه الاتهام إلى الموظفين العموميين أمام القضاة العاديين، وإنّ لجميع القضاءة الحقّ في إصدار أحكام ضدّ الموظفين العموميين؛ فليس في هذا ما يخالف المجرى الطبيعي للأمور.

وليس امتيازًا خاصًا، بأي حال، أن يُباح للمحاكم إنزال القصاص بمأموري السلطة التنفيذيّة في حال مخالفتهم القانون. لا بل إنّ تجريدها من هذا الحقّ يُعتبَر تنكّرًا لوظيفتها الطبيعيّة.

ولم يبدُ لي أنّ جعل الموظفين في الولايات المتحدّة مسؤولين عن أفعالهم أمام المحاكم من شأنه أن يضعف قدرات الحكومة.

لا بل بدا لي على العكس إنّ الأميركيين، بسلوكهم هذا النحو، إنّما زادوا من مقدار الاحترام الواجب للحاكمين نظرًا إلى ما يبديه هؤلاء، عندئذٍ من حرص متزايد على اجتناب النقد.

كما أنني لم ألحظ البتة أنّ الولايات المتحدة تشهد الكثير من المحاكمات السياسيّة، ولا أجد مشقّةً على الإطلاق في تفسير ذلك. فالمحاكمة، مهما كانت طبيعتها، هي خطوةٌ شاقّة دونها متطلّبات ونفقات طائلة. قد يكون من اليسير توجيه اتهام إلى شخصيّة عامّة في الصحف، غير أنّ القرار بمقاضاته أمام المحاكم لا يُتّخذ من دون أسباب موجبةٍ جديّة وذات شأن. فكي يُلاحق موظّف أمام القضاء لا بدّ من دافعٍ مقنع لتقديم الشكوى، والموظفون لا يوفرون، عادةً مثل هذا الدافع إذا كانوا يخشون التعرّض للملاحقة القانونيّة.

هذا الأمر ليس وقفًا على الصيغة الجمهوريّة التي يتبنّاها الأميركيون في نظامهم، لأنّ التجربة عينها تُخاضُ يوميًا في إنكلترا.

إذ لم يستقرّ في روع هاتين الأمّتين أنّهما صانتا استقلالهما بإباحتهما محاكمة مأموري السلطة الأساسيين. بل ارتأتا أنّ القضايا الطفيفة التي يُتاح لأي مواطن عاديّ، أن يرفعها كلّ يوم، هي الضامن للحريّة لا الإجراءات القضائيّة الكبرى التي لا يُلجأ البتة إليها، أو يُلجأ إليها بعد فوات الأوان.

عندما كان القضاة يمسكون ببعض المجرمين، في العصور الوسطى، يوم كان التوصّل إلى اعتقال المجرمين أمرًا عسيرًا جدًا دونه المشقّات، كانوا غالبًا ما يُنزلون بهم أفظع أشكال العقاب والتعذيب. غير أنّ هذا لم يكن وسيلةً ناجعة لردع المذنبين. فكان الاستنتاج، منذ ذلك الحين، أنّ الوسيلة الأنجع لجعل العدالة أكثر فعاليّة هي أن تكون، في وقتٍ معًا، أقدر على المحاسبة، فلا يفلت مجرمون من العقاب، وأن تكون أحكامها ألطف وقعًا.

يعتقد الأميركيون والإنكليز أنه يجب معاملة التعسف والاستبداد كالسرقة: تسهيل المطاردة، وتخفيف العقوبة.

في العام الثامن للجمهوريّة الفرنسيّة، وضع دستورٌ تضمّنت المادة 75 التي تنصّ على: "لا يجوز أن يلاحق موظفو الحكومة، من غير الوزراء، لأسباب متصلة بمهامهم إلّا بقرار صادرٍ عن مجلس الدولة (Conseil d'État). وفي مثل هذه الحالة تتولّى المحاكم العاديّة النظر في القضيّة".

في ما بعد ألغي دستور العام الثامن، غير أن هذه المادة بقيت مرعية الإجراء على الرغم من مطالبات المواطنين المحقّة واليوميّة بإلغائها.

حاولتُ تكرارًا أن أشرح معنى المادة 75 لموطنين أميركيين أو إنكليز، غير أنني لم أفلح في هذا المسعى إلّا بمشقّة بالغة.

فما كانوا يرونه أولًا في هذه المادة هو أنّ مجلس الدولة في فرنسا هو عبارة عن محكمةٍ عليا تحتلّ موقعًا مركزيًّا في المملكة، وأنّ مثول جميع أصحاب الدعاوى أمامها بدايةً هو طغيان صرف.

ولكن عندما كنت أسعى لإقناعهم بأنّ مجلس الدولة لم يكن هيئة قضائيّة، بالمعنى الشائع للعبارة، بل هيئة إداريّة يرتبط أعضاؤها بالملك بحيث يكون باستطاعة الملك، بعد أن يصدر أمرًا باتًا لأحد موظّفيه، ويُسمّى الوالي (prefet)، بارتكاب عملٍ جائر، أن يعاود ويصدر أمرًا باتًا آخر لموظفٍ ثانٍ، ويسمّى مستشار الدولة، كي يحول دون معاقبة الأوّل. وعندما كنت أشير إلى أنّ المواطن المتضرّر من أمر الأمير لا يملك وسيلة إلّا اللجوء إلى الأمير نفسه مطالبًا بإحقاق الحقّ، كانوا لا يصدّقون أنّ كبائر كهذه ممكنة وكانوا يرمونني بالكذبِ والجهل.

غالبًا ما كنّا نشهد، في نظام المَلكيّة السابق، صدور قرار عن البرلمان بالقبض على موظّف عمومي متهم بإرتكاب مخالفة. وكانت السلطة المَلكيّة تتدخّل أحيانًا لإبطال القرار. عندئذ كان الطغيان يكشف عن وجهه ولم يكن الانصياع عندها سوى رضوخ للقوّة.

لقد انحدرنا كثيرًا عن الحدّ الذي بلغه أسلافنا من قبل. ذلك أنّنا سلّمنا بمجريات الأمور تحت راية العَدْل المزعوم، وكرّسنا، باسم القانون ما كان لا يُفرض على الأسلاف إلّا بالقوة الغاشمة.

الفصل السابع

عن الحُكْم (القضائي) السياسيّ في الولايات المتحدة

ما يعنيه المؤلّف بالُحكم (jugement) السياسيّ. - كيف يُفهَمُ الحُكم القضائي السياسيّ في كلّ من فرنسا وإنكلترا والولايات المتحدة. - في أميركا لا يُعنى القاضي السياسيّ إلّا بالموظفين العموميين. - هو يقضي بالعزل من الوظيفة لا بفرض عقوبات. - الحُكم (القضائي) السياسيّ، كما يُفهَمُ في الولايات المتحدة، هو، على الرغم من لِيْنِه، وربّما بسبب لينهِ، سلاح بالغ القوّة بين أيدي الأغلبية.

أعني بالحُكم القضائي السياسيّ، القرار الذي يصدر عن هيئة سياسيّة مخوّلةٍ، على نحو موقّت، الحقّ في إصدار أحكام قانونيّة.

في ظلّ الحكومات الاستبداديّة لا جدوى من تغليف الأحكام القانونية بصيغ استثنائيّة: فلا يحتاج الأميرُ، الذي باسمه يُقاضى المتهم، وبوصفه سيّد كلّ ما عداه، إلى السعي وراء ضمانة أجدى من الفكرة السائدة عن سلطانِه. ولعلّ الخشية الوحيدة التي قد تنتابه هي الإخفاق في الحفاظ على المظهر الخارجيّ لإجراءات العدالة، أو أن يُساء إلى سلطته في معرض السعي وراء تأكيدها.

لكن في معظم البلدان الحرّة حيث لا يسع الأغلبية مطلقًا أن تمارس أي تأثير على المحاكم، على غرار ما يفعل أميرٌ مستبدٌ، قد يجوز أن توضع السلطة القضائية، موقتًا، بين أيدي ممثلي المجتمع أنفسهم. إذ يُستَحسَنُ، في بعض الأحوال، جمع السلطات على هذا النحو موقتًا، كي لا يُمسّ بالمبدأ الضروريّ لوحدة الحكومة. لذا ضمّنت كلٌّ من إنكلترا وفرنسا والولايات المتحدة قوانينها

مبدأ الحُكم القضائيّ السياسيّ: وقد يكون مفيدًا أن ندقّق في ما غنمته هذه الأمم الثلاث العظيمة من تبنّيها مبدأً مماثلًا.

يشكّل مجلس الأعيان (la Chambre des pairs)، في كلّ إنكلترا وفرنسا، المحكمة الجنائيّة العليا[1] للأمّة. ولا يبتّ المجلس في كلّ الجرائم السياسيّة، لكنّه مخوّل البتّ فيها جميعًا.

إلى جانب مجلس الأعيان هناك سلطة سياسيّة أخرى تمتلك الحقّ في توجيه الاتهام (الادّعاء). أمّا الفرق الوحيد بين البلدين على هذا الصعيد فيكمن في الآتي: في إنكلترا، يستطيع مجلس نوّاب الأمّة أن يتّهم من يشاء أمام مجلس الأعيان. أمّا في فرنسا، لا يستطيع مجلس النوّاب أن يستخدم هذا الإجراء إلّا ضدّ وزراء الملك.

هذا إلى كون مجلس الأعيان في البلدين يملك حقّ استخدام سائر القوانين الجزائية لمعاقبة الجانحين.

في الولايات المتحدّة، كما هي الحال في أوروبا، تخوّلُ إحدى الهيئتين التشريعتين حقّ الاتهام، بينما تخوّل الثانية الحقّ في إصدار الحُكم. فمجلس النوّاب يتولّى الكشف عن المذنب، بينما يتولّى مجلس الشيوخ معاقبته.

غير أنّ القضية لا تُرفَع إلى مجلس الشيوخ إلّا من مجلس النوّاب، وليس بمقدور مجلس النوّاب أن يدّعي أمامه إلّا على الموظفين العموميين. هذا يتضح أن نطاق صلاحيات مجلس الشيوخ أضيق من تلك التي يتمتّع بها مجلس الأعيان في فرنسا، وأنّ مجلس النوّاب الأميركي يملك حقّ ادّعاء أوسع من ذلك الذي يملكه نوّابنا.

غير أنّ الفرق الكبير بين أميركا وأوروبا يكمن في كون المحاكم السياسيّة في أوروبا قادرة على تطبيق جميع أحكام القانون الجزائي. أمّا في أميركا فتُستَنفَدُ

---

(1) إلى ذلك، تمثّل محكمة الأعيان في إنكلترا أعلى محاكم الاستئناف في بعض القضايا المدنيّة. يُنظر: Blackstone, liv. III, chap. iv.

صلاحيات المحاكم السياسيّة فورَ تجريدها المذنب من صفته العامّة وإعلانها عدم أهليّته لتولّي أي وظيفة سياسيّة في المستقبل، وبعد ذلك تُحال قضيّته إلى المحاكم العاديّة.

لنفترض أن رئيس الولايات المتحدة ارتكب جريمة الخيانة العظمى.

عندئذٍ يعمد مجلس النواب إلى توجيه الاتهام إليه، ويصدر مجلس الشيوخ حكمًا بعزله. بعد ذلك يمثُل أمام هيئة محلفين هي وحدها صاحبة الحقّ في تجريده من حريّته أو حياته.

لعلّ في ما سبق خير إيضاح لما نحن في صدده.

من خلال تضمين قوانينهم مبدأ الحكم السياسيّ، أراد الأوروبيون النيل من كبار المجرمين مهما علا شأن أنسابهم أو مراتبهم أو سلطاتهم في إطار الدولة. وللفوز بمرادهم هذا جمعوا، على نحوٍ موقت، كلّ صلاحيات المحاكم بين أيدي هيئة سياسيّة عليا.

هكذا، إذا استحال المشترعُ قاضيًا، أمكنه إثبات وقوع الجريمة وتصنيفها ومعاقبتها، وبمنحه حقوق القاضي، ألزمه القانون جميع واجبات القاضي، وكلّفه أن يُراعي سائر الشكليّات التي قد تسلكها العدالة.

عندما تجد محكمة سياسيّة، فرنسيّة كانت أم إنكليزيّة، أنّ المدّعى عليه الماثل أمامها هو موظّف عمومي، وتُصدر في حقّه حُكمًا، فهي بذلك إنّما تجرّده من مهامه وقد تعلنه فاقد الأهليّة لتولّي أي منصب مماثل في المستقبل: غير أن العزل والتجريد من الأهليّة السياسيّة ليسا هنا سوى نتيجة الحكم لا الحكم في ذاته.

الحُكمُ (القضائي) السياسيّ في أوروبا هو إذًا أقرب إلى التدبير القضائيّ منه إلى الإجراء الإداريّ.

العكس هو الصحيح في الولايات المتحدة، وليس شاقًّا أن نرى بوضوح أن الحكم السياسيّ فيها هو أقرب إلى الإجراء الإداريّ منه إلى التدبير القضائي.

صحيحٌ أنّ حُكم أعضاء مجلس الشيوخ هو قضائيّ من حيث الشكل. وكي يصدر هذا الحكم يُضطرون إلى مراعاة هيبة هذا الإجراء وأعرافه. كما أنّ حكمهم قضائي حتمًا من حيث الدواعي التي يُبنى عليها. إذ يرى مجلس الشيوخ نفسَه مجبرًا، بالإجمال، على اتخاذ مخالفة للحقّ العام أساسًا لقراره، في حين أن موضوع هذا القرار هو إداريّ محض.

فلو كان الغرض الرئيس للمشترع الأميركيّ هو حقًّا تعزيز هيئةٍ سياسيّة قضائيّة واسعة الصلاحيات، لما كان حصَر عمله في نطاق الموظفين العموميين فقد يكون أعدى أعداء الدولة من غير الموظفين: ومثل هذا ينطبق على الجمهوريّات، خاصّة، حيث يغلبُ سلطان الأحزاب على ما سواه، وحيث يزداد حجم النفوذ كلّما ابتعد المتنفّذ عن أي موقع شرعيّة في السلطة.

لو أراد المشترع الأميركيّ أن يمنح المجتمع نفسَه الوسائل الكفيلة بأن تقيه الجرائم الكبرى، على غرار ما يُمنَح للقاضي، عبر الخشية من العقاب، لكان وضع في تصرّف المحاكم السياسيّة موارد القانون الجزائي بأسرها. والحقّ أنّه لم يزوّدها إلّا بسلاح منقوص، يعجز عن النيل من أشدّ المجرمين خطورة. ذلك أنّ الحكم بعدم الأهليّة السياسيّة ليس أمرًا ذا شأن في نظر الساعين إلى إسقاط القوانين في ذاتها.

إنّ الغرض الرئيس من الحُكم (القضائي) السياسيّ في الولايات المتحدة يتمثّل إذًا في انتزاع السلطة من يدِ مَن يسيء استخدامها، وعدم تمكين هذا المواطن نفسه من تولّي سلطة مماثلة في المستقبل. فهو إذًا، كما اتضح لنا، تدبير إداري كُسيَ بمهابةِ الحكم القضائي.

لقد أوجد الأميركيون، على هذا الصعيد، نظامًا مختلطًا. فقد عزّزوا قرار العزل الإداريّ بسائر ضمانات الحُكم القضائي السياسيّ، وجرّدوا الحُكم القضائي السياسيّ من أشدّ ما فيه من الصرامة.

إذا ما اتضح لنا هذا الأمر، لن نجد في ما تبقّى إلّا تحصيل حاصل. وندرك عندئذ لِمَ تُخضِع كلّ الدساتير الأميركيّة الموظفين المدنيين لولاية مجلس

الشيوخ القضائيّة، وتستثني العسكريين منها، مع أن جرائم هؤلاء أشدّ خطورة بما لا يُقاس. ليس لدى الأميركيين، إذا جاز القول، موظفون في المجال المدنّي يمكن الرجوع عن توظيفهم: فبعضهم غير قابل للعزل، وبعضهم الآخر يستمدّ حقوقه من ولايةٍ (بالانتخاب) غير قابلة للنقض. وكي يجرَّدوا من سلطتهم يجب أن يخضعوا للمحاكمة. أمّا أمرُ العسكريين فيرتبط برئيس الدولة وهو، ذاته، موظّف مدنّي. وبالنيل من رئيس الدولة يُتاح النيل منهم في وقتٍ معًا[2].

لكن إذا أجرينا الآن المقارنة بين النظامين الأميركي والأوروبي، من حيث التأثير الذي ينجم أو قد ينجم عنه، لطالعتنا بعض الفروق البارزة أيضًا.

ففي كل من فرنسا وإنكلترا يُعتبر الحكم القضائيّ السياسيّ سلاحًا استثنائيًا لا ينبغي للمجتمع استخدامه إلّا لإنقاذ نفسه من الملمّات الكبرى.

ولا يسعني التنكّر لحقيقةٍ مفادها أنّ الحكم (القضائي) السياسيّ، كما يطبّق في أوروبا، يشكّل اعتداءً على المبدأ الضامن لتقسيم السلطان، وأنّه يمثّل تهديدًا دائمًا للحريّات ولحياة الناس.

أمّا في الولايات المتحدة فلا يشكّل سوى مساس غير مباشر بمبدأ تقسيم السلطات ولا يهدّد مطلقًا حياة المواطنين وأسباب وجودهم، كما أنّه لا يشكّل تهديدًا محدقًا بالجميع، كما هي حاله في أوروبا، لأنّه لا يطاول إلّا من ارتضوا، مجرّد قبولهم الاضطلاع بوظائف عمومية، أن يكونوا خاضعين لأحكامه الصارمة.

إنّه أقل تهديدًا وأقلّ فعالية في وقت معًا.

لذلك لم يرَ فيه المشترعون في الولايات المتحدة علاجًا مثاليًا لآفات المجتمع، بل وسيلة من وسائل الحكم الاعتياديّة.

بناء عليه فإنّه يمارس تأثيرًا أكبر على الجسم الاجتماعي في أميركا منه على الجسم الاجتماعي في أوروبا. والحقّ أنّه ينبغي للمراقب ألا يُخدعَ باللِيْن

(2) هذا لا يعني أنّ من المستطاع تجريد ضابط من رتبته، بل من المستطاع تجريده من الإمرة.

الظاهر للتشريع الأميركيّ في ما يتعلّق بالأحكام القضائيّة السياسيّة؛ ذلك أنّ ما يلفتنا من الوهلة الأولى هو أنّ المحكمة التي تصدر هذه الأحكام في الولايات المتحدة مكوّنة من العناصر عينها التي تتكوّن منها جهة الادّعاء والنفوذ عينه الذي تخضع له تلك الجهة أيضًا، الأمر الذي يفسح في المجال أمام الأهواء الثأرية الطاغيّة للأطراف المتنازعة. فإذا كان القضاة السياسيّون في الولايات المتحدة لا يستطيعون إصدار أحكام بمثل صرامة الأحكام التي يصدرها القضاة السياسيّون في أوروبا، فإنّ فرص النجاة من العقاب لديهم أقلّ بما لا يُقاس. لذلك فحتّى لو بدا العقاب أقلّ قسوة، فإنّه، حتمًا، عقابٌ أكيد.

كان غرض الأوروبيين الرئيس من إنشاء المحاكم السياسيّة هو معاقبة المذنبين. أمّا غرض الأميركيين فهو تجريدهم من السلطة. ما يعني أنّ الحكم القضائي السياسيّ في أميركا هو تدبير وقائي، على نحو ما. لذا ليس من المطلوب أن يُقيّد القاضي بوابلٍ من التعريفات الجنائيّة المفرطة في دقّتها.

لا شيء يُضاهي غموض القوانين الأميركيّة في تعريفها للجرائم السياسيّة بما في العبارة من معنى. "إنّ الجرائم التي تستدعي معاقبة الرئيس (ينصّ دستور الولايات المتحدة، الفصل الرابع، المادة الأولى) هي الخيانة العظمى، الفساد، وغيرهما من الجرائم والجنح العظمى". ويزداد هذا الغموض غموضًا في دساتير ولايات أخرى.

ينص دستور ولاية ماساتشوستس على أنّ "الموظفين العموميين سوف يعاقبون على ما ترتّب على سوء سلوكهم من ذنب، وعلى سوء إدارتهم"[3]. وينص دستور ولاية فرجينيا على الآتي: "جميع الموظفين الذين يعرّضون الدولة إلى خطر ما سواء بسبب سوء إدارتهم أو بسبب الفساد أو مخالفات أخرى، قد يتعرّضون للاتهام من مجلس النوّاب". وثمة دساتير أخرى لا تنصّ على جريمة بعينها، كي تحمّل الموظفين العموميين مسؤولية لامتناهية[4].

---

(3) الفصل الأوّل، الفقرة 2، المقطع الثامن.

(4) يُنظر: دساتير ولايات إيلينوي، وماين، وكونكتيكوت وجورجيا.

غير أنّ ما يجعل القوانين الأميركيّة، على هذا الصعيد، مرهوبة الجانب، ينشأ، إذا جاز القول، عن لينها بالذات، ولا شيء غير ذلك.

لقد ذكرتُ في ما سبق أنّ عزل موظّف ما في أوروبا، وإعلان عدم أهليته لوظيفة سياسيّة في المستقبل، هما نتيجتان للعقوبة، أمّا في أميركا فهما العقوبة في ذاتها. ما يعني أنّ المحاكم السياسيّة في أوروبا تتمتّع بحقوق فظيعة لا تعرف أحيانًا كيف تستخدمها. وقد تحجم أحيانًا عن إنزال عقوبة خشية أن تنزل بالجاني عقوبة مفرطة. أمّا في أميركا فلا أحد يتردّد في إنزال عقوبة لا تهزّ مشاعر الإنسانيّة: فإنزال عقوبة الموت بخصم سياسيّ، لتجريده من السلطة، ليس في نظر الجميع سوى جريمة شنعاء؛ أمّا الإعلان عن عدم أهليّة الخصم لتولّي هذه السلطة عينها، وتجريده منها مع تركه حرًّا والعفو عن حياته، فقد يبدو جزاء عادلًا لنزاع عادل.

الحالُ أنّ هذا الحكم الذي لا يصعبُ النطقُ به هو ذروة التعاسة لمن يُنطقُ الحكمُ في حقّهم. من شأن كبار المجرمين أن يستخفّوا بصرامة الأحكام وتشدّدها، مهما كانت. غير أنّ عامّة الناس سوف يرون فيها أحكامًا تقوّض مواقعهم، وتلطّخ سمعتهم، وتودي بهم إلى عار بطالة قد تكون أدهى من الموت.

إذًا فتأثير الحُكم (القضائي) السياسيّ في الولايات المتحدة، يزداد تأثيرًا على مسيرة المجتمع كلّما بدا أقلّ قسوة. فهو لا يؤثّر مباشرة في المحكومين وإنّما يُحكِمُ سيادة الأغلبية على الحاكمين. وهو لا يولي الهيئة التشريعيّة سلطةً واسعة الصلاحيات لن تستطيع أن تمارسها إلّا أوان الأزمات، بل يتيح لها أن تمسك بناصية نفوذ معتدل ومنتظم، تقدر على استخدامه كلّ يوم. فإذا بدت القوّة أقلّ مقدارًا فإنّ استخدامها، في المقابل، يبدو أكثر تلاؤمًا، كما يبدو الإفراط باستخدامها أخفّ وطأة وتبعات.

يبدو لي إذًا أن امتناع الأميركيين عن السماح للمحاكم السياسيّة بتوقيع عقوبات قضائيّة يعودُ أساسًا إلى رغبتهم في اجتناب العواقب الأفظع، والمرتقبة، الناجمة عن الطغيان التشريعي لا عن الطغيان في ذاته. ولا أدري،

في آخر المطاف، إذا كان الحكمُ (القضائي) السياسيّ، كما يطبّق في الولايات المتحدة ليس هو حقًّا السلاح الأمضى الذي لم تحظَ الأغلبية بمثيله من قَبْل.

اعتقادي أنّنا لن نخطئ يومًا بوادر الانحطاط إذا ألّمت بالجمهوريّات الأميركيّة: إذ يكفي التثّبتُ آنئذٍ من أنّ عدد الأحكام القضائية السياسيّة يميلُ فيها إلى ازدياد (ن).

الفصل الثامن

عن الدستور الفدرالي

لقد قصرتُ جهدي إلى الآن على النظرِ في أحوال كلّ ولاية على حدة بوصفها كلاً مستقلاً في ذاتها، وبيّنتُ مختلفَ الطاقات التي يطلقها الشعبُ فيها، وما يتوسّله من وسائلِ الفعلِ في هذا الإطار. غير أنّ جميع هذه الولايات التي قاربتُها ككياناتٍ مستقلّة، مضطرّة، مع ذلك، إلى الانصياع، في بعض الحالات، إلىَ سلطةٍ عليا، هي سلطة الاتحاد. ولعلّ الوقت حان كي ننكبّ على النظر في ذلك القسط من سيادتها الذي أقرّت بالتنازل عنه لمصلحة الاتحاد، وكي نلقي نظرةً عاجلة على الدستور الفدرالي (الاتحادي)[1].

نبذة تاريخيّة عن نشأة الدستور الفدرالي

نشأة الاتّحاد الأوّل. - ضعفه. - عندما يلجأ الكونغرس إلى السلطة التأسيسيّة. - انقضاء مهلة عامين بين اللجوء إلى السلطة التأسيسيّة وإعلان الدستور.

كانت الولايات الثلاث عشرة التي زعزعت معًا نيرَ السيطرة الإنكليزيّة في أواخر القرن المنصرم، تعتنق الديانة عينها، وتنطق باللغة عينها، وتتّبع العادات والأعراف عينها، لا بل القوانين عينها، تقريبًا. كانت تكافح، جميعها، ضدّ عدوّ مشترك، فلم تُعوزها إذًا الدوافع التي تحدو بها إلى الاتحاد في ما بينها، والانصهار في أمّة واحدة.

(1) يُنظر نصّ الدستور الفدرالي.

غير أنّ ما دَرَجت عليه من وجود مستقلّ وحُكم منبثق من لدنها، ولّد لكلّ منها مصالحَ خاصّة بها وعادات وتقاليد تتفرّد بها عن غيرها، ما جعلها تأنف الاتحاد المتين التام الذي من شأنه أن يطمسَ ما تتميّز به كلّ ولاية على حدة، وأن يساوي في ما بينها في حالٍ من الاندماج المطلق. وهذا ما أدّى إلى بروز نزعتين متعارضتين: إحداهما تحثّ الأنكلو-أميركيين على الوحدة، والثانية تحثّهم على الانقسام.

جعلت الضرورة مبدأ الاتحاد راجحًا ما بقيت الحربُ دائرةً مع الوطن الأمّ. وعلى الرغم من قصورِ القوانين التي كان يتأسّس عليها هذا الاتحاد، فإنّ الرابط المشترك لم يتزعزع[2].

ولكن ما إن تمّ التوصّل إلى معاهدة سلام، اتضحت للعيان مساوئ التشريع: إذ بدا أنّ الدولة تضمحل فجأة. فقد استولت كلّ مستوطنة بعد تحوّلها إلى جمهورية مستقلّة، على سيادتها كاملة غير منقوصة. وباتت الحكومة الفدرالية (الاتحاديّة) التي قضى عليها دستورها نفسه بالضعف وما عاد الشعورُ بالخطر سندًا لها ودَعمًا، مقيمة في عزلتها تواجه إساءات الأمم الأوروبيّة الكبرى، ولا تجد من الموارد ما يؤهّلها لا لجَبْهِ قبائل الهنود الحمر، ولا لسداد فوائد الديون المتراكمة عليها جرّاء حرب الاستقلال. وإذ أيقنت أنّها على شفير الهلاك، أعلنت، هي، رسميًا عن عجزها وأوكلت أمرَها إلى السلطة التأسيسيّة[3].

وإذا قيض لأميركا ذات يوم أن ترقى، ولو لبعض الوقت، إلى إحدى ذرى المجد هذه كما لا تكلّ مخيّلة سكّانها المزهوين بأنفسهم عن تكرار المحاولة للبرهان على ذلك، فقد بلغتها في تلك اللحظة التي تخلّت فيها السلطة القوميّة عن سلطانها.

---

(2) يُنظر بنود (ميثاق) الكونفدرالية الأولى التي شُكّلت في عام 1778. إذ لم يُتبنّ هذا الدستور الفدرالي من الولايات جميعها إلّا في عام 1781.

يُنظر أيضًا التحليل الذي أجرته مطبوعة فدراليست (الفدرالي) لهذا الدستور، منذ عددها الخامس عشر وحتّى عددها الثاني والعشرين، ضمنًا، وتحليل ستوري في:

M. Story, *Commentaires sur la Constitution des États-Unis*, pp. 85-115.

(3) صدر هذا الإعلان عن الكونغرس في 21 شباط/ فبراير 1787.

فلطالما شهدت العصور، على اختلافها، شعوبًا تكافحُ بما أوتيت من بأس لأجل أن تحظى باستقلالها. ولا شكّ في أنّ كثيرًا من المغالاة لابس وصف ما بذله الأميركيون في سبيل التحرّر من نير الإنكليز. ذلك أنّ الولايات المتحدة، التي كان يفصلها عن أعدائها نحو 1300 فرسخ من مياه البحار، والتي حظيت بمؤازرة حليف قويّ، إنّما تدين بنصرها لموقعها أكثر مما تدين به لقوّة جيشها أو لحماسة مواطنيها الوطنيّة. فمن ذا الذي يجرؤ على عقد المقارنة بين حرب أميركا وحروب الثورة الفرنسيّة، بين الجهود التي بذلها الأميركيون وتلك التي بذلناها نحن، في وقتٍ كانت فيه فرنسا عرضةً لهجمات أوروبا بأسرها، بلا مالٍ أو دعم أو حلفاء، تلقي بواحدٍ من كلّ عشرين من شعبها في وجه أعدائها، مُخمِدةً بإحدى يديها نيران الفتنة التي تلتهم أحشاءَها، ملوّحةً باليد الأخرى بالشعلة التي تنير من حولها؟ غير أنّ المستجدّ في تاريخ المجتمعات هو أن نشهدَ أمّةً عظيمة، إذ يُخطِرها أولياء التشريع فيها بأنّ عجلات الحكم سوف تتوقّف، تلتفتُ دونما استعجالٍ أو خشية إلى نفسِها، ممعنة النظر في جذور ما ألمّ بها من السوء، متداركةً نفسها طوال عامين، بحثًا عن العلاج، وحالما يتبدّى العلاج لناظريها ترضخ له طائعةً من دون أن تكبّد البشريةَ دمعةً أو قطرة دم واحدة.

عندما أدركت أميركا ما يعتوِر دستورها من قصور، كانت الحماسات السياسيّة العارمة التي ولّدتها الثورة قد خَمدَت بعض الشيء، كما كان نجم الشخصيّات البارزة التي أنجبتها ما زال ساطعًا. ما يجعلُ الأمر أشبه بحسنِ طالعٍ مضاعف لأميركا. فالمجلس الذي تولّى صياغة الدستور الثاني، كان يتألّف من عدد قليل من الأعضاء[4] منهم نخبة من أنبه العقول وأنبل الشخصيّات التي عرفها العالم الجديد قاطبةً. وكان جورج واشنطن يرأس هذا المجلس.

عقب مداولات متأنيّة ومطوّلة، خرجت هذه الجمعيّة الوطنيّة على الناس بمجموعة من القوانين الأساسيّة التي ما زال الاتحاد، إلى يومنا هذا، يعمل بموجبها. ثمّ تبنّتها جميع الولايات تباعًا[5]. وباشرت الحكومة الفدرالية

---

(4) كان المجلس يتألّف من 15 عضوًا، وكان من أعضائه واشنطن وماديسون وهاملتون والأخوين موريس.

(5) ليست الهيئات التشريعيّة هي التي تبنّتها في هذه الولايات، بل إنّ الشعب انتدب نوّابًا عنه لهذا الغرض وحده، وكان الدستور الجديد مادّة نقاشات معمّقة في كلّ مجلس من هذه المجالس.

(الاتحاديّة) مهامها عام 1789، أي عقب عامين من الفراغ في السلطة. وهكذا انتهت الثورة الأميركيّة تمامًا في الفترة التي بدأت فيها ثورتنا.

عرضٌ موجز للدستور الفدرالي

تقسيم السلطات بين السيادة الفدرالية وسيادة الولايات. - حكومة الولايات تبقى هي القاعدة العامّة. - الحكومة الفدرالية هي الاستثناء.

في تلك الحقبة واجه العقل الأميركيّ أولى العقبات التي من شأنها أن تعيق قوّة استنباطه. إذ كان المطلوب أن تقسّم السيادة على نحوٍ يُتيح للولايات التي يتألّف منها الاتحاد أن تواصل حكم نفسها بنفسها في كلّ ما لا يتصل إلّا بشؤونها الداخليّة، وذلك من دون أن تكفّ الأمّة بأسرها، الممثلة بالاتحاد، عن كونها جسمًا واحدًا وعن تلبية جميع احتياجاتها العامّة. كانت المسألة معقّدة ويصعب حلّها بالفعل.

فمن المستحيل أن يُعيّن مُسبقًا، على نحوٍ دقيق وتام، أي مقدار من السلطة سوف يُعطى لكلٍّ من الحكومتين اللتين ستقسم السيادة بينهما. من يستطيع أن يتنبّأ مسبقًا بما قد يطرأ على حياة شعبٍ بأكملِه؟

لم يكن شاقًّا تعيين واجبات وحقوق الحكومة الفدرالية، فأمرها بسيط وفي المتناول، لأنّ نشأة الاتحاد نفسها جاءت تلبية لبعض الاحتياجات العامّة الأساسيّة المعروفة. أمّا تعيين واجبات وحقوق حكومة الولاية فقد بدا معقّدًا وحمّالَ أوجه، لأنّ حكومة الولاية تتدخّل في تفاصيل الحياة الاجتماعية كافّة.

لذا جرى تعيين صلاحيات الحكومة الفدرالية بدقّة، وأُعلِنَ بعد ذلك أنّ كلّ ما لا يدخل في نطاق هذه الصلاحيات لا بدّ من أن يكون جزءًا مكمّلًا لصلاحيات حكومات الولايات. وهكذا بقيت حكومة الولايات هي القاعدة العامّة (هي القانون العام)، وجُعِلَت الحكومة الفدرالية هي الاستثناء[6].

---

(6) يُنظر تعديلات الدستور الفدرالي، في:

= *Fédéraliste*, no. 32; Story, p. 711; Kent, *Commentaries*, vol. 1, p. 364.

ولمّا كان متوقعًا أنّ تعترض التطبيقَ العملي لأحكام هذا الدستور مسائلُ على حدود صلاحيات هذه الحكومة الاستثنائيّة (الفدرالية) وأنّه لمن الخطورة بمكان أن يُترَك البتّ بهذه المسائل للمحاكم العاديّة القائمة في مختلف الولايات ومن هذه الولايات نفسها، أنشئت محكمة فدرالية عليا[7]، وهي الوحيدة من نوعها، كان من صلاحياتها أن تضمن تقسيم السلطات بين الحكومتين المتنافستين وفق ما تنصّ عليه أحكام الدستور[8].

صلاحيات الحكومة الفدرالية

الحكومة الفدرالية مخوّلة إعلان الحرب وعقد الصلح وفرض ضرائب عامّة. - جانب السياسة الداخليّة الذي قد تُعنى به. - حكومة الاتحاد هي، في

= ويمكن حتّى أن نلاحظ أنّه عندما يغفل الدستور ذكر الحقّ الحصري للكونغرس في تسوية بعض الأمور، فإنّ ذلك يعني حتمًا أنّ الولايات تستطيع أن تتولّاها بنفسها إلّا إذا شاء الكونغرس أن يعمل على تسويتها. مثلًا: يخوّل الكونغرس الحقّ في استصدار قانون عام حول إشهار الإفلاس، لكن الكونغرس يحجم عن ذلك، إذ ذاك يحق لكلّ ولاية أن تستصدر قانونًا خاصًّا بها على هذا الصعيد. والحقيقة أنّ هذا الأمر لم يُبتّ نهائيًا إلّا عقب نقاشات ومداولات أمام المحاكم. فهو إذًا حقّ قضى به القضاء.

(7) غير أن عمل هذه المحكمة يبقى غير مباشر، كما سنرى لاحقًا.

(8) صحيفة الـ *Fédéraliste* في عددها الـ 45، تصف هذا التقسيم للسيادة بين الاتحاد والولايات منفردة على النحو الآتي: "إنّ السلطات التي ينيطها الدستور بالحكومة الفدرالية هي محدّدة وقليلة العدد. أمّا تلك المتبقيّة في متناول الولايات منفردة فهي، على العكس، غير محدّدة وكثيرة. السلطات الأولى تُمارَسُ في المقام الأوّل في المسائل الخارجيّة، كمثل قضايا السلم والحرب والتفاوض والتجارة، أمّا تلك التي خوّلت الولايات منفردة ممارستها فتتسع لتشمل جميع المسائل التي تصاحب مجرى الشؤون العاديّة، ولها صلة بالحياة اليوميّة، وباستقلال الولاية وازدهارها".

سوف يتكرّر، في ما يأتي من صفحات هذا الكتاب، ذكر صحيفة الـ *Fédéraliste*. والسبب هو أنّه عندما كان مشروع القانون، الذي أصبح في ما بعد دستور الولايات المتحدة، لا يزال مجرّد اقتراح مطروح على الشعب كي يقرّه، عمد ثلاثة رجال من بين رجال الأمّة المرموقين، قبل أن يزيدهم مشروع القانون هذا صيتًا وشهرة، وهم جون جاي وهاملتون وماديسون، إلى التعاون في ما بينهم كي يُبرزوا للشعب الفوائد المنتظرة من هذا المشروع، وحثّه على إبرامه. ولهذا الغرض بادروا إلى إصدار ما يشبه الصحيفة الدوريّة التي نشرت سلسلةً من المقالات شكّلت بمجموعها مصنّفًا ناجزًا في هذه المسألة. وأطلقوا على صحيفتهم اسم الـ *Fédéraliste* وهو العنوان الذي استبقي عنوانًا للمصنّف.

الفدرالي كتاب جميل ينبغي له، برغم تخصّصه في الشأن الأميركي، أن يكون مرجعًا لكل رجل دولة في أي بلد من البلدان.

بعض الجوانب، أشدّ مركزيّة مما كانت عليه الحكومة في عهد المَلكيّة القديمة في فرنسا.

الشعوب في ذاتها ليست سوى مجموعات أفراد. ولا تشعر أمّة ما بالحاجة إلى حكومة واحدة إلّا لتحسين صورتها في نظر الأجانب.

لذا أنيط بالاتحاد الحقّ الحصريّ في إعلان الحرب أو عقد الصلح، وإبرام الاتفاقات التجاريّة، أو إنشاء جيوش وبناء الأساطيل وتجهيزها[9].

ولا تكون الحاجة إلى حكومة وطنيّة بمثل هذا الإلحاح في كلّ ما يتصل بتدبير شؤون المجتمع الداخلية.

ولكن ثمّة مصالح لا يمكن أن تلبّيها سوى سلطة عامّة.

لقد أنيط بالاتحاد أيضًا تنظيم كلّ ما يتصل بقيمة النقد؛ وما يتصل بخدمات البريد؛ كما أنيط به الحقّ في شقّ الطرقات الكبرى التي تربط أجزاء البلاد ببعضها بعضًا[10].

اعتُبرت حكومات الولايات المختلفة، بالإجمال، طليقة اليد في الشؤون المتعلّقة بنطاقها الخاص؛ ومع ذلك كان ماثلًا في الأذهان ما قد يولّده إطلاق اليد هذا من مخاطر الإسراف في استغلال استقلاليّتها وتعريض أمن الاتحاد بأسره جرّاء سوء تقدير في اتخاذ القرارات. واتقاءً لمثل هذه الحالات النادرة والمعيّنة سلفًا، أُبيح للحكومة الفدرالية التدخّل في شؤون الولايات الداخليّة[11]. هكذا ترافق الاعتراف لكلّ جمهوريّة من الجمهوريّات المتحدة

---

(9) يُنظر الدستور، الفقرة 8؛

Fédéraliste, nos. 41-42; Kent, *Commentaries*, vol. 1, pp. 207 et suiv. Story, pp. 358-382; pp. 409-426.

(10) كثير من الحقوق، من هذا القبيل، أنيطت أيضًا بالحكومة الفدرالية كمثل استصدار قانون عام حول إشهار الإفلاس، منح براءات الاختراع... ولا حاجة هنا إلى الإسهاب في شرح الأسباب البدهيّة الموجبة على هذا الصعيد.

(11) حتّى في حالة مماثلة، فإنّ تدخلها يكون غير مباشر. فالاتحاد يتدخّل عبر محاكمة كما سنرى لاحقًا.

بسلطة تعديل تشريعها أو تغييره، مع حظرٍ تام لأي سعي منها لاستصدار قوانين ذات مفعول رجعي أو إنشاء هيئة أعيان خاصّة بها[12].

أخيرًا، لمّا كان ينبغي للحكومة الفدرالية أن تؤدي الواجبات التي أنيطت بها على أكمل وجه، خوّلَت سلطةً غير محدودة في فرض الضرائب[13].

إذا أمعنّا النظر في تقسيم السلطات كما نصّ عليه الدستور الفدرالي، وعندما ندقّق عن كثب، من جهة، بالقسط الذي احتفظت به الولايات منفردة من السيادة، وبالنفوذ الذي حظي به الاتحاد، من جهة أخرى، يتضح لنا، من دون مشقّة، أنّ المشترعين الفدراليين امتلكوا تصوّراتٍ بالغة الوضوح وبالغة الدقّة عمّا أسميته، في السابق، بالمركزيّة الحكوميّة.

فالولايات المتحدة لا تشكّل جمهوريّة وحسب، بل تشكّل كونفدرالية. ومع ذلك نرى أنّ السلطة الوطنيّة فيها، أشدّ مركزية، على أكثر من صعيد، ممّا كانت عليه، في الحقبة نفسها، في كثيرٍ من المَلَكيّات الاستبدادية في أوروبا. ولن أذكر هنا سوى مَثَلَيْن اثنين.

كان لفرنسا 13 محكمة عليا تمتلك، في الأغلب، الحقّ في تفسير القانون تفسيرًا غير قابل للطعن وإلى هذه المحاكم كان بعض المقاطعات في فرنسا، وكانت تسمّى المقاطعات الدول، تمتلك الحقّ في رفض سداد ضريبة ما حتّى لو أقرّتها السلطة العليا المنوط بها تمثيل الأمّة.

ليس للاتحاد سوى محكمة واحدة لتفسير القانون، كما ليس له سوى هيئة تشريعيّة واحدة لسنّ هذا القانون. والضرائب التي يقرّها ممثّلو الأمّة ملزمة لجميع المواطنين. فالاتحاد إذًا أشدّ مركزية في هذين المضمارين الأساسيين مما كانت عليه السلطة المَلكيّة الفرنسيّة. ومع ذلك ليس الاتحاد سوى تجمّع لجمهوريّات متحدة.

---

(12) الدستور الفدرالي، الفقرة العاشرة، المادة الأولى.

(13) الدستور، الفقرات الثامنة والتاسعة والعاشرة؛

Fédéraliste, nos. 30-36, inclusivement. Id., 41, 42, 43, 44. Kent, *Commentaries*, vol. 1, pp. 207, 381; Story, pp. 329, 514.

في إسبانيا، كان بعض المقاطعات يمتلك سلطة فرض نظام للجمارك خاص به، وهي السلطة المستمدّة، في جوهر ما هي عليه، من السيادة القوميّة.

أمّا في أميركا فالكونغرس وحده يمتلك الحقّ في تنظيم علاقات الدول التجاريّة في ما بينها. وبذلك تكون سلطة حكومة الاتحاد أشدّ مركزية على هذا الصعيد ممّا هي عليه في المملكة الإسبانية. ولا جدال في أنّ السلطة المَلكيّة في فرنسا وإسبانيا ما كانتا لتُعدَما، على الدوام، الوسيلة الناجعة للإتيان بالقوة إذا دعت الحاجة، بما يحظره عليهما القانون، ما يعني أن النتيجة، في المحصلة، واحدة. غير أنني هنا أعالج النظريّة من حيث المبدأ.

سلطات فدرالية

عقب تعيين نطاق عمل الحكومة الفدرالية المرسوم بدقّة، كان لا بدّ من تعيين النحوِ الذي ينبغي لها أن تسير عليه.

سلطات تشريعيّة

تقسيم الهيئة التشريعيّة إلى مجلسين. - أوجه الاختلاف في تشكيل المجلسين. - مبدأ استقلاليّة الولايات يغلبُ في تشكيل مجلس الشيوخ. - مبدأ السيادة القوميّة في تكوين مجلس النوّاب. - الآثار الفريدة الناجمة عن القول إنّ الدساتير ليست منطقية إلّا عندما تكون الشعوب فتيّة.

في كثير من الأوجه، اتُّبع في تنظيم سلطات الاتحاد الخطّة التي كانت متبعة من قبل في الدساتير الخاصّة بكلّ ولاية على حدة.

لقد تكوّنت الهيئة التشريعيّة الفدرالية للاتحاد من مجلس شيوخ ومجلس نوّاب (ممثّلين).

وقد أدّى النزوع التوفيقي الغالب إلى اتباع قواعد مختلفة في تشكيلِ كلّ من هذين المجلسين.

لقد أوحيتُ في ما سبق بأنّ لحظة العزم على صوغ الدستور الفدرالي شهدَت تنازع مصلحتين متعارضتين. وعن هاتين المصلحتين المتعارضتين نشأ رأيان.

ففي حين سعى البعض إلى جعل الاتحاد عصبةَ ولايات مستقلّة، أي جعلها ضربًا من المؤتمر حيث يجتمع ممثلو شعوبٍ متمايزة للتداول في بعض الأمور ذات الاهتمام المشترك، كان البعض الآخر يسعى إلى جمع شملِ سكّان المستوطنات السابقة ليصبحوا شعبًا واحدًا، وتشكيل حكومة يمكنها العمل داخل نطاق صلاحياتها، وإن كان النطاق محدودًا، بوصفها الممثّل الواحد والوحيد للأمة. وكانت النتائج العمليّة لهاتين النظريتين على قدر كبير من الاختلاف.

فإذا استقرّ الرأي على تشكيل عصبة دول لا حكومة وطنيّة، جُعِلَت أغلبية الولايات (المكوّنة لهذه العصبة) هي المسيطرة لا أغلبية سكّان الاتحاد. لأنّ كلّ ولاية، مهما بلغ حجمها، كانت لتحتفظ، في هذه الحال، بقوّتها المستقلّة وتنضمّ إلى الاتحاد على أساس من المساواة التامّة.

أمّا إذا استقرّ الرأي على نقيض ذلك، أي بجعل سكّان الولايات المتحدة شعبًا واحدًا، فمن الطبيعي عندئذ أن تُجعل أغلبية المواطنين وحدها هي المسيطرة.

من الواضح أنّ الولايات الصغرى لن يسعها قبول تطبيق هذا المبدأ من التنازل عن وجودها بالكامل في كلّ ما يتعلّق بالسيادة الفدرالية؛ لأنّ تنازلها يحيلها من قوّة مشاركة في تدبير شؤونها إلى جزء ضئيل لا شأن له من أمّة كبيرة. فإذا كان المبدأ الأوّل يوفّر لها قوّة فائقة التصوّر، فإنّ الثاني يلغيها تمامًا.

حيال هذا الواقع، حدث ما يحدث، على الدوام تقريبًا، عندما تتعارض المصالح مع الحجّة المنطقيّة: إذ جرى تطويع قواعد المنطق. وتبنّى المشترعون حلًا وسطيًا يوفّق، قسْرًا، بين النظامين غير القابلين للتوافق نظريًا.

لقد انتصر مبدأ استقلاليّة الولايات في تشكيل مجلس الشيوخ. أمّا مبدأ السيادة الوطنيّة فقد كانت له الغلبة في تشكيل مجلس النواب.

كان على كلّ ولاية أن تنتدب عضوين لمجلس الشيوخ وعددًا يتناسب مع عديد سكّانها لمجلس النواب[14].

يتأتّى عن هذا التوزيع أنّ ولاية نيويورك لها في الكونغرس، في أيامنا هذه، 40 نائبًا وعضوان، فقط، في مجلس الشيوخ. أي إنّ ولاية ديلاوِر مساوية، في مجلس الشيوخ، لولاية نيويورك بينما تمتاز هذه عن الأولى بنفوذٍ في مجلس النواب يبلغُ 40 مِثْلًا. لذلك قد يجوز أن تفلح أقليّة الأمّة، من خلال سيطرتها على مجلس الشيوخ، بأن تشلّ تمامًا إرادةَ الأغلبية، الممثّلة في المجلس الآخر. وهو الأمر الذي يناقض روحيّة الحكومات الدستوريّة.

هذا كله يظهر على أحسن وجه. كم هو نادرٌ وشاقّ سعيُنا إلى الربط، على نحوٍ منطقي وعقلاني، بين أجزاء الهيئة التشريعية كلّها.

الزمن كفيلٌ على الدوام بأن يولّد، لدى الشعب الواحد، مصالح مختلفة، وبأن يكرّس حقوقًا متنوّعة. فإذا وجب، في ما بعد، وضع دستورٍ عام، برزت هذه المصالح والحقوق المختلفة كأنّها عوائق طبيعيّة تحول دون بلوغِ أيّ مبدأ سياسيّ جميعَ نتائجه المرجوّة. لذلك لا يسعنا التزامَ نهج المنطق في القوانين إلّا في فترة نشوء المجتمعات. وإذا ما وجد شعبٌ متمتّع بهذه الحظوة فألا نقفز بسرعة إلى الاستنتاج بأنّه شعب حكيم؛ فالأحرى أن نقول إنّه شعبٌ فتيّ.

في الفترة التي صيغ فيها الدستور الفدرالي لم يكن قد ظهر بعدُ في أوساط الأنكلو-أميركيين سوى مصلحتين متعارضتين على نحو إيجابي: المصلحة في

(14) كل 10 أعوام يعاود الكونغرس تحديد عدد النوّاب الذين تنتدبهم كلّ ولاية في مجلس النواب. في عام 1789 كان العدد الإجمالي للنواب 69 نائبًا؛ وفي عام 1833، أصبح 240 نائبًا.

American Almanac, 1834, p. 194.

لقد نص الدستور على أن التمثيل لا يجوز أن يتعدّى ممثلًا واحدًا لكل 30 ألف نسمة؛ غير أنه لم يذكر أي حدّ للأقلّ، ولم يرَ الكونغرس حاجةً إلى زيادة عدد النواب مع تزايد عدد السكان. وقد تقرّر، بموجب أوّل قانون يتطرّق إلى هذا الشأن، في 14 نيسان/ أبريل 1792 (Story, *Laws of the United States*, vol. 1, p. 135) أنّه سيكون نائب لكلّ 33 ألف نسمة. أمّا القانون الأخير، الذي صدر في عام 1832، فقد نصّ على أن يكون هناك نائب واحد لكل 48 ألف نسمة، أمّا عدد السكان الملحوظ فيتألّف من جميع المواطنين الأحرار من ثلاثة أخماس عدد الأرقّاء.

انفراد كلّ ولاية بتدبير شؤونها الخاصّة، والمصلحة في اتحاد الشعب بأسره. وكان لا بدّ من التوصّل إلى تسوية بين الخيارَيْن المذكورَيْن.

مع ذلك، ينبغي أن نقرّ بأنّ هذا الجزء من الدستور لم يولّد، إلى يومنا هذا، الشرور التي كان يُخشى أن يولّدها.

جميع الولايات هي ولايات فتية النشأة، وهي متقاربة في ما بينها، ولا تباين في أعرافها وتقاليدها أو في أفكارها واحتياجاتها. والفرق الناجم عن كبر حجمها أو صغره، لا يكفي، في ذاته، لأن يمدّها بمصالح متعارضة كلّ التعارض. لذلك لم نرَ في يوم من الأيام تكتلًا بين الولايات الصغرى في مجلس الشيوخ ضدّ خطط الولايات الكبرى. هذا إلى كون التعبير الشرعيّ عن إرادة شعبٍ بأكمله يمثّل قوّة هي من الطغيان بحيث أنّ الأغلبية إذا قالت كلمتها عبر مجلس النوّاب فلن يجد مجلس الشيوخ في نفسِه قوّةً تضاهيها.

إلى ذلك، ينبغي ألا نغفلَ حقيقةَ أنّ المشترعين الأميركيين لم يقرّروا، هم، فأفلحوا في أن يجعلوا من الشعب الذي أرادوا أن يضعوا له القوانين، أمّةً واحدة. فلم يكن الغرض من وضع الدستور الفدرالي إلغاء كيان الولايات، بل تقليصه. فما أن يُترك لهذه الكيانات الثانوية هامشٌ من السلطة الفعليّة (ومن غير المستطاع تجريدها منه)، يكون المشترع قد تخلّى، مسبقًا، عن استخدام وسائل القَسْرِ المعتادة بغيةَ إخضاعها لإرادة الأغلبية. أمّا وقد تقرّر ذلك، فإنّ نفاذ قواها المنفردة إلى آليات الحكومة الفدرالية لم يكن بالأمر المستهجن، بل كان تأكيدًا لحقيقة ماثلة للعيان، حقيقة قوة معترَفٍ بها ينبغي التكيّف معها لا ضدّها.

فرقٌ آخر بين مجلس الشيوخ ومجلس النواب

أعضاء مجلس الشيوخ يعيّنون من قبل الهيئات التشريعيّة في الولايات. - النواب يعيّنهم الشعب. - انتخاب مجلس الشيوخ يتمّ على مرحلتين. - وانتخاب مجلس النواب على مرحلة واحدة. - مدّة ولاية الأعضاء في كلّ من المجلسين. - الصلاحيات.

لا يختلف مجلس الشيوخ عن المجلس الآخر بمبدأ التمثيل ذاته وحسب، بل يختلف عنه أيضًا بطريقة الانتخاب، ومدّة الولاية وتنوّع الصلاحيات.

مجلس النواب يختاره الشعب. أمّا مجلس الشيوخ فتختاره المجالس التشريعيّة في كلّ ولاية.

فأحدهما نتاج الانتخاب المباشر، والآخر نتاج انتخابات على مرحلتين.

لا تدوم ولاية النوّاب إلّا عامين. أمّا أعضاء مجلس الشيوخ فتستمرّ ولايتهم ستّ سنوات.

لا يضطلع مجلس النواب إلّا بمهام تشريعيّة. وهو لا يشترك في السلطة القضائيّة إلّا عبر توجيه الاتهام إلى الموظفين العموميين. أمّا مجلس الشيوخ فيُسهِم في صوغ القوانين، وينظر في الجرائم السياسيّة التي تُحالُ عليه من قبل مجلس النواب. وهو إلى ذلك يُعتبر المجلس التنفيذي الأعلى للأمّة. فالمعاهدات التي يعقدها الرئيس تحتاج إلى موافقة مجلس الشيوخ. كما أن قرارات الرئيس تحتاج، كي تغدو نهائية ونافذة، إلى موافقة هذا المجلس[15].

عن السلطة التنفيذيّة[16]

الرئيس لا يتمتّع باستقلاليّة تامّة. - إنّه منتَخَب ومسؤول. - طليق اليدين في نطاقِه، ويخضع لمراقبة مجلس الشيوخ لكنّه لا يخضع لتوجيهاته. - يُعيّن مرتبه فور تسلّمه مهامه. - حقّ النقض (الفيتو) المُعَطِّل.

كان على المشترعين الأميركيين أن يضطلعوا بمهمّة شاقة: إذ أرادوا أن ينشئوا سلطة تنفيذيّة مُستندة إلى الأغلبية على أن تتمتّع، في الوقت نفسه، بالقوّة التي تؤهّلها للعمل طليقة اليدين في نطاق عملها.

---

(15) يُنظر:

Fédéraliste, nos. 52-66, inclusivement. Story, pp. 199-314;

الدستور، الفقرتان 2 و3.

(16) *Fédéraliste*, nos. 67-77; Story, p. 315, pp. 515-780. Kent, *Commentaries*, p. 255,

يُنظر أيضًا: الدستور الفدرالي، المادة 2.

وكان الحفاظ على الصيغة الجمهوريّة يقضي بأن تكون السلطة التنفيذيّة خاضعة لإرادة الشعب.

الرئيس هو حاكمٌ مُنتَخَب، وبذلك يبقى كلّ ما يملك، شرفه وممتلكاته وحريّته وحياته، مرهونًا بمسؤوليته أمام الشعب عن حسن أو سوء استخدامه للسلطة. وهو في مزاولته هذه السلطة ليس مستقلًا تمامًا بأي حال: فمجلس الشيوخ يراقب عن كثب صلاته بالقوى الأجنبيّة، وتوزيعه الوظائف العمومية، بحيث لا يكون فاسِدًا أو مُفسِدًا.

لقد أقرّ مشترعو الاتحاد بأنّ السلطة التنفيذيّة لن تتمكّن من الاضطلاع بدورها، كما ينبغي على نحوٍ مفيد، إذا لم يتمكّنوا، هم، من تعزيزها بقدرٍ من الثبات والقوة أكبر ممّا تحظى به في الولايات منفردة.

يُنتَخَب الرئيس لولاية تدوم أربع سنوات، وقد يُعاود انتخابه لولاية ثانية. وقد جُعِلَ احتمال تجديد الولاية حافزًا له لخدمة الصالح العام وتطوير الوسائل الممكنة للقيام بذلك.

جُعِلَ الرئيس الممثّل الواحد والوحيد للسلطة التنفيذيّة في الاتحاد. وحرِص المشترعون حتّى على عدم رهن إرادته بما يمليه عليها مجلس ما: وهو إجراء على قدر من الخطورة، من دون شكّ، لأنّه في سياق إضعافه عمل الحكومة إنّما يقلّص من هامش مسؤولية الحاكمين. مجلس الشيوخ يمتلك الحقّ في جعلِ بعض قرارات الرئيس عقيمة. غير أنّه لا يملك سلطة إرغامه على العمل بحسب توجيه ما، أو مشاطرته السلطة التنفيذيّة.

قد يجوز أن يكون تأثير الهيئة التشريعيّة على السلطة التنفيذيّة مباشرًا؛ غير أننا لمسنا في ما سبق أن الأميركيين حرِصوا على ألا يكون كذلك. إذ قد يجوز أيضًا أن يكون هذا التأثير غير مباشر.

عندما تعمد المجالس التشريعيّة إلى تجريد الموظّف العمومي من راتبه، فإنّما هي تجرّده من بعض استقلاليّته. ولأنّها هي المخوّلة سنّ القوانين، فقد تبرز الخشيةُ من سعيها إلى تجريده، تدريجًا، ممّا كفله له الدستور من سلطة.

لا نرتاب لحظة واحدة في أنّ تبعية السلطة التنفيذيّة هذه هي إحدى السيّئات الملازمة للدساتير الجمهوريّة. لم يتمكّن الأميركيون من تبديد النزعة التي تقود المجالس التشريعيّة إلى الاستيلاء على السلطة، غير أنّهم تمكّنوا من إضعافها.

يُعيّنُ راتب الرئيس لدى تولّيه مهامّه، ويتقاضاه طوال مدّة ولايته. إلى ذلك يُزوّد الرئيس بحق النقض (الفيتو) المعطّل الذي يتيح له أن يُعطّل القوانين التي من شأنها المساس بحيّز الاستقلاليّة الذي يكفله له الدستور. ومع ذلك، من غير الجائز أن ينشأ صراعٌ غير متكافئ بين الرئيس والهيئة التشريعيّة لأنّ هذه الهيئة قادرةٌ على الدوام، إذا ما أصرّت على مواقفها، أنِ تتجاوز كلّ اعتراضٍ يعترضُ طريقها. لكنّ حقّ النقض المعطّل يُرغمها، في الأقلّ، على التراجع قليلًا. ويجبرها على النظر مجدّدًا في المسألة، وعندئذ لا يعود ممكنًا حسم القرار بشأنها إلّا بأغلبية ثلثي الأصوات. والفيتو، من ناحيةٍ أخرى، هو أشبه بالاحتكام إلى الشعب. وإذ ذاك يصبح باستطاعة السلطة التنفيذيّة التي قد تُضطَهَد سرًّا إذا جرّدت من هذه الضمانة، أن تدافع عن وجهة نظرها والدواعي التي تستند إليها.

ولكن إذا تمسّكت الهيئة التشريعيّة بمواقفها، ألن تتمكّن دومًا من الفوز على من يُعارضها؟ قد أجيب عن هذا بقولي إنّ في دساتير الأمم كافّة، مهما اختلفت طبيعتها، نقطةً ما يتعيّن على المشترع أن يرجع فيها إلى ما يتمتّع به مواطنوه من حسّ سليم وفضيلة. هذه النقطة تبدو أقرب إلى المتناول وإلى العيان في النُظُم الجمهورية، بقدر ما هي أبعد منالًا ومستترة بألف ستر في النُظُم المَلكيّة. غير أنّها موجودة، على الدوام، في مكان ما. ما من بلدٍ يتحوّطُ فيه القانون لكلّ طارئ ومستجدّ، وما من بلدٍ ينبغي للمؤسّسات فيه أن تحلّ محلّ العقل والتقاليد والأعراف.

ما وجه الاختلاف بين موقع رئيس الجمهوريّة في الولايات المتحدة وبين موقع الملك الدستوري في فرنسا

السلطة التنفيذيّة محدودة واستثنائيّة شأن السيادة التي تعمل باسمها. – السلطة التنفيذيّة في فرنسا تشمل كلَّ شيء بعملِها شأن السيادة التي تعمل

باسمها. - الملك هو أحد واضعي القانون. - الرئيس ليس سوى منفّذ القانون. - أوجه أخرى من الاختلاف تنشأ عن مدّة ولاية السلطتين. - الرئيس ليس طليق اليد في نطاق سلطته التنفيذيّة. - الملك طليق اليدين. - على الرغم من أوجه الاختلاف هذه فإن فرنسا أقرب إلى جمهوريّة من قرب الاتحاد إلى مَلَكيّة. - مقارنة بين أعداد الموظفين العاملين، في كلا البلدين، لدى السلطة التنفيذيّة.

تضطلع السلطة التنفيذيّة بدورٍ بالغ الأهميّة في مصير الأمم. ما يدعوني إلى التوقّف عند هذا الدور، كي نوضح ما المكانة التي تحتلّها هذه السلطة لدى الأميركيين.

قد يكون مفيدًا، كي نكوّن فكرة واضحة ودقيقة عن موقع الرئيس في الولايات المتّحدة، أن نقارنه بموقع الملك في إحدى المَلَكيّات الدستوريّة في أوروبا.

في سياق عقد هذه المقارنة، لن ألتفت إلّا عابرًا إلى علامات القوّة الظاهريّة. فمن شأن هذه أن تخدع المراقب لا أن تعينَ استدلاله.

عندما يأخذ نظامٌ مَلَكيّ ما بالتحول، تدريجًا، إلى جمهوريّة، تحتفظ السلطة التنفيذيّة فيه بالألقاب والجاه ومراسم التبجيل والاحترام، وحتّى بالمال، زمنًا طويلًا عَقِبَ انتزاع السلطة من بين أيديها. لقد حافظ الإنكليز، لزمن طويلٍ عقِبَ قطعهم رأس أحد ملوكهم وخلع آخر عن عرشه، على عادتهم في مخاطبة خَلَفِ أمرائهم راكعين.

من جهةٍ أخرى، عندما تقع الجمهوريّات في قبضة حُكمِ فردٍ، تحافظ السلطة فيها على مظاهر البساطة والوحدة والتواضع في سلوكها، كأنّ حاكمها الفرد لا يبدي تعاليًا على من هم دونه مرتبة، أي على الجميع. وعندما كان الأباطرة يستبيحون، بصلف الطغيان، مقادير مواطنيهم وحياتهم، كان المواطنون إذا خاطبوا أحدهم أصرّوا على مناداته بـ"قيصر"، كما كان القياصرة يلبّون بتلقائية دعوات أصدقائهم لتناول طعام العشاء من دون مراعاة للشكليّات.

ينبغي لنا إذًا أن ندع الظاهر جانبًا، وأن ننفذ إلى ما يحجبه السطح.

السيادة في الولايات المتحدة موزّعة بين الاتحاد والولايات، بينما هي عندنا واحدة غير منقسمة. هنا يكمن ما أرى أنّه وجه الاختلاف الأبرز بين رئيس الولايات المتحدة وملك فرنسا.

السلطة التنفيذيّة في الولايات المتحدة محدودة واستثنائيّة شأنها في ذلك شأن السيادة التي تحكم باسمها. أمّا في فرنسا فتتسع لتشمل كلّ شيء شأن السيادة التي تحكم باسمها.

لدى الأميركيين حكومة فدرالية، أمّا نحن فلدينا حكومة قوميّة.

هنا يكمن سبب أوّل لتدنيّ المرتبة الذي ينجم عن طبيعة الأمور نفسها. غير أنّه ليس السبب الوحيد. ثاني الأسباب من حيث الأهميّة هو أن من الممكن أن نعرّف السيادة، بما هي كذلك، بأنّها الحقّ في سنّ القوانين.

فالملك في فرنسا يمثّل جزءًا من مبدأ السيادة، لأنّ القوانين لا تغدو مرعيّة الإجراء إذا رفض الموافقة عليها. هذا طبعًا إلى كونه منفّذ القوانين.

الرئيس هو، أيضًا، منفّذ القانون، غير أنّه لا يُسهمُ فعلًا في وضعه، لأنّه حتّى برفضه التصديق عليه لا يحول دون وجوده. فهو إذًا لا يشكّل جزءًا من مبدأ السيادة، بل هو مُعتَمَدُ هذا المبدأ.

لا يشكّل الملكُ في فرنسا جزءًا من مبدأ السيادة وحسب، بل يُسهم أيضًا في تشكيل الهيئة التشريعيّة التي تمثّل الجزء الآخر من هذا المبدأ. يسهم في تشكيلها من خلال تعيين أعضاء أحد مجلسيها، ومن خلال حقّه في إنهاء ولاية المجلس الآخر متى شاء. أمّا رئيس الولايات المتحدة فلا يضطلع بأي دورٍ في تشكيل الهيئة التشريعيّة، كما أنّه ليس مخوّلًا حلّها.

الملك يشاطر المجلسين الحقّ في اقتراح القانون.

الرئيس لا يُخوّل مثل هذا الحق.

الملك ممثّل، في المجلسين، بعددٍ معيّن من المُعتمَدين الذين يشرحون وجهات نظره، ويدعمون آراءه، ويُروّجون لتوجّهات حُكمِه.

لا يمتلك الرئيس أي مدخلٍ إلى الكونغرس. ووزراؤه، على غراره، مبعدون عنه. لذلك لا يُتاح لنفوذه ولآرائه أن تنفذ إلى داخل هذه الهيئة العليا إلّا عبر سبلٍ غير مباشرة.

يقف الملك إذًا ندًّا مساويًا للهيئة التشريعيّة التي تعجز عن العمل من دونه، كما يعجز هو عن العمل من دونها.

الرئيس يقف إلى جانب الهيئة التشريعيّة، كسلطةٍ ثانوية وتابعة.

ثمة أسباب بارزة أخرى لتدنيّ مرتبة الرئيس عن مرتبة الملك، تكمن في ممارسة السلطة التنفيذيّة بالمعنى الفعلي، وإن بدا أنّ هذه النقطة (ممارسة السلطة التنفيذيّة) هي أكثر ما يقرِّبُ موقعه إلى موقع ملك فرنسا.

تمتاز سلطة الملك في فرنسا من سلطة الرئيس في الولايات المتحدة، أولًا بديمومتها. والحال أنّ الديمومة هي أوّل عناصر القوّة؛ إذ لا يُخشى أو يُحبّ إلّا ما قيض له الدوام زمنًا طويلًا.

فرئيس الولايات المتحدة حاكم منتَخَب لمدّة أربع سنوات. أمّا الملك فهو قائد بالوراثة.

في ممارسة السلطة التنفيذيّة، يخضع رئيس الولايات المتحدة باستمرار لرقابةٍ متشدّدة. إنّه يعدّ المعاهدات غير أنّه لا يبرمها. يُرشّح لتولّي المناصب والوظائف، غير أنّه لا يُعيّن[17].

---

(17) بقي نص الدستور غامضًا بشأن إلزام الرئيس الاستئناس برأي مجلس الشيوخ في حال عزلة أو تعيينه موظفًا فدراليًا. وبدا أن الـ *Fédéraliste* في عددها السابع والسبعين، أجابت عن هذا السؤال مؤكّدةً حاجة الرئيس إلى رأي المجلس بهذا الشأن، غير أن الكونغرس قرّر، بحقّ، عام 1789، أنّه ما دام الرئيس مسؤولًا فلا يُعقَل أن يُرغَم على استخدام موظفين لا يحظون بثقته. يُنظر:

Kent, *Commentaries*, vol. 1, p. 289.

ملك فرنسا سيّد مطلق الصلاحية في نطاق السلطة التنفيذيّة.

رئيس الولايات المتحدة مسؤول عن قراراته. أمّا القانون الفرنسيّ فينصّ على أنّ شخص ملك فرنسا منزّهٌ عن المطاعن.

مع ذلك ثمّة سلطة حاكمة أرفع مرتبةً من الملك والرئيس، وهي سلطة الرأي العام. في فرنسا لا نجد تعريفًا دقيقًا لهذه السلطة كما هي الحال في أميركا. فهي تحظى هنا باعتراف أقلّ، كما أنّ القوانين لا تشير إليها صراحةً. لكنّها موجودة. في أميركا يُعبّر عنها بالانتخابات والقرارات. وفي فرنسا يُعبّر عنها بالثورات. وبذلك يكون القاسم المشترك بين الولايات المتحدة وفرنسا، برغم أوجه الاختلاف في دستوريهما، متمثّلًا في أنّ الرأي العام هو، في كلا البلدين، السلطة المهيمنة. الحقيقة إذًا هي أن المبدأ المولّد للقوانين هو عينُه لدى الشعبين حتّى لو اختلف هامش الحريّة المتاحة في تطبيقه وحتّى لو تغايرت النتائج المترتّبة على هذا التطبيق. هذا المبدأ هو، في جوهره، جمهوريّ. ما حدا بي إلى القول إنّ فرنسا، بمَلكِها، تبدو أقرب إلى الجمهوريّة مما هو الاتحاد، برئيسه، إلى المَلَكيّة.

لقد حرصتُ في كلّما سبَق على التشديد على نقاط الاختلاف الكبرى. ولو شئتُ التطرّق إلى التفاصيل لبدا التعارض أشدّ وأوضح. غير أنّك إذا وددتَ قولَ الكثير فخير لكَ ألف مرّة أن تسلك سُبُلَ الإيجاز.

لقد أشرتُ في ما سبق إلى أنّ سلطة رئيس الولايات المتحدة لا تُمارَس إلّا في نطاقِ سيادةٍ ضيّقة، في ما تُمارس سلطة الملك في فرنسا في نطاق سيادة كاملة.

كان بمتناولي أن أبيّن كيف تنفذ سلطة ملك فرنسا الحكوميّة متجاوزةَ حدودها الطبيعيّة، مهما بلغ اتساع هذه الحدود، إلى نطاق المصالح الفرديّة الخاصّة، بألف طريقة وطريقة.

وإلى مصدر النفوذ هذا قد أضيف مصدرًا آخر يتجسّد بالعدد الهائل من الموظفين العموميين الذين يُدينون بولاياتهم، جميعًا، للسلطة التنفيذيّة. لقد

تخطّى هذا العدد في بلادنا كلّ الحدود المعهودة، وبلغ 138 ألف موظّف[18]. إنّ تعيين كلّ موظف من هؤلاء، يعتبر، في ذاته، عنصرًا من عناصر القوّة. أمّا الرئيس فلا يمتلك حقّ تعيين الموظفين العموميين، كما أن عدد هؤلاء لا يتجاوز الـ 12000[19].

أسبابٌ عرَضيّة من شأنها تعزيز نفوذ السلطة التنفيذيّة

الأمن الخارجيّ للاتّحاد. - سياسةٌ مُرتَقِبة. - جيش من 6000 رجل. - فقط عدد قليل من السفن. - للرئيس صلاحيّات واسعة لا يتاح له أن يمارسها. - إنّه ضعيفٌ في ما يُتاح له أن يُمارسه من صلاحيّات.

إذا بدت السلطة التنفيذيّة أضعف في أميركا منها في فرنسا، فمردّ ذلك إلى الظروف، لا إلى القوانين المتبعة في البلاد.

وقد تكونُ العلاقات مع الخارج هي أفضل المجالات المتاحة للسلطة التنفيذيّة لأمّة ما كي تظهر ما تتمتّع به من مهارة وقوّة.

فلو كان الاتحاد يواجه تهديداتٍ باستمرار، ولو كانت مصالحه متشابكةً مع مصالح أمم قويّة أخرى، لوجدنا أنّ شأن السلطة التنفيذيّة يتعاظمُ في روعِ الرأي العام بمقدار المتوقّع منها وما قد تتخذه من إجراءات.

صحيحٌ أن رئيس الولايات المتحدة هو قائد الجيش، غير أنّ هذا الجيش يتألّف من 6000 جندي. وهو قائد الأسطول، غير أن الأسطول يتكوّن من عددٍ قليل من السفن. وهو يُدير شؤون الاتحاد في علاقاته مع شعوبٍ أجنبيّة، غير أن

(18) تصل المبالغ التي تصرف سنويًا رواتب لهؤلاء الموظفين إلى 200 مليون فرنك.

(19) يُنشرُ سنويًا في الولايات المتحدة تقويمٌ يسمّى الـ*National Calendar*، نجد فيه أسماء جميع الموظفين الفدراليين. واستقيت الرقم الذي ورد أعلاه من عدد الـ*National Calendar* لعام 1833.
يتضح ممّا سبق أن عدد العاملين في إدارة ملك فرنسا يفوق عدد الموظفين في إدارة الولايات المتحدة أحد عشر مِثلًا، على الرغم من أنّ عدد سكان فرنسا هو فقط ضعف ونصف ضعف سكّان الولايات المتحدة.

الولايات المتحدّة لا جيران لها. في عزلتها عن العالم الذي يفصلها المحيط عنه، ما زالت الولايات المتحدّة أضعف من أن تُحكم سيطرتها على البحر، كما أنّ لا أعداء لها، ونادرًا ما تتصل مصالحها بمصالح أمم هذا العالم الأخرى.

لعلّ في هذا الواقع ما يؤيّد قول القائل إنّ الحكومات لا تقوّم في التطبيق وفقَ ما تقرّره النظريّة.

إذ يُمنحُ رئيس الولايات المتحدة صلاحيّات شبه مَلكيّة، لا يُتاح له استخدامها، في ما الحقوق التي يُتاح له، إلى اليوم، استخدامها محدودة جدًا: القوانين تؤهلّه لأن يكون قويًا، لكن الظروف تبقيه ضعيفًا.

في المقابل، يمكن القول إنّ الظروف، لا القوانين، هي التي تُضفي على السلطة المَلكيّة في فرنسا، أبرز مظاهر قوّتها.

فالسلطة التنفيذيّة في فرنسا تكافح على الدوام لتخطّي العقبات الهائلة التي تعترض طريقها، كما أنّها تملك الموارد الضخمة التي تعينها على تخطّيها. ويتعاظم نفوذ هذه السلطة بتعاظم إنجازاتها وجسامة الأحداث التي تخوضها، دونما حاجة إلى تعديل دستورها.

وحتّى لو شاءت القوانين التي أوجدتها أن تجعلَ منها سلطة ضعيفة ومحدودة على غرار سلطة الاتحاد، فإنّ ما يحيط بها من ظروف كان سيدفعها دفعًا إلى اكتساب النفوذ وتعزيزه.

في أنّ رئيس الولايات المتحدّة لا يحتاج إلى أغلبية الأصوات في المجلسين كي يُدير شؤون الاتحاد

من البدهيّات المقرّرة في أوروبا تلك التي تقول إنّ الملك الدستوريّ لا يستطيع أن يحكم عندما لا يتّفق أي المجلسين التشريعيين مع رأيه.

في المقابل سبق أن شهدنا عددًا من رؤساء الولايات المتحدة يفقدون دعمَ الأغلبية في الهيئة التشريعيّة، من دون أن يُضطرّوا إلى تركِ السلطة، ومن دون أن يتأتّى عن ذلك ضررٌ بالغ بالمجتمع.

لقد تردّد مثل هذا القول على مسامعي بمثابة برهان على استقلاليّة السلطة التنفيذيّة وقوتها في أميركا. ولكن إذًا أمعنّا النظرَ قليلًا لوجدنا، على الضدّ من ذلك، أنّه برهان على عجزها.

يحتاج الملك في أوروبا إلى دعم الهيئة التشريعيّة لأداء المهمّة التي ألزمه الدستور بها، لأنّ هذه المهمّة جسيمة. فالملك الدستوريّ في أوروبا ليس منفّذ القانون وحسب: بل إنّ تنفيذ القانون يعود إليه بالكليّة حتّى إنّه يستطيع، إذا رأى في القانونِ ما يُضيره، أن يشلّ مفاعيله. إنّه يحتاج إلى المجلسين لوضع القوانين. ويحتاج المجلسان إليه لتنفيذ هذه القوانين. فهما قوّتان لا تستغني إحداهما عن الأخرى. وتتوقّف عجلات السلطة إذا طرأ خلافٌ بينهما.

في أميركا لا يستطيع الرئيس أن يحول دون وضع القوانين. ولا يسعه التنصّل من واجب تنفيذها. إنّ إسهامه المندفع الصادق مفيدٌ من دون شكّ، غير أنّه غير ضروريّ لمسيرة الحُكم. وهو يخضَعُ، في جميع الأمور الجوهريّة التي قد يُقدِم عليها، لرقابة الهيئة التشريعيّة المباشرة أو غير المباشرة. وحيث يُتاح له أن يكون مستقلًا تمامًا عنها، لا يسعه أن يُقدِم على شيء تقريبًا. فما يُتيح له البقاء في موقعه برغم التعارض مع السلطة التشريعيّة، هو ضعفُه إذًا، وليس قوّته.

في أوروبا لا بدّ من توافق بين الملك وهيئة المجلسين، لأنّه من الجائز أن ينشب نزاع حاد بينهما. أمّا في أميركا فالتوافق ليس ضروريًا، لأنّ النزاع مستحيل.

انتخاب الرئيس

يتعاظم خطر الانتخابات بالتساوق مع اتساع صلاحيّات السلطة التنفيذيّة. - يستطيع الأميركيون أن يتبنّوا هذا النظام لعدم حاجتهم إلى سلطة تنفيذيّة قوية. - كيف تساعد الظروف على قيام نظام انتخابي. - كيف أنّ انتخاب الرئيس لا يغيّر شيئًا من مبادئ الحُكم. - تأثير انتخاب الرئيس على مصير الموظفين الصغار.

إنّ الحصيلة المستفادة من التجربة وممّا ردّده المؤرخون تكرارًا هي أن نظام الانتخاب، إذا ما طبّق على انتخاب رئيس السلطة التنفيذيّة في أمّة عظيمة، لا يخلو من المخاطر.

غير أنني سأقصر كلامي هنا على مِثال هذا النظام كما يطبّق في أميركا.

إنّ المخاطر التي يُخشى أن تنجم عن النظام الانتخابي تتراوح في جسامتها بحسب المكانة التي تحتلّها السلطة التنفيديّة، وحجم موقعها في صلب الدولة، وبحسب طريقة الانتخاب والظروف المحيطة بالشعب الذي ينتخب.

وما يؤخذ، بحقّ، على النظام الانتخابي، في حالة انتخاب رئيس الدولة، هو أنّه يثير شهواتٍ خاصّة لدى الناس، ويحثّهم على السعي وراء السلطة، حتّى إذا عزّت الوسائل الشرعيّة لبلوغِ غايتهم، لجأوا إلى القوة لانتزاع ما لا يبيحه لهم القانون.

الواضح أنّه كلّما اتّسعت صلاحيات السلطة التنفيذيّة ازدادت شهوات السعي وراءها. وكلّما تعاظمت الشهوات تعزّزت بجملةٍ من الأطماع الثانويّة التي تصبو إلى تقاسم النفوذ عقِبَ فوز مرشّحها.

تتعاظم إذًا مخاطر نظام الانتخاب بتساوٍ مباشرٍ مع تعاظم التأثير الذي تمارسه السلطة التنفيذيّة على شؤون الدولة.

ولا ينبغي لنا أن نعزو ثورات بولندا إلى النظام الانتخابي وحسب، بل قد نعزوها أيضًا إلى حقيقة أنّ الحاكم المنتَخَب كان قائدًا لمملكةٍ عظيمة.

إذًا قبل الخوض في جدالٍ حول صَلاح النظام الانتخابي في المطلق، يبرز، على الدوام، سؤال تمهيدي ينبغي لنا حَسم الإجابة عنه، وهو سؤال عمّا إذا كان الموقع الجغرافي والقوانين والعادات والأعراف والآراء الخاصّة بالأمّة التي نودّ أن نقيم فيها نظامًا انتخابيًّا، قد تسمح بقيام سلطة تنفيذيّة ضعيفة وتابعة. ذلك أنّ الرغبة في أن يبقى ممثّل الدولة مزوّدًا بسلطانٍ واسع وأن يكون منتخبًا، في وقتٍ معًا، إنّما هي، في اعتقادي، رغبة في أمرين متناقضَين.

واعتقادي أنّ هناك طريقة واحدة لتحويل النظام المَلَكيّ الوراثي إلى نظام السلطة المنتخَبة: تضييق نطاق عمل نظام المَلكيّة الوراثيّة مُسبقًا، وتقليص صلاحياته تدريجًا، وتعويد الشعب، شيئًا فشيئًا، العيشَ من دون عونِه. غير أنّ هذا ما لا يخطر في بالِ الجمهوريين في أوروبا. فلمّا كان الكثيرون منهم لا يُعادون الطغيان إلّا لما ذاقوه وخبروه من طغيانه، فإنّ توسّع السلطة التنفيذيّة لا يضيرهم بشيء. إنّهم لا يعادون إلّا مصدر الطغيان، ويغفلون الرابط الوثيق بين أصل الطغيان وأداته.

لم نرَ إلى اليوم شخصًا يُخاطر بتعريض شرفه وحياته لأجل أن يغدو رئيسًا للولايات المتحدّة، لأنّ الرئيس لا يحظى إلّا بسلطة موقتة، ومحدودة وتابعة. إذ ينبغي للمكافأة أن تكون مجزيةً كي يخوض السباقَ لاعبونَ يستميتون في السعي وراء الفوز فيه. ما من مرشّح استطاع، إلى اليوم، أن يثير تعاطفًا مؤيّدًا عارمًا أو حماسات شعبيّة خَطيرة. ومردّ ذلك إلى سبب بسيط: وهو أنّ هذا المرشّح، في ترؤسّه الحكومة، لن يسعه توزيع المجزي من المغانم على أنصارِه، ولا الوفير من المجد، ولا الراجح من السلطان، وسيكون نفوذه في الدولة من الضعفِ بحيث لا يوحي لأي من الفئات بأنّ تولّيه السلطة قد يؤدّي إلى فوزها أو خسرانها.

للمَلَكيّات الدستوريّة ميزة كبرى: فبسبب ارتباط المصلحة الخاصّة بأسرةٍ ما ارتباطًا وثيقًا بمصلحة الدولة، لا يحدثُ، إطلاقًا، أن تُترَكَ الدولة لمصيرها أو أن تُهمَل. لا أدري إذا كانت شؤون البلاد تُدبّر في هذه المَلَكيّات على نحوٍ أفضل ممّا هي الحالُ في بلاد أخرى. لكنني أعلمُ أنّ فيها، على الأقلّ، مَن يتولّى، على الدوام، تدبير هذه الشؤون، سواء أحسن أو أخطأ.

هذا على الضدّ مما يجري في الدول الانتخابيّة، حيث تتعطّل عجلة الحُكم من تلقائها ما أن يقترب موعد الانتخابات، لا بل حتّى قبل اقترابها بزمن طويل. طبعًا من الممكن توليف القوانين على نحوٍ تُجرى معه الانتخابات دفعةً واحدة ومن دون إبطاء، اجتنابًا لأي شغورٍ في القوّة التنفيذيّة. ولكن مهما بذل المشترعون من جهدٍ فإنّ الشغور يبقى ماثلًا في الأذهان.

عندما يغدو الانتخاب وشيكًا، يغدو الإعداد للمعركة الوشيكة هو الشغل الشاغل لرئيس السلطة التنفيذيّة. إذ لم يعد المستقبلُ هو مستقبل ولايته، لذلك لا يُبادر إلى سعيٍ بل يتابع، فاترَ الهمّة، تنفيذ مشروعات قد يتمّ إنجازها في عهدِ سواه. لقد كتب الرئيس جفرسون، في 21 كانون الثاني/ يناير 1809 (أي قبل موعد الانتخابات بستة أسابيع) قائلًا: "لقد أصبح تقاعدي وشيكًا حتّى أنني لم أعد مشاركًا في تدبير شؤون البلاد إلّا بإبداء الرأي. إذ يبدو لي أنّ من العدلِ أن أدع لخَلَفي المبادرة لاتخاذ التدابير التي سيتوجّب عليه، هو، أن يتابع تنفيذها، وأن يتحمّل، بالتالي، مسؤوليتها".

من ناحية أخرى، تكون أبصارُ الأمّة جمعاء شاخصةً، في تلك الفترة، مترقّبةً ما يوشك على الولادة.

كلّما ازداد شأن الموقع الذي تحتلّه السلطة التنفيذيّة في تدبير الشؤون، تعاظم شأن عملها المعتاد وضرورته، وازداد، في مثل هذه الحال، خطورة. فإذا كان الشعب قد اعتاد أن يُحكَمَ من السلطة التنفيذيّة، وتاليًا أن تُدار شؤونه من قبل هذه السلطة، فمن شأن الانتخاب، عندئذ، أن يسبّب بلبلةً لا يُستهان بها.

في الولايات المتحدة، قد يشهد عمل السلطة التنفيذيّة تراخيًا لا ضيرَ منه، لأنّ عمل الحكومة في الأصلِ ضعيف ومحدّد.

فانتخاب رئيس الحكومة يولّد، على الدوام، حالًا من البلبلة في سياستي الدولة الداخليّة والخارجيّة. وفي هذا تكمن أبرز مثالب هذا النظام.

غير أنّ مثلبًا كهذا لا يشعر به الناسُ إلّا بمقدار ما يُعزى إلى الحاكم المنتَخَب من قوّة أو ضعف. ففي روما، مثلًا، كانت مبادئ الحُكمِ ثابتة لا يطرأ عليها أيّ تغيير، وإنّ تغيّر القناصلُ كلّ عام، لأن مجلس الشيوخ كان هو السلطة الحاكمة وكان في الوقت نفسه هيئة وراثيّة. أمّا في معظم المَلَكيّات الأوروبيّة فإنّ طابع المملكة قد يتغيّر بتغيّر الملك إذا كان الملك منتَخبًا.

في أميركا يمارس الرئيس تأثيرًا لا يُستهان به على تدبير شؤون الدولة، غير أنّه لا يُديرها؛ إذ تكمن السلطة الغالبة في أيدي ممثلي الشعب بأسره.

لذا يتعيّن على الراغبِ في تغيير توجّهات السياسة الحكوميّة أن يعمد أولًا إلى تغيير الشعبِ بأكمله. بناء عليه، فإنّ النظام الانتخابي في أميركا، حتّى في سريانه على رئيس السلطة التنفيذيّة، لا يمسّ، على نحوٍ محسوس، باستقرار الحُكم.

مع ذلك فإنّ عدم الثبات هو شرّ مُلابسٌ للنظام الانتخابي، ولعلّ أوضح تجلّيات هذا الشرّ يظهر في نطاق عمل الرئيس مهما كان هذا النطاق محدودًا.

لقد ارتأى الأميركيون، بحق، أنّه يتعيّن على رئيس السلطة التنفيذيّة، في سياق أدائه لمهمّته وتحمّله المسؤولية بالكامل، أن يحتفظ، قدر المستطاع، بحريّة اختيار موظفيه، بنفسِه، وأن يعزلهم متى شاء. إنّ الهيئة التشريعيّة تمارس على الرئيس رقابةً أكثر ممّا توجهه. ما يعني أن الغموض يكتنف مصير جميع الموظفين الفدراليين عقب كلّ انتخاب جديد.

ترتفعُ الشكاوى في الملكيّات الدستوريّة في أوروبا من أنّ مصير موظفي الإدارة الغامضين غالبًا ما يرتبط بمصير الوزراء. والأمر أسوأ بأشواط في الدول التي تنتخب رئيس حكومتها. والسبب بسيط: ففي الملكيّات الدستوريّة يتعاقب الوزراء على مناصبهم بسرعةٍ ملحوظة؛ لكن الممثّل الرئيس للسلطة التنفيذيّة لا يتغيّر إطلاقًا، وهو الأمر الذي يفرض قيودًا تحدّ من أي سعيٍ وراء التجديد. إذ تتغيّر النظم الإداريّة في هذه الملكيّات، على مستوى الفروع لا على مستوى المبادئ. فإذا جرى الاستبدالُ على نحوٍ مباغت وقسريّ تسبّب في اندلاع ثورة. وفي أميركا، تندلع هذه الثورة مرّة كلّ أربع سنوات، ولكن باسم القانون.

أمّا عن البؤس الذي يصيب الأفراد جرّاء التقيّد بتشريع مماثلٍ، فينبغي الإقرارُ بأنّ عدم الاستقرار في أوضاع الموظفين لا يولّد، في أميركا، ما قد يولّده في أماكن أخرى. فمن اليسير على المرء في أميركا أن يؤسّس لعيش مستقلّ، بحيث أنّ الموظف الذي يُعزل من منصبه قد يفقد أحيانًا أسباب سعةِ العيش، لكنّه، بالتأكيد، لا يفقد أسباب العيش نفسه.

لقد أشرتُ، في مستهلّ هذا الفصل إلى أنّ مخاطر النظام الانتخابي المطبّق في اختيار رئيس السلطة التنفيذيّة، تتراوح في جسامتها بحسب الظروف التي تحيط بالشعب الذي ينتخب.

عبثًا يُحاول البعض أن يقلّل من شأن الدور الذي تؤدّيه السلطة التنفيذيّة. فثمّة مضمارٍ يخضع لتأثير هذه السلطة الحاسم، مهما كان موقعها في نصّ هذه القوانين، وهو مضمار السياسة الخارجيّة: إذ لا يستقيمُ تفاوض ولا يُكتَبُ له أن يُثمِر إلّا إذا كان صنيع رجل فرد.

فكلّما كان شعبٌ يعاني أوضاعًا هشّةً وخطرة، وكلّما تعاظمَت الحاجة إلى المتابعة والثبات في تدبير الشؤون الخارجيّة، ازداد تطبيق انتخاب رئيس الدولة خطورة.

إنّ سياسة الأميركيين حيال العالم بأسرِه لعلى قدرٍ كبير من البساطة. حتّى يمكن القول إنّ أحدً لا يحتاج إليهم، كما إنّهم لا يحتاجون إلى أحد. وبناء عليه فإنّ استقلالهم لا يتعرّض، مطلقًا، لأي تهديد.

السلطة التنفيذيّة عندهم تقيّدها الظروف المحيطة إذًا، كما تقيّدها القوانين. ويستطيع الرئيس أن يغيّر ويبدّل في آرائه فلا ينال الدولة، جرّاء ذلك، سوءٌ أو هلاك.

مهما كانت الصلاحيات التي تتمتّع بها السلطة التنفيذيّة، ينبغي اعتبار الفترة التي تسبق الانتخاب مباشرةً والفترة التي تُجرى خلالها، فترة أزمات قوميّة.

كلّما كان الوضع الداخليّ لبلد ما مرتبكًا، وكلّما تعاظم شأن المخاطر الخارجيّة، تعاظمت خطورة هذه الفترة. فمن بين شعوب أوروبا قلّة منها لا تخشى الغزوَ أو الفوضى كلّما تولّى عليها حاكمٌ جديد.

أمّا في أميركا فالمجتمعُ مكوّنٌ على نحوٍ يقيه الخشيةَ إذ يلقى الدعم والعونَ من ذاتِ نفسِه. فلا أخطار خارجيّة محدقة على الإطلاق. وانتخاب الرئيس مثَارٌ للاضطراب لا الخراب.

طريقة الانتخاب

تتجسّد براعة المشترعين الأميركيين في اختيارهم طريقة الانتخاب. - إيجاد هيئة انتخابيّة خاصّة. - تصويت منفصل للناخبين المميّزين. - متى يُدعى مجلس النواب لاختيار الرئيس. - ما جرى في الاثني عشر انتخابًا التي أجريت منذ تطبيق الدستور.

بصرف النظر عن الأخطار المُلابِسة للمبدأ، ثمّة مخاطر عدة أخرى تنشأ عن صيغ الانتخاب نفسه ومن الميسور اجتنابها إذا تنبّه لها المشترعون.

فإذا احتشد شعبٌ مسلّح في ساحة عامّة لاختيار رئيسه، لم يكن معرّضًا للمخاطر التي ينطوي عليها النظام الانتخابي نفسه وحسب، بل كان معرّضًا أيضًا لجميع أخطار الحرب الأهليّة التي قد تنشأ عن مثل هذه الطريقة في الانتخاب.

فعندما كانت القوانين البولنديّة ترهن اختيار الملك بحقّ الفيتو الذي يلوّح شخصٌ واحد باستخدامه متى شاء، فكأنّما كانت بذلك توجّه دعوةً لقتل هذا الشخص، أو تؤسّس، مُسبقًا، لحال من الفوضى العارمة.

كلّما أمعنّا النظر في مؤسّسات الولايات المتحدة، وألقينا نظرةً مدقّقة على الوضع السياسيّ والاجتماعي لهذا البلد، اتضح لنا هذا التضافر المُدهش بين حُسنِ الطالع ومجهود البشر. فأميركا أرضٌ بِكرٌ قَطَنَها شعبٌ عريقٌ في ممارسة الحريّة: وهما سببان رئيسان لاستتباب النظام في الداخل. إلى ذلك، فإنّ أميركا لم تكن تساورها الخشية من التعرّض إلى غزو خارجيّ. لذلك لم يجد المشترعون الأميركيون مشقّةً، بناءً على هذه الظروف المؤاتية، في إقامة سلطة تنفيذيّة ضعيفة وتابعة. وإذ أوجدوها على هذا النحوِ، لم يجدوا مشقّةً في جعلِها انتخابيّة من دون مخاطر.

ولم يبق أمامهم إلّا الاختيار، من النظم الانتخابيّة المختلفة، أقلّها خطورة. وجاءت القواعد التي وضعوها على هذا الصعيد استكمالًا مذهلًا للضمانات التي كان قد وفّرها لهم تكوين البلاد الجغرافي والسياسيّ.

كانت المشكلة التي واجهتهم تتمثّل في إيجاد طريقة انتخاب تعبّر عن الإرادة الفعلية للشعب وفي الوقت نفسه لا تثير أهواءَه ولا تدعه في حال ترقّبٍ إلّا بمقدار. أقرّ أولًا بأن الأغلبية البسيطة هي التي تضع القانون. غير أنّ الصعوبة كانت تكمن في الحصول على هذه الأغلبية من دون مهَلِ التأخير التي كان الجهد منصبًّا على اجتنابها.

الحقيقة أنّ من الصعب أن يفوز شخصٌ ما، في محاولةٍ أولى، بأغلبية أصواتِ شعبٍ كبير العدد. وتزداد الصعوبة إذا كان البلد الذي يجري فيه الانتخاب هو جمهوريّة ولاياتٍ متحدة يغلب فيها النفوذ المحليّ، من حيث التأثير والنفاذ، على ما عداه.

اهتدى المشترعون إلى وسيلة لتجاوز العقبة الثانية، وهو أنْ يُعهَد بالسلطات الانتخابيّة للأمّة جمعاء إلى هيئة تمثّلها.

فاتباع هذه الطريقة في الانتخاب من شأنه أن يُرجّح قيامَ أغلبية. ذلك أنّه كلّما كان عدد الناخبين قليلًا ازدادت فرص التوصّل إلى تفاهم. كما أنّ العدد القليل للناخبين يشكّل ضمانةً لاختيارٍ أفضل.

ولكن هل كان ينبغي أن يُناط حقّ الانتخاب بالهيئة التشريعيّة نفسها، وهي الممثّل المعهود للأمّة، أم كان ينبغي، على الضدّ من ذلك، أن تشكّل هيئة انتخابيّة خاصّة، يكون غرضها الوحيد أن تعمل على اختيار الرئيس؟

آثر الأميركيون أن يتّبعوا الحلّ الثاني، لاعتقادهم أن الأشخاص الذين يُنتدبون لسنّ القوانين العاديّة لا يمثّلون تطلّعات الأمّة تمثيلًا كاملًا في مسألة انتخاب حاكمها الأوّل. هذا إلى كونِ الهيئة التشريعيّة قد انتخبت لولاية تستمرّ أكثر من عامٍ واحد، لذا فقد يكون تمثيلها منقوصًا لتبدّل طرأ، في الأثناء، على إرادة من تمثّلهم. كما ارتأى الأميركيون أنّ تكليف الهيئة التشريعيّة بانتخاب رئيس السلطة التنفيذيّة قد يُعرّض أعضاءها، قبل الاستحقاق بزمن طويل، لشتّى المناورات المُفسِدة والدسائس المغرضة. في

حين أن تشكيل هيئة خاصّة من الناخبين يضمن، على غرار تشكيل هيئة المحلّفين، بقاء أعضائها مجهولين حتّى يوم الانتخاب، ولا يظهرون على الملأ إلّا للإعلان عن القرار الذي اتخذوه.

لذلك استقرّ الرأي على أن تسمّي كلّ ولاية عددًا من الناخبين[20]، يعمدون، بدورهم، إلى انتخاب الرئيس. ولمّا كانت المجالس المناط بها انتخاب رئيس الحكومة في البلدان الانتخابيّة، تتحوّلُ حتمًا، كما أسلفنا، إلى بؤرٍ تتنازعها الأهواء والدسائس، ولمّا كانت تستولي أحيانًا على سلطاتٍ ليست لها، وغالبًا ما يطولُ أمدُ مداولاتها وأمدُ انعدام اليقين الناجم عن هذا التطويل، ما يعرّض الدولة للمخاطر، فقد استقرّ الرأي على أنّ الناخبين جميعًا يصوّتون في يومٍ محدّد، ولكنّهم لا يجتمعون[21].

كان هذا التصويت على مرحلتين يجعل الحصول على الأكثريّة مرجّحًا، غير أنّه لا يجعله مؤكدًا، إذ قد يختلف الناخبون في ما بينهم شأنَ مَن يمثّلون.

في مثل هذه الحال، يتعيّن اتخاذ تدبيرٍ من ثلاثة: إمّا أن يُعمَدَ إلى تسمية ناخبين جدد، وإمّا أن يعود الناخبون أنفسهم إلى التداول في الأمر مجددًا، وإمّا، أخيرًا، أن يُناط الانتخاب بسلطة جديدة.

التدبيران الأولان، وبصرف النظر عن أنّ لا ضمانَ أكيدًا لما قد تسفران عنه، يؤديان إلى تباطؤ في الإجراء وإدامة اضطرابٍ لا يخلو من الخطورة.

لذلك اعتُمِد التدبير الثالث، واستقرّ الرأي على أن تنقل أصوات الناخبين في مغلّفات مختومة إلى رئيس مجلس الشيوخ؛ فيعمد في اليوم المحدّد وبحضور أعضاء المجلسين التشريعيين، إلى فرز الأصوات. فإذا لم يفز أيّ من

(20) مماثل لعدد من تنتدبهم لعضوية الكونغرس. وقد وصل عدد الناخبين في انتخابات عام 1833، إلى 288 ناخبًا. (*The National Calendar*).

(21) الناخبون المنتدبون من ولاية واحدة يجتمعون في ما بينهم، غير أنّهم يسلّمون مقرّ الحكومة لائحةً بأصوات المجتمعين كأفراد، وليس حصيلة التصويت بالأغلبية.

المرشحين بأغلبية الأصوات المطلقة، عمد مجلس النواب فورًا إلى انتخاب الرئيس بنفسِه. ولكنّ المشترع حرص هنا على تقييد حق المجلس في انتخاب الرئيس، حيث ألزم النوّاب بالتصويت لأحد المرشحين الثلاثة الذين فازوا بأعلى نسبٍ من الأصوات[22].

بناء عليه، لا يُناط الانتخاب بممثّلي الأمّة المعهودين إلّا في حالة نادرة ويصعب التنبؤ بها سلفًا، كما أنّ هؤلاء ملزمون اختيار مواطن كان قد نال أقليّة مطلقة من أصوات ناخبي الهيئة الخاصّة. إنّها لتوليفة ناجعةٌ غرضها التوفيق بين الاحترام الواجب لإرادة الشعب وسرعة التنفيذ وضمان الاستقرار الذي تقتضيه مصلحة الدولة. غير أنّ تكليف مجلس النواب حسم المسألة، في حال اقتضاء الفصل، لا يؤدّي، في ذاته، إلى تخطّي جميع العقبات. فقد لا تكون الأغلبية راجحة في مجلس النواب، وفي مثل هذه الحال لا ينطوي نصّ الدستور على طريقةٍ لحلّ المعضلة. ومع ذلك كان هذا الدستور قد مهّد، عبر تعيينه مرشّحين إلزاميين، وقصرِه عددهم على ثلاثة، وإحالته الأمر إلى حسن اختيار نخبة من الرجال المستنيرين، لتذليل العقبات التي قُيِّضَ له أن يذلّلها[23]، أمّا ما تبقّى منها فهي العقبات المُلابسة للنظام الانتخابي نفسه.

منذ الشروع في تطبيق أحكام الدستور الفدرالي، أي منذ 44 عامًا، شهدت الولايات المتحدة 12 انتخابًا رئاسيًا.

عشرة منها تمّت في لحظةٍ عبر التصويت المتزامن لناخبي الهيئة الخاصّة الموزّعين على مختلف مناطق الاتحاد.

---

(22) في هذه الحالة، فإن أغلبية الولايات، لا أغلبية الأعضاء، هي التي تحسم النتيجة، بمعنى أن ولاية نيويورك لن يكون تأثيرها في نتيجة الاقتراع أكبر من تأثير ولاية رود آيلاند. هكذا يكون التشريع قد اعتمد أولًا على رأي مواطني الاتحاد بوصفهم شعبًا واحدًا. أمّا إذا عجزوا عن الاتفاق في ما بينهم، اعتمد مجددًا التقسيم بحسب الولايات، وأعطيت كلّ ولاية صوتًا منفردًا ومستقلًا.

في هذه النقطة يكمن أحد الأمور العجيبة الغريبة التي ينطوي عليها دستور الاتحاد، ولا يمكن تفسيرها إلّا بصدام المصالح المتعارضة.

(23) لم يُنتخَب جفرسون، في عام 1801، إلّا في دورة الاقتراع السادسة والثلاثين.

وإلى اليوم، لم يستخدم مجلس النواب سوى مرّتين حقّه الاستثنائي في حسم الخلاف. الأولى، في عام 1801، عند انتخاب جفرسون. والثانية في عام 1825، عندما انتخب كوينسي آدامز.

أزمة الانتخابات

قد يجوز اعتبار فترة الانتخابات فترة أزمة قوميّة. - لماذا. - أهواء الشعب. - شغل الرئيس الشاغل. - هدوء يعقب بلبلة الانتخابات.

لقد بيّنتُ الظروف المؤاتية التي نعمت بها الولايات المتحدة ومهّدت لتبنّيها نظامًا انتخابيًا، كما أشرتُ إلى أوجه التحوّط التي اتخذها المشترعون لغرضِ التقليل من مخاطرِه. لقد تعوّد الأميركيون خوضَ الانتخابات على اختلاف أنواعها. وعلّمتهم التجربة إلى أي حدّ من البلبلة قد تفضي، وما هي الحدود التي ينبغي لهذه البلبلة أن تقف عندها. ذلك أنّ اتساع رقعة بلادهم الجغرافيّة، وتشتّت السكّان في أرجائها الواسعة يقلّلان من احتمال أي صدام بين الأحزاب المختلفة فيها، كما يقلّلان من خطورة هذا الصدام إذا وقع، قياسًا بأماكن أخرى.

فإلى اليوم لم تشكّل الظروف السياسيّة التي أحاطت بالأمّة خلال الانتخابات أي خطرٍ مُحدِق.

مع ذلك فإنّ فترة انتخاب رئيس الولايات المتحدّة ما زالت تُعتبَر فترة أزمة قوميّة.

لا شكّ في أنّ التأثير الذي يمارسه الرئيس على مسار الأمور هو تأثيرٌ ضعيف وغير مباشر، غير أنّه يتّسع ليشمل الأمّة بأسرها. فإذا كان اختيار الرئيس لا يلقى إلّا اهتمامًا معتدلًا من كلّ مواطن على حدة، فإنّه يلقى اهتمامًا بالغًا من مجموع المواطنين. والحقّ أنّ الاهتمام، مهما كان ضئيلًا، يكتسي قدرًا كبيرًا من الأهميّة حالما يُصبحُ اهتمامًا عامًّا.

لا ريب في أنّ الرئيس لا يحظى، مقارنةً بملكٍ أوروبي، إلّا بالقليل من الوسائل التي تؤهّله استمالة الأنصار والمريدين. لكنّ المناصب التي توضع في

تصرّفه لا يُستهان بعددها ما يجعلُ الآلاف من المواطنين معنيينَ، على نحوٍ مباشر أو غير مباشر، بفوزه أو إخفاقه.

إلى ذلك تشعر الأحزاب في الولايات المتحدّة بحاجتها إلى التكتّل حول شخص بعينه كي يتسنّى لها كسب عقول الناس، ولذلك تلجأ، إجمالًا، إلى استخدام اسم المرشّح كرمز تجسّد فيه كلّ آرائها ونظريّاتها. هكذا يتضح أنّ من مصلحة الأحزاب أن تحسم نتيجة الانتخاب لصالحها، لا لغرض الاستعانة بالرئيس المنتَخَب لنصرة عقائدها، بل للتأكيد، عبر انتخابه، أنّ عقائدها فازت بالأغلبية.

لفترة طويلة قبل حلول الأوان المرتقب لإجرائها، تغدو الانتخابات الشغل الشاغل، لا بل الشغل الشاغل الوحيد، الذي يستحوذ على عقول الناس ومشاعرهم. وتضاعف الأطراف المتنافسة من جهودها وحماساتها. وتحتدمُ، في بلدٍ تعمّه الطمأنينة والهدوء، كلّ الأهواء المصطنّعة التي قد تبتكرها المخيّلة.

من جهته ينغمسُ الرئيسُ في سعيه وراء الدفاع عن نفسِه. وينصرفُ عن تدبير شؤون البلاد بما تقتضيه مصلحة الدولة، بل تدبيرها بما يقتضيه حرصه على إعادة انتخابه. ويغدو مُنهمًّا باسترضاء الأغلبية، وهو في ذلك غالبًا ما يتملّقها، عِوض التصدّي لأهوائها كما يقتضي واجبه.

مع اقتراب موعد الانتخاب تطلّ الدسائس برأسها وتبلغ البلبلةُ ذروةَ هياجها واتساعها. وينقسم المواطنون إلى معسكراتٍ ينضوي كلٌّ منها إلى راية مرشّحه. وتسلِمُ الأمّةُ قيادَها لاضطراب الحال، ويحتلّ هاجسُ الانتخاب عناوين الصحف، ويغدو حديث الناس، وغاية كلّ سعيٍ، وقِبلة كلّ فكر، وهمّ الحاضر الطاغي.

صحيحٌ أنّ الأمور لا تدوم على نحوٍ ما أسلفنا فتزول الغمّة عقبَ ما يُسفر عنه الانتخاب، فتفتر الحماسة، ويستتب الهدوء، ولا يلبث أن يستعيد السّيل مجراه. ولكن ألا يدعونا مثل هذا إلى السؤال عن مصدر الإعصار، وكيف قيّض له أن ينشأ؟

في معاودة انتخاب الرئيس

عندما تكون ولاية رئيس السلطة التنفيذية قابلة للتجديد تكون مصدرًا لفساد الدولة وللمناورات والدسائس. - رغبة رئيس الولايات في تجديد ولايته هي شغلُه الشاغل. - مساوئ إعادة الانتخاب، خاصّة في أميركا. - الآفة الملابسة للديمقراطيّات تكمن في أنّها تُخضعُ، على نحوٍ تدرّجي، جميع السلطات لمشيئة الأغلبية وأهوائها. - انتخاب الرئيس لولايةٍ جديدة تنميّ هذه الآفة.

هل أصاب المشترعون في الولايات المتحدة في إباحتهم إعادة انتخاب الرئيس لولاية ثانية، أم أنّهم أخطأوا في ذلك؟

من الوهلة الأولى، تبدو الحيلولة دون انتخاب الرئيس لولاية ثانية أمرًا مجافيًا للعقلِ والمنطق السليم. ونحن ندركُ، جميعًا، حجمَ تأثيرِ مواهب شخصٍ فردٍ وطبعه على مصير أمّة بأكملها، وخاصّة في الأزمات والظروف الصعبة. فالقوانين التي قد تحظر على المواطنين انتخاب حاكمهم الأوّل لولاية ثانية من شأنها أن تنتزع منهم الوسيلة الفضلى للإسهام في رخاء الدولة أو إنقاذها. لا بل إنّ حظرًا مماثلًا د يُفسَّر على نحوِ الزعم القائل إنّ شخصًا ما قد يُبعَد عن الحُكمِ في اللحظة التي يُثبت فيها أنّه كان أهلًا لتولّي مقاليده.

مثل هذه المبرّرات تبدو راجحةً من دون شكّ. ولكن هل تنفي المبرّرات المؤيّدة أرجحيّةً غالبةً لمبرّراتٍ تناقضها؟

إنّ الدسائس والفساد آفاتٌ مُلابسةٌ لطبيعة الحكومات المنتخبة. غير أنّ جواز انتخاب رئيس الدولة لولاية ثانية من شأنه أن يُنمّي هذه الآفات على نحوٍ غير مسبوق قد يهدّدُ البلد في وجوده. فعندما يسعى مرشّحٌ فردٌ وراء الفوز زورًا فإنّ مناوراته قد تنطلي على الناس في نطاق ضيّق ومحدود. أمّا إذا شاء رئيس الدولة أن يسعى سعيًا مماثلًا فلا بدّ له من استغلال نفوذ الحكومة لبلوغ مأربه.

في الحالة الأولى، نحن إزاء فردٍ لا يملك إلّا وسائل قليلة. أمّا في الحالة الثانية فالدولة نفسها، بما تملكه من موارد، هي التي تسلك سبيل التواطؤ والفساد.

فالمواطن الذي يتوسّل المناورة الأثيمة سعيًا وراء السلطة لا يُضرّ بالمصلحة العامّة إلّا على نحوٍ غير مباشر. أمّا إذا خاضَ ممثّل السلطة التنفيذيّة سباقَ الدسّ والمناورة غدا شأن الحكم عنده ثانويًا، وغدا همّ انتخابه هو الأساس. وتستحيلُ المفاوضات، شأن القوانين، في نظرِه مجرّد ألاعيب انتخابيّة، والمناصب مكافآت مقابل خدماتٍ لا تؤدّي لصالح الأمّة بل لصالح رئيس الأمّة. وإذ ذاك قد لا يسلك عمل الحكومة على الدوام مسلكًا مناقضًا لمصلحة البلاد، لكنّه بالتأكيد لا يعود مكرّسًا لخدمة هذه المصلحة. مع أنها وُجِدت لخدمتها.

يستحيلُ النظرُ في مسار الأمور في الولايات المتحدة من دون أن نلحظ أن مسألة إعادة الانتخاب لولاية ثانية تغلبُ على تفكير الرئيس، وأنّ مجمل سياسته موجّهة في هذا الاتجاه، وأنّ مجمل قراراته، حتّى أقلّها شأنًا، مرتبطٌ بهذه الغاية؛ وأنّه مع اقتراب أوان هذه الأزمة يُغلّبُ، في قراراته، مصلحته الخاصّة على الصالح العامّ.

فمبدأ إعادة الانتخاب هذا يُنمّي بذرة الفساد في الحكومات المنتخبة ويفاقم خطورتها. وهو الأمر الذي يُسهمُ في انحطاط الخلقيّات السياسيّة للشعب وفي طغيان الحِذْق على الحماسة الوطنيّة.

في أميركا، يؤدّي هذا الميل إلى أضرار مباشرة تلحق بموارد الكيان القوميّ.

كلّ حكومة تحملُ في صلبها آفةً فطريّة تبدو مُلابسةً لمبدأ وجودها، ولعلّ ما يميّز عبقريّة المشترع هو سعيه لتبيانها. فقد تنجو الدولة من تبعاتِ الكثير من قوانينها الفاسدة، كما قد يكون، من قبيل المغالاة، إسراف المتأوّلين في وصف الشرور الناجمة عنها. غير أنّ القانون الذي ينمّي، بتبعاته، بذرة الهلاك هذه لا بدّ من أن يغدو، مع الوقت، قاتلًا، وإن لَبِثَت عواقبه مستترةً في حينه.

إنّ عنصر الهلاك، في صلبِ المَلَكيّات الاستبدادية، يكمن في اتساع السلطة المَلَكيّة غير المحدود والمنافي لتصوّرات العقل. وقد يكون أي تدبيرٍ هادفٍ إلى استبعاد ما يُقيم التوازنَ مع هذه السلطة بحسب الدستور، تدبيرًا بالغ السوء حتّى لو بقيت عواقبه زمنًا طويلًا غير محسوسة.

كذلك الأمر في البلدان ذات النظم الديمقراطيّة حيث الشعب هو مركز الاستقطاب، فالقوانين التي تسرّع وتاثر هذا الاستقطاب وتجعله طاغيًا هي تلك التي تمسّ مباشرةً بكيان الحكومة.

ولعلّ أعظم مآثر المشترعين الأميركيين تكمن في تنبّههم إلى هذه الحقيقة، وفي تحلّيهم بالجرأة التي حَدَت بهم إلى تطبيقها.

لقد ارتأوا ضرورةَ قيامِ عدد من السلطات، خارج سلطة الشعب، وهي حتى لو كانت غير مستقلّة تمامًا عنها، فإنّها تتمتّع بقدر كبير من حريّة العمل في نطاقها. بحيث أنّها، في اضطرارها إلى الانصياع إلى توجيهات الأغلبية، لا تُعدَمُ الوسيلة التي تمكّنها من التصدّي لنزوات هذه الأغلبية، ورفضِ شروطها المتصفة بالخطورة.

في سعيهم وراء هذه الغاية، حصر المشترعون مجمَل السلطة التنفيذيّة في يدِ شخص واحد. ومنحوا الرئيس صلاحيات واسعة، وزوّدوه بحقّ النقض كي يتسنى له التصدّي لتعديات الهيئة التشريعيّة.

غير أنّهم قوّضوا بعض ما بنوه حين أقرّوا مبدأ إعادة الانتخاب (أو مبدأ الولاية الثانية). فقد منحوا الرئيس سلطة واسعة، ثمّ جرّدوه من الرغبة في استخدام هذه السلطة.

فإذا كانت إعادة انتخاب الرئيس غير ممكنة لم يكن مستقلًا عن الشعب لأنّ هذا لا يعفيه من مسؤوليته الدائمة أمام هذا الشعب. ولكن في هذه الحالة لا تكون حاجته ماسّة إلى تأييد الشعب بحيث تُضطرّه إلى الرضوخِ لجميعِ رغباته.

أمّا إذا كانت إعادة انتخابه ممكنة (وهذا صحيحٌ، خاصّة في زماننا، حيث أخلاق السياسة إلى انحلال، والرجالات قلّة)، فقد أضحى رئيس الولايات المتحدة أداة طيّعةً بين أيدي الأغلبية. يهوى ما تهواه. ويمقت ما تمقته. يُبادرُ إلى تثبيت إرادتها، ويستبق شكواها، ويرضخ لأتفَه رغباتها: لقد أراد المشترعون أن يقود هذه الأغلبية، فإذا به يتبعها.

فكي لا تُحرَمُ الدولة من مواهبِ رجلٍ واحد، جُعِلَت هذه المواهبُ شبه عقيمة. وكي يراعوا طاقةً في ظروف استثنائيّة، عرّضوا البلاد لمخاطر تحدِق بها كلّ يوم.

المحاكم الفدراليّة[24]

الأهميّة السياسيّة للسلطة القضائيّة في الولايات المتحدة. - صعوبة تعترض معالجة هذا الموضوع. - فوائد السلطة القضائيّة في النُظم الكونفدراليّة. - ما هي المحاكم التي قد يستعين بها الاتحاد؟ - تنظيم القضاء الفدرالي. - المحكمة العليا. - ما الذي يميّزها من سائر المحاكم المعروفة.

لقد انصرفتُ في ما سبق إلى درْسِ السلطتين التشريعيّة والتنفيذيّة في الاتحاد. ولم يبق سوى التطرّق إلى سلطان القضاء فيه.

ولكن ينبغي لي هنا أن أعترف للقرّاء ببعض مخاوفي.

إنّ للمؤسّسات القضائيّة تأثيرًا حاسمًا على حياة الأنكلو-أميركيين، كما أنّها تحتلّ مكانةً بالغة الأهميّة بين المؤسّسات السياسيّة بحصْرِ المعنى. وهي جديرة، من زاوية النظر هذه، بأن تلفت انتباهنا على نحوٍ خاص.

---

(24) يُراجع الفصل السادس من هذا الكتاب: "عن السلطة القضائيّة في الولايات المتحدة وتأثيرها في المجتمع السياسيّ". إذ يبيّن هذا الفصل المبادئ العامّة التي يطبّقها الأميركيون في مجال القضاء. يُنظر أيضًا الدستور الفدرالي، المادة 3.

The Federalist, nos. 78-83 inclusive, Thomas Sergant, *Constitutional Law, Being a View of the Practice and Jurisdiction of the Courts of United States* .

يُنظر:

Story, pp. 134-162, 439-511, 581, 668.

يُنظر قانون 24 أيلول/ سبتمبر 1789 الأساسي، في المجموعة:

Story, *Laws of the United States*, vol. 1, p. 53.

ولكن كيف لنا أن نشرحَ مجريات النشاط السياسيّ للمحاكم الأميركيّة من دون التطرّق، بدايةً، إلى بعض التفاصيل التقنيّة المتعلّقة بتكوينها وصيغ عملها؟ وكيف يمكن الغوص في هذه التفاصيل من دون أن نُثقل على القارئ بما يُخالط هذا الموضوع من جفافِ مُلابسٍ لطبيعته؟ وكيف لنا أن نحافظ على وضوح مقولِنا من دون التفريطِ بحرصنا على الإيجاز؟

لا أزعم البتة أنني أفلحتُ تمامًا في اجتنابِ هذه المحاذير على اختلافها. فقد يرى القارئُ العاديّ أنني أسرفتُ في الشرح حتّى الإطالة. كما قد يرى أهل القانون إنني أسرفتُ في الاقتضاب. غير أنّ مصدر السوء في الشكويين كامنٌ، إجمالًا، في الموضوعِ الذي شئتُ التصدّي له، خصوصًا في النقطة التي أعالجها الآن.

لم تكمن أبرز المصاعب على هذا الصعيد في كيفيّة تشكيل الحكومة الفدرالية، بل في كيفيّة فرض قوانينها بحيث ينصاعُ لها الناس.

إذ لا تملك الحكومات إجمالًا سوى وسيلتين للتغلّب على مقاوماتِ المحكومين: وهما القوّة الماديّة المتوفّرة لديها، والقوّة المعنويّة التي تستمدّها من أحكام محاكمها.

فالحكومة التي لا تجد إلّا الحرب وسيلةً لفرضِ الانصياع لقوانينها هي دولة على شفير الهلاك. ولا بدّ من أن تواجه أحد الأمرَيْن الآتيين: فإذا كانت ضعيفة معتدلة لم تلجأ إلى القوة إلّا إذا نفدت منها الخيارات الأخرى، وغضّت الطرفَ عن جملةٍ من العصيانات الجزئيّة، وبذلك تكون قد سَلكت تدريجًا طريقَ الفوضى.

أمّا إذا كانت جَسورةً وذات بأس دَرَجت على استخدام القوّة كلّ يوم، واستحالَت، في مهلةٍ قصيرة، إلى استبدادٍ عسكريّ محض. وبذلك يكون تقاعس الحكومة ونشاطها متساوين في إضرارهما بالمحكومين.

إنّ غايةَ غايات العدالة تتمثّل في إحلال فكرة الحقّ محلّ فكرة العنف، وإيجاد محطّات وسيطة بين الحكومة واستخدام القوّة الماديّة.

إنّه لأمر مدهش حقًّا ما يُضفيه البشرُ، عمومًا، من قوّةٍ ونفاذ رأي على تدخّل المحاكمِ في شؤون الناس. وهذه القوّة هي من النفاذ حيث أنّها ترتبط بالشكل القضائي حتّى حين يغدو الشكلُ فاقدًا جوهرَه؛ إذ تجعل من الظلّ قِوامًا.

ما تكتسيه المحاكم من قوّة معنويّة يجعل استخدام القوّة أمرًا نادرًا جدًّا ويؤهّلها في معظم الأحيان لأن تحلّ محلّها؛ أمّا إذا اقتضى اللجوء إلى القوة غَدت، آنئذ، مفاعيل القوّة مضاعفةً لاقترانها بقوّة القانون.

ولا بدّ للحكومة الفدرالية من أن تصبو، أكثر من سواها، إلى كَسبِ مؤازرة العدالة لها، لأنّها، بطبيعتها، أضعف من سواها، ومن اليسير جدًّا تنظيم المعارضات في وجهها[25]. فإذا وجدت نفسَها مضطرةً، على الدوام، إلى استخدام القوّة كخَيارٍ أوّل، كانت عاجزةً عن الوفاءِ بمهمّتها.

لكي يُرغِم المواطنين على الانصياع لقوانينه، أو كي يصدّ الاعتداءات التي قد يتعرّض لها، يدرك الاتحاد إذًا أنّه في حاجة ماسّة إلى المحاكم.

ولكن ما هي المحاكم التي قد يلجأ إليها؟ فلكلّ ولايةٍ سلطتها القضائيّة المنظّمة قبل انضوائها إلى راية الاتحاد. فهل ينبغي اللجوء إلى هذه المحاكم؟ هل ينبغي العمل على إنشاء عدالة فدرالية؟ ليس عسيرًا علينا أن نسوق البرهان على أنّ الاتحاد لم يكن قادرًا على تكييف السلطات القضائيّة القائمة في الولايات بما يتلاءم مع احتياجاته في هذا المجال.

إن ما لا شكّ فيه أنّ فصل السلطة القضائيّة عن السلطات الأخرى لهوَ أمر بالغ الأهمية لضمان أمن كلّ مواطن، ولضمان حريّة الجميع. غير أنّ ما

(25) إنّ أكثر القوانين حاجةً إلى المحاكم هي القوانين الفدراليّة، ومع ذلك كانت هي الأكثر تحفّظًا حيال تبنّيها. ويعود ذلك إلى كون معظم الكونفدراليات مكوّنة من اتحاد دول مستقلة لم تكن لديها النيّة الصادقة في الانصياع لحكومةٍ مركزيّة، والتي حرِصَت، برغم تسليمها بقيادة الحكومة المركزيّة، على الاحتفاظ لنفسِها بالقدرة على العصيان.

يُضاهي هذا الأمر من حيث ضرورته وأهميّته لوجود الدولة، هو أن يكون لسلطات الدولة كافّة مصدرٌ واحد، وأن تتبع المبادئ نفسَها، وأن تنشط في النطاق نفسِه، أي بالاختصار، أن تكون هذه السلطات مترابطة في ما بينها ومتجانسة. ففي اعتقادي أنّ أحدًا من الناس لم يخطر في باله يومًا أن يُخضعَ الجرائم المرتكبة في فرنسا للنظرِ أمام محاكم أجنبيّة كي يكون مطمئنًا إلى نزاهة القضاة.

الأميركيون في نظر حكومتهم الفدرالية ليسوا سوى شعبٍ واحد، ولكنْ جرى الحفاظ، وسط هذا الشعب، على هيئات سياسيّة مرتبطة بالحكومة الوطنيّة في بعض الأمور، ومستقلّة عنها في الأمور الأخرى. وهي هيئات لها مناشئها الخاصّة، وعقائدها الخاصّة وأساليب عملها المتمايزة عن غيرها. لذا كان إسناد تنفيذ قوانين الاتحاد إلى المحاكم المنشأة من طرف هذه الهيئات السياسيّة، أشبه بتسليم مصير الأمّة إلى قضاةٍ أجانب.

بل أدهى من ذلك، إذ لا تُعتبَر كلّ ولايةٍ أجنبيّةً بالنسبة إلى الاتحاد وحسب، بل هي أيضًا خصمُه الدائمُ لأنّ كلّ ما يُنتَقصُ من سيادة الاتحاد إنّما يُضافُ إلى سيادة الولاية.

إنّ إسناد تطبيق قوانين الاتحاد إلى محاكم الولايات المختلفة إذًا لا يعني فقط تسليم مصير الأمّة إلى قضاة أجانب، بل يعني أيضًا تسليم هذا المصير إلى قضاة مُتَحيّزين.

ثمّ إن طابع محاكم الولايات لم يكن هو وحده الذي يجعلها قاصرةً عن الاضطلاع بمهمّةٍ على مستوى الوطن، بل إنّ قصورها هذا يعود أيضًا إلى عددها.

عندما وضِع الدستور الفدرالي كان في الولايات المتحدة 13 محكمة تصدر أحكامًا غير قابلة للاستئناف. أمّا اليوم فيبلغ عددها 24 محكمة. فكيف يُكتَب لدولةٍ البقاءُ إذا كانت قوانينها الأساسيّة تفسّر وتُطبّق في الوقت نفسه على 24 نحوًا مختلفًا! فنظامٌ مثل هذا يتعارض مع المنطق السليم كما تدحضه التجربة.

اتّفق المشترعون الأميركيون إذًا على إنشاء سلطة قضائيّة فدرالية يُناط بها تطبيق قوانين الاتحاد والبتّ في بعض المسائل المتعلّقة بالصالح العام، والتي جرى تحديدها مُسبقًا بدقّةٍ بالغة.

رُكِّزَت سلطة الاتحاد القضائيّة بأكملها في محكمةٍ واحدة سمّيت محكمة الولايات المتحدة العليا. وتيسيرًا لإنجاز القضايا ضُمَّت إليها محاكم أدنى منها مرتبةً، وأُنيط بها البتّ في القضايا غير ذات الشأن، أو الفصل، بحُكمٍ أوّل درجة، في قضايا ذات شأن على أن تكون أحكامها قابلة للاستئناف. لم يجرِ انتخاب أعضاء المحكمة العليا لا من الشعب ولا من الهيئة التشريعيّة. وكان على الرئيس أن يختارهم ويسمّيهم بعد الاستئناس برأي مجلس الشيوخ.

وكي تبقى هذه المحاكم مستقلّة عن السلطات الأخرى، جُعِلَ قضاتها غير قابلين للعزل، كما استقرّ الرأي على أن تكون رواتبهم، بعد تحديدها، غير خاضعة لرقابة الهيئة التشريعية[26].

لم يواجه الإعلان عن مبدأ قيام عدالة فدرالية بصعوباتٍ ذات شأن، غير أنّ هذه الصعوبات برزت، دفعةً واحدة، مع بدء السعي لتعيين صلاحياتها.

---

(26) قُسّم الاتحاد إلى مقاطعات (districts)، وفي كلّ منها عُيّن قاضٍ فدرالي ثابت. وسُمّيت المحكمة التي يرأسها هذا القاضي محكمة المقاطعة (district-court).

إلى ذلك، تعيّن على كلّ قاضٍ من أعضاء المحكمة العليا أن يقوم بجولةٍ، كلّ عام، على ناحيةٍ من نواحي الجمهوريّة، كي يبتّ بعض القضايا الهامّة في أماكن النزاع عليها: وقد سُمّيت المحكمة التي يرأسها هذا القاضي المحكمة الدوريّة (circuit-court).

أخيرًا، كان لا بدّ من تحويل أكثر القضايا خطورة، إمّا مباشرة وإما عبر الاستئناف، إلى المحكمة العليا، حيث يجتمع مرة كلّ عام جميع قضاة المحاكم الدوريّة، لعقد جلسة رسمية.

اعتمد نظام المحلّفين في المحاكم الفدرالية على نحوٍ ما اعتمد في محاكم الولايات، ولدواعٍ مماثلة.

كما نلاحظ لا يوجد وجه شبهٍ تقريبًا ومحكمة الولايات المتحدة العليا وبين محكمة التمييز (أوّ النقض) في بلادنا. إذ قد تصدر حكمَ أوّل درجة في ما لا تستطيع محكمة التميز أن تصدر إلّا حكم ثاني درجة أو ثالث درجة. والحقيقة أن المحكمة العليا تشكّل، على غرار محكمة التمييز، محكمة فريدة من نوعها يُناط بها إنشاء ولاية قضائيّة موحّدة؛ غير أنّ المحكمة العليا تنظر في الوقائع وفي الحقّ، وتنطقُ الحكم بنفسِها ولا تحيل إلى محكمة أخرى، وهما أمران لا يقعان في دائرة صلاحيات محكمة التميز.

يُنظر: القانون الأساسي الصادر في 24 أيلول/ سبتمبر 1789،

Story, *Laws of the United States*, vol. 1, p. 53.

الطريقة المتبعة في تعيين أهليّة المحاكم الفدرالية

صعوبة تعيين أهليّة المحاكم المتنوّعة في الكونفدرالية. - حظيت محاكم الاتحاد بحقّ تعيين أهليّتها الخاصّة. - لم تمسّ هذه القاعدة بما احتفظت به الولايات المختلفة لنفسِها من سيادة. - هامش سيادة هذه الولايات يضيقُ بفعل القوانين وبفعل تفاسير القوانين. - الخطر المُحدِق بولايات الاتحاد منفردة هو خطر ظاهريّ وليس خطرًا واقعيًا.

أولى المسائل التي برزت بشأن تعيين الصلاحيات هي الآتية: لمّا كان دستور الولايات يوازي بين سيادتين متمايزتين ممثّلَتَينْ على الصعيد القضائي بنوعَيْن متمايزين من المحاكم، فإنّ كلّ الحرص الذي بُذِلَ في تعيين الولاية القضائيّة لكلّ نوعٍ من هذين النوعين من المحاكم، لم يحُلْ دون تكرار تضارب الصلاحيّات بينهما. ففي حالٍ مماثلة لمن يعود الحقّ في تعيين الأهليّة؟

عندما تُطرح مسألة الأهليّة بين محكمتين لدى الشعوب التي تشكّل مجتمعًا سياسيًا واحدًا، تُحال المسألة إلى محكمة ثالثة بوصفها حَكَمًا.

مثل هذه الإحالة تجري تلقائيًا لدى هذه الشعوب لأنّها لا تقيمُ أدنى رابط بين مسائل الأهليّة القضائيّة ومسائل السيادة القوميّة.

ولكن كان من المستحيل في الولايات المتحدة أن تنصّب محكمة أعلى من محكمة الولاية العليا ومن محكمة الولايات المتحدة العليا، وفي الوقت نفسه لا تكن لا هذه ولا تلك .

كان لا بدّ إذًا من منح إحدى المحكمتين الحقّ في الفصل في قضيّتها هي، وفي أخذ العلم أو التحفّظ على القضيّة المتنازع بشأنها. لا يجوز منح مثل هذا الامتياز لمحاكم الولايات المختلفة، لأنّ من شأن ذلك تقويض سيادة الاتحاد واقعيًا عقب الإقرار بهذا التقويض قانونًا. ولأنّ تفسير الدستور على هذا النحوِ سرعانَ ما يعيد للولايات المختلفة مقدار الاستقلاليّة الذي كانت أحكامُ الدستور قد انتزعته منها.

كان الهدف من إنشاء محكمة فدرالية هو تجريد محاكم الولايات من حقّ البتّ في مسائل تتعلّق بالمصلحة القوميّة، والتمكّن، على هذا النحو، من صوغ مدوّنةٍ قضائيّة موحّدة لتفسير قوانين الاتحاد. وما كان لهذا الهدف أن يتحقّق لو كان بمقدور محاكم الولايات المختلفة، مع امتناعها عن البتّ في القضايا الموصوفة بأنّها فدرالية، أن تبتّ في هذه القضايا نفسها بذريعة أنها ليست قضايا فدرالية.

لقد أُنيط بمحكمة الولايات المتحدة العليا إذًا حقّ البتّ في جميع مسائل الأهليّة[27].

كان ذلك أخطر ما واجهته سيادة الولايات المختلفة من انتقاص، حيث قُلّصت هذه السيادة ليس فقط بفعل القوانين، بل أيضًا بفعلِ تفسير القوانين. قيّدت بحدّ معلوم وبآخر غير معلومٍ إطلاقًا. بقاعدة ثابتة، وبأخرى عشوائيّة. صحيح أنّ الدستور نصّ على حدود معيّنة بدقّة للسيادة الفدرالية، ولكن كلّما جوبهت هذه السيادة بمنافستها الخاصّة بالولاية، أُنيط بمحكمة فدرالية أن تفصل في الأمر.

الحقيقة أنّ المخاطر، ومنها هذا الإجراء الذي بدا مهدّدًا لسيادة الولايات، لم تكن في الواقع بالحجم الذي كانت تبدو عليه في الظاهر.

سوف نرى لاحقًا أنّ القوّة الحقيقية، في أميركا، تكمنُ في حكومات الولايات أكثر منها في الحكومة الفدرالية. ويشعر القضاة الفدراليون، في قرارة أنفسهم، بالضعف النسبي للسلطة التي يعملون باسمها، ولعلّهم أمْيَل إلى

---

(27) لكن رغبةً في التقليل من قضايا الأهليّة، استقرّ الرأي على أن تبتّ محاكم الولايات المختلفة عددًا كبيرًا من الدعاوى الفدرالية بالتنافس مع محاكم الاتحاد، على أن يمتلك الطرف المتضرّر من الحكم الصادر الحقّ في استئناف الحكم أمام محكمة الولايات المتحدة العليا. وقد حاولت محكمة فرجينيا العليا أن تعترض على حقّ محكمة الولايات المتحدة العليا في تمييز الأحكام الصادرة عنها، ولكن عبثًا. يُنظر:

Kent, *Commentaries*, vol. 1, pp. 300, 370ff.

يُنظر:

M. Story, *Commentaires sur la constitution des États-Unis*, p. 646.

والقانون الأساسي، 24 أيلول/ سبتمبر لعام 1789؛

Story, *Laws of the United States*, vol. 1, p. 53.

التخلّي عن حقّهم في البتّ في حالات يجيزها لهم القانون، منهم إلى المطالبة به على نحوٍ غير شرعيّ.

قضايا مختلفة واختصاصات

السبب والشخص هما شرطا الولاية القضائيّة الفدرالية. - مقاضاة سفراء. - مقاضاة الاتحاد. - مقاضاة ولاية. - من ينظر في القضيّة. - دعاوى قضائيّة متولّدة من قوانين الاتحاد. - لِمَ تنظر فيها المحاكم الفدراليّة. - قضايا متعلّقة بالإخلال بالعقود تنظر فيها المحاكم الفدرالية. - ما يترتّب على هذا الأمر من تبعات.

عقبَ تقريرهم الوسيلة لتعيين الأهليّة القضائيّة الفدرالية، عمد مشترعو الاتحاد إلى تحديد القضايا التي يشملها اختصاصها.

وقرّ رأيهم على أنّ بعض أصحاب الدعاوى لا يمكن أن يمثلوا إلّا أمام المحاكم الفدرالية، مهما كان موضوع الدعوى.

كما قرّ الرأي بعد ذلك على أنّ بعض القضايا لا يمكن أن تبت فيها إلا هذه المحاكم، مهما كانت صفة أصحاب الدعاوى.

وبذلك أضحى السبب والشخص الشرطين الأساسيين لأهليّة القضاء الفدرالي.

السفراء يمثّلون الأمم الصديقة للاتحاد. وكلّ ما يتّصل بالسفراء يتصل، على نحوٍ ما، بالاتحاد بأسره. وعندما يكون سفير ما طرفًا في قضيّة تغدو القضيّة شأنًا متصلًا برفاهية الأمّة جمعاء. فمن الطبيعي أن تنظر فيها محكمة فدرالية.

قد يكون الاتحاد نفسه طرفًا في قضيّة: وفي هذه الحال يكون منافيًا للعقل ولأعراف الأمم، أن تنظر في القضيّة محاكمٌ تمثّل سيادة غير سيادتها. لذا يُناط بالمحاكم الفدرالية وحدها النظر في القضيّة.

عندما ينشب نزاع بين فردَين من ولايتين مختلفتين، لا يجوز أن تنظر في قضيّتهما محاكمُ إحدى هاتين الولايتين لاحتمال راجح بوقوع ظلم. وخير الأمور أن تعرض القضيّة على محكمةٍ لا تثير الشبهةَ لدى أي من الطرفين المتنازعَيْن. ومن الطبيعي أن تكون محاكم الاتحاد هي التي تلبّي شرطًا مماثلًا.

عندما لا يكون الطرفان المتنازعان فردَيْنِ معزولَين، بل ولايتين، يُضافُ إلى اعتبار الإنصاف اعتبارٌ سياسيّ بامتياز. فهنا تضفي صفةُ الطرفين المتنازعين أهميّةً قوميّة على القضيّة. لأنّ أقلّ مواضيع النزاع بين ولايتين يتّصل مباشرةً بمسألة السلم في الاتحاد بأسره[28].

غالبًا ما كانت طبيعة القضيّة هي التي تحدّد قاعدةَ الأهليّة. ولذا جعلَت المحاكم الفدرالية هي الجهة المختصَة بالنظر في جميع القضايا المرتبطة بالتجارة البحريّة[29].

والسبب في ذلك بدهيّ: فجميع هذه المسائل تقريبًا تتوقّف على تفسير القانون العام (droit des gens)، وبناء عليه فهي مسائل تخصّ، جوهريًا، الاتحاد بأسره في علاقته مع الأجانب. ثمّ إنّ البحر لا يدخُلُ في نطاق اختصاص دائرة قضائيّة دون غيرها، وللمحاكم القوميّة وحدها إن تنظر في القضايا المترتّبة على النزاعات البحريّة المنشأ.

لقد أدرج الدستور، إلّا في ما نَدَر، ضمن فئة واحدة جميع القضايا التي تدخل، بطبيعتها، في دائرة اختصاص المحاكم الفدرالية.

---

(28) ينصّ الدستور على أن القضايا التي تنشأ بين ولاية ومواطنين من ولاية أخرى هي من اختصاص المحاكم الفدرالية. الأمر الذي أثار أسئلة حول ما إذا كان نصّ الدستور يعني كلّ القضايا التي قد تنشأ بين ولاية ومواطنين من ولاية أخرى، سواء أكانت هذه أم كان هؤلاء هم الطرف المدّعي. وجاء ردّ المحكمة العليا إيجابًا، غير أنّ هذا القرار أثار مخاوف الولايات المختلفة التي ساورتها الخشية من أن تُقاضى، رغمًا عنها، في أي شأن من شؤونها، أمام القضاء الفدرالي. لذا أدخل تعديل على نص الدستور لا يحق بموجبه لسلطة الاتحاد القضائيّة التوسّع في استخدام صلاحياتها إلى حدّ النظر في قضايا أقامها ضدّ إحدى الولايات مواطنو ولاية أخرى.

يُنظر:

Story, *Commentaries*, p. 624.

(29) مثلًا: كل أعمال القرصنة.

والقاعدة التي ينصّ عليها على هذا الصعيد شديدة البساطة غير أنّها تنطوي، في حدّ ذاتها، على نسقٍ شاملٍ من الأفكار وعلى جملةٍ من الوقائع.

تقتضي هذه القاعدة بأنّ من واجب المحاكم الفدرالية النظر في جميع **القضايا الناشئة عن قوانين الولايات المتحدة.**

ونسوق في ما يلي مَثَلَيْن يوضحان على أحسن وجه ما قصد إليه المشترع.

يحظر الدستور على الولايات أن تعمد إلى سنّ قوانين بشأن التداول النقديّ. فإذا عمدت ولاية إلى سنّ مثل هذه القوانين ورفضت الأطراف المعنيّة قبولها بذريعة أنها مخالفة للدستور، وجبَ أن يُنظر في القضيّة أمام محكمة فدرالية لأنّ ذريعة الادعاء ناشئة عن قوانين الولايات المتحدة.

وإذا أقرّ الكونغرس ضريبة على الاستيراد ونشأت صعوباتٌ بشأن استيفائها، وجب على المحاكم الفدرالية أن تنظر في القضيّة لأنّ سبب الادعاء ناشئٌ عن تفسير أحد قوانين الولايات المتحدة.

هذه القاعدة تتفق تمامًا مع المبادئ المتبعة في صوغ الدستور الفدرالي.

صحيحٌ أنّ الاتحاد، كما شُكّلَ عام 1789، لا يتمتّع إلّا بسيادة محدودة، غير أنّ المُرادَ ألا يُشكّل في هذا النطاق سوى شعبٍ واحد[30]. وفي حدود هذا النطاق يكون الاتحاد هو صاحب السيادة. فإذا ما أخذنا هذه النقطة في الاعتبار وقرّرناها، بدا استنتاج الباقي ميسورًا. لأنّك إذا أقررت بأن الولايات المتحدة، في الحدود التي ينصّ عليها الدستور، ليست سوى شعبٍ واحد، وجَبَ أن تقرّ لها بالحقوق التي تتمتّع بها الشعوب قاطبة.

والحالُ أنّ هذه النقطة لم تكن يومًا، منذ نشأة المجتمعات، موضع خلاف: أي حقّ كل شعب في أن تنظر محاكمه في جميع القضايا المتعلّقة بتطبيق قوانينه

---

(30) لقد فرض بعض القيود على هذا المبدأ عبر تكريس الولايات منفردة كقوّة مستقلّة في مجلس الشيوخ، وعبر منحها أيضًا حقّ التصويت منفردةً في مجلس النواب عند انتخاب الرئيس، غير أنّ هذه هي استثناءات القاعدة، والمبدأ هو الغالب.

الخاصّة. ولكن قد يقول قائل: إنّ وضع الاتحاد فريدٌ بمعنى أنّه لا يشكّل شعبًا واحدًا إلّا في بعض المسائل، أمّا في مسائل أخرى فهو لا شيء. فما الذي يُستنتَج من هذا القول؟ يُستنتَج أنّ للولايات المتحدة، في ما يتّصلُ بالمسائل التي تجعل منها شعبًا واحدًا، في الأقل، جميع الحقوق التي تنعم بها أي سيادة تامّة. لكن الصعوبة الفعليّة تكمن في تبيان هذه المسائل. فإذا حُسِمَت هذه النقطة (وقد رأينا سابقًا، في سياق تطرّقنا إلى الأهليّة، كيف حُسِمت) لم تبقَ، في الحقيقة، مسألة تستحق الذكر. فحالما يُقرّ بالطابع الفدرالي لقضيّة ما لا بدّ من أن تُشمَل بنطاق السيادة الخاص بالاتحاد على ما يقرّره الدستور، ما يعني حتمًا أن المحكمة المؤهّلة للنظر فيها ينبغي أن تكون محكمة فدرالية.

فكلّما تعرّضت قوانين الولايات المتحدّة لطعنٍ، وكلّما اتخذت ذريعةً لاستقواء، وجب اللجوء إلى المحاكم الفدرالية.

هكذا نرى أن الولاية القضائيّة لمحاكم الاتحاد تتسع أو تضيق بمقدار ما يتسع نطاق سيادة الاتحاد أو يضيق.

لقد لاحظنا في ما سبق أنّ الهدف الرئيس لمشترعي عام 1789، كان تقسيم السيادة إلى قسمين متمايزين. وقد ضمّنوا القسمَ الأوّل إدارة جميع المصالح العامّة للاتحاد، بينما ضمّنوا القسم الآخر إدارة جميع المصالح الخاصّة لبعض أجزائه.

تمثّل همّهم الأوّل بتزويد الحكومة الفدرالية بقدرٍ من السلطات يؤهّلها، في نطاق سيادتها، أن تحصّن نفسها ضدّ تعدّيات الولايات المختلفة.

أمّا في ما يعني هذه الولايات، فقد اعتُمِد مبدأٌ عام يقتضي بأن تُترَك طليقة اليدين في نطاق سيادتها؛ إذ ليس بمقدور الحكومة المركزيّة أن توجّه عملها، ولا حتّى أن تراقب الوجهة التي تسلكها.

لقد أشرتُ في الفصل الذي أفردته لموضوع تقسيم السلطات إلى أنّ هذا المبدأ لم يُطبّق دائمًا. فثمّة قوانين لا تستطيع ولاية بعينها أن تسنّها، رغم كونها في الظاهر هي المعنيّة الوحيدة بها.

فعندما تعمد ولاية من ولايات الاتحاد إلى تطبيق قانون كهذا، يستطيع المواطنون المتضرّرون من تطبيقه اللجوء إلى مقاضاة الولاية أمام المحاكم الفدرالية.

بناء عليه، يتسع نطاق اختصاص المحاكم الفدرالية لا ليشمل جميع القضايا الناشئة عن قوانين الولايات المتحدة فحسب، بل ليشمل أيضًا جميع القضايا التي تنشأ عن القوانين التي سنّتها الولايات المختلفة مخالفةً لأحكام الدستور.

يحظر على الولايات سنّ قوانين بمفعول رجعيّ في المجال الجنائيّ. ومن يصدر في حقّه حكمٌ بموجب قانونٍ مماثل له الحقّ في استئناف الحكم أمام القضاء الفدرالي.

كما حظر الدستور على الولايات أن تسنّ قوانين من شأنها إبطال الحقوق المكتسبة بموجب عقد أو حتّى الإضرار بها[31].

وإذا ارتأى فردٌ من الأفراد أن قانونًا مماثلًا يضرّ بمصالحه، كان له الحقّ في رفض الانصياع له، واللجوء إلى القضاء الفدرالي[32].

---

(31) من الواضح جدًا، بحسب ستوري أنّ كلّ قانون يوسّع أو يضيّق أو يعدّل على أي نحوٍ نيات الأطراف كما هي مثبتة في بنود عقد، إنّما يضرّ بهذا العقد (Story, p. 503). وفي الموضع نفسه يحدّد المؤلّف بدقّة ما تعنيه أحكام القضاء الفدرالي بكلمة "عقد". التعريف موسّع جدًا، إنّ أي تنازل تبرمه الولاية لمصلحة أحد الأفراد ويقبل هذا الأخير به هو عقد، ولا يمكن نزعه بموجب قانون جديد. كلّ صكّ امتياز تمنحه الدولة لشركة هو عقد يُلزم الولاية كما يلزم صاحب الامتياز. إنّ المادّة الواردة في الدستور التي نتحدّثِ عنها تؤكّد وجود قسم كبير من الحقوق المكتسبة، ولكن ليس جميع هذه الحقوق؛ إذ قد أكون مالكًا شرعيًا لملكيّة ما من دون أن يكون انتقالها إليّ قد جرى بموجب عقد. ملكيّتها هي بالنسبة إلي حقّ مكتسب، غير أن هذا الحق لا يضمنه الدستور الفدرالي.

(32) إليكم المَثَل المعبّر الذي أورده ستوري (Story, p. 508). لقد أنشئ معهد دارموث الجامعيّ، في نيوهامشاير، بموجب امتياز منح لبعض الأفراد في فترة ما قبل الثورة الأميركيّة. وكان المشرفون على الكليّة يشكلون، بموجب هذا الامتياز، هيئةً شرعيّة، أو، بحسب التعبير الأميركي، طائفةً مهنيّة. ارتأت الهيئة التشريعيّة في نيوهامشاير أن تغيّر بنود صكّ الامتياز الأصلي، ونقلت إلى مشرفين جدد جميع الحقوق والامتيازات والتسهيلات المترتّبة على هذا الامتياز. فعمد المشرفون القدامى إلى معارضة هذا القرار ولجأوا إلى القضاء الفدرالي الذي أصدر حكمًا في مصلحتهم بذريعة أن الامتياز الأصلي هو عقد نافذ بين الولاية وأصحاب الامتياز، وأنّ من غير الجائز أن ينقض القانون الجديد بنود هذا الامتياز لأنّ =

يبدو لي أنّ هذا الإجراء هو العامل الأشدّ خطورة في الانتقاص من سيادة الولايات.

فالحقوق الممنوحة للحكومة الفدرالية، لأغراضٍ قوميّة بالطبع، تبدو لي حقوقًا محدّدة لا يصعب فهمها. أمّا تلك التي تمنحها إيّاها، على نحوٍ غير مباشر، المادةُ التي أتيت على ذكرها، فليس من اليسير فهمها، ولا يبدو أن حدودها مبيّنة على نحوٍ وافٍ. فالحقيقة أنّ ثمّة قوانين سياسيّة كثيرة تؤثّر في نفاذ العقود، وقد توفّر على هذا الصعيد مبرّرًا للتعدّي على السلطة المركزيّة.

إجراءات المحاكم الفدرالية

العدالة ضعيفة بطبيعتها في الكونفدراليات. - ما ينبغي أن يبذله المشترعون من جهد ممكن كي يُحال أفراد عاديون أمام المحاكم الفدرالية، لا ولايات. - كيف أفلح الأميركيون في ذلك. - أحكام مباشرة ضدّ الأفراد العاديين. - أحكام غير مباشرة ضدّ الولايات التي تنتهك قوانين الاتحاد. - حُكم القضاء الفدرالي لا يبطل قانون الولاية، إنّما يضعفه.

لقد بيّنتُ سابِقًا ما للمحاكم الفدرالية من حقوق، ولا يقلّ عن ذلك أهميّة بيان الطريقة التي تمارس بها هذه الحقوق.

إنّ قوة العدالةِ القاهرة في البلدان ذات السيادة غير المنقسمة تتأتّى من كون المحاكم في هذه البلدان تمثّل الأمّة بأسرِها وهي في خضمّ صراع مع فرد من الأفراد الذي صدر الحُكمُ في حقّه. وبذلك ينضمّ مبدأ الحقّ إلى مبدأ القوّة التي تؤيّده.

غير أنّ الأمور لا تنحو هذا النحو على الدوام في البلدان ذات السيادة المنقسمة. إذ غالبًا ما تواجه فيها العدالةُ لا فردًا من الأفراد بل تواجه جزءًا من الأمّة. وبذلك تفقد مقدارًا لا يُستهان به من تأثيرها المعنويّ وقوّتها الماديّة.

= في ذلك انتهاكًا للحقوق المكتسبة بموجب عقد، وبالتالي انتهاكًا للمادة الأولى من الفقرة العاشرة من دستور الولايات المتحدة.

إذًا من الطبيعي أن تكون العدالة في الدول الفدرالية أضعف، وأن يكون الأطراف المتقاضون أقوى.

على المشترع في الكونفدراليات، أن يسعى باستمرار إلى إيلاء المحاكم مكانةً مماثلة للمكانة التي تحتلّها لدى الأمم التي لم تقسّم سيادتها. أي ينبغي أن يكون التوجّه المثابر في عمله هو أنّ العدالة الفدرالية تمثّل الأمّة، بينما المتقاضي لا يمثّل سوى مصلحة فرديّة.

كلّ حكومة، أيًّا كان شكلها، تحتاج إلى السعي مع رعاياها لإرغامهم على الوفاء بما لها عليهم. وتحتاج إلى السعي ضدّهم كي تحصّن نفسها من تعدّياتهم عليها.

أمّا من حيث سعي الحكومة المباشر مع رعاياها لإرغامهم على الانصياع إلى القوانين، فقد صِيغَ دستور الولايات المتحدة (وتلك كانت مأثرته) على نحوٍ لا تضطرّ معه المحاكم الفدرالية، التي تعمل باسم هذه القوانين، إلى النظر إلّا في قضايا الأفراد. فإذا صدق ما أعلن عن كون الفدرالية ليست إلّا شعبًا واحدًا ضمن النطاق الذي رسمه الدستور، فمعنى هذا أن الحكومة المشكّلة انطلاقًا من هذا الدستور والساعية ضمن حدوده، تملك جميع الحقوق التي تملكها حكومة قوميّة، وأوّلها الحقّ في أن تبلغَ المواطنَ مشيئتها دونما حاجةٍ إلى وسيط. فعندما يأمر الاتحاد بفرض ضريبة ما لا يلجأ إلى سلطات الولايات لأجل استيفائها، بل يتوجّه إلى كلّ مواطن أميركي بحسب تكليفه. وبدورها لا تعمد العدالة الفدرالية، المنوط بها العمل على تطبيق هذا القانون الاتحادي، إلى مقاضاة الولاية المخالِفة، بل المكلَّف المُخالِف. وهكذا لن تواجه، على غرار العدالة لدى الشعوب الأخرى، سوى فردٍ من الأفراد.

الملاحظ هنا أنّ الاتحاد اختار خصمَه بنفسِه. وقد اختار خصمًا ضعيفًا، فمن الطبيعيّ أن يغلبه.

غير أنّ الأمرَ يزداد صعوبة عندما يُضطر الاتحاد، بدلًا من أن يكون مبادرًا، إلى اتخاذ موقع الدفاع عن نفسه. يقرّ الدستور للولايات المختلفة بحقّها في

سنّ القوانين. وقد تنتهك هذه القوانين حقوق الاتحاد. هنا يجد الاتحاد نفسه حتمًا في حال نزاعٍ مع الولاية التي سنّت القانون. فلا يبقى إلّا أن يُلجأ إلى أقلّ الحلول خطورة. وقد أُشيرَ مُسبقًا إلى هذا الحلّ من خلال المبادئ العامّة التي سبق أن ذكرتها[33].

قد يتبادر إلى الأذهان أنّ بوسع الاتحاد، في حالٍ مماثلة، اللجوء إلى مقاضاة الولاية أمام محكمة فدرالية من شأنها أن تصدر حكمًا ببطلان القانون المذكور. فهذه هي أبسط الخطوات الممكنة. غير أنّ اللجوء إلى هذه الوسيلة يجعل العدالة الفدرالية في مواجهةٍ مباشرة مع ولاية من الولايات، وهو ما كان يُسعى، قدر الإمكان، إلى اجتنابه.

لقد ارتأى الأميركيون أنّ وضع قانون جديد لا يضرّ، في تطبيقه العملي، ببعض المصالح الخاصّة، هو، في الحقيقة، أمرٌ شبه مستحيل.

وقد استند المشترعون إلى هذه المصالح الخاصّة للطعنِ بالإجراء التشريعي الذي قد يشكو منه الاتحاد. ووفّروا الغطاء الدستوريّ لهذه المصالح.

ولاية تبيع أرضًا من إحدى الشركات؛ وبمضيّ عام يصدر قانون جديد يعدّل ملكية هذه الأرض وينتهك بذلك جانبًا من الدستور يحظر تعديل الحقوق المكتسبة بموجب عقد. وعندما يمثل من اشترى بموجب القانون الجديد لوضع اليد على ملكيّته، يُقاضيه الذي يستمدّ حقوقه من القانون القديم، أمام محاكم الاتحاد التي تعلِن بطلان ملكيّة الشاري الجديد[34]. هكذا تكون العدالة الفدرالية، في الحقيقة، في حال نزاعٍ مع سيادة إحدى الولايات، غير أنّها لا تفعل إلّا بطريقة غير مباشرة ومن خلال جزئيّة تطبيقية. فهي تطعنُ في القانون من حيث نتائجه، لا من حيث مبدئه. وهي بذلك لا تبطله بل تضعفُ مفاعيله.

يبقى أخيرًا أن نتطرّق إلى فرضيّة أخيرة.

---

(33) يُنظر الفصل المعنون: "السلطة القضائيّة في الولايات المتحدة".

(34) يُنظر:

Kent, *Commentaries*, vol. 1, p. 387.

كانت كلّ ولاية تشكّلُ هيئة شرعيّة (أو طائفة من الناس) لها كيانها وحقوقها المدنيّة. فهي بالتالي تُقاضي وتُقاضى أمام المحاكم. فقد يجوز، على سبيل المثال، أن تعمد ولاية إلى مقاضاة ولاية أخرى.

في هذه الحال، لن يكون تدخّل الاتحاد طعنًا في قانون ولاية، بل يكون فصلًا في قضيّةٍ تَمْثُلُ الولايةُ طرفًا فيها. فهي قضيّة كسائر القضايا الأخرى، والفرق يكمن في صفة المتقاضين. هنا أيضًا يمْثُلُ الخطر الذي أشرنا إليه في مطلع هذا الفصل. لكنّ الفرص المتاحة لاجتنابه في هذه الحال، تكاد أن تكون معدومة. فمن طبيعة الدساتير الفدرالية ذاتها، أنّها تولّدُ في صلبِ الأمّة أوضاعًا خاصّة هي من سعة النفوذ بحيث لا تطبّق العدالة ضدّها إلّا بمشقّة بالغة.

رِفعةُ مقام المحكمة العليا بين السلطات العليا للدولة

لم يسبق لشعب من الشعوب أن أوجد سلطة قضائيّة بمثل عظمة السلطة القضائيّة التي أوجدها الأميركيون. - اتساع صلاحياتها. - نفوذها السياسيّ. - أمن الاتحاد لا بل وجوده، متوقّفان على حكمة القضاة الفدراليين السبعة.

عندما ندرك، عقبَ التدقيق في تنظيم المحكمة العليا، مجملَ الصلاحيات التي أنيطت بها، ندرك على الفور أنّ ما من سلطة قضائيّة بمثل هذا الاتساع عرفتها أمّة من الأمم من قبل.

لقد جُعلت المحكمة العليا أرفع مقامًا من أي محكمة عرفناها، سواء لطبيعة الحقوق التي تتمتّع بها، أو لنوع المتقاضين أمامها.

لطالما أبدت الحكومات لدى جميع الأمم المتمدّنة في أوروبا نفورًا عظيمًا من التسليم بحقّ القضاء العاديّ في حسم المسائل التي تكون، هي، طرفًا فيها. ويتعاظم هذا النفور مع تعاظم الطابع الاستبداديّ لهذه الحكومات. وعلى الضدّ من ذلك، كلّما اتسع هامش الحريّة، توسّع نطاق صلاحيات المحاكم. ولكن، ما من أمّة أوروبيّة حتّى يومنا هذا ارتأت أن جميع المسائل القضائيّة، أيًّا كان منشؤها، قد توضَع في عهدة قضاة الحقّ العام.

أميركا وضعت هذه النظريّة موضع التطبيق؛ إذ تعتبر محكمة الولايات المتحدّة العليا هي محكمة الأمّة الوحيدة.

وقد أنيط بها تفسير القوانين والمعاهدات، كما تدخل في صلاحياتها حصرًا جميع القضايا المتعلّقة بالتجارة البحريّة وتلك المتصلة بالقانون الدولي العام. حتّى يجوز القول إنّ صلاحياتها تكاد أن تكون سياسيّة بمجملها، وإنّ تكوينها قضائيّ بمجمله. ليس لها هدف أو غاية سوى السّهر على تطبيق قوانين الاتحاد، ولا مهمّة للاتحاد سوى تدبير علاقات الحكومة مع المحكومين، وعلاقات الأمّة مع الأجانب. أمّا تنظيم علاقات المواطنين في ما بينهم فيخضع بالكليّة تقريبًا إلى سيادة الولايات.

إلى هذا المسوّغ الأوّل لرفعة مقام المحكمة العليا، لا بدّ من أن نضيف مسوّغًا آخر لا يقلّ عنه أهميّة. فلدى الأمم الأوروبيّة لا يمْثُل أمام المحاكم سوى أفرادٍ في معرض التقاضي. أمّا في الولايات المتحدة فقد تُستدعى كيانات ذات سيادة للمثول أمامها. فعندما يتقدّم مُحضِر الجلسة مناديًا بأعلى صوته: "ولاية نيويورك ضدّ ولاية أوهايو"، ينتابنا شعورٌ بأننا لسنا في قاعة محكمة عاديّة. وعندما يتبادر إلى أذهاننا أنّ أحد المُتقاضَيين يمثّل مليون نسمة، والآخر مليونين، تَعْجَبُ لحجم المسؤولية الملقاة على عاتق القضاة السبعة الذين يصدرون حُكمًا سوف يُبهج أو يكدّر مثل هذا العدد الكبير من مواطنيهم.

بين أيدي القضاة الفدراليين السبعة يُستودَعُ أمنُ الاتحاد وازدهاره وحتّى وجوده. ومن دونهم يبقى الدستور حرفًا جامدًا. وإليهم تلجأ السلطة التنفيذيّة لوقف تعدّيات الهيئة التشريعيّة. كما تلجأ إليهم الهيئة التشريعيّة كي تحمي نفسها من طموحات السلطة التنفيذيّة. وبهم يلوذ الاتحاد كي يفرض على الولايات طاعته، كما بهم تلوذ الولايات كي تتصدّى لمطالب الاتحاد المسرفة. ومن خلالهم يُنصَر الصالح العام ضدّ المصلحة الخاصّة، وروح المحافظة ضدّ تقلّبات الديمقراطيّة. سلطانهم واسع، غير أنّه سلطان رأي. سلطان رأي كُلّي القدرة ما دام الشعب ينصاع إلى القانون طائعًا، لكنّهم

يفقدون كلّ قدرةٍ حالما يزدري الشعبُ القانون. والحالُ أنّ سلطان الرأي (العام) هو السلطان الذي يصعبُ استخدامه لأننا نعجز تمامًا عن تعيين حدوده. ويتساوى فيه خطر التقصير في بلوغ هذه الحدود وخطر تجاوزها.

إذًا ينبغي للقضاة الفدراليين ألا يكونوا مواطنين صالحين، وأناسًا متعلّمين يتصفون بالنزاهة، وهي الصفات الضروريّة لكل قاض وحسب، بل ينبغي أيضًا أن يتمتّعوا بصفات رجال الدولة، وأن يحسنوا التماسَ روح العصر، وأن يواجهوا العقبات التي يمكن تذليلها، وأن يجانبوا التيّار إذا بلغ السيلُ حدًّا يودي بهم أسوةً بالاتحاد والطاعة الواجبة لقوانينه.

يجوز أن يُخطئ الرئيس من دون أن تلحق بالدولة أضرارٌ، لأن نطاق واجبات الرئيس محدود. كما يجوز أن يرتكب الكونغرس هفواتٍ فلا يودي بالاتحاد إلى مهلكة، لأنّ باستطاعة الهيئة الانتخابيّة، وهي أعلى شأنًا، أن تغيّر توجّه الكونغرس عبر تغيير أعضائه.

أمّا إذا تكوّنت المحكمة العليا من أعضاء نزقين أو فاسدين، فلا بدّ للكونفدرالية من أن تخشى حلول الفوضى أو نشوب حرب أهليّة.

ومع ذلك ينبغي ألا يخدعنا لظاهر الأمور، فالمصدر الفعليّ للخطر لا يكمن في تشكيل المحكمة، بل في طبيعة الحكومات الفدرالية ذاتها. لقد رأينا أنّ التكوين القويّ للسلطة القضائيّة هو ضرورة ملحّة، خاصة للشعوب المنضوية إلى راية كونفدرالية، لأنّه لا يوجد في أي مكان آخر كياناتٌ منفردة، بمثل هذا الحجم وهذه القوّة الخليقة بمنازعة الجسم الاجتماعي، قادرة على مقاومة القوة المادية للحكومة.

الحالُ أنّه كلّما ازدادت الحاجة إلى سلطة قوية ازداد تطلّبها للتوسّع والاستقلاليّة. وكلّما ازدادت السلطة توسّعًا واستقلاليّة ازدادت الخطورة الناجمة عن سوء استخدامها. إنّ أصل البليّة لا يكمن إذًا في تكوين هذه السلطة، بل في تكوين الدولة بالذات التي تتطلّب وجود مثل هذه السلطة.

أوجه تفوّق الدستور الفدرالي على دستور الولايات

كيف يسعنا أن نقارن بين دستور الاتحاد ودستور الولايات المختلفة. - يجب أن نعزو تفوّق الدستور الاتحاديّ إلى حكمة المشترعين الفدراليين بصفة خاصّة. - هيئة التشريع الاتحاديّة أقل تبعيةً للشعب من مثيلاتها في الولايات. - السلطة التنفيذيّة أكثر استقلاليّة في مجالها. - السلطة القضائيّة أقلّ ارتهانًا لمشيئة الأغلبية. - النتائج العمليّة المترتّبة على هذا الواقع. - قلّل المشترعون الفدراليون من حدّة المخاطر الملابسة للحكومة الديمقراطيّة، بينما عمد مشترعو الولايات إلى تعزيزها.

يختلف الدستور الفدرالي اختلافًا جوهريًا عن دستور الولايات منفردةً من حيث الهدف الذي يصبو إليه، غير أنّه يشابهها إلى حدّ بعيد في الوسائل المتبعة لبلوغ هذا الهدف؛ إذ يختلف غَرضُ الحكومة لكنّ أشكالها تبقى هي هي. وانطلاقًا من زاوية النظر الخاصّة تلك قد يكون من المفيد أن نعقد مقارنةً بينهما.

أعتقد أنّ الدستور الفدرالي يتفوق على دساتير الولايات قاطبةً. ولهذا التفوّق أسباب عدة.

فالدستور الحالي للاتحاد لم يجرِ صوغه إلّا في وقتٍ متأخّر عن وضع دساتير معظم الولايات. لذا استفاد واضعوه من الخبرة المكتسبة في هذا المجال.

ومع ذلك سوف يتضح لنا أنّ هذا السبب ليس إلّا سببًا ثانويًا، وخاصّة إذا أخذنا في الاعتبار أن الكونفدرالية الأميركيّة قد اتّسعت، منذ إعلان الدستور الفدرالي، لتنضم إليها 11 ولاية جديدة، وأنّ هذه الولايات لطالما مالت إلى تعزيز العيوب التي شابت دساتير سابقاتها بدلًا من أن تخفّف من وطأتها.

لذلك فإنّ السبب الأبرز في تفوّق الدستور الفدرالي على سواه يكمن في طبائعِ المشترعين الذين أسهموا في وضعه.

ففي الفترة التي شهدت وضعَه كان انهيار الاتحاد يبدو وشيكًا. كان الانهيار ماثلًا للعيان. وفي ظلّ وضعٍ كارثيّ كهذا ربّما لم يختر الشعب من بين الناس من يكنّ لهم القدر الأكبر من الحبّ، بل من يكنّ لهم القدر الأكبر من الاحترام.

لقد أشرتُ سابقًا إلى أنّ مشترعي الاتحاد، بمجملهم تقريبًا، تميّزوا بعلمهم الراجح كما تميّزوا بوطنيّتهم الصادقة.

لقد نشأوا جميعًا في خضمّ أزمة اجتماعيّة كان خلالها الوَلَعُ بالحريّة يخوض صراعًا مستمرًّا ضدّ سلطة قويّة مهيمنة. فلمّا انتهى الصراع ولبث الحشد، بانفعالاته المحتدمة بعدُ، متمسّكًا، على جري عادته، بمكافحة الأخطار التي لم تعد مُحدقةً به منذ زمن طويل، تريّث المشترعون وألقوا نظرةً هادئةً متبصّرةً على أحوال موطنهم. ورأوا أنّ ثورةً حاسمةً قد أنجِزَت، وأنّ المخاطر التي كانت تُحدق بالشعب لن تنشأ بعد اليوم إلّا عن سوء استخدام الحريّة. وامتلكوا الشجاعة التي حَدَت بهم إلى التصريح، علانية، بالأفكار التي راودتهم لأنّهم كانوا، في قرارة أنفسهم، يكنّون حبًّا صادقًا، عارمًا، لهذه الحريّة عينها. تجرّأوا على القول إنّهم سيقيّدونها ببعض القيود ليقينهم بأنّهم لا يسعون وراء تدميرها[35].

---

(35) في تلك الحقبة لم يتوانَ ألكسندر هاملتون، أحد أبرز واضعي الدستور، عن نشر الآتي في *Fédéraliste*, no.71:

"أعلم أنّه لا يشفع للسلطة التنفيذيّة لدى بعض الناس إلّا انصياعها صاغرة لرغبات الشعب أو لمشيئة الهيئة التشريعيّة. ولكن يبدو لي أنّ لهؤلاء فهمًا مُبتذلًا للهدف الذي تصبو إليه كلّ حكومة، وللوسائل الفعليّة التي تؤدّي إلى ازدهار عام.

فأن توجّه آراء الشعب، العقلانيّة الناضجة، عملَ من يعهد إليهم بشؤونه، لَهَو أمرٌ ناجمٌ عن اتباع شرط جمهوري: غير أنّ المبادئ الجمهوريّة لا تقضي البتة بأن ننساق وراء الأهواء الشعبية كيفما اتجهت، ولا أن نسارع إلى مجاراة كلّ اندفاع عاطفي عابر قد تُدفَعُ إليه الحشود دفعًا من قبل حاذِقين يمتدحون أحكامها المُسبَقة ويخونون، في الخفاء، مصالحها.

"لا يسعى الشعبُ عادةً إلّا وراء المصلحة العامة. هذا صحيح. لكنّه في سعيه هذا غالبًا ما يخُطئ السبيل إليها. ولو جاءه من يطري عليه قائلًا إنّه دائمًا يُحسنُ تقدير الوسائل التي تؤدّي إلى ازدهار الأمّة، لحثّته فطرته السليمة على ازدراء مثل هذا الإطراء؛ إذ علّمته التجربة أنّه يخطئ أحيانًا. ولعلّ ما يثير العجَب أنّه =

معظم دساتير الولايات حدّدت مدّة ولاية مجلس النواب بعام واحدة، وبسنتَين اثنتَين مدّة ولاية مجلس الشيوخ، فبذلك يظل أعضاء الهيئة التشريعيّة مرتبطين ارتباطًا وثيقًا برغبات وتطلّعات ناخبيهم.

وارتأى مشترعو الاتحاد أنّ هذه التبعيّة المفرطة للهيئة التشريعيّة تشوّه المفاعيل الرئيسة للنظام التمثيلي، عبر جعلها الشعب ذاته ليس مصدرًا للسلطة وحسب بل جعلته مصدرًا للحكومة أيضًا.

فزادوا مدّة الولاية الانتخابيّة كي يتيحوا للنائب متّسعًا من الوقت لتكوين آرائه الخاصّة.

قسّم الدستور الفدرالي، على غرار دساتير الولايات المختلفة، الهيئة التشريعيّة إلى فَرعَيْن.

غير أنّ المتّبع في الولايات هو أن يتشكّل فرعا الهيئة التشريعيّة من العناصر نفسها ووفق طريقة انتخاب واحدة. فنجم عن ذلك غلبة واضحة لأهواء ومشيئة الأغلبية التي لم تجد صعوبةً في التعبير عن نفسِها في كلا المجلسينَ. الأمر الذي غلّبَ طابعي القسْر والسرعة على صياغة القوانين واصدارها.

تبنّى الدستور الفدرالي، هو أيضًا، مبدأ انتخاب أعضاء المجلسين من الشعب. لكنّه أجرى تعديلًا على شروط وطريقة الانتخاب، حيث إنّه إذا انتُخِب، على غرار ما يجري في بعض الأمم، مجلسان لا يمثّل أحدهما مصالح مختلفةً عمّا يمثله الآخر، كان أحدهما، في الأقلّ، ممثلًا لتوجّه يتّسم بقدرٍ أكبر من الحكمة والتبصّر.

= لا يخطئ إلّا بهذا القدر نظرًا إلى ما يُحاط به من مكائد الطفيليين والنمّامين، ولما يُحاصر من فخاخ يصبها الطامحون، وهو الأعزل المُحبَط كلّ يوم إزاء مناورات من نالوا ثقته وهم ليسوا أهلًا لها، أو منَ يسعون وراء نيل هذه الثقة وهم لا يأتون بما يجعلهم أهلًا لها.

"عندما تتعارض المصالح الحقيقيّة للشعب مع رغباته، يجب على جميع من انتدبهم لصون مصالحه أن يتصدّوا للخطأ الذي وقع فيه آنيًا، من أجل منحهم الوقت للتعرف إلى أنفسهم ومواجهة الأمور برباطة جأش. وقد شهدنا مرارًا شعوبًا تنجو، على هذا النحو، من تبعات أخطائها المُهلِكة، وتقيمُ صروح عرفان لرجالٍ كانت لهم الشجاعة بأن يعرّضوا أنفسهم لاستياء الناس بغيةَ خدمتهم".

واشتُرِطَ لعضوية مجلس الشيوخ بلوغ المرشّح سنًّا متقدّمةً من النضوج، وقيام هيئة مُختارة مِنْ قَبْل، قليلة العدد، بانتخاب الأعضاء.

من الطبيعي أن تنزع الديمقراطيات عمومًا إلى تركيز مجمل القوّة الاجتماعية في أيدي الهيئة التشريعيّة، باعتبارِ أنّ هذه الأخيرة هي السلطة المنبثقة مباشرة من الشعب وهي أيضًا المتمتّعة بالقسط الأوفر من قدرته الكلّية.

لذا فهي لا تخلو من نزوع معتادٍ إلى الاستئثار بأي شكلٍ من أشكال السلطة.

غير أنّ تركيز السلطات لا يضرّ فقط بحُسنِ تدبير الأمور بل يؤسّس أيضًا لاستبداد الأغلبية.

غالبًا ما استسلم مشترعو الولايات لنزعات الديمقراطيّة هذه. أمّا مشترعو الاتحاد فلطالما كافحوها وتصدّوا لها بشجاعة.

في الولايات المختلفة، عُهِدَ بالسلطة التنفيذيّة إلى حاكم يحتلّ في الظاهر موقعًا موازيًا لموقع الهيئة التشريعيّة، لكنّه، في الحقيقة، ليس سوى مأمورها الأعمى وأداتها الطيّعة لتنفيذ مشيئتها. فمن أين للرئيس أن يستمدّ القوّة؟ أمِن مدّة ولايته؟ إنّه يعيّن، بالإجمال، لمدّة عام واحد. أمِن صلاحياته؟ إنّه لا يملك صلاحيات تقريبًا؛ إذ تستطيع الهيئة التشريعيّة أن تقضي عليه بالعجز التام بتكليفها لجانًا خاصّة من أعضائها تنفيذَ القوانين. وإذا شاءت ألغته، على نحوٍ ما، من طريق خفض راتبه.

لقد ركّز الدستور الفدرالي جميع صلاحيات السلطة التنفيذيّة، والمسؤولية بأكملها، في يدي شخص واحد. وجعل مدّة ولاية الرئيس أربع سنوات، وضَمَن حقّه في راتبه كاملًا طوال مدّة ولايته. كما وفّر له عددًا من المناصب (لكي يشغلها أنصاره) وزوّده بحق النقض المعطّل. أي أنّه عَقِبَ تحديده بدقّة نطاقَ السلطة التنفيذيّة، سعى، قدر المستطاع، إلى منح الرئيس، ضمنَ هذا النطاق، موقعًا قويًّا ومستقلًا.

من بين السلطات جميعًا ظلت السلطة القضائيّة في دساتير الولايات المختلفة هي الأقلّ ارتهانًا للسلطة التشريعيّة.

ومع ذلك بقيت الهيئة التشريعيّة، في جميع الولايات سيّدة القرار في تحديد مداخيل القضاة، الأمر الذي يُخضعهم بالضرورة لنفوذها المباشر.

في بعض الولايات، لا يُعيّن القضاة إلّا لمدّة محدّدة من الزمن، ما يُسهم أيضًا في تجريدهم من بعض قوّتهم واستقلاليّتهم.

وفي ولايات أخرى، نرى خَلطًا تامًّا بين السلطات التشريعيّة والقضائيّة. فمجلس شيوخ نيويورك، على سبيل المثال، يشكّلُ في بعض القضايا المحكمة العليا للولاية.

ولكن على الضدّ من ذلك، حرص الدستور الفدرالي على فصل السلطة القضائيّة عن سائر السلطات الأخرى. كما جعل القضاة مستقلّين عبر منحهم دخلًا ثابتًا وعبر إقراره بعدم قابليّتهم للعزل من وظائفهم.

ليس شاقًّا علينا أن ندرك النتائج العمليّة المترتّبة على هذه الفروق. ويبدو واضحًا في نظر المراقب الحصيف أن تدبير شؤون الاتحاد أفضل مما هو عليه تدبير الشؤون الخاصّة بأيّ من الولايات المختلفة.

فالحكومة الاتحاديّة تتميّزُ، في مسيرتها، بقدر أكبر من العدالة والاعتدال. كما تتصفُ تطلّعاتها بقدر أكبر من الحكمة، والديمومة، والتوليف المدروس في خططها، والبراعة والمتابعة والحزم في تطبيق قراراتها.

قد تكفي عبارات قليلة لتلخيص فحوى هذا الفصل.

خطران رئيسان يحدقان بالديمقراطيّات:

ارتهان السلطة التشريعية الكامل لمشيئة الهيئة الانتخابيّة.

تركيز جميع سلطات الحكومة الأخرى في يد السلطة التشريعيّة.

لقد أسهم مشترعو الولايات المختلفة في تعزيز هذين الخطرين. بينما بذل مشترعو الاتحاد كلَّ المستطاع للتخفيفِ من حدّتهما.

ما يميّز الدستور الفدرالي للولايات المتحدة الأميركيّة عن سائر الدساتير الفدراليّة الأخرى

الكونفدرالية الأميركيّة تشبه في الظاهر سائر الكونفدراليات الأخرى. - ومع ذلك فإنّ مفاعيلها مختلفة. - ما السبب؟ - أوجه اختلافها عن سواها. - الحكومة الفدرالية ليست حكومة فدرالية بل حكومة قوميّة منقوصة.

لم تشكّل الولايات المتحدة الأميركيّة النموذج الأوّل والوحيد للكونفدرالية. فإذا أغفلنا النماذج الذي شهدتها العصور القديمة، يجوز لنا القول إنّ أوروبا الحديثة قدّمت عددًا لا بأس به من هذه النماذج المختلفة.

وعندما نمعن النظر في دساتير هذه البلدان المختلفة نلاحظ بكثيرٍ من الدهشة أنّ السلطات التي يُعهد بها إلى الحكومات الفدرالية هي، تقريبًا، ذات السلطات التي يعهد بها الدستور الأميركي إلى حكومة الولايات المتحدة. فعلى غرار هذه، تمنح الدساتيرُ السلطةَ المركزيّة الحقّ في تقرير السلم والحرب، وتنظيم الجيوش وفرض الضرائب واستيفائها، وتلبية الحاجات العامّة ورعاية المصالح العامّة للأمّة.

ومع ذلك تظل الحكومة الفدرالية، في هذه الأمم كافّة، معوّقةً عاجزةً على الدوام تقريبًا، بينما تفلح حكومة الاتحاد الأميركي في تدبير شؤونها بحيويّةٍ ويُسر.

لا بل أكثر. فالمعروف أنّ الاتحاد الأميركي الأوّل لم يُكتَب له البقاء بسبب الضعف المفرط لحكومته، مع أنّ هذه الحكومة المفرطة في ضعفها قد حظيت بصلاحيّاتٍ واسعة مماثلة لما تحظى به الحكومة الفدرالية في أيامنا هذه. لا بل قد نجزم بأنّ صلاحياتها كانت أوسع في بعض المجالات.

لذلك ضُمِّنَ الدستور الحالي للولايات المتحدة بعض المبادئ الجديدة التي قد لا تكون بارزةً للعيان، من الوهلة الأولى، لكنّ تأثيرها لا بدّ من أن يكون عميق الغور.

فالحقيقة أنّ هذا الدستور، الذي يوحي من الوهلة الأولى بأنه مشابه للدساتير الفدرالية السابقة، مبنيّ على نظرية جديدة كلّ الجدّة ويصحّ اعتبارها كشفًا بارزًا في مجال العلوم السياسيّة في يومنا هذا.

ففي جميع الكونفدراليات التي سبقت نشأة الكونفدرالية الأميركيّة عام 1789، كانت الشعوب، المتحالفة سعيًا وراء هدفٍ مشترك، تقبل بالانصياع لتوجيهات الحكومة الفدرالية مقابل أن تحتفظ بحقّها في تنظيم ومراقبة تطبيق قوانين الاتحاد في ديارها.

أمّا الولايات الأميركيّة فلم تقبل فقط بالقوانين التي أملتها عليها الحكومة الفدرالية، بل قبلت أيضًا بأن تتولّى الحكومة بنفسِها تطبيق هذه القوانين.

في كلتا الحالين القانون واحد، والفرق يكمن في التطبيق. لكنّ هذا الفرق الوحيد يولّد نتائج لا حصرَ لاتساعها.

في جميع الكونفدراليات التي سبقت الاتحاد الأميركي حتّى يومنا هذا، تتوجّه الحكومة الفدرالية، في معرض سعيها للوفاء باحتياجاتها، إلى حكومات الولايات. فإذا وجدت إحدى الولايات أن التدبير المتخذ في غير صالحها، امتنعت عن تطبيقه. فإذا مَلكت أسباب القوة، حشدت الجيوش. وإذا أدركت ضعفَها، تساهلت إزاء مقاومة قوانين الاتحاد التي باتت هي قوانينها، وادّعت العجز ولجأت إلى قوّة الجمود.

لذا كان حتمًا أن نشهد أحدَ الأمرين: إمّا أن يتولّى أقوى الشعوب المتحدة تطبيق قوانين السلطة الفدرالية بيدِه، ويُهيمن على الشعوب الأخرى باسم هذه القوانين[36]. وإمّا أن تُترَك الحكومة الفدرالية لتدبير شؤونها بقواها الذاتيّة وعندئذ تعمّ الفوضى بين المتّحدين، ويصبح الاتحاد عاجزًا عن التدخّل[37].

الاتحاد في أميركا لا يحكمُ ولايات، بل مواطنين عاديين. فإذا أراد أن يفرض ضريبة لم يفرضها على ولاية ماساتشوستس، بل على كلّ مقيم فيها.

---

(36) هذا ما شهدناه لدى اليونانيين، في عهد فيليب [أمير مقدونيا]، عندما تكفّل هذا الأمير بتطبيق مرسوم نواب منتديات المدن، وهذا ما شهدته جمهوريّة البلدان المنخفضة، حيث كانت مقاطعة هولندا هي الممسكة بزمام القوانين. ومثيل هذا نشهده اليوم في الاتحاد الجرماني؛ إذ تجعل النمسا وبروسيا نفسيهما متعهّدتين لجمعيّة التحالف الجرماني وتسيطران باسمها على الكونفدرالية بأسرها.

(37) لطالما كانت هذه هي حال الكونفدرالية السويسريّة. وما كانت سويسرا لتكون قائمة اليوم لولا حال التنافس الذي يسود جيرانها.

كانت الحكومات الفدرالية القديمة تتعاطى مع شعوب، أما حكومة الاتحاد الأميركي فتتعاطى مع أفراد. فالاتحادُ لا يستعير قوّته، بل يستمدّها من ذاته؛ إذ له موظفّوه ومحاكمه ومأموروه العدليون وجيشه.

لا شكّ في أنّ الشعور القوميّ والمشاعر الجمعيّة والاصطفافات المحليّة المُسبَقة لكل ولاية تنزع بخاصّة، وعلى الدوام، إلى تقليص رقعة السلطة الفدرالية المتكوّنة على هذا النحو، وإلى إيجاد بؤرٍ لمقاومة مشيئتها. مَن لا يتمتّع إلّا بسيادةٍ مقيّدة لن يكون بمثلِ قوّة المتمتّع بسيادة تامّة، غير أنّ هذا ليس سوى العَيْب المُلابس لكلّ نظامٍ فدرالي.

لا يُتاح لولاية في أميركا الكثير من الفرص أو الإغراءات لمقاومة المشيئة الفدرالية. وحتّى إذا واتتها الفرصة أو أغرتها المحاولة فلن يسعها أن تضعها موضع التنفيذ إلّا بانتهاكها الفاضح لقوانين الاتحاد، وتعليقها مجرى العدالة والتلويح براية العصيان، أي سيتعيّن عليها، في حالٍ مماثلة، أن تسلك، فجأةً، سلوكًا متطرّفًا عادة ما يتردّد الناس طويلًا في سلوكه.

في الكونفدراليات القديمة، لطالما كانت الحقوق الممنوحة للاتحاد أسبابًا موجبةً للحروب لا لامتلاك أسباب القوّة، ما دامت هذه الحقوق ترفع من سقفِ تطلّبها من دون أن تزيد في ما تملكه من وسائل لفرض طاعتها. ولذلك غالبًا ما كنّا نشهد استفحالًا لضعف الحكومات الفدرالية في الواقع كنتيجة مباشرة لاتساع نفوذها الاسميّ.

لا ينطبق الواقع المذكور على حال الاتحاد الأميركي. فبمقدور الحكومة الفدرالية في أميركا، على غرار معظم الحكومات المعهودة، أن تنفّذ ما خُوِّلت الحقّ في تنفيذه.

لعلّ ابتكار الأشياء أيسر على العقل البشريّ من ابتكار الكلمات: ومن هنا يتأتّى شيوع استخدام هذا الكمّ الهائل من المصطلحات غير الدقيقة والعبارات القاصرة.

يشكّل عددٌ من الأمم حِلفًا دائمًا ويُقيمُ سلطة عليا لا يطاول عملها الأفراد العاديين، كما هو شأن الحكومة القوميّة، بل يطاول كلًا من الشعوب المتحدة في ما بينها، بمجملِه.

تسمّى هذه الحكومة، المختلفة كلّ الاختلاف عن سواها، حكومة فدرالية.

عقب ذلك نكتشف صيغةً لمجتمع تنصهر في بوتقته عدّة شعوب لتشكّل، بالفعل، شعبًا واحدًا بما يتصل ببعض المصالح المشتركة، وتبقى منفردةً لا يجمع بينها سوى الكونفدرالية حيال باقي المصالح غير المشتركة.

هنا يطاول عملُ الحكومة المركزيّة المحكومين مباشرةً من دون وسيط، ويدير شؤونهم ويحاكمهم، كما تفعل الحكومات القوميّة، غير أنّ عملها هذا لا يسري إلّا ضمن نطاق محدود. طبعًا، لا تعود الحكومة، على هذا النحو، حكومة فدرالية بل حكومة قوميّة غير تامّة. وبذلك يكون المشترعون قد اهتدوا إلى صيغة للحكومة ليست، في ذاتها، لا قوميّة ولا فدرالية. غير أنّ اجتهادهم يتوقّف عند هذا الحدّ، ولم يهتدوا إلى اليوم إلى التسمية التي تعبّر عن واقع حال هذه الحكومة.

إنّ عدمَ التوصّل إلى مثل هذا النوع الجديد من الكونفدرالية هو الذي أفضى بجميع صيغ الاتحاد إلى نشوب حربٍ أهليّة، أو الارتهان أو الجمود. ذلك أنّ أكثر ما تفتقده الشعوب التي تألفت منها تلك الاتحادات هي المعارف التي تخوّلها استنباط العلاج الناجع لأمراضها، أو الشجاعة اللازمة لاستخدام هذا العلاج.

لقد انهارت الصيغة الأولى للاتحاد الأميركي بسبب أخطاء مماثلة.

غير أنّ الولايات المتحالفة في أميركا كانت، لزمن طويل قبل نيلها استقلالها، تشكّل جزءًا من الإمبراطوريّة نفسها؛ ولم تكن إذًا قد اعتادت بعدُ أن تحكم نفسها بنفسِها كليًا، ولم تكن الاصطفافات القوميّة المُسبقة قد أصبحت راسخةً فيها بعد. وإذ قيّض لها أن تكون مستنيرة بالتجربة أكثر من سواها، وأن

تكون متساوية في ما بينها في مقدار هذه الاستنارة، لم تشهد استشراءً راسخًا للأهواء التي عادةً ما تعيق، لدى الشعوب، بسط نطاق السلطة الفدرالية، والتي كُبِحَت، في أميركا، بفضل ما بذله رجالاتها الكبار من جهد. لقد اهتدى الأميركيون إلى العلاج حالما شعروا بأعراض المرض، فعدّلوا شرائعهم وأنقذوا بلدهم.

في مزايا النظام الفدرالي بعامّة، وفي فائدته لأميركا بخاصّة

ما تتمتّع به الأمم الصغيرة من رفاهٍ وحريّة. - قوّة الأمم الكبرى. - الإمبراطوريّات الكبرى تدفع بالحضارةِ قُدُمًا. - في أنّ القوة غالبًا ما تكون عنصر الرخاء الأوّل للأمم. - إنّ غاية النظام الفدرالي هي الجمع بين المزايا التي يوفّرها للشعوب اتساع أو ضيق رقعة أراضيهم. - الفوائد التي يوفّرها هذا النظام للولايات المتحدة. - القانون يتكيّف مع حاجات السكّان، والسكّان لا يتكيّفون مع مقتضيات القانون. - الحركة والتقدّم وشغف الحريّة واستخدامها في أوساط الشعوب الأميركيّة. - روحيّة الاتحاد العامّة ليست سوى خلاصة لمشاعر الوطنيّة في الأقاليم. - حريّة تداول الأشياء والأفكار على أراضي الولايات المتحدة. - ينعم الاتحاد بالحريّة والرخاء اللذين تنعم بهما أمّة صغيرة، كما يحظى بالاحترام الذي تحظى به أمّة كبيرة.

لدى الأمم الصغيرة تتغلغل عين المجتمع البصيرة في أدقّ ثناياه. وتتجلّى الرغبة في التحسين والإصلاح في أبسط الأمور: فحقيقة أن ضعف الشعب يلطّفُ طباعَه تجعله دائم الالتفات، تقريبًا، نحو رخائه في الداخل، غير ميّال إلى تبديد طاقاته في تطلّب أمجادٍ ليست في متناوله. هذا فضلًا عن حقيقةِ أنّ القدرات المحدودة لدى الفرد في أمّة صغيرة، لن تولّد لديه سوى رغبات محدودة. وأنّ تواضع الثروات يجعل ظروف العيش شبه متساوية، ويُغلّب اليُسر والدَعةَ على التقاليد والأعراف. لذا، فإننا إذ نأخذ في الاعتبار أوجه المقارنة كافّةً، واختلاف الحظوظ من الأخلاق والمعرفة، نجد أنّ الأمم الصغيرة تفوق الأمم الكبيرة من حيث الرخاء والاستقرار، ومن حيث نسبة عدد السكّان.

عندما يحلّ طغيانٌ في أمّة صغيرة يكون أشدّ وقعًا على الناس مما قد يكون عليه في أي مكان آخر، لأنّه يتغلغلُ، لضيق المجال، في ثنايا هذا المجال بأسره. ولعجزِه عن الانصراف إلى الأمور الكبرى غير المُتاحة، ينهمكُ بجملةٍ من الأمور الصغرى. فيبدو، في آنٍ، عنيفًا ومزعجًا. من مجال السياسة، الذي هو مجاله بحصر المعنى، يتغلغل في حياة الأفراد الخاصّة. وعَقِبَ ضبطِهِ الأفعال، يسعى إلى التحكّم بالأذواق، وإثرَ تولّيه شؤون الدولة، يصبو إلى تدبير شؤون الأُسَر. غير أنّنا لا نشهد حالًا مماثلةً إلّا في ما ندر. إذ تشكّل الحريّة حقًّا الشرط الطبيعي للمجتمعات الصغرى. فلا الحُكم يشكّل مطمعًا يسعى وراءه الطامعون، ولا موارد الأفراد مجزية، كي يتركّز فيها السلطان في يدِ شخص واحد. أمّا إذا واجَه الناس المحذورَ فلن يجدوا مشقّة في توحيد صفوفهم ومناهضته، بجهدٍ مشتركٍ، ريثما يُغلَب الطاغية والطغيان على أمرهما.

لطالما كانت الأمم الصغيرة إذًا مهدًا للحريّة السياسيّة. وقد علّمتنا التجربة أنّ معظمها فقد هذه الحريّة عندما ازداد حجمًا وقوّة. ما يؤكّد لنا أنّ الحرية رهنٌ بضآلة حجم الشعب لا بالشعب ذاته.

لا يقدّم لنا تاريخ العالم مثلًا واحدًا لأمّة كبيرة حافظت على صيغتها الجمهوريّة زمنًا طويلًا[38]. ما حدا بكثيرين إلى الاعتقاد بأنّ مثل هذا الأمر غير ممكن عمليًا. أمّا أنا، فاعتقادي أنّه من الخفّة بمكان أن يسعى الإنسان إلى حَصْرِ المُمكن والتنبؤ بالمستقبل وهوَ مَن يفجؤه الواقعُ والحاضرُ كلّ يوم، ومن تباغته على الدوام تصاريفُ الأمور التي هو أدرى بها. فما يسعنا قوله يقينًا هو أنّ وجود الجمهوريّة الكبيرة سوف يبقى على الدوام معرّضًا لأخطار الزوال أكثر من وجود الجمهوريّة الصغيرة.

كلّ الأهواء، مُهلِكة الجمهوريات الكبيرة، تتعاظمُ مع اتساع رقعة أراضيها، بينما لا تتعاظم بالقدر نفسه الفضائلُ التي عليها تقومُ دعائمها.

(38) لا أتكلّم هنا على كونفدرالية من جمهوريات صغيرة، بل على جمهوريّة كبيرة وطيدة الأسس.

مع تعاظم سلطان الدولة يتعاظم طموح الأفراد؛ كما تتعاظم قوّة الأحزاب مع تعاظم الهدف الذي تصبو إليه. غير أنّ حبّ الوطن الذي ينبغي له أن يكافح هذه الأهواء المدمّرة، لا يكون في جمهوريّة واسعة الأرجاء أقوى منه في جمهوريّة صغيرة. لا بل قد لا يشقّ علينا البرهان على أنّه يكون فيها أقلّ شأنًا وتأثيرًا. ذلك أنّ الثروات الواسعة وأشكال البؤس المدقع، والمدن الكبرى، وانحطاط الأعراف والعادات، والأنانية الفرديّة وتشابك المصالح وتعقيدها، هذه كلّها مهالك تنشأ على الدوام، تقريبًا، عن اتساع رقعة الدولة. كثيرٌ من هذه الأمور لا يضرّ البتة بوجود نظام ملكيّ، لا بل قد يُسهم بعضُها في ديمومتها. وبأي حال فإنّ الحكومة، في النظم المَلكيّة، تمتلك قوّةً خاصّة بها، وهي تستخدم الشعب ولا ترتهن له. وكلّما كان تعداد الشعب كبيرًا ازداد الملك قوّة. في حين أنّ الحكومة الجمهورية لا تملك ما تواجه به هذه الأخطار سوى دعم الأغلبية. والحالُ أن عامل القوّة هذا ليس، مع حفظ النِسَبِ، أقوى في جمهورية واسعة الأرجاء منه في جمهوريّة ضيّقة الرقعة. هكذا نرى أنّ تعاظم المهالك حجمًا وعددًا يترافق مع بقاء قوّة المقاومة على حالها. لا بل يُمكن القول إنّ قوة المقاومة تتضاءل لأنّه كلّما ازداد تعداد الشعب وكلّما تنوّعت الطبائع والمصالح، تضاؤلت حظوظُ تشكيل أغلبية متماسكة.

وقد لاحظنا في موضعٍ آخر أنّ الأهواء البشريّة تزداد احتدامًا ليس فقط مع تعاظم الهدف الذي تصبو إليه، بل أيضًا مع كثرة الأفراد الذين يستشعرونها في الوقت نفسه. فما من أحدٍ لا يكون شعوره، وسط الحشد الثائر الذي يشاطره انفعاله، أكثر احتدامًا مما لو كان بمفرده. ففي الجمهوريات الكبيرة تغدو الأهواء السياسيّة طاغية لا لِكبَر الهدف الذي تصبو إليه وحسب، بل أيضًا لأنّ الملايين تستشعرُ أهميّة هذا الهدف على النحو ذاته وفي الوقت ذاته.

لذا يجوز القول، بالإجمال، إنّ لا شيء يُعاكِسُ رفاهية البشر وحريّتهم بقدر ما تعاكسهما الإمبراطوريات الكبرى.

ومع ذلك فإنّ الدول الكبرى تتمتّع بمزايا خاصّة بها لا بدّ من ذكرها.

فكما تبدو فيها شهوةُ السلطة أكثر احتدامًا منها في أي مكان آخر في أوساط الناس العاديين، كذلك الأمر فإنّ تطلّب المجد فيها أكثر إلحاحًا لدى بعض النفوس التي ترى في تهليل الأعداد الغفيرة هدفًا يستحقّ البذْلَ لأجله ومن شأنه، على نحوٍ ما، أن يرتقي بهم إلى مكانةٍ أرفع. من غير المستهجَن أن تكون الأممِ الكبرى أقدر من الأمم الصغرى على أن تدفع بركب المعارف والحضارة قُدُمًا نظرًا إلى ما يسودها من تفاعل، أسرع وأعمق، للأفكار، ومن تداول حرّ للمبادئ، ولكون حواضرها مراكزَ فكريّة رحبةً حيث تتألّق إشعاعات العقل البشريّ وتتضافر. وينبغي أن نضيف هنا أنّ الابتكارات المهمّة غالبًا ما تتطلّب نموًا لقوّةٍ قوميّة يعجز عنها أي شعبٍ ضئيل الحجم. فلدى الأمم الكبرى تُطوّر الحكومة قدرًا أكبر من الأفكار العامّة، وتُفلح، أكثر من سواها، في الانعتاق من روتين السوابق والأنانيّات المحليّة. لذا نلمس مقدارًا أكبر من النباهة في قراراتها ومن العزمِ في مساراتها.

يبقى الرفاه أكمل وأعمّ في الداخل ما بقيت الأمم الصغيرة متنعّمةً بالسلم. غير أنّ حال الحرب تضرّ بها أكثر مما تضرّ بالأمم الكبرى؛ إذ قد يُتيح أحيانًا بُعدُ الحدود أن تبقى الكتلة الرئيسة من الشعب، لقرونٍ من الزمن، بمنأى عن الخطر. وبذلك تكون الحرب بالنسبة إليها مصدرًا لضيقٍ لا لهلاك.

ولكن يبقى أنّ الحاسم في هذه الحال، كما في كثير سواها، هو اعتبار يغلب أي اعتبار آخر: وهو حُكم الضرورة.

فلو لم يكن هناك سوى أمم صغيرة، ولا وجود البتة لأمم كبيرة، لكانت البشريّة بالتأكيد أكثر حريّة ورخاء. لكنّ الأمر ليس رهنَ إرادتنا، والأمم الكبيرة موجودة بالفعل.

الأمر الذي يولّدُ عاملًا جديدًا للرخاء القوميّ في العالم، ألا وهو عامل القوّة. فما جدوى أن يجسّد شعبٌ ما صورةَ الرخاء والحريّة إذا كان معرّضًا كلّ يوم للخرابِ أو الغزو؟ وما جدوى أن يكون صانعًا أو تاجرًا إذا كان آخر يسيطر على البحار ويفرض قانونَه على سائر الأسواق؟ غالبًا ما تكون الأمم الصغرى بائسةً لا بسبب صغرها، بل بسبب ضعفها. تمامًا كما تزدهر الأمم

الكبرى لا بسبب كبرها، بل بسبب قوّتها. إذًا غالبًا ما تكون قوّة الأمّة هي أحد الشروط الأولى لرخائها، وحتّى لوجودها. بناء عليه يمكن القول إنّه ما لم تتوفّر للأمم الصغرى شروطٌ خاصّة بها فإنّها لن تلبث، عاجلًا أو آجلًا، أن تُلحَق قسرًا بالأمم الكبرى أو أن تتحد معها طوعًا. واعتقادي أن ليس في أحوال الأمم ما هو أدعى إلى الرثاء من حال أمّةٍ لا تقوى على الذود عن نفسِها ولا تنتجُ كفايتها.

لقد ابتُكر النظام الفدرالي بغيةَ الجمع بين المزايا المختلفة التي يوفّرها كِبرُ الأمم أو صِغرها.

ويكفي أن نلقي نظرة على الولايات المتحدة الأميركيّة كي نلحظ الفوائد التي جنتها جرّاء تبنيها هذا النظام.

لدى الأمم الكبيرة ذات النظام المركزيّ، يُضطرّ المشترع إلى وسمِ القوانين بطابعٍ منتظمٍ لا ينسجم مع التنوّع الماثل في الأماكن والعادات والأعراف المختلفة. ولأنّ المشترع يجهل خصوصيّات الأحوال والأوضاع لا يسعه إلّا الاهتداء بالمعايير العامّة. وإذ ذاك يُضطرّ الناس إلى التكيّف مع مقتضيات التشريع، لأنّ التشريع لا يسعه التكيّف مع حاجات الناس وعاداتهم. وفي هذا مصدرٌ للقلاقل والشقاء.

لا نصادف مثل هذا العَيب في الكونفدراليات: فالكونغرس لا يرسم إلّا المبادئ العامّة لتنظيم الحياة الاجتماعيّة، أمّا التفاصيل فتُترك لتشريعات الأقاليم.

لا يسع المرء أن يتصوّر حجم التأثير الذي يخلّفه مثل هذا التقسيم للسيادة على رفاهية ورخاء كلّ من الولايات التي يتكوّن منها الاتحاد. ففي هذه المجتمعات الصغيرة التي لا تُعنى بالدفاع عن نفسها ولا بتوسيع رقعتها، توجّه كلّ القدرات العامّة والطاقات الفرديّة نحو التحسينات الداخليّة؛ إذ يُتاح للحكومة المركزيّة في كل ولاية، ونظرًا إلى وجودها على مقربة من الناس، أن تكون عليمةً بالحاجات المستجدّة: هكذا نرى أنّها تتقدّم في كلّ عام بخططٍ جديدة لا تلبث أن تُناقَش في المجالس البلديّة أو أمام الهيئة التشريعيّة للولاية،

ثمّ تُنشر، كما هي، في الصحف وتلقى اهتمامًا وحماسةً من المواطنين. إنّ الحاجة إلى تحسين الأوضاع تثير الحركة والنشاط في أوصال الجمهوريات الأميركيّة لكنّها لا تثير فيها الاضطراب؛ إذ يحلّ تطلّبُ الرفاه والسعي وراءه، وهي شهوة أكثر ابتذالًا لكنّها أقلّ خطورة، محلّ شهوة السلطة. ولعلّ الرأي الشائع في أميركا هو القائل إن وجود وديمومة الصيغ الجمهوريّة في العالم الجديد مرتبطان بوجود وديمومة النظام الفدرالي. ويُعزى القسط الأوفر من البؤس الذي تعانيه الولايات الجديدة في الجنوب الأميركي إلى الرغبة في أن تقام فيها جمهوريات كبيرة عوض اعتمادها تجزئة السيادة.

لعلّ ما لا يرقى إليه الشكّ حقًّا، هو أنّ إيثار الشكل الجمهوري للحكومة وتبنّيه إنما تولّدا من رحم البلديّات ومن رحم المجالس الإقليميّة. ففي أمّة صغيرة، كولاية كونكتيكوت على سبيل المثال، حيث القضيّة السياسيّة البارزة تتمثّل في شقّ قناة أو تحديد مسار طريق، وحيث ليس للولاية جيش تنفق عليه أو حرب تموّلها، ولا تملك ان تمنح قادتها لا واسع الثروات ولا جزيل المجد، لا يستطيع المرء أن يتصوّر صيغةً طبيعية وملائمة لواقِعِ الحالِ هناك سوى الصيغة الجمهوريّة. والحالُ أنّ هذه الروحيّة الجمهوريّة ذاتها، وهذه الأعراف والعادات الخليقة بشعب حرّ، هي التي طبّقت، عقب نشأتها وتناميها في الولايات المختلفة، ومن دون مشقّة، في مجمل البلاد. لذلك فإنّ الروحيّة العامّة للاتحاد في ذاتها ليست، على نحوٍ ما، سوى خلاصة للشعور الوطني الإقليمي. فكل مواطن من مواطني الولايات المتحدة يضنّ في قرارته، إذا جاز القول، بالمصلحة التي يستلهمها من جمهوريّته الصغيرة في سياق إعزازه الوطن المشترك. ومن خلال ذوده عن الاتحاد إنما يذود عن الرخاء المُتنامي لإقليمه، وعن حقّه في تدبير شؤونه، وعن الأمل في ترجيح خطط إصلاحيّة من شأنها أن تغنيه: أي كلّ ما يتّصل بالناس أكثر منه بالمصالح العامّة للبلد وبمجد الأمّة.

من ناحية أخرى، إذا كانت الروحيّة والأعراف السائدة لدى الناس تجعلهم أكثر قابليّة من سواهم على تفعيل العوامل المؤدية إلى ازدهار أمّة، فإنّ النظام الفدرالي جعل مهمّتهم أقلّ صعوبة. لا ينطوي اتحاد جميع الولايات الأميركيّة

على العيوب المعهودة في العديد من التجمّعات البشريّة. صحيحٌ أنّ الاتحاد هو جمهوريّة كبيرة من حيث اتساع رقعته الجغرافيّة؛ غير أنّه قد يُعتبَر جمهوريّة صغرى لقلّةِ الشؤون التي تنهمك بها حكومته. صحيح أن قرارات هذه الحكومة مهمّة، غير أنّها نادرة. ولمّا كانت سيادة الاتحاد مقيّدة وغير تامّة، فإنّ استخدام هذه السيادة ليس، بأي حال، خطرًا على الحريّة. كما أنّه لا يستثير البتة شهوات السلطة المحتدمة وأطماع الشهرة المسيئة للجمهوريات الكبرى. وبما أنّه لا وجود لمركز مشترك تلتقي عنده كلّ تيّارات البلاد، لا نجد فيه لا مدنًا مترامية الأرجاء ولا ثروات ضخمة ولا أشكالًا مدقعة من البؤس ولا ثورات مفاجئة. أمّا الأهواء السياسيّة فعِوَض أن تنتشر فورًا، انتشار النار في الهشيم، على مساحة البلاد بأسرها، نجد أنّها تتحطّم عند سدّ المصالح والأهواء الخاصّة بكل ولاية على حدة.

ومع ذلك، ففي الاتحاد، كما هي الحال لدى الشعب الواحد، لا شيء يحدّ حرية تداول الأشياء والأفكار. كما لا شيء يحدّ من روح المبادرة. فالحكومة تستدعي إليها أصحاب المواهب والعلم. وداخل حدود الاتحاد يسود سلامٌ وطيد، كما قد يسود السلام الوطيد بلادًا خاضعةً لسيادة واحدة. وفي الخارج يحتلّ الاتحاد موقعًا بين أمم الأرض المقتدرة. ويوفّر للتجارة الخارجيّة ما يزيد على 800 فرسخ من الشواطئ، وممسكًا بيده مفاتيح عالم بأسره، يفرضُ احترامَ فسطاطِه حتّى أطراف البحار.

فالاتحاد يتمتّع بالحريّة والرفاه اللذين يليقان بأمّة صغيرة، كما يتمتّع بالقوّة والمجد اللذين يليقان بأمّة كبيرة.

ما جعل النظام الفدرالي غير مُتاحٍ لجميع الأمم، وما جعله متاحًا للأنكلو-أميركيين

ينطوي كلّ نظام فدرالي على عيوبٍ تلابسه ولا يسع المشترع مكافحتها. - مقدار التعقيد في كلّ نظام فدرالي. - يتطلّب من المحكومين إعمال العقل في سعيهم اليوميّ. - معرفة الأميركيين العمليّة بشؤون الحكم. - الضعف النسبي

لحكومة الاتحاد هو عيبٌ آخر ملابسٌ للنظام الفدرالي. - خفّف الأميركيون من غلوائه، لكنّهم فشلوا في إزالته. - سيادة الولايات المختلفة أضعف في الظاهر من سيادة الاتحاد لكنّها أقوى في الواقع. - لماذا. - ينبغي إذًا أن تنشأ أسبابٌ طبيعيّة، وبصرف النظر عن الشرائع، القوانين لقيام اتحاد بين الشعوب المتحالفة. - ما هي الأسباب التي دعت الأميركيين إلى ذلك. - ما يوحّد، طبيعيًا، بين ولايتي ماين وجورجيا اللتين تفصل بينهما مسافة 400 فرسخ، هو أقوى مما يوحّد مقاطعتي نورماندي وبريتاني (في فرنسا). - في أن الحرب هي أخطر ما يهدّد الكونفدراليات. - البرهان على ذلك بمِثالِ الولايات المتحدة. - ليس على الاتحاد أن يخشى اندلاع حروب كبرى. - لماذا. - المخاطر التي قد تتعرّض لها الشعوب الأوروبيّة إذا تبنّت نظام الأميركيين الفدرالي.

بعد جهدٍ شاق، يفلح المشترع أحيانًا في التأثير، على نحوٍ غير مباشر، في مصير الأمم، وإذ ذاك يُحتفى بعبقريّته، بينما بعض الأمور، كالموقع الجغرافي للبلد المعنيّ والذي لا يدَ للمشترع به، أو وضع اجتماعي ناشئ من دون إسهامه، او أعراف وعادات يجهل منشأها، أو نقطة انطلاق غفل عنها، يطبع المجتمع بتيّارات لا تُقاومَ وعبثًا يحاول كبحها لكنّها تغرق سعيَه في مجرى سيلها.

المشترع أشبه برجلٍ يخطّ مسارَه وسط المحيط. إنّه يفلح في توجيه السفينة التي تحمله لكنّه يعجز عن تغيير بنيان الموج، أو نفخ الرياح، كما يعجز عن كبحِ جماح اللجّة تحته.

لقد بيّنتُ الفوائد التي يجنيها الأميركيون من النظام الفدرالي. يبقى أن أبيّن ما الذي دعاهم إلى تبنّي هذا النظام. لأنّه ليس مُتاحًا للشعوب كافّة أن تجني فوائده.

تطالعنا في النظام الفدرالي عيوبٌ عَرَضيّة ناشئةٌ من القوانين. هذه العيوب قد يعمل المشترعون على تصويبها. كما تطالعنا عيوبٌ أخرى، لن تقوى الشعوب التي تتبنّاها على إزالتها لأنّها مُلابسة لطبيعة النظام الفدرالي. لذا يتعيّن على هذه الشعوب أن تجد في نفسِها القوّة اللازمة لتحمّل هذه العيوب الطبيعيّة في صيغة حكمهم.

لعلّ أبرز العيوب الملابسة لكلّ نظام فدرالي تكمن في تعقيد الأدوات التي يستخدمها. فهذا النظام يضعنا حتمًا أمام سيادتين. يفلح المشترع في جعله عملَ هاتين السيادتين بسيطًا ومتساويًا قدرَ المستطاع، وفي قصرِه هذا العمل على مجالاتٍ محدّدة بدقّة. غير أنّه لا يفلحُ في جعلهما سيادة واحدة ولا أن يحول دون تضاربهما في موضعٍ ما من نطاقي عملهما.

يقوم النظام الاتحادي إذًا، شئنا أم أبينا، على نظرية معقّدة يتطلّب تطبيقها من المحكومين إعمالًا يوميًا لمعارفهم ومَلَكاتهم العقليّة.

لا يستحوذ على ذهن الشعب إجمالًا إلّا المفاهيم البسيطة. فلا ريبَ في أنّ فكرةً خاطئة، إذا بدت واضحة ودقيقة، سيكون لها حظّ أوفر من الانتشار والتأثير من فكرة صحيحة ولكنْ معقّدة. ولعلّ هذا ما يحدو بالأحزاب، والتي هي أشبه بأمم صغيرة داخل أمّة كبيرة، إلى التهافت على أن تتبنّى كشعارٍ اسمًا أو مبدأ لا يُعبّر، في الأغلب، إلّا جزئيًا عن الهدف الذي تسعى وراءه والوسائل التي تتوسّلها في سبيل ذلك، غير أنّها لا تستطيع من دونه لا أن تبقى ولا أن تنشط بين الناس. قد لا تكون أفضل الحكومات هي تلك المبنيّة على فكرة واحدة أو على شعور واحد يسهل تحديده، غير أنها بالتأكيد أقوى هذه الحكومات وأطولها عمرًا.

عندما ندقّق في دستور الولايات المتحدة، أكمل الدساتير الفدرالية المعروفة قاطبة، يُدهشنا، على الضدّ من ذلك، وفرة المعارف المتنوّعة وقدرة التمييز المفترضة لدى الناس الذين ينبغي أن ينظّم حياتهم. فحكومة الاتحاد مبنية، بالكامل تقريبًا، على خرافات قانونيّة. والاتحاد ليس سوى أمّة مثاليّة يقتصر وجودها، إذا جاز القول، على الأذهان، ووحده العقل يَعقِلُ اتساعها وحدودَها.

عقبَ إدراكِ النظرية العامّة، تبقى صعوبات التطبيق هي الماثلة للعيان. وهي صعوبات لا تُحصى عددًا لأنّ سيادة الاتحاد متشابكة إلى أبعد الحدود مع سيادة الولايات بحيث يصعب، من الوهلة الأولى، التفريق بينهما. كلّ شيء تقليديّ ومصطنَع في حكومة مماثلة، ولا يُعقَل أن تلائمَ إلّا شعبًا اعتاد تدبير

شؤونه بنفسِه منذ زمن طويل، وتغلغل علمُ السياسة لديه حتى بلغ أدنى فئات المجتمع. لم أبدِ يومًا إعجابًا بالأميركيين يفوق إعجابي بفطرتهم السليمة وبذكائهم العمليّ اللذين يمكنانهم من تجاوز الصعوبات التي لا تُحصى الناشئة من دستورهم الفدرالي. كما لم ألتقِ أحدًا من عامّة الناس، في أميركا، لا يميّز بيُسرٍ مُذهِل بين الواجبات المتأتية من قوانين الكونغرس وتلك التي تصدر عن قوانين ولايته، أو لا يسعه، عقب التمييز بين الموضوعات المشمولة بصلاحيات الاتحاد العامّة وتلك التي يتعيّن تسويتها من الهيئة التشريعيّة المحلّية، تعيين الحدّ الذي انطلاقًا منه يبدأ اختصاص المحاكم الفدرالية والحدّ الذي ينتهي دونه اختصاص محاكم الولايات.

يبدو دستور الولايات المتحدة أشبه بتلك الابتكارات الجميلة التي تصنعها بدرايةٍ وحذَق أيدي البشر، والتي تجلب الصيت والثروة لمن ابتكروها، غير أنّها تبقى عقيمة إذا انتقلت إلى أيدٍ أخرى.

ولعلّ هذا ما تؤكّده لنا حال المكسيك اليوم.

لقد ارتأى أهل المكسيك، في معرض سعيهم لإقامة نظام اتحادي، أن يتخذوا مثالًا لهم دستور الولايات المتحدّة، جارتهم[39]، وعمدوا إلى نسخه كاملًا، تقريبًا. غير أنّ نسخهم القانون حرفيًا حال دون نسخهم روحه التي تبثّ الحياة فيه. فكان أن أوقعهم ذلك في ارتباكٍ مستمرّ وباتوا حائرين على الدوام بين آليات حكومتهم المزدوجة. كما بدت سيادتا الولايات المختلفة والاتحاد، خارج إطار النطاق الذي حدّده الدستور، متداخلتين بصفة يوميّة. وإلى اليوم، ما زالت المكسيك تترجّح بين الفوضى والاستبداد العسكري، وبين الاستبداد العسكري والفوضى.

أمّا ثاني العيوب، ولعلّه أسوأها، التي أراها مُلابسةً للنظام الفدرالي بطبيعته، فيكمن في الضعف النسبي الذي تعانيه حكومة الاتحاد.

(39) يُنظر: الدستور المكسيكي لعام 1824.

إن المبدأ الذي تقوم عليه سائر الكونفدراليّات هو مبدأ تجزئة السيادة. ولا يُعنى المشترعون كثيرًا في جعل هذه التجزئة محسوسة. لا بل يعمدون أحيانًا إلى حجبها عن الأنظار، غير أنّهم لا يستطيعون إلغاءها. والحال أنّ السيادة المجزّأة سوف تبقى على الدوام أضعف من سيادة تامّة.

لقد تطرّقنا في سياق تلخيصنا مواد دستور الولايات المتحدة، كم بلغ الأميركيون من الحذق والبراعة عندما حصروا سلطة الاتحاد في النطاق المحدود للحكومات الفدرالية وتمكّنوا، مع ذلك، من أن يسبغوا عليها، في الظاهر وإلى حدود معيّنة، قوّة الحكومة القوميّة.

وبسلوكهم هذا المنحى قلّل المشترعون الأميركيون من الخطر المُلابس لطبيعة الكونفدراليات، غير أنّهم لم يتمكنوا من إزالته كليًا.

إذ يُقال إنّ حكومة الولايات المتحدة لا تتوجّه إلى الولايات لنيل مبتغاها بل تبلغ المواطنين أوامرها على نحوٍ مباشر، وترغمهم، منفردين، على الانصياع للمشيئة العامّة.

ولكن ماذا لو تضارب القانون الفدرالي، بقوّة، مع مصالح ولاية ما ومع قناعاتها المسبقة وأعرافها، ألا يُخشى عندئذ أن يجد كلّ مواطن من المواطنين أنّ الأجدر به أن يخالف القانون؟ فإذا ما تضرّر جميع مواطني ولايةٍ ما، في الوقت نفسه وعلى النحو نفسه، من سلطة الاتحاد لن يكون مجديًا سعي الحكومة الفدرالية إلى التعاطي معهم فرادى لأجل التصدي لهم: فلا بد من أن يشعروا تلقائيًا بحاجتهم إلى أن يكونوا موحّدين لأجل الدفاع عن أنفسهم، وسوف يهتدون، بلا ريب، في قسط السيادة الذي ما زالت تتمتّع به ولايتهم، إلى أسباب كفيلة بتنظيم مقاومتهم. عندئذ تتبدّد الخرافة ليحل الواقع محلّها، فنشهد القوّة المنظمة لجزء من البلاد يخوض نزاعًا مع السلطة المركزيّة.

ومِثلُ هذا جائزٌ في مضمار العدالة الفدرالية. فلو عمدت محاكم الاتحاد، في سياق نظرها في دعوى خاصّة، إلى انتهاك أحد القوانين المهمّة لإحدى

الولايات، فسوف يتحوّل النزاع، واقعيًا إن لم يكن علانية، إلى نزاع بين الولاية المتضرّرة الممثّلة بمواطنٍ، والاتحاد الممثّل بمحاكمه[40].

لا بدّ من أن يكون المرء حديث العهد بتجارب هذا العالم كي يُخيّل إليه أنّه بعد توفير الوسيلة التي بها يُشبع البشر أهواءهم، يمكن من وفّر هذه الوسيلة، مستعينًا بالخرافات القانونيّة، أن يحول على الدوام دون إدراك البشر لها ودون توسّلها.

إذًا جعل المشرّعون الأميركيون من النزاع بين سيادتين أمرًا غير مرجّح، غير أنهم لم يبطلوا أسباب نشوب هذا النزاع.

لا بل قد نذهب إلى أبعد من ذلك لنقول إنهم لم يتمكّنوا، في حال النزاع، من ضمان غلبة السلطة الفدرالية.

لقد زوّدوا الاتحاد بالمال والجنود، غير أن الولايات احتفظت بحبّ ناسها واصطفافاتهم المُسبقة.

فسيادة الاتحاد ليست سوى كائن مجرّد لا يتصّل إلا بعدد قليل من الموضوعات الخارجيّة. أمّا سيادة الولايات فواقعة في كلّ لحظة بمتناول الناس ومداركهم الحسية. ويمكن فهمها دونما مشقّة، وصنيعها بادٍ للعيان في كلّ وقت. إحداهما مستحدثة والأخرى ولِدت مع ولادة الشعب نفسه.

فسيادة الاتحاد هي صنعة الفنّ. وسيادة الولايات طبيعة. إنّها قائمةً بذاتها، من دون مشقّة، كسلطة ربّ الأُسرة.

---

(40) على سبيل المثال: منح الدستور الاتحادَ الحقّ في أن يبيع لحسابه أرضًا شاغرة. أفترض أن ولاية أوهايو تطالب بمثل هذا الحقّ في ما يتصل بالأراضي الواقعة ضمن حدودها، بذريعة أن الدستور لم يذكر في نصّه إلّا الأراضي التي لم تخضع بعد لأي حكم قضائي صادر عن الولاية، وبالتالي فإنّ الولاية تعرب عن رغبتها في بيعها. صحيح أن الدعوى ستقام، في هذه الحالة، بين المشترين الذين ابتاعوا الأرض من الاتحاد، والمشترين الذين ابتاعوها من الولاية، وليس بين الاتحاد وولاية أوهايو. ولكن إذا حكمت محكمة الولايات المتحدة بأن تثبت ملكيّة الشاري الفدرالي، وأصرّت ولاية أوهايو على تثبيت ملكيّة شاريها هي، فإلى ماذا تؤول الرواية الخياليّة القانونيّة عندئذ؟

لا تمسّ سيادة الاتحاد الناسَ إلّا من خلال بعض المصالح المهمّة. فهي تمثّل وطنًا شاسع الأرجاء، بعيدًا، وشعورًا غامضًا غير محدّد. أمّا سيادة الولايات المختلفة فتحيط بكل مواطن، على نحوٍ ما، وتتعهّده يوميًا بتفاصيل حياته. فهي الكافلة لملكيّته، ولحريّته، ولحياته. ولها تأثيرها البالغ، في كلّ لحظة، على رغد عيشه أو بؤسه. تجد سيادة الولايات المختلفة سندها في الذكريات والعادات والانحيازات المحليّة، وفي أنانيّات الإقليم والعائلة؛ أي أنها تستند إلى جميع الأمور التي تعزّز غريزة الوطن وتجعلها طاغيةً في قلبِ إنسان. فكيف يجوز التشكيك بمثل هذه المزايا؟

لمّا كان المشترعون لا يستطيعون الحيلولة دون صدامات خطرة بين السيادتين اللتين يقيمهما النظام الفدرالي، ينبغي لهم إذًا أن يضمّوا الجهود المبذولة لصرفِ حماسة الشعوب المتحالفة عن فكرةِ الحرب، إلى جملةٍ من الأحكام الخاصّة التي تحثّ هؤلاء على السعي وراء السلام.

ينجم عن ذلك أنّ الميثاق الفدرالي لا يُكتَب له البقاء إذا لم يلقَ في الشعوب التي يطبّق عليها عددًا من شروط الاتحاد التي تجعل الحياة المشتركة ميسورة كما تسهّل مهمّة الحكومة.

هكذا، كي يُكتب له النجاح لا يحتاج النظام الفدرالي إلى النوايا أو الإرادات الطيّبة وحسب، بل يحتاج إلى تضافر الظروف الممهّدة لنجاحه.

إنّ جميع الشعوب التي شهدنا قيام اتحادات في ما بينها كان يربطها عددٌ من المصالح المشتركة التي شكّلت ما يشبه الروابط الفكريّة للشراكة.

لكن، إلى المصالح الماديّة، يمتلك الإنسان أفكارًا ومشاعر. والمطلوب كي تعمّر كونفدرالية ما أن يكون الانسجام تامًّا في المستوى الحضارة للمكوّنات كما في الاحتياجات المختلفة للشعوب التي تتألّف الكونفدرالية منها. فبين حضارة كانتون فود وحضارة كانتون أوري نظير ما يفرّق القرن التاسع عشر من القرن الخامس عشر: لذلك لم تحظ سويسرا فعليًا بحكومة فدرالية. والاتحاد بين مختلف كانتوناتها ليس واقعًا بالفعل إلّا على الخريطة. وكنّا

لنختبر الأمرَ عمليًا لو أن سلطة مركزيّة ما حاولت تطبيق القوانين نفسها على سائر الأراضي السويسريّة.

ثمّة عامل من الولايات المتحدة يسَّر، على نحوٍ لافت، قيامَ حكومة فدرالية، فالولايات المختلفة لا تشترك في المصالح ذاتها تقريبًا والمنشأ الواحد واللغة الواحدة وحسب، بل تشترك أيضًا في مستوى حضاريّ واحد أيضًا، ما يجعل التفاهم في ما بينها أمرًا ميسورًا على الدوام. ولا أعرف أمّة أوروبيّة، مهما ضؤل حجمها، تتمتّع بمثل هذا الانسجام بين مختلف مكوّناتها الذي تتمتّع به الأمّة الأميركيّة التي مساحتها نصف مساحة القارة الأوروبيّة. المسافة الفاصلة بين ولايتي ماين وجورجيا تبلغ نحو 400 فرسخ. ومع ذلك فإنّ الفرق في المستوى الحضاريّ بين ماين وجورجيا أقلّ مما هو عليه بين مقاطعتي نورماندي وبريتاني. إنّ ولايتي ماين وجورجيا الواقعتين عند طرفي بلاد شاسعة الأرجاء تلاقيان إذًا من العوامل الواقعيّة غير المصطنعة ما يسهّل قيام اتحاد بينهما أكثر مما تلاقيانه نورماندي وبريتاني اللتان لا يفصل بينهما سوى مجرى مائي ضيّق.

إلى هذه العوامل الميّسرة التي وفّرتها للمشترعين الأميركيين أعراف شعب وتقاليده، يُضاف عوامل أخرى ناشئة عن موقع البلاد الجغرافي. وإلى هذه الأخيرة ينبغي أن يُعزى تبنّي النظام الفدرالي واستمراره.

لعلّ أهمّ الأحداث التي قد تفصِحُ عن حياة أمّة، هي الحرب. فأثناء الحرب تسلك الأمّةُ مسلَك فردٍ واحد إزاء الأمم الأجنبيّة: فتكافحُ لأجل بقائها بالذات.

عندما يكون الأمر مقتصرًا على الحفاظ على السّلم داخل بلدٍ ما، والسعي وراء الرخاء والازدهار، فإنّ براعة الحُكومة وتعقّل المحكومين وبعضًا من التشبّث الفطريّ بأرض الوطن الذي غالبًا ما يبديه البشر، هي أكثر من كافية لبلوغ الغاية. أمّا إذا وجدت هذه الأمّة نفسها في حال حربٍ متمادية، فسيتعينّ على المواطنين عندئذ أن يبذلوا الكثير من التضحيات المُضنية. ومن يعرف طبائع البشر جيّدًا لن يتبادر إلى ذهنه، بالتأكيد، أنّ أعدادًا هائلة من البشر قد تبادر من تلقائها إلى بذل مثل هذه التضحيات.

من هنا الاستنتاج بأنّ جميع الأمم التي واجهت حروبًا كبرى اضطرّت على مضضٍ، إلى أن تعزّز سلطات الحكومة. والأمم التي لم تفلح في تعزيز سلطاتها الحكوميّة تعرّضت للغزو. كلّ حرب طويلة الأمد تضع الأمم المعنيّة، بلا استثناء تقريبًا، أمام هذا الخيارِ الصعب ومفاده أنّ الهزيمة سوف تعرّضها للتدمير، والنصر سيقودها إلى الاستبداد.

إذًا يسعنا القول إجمالًا إنّ ضعفَ الحكومة في مظهره الأوضح والأشدّ خطورة يتبدّى في الحرب. ولقد بيّنتُ في ما سبق أنّ العيب المُلابس للحكومات الفدرالية هو في كونها ضعيفة جدًا.

فما يُفتقد في النظام الفدرالي ليس المركزيّة الإداريّة، أو حتّى ما يمتّ إلى هذه المركزيّة بصلةٍ فحسب، بل أيضًا المركزيّة الحكوميّة ذاتها والتي لا تكون فيه إلّا منقوصة، ما يشكّل العلّة البارزة لضعفها عندما تُفرَض عليها المواجهة مع أمم تحظى بمركزيّة حكوميّة تامّة.

هذا العيبُ يتجلّى واضحًا في الدستور الفدرالي للولايات المتحدة على كونِه بين الدساتير جميعًا هو الذي يولي الحكومة المركزيّة قوّة حقيقيّة.

نسوقُ في ما يلي مثلًا واحدًا لتوضيح هذا الأمر.

الدستور يخوّل الكونغرس الحقَّ في استدعاء الميليشيا في مختلف الولايات للخدمة الفعليّة في حالِ بروز الحاجة إلى إنهاء تمرّد أو التصدّي لغزو. وتنصّ مادّة أخرى على أن يكون رئيس الولايات المتحدّة في هذه الحالة، القائد الأعلى للميليشيا.

إبّان حرب عام 1812، أصدر الرئيس أمرًا لميليشيات الشمال بالتوجّه إلى الحدود. وعمدت ولايتا ماساتشوستس وكونكتيكوت اللتان تضرّرت مصالحهما من الحرب، إلى رفض الأمر وامتنعتا عن إرسال ميليشياتهما.

وكانت حجّة الولايتين أن الدستور يُجيز للحكومة الفدرالية استخدام الميليشيات في حالتي التمرّد والغزو. والحالُ أنّ البلاد لا تشهد في تلك اللحظة

لا تمرّدًا ولا غزوًا. وأضافت الولايتان أنّ الدستور نفسه الذي يُجيز للاتحاد استدعاء الميليشيات للخدمة الفعليّة يترك للولايات الحقّ في تسمية الضبّاط. ما يعني، بحسب تفسير الولايتين المذكورتين، أنّ ما من ضابط من ضبّاط الاتحاد مخوّلٌ، حتّى في زمن الحرب، حقّ الإمرة على الميليشيات، باستثناء الرئيس شخصيًّا. ولكن في هذه الحال دُعيت الميليشيا للخدمة في صفوف جيشٍ يقوده شخص آخر.

لقد حظيت هذه الحجج العبثيّة وغير البنّاءة لا بموافقة حاكِمَي الولايتين وهيئتيهما التشريعيتين وحسب، بل حظيت أيضًا بتأييد الحاكم فيهما. واضطرّت الحكومة الفدرالية إلى السعي في مكان آخر وراء تجنيد القوات التي تحتاج إليها[41].

إذًا كيف للاتحاد الأميركي، المصون بكمال قوانينه النسبيّ، أن ينجو من التفكّك خلال حرب كبرى؟ والإجابة: أنّ الاتحاد الأميركي لا يواجه خطر الحروب الكبرى.

فموقع الاتحاد وسط قارّة مترامية الأنحاء، حيث لا شيء يحدّ سعيَ الإنسان وصنيعه، يجعله شبه معزول عن العالم كما لو أنّ حدوده كلّها محاصرة بمياه المحيط.

فعدد سكان كندا لا يتجاوز المليون نسمة. وهم موزّعون على أمّتين متخاصمتين. كما تحدّ قسوة المناخ السائد فيها من اتساع أراضيها وتغلق ثغورها نحو 6 أشهر في العام.

---

(41) Kent, *Commentaries*, vol. 1, p. 244.

لاحظ أنني اخترت المثل المثبت أعلاه من حقبة لاحقة لوضع الدستور الحالي. ولو شئت الرجوع إلى حقبة الاتحاد الأولى، لأشرت إلى وقائع مقنعة حتّى أكثر من هذه الواقعة. ففي تلك الحقبة كانت موجة من الحماسة العارمة تعمّ أرجاء الأمّة. وكانت الثورة مجسّدة بشخص رجل يتمتّع بشعبيّة واسعة، ومع ذلك لم يكن الكونغرس، في تلك الحقبة، يملك شيئًا بالفعل، كان دائم الحاجة إلى الرجال والمال، أمّا الخطط المحكمة التي كان يضعها فتخفق حالما توضع موضع التطبيق، والحقيقة أن الاتحاد الذي كان لا يزال على شفير الانهيار لم يَنج إلّا جرّاء ضعف أعدائه لا بفعل ما يتمتّع به من قوّة.

ومن كندا إلى خليج المكسيك، لا يزال هناك بعض القبائل المتوحّشة شبه المُبادة التي تتقهقر أمام زحف 6 آلاف جندي.

وإلى الجنوب يتصل الاتحاد عبر خطّ حدوديّ بإمبراطوريّة المكسيك. والأرجح أنّها الباب المحتمل لنشوب الحروب الكبرى. غير أنّ المستوى الحضاري غير المتقدّم للمكسيك، والفساد المستشري واتساع رقعة البؤس فيها، هذه كلّها سوف تحول، لزمنٍ طويل مقبل، دون تبوّئها مكانة مرموقة بين الأمم. أمّا القوى الأوروبيّة فإنّ بُعدها يجعلها أقلّ تهديدًا (س).

إنّ أحسن ما في طالع الولايات المتحدّة لا يكمن إذًا في اهتدائها إلى دستور فدراليّ يُتيح لها أن تخوض حروبًا كبرى والصمود فيها، بل يكمن في كونها لا تواجه خطر نشوب مثل هذه الحروب.

قد أكون أشدّ الناس إعجابًا بمزايا النظام الفدرالي، حيث أرى فيه إحدى أنجع الصيغ المفضية إلى رفاهية البشر وحريّتهم، وأغبط الأمم التي أتاحت تبنّيه. ومع ذلك لا يسعني الاعتقاد بأنّ شعوبًا متّحدة قد تخوض نزاعًا متكافئًا فترة طويلة ضدّ أمةٍ تحظى بسلطة حكومية مركزيّة.

فالأمّة التي تعمد، في ظلّ وجود مَلكيّات عسكريّة كبرى في أوروبا، إلى تجزئة سيادتها تبدو بذلك كأنّها تتنازل عن سلطانها، وربّما عن وجودها واسمها.

فكم هو مذهلٌ حالُ العالم الجديد حيث لا عدوّ للإنسان سوى ذات نفسه! وكي ينال حظًّا من الرفاه والحريّة، ليس عليه إلّا أن يُريد ذلك.

الملاحظات

(أ):

يُراجع بشأن جميع بلدان الغرب التي لم يدخلها بعدُ الأوروبيون، الرحلتين التي قام بهما الرائد لونغ بتمويل من الكونغرس.

يقول لونغ، بشأن الصحراء الأميركية الكبرى، على نحوٍ خاص، إنه ينبغي أن نرسم خطًا موازيًا تقريبًا لدرجة العشرين من خطّ الطولِ (خطّ زوال واشنطن)[1]، انطلاقًا من النهر الأحمر وصولاً إلى نهر بلات (Platte). وانطلاقًا من هذا الخطّ الوهمي وصولًا إلى جبال روكي التي تحدّ وادي المسيسيبّي غربًا، تمتدُ أراضٍ منبسطة شاسعة مكسوة إجمالًا بالرمال ولا تصلح للزراعة. أو مكسوة بطبقات من الحصباء والأحجار الغرانيتيّة. لا تصادف فيها سوى قطعان كبيرة من الثيران الأميركية والجياد البرّية. كما نصادف فيها بضع عشائر من الهنود، ولكن بأعدادٍ صغيرة.

لقد نُميَ إلى سمع الرائد لونغ أنّه إذا توغلنا صُعُدًا إلى أبعد من نهر بلات، سالكين الوجهةَ نفسها ولا تقعُ إلى يسارنا، إلّا على امتدادٍ للصحراء نفسها؛ غير أنّه لم يستطع التحقّق بنفسِه من صحّة هذا التقرير. *Long's Expedition*, vol. 2, p. 361.

---

(1) درجة خط الطول 20، بحسب خط زوال واشنطن، توافق تقريبًا الدرجة 99 بحسب خطّ زوال باريس.

ومهما كانت ثقتنا كبيرة بما كتبه الرائد لونغ من رحلته، ينبغِ لنا ألا نغفل حقيقة انّه في رحلتيه، اكتفى باجتياز البلاد التي يتحدّث عنها، ولم يقم بجولاتٍ خارج المسار الذي كان يسلكه.

(ب):

إنّ أميركا الجنوبية، تنتج، في مناطقها الواقعة على خطّ الأستواء، كمًّا متنوّعًا من النباتات المعترشة المعروفة تحت اسم العارِشات. وثروة جزر الأنتيل النباتية تشتمل منها، هي وحدها، على ما يزيد على الأربعين نوعًا مختلفًا.

من بين أبهى هذه المعترشات قاطبة أذكُرُ "شَرح الفلك". هذه النبتة الجميلة، يقول ديكورتيز في وصفه للثروة النباتية في الأنتيل، التي حُبيت بِعَطَفٍ تتشبّث بالأشجار وتشكّل قناطر متحركة تزيّنها، أشبه بأقواسٍ باذخةً وأنيقة لجمالِ أزاهيرها الأرجوانيّة المطعّمة بالأزرق، وتفعمّ الشمّ بالعطر الذي تشيعه من حولها (ج 1، ص 265).

الأكاسيا ذات القرون الكبيرة هي عارِشةٌ هائلة الحجم تنمو بسرعة، ويسعه، من خلال تمدّدها من شجرةٍ إلى شجرة، أن تغطي أحيانًا مساحة نسف فرسخ (ج3، ص227).

(ج):

عن اللغات الأميركية

يُقالُ إنّ اللغات التي ينطق بها هنود أميركا، من القطب الشمالي إلى رأس هورن، متشكّلة جميعها على الغرار نفسه، وخاضعة للقواعد النحوية ذاتها. وعليه يمكن الاستنتاج، بأرجحيّة كبيرة، أنّ جميع الأمم الهندية متحدّرة من نسبٍ واحد.

كلّ قوم من أقوام القارة الأميركية ينطقون بلسانٍ مختلف. غير أنّ اللغات في ذاتها قليلة العدد، ما قد يبرهن على أن أمم العالم الجديد لا تنتمي إلى أصل قديمٍ جدًا.

في آخر الأمر، يكمن القول إنّ لغات أميركا على قدرٍ هائلٍ من السويّة؛ فمن المرجّح إذًا أنّ الشعوب التي تنطق بها لم تشهد بعدُ ثوراتٍ كبرى ولم تختلط، طوعًا أو قسرًا، بأمم أجنبيّة. ذلك أن اجتماع عدد من اللغات في لغة واحدة هو الذي ينتج، بالإجمال، أوجه عدم السويّة (أو القياسيّة) في قواعد النحو.

لم يمضِ وقت طويل على التفات علماء اللسان جديًا إلى اللغات الأميركية، وخاصة لغات أميركا الشمالية. وقد تبيّن إذ ذاك، أول مرة، أنّ هذا اللسان، وهو لسان شعبي بربريّ، إنما هو نتاج نَسَقٍ من الأفكار بالغ التعقيد، ونتاج توليفاتٍ آية في النباهة. واتضح أن هذه اللغات غنيّة جدًا، وقد روعيَ بتشكّلها حرص كبير على رهافة السمع.

إنّ النسق النحوي للأميركيين يختلف عن الأنساق الأخرى على أكثر من وجه، لكنّ وجه الاختلاف الرئيس فيه هو الآتي:

يمتلك بعض شعوب أوروبا، ومنها الألمان، القدرة، عند الحاجة، على تركيب تعابير مختلفة بحيث يُضفى معنى مركّب على بعض الكلمات. وقد طوّر الهنود هذه القدرة على نحو لافت، وتمكّنوا من تضمين نقطة واحدة، إذا جاز القول، عددًا لا يُحصى من الأفكار. وقد نوفّق في تيسير فهمنا لما سبق بالاستعانة بمَثَل ذكره السيد دوبونسو في "**مذكرات الجمعيّة الفلسفيّة الأميركية**"[2].

يقول إنّه عندما ترغب امرأة من ديلاور أن تداعبَ هرًّا أو جروًا، نسمعها أحيانًا تتلفّظ بكلمة Kuligatschis. هذه الكلمة مؤلّفة على النحو الآتي: K هي علامة المخاطَب، وتعني أنت أو خاصّتك uli. التي تُلفَظُ ouli، هي جزء من كلمة wulit التي تعني "وسيم"، "أو "جميل"؛ gat التي هي جزء آخر من كلمة wichgat التي تعني قائمة [حيوان]، وأخيرًا schis وتُلفَظُ chise وهي آخر اللفظِ الذي يفيد التصغير تحبّبًا. هكذا تكون المرأة الهنديّة، قد عبّرت، بكلمة واحدة عن الآتي: قائمتك الصغيرة الجميلة.

(2) DuPonceau, *Memoirs of the American Philosophical Society.*

ومَثلٌ آخر يُظهر بأي براعة كان متوحشو أميركا يجيدون تأليف مفرداتهم.

يُقال للفتى اليافع في ديلاور pilapé، وهذه الكلمة مشتقّة من pilsit، أي عفيف وبريء، ومن lènapé، أي رجل: الرجل في طهارته وبراءته.

إنّ هذه القدرة على توليف الكلمات تُلحَظ، خاصّة، وعلى نحو غريب جدًا، في تشكيل الأفعال؛ إذ أنّ أكثر الأفعال تعقيدًا غالبًا ما يُعبّر عنها بكلمة واحدة؛ وتكاد كلّ تلاوين الفكرة أن تؤثّر على الفعل وتجري عليه تعديلًا ما.

مَن يودّ أن يتعمّق في هذا الموضوع الذي أتطرّق إليه، أنا، إلّا على نحوٍ سطحيّ، عليه أن يقرأ:

1- مراسلات السيد دوبونسو مع المحترم هيكوِلدِر، بخصوص اللغات الهندية. هذه المراسلات مثبتة في الجزء الأول من **مذكرات الجمعية الفلسفية الأميركية**[3].

2- قواعد لغة دويلاوير أو ليناب، تأليف جايبرغر، ومقدّمة السيد دوبونسو، المرفقة به، وهما متوافران ضمن السلاسل نفسها، ج 3.

3- ملخّص متقنّ جدًا لهذه الأعمال، مثبت نصّه في نهاية الجزء الرابع من "**الموسوعة الأميركية**".

(د):

نعثر في مؤلّف شارلوفوا (Charlevoix, tome 1, p. 235) ص 235، على تاريخ الحرب الأولى التي كان على فرنسيي كندا أن يشنّوها، في عام 1610، على أقوام الإيروكوا. وقد جابه هؤلاء الإيروكوا، على الرغم من اقتصار سلاحهم على الأقواس والسهام، الفرنسيين وحلفاءهم بمقاومة ضارية. ويتمكّن شارلوفوا، الذي لم يكن، مهما قيل، رسّامًا بارعًا، أن يصف لنا في مقطوعته تلك التنافر

---

(3) *Memoirs of the American Philosophical Society*, vol. 1 (Philadelphia: Abraham Small, 1819), pp. 356-464.

الواضح بين تقاليد وأعراف الأوروبيين وتقاليد وأعراف المتوحشين، وكذلك الطريقتين المختلفتين في فهم هذين العرقين للشر في قول شارلوفوا:

"الفرنسيون، استولوا على فرو القندس الذي كان يكسو أجساد الإيروكوا القتلى في ساحة المعركة. وقد أثار سلوك الفرنسيين هذا نقمةً حلفائهم من أقوام الهورون. غير أنّ هؤلاء شرعوا بممارسة ضراوتهم المعتادة على الأسرى، والتهموا أحدهم بعد أن قتلوه، الأمر الذي استفظعه الفرنسيون، هكذا، يردف شارلوفوا قائلًا، كان هؤلاء البرابرة يبدون ترفّعًا يفاخرون به وقد فوجئوا بأن قومنا لا يتحلّون بمثيلِه، لكنّهم لا يدركون أن فظاعة سلب الأموات أهون من التهام لحومهم كالحيوانات المفترسة".

وفي موضع آخر (ج 1، ص 230)، يصف شارلوفوا نفسه أوّل عملية تعذيب شهده شامبلان، وعودة الهورون إلى قريتهم، على النحو الآتي:

"عقبَ مسير ثمانية فراسخ، يقول شارلوفوا، توقّف حلفاؤنا، وإذا اختاروا أحد أسراهم راحوا ينسبون إليه كلّ الفظاعات التي ارتكبها في حقّ محاربي قومهم الذين وقعوا في أسره، وأفهموه صراحةً أن يتوقّع معاملةً بالمثل، مردفين قولهم إنّه إذا كان شجاعًا حقًا فليثبت ذلك بالإنشاد. فجعل الأسير يُنشد أهزوجة الحرب وأهازيج أخرى، ولكن بنبرة حزينة، يقول شامبلان الذي لم يكن يعلم بعد أنّ جميع ألحان المتوحشين تخالطها نغمات محزنة. أفزعت عمليّة تعذيبه المصحوبة بجميع الفظاعات التي سنتكلّم عليها لاحقًا، الفرنسيين الذين سعوا عبثًا إلى إيقافها. وفي الليلة التالية، بعد أن رأى أحد الهورون في منامه أنّهم مطاردون، تحوّل انسحابهم إلى فرار غير منظّم، ولم يتوقّف المتوحشون في أي مكانٍ إلّا إذا كان آمنًا من كلّ خطر.

"وما أن لاحت لهم أكواخ قريتهم، قطعوا قضبانًا طويلة علّقوا على أطرافها فروات الرؤوس التي تقاسموها في ما بينهم، وحملوها عاليًا كراية ظفر. ما أن رأتهم النساء هرِعنَ مخوّضات في مياه النهر سابحات، حتّى إذا بلغن الزوارق خطفن الفروات الدامية من أيدي أزواجهنّ ووضعنها حول أعناقهن كالقلادات.

"أهدى المحاربون شامبلان إحدى غنائم الحرب الفظيعة تلك، كما أهدوه سهامًا وأقواسًا، وهي الغنائم الوحيدة التي ارتضوا سلبها من الإيروكوا، راجين إيّاه أن يحملها معه إلى ملك فرنسا".

عاش شامبلان شتاءً بأكمله وسط هؤلاء البرابرة ولم يتعرّض خلال إقامته تلك، لا شخصه ولا ممتلكاته، لأي اعتداء منهم.

(هـ):

على الرغم من التراخي الملحوظ في النزوع الطهرانيّ المتشدّد الذي رافق نشوء المستوطنات الإنكليزيّة في أميركا، فإنّ بعض آثاره العجيبة ما زالت ماثلة في العادات والقوانين.

في عام 1792، أي الحقبة التي شهدت فيها فرنسا قيام الجمهوريّة المناهضة للمسيحيّة فترةٍ وجيزة من الزمان، كان الجسم التشريعي في ماساتشوستس يقرّ قانونًا سوف نثبت في ما يلي نصّه، يفرض على المواطنين التقيّد باحترام يوم الأحد. في ما يلي ديباجة القانون وأحكامه التي تستحق أن يوليها القارئ انتباهَه كلّه:

"نظرًا إلى كون احترام يوم الأحد شأنًا عامًّا، يقول المشرّع؛ وإلى كونه يقضي بتعليقٍ مفيدٍ للأعمال كافّة؛ وإلى كونه يحمل الناس على التفكير مليًا بواجبات الحياة وبالمعاصي التي قدّر للبشريّة أن ترتكبها؛ وإلى كونه يُتيحُ علانيةً تكريم الربّ الخالق وحكم الكون، والانصراف إلى أعمال الخير والإحسان التي هي زينة المجتمعات المسيحيّة وعزاؤها؛

"ونظرًا إلى كون الأشخاص غير المتديّنين أو الطائشين، بإغفالهم الواجبات التي يفرضها يوم الأحد لما فيه خير المجتمع، إنّما يدنّسون قداسته بانصرافهم إلى ملذّاتهم أو أعمالهم؛ وإلى كون هذا المنحى من السلوك متعارضًا مع مصالحهم الخاصّة كمسيحيين؛ وإلى كون سلوكهم هذا، من شأنه، علاوة على ذلك، أن يسبّب البلبلة في أذهان من لا يتبعون مَثَلَهم، وأن يُسيء للمجتمع بأسرِه إذ يُدخِل إلى صلبِه هوى العصيان والعادات المنحلّة؛

"إن مجلس الشيوخ ومجلس النواب يرسمان الآتي:

"أولًا، يحظر على أي كان أن يفتح دكّانه أو مشغله في يوم الأحد. ويُحظر على أي كان، في اليوم ذاته، أن يقضي عملًا أو صفقة من أي نوع، أو يحضر حفلًا موسيقيًا أو حفلًا راقصًا أو أي نشاط استعراضي من أي نوع كان، أو أن يزوال أي نشاط له صلة بالصيد أو اللهو أو التسلية، تحت طائلة الغرامة. على ألا تقلّ قيمة الغرامة النقديّة عن 10 شلّن وألا تزيد عن 20 شلنًا لكل مخالفة.

"ثانيًا، يُحظر على كلّ مسافر ومسيّر عربة وسائق عجلة، أن يسافر يوم الأحد، إلّا عند الضرورة، تحت طائلة الغرامة.

"ثالثًا، يُحظر على أصحاب الحانات وتجار المفرّق وأصحاب النُّزُل أن يستقبلوا أيًا من السكان المقيمين في بلدتهم إذا قصدوها لغرض الاستمتاع أو قضاء مصلحة. وفي حال المخافة يُغرّم صاحب الحانة وزَبونه. كما قد يتعرّض صاحب الحانة إلى إلغاء رخصته.

"رابعًا، كلّ من تقاعَس لثلاثة أشهر متواصلة، من دون أن يقعده عن ذلك مرضٌ أو مبرّر مقنع، عن المشاركة، علانية، في الذبيحة الإلهيّة، يُغرَّمُ 10 شلن.

"خامسًا، كلّ من يُقدِم على تصرّف غير لائق في حرم معبد يُغرّم مبلغًا من المال يتراوح بين 5 و40 شلنًا.

"سادسًا، يُكلّف تطبيق أحكام هذا القانون، مأمور البلدات[4]. ويتمتّعون بصلاحيات تفقّد حجرات الفنادق والأماكن العامّة، أيام الأحد. وكل صاحب نُزُلٍ يرفض السماح بالدخول يُغرّم، لهذه المخالفة وحدها، 40 شلنًا.

"على المأمورين البلديين أن يعترضوا طريق المسافرين للاستفسار عن دواعي سفرهم يوم الأحد. ومن يرفض التعاون معهم يُغرّم، وقد تبلغ قيمة الغرامة خمسة جنيهات استرلينية.

(4) إنهم رجال قانون منتخبون كلّ عام، يجمعون، من حيث وظيفتهم، بين مهام نواطير الحقول ومأموري الضابطة العدليّة في فرنسا.

"وإذا لم يقتنع المأمور بمبرّرات المسافر يحيله للمثولِ أمام قاضي الصُلْح التابع للمقاطعة". قانون 8 آذار/ مارس 1792. *General Laws of Massachusetts*, vol. 1, p. 410.

في 11 آذار/ مارس 1797، صدر قانون جديد يزيد من قيمة الغرامات التي يعود نصفها إلى قانون ملاحقة الجانحين. المجموعة نفسها، ج 1، ص 525.

وفي 16 شباط/ فبراير 1816، صدر قانون جديد يثبّت هذه الإجراءات نفسها. المجموعة نفسها، ج 2، ص 405.

ثمة تدابير مماثلة منصوصٌ عليها في قوانين ولاية نيويورك التي عدّلت في عامي 1827 و1828 (يُنظر: *Revised Statutes*, part. 1, chap. 20, p. 675). وقد حظر بموجبها أن تزاولَ في يوم الأحد أنشطة الصيد البرّي أو صيد الأسماك أو المقامرة أو ارتياد البيوتات التي يقدّم فيها الشراب. كما حظر السفر إلّا في حال الضرورة.

ليست هذه هي البصمة الوحيدة التي خلّفتها نزعة التديّن والتقاليد المتقشّفة للمهاجرين الأوائل على القوانين.

إذ نقرأ في القوانين المعدّلة لولاية نيويورك (Ibid., vol. 1, p. 662) المادة الآتية:

"كلّ من يربح أو يخسر في غضون أربع وعشرين ساعة، جرّاء مقامرة أو رهان، مبلغًا قدره 25 دولارًا (أي حوالى 132 فرنكًا)، سوف يُعتبَر مرتكبَ جنحة (*misdemeanor*) وسوف يحكم عليه، في حال ثبوتها، بغرامة قدرها في الأقلّ خمسة أمثال المبلغ الذي ربحه أو خسره، وسيتعينّ عليه سداد الغرامة لمفتّش (شؤون الفقراء) في البلدة.

"من يخسر 25 دولارًا أو أكثر يستطيع المطالبة أمام العدالة باستردادها. وإذا امتنع عن ذلك باستطاعة مفتّش الفقراء أن يلاحق الرابح وأن يفرض عليه سداد المبلغ الذي ربحه كلّه إضافة إلى مبلغ قدره ثلاثة أمثال هذا المبلغ، لصالح الفقراء".

إنّ القوانين التي أتينا على ذكرها هي قوانين حديثة العهد. ولكن كيف السبيل إلى فهمها من دون الرجوع إلى زمن نشأة المستوطنات؟ إني أجزم، من دون أدنى شكّ، أن معظم القسم الجزائي من هذا التشريع نادرًا ما يطبّق في أيامنا هذه؛ إذ تحفظ القوانين صرامتها لوقت طويل، وإن كانت الأعراف والتقاليد تتكيّف في الأغلب مع تغيّرات الزمن. ومع ذلك ما زال احترام يوم الأحد في أميركا هو أكثر ما يلفت انتباه الأجنبيّ.

لا بل ثمة مدينة أميركية كبرى كأنّما تعلّق فيها الحياة الاجتماعية بدءًا بحلول مساء يوم السبت. وقد يجول المرء في أنحائها أثناء الذروة المعتادة لإقبال البالغين على إنجاز أعمالهم، والشبّان على لهوهم، ولن يعثر فيها إلّا على وحشةٍ مطبقة. وليس ذلك فقط لأن أحدًا لا يعمل فيها، بل يبدو أنّ أحدًا لا يحيا فيها. فلا صخب المعامل يتناهى إلى الأذن ولا صيحات البهجة، ولا حتّى الجلبة الخافتة التي تصدر لا محالة من وسط مدينة كبرى. سلاسل مشدودة في محيط الكنائس، بينما تكاد مصاريع النوافذ شبه المغلقة ألا تدع لشعاع شمس أن يتسلّل إلى مساكن المواطنين. وبالكاد يلمح المرء بين الفينة والأخرى، ومن بعيد، خيال شخص منفرد يسلكُ منعطفًا أو يسير بصمت في الشوارع المقفرة.

في اليوم التالي، منذ بزوغ الفجر، تعود حركة العربات وصخب المطارق وصياح الناس. تستيقظ المدينة. حشدٌ قلِقٌ يندفع إلى المحال التجارية والمعامل. تدبّ الحياة مجددًا في كلّ شيء، وتُستأنف الحركة، كأنّ كلّ شيء في حالٍ من التدافع حولك. كأنّ الخمول السباتي يعقبه نشاطٌ لا يكلّ. وكأنّ واحدهم لا يملك إلّا يومًا واحدًا كي يحظى بالثروة ويتمتّع بها.

(و):

غنيّ عن البيان أنّني لم أتنطّح، في الفصل الذي قرأناه توًّا، إلى وضع تاريخ لأميركا. كان غرضي الوحيد هو أن أعين القارئ على فهم التأثير الذي خلّفته آراء المهاجرين الأوائل وأعراقهم وعاداتهم على مصير مختلف مستوطنات الاتحاد بالإجمال. وكان لِزامًا عليّ إذًا أن أقصرَ سردي على بعضِ النُتَفِ المتفرّقة.

لا أدري إذا كنت مخطئًا، ولكن يبدو لي أننا بسلوكنا الدرب الذي أكتفي هنا بالتدليل عليه، قد يسعنا أن ننشئ عن عهد الجمهوريات الأميركيّة الأول لوحاتٍ من شأنها أن تلفت أنظار العامة، كما من شأنها أن تشكّل مادّةً للتفكيرِ المتأنيّ لرجال الدولة. ولعجزي عن الإنصرافِ، أنا نفسي، إلى مثل هذا العمل، أردتُ، في الأقل، أن أمهّد السبيل أمام آخرين. لذلك حسِبتُ أنّ من واجبي أن أستعرض ههنا قائمة مقتضبةً وتحليلًا وموجزًا للمؤلفات التي بدا لي أنّ من المفيد الرجوع إليها.

من الوثائق العامّة التي قد يكون من المفيد الرجوع إليها، أخصّ بالذكر مؤلفًا تحت عنوان *Historical Collection of State-Papers and Other Authentic Documents, Intended as Materials for an History of the United States of America* **(مجموعة تاريخية لوثائق الدولة ووثائق أصلية أخرى، مخصصة كمواد لتاريخ الولايات المتحدة الأميركية)**، تأليف أبنزير هازارد.

يشتمل الجزء الأوّل من مجموعة الوثائق هذه، التي نشرت في فيلادلفيا في عام 1793، على نسخةٍ حرفيّة من جميع البراءات الممنوحة للمهاجرين من التاج البريطاني، كما تشتمل على القرارات الرئيسة للحكومات الاستيطانيّة خلال الفترة الأولى التي أعقبت نشأتها. كما نعثر فيها، من بين أشياء أخرى، على عدد كبير من الوثائق الأصليّة حول شؤون نيو إنغلند وفرجينيا خلال تلك الحقبة.

الجزء الثاني مكرّس بأكمله تقريبًا لقرارات الكونفدرالية عام 1643. لقد شكّل هذا الميثاق الفدرالي الذي عقِد بين مستوطنات نيو إنغلند، لغرضِ مقاومة الهنود، أوّل نموذج اتحاد بادر إليه الأنكلو-أميركيون. وقد شهدت تلك الحقبة نشأة عدد من الكونفدراليات المماثلة، حتّى كونفدرالية عام 1776 التي أفضت إلى استقلال المستوطنات.

مجموعة وثائق فيلادلفيا التاريخيّة موجودة في المكتبة المَلكيّة.

إلى ذلك تمتلك كلّ مستوطنة آثارها التاريخيّة المدوّنة التي يتصف العدد الأكبر منها بأهمية بالغة. وأبدأ التنقيب من فرجينيا وهي أقدم ولايةٍ أهِلَت بالسكان.

رائدُ مؤرّخي فرجينيا قاطبةً هو مؤسّسها، القبطان جان سميث[5] الذي كان حاكم هذه البلدان لبعض الوقت وأدميرال نيو إنغلند. لقد ترك لنا القبطان سميث مجلّدًا بقَطْعِ الرّبْع (in-quarto) تحت عنوان: *The General History of Virginia and New-England, by Captain John Smith, Some Time Governor in those Countryes and Admiral of New-England* (التاريخ العام لفرجينيا ونيو إنغلند)، لجون سميث، حاكم الوقت في تلك البلدان وأدميرال نيو إنجلاند المطبوع بلندن عام 1627. (هذا المجلّد موجود في المكتبة المَلكيّة). مؤلّف سميث مزيّن بخرائط ورسوم لافتة تعود إلى زمن طباعته. ويمتدّ فيه سردُ المؤلّف من عام 1584 حتى عام 1626. كتاب سميث يلاقي اهتمامًا وترحيبًا وهو يستحق ما يلاقيه منهما. فالمؤلّف هو أحد أشهر الرحّالة والمغامرين الذين عرفهم قرنٌ زاخر بالاكتشافات وعاشوا في نهاياته: والكتاب نفسه ينضح بحميّة الاكتشافات تلك، ويحسّ المغامرة الذي كان ميزة الناس في ذلك الزمان؛ ونعثر فيه على تقاليد الفروسيّة الممزوجة بهوى التجارة، والتي كانت تسخّر لجني الثروات.

ولكنّ اللافت حقًا في شخصيّة القبطان سميث هو جمعه فضائل معاصريه إلى الصفات التي بقيت غريبةً من غالبيّتهم؛ أسلوبه بسيط وواضح، ومسارده موسوعة كلّها بالصدق، أمّا وصفه فخلوٌ من حشوِ المحسّنات.

يسلّط هذا المؤلّف أضواءً كاشفةً على وضعِ الهنود في فترة اكتشاف أميركا الشمالية.

المؤرّخ الثاني الذي يتعيّن الرجوع إلى أعماله هو بيفرلي. مؤلّف بيفرلي، الذي يشكّل مجلّدًا بقَطع 1/12، تُرجِم إلى الفرنسيّة وطُبِعَ في أمستردام في عام 1707. يبدأ المُؤلّف سرده من عام 1585 ويختمها بعام 1700. ويشتمل القسم الأوّل من كتابه على وثائق تاريخيّة بكلّ ما في الكلمة من معنى، متعلّقة بنشأة المستوطنة وسنواتها الأولى. أمّا القسم الثاني فيشتمل على وصفٍ لافت لوضع الهنود في تلك الحقبة القديمة بينما يقترح القسم الثالث أفكارًا بالغة

(5) بحّار ومستوطن إنكليزيّ (1579-1631). (المترجم)

الوضوح حول الأعراف والتقاليد والوضع الاجتماعي والقوانين والعادات السيّاسية لأهل فيرجينا في زمن المؤلّف.

كان بِفِرلي من أهالي فرجينيا، ما يحدو به إلى القول افتتاحًا، "إنّه يرجو من القارئ ألا يدقّق في عملِه بعين الناقد الصارمة، ذلك أنّه، هو المولود في الهند[6]، لا يسعه البتة أن يزعم لنفسِه النزاهةَ في مقولت". ولكن، على الرغم مما يبديه المؤلّف من تواضع المستوطن، فإنّه لا يتوانى، في مجمل كتابه، عن إبداء ضيقه بسيطرة وطنه الأمّ. كما نجد في كتاب بيفرلي أثرًا متكرّرًا لهوى الحريّة المدنيّة الذي كان، منذ ذلك الحين، يعصف بالمستوطنات الإنكليزيّة في أميركا. كما نعثر فيه على أثر الانقسامات التي طالما وجد في ما بينها، وأسهمت في تأخير استقلالها. بيفرلي يمقت جبرانه الكاثوليك في ماريلاند أكثر مما يمقت الحكومة الإنكليزيّة. أسلوب هذا المؤلّف بسيط؛ وغالبًا ما تبدو كتاباته على قدر من الأهميّة كما أنها توحي بالثقة. ترجمة بيفرلي الفرنسيّة موجودة في المكتبة المَلكيّة.

لقد اطّلعتُ في أميركا على عمل يستحق، هو أيضًا الرجوع إليه، ولكنني لم أعثر عليه في فرنسا؛ عنوان الكتاب: *History of Virginia* **(تاريخ فرجينيا)** تأليف وليام ستيث. يوفّر هذا الكتاب لقارئه بعض التفاصيل اللافتة، غير أنّه بدا لي مطوّلًا يُعوِزهُ الوضوح.

إنّ أقدم وأفضل الوثائق التي يمكن للقارئ أن يرجع إليها حول تاريخ ولايتي كارولاينا، هو، في الحقيقة، كتيّب بقطعِ الرّبْعِ عنوانه: *The History of Carolina* **(تاريخ كارولاينا)**، تأليف جون لوسون، وهو مطبوع بلندن في عام 1718.

يتضمّن كتاب لوسون، في المقام الأوّل، رحلة استكشافات في غرب كارولاينا. وقد دوّنت وقائع هذه الرحلة بأسلوب اليوميّات؛ يأتي سرد المؤلّف

(6) على ما أطلق على أميركا (بلاد الهند أو الهنود) في المراحل الأولى من اكتشافها، وساد اعتقاد بأنها الهند. (المترجم)

لوقائع رحلته غامضًا بعض الشيء. كما تبدو ملاحظاته على درجة من السطحيّة. اللافت فيه فقط هو وصفه الصارخ، إلى حدّ ما، للفظاعات التي يخلّفها الجدري وإدمان "ماء الحياة" في أوساط المتوحّشين في تلك الحقبة، والصورة التي رسمها لفساد التقاليد والأعراف السائدة بينهم، وهو فسادٌ كان الوجود الأوروبيّ يعزّزه.

القسم الثاني من كتاب لوسون مكرّس لوصف الوضع الماديّ لكارولاينا، والتعريف بمنتوجاتها.

في القسم الثالث، يجري المؤلف وصفًا لافتًا لأعراف وتقاليد وعادات حكم الهنود في تلك الحقبة. في أكثر من موضعٍ في هذا القسم من الكتاب يبدو المؤلّف بارعًا وعلى قدرٍ من الفرادة.

ويختم لوسون كتابه بإثبات نص البراءة الممنوحة لكارولاينا على عهد شارل الثاني.

إنّ السمة العامّة لهذا الكتاب هي الخفّة، المتصفة غالبًا بالبذاءة، وهو الأمر الذي يتعارض تمامًا مع الأسلوب الرصين الذي اشتهرت به مؤلفات نشرت في الحقبة نفسها في نيو إنغلند.

تاريخ لوسون هو وثيقة نادرة جدًا في أميركا، ولا يمكن الحصول عليه في أوروبا. ومع ذلك هناك نسخة منه محفوظة في المكتبة المَلكيّة.

من الطرف الجنوبي للولايات المتحدة، انتقل مباشرةً إلى الطرف الشمالي. ذلك أن المساحة بين الطرفين لم تغدُ آهِلة إلّا في مرحلة متأخرة.

ينبغي لي أن أشير أولًا إلى مجموعة وثائق للاهتمام، عنوانها: *Collection of the Massachusetts Historical Society* **(مجموعة وثائق جمعية ماساتشوستس التاريخية)**، التي طبعت أول مرة في بوسطن عام 1792، وأعيد طبعها عام 1806. هذا العمل غير موجود في المكتبة المَلكيّة، كما أنه غير متوفّر، على ما أعتقد، في أي مكان آخر.

هذه المجموعة (التي ما زالت تُستَكمَل) تشتمل على جملةٍ من الوثائق المهمّة جدًا والمتعلّقة بتاريخ مختلف ولايات نيو إنغلند، حيث نعثر فيها على مراسلات غير منشورة وأوراق أصليّة كانت مطمورة في محفوظات المقاطعات. كما ألحق بهذا النصّ الكامل لمؤلَّف غوكين عن الهنود.

لقد أشرتُ مرارًا، في سياق الفصل الذي ضمّنته هذه الحاشيّة، إلى مؤلَّف نتانيال مورتون المعنون: *New England's Memorial* (**نصب نيو إنغلند التذكاري**). فما أوردته سابقًا بشأنه يكفي للبرهان على أنّه يستحقّ انتباه كلّ من يودّ معرفة تاريخ نيو إنغلند. مؤلّف نتانيال مورتون يشكّل مجلّدًا بقطْع الثُمْن، أعيد طبعه في بوسطن في عام 1826، وهو غير متوفّر في المكتبة المَلكيّة.

أمّا الوثيقة المتوفّرة لدينا حول تاريخ نيو إنغلند، والتي تحظى بالقدر الأكبر من الاعتبار والاهتمام، فهي مؤلَّف ر. كوتون ماذر (R.Cotton Mather) المعنوَن: *Magnalia Chiristi Americana, or the Ecclesiastical History of New-England, 1620-1698* (**التاريخ** الكنسي لنيو إنغلند، 1620–1698) مجلّدين بقطْع الثُمن، الذي أعيد طبعه في هارتفورد عام 1820 ولا أعتقد أنه متوفّر في المكتبة الملكية.

لقد قسم الكاتب مؤلّفه إلى سبعة كتب.

الكتاب الأوّل يستعرض تاريخ ما مهّد وأفضى إلى تأسيس نيو إنغلند.

الكتاب الثاني يتضمّن حياة الحاكمين الأوائل والقضاة البارزين الذين أداروا شؤونه هذه البلاد.

الكتاب الثالث مكرّس لحياة وأعمال القساوسة الإنجيليين الذين، في الحقبة ذاتها، رعوا النفوس.

في الكتاب الرابع، يعمد المؤلّف إلى التعريف بنشأة وتطوّر جامعة كامبردج (ماساتشوستس).

في الكتاب الخامس يتطرّق إلى مبادئ وتنظيم كنيسة نيو إنغلند.

الكتاب السادس مكرّس لسرد بعض الوقائع التي تبرز، بحسب ماذر، فضل العناية الإلهيّة على سّكان نيو إنغلند.

وفي الكتاب السابع والأخير، يطلعنا المؤلّف على البِدَع الدينيّة والاضطرابات التي تعرّضت ليها الكنيسة في نيو إنغلند.

كان كوتون ماذر قسًّا إنجيليًا ولد وأمضى حياته كلّها مقيمًا في بوسطن.

ولعلّ الحماسة والأهواء الدينيّة التي رافقت نشأة نيو إنغلند هي نفسها التي تلهم وتغذّي كتاباته. ويكتشف القارئ في فقرات كثيرة منها ردٌّ جاء في أسلوب الكتابة؛ غير أنّه كتاب يجذب القارئ لأنّه زاهر بالحماسة التي تنتقل، في آخر المطاف، إلى القارئ. إنّه يبدي، في الأغلب، نزوعًا إلى عدم التسامح، وفي الأغلب، شيئًا من السذاجة، لكنّنا لا نرتاب البتة برغبة مضمرة لديه في خداع القارئ؛ لا بل قد نعثر في كتابه على مقاطع جميلة وعلى أفكار صائبة وعميقة، من قبل الآتي:

"قبل مجيء الطهرانيين، يقول المؤلّف (ج 1، الفصل الرابع، ص 61) كان الإنكليز قد حاولوا مرارًا أن يستقدموا سكانًا إلى البلد الذي تقطنه؛ غير أنّ اقتصار همّهم على الفوز بما يخدم مصالحهم الماديّة أولًا، أحبط سعيهم هذا بعقبات لا تحصى. أمّا الناس الذين قدِموا إلى أميركا مدفوعين ومؤيّدين بقناعة دينيّة راسخة، فلم تكن تلك حالهم. وعلى الرغم من أنّ هؤلاء جوبهوا بعداوةٍ لم يواجهها، ربّما، مثلها مؤسّسو أي مستوطنة أخرى، مضوا في سعيهم مثابرين، وما زال ما أنشأوه قائمًا إلى يومنا هذا".

يعمد ماذر أحيانًا إلى تضمين وصفه المتقشّف صورًا زاخرة بالعذوبة والرقّة: فعقب حديثه عن سيّدة إنكليزيّة دفعتها حماستها الدينيّة إلى الهجرة، برفقة زوجها، إلى أميركا، فأودى التعب وبؤس المنفى بحياتها، يضيفُ قائلًا: "أما زوجها الفاضل، المدعو إسحق جونسون، فقد حاول العيش بعد فقدها، ولمّا عجز عن ذلك، مات (ج 1، ص 71).

كتاب ماذر يُعرّف على نحو رائع بالعصر والبلد اللذين يسعى إلى وصفهما.

حين يودّ أن يطلعنا على الدوافع التي حدت بالطهرانيين إلى البحث عن ملاذٍ في ما وراء البحار، يقول:

"إله السماء دعا مَن كان من شعبه يقطن إنكلترا. داعيًا في الوقت نفسه آلافًا من البشر لم يتعارفوا من قبل، مُفعمًا قلوبهم بالتوقِ إلى هَجْرِ رَغَدِ الحياة الذي يلقونه في مواطنهم، وإلى عبور محيطٍ رهيبٍ كيما يستقرّوا في صحارى أشدّ رهبة، وذلك لغاية وحيدة وهي أن يمتثلوا من دون قيدٍ لشرائعه".

"قبل المضيّ قُدُمًا في ما نحن بصدده، يردف قائلًا، الأحرى أن نعرّف بدوافع هذا المسعى كي تكونَ واضحةً في أفهام الأجيال المقبلة؛ خاصّة أنّه من الغُنم أن تبقى ماثلةً في ذاكرة معاصرينا، خشيةً أن يغفلوا، إذ ينأى عن أبصارهم الغَرَضُ الفعلّي لسعي الآباء، عن جدوى قيام نيو إنغلند والفوائد الجمّة الناجمة عنه. لذا سأذكر هنا ما يرد في أحد المخطوطات الذي تطرّق، في ذلك الوقت، إلى بعض هذه الدوافع:

"الدافع الأوّل: قد يكون انتصارًا بارزًا للكنيسة حملُ الإنجيل إلى هذه البقعة في العالم (أميركا الشمالية) وتشييد سورٍ يصون المؤمنين من دعاوى المسيح الدجّال الذي يُعمَل على قيام مملكتِه في الأصقاع الباقية من الكون.

"الدافع الثاني: جمع كنائس أوروبا الأخرى هجرها المؤمنين، وأخشى ما أخشاه أن يكون الله قد قضى بمصيرٍ مماثلٍ لكنيستنا. ولعلّه، بفائق رحمته، أعدّ هذا المكان (نيو إنغلندُ) ملاذًا لمن شاء أن ينجّيهم من الخرابِ العميم؟

"الدافع الثالث: البلد الذي نحيى فيه يبدو مكتظًّا بقاطنيه، وقيمة الإنسان، وهو أعزّ الخليقة، أدنى من قيمة التراب الذي تطأه قدماه. حتّى أضحى كلّ شيء عبثًا، ههنا: الأولاد والجيران والأصدقاء؛ أمّا الفقير فلا يجد من يُحسِن وفادته. ويتنكّر البشر لما ينبغي أن يكون أعظم مباهج دنياهم لو كانت الأمور على سويةٍ ما ينبغي لها أن تكون.

"الدافع الرابع: لقد بلغت أهواؤنا مبلغًا ما عادت معه ثروةٌ، مهما كانت، تجيز للإنسان أن يحتفظ بمرتبته بين نظرائه. غير أنّ من لا يفلِح في المحافظة على مرتبته يغدو عرضةً للازدراء: وبناء عليه فإنّ الغالب في جميع المهن هو السعي وراء الثراء بوسائل غير شرعيّة، وقد بات يشقّ على الناس أن يحظوا بحياة كريمةٍ من دون يلحقوا عارًا بأنفسهم.

"الدافع الخامس: لقد غدت المدارس، حيث يُدرّس الدين والعلوم، على درجةٍ من الفساد حيث أنّ معظم الأولاد، أنبغهم غالبًا وأكثرهم تميّزًا، ممّن تعلّق عليهم الآمال الكبار، يجدون أنفسهم وقد جنحوا بتأثير العشرة السيئة، وما أكثرها، وبتأثير الإباحة التي تحيط بهم.

"الدافع السادس: أليست الأرض بأسرها هي حديقة الربّ؟ ألم يجعلها الربّ وديعةً من أيدي أبناء آدم كي يحرثوها ويزيّنوها؟ لِمَ إذًا ندع أنفسنا للهلاك جوعًا لأنّ لا مكان لنا، بينما أصقاع شاسعة معدّة لسكنى الإنسان تبقى غير مأهولة ومن دون حرث؟

"الدافع السابع: إنشاء كنيسة بروتستانتيّة والسهر على نموّها؛ توحّد قوانا مع قوى شعبٍ مؤمن لتعزيزها، والعمل على ازدهارها وإنقاذها من عاديات الزمان، وربّما من البؤس المُهلِك الذي قد تتعرّض له إذا جُردت من هذا الحرص، فأي عملٍ قد يكون أنبل وأبهى من هذا العمل، وأي سعي يليق بمسيحيّ أكثر من هذا السعي؟

"الدافع الثامن: إذا كان ثمة أناس اشتهروا بورعهم ويحيون هنا (إنكلترا) وسط خيراتٍ ورَغَدٍ يتخلّون عن هذه الامتيازات لأجل العمل على إنشاء هذه الكنيسة البروتستانتية، ويقبلون بأن يشاطروها مصيرًا غامضًا وشاقًّا، فمن شأن ذلك أن يكون مثلًا عظيمًا ومفيدًا قد يحيي تقوى المؤمنين في ابتالهم إلى الربّ شفاعةً بالمستوطنة، كما من شأنه أن يدفع الكثيرين إلى الانضمام إليهم".

في مواضع لاحقة، يندّد ماذر بعنف، في معرض التطرّق إلى مبادئ كنيسة نيو إنغلند في مجال الأخلاق، بعادة شرب الأنخاب حول مائدة الطعام، وهو الأمر الذي يصفه بأنه عادة وثنية مقيتة.

التشدّد نفسه يُحرّم كلّ ما قد يخالط شعر المرأة من الزينة، ويستنكرُ جازمًا الدُّرجة السائدة، كما يقول، في ارتدائها الملابس الحاسرة عن العنق والذراعين.

في قسم آخر من كتابه، يصف لنا، مطوّلًا جدًا، أعمال سحرٍ رَوَّعت نيو إنغلند؛ ما يشير إلى أنّ فعل الشيطان المحسوس في شؤون العالم هو في نظره حقيقة أكيدة لا تُدحض.

في مواضع كثيرة من هذا الكتاب يتبدّى حسّ الحريّة المدنية والاستقلال السياسيّ اللذين طالما وسما بميسمهما معاصري المؤلّف. وتظهر مبادئ الحريّة والاستقلال في كلّ خطوةٍ من خطواتهم. هكذا نجد، مثلًا، أهالي ماساتشوستس، منذ عام 1630، أي بمضيّ عشر سنوات على نشأة بلايموث، يرصدون 400 جنية إسترليني لتأسيس جامعة كامبردج.

إذا انتقلتُ من الوثائق العامة المتعلّقة بتاريخ نيو إنغلند إلى الوثائق المتعلّقة بمختلف الولايات الواقعة ضمن حدودها، فلا بدّ لي أن أبدأ بذكر المؤلّف المعنّون: *The History of the Colony of Massachusetts* **(تاريخ مستعمرة ماساتشوستس)**، تأليف هاتشينسون (Hutchinson) نائب حاكم مقاطعة ماساتشوستس، في جزءين، بقطع الثُمن. وثمة نسخة من هذا الكتاب متوفّرة في المكتبة المَلكيّة، من طبعة ثانية صدرت بلندن في عام 1765.

تاريخ هاتشينسون الذي أتيت على ذكره مرارًا في الفصل الذي ذيّلته بهذه الحاشية، يبدأ بعام 1628 وينتهي عام 1750 والغالب على المؤلّف بمجمله طابع الصدقيّة؛ كما أن أسلوبه يمتاز بالبساطة الخالية من التصنّع، إنّه تاريخ مفرد في دقّة تفاصيله.

أمّا بشأن كونكتيكوت فإنّ أفضل وثيقة يمكن الرجوع إليها هي تاريخ بنيامين ترامبول (Benjamin Trumbull) المعنون: *A Complete History of Connecticut, Civil and Ecclesiastical, 1630-1764* **(تاريخ ولاية كونكتيكوت الكامل، المدني والكنسي، 1630-1764)**، في مجلّدين بقطع الثُمن، مطبوعين عام 1818 في نيوهافِن. ولا أعتقد أن مؤلّف ترامبول متوفّر في المكتبة المَلكية.

يشتمل هذا التاريخ على سردٍ واضحٍ ومحايد لجميع الأحداث التي شهدتها كونكتيكوت خلال الفترة المشار إليها في العنوان. لقد استقى المؤلّف معلوماته من أفضل المصادر، وقد حافظ سرده على التزام الحقيقة. كلّ ما ذكره عن الفترة الأولى التي أعقبت إنشاء كونكتيكوت، مثير للاهتمام. يُنظر في مؤلفه، على نحو خاص، دستور العام 1630، ج 1، الفصل السادس، ص 100؛ وأيضًا قوانين كونكتيكوت الجزائيّة، ج 1، الفصل السابع، ص 123.

كما يحظى باحترام، يستأهله، مؤلّف جيريمي بلكناب (Jeremie Belknap) المُعَنْوَن: History of New Hampshire (تاريخ نيوهامشاير)، في مجلّدين بقطع الثُمن، مطبوعين في بوسطن عام 1792. يُنظر بخاصة، في مؤلّف بلكناب، الفصل الثالث من الجزء الأول. في هذا الفصل يذكر المؤلف تفاصيل على قدر كبير من الأهميّة عن المبادئ السياسيّة والدينيّة للطهرانيين، وعن أسباب هجرتهم وعن قوانينهم. ونعثر في هذا الفصل على هذا المقتطف اللافت في عِظةٍ أُلقيت في عام 1663: "ينبغي لنيو إنغلند أن تستذكر على الدوام بأنها أنشئت لِغَرَضٍ ديني لا لِغَرَضٍ تجاري. يُقرأ على لوح بوّابتها أنّها نذرت نفسها للطهرِ في مجال العقيدة والنظام. ليستذكر إذًا جميع التجّار وجميع الساعين إلى كنز المال بأنّ الدين وليس الكسْب هو الذي كان الغاية من تأسيس هذه المستوطنات. وإذا كانَ من بيننا مَن تدفعه نظرته إلى العالم والدين وإلى رؤية الأوّل ثانيًا والثاني أوّلًا، فإنّه، في قرارة نفسه، ليس من أبناء نيو إنغلند". ولا شكّ في أن القراء سيجدون في كتاب بلكناب قدرًا من الأفكار عامّة والمنطق السليم لم يتضمّنه إلى اليوم أي كتاب من كتب المؤرخين الأميركيين الآخرين.

أجهل إذا كان هذا الكتاب متوفرًا في المكتبة المَلكيّة.

من بين ولايات الوسط التي أصبحت بدورها قديمة النشأة والتي تستحقّ منا التفاتة، تبرز على نحو خاص ولاية نيويورك وبنسيلفانيا. أفضل تاريخ بمتناولنا لولاية نيويورك هو: History of New York (تاريخ نيويورك)، تأليف وليام سيمث، والمطبوع بلندن في عام 1757. وللكتاب ترجمة فرنسيّة طبعت أيضًا

بلندن 1767، في مجلّد واحد بقَطْع 1/ 12. يزوّدنا سميث بتفاصيل مفيدة حول حروب الفرنسيين والإنكليز في أميركا. وهو من بين المؤرخين أفضل من يعرّف بكونفدرالية الإيرواكوا الشهيرة.

أمّا بشأن بنسيلفانيا، فلا يسعني إلّا الإشارة إلى كتاب روبرت براود (Robert Proud) المعنون: *The History of Pensylvania, from the Original Institution and Settlement of that Province, Under the First Proprietor and Governor William Penn, in 1681 till after the Year 1742* (**تاريخ ولاية بنسيلفانيا، من المؤسسة الأصلية ومستوطنة تلك المقاطعة، تحت إشراف المالك الأول والحاكم وليام بن، في عام 1681 حتى ما بعد عام 1742**)، في مجلّدين بقطعِ الثُمن، مطبوعين بفيلادلفيا في عام 1797.

يستحقّ هذا الكتاب أن يكون موضع اهتمام القارئ على نحو خاص. فهو يحتوي على جملة من الوثائق الشيّقة حول بن (Penn)، وعقيدة الكويكرز، وطباع وأعراف وتقاليد وعادات السكّان الأوائل في بنسيلفانيا. وهو غير متوفّر، بحسب اعتقادي، في المكتبة المَلكية.

غنيّ عن القول هنا إنّ أعمال بن، نفسه، وأعمال فرنكلين تعتبر من بين أفضل الوثائق عن بنسيلفانيا. وهي أعمال ذائعة في أوساط جمهور عريض من القراء.

لقد سبق لي أن اطلعت، أثناء إقامتي في أميركا، على معظم المؤلفات التي أتيتُ على ذكرها. وقد تكرّمت المكتبة الوطنية بأن أتاحت لي الاطلاع على بعض منها، بينما أعارني بعضها الآخر م. واردن، القنصل العام السابق للولايات المتحدة في باريس، وواضع أحد المؤلفات الممتازة عن أميركا. ولا أريد أن أختم هذه الحاشيّة من دون التوجّه إلى م. واردن بأحرّ عبارات الامتنان.

(ز):

نقرأ الآتي في مذكرات جفرسون (*Jefferson's Memoirs*): "في أوّل عهد استقرار الإنكليز في فرجينيا، أي عندما كان المرء يفوز بالأراضي لقاء النزر اليسير أو حتّى لقاء لا شي، حظى بعض الأفراد من المتبصّرين بملكيات كبيرة،

ورغبةً منهم في الحفاظ على ازدهار أسرهم، نقلوا ملكيّة أراضيهم إلى ذراريهم. وفي آخر المطاف أدّى انتقال هذه الممتلكات، جيلًا بعد جيل، إلى أناس يحملون الاسم نفسه، إلى قيام طبقة متميّزة من الأسر التي، إذ حباها القانون بامتياز أن تُديم ثرواتها، شكّلت ضربًا من طبقة أشرافٍ تميّزت باتساع ملكياتها وترفها. وكان الملك يختار عادةً مستشاريه الرسميين من أوساط هذه الطبقة".

في الولايات المتحدة كان ثمّة إجماع على رفض الأحكام الرئيسة للقانون الإنكليزي المتعلّق الأيلولة.

"إنّ القاعدة الأولى التي اتبعناها بشأن الإرث، يقول السيّد كنت، هي الآتية: عند وفاة شخص من دون أن يخلّف وصيّة، تنتقل أملاكه إلى ورثته من الأصول المباشرة؛ وإذا لم يكن لديه سوى وريث أو وريثة، يحظى، هو، أو تحظى، هي، بالميراث كاملًا. أمّا إذا وجد ورثةٌ عديدون من درجة القرابة نفسها، فيتقاسمون الميراث في ما بينهم بالتساوي، دونما تمييز على أساس الجنس".

لقد قُضيَ بهذه القاعدة أول مرة في ولاية نيويورك بموجب قانون صادر في 23 شباط/ فبراير 1786 (يُنظر: *Revised Statutes*, vol. 3, Appendix, p. 48)؛ وقد جرى تبنّيها منذ ذلك الحين في القوانين المعدّلة للولاية نفسها. وهي مرعيّة الإجراء اليوم في جميع أنحاء الولايات المتحدة، مع استثناء وحيد متبع في ولاية فيرمونت حيث الوريث الذكر يحظى بحصّة مضاعفة (Kent, *Commentaries*, vol. 4, p. 370).

في المؤلّف ذاته، ج 4، ص 1-22، يثبت السيّد كنت لمحةً تاريخيّة عن التشريع الأميركي المتعلّق بالإنابة أو التوكيل. ويتضح من هذه اللمحة التاريخية أنّ القوانين الإنكليزيّة المتعلّقة بالإنابة كانت تشكّل قبل الثورة في أميركا القانون العام في المستوطنات. وقد ألغيت أحكام الإنابة (Estates' entail) فعليًا في فرجينيا منذ عام 1776 (وقد تمّ هذا الإلغاء بناء على اقتراح جفرسون؛ يُنظر *Jefferson's Memoirs* وفي ولاية نيويورك عام 1786. ومنذ ذلك الحين ألغيت تباعًا في كارولاينا الشمالية وكنتاكي وتينيسي وجيورجيا وميسوري. أمّا في فيرمونت وإنديانا، وإيلينوي وكارولاينا الجنوبيّة ولويزيانا فلطالما بقيت أحكام الإنابة غير مرعيّة الإجراء. وقد عمدت الولايات التي ارتأت أن من واجبها

الحفاظ على التشريع الإنكليزي بشأن أحكام الإنابة، إلى تعديلها حيث تجرّدها من سماتها الأرستقراطيّة الرئيسة. "إنّ مبادئنا العامة في مجال الحكم، يقول السيّد كنت، تميل إلى تيسير التداول الحرّ للملكيّة".

وما يلفت القارئ الفرنسي الذي يدرس التشريع الأميركي المتعلّق بأحكام الميراث هو أن قوانيننا المتعلّقة بالمسألة نفسها أكثر ديمقراطيّة بأشواط من قوانينهم.

فالقوانين الأميركيّة تقسم أيضًا أملاك الأب، فقط في الحالة التي يتعذّر فيها التيقّن مما أراد: "ذلك أنّ القانون ينصّ صراحةً على أنّ كلّ إنسان في ولاية نيويورك (*Revised Statutes*, vol. 3, Appendix, p. 51)، له مطلق الحريّة والقدرة والسلطة في التصرّف بممتلكاته بموجب وصيّة، أن يورّث، أن يقسّم، لصالح من يشاء مهما كان، بشرط ألا يوصي هيئةٍ سياسيّة أو منظّمة".

القانون الفرنسي يجعل من القسمة المتساوية أو شبه المتساوية قاعدةً ملزمة للموصي.

معظم الجمهوريات الأميركيّة ما زالت تقرّ بأحكام الإنابة والتوكيل وتكتفي بالحدّ من تبعاتها.

القانون الفرنسي لا يُبيح الإنابة أو التوكيل في أي حال من الأحوال.

فإذا كان الوضع الاجتماعي للأميركيين لا يزال أكثر ديمقراطية من وضعنا الاجتماعي، فإنّ قوانيننا أكثر ديمقراطيّة من قوانينهم. ولمثل هذا الأمر تفسير بسيط وهو أن الديمقراطيّة في فرنسا ما زالت منصرفة إلى الهدم؛ أمّا في أميركا فإنّ الديمقراطيّة تسودُ بسلامٍ على الأنقاض.

(ح):

ملخّص الشروط الانتخابيّة في الولايات المتحدة

تمنح جميع الولايات حقّ التمتّع بالحقوق الانتخابية عند بلوغ الحادية والعشرين من العمر. وفي جميع الولايات يتعيّن على المرء أن يكون مقيمًا فترة

من الوقت في المقاطعة التي يدلي فيها بصوته. وتتراوح مدّة هذه الفترة بين 3 أشهر والعامين.

أمّا الشروط المفروضة على الحق الانتخابي فهي الآتية: في ولاية ماساتشوستس، يتعيّن على المرء كي يكون ناخبًا أن يبلغ دخله 3 جنيهات إسترلينية أو أن يكون مالكًا رأس مالٍ قدره 60 جنيهًا.

وفي رود آيلاند، ينبغي أن يمتلك عقارًا قيمته 133 دولارًا.

وفي كونكتيكوت، ينبغي للناخب أن تكن له ملكيّة لا يقل دخلها عن 17 دولارًا. كما أن عام من الخدمة في صفوف الميليشيا تمنحه الحق الانتخابي.

في نيوجرسي، على الناخب أن يمتلك ثروة تبلغ 50 جنيهًا إسترلينيًا.

في كارولاينا الجنوبية وماريلاند، على الناخب أن يكون مالكًا 50 دونمًا من الأرض.

في تينيسي، يجب ان يكون مالكًا لعقار ما.

في ولايات مسيسيبي وأوهايو وجورجيا وفرجينيا وبنسيلفانيا وديلاور ونيويورك، يكفي كي تكون ناخبًا أن تسدّد الضرائب: وفي معظم هذه الولايات، تُعد الخدمة في صفوف الميليشيا مساوية لسداد الضريبة.

في ماين ونيوهامشاير، يكفي ألا يكون المرء مسجلًا في قيود السكان الأصليين.

وأخيرًا في ولايات ميسوري وألباما وإيلينوي ولويزيانا وإنديانا وكنتاكي وفيرمونت، لا يُفرض أي شرط له صلة بثروة الناخب.

ليس هناك، على ما أعتقد، بين الولايات سوى كارولاينا الشمالية التي تفرض على ناخبي مجلس الشيوخ شروطًا مختلفة عن الشروط التي تفرضها على ناخبي مجلس النواب؛ إذ ينبغي للأوائل ألا تقل مساحة ملكيّتهم عن 50 دونمًا من الأراضي. أما ناخبو مجلس النواب، فلا يجب عليهم إلّا سداد الضريبة.

(ط):

يُعملُ في الولايات المتحدّة بنظام الحظر (التحريم). غير أنّ عديد رجال الجمارك المحدود وطول الشريط الساحلي فيها يجعلان أعمال التهريب من الأمور الميسورة. ومع ذلك فإن ما تشهده من هذه الأعمال التهريب هو أقل بكثير مما تشهده بلدان أخرى، لأنّ كلّ مواطنٍ يسعى بصفة فرديّة لقمع مثل هذه المخالفات.

ولمّا كانت الولايات المتحدة لا تملك جهازًا للشرطة الوقائيّة، نلاحظ أنها تشهد عددًا من الحرائق يفوق ما تشهده أوروبا. ولكن غالبًا ما تتمّ السيطرة على هذه الحرائق في زمن قياسيّ مقارنة بأماكن أخرى، لأنّ سكّان الجوار لا يتوانون عن الإسراع إلى أماكن الحريق للإسهام في إخماده.

(ك):

ليس صحيحًا قول قائل إنّ المركزيّة ولدت مع الثورة الفرنسيّة؛ الثورة الفرنسيّة طوّرتها غير أنّها لم تبتكرها. إذ يرقى الميلُ إلى المَرْكَزة والهوس التنظيمي في فرنسا، إلى العهد الذي انضمّ فيه فقهاء القانون إلى الحكومة؛ ما يرجعنا إلى زمان فيليب لوبيل (Philippe le Bel) ومنذ ذلك الحين والأمر إلى تعاظم ونموّ. إليكم ما قاله السيّد دو ماليشرب (de Malesherbes) متحدّثًا باسم محكمة المعونات (cour des aides)، مخاطبًا الملك لويس السادس عشر، في عام 1775[7]:

"... كان المتبقّي لكل طائفة من الناس، ولكلّ بلدة الحقّ في إدارة شؤونها بنفسِها؛ وهو حقّ لا تزعم أنّه يرقى إلى زمان النشأة الأولى للإمبراطوريّة، لأنه، في الحقيقة، يرقى إلى أزمنة سحيقة: إنّه الحقّ الطبيعي، لا بل الحقّ الذي يأمر به العقل. ومع ذلك فقد انتزع من رعاياك، يا مولاي، ولا تخشى أن نصارحك القول إنّ الإدارة ارتكبت بذلك تجاوزات يمكن أن نصفها بالصبيانيّة.

---

(7) يُنظر:

Mémoires pour servir à l'histoire du droit public de la France en matière d'impôts (Bruxelles: 1779), p. 654.

"منذ أن رفع عدد من الوزراء المتنفّذين شعارهم السياسيّ القائل بعرقلة انعقاد الجمعيّة الوطنية، تدرّجنا في سوء التدبير، من تبعةٍ إلى تبعة، حتّى أعلنّا بطلان حق أهالي القرى في تداول شؤونهم إن لم يكن مجازًا من معتمَدٍ معيّن، حتّى إذا اضطرّت البلدة إلى إنفاق مبلغ من المال وجب عليها أن تستأذِنَ المندوب المعاون للمعتمَد، ووجب بالتالي أن تتبع الخطّة التي أجازها هو واستئجار من يشاء هو من العمّال وبالأجور التي يشاء. وإذا كان للبلدة شكوى من أمرٍ ما، كان عليها أيضًا أن تستأذن المعتمد. وينبغي للشكوى أن تعرض أولًا أمام محكمته هو قبل أن تُرفَع إلى القضاء. أمّا إذا كان رأي المعتمد مخالفًا لرأي الأهالي، أو إذا كان الخصم مقرّبًا من المعتمد أو تربطه به دالّةٌ أو مصلحة، تفقد البلدة فرصتها في الذود عن حقوقها. على هذا النحو وبهذه الأساليب عُمِلَ، يا مولاي، على وأد أي روحٍ بلديّة في فرنسا، وجرى السعي، لو قيض لهم النجاح، لإخماد جذّوة المشاعر لدى المواطنين. لقد جرى مَنْع الأمّة جمعاء، إذا جاز القول، وفُرض عليها أوصياء".

أين نجدُ اليوم كلامًا أبلغ من هذا الكلام للتعبير عن مآثر الثورة الفرنسيّة على صعيد المركزيّة؟

في عام 1789، كتب جفرسون من باريس إلى أحد أصدقائه قائلًا: "ما من بلد في العالم بات فيه هوسُ الإسرافِ في الحكم راسخ الجذور بمقدار ما هو راسخ في فرنسا، ولا بمقدار الضرر الناجم عنه". (رسائل إلى ماديسون، 28 آب/ أغسطس 1789).

الحقيقة أنّ السلطة المركزيّة في فرنسا، منذ قرون عدّة، لطالما بذلت كلّ ما أتيح لها لغرض توسيع المركزيّة الإداريّة، وكانت حدود سعيها الوحيدة في هذا المجال هو ما تمتلكه من قوى.

أمّا السلطة المركزيّة التي نشأت عن الثورة الفرنسيّة فقد أحرزت تقدّمًا لم يحرزه أيّ من أسلافها، لأنّها كانت أقوى وأوسع دراية ممن سبقوها: فقد كان لويس الرابع عشر يُخضِع تفاصيل عيش البلديّات لأهواء معتمَده؛ أمّا نابليون فأخضعها لأهواء وزير. المبدأ هو هو، والفرق يكمن في حجم التبعات.

(ل):

يتأتّى طابع الثبات هذا في دستور فرنسا كنتيجة حتميّة لقوانيننا.

كي نتطرّق، أولًا، للأكثر أهميّة من بين هذه القوانين، أي القانون الذي ينظّم خلافة العرش، فما هو الأكثر ثباتًا في المبدأ من نظام سياسيّ مبنيّ على نظام الوراثة الطبيعي القاضي بأن يخلف الابن أباه؟ في عام 1814، فرض لويس الثامن عشر دوام قانون الخلافة السياسيّة هذا لصالح أسرته، ومَن تولّوا تسوية تبعات الثورة الفرنسيّة عام 1830، حذوا حذوَة: واكتفوا بأن أرفقوها بدوام القانون نفسه لصالح أسرة أخرى؛ وكانوا في ذلك يحذون حذوَ رئيس القضاء موبيو (Maupeou)[8] الذي حرص، في إنشائه البرلمان (مجلس القضاء) على أنقاض نظيره القديم، على تضمين قراره عدم قابليّة القضاءة للعزل أسوةً بأسلافهم.

كذلك لم تلحظ قوانين عام 1830، على غرار قوانين عام 1814، أي وسيلة لتعديل الدستور. والحال أنّه من البدهي أن تكون الوسائل العاديّة المتوافرة للهيئة التشريعيّة غير كافية لمثل هذا العمل.

ممّن يستمدّ الملك سلطاته؟ من الدستور. وممّن يستمد الأعيان سلطاتهم؟ من الدستور. والنوّاب؟ من الدستور. فكيف للملك والأعيان والنواب إذًا أن يعملوا، إذا اجتمعوا، على تعديل قانون به وحده يحكمون؟ إنّهم لا شيء خارج الدستور: فأنّى لهم إذًا أن يقفوا، على أي أرضيّة، كي يعدّلوا الدستور؟ وعجزهم هذا قد يفسَّرُ بأحد أمرين: فإمّا أن تكون جهودهم قاصرة حيال الميثاق الذي يستمرّ في الوجود على الرغم منهم، وإذا ذاك يستمرّون في حكمهم باسمه، وإما أن يتمكّنوا من تعديل الميثاق، وإذا ذاك يبطل القانون الذي كان يضمن وجودهم، فيبطل وجودهم ببطلانه. فبإبطالهم الميثاق يبطلون أنفسهم.

قد يكون هذا الأمر أكثر وضوحًا في قوانين عام 1830 منه في قوانين 1814. ففي عام 1814، كانت السلطة المَلكيّة تضع نفسها، إذا جاز القول،

(8) موبيو (1714-1792) مستشار في عهد لويس الخامس عشر.

خارج الدستور وفوقه. غير أنّ قوانين عام 1830، تنصّ على أنّ السلطة المَلكيّة، وباعترافها هي، وليدة الدستور، ولا وجود لها، في المطلق، من دون الدستور.

هكذا نرى، إذًا أنّ جزءًا من دستورنا ثابت لا يتغيّر لأنّه قُرِنَ بمصير أسرة. والدستور بمجمله ثابت لا يتغيّر أيضًا لأنّه ما من وسائل شرعيّة لتغييره.

جميع ما سبق لا ينطبق على حالة إنكلترا. فإذا كانت إنكلترا لا تمتلك دستورًا مدوّنًا، فمن قد يتنطّح للمطالبة بتغيير دستورها؟

(م):

لقد برهن مؤلفون مرموقون، في معرض تطرّقهم إلى الدستور الإنكليزيّ، وعلى أوضح وجه، هذا السلطان المطلق للبرلمان.

يقول دي لولم (Delolme)، في الفصل العاشر، ص 77: It is a Fundamental Principle with the English Lawyers that parliament can do every thing, except making a woman a man or a man a woman.

(إنّه لمبدأ أساسيّ لدى المشترعين الإنكليز ومفاده أنّ البرلمان قادرٌ على كلّ شيء ما عدا تحويل المرأة رجلًا أو الرجل امرأة).

أمّا بلاكستون (Blackstone) فيبدو في تقريره مثل هذا الأمر جازمًا أكثر من دي لولم، لا بل أشدّ حماسة منه، عندما يقول الآتي:

"إنّ نفوذ البرلمان وسلطان تشريعه هما في الاتساع والإطلاق، بحسب السير إدوارد كوك (Edouard Coke) على الأشخاص والشؤون كافّة، حيث لا يحدّهما حدّ ممكن، ويضيف قائلًا: يسعنا وصف هذه المحكمة، بحقّ، على النحو التالي:

Si antiquitatem spectes et vetustissima; si dignitatem, est honoratissima; jurisdictionem, edt capacissima.

(إنْ تأملتَ حقبة القدماء فهي الأعرق؛ وإن تأملتَ الجلال فهي الأنبل؛ وإن تأملتَ الولاية فهي الأقدر).

فسلطتها، وهي سيّدة نفسها ومن دون رقيب، يسعها أن تُثبّت وتُوسّع وتُقيّد وتُبطِل وتَنقُض وتجدّد وتفسّر القوانين في المجالات كافّة، الإكليركيّة والزمنيّة والمدنيّة والعسكريّة والبحريّة والجنائيّة. أناطت دساتير هذه الممالك بالبرلمان هذه السلطة الاستبدادية والمطلقة التي لا بدّ، في كلّ حكومة، أن تكمن في موقع ما. وبيد هذه المحكمة الاستثنائيّة أن تنظر في كلّ المطاعن وفي كلّ الحلول الممكنة وفي كلّ القرارات خارج المنطوق المعتاد للقوانين. يسعها أن تنظّم أو أن تغيّر نظام الخلافة على العرش، كما سبق لها أن فعلت في عهدي هنري الثامن، وغيوم الثالث، ويسعها أن تبدّل الأمّة القائمة كما فعلت في ظروف مختلفة في عهود هنري الثامن وأولاده، ويسعها وأن تغيّر وأن تصوغ من جديد دستور المملكة والبرلمانات نفسها، كما فعلت عبر قرار اتحاد إنكلترا واسكتلندا، وعبر قوانين مختلفة بشأن الانتخابات الثلاثيّة والسباعيّة الحَوْل. أي بعبارة أخرى، يسعها أن تفعل كلّ ما لا تجعله الطبيعة مستحيلًا: ولذا لم يتردّد أحدٌ أن يسبغ عليها صفةً قد يراها البعض على قدرٍ من المغالاة، ألا وهي "قدرة البرلمان الربّانية".

(ن):

ما من أمرٍ تجمع عليه الدساتير الأميركيّة بقدر ما تجمع على الحكم (القضائي) السياسيّ.

فجميع الدساتير التي تتطرّق إلى هذا الأمر تمنح مجلس النوّاب الحقّ الحصريّ في توجيه الاتهام، ما عدا دستور كارولاينا الشمالية الذي يمنح هذا الحقّ عينه لهيئة المحلّفين العليا (المادة 23).

وتمنح جميع الدساتير تقريبًا، مجلس الشيوخ، أو المجلس الذي يقوم مقامه، الحقّ الحصريّ في إصدار الأحكام.

أمّا العقوبات الوحيدة التي قد توقعها المحاكم السياسيّة فهي الآتية: العزل أو إعلان عدم الأهليّة لتولي الوظائف العمومية في المستقبل. ما عدا دستور ولاية فرجينيا الذي يبيح توقيع شتّى أنواع العقوبات.

والجرائم التي تؤدّي إلى حكم قضائي سياسيّ هي: في الدستور الفدرالي (القسم الرابع، المادة 1)، وفي دستور إنديانا (المادة 3، ص 23 و24) ودستور نيويورك (المادة 5)، وديلاور (المادة 5)، الخيانة العظمى والفساد وسواهما من الجرائم والجنح الكبرى.

في دستور ماساتشوستس (الفصل الأول، القسم الثاني)، ودستور كارولاينا الشمالية (المادة 23) ودستور فرجينيا (ص 252) سوء السلوك والإدارة.

في دستور نيوهامشاير (ص 105)، والفساد والدسّ الأثيم وسوء الإدارة.

في دستور فيرمونت (الفصل الثاني، المادة 24)، سوء الإدارة.

في دستور كارولاينا الجنوبيّة (المادة 5)، وكنتاكي (المادة 5) وتينيسي (المادة 4) وأوهايو (المادة 1، ص 23، 24) ولويزيانا (المادة 5) ومسيسيبي (المادة 5) وألباما (المادة 6) وبنسيلفانيا (المادة 4)، الجرائم المرتكبة خلال أداء الوظيفة.

وفي دساتير كلّ من إيلينوي وجورجيا وماين وكونكتيكوت، لا يرد ذكر لأي جرائم محدّدة.

(س):

صحيحٌ أنّ القوى الأوروبيّة تستطيع أن تشنّ حروبًا بحريّة ضاربة على الاتحاد غير أنّ خوض الحروب البحريّة أيسر منالًا وأقلّ خطورة من شنّ حرب برّية. فلا تتطلّب الحرب البحريّة سوى ضرب واحد من ضروب البذل. إذ يكفي أن تكون الأمّة أمة تجارٍ يوافقون على منح حكومتهم المال اللازم لتزويدها بأساطيل بحريّة. والحالُ أنّ التكتّم على الخسائر في المال والعتاد

أيسر بما لا يُقاس من التكتّم على الخسائر في الأرواح وما يبذله الأفراد من مجهود شخصيّ. والهزائم في البحر نادرًا ما تهدّد استقلال الأمّة التي تتكبّدها.

أمّا عن الحروب البريّة، فمن البدهيّ أن أمم أوروبا لن تشنّ حروبًا ضارية من هذا القبيل على الاتحاد الأميركي.

إذ يصعب نقل جيش من 25 ألف جندي إلى أميركا وتوفير المؤن اللازمة له، فلا بدّ لأمّة تنتطّح إلى مثل هذا الفعل أن يكون عديد سكّانها نحو مليوني نسمة. ولعل أكبر الأمم الأوربيّة. التي تناصب الاتحاد العداء لا تتجاوز حدود إمكانيّاتها مثل هذه الحدود، فإذا خاضت حربًا بريّة ضدّ الاتحاد كانت أمّة من مليونين تقاتل أمّة من 12 مليونًا. أضف إلى ذلك أن الأميركي في أي حرب محتملة يكون قريبًا من موارد أرضه، بينما الأوروبي يقاتل على بعد 1500 فرسخ من موارد أرضه، ناهيك باتساع الولايات المتحدة الجغرافي الذي من شأنه وحده أن يشكّل عقبةً منيعة في وجه أي غزو محتمل.

القسم الثاني

آثرتُ إلى الآن التطرّق إلى المؤسّسات، مُستَعرضًا القوانين المدوّنة، واصفًا صِيَغ المجتمع السياسي القائمة فعلًا في الولايات المتحدة.

ولكنْ فوق المؤسّسات جميعًا، وخارج الصيغ كلِّها، تكمنُ سلطة سيّدةٌ، هي سلطة الشعب، التي يسعها أن تُبطلَ هذه جميعًا أو تعدّلها كيفما شاءت.

يبقى أن أبيّن السُبُل التي تسلكها هذه السلطة المُهيمنة على القوانين؛ ما هي ميولها الفطريّة، ما هي أهواؤها؟ وما الدوافع الخفيّة التي تحرّكها قُدُمًا أو تعيق تقدّمها، وما هي تلك التي توجّهها في مسيرتها التي لا تقاوم؟ وما هي النتائج المترتبة على سلطتها الكليّة، وما هو المصير المقدّر لها؟.

الفصل التاسع

كيف لنا أن نقول جازِمين إنَّ الشعب هو الذي يحكم في الولايات المتحدة

في أميركا، الشعب هو الذي يُعيّن مَن يضع القانون كما يعيّن مَن ينفّذه، ومنه تتألّف هيئة المحلّفين التي تُنزل القصاص بمن يرتكبون المخالفات والجرائم. والمؤسّسات في أميركا ليست مؤسّسات ديمقراطيّة في مبدئها وحسب، بل هي ديمقراطية في جميع ما يترتّب على نموّها وعملها؛ إذ يُعيّن الشعبُ ممثليه ويختارهم، عادةً، كلّ عام، كي يبقيهم، ما أمكن، على تبعيتهم له. فالشعب إذًا هو الذي يقود حقًا، وبدهيّ، برغم اعتماد الحكومة صيغةً تمثيليّة، أن آراء الشعب وأحكامه المسبقة ومصالحه وحتّى أهواءه لن تجد ما يكبحها على الدوام ويحول دون ترجمتها في تدبير الشؤون اليومية للمجتمع.

في الولايات المتحدة، شأنها شأن جميع البلدان التي يحكمها الشعب، الأغلبية هي التي تحكم باسم الشعب.

تتألّف هذه الأغلبية أساسًا من مواطنين مسالمين يصبون بصدقٍ، سواء لميل فطريّ أو لمصلحة شخصيّة، لما فيه صالح بلدهم. ومن حول هؤلاء تنشط أحزابٌ لا تكلّ في سعيها لاستقطابهم والفوز بتأييدهم.

الفصل العاشر

عن الأحزاب في الولايات المتحدة

تعيين الفرق الحاسم بين أحزاب وأحزاب. - أحزاب هي في التعاطي في ما بينها أشبه بأمم متنازعة. - أحزابٌ بحقّ. - الفرق بين الأحزاب الكبيرة والصغيرة. - في أيّ العهود تنشأ الأحزاب. - سماتها المختلفة. - أميركا شهدت نشأة أحزاب عظيمة. - لم تعد موجودة. - فدراليون. - جمهوريون. - هزيمة الفدراليين. - صعوبة تأسيس أحزاب في الولايات المتحدة. - ما السبيل إلى تأسيسها. - سمة أرستقراطية أو ديمقراطية نجدها لدى الأحزاب كافّة. - صراع الجنرال جاكسون مع البَنْك.

ينبغي لي التفريق بين الأحزاب على أوضح وجه.

ثمة بلدان هي من الاتساع بحيث أنّ الشعوب المختلفة التي تقطنها، وعلى الرغم من اجتماعها تحت راية السيادة الواحدة، إنّما تسعى وراء مصالح متناقضة، وينشأ عن ذلك تعارض دائم في ما بينها. إذ ذاك لا يمكن القول إنّ الفئات المختلفة من شعب واحد تشكّل أحزابًا، بحصر المعنى، بل تشكّل أممًا متمايزة. وإذا ما نشبت حرب أهلية في ما بينها يكون النزاع قائمًا بين شعوب متنازعة لا مجرّد صراع دائر بين الفئات.

أمّا إذا نشأ خلاف بين مواطنين حول أمور تعني بالمقدار نفسه جميع فئات البلاد، كالمبادئ العامّة للحكم، على سبيل المثال، فعندئذ نكون أمام نشأة ما سأسميه حقًّا أحزابًا.

الأحزاب هي الشرّ المُلابِس للحكومات الحرّة، غير أنّها لم تتصف، على مرّ العصور، بطابع واحد أو ميول بعينها.

قد تشهد الأممُ عهودًا تؤرّقها فيها مِحَنٌ عِظامٌ فيغلبُ في يقينها الميلُ إلى تغيير شاملٍ لتكوينها السياسيّ. وثمّة أمم أخرى يكون المصاب فيها أعمق غورًا بالغ الأثر على الوضع الاجتماعي نفسه. تلك هي أزمنة الثورات الكبرى والأحزاب الكبرى.

كما قد تشهد الأمم، بين عصور الاضطراب والبؤس هذه، عهودًا أخرى تنعم المجتمعات خلالها بالهدوء ويبدو أن الجنس البشري يستغلّها لاستعادة أنفاسه. والحقّ أنّ ما يتراءى في مثل هذه الحال أيضًا ليس سوى مظهر الأمور لا لبّها. فالزمان لا يُبطئ مجراه لأجل الأمم كما لا يبطئ مجراه لأجل الأفراد. فالأمم، كما الأفراد، تتقدّم كلّ يوم نحو مستقبل تجهله، كما يجهله الأفراد؛ وإذا ما تراءى لنا أنها في حالٍ من الجمود، فذلك لأننا لا نلحظ حركتها. فالأمم والأفراد هم أناس يسيرون، ويتراءى لمن يعدو مسرعًا أنهم متوقفون.

في أي حال، قد نشهد حقبًا يكون فيها التغير الجاري في التكوين السياسي والوضع الاجتماعي بطيئًا وغير ملحوظ إلى أبعد الحدود، حيث يُخيّل للناس أنّهم بلغوا وضعًا نهائيًا قارًّا. وعندئذ يستقرّ في العقل البشريّ أنّه مرتكزٌ إلى بعض الأسس فلا ينظر إلى أبعد ما في متناوله من أفقٍ ظاهر.

في زمان مماثل تنشأ الدسائس والأحزاب الصغرى.

ما سميّه أحزابًا سياسية كبرى هي الأحزاب التي تُعنى بالمبادئ أكثر مما تُعنى بعواقبها، تُعنى بالعموميّات لا بالحالات الخاصّة؛ بالآراء لا بالأفراد. وغالبًا ما تتميّز هذه الأحزاب بِسِماتٍ أكثر نُبلًا، وعواطف أكثر سماحة، ومعتقدات أكثر صدقًا، ومواقف أكثر صراحة وجرأة من سواها. فهنا تفلح المصلحة الخاصّة التي تلعب على الدوام دورًا حاسمًا في العواطف السياسيّة في الاحتجاب وراء سَترِ المصلحة العامّة؛ وقد تفلح أحيانًا في الاحتجاب عن أنظار من تثير فيهم الحماسة وتحثّهم على العمل.

على الضدّ من ذلك، غالبًا ما تكون الأحزاب الصغرى مجرّدة من العقيدة السياسيّة. ولأنّها لا تشعر بأنها سامية المقاصد مدعومةً بغايات عظمى، فإنّ طابعها موسوم بالأنانية التي تظهر، بادية للعيان، في كلّ عملٍ من أعمالها. تدبّ فيها الحماسة فجأة ولا ما يدعو إلى الحماسة؛ لغتها عنيفة، غير أن مسيرتها خجولة غير واثقة. أمّا الوسائل التي تستخدمها فوضيعة على غرار الأهداف التي تصبو إلى بلوغها. ومن هنا نلحظ على الدوام أنّ كلّ فترة هدوء تعقبها ثورة عنيفة، حيث يبدو كأن الرجال العظماء يختفون فجأة، وتنكفئ النفوسُ على ذواتها.

الأحزاب الكبرى تُحدث انقلابات في المجتمع، أما الأحزاب الصغرى فتثير فيه القلاقل. الأولى تمزّقه والثانية تفسده؛ الأولى تنقذه أحيانًا من خلال زعزعة استقراره، والثانية تثير فيه الاضطراب دونما فائدة.

لقد شهدت أميركا نشأة أحزاب كبرى لم تعد موجودة اليوم، وقد غَنِمَت منها رَغَدًا لا دروسًا أخلاقية.

عندما وضعت حربُ الاستقلال أوزارها وباتَ وضع الأسس لقيام حكومة جديدةٍ أمرًا ملحًّا، وجدت الأمّة نفسها منقسمةً إلى رأيين. وكان الرأيان قديمين قِدمَ العالم نفسه، وقد يعثر المرء عليهما في صيغٍ مختلفة وتحت تسميات متنوّعة في جميع المجتمعات الحرّة. رأي يقول بالحدّ من سلطة الشعب، وآخر ينادي ببسطها إلى أبعد الحدود.

لم يتخذ الصراع بين هذين الرأيين لدى الأميركيين طابعًا عنفيًا كما جرى في بلدان أخرى. فالفريقان في أميركا كانا متفقين على الأهمّ من بين الأمور الأساسيّة؛ إذ لم يكن على أيّ منهما كي ينتصر أن يقوّض نظامًا قديمًا ولا أن ينقلب على وضع اجتماعي بأكمله. بناء عليه، لم يكن على أيّ منهما أن يرهن عددًا كبيرًا من مصالح الناس ووجودهم بانتصار مبادئه. بل كانا يلتزمان مصالح غير ماديّة في المقام الأوّل، كمثل طلبِ المساواة والاستقلال. وكان ذلك كافيًا لاستثارة مشاعر الناس العارمة.

سعى الحزب الذي كان يدعو إلى الحدّ من السلطة الشعبيّة إلى تضمين دستور الاتحاد معتقداتِه وأفكاره، ما أكسبه صفة **الفدرالي**.

أمّا الآخر الذي كان يدّعي احتكارَه طلبَ الحريّة، فاتخذ اسم **الجمهوري**.

أميركا هي موطن الديمقراطيّة. لذا لطالما لبث الفدراليون أقليّة. غير أنّ كبار القادة الذين أنجبتهم حرب الاستقلال كانوا جميعًا في صفوفهم تقريبًا، بما يتمتّعون به من دالّة معنوية مؤثّرة وعميمة. كما أنّ الظروف أسعفتهم كثيرًا. فقد رسّخ انهيار الكونفدرالية الأولى في روع الأميركيين خشيةَ الوقوع في حال من الفوضى، واستفاد الفدراليون من خشيتهم العابرة هذه. فتولّوا تدبير الشؤون لعشرة أعوام أو 12 عامًا، وتمكّنوا من تطبيق بعض مبادئهم لا جميعها، ذلك أن تعاظم الحدّة في معارضة الطرف المقابل أحبطت كلّ جرأة لديهم للتصدّي له.

في عام 1801، استولى الجمهوريون أخيرًا على مقاليد الحكم. وعيّن توماس جفرسون رئيسًا. وكان تولّيه الرئاسة دعمًا للجمهوريين لما يتمتّع به من صيتٍ وموهبةٍ نادرة ولما يمتلكه من شعبيّة واسعة.

ما كان للفدراليين أن يستمرّوا في تدبير شؤون البلاد طوال فترة حكمهم إلّا بالوسائل المصطنعة والموارد الموقتة. وما كان تولّيهم السلطة ممكنًا إلّا بفضل زعمائهم وما يمتلكه هؤلاء من براعات ومواهب، ومؤيّدين بالظروف المؤاتية. وعندما فاز الجمهوريون بدا الأمر، وكأنّ الفريق الخصم غرِق في خضمّ طوفان مباغت. وبرزت أغلبية ساحقة معارضة له، ووجد على الفور أنه لا يمثّل سوى أقليّة ضئيلة حتّى استبدّ به اليأس من قدراته. وبدءًا بذلك التاريخ راح الحزب الجمهوري أو الديمقراطي يُحرز الفوز تلو الآخر، وهيمن على المجتمع بأسره.

لمّا شعر الفدراليون أنّهم هُزموا بلا موارد ومعزولون وسط الأمّة، انقسموا على أنفسهم. فالتحق بعضهم بالفائزين، في ما نكّس البعض الآخر رايته وغيّر اسمه. فمنذ أعوام طويلة لم يعد للفدراليين وجود بوصفهم حزبًا.

إنّ تولي الفدراليين السلطة يشكّل في رأيي الحدث الأهمّ الذي رافق نشأة الاتحاد الأميركي العظيم، حيث كان الفدراليون يقاومون اتجاهات عصرهم واتجاهات بلادهم التي لا تقاوَم. فبصرف النظر عن حسنات المبادئ التي تبنّوها أو سيئاتها، اتضح أن عيبها الأساسي يكمن في أنها غير قابلة للتطبيق بأكملها على المجتمع الذي يودّون تدبير شؤونه؛ لذا يُمكن القول إنّ ما جرى مع مجيء جفرسون كان لا بدّ أن يجري عاجلًا أو آجلًا. غير أنّ حكومتهم أتاحت، في الأقلّ، إرساء الجمهورية الجديدة، وأتاحت لها أن توطّد دعائمها في ما بعد، وأن تسرّع في تطوير المبادئ التي كانت قد ناصبتها العداء. وكانت المحصلة أنّ عددًا من مبادئهم قد أضيفَت في آخر المطاف إلى شعار خصومهم، وليس الدستور الفدرالي الذي ما زال قائمًا حتّى يومنا هذا سوى نصب خالد لانتمائهم الوطنيّ وحكمتهم.

هكذا إذًا لا نرى في أيامنا هذه أحزابًا سياسيّة كبرى في الولايات المتحدة. قد نجد فيها أحزابًا تهدّد مستقبل الاتحاد، ولكن لا وجود لأحزاب تعارض الصيغة الحالية للحكم والمسار الإجمالي للمجتمع. إنّ الأحزاب التي تشكّل خطرًا على (بقاء) الاتحاد لا تنطلق من مبادئ، بل من مصالح ماديّة. وتشكّل هذه المصالح في مختلف بقاع هذه الإمبراطوريّة الواسعة أممًا متنافسة في ما بينها أكثر منها أحزابًا. هكذا وجدنا مؤخرًا أنّ الشمال يدعم نظام حماية التجارة، بينما الجنوب يهبّ للدفاع، بالسلاح، عن حرية التجارة، والسبب الأوحد في ذلك هو أنّ الشمال منطقة تعتمد الصناعة والجنوب منطقة تعتمد الزراعة، وأن نظام الحماية أو الحدّ يعود بالفائدة على أحدهما على حساب الآخر.

نظرًا إلى غياب الأحزاب الكبرى تعجّ الولايات المتحدة بالأحزاب الصغيرة، نرى الرأي العام منقسمًا إلى ما لا نهاية حول قضايا تفصيليّة. كم من العسير أن نتخيّل المشقّة التي تتطلّبها نشأة أحزاب؛ فالأمر ليس يسيرًا البتة في أيامنا. فما من أحقاد دينية في الولايات المتحدة، لأن الدين يحظى باحترام الجميع وما من طائفة مهيمنة؛ ما من أحقاد طبقيّة، لأنّ الشعبَ هو كلّ شيء ولا

أحد يجرؤ على منازعته؛ وأخيرًا، ما من بؤسٍ بادٍ في مظاهر عامّة يُمكن استغلاله لأنّ الوضع المادي للبلاد يوفّر مجالًا خصبًا للصناعة ويكفي أن يُترَك المرء لمبادرته الخاصّة كي يأتي بالعجائب. ومع ذلك لا بدّ للمطامع أن تؤدي إلى نشأة أحزاب، لأنّه يصعب أن تُسقِط من يتولّى السلطة لمجرّد رغبتك في أن تحلّ محلّه. إنّ براعة رجال السياسة تكمن إذًا في قدرتهم على خلقِ أحزاب: فرجل السياسة في الولايات المتحدة يسعى أولًا إلى إدراك مصلحته قبل أن يعمد إلى تبيان المصالح المماثلة التي من شأنها أن تجتمع لتأييد مصلحته. بعد ذلك ينصرف إلى البحث، بحث عشواء، بين العقائد أو المبادئ السارية في هذا العالم عن عقيدة أو مبدأ تصلح أو يصلحُ شعارًا لجماعته الجديدة يخوّله الحقّ في التعبير والعمل علانية ومن دون قيود. فما أشبه ذلك برسم الملك الذي كان آباؤنا يزينون به أولى صفحات مؤلفاتهم، ويجعلونه جزءًا لا يتجزّأ من الكتاب وإن كان الكتاب لا يأتي على ذكره.

على الأثر تُقحم الجماعة، كقوّة جديدة، في عالم السياسة.

في نظر الزائر الأجنبي تبدو، من الوهلة الأولى، جميع سجالات الأميركيين الداخليّة غير مفهومة أو صبيانية، ويلبث حائرًا بين أن يُشفق لحال شعب يأخذ التفاهات المماثلة على محمل الجد أن يحسد قدرته على أخذها على محمل الجدّ.

لكن حين يُتاح لنا أن نمعن النظرَ في الميول الخفية التي تحكم سلوك الفئات في أميركا، نكتشفُ بيُسرٍ بالغ أن معظمها مرتبط، بهذا القدر أو ذاك، بأحد الحزبين الكبيرين اللذين ينقسم الناس، منذ نشأة المجتمعات الحرّة، في الولاء لهما. وبقدر ما نتعمّق في اكتناه الفكر الصميميّ لهذه الأحزاب، يتضح لنا أن بعضها يسعى إلى الحدّ من استخدام سلطة الشعب، في ما البعض الآخر يسعى إلى بسطها وتوسيعها.

لستُ هنا في معرض القول إنّ غرض الأحزاب الأميركية على الدوام، وسواء كان معلنًا أو مُضمرًا، هو أن تعمل على تغليب النظام الأرستقراطي أو الديمقراطي على البلاد، بل إنّ الميول الأرستقراطية أو الديمقراطية راسخة في

الدوافع الكامنة للأحزاب جميعًا؛ إنّها، حتى إن كانت خافيةً عن الأنظار، أشبه بقلبها النابض والروح التي تستمدّ منها الحياة.

بناء على ما أقول، أسوق مثلًا لم يطوِه النسيان بعدُ: ينتقد الرئيس بنك الولايات المتحدة، فيسود البلاد هياجٌ إلى حدّ الانقسام. الطبقات المثقّفة تقف في الأغلب إلى جانب البنك، أمّا الشعب فينحاز إلى صفّ الرئيس. أيحسب أحدنا أنّ الشعب قد أدرك حقًا أسباب اصطفافِه هذا بشأن مسألة شائكة كهذه لا يحسم فيها أصحاب الخبرة رأيًا إلّا بعد تردّد؟ إطلاقًا. غير أن البنك مؤسّسة كبرى لها كيانها المستقلّ. والشعب الذي يُسقط أو يُرقّي السلطات كافّة، لا يملك سلطانًا على هذه المؤسّسة بالذات، وهذا أمر يُثير في روعه العَجَب. ففي وسط الحركة الشاملة للمجتمع، يُطالعه موقع الثبات هذا، فيودّ الشعب أن يختبر قدرته على تحريكه شأن المواقع الأخرى.

عمّا تبقّى من الحزب الأرستقراطي في الولايات المتحدة.

الأثرياء يقاومون الديمقراطيّة سرًّا. - ينكفئون إلى دائرة حياتهم الخاصّة. - ميلهم إلى المتع الخاصّة والرفاهيّة في نطاق سكنهم. - ما يبدونه من مراعاة لبساطة العيش خارجها. - تواضعهم المتكلّف في صلتهم بعامّة الشعب.

يحدث أحيانًا في أوساط شعبٍ منقسم الرأي أن يختلّ التوازن القائم بين الأحزاب، فتُكتَب لأحدهم الغلبة الطاغية فيهدم كلّ ما يعترض سبيله من عقبات ويسحق خصمَه ويستغلّ موارد المجتمع بأسره لمصلحته الخاصّة. أمّا المهزومون فيستبدّ بهم القنوط ويؤثرون الصمتَ والانكفاء. فإذا بالمجتمع يسوده الجمود والسكون الشامل. وتبدو الأمّة قانعةً برأيٍ واحد. فينهض الحزب المنتصر قائلًا: "لقد أعدتُ السِّلمَ إلى ربوع البلاد، وعليكم أن تعترفوا بفضلي".

غير أنّ ما يُلابس هذا الإجماع الظاهر هو انقسامٌ في العمق ومعارضة حقيقيّة.

هذا ما شهدته أميركا: فعندما حظي الحزب الديمقراطي بالغلبة استأثر، منفردًا، بتدبير شؤون البلاد. ومنذ ذلك الحين وهو يُكيّف العادات والقوانين بحسب أهوائه.

لا نجانب الصوابَ إذا قلنا إنّ الطبقات الموسرة في الولايات المتحدة اليوم تلبث بمجملها تقريبًا خارج دائرة الشؤون السياسيّة، وإنّ الثراء، بدلًا من أن يكون حقًّا من حقوق المواطن، هو فيها سببٌ فعليّ للاستبعاد وعقبةٌ تحول دون بلوغ السلطة.

لذا يفضّل الموسرون الانسحابَ من مضمار السياسة على خوض صراعٍ غير متكافئ في الأغلب ضدّ الفئات الأشدّ فقرًا من مواطنيهم. ولعجزهم عن نَيلِ مكانةٍ في الحياة العامّة مماثلة للمكانة التي يشغلونها في حياتهم الخاصّة، يتخلّون عن خوض غمار الأولى منصرفينَ إلى الثانية بكلّ جوارحهم. وبذلك يشكّلون داخل الدولة ما يشبه المجتمع الخاص المتفرّد بميولِه وملذّاته.

يُذعنُ الثريّ لواقع الحال كما قد يُذعنُ المرء لشرّ لا بدّ منه. ويحرص كلّ الحرص على اجتناب الجهر بما يسبّبه له من أذيّة معنوية. فنراه يمتدح في العَلَن فضائل الحكومة الجمهورية ومزايا الصيَغ الديمقراطية. أليس المركوز في طبع البشر أن يتملّقوا العدوّ الذي يكرهون إذا ما أخفقوا في دحرِه؟

هلاّ نظرتَ إلى هذا المواطن الموسِر؟ ألا تحسبه يهوديًا من القرون الوسطى يبذل ما في الوِسعِ كي لا تبدو عليه معالم الثراء؟ بسيط المظهر، متواضع السلوك. بين جدران منزله يعشق التَرَف غير أنّه لا يسمح بالدخول إليه إلّا لحفنةٍ من الضيوف المُختارين من أمثالِه. والحقّ أنّك لن تصادف في أوروبا نبيلًا، من طبقة النبلاء، أشدّ حِرصًا منه على الانفراد بملذّاته، أو أشدّ توقًا لاقتناص أقلّ المنافع التي يتيحها له موقعه المميز. ولكنْ، ها هو يغادر معقِله كلّ يوم قاصدًا متجرَه المتواضع القديم في وسط المدينة، مركز الأعمال، المشرع الأبواب للزبائن، للناس كافّة. في طريق عودته سائرًا على قدميه يلتقي الاسكافيّ الذي يُرتّق أحذيته، فيتبادلان التحيّة ويستوقف أحدهما الآخر لتبادل

أطراف الحديث. ما هو الحديث الذي يدور بينهما؟ هذان المواطنان يتحدّثان في شؤون الدولة، ولن يفترقا قبل أن يتصافحا بحرارة.

ولكن وراء هذا الترحاب العُرفيّ، ووسط صِيَغ المجاملة للسلطة المهيمنة، لا يشقّ على المرء أن يلحظ في سلوك الموسِرين نفورًا وازدراءً بمؤسّسات بلادهم الديمقراطيّة. فالشعبُ هو سلطة يخشونها ويزدرونها. فإذا قيض لحكومة الديمقراطيّة أن تواجه أزمة سياسيّة ذات يوم، أو تبيّن، في يومٍ من الأيام، أنّ النظام الملكيّ نظامٌ قابلٌ للتطبيق في الولايات المتحدة، عندئذٍ قد يُدرك القارئ المغزى العميق لما أسلفتُ ذكره.

ولعلّ أمضى الأسلحة التي تستخدمها الأحزاب سعيًا وراء الفوز هي الصحف والجمعيّات.

الفصل الحادي عشر

عن حريّة الصحافة في الولايات المتحدة

صعوبة فرض القيود على حريّة الصحافة. - أسباب خاصّة تدعو بعض الشعوب إلى التشبّث بهذه الحريّة. - حريّة الصحافة هي نتيجة لازمة لسيادة الشعب كما يفهمها الأميركيون. - عنفُ لغة الصحافة الدوريّة في الولايات المتحدّة. - للصحافة الدوريّة ميولٌ خاصّة بها؛ مَثَلُ الولايات المتحدة هو خير برهان. - رأي الأميركيين بشأن قمع القضاء مخالفات الصحافة. - لِمَ الصحافة في الولايات المتحدة أقل نفوذًا مما هي عليه في فرنسا؟

لا يقتصر تأثير حرية الصحافة على الآراء السياسيّة وحسب، بل يتسع هذا التأثير ليشمل الناس جميعًا. وهي لا تبدّل في القوانين وحسب، بل في العادات والتقاليد. وسوف أسعى، في جزء لاحقٍ من هذا المؤلَّف، وراء تعيين حجم التأثير الذي مارسته حرية الصحافة على المجتمع المدني في الولايات المتحدة، محاولًا تبيان الوجهة التي ساقت إليها الأفكار والعادات التي رسّختها في ذهنيّة ومشاعر الأميركيين. أمّا هنا فيقتصر جهدي على النظر في ما خلّفته حرية الصحافة من تأثيرات في الوسط السياسي.

لا أخفي على القارئ أنني في قرارة نفسي لا أكنّ لحريّة الصحافة هذا العشق الطاغي الآنيّ الذي تثيره فينا تلك الأمور الخيّرة بطبيعتها. بل لعلّ ما يدعوني إلى استحسانها هو ما تصدّه عنّا من شرورٍ لا الفوائد الناجمة عنها.

لو أنّ أحدًا يُشير عليّ بموقع وسَطٍ بين حريّة الرأي التامّة وعبوديّته التامّة، لودِدتُ ربّما أن أقيم على ناصية هذا البَين بَين؛ ولكنْ كيف لأحدٍ أن يهتدي إلى

هذا الموقع الوسط؟ أنتَ مؤمن بحريّة الصحافة، وفي الوقت نفسه أنت تصبو إلى حفظ النظام: فما السبيل إلى ذلك؟ أوّلًا تُخضع الكتّاب لرأي هيئة المحلّفين؛ فتقدم الهيئة على تبرئة الكتّاب، وما كان رأي شخص واحد يغدو رأيًا عامًّا في طول البلاد وعرضها. بذلك تكون في الوقت نفسه قد فعلت الكثير وفعلت أقلّ مما ينبغي. تلجأ إلى خطوة متقدّمة. تُخضع المؤلّفين لسلطة قضاة دائمين. لكن من واجب القضاة أن يستمعوا قبل أن يصدروا حكمًا. هكذا تغدو المرافعة التي يضمنها القانون مجالًا للإفصاح عمّا كان يُخشى الإفصاح عنه صراحةً في الكتاب. وما كان يكتنفه الغموض في متن الكتاب بات يُردّد جهارًا بألف صيغة وصيغة. فالتعبير ليس سوى شكل خارجي؛ ليس، إذا جاز لي القول، سوى جسد الفكرة، أمّا روح الفكرة فهي كاللطائف تنجو من قيود أفهامهم. هنا أيضًا تكون قد فعلت الكثير وفعلت أقلّ مما ينبغي؛ فلتتقدّم خطوة أخرى. عندئذ تُخضِع الكتّاب لجهاز رقابة. حسنًا! بات الأمر في متناولك. ولكن أليس المنبر السياسيّ حرًّا؟ لم تُحرز إذًا أيّ تقدّم. لا بل لعلّ سعيك هذا زاد الأمر سوءًا. هل تحسب الرأي واحدًا من تلك القوى المادية التي تتعاظم بتعاظم عدد عناصرها؟ هل تحصي الكتّاب أعدادًا كعديد جيشٍ ما؟ طبعًا لا. فعلى الضدّ من جميع القوى الماديّة، غالبًا ما يتعاظم تأثير الرأي بسبب قلّة عدد من يعبّرون عنه. ولعلّ الكلمة التي ينطق بها رجلٌ نافِذٌ والتي تتغلغل وحدها إلى وجدان جمهرةٍ صامتة، لها من قوّة النفاذ والتأثير ما تعجز عنه الصيحات المشوّشة لألف خطيب مفوّه. ولمجرّد امتلاكنا القدرة على الكلام بحرية في مكان عامٍ واحد، فكأننا نتكلّم علانيةً في كلّ بلدة وقرية. عليك إذًا أن تقوّض حرية الكلام وحرية الكتابة. ولكن إلى أين يُفضي بك ذلك؟ لقد انطلقت من التجاوزات التي تُرتَكب باسم الحريّة، وإذا بك توشك على التحوّل إلى مستبدّ.

انتقلتَ من أقصى الحريّة إلى أقصى العبوديّة من دون أن تعثر، في هذه المساحة الشاسعة، على موطئ قدمٍ واحد.

ثمّة شعوب تمتلكُ، بصرف النظر عن الأسباب العامّة التي ذكرتُ، أسبابها الخاصّة التي تدعوها إلى التشبّث بحرية الصحافة.

في بعض الأمم التي تزعم أنها حرّة، قد يُخالف أي عاملٍ من عمّال السلطة القوانين من دون أن يخشى عقابًا، ومن دون أن يمنح دستور البلد المعنيّ المضطهدينَ الحقّ في مقاضاته أمام القضاء. فلا يعود ممكنًا القول عندئذٍ إنّ حريّة الصحافة هي إحدى الضمانات لدى هذه الأمم، لا بل هي الضمانة الوحيدة المتبقية من حريّة المواطنين وطمأنينتهم.

لذلك فإذا أعلن حكّام هذه الأمم نيّاتهم الحدّ من حرية الصحافة، أمكن للشعب بأسره أن يردّ عليهم قائلًا: دعونا نقاضي جرائمكم أمام القضاء العادي، وعندئذ قد نقبل بعدم اللجوء إلى محكمة الرأي.

ففي بلدٍ يسوده جهارًا مبدأُ سيادة الشعب، ليست الرقابة أمرًا خطرًا وحسب، بل أيضًا هي أمرٌ عبثيّ.

عندما يُمنح كلّ فردٍ من الأفراد الحقّ في أن يحكم المجتمع، ينبغي الإقرار بقدرته على الاختيار بين الآراء المختلفة التي تشغل معاصريه، وبقدرته على تمييز مختلف الحقائق التي يُعينه إدراكُها على اختيار وجهته.

إنّ سيادة الشعب وحريّة الصحافة هما إذًا أمران متلازمان: وبالعكس فإنّ الرقابة وحقّ الاقتراع العام هما أمران متعارضان ولا يمكن لهما أن يتعايشا طويلًا داخل المؤسسات السياسيّة لأمّة ما. فما من إنسان واحد من بين الـ12 مليونًا الذين يقطنون أرض الولايات المتحدة قد تجرّأ إلى اليوم على الدعوة إلى الحدّ من حريّة الصحافة.

إنّ أوّل صحيفة وقعت في يدي فور وصولي إلى أميركا تحتوي على المقالة التي أترجم محتواها بأمانة كالآتي:

"طوال الفترة التي استغرقتها هذه القضيّة، كانت اللغة التي استخدمها جاكسون [الرئيس] لغة مستبدّ عديم المروءة، شغله الشاغل هو الحفاظ على سلطته. الطموح جريمته، كما سيكون هو عقابه. صُنعَتُه الدسّ، ولسوف يُحبط الدسُّ خططه وينتزع منه سلطانَه. يحكمُ بالفساد، ولن تورثه مناوراته الأثيمة إلّا التشوّش والعار. لقد كان في سلوكه على الساحة السياسيّة أشبه بلاعبٍ عديم

الحياء لا يتورّع عن شيء. وقد نجح في مسعاه؛ غير أن ساعة الحساب تقترب. فسوف يضطرّ قريبًا إلى ردّ ما اغتنَم، وأن يكشف عن أوراقه الزائفة، وأن ينهي أيّامه المتبقيّة لائذًا بتقاعدِه لاعنًا ما شاءَ تصاريف جنونه. ذلك أنّ الندم ليس من الفضائل التي قيض لقلبه أن يعرفها ذات يوم".

(*Vincenne's Gazette*)

يُخيّل إلى الكثيرين في فرنسا أن عنف الصحافة يعود، في ما يعنينا نحن، إلى عدم استقرار الوضع الاجتماعي، وإلى أهوائنا السياسيّة وما ينجم عنها من شعورٍ عام بالقلق. لذا نراهم في حال من الترقّب الدائم ريثما يحلّ عهد من الهدوء الاجتماعي وعندئذ تستعيد الصحافة بدورها بعضًا من السكينة. أمّا أنا فقد أعزو تأثير الصحافة البالغ علينا إلى الأسباب المذكورة، غير أنني لا أعتقد أنّ هذه الأسباب قد تكون بالغة الأثر على لغتها. إذ يبدو لي أنّ للصحافة الدوريّة ميولها وأهواءها الخاصّة بها وبصرف النظر عن الظروف المحيطة بعملِها. وما يجري في أميركا يبدو، في آخر الأمر، خير برهان على ذلك.

قد تكون أميركا، في يومنا هذا، أقلّ بلدان العالم احتضانًا لبذار الثورة. ومع ذلك فإنّ الصحافة فيها تحتضن مثيل ما تحتضنه الصحافة الفرنسيّة من ميول تدميريّة وعنفٍ وإن كانت الأسباب الداعية إلى هذا الغضب مختلفة. فالصحافة في أميركا، كما في فرنسا، هي هذه القوة العجيبة الحاضنة لمزيجٍ من نوازع الخير والشرّ التي من دونها لن يُكتَب للحريّة البقاء، والتي معها لن يستقيم نظام إلّا بمشقّة.

يجدر القول هنا إنّ الصحافة في الولايات المتحدة هي أقلّ سطوةً مما هي عليه في فرنسا. ومع ذلك من النادر جدًا أن يعمد أحد إلى مقاضاتها. والسبب بسيط: وهو أن الأميركيين الذين أقرّوا بمبدأ سيادة الشعب يطبّقون هذا المبدأ بجديّة وإخلاص. ولم تكن نيّتهم، إزاء معطيات تتغيّر كلّ يوم، أن يصوغوا قوانين أساسيّة سرمديّة. لذلك ليس جُرمًا في عرفهم أن تُنتقَد القوانين المرعية الإجراء، شريطة ألا يكون الغرض من ذلك انتهاك هذه القوانين بوسائل عنيفة.

زد على ذلك أنّ الأميركيين يؤمنون بأن المحاكم عاجزة عن التخفيف من غلواء الصحافة، وأنّ المخالفات التي تُرتَكب في هذا المجال تبقى، على

نحو ما، غير قابلة للضبط نظرًا إلى طواعية اللغات البشريّة التي تعصى باستمرار على التحليل القضائي. ويرون أن التعامل المُجدي مع الصحافة يوجب إنشاء محكمة لا تكرّس عملها للحفاظ على النظام القائم وحسب، بل أيضًا أن تنأى بنفسها عن الرأي العام المحتدم من حولها؛ محكمة تصدر أحكامها بمعزل عن الضجيج الإعلاني، دونما حاجة إلى تبرير أحكامها، وتعاقب النيّة أكثر مما تعاقب الأقوال. من يجد في نفسه القدرة على إنشاء محكمة مماثلة والإبقاء عليها لن تكون مقاضاته حريّة الصحافة سوى مضيعة للوقت؛ لأنّ مقدرته هذه تجعله سيّدًا مطلقًا على المجتمع بأسرِه فلا يعجز عن التخلّص، في وقتٍ معًا، من الكتّاب ومن كتاباتهم. إذًا لا يوجد في مضمار الصحافة موضع وسطٌ بين العبوديّة والإباحة. وكي ننعم بما توفّره لنا حريّة الصحافة من حسناتٍ لا تُضاهى، علينا التكيّف مع المساوئ المحتومة التي تنجم عنها. أمّا الإصرار على نيل الحسنات دون السيئات فأمر من قبيل التوهّم الذي يُلمّ عادةً بالأمم المريضة التي تسعى، وقد أوهنتها الصراعات وأنهكها الجهد، وراء سُبُلٍ لتعايش الآراء المتعارضة والمبادئ المتناقضة على أرضيّة واحدة.

إنّ التأثير الضئيل الذي تمارسه الصحف في أميركا قد يُعزى إلى جملة من الأسباب، نذكر أهمّها:

إنّ حرية الكتابة، كسائر الحرّيات الأخرى، تبدو أشدّ تأثيرًا كلّما كان الناس أحدث عهدًا بها؛ فالشعب الذي لم يعتدِ من قبل أن تُناقش شؤون الدولة أمامه وعلى مسامعه، يُسارع إلى تصديق ما يُدلي به أوّل خطيب مفوّه. والحال أنّ عهد الأنكلو-أميركيين بهذه الحريّة قديمٌ يرقى إلى نشأة المستوطنات الأولى. كما أنّ الصحافة التي تعرف جيدًا كيف تُلهِب عواطف الناس لا يسعها، مع ذلك، أن تولّد، وحدها، مثل هذه الانفعالات. والحال أن الحياة السياسيّة في أميركا نشِطة ومتنوّعة، لا بل زاخرة بالحركة، ولكن نادرًا ما تطرأ عليها الانفعالات الحادة لتعكّر صفوَها. نادرًا ما تستثار الانفعالات ما دامت المصالح المادية غير معرّضة لتهديد أو خطر، وهذه المصالح مزدهرة في الولايات

المتحدة. وكي أقيم الفرق في هذا المجال بين الأنكلو-أميركيين وبيننا (الفرنسيين) حسبي أن ألقي نظرة إلى صحف الأمّتين. في فرنسا لا تحتلّ الإعلانات التجاريّة سوى مساحة ضيّقة جدًا، وحتّى الأخبار فهي قليلة فيها، حيث يقتصر القسم المهمّ من الصحيفة على المساحة التي تُنشر فيها النقاشات السياسيّة. أمّا في أميركا فتحتلّ الإعلانات ثلاثة أرباع الصحيفة الضخمة التي تحاول أن تقرأها، والباقي مساحات غالبًا ما تحتلّها الأخبار السياسيّة أو الطرائف المتفرّقة. ونادرًا ما نعثر في إحدى الزوايا المهملة على واحدٍ من تلك النقاشات المحتدمة التي تعتبر في بلادنا غذاء القرّاء اليومي.

يزداد تأثير كلّ قوة بمقدار ما تعمد إلى تركيز إدارتها. هذا قانون عام من قوانين الطبيعة يخلص إليه المراقبُ بالملاحظة، وجعلته الفطرة السليمة بمتناول كلّ مستبدّ مهما بدا ساذجًا.

تجمع الصحافة في فرنسا ما بين شكلين متمايزين من أشكال التركيز.

إذ يكاد أن يكون مجمل سلطانها مركّزًا في موضع واحد، وتاليًا بين الأيدي نفسها، لأن عناوينها قليلة جدًا.

لمجرّد تشكّلها في كنف أمّة ارتيابيّة، لا بدّ لسلطة الصحافة من أن تكون بلا حدود. إنّها العدوّ الذي تعقد معه الحكومةُ هدناتٍ متراوحة الأجل، لكنّها لن تصمد طويلًا إذا قاومته.

لا نعثر في أميركا على أيّ من شكلي التركيز اللذين ذكرتهما.

ليس للولايات المتحدة عاصمة: فالمعارف، شأنها شأن السلطان، مبثوثة في جميع نواحي تلك الأرض الشاسعة. وعوض أن تنطلق شعاعات العقل البشري من مركز واحد، نجد أنّها تتقاطع آتية من كلّ اتجاه. لم يجعل الأميركيون مكانًا بعينه مقرًّا عامًا لإدارة الفكر، كما لم يفعلوا كذلك في مجال الأعمال.

يُردّ ما سبق إلى ظروف محليّة ليست من صنع البشر؛ غير أنّ ما يُردّ فيه إلى القوانين هو الآتي:

لا يحتاج الناشرون في الولايات المتحدة إلى تراخيص أو سداد ضرائب مهنيّة أو قيد مُسبق لإصدار صحيفة، كما لا يُعمل هناك بقانون الكفالات.

ما يعني أن إصدار صحيفة هو أمر بسيط وميسور؛ حسب الصحافي أن يحظى بعدد ضئيل من المشتركين لتغطية نفقاته: ولذا نرى أن عدد المطبوعات الدوريّة أو شبه الدورية في الولايات المتحدة يفوق التصوّر. يعزو الأميركيون المطلعون ضعف التأثير الذي تمارسه الصحافة إلى هذا التشتيت الهائل لقواها: ولعلّها حكمة شائعة في علم السياسة في الولايات المتحدة، ومفادها أن السبيل الأوحد لإبطال تأثير الصحف هو أن تزيد من عددها. ولا أدري كيف أنّ بدهيّة مثل هذه لم تغدُ، إلى اليوم، حكمة سائرة في بلادنا. أفهم جيّدًا أن يعمد من يرغبون في تأجيج الثورات بوساطة الصحافة إلى حصر عددها بعدد قليل من المطبوعات المؤثّرة، أمّا أن يحسب الرسميون الداعمون للنظام القائم والمؤيدون تلقائيًا للقوانين المرعيّة الإجراء أنّهم يقللون من تأثير الصحافة عبر تركيزها، فهذا أمر أعجز عن فهمه إطلاقًا. يبدو لي أن حكومات أوروبا تتصرّف حيال الصحافة كما كان الفرسان يتصرّفون حيال خصومهم: فهم الذين أدركوا بالخبرة أنّ التركيز هو سلاح ماضٍ يسعون إلى تزويد خصومهم به كي يحظوا بشرفٍ أكبر من منازلتهم.

ما من بلدة في الولايات المتحدة لا تملك صحيفتها الدوريّة الخاصّة. وبَدهيّ أن كثرة المحاربين تضعف الانضباط ووحدة العمل: فكلٌّ يرفع رايته الخاصّة. غير أنّ هذا لا يعني أن سائر الصحف السياسية في الاتحاد مصطفّة مع الإدارة أو ضدّها؛ بل إنّها تنتقدها أو تدافع عنها بشتّى الوسائل. إذًا لا تستطيع الصحف في الولايات المتحدة، أن تشكّل واحدًا من تيّارات الرأي الهائلة التي من شأنها أن تكتسح أمنع السدود. كما أنّ تشتّت قوى الصحافة يؤدي إلى نتائج أخرى لا يُستهان بأهميّتها: فلمّا كان إصدار صحيفة ما أمرًا ميسورًا، بدا أنّه في متناول الجميع؛ هذا من جهة. أمّا من الجهة الثانية فقد حالت كثرة الصحف والتنافس في ما بينها إلى التقليل من حجم الأرباح المرجوة منها؛ ما يحول بدوره دون تعاطي أصحاب الطاقات الصناعيّة الكبرى

مع هذا النوع من المؤسّسات. وحتّى لو كانت هذه الصحف مصدر ثراء، فإنّ عددها الهائل يفوق أمثالًا عدد الكتّاب الموهوبين الذين قد يتولون إدارتها. لذلك نلاحظ إجمالًا أن مكانة الصحافيين في الولايات المتحدة ليست رفيعة جدًا، وأن تعليمهم ليس كاملًا، وأفكارهم وآراءهم عاميّة في الأغلب. والحال أن الأغلبية، في كلّ شيء، هي الغالبة. ويسعها أن تفرض بعضًا من معايير السلوك التي سرعان ما يتكيّف معها الآخرون. مجمل هذه العادات المشتركة تُسمّى ذهنيّة: فهناك ذهنيّة المحامي، وذهنيّة البَلاط. ذهنيّة الصحافة في فرنسا تقوم على النقاش الحادّ، ولكنْ الراقي والبليغ في الوقت نفسه، لمصالح الدولة العليا. وإذا دار نقاشٌ بغير ما وصفتُ فذاك أنّ لكلّ قاعدة استثناء. أمّا ذهنيّة الصحافي في أميركا، فتقوم على التوجّه بغلظة، من دون مراعاة أو تورية، إلى غرائز وانفعالات مَن يُخاطبهم، أي، في هذه الحال، ترك المبادئ جانبًا ومخاطبة الناس مباشرة؛ وتتبُّع هؤلاء إلى صميم حياتهم الخاصّة، وفضح مكامن ضعفهم ومساوئهم.

مثل هذا الاستخدام البائس لحريّة الرأي لا يلقى منّا إلّا الشجب والنفور. وسوف يُتاح لي، في موضع لاحق، الانكباب على حجم التأثير الذي تمارسه الصحف على ذائقة الشعب الأميركي وسلوكه. ولكن، تكرارًا أقول إني لا أعني الآن إلّا بالوسط السياسي. وليس لأحد أن ينكر هنا أنّ التبعات السياسيّة الناجمة عن هذه الإباحة الصحافيّة تُسهم، على نحوٍ غير مباشر، في استتباب الأمن. إذ يُحجم الناس من ذوي المكانة في نظر مواطنيهم عن الكتابة في هذه الصحف فيفقدون بذلك السلاح الأمضى الذي قد يستخدمونه لتأليب الحماسات الشعبيّة لما فيه مصلحتهم[1]. ما يعني خصوصًا أنّ القرّاء لا يقيمون وزنًا لوجهات النظر الشخصيّة التي تصدر عن الصحافيين. فما يطلبونه من قراءة الصحيفة هو معرفة الحقائق؛ ولن يفلح الصحافي مهما عمل على تشويه الحقائق وتحريفها أن يُكسِب رأيه بعض التأثير.

---

(1) لا يكتبون في هذه الصحف إلّا في الحالات النادرة التي يودّون فيها التوجّه إلى الشعب ومخاطبته باسمهم الشخصي: مثلًا عندما تنشر أكاذيب وشائعات تمسّ بهم ويرغبون في تصويب الحقائق والوقائع.

على الرغم من اعتمادها، حصرًا، على مواردها الخاصّة، ما زالت الصحافة تمارس تأثيرًا كبيرًا في أميركا. فهي التي تجعل الحياة السياسيّة متداولةً في كلّ ناحية من نواحي هذه الأرض الشاسعة. وهي، اليقظة على الدوام، التي تفضح أسرار المخططات السياسيّة وترغم المسؤولين على المثول تباعًا أمام محكمة الرأي. والصحافة هي التي تكتّل المصالح حول بعض المبادئ وتصوغ للأحزاب شعاراتها. ومن خلالها يتحاور رجال السياسة من دون أن يلتقوا، ويسمع بعضهم بعضًا من دون صلات مباشرة. عندما يلتقي عدد كبير من الصحف على السير في وجهة واحدة، يغدو تأثيرها، مع الوقت، طاغيًا لا يُقاوم، فالرأي العام المعرّض على الدوام لسيلٍ من الآراء من جهة وحيدة، لا يسعه، في آخر الأمر، إلّا أن يستسلم.

كلّ صحيفة في الولايات المتحدة لها تأثيرها الضئيل الخاص بها. غير أنّ الصحافة الدورية مجتمعةً تُعتبَر قوّة أولى لا تفوقها إلّا قوّة الشعب (أ).

في أنّ الآراء التي تنشأ في الولايات المتحدة بتأثير من حريّة الصحافة غالبًا ما تكون أشدّ رسوخًا من تلك التي تنشأ تحت تأثير الرقيب في بلدان أخرى.

تأتي الديمقراطية في الولايات المتحدة بأناس جدد على الدوام للاضطلاع بإدارة الشؤون العامّة؛ لذلك لا يتسم الحكم فيها بسمة الاستمرارية أو التنظيم في إجراءاته. غير أنّ المبادئ العامّة للحكم تبدو فيها أرسخ وأثبت مما هي عليه في كثير من البلدان الأخرى، كما تبدو الآراء الأساسيّة التي تسود المجتمع وتنظّمه أبقى من سواها. فإذا اعتنق الشعب الأميركي فكرةً ما، بغض النظر عن صحّتها أو خطلها، فإنّ انتزاعها من عقله وقلبه يغدو أمرًا شاقًا وعسيرًا.

مثيل هذا كان سائدًا في إنكلترا، البلد الأوروبي الذي شهد، طيلة قرن من الزمن، أوسع هامش لحريّة الفكر وللتشدّد الذي لا يُضاهى.

إني أعزو هذه النتيجة، في البداية، إلى السبب الذي كان ينبغي له أن يحول دون تولّدها، أي أعزو ذلك إلى حريّة الصحافة. فالشعوب التي تنعم بهذه الحريّة تتشبّث بآرائها كبرياءً بقدر ما تتشبّث بها اعتناقًا. فهي تضنّ بها لشدّة ما

تبدو صائبةً في نظرها ولأنّها اختارتها بنفسها، وتتمسك بها ليس فقط بوصفها أمرًا حقيقيًا بل أيضًا بوصفها ملكًا خاصًّا بها.

وثمة أسباب أخرى عدة.

قال أحد عقلاء القوم إنّ الجهل كامنٌ عند طرفَي المعرفة. ولعلّ أقرب إلى الصواب قولنا إنّ المعتقدات الراسخة لا تكمن إلّا عند الطرفين، أمّا في الوسط فيكمن الشكّ. والحقّ أنّنا قد ننظر إلى العقل البشري انطلاقًا من ثلاث حالات متمايزة يمرّ بها، وغالبًا ما تكون متعاقبة.

يؤمن الإنسان إيمانًا راسخًا لأنّه يتبنّى من دون أن يُمعن النظر في ما يؤمن به. ويساوره الشكّ عندما يصطدم بتعارضاتٍ ما. في الأغلب، ينجح في تخطّي جميع شكوكه، ويعاود الاعتقاد. ولكن هذه المرّة لم يعد هو الإنسان عينه الذي يتلقّف الحقيقة تلمّسًا في الظلام، بل يبصرها وجهًا لوجه ويسير مباشرةً إلى حيث يلوح نورها[2].

عندما تلاقي حرية الصحافة البشرَ في الحالة الأولى، تترك لهم، لفترة طويلة، عادتهم في الاعتقاد الراسخ غير المبنيّ على النظر والتفكير، غير أنّها تغيّر كلّ يوم موضوع معتقداتهم الراسخة هذه. هكذا يواصل عقل الإنسان غفلته إلّا عن نقطة واحدة في هذا الأفق الفكري الرحيب. غير أنّ النقطة تغيّر مكانها باستمرار. هذا ما أسمّيه زمن الثورات المفاجئة. فويل لأجيالٍ تكون هي السبّاقة إلى اختيار حرية الصحافة على نحوٍ مباغت!

لن يطول الزمن قبل أن تغدو الأفكار المستحدثة أفكارًا مطروقةً. ومع الخبرة الواقعيّة يغرق الإنسان في شكّ وارتياب شاملين.

قد يجوز القول إنّ أغلبية البشر سوف تقف على الدوام عند إحدى هاتين الحالتين: سوف تعتنق دون أن تعلم لماذا، أو أنّها لن تدرك، على وجه الدقّة، ما الذي ينبغي لها أن تعتنقه.

---

(2) لا أدري إذا كان هذا الاعتقاد الراسخ، المبنيّ على التفكير النابع من الذات، قد يرتقي بالإنسان، يومًا، إلى مثيل الحماسة والتفاني اللذين تولّدهما المعتقدات المذهبيّة الراسخة.

أمّا تلك المعتقدات الراسخة، المبنية على التمحيص، الواثقة، التي تولد من المعرفة وترتقي من كنف اضطرابات الشكّ ذاتها، فلن تبلغها إلّا قلّة من المجتهدين.

الحال أننا لاحظنا في أعوام الحماسة الدينيّة أن البشر يبدّلون أحيانًا من معتقداتهم؛ بينما كان كلّ منهم في عصور الشكّ يتشبّث بمعتقده. وقد تشهد السياسة أمرًا مماثلًا في عهد حرية الصحافة. عقب التشكيك بسائر النظريات الاجتماعية، وعقب التصدّي لها ومحاربتها، الواحدة تلو الأخرى، يؤثر من تشبّث بواحدة منها أن يحتفظ بها، لا لإيمانه بأنّها النظرية الصحيحة، بل لارتيابه في وجود ما هو أفضل منها.

في هذه الأزمنة ما عاد المرء يعرّض نفسه للقتل بسبب آرائه؛ غير أنّه لا يبدّل منها شيئًا. ولذلك ربّما صار الشهداء والمارقون أقلّ عددًا.

زد على هذا السبب سببًا آخر، أقوى: ففي حالة الشكّ في الآراء لا يجد الناس بدًّا من التشبّث بغرائزهم وميولهم ومصالحهم المادية، وهي محسوسة ماثلة للأبصار، وأكثر ديمومة بطبيعتها من الآراء.

إنّها مسألة شاقّة، مسألة حسم المفاضلة بين حكم الأرستقراطية وحكم الديمقراطية. أيهما أفضل تدبيرًا لشؤون الحكم؟ غير أنّ ما لا يرقى إليه الشك هو أن الديمقراطيّة تزعج البعض، في ما تضطهد الأرستقراطية البعض الآخر.

إنها حقيقة قائمة في ذاتها وغير قابلة للنقاش: أنت غني وأنا فقير.

الفصل الثاني عشر

عن الجمعيّات السياسيّة في الولايات المتحدّة

الأنكلو-أميركيون يستخدمون يوميًا الحقَّ في الاجتماع. - ثلاثة أنواع من الجمعيّات السياسيّة. - كَيف يطبّق الأميركيون النظام التمثيلي على الجمعيّات. - ما تمثّله من خطر على الدولة. - المؤتمر الشامل لعام 1831 الخاص بالتعرِفة (بيان الأسعار). - الطابع التشريعي لهذا المؤتمر. - لِمَ لا تشكّل الممارسة غير المحدودة للحقّ في الاجتماع خطرًا على الولايات المتحدة بقدر ما قد تشكّل خطرًا في بلدان أخرى. - لِمَ يمكن اعتبارها ضرورية في الولايات المتحدة. - فائدة الجمعيات لدى الشعوب الديمقراطيّة.

لعلّ أميركا هي أكثر بلدان العالم نجاحًا في استخدام مبدأ الحقّ في الاجتماع، كما أنّها السبّاقة إلى تطبيق أداة العمل المؤثّرة هذه في مجالات ولأغراض لا تُحصى.

فإلى جانب الهيئات الدائمة الناشئة بموجب القانون كهيئاتٍ ناظمة للحياة في البلديات والمدن والمقاطعات، ثمّة عددٌ آخر لا يُحصى من الهيئات الأخرى التي لا تدين بنشأتها وانتشارها إلّا لمبادرات أفراد.

يتعلّم المقيمُ في الولايات المتحدة منذ ولادته ضرورة أن يعتمد على نفسِه من أجل التصدّي لشرور الحياة ومصاعبها. وهو لا ينظر إلى السلطة الاجتماعية إلّا بعين الحذر والريبة، ولا يلجأ إليها إلّا إذا كان اللجوء إليها أمرًا لا مفرّ منه. هذا السلوك نلحظه منذ البداية، في المدرسة حيث يخضع الأولاد، حتّى في لعبهم، إلى قواعد وضعوها، هم، ويُعاقبون بعضهم بعضًا على مخالفات

حدّدوها بأنفسهم. مثل هذه الذهنيّة نجدها في سائر مجريات الحياة الاجتماعية. فإذا عطّل طارئ حركة المرور في طريق عامّة، بادر الناس، من أهل الناحية والجيران، إلى تشكيل لجنة منهم لتدارس الموقف؛ وسرعان ما تنشأ عن هذا الاجتماع العفويّ المرتجل سلطة تنفيذيّة تعالج هذا الطارئ قبل أن تمثل في ذهن أحد منهم أنّ ثمّة سلطة موجودة ووجودها سابقٌ على سلطة المعنيين أنفسهم. حتّى في أمور اللهو والترفيه، يجتمع الناس لإضفاء مزيد من البهجة والنظام على مظاهر الاحتفال. كما قد يجتمع الناس لمقاومة أعداء من طبيعة فكريّة: فيخوضون، مثلًا، معركة مشتركة ضدّ الإفراط في كلّ شيء. يُنشئ الناس في الولايات المتحدة جمعيّات للسهر على السلامة العامة، وجمعيّات للتجارة والصناعة، وللأخلاق والدين. فلا شيء مستحيلًا أو بعيد المنال إذا اجتمعت قوّة الأفراد طوعًا على العمل لأجل بلوغه.

سوف يُتاح لي التطرّق لاحقًا إلى النتائج التي يولّدها الاجتماعُ في الحياة المدنية. أمّا الآن فأقصر كلامي على نتائجه في المجال السياسيّ.

إذا أُقِرّ حقّ المواطنين في الاجتماع، استطاع هؤلاء أن يستخدموه بطرائق شتّى.

لا يتطلّب قيام الجمعيّة إلّا إعلان عدد من الأفراد عن تأييدهم هذا المبدأ أو ذاك، والتزامهم العمل المشترك، على نحو ما، لنصرة ما يؤيّدونه. وبهذا المعنى يمكن القول إنّ الحق في الاجتماع هو حقّ يتطابق تقريبًا مع حرية الكتابة ومع ذلك تتمتّع الجمعيّة بنفوذ يفوق نفوذ الصحافة؛ إذ ينبغي للرأي الذي تمثّله الجمعيّة أن يتخذ صيغةً أوضح وأدقّ. تعمد الجمعيّة إلى استنفار أعضائها ومناصريها وتزجّ بهم في العمل دفاعًا عن قضيّتها. وهؤلاء، أي الأعضاء والأنصار، يتعلّمون أثناء العمل المشترك أن يتعارفوا، فيزيد عددهم من مقدار حماستهم. الجمعيّة تجمع في حزمة واحدة جهود عقولٍ متباعدة، وتدفع بها بقوّة نحو هدفٍ واحد حددته هي، بوضوح.

الدرجة الثانية من ممارسة الحقّ في الاجتماع تكمن في القدرة على التجمّع. عندما يُجازُ لجمعيّة سياسيّة إنشاء مقارّ لها في نقاط مهمّة من البلاد،

فلا بدّ من أن يتعاظم نشاطها وأن تتّسع رقعة نفوذها. هذه المقارّ هي أمكنة لقاء، حيث يجري التداول بوسائل التنفيذ وتضافرها، وحيثُ تُستعرضُ الآراء بكلّ ما تكتنزه من طلاقةٍ وحرارة يعزّ مثيلهما في الآراء المكتوبة.

ثمّة أخيرًا درجة ثالثة في ممارسة الحقّ في الاجتماع في المجال السياسي: إذ قد يجتمع أنصار رأي معيّن في هيئات انتخابيّة لاختيار مندوبين يمثّلونهم في مجلس مركزيّ. وهذا، إذا توخّينا الدقّة، هو النظام التمثيلي مطبّقًا على حزب أو على طائفة من الناس.

هكذا، في الحالة الأولى يُقيم من يشتركون في رأي معيّن رابطًا في ما بينهم، هو رابط فكريّ محض. وفي الحالة الثانية يجتمعون في مجالس لا تمثّل سوى قسم من الفريق. وفي الثالثة والأخيرة يشكلون ما يشبه أمّة على حدة داخل الأمّة، وحكومة داخل الحكومة. مندوبوهم، وهم يمثّلون، وحدهم، قوّة مناصريهم الجماعية، على غرار مندوبي الأغلبية، وعلى غرار هؤلاء أيضًا يتمتّعون بصفة التمثيل القومي وما يتأتّى عنه من سطوة معنوية. صحيح أنهم لا يتمتعون، مثلهم، بالحقّ في وضع القوانين، غير أنّهم يمتلكون الحقّ في نقد القوانين القائمة واقتراح صيغ لتلك التي ينبغي أن تُسنّ.

لنفترض أنّ شعبًا ما لم يعتد تمامًا ممارسة الحرية، أو أنّ اصطفافات سياسيّة عميقة تعتملُ في داخله، ولنفترض أننا وضعنا إلى جانب الأغلبية واضعة القوانين فيه، أقليّةً يقتصر عملها على وضع الحيثيّات وينتهي عند المنطوق، ليس بوسعي، في حالٍ مماثلة، سوى الاعتقاد أنّ النظام العام لدى هذا الشعب معرّض لمخاطر كبيرة.

ما لا شكّ فيه أن الفرق شاسعٌ بين إقامة البرهان على أنّ قانونًا ما هو خيرٌ في ذاته من قانون آخر، وإقامة البرهان على أنّ هذا القانون يجب أن يحلّ محلّ قانون آخر. ولكن حيث ما زال عقل البشر المستنيرين يلحظ فرقًا شاسعًا، لم تعد مخيّلة العامّة تلحظ فرقًا على الإطلاق. ثمّ إننا قد نشهد أزمنةً تنقسم فيها الأمّة إلى فريقين شبه متساوين يزعم كل منهما أنّه يمثّل الأغلبية. فإذا قامت، بجنبِ السلطة الحاكمة، سلطةٌ لها من السلطان

المعنوي ما للأخرى عمليًا، فهل مَن يصدّق أنّها ستقنع طويلًا بالقولِ من دون فعل؟

هل ستقيّد نفسها على الدوام بذاك الاعتبار الميتافيزيقي القائل إنّ هدف الجمعيّات هو توجيه الرأي لا إرغامه، واقتراح القوانين لا وضعها؟

كلّما أمعنت التفكير في حرية الصحافة بما ترتّب عليها من نتائج أساسية، ازددتُ اقتناعًا بأنّها العنصر الرئيس، أي العنصر المكوّن للحرية في الأزمنة الحديثة. وإذا شاءت أمّة أن تحافظ على حريّتها كان لها الحقّ إذًا في أن تطالب باحترام حريّة الصحافة بأي ثمن. ولكن لا يجوز الخلط هنا بين الحرية غير المحدودة في إنشاء الجمعيّات السياسيّة وحريّة الصحافة. فإحداهما هي، في وقت معًا، أقلّ إلحاحًا وأشدّ خطرًا من الأخرى. فقد تعمد أمّة إلى تقييدها بحدود معيّنة من دون أن تفقدها استقلاليّتها؛ لا بل ينبغي لها أن تحذو هذا الحذو أحيانًا كي تستمرّ في استقلاليّتها.

في أميركا جرى الإقرار بأن حريّة إنشاء الجمعيّات لأغراض سياسيّة، هي حريّة لا يحدّها حدّ.

وقد يكون مثلٌ واحد أبلغ مما قد أضيفه أنا لبيان مستوى التسامح الذي يُحاط به هذا الحقّ.

نذكر جيّدًا كم أثارت مسألة التعرِفة أو حرية التجارة من البلبلة والاحتدام في نفوس الأميركيين. فمسألة التعرِفة لم تكن تأييدًا أو رفضًا للآراء وحسب، بل تأييد أو رفض لمصالح ماديّة بالغة التأثير. كان الشمال يعزو إلى التعرِفة قسطًا من ازدهاره، في ما يرى الجنوب أنها السبب في كلّ ما يشهده تقريبًا من بؤس. ويمكن القول إنّ استقرار الاتحاد لم يشهد، فترة طويلة جدًا قبل ذلك، زعزعةً مماثلة لما أثارته فيه هذه المسألة.

في عام 1831، أي الفترة التي شهد فيها الخلافُ ذروتَه، ارتأى مواطنٌ مجهول من (ولاية) ماساتشوستس أن يقترح، عبر الصحف، على جميع أعداء التعرِفة، إيفادَ نوّاب عنهم إلى فيلادلفيا، للتشاور معًا حول الوسائل الكفيلة

بإعادة الحريّة للتجارة. انتشر هذا الاقتراح، بفضل اختراع المطبعة، في غضون أيام قليلة بدءًا بولاية ماين وصولًا إلى نيوأورليانز. وتلقّفه أعداء التعرِفة بحماسة كبيرة. وتنادوا للاجتماع من سائر النواحي والأرجاء وانتخبوا نوابًا عنهم. وكان معظم هؤلاء من الشخصيّات المعروفة، وبعضهم من حظي بشهرة واسعة بين الناس. كارولاينا الجنوبيّة التي هبّت في ما بعد للدفاع عن هذه القضيّة بقوة السلاح، أوفدت من جهتها، 63 مندوبًا. وفي 1 تشرين الأول/ أكتوبر 1831 انعقد في فيلادلفيا، المجلسُ الذي سُمّي على عادة الأميركيين مؤتمرًا. وضمّ ما يزيد على 200 مندوب. جرت المناقشات في العَلَن واتخذت، منذ اليوم الأول، طابعًا تشريعيًا صرفًا. ناقش المندوبون حدود صلاحيات الكونغرس والنظريات المختلفة حول حرية التجارة، كما تطرّقوا أخيرًا إلى أحكام التعرفة المختلفة. وبمضيّ 10 أيام، ختم المؤتمر أعماله بنداء مكتوب موجّه إلى الشعب الأميركي. وخلاصة ما تضمنه النداء هو الآتي: أولًا، إن الكونغرس ليس مخوّلًا فرض تعرِفة، وأن التعرِفة التي أقرّت مخالفة للدستور. ثانيًا، أنه ليس من مصلحة أي شعب، وخاصّة الشعب الأميركي، أن تكون التجارة غير حرّة.

ينبغي التسليمُ هنا بأن حريّة الاجتماع السياسيّ غير المقيّدة في الولايات المتحدّة، لم تؤدِّ، إلى اليوم، إلى مثل النتائج الضارّة التي كنّا لنتوقّعها في أي بلد آخر. فالحقّ في الاجتماع مبدأ مستورد من إنكلترا، ولطالما طبّق في أميركا. وقد أضحت مزاولة هذا الحق جزءًا لا يتجزّأ من عادات الأميركيين وأعرافهم وتقاليدهم.

في أيامنا هذه، أضحت حريّة الاجتماع السياسيّ ضمانةً ضروريّة في مواجهة طغيان الأغلبية. فعندما تُكتَب الغلبة لحزب سياسيّ في الولايات المتحدة يستولي هذا الحزب على سائر مواقع السلطة العامّة، فيحتلّ مؤيدوه المقرّبون سائر الوظائف ويسيطرون على سائر القوى المنظّمة. وإذ تجد الشخصيّات المرموقة في الحزب الخصم أنّها عاجزة عن اجتياز السدّ الذي يحول بينها وبين السلطة، فلا بدّ لها إذًا من أن تجد لنفسِها موقعًا في خارجها.

على الأقليّة أن تواجه القوّة المادية التي تضطهدها بكلّ ما اجتمع لديها من قوّة معنوية. وبذلك تواجه بالخطرِ خطرًا أشدّ وأدهى.

إنّ السلطان المطلق الذي تمارسه الأغلبية هو، في نظري، من المهالك الكبرى التي تتهدّد الجمهوريات الأميركية، فلا عجَبَ إذا رأيتُ في الوسيلة الخطرة التي تُستخدم للحدّ من هذا السلطان وسيلة نافعة.

سوف أعرض ههنا رأيًا قد يُذكّر بما أوردته في موضع آخر من هذا الكتاب، في معرض كلامي على الحريّات البلدية: ما من بلدٍ يحتاج حاجةً ماسّة إلى الجمعيّات، لغرض التصدّي لاستبداد الأحزاب أو تعسّف الملك، بقدر ما تحتاج إليها البلدان التي يتسم الوضع الاجتماعي فيها بالديمقراطيّة. ففي الأمم الأرستقراطيّة تشكّل طوائف الدرجة الثانية من الناس (النبلاء، الموسِرين) جمعيّات تلقائيّة للحدّ من تجاوزات السلطة. أمّا البلدان التي لا تعرف مثيل هذه الجمعيّات، والتي يعجز الأناس العاديون فيها عن إيجاد تجمّعات من هذا القبيل، ولو على نحو مصطنع وموقّت، فأحسبُ أنّها بلدانٌ تفتقدُ لأي شكل من أشكال المناعة ضدّ الطغيان، وقد تُضطهَدُ شعوبها، في سوادها الأعظم، من قبل حفنةٍ عاصية أو من قبل فردٍ واحد غير آبهةٍ أو غير آبهٍ بالعقاب.

إنّ اجتماع مؤتمر سياسيّ كبير [فقد تكون المؤتمرات سياسيّة أو غير سياسيّة]، وغالبًا ما يكون انعقاده تدبيرًا لازِمًا وملحًّا، هو على الدوام حدثٌ خطير، حتّى في أميركا، ولا بدّ للمخلصين من أبناء الوطن أن ينظروا إليه بعين الخشية.

لقد لمسنا هذه الحقيقة في مؤتمر عام 1831 حيث بذلت الشخصيّات المرموقة التي شاركت في الجلسات جهودًا جبّارة لتلطيف اللهجة التي سادت أعماله والتخفيف من غلواء أهدافه. والأرجح عندي أنّ مؤتمر عام 1831 كان له تأثيره الحاسم في نفوس الساخطين ولعلّه كان الممهّد للثورة الواسعة التي اندلعت عام 1832 ضدّ قوانين الاتحاد التجارية.

لا نذيع سرًّا إذا قلنا إنّ حريّة الاجتماع المطلقة في مضمار السياسة، هي، من بين الحريّات قاطبةً، أقلّها تماشيًا مع طاقة الشعب على الاحتمال. فإنْ لم تؤد إلى وقوعه في الفوضى، جعلتْه يُشارف حال الفوضى تكرارًا. ومع ذلك تشكّل هذه الحريّة، البالغة الخطورة، ضمانًا حاسمًا بشأن أمر واحد، وهو أن البلدان التي تتمتّع فيها الجمعيّات بحرية تامّة لا تشهدُ بالإجمال قيام جمعيّات سرّية. ففي أميركا قد يُصادف المرء أناسًا متمرّدين لكنّه لن يُصادفَ متآمرين.

عن أوجه الاختلاف في فهم الحقّ في الاجتماع في أوروبا والولايات المتحدة، والاختلاف في أوجه استخدامه

بعد حريّة السعي منفردًا، لا شيء أقرب إلى فطرة الإنسان من حريّة ضمّ جهوده إلى جهود أشباهِه والسعي يدًا بيد. إنّ الحقّ في الاجتماع إذًا هو، في اعتقادي، أمرٌ مركوزٌ في طبعِه وقد يكون مساويًا فيه للحريّة الفردية. ولن يسع المشترع تقويض هذا الحقّ من دون التعرّض للمجتمع نفسه. ومع ذلك فقد لا ينجم عن حريّة اتحادِ الناس في ما بينهم، لدى بعض الشعوب، سوى الصلاح والخير، بينما يحرفها الإسرافُ، لدى بعض الشعوب الأخرى، عن أغراضها، فيحيلها سببًا للهلاك وهي في المبدأ سببٌ للحياة. لذا قد يكون مفيدًا للحكومات وللأحزاب معًا أن تُعقد المقارنة بين السبُل المختلفة التي تسلكها الجمعيّات في البلدان التي تفهم الحريّة حقّ الفهم، والبلدان التي تتحوّل فيها إلى إباحة.

يرى معظم الأوروبيين أنّ الجمعيّة (الاجتماع) هي أداة حرب تُعدُّ كيفما اتّفق بغيةَ اختبارها على الفور في ساحة المعركة.

لا شكّ في أنّ الغاية من الاجتماع هي التشاور بالكلام، غير أنّ الماثل على الدوام في أذهان المتكلّمين هو الفعل. الجمعيّة جيشٌ. نتكلّم في إطارها كي نحصي أعدادنا، كي تدب فينا الحماسة، وبعد ذلك نزحف لملاقاة العدو. وقد تبدو الموارد الشرعيّة، في نظر المنضوين إلى لوائها، وسائلَ متاحة، غير أنّها ليست الوسيلة الوحيدة لإحراز الفوز.

ما سبق لا يمتّ بصلةٍ إلى مبدأ الحقّ في الاجتماع كما يُفهَم في الولايات المتحدة. في أميركا يتّحد المواطنون الذين يشكلون الأقليّة لسببين، أوّلهما هو تبيان عددهم لإضعاف السطوة المعنوية للأغلبية، وثانيهما هو التباري في طرح الأفكار لاختيار أفضل الحجج من بينها وأكثرها إثارة لاهتمام الأغلبية. لأنّ الأقليّة لا تتخلّى عن أملها في استمالة الأغلبية إليها، حيث يُتاح لها في ما بعد أن تستولي، باسمها، على مقاليد السلطة.

إذًا يمكن القول إنّ الجمعيّات السياسيّة في الولايات المتحدة مسالمة في غرضها وشرعيّة في وسائلها. وهي في الأغلب لا تجانب الصدق عندما تزعم بأنها لا تسعى إلى الفوز إلّا بالوسائل القانونية.

يعودُ الاختلاف بين الأميركيين وبيننا نحن (الفرنسيين) بشأن هذه النقطة إلى عددٍ من الأسباب.

ففي أوروبا أحزابٌ سياسية يبلغ خلافها مع الأغلبية حدًّا لا تستطيع معه أن تأمل ذات يوم في تحوّل هذه إلى داعمٍ لها، وفي الوقت نفسه ترى هذه الأحزاب الصغيرة في نفسها القوّة التي تخوّلها الكفاح ضدّ هذه الأغلبية. وعندما يشكل حزبٌ على هذه الشاكلة جمعيةً لا تكون غايته الإقناع، بل التصدّي. أمّا في أميركا فيقف الناس الذين تضعهم آراؤهم على أبعد مسافة من الأغلبية عاجزين عن التصدّي لسلطانها: بينما يأمل جميع الآخرين في استمالتها.

إذًا تغدو ممارسة حقّ الاجتماع خَطِرًا بالتساوق مع إدراك الأحزاب الكبيرة لاستحالة تحوّلها إلى أغلبية. أمّا في بلدٍ كالولايات المتحدّة حيث الخلاف بين الآراء لا يتعدّى الفروق البسيطة، فقد يبقى حقّ الاجتماع مطلقًا بلا حدود.

إنّ عدم خبرتنا (نحن الفرنسيين) بواقع الحريّة يجعل نظرتنا إلى حريّة الاجتماع قاصرةً على الحقّ في شنّ الحرب على الحكومات؛ ذلك أنّ أوّل ما يخطر في بال حزب أو فرد، حالَ امتلاكه القوّة، هي خاطرة عنف: ولا تعقبها خاطرة الإقناع إلّا لاحقًا، فهذه تنشأ عن الخبرة.

الإنكليز مثلًا، وهم المقسومون قسمةً حادة في ما بينهم، نادرًا ما يسرفون في استخدام حقّ الاجتماع، نظرًا إلى خبرتهم الطويلة في مجالِه.

أمّا نحن، فنجمع ما بين عدم خبرتنا بالحريّة وشهوة الحرب الطاغية لدينا، فلا تلوح مغامرةٌ حمقاء في الأفق إلّا سارعنا إلى طلبِ الموتِ في سبيلها، حتّى لو كانت تثير الاضطراب في أركان الدولة.

ولكن، ينبغي القول هنا إنّ من بين جميع الأسباب التي تُسهمُ في التخفيف من أوجه العنف في الاجتماع السياسيّ، قد يكون الاقتراع هو أبرزها وأشدّها تأثيرًا. ففي البلدان التي تطبّق مبدأ الاقتراع العام لن تواجَه أغلبيةٌ بالتشكيك، لأنّ أيًا من الأحزاب لا يستطيع أن يدّعي، بما يقبله العقل، بأنه يمثّل من أحجموا عن الاقتراع. تعلم الجمعيات إذًا، كما يعلم الجميع، أنّها (أي الجمعيات) لا تمثّل الأغلبية. وهذا ناجمٌ عن مبدأ نشأتها بالذات. فلو كانت تمثّل الأغلبية حقًا لعمدت إلى تغيير القوانين بنفسِها عوض المطالبة بالإصلاح.

هكذا تخرج الحكومة وقد زادها الانتقاد قوّة، بينما تزداد الجمعيّات ضعفًا.

نكاد لا نعثر في أوروبا على جمعيّات لا تدّعي أو لا تؤمن بأنها تمثّل تطلّعات الأغلبية. ويزيد هذا الزعم أو هذا الاعتقاد من قوّتها على نحوٍ لافت، كما يُسهمُ في إضفاء المشروعيّة على أفعالها. فلعلّ أفضل ما يُبرّر به العنف هو الزعم بأنّه عنف يُستخدَم لنصرةِ قضيّة الحقّ المضطهَدة؟

هكذا نجد، في غمرة التعقيد الهائلِ للقوانين البشريّة، أنّ الحريّة القصوى قد تصوّب أحيانًا سوء استخدام الحريّة، وأنّ الديمقراطية القصوى تقي الناس أخطار الديمقراطيّة.

في أوروبا تعتبر الجمعيّات نفسَها أشبه بمجلس تشريعي وتنفيذي للأمّة، الأمّة التي لا تستطيع أن تُسمِع صوتَها. وهي تعمل وتقود انطلاقًا من هذه الفكرة. أمّا في أميركا حيث لا تمثّل في نظر الجميع سوى أقليّة من الأمّة، فهي تساجل وتطالب.

إن الوسائل التي تستخدمها الجمعيّات السياسيّة في أوروبا تبدو منسجمةً مع الغرض الذي تعمل لأجله.

ولمّا كان الغرض الرئيس للجمعيّات هو الفعل لا الكلام، والتصدّي لا الإقناع، كان من الطبيعي أن تسعى لتنظيم نفسها تنظيمًا لا يمتّ بصلةٍ إلى التنظيم المدني، وأن تتبنّى عاداتٍ وشعارات عسكريّة: فتبذل مستطاعها لتركيز قواها في إدارة واحدة، وحصر سلطة الجميع بين أيدي قلّة قليلة.

يستجيب أعضاء الجمعيّات لكلمة سرّ شأن الجنودِ في حملة عسكريّة، ويؤمنون بمبدأ الطاعة السلبيّة، أو الأحرى كأنّهم في اجتماعهم قد ضحّوا فجأةً برأيهم المستقلّ وبحريّة اختيارهم: لذا غالبًا ما يسود هذه الجمعيّات طغيانٌ هو أشدّ وطأة من ذاك الذي يُمارس في المجتمع باسم الحكومة التي يناصبونها العداء.

وهذا أمر يفقدها الكثير من قوّتها المعنوية والأخلاقية، لأنّه يُفقدها ذاك الطابع المقدّس المتصل بكفاح المُضطَهَدين ضد مُضطَهِديهم. فكيف لمن يقبل الانصياعَ ذليلًا في بعض الأحيان لقلّة قليلة من أشباهه، ومن يسخّر إرادته ويُخضع أفكاره لها، كيف يزعم أنّه يصبو إلى الحريّة؟

لقد أقام الأميركيون أيضًا حكومة داخل الجمعيّات، غير أنّها، إذا جاز القول، حكومة مدنيّة. في ظلّها يُحافظُ على استقلال الفرد: فعلى غرار ما يجري في المجتمع، جميع أعضاء الجمعيّة يتقدّمون في الوقت عينه نحو هدفٍ واحد؛ الفرق أنّ أحدهم ليس مُرغمًا على سلوك السُبُل نفسها. فلا أحد هنا يتخلّى عن إرادته وعقلِه، وإنّما يستخدمهما لإنجاز مشروع مشترك.

الفصل الثالث عشر

عن حكم الديمقراطيّة في أميركا

أعلم يقينًا أنني أخطو هنا على أرض مضطربة. فكل عبارة أوردتها في هذا الفصل من شأنها أن تمسّ، على نحوٍ ما، الأحزاب المختلفة التي تقتسم بلادي (فرنسا). غير أنّ هذا لن يُثنيني عن الإدلاء بدلوي على أكمل وجه.

يشقّ علينا في أوروبا تبيان السمة الفعليّة للديمقراطيّة ونوازعها الدائمة، لأنّ السائد في أوروبا هو صراعٌ بين مبدأين متعارضين، ولا ندري، على وجه الدقّة، ما ينبغي أن يُعزى إلى هذين المبدأين، وما ينبغي أن يُعزى إلى الاصطفافات الناجمة عن الصراع بينهما.

الحالُ في أميركا ليس مماثلًا. فهناك يسيطر الشعب على العوائق التي تعترضه؛ فلا مهالِكَ يخشى مغبّتها ولا مهاناتٍ تدعوه إلى الثأر.

لا تهتدي الديمقراطيّة في أميركا إذًا إلّا بميولها الخاصّة. فمساراتها تلقائيّة وحركتها طليقة. ومَثَلُها هو الذي يُتيحُ تقويمَ السمة الفعليّة للديمقراطيّة. ومَن مِنَ الناس قاطبةً قد يكون معنيًا بهذا البحث الشائق والمفيد أكثر منّا، نحن المنساقينَ كلّ يوم وراء نازعٍ مختلفٍ لا يُقاوَم، السائرين كالعميان ربّما نحو الاستبداد وربّما نحو الجمهوريّة، ولكن في كلتا الحالين نحو وضعٍ اجتماعيٍ ديمقراطي لا محالة؟

عن الاقتراع العام

سبقت إشارتي في ما سبق إلى أنّ جميع ولايات الاتحاد قد أقرّت مبدأ الاقتراع العام؛ إذ نجده قائمًا لدى تجمّعاتٍ من الناس من مختلف المستويات

الاجتماعية. وقد أتيح لي أن أعاين نتائجه في أماكن شتّى، وبين أعراقٍ من الناس يكاد كلّ منها أن يبدو غريبًا عن الآخر بسبب اختلاف اللغة والدين والعادات. لقد لاحظتُ سواء في لويزيانا أو في نيو إنغلند وسواء في جورجيا أو في كندا، أنّ مبدأ الاقتراع العام لا يولّد البتة في أميركا كلّ الحسنات والسيئات التي تتوقّع أوروبا أن تتولّد منه، وأنّ نتائجه جاءت، بالإجمال، مختلفة عمّا قد نفترضه.

عن خيارات الشعب ونوازع الديمقراطيّة الأميركيّة في هذه الخيارات

في الولايات المتحدة نادرًا ما يُستدعى أكثر الناس بروزًا لإدارة الشؤون العامّة. - أسبابُ هذه الظاهرة. - إنّ الحسد الذي يُحرّك الطبقات الدنيا ضدّ الطبقات العليا في فرنسا، ليس شعورًا فرنسيًا، بل هو شعور ديمقراطي. - لماذا غالبًا ما يبتعد الناس المتميّزون بملء إرادتهم عن احتراف السياسة في أميركا.

يعتقد الكثيرون في أوروبا من دون أن يجاهروا، أو أنّهم يجاهرون من دون أن يعتقدوا فعلًا، أنّ إحدى مزايا الاقتراع العام تتمثّل في أنّه يُفسح في المجال أمام أناسٍ جديرين بثقة الجمهور لتولّي إدارة الشؤون العامة. فالمُسلّم به أن الشعب لا يستطيع أن يحكم بنفسِه، غير أنّه يسعى وراء الصالح العام، ويعلم بفطرته كيفّ يختار مَن لهم سعيٌ مماثلٌ ومن هم الأكثر قدرة على الإمساك بزمام السلطة.

ولكن ينبغي أن أقرّ هنا أنّ ما شهدته في أميركا لا يتفق إطلاقًا، برأيي، مع ما يعتقده الأوروبيون ويجاهرون به أحيانًا. لقد أدهشني، لدى وصولي إلى أميركا، كم تغلب الجدارةُ على صفاتِ المواطنين العاديين، وكم يندر نظيرها لدى الحاكمين. ولعلّها اليوم واقعة ثابتة في الولايات المتحدّة أنّ من النادر أن يُدعى أكثر الناس بروزًا وجدارةً لتولّي الوظائف العمومية، وينبغي الإقرار هنا بأنّ هذا الأمر جاء مترافقًا مع تجاوز الديمقراطيّة لجميع حدودها السابقة. والواضح أنّ طينة رجال الدولة الأميركيين قد ضمُرَت على نحوٍ لافتٍ منذ نصف قرن من الزمن.

لهذه الظاهرة أسباب عدّة نشير إليها في ما يلي.

إذ من المستحيل، مهما بذلنا في سبيل ذلك، أن نرتقي بمستوى المعارف لدى شعبٍ إلى ما يجاوزُ سقفًا معيّنًا. فمهما بذلنا من جهود لتيسير بلوغ المعارف المتنوّعة، وتحسين طرق التدريس ومناهجه وجعل العلوم في متناول الجميع لن يسع هذه الجهود جعلَ الناس مقبلين على العلم مُنمّين ملكاتهم العقلية من دون أن يكرّسوا الوقت اللازم لذلك.

إنّ درجة اليُسر أو العسر التي قد يُصادفها الناس في العيش من دون عمل تشكّل إذًا الحدّ اللازِمَ لما يبلغونه من تقدّمٍ فكريّ. وقد يتراوح علوّ هذا الحدّ بين بلدٍ وآخر. أمّا أن يُزال الحدّ نهائيًا فيقتضي من الشعبِ الانصراف عن الشؤون الماديّة للحياة، أي يقتضي ألا يكون شعبًا. لذا قد يكون تصوّرنا لمجتمع جميع أفراده من المتعلّمين المستنيرين بمثل استحالة تصوّرنا لدولة جميع مواطنيها من الموسِرين. إنهما استحالتان متلازمتان. إنّي أسلّم جدلًا بأنّ أغلبية المواطنين تسعى بصدق لما فيه صلاح البلاد. لا بل أذهب في تسليمي هذا إلى أبعد من ذلك فأقول إنّ الطبقات الدنيا تبدو، بالإجمال، أقلّ نزوعًا من الطبقات العليا إلى الخلط بين هذا السعي وتوليفات مصالحها الشخصيّة. غير أن ما يُعوِزها على الدوام هو هذا القدر أو ذاك من حُسنِ اختيارها الوسائل وإن كانت صادقةً في طلبها الغاية. إنّ تكوين فكرة دقيقة عن طَبعِ شخصٍ واحد يقتضي بحثًا مطوّلًا ومفاهيم لا تُحصى قد يُخفق أصحاب العقول الراجحة في بلوغها، فهل يُفلح الحشدُ بما تعجز عنه العقول الراجحة؟ الشعب لا يملك الوسائل ولا المُهَل الزمنيّة اللتين تخوّلانه الانصراف إلى مثل هذا العمل. وهو محكوم على الدوام بأن يكون متسرّعًا في أحكامه وأن يتشبّث بالظاهر الأبرز من الأمور. ومن هنا يتأتّى لدجّالين من شتّى المشارب أن يبرعوا في فنّ استمالته، فيما يُخفق، في معظم الأحيان، أصدقاؤه الفعليون في نيل ثقته.

ثمّ إنّ تلكؤ الديمقراطية عن اختيار ذوي الجدارة من الناس لا يُعزى دائمًا إلى عجزها عن ذلك، بل إلى عدم الرغبة والميل.

إذ لا ينبغي لنا أن نغفل حقيقة أنّ المؤسسات الديمقراطيّة تنمّي إلى أقصى الحدود مشاعر الحسد في قلوب الناس. وليس السبب في ذلك أنّها توفّر لكل فرد الوسائل التي تمكّنه من أن يكون مساويًا للآخرين، بل أيضًا لأنّ هذه الوسائل تخيّب باستمرار آمال من يتوسّلونها. إنّ المؤسسات الديمقراطية توقظ وتُزيّن الشهوة إلى المساواة غير أنّها غالبًا ما لا تفي بما تعد به على أكمل وجه. إذ نجد أن المساواة التامّة تبقى يومًا بعد يوم خارج متناول الشعب عندما يحسب أنّها أضحت في متناوله، وتتسرّب من قبضته، كما يُعبّر باسكال، تسرّبًا أبديًا. وتبلغ حماسة الشعب ذروتها سعيًا وراء هذه المنفعة النفيسة التي يزيد من نفاستها كونها على قدرٍ من القرب بحيث تُعرَف، وعلى قدر من البعدِ بحيثُ يعصى على الجميع مذاقُها. فالشعبُ يُداعبه الأمل في نيلها، ويُغضبه عدم يقينه من النجاح في ذلك. تستبدّ به الحماسة، ومن ثمّ العياء، فيغتاظ لخيبة أمله. كلّ ما يفوق قدرته، في جانب من جوانبه، يبدو في نظره عائقًا أمام رغباته، وما من تفوّق، وإن كان مشروعًا، لا يُتعب أبصاره لفرط شخوصها إليه.

يعتقد كثيرون أنّ هذا الميل المضمَر الذي يحمل الطبقات الدنيا، عندنا، إلى إزاحة الطبقات العليا، قدر المستطاع، عن إدارة شؤون البلاد، لا نجد مثيلًا له إلّا في فرنسا. وهذا اعتقاد خاطئ: فالميل أو النزوع الذي أتحدّث عنه ليس فرنسيًا، بل ديمقراطي. وقد تكون الظروف السياسيّة الخاصّة قد أكسبته طابعًا فريدًا من المرارة، غير أنّ هذه الظروف لم تولّده.

في الولايات المتحدة لا يُضمرُ الشعبُ كراهيةً حيالَ طبقات المجتمع العليا. غير أنّه لا يشعر بعطفٍ حيالها ويحرص على إبقائها خارج السلطة. إنّه لا يخشى المواهب البارزة، غير أنّه لا يحبّذها. ونلاحظ بالإجمال أنّ كلّ ما يرتقي من دون دعمه لا يحظى بتأييده إلّا بصعوبة بالغة.

بينما تبقي نوازع الديمقراطيّة الفطريّة الرجالَ المميّزين بعيدًا عن السلطة، ثمّة نزوع أقلّ طغيانًا يدعو هؤلاء إلى الابتعاد عن العمل السياسي حيث سيكون عسيرًا عليهم أن يبقوا تماما كما هم، وأن يسعوا قُدُمًا في هذا المجال من دون

تعريض أنفسهم للمذلّة. هذا ما يعبّر عنه بوضوح، وبسذاجة ما بعدها سذاجة، المستشار كنت. فبعد أن يمتدح المؤلّف المشهور الذي أتحدّث عنه، ذلك القسم من الدستور الذي يخوّل السلطة التنفيذيّة (الإجرائيّة) الحق في تعيين القضاة، يضيف قائلًا: "الأرجح أن يكون أصلح الناس لتولّي هذه المناصب هم ممن عُرِفَ عنهم سلوكهم المحافظ ومبادئهم الصارمة، ما يجعلهم قاصرين عن الفوز بأغلبية الأصوات في انتخابات تقوم على الاقتراع العام"[1]. وهذه ليست سوى عيّنةٍ من الآراء التي كانت تُنشَر في أميركا في عام 1830 ولا تلقى أصواتًا معارِضة.

لقد ثَبُتَ لديّ أنّ الذين يرون الاقتراع العام ضمانًا لحُسن الاختيار إنّما يُصدّقون وهمًا ما بعده وهم. فللاقتراع العام ميّزاته، غير أنّ هذه ليست إحداها على الإطلاق.

عن الأسباب التي من شأنها أن تُصلِحَ، جزئيًا، نوازع الديمقراطيّة

التنائج العكسيّة الناجمة عن المهالك الكبرى على الأمم والأفراد. - لِمَ شهدت أميركا هذا العدد من الرجال القديرين الذين تولّوا شؤونها قبل خمسين عامًا. - تأثير المعارف والتقاليد والعادات على خيارات الشعب. - مَثَلُ نيو إنغلند. - ولايات الجنوب الغربي. - كيف تؤثّر بعض القوانين في خيارات الشعب. - الانتخاب على مرحلتين. - أثره في تكوين مجلس الشيوخ.

عندما تواجه الدولة مهالكَ كبرى غالبًا ما يختار الشعبُ الأجدر من بين مواطنيه وأكثرهم قدرةً على إنقاذها.

لقد لاحظنا أنّ الإنسان في مواجهة خطرٍ مُحدِق لا يحتفظ، إلّا نادرًا، بالمستوى المعهود من الاتزان ورجاحة العقل. فإمّا أن يرتقي إلى مستوى أعلى وإمّا أن ينكص إلى ما دونه. وما يصحّ على الإنسان الفرد يصحّ على الشعوب والأمم. فقد تؤدّي مواجهة الأخطار المُهلِكة إلى القضاء على أمّة بأسرها بدل أن ترتقي بها. إذ تؤجّج الأهواء بدلًا من أن تدبّرها، وتشوّش الفِكرَ بدل أن تنير

(1) Kent, *Commentaries*, vol. 1, p. 272.

طريقَه. لقد لبثَ اليهود على شقاقهم مصرّين على الاقتتال في ما بينهم على أنقاض هيكلهم المحترق. غير أنّ الراجح في سلوك الأمم والأفراد هو تولُّد فضائل غير عاديّة لديهم في أيام الشدّة وجَبْهِ المخاطر. فحينذاك تبرز عظمة الطباع المحتجبة كالصروح التي يحجبها ظلام الليل، غير أنّها تلوح للأبصار مُضاءةً بلهبِ الحرائق. وحينها لا تتوانى العبقريّة عن قدحِ شرار نفسِها، وينسى الشعبُ المُبتلى بالأخطار حسَد الأهواء لبعض الوقت. ولا يعزّ عندئذٍ أن تخرج من صناديق الاقتراع أسماءٌ مرموقة. لقد قلتُ في ما سبق أنّ رجال السياسة في أميركا اليوم هم أقلّ شأنًا ومقامًا من أسلافهم الذين برزوا، قبل 50 عامًا، في تدبيرهم شؤون البلاد. والسبب في ذلك لا يعود فقط إلى القوانين، بل إلى الظروف أيضًا. أي عندما كانت أميركا تكافح في سبيل أنبل القضايا، وهي قضيّة انعتاق شعبٍ من نير شعب آخر؛ فلمّا كان الأمرُ متعلّقًا بولادة أمّة جديدة، ارتقت الأنفسُ جميعًا إلى مستوى الغاية التي تسعى من أجلها. وفي غمرة الحماسة العامرة تلك كان الرجالُ القديرون في الطليعة، وكان الشعبُ حاضنًا لهم، تاركًا لهم مكانةَ الطليعة. ولكن يندر أن تشهد الأمم أحداثًا كهذه. ولا ينبغي أن نبني الأحكام إلّا على مجرى الظروف العاديّة.

إذا قيض للأحداث العابرة أحيانًا أن تُصلِح من أهواء الديمقراطيّة، فإنّ المعارف، والتقاليد والأعراف بخاصّة، تؤثّر في هذه الأهواء تأثيرًا مماثلًا من حيث القوة، لكنّه، في الوقت نفسه، أكثر دوامًا. وهذا بالضبط ما نشهده في الولايات المتحدة.

ففي نيو إنغلند، حيث التعليم والحريّة وليدتا الأخلاق والدين، وحيث استطاع المجتمع، القديم العهد نسبيًا والمستقرّ منذ زمن طويل، أن يُكوّن أعرافه وتقاليده، اعتاد الشعبُ المنعتق من سائر المراتب الناجمة عن الثروة أو المولد، أن يحترم المراتب الفكريّة والأخلاقية وأن يرضخ لها طوعًا: لذا نرى الديمقراطيّة في نيو إنغلند تُحسنُ في خياراتها أكثر ممّا تفعل بقاعٌ أخرى.

على الضدّ من ذلك، نرى الأمور مختلفةً كلّما هبطنا باتجاه الجنوب، مرورًا بالولايات ذات الرابط الاجتماعي الأحدث عهدًا والأضعف، وحيث التعليم أقل

انتشارًا، وحيث لم يكن التآلف ناجعًا بين الأخلاق والدين والحريّة، حيث نجد أن المواهب والقدرات والفضائل أضحت صفات نادرة في أوساط الحاكمين.

أمّا إذا توغّلنا قُدُمًا في ولايات الجنوب الغربي الجديدة، حيث الجسم الاجتماعي، وليد الأمس، لا يشكّل سوى تجمّع من المغامرين أو التجار المضاربين، فنكاد لا نعرف أيّ الأيادي هي التي تمسك بزمام السلطة، وبموجب أي قوّة مستقلّة عن التشريع البشريّ تقدر الدولة أن تنمو ويقدر المجتمع أن يزدهر.

ثمة قوانين طبيعتها ديمقراطيّة ومع ذلك تفلح، ولو جزئيًا، في تصويبِ النوازع الخطيرة الملابسة للديمقراطية.

فإذا قُيِّض لأحدكم الدخول إلى مجلس النواب في واشنطن، فقد يشعر بالصدمة جرّاء الطابع العاميّ الغالب على هذا المجلس الكبير. وغالبًا ما تجيل بصرَكَ في الأنحاء بحثًا عن وجهٍ لرجل ذائع الصيت على مقاعده. جميع أعضائه تقريبًا هم من الناس المجهولين الذين لا توحي أسماؤهم بشيء يُذكَر. إنهم، بمعظمهم، من محامي البلدات، والتجار، أو حتّى ممن ينتمون إلى أدنى طبقات المجتمع. وقد لا نجانب الصدق إذا قلنا إنّ ممثلي الشعب في البلد الذي يعرف انتشارًا شبه تام للتعليم في أنحائه لا يُحسنون الكتابة الصحيحة في بعض الأحيان.

على مقربةٍ منه مجلس الشيوخ الذي تضمّ قاعته الضيّقة قسمًا لا يُستهان به من مشاهير أميركا. وتكاد لا تجد عضوًا من أعضائه لم يقترن اسمه بعملٍ ناجحٍ ومشهور. وهم نخبة من المحامين البارعين والقادة العسكريين المتميّزين، والقضاة المرموقين، ومشاهير رجالات الدولة. وكلّ كلام يصدر عن هذا المجلس هو مما يُشرّف أعظم النقاشات التي تدور عادة في برلمانات أوروبا.

تُرى ما مصدر هذا التنافر العجيب؟ ولِمَ تقبع نخبة الأمّة في هذا المجلس لا في المجلس الآخر؟ لِمَ يضمّ المجلس الأوّل هذا العدد من العناصر العاميّة،

بينما يبدو المجلس الآخر ملتقى الطاقات والمعارف؟ مع أنّ المجلسين منبثقان عن الشعب، والمجلسين نتاج الانتخابات العامّة، ولم يعلُ صوتٌ في أميركا، إلى يومنا هذا، يزعم أنّ مجلس الشيوخ هو عدوّ مصالح الشعب. إذًا ما مصدر هذا الفرق الشاسع؟ لا أرى سوى حقيقة واحدة من شأنها أن تلقي ضوءًا على هذا الأمر: إنّ الانتخاب الذي يُنتج مجلس النواب هو انتخاب مباشر. أمّا الانتخاب الذي ينبثق منه مجلس الشيوخ فهو انتخاب على مرحلتين. إنّ عموم المواطنين ينتخبون الهيئة التشريعيّة لكلّ ولاية، ويحوّل الدستور الفدرالي كلاً من الهيئات التشريعيّة إلى هيئة انتخابية يختار منها أعضاء مجلس الشيوخ. فالشيوخ إذًا يعبّرون، وإن بطريقة غير مباشرة، عن نتيجة الاقتراع العام. ذلك أنّ الهيئة التشريعيّة التي تسمّي ليست هيئة أرستقراطيّة أو ذات امتياز تستمدّ حقّها الانتخابي من ذات نفسها، بل هي مرتبطة جوهريًا بعموم المواطنين. وهي تُنتخَب إجمالًا من قبلهم مرّة كلّ عام، وبذلك يتسنّى اختيار أسماء جديدة سنويًا لعضوية مجلس الشيوخ. ولكن يكفي أن تنفذ إرادة الشعب عبر هذا المجلس المُختار كي تختمر على نحوٍ ما، وتخرج منه مكسوةً بأبهى الصيغ وأنبلها. فعلى هذا النحو يمثّل الأعضاء المنتخبون على الدوام أغلبية الأمّة التي تحكم بالضبط. غير أنهم لا يمثلون إلّا الأفكار الراقية المعتملة في أوساط هذه الأغلبية، والميول النبيلة التي تحثّها على العمل لا الصغائر التي غالبًا ما تثير غرائزها والرذائل التي تشوّه سمعتها.

ليس من المستبعد في مستقبلٍ قريب أن تلجأ الجمهوريات الأميركيّة إلى الإكثار من مبدأ المرحلتين في نظامها الانتخابي وإلّا أضلّتها شعاب الديمقراطيّة وكانت سببًا في هلاكها.

ولا أذيع سرًّا إذا قلتُ إني أرى في الانتخاب على مرحلتين الوسيلة الوحيدة لجعل الحريّة السياسية بمتناول جميع فئات الشعب وطبقاته. ويستوي عندي في الخطأ من يخشونها ومن يصبو إلى جعل هذه الوسيلة سلاحًا حصريًا في يد حزبٍ من الأحزاب.

التأثير الذي مارسته الديمقراطيّة الأميركية على القوانين الانتخابيّة

إنّ ندرة الانتخابات تعرّض الدولة لأزماتٍ حادّة. - وكثرتها المفرطة تدخلها في حال من الاضطراب المحتدم. - الأميركيون اختاروا ثاني هذين الشرّين. - تغيُّر القوانين. - رأي هاملتون وماديسون وجفرسون بهذا الشأن.

عندما لا تُجرى انتخابات إلّا في فترات متباعدة تكون الانتخابات مُناسبةً لتعريض الدولة إلى اضطراب.

فإذ ذاك تبذل الأحزاب كلّ الجهود الممكنة لاغتنام الفرصة غير السانحة إلّا لمامًا. ولأنّ خسارتهم الانتخابات هي هزيمةٌ لفترة طويلة، يُخشى أن يطلق المرشّحون العنان لأطماعهم وأن يُقدموا على ما لا تحمد عقباه بدافع الاستماتة. أمّا إذا كان الصراع المتكافئ قابلًا لأن يُستأنف في مهلةٍ قصيرة الأجل، فلن يجد المهزومون غضاضةً في التحلّي بالصبر حتّى الانتخابات المقبلة.

أمّا إذا تتالت الانتخابات في فتراتٍ متقاربة، فإنّ كثرتها تغرق المجتمع في سعيٍ محموم وتبقي الشؤون العامة في حال من التغيّر الدائم.

هكذا تكون الدولة في الحالة الأولى عرضةً لعدم الاستقرار من جهة، ومن الجهة الثانية عرضةً للثورة. فالنظام الأوّل يسيء إلى جودةِ الحكم والثاني يهدّد وجود الحكمِ نفسه.

اختار الأميركيون أن يعرّضوا أنفسهم للخطر الأوّل لا الثاني. وهم اتّبعوا في اختيارهم هذا ما تمليه الفطرة لا التفكير، مجاراةً لميل الديمقراطيّة إلى التنوّع حتّى الهوى. وكان من نتيجة ذلك هذه القابليّة الفريدة للتغيّر التي اتسم بها التشريع لديهم.

كثير من الأميركيين يعتبرون أن عدم الثبات في قوانينهم إنّما هو النتيجة اللازِمة لنظامٍ تميّز بنتائجه العامّة المفيدة. ولكن، لا أعتقد أنّ أحدًا في الولايات المتحدة قد يزعم أنّ عدم الثبات هذا ليس واقعًا أو لا يرى فيه شرًّا مستطيرًا.

عقب برهانه على الفائدة المتأتية من سلطةٍ قادرةٍ على منع أو، في الأقلّ، عرقلة سنّ القوانين الباطلة، يضيف هاملتون قائلًا: "قد يقول قائلٌ إنّ السلطة بمقدورها أن تتوقّى سنّ قوانين باطلة تقتضي سلطةً قادرة على توقّي القوانين الصالحة. ولن يُرضي هذا الاعتراض أولئك الذين أتيح لهم أن يُعاينوا كلّ المساوئ الناجمة، في حالتنا، عن عدم ثبات القانون وقابليّته للتغيّر. لعلّ عدم الثبات التشريعي هو الوصمة الأكبر التي نلحظها في مؤسساتنا"[2].

ويقول ماديسون في موضع آخر: "يبدو لي أنّ السهولة التي يعتمدها البعض في تغيير القوانين، والإسراف في استخدام السلطة التشريعيّة، هما أشد الأمراض خطورةً التي تتعرّض لهما الحكومة"[3].

حتّى جفرسون، وهو أكبر الديمقراطيين الذين أنجبتهم الديمقراطيّة الأميركية قاطبةً، أشار إلى الأخطار نفسها.

"إنّ عدم ثبات قوانيننا هو حقًّا عقبة خطيرة. وأعتقد أنّه كان بوسعنا أن نجتنبه لو قرّرنا مهلة عام بين عرض أي قانون وبين الاقتراع النهائي عليه؛ إذ تتيح هذه المهلة فرصةً كافية لمناقشته والاقتراع بشأنه من دون إجراء تعديلات عليه، أمّا إذا اقتضت الظروف قرارًا سريعًا بشأنه فلا ينبغي أن يقرّ الاقتراح بالأغلبية المطلقة، بل بأغلبية ثلثي أصواتِ كلّ من المجلسين (التشريعيين)"[4].

عن الموظفين العموميين في ظلّ الديمقراطية الأميركيّة

طابع البساطة الذي يتسم به الموظفون الأميركيون. - غياب الزيّ الرسميّ. - جميع الموظفين يتقاضون أجورًا. - النتائج السياسيّة المترتبة على هذا الأمر. - لا وجود في أميركا لما يُسمّى مهنةً عامّة. - تبعات ذلك.

لا شيء يميّز الموظفين العموميين في الولايات المتحدة عن سائر المواطنين. فلا قصور لهم، ولا حرس، ولا زيّ رسمي. ولا تتصل بساطة

---

(2) *Federalist*, no. 73.

(3) *Federalist*, no. 62.

(4) رسالة إلى ماديسون، مؤرخة في 20 كانون الأول/ ديسمبر 1787.

المظهر هذه بميّزة خاصّة من مزايا الذهنيّة الأميركية، بل تعود إلى المبادئ المؤسّسة لمجتمعهم.

ففي عرف الديمقراطيّة ليست الحكومةُ منفعةً بل هي شرّ لا بدّ منه. ولا مناص من منحِ الموظفين بعضًا من السلطة، وإلّا فما الفائدة منهم؟ غير أنّ المظاهر الخارجيّة للسلطة ليست ضرورية لحُسنِ سير الأعمال، بل لعلّها تؤذي، من دون طائل، مشاعر العامّة.

والموظفون أنفسهم يشعرون تمامًا بأنهم لم يحظوا بولايتهم على الآخرين بسببٍ من نفوذهم، هم، بل إنّ تولّيهم هذا مشروطٌ بنزولهم إلى مستوى الجميع من خلال سلوكهم اليوميّ.

لا أعتقد أنّ ثمَّ من هو أشد انضباطًا في مسلكه العام، ومن هو أكثر استعدادًا في أي وقت لخدمة الجميع، ومن هو أكثر تنبهًا إلى تلبية المطالب، وأشدّ لباقة في ردوده على السائلين، من الموظّف العمومي في الولايات المتحدة.

كم يروقني هذا المسار التلقائي لحكم الديمقراطيّة. تلقائيّة تلك القوّة اللدنيّة التي تتصل بالوظيفة أكثر منها بالموظّف، وبالشخص أكثر منها بشارات مكانته الخارجيّة؛ إني أجد فيها مسحةً من الرجولة أقدّرها حقّ التقدير.

أمّا ما يُحكى عن التأثير الذي قد يخلّفه الزيّ الرسمي في الناس، فهو، في اعتقادي، أمر مبالغ به في عصرٍ كعصرنا؛ إذ لم ألحظ يومًا في أميركا أنّ الموظّف يحظى أثناء أدائه وظيفته بقدر أقلّ من الهيبة والاحترام لأنّه لا يرتدي الشارات الخارجيّة الدالّة على وظيفته.

كما أنني لا أعتقد، من جهة أخرى، أنّ لباسًا خاصًّا يرتديه الموظفون العموميون قد يحملهم على احترام أنفسهم إذا كانوا غير مهيّئين تلقائيًا لاحترام أنفسهم. فما من زيّ، مهما كان، قد يوحي بالهيبة والاحترام أكثر مما قد يوحي به الشخص الذي يرتديه.

وعندما أرى، في بلادنا، بعض القضاة أو الموظفين الكبار ينهر المتقاضين أو يتملّقهم، أو يشير ازدراءً خلال استماعه لدفاعاتهم أو يتبسّم مجاملةً خلال سرد التهم، فكم أودّ عندها أن أنزع عن هذا البعض الثوب الذي يرتديه كي يُتاح لي أن أعرف ما إذا كان ثوب المواطن العاديّ قد يُذكّره بكرامة الجنس البشريّ الفطريّة أم لا.

لا يرتدي أيٌّ من الموظفين العموميين زيًّا رسميًا، لكنهم جميعًا يتقاضون راتبًا.

وهذا أمر بدهيّ، يتصل، ربّما أكثر من سواه، بالمبادئ الديمقراطية. فقد تحيط الديمقراطية موظّفيها العموميين بجميع أسباب الأبّهة وتلبسهم حريرًا وتكسوهم ذهبًا من دون الإساءة مباشرة إلى مبدأ وجودها. غير أنّ امتيازات كهذه تبقى امتيازات عابرة، فهي تتصل بالموقع لا بالشخص. أما إيجادِ الوظائف من دون أجر فيعتبرُ إسهامًا في خلق طبقةٍ من الموظفين الأغنياء المستقلّين، أي خلق نواة لطبقةٍ أرستقراطية. وإذا احتفظ الشعب بحقّ الاختيار فإنّ مزاولته هذا الحقّ سوف تقيّد بحدودٍ لازِمة.

فإذا ما عمدت جمهورية ديمقراطية إلى جعل الوظائف المأجورة مجّانية، كانت تسيرُ قُدُمًا نحو التحوّل إلى مَلَكيّة. وإذا شرعت مَلَكيّة بصرف أجور عن وظائف مجّانية، فهذه علامة مؤكّدة على تحوّلها إمّا إلى وضع الاستبداد وإمّا إلى وضع الجمهوريّة.

يبدو لي إذًا أنّ استبدال الوظائف المجّانية بوظائف مدفوعة الأجر يشكّل، في ذاته، ثورةً فعلية.

وأرى أنّ إحدى العلامات البارزة لسيادة الديمقراطيّة المطلقة في أميركا تكمن في الغياب التام للوظائف غير المدفوعة الأجر. فلقاء الخدمة العامّة، مهما كانت، تُدفَع أجور: وبذلك لا يكون من حقّ كلّ مواطن أن يحصل على هذه الخدمة وحسب، بل يُتاح له أيضًا أن يؤدّيها.

وإذا كان من حقّ المواطنين جميعًا، في الدول الديمقراطيّة قاطبةً، أن يتولّوا الوظائف العمومية، فإنّهم في المقابل لا يسعون جميعًا وراءها. وغالبًا ما

لا تكون شروط الترشّح والأهلية لتولّي الوظائف هي العائق، بل عدد المرشّحين وكفاءاتهم التي تحدّ من هامش الاختيار أمام الناخبين.

إذ لا وجود لوظائف عمومية، بحصر المعنى، لدى الشعوب التي تطبّق مبدأ الانتخاب في جميع مجالات حياتها. ولا يحتل الناس فيها وظائفهم إلّا بالمصادفة، ولا شيء يضمن استمرارهم فيها. ويصحّ هذا القول خاصّةً إذا كانت الانتخابات سنوية، ما يعني أنّ الوظائف العمومية لا تعتبر مجالًا لبلوغ الطموحات في فترات الهدوء. ففي الولايات المتحدة لا يدخل معترك السياسة إلّا ذوو المطامح المعتدلة. أمّا أصحاب المواهب البارزة والآراء المميّزة فيجمعون، إجمالًا، على اجتناب السلطة كي ينصرفوا إلى تدبير أعمالهم الخاصّة. ولا يعقد واحدهم العزم على تولّي شؤون الدولة إلّا إذا شعر بالعجز عن تدبير أعماله الخاصّة.

إلى أسبابٍ مماثلة، وإلى سوءِ اختيار الديمقراطيّة لرجالاتها قد يُعزى هذا الكمّ الهائل من الناس العاديين الذين يتولّون الوظائف العمومية. ولستُ أدري إذا كان الشعب في الولايات المتحدة قد يختار الناس من ذوي المؤهّلات العالية الذين يسعون وراء الوظائف، غير أنّ المؤكّد هو أنّ هؤلاء لا يسعون وراءها.

عن سلطة الموظفين[5] التحكّمية (De l'arbitraire) في ظلّ الديمقراطيّة الأميركيّة

لِم تكون سلطة الموظفين التحكّمية في ظلّ الملكيات الاستبداديّة والجمهوريات الديمقراطية أكبر منها في المَلَكيّات الدستوريّة. - سلطة الموظفين التحكمية في نيو إنغلند.

ثمة نوعان من الحكم يشوب عمل الموظفين فيهما كثيرٌ من التحكّمية: وهما حكم الفرد المطلق، وحكم الديمقراطيّة.

(5) أستخدم هنا صفة (magistrats) بمعناها الأوسع، وأقصد بها جميع المكلّفين تطبيق القوانين.

وتعود هذه النتيجة الواحدة إلى أسباب متشابهة تقريبًا.

في الدول الاستبداديّة، لا أحد من الناس يشعر بالاطمئنان إلى مصيره، لا المواطن ولا الموظّف. فسيّد البلاد يُمسك بيديه حياة ومصير وأحيانًا شرفَ الناس العاملين في خدمته، ويعتقد أن لا وجود لما يخشاه من قبلهم، فيترك لهم هامشًا واسعًا من حريّة العمل، لثقته التامّة بأنّهم لن يستغلّوا هذا الهامش للعمل ضدّه.

في الدول الاستبداديّة يعشق وليّ الأمر سلطانَه ويمقت كلّ قيدٍ يحدّ هذا السلطان ولو كان قيدًا بأمرِه، ويهوى رؤية عمّالِه ساعين في عملهم ارتجالًا من دون قصد أو خطّة، فيطمئنّ إلى كون أعمالهم مجرّدةً من الميول المناهضة لرغباته.

وفي الديمقراطيات لا تخشى الأغلبية من استغلال هامش الحريّة لدى الموظفين ضدّها، لأنّها قادرةٌ على انتزاع السلطة من أيديهم كلّ عام. وعلى الرغم من قدرتها المطلقة على إبلاغ الحاكمين مشيئتها في كلّ لحظة، فهي تؤثر أن تطلق العنان لجهودهم الخاصّة بدل أن تقيّدهم بقاعدة ثابتة، ذلك أن القيد الذي قد يحد من حرية حركتهم يحدّ في الوقت نفسه من حريّة حركتها.

حتّى إذا نظرنا عن كثب وجدنا أنّ تحكّم الموظفين في ظل الديمقراطيّة يفوق بأشواط تحكّم الموظفين في ظل الدول الاستبداديّة.

ففي دول مماثلة قد يعاقب وليّ الأمر في وقتٍ ما جميع الأخطاء التي يلحظها. غير أنّه لا يستطيع الزعم بأنّه يلحظ كلّ الأخطاء التي تستوجب العقاب. أمّا في الديمقراطيات فيتصف وليّ الأمر، على الضدّ من ذلك، بتمام القدرة وتمام الحضور أينما كان: لذلك نرى الموظفين الأميركيين يتمتعون بهامش من الحريّة في عملهم بكفالة القانون أوسع من مثيله المتاح للموظف الأوروبي؛ إذ غالبًا ما يُشار إليهم بالهدف الذي ينبغي لهم أن يبلغوه وتترك لهم حريّة اختيار وسائل بلوغه.

في نيو إنغلند، مثلًا، يُناط بمُختاري كل بلديّة إعداد لوائح بأسماء المحلّفين المحتملين؛ ولا يُطلب منهم إلّا التقيّد بقاعدةٍ وحيدة: وهي ضرورة اختيار المحلّفين من بين المواطنين المتمتعين بحقوقهم الانتخابية وبسمعة طيّبة[6].

نحن في فرنسا نحسب أن حياة الناس وحريّتهم قد تغدوان عرضةً للتهلكة إذا ما خوّلنا موظفًا ما، كائنًا من كان، مزاولة حقّ مرهوب الجانب كهذا.

في نيو إنغلند يستطيع هؤلاء الموظفون أنفسهم أن ينشروا لوائح بأسماء السكّيرين على الحانات وأن يحظروا على الناس، تحت طائلة المسؤولية، تقديم الخمر لهم[7].

من شأن سلطةٍ رقابيّة مماثلة أن تثير نفورَ شعبٍ في ظلّ مَلكيّة مطلقة؛ غير أنّ الناس هنا يرضخون لأحكامها من دون مشقّة.

لم يدع القانون مثل هذا الهامش الواسع لتحكّمية الموظفين إلّا في الجمهوريات الديمقراطيّة، لأنّ التحكمية في ظلّ الديمقراطيّة ليست أمرًا مثيرًا للخشية. لا بل يمكن القول إنّ هامش الحريّة الذي يتمتّع به الموظف يزداد اتساعًا كلّما اتسعت دائرة مزاولي حقّ الانتخاب وقصُرَت ولاية الموظف في عملِه.

ومن هنا تتأتّى الصعوبة في تحويل جمهوريّة ديمقراطيّة إلى حالٍ مَلكيّة. ففي حال المَلكيّة يحتفظ الموظّف عادةً بحقوقِ الموظّف المنتخب وصلاحياته، من دون أن يكون منتخبًا حقًا. ما يفضي بنا إلى الاستبداد.

---

(6) قانون 27 شباط/ فبراير 1813. *Collection générale des lois du Massachusetts*, vol. 2, p. 331.
والجدير بالذكر أنّ اختيار أعضاء هيئة المحلّفين من بين الأسماء المذكورة في اللوائح يتمّ بعد ذلك بالقرعة.

(7) قانون 28 شباط/ فبراير 1787.
Collection générale des lois du Massachusetts, vol. 1, p. 302.

أمّا نص القانون فهو الآتي:
"سوف يعمد مختارو كلّ بلديّة على نشر لوائح بأسماء السكّيرين المعروفين ولاعبي الميسر ومن اعتادوا إهدار أوقاتهم وأموالهم في الحانات والنُزُل والدكاكين. ومَن مِن أصحاب هذه الأماكن يسمح بعد اطلاعه على هذا التنبيه بتقديم الشراب أو تسهيل المقامرة للأشخاص المذكورين في اللوائح سوف يُعاقَب بغرامة".

لا نعرفُ نظامًا يحدّد فيه القانون نطاق عملِ الموظفين العموميين ويُعنى، في الوقت نفسه، بتوجيه خطاهم، إلّا في المَلَكيّات الدستورية. ولا يخفى السبب في ذلك.

إذ نجد السلطة في الملكيّات الدستورية موزّعة بين الملك والشعب. ومن مصلحة فريقي السلطة هذين أن يكون موقع الموظف ثابتًا.

فالملك لا يريد أن يضع مصير الموظفين بين أيدي الشعب، خشيةَ أن يتنكّر هؤلاء لسلطته. والشعب من جهته يخشى من استخدام الموظفين، إذا ما ارتهنوا ارتهانًا مطلقًا لإرادة الملك، بغيةَ قمع الحريّات. لذلك لا يُرتَهن الموظفون لأي من الفريقين.

ولعلّ ما يحمل الملك والشعب على جعل الموظّف مستقلاً هو أيضًا ما يحملهما على السعي وراء ما يحول دون سوء استخدامه لهذه الاستقلاليّة كي لا توجَّه لا ضدّ سلطة الملك ولا ضدّ حرية الشعب. فيتفق الفريقان إذًا على ضرورة أن يُعملَ مسبقًا على رسم خطّة معيّنة لسلوك الموظّف، ويجدان مصلحةً مشتركة في أن تُفرَض عليه قواعد لن يستطيع مخالفتها.

عدم الاستقرار الإداري في الولايات المتحدة

إنّ الأثر الذي تخلّفه أعمال المجتمع في أميركا هو أقلّ بروزًا من الأثر الذي تخلّفه أعمال الأسرة. - الصحف، هي الصروح التاريخيّة الوحيدة. - كيف يضرّ عدم الاستقرار الإداريّ بفنّ الحكم.

لا يلبث الناسُ في موقع السلطة إلّا هنيهةً، يعودون بعدها ليبتلعهم الجَمعُ الذي دأبُه التغيّر، فينجم عن ذلك أن الأثر الذي تخلّفه أعمال المجتمع في أميركا غالبًا ما تكون أقلّ بروزًا من الأثر الذي تخلّفه أعمال الأسرة. ولا نجانب الصواب إذا قلنا إنّ الإدارة العامّة في أميركا تقومُ، على نحوٍ ما، على أسس شفهيّة وتقليديّة. وهي لا تعتمد التدوين إطلاقًا، وحتّى ما يدوّن فيها لا يلبث أن تذروه الرياح كما تتطاير أوراق الشجر، إلى غير رجعةٍ، عند الهبوب.

إنّ الصروح التاريخيّة الوحيدة التي تعرفها الولايات المتحدة هي الصحف. فإذا فُقِدَ عددٌ واحدٌ من أعدادها كأنّما فُقِدَت حلقة من حلقات الزمن وما عاد الحاضرُ والماضي متّصلين. ولا شكّ عندي أنّه بمضيّ 50 عامًا من الآن سوف يغدو الحصول على وثائق صحيحة عن تفاصيل الحياة الاجتماعيّة للأميركيين في يومنا أشدّ صعوبةً من جمع الوثائق حول إدارة الفرنسيين في القرون الوسطى. وإذا تعرّضت الولايات المتحدة لغزو برابرةٍ على نحو مباغت فلن نعرف شيئًا عن الشعوب التي تقطنها إلّا باللجوء إلى تاريخ الأمم الأخرى.

لقد سرى عدم الاستقرار الإداريّ في العادات حتّى جاز قولنا اليوم إنّ عدواها سرت في ميول الناس وأذواقهم. فلا أحد يُعنى بما أُنجزَ قبله. ولا أحد يسلك في عملِه نهجًا بعينه. كما أن أحد لا يُعنى باقتناء المجموعات الكاملة أو يجمع الوثائق مع أنّ الأمرَ بمتناول الجميع. وحتّى لو قُيّض لأحد أن يمتلك مثل هذه الوثائق فهو لا يحفظها أو يحرص عليها. إنّي أجد بين أوراقي، على سبيل المثال، بعض الوثائق الأصليّة ممّا زوّدتني به إداراتٌ عامّة في معرض الإجابة عن الأسئلة التي طرحتها عليها؛ إذ يبدو المجتمع في أميركا كأنّه يعيش ليومِه كما تفعل الجيوش أثناء حملاتها العسكريّة. ومع ذلك نقول إنّ فنّ الإدارة هو، من دون شكّ، علمٌ من العلوم. وجميع العلوم تحتاج في تقدّمها إلى الجمعِ بين الاكتشافات التي تحقّقها الأجيال المختلفة، والربط بينها على نحوٍ تعاقبها. ففي فسحة العمر القصيرة هناك شخصٌ يلاحظ حقيقة معيّنة، وهناك آخر يستنبط فكرة، وآخر يبتكر وسيلة، وآخر يهتدي إلى معادلة. وتجني البشرية في مسارها هذه ثمار التجربة المتنوّعة هذه، لتتكوّن منها العلوم. على هذا النحوِ يمكن القول إنّه من الصعب أن يتعلّم الإداريون الأميركيون شيئًا استنادًا إلى استمراريّة الخبرات والتجارب. فما يحملونه معهم في إدارتهم المجتمع ليس سوى المعارف الشائعة في المجتمع نفسه، لا المعارف والمعلومات التي استنبطوها بأنفسهم. فالديمقراطيّة المغالية تضرّ إذًا بتقدّم فن الحكم. وهي في هذا المعنى قد تكون أكثر موافقةً لشعب متمرّس بفنّ الإدارة منها لشعبٍ حديث العهد في هذا المجال.

والواقع أنّ هذه الملاحظة لا تصحّ فقط في مجال علم الإدارة. فالحكم الديمقراطي المبني على فكرة تلقائيّة وبسيطة يستوجبُ، مع ذلك، وجود مجتمعٍ متحضّر على مستوى رفيع من الثقافة والتعليم[8]. فقد يبدو لغير المدقّق أنّ الحكم الديمقراطيّ هذا نشأ في عصور التكوين الأولى، غير أنّ النظر المتأنّي في صلبِهِ يؤكّد لنا أنّه لم ينشأ إلّا في مراحل متأخرة.

عن الأعباء العامّة في ظلّ إمبراطورية الديمقراطيّة الأميركية

ينقسم المواطنون في المجتمعات كافّة إلى عدد معيّن من الطبقات. - الميول التي تدخلها هذه الطبقات في إدارة أموال الدولة. - لماذا يزداد حجم الإنفاق العام عندما يتولّى الشعبُ الحكم. - ما يجعلُ الإسراف في العطاءات أمرًا لا يُخشى منه في أميركا. - أوجه استخدام المال العام في ظلّ الديمقراطيّة.

هل الحكمُ الديمقراطيّ اقتصاديّ؟ قبل الإجابة عن هذا السؤال يتعيّن علينا أولًا أن نقرّر بأيّ حكمٍ نقارنها.

ولن تكون الإجابة شاقّة إذا كنّا نقيم المقارنة بين جمهوريّة ديمقراطيّة ومَلَكيّة مطلقة؛ إذ نجد أنّ حجم الإنفاق العام في الأولى يفوق حجمه في الثانية. غير أنّ هذه الملاحظة تصحّ في جميع الدول الحرّة قياسًا بالدول غير الحرّة. فلا ريب في أن الاستبداد يُفقِر الناس ليس فقط عبر استيلائه على ثمرة إنتاجهم، بل أيضًا وأولًا، عبر منعهم من الإنتاج. فالاستبداد يستنزف الثروات ويُنضِبُ معينها ولا يحترم، في الأغلب، سوى الثروة المكتسبة. أمّا الحرية فهي، على الضدّ من ذلك، تولّد من الخيرات مئاتَ أمثال ما تدمّره منها، وفي البلدان التي تعيش في كنفها تزداد موارد الشعبِ بوتيرة أسرع من وتائر ازدياد الضرائب.

ما يعنيني هنا هو عقد المقارنة بين الشعوب الحرّة، وانطلاقًا من هذه المقارنة بيانُ التأثير الذي تخلّفه الديمقراطية على أوضاع الدول الماليّة.

---

(8) من نافل القول هنا إنّ كلامي هذا يتطرّق إلى الحكم الديمقراطي مطبّقًا على شعب لا على قبيلة صغيرة.

تتبع المجتمعات، شأن الجماعات المنظّمة قاطبةً، في تكوينها بعض القواعد الثابتة التي لا يجوز أن تحيد عنها. فهي تشتركُ بعناصر معيّنة مُلابسة لتكوينها في أي زمان أو مكان.

لذلك من الجائز على الدوام أن نقسم، في المبدأ، أيّ شعب من الشعوب إلى ثلاث طبقات.

تكون الأولى هي طبقة الموسِرين. وتضمّ الثانية أولئك الذين لا يصنّفون من الأغنياء والموسِرين، غير أنّهم في المرتبة الوسط، وأحوالهم ميسورة. أمّا الطبقة الثالثة فمن شأنها أن تضمّ جميع من ليس لديهم أملاك أو لديهم أملاك صغيرة ويعتاشون، على نحوٍ خاص، من العمل الذي توفّره لهم الطبقتان الأولى والثانية.

وقد يتراوح عدد المنتمين إلى هذه الفئات المختلفة بحسب الوضع الاجتماعي السائد؛ غير أنّ اختلاف عديدها لا ينفي وجودها حتمًا في المجتمعات.

وبدهيّ أن تخلّف كلّ طبقةٍ من هذه الطبقات الثلاث بعضًا من تأثير الميول والعادات الخاصّة بها على تدبير شؤون الدولة الماليّة.

لنفترض أن الأولى هي التي تسنّ القوانين والتشريعات: فمن المرجّح عندئذ أنّها لن تكون شديدة الحرص على الاقتصادِ في المال العام لأنّ الضريبة التي تُفرَض على ثروة واسعة لا تستقطع منها إلّا بعض الفائض ولن يكون تأثيرها محسوسًا.

لنفترض على الضدّ من ذلك أنّ الطبقات الوسطى هي التي تسنّ القوانين المالية. فمن المؤكّد عندئذ أنها لن تسرف في فرض الضرائب، فلا شيء يُرهق الثروات الصغيرة أكثر مما تُرهقها الضرائب الكبيرة.

لذلك لا بدّ من أن تكون حكومة الطبقات الوسطى لا الأكثر استنارة، ولا حتّى الأكثر سخاءً، بل أقول: الأكثر اقتصادًا من بين الحكومات الحرّة قاطبة.

لنفترض الآن أنّ الطبقة الثالثة والأخيرة هي التي تنفرد بسنّ القوانين؛ هنا أرى احتمالًا راجحًا لزيادة النفقات العامّة بدل تقليصها، وذلك لسببين اثنين:

بما أنّ القسم الأكبر ممن يقترعون على إبرام القانون في هذه الحالة ليست لديهم ملكيات كبيرة، فإنّ المال الذي يُنفقُ لصالح المجتمع هو مالٌ مفيد لهم ولا يضيرهم بشيء. أمّا من لديه ملكيّة صغيرة من بينهم فلن يجد صعوبةً بالغة في تطويع قانون الضريبة بحيث يطاول الأغنياء ولا يأتي بالمنفعة إلّا على الفقراء، وهو أمرٌ لن يتمكّن الأغنياء من الإتيان بمثيلِه في حال تولّيهم الحكم.

لذا من غير المتوقّع أن تعتمد البلدان الفقيرة[9] التي يتولّى الفقراء سنّ القوانين فيها، نهجَ الاقتصاد في النفقات العامة: سوف تبقى هذه النفقات كبيرة إمّا لأنّ الضرائب لا تطال من يفرضونها، وإمّا لأنّها تفرَض على نحوٍ يجعلهم بمنأى عنها. أي بعبارة أخرى، إنّ الحكومة الديمقراطية هي الحكومة الوحيدة التي يستطيع فيها فارضُ الضرائب أن ينجوَ من الالتزام بسدادها.

أمّا قولُ قائلٍ إنّ الحفاظ على ثروة الأغنياء يصبّ آخر الأمر في صالح الشعب، لأنّ تناقص هذه الثروات سوف يؤدّي إلى ضائقة عامّة، فهو على الأرجح من قبيل العبث المحض. أليس من صالح الملوك أيضًا أن يوفّروا رغد العيش لرعاياهم، ومن صالح النبلاء أن يوسّعوا صفوفهم المغلقة لوافدين جدد؟ فلو كانت المصلحة الآجِلة تغلبُ على الأهواء والحاجات العاجِلة لما وجد في يومٍ من الأيام ملوكٌ مستبدّون أو أرستقراطيّة قاصِرةٌ على ذاتها.

وقد يعترض أحدهم بقولِه: من ذا الذي توقّع ذات يوم أن ينفرد الفقراء وحدهم في سنّ القوانين؟ من الذين أقرّوا نظام الاقتراع العام. هل الأغلبية هي التي تسن القوانين أم الأقليّة؟ طبعًا الأغلبية. وماذا لو برهنتُ على أنّ الفقراء

(9) من الواضح أن عبارة "فقير" أو "معوَز" في صيغة استخدامها هنا، كما في الصفحات اللاحقة من هذا الفصل، لها دلالة نسبيّة لا دلالة مطلقة. ففقراء أميركا مقارنةً بفقراء أوروبا غالبًا ما يبدون أغنياء: ومع ذلك يجوز لنا أن نصفهم بالفقراء مقارنةً بمواطنيهم الأوسع ثراء منهم.

هم الذين يشكّلون الأغلبية على الدوام، ألا يجوز لي الاستنتاج عندئذ أنّ الفقراء، في البلدان التي تخوّلهم حقّ الاقتراع، هم وحدهم يسنّون القوانين؟

الحقّ أنّ الأمر المؤكّد حتّى يومنا هذا هو أنّ العدد الأكبر من الناس، في أمم العالم قاطبة، يتألّف من الذين ليس لديهم ملكية أو الذين لديهم ملكية ضئيلة لا توفر لهم العيش الكريم من دون عمل. إذًا فالاقتراع العام يعطي الفقراء حقًّا فرصة أن يحكموا المجتمع.

وقد خَبِرَت بعض الجمهوريات الديمقراطيّة في العصور القديمة ذلك التأثير الضار الذي قد تخلّفه سلطة الشعب على مالية الدولة العامة؛ فقد استنفدت موارد الخزانة العامّة في تلك الجمهوريات في إعانة المواطنين الأصليين أو في توفير الألعاب والعروض المسليّة لعامّة الشعب.

صحيحٌ أنّ النظام التمثيلي لم يكن، على نحوِ التقريبِ، معروفًا في العصور القديمة. أمّا اليوم فإنّ الأهواء الشعبيّة لا تنعكسُ على الشؤون العامة إلّا بصعوبةٍ بالغة. ولكن ما الذي يضمن لنا أن النائب لن يتكيّف، في آخر الأمر، مع ذهنيّة ناخبيه ولن يتبنّى نزعاتهم وميولهم بالإضافة إلى مصالحهم.

غير أنّ ميل الديمقراطيّة إلى الإسراف في النفقات العامّة يتضاءل مع اتساع نطاق تحوّل الشعبِ إلى فئاتٍ مالكة، فمن جهة يغدو الشعبُ في هذه الحالة أقلّ احتياجًا لمال الأثرياء، ومن الجهة الأخرى يصعب أن يتنصّل، هو، من سداد الضريبة التي يفرضها على الفئات الأخرى. وبناء عليه فمن شأن الاقتراع العام أن يكون أقل خطورة في فرنسا منه في إنكلترا حيث تحتكر قلّة قليلة مجمل الملكيات الكبيرة. وتبدو أميركا، حيث الأغلبية العظمى من المواطنين لديها ملكيات، في وضعٍ أفضل مما هي الحال في فرنسا.

ثمّة أسباب أخرى تدعو إلى زيادة حجم النفقات العامّة في البلدان الديمقراطية.

عندما تحكم الأرستقراطية، يتمكّن الناس الذين يتولون شؤون الدولة من البقاء، بفضل مواقعهم، بمنأى عن أي حاجة. ولفرط رضاهم عمّا قُدِّر لهم، لا

يطالبون المجتمع إلّا بالمزيد من القوّة والمجد. ولأنّهم يطلّون على جمهور المواطنين الغُفل من علياء مراتبهم قد لا يُبصر واحدهم بوضوحٍ أحيانًا حقيقة أن الرّخاء العميم يُسهِمُ، في آخر المطاف، بتثبيت رفعتهم. لا لأنّهم يراقبون عذابات الفقير ولا تثيرُ في قلوبهم مشاعر الرأفة؛ بل لأنّهم يجهلونَ مشاعر البؤس فكيف يشاطرونه ما يجهلونه. وما دام الشعبُ راضيًا بما قدِّرَ له من أسباب العيش، أقام الحكّامُ على رضاهم، هم، ولم يتوقّعوا المزيد من بذلِ الحكومة؛ إذ جُلّ ما تصبو إليه الأرستقراطية هو الحفاظ على الأمر الواقع لا العمل على تحسينه.

أمّا في الحالة المعاكسة، أي عندما يكون الشعب ممسكًا بزمام السلطة العامّة، فإنّ وليّ الأمر يسعى، في كلّ مجال، وراء الأفضل، لأنّه يكابد الأسوأ.

ويتسع نطاق الرغبة في إصلاح الأمور ليشمل ألف مجال ومجال. فتراه يهبط إلى أدقّ تفاصيل العيش ويحرص على إجراء تحسينات تتطلّب إنفاقًا؛ هذا كلّه لأجل تحسين أحوال الفقير الذي لا يستطيع أن يُعينَ نفسَه.

إلى ذلك، يسود المجتمعات الديمقراطيّة حراكٌ لا غاية محدّدة له. ضربٌ من ضروب الحمّى المقيمة التي تستحيل تجديدًا من كلّ صنفٍ ونوع، وكلّ تجديد مُكلِف بطبيعته.

في النُظُم الملَكيّة والأرستقراطيّة يمتدح الطامحون ميلَ العاهلِ الفطريّ إلى نيل الأمجاد وتعاظم السلطان، وبذلك يحثّونه على الإنفاق من دون حساب.

في النُظُم الديمقراطيّة، حيث الوليّ مُعوِزٌ، لا سبيل إلى الفوزِ برضاه إلّا عبر تحسين ظروف عيشه؛ وهو الأمر المُحال بلوغه، تقريبًا، إلّا بإنفاق المال.

زِد على ذلك أنّه عندما يبدأ الشعبُ من تلقائه بالتفكير في أوضاعِه تتولّد لديه جملةٌ من الحاجات المستجدّة والتي لا يمكن تلبيتها إلّا باللجوء إلى موارد الدولة. من هنا ملاحظتنا بالإجمال أنّ الأعباء العامّة تتعاظم مع زحف التمدّن، وتزداد الضرائب مع انتشار المعارف.

وثمة في الختام سببٌ أخير غالبًا ما يجعل الحُكم الديمقراطي أكثر تكلفةً من أي حكمٍ آخر. فأحيانًا تسعى الديمقراطيّة وراء شيء من الاقتصاد في نفقاتها، غير أنها لا تُفلِح في مسعاها لأنّها تجهل فنّ الاقتصاد.

ولمّا كانت تغيّر باستمرار من توجّهاتها ورؤاها، وتغيّر بوتيرةٍ أسرع، عمّالها، قد تتعرّض خططها لسوء الإدارة والسلوك، أو تبقى غير منجَزة: في الحالة الأولى تعمد الدولة إلى الإنفاق بما يتعدّى حجم الهدف الذي تصبو إليه؛ وفي الحالة الثانية، تعمد إلى إنفاقٍ غير منتِج.

عن اتجاهات الديمقراطيّة الأميركية في تعيين رواتب الموظفين

لا يُتاح لمن يُعيّن الرواتب الكبيرة في النظم الديمقراطية أن يستفيد منها. - ميل الديمقراطية الأميركيّة إلى زيادة رواتب صغار الموظفين وخفضِ رواتب الموظفين الكبار. - لماذا؟. - جدول موازنة بين رواتب الموظفين العموميين في كلّ من الولايات المتحدة وفرنسا.

ثمة سبب جوهريّ يحملُ الديمقراطيات، إجمالًا، على الاقتصاد في رواتب الموظفين العموميين.

فمن يعملون على تعيين الرواتب في الديمقراطيات، وبسببٍ من كثرة عددهم، لا يُتاح لهم إلّا في ما ندر أن يتلقّوا مثيلَها.

وذلك على الضدّ مما يجري في الأرستقراطيات حيث مَن يعمل على تعيين الرواتب الكبيرة يحدوه الأمل على الدوام بأن يكون أحد المستفيدين منها. إنها أشبه بالرساميل التي يعملون على إيجادها لأجل مصلحتهم، أو، في الأقل بوصفها موارد يعدّونها لمستقبل أولادهم.

ومع ذلك ينبغي أن نقرّ هنا بأنّ الديمقراطية لا تبدي هذا المقدار من التقتير إلّا حيال عمّالها الرئيسين.

فالموظفون في مِلاكٍ ثانويّ، في أميركا، يتقاضون أجورًا أعلى من نظرائهم في بلدان أخرى، غير أنّ الموظفين في مِلاكات رئيسة يتقاضون أجورًا أقلّ.

هذه النتائج المتعارضة تنجم عن سببٍ واحد؛ ففي الحالتين الشعبُ هو الذي يحدّد أجرَ الموظفين العموميين، وهو حين يفعل إنّما يفكّر في حاجاته هو، وعلى ضوء هذه المقارنة يقرّر. وبما أنّه، هو نفسه، يحيا في يُسر وبحبوحة، خُيّل إليه أنّه من الطبيعي أن ينعمَ من يستخدمهم بأوضاعٍ مماثلة[10]. ولكن عندما يجد نفسه مضطرًا إلى تعيين رواتب كبار موظفي الدولة، يتخلّى عن معياره المتّبع، ويسلُك في هذا المجال مسلك اتفاق أقرب إلى الاعتباط.

لا يسع الفقير أن يُميّز بوضوح ما تحتاج إليه الطبقات العليا من المجتمع. فما يبدو مبلغًا تافهًا في نظر الثريّ قد يبدو في عينيه، هو المكتفي بما هو ضروري، مبلغًا ضخمًا، فيقدّر مثلًا أن حاكم الولاية الذي يتقاضى 2000 دولار يجب أن يكون سعيدًا بما يتقاضاه لأنّه بالتأكيد مثار حسدِ فقراء الناس[11].

وإذا ما جوبه بقولك إنّ ممثّل أمّة عظيمة يجب أن يظهر في مظهرٍ لائقٍ في عيون الأجانب، قد يُدرِكُ على الفور مغزى القول. ولكنّه، إذ يقارِن الأمرَ بمسكنه البسيط وجنى كدّه المتواضع، سوف يفكّر في كلّ ما قد يحقّقه هو بمثيل هذا الراتب الذي تراه أنتَ غير كافٍ، وقد تعتوره الدهشة أو الفَزَع حيال هذا القدر من الثراء:

زِد على ذلك حقيقة أنّ الموظف الصغير يكاد أن يكون في مصاف عامّة الشعب، ويبقى الموظف الكبير هو المسيطر عليه. لذلك قد يثير الأوّل اهتمامه، أمّا الثاني فلا يُثير فيه إلّا مشاعر الحسد.

---

(10) كما تعودُ حال اليُسر والبحبوحة التي يعيشها الموظفون الصغار في الولايات المتحدة إلى سبب آخر، وهو سبب لا يتصل باتجاهات الديمقراطية العامّة: فلمّا كانت المهن الخاصّة مُنتِجة على نحوٍ لافت، وتدرّ الأرباح الجزيلة، وجدت الدولة أنها لن تجد موظفين صغارًا إذا لم تجزل لهم العطاء. فهيَ تتصرّف إذًا كمنشأة تجارية، مُرغمة، مهما كانت توجّهاتها الإقتصادية، على أن تخوض منافسة مُكلِفة.

(11) ولاية أوهايو التي يقطنها مليون نسمة عيّنت راتب الحاكم بـ 2200 دولار، أي ما يعادل 6504 فرنكات فرنسيّة.

يتجلّى هذا الواقع في أوضح صوره في الولايات المتحدة حيث تبدو الأجورُ إلى انخفاض، على نحوٍ ما، كلّما ازداد الموظّفُ مرتبةً ونفوذًا[12].

في ظلّ الإمبراطورية الأرستقراطية، قد نجد على الضدّ من ذلك أن كبار الموظفين يتقاضون رواتب كبيرة جدًا بينما لا يتقاضى صغارهم إلّا كفافَ عيشهم. ولا يشقّ علينا أن نجدَ علّة ذلك في أسباب مماثلة لتلك التي أسلفنا ذكرها.

إذا كانت الديمقراطيّة لا تقدّر ملذّات الثري حقّ التقدير أو تحسده عليها، فإنّ الأرستقراطية، من جهتها، لا تفهم بؤس الفقير أو بالأحرى تجهله. فالفقير ليس شبيه الغنيّ حقًا. إنّه كائن من جنس آخر. لذلك لا تُعنى الأرستقراطيّة كثيرًا بمصير صغار عمّالها. ولا ترفع رواتبهم إلّا إذا رفضوا خدمتها لقاء أجر زهيد.

لعلّ ميل الديمقراطيّة إلى الشحّ والتقتير حيال كبار موظّفيها هو الذي يعزو إليها نزعات في الاقتصاد لا تمتلكها فعلًا.

---

(12) لكي نوضح هذه الصورة، نكتفي بإثبات جدول برواتب بعض موظفي الحكومة الفدرالية. وارتأيت أنّه من المفيد مقارنة هذه الأرقام بما يوازيها في فرنسا للوظائف المماثلة.

الولايات المتحدة (وزارة المال أو وزارة الخزانة)		فرنسا (وزارة المال)	
الحاجب (الساعي)	3734 ف.	حاجب الوزير	1500 ف.
أدنى الموظفين أجرًا	5420 ف.	أدنى الموظفين أجرًا	1000 الى 1800 ف.
أعلى الموظفين أجرًا	8672 ف.	أعلى الموظفين أجرًا	3200 الى 3600 ف.
رئيس الديوان	10840 ف.	أمين عام الوزارة	20,000 ف.
الوزير	32520 ف.	الوزير	80000 ف.
رئيس الحكومة (الرئيس)	135,000 ف.	رئيس الحكومة (الملك)	12,000,000 ف.

ربّما كنت مخطئًا في عقد المقارنة مع فرنسا. ففي فرنسا، حيث النزعات الديمقراطيّة تزداد، كلّ يوم، تغلغلًا في ثنايا الحكومة، بتنا نشهدُ ميلًا راجحًا يحمل المجالس التشريعيّة على رفع الأجور المنخفضة وعلى خفض الأجور المرتفعة. هكذا نرى أن وزير المال الذي يتقاضى 80 ألف فرنك في عام 1834 كان يتقاضى 160 ألفًا في عهد الإمبراطوريّة؛ أما المديرون العموميون الذين يتقاضى كلّ منهم 20 ألفًا فكانوا يتقاضون راتبًا مقداره 50 ألفًا في العهد المذكور.

صحيحٌ أن الديمقراطية لا تعطي مُدبّري شؤونها إلّا ما يوفّر بالكاد عيشًا كريمًا، سوى أنها تنفق مبالغ طائلة من المال لتلبية حاجات الشعب أو تيسير سُبُل رفاهيّته[13]. وفي هذا استخدام أفضل لناتج الضريبة، وليس اقتصادًا.

يمكن القول إجمالًا إنّ الديمقراطية تعطي الحاكمين القليل والمحكومين الكثير. على الضدّ مما يجري في الأرستقراطيات حيث تكاد تكون المنفعة من مال الدولة حكرًا على الطبقة التي تدبّر شؤونها.

صعوبة بيان الأسباب التي تدعو الحكومة الأميركية إلى الاقتصادِ في الإنفاق

مَن يبحث في الحقائق عن التأثير الفعلي التي تخلّفه القوانين على مصير البشريّة، لن يكون، بالتأكيد، بمنأى عن الأخطاء الجسيمة؛ فلا شيء يفوق تقدير الحقيقة صعوبةً.

هناك شعبٌ متقلّب المزاج، يزخر بالحماسة. وهناك شعبٌ يغلبُ على طبعه التأني والحساب. وقد يعود ما بطبعه إلى تكوينه وبيئته أو إلى أسبابٍ قديمة العهد أجهل كنهها.

ثمة شعوب تهوى التمثيل والصخب والبهجة، لا تبالي بإنفاقِ ثروةٍ على الملذّات. وثمة شعوب أخرى لا تُعنى بإشهار مسرّاتها ويُحرِجها الجهرُ بفرحها.

في بعض البلدان قد يُثمّن الناسُ بهاءَ الصروحِ والمباني. وفي بعضها الآخر لا يُحفَلُ بروائع الفنّ ويُزدرى بما لا يأتي بكسبٍ ماديّ. وأخيرًا ثمة

---

(13) يُنظر، بين أمور أخرى، في نص الموازنات الأميركية تكلفة رعاية السكان الأصليين وما يُنفق على التعليم المجّاني.

ففي عام 1831، أنفقت ولاية نيويورك على رعاية السكان الأصليين 1,290,000 فرنك. وقدّرت المبالغ التي خصّصت لدعم التعليم الرسمي بـ 5,420,000 فرنك على الأقلّ.

William's New-York Annual Register, 1832, pp. 205, 243.

لم يكن عديد سكان ولاية نيويورك في عام 1830 يتجاوز المليون و900 ألف نسمة، ما لا يوازي أكثر من مِثلَي عدد سكّان محافظة الشمال.

بلدان لا يهوى الناسُ فيها إلّا ذيوع الشهرة والصيت، وأخرى لا تعلو فيها على شهوة المال شهوة.

وبصرف النظر عن القوانين، جميع هذه الأسباب تؤثّر، على نحوٍ حاسم، في تدبير شؤون الدولة المالية.

وإذا كان الأميركيون لم ينفقوا يومًا مال الشعب على الاحتفالات العامّة، فليس ذلك فقط لأنّ الشعب عندهم هو الذي يشرف على فرض الضرائب، بل أيضًا لأنّ الشعبَ لا يهوى الانغماس في المسرّات.

وإذا أحجموا عن زخرفة مبانيهم وسعوا وراء المنافع الماديّة والإيجابية، فليس ذلك فقط لأنهم يشكلون أمّة ديمقراطية، بل أيضًا لأنهم أمّة تجّار.

لقد تواصلت عادات الحياة الخاصّة في الحياة العامّة؛ وينبغي لنا أن نميّز عندهم بين الاقتصاد الموقوف على المؤسسات والاقتصاد النابع من عاداتهم وتقاليدهم وأعرافهم.

هل تجوز المقارنة بين النفقات العامّة في كلّ من الولايات المتحدة وفرنسا

أمران ينبغي تقريرهما قد يساعدان في تقدير حجم الأعباء العامّة: الثروة القومية والضريبة. - لا نعرف على وجه الدقّة حجم ثروة فرنسا وحجم أعبائها. - لِمَ تبدو معرفتنا بثروة الاتحاد ونفقاته أمرًا غير متاح. - الأبحاث التي أجراها المؤلّف للاطلاع على القيمة الإجمالية للضرائب في بنسيلفانيا. - دلائل عموميّة من شأنها التدليل على حجم الأعباء المالية لشعب ما. - حصيلة هذا البحث في ما يختصّ بالاتحاد.

بُذِلَت جهودٌ كثيرة في الآونة الأخيرة في عقدِ المقارنة بين النفقات العامّة في كلّ من الولايات المتحدة وبلادنا فرنسا. لم تثمر جميع المحاولات المبذولة في هذا المجال ولا نحتاج إلى شرحٍ طويل للبرهانِ على أنّ إخفاقها ليسَ مستهجنًا بأي حال.

فكي نقدّر حجم الأعباء العامّة لدى أمّة ما، لا بدّ لنا من التمهيدِ لذلك ببيان أمرين لازِمَين: إذ ينبغي أولًا أن نعرف ما هو حجم ثروة هذه الأمّة، وتاليًا مقدار ما يخصّصه من هذه الثروة لنفقات الدولة. فمن يسعى لحساب إجماليّ الضرائب دونما التفات إلى سعة الموارد التي توفّرها لن يُثمر مسعاه هذا إجابةً شافية. فليس حجم الإنفاق هو الأساس في حسابنا، بل نسبة الإنفاق من الدَّخْل.

فالضريبة التي قد يتحمّل سدادها الموسِرُ مِن دون مشقّة، قد تكون هي عينها سببًا في شقاء الفقير.

ولا يخفى أنّ ثروة الأمم تتكوّن من عددٍ من العناصر: أهمّها الأموال غير المنقولة (الملكيات العقاريّة) وثانيها الأموال المنقولة.

من الصعب تقدير مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في أمّة ما وقيمتها الفعلية أو المكتسبة. ولعلّه من الأصعب تقدير إجماليّ الأموال المنقولة التي تمتلكها أمّة، لأنّها تبقى، لتنوّعها ووفرتها، عصيّة على جهود الحصر والتحليل.

لذلك نرى مثلًا أنّ أقدم الأمم الأوروبيّة تمدّنًا، حتّى تلك التي اعتمدت مركزيّة الإدارة، لم تفلح إلى اليوم في تقدير حجم ثروتها على نحوٍ دقيق.

أمّا في أميركا فلم تُبذل، حتّى، أي محاولةٍ من هذا القبيل؛ إذ كيف يتنطّح إلى مثل هذا السعي بلدٌ حديث النشأة كهذا حيث المجتمع الناشئ لم يستقرّ بعدُ على حالٍ مستديمة، وحيث لا تجد الحكومة القومية عددًا كافيًا من العمّال، كما هي الحال عندنا، الذين يأتمرون بمشيئتها ويتصرفون بحسب توجيهاتها، وحيثُ تقاليد الإحصاء غير متّبعة لأنّ لا أحد يُعنى بجمع الوثائق أو يجد متسعًا من الوقت للانكباب على دراستها؟

وبما أنّ العناصر المكوّنة لحسابنا غير متوفّرة ولن تكون بمتناولنا، فإنّ النظرَ في ثروة البلدين على سبيل المقارنة يبدو مستحيلًا. فما زلنا نجهل حجم ثروة أحدهما، كما أننا لا نملك الوسائل التي تمكّننا من تقدير حجم الثروة في البلد الآخر.

بناء عليه أدع جانبًا، لبعض الوقت، هذا الحساب الضروري لأي مقارنة، وأدع جانبًا نسبة الضريبة إلى الدخل، وأقصر جهدي على حساب حجم الضريبة.

لعلّ القارئ يعلم أنّ تضييق مضمار البحثِ لا يجعلُ البحثَ ميسورًا.

ما لا شكّ فيه أنّ باستطاعة الإدارة المركزيّة في فرنسا، بما لديها من الموظفين، أن تعرف بالضبط حجم الضرائب المباشرة وغير المباشرة المفروضة على المواطنين. غير أنّ هذا العمل، الذي لا يستطيع فردٌ أن ينجزه، لم تنجزه الحكومة الفرنسيّة نفسها، أو في الأقلّ لم تعلن بعدُ عن نتائجه. نعرف حجم أعباء الدولة المالية؛ كما نعرف إجمالي إنفاق المناطق الإداريّة المختلفة غير أننا نجهل ما يجري فعلًا على هذا الصعيد في البلديات: لذلك لا أحد يستطيع القول، في الوقت الراهن، أنّه يعلم بالضبط ما هو إجماليّ النفقات العامّة في فرنسا.

أمّا إذا التفتّ مجددًا إلى حال أميركا، لوجدت أن الصعوبات فيها أكثر عددًا وأشد وطأة. فالاتحاد يعلنُ عن حجم أعبائه المالية بدقّة. كما يستطيع أيّ معنيّ أن يحصل على بيانات مفصّلة لميزانيّة كلّ ولاية من الولايات الأربع والعشرين التي يتألف منها الاتحاد. ولكن كيف أعرف حجم ما ينفقه المواطنون على إدارة المقاطعة والبلديّة[14]؟

(14) يتضح مما سبق أنّ للأميركيين أربعة أنواع من الميزانيات: فالاتحاد له ميزانيته، ولكلّ ولاية ومقاطعة وبلديّة ميزانيّتها. وقد أجريت أبحاثًا موسّعةً في أثناء إقامتي في أميركا لمعرفة حجم النفقات العامّة في بلديات ومقاطعات الولايات الرئيسة في الاتحاد. وتسنّى لي أن أستحصل بسهولة على ميزانية البلديات الكبرى، غير أنني لم أتمكّن من الحصول على ميزانية البلديّات الصغرى. لذلك لا أستطيع أن أعرف بالضبط حجم النفقات البلديّة. أمّا بشأن نفقات المقاطعات، فقد استحصلت على بعض الوثائق التي من شأنها أن تثير اهتمام القارئ وإن كانت غير مكتملة. إني مَدين لفضل السيّد ريتشارد، عمدة فيلادلفيا السابق، باطلاعي على ميزانيات 13 مقاطعة من مقاطعات بنسيلفانيا لعام 1830، وهي ميزانيات مقاطعات ليبانون وسنتر وفرنكلين ولافاييت ومونتغمري ولالوزرن ودوفين وباتلر وآلغاني وكولومبيا ونورثامبرلاند ونورثامبتون وفيلادلفيا. وكان يقطنها في عام 1830، 495,207 نسمة. وإذا ما ألقينا نظرة على خارطة بنسيلفانيا لوجدنا أن هذه المقاطعات الثلاث عشرة موزّعة في جميع الأنحاء والاتجاهات وتخضع لجميع العوامل العامّة التي قد تؤثّر في وضع الولاية، بحيث ستحيل القول إنّها لا تعطي فكرة =

لا تشمل صلاحيّات السلطة الفدراليّة إلزامَ حكومات الولايات التصريح بهذا الشأن. وحتّى لو شاءت هذه الحكومات من تلقائها أن تعين الباحث في هذا المجال لما استطاعت. ذلك أنّ التنظيم السياسي للبلاد، بصرف النظر عن صعوبة المسعى في حدّ ذاته، سوف يعيق حتمًا كلّ جهدٍ تبذله على هذا الصعيد. فموظفو المقاطعة والبلديّة ليسوا معيّنين من سلطات الولاية، ولا يخضعون لرقابتها. لذلك ليس مستبعدًا أن تواجه الولاية الراغبة في الحصول على معلوماتٍ ضروريّة لبحثنا، بإهمال الموظفين الصغار الذين لا بدّ لها من التعامل معهم[15].

ولا جدوى، بأي حال، من سعينا لأن نعرف ما قد يفعله الأميركيون على هذا الصعيد، لأنّ المؤكّد أنّهم إلى اليوم لم يفعلوا شيئًا.

= دقيقة عن الوضع المالي لمقاطعات بنسيلفانيا. والحال أنّ هذه المقاطعات أنفقت 1800,221 فرنكًا، أي 3.64 فرنكات من كلّ مقيم فيها، خلال عام 1830. وأجريتُ حسابًا مفاده أنّ كلّ مقيم منهم قد أنفق أيضًا 12.70، خلال عام 1830، فرنكًا لتغطية احتياجات الاتحاد و3.80 فرنكات لتغطية احتياجات ولاية بنسيلفانيا، ما يعني أنّ كل مواطن من هؤلاء المواطنين أنفسهم قد أعطى المجتمع، تلبية لحاجات الإنفاق العام (ما عدا الإنفاق البلدي) مبلغًا قدره 20.14 فرنكًا. تبدو هذه النتيجة غير مكتملة من وجهين، كما نرى، لأنها لا تشمل إلّا إنفاق عام واحد وجزءًا من الأعباء العامّة، ولكن حسبها أنّها مؤكّدة.

(15) الذين أرادوا أن يقيموا الموازنة بين نفقات الأميركيين ونفقاتنا شعروا باستحالة المقارنة بين إجماليّ الإنفاق العام في فرنسا وإجماليّ الإنفاق العام في الاتحاد. لكنهم حاولوا المقارنة بين أجزاء متفرقة من هذين الإنفاقين. ولا يشق علينا البرهان على أن نحو المقارنة الثاني ليس أقل تهافتًا من نحوِ المقارنة الأول.

بِمَ أقارن ميزانيتنا القومية، على سبيل المثال؟ بميزانية الاتحاد؟ لكنّ الشائع أنّ الاتحاد يُعنى بأمور أقلّ مما تعنى به حكومتنا المركزيّة، ولذلك لا بدّ أن تكون أعباؤه أقلّ. هل أقارن بين ميزانيات مديرياتنا بميزانيات الولايات التي يتألف منها الاتحاد؟ ولكننا نعلم أن الولايات تُعنى إجمالًا بأمور تتعدّى بأشواط نطاق اهتمام سلطات مديريّاتنا. وطبيعي أن يكون حجم نفقاتها أكبر. أمّا ميزانيات المقاطعات. فلا نجد نظيرًا لها في نظامنا المالي. فهل نضمّ حجم إنفاقها إلى ميزانية الولاية أم إلى ميزانية البلديات؟ في البلدين هناك إنفاق بَلَدِيّ، غير أنّ الإنفاق هنا ليس على الدوام مماثلًا للإنفاق هناك. ففي أميركا تتولّى البلدية عددًا من أشكال الرعاية التي تنيطها فرنسا بالمديريّة أو بالدولة. ثمّ ماذا نعني بالإنفاق البلديّ في أميركا؟ فتنظيم الولاية يختلف باختلاف الولايات. فهل نتخذ لنا قاعدةً مما يجري في نيو إنغلند أم في جورجيا أم في بنسيلفانيا، أم مما يجري في ولاية إيلينوي؟

من الطبيعيّ أن يلحظ المرء بعض التشابه في ميزانيتي بلدين؛ غير أنّ اختلاف العناصر المكوّنة لهما يجعل من المقارنة بينهما ضربًا من ضروب العبث.

فلا أحد في أميركا أو في أوروبا، يسعه اليوم أن يزوّدنا بمعلومةٍ حول الرقم الذي ينفقه كلّ مواطن في الاتحاد إسهامًا منه في تحمّل أعباء المجتمع المالية[16].

بناء عليه نستنتج بأنّ مقارنة النفقات الاجتماعية الأميركية بنفقاتنا هي بمثل صعوبة المقارنة بين ثروة الاتحاد وثروة فرنسا. لا بل أقول إنّ السعي وراء هذه المقارنة لا يخلو من خطورة. فكلّ إحصاء لا يستند إلى حسابٍ دقيق هو سبيلك إلى الضلالِ لا الحقيقة. فقد يؤخذ العقلُ بمظهر الدقّة التي يضنّ بها برغم الفروق، وقد يأنس إلى الخطأ إذا تبدّى الخطأ في لبوسِ الحقائق الحسابيّة المزعومة.

إذًا، فلندع الأرقام جانبًا، ولنطلب البراهين في موضعٍ آخر.

---

(16) حتّى لو قيض لنا أن نعرف بدقّة المبلغ الذي يُساهم به كل مواطن فرنسيّ أو أميركي في تغذية خزانة الدولة، فإننا لن نصيبَ عندئذ سوى جزء من الحقيقة.

فالحكوماتُ لا تطالب المكلّفين بالمالِ فقط بل تطالبهم أيضًا ببذل الجهود الشخصيّة التي تُضاهي بذل المال. فإذا قرّرت الولاية أن تنشئ جيشًا، وجبَ على المجنّد، وبصرف النظر عمّا توفّره الأمّة جمعاء لماليّة الولاية، أن يبذل وقته الذي تتراوح قيمته الماديّة بحسب الوظيفة التي يؤدّيها خارج نطاق التجنيد. ويصحّ هذا القول على خدمات الميليشيا. فالمنتسبُ إلى الميليشيا يكرّس وقته، لفترة ما، من أجل الحفاظ على الاستقرار العام، ويعطي الدولة ما لا يحظى به هو نفسه. في ما سبق أوردت أمثلةً، وهناك أمثلة أخرى كثيرة لا يتسع المجال هنا لذكرها. إنّ حكومتي فرنسا وأميركا تفرضان على الناس هذا النوع من الضرائب: وهي ترهق المواطنين: ولكن من يستطيع تقدير حجمها في كلّ من البلدين؟

وما سبق ذكره ليس آخر العقبات التي تحول دون جواز المقارنة بين النفقات العامّة في الاتحاد وفرنسا. إنّ الدولة في فرنسا تضطلع بأعباءٍ لا تضطلع بها الدولة في أميركا، والعكس بالعكس. فالحكومة الفرنسيّة هي التي ترعى رجال الدين ماليًا، أمّا في أميركا، فتترك رعاية هؤلاء لجمهور المؤمنين. وفي أميركا تتولّى الدولة رعاية الفقراء، أمّا في فرنسا فتترك هذه المهمّة للجمعيّات الخيريّة. نحن نخصّص لموظفينا أجرًا محدّدًا، أمّا الأميركيون فيسمحون لهم بتقاضي بعض الحقوق. في فرنسا لا تفرض الرسوم النقديّة إلّا على عدد من الطرقات. أمّا في الولايات المتحدة فتفرض هذه الرسوم على جميع الطرقات. سُبُلنا متاحة لجميع المسافرين يسلكونها من دون رسوم. أمّا في الولايات المتحدة فكثير من السُبُل توضع عليها مراكز لاستيفاء رسوم العبور. كلّ هذه التباينات في طريقة وفاء المكلّف بالأعباء المترتّبة عليه لمصلحة المجتمع تجعل المقارنة بين البلدين شبه مستحيلة، ذلك أنّ بعض النفقات قد لا يُسهم بها المواطن أو أنّه يُساهم بها بتكلفة أقلّ لو بادرت الدولة إلى أخذها على عاتقها.

ثمة علامات قد يلجأ إليها المراقب، إذا عزّت الوثائق الدقيقة، لبيان تناسب الأعباء العامّة المفروضة على الشعب مع حجم ثروته، وأوّل هذه العلامات بيان مستوى البحبوحة التي ينعم بها البلد؛ وما إذا كان الفقير يحتفظ بمورد عيش كريمٍ، والغنيّ بفائضٍ، عقِب أدائهما المتوجّب للدولة، وما إذا كان الغني والفقير يشعران بالرضى عن أوضاعهما ويسعيان على الدوام إلى تحسينها بحيث لا تفتقد الصناعةُ الرساميلَ يومًا، ولا تفتقد الرساميلُ الصناعةَ التي تحتاج إليها.

وقد يحسب المراقب الذي يُقصر انتباهَه على مثل هذه العلامات أنّ ما يقتطعه الأميركي في الولايات المتحدة من دخلِه لحساب الدولة هو أقلّ مما يقتطعه الفرنسيّ للغرض نفسِه.

ولكن هل يُعقَل أن يكون الأمر على نحوٍ مغاير؟

إنّ جزءًا من المديونيّة الفرنسيّة يعودُ إلى حربين. ولا أحسب أنّ الاتحاد يواجه مشكلةً مماثلة. فالوضع السائد في فرنسا يضطرّها إلى الاحتفاظ بجيشٍ جرّار على أهبة التدخّل، بينما تتيح العزلة التي ينعم بها الاتحاد أن يقتصر عديد جيشه على 6000 جندي. كما أننا في فرنسا ننفق على أسطول مؤلّف من 300 سفينة. أمّا الأميركيون فلا يملكون سوى 52 سفينة[17]. فهل يُعقَل، في مثل هذه الحالة، أن يُقتطع من دخل المواطن في الاتحاد مبلغ مساوٍ لما يقتطع من دخل المواطن الفرنسيّ؟

لا سبيل إذًا للموازنة بين ماليّتي البلدين اللذين يشهدان ظروفًا مختلفة كلّ الاختلاف.

ولا يسعنا التقرير ما إذا كانت الديمقراطيّة اقتصاديّة حقًا إلّا من خلال الإلمام بما يجري في الاتحاد وليس من خلال أي مقارنة بين الاتحاد وفرنسا.

---

(17) يُنظر الميزانيات التفصيليّة لوزارة البحريّة الفرنسية، أمّا في ما يتعلّق بأميركا فيُنظر:
National Calendar (1833), p. 228.

ألقي نظرةً على كلّ جمهورية من الجمهوريات التي يتألف منها الاتحاد فألحظ أن حكومتها غالبًا ما تعوزها المثابرة على تنفيذ خططها، وأنها لا تمارس رقابة مستديمة على الناس الذين تستخدمهم. فلا بدّ لي من الاستنتاج عندئذ أنّها تنفق أموال المكلّفين من دون جدوى، أو أنّها تخصّص لهذه الخطط مبالغ تفوق تكلفتها الفعلية.

وأرى أنّها وفاءً لأصولها الشعبيّة تبذل الجهود الجبّارة لتلبية احتياجات الطبقات الدنيا في المجتمع، وتمهّد لها سُبُل السلطة، وتسعى لنشرِ العلم والرخاء في أوساطها. وهي ترعى الفقراء وتوزّع الملايين سنويًا دعمًا للمدارس، وتنفق على الخدمات وتدفع أجورًا سخيّة لأدنى عمّالها مرتبة. وإذا كنت أجد منفعةً وتعقّلًا في مثل هذا النحوِ من الحكم، فإنني أقرّ مع ذلك بأنّه باهظ التكلفة.

وإذ أرى الفقير يدير الشؤون العامّة متصرّفًا بالموارد الوطنيّة، لا يسعني إلّا الاعتقاد بأنّ الفقير المستفيد من نفقات الدولة غالبًا ما يجرّ الدولة إلى المزيد من الإنفاق.

أخلص إذًا، ومن دون الاستعانة بأرقام غير مكتملة، أو السعي وراء مقارنات مجانية، إلى القول إنّ حكومة الأميركيين الديمقراطية ليست، كما يُزعم أحيانًا، حكومةً بأقلّ تكلفة. ولا أجد غضاضةً في القولِ إنّه إذا ما واجهت الشعوب الأميركيّة أزمات حادّة في يومٍ من الأيام فمن المؤكّد أننا سنشهد عندها ارتفاعًا في معدّل الضرائب يضاهي ما تشهده معظم الأرستقراطيات أو المَلَكيّات في أوروبا.

عن فساد الحكّام وعيوبهم في البلدان الديمقراطية، وتأثير ذلك على الأخلاق العامّة

في النظم الأرستقراطية قد يعمل الحكّام أحيانًا على إفساد الناس. - أمّا في الديمقراطيات فغالبًا ما يكونون، هم أنفسهم، فاسدين. - عيوب الحكّام في البلدان الأرستقراطية تؤثّر تأثيرًا مباشرًا في أخلاق الشعب. - أمّا في الديمقراطيات فيكون تأثيرها على الشعب غير مباشر وإن كان أشدّ خطورة.

تتبادل الأرستقراطيّات والديمقراطيّات في ما بينها تهمة العمل على إشاعة الفساد. غير أنّ التمييز ضروريّ على هذا الصعيد:

إنّ أصحاب الأمر والتدبير في ظلّ الحكومات الأرستقراطية هم أناس أثرياء، لذلك فإنّ طموحهم يقتصر على امتلاك السلطة. أمّا في ظل الديمقراطيات، فإنّ رجال الدولة هم من الفقراء ويطمحون إلى جمع الثروات.

ما يعني أنّ الحكّام في الدول الأرستقراطيّة هم، في الأغلب، غير مُقبلين على الفساد، معتدلون في سعيهم وراء المال، بينما العكسُ هو الغالبُ لدى الشعوب الديمقراطية.

ولكنْ نظرًا إلى أعداد الطامحين إلى المناصبِ من بين الأثرياء في البلدان الأرستقراطية، وهي كثرةٌ، وعدد المتنفّذين القادرين على مساعدتهم في بلوغ المناصب المنشودة، وهم قلّة قليلة، تجد الحكومة نفسَها عرضةً لمزايدات التجاذب. ما يحدث في الديمقراطيات هو العكس تمامًا، ذلك أنّ الساعين وراء السلطة ليسوا من الأثرياء إطلاقًا، كما أن عدد القادرين على إيلائهم هذه السلطة كبير جدًا. فقد يكون حظّ الديمقراطيات من المرتشين مماثلًا لحظّ الأرستقراطيات منهم، غير أنّ الأولى تكاد تخلو تمامًا من القادرين على شراءِ المرتشين؛ هذا فضلًا عن أنّ الرشوة كي تكون فاعلة ينبغي أن تطاول عددًا من الناس لا يُحصى.

لقد اتُهم عددٌ ممن تولوا السلطة في فرنسا خلال الأربعين عامًا الأخيرة، بأنهم جمعوا ثروات ضخمة على حساب الدولة وأهلها. وهي تهمة قلّما وُجهت في الماضي إلى رجالات المَلكيّة القديمة. غير أنّ الرشوة، من طريق شراء أصوات الناخبين، لم تكن أمرًا شائعًا في فرنسا على الضدّ مما اشتهرت به إنكلترا.

كما أنني لم أسمع يومًا أن أحدًا ما في أميركا قد استغلّ ثروته لشراء أصوات الناخبين؛ غير أنني سمعت الكثير من الأقاويل المشكّكة في استقامة بعض الموظفين العموميين. وكثيرًا ما يتردّد أن ما تحقّق لهؤلاء من النجاح إنّما يعود إلى براعتهم في الدسّ والمناورة المغرِضة.

فإذا كان قادة الأرستقراطيّات يسعون أحيانًا إلى إفساد الناس من طريق رشوتهم، فإنّ قادة الديمقراطيّات يبدون، هم أنفسهم، مرتشين وفاسدين. في الأولى تأثير مباشر في أخلاق الشعب. وفي الثانية تأثير في الوعي العام غير مباشر لكنّه مثير للخشية.

ولمّا كان المتربّعون على رأس الدولة لدى الشعوب الديمقراطيّة عرضةً للشكوكِ المُسيئة، فإنّهم يضفون بذلك تأييد الحكومة للجرائم التي يتهمون بها. فيشكّلون مثالًا سيئًا لما تبقّى لدى الناس من الفضيلة، ويُبرّرون للرذائل بروزها إلى العلنِ بعد أن كانت مضمرة.

قد يقول قائل إنّ الشهوات الوضيعة قد يصادفها المرء لدى فئات المجتمع قاطبةً، وإنّها غالبًا ما ترقى إلى العرش جرّاء حقّ الوراثة؛ لذلك قد نصادف ذوي الأنفس الوضيعة على رأس أممٍ أرستقراطية كما قد نصادفهم في الأمم الديمقراطية.

غير أنّ قولًا من هذا القبيل يبقى غير مقنع في نظري: إذ ينطوي فسادُ مَن حملتهم المصادفة إلى مناصب الحكمِ على شيء من الغلظة والسوقية يجعله قابلًا للتفشّي، كعدوى الوباء، بين الناس. في ما نجد في المقابل حتّى في فساد أسياد الإقطاع مسحةً من التهذيب الأرستقراطي، ومظهرًا من مظاهر الكِبَر الذي يحول دون تفشّيه.

لن يكون بمقدور الشعب، مهما طال به الزمن، أن ينفذ إلى متاهة ذهنيّة البلاط وأسرارها، ولن يُدرك، إلّا بمشقّة بالغة، تلك الوضاعة المحتجبة وراء سترٍ من اللباقة ورقيّ الذائقة وفخامة التعبير. غير أنّه لن يجد أدنى صعوبة في تبيان السرقة الموصوفة للأموال العامّة، أو الإثراء من طريق صرف النفوذ، ولن يجد غضاضةً آنئذٍ من الحذوِ حذوَ السارقين.

بل لعلّ الأدهى لا يكمن في شهودنا سوء أخلاق كبار القوم بقدر ما يكمن في شهودنا سوء الأخلاق سبيلًا إلى الكِبَر. يرى المواطنون العاديون في ظل الديمقراطيات بروز رجلٍ من صفوفهم وجمعِه، في غضون أعوام قليلة، بين

الثروة والسلطان؛ فيدهشهم مثاله ويثير حسدهم. يتساءلون كيف قُيِّضَ لمن كان بالأمسِ في سويّتهم أن يحظى اليوم بالحقّ في قيادتهم. فلا يُعقل أن يُعزى ترقّيه هذا إلى مواهب أوفضائل يمتاز بها، لأنّ في زعمٍ كهذا اعترافًا صريحًا منهم بأنّهم أقلّ منه فضيلةً وبراعة. فلا يبقى إلّا أن يُعزى امتيازه عليهم إلى سببٍ آخر، وهو العيوب المركوزة في طبعه، وفي الأغلب لا يجانبون الصواب إذا فعلوا. هكذا تختلط في الأذهان فكرة الوضاعة بفكرة السلطة، على نحوٍ منفر، كما تختلط فكرة الهوان بفكرة الفلاح، وفكرة المنفعة بفكرة المروق.

عمّا تقدر الديمقراطية على بذله من جهود

لم يناضل الاتحاد في سبيل وجوده إلّا مرّة واحدة. - حماسة في بداية الحرب. - فتور في نهايتها. - صعوبة فرض التجنيد الإلزامي في جيش أو بحريّة الولايات المتحدة. - ما الذي يجعل كل شعب ديمقراطي أعجز من سواه عن الاستمرار في بذل الجهود المضنية.

ينبغي أن أنبّه القارئ إلى أنني أتكلّم هنا على الحكومة التي تعمل حقًّا بحسب إرادة الشعب لا عن الحكومة التي تقصر جهدها على القيادة باسم الشعب.

ليس في اعتقادي ما يُضاهي طغيان سلطةٍ تحكم باسم الشعب لأنّها، إذ تكتسي بالقوة المعنوية التي تضفيها عليها إرادة الأغلبية المطلقة، تعمل في الوقتِ نفسه بتصميمٍ وسرعة ومثابرة فردٍ واحد.

من المتعذّر حقًّا تقدير ما تقدر حكومة ديمقراطية على بذله من الجهود عندما تواجه أزمةً قوميّة.

إذ لم نشهد إلى اليوم قيامَ جمهورية ديمقراطية كبرى. ولعلّ إطلاقنا هذا الاسم على الأوليغارشيّة (حكم القلّة) التي كانت قائمة في فرنسا في عام 1793، لا يعدو كونه إهانةً نوجّهها إلى الجمهوريّات بحصر المعنى. وحدها الولايات المتحدّة تشكّل مِثالًا لهذا المشهد الجديد الذي نحن بصدده.

الحال أن الاتحاد نشأ قبل نصف قرن من الزمن، ولم يتعرّض كيانه لخطرٍ محقّق إلّا مرّة واحدة، إبّان حرب الاستقلال. ففي بدايات تلك الحرب الطويلة، ظهرت سماتُ حماسة منقطعة النظير لخدمة الوطن[18] ولكن مع استمرار القتال بدأت تظهر بعض سمات الأنانية المعهودة: إذ توقّف إمداد الخزانة العامّة بالمال؛ وكفّ الرجال عن التطوّع في الجيش. لم يتخلّ الشعب عن مطالبته بالاستقلال، لكنّه انكفأ عن بذل الجهود التي تمكّنه من نيل هذا الاستقلال. كتب هاملتون في صحيفة *Fédéraliste* (العدد 12) واصفًا الحال السائدة آنذاك بقولِه: "عبثًا فرضنا ضرائب جديدة واتّبعنا أساليب جديدة لجبايتها. ولم تلقَ السلطات إلّا خيبة الأمل، ولبثت الخزانة العامّة فارغة. إنّ صيغ ديمقراطية الإدارة الملابسة لطبيعة حكومتنا الديمقراطية وندرة النقود العينيّة الناجمة عن أوضاع تجارتنا البائسة، قد أحبطتا، حتّى يومنا هذا، كلّ الجهود التي بُذلَت في سبيل جمع الأموال اللازمة. حتّى أدرك المشترعون أخيرًا أنّ هذه المحاولات هي ضربٌ من الجنون المطبق".

منذ تلك الحقبة لم تضطر الولايات المتحدة إلى خوض أي حربٍ فعلية.

وكي ندرك حجم التضحيات التي قد تفرضها الديمقراطيات على نفسِها، علينا إذًا أن ننتظر اليوم الذي تجد فيه الأمّة الأميركية نفسَها مضطرة إلى وضع نصف إيراد الممتلكات بتصرّف الحكومة، كما فعلت إنكلترا، أو دفع 5 في المئة من مجمل سكانها إلى ساحة القتال دفعةً واحدة كما فعلت فرنسا.

لا وجود لنظام التجنيد الإلزامي في أميركا؛ إذ يجري تطويع الرجال في صفوف الجيش لقاء أجور. ولفرط ما يبدو التجنيد الإلزامي متعارضًا مع أفكار الشعب الأميركي وغريبًا عن عاداته، لا أعتقد أن أحدًا قد يجرؤ ذات يوم على إقراره ضمن القوانين المرعية الإجراء. فما يُسمّى في فرنسا بالتجنيد الإلزامي

(18) إحدى هذه السمات الفريدة، في نظري، تمثّلت في القرار الذي بموجبه تخلّى الأميركيون موقتًا عن استهلاك الشاي. ومن منّا يعلم أنّ الناس عادةً هم أكثر تشبثًا بعاداتهم منهم بأرواحهم سوف تُدهشهم هذه التضحية الجسيمة والغامضة التي أجمع عليها شعبٌ بأكمله.

يُعتبر بحقّ الأفدح من بين الضرائب الفروضة علينا. ولكن كيف لفرنسا أن تخوض حربًا قاريّة كبرى من دون تجنيد إلزامي؟

لم يطبّق الأميركيون في بلادهم نظام الحشد (presse) الذي يعتمده الإنكليز. كما أنّهم لم يعرفوا نظامًا مشابهًا لنظام التسجيل البحريّ (inscription maritime)، فالبحريّة التابعة للدولة، شأنها في ذلك شأن البحريّة التجاريّة، لا تضمّ في صفوفها إلّا المتطوعين.

لكنّ واقع الحال يُنبئنا أنّ ما من أمّة قد تخوض حربًا بحريّة كبرى إلّا باللجوء إلى أحد النظامين المذكورين أعلاه: ومع ذلك فإنّ الاتحاد الذي سبق له أن خاض حربًا بحريّة مظفّرةً، لم يمتلك في يوم من الأيام أساطيل كبيرة، هذا فضلًا عمّا كان ولا يزال يتكبّده من التكاليف الباهظة جرّاء تسليح السفن القليلة التي يمتلكها.

لقد سمعتُ مسؤولين أميركيين يقرّون بأنّ الاتحاد سيجد مشقّة كبيرة في الحفاظ على مكانته كقوّة بحرية إنْ لم يلجأ إلى اعتماد أحد نظامي الحشد أو التسجيل البحري. غير أن الصعوبة تكمن في إرغام الشعب الذي يحكم على تحمّل أحد هذين النظامين.

ما لا شكّ فيه أنّ الشعوب الحرّة تبذل في مواجهة الأخطار، إجمالًا، جهودًا أكبر بما لا يُقاسُ من تلك التي تبذلها الشعوب غير الحرّة، غير أنني أميل إلى الاعتقاد أنّ هذا الأمر يصحّ خصوصًا لدى الشعوب الحرّة التي يغلب فيها العنصر الأرستقراطي؛ إذ يبدو لي أنّ الديمقراطية هي أقدر على قيادة مجتمع مسالم، أو على بذل جهدٍ فوريّ وجبّار منها على التصدّي، زمنًا طويلًا، للأعاصير التي تعصف بحياة الشعوب السياسيّة. والسبب في ذلك بسيط جدًا: فالبشر يعرّضون أنفسهم للأخطار والحرمان بداعي الحماسة، غير أن استمرارهم في ذلك يتطلّب تفكيرًا. ذلك أنّ الشجاعة الفطريّة نفسها تنطوي على قدرٍ من الحساب والتقدير لا نتوقّعه عادةً. ومهما بدا أنّ الحماسات هي التي تحثّ، إجمالًا، على بذل الجهود الأولى، فإنّ مواصلة البذل تُبنى على أساس تصوّرنا للنتيجة. فقد يضحّي واحدنا بجزء مما يضنّ به، لكنّه يفعل حفاظًا على الباقي.

الحال أنّ ما يُعوِز الديمقراطية غالبًا هو هذه الرؤية الواضحة للمستقبل والمبنية على العلم والتجربة. فالشعب يشعر أكثر مما يفكّر. وإذا جوبِه بشرورٍ آنية، يُخشى أن ينسى الشرور الأعظم التي تنتظره في حال الهزيمة.

ثمة سبب آخر يجعل الديمقراطية أقلّ قدرةً من الأرستقراطية على بذل جهود متصلة.

فالشعب ليس أقلّ تبصّرًا من الطبقات العليا في ما يتمنّاه أو يخشاه في المستقبل وحسب، بل إنّه يُعاني شرور الحاضر بطريقةٍ مختلفة أيضًا. فالنبيل الذي يعرّض نفسَه إنّما يفعل طلبًا للمجدِ وإن كان محفوفًا بحظّ مماثلٍ من الهلاك. وبتخلّيه عن القسط الأوفر من دخلِه للحكومة إنّما يحرم نفسَه موقتًا من بعض مباهج الثروة. أمّا في نظر الفقير فالموت خلوٌ من أي مجد، والضريبة التي تزعج الموسِر غالبًا ما تقوّض موارد عيشه.

لعلّ ضعف الجمهوريات الديمقراطيّة النسبيّ هذا في مواجهة الشدائد والمِحَن، هو العقبة الكبرى التي تحول دون قيام جمهوريّة مماثلة في أوروبا. فكي يُكتَب البقاء لجمهورية ديمقراطية لدى شعب أوروبي، ينبغي أن تقوم جمهوريات مماثلة بالتزامن معها لدى الشعوب الأخرى قاطبةً.

إنّ الحكومة الديمقراطية، في اعتقادي، تميل، مع الزمن، إلى تعزيز قوى المجتمع الفعلية؛ غير أنّها لا تستطيع أن تحشد، حول أمر معيّن وفي زمن معيّن، من القوى ما قد تحشده حكومة أرستقراطيّة أو مَلَكية مطلقة. فإذا خضع بلد ديمقراطي لحكمٍ جمهوري طوال قرنٍ من الزمن فالمؤكّد أنّه بمضيّ قرن من الزمن سيغدو أكثر ثراء واكتظاظًا بالسكان وازدهارًا من الدول الاستبداديّة المجاورة له. لكنّه سيواجه مرارًا، في غضون هذا القرن، خطر تعرّضه للغزو من هذه الدول.

عن قدرة الديمقراطيّة الأميركية على ممارسة ضبط النفس إجمالًا

أنّ الشعب يماطل وأحيانًا يرفض ما هو في مصلحته. - مَيل الأميركيين إلى ارتكاب أخطاء من الممكن تصويبها.

إنّ الصعوبةَ التي تواجهها الديمقراطيّة في التغلّب على الأهواء وإسكات الحاجات الآنيّة استشرافًا للمستقبل، قد تُلاحظ في أقلّ الأمور شأنًا في الولايات المتحدة.

يلاقي الشعبُ، المحوط بالمتملّقين، صعوبةً بالغةً في التغلّب على نزواته. وكلّما طُلِبَ منه الإذعان لحرمان أو الصبر على ضائقة، وإنْ لغايةٍ يقرّ بها عقلُه، تجدُه على الدوام متأبيًا في أوّل الأمر. لقد دَرَجنا، بحقّ، على امتداح إذعان الأميركيين الطوعي للقوانين. وينبغي ألا نغفل أيضًا حقيقةَ أن التشريع هو صنيع الشعبِ لأجل الشعب، حيث يبدو القانون في الولايات نصيرًا لمن تقتضي مصالحهم في أي مكان آخر أن يخالفوا هذا القانون. لذا يجوز لنا الاعتقاد بأنّ أي قانون مزعج لا تقرّ الأغلبية بفائدته المباشرة لن يُكتَب له أن يكون نافذًا، وإذا كُتِب له ذلك فهو لن يُطاع حتمًا.

في الولايات المتحدّة لا يوجد تشريع خاص بالإفلاس الاحتيالي. فهل يعني هذا أنّ الولايات المتحدة لا تعرف هذا الضرب من الإفلاس؟ طبعًا لا، بل هناك الكثير منه. فالخشية من الملاحقة بتهمة إشهار الإفلاس الاحتيالي تفوق، في روع الأغلبية، الخراب الناجم عن الإفلاسات. لذا ينشأ في الوجدان العام ضربٌ من التسامح غير المستحبّ حيال جريمةٍ يستنكرها في قرارة نفسه كلّ فردٍ من الأفراد.

غالبًا ما يتولّى المواطنون في ولايات الجنوب الغربي الناشئة حديثًا تطبيق العدالة بأنفسهم، غير أنّ جرائم القتل فيها تتكرّر باستمرار. ولعلّ السبب يكمن في غلظة العادات السائدة هناك، والجهلِ الغالبِ في تلك النواحي الصحراوية، حيث لا يرى الناس فائدةً من تعزيز سلطة القانون وتؤثَرُ فيها المبارزة على المحاكمة.

ذات يوم في فيلادلفيا، قال لي أحدهم إنّ معظم الجرائم التي تُرتَكب في أميركا سببها الإفراط في تناول المُسكِرات المتوفّرة بكثرة لعامّة الشعب لأنها تُباع بأثمان زهيدة. فسألتُ الرجل: "إذًا لِمَ لا تُفرَض ضريبة على المُسكِرات إذًا"؟ فأجاب قائلًا: "لطالما فكّر المشترعون في فرض هذه الضريبة، غير أن

التنفيذ دونه صعوبات. هناك خشيةٌ فعلية من اندلاع ثورة إذا فُرض قانون مماثل؛ ناهيكَ بإدراك الأعضاء الذين قد يقترعون لصالح هذا القانون أنّهم لن يُعاد انتخابهم ثانية". فأجبتُ بدوري قائلًا: "هذا يعني أنّ من يعاقرونَ الخمرَ هم الأغلبية بينكم، والدعوة إلى الاعتدال في هذا الأمر لا تلقى تأييدًا شعبيًا يُذكَر".

وإذا ردّدتَ مثل هذا الكلام على مسامع المسؤولين أجابوكَ باختصار: دعِ الامر للزمن. فاختبار البليّة سوف يهدي الشعب إلى تبيان مصلحته الفعلية. وهذا كلام حقّ في الأغلب: فإذا كانت الديمقراطيّة أكثر قابلية لارتكاب الأخطاء من ملكٍ أو طبقة أشراف، فهي أيضًا أكثر قابلية للرجوع عن الخطأ والعودة إلى نهج الصواب إذا ما أدركت نهجَ الصواب أخيرًا، وذلك لأنّها لا تُضمر في صلبِها إجمالًا أي مصالح تتعارض مع مصالح الأغلبية فيها، أو تجافي ما يمليه العقلُ. غير أن الديمقراطية لا تهتدي إلى الصواب إلّا عبر التجربة، وكثيرٌ من الشعوب قد تهلك في انتظار عواقب أخطائها.

إنّ أبرز مزايا الأميركيين إذًا لا تكمن فقط في كونهم أكثر درايةً من سواهم، بل تكمن أيضًا في أنهم يمتلكون ميزة ارتكاب أخطاء قابلة للتصويب.

زِد على ذلك أنّ الديمقراطية لن يسعها الاستفادة من تجارب الماضي إلّا إذا بلغت مستوى معينًا من التمدّن والعلم.

كم من الشعوب حظيت بتعليم أساسيّ فاسِد، وارتكز في طبعها مزيجٌ من الأهواء والجهل والمفاهيم المغلوطة، فلم تُدرك سببَ تعاستها، وأهلكتها آفاتٌ تجهلها.

لقد تنقّلتُ بين أقاليم شاسعة قطنتها، في الماضي، أممٌ هنديّة عزيزة الجانب واسعة السلطان، لم تعد، اليومَ، موجودة. وأقمتُ في ربوع قبائل قُطّعت أوصالها وهي تشهد كلّ يوم تضاؤل عديدها وزوال مجدها الغابر. وسمعتُ من أفواه الهنود أنفسهم من يتنبّأ بما سيؤول إليه مصير عِرقِهم. ومع ذلك، ما من أوروبيّ واحد إلّا ويعلم حقّ العلم ما هو المطلوب لحماية هذه الشعوب التعسة من الهلاك المحتوم. أمّا هي فلا تعي المصير المقبل. تشعر

بتعاظم العلّة التي تتهدّدها عامًا بعد عام، وسوف تهلك عن آخرها وهي ترفض الدواء. فقد يكون من المجدي أن تُرغمَ على البقاءِ عنوةً.

ينظر الناسُ بدهشةٍ إلى اضطراب الأمم الناشئة في أميركا الجنوبيّة، منذ ربع القرن، وسط ثورات لا تستكين، ورجاؤهم المتجدّد كلّ يوم أن تعود إلى أوضاعها الطبيعيّة. ولكن من الذي يستطيع الجزم بأنّ هذه الثورات، في زماننا، ليست هي الحالُ الطبيعيّة الأمثل لإسبانيي أميركا الجنوبيّة؟ ففي هذا البلد يتخبّط المجتمع في قعرِ هاويةٍ لن تفلح جهوده الذاتية في إخراجه منها.

الظاهر أنّ سكّان هذا الجزء البهيّ من مقلب الكرة الأرضيّة مصرّون على تنازعهم، ولن يُثنيهم شيءٌ عن ذلك. قد يستكين النزاعُ إذا أُنهكَ أطرافُه، غير أنّه سرعان ما يستأنفُ احتدامَه. وحين أرى تقلّبه تواليًا بين البؤس والجريمة، أجدني ميّالًا إلى الاعتقاد بأنّ الاستبداد هو خيرُ علاجٍ لآفتهم.

إلا أنّ الخير والاستبداد لا يجتمعان البتة في ظنّي.

عن الطريقة التي تسيّر بها الديمقراطية الأميركيّة شؤونها الخارجية

النهج الذي اتبعه كلّ من واشنطن وجفرسون في سياسة الولايات المتحدة الخارجيّة. - جميع أوجه القصور المُلابسة للديمقراطيّة تكاد أن تظهر في نهجِ إدارة الشؤون الخارجيّة، أمّا مزاياها فتكاد لا تُلحَظ.

لقد بينّا في ما سبق أنّ الدستور الفدرالي يعهدُ بإدارة المصالح الخارجيّة إلى الرئيسِ ومجلس الشيوخ[19]، ما يجعل السياسة العامّة للاتحاد، إلى حدّ ما، خارج تأثير النفوذ المباشر اليوميّ للشعب. فلا يسعنا الزعم على نحو قاطع أن الديمقراطيّة هي التي تدير شؤون الدولة الخارجيّة في أميركا.

(١٩) تنصّ المادة الثانية من مواد الدستور في المقطع الثاني الفقرة الثانية على "أنّ الرئيسِ يقيم المعاهدات بالتشاور والاتفاق مع مجلس الشيوخ". وينبغي للقارئ هنا أن يعرف أن ولاية مجلس الشيوخ تدوم ستّة أعوام، وأن أعضاء المجلس حصيلة اختيار أعضاء الهيئة التشريعيّة لكلّ ولاية عقب انتخاب يتم على مرحلتين.

هناك رجلان تركا بصمتهما الخاصّة على نهج السياسة التي يتبعها الأميركيون إلى يومنا هذا؛ أوّلهما هو واشنطن، وثانيهما هو جفرسون.

لقد قال واشنطن في رسالته الرائعة الموجّهة إلى مواطنيه والتي اعتبرت الوصيّة السياسيّة لهذا الرجل العظيم، ما يلي:

"إنّ القاعدة التي ينبغي أن نتبعها في سياستنا الخارجيّة هي العمل على توسيع علاقاتنا التجاريّة مع الأمم الأجنبيّة، على أن نقيم معها أقلّ قدرٍ ممكن من الارتباطات السياسيّة. ينبغي لنا الوفاء بتعهدّاتنا المبرمة، مع الحرص على اجتناب التعهّد بالتزامات أخرى.

"لأوروبا مصالح معيّنة خاصّة بها لا صلة لها، أو لا صلة مباشرة لها بمصالحنا. فليس من المستهجن إذًا أن تجد نفسها متورّطة في نزاعاتٍ لا صلة لنا بها. لذلك لن يكون ارتباطنا المصطنع بتقلّبات سياستها، وإقحام أنفسنا في دائرة صداقاتها وعداواتها المركّبة، إلّا من قبيل عدم الدراية وسوء التدبير.

"إنّ عزلتنا وابتعادنا عن أوروبا يدعونا إلى سلوك مسار معاكس، ويتيح لنا أن نسلكه. فإن نحن بقينا أمّة واحدة في ظلّ حكومة قوية، أمكننا، في فترة وجيزة، أن نطرح عنّا المخاوف مهما كان مصدرها. ما يُتيح لنا أن نتخذ موقفًا يُرغم العالم أجمع على احترام حيادنا؛ وإذ ذاك فقط تحاذر الأمم المتحاربة من استفزازنا دونما مبرّر لِعلْمها يقينًا أنّها لن تقدر على النيل منّا. فنغدو في موقعٍ يخوّلنا الاختيار بين السلم والحرب لا نسترشد في أفعالنا إلّا ما يُمليه صالِحُنا والعدل.

"ما الذي يدعونا إلى التخلّي عن مزايا موقعنا الجغرافيّ الممتاز؟ ما الذي يدعونا إلى الابتعاد عن أرض هي ملكنا كي نستقرّ في أرض أجنبيّة؟ وما الذي يدعونا، أخيرًا، إلى ربط مصيرنا بمصير أي جزء من أجزاء أوروبا، ونعرّض سلامنا وبحبوحتنا للمطامع والخصومات، ولمصالح الشعوب الأوروبيّة أو نزواتها؟

"إنّ سياستنا المعتمدة تقضي بعدم عقد التحالفات الدائمة مع أي أمّة أجنبيّة، ما دام مُتاحًا لنا أن نفعل من دون الإخلال بالتعهدات المبرمة. فالأمانة

هي خير السياسات على الدوام. واعتقادي أنّها حكمةٌ تصلحُ لإدارة شؤون البلاد كما تصلح لرعاية شؤون الأفراد. فقناعتي إذًا هي أن نلتزم بتعهّداتنا المبرمة مهما كانت؛ وأحذّر من الالتزام بتعهّدات أخرى. فلنضع أنفسنا في موقعٍ يجعلنا قادرين على فرض احترام موقفنا، وقد تعيننا التحالفات الموقّتة على مواجهة المخاطر كافّة".

قبل ذلك كان واشنطن قد أطلق شعارًا مميّزًا ومنصفًا: "إنّ الأمّة التي تستسلم لمشاعر الحبّ والكراهية إزاء أمّة أخرى، تغدو أسيرة هذه المشاعر على نحوٍ ما. تغدو أسيرة حبّها أو كراهيتها".

لطالما اهتدى واشنطن في عمله بهذين الشعارين. وتمكّن من خلالهما أن يحافظ على السلمِ في بلاده في الوقت الذي شهد فيه العالم ضراوة الحروب. وقد رسّخ في عقيدة الأميركيين أن مصلحتهم تقتضي عدم التورّط في نزاعات أوروبا الداخليّة.

أمّا جفرسون فقد مضى إلى أبعد من ذلك عندما ضمّن سياسة الاتحاد الشعارَ القائل إنّ "من واجب الأميركيين ألا يطالبوا الأمم الأجنبيّة بامتيازات إذا أرادوا ألا تطالبهم الأمم الأجنبية بمثلِها".

شعاران كانا في متناول الناس جميعًا وقد أسهما، إلى حد بعيد، في تبسيط السياسة الخارجيّة للولايات المتحدّة.

ولمّا كان الاتحاد يحجم عن التدخّل في شؤون أوروبا جاز لنا القول إنّه لا يملك مصالح خارجيّة قد تكون موضع نزاع نظرًا إلى غياب قوىً مجاورة قويّة في أميركا. فالعزلة التي فُرِضت عليه بفعل موقعه الجغرافي وبفعل إرادته جعلته خارج نزاعات العالم القديم، فلا حاجة به إلى أن يحمي نفسَه منها أو ينخرط فيها. أمّا نزاعات العالم الجديد فهي لا تزال في ضمير المقبل من الأيام.

لم يعد الاتحاد مُرغمًا على الوفاء بالتزامات مسبقة، وله أن يأخذ العِبَر من تجارب شعوب أوروبا القديمة من دون أن يكون مجبرًا، مثلها، على المواءمة بين دروس الماضي وواقع الحال في الحاضر. ولا هو مضطرّ مثلها إلى تقبّل

ميراثٍ ثقيل هو تركة الأسلاف، ومزيج من الأمجاد والبؤس، والصداقات والأحقاد القوميّة. فسياسة الولايات المتحدة هي أولًا سياسة ترقّب، قوامها التريّث لا الفعل.

من الصعب إذًا أن نعرف، في الوقت الراهن، ما ستبديه الديمقراطيّة الأميركيّة من براعةٍ في توجيه سياسة الدولة الخارجيّة. وينبغي لخصومها أو لأصدقائها أن يمتنعوا عن إطلاق الأحكام الجازمة بهذا الشأن.

أمّا أنا، فأقول طوعًا إنّ قصور الأداء في الحكومات الديمقراطيّة عن سواها يكمنُ أساسًا في تدبير مصالح المجتمع الخارجيّة. ذلك أن التجربة والتقاليد والأعراف والتعليم لا بدّ لها من أن تولّد، في آخر الأمر، لدى الديمقراطيّة تلك الحكمة العمليّة، واليوميّة، وتلك المعرفة بدقائق الحياة التي نسمّيها الفطرة السليمة. فالفطرة السليمة كافية لتدبير الحياة اليوميّة للمجتمع. والحريّة الديمقراطيّة المطبّقة على الشؤون الداخلية للدولة، لدى شعب متعلّم، سوف تولّد حسناتٍ تغلبُ على ما قد تولّده الحكومة الديمقراطيّة من سيئات. غير أنّ الأمور ليست دائمًا على هذا النحوِ في الصلة القائمة بين أمّة وأمّة.

لا تدعو السياسة الخارجيّة تقريبًا إلى استخدام أيٍّ من الصفات التي تتسم بها الديمقراطيّة، لا بل تحثّ، على الضدّ من ذلك، على استخدام جميع الصفات التي لا تمتلكها. فالديمقراطيّة تُيسِّر نموّ موارد الدولة الداخليّة، وتعمّم الرخاء وتنمّي حسّ المسؤولية العامّة، وتعزّز احترامَ القوانين في سائر طبقات المجتمع. وهذه جميعها ليس لها سوى تأثير غير مباشر على العلاقة بين شعبٍ وآخر. غير أنّ الديمقراطيّة تجد مشقّةً بالغة في الجمعِ بين تفاصيل خطّة وتنظيمها، وفي الإصرار على مشروع ثمّ المثابرة على إنجازه متخطيةً الصعوبات. كما أنّها تكاد أن تكون عاجزةً عن اتخاذ تدابير في الخفاء والصبر على انتظار نتائجها. فهذه صفات خليقةٌ بفردٍ أو بطبقةٍ أرستقراطيّة. وهي ذاتها الصفات التي تتيح، مع الوقت، لشعبٍ ما أن يُهيمن كما لو أنّه فرد.

أمّا إذا التفتنا، على الضدّ من ذلك، إلى العيوب الملابسة حتمًا للأرستقراطيّة لوجدنا أن تأثير هذه العيوب على إدارة الشؤون الخارجيّة للدولة

هو تأثيرٌ طفيفٌ غير ملحوظ. فالعيبُ الرئيس الذي تتهم به الأرستقراطيّة هو أنّها تعمل لأجل نفسها، لا لأجل جماهير الشعب. أمّا في السياسة الخارجيّة فمن النادر جدًا أن تكون للأرستقراطيّة مصالح متمايزة عن مصلحة الشعب.

إنّ نزوع الديمقراطيّة إلى الانصياع، في مجال السياسة، لما يُمليه الشعور لا العقل، والتخلّي عن خطّةٍ مدروسة إرضاءً لهوىً آنيّ، قد تجلّى في أميركا بالتزامن مع اندلاع الثورة الفرنسيّة. فقد كان جليًا لكلّ عاقلٍ آنذاك، كما هو جليّ اليوم، أنّ من مصلحة الأميركيين ألا ينخرطوا في صراعٍ سوف يغرق أوروبا في بحر من الدماء، وهو بأي حال صراعٌ لن يُصيب الولايات المتحدة بأي ضرر.

ومع ذلك جاء التعبير عن مشاعر التضامن التي أبداها الشعب عنيفًا وما كان شيء ليحول دون إعلان الحرب على إنكلترا سوى حكمة واشنطن ومواقفه الرصينة، وما يتمتّع به من شعبيّة واسعة. غير أنّ الجهود التي بذلها هذا الرجل العظيم بحكمته الراجحة الرصينة، تصديًا لعواطف مواطنيه النبيلة، والعفويّة، كادت تكلّفه أجر كفاحه الوحيد الذي لا يطمح إلى نيل سواه، وهو محبّة بلده له. فقد أعلنت الأغلبية معارضتها لسياسته؛ غير أنّ الشعبَ يقرّها اليوم[20].

لو أنّ الدستور والتأييد الشعبي لم يخوّلا واشنطن إدارة شؤون الدولة الخارجيّة، لكانت الأمّة قد أقدمت آنذاك على ما تستنكره اليوم.

---

(20) Marshall, *Vie de Washington.*

كتب مارشال في الصفحة 314 من مؤلّفه ما يلي: "في ظلّ توليفة الحكم السائدة في بلد كالولايات المتحدة، لا يستطيع رأس الدولة، مهما يبلغ من التصميم والصلابة، أن يتصدّى، زمنًا طويلًا، لما يطالب به الرأي العام. وكانت المواقف الغالبة آنذاك تقود البلاد إلى إعلان الحرب. والواقع أن جلسات الهيئتين التشريعيّتين المنعقدة في تلك الفترة أظهرت بوضوح أنّ واشنطن فقد تأييد الأغلبية في مجلس النواب". أمّا خارج المجلس فكانت اللغة التي يُخاطب بها عنيفةً إلى أقصى الحدود؛ إذ لم يتوانَ أحدهم في أحد الاجتماعات السياسيّة عن تشبيه واشنطن بالخائن آرنولد [ص 265]. كما يذكر مارشال أيضًا [ص 355] أنّ أنصار المعارضة كانوا يزعمون أن مؤيدي الإدارة يشكلون فئة من الأرستقراطيّة المؤيدة لإنكلترا، وأنّهم، من خلال سعيهم لإقامة نظام ملكي، يناصبون فرنسا العداء.

هل نعجب إذا قيل لنا إنّ معظم الأمم التي خلّفت أثرًا بارزًا في مصير العالم، تلك التي وضعت وثابرت على تنفيذ الخطط العظيمة، منذ عهد الرومان حتّى الإنكليز، كانت تحكمها الأرستقراطيّة؟

إنّ أبرز ما يميّز الأرستقراطيّة هو ثبات الرؤية. فقد تنساق جماهير الشعب وراء ما يُمليه عليها الجهل أو الأهواء. وقد يُناقَش الملك في خططه فيتخلّى عنها. فالملك بأي حال ليس خالدًا. أمّا الجسم الأرستقراطي فهو كثير العدد بحيث أنّه لا يُحاصَر، وقليل العدد بحيث أنّه لا يستسلم بسهولة لسكرة الأهواء المُرتَجَلة. فالأرستقراطيّة هي رجلٌ حازمٌ، مستنيرٌ، لا يموت.

الفصل الرابع عشر

ما هي المنافع الحقيقية التي يجنيها المجتمع الأميركي من حكومة الديمقراطية

قبل الشروعِ في هذا الفصل، أشعرُ بأنّ من واجبي أن أذكّر القارئ بما كنتُ أشرتُ إليه مرارًا في سياق هذا الكتاب.

إذ يتراءى لي أنّ الدستور السياسيّ للولايات المتحدة إنّما هو إحدى الصيَغ التي قد تتخذها الديمقراطيّة صيغةً لحكمها؛ غير أنني لا أرى إلى المؤسّسات الأميركيّة لا بوصفها الأفضل، ولا بوصفها الوحيدة التي قد يختارها شعبٌ ديمقراطيّ لحكومته.

وفي معرض السعي هنا وراء بيان الفوائد التي يجنيها الأميركيون من حُكمِ الديمقراطيّة، إنّي لا أزعم أو أعتقد البتة بأنّ مثل هذه الفوائد لا تُجنى إلّا من اتباع هذه القوانين عينها.

عن الوجهة العامة للقوانين في ظلّ الديمقراطيّة الأميركية وميول مَن يطبّقونها

تظهر عيوب الديمقراطيّة على الفور. - ولا تظهر فوائدها إلّا بمضيّ الوقت. - غالبًا ما تكون الديمقراطيّة الأميركيّة خرقاء، غير أن وجهة قوانينها العامّة مفيدة. - ليس للموظفين العموميين، في ظلّ الديمقراطيّة الأميركية، مصالح دائمة مختلفة عن مصالح السواد الأعظم من الناس. - النتائج المترتبة على ذلك.

لا يلقى المرء مشقّةً كبيرة في بيان عيوب الحكومة الديمقراطيّة ومكامن ضعفها؛ فالوقائع تشهدُ عليها، بينما يلبث تأثيرها النافع غير ظاهر للعيان، أي يلبثُ مُستَتِرًا. عيوبها لافتةٌ على الفور، أمّا مزاياها فلا تُدرَك إلّا بمضيّ الوقت.

غالبًا ما نجدُ قوانين الديمقراطيّة الأميركيّة قاصِرةً أو ناقصة. وقد تنتهك، في بعض الأحيان، حقوقًا مكتسبة، أو قد تقرّر أنّ بعض هذه الحقوق خطر: وحتّى لو كانت صالحةً فإنّ تواترها على هذا النحوِ ليس بالآفة الهيّنة. هذا كله يُلحَظُ على الفور في الديمقراطيّة الأميركيّة.

فكيف يُكتَبُ البقاء والازدهار للجمهوريّات الأميركيّة؟

ينبغي أن نميّز بدقّة، في مجال القوانين، بين الغرض الذي تصبو إليه هذه القوانين، والنهج الذي تسلكُه من أجل بلوغه؛ بين صلاحها المطلق والصلاح النسبيّ.

فإذا كان غرض المشترع هو أن يُراعي مصالح قلّة من الناس على حسابِ مصالح كثرةٍ منهم، لن يُعدم وسيلة لتوليف أحكامه على نحوٍ يمكّنه من بلوغ غايته في أقصر مهلة ممكنة وبأقلّ الجهود. هكذا يكون القانون حسن الصياغة، سيئ الغرض. وكلّما كان ناجعًا في تطبيقه، كان أشد خطرًا على المجتمع.

تنحو قوانين الديمقراطيّة عادةً نحوَ توفيرِ ما فيه صالح العدد الأكبر من الناس، لأنّها تنبثقُ عن أغلبية المواطنين جميعًا، وهي أغلبية قد تخطئ لكنّها لن تسعى بالتأكيد وراء مصلحةٍ تضرّ بها.

على الضدّ من ذلك، تنحو قوانين الأرستقراطيّة نحوَ حصرِ الثروةِ والسلطان في أيدي قلّة من الناس، لأنّ الأرستقراطية بطبيعتها هي، على الدوام، أقلّية.

لذا أمكن القول، بصفةٍ عامّة، أنّ غرض الديمقراطيّة في تشريعها هو أكثر منفعةً للبشرية من غرض الأرستقراطيّة في تشريعها.

غير أنّ مزاياها تقفُ عند هذا الحدّ.

ففي مضمار التشريع لا شكّ في أن الأرستقراطيّة هي أكثر درايةً بما لا يُقاس مما قد تصبو إليه الديمقراطيّة. فهي المتحكّمة في أمرِ نفسِها لا تنقاد البتة إلى اندفاعاتٍ آنيةٍ عابرة. تضع خططًا لأجلٍ طويلٍ كي يُستكملَ تصوّرها بالرويّة والتدقيق حتّى إذا سنحت فرصُ التنفيذ أخرجتها إلى العلَن. والأرستقراطيّة تعمل بدرايةٍ، بارعة في فنّ الجمعِ بين ما لقوانينها من قوّة النفاذ وتصويبها في وقتٍ واحد إلى نقطة واحدة.

وليس هذا شأن الديمقراطيّة: فقوانينها تكاد أن تكون على الدوام قاصِرةً أو متسرّعة في غير أوانها.

ولأنّ وسائل الديمقراطيّة مشوبة بالعيوبِ أكثر من وسائل الأرستقراطية، فهي غالبًا ما تعمل، من دون قصد، ضدّ ذاتها؛ لكنّ الغرض منها أكثر منفعةً.

لنتصوّر مجتمعًا جعلته طبيعته أو دستوره منظّمًا على نحوٍ يمكّنه من تحمّل المفعولِ العابر للقوانين السيّئة، قادرًا على انتظار ما سوف ينجم عن الغرض العام للقوانين، من دون أن يصيبه الهلاك، عندئذ سوف نُدرِك أن حكم الديمقراطيّة، على الرغم من عيوبِه، هو أصلح من سواه للسير بهذا المجتمع على طريق الازدهار والرخاء.

هذا هو بالضبط ما تشهده أميركا. وأقول وأكرّر هنا ما ردّدته مرارًا في مواضع أخرى: إن ميزة الأميركيين تكمن في قدرتهم على ارتكاب أخطاء قابلة للتصويب ويمكن الرجوع عنها.

وقد أُبدي ملاحظة مماثلة بشأن الموظفين العموميين.

لا يخفى على أحد أن الديمقراطيّة الأميركيّة غالبًا ما تخطئ في اختيار الناس الذين تعهد إليهم بالسلطة. ولكن قد يخفى على الكثيرين سببُ ازدهار الدولة في عهدتهم.

فالمُلاحَظُ أولًا أنّه إذا كانت الحكومات في الدولة الديمقراطيّة على قدرٍ أقلّ من الاستقامة أو الكفاءة، فإنّ المواطنين فيها هم أكثر استنارة وتنبّهًا.

إذ يحرصُ الشعبُ، في ظلّ الديمقراطيات، وهو المنصرف أبدًا إلى تدبير شؤونه، الضنين بحقوقه، على الحيلولة دون انحراف ممثليه عن المسار العام الذي تمليه مصلحته.

والمُلاحَظ ثانيًا أنّه إذا كان الموظّف الديمقراطي يسيء استخدام السلطة أكثر من سواه، فإنّه بالإجمال يتولّى هذه السلطة لفترة زمنية أقصر.

ولكن ثمّة سبب آخر، أعمّ من سواه وقد يكون مُقنِعًا أكثر من سواه.

ما لا شكّ فيه أنّ صالح الأمم يقضي بأن يكون حكّامها من ذوي الفضيلة أو الموهبة. ولكن ربّما كان الأهمّ على هذا الصعيد هو ألا يكون للحكّام مصالح متعارضة مع مصالح جمهور المواطنين؛ ففي حالٍ مماثلة قد تغدو الفضائل من دون جدوى، والمواهبُ سببًا للهلاك.

لقد حرصتُ على القول إنّ من المهمّ ألا يكون للحاكمين مصلحة متعارضة أو مختلفة عن مصلحة جمهور المحكومين، ولم أقل إن من المهمّ أن تكون لهم مصلحة شبيهة بمصلحة جميع المحكومين؛ ذلك إنّي لا أعلم حقًّا إذا كان الشرط الأخير ممكنًا في المطلق وإذا شهد العالمُ مَثيلَه ذات يوم.

لم تُبتَكر إلى يومنا هذا صيَغٌ سياسيّة تساعدُ، على نحوٍ متكافئ، في نموّ جميع الطبقات المكوّنة للمجتمع وازدهارها. فلطالما شكّلت هذه الطبقات ما يشبه الأمم المتمايزة داخل الأمّة الواحدة، وقد برهنت التجربة بما لا يرقى إليه الشكّ على أنّ مخاطر تحكّم أيّ طبقة منها بمصير الطبقات الأخرى، تكاد أن توازي المخاطر الناجمة عن تحكّم شعبٍ بمصير شعبٍ آخر. عندما يحكم الأثرياء تكون مصلحة الفقراء في خطر. وعندما يسنُّ الفقراء القوانين يواجه الأثرياء صعوباتٍ كبيرة. ما فائدة الديمقراطية إذًا؟ إنّ فائدة الديمقراطيّة الفعلية لا تكمن، كما قيل، في سعيها وراء توفير الرخاء للجميع، بل في سعيها وراء توفير البحبوحة للعدد الأكبر من الناس.

مَن يُعهَد إليهم تدبير الشؤون العامة في الولايات المتحدة، غالبًا ما يكونون أدنى مرتبةً، من حيث المقدرة والأخلاق، ممّن توليهم الأرستقراطيّة

السلطة. غير أنّ مصلحتهم تتطابق وتتماهى مع مصلحة أغلبية مواطنيهم. لذلك قد يقترفون أخطاء جسيمة وقد يسيئون الأمانة مرارًا، لكنّهم لن يسلكوا عامدين، في يوم من الأيام، وجهةً معادية لهذه الأغلبية. كما أنهم لن يطبعوا الحكومة بطابعٍ خطرٍ أو حصريّ يستثني الآخرين.

ليس سوء إدارة موظّف ما، في ظلّ الديمقراطيّة، سوى حالة معزولة يقتصر تأثيرها على فترة زمنية قصيرة هي مدّة ولاية هذه الإدارة. فالفساد وانعدام الكفاءة ليسا مصلحة مشتركة من شأنها توفير رابط دائمٍ بين الناس ولفترة طويلة.

لن يضمّ موظّف فاسد أو تعوزه الكفاءة، جهوده إلى جهود موظف آخر فقط لأنّ هذا الأخير موظّف تعوِزه الكفاءة وفاسد مثله؛ كما أنّ هذين الرجلين لن يسعيا سويًا إلى تنمية بذرة الفساد وانعدام الكفاءة لدى أحفادهما. بل العكس، فقد يؤدّي طمع أحدهما ومناوراته إلى فضح الآخر؛ ما يعني أنّ عيوب الموظّف في ظلّ الديمقراطيّة، تبقى، بالإجمال، عيوبًا شخصيّة.

غير أنّ ما يجمع بين الموظّفين العموميين، في ظلّ حكومة أرستقراطية، هو المصلحة الطبقيّة الواحدة التي، وإذا تطابقت أحيانًا مع مصلحة الأغلبية، تبقى في الأغلب متمايزة منها. هذه المصلحة تشكّل رابطًا مشتركًا ودائمًا، وتدعوهم إلى ضمّ جهودهم متضافرةً لبلوغ هدفٍ ليس هو على الدوام طلب الرخاء للعدد الأكبر من الناس: فهذه المصلحة لا تشكل رابطًا في ما بين الحاكمين وحسب، بل أيضًا تجمع ما بينهم وبين فئة لا يُستهان بها من المحكومين؛ ذلك أنّ عددًا كبيرًا من المواطنين ينتمون إلى الأرستقراطيّة وإنْ كانوا لا يتولّون أي وظيفة.

إذًا يلقى الموظّف الأرستقراطي دعمًا ثابتًا في المجتمع، كما يلقى في الوقت نفسه دعمًا مماثلًا في الحكومة.

هذا الغرَض المشترك الذي يجمع، في الأرستقراطيّات، ما بين مصلحة الموظفين ومصلحة قسم من معاصريهم، ترسّخ انتماءهم الطبقيّ لتغدو مصلحة

الأجيال المقبلة أيضًا. إنهم يعملون للمستقبل كما يعملون للحاضر. يمكن القول إذًا إنّ ما يدفع الأرستقراطي صاحب المنصب الرسميّ إلى السعي وراء غاية معيّنة، هي جملة من الحماسات منها حماسة المحكومين ومنها حماسته هو، وربّما منها أيضًا حماسة ذريّته.

فهل نعجَب لكونه لا يقاوم هذه الدوافع؟ لذلك غالبًا ما نرى، في ظلّ الأرستقراطيات، أنّ الذهنيّة الطبقيّة تقود الموظّفين العموميين، حتّى مَن لم تُفسِده منهم، إلى السعي، غير عامدين، لتكييف المجتمع تدريجًا بما يتلاءم وعاداتهم، وبذلك يهيئونه لمن سيخلفهم.

لعلّ الأرستقراطية الإنكليزيّة هي أكثر أرستقراطيات العالم تحرّرًا، ولا أحسبُ أرستقراطية زوّدت مثلها حكومة بلادها، من دون انقطاع، بشخصيّات رصينة ومستنيرة.

ومع ذلك لا يسعنا إلّا الإقرار بأنّ التشريع الإنكليزي غالبًا ما يضحّي، في آخر الأمر، بمصلحة الفقير لصالح الثريّ، وبحقوق الأغلبية لصالح نفرٍ من الأشخاص: ولذلك نرى إنكلترا اليوم تتمتّع بأوسع ما في الثراء من سعة، وفي الوقت نفسه نصادف فيها أشكالًا من البؤس توازن ما لها من قوةٍ ومجد.

في الولايات المتحدة، حيث لا مصالح طبقيّة للموظفين العموميين يقدّمونها على سواها، يبدو سعي الحكومة العام والمتصل نافعًا، وإن كان الحاكمون غالبًا لا يمتلكون الأهليّة، وعلى شيء من الوضاعة أحيانًا.

هناك إذًا في صلب المؤسسات الديمقراطية نزوع خفيّ غالبًا ما يدفع الناس إلى الإسهام في الرخاء العام، على الرغم من عيوبهم وأخطائهم، بينما يتضح نزوعٌ ضمنيّ، في المؤسسات الأرستقراطية، يقودُ الأرستقراطيين، على الرغم من مواهبهم وفضائلهم، إلى الإسهام في إفقارِ بني جنسهم. على هذا النحو قد يتسبّب المسؤولون في الحكومات الأرستقراطية بالأذية غير عامدين، وقد تنتج الديمقراطيات خيرًا وهي لا تدري.

عن الحسّ العام في الولايات المتحدة

حبّ الوطن الفطريّ. - الشعور الوطني المبني على الروية والتفكير. - سماتهما المتمايزة. - في ضرورة أن ينزع الشعب بكلّ قواه إلى الصنفِ الثاني عند زوال الأوّل. - ما يبذله الأميركيون من جهد في سبيل ذلك. - الارتباط الوثيق بين مصلحة الفرد ومصلحة البلد.

هناك حبّ للأوطان مصدُره الشعور الفطريّ المنزّه عن الأغراض المتعذّر تحديده والذي يجعل المرء مولعًا بمسقط رأسه. ويتطابق هذا الحبّ الفطريّ مع ميل الإنسان إلى الأخذ بالتقاليد والعادات القديمة واحترام الأسلاف وذكرى الماضي. ومَن يُبدي مثل هذا الولع يحبّ بلده كما قد يحبّ المرء منزل أبويه. ويعشق الطمأنينة التي ينعم بها في كنفه؛ ويضنّ بوداعة العادات التي اكتسبها فيه ويتشبّث بالذكريات التي يختزنها، لا بل ويُسعِده أن يحيا في ظلّ الطاعة بين جدرانه. وغالبًا ما يُرفَد حبّ الوطن هذا بالحماسة الدينية وإذ ذاك تُنسبُ إليه الخوارق والمعجزات. فالوطن نفسه هو دِينٌ على نحوٍ ما. ومحبّه لا يُعمِل التفكير في ما يحبّ، بل يؤمن، ويشعر، ويسعى. تنزع شعوبٌ، على نحو ما، إلى تشخيص الوطن، وتراه مجسّدًا في شخص الملك. فهي تجعل منه إذًا وطنًا للمشاعر التي يتكوّن منها حبّ الوطن. فتفاخر بانتصاراته، وتزهو بسلطانه. وقد شهد عهد المَلكية القديم فتراتٍ كان الفرنسيون خلالها يشعرون بالبهجة لكونهم خاضعين بلا مُعين لاستبداد ملك مطلق، وكانوا يردّدون بفخرٍ قولهم: "إننا نعيش في ظلّ أقوى ملوك المعمورة".

هذا الشعور الوطنيّ يحثّ، شأنه في ذلك شأن المشاعر الفطريّة غير المبنية على التفكير، على بذل جهود جبّارة ولكن عابرة، غير متصلة. فعقب إسهامه في إنقاذ البلاد في فترات الأزمة، غالبًا ما يُسهم في تردّي أحوالها في فترات السلم.

ونرى هذا الحبّ الفطريّ للوطن سائدًا حيث تغلب البساطة على تقاليد الشعوب وعاداتها، وثبات المعتقد، وحيث يقوم المجتمع بدَعَةٍ على أسس نظام قديم ليست شرعيّته موضع نزاع.

ولكن ثمّة شعور وطنيّ أكثر عقلانية من الأوّل. قد يكون أقلّ نبلًا، وأقلّ تأجّجًا ربّما، غير أنّه أوفر ثمارًا وأكثر ديمومة. هذا الشعور ينشأ عن معرفة وعلم. ويتنامى بالقوانين، ويتعاظم بممارسة الحقوق كي يتطابق، في آخر الأمر، مع المصلحة الشخصيّة على نحوٍ ما. إذ يُدرك الفرد تأثير رخاء البلد على بحبوحته الشخصيّة ويُدرك أن القانون يُتيح الإسهام في إنتاج هذا الرخاء، فيُعنى بازدهار بلاده أولًا كما لو أنّ في الأمر مصلحة شخصيّة له، وثانيًا كما لو أنّ هذا الازدهار هو صنيع يديه شخصيًا.

ولكن قد تطرأ على حياة الأمم ظروفٌ تتغيّر فيها العادات القديمة وتتقوَّض الأعراف والتقاليد وتتزعزع المعتقدات الراسخة وتفقد الذكريات من وهجها من دون أن يكتمل نشر المعارف والثقافة أو تُضمَنُ الحقوق السياسيّة، لا بل قد تقيّد هذه الحقوق فيها. عندئذ لا يعود الناس ينظرون إلى الوطن إلّا بشيء من الحيرة والارتياب. فلا يجدونه لا في أرضه التي استحالت في أعينهم جمادًا خلوًا من الحياة، ولا في أعراف أجدادهم التي اعتادوا أن ينظروا إليها كنيرٍ يرزحون تحت وطأته، ولا في الدين الذي باتوا يشكّكون به ولا في القوانين التي باتوا لا يسنّونها ولا في المشترع الذي يخشونه ويزدرون به. لا يرون الوطن في أي مكان، لا كما عرفوه سابقًا ولا كما أصبح عليه، فينكفئون إلى أنانية ضيّقة ومن دون أفق. فهؤلاء ينجون من الأحكام والأفكار المسبقة من دون التمتّع بمَلَكة العقل والتفكير. وما عادوا يمتلكون لا الشعور الوطني الفطري السائد في ظلّ المَلَكيّة ولا الشعور الوطني المبني على التفكير السائد في الجمهورية. بل توقفوا عند منزلةٍ بين المنزلتين، نهبًا للتشوّش والشقاء.

ما العمل في حالٍ مماثلة؟ التراجع. غير أنّ الأمم كالبشر لا يسعها الرجوع إلى عهد الصبا. قد تأسف لفقدانها وتستذكرها، لكنّها تعجز عن استيلادها من جديد. لذلك ينبغي لها السير قُدُمًا والعمل بسرعة على الربط بين مصلحة الشعب ومصلحة الأمّة، لأنّ حبّ الوطن المنزّه عن الأغراض لا يُستعادُ بعد زوالِه.

طبعًا لا أزعم هنا بأن التوصّل إلى هذه النتيجة يقتضي منح جميع الناس الحقّ في ممارسة الحقوق السياسيّة فورًا. بل أقول إنّ الوسيلة الأنجع، وقد تكون الوسيلة الوحيدة المتبقيّة، لإثارة اهتمام الناس بمصير بلدهم تكمن في إشراكهم في حكمها. إنّ حسّ المواطنة في يومنا هذا بات مرتبطًا، في نظري، بممارسة الحقوق السياسيّة. كما أعتقد أننا من الآن فصاعدًا سنشهد تزايدًا أو تناقصًا في عدد المواطنين في أوروبا، بما يتناسب مع اتساع نطاق ممارسة هذه الحقوق.

كيف لنا أن نفهم إذًا ما يجري في الولايات المتحدة، حيث السكّانُ وفدوا حديثًا إلى الأرض التي يقطنونها، ولم يحملوا إليها لا عادات ولا ذكريات، وتلاقوا فيها أول مرة ولم يتعارفوا من قبل؛ أي بعبارة واحدة، حيث لا وجودَ يُذكَر لغريزة حبّ الوطن. كيف لنا أن نفهم اهتمام كلّ فردٍ هناك بشؤون بلدته وكانتونه وولايته كأنّها شأنه الخاص؟ والجواب هو أنّ كل فرد هناك يُشارك، في نطاقه، مشاركة فاعلةً في حكم مجتمعه.

لقد أدرك المواطن العاديّ في الولايات المتحدة تأثيرَ الرخاء العام في سعة عيشه، وهي فكرة، على بساطتها، لا يُدركها سوى القلّة من أبناء الشعب. هذا بالإضافة إلى كون المواطن العاديّ يعتبر أنّ هذا الرخاء هو صنيع يديه. ولذلك يعتبر الثروة العامّة ثروته هو، ويعمل لما فيه صالح الدولة ليس فقط بدافع الواجب أو عزّة النفس، بل قد أقول بدافع الجشع.

لا يحتاج المرء إلى التوسّع في دراسة مؤسّسات الأميركيين وتاريخهم للتثبّت من حقيقة ما أسلفنا ذكره، لأنّ عاداتهم وتقاليد سلوكهم هي أوضح مثال عليه. فالأميركي المشارك في كلّ ما يجري في هذا البلد يحسب أنّه معنيّ بالتصدّي لكل انتقاد يتعرّض له بلده، لأنّه يرى أنّ النقدَ ليس موجّهًا إلى البلد بل موجّه إليه شخصيًا: لذلك نرى أنّ عزّته الوطنية تلجأ إلى جميع البراعات والحيل ولا تأنف أيًا من تفاهات الغرور الشخصيّ.

ليس هناك ما هو أدعى إلى الضيق في حياة الأميركيين اليومية من شعورهم الوطنيّ المُستَفزّ هذا في كلّ لحظة. قد يجد الأجنبيّ الكثير مما يستحق الثناء والمديح في بلدهم، ولكن محظور عليه أن ينتقدَ أمرًا ولو بسيطًا فيها.

فأميركا إذًا هي بلد حريّة حيث لا ينبغي للأجنبي، إذا أراد ألا يجرح مشاعر أحد من الناس، أن يتكلّم بحرية على الأفراد والدولة والمحكومين والحاكمين والمؤسسات العامّة والخاصة. أي ينبغي له عدم التكلّم على شيء مما يصادفه، ما عدا التربة والمناخ ربّما. وحتّى بشأن التربة والمناخ قد يجد من بين الأميركيين من يستميت في الدفاع عنهما كأنّه مشارك في تكوينهما.

في عصرنا هذا، لا بدّ للمرء من أن يحزم أمره وأن يتجرّأ على الاختيار بين وطنية الجميع وبين حكومة العدد الأقلّ، ذلك أنّه يستحيل الجمع في وقتٍ معًا بين القوة والفاعلية الاجتماعيتين اللتين توفّرهما الأولى وبين ضمانات الطمأنينة التي توفّرها الثانية أحيانًا.

عن فكرة الحقوق في الولايات المتحدة

ما من شعوب عظيمة من دون فكرة الحقوق. - ما السبيل إلى تلقين شعبٍ ما فكرة الحقوق. - احترام الحقوق في الولايات المتحدة. - ما مصدره.

لا أجد فكرةً، بعد فكرة الفضيلة إجمالًا، أسمى من فكرة الحقوق؛ لا بل أعتقد أن هاتين الفكرتين متمازجتان في فكرة واحدة. ففكرة الحقوق ليست، في الحقيقة، سوى فكرة الفضيلة نفسها وقد أُدخِلَت ميدان السياسة.

انطلاقًا من فكرة الحقوق تمكّن البشر من تعريف الإباحة والطغيان. وعلى هديها قُيِضَ لكل فرد أن يُظهر استقلاليةً من دون صلف، ورضوخًا من دون وضاعة. فالإنسان الذي ينصاع للعنف يرضخ ويذلّ نفسه. غير أنّه عندما ينصاع لحق القيادة الذي ارتضاه لمثيلِه يرتقي بنفسِه، على نحوٍ ما، إلى مصاف أسمى من مرتبة آمرِه. لا وجود لعظماء من دون فضيلة. ولا وجود لأمم عظيمة من دون احترام الحقوق. ونكاد أن نقول: لا وجود لمجتمع من دونها. إذ بِمَ نصف اجتماع كائنات عاقلة وذكيّة لا رابط بينها إلّا القوة؟

إني أسأل في قرارة نفسي ما هي الوسيلة، في أيامنا هذه، لترسيخ فكرة الحقوق في أذهان الناس وجعلها أمرًا محسوسًا في سعيهم اليومي. ولا أرى إلّا وسيلة

وحيدة وهي أن يُخوَّل الناسُ جميعًا ممارسة هذه الحقوق برويّة: فمثل هذا نلمسه لدى الأطفال الذين هم بشرٌ تعوِزهم القوّة والتجربة. فعندما يبدأ الطفل بالتحرّك وسط الأشياء الخارجيّة تملي عليه فطرته استعمال كلّ ما تطاله يداه. فهو لا يُدرك بعد فكرةَ ملكيّة الآخرين، ولا حتّى فكرة الوجود. ولكنّه مع إدراكه تدريجًا قيمة الأشياء، واكتشافه، مع الوقت، إنّها قد تُنتزَع منه بدورِه، يغدو أشدّ حرصًا حتّى يتعلّم، في آخر المطاف، احترام ما لسواه إذا شاء أن يُحترَم ما يعود إليه.

ما يختبره الطفل في تجربة ألعابه، يختبره الإنسان البالغ في ما بعد حيال الأشياء التي يمتلكها. لِمَ لا تصدر في أميركا، بلد الديمقراطيّة بامتياز، تلك الشكاوى من المُلكيّة الخاصّة التي تتردّد أصداؤها في أنحاء أوروبا؟ هل يحتاج الأمر إلى تدقيقٍ وبحث؟ طبعًا لا. فحقيقة الأمر أنّ لا وجود لبروليتاريين (لكادحين معدَمين) في أميركا. ولأنّ الجميع هناك لديهم ملكيّة خاصّة يصونونها، نرى الجميع يقرّون مبدئيًا بحقّ المُلكيّة.

والأمر عينه يطالعنا في ميدان السياسة هناك. لقد تكوّنت لدى المواطن العاديّ في أميركا فكرة سامية عن الحقوق السياسيّة، لأنّ المواطن الأميركيّ يمتلك حقوقًا سياسيّة. وهو لا يعتدي على حقوق سواه كي لا يعتدي الآخرون على حقوقه. وعلى حين يجهل هذا الإنسان العاديّ في أوروبا، حتّى مفهوم السلطة ذات السيادة، فإنّ الأميركي يرضح، بلا شبهة تردّد، لسلطة أدنى الموظفين العموميين مرتبةً.

تتجلّى هذه الحقيقة حتّى في أتفه شؤون الناس اليوميّة. ففي فرنسا هناك عدد قليل من أماكن الترفيه التي يقتصر ارتيادها على الطبقات العليا من المجتمع؛ وللفقير الحقّ في ارتياد جميع الأماكن التي يرتادها الموسِرون تقريبًا: لذلك نراه حريصًا على اتباع سلوك لائق وعلى احترام المتَع التي يشارك فيها. أمّا في إنكلترا، حيث الثروة لها امتياز المتعة كما تحتكر السلطان، فتتردّد الشكوى حين يُفلِح فقير في التسلّل إلى الأماكن المخصّصة لمتع الأغنياء بأنّه يهوى التسبّب بأضرار غير مجدية: وما المستهجَن في ذلك؟ فقد حرص الأغنياء كلّ الحرص على جعلِه من فئة الناس الذين لا يملكون ما يخسرونه.

تحرص الحكومة الديمقراطيّة على نشر فكرة الحقوق السياسيّة بحيث تغدو في متناول أدنى طبقات المجتمع، تمامًا كما يضع توزّع الثروات فكرةَ الحقّ في المُلكيّة، بصفة عامّة، في متناول الجميع. وفي هذا، برأيي، تكمن أعظم مزايا هذا الحكم.

إني لا أزعم هنا أن تعليم الناس كيفيّة استخدام حقوقهم السياسيّة هو بالأمر اليسير؛ بل أقول إنّه إذا أتيح على النحو الذي نفترضه فإنّ نتائجه سوف تكون عظيمة.

وأضيف قائلًا إنّه إذا كان لعصرٍ أن يشهد سعيًا لتمكين الناس من هذا الأمر، فهو، بالتأكيد، عصرنا هذا.

ألا نلاحظ أنّ تأثير الأديان إلى تراجع وأن الفهم الإلهيّ للحقوق إلى زوال؟ ألا نلاحظ أنّ قيود الأعراف إلى تراخٍ، وأنّ الفهم الأخلاقي للحقوق إلى تراخٍ معها فزوال؟

ألا نلاحظ أنّ الحاجة إلى التعليل العقلي قد حلّت محلّ المعتقدات الراسخة، وحلّ الحسابُ محلّ العواطف؟ فإذا أخفقنا، وسط هذا الاختلال الشامل، في ربط فكرة الحقوق بالمصلحة الشخصيّة، وهي الثابت الوحيد في النفس البشريّة، ماذا يبقى عندها من وسائل لتدبير شؤون العالم سوى الخوف؟

وعندما يُقال إنّ القوانين واهنة، والمحكومين مشاغبون، وإنّ الأهواء محتدمة والفضيلة عاجزة، وإنّ مثل هذا الظرف لا يسمح بتوسيع نطاق الحقوق الديمقراطية، أجيبُ القائلين بأن هذه الأمور نفسها التي تدعونا، في اعتقادي، إلى توسيع هذا النطاق. واعتقادي أيضًا أن الحكومات معنية بهذه الخطوة أكثر من المجتمع، لأنّ الحكومات تزول بينما المجتمع لا يزول. غير أنني لا أريد المبالغة في أهميّة المثال الذي تقدّمه لنا أميركا.

لقد حظي الشعبُ بحقوق سياسيّة في أميركا، في حقبةٍ كان من العسير عليه خلالها أن يُسيء استخدامها، لأنّ أعداد المواطنين كانت قليلة وأعرافهم بسيطة خالية من التعقيد. ومع تعاظم أعدادهم يمكن القول إنّ الأميركيين لم يعزّزوا سلطات الديمقراطيّة، بل وسّعوا ميادين تطبيقها.

لا شكّ في أنّ اللحظة التي تشهد منحَ الشعب حقوقًا سياسيّة كانت حُجِبَت عنه من قبل، هي لحظة أزمة، أزمة غالبًا ما تكون ضرورية، لكنّها خطرة على الدوام.

فالطفل قد يقتل لجهله قيمة الحياة. وقد ينتزع ملكيّة الآخر قبل أن يُدرِك أنّ ملكيّته هو قد تُنتَزَع منه. وعندما يُمنح الإنسان العاديّ حقوقًا سياسيّة يجد نفسَه حيالها في وضعٍ مماثلٍ للطفلِ إزاء الطبيعة بأسرها، وينطبق عليه المَثلُ اللاتيني السائر: **الرجلُ هو طفل قويّ الشكيمة** (*Homo puer robustus*).

هذه الحقيقة تتبدّى في أميركا نفسها. فالولايات الأعرق في منحها المواطنين حقوقهم هي الولايات التي يعرف فيها المواطنون استخدام هذه الحقوق على الوجه الأفضل.

ولا ندلي بجديد إذا قلنا إنّ فنّ العيش بحريّة هو المجال الأخصب للإتيان بالعجائب؛ لكن ما من أمرٍ يشقّ على المرء أكثر من تعلّم الحرية. وهذه حقيقة لا تنطبق على الاستبداد؛ إذ غالبًا ما يُظهر الاستبداد نفسَه في مظهر المصلِح للشرور والآفات كافّة؛ وأنه السند الفعلي للحقّ القويم، وداعم المضطهَدين وركيزة الأمن والنظام. فتغفو الشعوب على خَدَر الرخاء الموقّت الذي يُنتجه، ولا تلبث أن تستيقظ على حالٍ من البؤس. أمّا الحرية، فهي على الضدّ من ذلك، إذ غالبًا ما تولد في خضمّ العواصف، وتستتبّ بمشقّة وسط الشقاقات المدنيّة ولا تؤتى ثمارها الحقّة إلّا بعد أن تشيخ.

عن احترام القانون في الولايات المتحدة

في أنّ الأميركيين يحترمون القانون. - ضنّهم به ضِنّة الأب بولدِه. - مصلحة كلّ فرد في تعزيز سلطة القانون.

ليس مُتاحًا على الدوام أن يُستدعى الشعب بأسرِه، سواء مباشرة أو بالوساطة، لوضع القانون؛ أمّا إذا أتيح ذلك، فلا شكّ في أنّ القانون يكتسب إذ ذاكَ قدرًا أكبر من السطوة والسلطان. فصدور القانون عن الشعب مباشرة، وهو الأمر الذي يضرّ غالبًا بصلاح وحكمة المشترع، يُسهمُ في حصانة نفاذه على نحوٍ خاص.

ثمّة قوّة عجيبة في ما يعبّر عن إرادة الشعب بأسره. فإذا ما تبدّت للعيان أحبطت من سعى وراء التصدّي لها.

هذه حقيقة لا تخفى على أيّ من الأحزاب.

لذلك يسعى كلّ منها إلى نيل الأكثريّة. وإذا أخفقت في نيلها بين الذين اقترعوا، قالت إنّ الأكثريّة تُحتَسَبُ انطلاقًا من جمهور الناس الممتنعين عن الاقتراع، وإذا أخفقت في برهانها على أنّ هؤلاء يمثّلون الأكثريّة، زعمت أنّ الأكثريّة ممثّلةً بمن لا يمتلكون الحقّ في التصويت.

ما من أحد في الولايات المتحدة، ما عدا الأرقّاء والخدم والمُعسِرين، لا يمتلك حقّ الاقتراع، ولا يُسهمُ، بهذه الصفة، في وضع القوانين على نحوٍ غير مباشر. ما يعني أنّه على المعترضين على القوانين أن يتبعوا أحد أسلوبين لا ثالث لهما: فإمّا أن يعملوا على تغيير رأي الأمّة، وإمّا أن يدوسوا مشيئتها بأقدامهم.

إلى السبب الأوّل ثمة سبب آخر أكثر مباشرةً وأشدّ تأثيرًا، وهو أنّ الجميع في الولايات المتحدة يرون مصلحتهم في انصياع الجميع للقوانين. فمن لا ينتمي اليوم إلى الأكثريّة قد يغدو، قريبًا، في عدادها، وما يبديه اليوم من احترام لمشيئة المشترِع سوف يُطالب قريبًا بمثيلِه لمشيئته. لذلك نرى المواطن في الولايات المتحدة لا يجد مشقّة في الانصياع للقانون، مهما بدا جائرًا، ليس فقط بوصفه قانون الأغلبية، بل أيضًا بوصفه قانونه الخاص. ويعتبره بندًا في عقدٍ كان مُشاركًا في إبرامه.

ليس مستهجنًا إذًا ألا نجد في الولايات المتحدة جمهورًا غفيرًا من الناس ممّن يحسبون القانون عدوّهم الطبيعي فلا يتعاطون معه بالتالي إلّا بشيء من الخشية والارتياب. كما يستحيل في المقابل ألا نلحظ أنّ جميع الطبقات تبدي ثقتها الكاملة بالتشريع الذي يرعى شؤون البلاد، وتتبنّاه بحرصٍ أبويّ.

أخطئ حين أقول جميع الطبقات. فنظرًا إلى كون سلّم السلطات في أوروبا معكوسًا، يجد الموسِرون في أميركا أنفسهم في موقع مماثلٍ لموقع الفقراء في أوروبا. وغالبًا ما يكون الأثرياء هم الذين يتحدّون القانون. لقد قلت

وردّدتُ سابقًا أنّ ميزة الحكم الديمقراطي لا تكمن في أنّها تضمن مصالح الجميع، كما يزعم البعض أحيانًا، بل فقط في حرصها على صون مصالح العدد الأكبر من الناس. وبما أنّ الفقراء هم الذين يحكمون في الولايات المتحدة، فمن الطبيعي أن يخشى الأغنياء على الدوام أن يُساء استخدام السلطة ضدّهم.

ما يساور أذهان الأثرياء قد يولّد تململًا ضمنيًا، لكنّه لا يعرّض المجتمع لهزّات عنيفة. ذلك أنّ السبب الذي يدعو الموسِر إلى عدم الثقة بالمشترع هو السبب عينه الذي يُثنيه عن تجاهل أحكامه. فهو لا يضع القانون لأنّه ثريّ، وللسبب عينه لا يجرؤ على مخالفته. ففي الأمم المتحضرة إجمالًا لا تندلع ثوراتٌ إلّا تلك التي يفتعلها المُعدَمون الذين لا يملكون ما يخسرونه. فإنْ لم تكن قوانين الديمقراطيّة جديرة بالاحترام دائمًا، فهي غالبًا ما تُحترَم. ذلك أنّ من يخالفون القانون، إجمالًا، لا يسعهم إلّا الرضوخ لتلك التي وضعوها بأنفسهم ويستفيدون منها، ولأنّ المواطنين الذين قد تقضي مصلحتهم بمخالفتها مضطرّون، بسبب من طبعهم ومن موقعهم، أن يرضخوا لمشيئة المشترع أيًّا كانت. هذا فضلًا عن أن الناس في الولايات المتحدة لا تنصاع للقوانين لأنّها من صنعِها وحسب، بل أيضًا لأنّها قادرة على تغييرها إذا ما أضرّت بها ذات يوم؛ فترضخ لها أولًا بوصفها شرًّا ارتضته لنفسها، وتاليًا بوصفها شرًّا عابرًا.

النشاط السائد في كافّة أقسام الجسم السياسيّ في الولايات المتحدة، وتأثيره على المجتمع

إنّ فهمَ النشاط السياسيّ السائد في الولايات المتحدة أصعب من فهم ما نصادفه فيها من حرية ومساواة. - ليس النشاط الهائل الذي يحرّك المشترعين على الدوام سوى حلقة من بين حلقات، واستكمالٍ لذاك النشاط العام. - الصعوبة التي يواجهها الأميركي في الانصراف إلى شؤونه الخاصّة. - الحِراك السياسيّ يتغلغل في ثنايا المجتمع المدني. - النشاط الصناعي للأميركيين الذي يُعزى، جزئيًا، إلى هذا السبب. - الفوائد غير المباشرة التي يجنيها مجتمع من الحكم الديمقراطي.

لدى انتقالنا من بلد حرّ إلى بلد آخر غير حرّ، يلفتنا مشهدُ التباين الشديد بينهما: إذ نرى الأوّل زاخرًا بالحركة والنشاط، بينما الثاني يُقيمُ على السكون والجمود. في الأوّل يسعى الناس وهمّهم الإصلاح والتقدّم، وفي الثاني كأنّ الناس ارتضوا بما غنموهُ من الثروة فما عادوا يصبون إلّا للاسترخاء والتمتّع بما غنموا. ومع ذلك فإنّ البلد الذي يبذل الكثير لأجل الرفاه هو بالإجمال أكثر ثراءً وازدهارًا من ذاك الذي يقنع بمصيره. وإذا جازت المقارنة بينهما اتضح لنا كم من الحاجات المستجدّة تبرزُ كلّ يومٍ في الأوّل، بينما يقنع الثاني بالقليل القليل منها.

إذا كانت ملاحظتنا هذه تصحّ على البلدان الحرّة التي احتفظت بصيغة الحكم المَلَكي أو التي تهيمن عليها صيغ الحكم الأرستقراطي، فالأحرى أن تصحّ أيضًا على الجمهوريات الديمقراطيّة. ففي هذه الجمهوريّات لا تسعى فئة من الشعب، وحدها، وراء تحسين أوضاع المجتمع، بل إنّ الشعب بأكمله يتنطّح لهذه المهمّة. كما لا يهدف هذا السعيُ إلى تلبية حاجات طبقة بعينها والالتفات إلى أوضاعها، بل يشمل جميع الطبقات في الوقت نفسه.

ليس مستحيلًا أن نفهمَ مدى اتساع هامش الحريّة الذي ينعم به الأميركيون. كما يسعنا أن نكوّن فكرةً عن اتساع هامش المساواة لديهم. غير أنّ ما يشقّ علينا فهمه، من دون أن نعاينه بأنفسنا، هو النشاط السياسيّ السائد في الولايات المتحدة.

إذ ما إن تطأ قدماك أرضَ أميركا حتى تتناهى إلى مسامعك أصداء جلبة وصخب؛ ضوضاءٌ مُبهمة تتناهى من كلّ صوب؛ آلاف الأصواتِ تطرقُ أذنيك دفعةً واحدة. وكلّ صوت منها يعبّر عن حاجة اجتماعية. من حولك كلّ شيء في حركة لا تهدأ: فهنا سكّان حارةٍ يجتمعون للتداول بشأن بناء كنيسة. وهناك اجتماع لاختيار ممثّلٍ عنهم. وفي موضع آخر يُهرَع نوابُ كانتون إلى المدينة للإشراف على بعض التحسينات المحلّية. وفي محلّة أخرى، يهجر مزارعو قرية أثلامَ حقولهم للتداول في خطّةٍ لشقّ طريق أو بناء مدرسة. مواطنون يجتمعون فقط للإعلان عن معارضتهم نهج الحكومة، وآخرون يجتمعون فقط

للإعلان بأنّ الحاكمين هم آباء الوطن. وآخرون ينخرطون طوعًا، وقد آلمهم أن تكون معاقرة الخمر مصدرًا رئيسًا لما تعانيه الولاية من آفات، لأجل أن يكونوا المَثَل الصالح للاعتدال في كلّ شيء[1].

ليس الحراك السياسيّ المحتدم الذي يُشغِل باستمرار الهيئات التشريعيّة الأميركية، وهو الوحيد الذي يُلحَظ في الخارج، إلا حلقةً من حلقاتٍ، وامتدادًا لهذا الحراك العام الذي ينطلق من صفوف الشعبِ كي يعمّ تدريجًا جميع طبقات المواطنين. ولا نحسبُ أننا قد نشهد، في مجتمع آخر، سعيًا مماثلًا وراء الرخاء ورَغَد العيش.

يشقّ على المرء تعيين المكانة التي تحتلّها اهتمامات السياسة في حياة المواطن في الولايات المتحدة. فقد يكون التطرّق إلى شؤون حكم المجتمع والحديث عنها هو الشاغل الأبرز، لا بل لعلّه المتعة الوحيدة التي يعرفها المواطن الأميركي. ويُلاحَظ هذا الأمر في أقلّ عادات عيشه شأنًا: حتّى النساء غالبًا ما يشاركن في الاجتماعات العموميّة ويجدن في الاستماع إلى الخطب السياسيّة ما يُريحهنّ من أعباء المنزل وتدبير شؤونه. فالنوادي، في نظرهنّ، هي، على نحوٍ ما، بديلَ العروض الترفيهيّة. الأميركي لا يجيد المحادثة، بل يجيد النقاش. وهو لا تستهويه الخطابة، بل الاسترسال في الشرح والتعليق. يحادثك على الدوام كأنّه يُخاطبُ مجلسًا من الحضور. وإذا صودِفَ أن استبدّت به الحماسة، خاطبكَ، أنت الواحد، بقولِه: أيّها السادة!".

في بعض البلدان لا يتقبّل المواطن الحقوق السياسيّة التي يُجيزها له القانون إلّا بشيء من النفور. إذ يُخيّل إليه أنّ التفاته إلى المصالح العامّة يسلبه وقته الخاص، فهو يؤثر الانزواء في أنانيته الضيّقة تحدّها أربعة وهادٍ مسوّرة بسياج منيع.

---

(1) إنّ جمعيّات الاعتدال هي روابط يلتزم أعضاؤها الامتناع عن تناول الكحول القويّة. في فترة إقامتي في أميركا كانت جمعيّات الاعتدال في كلّ شيء تضمّ 270 ألف عضو، وقد بلغ تأثيرها حدًّا استطاعت معه أن تخفض استهلاك المُسكرات، في ولاية بنسيلفانيا وحدها، نحو 500 ألف غالون من المشروبات الروحيّة في العام الواحد.

أمّا الأميركي فيشعر، على الضدّ من ذلك، أنّ اقتصار همّه على تدبير شؤونه الخاصّة أشبه بسلبه نصف عمره. ولا يجد ما يملأ به الفراغَ الهائل في أيّامه ويستبدّ به القنوط والتعاسة[2].

واعتقادي أنّه لو قُيّض للاستبداد أن يجد له مستقرًّا في أميركا لوجَد أنّ التغلّب على العادات التي ولّدتها الحرية أصعب عليه من التغلّب على هوى الحريّة في ذاته.

لا يلبث هذا الحراك المستمرّ الذي ولّدته الحكومة الديمقراطية في الوسط السياسي أن ينتقل إلى المجتمع المدني. ويقيني، إذا اعتبرنا كلّ شيء، أنّ في هذا أفضل مزايا الحكومة الديمقراطية، وإذا كنتُ ميّالًا إلى امتداحها فليس ذلك لأجل ما تصنعه هي، بل لأجل ما تحثّ على صنعِه.

ما لا شكّ فيه أنّ الشعبَ غالبًا ما يسيء تدبير الشؤون العامة. غير أنّ الشعب لا يستطيع التدخّل في تدبير الشؤون العامة قبل أن تتسع دائرة أفكاره، وقبل أن يتحرّر عقله من نمطيّته المعتادة. فالمواطن العادي الذي يُستدعى للإسهام في حكم المجتمع يُضمرُ شيئًا من الاعتزاز بالنفس. وبما أنّه أضحى سلطةً قد يُهرع الكثير من العقول المستنيرة لنصرة سلطته. وإذ يُطالب على الدوام بأن يعتمدها سندًا، ويُسعى لخداعِه بألف طريقة وطريقة، يستمدّ وعيَه منها. في السياسة يُشارك في خطط لم يضعها، غير أنّها تزوّده بفكرة عامّة عن الخطط المستقبليّة. ويُشار عليه يوميًا بتحسينات لازِمة للملكيّة العامّة، فيستمد منها الرغبة في تحسين ملكيته الخاصّة. قد لا يزيده هذا الأمر صلاحًا وقد لا يجعل عيشه أكثر رَغدًا غير أنّه يجعله أكثر خبرةً وفاعليّة من أسلافِه. ولا شكّ عندي في أنّ المؤسسات الديمقراطية، مقرونةً بالتكوين الجغرافي للبلاد، هي السبب، لا المباشر كما يدّعي البعض، بل غير المباشر لهذا الحراك الانتاجي الذي تشهده الولايات المتحدة. وليست القوانين هي علّة وجوده، بل إنّ الشعبَ هو الذي يتمرّس على إنتاجه عبر سنّ القوانين.

---

(2) لوحظَ مثيل هذه الظاهرة في روما في عهد القياصرة الأوائل. وقد لاحظ مونتسكيو، في أحد أعماله، أنّ لا شيء كان يُضاهي قنوط بعض المواطنين الرومان الذين انتقلوا فجأة، من حياة زاخرة بالعمل السياسيّ إلى سكينةِ الحياة الخاصّة.

عندما يزعم خصوم الديمقراطيّة بأنّ فردًا واحدًا قد يُحسن إنجاز الأعمال بأفضل مما قد تنجزه حكم الجميع، يبدو لي أن زعمهم هذا لا يجانب الصواب. ذلك أنّ حكم الفرد الواحد، على فرض تكافؤ المعارف بين الجانبين، يوحي بحرصٍ على متابعة الخطط تفوق ما قد توحي به الجموع. ويُظهر مثابرةً، وفهمًا للوجهة العامّة، ودقّة في اكتناه التفاصيل، وعنايةً أفضل في اختيار من يُناط بهم التنفيذ. ومن ينكر هذا الواقع لا بدّ أنّه لم يرَ، في يومٍ من الأيام، جمهوريةً ديمقراطية، أو أنّه بنى أحكامَه على أمثلة قاصرة. فالمسلّم به هو أن الديمقراطيّة، حتّى لو أتاحت لها الظروف المحليّة وخيارات الشعب أن تستمرّ وتبقى، ليست مثال النباهة في انتظام الإدارة والمثابرة المنهجيّة في الحكم. ولا تُحسن الحريّة الديمقراطية أن تنجز جميع خططها بمثل براعة الحكم الاستبداديّ المستنير. فغالبًا ما تهمل هذه الخطط قبل أن تؤتي ثمارها، أو تغامر بتنفيذ خطط خطرة: ولكنّها تنتج على المدى الطويل ما يقصر الاستبداد عن إنتاجه. وقد لا تُحسن إنجاز بعض الأمور كما قد يفعل هو، غير أنّها تنجز، في آخر الأمر، أكثر مما يُنجز. ففي ظل الديمقراطيّة ليس ما تنجزه الإدارة العامّة هو العظيم، بل ما يُنجَز بمعزل عنها ومن خارجها. لا توفّر الديمقراطيّة لشعبها أكثر الحكومات درايةً، غير أنّها توفّر له في الأغلب ما تعجز أكثر الحكومات دراية عن إنجازه. إنّها تشيع حراكًا على قدر من التوتّر في ثنايا المجتمع بأسره، تشيع فيه قوة مفرطة، طاقةً ما كان لشيء سواها أن يولّدها، طاقةً يسعها، إذا كانت الظروف مؤاتية، أن تجترح المعجزات. وهنا تكمن مزاياها الفعلية.

يسارع البعض في هذا العصر الذي تبدو فيه مصائر العالم المسيحي موقوفةً إلى مناهضة الديمقراطيّة بوصفها قوّة معادية، وهي تنمو وتتسع رقعتها. أمّا البعض الآخر فيرى فيها إلهًا مستجدًّا منبثقًا من العدم فيعبده. غير أنّ هؤلاء وأولئك لا يدركون حقًا موضوع كراهيتهم أو عبادتهم. يتقاتلان في الظلام ويتبادلان الطعنَ خَبْطَ عشواء.

فما الذي نبتغيه من المجتمع ومن حكومته؟ إذ ينبغي لنا التوافق على هذا المبتغى.

هل المطلوب هو الارتقاء بالعقل البشريّ إلى مرتبة أسمى، وأن يتمرّس بالنظر نظرة كريمةً إلى أمور هذا العالم؟ هل المطلوب أن يوحى إلى البشر بأن ينظروا إلى المنافع الماديّة نظرة ازدراء؟ هل المطلوب أن نولّد أو ننمّي لديهم معتقدات راسخة وإعدادهم لطلب الحلول النبيلة؟

هل المطلوب هو صقل العادات والتقاليد، وترقية السلوك، وازدهار الفنون؟ هل المطلوب هو الشعر، الصيت، المجد؟

هل المطلوب هو تنظيم شعب كي يكون مؤثرًا في شعوب أخرى؟ هل المطلوب إعداد هذا الشعب لأجل السعي وراء الخطط العظيمة فيُتاح له، أيًا كانت النتيجة، أن يخلّف أثرًا بارزًا في التاريخ؟

فإذا كان هذا، برأيكم، هو الغرض الأساسي الذي ينبغي أن يصبو إليه الناس المنضوون إلى مجتمعات، فالأجدر بكم ألا تختاروا حكم الديمقراطيّة، لأنّه لن يمهّد لكم سُبُل بلوغِ أغراضكم.

أمّا إذا ارتأيتم أنّ من المفيد أن يوجّه سعي الإنسان العقلي والأخلاقي نحو ضرورات الحياة الماديّة، واستغلال هذا السعي لإنتاج الرفاه؛ إذا خيّل إليكم أنّ العقل مفيد للإنسان أكثر من النبوغ، وإذا كان الغرض هو خلق عادات مسالمة لا فضائل بطوليّة، وإذا فضّلتم ابتلاءه بالعيوب لا ارتكابه الجرائم، وآثرتم القدر الأقل من المآثر شريطة أن تشهدوا القدر الأقلّ من الآثام، وإذا اكتفيتم بالعيش في مجتمع تسوده البحبوحة على العيش في مجتمعٍ باهرٍ، وأخيرًا، إذا كانت أولى غايات الحكمِ، برأيكم، لا أن تمنح جسمَ الأمةَ بأسرها القدر الأكبر من البأس والعزّة، بل أن توفّر لكلّ فرد من أفرادها القدر الأكبر من الرفاه والسعي لتجنيبه ما أمكنَ من البؤس؛ إذا أردتم هذا كلّه فليس أمامكم إلّا أن تختاروا الحكم الديمقراطي.

أمّا إذا فات أوان الاختيار، وقادتكم قوّة تفوق قدرة البشر، لا تقيم وزنًا لرغباتك، لتبنّي أحد الحكمين، فاسعَوا، في الأقل، لاستخلاص خير ما فيه؛ وإذ تُدرِكون خير ما فيه من ميول، وأسوأ ما فيه من نوازع، فاحرصوا على حصرِ الثانية في أضيق نطاق، وعلى تنمية الأولى.

الفصل الخامس عشر

عن سلطان الأغلبية المطلق في الولايات المتحدّة وعواقبه

سطوة الأغلبية الطبيعيّة في الديمقراطيّات. - معظم الدساتير الأميركيّة تعزّز هذه القوّة الطبيعيّة على نحوٍ مصطنع. - كيف؟. - نيابات مُلزِمة. - السطوة المعنوية للأغلبية. - رأي في عصمتها. - احترام حقوقها. - وما يعزّز هذا الاحترام في الولايات المتحدّة.

إنّ من جوهر الحكومات الديمقراطيّة أن يكون سلطان الأغلبية فيها مُطلقًا، لأنّ لا شيء في الديمقراطيات من خارج الأغلبية قد يتصدّى لها.

هذا وقد سعَت معظم الدساتير الأميركيّة وراء تعزيز هذه السطوة الطبيعيّة للأغلبية بشتّى الوسائل الاصطناعيّة[1].

من بين مواقع السلطة كافّة، المشترعُ هو الأكثر انصياعًا لإرادة الأغلبية من دون قَسْر. لقد شاء الأميركيون أن يعين الشعب المشترعين مباشرةً، **ولأجلٍ قصيرٍ جدًا**، بغيةَ إرغامهم على الخضوع لا إلى التوجّهات العامّة لناخبيهم وحسب، بل أيضًا إلى رغباتهم اليوميّة.

---

(1) رأينا في سياق تطرّقنا إلى الدستور الفدرالي، أنّ مشترعي الاتحاد بذلوا جهدًا معاكسًا، وكانت النتيجو أن الجهد هذا جعل الحكومة الفدراليّة أكثر استقلالًا في نطاقها من حكومة الولايات. غير أنّ الحكومة الفدرالية لا تُعنى إلّا بالشؤون الخارجيّة، وحكومات الولايات هي التي تدبّر بالفعل شؤون المجتمع الأميركي.

كما انتقى الأميركيون وانتخبوا من الطبقاتِ نفسِها أعضاء المجلسَين التشريعيين، بحيث يكون عمل الهيئة التشريعيّة بمثلِ سرعة ونفاذ العمل المنوط بمجلس واحد.

وإذ شُكّلت الهيئة التشريعيّة على هذا النحو حصروا مُجمَل الحُكم تقريبًا بين أيديها.

ولكن فيما كان القانون يعمل على تعزيز قوّة السلطات القوية بطبيعتها، فإنه، في الوقت نفسه، يُعزّز استياء السلطات الضعيفة بطبيعتها. فهوَ لا يمنح ممثّلي السلطة الإجرائيّة لا طابع الثبات ولا طابع الاستقلالية. كما أنّه بإخضاعها كليًا لأهواء الهيئة التشريعيّة إنّما ينتزع منها البقية المتبقية من النفوذ التي تبيحها لها طبيعة الحُكم الديمقراطي.

في كثيرٍ من الولايات يُخضع القانونُ السلطة القضائيّة لانتخاب الأغلبية، ويجعلها، في جميع الولايات، مرتبطةً على نحوٍ ما بالسلطة التشريعيّة عبر منحه النواب الحقّ في تعيين رواتب القضاة سنويًا.

أمّا الأعراف المتبعة فقد ذهبت إلى أبعد مما ذهبت إليه القوانين.

فثمّة عُرفٌ يزداد شيوعًا في الولايات المتحدة من شأنه أن يؤدّي، في آخر الأمر، إلى إبطال ضمانات الحكم التمثيلي: إذ بات شائعًا، في أحوال كثيرة، أن يعمد الناخبون إلى تعيين مسارٍ محدّد لسلوك من ينتخبونه نائبًا عنهم، وأن يفرضوا عليه بعض الالتزامات الإيجابيّة التي يتعهّد بألا يحيد عنها. فيبدو الأمر أنّ الأغلبية نفسَها تعقد، من دون صخب الجدال والنقاش، جلسات القرار في الساحات العامّة.

إلى ذلك تتضافر ظروفٌ خاصّة كثيرة، في أميركا، لجعل سلطة الأغلبية ليست مهيمنةً فحسب، بل وطاغية أيضًا.

إنّ قسطًا من سلطان الأغلبية المعنوي يستند إلى الفكرة القائلة إنّ ما يتوفّر لدى الناس مجتمعين من الدراية والحكمة هو أكبر مما قد يتوفّر لدى فرد

واحد، كما يتوفّر في عدد المشترعين لا في كيفيّة اختيارهم. وهذا هو مبدأ المساواة مطبّقًا على القدرات العقليّة. ومثل هذا المبدأ ينال من كبرياء الإنسان في آخر معاقله ولا تقرّ به الأقليّة إلّا عنوةً. ولا تعتاده إلّا مع مرور الوقت. إذًا تحتاج سلطة الأغلبية، شأن جميع السلطات، وربّما أكثر من سواها، إلى الديمومة كي تبدو شرعيّة. ففي مراحل ولايتها الأولى، تفرض الانصياع لها فرضًا. ولن تلقى بوادر احترام فعلي لسلطتها إلّا بمضيّ وقتٍ طويل على العيش في ظلّ قوانينها.

إن فكرة امتلاك الأغلبية، بسبب من درايتها وحكمتها، الحقَّ في حكم المجتمع قد حملها المستوطنون الأوائل معهم إلى الديار الأميركيّة. هذه الفكرة التي من شأنها وحدها أن تنشئ شعبًا حرًّا أضحت اليوم راسخةً في الأعراف والتقاليد، متغلغلةً في أبسط العادات اليوميّة.

كان الفرنسيون، في عهد المَلكيّة السابق، يؤمنون بأنّ الملك معصومٌ عن الخطأ. وإذا أخطأ في أمر، عزوا الخطأ إلى مستشاريه. وكان إيمانهم هذا خير تبرير لطاعتهم العمياء. فحتّى لو تبدّى استياء ضمنيّ من القانون فإنّ البَرَم منه لا يحول دون محبّة المشترع وطاعته. ومثل هذا يصحّ على موقف الأميركيين حيال الأغلبية.

إلى ذلك، تقوم السطوة المعنوية للأغلبية على المبدأ القائل إنّ مصالح الكثرة يجب أن تُقدّمَ على مصالح القلّة. ومع ذلك من الواضح جدًا أنّ الاحترام الذي يلاقيه حق الكثرة هذا يتعاظم أو يتضاءل، تلقائيًا، بحسب أوضاع الأحزاب المختلفة. فحين تكون الأمّة منقسمةً على نفسها وفق مصالح متعارضة غالبًا ما تفقد الأغلبية امتيازها لصعوبة التوافق على الرضوخِ لها.

فلو وُجِدَت في أميركا طبقة من المواطنين سعى المشترع إلى تجريدها من بعض الامتيازات الخاصّة بها، والتي امتلكتها منذ قرون من الزمن، وإلى تنحيتها عن موقعها الرفيع لتغدو مساويةً لجمهور الناس العاديين، لكان المرجّح ألا ترضخ الأقليّة بسهولةٍ لقوانين هذا المشترع.

ولكن نظرًا إلى كون الولايات المتحدة مأهولة من قبل أناس متساوين في ما بينهم، فإننا لا نلاحظ إلى اليوم أي تباين طبيعي ودائم في مصالح ساكنيها على اختلافهم.

قد تسود بعض المجتمعات أوضاع لا يستطيع معها أعضاء الأقليّة السعي بنجاح لاجتذاب الأغلبية إليهم، لأنّ نجاحهم في سعيهم هذا يقتضي تخلّيهم عن الهدف من كفاحهم ضدّها. فالأرستقراطية، على سبيل المثال، لا يسعها أن تصبح أغلبية مع احتفاظها بالامتيازات الخاصّة بها، كما لا يسعها أن تفقد هذه الامتيازات من دون أن تكفّ عن كونها أرستقراطية.

لا يُمكن المسائل السياسيّة في الولايات المتحدة أن تُطرَح على هذا النحو من العموميّة والإطلاق، والأفرقاء جميعًا يقرّون بحقوق الأغلبية لأنّهم يأملون في أن يزاولوها بدورهم ذات يوم.

لذلك تحظى الأغلبية في الولايات المتحدة بسلطان عمليّ هائل يوازي سلطانها المعنوي تقريبًا. وما إن يقرّ رأيها على مسألة من المسائل لن تجدَ عقبةً من شأنها، لا أن توقفها فهذا مستحيل، بل حتّى أن تؤخّر مسيرتها ولو للإصغاء لشكوى من تسحقهم في طريقها.

وعواقب حالٍ كهذه بالغة الضرر والخطورة على المستقبل.

كيف يُفاقم سلطان الأغلبية المُطلق في أميركا عدم الاستقرار التشريعي والإداري المُلازم بطبيعته للديمقراطيات

كيف يُفاقم الأميركيون عدم الاستقرار التشريعي الملازم بطبيعته للديمقراطية، عبر تغييرهم المشترع كلّ عام ومنحه سلطة شبه مطلقة. - تأثير مماثل في الإدارة. - تُجرى التحسينات الاجتماعية بتصميم أكبر في أميركا منه في أوروبا وإن كان أقلّ مثابرة.

لقد تطرّقتُ في ما سبَق إلى العيوب الملازمة لطبيعة الحكم الديمقراطي. وما من عيبٍ منها إلّا ويتعاظم مع تعاظم سلطة الأغلبية.

ومن بينها جميعًا نبدأ بذكرِ أوضحها للعيان:

إنّ عدم الاستقرار التشريعي هو آفةٌ ملابسةٌ للحكم الديمقراطي لأنّ من طبيعة الديمقراطيات أن تأتي بأناس جدد إلى مواقع السلطة. غير أنّ حجم الضرر الناجم عن هذه الآفة يُقاسُ، تعاظمًا أو تضاؤلًا، بحسب السلطة الممنوحة للمشترع ووسائل عمله المتاحة.

في أميركا تُمنَح الجهة التي تسنّ القوانين سلطانًا مطلقًا. ويسعها الانصراف لترجمة مشيئتها ورغباتها بسرعةٍ من دون وازع. وفي كلّ عام تُرفَد بممثلين جدد. ما يعني أن أميركا تبنّت الصيغة الأكثر تقبّلًا لعدم الاستقرار الديمقراطي والتي تبيح للديمقراطيّة أن تُعمِلَ إرادات متغيّرة في معالجة أكثر الأهداف أهميّة.

لذلك فإنّ أميركا تعدّ اليوم بين بلدان العالم أجمع، البلد الذي تعمّر فيه القوانين أقصر الآجال. لقد أجريت تعديلات على جميع الدساتير الأميركيّة تقريبًا خلال 30 عامًا المنصرمة. فما من ولاية أميركيّة إذًا إلّا وأجرت تعديلات على قوانينها المبدئيّة طيلة الفترة المذكورة.

أمّا القوانين نفسها فيكفي أن نلقي نظرةً على محفوظات ولايات الاتحاد المختلفة كي يثبت لدينا أن عمل المشترع في أميركا لا يكلُّ ولا يستكين على الإطلاق. وليس ذلك لأنّ الديمقراطية الأميركية أقلّ ثباتًا بطبيعتها من سواها، بل لأنّها امتلكت، في صوغها القوانين، القدرة على تتبع ميولها غير المستقرّة بطبيعتها[2].

إنّ سلطان الأغلبية وسرعة وتمام إنفاذ مشيئتها في الولايات المتحدة، لا تجعل القوانين غير مستقرّة وحسب، بل تجعلها أيضًا ذات نفوذ مماثلٍ في إجراء القانون وفي عمل الإدارة العامّة.

---

(2) إنّ الأحكام التشريعيّة الصادرة في ولاية ماساتشوستس وحدها منذ عام 1780 وحتّى يومنا هذا، باتت تؤلف لكثرتها ثلاثة مجلدات. والجدير بالذكر هنا أن مجموع القوانين المذكورة قد خضع للمراجعة في عام 1823، وحذفت منه القوانين القديمة التي أصبحت باطلة لبطلان غرضها. والحال أنّ ولاية ماساتشوستس، التي لا يتجاوز عدد سكانها عدد سكّان مديريّة واحدة من مديريّاتنا الإداريّة، تعتبر الأكثر استقرارًا بين ولايات الاتحاد، والتي تتصف خططها بكثير من الحكمة والمثابرة.

ولأنّ الأغلبية هي القوّة الوحيدة التي يُعنى الناس باستمالتها، يُسهم الجميع بحماسة في الأعمال التي تتعهّدها. ولكن ما إن تصرف انتباهها إلى أمورٍ أخرى حتى تكفّ الجهود وتخفت الحماسة. أمّا دول أوروبا الحرّة حيث للسلطة الإداريّة كيان مستقلّ وموقعٌ مضمون، فإنّ إنفاذ مشيئة المشترع لا تتوقّف حتّى لو انصرف إلى الاهتمام بشؤون أخرى.

في أميركا، تُبذَلُ في إجراء بعض التحسينات جهود وحماسات أكبر ممّا يُبذل منها في بلدان أخرى.

إذ يُسخّر في أوروبا مجهودٌ اجتماعي أقلّ في سبيل أمور مماثلة، لكنه أكثر مثابرة ودوامًا.

لقد سعى بعض رجال الدين قبل بضعة أعوام لتحسين أوضاع السجون. فقوبل سعيهم بحماسة فائقة من الناس، وأضحى إصلاح حال المجرمين مطلبًا شعبيًا.

وبالفعل شيّدت بعض السجون الجديدة. وأول مرة تسلّلت فكرة إصلاح المذنب إلى الزنزانة بموازاة فكرة العقاب. غير أنّ الثورة النبيلة التي ناصرها الجمهور بحماسة منقطعة النظير، والتي جعلتها جهود المواطنين مجتمعةً أمرًا لا بدّ منه، ما كانت لتنجز في مهلة قصيرة.

وبقيت إلى جانب السجون الجديدة التي سرّعت رغبة الأكثريّة في تطويرها، تلك السجون القديمة ولبثت فيها أعداد هائلة من المساجين وازداد تحوّلها مرتعًا للفساد وتردّي الظروف الصحيّة بازدياد تحوّل الحديثة منها إلى احترام شروط الإصلاح والتزام الظروف الصحيّة الأفضل. ولا نجد مشقّةً في فهم هذه النتيجة المزدوجة: لقد انصرفت الأغلبية المنهمكة في إنشاء السجون الجديدة عن الالتفات إلى السجون القائمة. وبانصراف وليّ الأمر عنها انصرف عنها اهتمام التابعين وأضحت لا تخضع لرقابة فعلية. هكذا بعد أن تراخت عُرى النظام الرقابي المفيدة لحياة السجون، لم تلبث أن انقطعت نهائيًا. فإلى جانب السجنِ الحديث، صرح التعاطف والتفهّم الدائم في زماننا، بقيت ماثلة للعيان تلك الزنازين التي تذكّر ببربريّة القرون الوسطى.

طغيان الأغلبية

كيف ينبغي لنا أن نفهم مبدأ سيادة الشعب. - استحالة قيام حكومة مختلطة. - ينبغي للسلطان المطلق أن يُمنح لجهة معيّنة. - أشكال التحوّط التي ينبغي اتخاذها لضبط عملِه. - هذه الأشكال لم تتخذ في الولايات المتحدة. - النتائج المترتبة على ذلك.

إنّها لقاعدةٌ مارقة ومقيتة تلك التي تقول إنّ لأغلبية الشعب، في مجال الحكم، الحقّ في أن تفعل ما تشاء. ومع ذلك أضع في مشيئة الأغلبية مصدرًا لجميع السلطات. أتراني على طرفٍ نقيضٍ من نفسي؟

ثمة قانون وضعته، أو في الأقلّ جرى تبنّيه، ليس فقط أغلبية هذا الشعب أو ذاك، بل أغلبية البشر قاطبةً. وهذا القانون هو العَدْل.

يشكّل العدلُ إذًا حدّ الحقوق لكلّ شعب.

والأمّة هي أشبه بهيئة محلّفين مكلّفة تمثيل المجتمع البشريّ وتطبيق العدل الذي هو قانونه. فهل يُعقَل أن تمتلك هيئة محلّفين تمثّل المجتمع سلطانًا أكبر من المجتمع الذي تطبّق قانونه؟

لذلك فإنّ رفضي الانصياع لقانون غير عادل لا يعني البتة أنني أنكر على الأكثريّة حقّها في تولّي قيادَ المجتمع، وإنّما أغلّب سيادة الجنس البشري بأسره على سيادة الشعب.

لم يتوانَ البعض عن القول إنّ شعبًا ما لا يسعه الخروج كليًا، في مجال الأغراض التي لا تعني سواه، عن حدّي العدل والعقل، ولذا لا داعيَ لخشيتنا من منح الأغلبية التي تمثّله كامل السلطة. غير أنّ مثل هذا القول لا يليق إلّا بعبد رقيق.

فما هي الأغلبية في اعتبار جملتها؟ أليست فردًا له آراؤه، وله في الأغلب مصالحه المتعارضة مع مصالح فردٍ آخر يُسمّى الأقليّة؟ فإذا كنّا نقرّ بأنّ امتلاك رجلٍ واحد قدرة كلّية قد يسيء استخدام هذه القدرة ضدّ خصومه، فكيف لا نقرّ

بالمثلِ في حالة الأغلبية؟ فهل يُبدّل البشرُ من طبعهم إذا اتحدوا في ما بينهم؟ وهل يزدادون روية وصبرًا في الملمّات إذا ازدادوا قوّةً[3]؟ في نظري، هذا الأمر غير صحيح. وكما أرفض أن تُناط بفردٍ من أمثالي القدرة على فعلِ كلّ شيء، كذلك أرفض رفضًا حاسمًا أن يُناط مثيل هذه القدرة لعدد من الأفراد.

وليس ذلك لاعتقادي أننا نستطيع، صونًا للحريّة، أن نجمع بين مبادئ عدّة في حكومة واحدة، حيث تواجه بعضها بعضًا بالفعل.

لطالما بدت الحكومة المسمّاة مختلطة مجرّد وهم في نظري. والحقّ أنّه لا وجود لحكومة مختلطة (في المعنى الذي يُضفى على هذه التسمية)، ففي صلب كلّ مجتمع يُهتدى، في آخر الأمر، إلى مبدأ عملٍ يُهيمن على جميع المبادئ الأخرى.

فإنكلترا القرن المنصرم التي غالبًا ما يؤتى على ذكرها كمثال على هذا الضربِ من الحكومات، كانت في الأساس دولة أرستقراطيّة وإن انطوى صلبها على عناصر ديمقراطيّة بارزة، لأنّ القوانين والأعراف السائدة فيها قد صيغت واستقرّت بحيث تبقى الأرستقراطية، على الدوام، هي المهيمنة وهي التي تدبّر الشؤون العامّة كيفما تشاء.

لقد نشأ الخطأ من الإصرار، في غمرة الصراع المستمرّ بين مصالح الكبار ومصالح الشعب، على الالتفات إلى الصراع دون سواه، عِوض الالتفات إلى نتيجة هذا الصراع وهو النقطة المركزيّة في ما يجري. فعندما تقوم فعلًا حكومة مختلطة في مجتمع ما، أي موزّعةً بالتساوي بين مبادئ متعارضة، فلا بدّ لها من أن تواجه أحد أمرين: إمّا الثورة وإمّا الانحلال.

---

(3) لن يزعم أحد أنّ الشعب لا يسعه إساءة استخدام القوة حيال شعب آخر. والأحزاب نفسها هي بمنزلة أمم صغيرة داخل أمّة كبيرة. والسائد في الصلات في ما بينها هو عينه ما يسود الصلات بين أمم أجنبيّة.

وإذا سلّمنا جدلًا بأنّ أمّة ما قد تمارس طغيانًا على أمّة أخرى، فلمَ نستبعد أن يُمارس فريق أو حزبٌ طغيانَه على فريق أو حزب آخر؟

أعتقد إذًا أنّه يجب دائمًا أن توضع سلطة اجتماعية ما تفوق سواها في موضعٍ ما، ولكنني أعتقد أيضًا أن الحرية تغدو مهدّدة بالهلاك إذا لم تجد هذه السلطة أيّ عقبة تعترضها فتبطئ سيرَها وتتيح لها متّسعًا من الوقت لتَمالُكِ نفسِها.

إني أرى في القدرة الكليّة في حدّ ذاتها أمرًا بالغ السوء والخطورة. ويبدو لي أن مزاولتها تفوق قدرات البشر، أيًا كانت، ولا أرى كلّيَ القدرةِ بلا افتئات سوى الله لأنّ حكمته وعدله مساويان لقدرته. فما من سلطة على هذه الأرض إذًا، مهما بلغت من الرصانة، أو مهما اكتست من حقوق مقدّسة، قد أقرّ لها بالتصرّف من دون ضوابط، أو الهيمنة من دون عوائق. وعندما أرى حقّ أو صلاحية التصرّف المطلق في كلّ شيء يُناط بسلطة ما، شعبًا كانت هذه السلطة أو ملكًا، ديمقراطية أو أرستقراطية، وسواء مورست في ظل مَلَكية أو في ظلّ جمهورية، فإنّ يقيني يُنبئني بأنّ نواة الطغيان كامنة فيها، فأذهب طائعًا للعيش في ظلّ قوانين أخرى.

إنّ أبرز مآخذي على الحكومة الديمقراطية كما جرى تنظيمها في الولايات المتحدة، ليسَ ضعفها، كما قد يزعم الكثيرون في أوروبا، بل هو، على العكس، قوّتها الطاغية. ولعلّ أكثر ما يثير في نفسي النفور، في أميركا، ليس هو الحريّة القصوى السائدة فيها، بل افتقادها لحصانةٍ أكيدة ضدّ الطغيان.

إذا وقع ظلمٌ على أحدٍ ما في الولايات المتحدة، فإلى مَن يلجأ طلبًا للإنصاف؟ إلى الرأي العام؟ الرأي العام هو الذي يصنع الأغلبية. هل يلجأ إلى الهيئة التشريعيّة؟ الهيئة التشريعية تمثّل الأغلبية وتطيعها من دون مساءلة. هل يلجأ إلى السلطة الإجرائيّة؟ فهذه تعيّنها الأغلبية وهي أداتها الطيّعة. هل يلجأ إلى القوى المسلّحة المولجة تنفيذ القانون؟ هذه القوى ليست سوى الأغلبية مسلّحة. إلى هيئة المحلّفين؟ المحلّفون هم الأغلبية مخوّلةً إصدار الأحكام: حتّى القضاة أنفسهم تنتخبهم الأغلبية في بعض الولايات. فمهما بلغ الإجراء الذي يطاله من الظلم أو العبث، فلا بدّ له من الرضوخ[4].

(4) لقد شهدت بالتيمور، إبان حرب 1812، مثلًا صارخًا على التجاوز الذي قد ينجم عن استبداد الأغلبية. ففي تلك الحقبة كانت الحرب تلقى تأييدًا شعبيًا واسعًا في بالتيمور. وقد أثارت إحدى الصحف المعارضة للحرب استياء السكّان. فاحتشد الناس وحطّموا المطابع واعتدوا على منازل =

لنفترض، على العكس من ذلك، وجود هيئة تشريعيّة مؤلّفة على نحوٍ يجعلها تمثّل الأغلبية، من دون أن ترتهن، بالضرورة، لأهواء هذه الأغلبية. ووجود سلطة إجرائيّة (تنفيذية) تمتلك قوةً خاصّة بها، وسلطة قضائيّة مستقلّة عن السلطتين الأخريين؛ ففي هذه الحالة أيضًا تكون الحكومة ديمقراطيّة، ولكنّها بمنأى عن مخاطر تحوّلها إلى الطغيان.

لم أقصد القولِ إنّ الطغيان شائعُ الاستخدام في أميركا اليوم، بل أن أشير إلى غياب الضمانة الأكيدة للحيلولة دون استخدامه، وأنّنا ينبغي أن نفتّش عن أسباب لِين الحكومة في الظروف والأعراف والتقاليد، لا في القوانين في ذاتها.

تأثير سلطان الأغلبية المطلق على تحكّمية الموظفين العموميين في أميركا

هامش الحرية الذي يُبيحه القانون للموظفين ضمن النطاق الذي يرسمه لهم. - سلطتهم.

ينبغي لنا التمييز بين التحكّمية والطغيان؛ إذ قد يُمارس الطغيان بوساطة القانون نفسه، وفي هذه الحال لا يكون تحكّميًا؛ أمّا التحكّمية فقد تُمارس لما فيه صالح المحكومين، وفي هذه الحال لا تكون طغيانًا.

= الصحافيين. حاول البعض استدعاء الميليشيا لمعالجة الأمور، غير أنها لم تلبّ النداء. فقرّ الرأي إنقاذًا للموقف وللصحافيين البائسين المهدّدين من غضبة الحشد أن يودعوا السجن كالمجرمين لغرض حمايتهم. غير أن التدبير لم يجد نفعًا: فاحتشد الناس مجددًا أثناء الليل، وبعد أن أخفق القضاة في استدعاء الميليشيا، جرى اقتحام السجن وقتل أحد الصحافيين على الفور بينما سقط الآخرون جرحى بين الحياة والموت. اعتقل الجناة غير أن هيئة المحلّفين برّأت ساحتهم.

سألت ذات يوم أحد سكان بنسيلفانيا: "أرجو أن تفسّر لي هذا الأمر: كيف لولاية أنشأها الكويكرز، وقد اشتهرت بالتسامح، أن تحظر على أرقّاء مُعْتَقين ممارسة حقوقهم كمواطنين. إنهم مكلّفون لا يتوانون عن سداد ضرائبهم، أليس من العدل أن يحظوا بحق الاقتراع؟ - إنّ سؤالك هذا إهانة موجّهة لمشترعينا لأنك تفترض أنهم أوقعوا ظلمًا أو متوا بمبدأ التسامح. - إذًا للسود الحقّ في الاقتراع؟ - طبعًا. - حسنًا لم ألمح في اجتماع الهيئة الانتخابية هذا الصباح ولو زنجيًا واحدًا؟ - هذا ليس خطأ القانون. صحيح أن للزنوج الحق في الاقتراع ولكنّهم يحجمون طوعًا عن حضور المجالس. - هذا تواضع من قبلهم. - لا، ليس السبب أنهم يرفضون حضور المجالس، بل لأنهم يخشون سوء المعاملة هناك. فالمشكلة في بلدنا أن القانون تعوزه القوة أحيانًا وخاصّة عندما لا يلقى دعمًا من الأغلبية. والحال أنّ الأغلبية تشرّبت أسوأ الأحكام المسبقة بشأن الزنوج، ولا يشعر القضاة أنهم يمتلكون القوّة اللازمة لضمان حقوق هؤلاء التي أقرّها لهم المشترع. - هل أفهم من ذلك أنّ الأغلبية التي تملك امتياز وضع القوانين، تودّ أيضًا أن يكون لها امتياز خرق القوانين؟".

الطغيان يستخدم عادةً السلطة التحكّمية، غير أنّه قد يستغني عنها عند الضرورة.

في الولايات المتحدّة يؤيّد سلطانُ الأغلبية المطلق استبداد المشترع القانوني، ويؤيّد في الوقت نفسه سلطة الموظف العمومي التحكّمية. ولمّا كانت الأغلبية لها السلطة المطلقة في سنّ القوانين والإشراف على تنفيذها، ولها السيطرة الكاملة على الحاكمين كما المحكومين، فهي تعتبر الموظفين العموميين عمّالها المطيعين، وتعهد إليهم مطمئنة بخدمة مقاصدها. لذلك لا تتدخّل مُسبقًا في تفاصيل واجباتهم ولا تُعنى بتحديد حقوقهم. تعاملهم كما قد يُعامل السيّدُ خدَمَه ما دام يُبقيهم تحت رقابته، ويوجّه سلوكهم أو يصوّبه متى شاء.

يُمكن القول إجمالًا إنّ القانون يدع للموظفين الأميركيين هامشًا من الحريّة أوسع بكثير مما يُترَك لموظفينا في نطاق عملهم. وأحيانًا قد تبيح لهم الأغلبية أن يجاوزوا النطاق المرسوم لهم. ولمّا كانوا مؤيّدين بضمانة رأي عام الأغلبية وبدعمه، قد يجرؤ أحدهم على أمور من شأنها أن تثير دهشة الأوروبي برغم تمرّسه الطويل بالسلطة التحكّمية للموظفين. هكذا تتولّد في كنف الحريّة عاداتٌ قد تغدو ذات يوم على قدرٍ من الخطورة.

عن السلطة التي تمارسها الأغلبية على الرأي في أميركا

عندما تحسم الأغلبية أمرها حول مسألة ما في أميركا، يبطل النقاشُ فيها. - لماذا؟ - السلطة المعنوية التي تمارسها الأغلبية على الرأي. - الجمهوريات الديمقراطيّة تجرّد الاستبداد من صفاته الماديّة.

عندما نتطرّق إلى ماهية ممارسة الرأي في الولايات المتحدة ندرك بوضوح كم يتخطّى سلطان الأغلبية أيّ سلطان شهدناه، نحن، في أوروبا.

الرأي قوّة غير مرئيّة وتكاد أن تكون غير ملموسة لا تأبه بجميع أشكال الطغيان. إنّ أعظم ملوك أوروبا سُلطانًا وسطوةً لن يسعهم، في أيامنا هذه،

الحيلولة دون أن تسري بعض الآراء المعادية لسلطتهم في أنحاء دولهم، وحتّى بين جدران قصورهم. لكنّ الأمر مختلفٌ في أميركا: إذ يدور السجال حول شأن من شؤون ما لم تحسم الأغلبية أمرها. وحين تفعل يصمت الجميع، ويلتحق المؤيّدون كما الخصوم بركبِها. والسبب في ذلك بسيط جدًا: فما من ملك، أيًا كان سلطانه، يستطيع التحكّم بالقوى الاجتماعية بأسرها والتغلّب على مقاومتها كما قد تفعل أغلبية مخوّلةٌ الحقّ في سنّ القوانين وتنفيذها.

وليس للملك في أي حال سوى سلطان ماديّ يتحكّم بالأعمال ولا يطاول الإرادة. أمّا الأغلبية فسلطانها ماديّ ومعنوي، في آن معًا، ولها تأثيرها على الإرادة كما الأعمال، ويسعها في الوقت عينه أن تحول دون الفعل ودون الرغبة في الفعل.

لا أعرف بلدًا يُضاهي أميركا من حيث تدنّي مستوى استقلاليّة الفكر وحريّة النقاش الفعلية.

فما من نظريّة دينية أو سياسيّة إلّا ويُتاح التبشير بها بحريّة تامّة في الدول الدستوريّة في أوروبا، ويدور التفاعل والسجال بينها وبين سواها؛ إذ ليس في أوروبا بلدٌ، مهما بلغ خضوعه لسلطان واحد، لا يجد فيه مَن يودّ الجهرَ بالحقيقة سندًا قادرًا على حمايته من تبعات جرأته. فإذا كان من رعايا حكومة مستبدّة، غالبًا ما يلقى تأييدًا من الشعب. وإذا كان مُقيمًا في بلدٍ حرّ فقد يحتمي، عند الضرورة، وراء السلطة المَلكيّة. ففي البلدان الديمقراطيّة تدعمه الفئة الأرستقراطية من فئات المجتمع، وفي البلدان الأخرى يلقى الدعمَ من الديمقراطية. أمّا في كنف ديمقراطيّة على نحو ديمقراطيّة الولايات المتحدة فلا نعثر إلّا على سلطة وحيدة؛ على عنصر نجاح وقوّة واحد، ولا شيء خارجه.

في أميركا، ترسم الأغلبية دائرةً منيعةً حول الرأي. داخل حدودها يتمتّع المؤلّف بحرية تامّة. والويل إن تجاوَزَها. والويل لا يعني إحراق كتبه وحظر تداولها، بل يعني الازدراء وضروبًا من الاضطهاد اليومي. وتُقفلُ دونه أبواب

العمل السياسيّ: لقد أغضب بصنيعه السلطة الوحيدة التي تمسك بمفتاحها. يُحرَمُ من كلّ شيء، حتّى الشهرة. قبل أن ينشر آراءه كان يحسب أنّ مناصريه كُثر؛ أمّا وقد جاهر بها فيبدو له أنّ أحدًا من الناس ما عاد يناصره. وذلك لأنّ من يناصبونه العداء يجاهرون برأيهم، بينما الذين يشاطرونه الرأي يصمتون ويبتعدون لأنّهم لا يمتلكون جرأته. فيستسلم، ويزداد رضوخًا لمعاناته اليوميّة، ويلزم الصمت كأنّه نادمٌ على إشهارِه الحقيقة.

الوسائل التي كان الطغيان يستخدمها في ما مضى هي: الجلاد والأغلال. غير أنّ التمدّنَ في عصرنا هذا قد أصلَح الاستبداد نفسَه، وإن كان يظهرُ في مظهرِ الكمال عينه.

يمكن القول إذًا إنّ الملوك جعلوا العنف ماديًا؛ أمّا الجمهوريات الديمقراطية في عصرنا هذا فقد جعلته فكريًا على غرار الإرادة التي تسعى لإخضاعها. ففي ظلّ حكم الفرد المطلق، كان الاستبداد يسيء إلى البدن كي يُخضع الروح، بينما الروح الناجية من التعذيب، تسمو برفعةٍ عن الجسد. غير أنّ الطغيان لا يُمارس على هذا النحو في الجمهوريات الديمقراطية. فالطغيان هنا لا يلتفت إلى البدن بل يستهدف الروح مباشرة. ما عاد السيّد يردّد قائلًا: إمّا أن تفكّر مثلي وإما أن تموت. بل بات يقول: لكَ مطلق الحريّة في ألا تفكّر كما أفكّر أنا؛ وحياتك مصونة كمالك ومتاعك. ولكن من الآن فصاعدًا أصبحت غريبًا بيننا. سوف تحتفظ بامتيازاتك في المدينة، غير أنّها لن تجديك نفعًا. لأنّك إذا طلبت تأييد مواطنيك فلن تناله منهم، وحتّى الاحترام سوف ينكرونه عليك. سوف تلبث مقيمًا بين الناس ولكنّك ستفقد حقوقك الإنسانية. وإذا دنوت من بني جنسك، نفروا منك وابتعدوا كأنّك النجاسة بعينها. وحتّى من آمن ببراءتك سوف يتخلّى عنك لأنه سوف يُعامَل كما تُعامل أنت. اذهب بسلام، إني أبقي على حياتك، كي تحملها عبئًا أشقى من الموت.

لقد فضحت المَلَكيّات المطلقة الاستبداد ومساوئه؛ فلنحرص ألا تعيد إليه الجمهوريات الديمقراطيّة اعتبارَه، وألا تزيّنه، في معرض إثقالها كاهل البعض به، في أعين العدد الأكبر من الناس، وتجرّده من مظهره المقيت وطابعه المُهين.

لقد نُشرت لدى أكثر أمم العالم القديم أنفةً وكبرياءً مؤلفاتٌ كان الغرض منها أن تصف بأمانة رذائل المعاصرين وضروبَ عبثهم. كان لابروييير (La Bruyère) يُقيمُ في بلاط لويس الرابع عشر عندما ألّف الفصل الخاص بالعظماء، وكان موليير (Molière) يتناول البلاط بالنقد في مسرحيّات يعرضها أمام أفراد الحاشية. غير أنّ السلطة المهيمنة في الولايات المتحدة لا تتقبّل أي سعي للاستهتار بها. فأقلّ المآخذ عليها يُضيرها، وأتفه النقد اللاذع يُغضبها. وينبغي لكلّ ما فيها أن ينال الثناء بدءًا بصيغ خطابها وصولًا إلى فضائلها الراسخة. وليس لكاتبٍ، مهما بلغ من الصيت والشهرة، أن يحسب نفسَه بمنأى عن واجب امتداح أبناء وطنه. هكذا تحيا الأغلبية في عبادة متمادية لذات نفسِها. وما من وسيلة لجعل حقائق معيّنة ماثلةً أمام أعين الأميركيين إلّا إذا بادر أجنبيّ إلى إظهارها أو إذا جعلتها التجربة ماثلةً للعيان من دون لبس.

لعلّ في هذا يكمن السبب في افتقار أميركا إلى مؤلفين كبار حتّى يومنا هذا: فلا وجود لعبقريّة أدبيّة من دون حريّة الفكر، وما من حرية فكر في أميركا.

حتّى محاكم التفتيش الكنسي في إسبانيا لم تحل يومًا دون تداول الكتب المناهضة لدين الأكثريّة. أمّا سطوة الأغلبية في أميركا فقد نجحت حيث أخفقت محاكم التفتيش: وذلك من خلال اجتثاث مجرّد التفكير في نشر كتبٍ من هذا القبيل. لا تخلو أميركا من أناسٍ ملحدين، غير أن الإلحاد لا يجد فيها وسيلة للتعبير عن نفسِه.

قد نسمع عن حكوماتٍ تجهد في صون الأعراف والتقاليد عبر حظرها المصنّفات الإباحية تأثيم مؤلّفيها. أمّا في الولايات المتحدة فلا يؤثم كاتبٌ لتأليفه هذا النوع من الكتب، لكنّ الكتّاب يُحجمون عن تأليفها. وليس ذلك لأنّ جميع المواطنين هم أنقياء الطوية والسلوك، بل لأنّ الأغلبية صارمة في اتباع تقاليدها.

في مثل هذه الحال يأتي استخدام السلطة في محلّه من دون شكّ: إنّني هنا أقصر كلامي على السلطة في ذاتها. فالسلطة الطاغية التي لا تُقاوم هي الحقيقة الثابتة، أمّا العارض فهو حُسنُ استخدامها.

تأثير طغيان الأغلبية على المزاج الوطني للأميركيين؛ عن ذهنيّة أهل البلاط في الولايات المتحدة

إلى يومنا هذا ما زال تأثير طغيان الأغلبية باديًا في العادات والتقاليد أكثر منه في إدارة شؤون المجتمع. - إنّه يحدّ من نموّ المزاج العظيم. - إنّ الجمهوريات الديمقراطيات التي نظّمت على نحو تنظيم الولايات المتحدة تجعل ذهنيّة أهل البلاط في متناول العدد الأكبر من الناس. - البراهين على وجود هذه الذهنية في الولايات المتحدة. - لِمَ الحسّ الوطني متأصّلٌ في نفوس عامّة الشعب أكثر منه في نفوس الحاكمين باسمه.

ما زال تأثير الميول التي ذكرتُ في ما سبق غير ملحوظ في الأوساط السياسيّة إلّا قليلًا. غير أننا نلاحظ نتائج هذا التأثير السيئة في المزاج الوطني للأميركيين. واعتقادي أنّ قلّة الرجال البارزين العاملين على الساحة السياسيّة في أميركا اليوم إنما تُعزى إلى التأثير المتعاظم لاستبداد الأغلبية فيها.

عند اندلاع الثورة كان أمثال هؤلاء كثرة؛ فالرأي العام كان يوجّه التطلّعات ولا يستبدّ بها. وكان الرجال المرموقون في تلك الحقبة يشاركون بملء إرادتهم في تيّارات الرأي، فكانت لهم عظمتهم: لقد أشاعوا عظمتهم على الأمّة ولم يستمدّوها منها.

في الحكومات المستبدة المطلقة، يمتدح كبارُ القوم المقرّبون من العرش أهواء سيّدهم ويرضخون طوعًا لنزواته. غير أنّ جمهور الأمّة لا يرضخ طوعًا للعبوديّة؛ إذ غالبًا ما يخضع لها بسببٍ من الضعف، أو بحكمِ العادة أو الجهل. وأحيانًا يخضع حبًّا بالمَلَكية وبالملك. وليس خافيًا أن بعض الشعوب قد يُسرّ ويزهو بالتضحية بتطلّعاته إرضاءً لرغبة الملك، وبذلك يضفي على طاعته شُبهةَ اختياره البذل والتضحيّة. ولن تجد لدى شعوب كهذه مظهرًا من مظاهر الانحطاط، وإن وجدتَ القدر الأوفر من التعاسة. فالفرق شاسع، على كلّ حال، بين انصياع المرء لأن يفعل ما لا يستحسنه، وأن يتظاهر باستحسان ما يفعله: فالأوّل إنسان ضعيف، أمّا الثاني فمن طينة من اكتسبوا عادات الخدم.

في البلدان الحرّة حيث لكلّ فرد الحقّ في إبداء الرأي في شؤون الدولة، وفي الجمهوريات الديمقراطية حيث التداخل الدائم بين الحياتين العامّة والخاصّة، وحيث التواصل مع السلطة العليا متاح للجميع، وحيث يكفي أن يعلو الصوتُ قليلًا كي يبلغ مسامعها، في هذه البلاد والجمهوريات نجد أنّ من يراهنون على نقاط ضعفها ويتعيّشون على أهوائها هم أكثر عددًا بما لا يُقاس من أمثالهم في ظلّ المَلَكيات المطلقة. من دون أن يعني هذا أن الناس فيها أسوأ بطبيعتهم ممّن في سواها، لكنّ الإغراء هنا أشدّ وهو في الوقت نفسه متاحٌ لعدد أكبر منهم؛ ما يُرتّبُ في النفوس انحطاطًا أعمّ.

تُقرّب الجمهوريات الديمقراطيّة ذهنيّة البلاط من سلوك العدد الأكبر من الناس وتجعلها متغلغلةً ساريةً في جميع الطبقات معًا. وهذا أبرز المآخذ التي قد تؤخذ على هذه الجمهوريات.

يصح الأمر خصوصًا على الدول الديمقراطية، على غرار ما جرى تنظيمها في الجمهوريات الأميركية حيث تبلغ الأغلبية من السلطان المطلق الذي لا يُقاوم مبلغًا يُضطرّ معه المواطن إلى التخلّي عن حقوقه، أي بمعنى آخر عن صفته كإنسان، إذا شاء الابتعاد عن المسار الذي رسمته.

من بين هذه الجمهرة التي لا يُحصى عددها، والمندفعة، في الولايات المتحدة لخوض العمل السياسيّ، لم ألتقِ إلّا القليل ممّن أبدوا تلك الصراحة الجريئة، أي ذاك الرأي المستقلّ الصريح الذي غالبًا ما تميّز به الأميركيون في الماضي، والذي يشكّل، حيثما وُجِد، السمة البارزة للشخصيّات العظيمة. يبدو، من الوهلة الأولى، أنّ العقول في أميركا قد صُبّت على منوال واحد لشدّة ما تتبع، بالحرف، السُبُل عينها. صحيح أنّ الأجنبي قد يلتقي في بعض الأحيان أميركيين يُخالفون معايير القالب الواحد، وقد يدفعهم اختلافهم إلى تبيان المساوئ التي تعتور المِزاج الوطني، وتعيين الوسائل التي يمكن اعتمادها لتصويبها. ولكن لا أحد يسمع إلّاكَ؛ وأنتَ من يُسرّون إليه بأمور مماثلة، لست سوى أجنبي، عابر سبيل. يسرّون إليك بملء إرادتهم بحقائق لا تجديك نفعًا، وحين يشاركون هم في الحياة العامّة، يتكلّمون لغةً مغايرة.

إذا قيض لهذه السطور أن تبلغ أميركا، فإني أكاد أن أكون واثقًا من أمرين: الأوّل هو أن الأصوات التي تدعو إلى إدانتي سوف تعلو من بين القرّاء. والثاني هو أنّ كثيرين منهم سوف يتفهّمون في قرارتهم ما أقول.

لقد سمعت كلامًا على الوطن في الولايات المتحدة. وشهدتُ صدق الحسّ الوطني بين صفوف الشعب. غير أنني عبثًا حاولتُ تلمّس مثيله لدى من يحكمون. وهذا أمرٌ لا يشقّ فهمه من طريق القياس: فالاستبداد يفسد من يرضخ له أَضعافَ ما قد يفسدُ فارضَه؛ إذ غالبًا ما يتصف الملك، في المَلكيّات المطلقة، بالكثير من الفضائلِ الأساسيّة؛ غير أنّ ممالقي الحاشية هم فاسدون حتمًا.

صحيحٌ أنّ الممالقين في أميركا لا يخاطبون سيّدهم بـ"يا مولاي" و"يا صاحب الجلالة"، وهذا اختلاف كبير وأساسي. غير أنّهم لا يكفّون عن ذكر الدراية الفطرية التي يتمتّع بها سيّدهم. ولا يختلفون إطلاقًا بشأن أيّ من فضائل ملكهم تستدعي قدرًا أكبر من الإعجاب، لأنّهم يؤكّدون تمتّعه بالفضائل كافّة، والتي لم يكتسبها اكتسابًا، ولم يسع إلى اكتسابها. إنهم لا يهبونه نساءهم وبناتهم كي يتعطّف باصطفائهنّ في عداد محظيّاته؛ غير أنّهم يتعهّرون، هم، بتضحيتهم بآرائهم لأجله.

لا يُضطرّ دعاة الأخلاق الحَسَنة والفلاسفة في أميركا إلى تَوْرِيَةِ آرائهم، غير أنّهم قبل الإشارة إلى حقيقة مؤسفة، يستهلّون القولَ بالآتي: نحن نعلم أننا نخاطبُ شعبًا بلغ من السموّ على بواطن الضعف في الطبيعة البشريّة مبلغًا يمكّنه، على الدوام، من التحكّم في أمر نفسه. وما كنّا لنخاطبه بلغة مماثلة لولا يقيننا بأنّنا نخاطب أناسًا جعلتهم فضائلهم وحنكة درايتهم هم وحدهم، بين الخلق، جديرين بأن يلبثوا أحرارًا.

هل أتى ممالقو لويس الرابع عشر بما يُضاهي هؤلاء براعةً في تملّقهم؟

في اعتقادي أنّ الوضاعة في جميع الحكومات مرتهنة للقوّة، وأنّ المديح مرتهنٌ للسلطة. ولا أعرف إلّا وسيلة واحدة للحيلولة دون انحطاط الناس: وهي ألا يُمنحُ آدميّ، بسلطانه المُطلق، الحقّ المطلق في إذلالهم.

في أنّ أشدّ الأخطار التي تتهدّد الجمهوريات الأميركية ناجمةٌ عن سلطان الأغلبية المُطلق

إنّ ما يعرّض الجمهوريات الديمقراطيّة للهلاك لا يكمن في عجزها بل في سوء استخدامها السلطة. - حكومة الجمهوريات الأميركيّة أشدّ مركزيّة وأكثر فاعلية من حكومة المَلَكيّات الأوروبيّة. - ما يترتّب على ذلك من أخطار. - رأي كلّ من جفرسون وماديسون بهذا الشأن.

تهلك الحكومات عادةً بسببٍ من عجزها أو طغيانها. ففي الحالة الأولى تفقد القدرة على ممارسة السلطة؛ وفي الثانية تؤخذ منها السلطة عنوةً.

يعتقد الكثيرون لدى سقوط دول ديمقراطيّة في حالٍ من الفوضى أنّ الحكومة في هذه الدول ضعيفة وعاجزة بطبيعتها. والحقّ أنّ الحكومة تفقد تأثيرها في المجتمع إذا نشبت حربٌ بين أحزابه. غير أنني لا أعتقد في أي حال أنّ من طبيعة السلطة الديمقراطية أن تكون فاقدةً للقوّة والموارد. بل العكس، فاعتقادي أنّ الإفراط في استخدام قوّتها وسوء تدبير مواردها هما اللذان يقودانها إلى الهلاك. لأنّ الفوضى تنشأ على الدوام من طغيانها ومن عدم أهليّتها، لا من عجزها.

من المهمّ ألا نخلط بين الثبات والقوة، وبين عظمة الشيء وديمومته. ففي الجمهوريات الديمقراطية لا تتمتّع السلطة التي تقود[5] المجتمع بالثبات لأنها غالبًا ما تنتقلُ إلى يدٍ أخرى وتتبنّى أغراضًا مختلفة. ولكنّها حيثما وُجِدت فإنّ قوّتها لا تُقاوَم.

تبدو لي حكومة الجمهوريات الأميركية أشدّ مركزيّة وأكثر فاعليّة من حكومة الملكيّات المطلقة في أوروبا. ولذلك لا أرى أنّها قد تهلك بسبب ضعفها[6].

---

(5) قد تكون السلطة مُركّزة في مجلس، وإذ تكون سلطة قوية غير أنها غير ثابتة. وقد تكون مركّزة في فرد، وإذ ذاك تكون أقلّ قوة ولكنّها أكثر ثباتًا.

(6) من نافل الأمر، في اعتقادي، أن أذكّر القارئ بأنّ كلامي هنا، كما في ما تبقّى من صفحات هذا الفصل، لا يتناول الحكومة الفدرالية، بل الحكومات الخاصّة بالولايات التي تديرها الأغلبية على نحو استبدادي.

وإذا ما فُقِدَت الحرية في أميركا ذات يوم، فلا بدّ أن يكون السبب في فقدانها هو سلطان الأغلبية المطلق التي قد يدفع الأقليّة إلى القنوط ويُضطرّها إلى اللجوء إلى القوّة الماديّة. وعندئذ تسود الفوضى، ويكون الاستبداد هو مسبّبها.

لقد أعرب جيمس ماديسون عن آراء مماثلة[7].

يقول ماديسون: "لعلّه من المهم في كلّ جمهوريّة لا أن يُصان المجتمع من اضطهاد حاكميه وحسب، بل أيضًا أن توفّر ضمانة لجزء من المجتمع يحميه من افتئات جزئه الآخر. العدالة هي الغاية التي ينبغي أن تصبو إليها جميع الحكومات. وهو الهدف الذي يضعه البشر نصبَ أعينهم عندما يتّحدون. ولطالما بذلت الشعوب، وما زالت تبذل، الجهود لبلوغ هذا الهدف حتّى يُكتب لها النجاح في نيله، أو حتّى تفقد الحريّة.

"فإذا وجد مجتمعٌ يستطيع الفريق الأقوى فيه أن يوحّد قواه بسهولة وأن يضطهد الفريق الأضعف، أمكن القول عندئذ إنّ الفوضى تعمّه كأنّه محكومٌ بقوى الطبيعة حيث الأضعف لا يجد من يحميه من عنف الأقوى. وكما في حال الطبيعة فإنّ الخشية من ترجّح المصير وهشاشته تدعو الأقوياء إلى الرضوخ لحكومة تحمي الضعفاء كما تحميهم. وفي حكومة فوضوية، فإنّ الدوافع نفسها سوف تدعو الأحزاب القوية إلى طلبِ حكومة قادرة على حماية جميع الأحزاب بالقدر نفسه، ضعيفة كانت أم قوية. لنفترض أن ولاية رود آيلند انفصلت عن الكونفدرالية وتولّتها حكومة شعبيّة تمارس سيادتها ضمن نطاق ضيّق، فلا بدّ أن يؤدي طغيان الأغلبيات إلى سوء تطبيق القوانين، ما قد يؤدي إلى المطالبة بسلطة مستقلّة تمامًا عن الشعب. فتكون الفئات نفسها التي سارعت إلى رفض هذه السلطة قد هُرعت مجددًا إلى طلبها".

كان جفرسون يقول أيضًا بهذا المعنى: "ليست السلطة الإجرائية في حكومتنا هي الوحيدة، وقد لا تكون هي موضوع اهتمامي الرئيس. ذلك أن طغيان المشترعين يشكّل في الوقت الحالي، وربّما لأعوام طويلة مقبلة،

(7) *Fédéraliste*, no. 51.

الخطر الذي يُخشى من استفحاله. أمّا طغيان السلطة الإجرائيّة فله أوانه، ولكن بعد حين"[8].

يطيبُ لي أن أقتبسَ من أقوال جفرسون دون سواه، بهذا الشأن، لأنني أعتبره أبلغُ المبشّرين بالديمقراطيّة على مرّ الأزمان.

(8) رسالة جفرسون إلى ماديسون، 15 آذار/ مارس 1789.

الفصل السادس عشر

عمّا يُخفّفُ من طغيان الأغلبية في الولايات المتحدة

غياب المركزية الإدارية

لا تدّعي الأغلبية الوطنيّة أنّها تضطلعُ بالأعمال كلّها. - اضطرارها إلى استخدام موظفين من البلديّات والمقاطعات لتنفيذ إرادتها العليا.

لقد ميّزتُ في ما سبَق بين نوعين من المركزيّة، وأطلقت على إحداها اسم المركزيّة الحكوميّة، وعلى الأخرى اسم المركزيّة الإداريّة.

وحده النوع الأول من المركزيّة يُعتَمَدُ في أميركا. أمّا الثاني فيكاد أن يكون مجهولًا فيها.

لو كانت السلطة التي تقود المجتمعات الأميركيّة اعتمدت وسيلتي الحكم هاتين، وجمعت إلى حقّها في الأمر والنهي صلاحيةَ وعادةَ الاضطلاع بتنفيذ كلّ شيء بنفسها، ولو كانت، عقب وضعها المبادئ العامّة للحكومة، تدخّلت في جزئيّات التطبيق وتفاصيله، وعقِبَ تدبيرها مصالح البلاد العليا، نزلت إلى حدود المصالح الفرديّة، لما كان كُتِبَ للحريّة البقاء طويلًا في العالم الجديد.

غير أنّ الأغلبية في الولايات المتحدة، والتي غالبًا ما تبدي ميولَ المستبدّ ونزعاته، ما زالت تفتقد الأدوات المتقنة للطغيان.

لم تُعنَ حكومةٌ مركزيّة في يومٍ من الأيّام بالتدخّل في أيّ من الجمهوريات الأميركية إلّا لتسوية عددٍ قليل من الأمور ذات الأهميّة اللافتة.

كما أنها لم تُقدم يومًا على معالجة أمور المجتمع الثانويّة. ولا نملك دليلًا على أنّها فكّرت ذات يوم في التدخّل لمعالجتها. ذلك أنّ الأغلبية التي ازداد سلطانها المطلق باضطراد لم تعزّز صلاحيات السلطة المركزيّة؛ واكتفت بجعل هذه السلطة مطلقة الصلاحية، كلّية القدرة، في حدود نطاقها. ما يعني أنّ الاستبداد قد يكون شديد الوطأة في موضعٍ ما غير أنّه لا يشمل كلّ المواضع.

من جهةٍ أخرى، مهما انساقت الأغلبية الوطنيّة وراء أهوائها، ومهما بلغت حماستها لخططها الخاصّة، فإنّها لن تقوى على إرغام جميع المواطنين على الانصياع لرغباتها في جميع أنحاء البلاد بالطريقة ذاتها وفي الوقت ذاته. وسوف تضطرّ الحكومة المركزيّة التي تمثّلها إذا ما أصدرت أمرًا مُلزِمًا إلى الاستعانة بعمّالٍ غير تابعين لها في الأغلب، ولا يسعها توجيههم في كلّ لحظة. إنّ الهيئات البلديّة وإدارات المقاطعات تشكّل إذًا عقباتٍ خفيّة من شأنها أن تؤخّر أو تفرّق زخم الإرادة الشعبيّة. وحتّى لو صدر قانون متعسّف، فلن تُعدمَ الحريّةُ ملاذًا منه في الطريقة التي قد يُطبّق بها هذا القانون. كما لن يسعَ الأغلبية أن تحطّ من قدرها عبر النزول إلى التفاصيل، أو بعبارة أخرى، إلى صغائر الطغيان الإداريّ التافهة. بل إنّها لا تتصوّر نفسها قادرة على ذلك لأنّها لا تعي تمامًا حجم سلطتها؛ فهي لا تُدركُ بعدُ إلّا قواها الفطريّة، وتجهل إلى أي حدّ قد تعينها الخبرة والدراية على بسط مجالها.

هذه مسألة تستحقّ منّا وقفةَ تأمّل. فإذا قيض لجمهورية ديمقراطية أن تنشأ على غرار جمهورية الولايات المتحدة في بلدٍ أرسَت فيه سلطةُ فردٍ في العادات، كما في القوانين، مبدأ المركزيّة الإداريّة، فإنّي أقولها صراحةً، ومن دون تردّد، إنّ الاستبداد في جمهورية كهذه ليكون أشدّ وطأة منه في أيّ من الملكيّات الاستبدادية في أوروبا. وقد لا نجد مثيلًا له إلّا في بعض بلدان آسيا.

عن الحسّ القانونيّ في الولايات المتحدة، وكيف يُستَخدَمُ في موازنة الديمقراطيّة

جدوى البحث عن النوازع الفطريّة للحسّ القانوني. - فقهاء القانون مدعوون لأداء دور بارز في المجتمع الطامحِ إلى الوجود. - كيف تضفي نوعية العمل الذي ينكبّ عليه فقهاء القانون منحىً أرستقراطيًا على أفكارهم. - الأسباب الطارئة التي قد تحول دون تطوير هذه الأفكار. - كيف أن الأرستقراطيّة قد تنضمّ بسهولة إلى صفّ فقهاء القانون. - الفائدة التي يجنيها المستبدّ من فقهاء القانون. - كيف يشكّل فقهاء القانون العنصر الأرستقراطي الوحيد القادر، بطبيعته، على الاندماج مع عناصر الديمقراطيّة الطبيعيّة. - الأسباب الخاصّة التي من شأنها أن تضفي منحىً أرستقراطيًا على عقليّة القانوني الإنكليزي والأميركي. - الأرستقراطية الأميركيّة موزّعةً بين سلك المحاماة ومنصّات القضاء. - التأثير الذي يمارسه فقهاء القانون على المجتمع الأميركي. - كيف يتغلغل حسّهم القانوني في التشريع والإدارة، ويُكسبُ الشعب نفسَه، في آخر المطاف، شيئًا من حدوس القضاة.

يتضح لمن يزور أميركا، ويطلع على قوانينها، أنّ السلطة التي عهد بها الأميركيون لفقهاء القانون، والتأثير الذي أتيح لهم ممارسته على الحكومة، يشكّلان اليوم أمنعَ السدود في وجه ما قد يطرأ على الديمقراطيّة من انحرافات. ويبدو لي أنّ الأمر يعودُ إلى سببٍ عام قد يكون مفيدًا أن نتحرّاه لاحتمال تكراره في بلدان أخرى.

لقد انخرط أهل القانون في حركات المجتمع السياسيّة كافّة، في أوروبا منذ ما يزيد على 500 عام. فتارةً استُخدموا أدوات للقوى السياسيّة، وتارةً اتّخذوا من القوى السياسيّة أدوات لهم. وكان إسهام أهل القانون حاسمًا في بسط سيطرة الملوك في القرون الوسطى. ومنذ ذلك الحين عملوا بما لهم من القدرة والنفوذ على تقييد هذه السلطة نفسها. ورأيناهم في إنكلترا يقيمون حلفًا متينًا مع الأرستقراطية؛ أمّا في فرنسا فوجدناهم من ألدّ أعداء هذه الأرستقراطية. ألا يعني هذا أن فقهاء القانون لا ينقادون إلّا لنزواتهم الطارئة والآنية، أو أنّهم

ينصاعون، بهذا القدر أو ذاك، وفق الظروف، لنزعاتٍ مركوزة في طبعهم، يتكرّر بروزها لديهم في مراحل مختلفة من مراحل التاريخ؟ هذه مسألة تقتضي الإيضاح. ربّما لأنّ فقهاء القانون مدعوون للعب دور حاسمٍ في المجتمعات السياسيّة التي تطمح إلى الوجود.

إنّ الذين أقبلوا على دراسة القوانين كاختصاص قد اكتسبوا من انكبابهم على تمحيص هذه الأعمال عاداتِ التنظيم والعناية بالشكليّات والاستحسان الفطري لتسلسل الأفكار واتساقها، الأمر الذي يجعلهم، بطبيعة الحال، مناهضين للروح الثوريّة ولأهواء الديمقراطية الجامحة.

ولعلّ المعارف الخاصّة التي يحصّلها أهل القانون جرّاء دراستهم المختصّة هي التي تُفرِد لهم مكانة على حدة في المجتمع. فيشكّلون ما يشبه الطبقة المتميّزة بين الفئات المستنيرة. وتأتي مزاولتهم اليوميّة لمهنتهم لتؤكّد فكرة امتيازهم هذه. إنّهم أساتذة علمٍ لا غنىً عنه، وغير شائعٍ بين الناس. يؤدون دور الحَكَم بين المواطنين، وتُكسبهم عادةُ توجيه أهواءِ المتخاصمين العمياء نحو غايةٍ يريدونها هم، بعضَ الازدراء بأحكام العامة وآرائهم. زِد على ذلك أنهم يشكّلون جسمًا. ليس لأنّهم متفاهمون في ما بينهم، أو لأنّ وجهاتهم متطابقة، بل لأن اشتراكهم في دراسة واحدة، واتباعهم منهجيّات واحدة، يقيمان الرابط الذي يجمع بينهم عقلًا وروحًا، كما قد توحّد المصلحة المشتركة تطلّعاتهم.

قد يجوز القول إذًا إنّ في قرارة نفسِ أهل القانون بعضًا من ميولِ الأرستقراطية وعاداتها. فهم مثلها يُبدون ميلًا تلقائيًا إلى النظام والشكليّات؛ كما أنهم مثلها يضمرون نفورًا من سلوك الحشود ويزدرون، في سرّهم، حكم الشعب.

إني لا أزعم بأنّ الميول الفطريّة المذكورة هي من الرسوخ والقوّة لدى أهل القانون ما يجعلها متحكّمةً بأفعالهم مقيّدةً لها. بل أقول إنّ الغالب في طبع أهل القانون، شأن سواهم من الناس، هو المصلحة الخاصّة، لا سيّما إذا كانت مصلحةً آنية ملحّة.

هناك بعض المجتمعات لا يسمح تنظيمها بأن يحتل أهل القانون في الحياة السياسيّة العامّة مكانةً مماثلة لتلك التي يحتلّونها في حياتهم الخاصّة. ويسعنا التأكيد هنا أن هؤلاء يشكّلون في مجتمعات كهذه عنصرًا ثوريًا فاعلًا. ولكن هنا ينبغي التحرّي عمّا إذا كان السبب الذي يحملهم على التدمير أو التغيير ينشأ، لديهم، من قناعة ثابتة أم أنّه مجرّد عارض. ما لا شكّ فيه أن أهل القانون أسهموا إسهامًا فاعلًا في إسقاط المَلَكية الفرنسية عام 1789. ولكنْ يبقى السؤال عمّا إذا فعلوا ما فعلوا لأنهم درسوا القوانين، أم لأنّهم لم يتمكّنوا من الإسهام في سنّها.

قبل 500 عام، كانت الأرستقراطيّة الإنكليزيّة تقود الشعب وتتكلّم باسمه. أمّا اليوم فهي تدعم العرش وتؤيّد بقوّة السلطة الملكية. مع أنّ للأرستقراطية نزعاتها وميولها الخاصّة.

لذلك ينبغي الحرص على عدم الخلط بين أفراد معزولين من جسمٍ مهني أو فئة طبقيّة معيّنة وبين الجسم نفسه أو الفئة نفسها.

ففي جميع الحكومات الحرّة، أيّا كانت صيغتها، نجد قانونيين يحتلّون طليعة المواقع في الأحزاب كافّة. ويصحّ هذا الأمر على الأرستقراطيّة. ذلك أن معظم الحركات الديمقراطيّة التي هزّت العالم كانت بقيادة نبلاء.

لن يتّسع جسمٌ نخبوي لتلبية مطامح أعضائه كافّة، فإنّ ما ينطوي عليه من الأهواء والقدرات يفوق، على الدوام، ما يتوفّر فيه من مناصب ووظائف؛ فليس من المُستهجَن إذًا أن نرى عددًا كبيرًا ممن ينتمون إليه، وقد عجزوا عن استغلال ما يُتيحه من امتيازات لتعزيز مواقعهم، ينقلبونَ عليه مندّدين بهذه الامتيازات.

لا أدّعي إذًا أنّنا قد نشهد حقبةً يُبدي فيها جميع أهل القانون تأييدًا للنظام القائم، أو أنّ معظمهم سيتّبع حتمًا، في جميع الحقب التاريخيّة، سلوكًا مماثلًا.

إنّما أزعم بأنّ عقليّة أهل القانون في مجتمعٍ لا يحول دون تولّيهم الموقعَ الرفيعَ الذي يستحقّونه بطبيعة الحال، لن تكونَ إلّا عقليّة محافظة ومناهضةً للديمقراطيّة.

عندما تستبعد الأرستقراطيّة أهلَ القانون من صفوفِها فهي تجعل منهم أعداءَها الألدّاء لأنّهم، برغم كونهم دونها ثراءً وسلطةً، مستقلّون في عملهم كلّ الاستقلال عنها ويشعرون بأنّ علمهم يرفعهم إلى مرتبتها.

ولكن كلّما ارتأت طبقة الأشراف (النبلاء) أن تتقاسم بعض امتيازاتها مع أهل القانون، وجدت أن اللقاء بين طبقتيهما ميسورٌ لا تعترضه عقبات منيعة كأنّهما تنتميان إلى أسرة واحدة.

كما أجدني ميّالًا إلى الاعتقاد بأنّ ما من ملكٍ قد يجد صعوبة بالغة في جعلِ أهل القانون أدواتٍ طيّعة في خدمة سلطانه.

فما بين أهل القانون والسلطة الإجرائيّة من تجانسٍ فطريّ يفوق أضعافًا ما بين هؤلاء والشعب، وإنْ كان أهل القانون غالبًا ما يُضطرّون إلى إسقاط الأولى؛ على هذا الغرار نجد أن ما بين طبقة النبلاء والملك من تجانس يفوق ما بين هذه الطبقة وبين الشعب، وإنْ شهدنا في أحيان كثيرة تحالفًا بين طبقات المجتمع العليا والطبقات الأخرى لغرض التصدّي للسلطة الملكيّة.

فما يضعه أهل القانون فوق كلّ اعتبار هو احترام النظام العام، وخير ضمانٍ لبقاء النظام العام هو السلطة. ولا ينبغي، في أي حال، أن نغفل حقيقة أنّهم وإن كانوا يقدّرون الحريّة حقّ قدرها، تبقى الشرعيّة في نظرهم هي الأولوية المطلقة. وخشيتهم من الطغيان أقلّ من خشيتهم من السلطة التحكّمية وما دام المشترعُ يتكفّل، هو، بتجريد الناس من استقلالهم، فلن يجدوا في الأمر ما يضيرهم.

في اعتقادي إذًا أن الملك الذي قد يعمل، إزاء مدّ الديمقراطية الجارف، على تقويض السلطة القضائيّة في ولاياته وإضعاف النفوذ السياسيّ لأهل القانون، إنّما يقترف خطأً فادحًا. فكأنّه بذلك يُفلتُ من قبضته السلطة كي يقبض على ظلّها.

ومن الأجدى حتمًا أن يُدخل أهل القانون إلى حكومته. فبعد أن يعهد إليهم الاستبداد في صيغةِ عنفٍ، قد يستردّه من بين أيديهم في حلّةٍ من العدلِ والقانون.

تُيسّر الحكومة الديمقراطيّة امتلاك أهل القانون قوّةً سياسيّة. فحين يُستبعد الموسِر والنبيل والملك من الحُكمِ، يُصبحُ من الطبيعي أن يصل أهل القانون إلى سدّته، لأنّهم يمثّلون الفئة الوحيدة المستنيرة والقديرة التي قد ينتخبها العامّة من خارج صفوفهم.

فإذا كان أهل القانون ميّالين بطبيعتهم إلى الأرستقراطيّة والملك، فإنّ مصلحتهم تقتضي إذًا بأن يكونوا ميّالين إلى الشعب.

لذلك فإنّ أهل القانون يرحّبون بحكم الديمقراطيّة من دون الإقرار بتوجّهاتها أو محاكاة نقاط ضعفها؛ هذان سببان لامتلاكهم سلطانًا مستمدًّا منها وسلطانًا عليها.

الشعب، في ظلّ حكمٍ ديمقراطي لا يسيء الظنّ بأهل القانون، لأنّه يعلم أنّ من مصلحة هؤلاء نُصرةً قضيّة الشعب. ويستمع إليهم باطمئنان لأنّه يفترض فيهم سلامةَ النيّة. والحقّ أن أهل القانون لا يسعون إلى إسقاط الحُكم الذي ارتضته الديمقراطية لنفسِها، وإنما يسعون إلى السير به في غير الوجهة التي وضعها لنفسِه، وبوسائل لا تمتّ إليه بصلة. فرجل القانون ينتمي إلى الشعب بالمصلحة والمولِد، وينتمي إلى الأرستقراطية بالعادات والميول. فكأنّه صلة الوصل الطبيعيّة بين الاثنين؛ كأنّه الحلقة التي تجمع بينهما.

لعلّ الجسم القانوني هو العنصر الأرستقراطي الوحيد الذي لا يجد مشقّة في الاندماج بعناصر الديمقراطيّة الطبيعيّة، وفي التآلف معها على نحوٍ مجدٍ ومستديم. لستُ بغافلٍ عن العيوب المُلابسة للعقليّة القانونيّة؛ مع ذلك فمن دون هذا المزج بين العقليّة القانونيّة والعقليّة الديمقراطية، لما قيض للديمقراطيّة، في اعتقادي، أن تستمرّ طويلًا في حكم المجتمع، كما أعتقد أن ما من جمهورية يسعها البقاء في أيامنا هذه إنْ لم يتعاظم نفوذ أهل القانون في شؤونها بما يتلاءم وتعاظم سلطة الشعب.

هذه السمة الأرستقراطية التي ألحظها في عقليّة أهل القانون تبدو واضحةً في الولايات المتحدّة وإنكلترا أكثر منها في أي من البلدان الأخرى. والسبب

في ذلك لا يعود فقط إلى الطريقة التي يعتمدها فقهاء القانون الإنكليز والأميركيون في دراسة القوانين، بل يعود أيضًا إلى طبيعة التشريع نفسها والموقع الذي يحتلّه هؤلاء المفسّرون لدى هذين الشعبين.

لقد حافظ الإنكليز والأميركيون على تشريع أسلافهم، أي إنّهم ما زالوا يستلهمون الآراء والقرارات القانونية التي اعتمدها آباؤهم في ما ينبغي أن يعتمدوه من آراء في المجال القانوني، وفي القرارات التي ينبغي لهم اتخاذها.

الحقّ أن ميل القانونيّ الإنكليزي أو الأميركي إلى ما هو قديم واحترامه يكاد أن يكون متلازمًا على الدوام مع إيثاره لما هو منتظمٌ وشرعيّ.

لهذا الأمر تأثير آخر على منحى تفكير أهل القانون، وتاليًا على سير المجتمع.

فالقانونيّ الإنكليزي أو الأميركيّ يبحث عمّا عُمِلَ من قبل بينما القانونيّ الفرنسيّ يبحث عمّا كان ينبغي السعي لعملِه. فالأوّل يريد أحكامًا، والثاني يُريد مبرّرات.

عندما يستمع المرء إلى قانونيّ إنكليزي أو أميركي يُدهشه إصرارُ هذا على ذكرِ رأي الآخرين وامتناعه، إلّا قليلًا، عن بيان رأيه الخاص؛ هذا نقيض ما نسمعه من أهل القانون الفرنسيين.

إذ يكاد المحامي الفرنسي ألا يُدلي بمرافعته في دعوى، مهما بلغت من التفاهة، من دون أن يُضمّنها نَسقًا من أفكارِه الخاصّة، وقد يُطيل الجدال في مبدأ القوانين نفسها، كي يحظى من المحكمة بشبرٍ إضافيّ من حدود التركة موضوع النزاع.

ولا بدّ لما يبديه القانوني الإنكليزي أو الأميركي من تنكّر لرأيه الخاص واعتماده رأي الآباء، كما لا بدّ لهذا النحوِ من الإذعان الذي يضطرّه إلى إغفال رأيه من أن يُكسِبَ العقليّة القانونية في إنكلترا وأميركا قدرًا من التهيّبِ والمحافظة لا نجد مثيله في فرنسا.

إنّ قوانيننا المكتوبة غالبًا ما تكون عصيّة على الفهم، غير أنّها تبقى في متناول كلّ من يجيد القراءة من الناس. أمّا التشريع المبني على السوابق، فهو، على الضدّ من ذلك، مستغلِقٌ على أفهام العامّة وليس في متناول الجميع. لذلك فإنّ الحاجة الماسّة إلى فقهاء القانون في إنكلترا وأميركا والاعتقاد الراسخ بتفوّق علمهم، يعزّزان فكرة تميّزهم عن الشعب، ما يجعلهم، في آخر الأمر، طبقةً على حدة في المجتمع. القانوني الفرنسي ليس سوى عالم في مجاله. أمّا رجل القانون الإنكليزي أو الأميركي فهو أشبه بكاهنٍ من كَهَنةِ مصر القديمة، فهو على غرارهم المفسّر الوحيد لعلم الباطن الذي لا علم لأحد به.

كما أنّ للموقع الذي يحتلّه رجال القانون في إنكلترا وأميركا تأثيرًا مماثلًا على عاداتهم وآرائهم. فقد عمدت الأرستقراطية الإنكليزية التي حرصت على استمالة ما ينطوي على شبهةِ قرابةٍ طبيعيّة بها، إلى إيلاء أهل القانون نصيبًا لا يُستهان به من الاعتبار والسلطان. وعلى الرغم من أن هؤلاء لا يحتلّون مواقع الصدارة في المجتمع، فإنّهم راضون بالمواقع التي يحتلّونها. كأنّهم في صلتهم بالأرستقراطية ثاني الأخوة الذي يُعزّ البكرَ ويحترمه، من دون أن يشاطره امتيازاته. فأهل القانون الإنكليز يزاوجون إذًا بين المصالح الأرستقراطية لمهنتهم والآراء والميول الأرستقراطية للمجتمع الذي يعيشون في كنفه.

الحقّ أن الصورة النموذجيّة للقانونيّ التي أحاول وصفها تتجلّى واضحةً في صورة القانوني الإنكليزي: فرجل القانون في إنكلترا لا يحترم القوانين لأنّها قوانين صالحة بقدر ما يحترمها لكونها قوانين قديمة. وإذا ما اضطرّته الظروف إلى تعديلها في موضع ما تماشيًا مع التغيرات التي يفرضها تقدّم المجتمعات، لجأ إلى أكثر الصيغ براعة لإقناع نفسه بأنّ إضافته إلى عملِ الآباء إنّما يأتي لتطوير آرائهم واستكمال عملهم. طبعًا لن يقنعه أحد بأنّه مجدّد. فقد يُجادل في الأمر حتّى العبث ولن يقرّ بارتكابه فظاعةً مثل هذه. في إنكلترا نشأت هذه العقليّة القانونية التي تبدو غير مكترثةٍ بفحوى الأمور ولا تقيم وزنًا إلّا لحرفيّة النص، والتي تؤثر، إذا اقتضى الأمر، تغليب القانون على العقل والإنسانية.

إنّ التشريع الإنكليزي أشبه بشجرةٍ عتيقة عمد أهل القانون إلى تطعيمها بأغرب الفسائل ورجاؤهم أن تؤتي ثمارها المختلفة فتختلط أغصانُها الفتيّة، في الأقل، بالجذع المهيبِ الذي يحملها.

في أميركا، لا يوجد نبلاء ولا بلاغيّون فُصحاء، والشعبُ يسيء الظنّ بالأثرياء. أمّا أهل القانون فيشكلون الطبقةَ السياسية العليا، والفئة الأكثر استنارة من فئات المجتمع. لذلك فإنّ التجديد ليس في مصلحتهم: الأمر الذي يقرن المصلحةَ المحافظةَ بميلهم الطبيعي إلى مراعاة النظام العام.

وإذا سُئلتُ كيف أصنّف الأرستقراطية الأميركيّة لما تردّدت لحظة واحدة في تصنيفها خارجَ حلقة الموسِرين الذين لا يجمع بينهم أي رابط مشترك؛ فالأرستقراطية الأميركية نجدها في سلك المحامين وعلى منصّات القضاة.

كلّما أمعنا النظر في ما يجري في الولايات المتحدة، ازددنا اقتناعًا بأن الجسم القانوني في هذا البلد يشكّل عنصر الموازنَة الأقوى، لا بل عنصر الموازنة الوحيد للديمقراطيّة.

ففي الولايات المتحدة يستطيع المرء أن يرى، من دون عناء، قدرةَ العقليّة القانونيّة، بما لها من مزايا، لا بل أيضًا بما يعتورِها من عيوب، على تلطيف المساوئ المُلابسة للحكم الشعبي.

فحين تستبدّ الأهواء بالشعب الأميركي، وينساقُ وراء اندفاعات آرائه، يتصدّى له القانونيون بعوائق خفيّة تحمله على الروية وتصدّ اندفاعاته. وخلسةً يجابه هؤلاء النوازعَ الديمقراطية الجامحة بميولهم الأرستقراطيّة؛ ويقابلون شغفه بالجديد باحترامهم المتطيّر للقديم، وخطَطه الفرطة في طموحها برؤاهم الضيّقة، وازدراءه بالقواعد الناظمة بميلهم إلى مراعاة الشكليات، وتسرّعَه الجامح بروية السعي والمماطلة.

لعلّ المحاكم هي الوسائل الأكثر ذيوعًا التي يستخدمها الجسم القانوني للتأثير في مسار الديمقراطية.

فالقاضي، بصرف النظر عن إيثاره النظام العام والقواعد الناظمة مما اكتسبه من دراسة القوانين، هو رجل قانون يستمدّ شغفه بالاستقرار والثبات من طبيعة وظائفه الثابتة غير القابلة للعزل. لقد سبق لعلومه القانونية أن وفّرت له مكانةً رفيعة بين مواطنيه، ومن ثمّ بوّأته سلطته السياسيّة موقعًا على حدة، وأكسبته، آخر الأمر، ميول الطبقات ذات الامتيازات.

ولمّا كان القاضي الأميركي مخوّلًا الحقّ في اعتبار القوانين غير دستوريّة، فهو إذًا يتدخّل باستمرار في الشؤون السياسيّة[1]. وإذا كان لا يستطيع إرغام الشعب على سنّ القوانين، فإنّه يُرغمه، في الأقلّ، على عدم التنكّر لقوانينه الخاصّة، وبذلك لا يبدو مناقضًا لذات نفسِه.

لستُ غافلًا عن نزعة مُضمرةٍ في الولايات المتحدة تحمل الشعب على تقليص الصلاحيات القضائية. ففي معظم الدساتير الخاصّة بالولايات تخوّل الحكومة، بطلبٍ من المجلسين التشريعيين، تجريد القضاة من منصبهم. وبعض الدساتير تفرض انتخاب أعضاء هيئات المحاكم وتخضعهم لانتخابات دوريّة. وهنا أقول، إذا جاز لي التوقّع، إنّ بدعًا كهذه سوف تؤدي، عاجلًا أم آجلًا، إلى نتائج لا تُحمد عقباها، وسوف يتضح بالملموس ذات يوم أنّ تقليص هامش استقلال القضاة ليس مساسًا بالسلطة القضائية فحسب، بل هو مساس بالجمهوريّة الديمقراطيّة نفسها.

مع ذلك فمن الخطأ الاعتقاد أنّ هذه العقليّة القانونيّة يقتصر وجودها في الولايات المتحدة على قاعات المحاكم. فإنّ تأثيرها يتجاوز بأشواطٍ هذا الإطار.

فرجال القانون الذين يشكّلون الطبقة المستنيرة التي لا يسيء الشعب الظنّ بها، هم مدعوون، بطبيعة الحال، لتولّي معظم الوظائف العمومية. فإذا بهم يحتلّون معظم المقاعد في الهيئات التشريعيّة كما يشغلون أرفع المناصب في الإدارات، ما يجعلهم أصحاب نفوذ كبيرٍ في صياغة القوانين وفي تنفيذها. ومع ذلك يُضطرّ أهل القانون إلى الإذعانِ لوجهة الرأي العام الذي ينساقون وراءه.

---

(1) يُنظر في القسم الأول ما أوردته بشأن السلطة القضائيّة.

غير أنّ دلائل كثيرة قد تعيننا على بيان ما هم قادرون على إنجازه لو كانوا أحرارًا في سعيهم. فالأميركيون الذين ابتدعوا الكثيرَ في سنّ قوانينهم، لم يدخلوا إلّا تعديلات طفيفة، وبمشقّة بالغة، على قوانينهم المدنية، برغم تنافر الكثير من هذه القوانين مع وضعهم الاجتماعي. والسبب في ذلك أنّ الأغلبية مضطرّة إلى الاستعانة بأهل القانون في مضمار الحقوق المدنيّة. ولو تُرِك أهل القانون الأميركيون إلى خياراتهم لآثروا الابتعاد عن أي تجديد.

قد يعجب الفرنسيّ كلّ العجَب سماعه الشكاوى المتكرّرة، في الولايات المتحدة، من العقليّة الجامدة لرجال القانون وتحيّزهم المُسبَق لما هو قائم.

إنّ تأثير العقليّة القانونية يتخطّى الحدودَ البيّنة التي أشرت إليها.

فما من مسألة سياسيّة في الولايات المتحدة، لا تستحيل، عاجلًا أو آجلًا، إلى مسألة قضائية. ومن هنا نفهم اضطرار الأحزاب، في سجالاتها اليوميّة، إلى استعارة أفكار العدالة ورطانتها. ذلك أن معظم المعنيين بالشأن العام هم ممّن عملوا في الحقل القانوني فلا بدّ من أن يستخدموا، في معرض تناولهم القضايا العامّة، العبارات والأفكار التي باتت جزءًا من ثقافتهم. ويكمن دور المحلّفين، على هذا المستوى، في نشرِ هذه العبارات والأفكار بين جميع الطبقات. وبهذا المعنى تصبح اللغة القضائيّة هي اللغة السائرة على كلّ لسان. هكذا تُجاوز اللغة التي كانت، في الأصل، حكرًا على قاعات المحاكم، بوتقَتَها وتنتشر، تدريجًا، بين الناس، فتغدو، على نحوٍ ما، جزءًا لا يتجزّأ من رطانة المجتمع بأسره، حتّى أدنى طبقاته، ما يحمل الشعب بأسره، في آخر الأمر، على الأخذ بشيءٍ من عادات القضاة وميولهم.

قد يشكّل أهل القانون في الولايات المتحدة قوةً لا تُرهب الناس إلّا قليلًا، وقد يكون معظم عملها خفيًا ولا ما يُميّزها في أعينهم. وقد تراعي هذه القوة بكثيرٍ من اللِيْن متطلّبات الحقبة وتستسلم طوعًا لجميع أشكال الحراك الاجتماعي؛ غير أنّها قوة تشمل بعملها المجتمع بأسره، وتتغلغل في جميع طبقاته، وتفعل فيه، في الخفاء، فعلها، وتؤثّر فيه، على غفلةٍ منه، تأثيرًا بالغًا، إلى أن تكيّفه وفق رغباتها.

عن نظام المحلّفين في الولايات المتحدة بوصفه مؤسّسة سياسيّة

نظام المحلّفين هو شكل من أشكال سيادة الشعب ويجب أن يُقارن بالقوانين الأخرى التي ترسّخ هذه السيادة. - تشكيل هيئة المحلّفين في الولايات المتحدة. - تأثير نظام المحلّفين في المزاج العام. - ما يجنيه الشعب من فوائده التربوية. - كيف يؤدي إلى ترسيخ نفوذ القضاة وإلى نشر الحسّ القانوني.

بما أنّ موضوع بحثي قد ساقني تلقائيًا إلى الكلام على العدالة في الولايات المتحدة فلا يُعقلُ الفراغُ منه من دون التطرّق إلى نظام المحلّفين.

لا بدّ هنا تمييز أمرين اثنين، هما أنّ نظام المحلّفين هو مؤسّسة قضائية، كما أنّه، في الوقت عينه، مؤسّسة سياسيّة.

ولو اقتصر الأمر على بيان قدرة نظام المحلّفين، خاصّة في القضايا المدنيّة، على حُسنِ تدبير شؤون العدالة، لسلّمتُ جدلًا بأنّ قدرته هذه تبقى موضع سؤال.

لقد نشأت مؤسّسة المحلّفين في مجتمعٍ لم يُحرز إلّا القليل من التقدّم حيث لا تقضي المحاكم إلّا بالقضايا العينيّة البسيطة، وليس مُتاحًا بقليلٍ من الجهد أن تُكيّفَ مع متطلبات شعبٍ بلغ شأوًا من التمدّن وتشابكت العلاقات بين أفراده وتعدّدت واكتست طابعًا من الدراية والعقلانية[2].

(2) قد يكون مفيدًا ومثيرًا للاهتمام اعتبار نظام المحلّفين مؤسّسة قضائية، وبيان تأثيره في الولايات المتحدة وكيف جنى منه الأميركيون الفوائد الجمّة. فمثل هذا البحث قد يشكّل مادة لكتاب على حدة من شأنه أن يكون مفيدًا للفرنسيين، كأن يعينهم مثلًا على التفكير في ما قد يدخلونه إلى نظامهم من المؤسّسات الأميركيّة الخاصّة بالمحلفين، وعلى أي مستوى. ولعلّ مثل ولاية لويزيانا هو الأوضح على هذا الصعيد. فهذه الولاية تحتضنُ مزيجًا من السكان ذوي الأصول الفرنسيّة والإنكليزية. والهيئتان التشريعيّتان فيها مكوّنتان من خليطٍ مماثل لخليط الشعبين، وهما في طور اكتساب المزيد من التآلف بينهما. أمّا الكتب المفيدة بهذا الشأن، فنذكر منها مجموعة قوانين لويزيانا في مجلّدين، تحت عنوان: **مجموعة قوانين لويزيانا** (*Digeste des lois de la Louisiane*)؛ وقد يجد المعنيُّ فائدة أكبر في ملخّص القانون المدنّي الصادر باللغتين تحت عنوان: **مبحث في قواعد السلوك المدني** *Traité sur les règles des actions civiles* (Nouvelle-Orléans: Buisson, 1830). =

إنّ غرضي الرئيس هنا هو التطرّق إلى الجانب السياسيّ لنظام المحلّفين، فكلّ مسعى آخر قد يحيد بي عن موضوع بحثي. أمّا عن كون هذا النظام أداةً سياسيّة فلن أعلّق إلّا بكلمتين. فعندما تبنّى الإنكليز مؤسّسة المحلفين كانوا شعبًا أقرب إلى البربريّة؛ غير أنّهم أضحوا، منذ ذلك الحين، من بين الشعوب الأكثر استنارة على وجه البسيطة، ويبدو أنهم ازدادوا تشبّثًا بنظام المحلّفين مع اكتسابهم المزيد من المعارف والعلم. وانطلقوا إلى خارج حدودهم وانتشروا في بقاع العالم قاطبة. بعضهم أنشأ مستعمرات، وبعضهم الآخر أنشأ دولًا مستقلّة؛ واحتفظ جسم الأمّة بملك. كثيرٌ من المهاجرين أنشأوا جمهورياتٍ قويّة؛ غير أنّ الإنكليز جميعًا أيّنما حلّوا دعوا أيضًا إلى إنشاء مؤسّسة المحلّفين[3]. لقد أقاموها أيّنما حلّوا، أو سارعوا إلى تفعيل العمل بها من جديد. فلا شكّ في أنّ مؤسّسة قضائية تحظى على هذا النحو برضى شعبٍ عظيم على مرّ العصور، ويُعاود إنتاجها تكرارًا وبحماسة في كلّ حقبة من حقب الحضارة، وتحت كل سماء وفي ظلّ أي شكل من أشكال الحكومات، لا شكّ إذًا في أنّها لن تكون متنافية مع روح العدالة[4].

= ولهذا العمل ميزة خاصّة، فهو يوفّر للفرنسيين تفسيرًا وافيًا وصحيحًا للمصطلحات القانونية الإنكليزيّة؛ فلغة القانون تعتبر لغة على حدة لدى الشعوب كافّة، ولدى الإنكليز أكثر من سواهم.

(3) يُجمع فقهاء القانون الإنكليز والأميركيون على هذه النقطة. ويتطرّق السيّد ستوري، القاضي في محكمة الولايات المتحدة العليا، في مبحث **الدستور الفدرالي** (*Traité de la constitution fédérale*)، إلى امتياز مؤسّسة المحلّفين في مجال القضايا المدنيّة، فيقول: "إن الامتياز الثمين للمحاكمة عن طريق المحلّفين في القضايا المدنية، وهو امتياز لا يكاد يقلّ روعة عنه في القضايا الجنائية، يُعدّ، بنظر الجميع، جوهريًا للحرية السياسية والمدنية". يُنظر:

Story, liv. III, chap. XXXVIII.

(4) إذا أردنا تعليل الفائدة المرجوّة من نظام المحلّفين كمؤسّسة قضائية لوجدنا من الشواهد الكثير مما يؤيّد رأينا، ومنها نذكر الآتي:

فلمجرّد إشراك المحلّفين في القضايا يُصبح من الممكن تخفيض عدد القضاة؛ وهذا أمر لا يُستهان به. فعندما يكون عدد القضاة كبيرًا تسبّب الموت كلّ يوم بشغور منصبٍ في الهرميّة القضائيّة، وأفسح في المجال أمام الأحياء لتحيّن الفرص الجديدة. وبذلك يبقى طموحُ القضاة الجدد على أهبة التنافس باستمرار، ما يجعلهم، بطبيعة الحال، أشد ارتهانًا للأغلبية أو للشخص الذي يُعيّن البدلاء للوظائف الشاغرة: هكذا يغدو الترقيّ في هرميّة المحاكم أشبه بالترقيات في صفوف الجيش. فإذا جرت الأمور على هذا المنوال كان سيرها مناقضًا تمامًا لحُسن تدبير العدالة ونيات المشترع. لقد شاء المشترع أن =

ولكن، فَلْنَدَع هذه الناحية من الموضوع جانبًا. ففي اقتصارنا على تناول نظام المحلّفين بوصفه مؤسّسةً قضائيّة، إنّما نقصر تفكيرنا على حدود ضيّقة ونقيّده. وإذا كان لهذا النظام تأثيره الحاسم على مجرى القضايا القانونيّة، فإنّ تأثيره في مقادير المجتمع نفسها أشدّ وأعظم. إنّ نظام المحلّفين إذًا هو في المقام الأول مؤسّسة سياسية. وينبغي لنا أن نبدي الرأي فيه على الدوام انطلاقًا من هذه الزاوية.

المقصود بهيئة المحلّفين هنا هو عدد معيّن من المواطنين الذين يقع عليهم الاختيار بالقُرعة ويُعطون الحقّ، بصفة موقتة، في إصدار الحكم قضائي.

وفي اعتقادي أنّ تطبيق نظام المحلّفين في مجال مكافحة الجريمة هو مسعىً لرفد الحكومة بمؤسّسة جمهوريّة للغاية. وأعلّل كلامي هذا بالقول:

إنّ مؤسّسة المحلّفين قد تكون أرستقراطية كما قد تكون ديمقراطية بحسب الطبقة التي يُختار منها المحلّفون. غير أنّ مؤسّسة تحتفظ على الدوام بطابعٍ جمهوريّ، بمعنى أنّها تضع القِيادَ الفعلي للمجتمع بين أيدي المحكومين أو بين أيدي جزء منهم، لا بين أيدي الحاكمين.

لم تكن القوة يومًا سوى عنصر عابر من عناصر النجاح: وما يلي القوة مباشرة هي فكرة الحق. وإذا بلغت الحكومة حالًا لا تستطيع معها النيل من أعدائها إلّا في ساحة القتال، فهذا يعني أنّها آيلة إلى السقوط حتمًا. فالجزاء الحقيقي للقوانين السياسيّة يكمنُ إذًا في القوانين الجزائيّة، وإذا فُقِدَ الجزاء، فقد القانونُ قوّته عاجلًا أو آجلًا. وبناء عليه فإنّ الرجل الذي يُحاكم مجرمًا هو

= يكون القاضي غير قابل للعزل حفاظًا على حرية القضاة. ولكن ما جدوى أن يعجز أيٌّ كان عن سلبهم استقلاليتهم، إذا كانوا هم يبادرون إلى التضحية بها.

وعندما يكون عدد القضاة كبيرًا جدًا، يستحيل ألا يوجد في عدادهم فاقدون للأهليّة والجدارة: فالقاضي الكبير ليس رجلًا عاديًا. والحالُ أنّ المحكمةَ شبه المستنيرة هي أسوأ التدابير الممكنة لبلوغ الغايات المرجوة من إنشاء المحاكم.

أمّا إذا جاز لي أن أبدي رأيًا، فأقول إني أفضّل أن يُترك القرار في قضيّة ما لمحلّفين جاهلين تحت إشراف قاض بارع، من أن يُترك لقضاة لا يعرف معظمهم القوانين أو اجتهادات المحكمة إلّا معرفة ناقصة أو تقريبيّة.

سيّد المجتمع. والحالُ أنّ مؤسّسة المحلفين تنصّب الشعبَ نفسَه، أو، في الأقل، فئةً من المواطنين، في مقام القاضي؛ ما يعني أن مؤسّسة المحلّفين تضع فعلًا قيادَ المجتمع بين أيدي الشعبَ، أو بين أيدي هذه الفئة[5].

في إنكلترا يجري اختيار المحلّفين من أرستقراطيّة المجتمع. فالأرستقراطية هناك هي التي تضع القوانين وهي التي تطبّقها وهي التي تحاكم من يخالفها (ب). وهذا ما ينسجم تمامًا مع كون إنكلترا جمهورية أرستقراطية بحق. أمّا في الولايات المتحدة فيطبّق النظام نفسه على الشعب بأسره. كل مواطن أميركي له الحقّ في أن يَنتَخِب وأن يُنتَخَب وأن يكون محلّفًا (ج). لذلك يبدو لي أن نظام المحلّفين كما يُطبّق في أميركا، وشأنه في ذلك شأن الاقتراع العام، هو نتيجة مباشرة ومتطرّفة من نتائج مبدأ سيادة الشعب. فهما وسيلتان متساويتان في القوّة تُسهمان في سيادة الأغلبية.

لقد عمد جميع الملوك الذين أرادوا أن يستمدّوا مصادر السلطان من ذوات أنفسهم، والتحكّم بقياد المجتمع بدل أن ينقادوا هم إليه، إلى تقويض مؤسّسة المحلّفين، أو إلى التضييق عليها. هكذا عمدت أسرة تيودور (Tudors) المالكة إلى سجن المحلّفين الذين كانوا يرفضون إدانة المتهمين، بينما عمد نابوليون إلى انتقاء المحلّفين بوساطة عمّاله.

على الرغم من ذلك، مهما بدت الحقائق المذكورة جليةً، في معظمها، لا يرقى إليها شكّ، فإنّها لا تخاطب جميع العقول، وغالبًا ما لا نجد لدى الناس، من حولنا، سوى فكرة مشوّشة وغير دقيقة عن مؤسّسة المحلّفين. فإذا شاء أحدهم أن يعرف ما هي العناصر التي ينبغي توافرها لدى الأفراد المدرجة

---

(5) مع ذلك ينبغي أن نتنبّه هنا إلى مسألة مهمّة:
صحيح أنّ مؤسّسة المحلّفين تمنح الشعب حقًا عامًا في السيطرة على أعمال المواطنين، غير أنها لا تزوّده بوسائل ممارسة هذه السيطرة في جميع الأحوال ولا دائمًا على نحوٍ استبداديّ.
عندما يكون للملك الحقّ في محاكمة الجرائم بوساطة مندوبيه، فإنّ مصيرَ المتهم يكون محددًا سلفًا. أمّا في حالة امتلاك الشعب هذا الحق، فمهما يبلغ تصميمه على تجريم المتهم، يبقى أن تشكيل هيئة المحلّفين وكونها غير مسؤولة أمام أحد سوى أعضائها، من شأنهما أن يوفرا للمتهم فرصًا لنيل البراءة.

أسماؤهم في قيود المحلّفين، قَصَرَ اهتمامَه على ما يتميّزون به من علمٍ ودراية كأنّهم أعضاء في مؤسّسة قضائيّة لا غير. وفي اعتقادي أنّ التفاته إلى هذا الجانب فحسب لا يعدو الانهمام بالجانب الأقلّ شأنًا من الموضوع برمّته. ذلك أن نظام المحلّفين هو، في المقام، الأول، مؤسّسة سياسية. وينبغي أن يُنظَرَ إليه بوصفه شكلًا من أشكال سيادة الشعب. وينبغي استبعاده كليًا عندما تُستبعَدُ سيادة الشعب، أو أن يُجاري القوانين الأخرى التي ترسّخ هذه السيادة. إذ يشكّل نظام المحلّفين ذلك الجزء من الأمّة الذي يُعهَدُ إليه ضمان تطبيق القوانين، تمامًا كالمجالس التشريعيّة التي تمثّل ذلك الجزء من الأمّة الذي يُعهَد إليه وضع القوانين. وكي يكون المجتمع محكومًا بطريقةٍ واحدة وثابتة، ينبغي لأعداد المرشّحين للاضطلاع بدور المحلّفين أن تزداد أو تتناقص بازدياد أو تناقص أعداد الناخبين. وهذه المسألة، في اعتقادي، هي ما يجب أن يستأثر باهتمام المشترع، أمّا البقية فهي فروعٌ وتفاصيل.

ولعلّ اقتناعي إلى حدّ اليقين بأنّ نظام المحلّفين هو في المقام الأول مؤسّسة سياسية، هو ما يدعوني إلى اعتباره كذلك عندما يُطبّق في المجال المدني.

تبقى القوانين مترجّحةً غير مستقرّة ما لم تستند إلى الأعراف والتقاليد، فهذه تمثّل القوّة المقاوِمة المستديمة الوحيدة لدى شعبٍ من الشعوب.

وعندما يقتصر عمل المحلّفين على النظر في القضايا الجنائيّة لا يعود الشعبُ متابعًا لأعمالهم، إلّا من بُعدٍ، وفي حالاتٍ معيّنة لا غير. هكذا يعتاد الاستغناء عنهم في مجريات حياته اليوميّة، ويغلب عليه ميله إلى اعتبارهم إحدى وسائل إحقاق العدالة لا الوسيلة الوحيدة لإحقاقها[6].

أمّا إذا اتسع نطاق عمل نظام المحلّفين ليشمل القضايا المدنيّة، فإنّ تطبيقه يكون ماثلًا للعيان في كلّ لحظة؛ ويطاول جميع المصالح؛ ويُتاح لكل فرد أن يُسهم في عمله. وبذلك يتغلغل إلى صلب العادات اليومية،

(6) ويصدق مثل هذا الافتراض خاصّة إذا كان نظام المحلّفين لا يُطبّق إلّا على بعض القضايا الجنائية.

ويُكيّف العقل البشريّ بما يتلاءم وصيَغه، ويغدو، إذا جاز القول، مُطابقًا لفكرة العدالة نفسها.

يمكن القول إذًا إن اقتصار عمل مؤسّسة المحلفين على القضايا الجنائية هو، في الأغلب، آفة. أمّا إذا اتسع ليشمل القضايا المدنيّة فإذ ذاك أمكنه التغلّب على عاديات الزمان وعلى جهود البشر في تقويضه. فلو كان شطب نظام المحلّفين من أعراف الإنكليز وعاداتهم بسهولة شطبه من نصوص قوانينهم، لسقط هذا النظام في عهد أسرة تودور المالكة؛ ما يعني أنّ نظام المحلّفين المدنيّ هو حقًا ما أنقذ الحرّيات في إنكلترا.

ولكنْ أيًّا كانت صيغة العمل بنظام المحلّفين، فلا بدّ من أن تكون بالغة التأثير في المزاج العام في بلد ما. غير أنّ هذا التأثير يتعاظم بما لا يُقاس كلّما اتّسع نطاق تطبيقه في المجالات المدنيّة.

إذ يُسهم نظام المحلّفين، وخاصّة نظام المحلّفين المدنيّ، بترسيخ بعض من عادات العقلية القضائيّة في ذهنِ كلّ مواطن، ومثل هذه العادات هي خير ما يؤهّل الشعب لأن يكون حرًّا.

فهو يُشيع في جميع ثنايا المجتمع وفئاته احترام مبدأ المقاضاة وفكرة الحقّ. وإذا فُقِد هذان الأمران لم يعد شغف الاستقلال إلّا شهوةً هدّامة.

نظام المحلّفين يُعلّمُ الناس ممارسة الإنصاف. فكلّ امرئ يعلم عندئذ أنّه في حُكمِه على جاره معرّضٌ لأن يكون بدوره موضعَ حُكم من جاره. يصحّ هذا خاصة على نظام المحلّفين في المجال المدني: فما من أحد تقريبًا يخشى أن يكون ذات يوم موضوع ملاحقة جنائيّة، غير أنّ الجميع معرّضون ذات يوم للمثول أمام محكمة مدنية.

ويعلّم نظام المحلّفين الناسَ ألا يتخاذلوا في تحمّل مسؤولية أفعالهم، وهو سلوكُ الشجعان الذي من دونه لا تستقيم فضيلة سياسيّة.

وهو يُضفي على كل مواطن ضربًا من الولاية القضائيّة. ويُشعِر الجميع بأنّ عليهم واجبات يؤدّونها تجاه المجتمع، وأنّهم جميعًا جزء من حكومة هذا

المجتمع. وعبر حثّه الناس على الاهتمام بأمور أخرى غير قضاياهم الخاصّة، يُكافح الأنانية الفرديّة التي هي أشبه بالصدأ المتفشّي في ثنايا المجتمعات.

يُسهم نظام المحلّفين على نحوٍ مُذهل في صقلِ قدرة الشعب على التمييز والحُكمِ وتنمية فطنته التلقائيّة. وهنا تكمن، برأيي، أفضل مزاياه. إنّه أشبه بمدرسة مجانية لا تغلق أبوابها يقصدها كلّ محلّف كي يعرف ما هي حقوقه ويُقيم صلاتٍ يوميّة بأوسع أبناء الطبقات العليا علمًا وأكثرهم استنارة، ويتعلّم القوانين في صيغتها العمليّة وتُجعَلُ في متناول ذكائه بفضل جهود المحامين وآراء القضاة وحتّى بفضل أهواء المتقاضين أنفسهم. لذا أرى أنّ ذكاء الأميركيين العملي وفطرتهم السياسيّة السليمة يجب أن يُعزيا، أولًا، إلى تمرّسهم الطويل بنظام المحلّفين في المجال المدني.

لا أدري إذا كان هذا النظام مفيدًا لمن يمثلون أمام المحاكم، غير أنني أعلم يقينًا أنه مفيد جدًا لمن يحاكمونهم. وأعتبره أحد الوسائل الأنجع التي يستخدمها المجتمع في تثقيف الشعب وتربيته.

ما سبق ذكره يصحّ على الأمم قاطبة، ولكنني سأتطرّق في ما يلي إلى ما يتميّز به الأميركيون بخاصّة، والشعوب الديمقراطيّة بعامة، على هذا الصعيد.

لقد أشرتُ في ما سبق إلى أن أهل القانون، ومنهم القضاة خاصّة، يشكلون في الديمقراطيات الجسم الأرستقراطي الوحيد القادر على التخفيف من غلواء الحركات الشعبيّة. غير أن هذه الأرستقراطية لا تملك قوّة مادية من أي نوع، ولا تمارس تأثيرها المحافظ إلّا على العقول. والحالُ أنّها تستمدّ مصادر سلطتها الرئيسة من مؤسّسة المحلّفين المدنية.

ففي القضايا الجنائية، أي عندما يكون المجتمع بأسره في حال مجابهة مع شخص واحد، يميل المحلّفون إلى اعتبار القاضي أداةً طيّعةً في يد السلطة الاجتماعية، فيُساء الظنّ بآرائه. هذا فضلًا عن أنّ القضايا الجنائية تدور برمّتها حول وقائع بسيطة تُدركها الفطرة السليمة بأهون السبل. ففي هذا يتساوى القاضي والمحلّف.

لكنّ الأمور تبدو مختلفة في القضايا المدنيّة؛ إذ يظهر القاضي فيها في مظهر الحَكَم النزيه أمام أهواء الأطراف المتقاضية. وينظر المحلّفون إليه نظرة ثقة، ويصغون إلى كلامه باحترام؛ لأنّ ذكاءه، في هذه الحالة، يطغى على ذكائهم طغيانًا كليًا. فهو من يستعرض أمامهم الأدلّة المختلفة التي أرهقت ذاكرتهم، وهو الذي يُرشدهم إلى سويّة السبيل بين المنعرجات الإجرائيّة، وهو الذي يوجّه انتباههم إلى النقطة المحورية ويُعلّمهم مراعاة ما يقتضيه القانون. فسلطانُه عليهم يكاد أن يكون مطلقًا.

هل عليّ، أخيرًا، أن أسترسل في شرحِ الأسباب التي تجعلني لا أكترث إلّا قليلًا بالحجج النقيضة المبنية على جهل المحلّفين وعدم أهليّتهم في مجال القضايا المدنيّة؟

في القضايا المدنيّة، أو في الأقلّ في مجمل الحالات التي لا تكون مبنية على حقائق، تبدو هيئة المحلّفين أنّها لا تملكُ من صفات الجسم القضائي سوى المظهر.

المحلّفون ينطقون بالحكم الذي أصدره القاضي. وبذلك يؤيدون هذا الحكم بسلطة الشعب الذي يمثّلونه، في ما يؤيّده القاضي بسلطة العقل والقانون. (د).

في إنكلترا وأميركا يُمارس القضاة تأثيرًا في مجريات القضايا الجنائيّة لم يكُن يومًا في مستطاعِ قاضٍ فرنسي. ولا يشقّ علينا أن نفهم سبب هذا الاختلاف: فالقاضي الإنكليزي أو الأميركي قد رسّخ سلطته في المجال المدني، ولن يكون عليه بعد ذلك إلّا أن يُمارسها في مجال آخر. وهو لا يكتسبها اكتسابًا في هذا المجال.

في بعض الحالات، وهي الأهمّ، يخوّل القاضي الأميركي الحقّ في التفرّد بإصدار الحكم[7]. ففي حالٍ كهذه يجد نفسَه، عَرَضًا، في الموقع الذي يحتلّه

(7) القضاة الفدراليون يبتّون وحدهم، في معظم الأحيان، المسائل المتصلة مباشرة بحكومة البلاد.

عادةً القاضي الفرنسي. غير أنّ سلطته المعنوية أكبر بما لا يُقاس: فحتّى في تفرّده يبقى وجود المحلّفين ماثلًا في ذهنه، ويكون لصوته سطوة تضاهي، تقريبًا، سطوة ونفاذ صوت المجتمع الذي يُعتبَر المحلّفون أداته.

قد تتسع دائرة نفوذ القاضي الأميركي إلى خارج جدران المحكمة: ففي تسليات الحياة الخاصّة كما في مجريات الحياة السياسيّة، وفي الساحة العامّة كما في المجالس التشريعيّة، يجد القاضي الأميركيّ باستمرار من اعتاد أن ينظر إليه كمواطن يمتلك ذكاءً يفوق ذكاءه. وبعد أن تُمارَس سلطته كاملةً في القضايا تتسرّبُ إلى عادات وعقليّة من عملوا معه.

فنظام المحلّفين الذي يبدو في الظاهر أنّه يقلّص صلاحيات الولاية القضائيّة، إنما يُسهم، في الحقيقة، في تعزيز سلطانها؛ فما من بلدٍ في العالم يتمتّع فيه القضاة بنفوذ مماثل إلّا في تلك التي يشاطرهم الشعبُ فيها امتيازاتهم.

إنّ نظام المحلّفين في المجال المدني هو الذي أعان القضاء الأميركي على بثّ ما أسميته بالحسّ القانوني في مختلف فئات المجتمع حتّى أدناها.

وهكذا يكون نظام المحلّفين، وهو الوسيلة الأكثر فاعلية لترسيخ حكم الشعب، هو أيضًا الوسيلة الأنجع لتلقينه أساليب الحُكم.

الفصل السابع عشر

الأسباب الرئيسة التي تعزّز استمرار الجمهورية الديمقراطية في الولايات المتحدة

ما زالت الجمهوريّة الديمقراطيّة قائمةً في الولايات المتحدة. وكان الغرض الرئيس من وضع هذا الكتاب هو بيان أسباب قيام هذه الجمهوريّة ودوامها.

لقد ساقني المضيّ قُدُمًا في سياق بحثي إلى إغفال العديد من هذه الأسباب، غير عامدٍ، ولم أخصّها إلّا بإشارات عابرة. وثمّة أخرى لم يتسع المجال لتناولها؛ أمّا تلك التي أتيح لي التوسّع في تناولها فقد خلّفتها محتجبةً وراء سَترٍ من الجزئيّات والتفاصيل.

لذا ارتأيتُ أنّه ربّما كان من المفيد قبل التطرّق إلى المستقبل أن أُجمِلَ في إطار ضيّق جميع الأسباب التي تفسّر أحوال الحاضر.

سوف يكون كلامي موجزًا في ما يُشبه الخلاصة لحرصي على تذكير القارئ، على نحوٍ مُجمَل، بما بات يعلمه؛ أمّا الحقائق التي لم يُتَح لي التوسّع في تناولها من قَبْل، فسوف أقتصر على ذكرِ أهمّها.

وارتأيت أنّنا قد نُجمِلَ جميع الأسباب التي تُسهمُ في بقاء الجمهوريّة الديمقراطية في الولايات المتحدة في ثلاثةٍ هي الآتية:

السبب الأول هو الموقع الخاص والعَرَضي الذي حظي به الأميركيون بفضل العناية الإلهيّة. وإذا كان الثاني مصدره القوانين، فإنّ الثالث ينجمُ عن الأعراف والتقاليد والعادات.

عن الأسباب العَرَضيّة أو الإلهيّة التي تُسهمُ في بقاء الجمهوريّة الديمقراطيّة في الولايات المتحدة

ليس للاتحاد جيران. - وما من عاصمة كبرى تجاوره. - لقد لعبت المصادفةُ دورًا إيجابيًا في نشأة الأميركيين. - أميركا بلد خالٍ. - كيف يُسهم مثل هذا العامل، بقوّة، في بقاء الجمهورية الديمقراطية. - كيف تُستوطَن البراري والقفار في أميركا. - شغف الأنكلو-أميركيين في استيطان المناطق المنعزلة في العالم الجديد. - تأثير الرخاء المادي على آراء الأميركيين السياسيّة.

هناك ما لا يُحصى من الظروف المستقلّة عن إرادة البشر في الولايات المتحدة جعلت قيام الجمهوريّة الديمقراطية واستمرارها أمرين ميسورَيْن. بعضُ هذه الظروف غنيّ عن التعريف، وبعضها الآخر لا يتعذّر بيانه بأهون السُبُل. غير أنني سأقصر كلامي في ما يلي على أهمّها.

ليس للأميركيين جيران، فإنّهم، تاليًا، لا يخوضون حروبًا كبرى، ولا يشهدون أزمات مالية، أو أضرارًا أو غزواتٍ يخشونها. كما أنهم لا يحتاجون إلى ضرائب مُرهِقة أو جيش جرّار أو قادة جيوش عظماء. وليس لهم أن يخشوا البتة، تقريبًا، آفةً هي أشدّ فتكًا من هذه جميعًا بالجمهوريات، وأقصد الأمجاد العسكريّة.

إذ كيف لنا أن ننكر الأثر الحاسم الذي تخلّفه الأمجاد العسكرية في النفوس؟ فالجنرال جاكسون الذي اختاره الأميركيون مرّتين لرئاستهم، رجلٌ حادّ المزاج متواضع الكفاءة، ولم يُبرهن طوال حياته السياسيّة على تحلّيه بالمزايا التي تؤهّل شخصًا لقيادة شعب حرّ. ولطالما عارضت حكمه أغلبية الفئات المستنيرة في الاتحاد. فما الذي أوصله إذًا إلى سدّة الرئاسة وأبقاه فيها حتّى يومنا هذا؟ إنّها ذكرى نَصرٍ أحرزه قبل 20 عامًا عند أسوار نيوأورليانز. والحالُ أنّ نصر نيوأورليانز المزعوم لم يكن في الحقيقة سوى واقعةٍ حربيّة عاديّة لا تستحقّ التوقّف عندها طويلًا إلّا في بلدٍ لم يتمرّس يومًا بالمعارك. كما أنّ الشعب الذي انقاد على نحوٍ مماثل إلى فتنة المجد هو، بلا ريب، أكثر الشعوب

هدوءًا وإدراكًا للعواقب، وأقلّها نزوعًا إلى المغامرة العسكريّة، لا بل هو، إذا جاز القولُ، الأشدّ بساطة بين شعوب العالم قاطبة.

ليس لأميركا عاصمة كبرى[1] قد يشعر الناس بنفوذها المباشر أو غير المباشر في نواحي البلاد كافّة، وهو الأمر الذي أرى فيه أحد أبرز أسباب بقاء المؤسسات الجمهورية في الولايات المتحدة؛ إذ لا سبيل للحيلولة دون اجتماع الناس في المدن للتشاور في أمرهم، والانقياد لحماساتٍ مشتركة، واتخاذ قرارات مرتجلة مصدرها العواطف لا الرويّة. فالمدن أشبه بمجالس كبرى أعضاؤها هم السكّان جميعًا. وفيها يمارس الشعب سلطانًا طاغيًا على الحاكمين، وغالبًا ما ينفّذ فيها رغباته من دون وسيط.

إنّ إخضاع الأقاليم للعاصمة يعني إذًا وضع مصير البلاد بأسرها لا بين أيدي فئة من الشعبِ فحسب، وهذا في حدّ ذاته أمرٌ جائرٌ، بل أيضًا وضع هذا المصير بين أيدي الشعبِ المتصرّفِ من تلقائه، وهذا أمرٌ شديد الخطورة. فهيمنة العواصم إذًا تلحق أضرارًا بالغةً بالنظام التمثيلي. وهي تعرّض الجمهوريات الحديثة لآفة جمهوريات العصور القديمة التي هلكت جميعًا لأنّها لم تعرف مثلَ هذا النظام.

(1) لا تملك أميركا عاصمةً كبرى، بل مدنًا كبرى. ففي عام 1830 كان عدد سكان فيلادلفيا 161 ألف نسمة، ونيويورك 202 ألف نسمة. وغوغاء هذه المدن الكبيرة أشدّ خطورة حتّى من غوغاء أوروبا. فهذه كتل سكانية مؤلّفة في المقام الأول من زنوج أرقّاء أُعتقوا غير أنّ الرأي العام والقانون يبقيانهم في حالٍ من الانحطاط والبؤس الموروثين. كما نجد في صلب هذه الفئات من الناس كثيرًا من الأوروبيين الذين يقودهم الشقاء وسوء السلوك يوميًا إلى شواطئ العالم الجديد. يحمل هؤلاء معهم أسوأ عيوبنا إلى الولايات المتحدة، وليس لأحد منهم مصلحة في التصدّي لتأثيرها في محيطه. وهم مستعدّون، لكونهم مقيمين في البلاد وليسوا من مواطنيها لاستغلال جميع الأهواء التي تعصف بهم. هكذا شهدنا منذ بعض الوقت حالات شغب وعصيان في فيلادلفيا ونيويورك. ولم تشهد نواحي البلاد الأخرى أي اضطرابات مشابهة، ولا يبدو حتّى أنّها لتكترث بها أو تقلقها، ذلك أنّ سكان المدن لم يسبق لهم أن مارسوا أي تأثير أو سلطان على سكان الفيافي والأرياف.

ومع ذلك إني أرى خطرًا مُحدقًا في ضخامة بعض المدن الأميركية، وفي طبيعة سكانها خاصّة، من شأنه أن يهدّد مستقبل الجمهوريات الديمقراطية في العالم الجديد، ولا أخشى التنبؤ بأن هذا ما قد يودي بها إلى التهلكة، ما لم تبادر الحكومة إلى إنشاء قوة مسلّحة تكون خاضعة لإرادة الأغلبية القوميّة، لكنّها مستقلّة عن شعب المدن بحيث يسعها التصدّي لجميع تجاوزاته.

من اليسير أن أعدّد الكثيرَ من الأسباب الثانوية الأخرى التي أسهمت في نشأة الجمهورية الديمقراطية في الولايات المتحدة وبقائها. غير أنني أرى بين وفرة الأسباب المؤاتية هذه، سببين بارزين أسارعُ إلى ذكرهما.

لقد أشرتُ في ما سبق إلى أنني أرى في أصل الأميركيين، في ما سميته نقطة انطلاقهم، أوّل وأنجع الأسباب التي قد نعزو إليها ازدهار الولايات المتحدة الحالي. لقد كان للأميركيين حظّ مولدهم على أرضٍ كان آباؤهم قد حملوا إليها تكافؤ المراتب (الاجتماعية) وتكافؤ القدرات الفكريّة، حيث كان لا بدّ للجمهورية الديمقراطية أن تولد ذات يوم كما لو أنها تولد من رحمها الطبيعي. غير أنّ الأمر لا يقتصر على ذلك. فإلى تركتهم المتمثّلة بوضعٍ اجتماعي جمهوري، أورث الآباءُ أبناءهم أفضل حاضنة للنواة الجمهوريّة من العادات والأفكار والأعراف والتقاليد. وعندما أمعن النظر في ما نجم عن هذا الوضع الأصلي، يبدو لي قدر أميركا برمّته كامنًا في الطهرانيّ (البيوريتاني) الأوّل الذي نزل على سواحلها، كما هو الجنس البشريّ برمّته كامنٌ في الإنسان الأوّل.

من بين الظروف المؤاتية التي أسهمت في قيام الجمهورية الديمقراطية في الولايات المتحدة وبقائها، أذكر في المقام الأوّل اختيار البلد نفسه الذي يقطنه الأميركيون. لقد أورثهم آباؤهم هوى المساواة والحريّة، غير أنّ الله نفسه إذ هيّأ لهم الإقامة في قارة بلا حدود، هو الذي منحهم الوسائل التي مكّنتهم من البقاء زمنًا طويلًا متساوين وأحرارًا.

إنّ الرخاء العميم يعزّز استقرار جميع الحكومات، ولا سيّما الحكومة الديمقراطية التي تقوم على إرادة أكثريّة الناس، ولا سيّما إرادة أولئك الأكثر تعرّضًا للحاجة والعوز. فعندما يحكم الشعب يجب أن توفّر له أسباب السعادة كي لا يُزعزع استقرار الدولة. فالبؤس يولّدُ لدى الشعب ما يولّده الطموح لدى الملوك. والحالُ أنّ الأسباب الماديّة، وغير المرتبطة بالقوانين، المولّدة للرخاء متوافرة في أميركا أكثر مما هي متوافرة في أي بلدٍ آخر من بلدان العالم، وفي أي حقبة أخرى من حقب التاريخ.

في الولايات المتحدة ليس التشريع وحده هو الديمقراطي، بل إنّ الطبيعة نفسها تسعى، هي أيضًا، لما فيه صالح الشعب.

أين نجد، في كلّ ما اختزنته ذاكرة الإنسان، شيئًا شبيهًا بما يجري نُصبَ أعيننا في أميركا الشمالية؟

في العصور القديمة أنشئت المجتمعات المشهورة جميعها وسط أمم معادية كان ينبغي إخضاعها للحلول محلّها. والمُحدَثون أيضًا وجدوا في بعض أجزاء أميركا الجنوبيّة بقاعًا مترامية الأطراف تقطنها شعوبٌ أقلّ تمدّنًا ودرايةً غير أنّها كانت قد سبقتهم إلى تملّك الأرض عبر استصلاحها وزرعها. وكي يبنوا دولهم الجديدة كان على المُحدثين أن يُبيدوا أو يستعبدوا أعدادًا كبيرة من السكّان مُحرزين مآثرَ ممّا يندى له جبين الحضارة خجلًا.

أمّا أميركا الشمالية فلم تكن مأهولةً سوى بقبائل من الرُحّل لم تكُن مَعنيةً باستغلال ما تختزنه تلك الأراضي من ثروات طبيعيّة. والحقّ أنّها كانت لا تزال قارة خالية من السكان، أرضًا خلاءً في انتظار مَن يقطنها.

كلّ شيء لدى الأميركيين خارجٌ عن المألوف؛ وضعهم الاجتماعي كما قوانينهم: غير أنّ الأرض التي يُقيمون عليها تفوقُ كلّ شيء لديهم على هذا الصعيد.

فلمّا وهبَ الخالقُ الناسَ الأرضَ كانت بكرًا وخيراتها لا تنضب، وكانوا هم ضعفاء جاهلين. ولمّا تمرّسوا باستغلال الكنوز التي تختزنها كانت أعدادهم قد اجتاحت وجه البسيطة، ولم يمض زمن طويل حتّى أصبحوا يجاهدون في امتلاك ملاذٍ فيها يضمن لهم العيش بحريّة.

في هذه الحقبة المتأخّرة تمّ اكتشاف أميركا الشمالية، كأنّ الله أبقاها لهم ذخرًا للمقبل من الأزمان وكأنّها طفت فجأةً على صفحة مياه الطوفان.

فهي أرضٌ، كما في أيام التكوين الأولى، غنيةٌ بأنهار لا تنضب منابعها، وبمساحات خُضْرٍ رطبة المناخ، ومروج مترامية لم تمسّها بعدُ سكّةُ فلاّح. هي

أرضٌ بكرٌ إذًا لكنّها غير مُتاحة، لتأخّر اكتشافها، لإنسان العصور الأولى، المنعزل الجاهل البربريّ، بل لإنسان مُلمّ بأسرار الطبيعة حتّى أدقّها، متّحدٍ مع أمثالِه، متمرّسٍ بدُربَةِ 50 قرنًا من الزمن.

ففي اللحظة التي أكتب فيها هذه السطور، هناك 13 مليون أوروبي متمدّن ينتشرون باطمئنان في المجاهل الخصيبة التي ما زالوا، هم أنفسهم، يجهلون وفرة مواردها أو اتساع رقعتها. وهناك ثلاثة أو أربعة آلاف جندي يتقدمونهم مُجبرين عِرقَ الرُّحّل من السكان الأصليين على الانكفاء. ووراء حملة السلاح يتقدّمُ حطّابون متوغّلين في مجاهل الغابات، زاجرين الحيوانات الضارية، مُستكشفين الأنهار، مُمهّدينَ لمسيرة الحضارة عبر القفار.

كثيرًا ما ألمحتُ في سياق هذا الكتاب إلى الرخاء المادي الذي يتمتّع به الأميركيون. وأشرتُ إلى كونه أحد أبرز العوامل التي أسهمت في نجاح قوانينهم. وكثيرون ممن سبقوني أشاروا إلى هذا العامل بالذات: فهو الأكثر شيوعًا بين ظهرانينا لأنّه الوحيد الذي يلمسه الأوروبيون بالعيان. لذلك لن أتوسّع في معالجة موضوع بات شائعًا بين الناس لفرط ما أُشبع درسًا وتحليلًا. غير أنني سأضيف إلى ما بات شائعًا بعض الحقائق المستجدّة.

إنّ التصوّر الشائع في بلادنا هو أنّ الصحارى الأميركية باتت مأهولة بأعداد المهاجرين الأوروبيين الذين يفدون كلّ عام إلى شواطئ العالم الجديد، بينما أعداد السكان الأميركيين تنمو وتتعاظم على الأراضي التي قطنها آباؤهم. والحقيقة أنّ هذا التصور خاطئ. فالأوروبي الذي يفد إلى الولايات المتحدة يحلّ على أرضها من دون أصدقاء وفي الأغلب من دون موارد للعيش، فيضطرّ، طلبًا للرزق وتوفير أسباب عيشه، أن يعمل أجيرًا لدى آخرين، ومن النادر جدًا أن يتخطّى في سعيه المنطقة الحرفيّة والصناعية الكبرى الممتدة على طول شواطئ المُحيط. فلا يستطيع أحد أن يستصلح أرضًا قفرًا أو صحراء من دون رأس مال أو قرضٍ ائتماني. وقبل التوغّل في مجاهل الغابات ينبغي أن يكون الجسم قد اعتاد تقلّبات مناخٍ جديد. الأميركيون إذًا هم الذين يهجرون كلّ يومٍ أماكن نشأتهم سعيًا وراء آفاق

جديدة، وطَلَبًا لمُلكيات شاسعة الأرجاء في بقاعٍ موحشة. يهجر الأوروبيّ كوخَه طلبًا للإقامة على شواطئ عبر الأطلسي، بينما الأميركي الذي ولد ونشأ على هذه الشواطئ يهجرها متوغلًا في مجاهل أميركا الوسطى. هذه الهجرة المزدوجة لا تتوقّف: فهي تبدأ من عمق أوروبا، وتتواصل عبر المحيط المترامي، وتُستكمَل عبر مجاهل العالم الجديد. هناك ملايين من البشر يسيرون في الوقت نفسه باتجاه أفقٍ واحد: تختلف لغاتهم ودياناتهم وأعرافهم وعاداتهم، غير أنّهم يسعون وراء هدف واحد. قيل لهم إنّ الثروة تكمن في مكانٍ ما ناحيةَ الغرب، فيُهرعون لملاقاتها.

ما من شيء قد يُضاهي هذا الانتقال المستمرّ للجنس البشريّ إلّا، ربّما، ما شهده التاريخ في أعقاب سقوط الإمبراطورية الرومانية. ففي تلك الحقبة التاريخية شهد العالم، كما يشهد اليوم، انتقال كتل بشرية هائلة باتجاه نقطة واحدة، وتلاقيهم، بكثير من الصخب والاضطراب، في الأماكن نفسها. غير أنّ مشيئة العناية الإلهيّة آنذاك كانت مختلفة. فقد كان كلّ وافد جديد يُخلّف وراءه الدمار والموت. أمّا اليوم فكل وافد جديد يحمل معه نواة ازدهار وحياة.

قد تكون لهجرة الأميركيين هذه نحو الغرب تبعات على المدى البعيد لن يكشفها سوى المقبل من الأزمان، غير أنّ نتائجها المباشرة بادية لكلّ عين مبصرة: ذلك أن هجرة قسم من سكان بعض الولايات حيث ولدوا وترعرعوا، كلّ عام، يؤدي إلى إفراغها، على نحو تدريجي وبطيء، من سكّانها وإن كانت قديمة النشأة. هكذا نرى مثلًا أنّ عدد سكان ولاية كونكتيكوت لا يتجاوز 59 نسمة في الميل المربّع الواحد، وأنّ نسبة ازدياد عدد السكان لم تبلغ سوى الربع طوال 40 عامًا، في حين ازداد عدد سكان إنكلترا في الفترة نفسها بنسبة الثلث. دائمًا يحلّ المهاجر الأوروبي إذًا في أرض نصف خالية تحتاج الصناعة فيها لليد العاملة، فيغدو عاملًا ميسور الحال؛ أمّا ابنه فيسعى وراء الثروة في بلد خالٍ من السكان ويغدو ملّاكًا ثريًا. هكذا يجمع الأوّل رأس المال الذي يعمل الثاني على توظيفه لجني الأرباح، وبذلك لا يعرف لا الغريب ولا ابن البلد فاقةً أو عوزًا.

يشجّع التشريعُ في الولايات المتحدة، قدر المُستطاع، على تقسيم المُلكيّة، غير أنّ عاملًا أقوى من القانون يحول دون الإفراط في تقسيمها[2]. ويُلاحظ هذا الأمر خصوصًا في الولايات التي باتت تشهد ازديادًا في عدد سكانها. ولاية ماساتشوستس مثلًا هي الأكثر اكتظاظًا بالسكان بين ولايات الاتحاد جميعًا. فهي تعدّ 80 نسمة في الميل المربّع الواحد، وهو رقم أقلّ بما لا يُقاس مما نراه في فرنسا حيث تبلغ الكثافة في مساحةٍ مماثلة 162 نسمة.

ومع ذلك نادرًا ما تُقسم المَزارع الصغيرة نسبيًا في ولاية ماساتشوستس: إذ تجري العادة بأن يرث الابن البكر مُلكيّة الأرض بينما يبحث إخوانه الأصغر سنًا عن الثروة في الصحراء.

صحيح أن القانون ألغى حقّ البكوريّة، ولكن قد يجوز القول إنّ العناية الإلهيّة قد عاودت تثبيته على نحوٍ لا يُثير شكوى أحد، ومن دون المساس، هذه المرّة في الأقل، بالقانون على نحوٍ فاضح.

قد نستدلّ من حقيقة واحدة على أعداد الناس الذين يغادرون نيو إنغلند، على هذا النحو، كي يستقرّوا هم وأسرهم في الصحراء. لقد علمنا أنّ من مجمل أعضاء الكونغرس عام 1830 كان هناك 36 عضوًا ممن ولدوا في ولاية كونكتيكوت الصغيرة. وبذلك تكون ولاية كونكتيكوت التي لا يشكّل سكّانها سوى واحد على ثلاثة وأربعين من مجمل سكان الولايات المتحدة، هي التي تزوّد الكونغرس بثُمْنِ عدد نوابها.

ومع ذلك فإن كونكتيكوت لا تتمثّل في الكونغرس إلّا بخمسة نواب؛ أمّا المتبقون، وهم 31 نائبًا، فيبدو أنهم يمثّلون ولايات الغرب الجديدة. والأرجح أنّهم لو مكثوا في كونّكتيكوت لما تبدّلت أحوالهم من فلاّحين صغار إلى ملّاكين أثرياء، ولأقاموا على الهامش ولم يخوضوا العمل السياسيّ، ولتحوّلوا ربّما إلى مواطنين خطرين بدل أن يُصبحوا مشترعينَ يخدمون المجتمع.

---

(2) ففي نيو إنغلند، على سبيل المثال، الأرض مقسّمة إلى ملكيات صغيرة، غير أنّ هذه المُلكيات غير قابلة للقسمة.

مثل هذه الاعتبارات لا تخفى على الأميركيين كما لا تخفى على أحد منّا.

لقد كتب المستشار كنت في مؤلفه المعنوَن: **مبحث في القانون الأميركي** (ج 4، ص 380)، قائلًا: "لا أحد يشكّك في أن تقسيم الملكيّات الواسعة يؤدّي إلى أضرار بالغة إذا استخدم بإفراط، بحيث لا تعود مساحة الأرض الواحدة كافية لإعالة أسرة. غير أنّ الولايات المتحدة لم تشهد مثل هذه الأضرار، وقد تتعاقب أجيال عدة قبل أن تشهدها فعلًا. فاتساع أراضينا غير المأهولة ووفرتها وتدفّق المهاجرين المتواصل من شواطئ الأطلسي إلى المناطق الداخليّة، هي عوامل أكثر من كافية، ولأجل طويل، للحيلولة دون تجزئة الملكيات الواسعة إلى مساحات ضيّقة".

ليس من اليسير وصف هذا النهم الذي يحثّ الأميركي على الاستماتة في طلب هذه الغنيمة التي يُتيحها له الحظّ. وفي طلبها يتحدّى سِهام الهنديّ وأمراض المجاهل. لا يُخيفه سكون الأدغال ولا يهاب فتكَ الضواري: فثمّة شغف يفوق حبّ البقاء هو الذي يقود خطاه باستمرار. أمامه قارة مترامية الأطراف يكاد لا يحدّها حدّ، فإذا به يُهرَع، قبل نفاد الأماكن، خشيةَ أن يبلغها بعد فوات الأوان. لقد تطرّقتُ، في ما سبق، إلى حركة الهجرة من الولايات القديمة، فماذا عن الجديدة؟ أنشئت ولاية أوهايو منذ أقلّ من 50 عامًا، ومعظم سكانها لم يولدوا فيها؛ كما لم يمض على وجود عاصمة لها 30 عامًا، وما زالت بقاع شاسعة من المروج والحقول غير المأهولة تغطي مساحتها. ومع ذلك بدأت أوهايو تشهد هجرة سكّانها مجددًا باتجاه الغرب، فمعظم الذين يستقرّون اليوم في براري ولاية إيلينوي الخصيبة هم من سكان أوهايو السابقين؛ إذ هجر هؤلاء موطنهم الأوّل طلبًا لحياةٍ كريمة، وها هم يهجرون موطنهم الثاني، طلبًا لحياة أفضل. فالثروة تنتظرهم أينما حلّوا، أمّا السعادة فلا. لقد أضحى طلب الرخاء شغفًا محتدمًا وقَلِقًا في نفوسهم، لكنّه يزداد احتدامًا وقلقًا كلّما بلغ غايته. هؤلاء قطعوا، في ما مضى، الأواصر التي تربطهم ببلدهم الأصليّ، ومنذ ذلك الحين لم يقيموا أواصرَ أخرى. في البداية رأوا في الهجرة حاجةً لهم، أمّا اليوم فأضحت في أعينهم نوعًا من مصادفات

الحظّ التي شُغفوا بها لما تثيره في أنفسهم من مشاعر التشويق والانفعال بقدر ما تَعِدُهم بالكَسْبِ والثروة.

أحيانًا تبلغُ سرعة الإنسان في سيره قُدُمًا حدًّا يُتيح للقفرِ أن ينمو مجددًا وراءه. تنحني الغاباتُ مُفسِحةً له طريقًا، وإذ يجتازها مبتعدًا تعود للنماء مجددًا. فقد يُصادفُ العابرُ في نواحي ولايات الغرب الجديدة، مزارع مهجورة وسط الغابات؛ خرائب كوخ منعزل في مساحة غير مأهولة، وقد يَعجَبُ إذ يمرّ بمساحاتٍ من الأراضي التي بوشر باستصلاحها وبقيت غير مكتملة، شاهدةً على قوّة البشر وعلى نزوعهم إلى الانتقال وعدم الاستقرار. حقول مهجورة، وعلى أنقاض ما كان مأهولًا قبل أيام، تنمو الأعشاب البريّة، وتعاود الحيوانات سكناها. طبيعةٌ نامية تثأر لنفسِها بأن تغطّي خرائب ما بناه البشر عنوةً بأغصانٍ نابتة وأزهار، ماحيةً، بعد وقت، أثرَه العابر.

أذكر أنني خلال تجوالي في نواحي أحد الكانتونات المهجورة التي ما زالت تغطي مساحات من ولاية نيويورك، بلغتُ ضفافَ بحيرةٍ محاطة بالغابات كما لو أنّها قطعةٌ من بداية التكوين. جزيرة صغيرة كأنّها انبثقت توًّا من لجّة المياه تكسوها أشجار كثيفة الأغصان وتحجب أطرافها كلّيًا عن الأنظار. لا شيء على ضفاف البحيرة يشير إلى كونها مأهولة؛ فقط، عند الأفق، عمود دخان يتصاعدُ مستقيمًا من ذرى الأشجار إلى السحاب، فيبدو أنّه معلّق بالسماء، هابطٌ منها لا صاعدٌ إليها.

كان ثمة زورق هندي ملقى على رمال ضفّة البحيرة فاستخدمته لبلوغ الجزيرة التي استرعت انتباهي، ولم تمض دقائق حتّى بلغتُ ضفّتها. كانت الجزيرة إحدى خلوات العالم الجديد الرائعة التي تكاد أن تُشعِر الإنسان المتمدّن بالحسرةِ على حياة التوحّش. نباتٌ من كلّ صنفٍ، كثيف، متشابك، هو خير ما يشهد على خصوبة التربة التي لا تُضاهى. كان السكون مخيّمًا، كما في جميع مجاهل أميركا الشمالية؛ سكون عميق لا يخترقه إلّا هديلُ حمائم الماء الرتيب أو ضربات نقّار الخشب على جذوع الشجر. لم يبدُ لي أنّ المكان كان مأهولًا في ما مضى فكلّ شيء من حولي يوحي بأنّها أرض بكرٌ لم تطأها

قدمٌ من قبل. ولكن لدى بلوغي وسط الجزيرة، خيّل إليّ فجأةً أنني رأيت آثار إنسان. وبعد التدقيق في الأشياء من حولي أيقنتُ أن أوروبيًا لجأ إلى هذا المكان وأقام فيه. لكنّ معالم المكان تغيّرت منذ رحيله. فالغابة التي قطع أشجارها كي يبني من أخشابها كوخًا نمت مجددًا، والسياج الذي شيّده حول ملاذه أصبح جدارًا حيًّا من الأغصان، والكوخ الذي بناه استحال أَجَمة. ووسط هذا الدغلِ الكثيف بضعة أحجار سوّدتها النيران موزّعةً حول كومة من الرماد. لا شكّ في أنّ الكوخ كان قائمًا في هذا المكان بالذات وقد غطّته أنقاض مدخنة الموقد لدى انهيارها. لبثتُ لبعض الوقت متأمّلًا بصمتٍ وإعجاب ما في الطبيعة من موارد وما في طبيعة البشر من ضعف؛ ولمّا حان وقت الرحيل عن هذا المكان الساحر، كنت أردّد في سرّي بشيء من الحزن: عَجَبًا لهذه الأرض البكر التي بكّرت في احتضان الخرائب!

لقد اعتدنا في أوروبا أن نرى في قلقِ النفوس والرغبة الجامحة في الثراء والمبالغة في طلب استقلالية الذات عن الآخرين معالم خطر محدق بالمجتمع. غير أن هذه المعالم نفسها هي التي تضمن للجمهوريات الأميركيّة مستقبلًا مديدًا هانئًا. فلو قيض لهذه الميول القَلِقة أن تنتفي، لآثر الناس التجمّعَ في أماكن معيّنة، ولشعروا، كما هي الحال عندنا، باحتياجات ليس من اليسير تلبيتها. فمن حُسن طالع العالم الجديد أن تكون عيوب البشر فيه مفيدة للمجتمع بِقَدْرِ حسناتهم!

ولهذا الأمر تأثير حاسم على طريقتنا في حُكْمِنا على سلوكِ الناس في كلٍّ من مَقْلَبَيْ الكرة الأرضية. فما نعتبره طمعًا بالكَسبِ غالبًا ما يعتبره الأميركيون سعيًا طبيعيًا وراء الرخاء، وما نرى فيه اعتدالًا في المطامح يعتبره الأميركيون وَهَنًا في العزيمة.

نحن نرى في بساطة الميول وانتظام الأعراف والعادات وإيثار العائلة والتشبّث بمسقط الرأس ضمانة حاسمة لاستقرار الدولة ورخائها. غير أنّ فضائل مماثلة ليست في نظر الأميركيين سوى عيوب قد تكون مضرّة بالمجتمع. ففرنسيو كندا الذين حافظوا على ميراث عاداتهم وأعرافهم

السابقة، باتوا يواجهون اليوم صعوبة بالغة في العيش في إقليمهم، وسوف يعانون عاجلًا ما تعانيه الأمم القديمة من آفات. إنّ أكثر الناس استنارةً ووطنيةً وإنسانيةً يبذلون جهودًا جبّارة لإقناع عامّة الناس هناك بأنّ الركون إلى متع الحياة البسيطة لا يفي بطموح البشر عامّةً. لذلك نرى أنهم يمتدحون مزايا الثراء كما قد نمتدح، نحن، نزاهة الكفاف ومحاسنه. ونرى أنّهم يُغذّون المطامحَ في نفوس البشر بقَدْرِ ما يُبذَلُ في بلاد أخرى لأجل الحدّ منها. ولعلّ فحوى دعواهم حثّ القانعين بما ينعمون به، حتّى الفقراء منهم، في وطنهم وديارهم من مسرّاتٍ طاهرة ومُستكينة على استبدالها بمباهج الثراء والرخاء غير المجدي تحت سماء أجنبيّة، وحثّهم على هجر موطن آبائهم وحقول أجدادهم، والتخلّي عن الأحياء والموتى من أهلهم سعيًا وراء الثروة.

يُتاح للبشرِ في أميركا اليوم مجالٌ للسعي أوسع مما قد تستنفده الجهود التي يبذلونها.

فلا حدود في أميركا لمقدار المعارف التي يُمكن نشرها بين الناس لأنّ المعارف التي قد تكون مفيدة لمالكها سوف تحمل فائدة لمن لا يمتلكونها. ولا خشية من بروز حاجات مستجدّة لأنّ تلبية الحاجات أمرٌ مُتاح: كما لا خشية فيها من احتدام الميول والرغبات لأنّ تلبية الميول والرغبات ميسورة على نحو ناجع. ولا يُعقَل أن يُخشى فيها من تمتّع الناس بحريّة مفرطة، لأنّ ليس فيها ما يُغوي الناس على إساءة استخدام حريّتهم.

إنّ الجمهوريّات الأميركية هي اليوم أشبه بشركات تجّار الجملة شُكّلت كي تستثمر مُشترَكةً أراضي العالم الجديد غير المأهولة، وكي تدبّر شؤون تجارةٍ مزدهرة.

ولعلّ أكثر ما يحثّ الأميركيين على السعي هي الميول التجاريّة لا الميول السياسيّة، أي إنّهم يُطعّمون السياسة بعادات رجال الأعمال. هم مشغوفون بالنظام المستتب الذي لا غنى عنه لازدهار الأعمال، كما أنّهم يؤثرون الثبات على الأعراف والتقاليد التي تُبنى عليها الأسَر الكريمة،

ويؤثرون الفطرة السليمة التي تؤدي إلى سعة الثراء على النبوغ الذي غالبًا ما يؤدي إلى تبديدها، وتنفر عقولهم التي اعتادت حِسابَ الأمور بواقعيّة من الأفكار العامّة، المجرّدة، كما يؤثرون الجوانب العمليّة من الأمور على جوانبها النظرية.

قد تكون أميركا هي المكان الذي ينبغي للمرء أن يزوره كي يُدرك تأثير الرخاء المادي الحاسم على النشاط السياسيّ وعلى الآراء التي لا تخضع عادةً إلّا لسلطان العقل. وتتبدّى لنا حقيقة هذا الأمر في أوساط الأجانب على نحوٍ خاص. ذلك أن معظم مهاجري أوروبا يحملون معهم إلى العالم الجديد شغفهم الجامح بالاستقلال والتغيير الذي غالبًا ما يتولّد لديهم جرّاء ما تشهده بلادنا من أشكال البؤس. وكنتُ ألتقي أحيانًا في الولايات المتحدة أوروبيين اضطروا في ما مضى إلى الفرار من بلدهم بسبب آرائهم السياسية. وكُنتُ دائمًا أعجَبُ لما أسمعه منهم من كلام وآراء؛ غير أنّ أحدهم بالذات لَفَتني كلامُه على نحوٍ خاص. إذ وجدتني ذات يوم عابرًا أحد الأقاليم النائية في ولاية بنسيلفانيا وحلّ الليلُ عليّ فجأة وأنا في العراء فقصدتُ إحدى المزارع علّني أجد فيها مبيت ليلتي. كان مالك المزرعة أحد الأثرياء من أصلٍ فرنسي. أجلسني الرجل قرب نار موقده ورحنا نتبادل أطراف الحديث كما قد يفعل شخصان يلتقيان في مجاهل غابة تبعدُ ألفي فرسخٍ عن مسقط رأسيهما. كنت أعلم أن مُضيفي كان قبل 40 عامًا من أبرز المؤمنين بمبدأ المساواة بين الناس ومن كبار دعاتِه، وأن اسمه من بين الأسماء التي يذكرها التاريخ في هذا المجال.

لذا فوجئت حين سمعته مُدافعًا عن حقوق المُلكيّة كما قد يدافع خبيرٌ في شؤون الاقتصاد، لا بل كما قد يُدافع عنها ملّاكٌ كبير. حدّثني عن التفاوت الضروريّ في المراتب الذي يولّده الحظّ بين الناس؛ وحدّثني عن الانصياع للقوانين القائمة، وعن تأثير السلوك الحَسَن على الجمهوريات، وما توفّره المبادئ الدينية من سَنَدٍ للنظام القائم والحريّة: حتّى إني سمعته مرّةً يُردّد، كأنّما سهوًا، أقوالًا للسيّد المسيح تأييدًا لآرائه السياسيّة.

كنتُ أعجَبُ وأنا مُصغٍ إليه لِحَمَقِ العقل البشري. فما السبيل إلى التيقّن من صدق القضيّة أو بطلانها في غمرةِ ما يحوطني من تردّد العلم وعِبَر التجربة المتناقضة؟ وإذا بحقيقة مستجدّة تبدّد شكوكي. كنتُ فقيرًا، وأصبحتُ ثريًا: فهل يدعُ الرخاء لي، في تأثيره البالغ في سلوكي، أن أكون، في الأقلّ، حرًّا في حُكمي على الأمور؟ طبعًا لا. فالحقيقة أن آرائي تغيّرت بتغيّر حظّي من الدنيا، وفي غمرة الظرف المؤاتي الذي أستفيد منه، أدرك حقًا الحجّة القاطعة التي لطالما أعوزتني.

ولعلّ تأثير الرخاء في الأميركيين أكبر وأوضح من تأثيره في الأجانب. فلطالما خَبِرَ الأميركي عيانًا مدى الترابط بين النظام المستتب والرخاء العام، فأحدهما يؤدي إلى الآخر، والعكس بالعكس. ولا يتصوّر وجود أحدهما من دون الآخر: فليس لديه إذًا ما ينساه، وليس لِزامًا عليه، كما هي الحال مع الأوروبيين، أن يتخلّى عن أي عنصرٍ من عناصر نشأته وتربيته الأولى.

عن تأثير القوانين في بقاء الجمهورية الديمقراطية في الولايات المتحدة

ثلاثة أسباب رئيسة لبقاء الجمهورية الديمقراطية. - الصيغة الفدرالية. - المؤسسات البلدية. - السلطة القضائية.

كان الغرض الأساسي من وضع هذا الكتاب هو التعريف بقوانين الولايات المتحدة؛ فإذا وفيتُ حقًا بما اجتهدتُ في سبيله أصبح القارئ قادرًا على أن يميّز من تلقاء نفسِه أيّ القوانين من بينها جميعًا هي التي تُعينُ حقًا على بقاء الجمهورية الديمقراطية، وأيّها التي تعرّض هذه الجمهورية للخطر. أمّا إذا أخفقتُ في الوفاء بغرضي، وقد أفردتُ له كتابًا بأكملِه، فالمؤكّد أنني لن أقدر على الوفاء به في فصل واحد.

لذلك لن أسلك مجدّدًا طريقًا طويلة سلكتُها من قبل، بل أوجز رحلتي في سطورٍ قليلة.

هناك ثلاثة أمور يبدو أنّها تُعينُ، مجتمعةً، على بقاء الجمهورية الديمقراطية في العالم الجديد:

الأمر الأول هو الصيغة الفدرالية التي اعتمدها الأميركيون، والتي أتاحت للاتحاد أن يتمتّع بسلطان جمهورية كبرى، وبأمن جمهورية صغرى.

وأرى الأمر الثاني في المؤسسات البلدية التي تنمي، من خلال كبحها استبداد الأغلبية، لدى الشعب ميلّه إلى الحريّة وفنّ ممارسة هذه الحرية.

أما الأمر الثالث فنجده في تكوين السلطة القضائية. لقد أوضحتُ في ما سبق كيف تعمل المحاكم على تصويب انحرافات الديمقراطية، وكيف تتمكّن، من دون امتلاكها القدرة أبدًا على تعطيل حركة الأغلبية، من الحدّ من اندفاعها الجامح وتوجيه حركتها.

عن تأثير الأعراف والتقاليد في بقاء الجمهورية الديمقراطية في الولايات المتحدة

لقد أشرتُ في ما سبق إلى اعتقادي بأنّ الأعراف والتقاليد هي أحد الأسباب العامّة الحاسمة التي قد يُعزى إليها بقاء الجمهورية الديمقراطية في الولايات المتحدة.

كلمة **أعراف** (*moeurs*) تُستَخدم هنا بالمعنى الذي كان يقصده القدماء بعبارة (*mores*). فهي لا تعني الأعراف بحصر المعنى، أي ما يُسمّى "عادات القلب"، بل تشمل أيضًا مختلَف المفاهيم المتولّدة لدى الإنسان، ومختلف الآراء الشائعة في أوساطه، ومجمل الأفكار التي تتشكّل منها "عادات ذهنه".

إنّ المعنى المقصود من استخدامي هذه العبارة يشمل إذًا مجمل الوضع الأخلاقي والذهني لشعبٍ من الشعوب. فليس غرضي هنا أن أرسم صورةً شاملة للأعراف الأميركية؛ لذا أكتفي بأن أتناول منها ما يُعينُ على بقاء المؤسسات السياسيّة.

عن الدين بوصفه مؤسسة سياسية، وكيف يُسهمُ بقوّة في بقاء الجمهورية الديمقراطية لدى الأميركيين

أميركا الشمالية مأهولة بأناسٍ يؤمنون بمسيحيّة ديمقراطية جمهورية. - مجيء الكاثوليك. - لماذا يُعدّ الكاثوليك اليوم أكثر الطوائف التزامًا بالديمقراطية والجمهوريّة.

بجوار كلّ دين يتكوّن رأي سياسيّ يقترنُ، تجانُسًا، به.

فإذا تُركَ للعقل البشريّ أن يتبع ميولَه لأقام مجتمعه السياسيّ على غرار مدينة الله، ولسعى، إذا جاز القول، وراء التوفيق بين الأرض والسماء.

كان القسم الأكبر من أميركا الإنكليزيّة مأهولًا بأقوامٍ ممن خالفوا سلطة البابا ولم يخضعوا لأي سلطة دينية. فحملوا معهم إلى العالم الجديد إذًا إيمانهم بمسيحيّةٍ لا أجد ما أصفها به أفضل من كونها مسيحيّة ديمقراطية وجمهورية، وهو الأمر الذي أسهم إسهامًا حاسمًا في إرساء مبادئ الجمهورية والديمقراطية في تدبير شؤون البلاد. فمنذ المبدأ كان التوافقُ تامًا بين السياسة والدين، وما زال قائمًا إلى يومنا هذا.

قبل نحو 50 عامًا أخذ كاثوليك إيرلندا يتدفقون على الولايات المتحدة. أمّا الكَثلكة الأميركية فقد جمعت من حولها مُهتدين جدًا إليها: وهكذا أضحت اليوم تشمل ما يزيد على مليون مسيحي مؤمن بأسرار الكنيسة الرومانية.

هؤلاء الكاثوليك يُظهرون تمسّكًا بشعائر عبادتهم وحماسةً منقطعة النظير لمعتقداتهم. ومع ذلك يشكلون الفئة الأكثر جمهورية والأكثر ديمقراطية من فئات الشعب في الولايات المتحدة. قد تفاجئ هذه الحقيقة البعضَ من الوهلة الأولى، غير أنّ التدقيق في الظاهرة يجعل أسبابَها الخفيةَ باديةً للعيان.

أعتقد أنّه من الخطأ اعتبار الديانة الكاثوليكيّة عدوًا طبيعيًا للديمقراطية. وبرأيي أنّ من المذاهب المسيحية المختلفة تبدو الكاثوليكية، على الضدّ من

ذلك، أحد أكثر هذه المذاهبِ موافَقةً لتكافؤ المراتب والأحوال الاجتماعية والمساواة بينها؛ إذ لا يتألّف الوسط الديني لدى الكاثوليك إلّا من عنصرَين اثنين: الكاهن والرعيّة. والكاهن وحده يحظى بمرتبةٍ أعلى من مرتبة الرعيّة، ودون ذلك فالجميع سواسية.

أمّا أركان العقيدة، فالكاثوليكية تضعها على مستوى واحد على الرغم من اختلاف مستويات الذكاء لدى الرعيّة. وتُلزِمُ العالم والجاهل، والنابغة وبسيط العقل، اتّباعَ تفاصيل العقائد عينها؛ وتفرض الشعائر إيّاها على الموسِر والفقير، كما تأمر القويّ والضعيف، على حدٍّ سِواء، بأشكال التقشّف عينها. كما أنّها لا تتساهل مع أيّ من البشرِ الفانين؛ ومُجْرِيةً معيارها الواحد على الجميع، لا تميّز طبقات المجتمع بل تجعلها متساويةً في بيت الله الواحد، كما هي متساوية أمام الله.

وإذا كانت الكاثوليكية تأمر المؤمنين بالطاعة، فهي إذًا لا تُعدّهم لتفاوت عدم المساواة. وقد أقول عكسَ ذلك عن البروتستانتيّة التي لا تُعدّ الناس، إجمالًا، للمساواة بقدر ما تعدّهم للاستقلال.

الكاثوليكية أشبه بمَلَكيّة مطلقة. فإذا حذفت الملك منها كانت أحوال الناس فيها متساويةً أكثر منها في الجمهوريات.

طبعًا لا تعوزنا الأمثلة، وهي كثيرة، على خروج الكاهن الكاثوليكي من محرابِه وانخراطه في مجتمعِه بوصفه قوّة ذات نفوذ، وتبوّئه مكانة في صلبِ التراتبية الاجتماعية؛ في حالات مماثلة يستغلّ نفوذه الديني للحفاظ على نظام سياسيّ بات، هو، جزءًا منه. هكذا شهدنا فئات من الكاثوليك تؤيّد الأرستقراطية بدافع ديني.

لكن ما إن يُستبعَد الكَهَنةُ عن الحكومة أو يبتعدوا عنها طوعًا، كما هي حالهم في الولايات المتحدة، حتّى يتضح لنا أنّه ما من طائفة تجعلها معتقداتها أكثر تقبلًا لترسيخ تكافؤ المراتب الاجتماعية في الحياة السياسيّة أكثر من الطائفة الكاثوليكية.

فإذا كانت معتقدات كاثوليك الولايات المتحدة لا تجعلهم من تلقائها مندفعين بقوّة إلى تبنّي المبادئ الديمقراطيّة والجمهوريّة، فإنّهم، في الأقلّ، لا يناصبونها العداء تلقائيًا، كما أن موقعهم الاجتماعي وقلّة عددهم يضطرانهم إلى اعتناقها.

معظم الكاثوليك من الفقراء، ولا سبيل لمشاركتهم في الحكومة إلّا إذا كانت المشاركة فيها متاحةً لجميع المواطنين. والكاثوليك أقليّة لذلك هم يحتاجون إلى أن تُحتَرم حقوق الناس جميعًا كي يضمنوا لأنفسهم احترامَ حقوقهم. وهذان السببان يحملانهم، بلا علمٍ منهم حتّى، إلى تأييد مذاهب سياسيّة لربّما كانوا أقل حماسة لها لو كانوا أغنياء ومهيمنين.

لم يسع رجال الدين الكاثوليك في الولايات المتحدة إلى معارضة هذا النزوع السياسي؛ بل إنهم يسعون إلى تبريره. لقد قسم رجال الدين الكاثوليك في أميركا النطاقَ الفكري إلى قسمين: أحلّوا في الأوّل أركان العقيدة المنزلة التي يرضخون لها من دون جدال. وفي الثاني أحلّوا الحقيقة السياسيّة، وهم يعتقدون أن الله تركها لحسن تدبير البشر ودرايتهم. هكذا نرى أن كاثوليك الولايات المتحدة هم، في وقتٍ معًا، أكثر المؤمنين إذعانًا وأكثرهم نزوعًا إلى الاستقلالية.

يمكن القول إذًا إنّه ما من مذهب ديني واحد في الولايات المتحدة يُناصب مؤسساتها الديمقراطية والجمهورية العداء. جميع رجال الدين من مختلف الطوائف يلهجون بلغة واحدة، والآراء على توافق تام مع القوانين، وما يسود العقل البشري فيها، إذا جاز القول، هو وجهة فكرية متجانسة.

كنت أقيم، لبعض الوقت، في إحدى أكبر مدن الاتحاد عندما دُعيتُ إلى تجمّع سياسي كان الغرض منه نجدة البولنديين ومدّهم بالسلاح والمال.

فإذا بي وسط ألفين أو ثلاثة آلاف شخص اجتمعوا في قاعة فسيحة الأرجاء أعدّت سلفًا لاستقبالهم. بعد هنيهات تقدّم رجل دين مرتديًا زيّه الكهنوتي إلى صدر منصّة الخطباء، فوقف الحاضرون حاسري الرؤوس صامتين، وراح الكاهن يخاطبهم بالعبارات الآتية:

"أيّها الربّ كليّ القدرة! يا ربّ الجيوش! يا مَن ثبّتَ قلوبَ آبائنا وأيّد سواعدهم عندما كانوا يدافعون عن حقّهم المقدّس في الاستقلال الوطني. يا مَن نصرتهم على الاضطهاد البغيض، وأغدقت على شعبنا نِعْمَتَي السلام والحريّة! ربّي وإلهي، هلّا نظرتَ بعين العطف إلى المقلب الآخر من هذه الأرض، وشملتَ برأفتك شعبًا بطلًا يُكافح اليوم كما كافحنا نحن أمسِ دفاعًا عن الحقّ ذاته! إلهي، يا مَن أوجد البشرَ على صورته، لا تَدع الاستبداد يُفسِد صنيعَك ويقيم على الأرض حدّ اللامساواة. أيّها الربّ كلّي القدرة! فلتشمل عنايتك الإلهية مصائر البولنديين، واجعلهم أهلًا لأن يكونوا أحرارًا. لتَسُد حكمتك الواسعة على مجالسهم، وأيّد بقوّتك سواعدهم، وانشر الذعر في قلوب أعدائهم، وشَتِّت قوى المتآمرين على خرابهم، ولا تأذن للجور الذي شهده العالم قبل خمسين عامًا أن يُكتَب له الظفر اليوم. ربّي وإلهي، يا من بيدك القوية قلوب الأمم وقلوب الناس، أعدّ لقضيّة الحقّ المقدّسة حلفًا من البرَرة، ولتبثّ في روح الأمة الفرنسيّة نخوة النهوض أخيرًا، واليقظة من سبات قادتها العميق، كي تهبّ ثانيةً منتصرةً لحريّة العالم.

"ربّي وإلهي! لا تشح بوجهك عنّا. واجعل أن نكون على الدوام أشدّ الشعوب تقوى، وأكثرها نزوعًا إلى الحرية".

"أيّها الربّ كليّ القدرة، استجب اليوم لدعائنا؛ نتضرع إليك أن تنجّي البولنديين. ونبتهلُ إليك باسم ابنك الحبيب، سيّدنا يسوع المسيح الذي مات على الصليب لخلاص جميع البشر. آمين".

وردّد الحاضرون بخشوع: آمين.

تأثير المعتقدات الدينية غير المباشر على المجتمع السياسي في الولايات المتحدة

جميع المِلَل تتأثر بأخلاق المسيحيّة. - تأثير الدين على أعراف وعادات الأميركيين. - احترام رابط الزواج. - كيف يحتوي الدين مخيّلة الأميركيين ضمن نطاق معيّن ويخفّف من ميلهم إلى الابتكار. - رأي الأميركيين في فائدة الدين السياسيّة. - ما يبذلونه من جهود لأجل انتشاره وتوطيد سلطانه.

لقد فرغتُ توًّا من بيان تأثير الدين المباشر على السياسة في الولايات المتحدة. أمّا تأثيره غير المباشر فيبدو أشدّ وأعمق، وتكون تعاليمه أنجع في تربية الأميركيين على فن مزاولة الحريات حين لا تأتي هذه التعاليم على ذكر الحرية مطلقًا.

هناك عدد لا يُحصى من المِلل في الولايات المتحدة. وإذا كانت تختلف في ما بينها في طرق العبادة الواجبة للخالق وشعائرها، فإنها تُجمع، من دون استثناء، على واجبات الإنسان إزاء أخيه الإنسان. كلّ ملّة إذًا تعبد الربّ على طريقتها، لكنّها جميعها تبشّر باسم الربّ بأخلاق واحدة. وإذا كان من المهمّ جدًا في نظر الإنسان الفرد أن يكون دينه حقيقةً وحقًّا، فإنّ الأمر لا ينطبق البتة على المجتمع. المجتمع لا يخشى ولا يرتجي شيئًا من الحياة الأخرى. وما يعنيه أولًا لا أن يعتقد المواطنون بالدين الحقّ، بل أن يعتنقوا دينًا. وما يجمع بين جميع المِلل في الولاية المتحدة، في أي حال، هو انتسابها إلى الوحدة المسيحية الشاملة، كما أنّها، جميعها، تجسّد أخلاقًا مسيحيّة واحدةً.

قد يجوز لنا القول إنّ بعض الأميركيين يغلّبون، في شعائر عبادتهم الخالق، عاداتهم على معتقداتهم. فليس في الأمر ما يدعو إلى العجَب ما دامت السلطة متديّنة في الولايات المتحدة، ولا بدّ تاليًا، أن يكون النفاق شائعًا. ومع ذلك قد تكون أميركا هي المكان الوحيد المتبقّي في العالم الذي حافظت فيه الديانة المسيحيّة على تأثيرها الفعلي الأشدّ في النفوس؛ وما من دليل أوضح على فائدتها وملابستها طبيعة البشر من كونها تمارس إلى اليوم تأثيرها الأقوى في بلدٍ هو الأكثر استنارةً وحرية بين بلدان العالم بأسره.

لقد أشرتُ إلى أنّ رجال الدين الأميركيين لا يعترضون، إجمالًا، على الحريّة المدنية، ومن بين هؤلاء من لا يقرّون بالحرية الدينية. ومع ذلك لا نراهم يجاهرون بدعمهم لأي نظام سياسيّ بعينه. إذ يحرصون كل الحرص على البقاء خارج دائرة الشؤون العامة ولا يتدخّلون في مناورات الأحزاب. لذا لا يسعنا القول إنّ للدين في الولايات المتحدة تأثيرًا في القوانين أو في جزئيّات الرأي العام السياسيّ، بل إنّه يوجّه الأعراف والعادات، ولا يتدخّل في تنظيم شؤون الدولة إلّا من خلال ضبطه لشؤون الأسرة.

لا يساورني الشكّ لحظة واحدة في أنّ صرامة الأعراف والتقاليد في الولايات المتحدة إنما تنبع، أولًا، من المعتقدات الدينية. فالدين غالبًا ما يعجز عن كبح مطامح الرجل المعرّض لإغواءات الثروة التي لا تحصى. لن يُفلِح الدين في الحدّ من حماسة سعيه وراء الثروة والتي يؤجّجها في نفسه كلّ ما يحوطه، غير أنّ الدين يحلّ سيّدًا مطلقًا في نفس المرأة، والمرأة هي صانعة الأعراف وعادات السلوك. والحقّ أن أميركا هي بالتأكيد أشد بلدان العالم احترامًا لرابط الزواج، وأكثرها تقديرًا وإعلاءً لشأن السعادة الزوجيّة.

في أوروبا، تكاد جميع الاضطرابات الاجتماعية أن تكون ناجمة عن اضطرابات الحياة الزوجيّة، وغير بعيدٍ من الفِراش الزوجيّ. ففي هذه الأماكن ينشأ في روع الإنسان ازدراء الروابط الطبيعية والملذّات المشروعة، وينشأ ميله إلى عدم الاستقرار، وحيرة القلب، وتقلُّب الرغبات. فالأوروبي المعرّض لأهواء جامحة والتي غالبًا ما تثير الاضطراب في علاقاته المنزلية، لا يرضخ، إلّا قسرًا وبمشقّة بالغة، إلى سلطات الدولة التشريعية. أمّا الأميركي الخارج من اضطرابات الوسط السياسيّ فلن يلقى لدى عودته إلى كنف الأسرة سوى الصورة المثلى للاستقرار والسلام. فهنا تكون ملذّاته غاية في البساطة والطبيعية، ومباهجه بريئة ومطمئنة. وبما أنّه يبلغ السعادة عبر انتظام حياته، فهو يعتاد، بلا مشقّة، تنظيم آرائه كما ميوله.

يسعى الأوروبي إلى الهروب من أشجانه المنزليّة عبر إثارة الاضطراب في المجتمع، يستمدّ الأميركي حبّ النظام والاستقرار من منزله الزوجي، ليطبّقه بعد ذلك في تدبيره شؤون الدولة.

في الولايات المتحدة لا يقتصر تأثير الدين على تسوية الأعراف وتنظيمها، بل يتعدّى ذلك إلى نطاق التفكير.

بين الأنكلو-أميركيين من يعتنق مبادئ المسيحية لأنه مؤمن بها، وآخرون يعتنقونها لخشيتهم الظهور بمظهر من لا يؤمن بها. ولذلك، تسود المسيحيّة، باعتراف الجميع، من دون عقبات. فينجم عن ذلك، كما أشرتُ سابقًا، أنّ كلّ شيء في نطاق الأخلاق ثابت ويقيني، وإن بدا عالم السياسة مسرحًا للجدال

واختبارات البشر. وعلى هذا النحو لا يُترَك للعقل البشري أن يكون طليقًا في نطاق لا يحدّه حدّ؛ ومهما بلغ من الإقدام والجرأة فلا بدّ له من أن يشعر بين الفينة والأخرى بأنّه مضطرٌ إلى التوقّف عند سدود منيعة. وقبل أن يجدّد أو يبتدع عليه القبول ببعض المعطيات الأولية، وإخضاع أكثر مفاهيمه جموحًا لصيَغٍ تحدّ من اندفاعه وتوقف سعيه.

إنّ مخيّلة الأميركيين حريصة إذًا، حتّى في ذروات جموحها، على التقيّد بمسار متحفّظ وغير حاسم. فمساعيها مقيّدة وإنجازاتها غير مكتملة. ونجد عادات التحفّظ هذه في المجتمع السياسي، وهي ما يُنمّي عند الشعب ميلَه إلى الاستكانة، وما يُعين على ديمومة المؤسسات التي اختارها لنفسِه. لقد جعلت الطبيعة والظروف المحيطة بالولايات المتحدة من الأميركي إنسانًا مقدامًا، ويظهر إقدامه هذا واضحًا من نحوِ سعيه وراء الثروة. ولو كان عقل الأميركيين طليقًا من أي قيد، لوجدنا بينهم، وبمضيّ أقصر المهل، مخترعين ومفكّرين كبارًا. غير أنّ ثوّار أميركا مرغمون على التقيّد باحترامٍ ما للأخلاق والإنصاف المسيحيين الذي لا يبيح لهم أن ينتهكوا بسهولة القوانين التي قد تعيق بلوغ غاياتهم. وحتّى لو قيض لأحدهم أن يتخطّى وساوسه الخاصّة، فسوف يواجه عقبةً في تحفّظ المحيطين به. إلى اليوم لم يبلغنا أن أحدًا في الولايات المتحدة قد تجرّأ على التصريح علانيةً بأنّ كلّ شيء مباح إذا كان يصبّ في مصلحة المجتمع. فهذا قولٌ مارق يبدو أنه ابتكر في عصر الحرية تبريرًا لكلّ طغيان مُقبل.

هكذا نرى إذًا أنّه في الوقت الذي يبيح فيه القانون للأميركيين أن يفعلوا ما يحلو لهم، يحظر الدين عليهم أن يُبيحوا لأنفسهم كلّ شيء، لا بل يحظر عليهم مجرّد التفكير في ذلك.

لذلك فإنّ الدين الذي لا يتدخّل مباشرة في حكم المجتمع لدى الأميركيين، ينبغي أن يُنظَر إليه بوصفه أولى مؤسساتهم السياسيّة. فهو وإن كان لا يمنحهم ذاك النزوع المطلق إلى الحريّة إلّا أنّه يُسهّل مزاولة هذه الحرية على نحوٍ خاص.

الحقّ أن الأميركيين أنفسهم ينظرون إلى المعتقدات الدينية من زاوية نظر مماثلة. لا أدري إذا كان جميع الأميركيين يؤمنون بديانتهم، فمن غير المتاح لأي منا العلمُ بمكنون القلوب؟ ولكنني أعلم يقينًا أنهم مؤمنون بكون الدين ضروريًا لبقاء المؤسسات الجمهورية. وهذا ليس رأي فئة من المواطنين أو حزب من الأحزاب، بل رأي الأمّة جمعاء، وفي مراتب المجتمع كافّة.

عندما يتعرّض سياسيّ لملّة من الملل في الولايات المتحدة، لا يرى أهل الملّة نفسها في هذا التعرّض سببًا يدعوهم إلى حجب الدعم عنه. أمّا إذا تعرّض لجميع الملل معًا، فلن يحظى عندئذ بتأييد أحد من الناس، ويلبث معزولًا.

خلال إقامتي في أميركا، تقدّم شاهدٌ في إحدى محاكم مقاطعة تشستر (بولاية نيويورك) ليصرّح بأنه لا يؤمن بوجود الله ولا بخلود النفس. فرفض رئيس القضاة قبول قسَمَه نظرًا إلى كون الشاهد، بحسبِه، قد قوّض مُسبقًا أي صدقيّة لشهادته[3]. وقد أوردت الصحف الخَبَرَ من دون تعليق.

ترتبط فكرة المسيحيّة في أذهان الأميركيين ارتباطًا وثيقًا بفكرة الحريّة حتّى يعجز واحدهم عن تصوّر إحداهما من دون الأخرى. وليس هذا الارتباط في أذهانهم مُعتقدًا من جملة المعتقدات العقيمة التي يرثها الحاضر من الماضي، والتي ترسُبُ في قرارة النفسِ فاقدة الفاعلية والحياة.

لقد شهدتُ تأسيس جمعيات من أميركيين تُعنى بإيفاد رجال دين إلى ولايات الغرب الناشئة حديثًا، كي ينشئوا فيها المدارس والكنائس. إنهم يخشون أن تخبو شعلة الدين وسط القفار فلا يُتاح للشعب الناشئ التمتّع بمثل حريّة الشعب الذي تحدّروا منه. كما التقيتُ أناسًا أثرياء من نيو إنغلند يهجرون

---

(3) وهذا ما نقلته حرفيًا صحيفة *New York Spectator* في عددها الصادر في 23 آب/ أغسطس 1831، عن وقائع الحادثة:"منذ أيام قلائل رفضت محكمة الاستئناف في مقاطعة تشستر (ولاية نيويورك) شاهدًا جاهر بإنكاره وجود الخالق. وأشار القاضي الذي رأس الجلسة إنه لم يسمع من قبل بوجود كائن بشري حي لا يؤمن بوجود الخالق، وإن الاعتقاد بوجود الخالق هو ما يجيز كل شهادة يُدلي بها في ساحة العدالة، وإنه لم يطلع في أي بلد مسيحي على ما يسوغ السماح لشاهد بالإدلاء بشهادته من دون مثل هذا الإيمان".

مسقط رأسهم قاصدين ضفاف نهر ميسوري أو براري إيلينوي كي يُنشئوا فيها أسسًا للمسيحيّة والحرية. هكذا نرى الحماسة الدينية في الولايات المتحدة متأجّجة باستمرار بدافع من حرارة الشعور الوطني. قد يحسب البعض أن إيمان هؤلاء بالحياة الآخرة هو الذي يحثّهم على بذل ما يبذلونه على هذا الصعيد. غير أنّ مثل هذا الحسبان خاطئ من دون شك. فالخلود هو واحد لا أكثر من دوافع كثيرة. وإذا ما سألت مبشّري الحضارة المسيحية هؤلاء لأذهلك حديثهم المتواصل عن نِعَمِ هذه الدنيا، ولوجدتَ الكثير من السياسة في ما حسبتَ أنّه مجرّد باعث ديني. وسوف يقول لك هؤلاء: "إنّ جميع الجمهوريات الأميركية متضامنة في ما بينها. فإذا عمّت الفوضى جمهوريات الغرب أو رزحت هذه تحت نير الاستبداد، لسارت المؤسسات الجمهورية الناشئة على ضفاف المحيط الأطلسي نحو التهلكة. فمن مصلحتنا إذًا أن تكون الجمهوريات الناشئة متديّنة، لأنها بذلك تتيح لنا أن نلبث أحرارًا".

هكذا يفكّر الأميركيون، وفي هذا التفكير، يقول البعض، يكمن الخطأ. فما زال يتردّد على مسامعي، يومًا بعد يوم، والبرهان تلو البرهان على أن الأمور تجري على خير ما يُرام في أميركا، ما عدا هذا الحسّ الديني الذي يُثير إعجابي. ويُقال لي إنّ ما تفتقر إليه حريّة الجنس البشري وسعادته، في الضفة المقابلة من الأطلسي، هو الاعتقاد مع سبينوزا بخلود العالم، والدفع إلى جانب كابانيس بأنّ الدماغ يفرز الفكر. ليس لديّ ما أدحض به هذه المزاعم سوى القول إنّ من يُدلونَ به لم يزوروا أميركا في يوم من الأيام، ولم يعرفوا لا شعوبًا متديّنة ولا شعوبًا حرّة. لذا أرجو أن يفعلوا وليدلوا عندئذ بدلوهم.

ثمة أناس في فرنسا لا يرون في المؤسسات الجمهورية سوى أدوات عابرة لبلوغ الجاه والعظمة. يقيسون الهوّة التي تفصل بين رذائلهم وبؤسهم والقوّة والثراء، ويودّون لو يردمون الهوّة بالأنقاض. ولعلّ ما يجمع بين هؤلاء والحريّة أشبه بما كان يجمع بين الفِرق غير النظامية والملوك في القرون الوسطى. فقد كانت هذه الفرق تخوض الحرب لحسابها الخاص لكنّها تخوضها تحت راية الملك: وظنّ هؤلاء أن الجمهورية دائمًا تعمّرُ بما يكفي لإنقاذهم من الضِعَةِ التي

يرتعون فيها. غير أن كلامي ليس موجهًا إلى هؤلاء بالذات؛ فهناك آخرون يرون في الجمهورية وضعًا مستتبًا وهادئًا، وغايةً نحوها تقودُ الأفكارُ والأعرافُ المجتمعاتِ الحديثةَ يومًا بعد يوم؛ آخرون يودّون، صادقين، أن يُعدّوا الناس ليكونوا أحرارًا. وعندما ينتقد هؤلاء المعتقدات الدينية إنّما يفعلون مدفوعين بأهوائهم لا بمصالحهم. الاستبداد هو الذي يستغني عن الإيمان، أمّا الحرية فلا. فالدين حاجةٌ للجمهورية التي يتغنّون بها أكثر منه للملكيات التي يقبّحونها، وللجمهوريات الديمقراطية أكثر من سواها. فكيف لمجتمع أن ينجو من الهلاك إنْ لم يعمد إلى تقوية الرابط الأخلاقي حيال تراخي الرابط السياسي؟ وما جدوى أن يكون شعبٌ سيّدَ نفسِه إن لم يكن مذعنًا لمشيئة الربّ؟

عن الأسباب الرئيسة التي تجعل الدين مؤثّرًا في أميركا

حرص الأميركيين على فصل الكنيسة عن الدولة. - القوانين والرأي العام وجهود رجال الدين أنفسهم تُسهم جميعًا في هذا الفصل. - إلى هذا السبب ينبغي أن يُعزى تأثير الدين القويّ في نفوس الناس في الولايات المتحدة. - لماذا؟. - ما هي حال الناس الطبيعيّة حيال الدين في أيامنا هذه. - ما السبب المعيّن والعارض الذي يحول في بعض البلدان دون تكيّف الناس مع هذه الحال.

كان فلاسفة القرن الثامن عشر يفسّرون بطريقة مبسّطة هذا الوَهَن التدريجي الذي يطرأ على المعتقدات الدينية. وكانوا يزعمون بأنّ الحماسة الدينية تخبو مع اتساع هامش الحريّة وتنامي المعارف. والمؤسف أنّ الوقائع لا تؤيّد هذا الزعم إطلاقًا.

ففي أوروبا شعوبٌ لا يعدلُ كفرَها إلّا توحّشها وجهلها، بينما نرى الشعب في أميركا، وهو أحد أكثر شعوب العالم حريةً واستنارة، مُقبلًا على أداء الشعائر الدينية بحماسة وتقوى.

كانت مظاهر التديّن هي أوّل ما استرعى انتباهي لدى وصولي إلى الولايات المتحدة. وكلّما طال أمدُ إقامتي هناك، كنتُ ألحظُ ما يترتّب على هذه الحقائق المستجدّة من تبعات سياسيّة لا يُستهان بها.

لطالما شهدتُ في بلادنا حسَّ التديُّن وحسَّ الحرية يسيران في وجهتين متعاكستين. أمّا هنا، في أميركا، فقد شهدتُ ارتباطهما الوثيق أحدهما بالآخر: وإذا بهما يسودان معًا على أرضٍ واحدة.

وكنتُ أشعر يومًا بعد يوم برغبةٍ متعاظمة في الوقوف على أسباب هذه الظاهرة.

لذلك رحتُ أسأل المؤمنين من سائر المِلل، لا سيّما رجال الدين المؤتمنين على صون المعتقدات على اختلافها، والحريصين، حفظًا لمصالحهم الشخصيّة، على دوامها. كان انتمائي الديني الشخصي يقرّبني من رجال الدين الكاثوليك، ولم ألبث أن أقمتُ علاقات صداقة مع عدد منهم. وكنت أردّد على مسامع كلّ منهم دواعي دهشتي مُسترسلًا في إبداء ما يساورني من شكوك وإذا بهم لا يختلفون، إجمالًا، إلّا بشأن بعض التفاصيل، ويعزون أولًا سطوة الدين المسالمة على بلادهم إلى الفصل التام بين الكنيسة والدولة. ويسعني التأكيد هنا بأنني لم ألتقِ، خلال إقامتي في أميركا، شخصًا واحدًا، كاهنًا كان أم علمانيًا، له رأيٌ مخالفٌ بهذا الشأن.

وهذا ما حدا بي إلى التدقيقِ بعنايةٍ أكبر في الموقع الذي يحتلّه رجال الدين الأميركيون في الحياة السياسيّة، فأدهشني أنّهم لا يشغلون أيًا من الوظائف العمومية[4]؛ إذ لم أجد أيًا منهم عاملاً في الإدارة، كما تبيّن لي أنهم ليسوا ممثّلين حتّى في المجالس التشريعية.

ففي عدد كبير من الولايات حظر القانون عليهم خوضَ العمل السياسيّ[5]، كما حظر عليهم إبداء الرأي في السياسة في جميع الولايات الأخرى.

(4) إلّا إذا افترضنا أن الوظائف التي يضطلع بها كثيرون منهم في المدارس هي وظائف عمومية؛ ذلك أنّ الجزء الأكبر من مجال التربية والتعليم منوط بالإكليروس.

(5) يُنظر: دستور (ولاية) نيويورك، المادة 7، الفقرة 4؛ ودستور ولاية كارولاينا الشمالية، المادة 31؛ ودستور ولاية فرجينيا؛ ودستور كارولاينا الجنوبية، المادة الأولى، الفقرة 23؛ ودستور ولاية كنتاكي، المادة 2، الفقرة 26؛ ودستور ولاية تينيسي، المادة 1، الفقرة 28؛ ودستور ولاية لويزيانا، المادة 2، الفقرة 22. =

وعندما حاولتُ أخيرًا أن أقف على رأي رجال الدين أنفسهم في هذا الشأن وجدت أن معظمهم يؤثر الابتعاد عن السلطة بملء إرادته، لا بل يُفاخر بأنّ طبيعة رسالته بين الناس تبقيه بعيدًا عن عالم السياسة.

لقد سمعتهم يحرّمون الطموح وسوء النيّة أيًّا كانت الآراء السياسيّة التي يتستّران بها. غير أنني علمتُ من أحاديثهم أيضًا أنّ البشرَ لا يُعدّون مذنبين في نظر الله بسبب هذه الآراء إذا كانت صادقة، ولا يؤثمون على خطأ في مجال الحُكمِ والحكومة كما لا يؤثم المرء لخطأ ارتكبه في بناء منزله أو حرث حقله.

وشهدتُ حرصهم على الابتعاد عن الأحزاب كافّة، واجتناب الصِلات بها حرصَ من له مصلحة شخصيّة في ذلك.

حتّى اقتنعتُ بصحّةِ ما تناهى إلى مسامعي. وإذ ذاك أردتُ أن أخلص من الوقائع إلى الأسباب، وجعلتُ أسأل في قرارتي كيف لِدِيْنٍ أن يتعاظم سلطانُه الفعلي في الوقت الذي تتضاءل فيه قوته الظاهرة. وارتأيتُ أنّ الوقوف على السبب ليس مستحيلًا.

إنّ مهلة الستين عامًا أبدًا لن تستنفد مخيّلة الإنسان. كما أنّ مباهج الدنيا الناقصة أبدًا لن تُفعم قلبه. وحده الإنسان من بين الكائنات جميعًا يُبدي نفورًا فطريًا من الحياة ورغبةً جامحةً في العيش. إنه يزدري الحياة ويخشى العدم. هذه النوازع المختلفة تحثّه باستمرار على التأمّل في عالم آخر، والدينُ هو الذي يقوده إليه. ليس الدين إذًا سوى صيغةٍ بعينها من صيغ الرجاء، وهو، شأن الرجاء نفسه، فطريّ في نفس الإنسان. ولعلّ تنكّر الإنسان للمعتقدات الدينية لا يكون إلّا من قبيل ضلال العقل وجرّاء عنفٍ معنوي يُمارَس على فطرته. غير أن نزوعًا لا يُقاوَم يُعيده إليه. فالكفر عَرَض، والإيمان وحده هو حال البشرية المُقيم.

= وقد نصّت المادة في دستور ولاية نيويورك على الآتي:

"ينبغي للمبشّرين المنصرفين إلى خدمة الله وهداية النفوس ألّا يضطلعوا بما يعكّر انصرافهم إلى أداء مهامهم الجسام. ولذلك لا يجوز لاي مبشّر أو كاهن، أيًا تكن ملّته، أن يضطلع بأيّ من الوظائف العمومية، مدنية أكانت أم عسكريّة".

إذا قاربنا الأديان من وجهة نظر إنسانية محضة، أمكن القول إذًا إنّ الأديان جميعها تستمدّ من الإنسان نفسه عنصرَ قوّةٍ لن يفتقر إليه في يومٍ من الأيام لأنّه نابعٌ من أحد العناصر المكوّنة للطبيعة البشريّة.

أعلم أن الدين قد يضيف، في بعض الأزمنة، إلى تأثيره النابع من ذاته ما للقوانين من سطوة مفتعلة ودعم السلطات المادية التي تقود المجتمع. وقد شهدنا مرارًا كيف تمكّنت أديان وثيقة الصلة بحكومات الدنيا من الهيمنةِ، في الوقت نفسه، على النفوس عبر الإرهاب والإيمان. غير أنني لا أجانب الصوابَ هنا حين أقول إنّ الدين الذي يقيم حِلفًا من هذا القبيل إنّما يسلك سلوكَ البشر أنفسهم: فهو يضحّي بالمستقبل في سبيل الحاضر؛ وبامتلاكه سلطانًا ليس له، إنّما يُخاطر بفَقْدِ سلطته المشروعة.

كلّ دين لا يطمح لتوطيد سلطانه إلّا على رجاء الخلود الذي يُفعم أيضًا قلوب البشر قاطبةً، حُقّ له التطلّع إلى الشموليّة. أمّا إذا ارتضى الارتباط بحكومة، فيتعيّن عليه عندئذ أن يتبنّى قواعدَ لا تصدق إلّا على أممٍ دون سواها. لذلك فإنّ ارتباط الدين بسلطة سياسيّة يُضاعفُ من سلطانه على البعض، ويُفقده الأمل في أن يسودَ الجميع.

ولا يكفّ الدين عن استمالة قلوب البشر جميعًا ما أقامَ ركنَه على العواطف التي هي عزاء الناس في كلّ محنة. أمّا إذا خالط الأهواء المريرة لهذه الدنيا، فقد تضطرّه أحيانًا إلى الذودِ عن حلفاء قادتهم إليه المصلحة لا المحبّة. كما قد يُضطرّ إلى أن ينبذَ نبْذَ الخصومِ من أقاموا على محبّته مواصلين التصدّي لمَنْ حالفوه وحالفَهم. لا يسع الدين إذًا أن يشاطر الحاكمين قوّتهم الماديّة من دون نيله نصيبًا من الكراهية التي يولّدها هؤلاء في نفوس الناس.

لا تملك أكثر السلطات السياسيّة رسوخًا واستقرارًا في أعين الناس ما يضمن دوامَها سوى آراء جيل واحد، أو مصالح عهدٍ واحد، وغالبًا ما لا يتعدّى حياة رجل واحد. فقد يُعدّل قانونٌ واحد وضعًا اجتماعيًا يبدو هو الأكثر ثباتًا واستقرارًا في عيون الناس، ومعه يتغيّر كلّ شيء.

إنّ جميع سلطات المجتمع تؤول، عاجلًا أو آجلًا، إلى الزوال، شأن أيامنا نحن على هذه الأرض. تتعاقب بسرعة كتعاقب مباهج الحياة وشجونها. ولم نسمع أو نشهد يومًا أنّ حكومة قامت على نزعةٍ قارّة في قلوب البشر لا يُطاولها التغيّر، أو أنّها نشأت بناءً على مصلحةٍ سرمديّة.

ما دام الدين يستمدّ قوته من العواطف والنزعات والأهواء التي تتوالد على النحوِ ذاته في حقب التاريخ كافّة، فإنّه يتحدّى عاديات الزمن أو يبقى، في الأقلّ، ما لم يتسبّب دينٌ آخر في زواله. أمّا إذا شاء الدين أن يستقوي بمصالح هذه الدنيا فإذ ذاك يغدو بمثل هشاشة سلطات الأرض قاطبة. فالدينُ قد يُكتب له الخلود وحيدًا. أمّا إذا ارتبط بسلطاتٍ فانية فإنّه بذلك يتبع مصيرها، وغالبًا ما يسقط بسقوط الأهواء العابرة التي تُبنى عليها.

إنّ ارتباط الدين بسلطات سياسيّة على اختلافها، لن يكون إذًا إلّا ارتباطًا مُكلِفًا. فهو لا يحتاجُ إلى عونها كي تُكتَب له الحياة، وقد يهلك إذا جعل نفسَه في خدمتها.

يبقى هذا الخطر موجودًا في كلّ الأزمنة والعصور، غير أنّه لا يكون دائمًا ماثلًا للعيان.

ففي بعض العصور تبدو الحكومات أزليّة، وفي بعضها الآخر تبدو حياة المجتمع هشّة وزائلة كحياة إنسان.

بعض الدساتير يبقي المواطنين في حالٍ أشبه بالسُبات، وبعضها الآخر يُنبّه مَلَكاتِهم وحواسّهم ويجعلهم في حالٍ من الحِراك المحموم.

عندما تبدو الحكومات على قدر كبير من القوّة والقوانين على قدر كبير من الثبات، لا يلحظ الناس الخطر المحدق بالدين إذا ما ارتبط هذا الأخير بالسلطة.

أمّا إذا أظهرت الحكومات قدرًا من الضعف والقوانين قدرًا من عدم الثبات والتغيّر، فإنّ الخطر يبدو جليًا للعيان، ولكنْ غالبًا ما يكون اجتنابه عندئذٍ غير ممكن. فالأحرى أن نتعلّم كيف نستشعر الخطأ من بعيد.

كلّما نحت الأمّة نحوَ الوضع الاجتماعي الديمقراطي، ومالت المجتمعات إلى الصيغة الجمهورية، تعاظم الخطر الناجم عن الجمع بين الدين والسلطة. فسرعان ما يحين فيها أوانُ انتقال السلطان من يدٍ إلى يد، وتعاقب النظريات السياسيّة، وزوال القادة والقوانين وحتّى الدساتير، أو تعديلها مرارًا، دون أن يقتصر هذا التداول على مهلةٍ محدّدة، بل يتواصل ما بقيت المجتمعات نفسها. ذلك أن الحِراك وعدم الثبات هما أمران مُلابسان لطبيعة الجمهوريات الديمقراطية، كما يُلابسُ الجمود والسُبات طبيعة المَلَكيّات المطلقة.

لو لم يعمد الأميركيون الذين يغيّرون رئيس دولتهم كلّ أربعة أعوام، وينتخبون مشترعين جددًا كلّ سنتين، ويستبدلون حاكمي الأقاليم كلّ عام، ويعهدون بالمجال السياسيّ إلى تجارب المبتكرين، لو لم يعمد الاميركيون إذًا إلى إبقاء الدين في نطاق ما خارج هذا المجال، فكيف كان لهذا الدين أن يصمد أمام تقلّبات الآراء البشريّة؟ وكيف كان له أن يلقى الاحترام الواجب له في غمرة اصطراع الأحزاب في ما بينها؟ وإلى ماذا يؤول خلوده إذا كان محاطًا بكلّ ما هو فانٍ؟

لقد أدرك رجال الدين الأميركيون هذه الحقيقة قبل سواهم، وعملوا وفقَ مقتضاها. لقد أدركوا أنّهم إذا سعوا وراء السلطان السياسيّ، فسوف يتعيّن عليهم التخلّي عن نفوذهم الديني. وآثروا أن يفقدوا دعمَ السلطة على المشاركة في تقلّباتها.

قد يكون الدين في أميركا أقلّ سطوةً مما كان عليه في بعض الأزمنة ولدى بعض الأمم، غير أنّ تأثيره فيها أكثر دوامًا. لقد قُصِرَ على قواه الذاتية التي لا يقوى أحد على انتزاعها منه. وأبقى عمله محصورًا في نطاق وحيد، غير أنّه منتشرٌ فيه بأكملِه ومهيمن من دون مشقّة.

تبلغني من سائر أنحاء أوروبا أصواتٌ تشكو اضمحلال الإيمان من قلوب الناس، وتسأل عن الوسيلة الكفيلة بأن تعيد للدين شيئًا من سلطانه السابق.

في اعتقادي أن المطلوب أولًا على هذا الصعيد هو التفكير مليًا في ما ينبغي أن يكون عليه موقف الناس الطبيعيّ من الدين في أيّامنا هذه. وإذ يتضح

لنا ما ينبغي أن نرجوه وما ينبغي أن نخشاه، ندركُ جليًا الهدفَ الذي ينبغي السعي لبلوغه.

خطران عظيمان يحدقان ببقاء الأديان: هما الانشقاقات واللامبالاة.

ففي أزمنة الحَميّةِ الدينية قد يترك بعضُ الناس دينهم غير أنّهم لا يفعلون ذلك إلّا لاعتناق دين آخر. وفي هذه الحال يغيّر الإيمان موضوعَه، لكنّه لا يضمحل. وإذ ذاك يثير الدين السابق في النفوس إمّا الحَميّةَ وإما الكراهة. فالبعض يتركه بغضب، والبعض الآخر يتشبّث به بحرارة متجدّدة. ففي أزمنة الورع والحَميّة تختلف المعتقدات الدينية، أمّا عدم التديّن فهو أمرٌ تجهله تمامًا.

غير أنّ الأمرَ يختلف كلّ الاختلاف عندما تسعى مذاهب، أصفها بالسلبيّة، إلى تقويض المعتقد الديني سرًّا، لأنّها تجهد في البرهان على زيف دين ما ولا تقيمُ برهانًا على صدق دين آخر.

في حال مماثلة تعتمل النفس البشرية بثورات جامحة، من دون أن يكون لأهواء الإنسان فيها دورٌ رافد. فنجد أناسًا يتخلّون، كأنّما في غفلةٍ منهم، عمّا تصبو إليه أعزّ آمالهم. وإذ ينساقون وراء تيّار خفيّ لا يملكون الجرأة على مقاومته، لا بل يستسلمون له على مضض، يتركون معتقدهم الذي يُعزّون كي يتّبعوا الشكّ الذي يقودهم إلى القنوط.

في الأزمنة التي نتحدّث عنها، يُهمل الإنسان معتقداته لفتور في حماسته لا لكراهةٍ في نفسه. فالإنسانُ هنا لا يتخلّى عن معتقده، بل المعتقد هو الذي يتخلّى عنه. وعلى الرغمِ من اضمحلال إيمانه بصدق الديانة، يستمرّ الجاحدُ في اعتبارها مفيدة. وإذ يرى إلى المعتقدات الدينية من وجهة نظر إنسانية، يُدركُ تأثيرها البالغ في الأعراف والعادات، وسلطانها على القوانين. ويسلّمُ بقدرتها على تمكين الناس من العيش بسلام، وإعدادهم برفقٍ لمواجهة الموت. فيندم على إيمانه بعدَ فَقْدِه؛ وإذ يعي أنّه حُرِمَ نعمةً يعلم قيمتها حقّ العلم، يتهيّب انتزاعَها ممّن لا تزال في قلوبهم.

أمّا من أقام على اعتقاده فلا يخشى، من جهته، إشهار إيمانه. فمن لا يشاطره رجاءه يُعدّ في نظره بائسًا لا خصمًا. ويعلم جيّدًا أنّه قادرٌ على اكتساب

احترامهم له من دون أن يحذو حذوهم؛ فهو إذًا لا يُعادي أحدًا. ولأنّه لا يعتبر المجتمع الذي يحيا في كنفه حلبة صراع يُصارِع الدين فيها آلافًا من الأعداء باستمرار، تراه محبًّا لأهل زمانِه وإن كان يستنكر نواحي ضعفهم، ويكدّره ما يقترفونه من أخطاء.

لمّا كان غير المؤمنين يجهدون في إخفاء عدم إيمانهم، ومن يؤمنون يُشهرون إيمانهم، فإنّ الحاصِلَ هو تكوّن رأي عام مؤيّد للدين. الدين يُعَزّ، ويُدعَم، ويُجلّ، أمّا دَفينُ الجراحِ فلا يُكتنَه إلّا بسبر أغوار النفس البشريّة.

لا يرى جمهور الناس، ممن لم تخلُ قلوبهم من إحساسهم الديني، ما يُبعدهم عن إيمانهم الراسخ. فشوقُهم الفطريّ إلى الحياة الآخرة يقود خطاهم، بيُسرٍ، إلى بيوت الله، ويُسلمون قلوبهم إلى ما تمليه أحكام الدين وعزاء الإيمان.

لِمَ لا يصدق هذا المشهد علينا؟

أرى بيننا أناسًا فقدوا إيمانهم بالمسيحيّة ولم يهتدوا إلى ديانة أخرى.

وأرى آخرين أقاموا عند حدود الشكّ، وراحوا يتظاهرون بعدم الإيمان.

وبين هؤلاء وأولئك، أرى مسيحيين ما زالوا مؤمنين ولا يجرؤون على إشهار إيمانهم.

وسط هؤلاء الأصدقاء الفاترين والخصوم الألدّاء، أهتدي أخيرًا إلى عددٍ قليلٍ من المؤمنين المستعدّين لمواجهة الصعوبات وتحدّي المخاطر جميعها في سبيل معتقدهم. لقد تخطّى هؤلاء نواحي الضعف البشريّ كي يسموا بأنفسِهم عن الرأي الشائع. وإذ ساقهم هذا الجهد نفسه في اندفاعة مجراه، ما عادوا يعلمون بدقّة أين ينبغي أن يتوقفوا. وإذ رأوا في موطنهم أن أوّل استخدامٍ للحريّة التي نالها الإنسان كان التعرّض للدين، باتوا يخشون أهل زمانهم وينأون بأنفسهم، مذعورين، عن الحرية التي يمارسها هؤلاء. ولمّا كان عدم الإيمان أمرًا مستجدًّا في نظرهم، مالوا إلى كُرهِ كلّ جديد. إنهم إذًا في حالة عداء مع عصرهم وبلدهم ويرون أنّ جميع الآراء المنتشرة فيهما لا بدّ من أن تكون عدوّةَ الإيمان.

لا ينبغي لموقف الناس الطبيعي من الدين أن يكون على هذه الصورة في أيامنا.

قد يطرأ في مجتمعنا إذًا سببٌ عارض ومحدّد يحول دون اتباع النفس البشريّة ميلها الطبيعي، ويدفعها إلى ما وراء الحدود التي ينبغي أن تقف عندها.

إني واثق كلّ الثقة من أنّ هذا السبب العرضي، المحدّد، يتجسّد في الارتباط الوثيق بين السياسة والدين.

إنّ المُلحدين في أوروبا يطاردون المسيحيين بوصفهم أعداءهم السياسيين، لا بوصفهم خصومهم الدينيين. إنهم يمقتون الدين كما يمقتون رأي حزب، لا كما يمقتون معتقدًا خاطئًا. وما ينبذونه في شخص الكاهن هو كونه صديقًا للسلطة، وليس كونه رجلًا من رجال الله.

لقد أتاحت المسيحيّة في أوروبا قيام هذا الرابط الوثيق بينها وبين سلطات الدنيا. أمّا اليوم وقد تهاوت هذه السلطات، فتبدو المسيحيّة كأنّها طُمِرَت تحت أنقاضها. إنّها حياة شُدّ وثاقُها إلى الموت: ويكفي أن تُقطَع الروابط التي تكبّلها كي تنهض من جديد.

لا أدري ما السبيل إلى استعادة المسيحيّة في أوروبا حيويتها وريعانها السالفَين. الله وحده هو القدير على ذلك. ولكن باستطاعة البشر، في الأقلّ، أن يدعوا للإيمان فرصة استخدام ما تبقّى قوّة كامنة فيه.

كيف تُسهمُ عادات الأميركيين ومعارفهم وتجربتهم العمليّة في نجاح المؤسسات الديمقراطيّة

ماذا ينبغي أن يُفهَم من عبارة "معارف" الشعب الأميركي. - لقد حظي العقل البشريّ في الولايات المتحدة بثقافةٍ أقلّ عمقًا من أوروبا. - ولكن لم يبقَ أحدٌ فيها في حالٍ من الجهل. - السبب في ذلك. - السرعة التي تنتشر بها الأفكار في ولايات الغرب شبه المقفرة. - كيف تُسهم التجربة العمليّة في نجاح الأميركيين أكثر مما تُسهم المعارف المستمدّة من الكُتُب.

سبقت الإشارة في مواضع كثيرة من هذا الكتاب إلى حجم تأثير عادات الأميركيين ومعارفهم في ديمومة مؤسّساتهم السياسيّة. ولم يبقَ إذًا من جديد أضيفه إلّا القليل.

لم تنجب أميركا إلى اليوم سوى نفرٍ قليل من الكتّاب البارزين ولم تنجب مؤرخين مرموقين، ولا نعثر فيها على شاعرٍ واحد. إذ ينظر أهلها إلى الأدب، بحصر المعنى، نظرةَ استخفافٍ وعدم اكتراث. فقد نعثر في أوروبا على مدنٍ من الدرجة الثالثة من حيث الأهمية تنشر سنويًا عددًا من الأعمال الأدبيّة يفوق ما تنشره ولايات الاتحاد الأربع والعشرون مجتمعةً.

ينفر العقل الأميركي من الأفكار العموميّة، ولا يميل البتة إلى الابتكارات النظريّة. فلا السياسة نفسها، ولا الصناعة تحثّانه على الالتفات إليها. هناك قوانين جديدة تصدر باستمرار في الولايات المتحدّة، ومع ذلك لم تنجب إلى اليوم مؤلّفين كبارًا يُعنون باستنباط المبادئ العامة للقوانين.

لدى الأميركيين كثيرٌ من المشترعين وشرّاح القوانين، والقليل القليل من الصحافيين؛ أمّا في السياسة فهم يقدّمون للعالم أمثلةً لا دروسًا.

وهذه هي حالهم أيضًا في مجال الفنون الميكانيكيّة.

ففي أميركا تُطبّق جميع اختراعات أوروبا وببراعة لافتة، إذ يُعمَل على تحسينها وتكييفها بما يتلاءم واحتياجات البلاد على أحسن وجه. فالناس فيها صناعيون، غير أنّهم لا يُنمّون لديهم علوم الصناعة. إنهم عمالٌ مَهَرةٌ غير أنهم ليسوا مبتكرين. لقد قضى فالتون أعوامًا طويلة من عمره وهو يسخّر نبوغه لخدمة الأمم الأجنبيّة قبل أن يتمكّن من استغلال هذا النبوغ لصالح بلاده.

لذلك فإنّ مَن يُحاول أن يكوّن رأيًا حاسمًا بشأن أحوال العلم والمعارف في أوساط الأنكلو-أميركيين يواجه احتمال أن يرى الموضوع نفسَه في وجهين مختلفين. فإذا قصر انتباهه على العلماء، لأدهشه عددُهم القليل، وإذا قصر انتباهه على الجاهلين لبدا له الشعب الأميركي هو الشعب الأكثر استنارة قاطبةً.

فموقع الناس من هذين الوجهين هو موقعٌ وسطٌ، كما أشرتُ سابقًا.

كلّ مواطن في نيو إنغلند يُلقَّنُ المبادئ الأوليّة للمعرفة الإنسانية. هذا فضلًا عن تلقينه الأركان الأساسيّة لدينه والبراهين عليها، ويُلقَّن تاريخ بلاده ومكوّنات دستورها الرئيسة. من النادر جدًّا أن يصادف المرء في كونكتيكوت وماساتشوستس مَن لا يعرف مثل هذه الأمور ولو معرفة سطحيّة، أمّا الظاهرة المُستهجنة فعلًا فهي أن يُصادف من يجهلها جهلًا تامًا.

عندما أقيم وجهًا من وجوه المقارنة بين الجمهوريات اليونانية والرومانية وهذه الجمهوريات الأميركية، بين المخطوطات التي ملأت مكتبات الأولى وسكّانها الأجلاف والألف صحيفة التي توزّع في الثانية والشعب المستنير الذي يقطنها. وعندما استعرض في ذهني بعد ذلك كلّ الجهود التي تُبذَل إلى يومنا هذا لتوقّعِ مآل هذه قياسًا على مآل تلك، والتنبؤ بأنّ ما جرى قبل ألفي عام سوف يتكرّر اليوم، تنتابني رغبةٌ في أن أضرم النار في كتبي، كي لا أقاربَ وضعًا اجتماعيًا جديدًا إلّا بمفاهيم وأفكار جديدة.

ومع ذلك أقول إنّ ما ذكرته عن أحوال نيو إنغلند لا ينطبق، دونما تمييز، على أحوال الاتحاد بأسره. فكلّما توغّلنا قُدُمًا باتجاه الغرب أو الجنوب، انخفض مستوى التعليم في أوساط الشعب. وقد نجد في الولايات المحاذية لخليج المكسيك، كما قد نجد بيننا في فرنسا، عددًا من الأفراد الذي لم يتلقّوا المبادئ الأولية للمعرفة الإنسانية. ولكننا لن نجد حتمًا كانتونًا واحدًا في الولايات المتحدة غارقًا بأسره في ظلام الجهالة. وسبب ذلك بدهي وبسيط: لقد انطلقت الشعوب الأوروبية من الظلمات والبربريّة ووُجهَتُها التمدّن والمعرفة، غير أنّ تقدّمها في هذا الاتجاه لم يكن متكافئًا: فمنها من كان تقدّمه سريعًا، ومنها من أبطأ في السير. وكثير منها توقّف عن السير وما زال غارقًا في سُباته على قارعة الطريق.

أمّا في الولايات المتحدة فقد كانت الحال مختلفة.

لقد كان الأنكلو-أميركيون الذين استقرّوا، وذريّتهم من بعدهم، في هذه الأرض متمدّنين أصلًا. ولم يكن عليهم أن يتعلّموا، بل كان حسبهم ألا ينسوا. والحالُ أنّ أبناء هؤلاء الأميركيين أنفسهم، هم الذين ينتقلون، كلّ عام، مع أسَرهم، إلى البراري والقفار حاملين إليها ليس ما اكتسبوه من معرفة وحسب، بل احترام المعرفة أيضًا. لقد جعلهم التعليم يشعرون بفائدة المعرفة، ومكّنهم من أن ينقلوا هذه المعرفة نفسها إلى ذريتهم. لذا أقول إنّ المجتمع في الولاية المتحدة لم يشهد مرحلة طفولة، بل وُلِد في سنّ الرجولة.

لا يستخدم الأميركيون كلمةَ فلاّح مُطلقًا. وهم لا يستخدمون اللفظة، لأنّهم لم يختبروا مدلولَها. فجهل العصور السالفة الأولى، وبساطة الحياة في الحقول، والطابع الريفيّ للقرية، هي أمورٌ لا يعرفونها، كما أنّهم لا يعرفون لا الفضائل ولا الرذائل ولا غلظة العادات ولا النعم الساذجة التي تسود الحياة في الحضارة الناشئة.

عند أطراف الولايات المتحدة النائية، عند الحدّ الفاصل بين المجتمع والأرض الخلاء، يعيش أناسٌ من المغامرين المقدامين الذين لم يتورّعوا، وقد طرق الفقرُ أبواب أسَرِهم، عن التوغّل في مجاهل أميركا بحثًا عن موطن جديد. فإذا بلغ أحد هؤلاء الروّاد مكانًا وارتأى أنّه ملاذه المنشود سارع إلى قطع بعض الأشجار كي يبني من جذوعها كوخًا ومن أغصانها سقفًا. لكم تبدو بائسةً هذه الأكواخ المنعزلة. فالمسافرُ الذي يمرّ بها عند المساء يلمح، من بُعد، وهجَ نيران الموقد من خلالِ شقوق جدرانها، ويسمع إذ يمرّ بها في ليلة عاصفة، جَلَبَةَ أغصان السقف متمايلةً وسط أشجار الغابة. كيف لواحدنا إذًا ألا يحسب الكوخ الفقير ملاذًا للغلظة والجهل؟ والحقّ أنّ المظهر هو الخادع، فلا صلة على الإطلاق بين الرّائد والمكان الذي يجعله ملاذًا له. كلّ شيء من حوله بدائيّ ووحشيّ، أمّا هو فيختزنُ، إذا جاز القول، ثمانية عشر قرنًا من العمل والتجربة. إنّه يرتدي زيّ أهل المدن، ويتحدّث بلغتهم. مُلمّ بأحوال الماضي، متطلّعٌ إلى المستقبل، ويُناقش في أمور الحاضر. إنه إنسان شديد التمدّن يرتضي

أن يعيش، لبعض الوقت، في الغابات، ويتوغّل في مجاهل العالم الجديد مسلّحًا بالكتاب المقدّس وفأسٍ وصُحُف.

لا يستطيع المرء أن يتصوّر تلك السرعة الهائلة التي تنتشر بها الأفكار وسط المجاهل والقفار[6].

ولا أعتقد أن أكثر كانتونات فرنسا استنارة واكتظاظًا بالسكان تشهد مثل هذا الحِراك الفكري الكبير[7].

ما من شكّ في أنّ انتشار التعليم في أوساط الشعب في الولايات المتحدة يُسهمُ بقوّة في استمرار الجمهورية الديمقراطية وديمومتها. واعتقادي أن هذا ما قد تشهده المجتمعات قاطبةً إذا أحجمت هذه المجتمعات عن فصلِ التعليم الذي يُنير العقل عن التربية التي تهذّب السلوك والعادات.

ومع ذلك إنّي لا أميل إلى المغالاة في هذا الشأن، وإنّي لبعيدٌ كلّ البعد عن الظنّ، شأن الكثيرين في أوروبا، أنّ تعليم الناس القراءة والكتابة لا يكفي، في حدّ ذاته، إلى جعلهم، بسحرِ ساحر، مواطنين.

---

(6) قطعت جزءًا من المسافة على طول حدود الولايات المتحدة مستقلاً عربة مكشوفة يسمّونها هناك عربة البريد. وكنّا نشق طريقنا مسرعين، ليلًا نهارًا، عبر مسالك ودروب وعرة وسط مساحات شاسعة من غابات الشجر الأخضر. حتّى إذا ادلهمّ الليل وفُقِدَت الرؤية تمامًا عمد سائق العربة إلى إشعال أغصان الأرزيّة نستضيء بها لمواصلة رحلتنا. وكنّا نتوقّف أحيانًا أمام أكواخ متواضعة ومتباعدة جدًا وسط الغابات تسمّى: دارة البريد. حيث يترك السائق رزمةً ضخمةً من الرسائل أمام باب الكوخ المنعزل، ثمّ نعاود سيرنا مسرعين تاركين لأهل الناحية أن يأتي كل واحد منهم للحصولِ على رسالته أو طرده.

(7) في عام 1832، وجب على كلّ مقيم في ولاية ميشيغن أن يسدّد فرنكًا و22 سنتًا بدل رسوم بريدية، و1 فرنكًا و5 سنتات لكل مقيم في فلوريدا (يُنظر: *National Calendar* (1833), p. 244). في العام ذاته وجب على كلّ مقيم في مديريّة الشمال أن يسدّد للدولة (الفرنسيّة)، بدل الرسم عينه، مبلغًا قدره فرنكًا و4 سنتات (يُنظر: *Compte général de l'administration des finances*, 1833, p. 623). والحال أن كثافة السكان في ميشيغن لم تكن لتتجاوز في تلك الحقبة السبعة مقيمين في الفرسخ المربّع، مقابل خمسة مقيمين في الفرسخ في فلوريدا: ومعروف أن التعليم كان أقلّ انتشارًا في هذين الإقليمين وكذلك الحركة الاقتصادية والاجتماعية قياسًا بولايات الاتحاد الأخرى. أمّا كثافة السكّان في مديريّة الشمال في فرنسا، فبلغت في تلك الفترة 3400 نسمة في الفرسخ المربّع، وكانت هذه المنطقة تعتبر إحدى أكثر مناطق فرنسا استنارة ونشاطًا صناعيًا.

إنّ المعارف الحقّة تُستمدّ أولًا من التجربة، ولو لم يُمرّس الأميركيون تدريجًا على اعتياد تدبير شؤون أنفسهم بأنفسهم، لما كانت معارفهم الكُتبيّة التي يمتلكونها، اليوم، ذات نفع كبيرٍ في بلوغِ ما بلغوه.

لقد عشتُ طويلًا مع شعب الولايات المتحدة، وأجدني، مهما حاولتُ، عاجزًا عن وصف إعجابي بتجربته وبفطرته السليمة.

إيّاكَ واستدراج الأميركي إلى التحدّث عن أوروبا، فهو في العادة يُبدي كثيرًا من الادعاء بهذا الشأن وقدرًا من الزهو الأحمق. ولن يدلي عندئذ إلّا بآراء عموميّة وغير محدّدة هي في الأغلب خير مُعين لأهل الجهل على وجه البسيطة. أمّا إذا سألته عن بلاده فسوف تلحظ أن الغشاوة التي كانت تغلّف عقلَه قد تبدّدت فجأة. وتغدو لغته، كتفكيره، محدّدة وواضحة وبالغة الدقّة. وسوف يُحدّثكَ بطلاقة عن حقوقه وما هي الوسائل التي ينبغي أن يعتمدها لمزاولة هذه الحقوق. وسوف يحدّثك طويلًا عن العادات المتبعة في خوض العمل السياسيّ. وسوف يُشعرك بأنّه مُلمّ بقواعد الإدارة العامّة وبأنّ آلية القوانين أصبحت مألوفة لديه. لم ينهل المواطن الأميركي من الكتبِ معارفه العمليّة ومفاهيمه الإيجابية: فالمؤكّد أن تربيته الكتبيّة قد أهّلته لتلقّي هذه المعارف والمفاهيم غير أنّها لم توفّرها له.

يُتاح للأميركي أن يعرف قوانين بلاده عبر اشتراكه في التشريع. وعبر مشاركته في الحكم يتمرّس بصيغ الحكم المختلفة. ذلك أنّ شؤون المجتمع بأسرها تُنجز يوميًا على مرأى منه، لا بل في متناول يده.

ففي الولايات المتحدة تهدف التربيّة بمجملها إلى إعداد الناس إعدادًا سياسيًا؛ أمّا في أوروبا فالغرض الرئيس منها هو إعداد الناس لتدبير حياتهم الخاصّة، فتدخّل المواطنين في الشؤون العامة في أوروبا أمرٌ نادر جدًا فهو إذًا لا يستأهل الإعداد له مُسبَقًا.

إنّ نظرةً واحدة إلى المجتمعَيْن المذكورين كفيلةٌ بإبراز ما ينطويان عليه من أوجه التباين الباديّة حتّى في أوضح مظاهرهما الخارجيّة.

نحن نعمد في أوروبا إلى إقحام عادات وأفكار حياتنا الخاصّة في الحياة العامّة، ولمّا كان مألوفًا لدينا الانتقالُ فجأة من كنف الأسرة إلى حكومة الدولة، غالبًا ما نجد أنفسنا منصرفين إلى التداول في مصالح المجتمع العليا بالطريقة نفسها التي نعتمدها في تبادل أطراف الحديث مع أصدقائنا.

أمّا الأميركيون فهم، على العكس من ذلك، يعمدون على الدوام تقريبًا إلى إقحام الحياة العامّة في دائرة الحياة الخاصّة. وليس في ذلك ما يدعو إلى العَجَب إطلاقًا إذا كانوا يألفون فكرة المحلّفين منذ نشأتهم وهم يلعبون في باحة المدرسة، ويكتشفون الصيغ البرلمانيّة حتّى في تنظيم الولائم التي يقيمونها.

في أنّ القوانين تُسهم في بقاء الجمهورية الديمقراطية في الولايات المتحدة أكثر مما تُسهم الظروف الجغرافيّة والماديّة، كما تسهم الأعراف والعادات في بقائها أكثر مما تُسهمُ القوانين

جميع شعوب أميركا تنعم بوضع اجتماعي ديمقراطي. - ومع ذلك فإنّ المؤسسات الديمقراطية لا تبقى متماسكة إلّا عند الأنكلو-أميركيين. - إسبان أميركا الجنوبية الذين تنعم بلادهم بظروف جغرافيّة مؤاتية كالأنكلو-أميركيين لا يستطيعون تحمّل الجمهورية الديمقراطيّة. - حتّى المكسيك التي تبنّت دستور الولايات المتحدة لا تستطيع ذلك. - أنكلو-أميركيو الأقاليم الغربيّة يتحمّلونها بمشقّة أكبر ممّا يفعل نظراؤهم في الأقاليم الشرقيّة. - أسباب هذه التباينات.

لقد أشرت سابقًا إلى أنّ استمرار المؤسّسات الديمقراطيّة في الولايات المتحدة ينبغي أن يُعزى إلى الظروف (الجغرافية والمادية) والقوانين والأعراف والعادات[8].

لا يعرف الأوروبيون، في معظمهم، سوى الشرط الأول من هذه الشروط الثلاثة ويولونه أهميّةً حاسمةً ليست له في الحقيقة.

(8) أذكّر القارئ هنا بالمعنى العام الذي أعطيه هنا للفظة الأعراف والعادات، فهي تعني مجمل الاستعدادات الفكريّة والأخلاقية التي يُضفيها البشر على وضعهم الاجتماعي.

ما لا شكّ فيه أنّ الأنكلو-أميركيين حملوا معهم لدى مجيئهم إلى العالم الجديد مبدأ المساواة وتكافؤ المراتب (الاجتماعية). لم يكن بين هؤلاء يومًا لا عامّة ولا نبلاء، ولم يعرفوا تعصّبًا للنَسَب أو المهنة. ولمّا كانت أوضاعهم الاجتماعيّة ديمقراطيّة على هذا النحو نشأ الحكم الديمقراطيّ بينهم من دون مشقّة.

غير أنّ هذا الواقع لا يقتصر فقط على الولايات المتحدة؛ ذلك أن معظم المستوطنات في أميركا قد أنشئت على يدِ أناس متساوين في ما بينهم أو أصبحوا متساوين عقب استقرارهم فيها. ولم يتسنّ للأوروبيين أن يُنشئوا طبقةً أرستقراطيّة في أي ناحية من نواحي العالم الجديد.

مع ذلك لا نشهد ازدهارًا للمؤسّسات الديمقراطيّة إلّا في الولايات المتحدة.

فليس للاتحاد الأميركي أعداءٌ يجب عليه محاربتهم. إنّه قائمٌ وحده وسط المجاهل والقفار أشبه بجزيرة وسط المحيط.

غير أنّ الظروف الجغرافيّة نفسها كانت قد عزلت إسبان أميركا الجنوبيّة على نحوٍ مُشابه، ومع ذلك لم تحل عزلتهم تلك دون إنشائهم جيوشًا وخوض الحروب في ما بينهم إذا عزّ وجود العدوّ الخارجي. وحدها الديمقراطيّة الأنكلو-أميركية تمكّنت، إلى يومنا هذا، من الحفاظ على عيشها بسلام.

تشكّل مساحة الاتحاد مجالًا واسعًا للنشاط الإنساني، كما توفّر مصدرًا لا ينضب لموارد الصناعة والعمل. فلا عجبَ إذًا أن يحلّ فيها السعي وراء الثروة محلّ الطموح، وأن يُلطّف الرخاء من حَميّةِ الشقاق.

ولكن أين لنا أن نجد في أي بقعة من بقاع العالم سهولًا بمثل خصوبة سهول أميركا الجنوبيّة، وأنهرًا بمثل عظمة أنهارها، وموارد عذراء لثروات لا تنفد كتلك التي نجدها فيها؟ ومع ذلك فإنّ أميركا الجنوبيّة هذه لم تستطع التكيّف مع المؤسّسات الديمقراطية. فلو كان رَغَد الشعوب يتوقّف فقط على إقامتها في ناحية منعزلة من نواحي العالم حيث المساحات الشاسعة متاحة لسكناها، لما

وجد إسبان أميركا الجنوبية سببًا للشكوى من حظوظ مصيرهم. وحتّى لو قيض لهم أن ينعموا بقدر من الرخاء أقلّ مما ينعم به جيرانهم في الولايات المتحدّة، لكان من شأن حظوتهم هذه أن تثير حسد شعوب أوروبا قاطبة. ومع ذلك لم يعرف وجهُ البسيطة أممًا أشدّ تعسًا وبؤسًا من أمم أميركا الجنوبية.

هكذا يتضح لنا ليس فقط أنّ الظروف الجغرافيّة والمادية لا تُثمِر نتائجَ متماثلة لدى أميركيي الجنوب وأميركيي الشمال، بل إنّها أيضًا قد لا تُنتج لدى الأميركيين الجنوبيين ما ليس هو أدنى شأنًا مما نشهده في أوروبا حيث الظروفُ نفسها تلعب دورًا معاكسًا.

لذلك يمكننا القول إنّ تأثير الظروف الجغرافية والماديّة على مصير الأمم ليس حاسمًا كما قد يظنّ البعض.

لقد عرفتُ أقوامًا من نيو إنغلند مستعدّين لهجر موطنهم حيث الرخاء في متناولهم، سعيًا وراء الثروة في المجاهل والقفار. كما عرفتُ، على مقربةٍ منهم، سكّان كندا الفرنسيين يحتشدون في رقعة ضيّقةٍ من الأرض لا تتسع لهم، بينما البراري مترامية الأرجاء بجوارهم. وبينما قيض لمهاجر الولايات المتحدة أن يمتلك مزرعةً واسعة الأرجاء لقاء بضعة أيام من العمل، كان الكندي يشتري الأرض بأثمانٍ تضاهي أثمان الأراضي في فرنسا.

لقد وفّرت الطبيعة للأوروبيين، بوضعها مجاهل العالم الجديد في متناولهم، نِعَمًا وخيراتٍ لم يُحسنوا، في أحوال كثيرة، استغلالها.

هناك شعوب أخرى في أميركا قد توافر لها مثيل ما توافر للأنكلو-أميركيين من ظروف الرخاء، ما عدا قوانينهم وعادات سلوكهم، ومع ذلك أقامت هذه الشعوب على بؤسها. فلا بدّ من القول إذًا إنّ قوانين الأنكلو-أميركيين وعادات سلوكهم هي السبب الرئيس والفريد في عظمتهم، وهي السبب الغالب الذي أسعى هنا وراء تبيانه.

لستُ في وارد الزعم بأنّ صلاح القوانين الأميركية هو صلاحٌ مطلق: ولا أدّعي أنّها قد تصلح لجميع الأمم الديمقراطية. والكثير من هذه القوانين يبدو لي على قدر من الخطورة حتّى في الولايات المتحدة.

مع ذلك، لا يسعنا التنكّر لحقيقة أن التشريع الأميركي، بمجمله، موافقٌ، خير الموافقة، لعبقريّة الشعب الذي وضع لأجله، ولطبيعة البلاد نفسها.

القوانين الأميركية هي إذًا قوانين صالحة، وينبغي أن يُعزى إليها قسط لا بأس به من النجاح الذي يحظى به الحكم الديمقراطي في أميركا. ولكنني لا أعتقد أنها السبب الرئيس في هذا النجاح. فإذا كنتُ أرى أنّها أشدّ تأثيرًا في الرخاء الاجتماعي الذي ينعم به الأميركيون من طبيعة البلاد والظروف المادية، فإنّ لديّ من الأسباب ما يقنعني من جهة أخرى بأنّ تأثيرها أقلّ وطأةً من تأثير عادات السلوك والأعراف.

لا شكّ في أنّ القوانين الفدرالية هي التي تشكّل القسم الأكبر والأهمّ من تشريع الولايات المتحدة.

وقد تبنّت المكسيك، التي تحظى بموقع جغرافي مناسب شأن الاتحاد الأنكلو-أميركي، القوانين نفسها، ومع ذلك لا تتمكّن المكسيك من التكيّف مع الحكم الديمقراطي.

هناك إذًا سببٌ آخر مستقلّ عن الظروف الجغرافية وعن القوانين، يجعل الديمقراطية صالحة لحكم الولايات المتحدة.

ولكن ثمّة دليل أوضح على ذلك، قد لا يضيرنا الإتيان على ذكره. ذلك أن السكان الذين يقطنون أقاليم الاتحاد، لهم جميعهم، أو جُلّهم، مَحتِدٌ واحد، ويتكلّمون لغة واحدة، ويتعبدّون الله بطريقة واحدة ويخضعون لظروف مادية واحدة، وينصاعون لقوانين واحدة.

فمن أين نشأت الفروقُ في ما بينهم؟

لِمَ يظهر الحكم الجمهوري في شرقِ الاتحاد، في مظهر الحكم القوي المنظّم، ولا يُقدم على أمرٍ إلّا بتبصّرٍ ورويّة؟ وكيف يتأتّى له أن تتسم أفعاله وقراراته بطابع الحكمة والديمومة؟

ولِمَ تبدو، على الضدّ من ذلك، سلطاتُ المجتمع في غرب الاتحاد كأنّها تسيرُ بلا قصد؟

لِمَ تُدارُ شؤونها بشيء من الاضطراب، والانفعال، لا بل العصبيّة التي لا تبشّر بمستقبلٍ واعد؟

لا أقيم هنا موازنةً بين الأنكلو-أميركيين وشعوبٍ أجنبيّة، بل بين الأنكلو-أميركيين أنفسهم، محاولًا بيان الأسباب التي جعلتهم لا يشبهون بعضهم بعضًا. ولن يُجدي نفعًا أن أستقي حجّتي هنا من طبيعة البلاد ومن اختلاف القوانين. ولا مناص من البحث عن سبب آخر. وكيف لي أن أجد هذا السبب، إنْ لم أجده في عادات السلوك والأعراف؟

ففي الشرق (شرق الاتحاد) تمرّس الأنكلو-أميركيون طويلًا بأصول الحكم الديمقراطي واكتسبوا عاداته وكوّنوا الأفكارَ الأنسب لاستمراره. وعلى هذا النحو تغلغلت الديمقراطية تدريجًا إلى الأعراف والآراء والصيغ. وبتنا نجدها في تفاصيل الحياة اليومية كما في أدق جزئيّات القوانين. وفي الشرق أيضًا بُذِلَت المساعي الناجعة لنشر التعليم والتربية في أوساط الشعب، وشُهِدَ التواصل الأرقى بين الدين والحريّة. فماذا تكون هذه العادات والآراء والأعراف والمعتقدات، إن لم تكن ما أسميته بـ"عادات السلوك"؟

على الضدّ من ذلك، ما زال الغربُ يُعوِزه قسمٌ من هذه المزايا نفسها. فكثير من سكّان ولايات الغرب ولدوا في الغابات والقفار ودرجوا على مزج حضارة أبائهم وأفكارهم بعادات الحياة البرّية. لذا نجد الأهواء أشدّ احتدامًا لديهم، يُقابلها تراخٍ مشهود في الحسّ الديني وتشوّش في الأفكار. والناس هناك لا يمارسون أيّ نوعٍ من الرقابة حيال بعضهم البعض لأنّهم بالكاد يعرفون بعضهم بعضًا. فأمم الغرب إذًا تُظهِرُ، على نحو ما، ما تظهره الأمم الناشئة عادةً من قصورٍ في الخبرة وعاداتٍ غير منتظمة. هذا علمًا بأن المجتمعات في الغرب قد تشكّلت من عناصر قديمة؛ غير أنّها حديثة النشأة كتجمّعات.

إنّ عادات السلوك (الأعراف والتقاليد والعادات) إذًا هي التي تجعل أميركيي الولايات المتحدة وحدهم من بين سائر الأميركيين، الأكثر تقبّلًا لحكم الديمقراطية. كما أنها هي أيضًا التي تجعل الديمقراطيات الأنكلو-أميركية على اختلافها، على هذا القدر أو ذاك، من الانتظام والازدهار.

يُغالي الأوروبيون في تقديرهم لتأثير الموقع الجغرافي لبلدٍ ما في ديمومة مؤسّساته الديمقراطية. كما أنهم يولون القوانين أهميّةً كبيرة بينما يقلّلون من شأن الأعراف وعادات السلوك في هذا المجال. المؤكّد أنّ هذه الأسباب الثلاثة تُسهِمُ في تنظيم وتوجيه الديمقراطية الأميركية؛ لكن إذا اقتضى تصنيفها بحسب الأولوية لمِلتُ إلى القول إنّ الأسباب المادية تُسهم في ذلك أقلّ مما تُسهم القوانين، كما إنّ هذه تسهم أقلّ مما تسهم عادات السلوك والأعراف.

قناعتي أنّ أفضل المواقع الجغرافيّة وأفضل القوانين الممكنة لا يسعها صون دستورٍ ما بصرف النظر عن عادات السلوك، بينما يسع هذه أن تفيدَ من أسوأ المواقع الجغرافيّة والقوانين. إنّ أهميّة عادات السلوك والأعراف حقيقة عامّة تعيدنا إليها الدراسة والتجربة باستمرار. ويصحّ اعتبارها نقطة محورية في ذهني، ماثلةً في المؤدّى الفعلي لجميع أفكاري.

بناء عليه، لم يبقَ لي إلّا أن أختمَ بحثي على هذا الصعيد بكلمة.

فإن كنتُ قد أخفقتُ في سياق ما سبق من هذا الكتاب في تنبيه القارئ إلى الأهميّة التي أوليها تجربة الأميركيين العملية، وعاداتهم وآرائهم، أي بعبارة واحدة: عادات سلوكهم وأعرافهم، في الحفاظ على قوانينهم، فهذا يعني أنني لم أوفّق في بلوغ الهدف الرئيس الذي وضعته نصب عينيّ حين عزمتُ على تأليفه.

هل تكفي القوانين وعادات السلوك والأعراف لصون المؤسّسات الديمقراطية في غير أميركا

لو انتقل الأنكلو-أميركيون إلى أوروبا لاضطروا إلى تعديل قوانينهم. - ينبغي تمييز المؤسسات الديمقراطية من المؤسّسات الأميركية. - قد يجوز أن تصاغ قوانين أفضل، أو في الأقل مختلفة عن القوانين التي تبنّتها الديمقراطية الأميركية. - إنّ مَثَل أميركا إنّما يدلّ على أنّ إصلاح حال الديمقراطيّة بوساطة القوانين وعادات السلوك هو أمرٌ ممكن وغير مستحيل.

لقد أشرتُ سابقًا إلى أنّ نجاح المؤسّسات الديمقراطية يتوقّف على القوانين نفسها وعلى عادات السلوك أكثر مما يتوقّف على طبيعة البلاد الجغرافيّة.

لكن هل تعني إشارتنا هذه أنّ في حال انتقال هذين السببين إلى بلدٍ آخر فإنّهما سيؤديان إلى تأثير مماثل؟ وإذا كان البلد بموقعه الجغرافي وحده لا يسعه أن يكون بديلًا من هذه القوانين والأعراف، فهل يسع هذه وحدها أن تكون بديلًا من موقع البلد الجغرافي؟

هنا نسلّم جدلًا بأنّ البراهين ليست في متناولنا. ففي العالم الجديد شعوب أخرى غير الأنكلو-أميركيين، ونظرًا إلى كونها معرّضة للظروف الجغرافية والمادية نفسها التي يتعرّضون لها، جاز لي أن أقيم الموازنة بينها وبينهم.

ولكن ما من أمّة خارج أميركا تبنّت قوانين الأنكلو-أميركيين وعادات سلوكهم برغم كونها لا تتمتّع بمزايا بلاد هؤلاء الجغرافية.

وإذ يستحيل علينا عقد المقارنة بهذا الشأن، لا يسعنا إلّا المجازفة بإبداء الرأي.

في اعتقادي أنّه ينبغي، في المقام الأول، التمييز بدقّة مؤسسات الولايات المتحدة من مؤسّسات الديمقراطية بصفة عامة.

فعندما أفكّر في حال أوروبا، وفي تعداد شعوبها الكبير، ومدنها المكتظّة بالسكان، وجيوشها الجرّارة، وتعقيدات سياساتها، أزداد اقتناعًا بأنّ الأنكلو-أميركيين أنفسهم إذا انتقلوا إلى أرضنا بأفكارهم وديانتهم وعادات سلوكهم، لما أمكنهم العيش فيها من دون إجراء تعديلات أساسيّة على قوانينهم.

ولكن لنفترض أننا نتكلّم على شعب ديمقراطي منظّمٍ على نحوٍ مغاير لتنظيم الشعب الأميركي.

فهل يستحيل عندئذ أن نتصوّر حكمًا قائمًا فعلًا على إرادة الأغلبية ولكن حيث الأغلبية تكبح نوازع المساواة الفطريّة لديها لصالح استقرار الدولة

واستتباب النظام، وتقبل بإسناد جميع صلاحيات السلطة التنفيذية لأسرةٍ أو لشخص فرد؟ ألا يسعنا أن نتخيّل مجتمعًا ديمقراطيًا تكون فيه السلطات الوطنيّة أشدّ مركزيّة مما هي عليه في الولايات المتحدة، وحيث يمارس الشعب سطوةً أقل مباشرةً وأقل طغيانًا على الشؤون العامة، وحيث المواطن الحاصل على بعض الحقوق، يشارك مع ذلك، وضمن نطاقه، في مسيرة الحكم؟

إنّ ما عاينته لدى الأنكلو-أميركيين يحملني على الاعتقاد بأنّه إذا أدخلت تدريجًا إلى المجتمع مؤسّسات ديمقراطية من هذا القبيل، وامتزجت شيئًا فشيئًا بالعادات وتغلغلت رويدًا إلى آراء الشعب، لأمكنها الاستمرار في بلاد أخرى غير أميركا.

لو كانت قوانين الولايات المتحدة هي القوانين الديمقراطية الوحيدة التي يمكن تخيّلها، أو كانت هي الأكمل بين القوانين قاطبةً، لجاز لنا الاستنتاج في اعتقادي أن نجاح القوانين في الولايات المتحدة لا يُقيم الدليل القاطع على نجاح القوانين الديمقراطيّة عمومًا في بلدٍ لا يحظى بمثل ما تحظى به من مزايا الموقع الجغرافي.

ولكنْ إذا كانت قوانين الأميركيين تبدو لي قاصرةً في أكثر من ناحية، ويمكنني بيُسرٍ أن أتصوّرها في صيغة مختلفة، فإنّ موقع البلد الفريد من نوعه لا يبرهن لي على أنّ المؤسّسات الديمقراطية لا يسعها أن تنجح لدى شعبٍ لا يتمتّع بلده بمزايا مماثلة لكنّه يتمتّع بقوانين أفضل.

وإذا كان الناس في أميركا يبدون مختلفين عن سواهم في بلدان أخرى؛ وإذا كان وضعهم الاجتماعي يولّد لديهم آراء وعادات معاكسة لما يتولّد في أوروبا من هذا الوضع الاجتماعي ذاته، فإنّ ما يجري في كنف الديمقراطيات الأميركية لا يُنبئنا بما ينبغي أن يجري في كنفِ ديمقراطيات أخرى.

وإذا كان الأميركيون يُظهرون الميولَ نفسَها التي تُظهرها الشعوب الديمقراطية الأخرى جميعًا، واستند مشترعوهم إلى طبيعة بلادهم وإلى مزايا الظروف الماديّة لضبطِ هذه الميول في حدودها المعقولة، فإنّ رخاء الولايات

المتحدة الذي يُعزى في هذه الحالة إلى أسباب مادية محضة لن يكون مُعينًا صالحًا للأمم التي تودّ أن تحذو حذوها من دون أن تكون لها مزاياها الجغرافية.

غير أنّ الوقائع لا تؤيّد أيًا من هاتين الفرضيّتين.

لقد شهدتُ في أميركا أهواءً شبيهةً بالأهواء التي نشهدها في أوروبا: بعضها نابع من فطرةِ النفس البشريّة، وبعضها الآخر نابع من الوضع الديمقراطي للمجتمع.

شهدتُ في الولايات المتحدة قلقَ النفس، وهي سمةٌ طبيعيّة للنفس البشريّة عندما يجد الناسُ، في ظلّ تكافؤ الفرص التام، أنّ لكلّ منهم حظوظًا متساوية في الترقّي. وشهدتُ الشعور الديمقراطي بالحسد متجليًا في ألف صورة وشكل. ولاحظت أن الشعب هناك غالبًا ما يبدي في تدبير شؤونه مزيجًا من الإدّعاء والجهل، وخلصتُ إلى أنّ الناس في أميركا، كما بين ظهرانينا، معرّضون للنقائص نفسِها ولأشكال التعاسة نفسها.

ولكن حين أتيح لي الانكباب على دراسة الوضع الاجتماعي بدقّة، سرعان ما اتضح لي أن الأميركيين بذلوا جهودًا جبّارةً موفّقة لأجل مكافحة هذه النقائص الملابسة للنفس البشريّة، ولأجل تصويب هذه العيوب الملابسة لطبيعة الديمقراطيّة.

ولعلّ قوانين مجالسهم البلديّة المتنوّعة شكّلت سدودًا أحاطت بطموح المواطنين القَلِق وحصرته في نطاق ضيّق، وسيّرت الأهواء الديمقراطية التي من شأنها أن تقوّض الدولة لما فيه صالح وحدة الحكم المحلّي (البلدية). وبدا لي أنّ المشترعين الأميركيين قد وفّقوا، إلى حدّ ما، في مواجهة مشاعر الحسد بفكرة الحقوق، ومواجهة الحِراك المتصل للوسط السياسيّ بثبات الأخلاق الدينية، والتصدّي لجهل الشعب بالنظريّات بتجربته العمليّة، وتقلّب رغباته بتعوّده على تدبير شؤونه.

لم يعتمد الأميركيون إذًا على طبيعة بلادهم الجغرافية لمقاومة الأخطار الناجمة عن دستورهم وقوانينهم السياسيّة. لقد عمدوا إلى علاج الآفات الشائعة

في جميع الأمم الديمقراطيّة بوسائل تفرّدوا، هم وحدهم، إلى اليوم باللجوء إليها. ومع أنّهم أوّل من جرّب هذه الوسائل، فقد كُتِبَ لهم النجاح في تطبيقها.

ليست قوانين الأميركيين وعادات سلوكهم هي الوحيدة المناسبة للشعوب الديمقراطية، غير أنّ الأميركيين قدّموا البرهانَ على أنّ تسوية الديمقراطية بوساطة القوانين وعادات السلوك أمرٌ ممكنٌ وغير ميؤوس منه.

وإذا استلهمت شعوبٌ أخرى من تجربة أميركا هذا المبدأ الناجع من دون الأخذ بمنحى تطبيقه هناك، وحاولت أن تكيّفه مع الوضع الاجتماعي الذي شاءته العناية الإلهيّة للناسِ في أيامنا هذه، وسعت بذلك وراء اجتناب الاستبداد أو الفوضى اللذين يهدّدانها، فهل ثمة ما يدعونا إلى الاعتقاد بأنّها ستخفق حتمًا في مسعاها؟

لعلّ مسألة تنظيم الديمقراطية وإرساء قواعدها بين المسيحيين هي المسألة السياسيّة الكبرى في عصرنا هذا. من المؤكّد أنّ الأميركيين لم يبتكروا حلًا لهذه المسألة، لكنّهم قدّموا، في الأقل، دروسًا مفيدة لمن يسعى وراء حلّها.

أهميّة ما سَبق ذِكرُه لما نشهدُ اليوم من أحوال أوروبا

لا يشقّ على القارئ إدراك السبب الذي دعاني إلى إجراء البحوث التي أجريتها في ما سبق. ذلك أن السؤال الذي أثرته في سياقها لا يعني الولايات المتحدة وحدها، بل العالم بأسره، ولا يعني أمّة بعينها بل البشريّة جمعاء.

فإذا كانت الشعوب التي تبنّت مجتمعاتها الصيغة الديمقراطية لا يُكتَب لها الحفاظ على حريّتها إلّا إذا قطنت البراري والقفار، لكان القنوط من مصير الجنس البشريّ برمّته هو الأجدر بنا، ذلك أنّ البشر يسيرون بخطواتٍ حثيثة نحو الديمقراطية، بينما البراري والقفار تكتظّ بالوافدين إليها.

وإذا كان صحيحًا أن القوانين وعادات السلوك لا تكفي وحدها لاستمرار المؤسّسات الديمقراطية، فما هو الملاذ المتبقّي الذي قد تصبو إليه الشعوب سوى استبداد الحاكم الفرد؟

أعلم جيّدًا أنّ كثيرًا ممّن يتميّزون باستقامة الرأي في زماننا لا يُرهبهم مثل هذا المصير، وممّن يودّون، لشدّة ما أنهكتهم الحريّة، أن ينعموا بالطمأنينة أخيرًا بعيدًا من أعاصيرها.

لكنّ هؤلاء لا يعلمون حقّ العلم إلى أي بَرٍّ يتجهون. ولفرط استغراقهم في ذكرياتهم ما زالوا يرون إلى السلطة المُطلقة كعهدهم بها في ما مضى، لا كما قد تكون آلت إليه حالُها اليوم.

يقيني أنّه لو قامت السلطة المطلقة مجددًا في أمم أوروبا الديمقراطيّة لاتخذت حتمًا صيغةً جديدة ولاكتست سماتٍ لا عهد لآبائنا بها.

لقد شهدت أوروبا حقبةً من الزمن كان فيها القانونُ ورضاء الناس يمنحان الملوك سلطات تكاد أن تكون غير محدودة، غير أنّهم لم يستخدموها في أغلب الأحيان.

ولن أتطرّق هنا إلى صلاحيات طبقة النبلاء أو سلطة بلاطات الملوك، أو إلى حقوق طوائف المهن، وامتيازات حكّام الولايات التي كانت، بتلطيفها ضربات السلطة، تُبقي روح المقاومة حيّةً في كنفِ الأمّة.

ولكن بصرف النظر عن هذه المؤسسات السياسيّة التي كانت، على الرغم من تصدّيها لحريّة الأفراد في معظم الأحيان، تُغذّي في النفوس هوى الحريّة، والتي لا جدالَ في جدواها من هذا المنطلق، فقد كانت الآراء وعادات السلوك تُقيمُ حول السلطة المَلكيّة سدودًا من الوقاية غير مرئيّة، لكنّها تضاهي المؤسسات السياسية من حيث الفاعلية.

وكذلك الدين ومحبّة الرعايا وصلاح الملك ومفهوم الشرف والعائلة والاصطفاف المناطقيّ والعرف والرأي العام، كانت هذه كلّها تحدّ من سلطان الملوك، وتحصر سلطتهم في نطاقٍ غير مرئيّ.

ففي ذلك الوقت كان دستور الأمم استبداديًا، وعادات سلوكهم حرّة. وكان للملوك الحقّ في التصرّف كما يحلو لهم ولكنّهم لم يملكوا لا القدرة على ذلك ولا الرغبة فيه.

ماذا تبقّى لنا اليوم من سدود الوقاية من طغيان الطاغية؟

بعد زوال سطوة الدين من النفوس انهار أمنع السدود المرئيّة الفاصلة بين الخير والشر. وأضحى كلّ ما في العالم الأخلاقي غير يقيني ومدعاة للشك. وأضحى الملوك، كما الأمم، يسيرون بلا قصد، ولا أحد يدري بدقّة ما هو الحدّ الفاصل بين الاستبداد والإباحة.

أزمنة طويلة من الثورات قوّضت إلى الأبد هالة الاحترام التي كانت تحيط بقادة الدولة. وإذ تخلّص الملوك من عبء احترام ومحبّة الشعب لهم انقادوا، بلا خشية، وراء شهوة السلطة.

فعندما يرى الملوك حقيقةَ ما في طوية الناس الماثلين بين أيديهم، يغلب على أحكامهم الرفقُ والرحمة، ويشعرون في قرارتهم بأنهم أقوياء، ويميلون إلى الحرص على محبّة رعاياهم لأنّ محبّة الرعايا هي سَنَدُ العرش. وإذ ذاك تنشأ بين الملك والشعب عواطف متبادلة تذكّر أهل المجتمع برقّة العواطف التي تسودُ العلاقات داخل الأسرة الواحدة. حتّى إذا أبدت الرعيّةُ في الخفاء بَرَمًا من الوليّ، تهيّبت الإفضاء علانيةً بمكنونِ الصدور خشيةَ إغضابه، وإذا شاء الوليّ أن يُنزلَ العقابَ غلّبَ اللينَ على الشدّة شأن ربّ الأسرةِ يُعاقِبُ أبناءَه.

أمّا إذا حجبت ضوضاءُ الثورات واضطرابُها سلطانَ المُلكِ، وإذا أظهر الملوك، بتعاقبهم على العَرْش، للملأ وَهَن الحقّ وقسوة الأمر الواقع، فلن يرى أيٌّ من الناسِ في الوليّ أبًا للدولة، بل سيّدًا عليهم. فإذا ألمّ به ضعفٌ كان محطّ ازدرائهم، وإذا استقوى كان محطّ كراهتهم. وأضحى، هو، غضوبًا ميّالًا إلى الخشية وتصرّف كأجنبيّ في بلده، وعامَلَ رعاياه كأعداء مهزومين.

عندما كانت المقاطعات والمدن أشبه بأممٍ مختلفة يجمع بينها وطنٌ واحد، كان لكلّ منها روحيّة خاصة مناوئة لروحيّة الرضوخ العامّة. أمّا اليوم وقد أضحت جميعها أجزاءً من إمبراطوريّة واحدة، وبعد أن فقدت حصاناتها الخاصّة وأعرافها وعصبيّاتها وحتّى ذكرياتها وأسماءها، واعتادت الانصياع

للقوانين نفسها، فلم يعد قهرها مجتمعةً أصعب من قهرها فرادى، والواحدة منها بمعزل عن الأخرى.

لطالما استمدّت الممانعات الفردية قوتها من مفهوم الشرف الأرستقراطي ما تمتّعت الأرستقراطية بسلطانها، بل وإثرَ فقدها إيّاه بزمنٍ طويل.

كان الناس آنذاك، وعلى الرغم من عجزهم وقصور حيلتهم، يُعلون من شأنِ مقامهم الفرديّ، ويجرؤون، فرادى، على التصدّي لسعي السلطة العامّة.

أمّا اليوم وقد اختلطت المراتب والطبقات وزالت الفروق في ما بينها، وازداد امحاء الفرد في كنفِ الجموع وغابت ملامحه تدريجًا في لجّة الكثرة؛ أمّا اليوم وقد فقد شرف الملكية معظم سلطانه ولم يُستبَدَل بالفضيلة، وما عاد شيء يُعين الإنسانَ على السموّ بذاته عن ذاته، فمن ذا الذي يسعه تعيين الحدّ الفاصل بين متطلّبات القوّة ومُجاملات الضعف؟

لم يشعر الإنسان الذي قاوم الطغيان بأنّه وحيدٌ ما بقيَ حيًّا شعورُه بالانتماء إلى العائلة، فلطالما حظيَ بنصرة أتباعٍ وأصدقاء وذوي قربى. وإذا عزّ هذا السند استقوى بسَنَد أجداده واستمدَّ الحيوية من ذريته. أمّا وقد قسّمت المواريث واختلطت الأصول والأنساب في غضون أعوام، فأين نجدُ روح العائلة؟

ما الذي يبقى من تأثير الأعراف لدى شعب تغيّرت سماته بالكليّة وهي تتغيّر باستمرار، وحيث للطغيان سوابق، وللجريمة مثال يُحتذى، وحيث لا يوجدُ قديمٌ يُخشى من تقويضه، ولا جديدٌ يُخشى من التجرؤ عليه؟

ما الممانعة التي توفّرها عادات سلوك وأعراف طوّعت وأخضعت مرارًا؟

وما الذي يقوى عليه الرأيُ العام نفسه إذا عزّ وجود 20 نفرًا تربط في ما بينهم رابطة مشتركة. وعندما لا نجد لا رجلًا ولا أسرةً ولا طائفةً ولا طبقةً ولا جمعية حرّة قد تمثّل وتفعّلُ هذا الرأي؟

وعندما يكون كلّ مواطن مساويًا لأخيه المواطن في عجزه وفقره وعزلته، ولا يسعه مواجهة القوّة المنظمة للحكومة إلّا بضعفه الفرديّ؟

لكي يُتاح لنا أن نتصوّر حالًا مماثلة لما قد يجري حينئذٍ بين ظهرانينا، لن تجدينا مصنّفات تاريخ فرنسا نفعًا. وقد يكون من الأجدى مساءلة الصروح المتبقيّة من عصورٍ قديمة، والاعتبار بعصور الطغيان الروماني المريعة عندما احتارت الحريّة المنبوذة من القوانين في أمرها ولم تدرِ إلى أين تلجأ وقد فسدت الأعراف وامّحت الذكريات وتقوّضت العادات وأقامت الآراء على انحطاط حالها. وعندما انتفى كلّ ضمان للمواطنين، وما عاد المواطنون يشكّلون ضمانًا لأنفسهم، وصارت الطبيعة البشرية أُلْهِيَةً في يدِ الناس، واستنفد الحاكمون رحمةَ السماء قبل أن يستنفدوا صبر رعاياهم.

واهمون، وغير متبصّرين هم أولاء الذين يعتقدون أنّ عهد هنري الرابع أو لويس الرابع عشر قد يعود. أمّا أنا، وحين أرى الحال التي بلغتها أمم أوروبية عديدة والحال التي تتجه إليها جميع الأمم الأخرى، أراني ميّالًا إلى الاعتقاد بأنّها لن تجد خيارًا، عمّا قريب، إلا بين أمرين لا ثالث لهما، وهما الحريّة الديمقراطية أو طغيان القياصرة.

ألا يدعونا هذا إلى وقفة اعتبار وتأمّل؟ فإذا كان لا بدّ للبشر من بلوغ هذا الحدّ فعلًا، أي حدّ الخيار بين أن يكونوا جميعًا أحرارًا أو يمونوا جميعًا أرقّاء، متساوين جميعًا في الحقوق أو محرومين جميعًا من الحقوق؛ وإذا اقتصر خيار حكّام المجتمعات على أحد أمرين، فإمّا أن يرتقوا بالجمهور تدريجًا إلى مرتبتهم وإمّا أن ينحدروا بجميع المواطنين إلى مرتبةٍ هي دون المستوى البشريّ، ألا يكون ذلك كافيًا لتبديد الكثير من الشكوك، وطمأنة الخواطر، وإعداد كل فرد من أفراد المجتمع لبذل التضحيات الجسام طوعًا؟

في هذه الحال ألا يُعتبر التطوّر التدريجي للمؤسسات والأعراف الديمقراطيّة الوسيلة الوحيدة، إن لم تكن الأفضل، المتبقيّة لنا للتمتّع بحريتنا؟ ألا نكون، عندئذٍ، مستعدّين لتقبّل الديمقراطية، وإن لم تستهوِنا الحكومة الديمقراطية، بوصفها العلاج الأفضل، من حيث قابليّته للتطبيق، والأصلح، من حيث المبدأ، لمعالجة آفات المجتمع الحالية؟

دون إشراك الشعب في الحكمِ صعوبات لا يُستهان بها. وثمّة صعوبات أدهى تحول دون تمكينه من الخبرة اللازمة والميول التي لا بدّ منها لكلّ حكمٍ رشيد.

ما لا شكّ فيه أنّ نزوات الديمقراطيّة متقلّبة، وعمّالها أفظاظ، وقوانينها بعيدة كلّ البُعد من الكمال. ولكنْ إذا كان صحيحًا أننا عمّا قريب لن نجد منزلة وسيطة بين حكم الديمقراطية ونير استبداد الفرد الواحد، ألا يجدر بنا أن نميل إلى أحد الخيارين عوض الرضوخ طوعًا إلى الآخر؟ وإذا كان لا بدّ من بلوغ المساواة التامّة، أليس من الأفضل أن تساوي الحريّةُ في ما بيننا بدل أن يُترك الأمر لمشيئة مستبدّ؟

يُخطئ بالتأكيد من يظنّ، عقب فراغه من قراءة هذا الكتاب، أنّ الغرض منه هو دعوة جميع الأمم التي تتبنّى النظام الاجتماعي الديمقراطي إلى محاكاة القوانين والأعراف الأنكلو-أميركية. فالقارئ الذي يتبادر إلى ذهنه مثل هذا الظنّ إنّما يلتفتُ إلى الشكل غافلًا عن جوهر فكرتي. لقد كان غرضي باتخاذي أميركا مثلًا أن أسوق البرهان على أنّ القوانين، والأعراف بخاصة، قد تمكّن الأمّة الديمقراطية من أن تبقى حرّة. غير أنني بعيدٌ كلّ البعد من الاعتقاد بأنّه ينبغي أن نتّبع النموذج الذي جسّدته الديمقراطية وأن نقلّد الوسائل التي استخدمتها لبلوغ الغاية من مسعاها. فلستُ بغافلٍ عمّا لطبيعة البلاد الجغرافية ولخبرة سكّانها من تأثير بالغٍ على دساتيرها السياسيّة، وإني أرى في وجوبِ تناسخ الحريّة، حيثما كان، بالسماتِ نفسها، كارثةً كبرى تحلّ بالجنس البشريّ برمّته.

ولكن إنْ لم نتمكّن من تبنّي مبادئ الديمقراطيّة تدريجًا بغيةَ إنشاء مؤسّساتها في بلادنا، وإنْ أحجمنا عن رَفْدِ المواطنين جميعًا بالأفكار والميول التي تعدّهم أولًا لتقبّل الحريّة، ومن ثمَّ مزاولة هذه الحريّة، فلن يُتاح إذ ذاك لأي منّا، بُرجوازيًا كان أم نبيلًا، معوزًا أم موسِرًا، أن يحظى بقدر من الاستقلاليّة، بل يشمل الطغيان الجميع. كما أرى أننا إذا أخفقنا، على توالي الأيام، في التأسيس لقيام حكمِ الأكثرية في بلادنا، فإننا مقبلون، عاجلًا أم آجلًا، على قيام سلطة الفرد الواحد غير المحدودة.

الفصل الثامن عشر

بضع نظرات في الأحوال الراهنة للأعراق الثلاثة
التي تقطن أقاليم الاتحاد
وما يُحتَمَل أن يكون عليه مستقبلُها

ها قد أتممتُ المهمّة الأساسيّة التي آليتُ على نفسي إتمامها، وأوضحتُ، ما أمكن الإيضاح، ما هي قوانين الديمقراطيّة الأميركية، وما هي عادات سلوكها وأعرافها. وكنتُ لأكتفي بهذا القدر وأقصر بحثي على ما سَبَقَ لولا خشيتي من شعور القارئ بأنّ ما أُنجِزَ منه إلى الآن لا يُلبّي توقّعاته.

إنّ ما يُصادفه المرء في أميركا لا يقتصر على ديمقراطية فائقة الحدّ وناجزة، فقد يصلح أن يُنظَر إلى الشعوب التي تقطن العالم من أكثرِ من زاوية نظر واحدة.

غالبًا ما ساقني موضوع بحثي، في سياق هذا العَمَل، إلى الكلام على الهنود والزنوج، غير أنّ المجال لم يتسع في الأثناء لبيان الموقع الذي يحتلّه هذان العِرقان من جملة الشعب الديمقراطي الذي انصرفتُ إلى وصفِ أحواله. وأوضحتُ بأيّ ذهنيّة شُكّلت الفدرالية الأنكلو-أميركية وبفضلِ أيّ قوانين. ولم أشِر، إلّا عَرَضًا وعلى نحوٍ قاصِر، إلى الأخطار التي تهدّد هذه الفدرالية، كما لم يتسنَّ لي أن أتطرّق بشيء من الإسهاب، وبصرف النظر عن قوانينها وأعرافها، إلى حظوظ ديمومتها واستمرارها. ولدى تطرّقي إلى الجمهوريات المتحدة امتنعتُ عن الإدلاء بأي تخمين أو تكهّن بشأن ديمومة الصِيَغ الجمهورية في العالم الجديد. وإذا كنت ألمحتُ مرارًا إلى النشاط التجاري السائد في الاتحاد،

فإنّ المجال لم يتسع، مع ذلك، للتطرّق بإسهابٍ إلى مستقبل الأميركيين في مجال التجارة.

هذه الأمور تتصل بموضوع بحثي غير أنّها لا تقع في صُلبِه. فهذه شؤون أميركيّة غير أنّها ليست شؤونًا ديمقراطية، وكان الغرضُ الأوّل من بحثي هو أن أصف أحوال الديمقراطية. فكان لا بدّ من استبعادها في البداية، ولكن ينبغي لي أن أختم بها.

تمتدّ الأراضي التي يشملها الاتحاد الأميركي، أو يُطالب بضمّها إليه، من شواطئ المحيط الأطلسي إلى شواطئ بحر الجنوب[1]. فحدوده إلى الشرق والغرب إذًا هي حدود القارة نفسها، وتمتدّ جنوبًا حتّى خطوط الاستواء، وتبلغ شمالًا الأقاليم المتجمّدة الشمالية.

لا يشكّل السكّان المنتشرون في هذه المساحة فروعًا متعدّدة لأصلٍ واحد، كما هي الحال في أوروبا. فلا يشقّ على المرء أن يُلاحظ، من النظرة الأولى، ثلاثة أعراق متمايزة بطبيعتها، لا بل أكاد أن أقولُ ثلاثة أعراق متعادية. عوامل كثيرة، كالتربية والقانون والأصل وحتّى ملامح المظهر والقسمات، أقامت حواجز، شبه مانعة، في ما بينها. وإذا كانت المصادفة شاءت أن تجتمع هذه الأعراق على أرض واحدة فإنّها أفلحت في الجمع في ما بينها غير أنّها عجزت عن دمجها، فأقام كلّ منها على مساره ومصيره.

إنّ أوّل ما يسترعي الانتباه، بين هذه الأقوام المختلفة، وأرقاها استنارةً، وأشدّها نفوذًا وسلطانًا، وأوفرها رخاء، هو العرق الأبيض، الإنسان الأوروبي، الإنسان بامتياز، ويليه مرتبةً الزنجيّ فالهنديّ.

لا يشترك هذان العرقان البائسان لا في المحتد ولا في الملامح وقسمات الوجه، ولا في اللغة ولا في العادات والأعراف. ما يشتركان به هو شقاؤهما فحسب. كلاهما يحتلّ مرتبةً دنيا في البلد الذي يقطنه. كلاهما يُعاني تبعات الطغيان. وإذا اختلفت أوجه بؤسهما، فإن مصدرها واحد.

(1) المحيط الهادئ (الباسيفيكي). (المترجم)

ألا يميل واحدنا، إذ يشهد ما يجري في العالم بأسره، إلى الاعتقاد بأنّ الأوروبي قياسًا بالأقوام من أعراق أخرى هو نظير الإنسان نفسه قياسًا بالحيوان؟ فهو يُسخّره لقضاء حاجاته، وإذا عجز عن إخضاعه، قضى عليه.

لقد جرّد الاضطهادُ ذرية الأفارقة من جميع المزايا البشريّة تقريبًا! لقد جُرّد الزنجيّ في الولايات المتحدة حتّى من أيّ ذكرى، مجرّد ذكرى، عن بلاده. وما عاد يسمع لغة أبائه وأجداده، وتنكّر لديانتهم ونسي عاداتهم وأعرافهم. غير أنّ فَقدَه انتماءه إلى أفريقيا لم يُكسبه الحقّ في أيٍّ من نِعَمِ أوروبا، بل لبث مقيمًا بين المجتمعين، معزولًا بين الشعبين؛ بين الشعب الذي باعه، والشعب الذي نَبَذَه، فلم يجد في المعمورة مأوى غير دارة سيّده التي توفّر له صورةً غير مكتملةٍ عن الموطن.

ليس للزنجي أسرة. ولا يسعه أن يرى في المرأة إلّا شريكة موقتّة لملذّاته، أمّا أولاده، فهم، منذ ولادتهم، أندادٌ له.

أهو نعمةٌ من الله أو علامة أخيرة من علامات سخطه استعداد النفسِ هذا لأن يجعل الإنسان عديم الإحساسِ بأشدّ أشكال البؤس، لا بل غالبًا ما يُكسبُه نوعًا من الرضاء المنحرف عن سبب شقائه؟

لا يكاد الزنجي الغارقُ في ربقة الآلام هذه أن يشعر بوطأة حظّه العاثر. لقد ألقى به العنفُ تحت نير الرقّ، وأكسبه اعتياده العبوديّة أفكار الرقّ وطموحه. فإذا به يكنّ إعجابًا للمستبدّين به يفوق ما يعتملُ في نفسِه من كراهةٍ حيالهم، ويجد مسرّةً وزهوًا في محاكاته الحرفيّة لمن يضطهدونه.

لقد انحطّ فكرُه إلى الدَرْكِ الذي قنعت به نفسُه.

يدخل الزنجي في العبوديّة يومَ تبصر عيناه النور. لا بل حتّى قبل أن يولَد. إذ يُشترى وهو جنين بعدُ في بطن أمّه، ويغدو عبدًا رقيقًا قبل أن يولد.

لا يرغبُ في شيءٍ، لا يصبو إلى متعة، عديم الجدوى لذات نفسِه، يُدركُ أوَل ما يُدركُ من مفاهيم هذا العالم، أنّه مُلكية شخص آخر من مصلحته أن

يرعاه ويقيه الهلاك. يُدرك إذًا أنّ مصيره ليس ملكه؛ حتّى الفكر يبدو في عينيه نعمةً من نِعَم الله غير المُجدية، ويستمتع، وديعًا، بمزايا الوضاعة جميعها.

إذا قُيض له أن يُعتقَ ويغدو حرًّا، يرى الحريّة عبئًا أشدّ وطأة من الرقّ نفسه. ذلك أنّه في مسار حياته كلّها تعلّم أن يخضع لكلّ شيء، ما عدا العقل. وعندما يغدو العقل مُرشدَه الوحيد يكون عاجزًا عن الإصغاء إليه. تطبق عليه احتياجات مستجدّة لا تُحصى ولا تُعَدّ، غير أنّه لا يملك لا المعرفة ولا الطاقة اللازمتين لمقاومتها. فالحاجات أسيادٌ ينبغي التصدّي لهم، أمّا هو فلم يتعلّم سوى الرضوخ والطاعة. إلى مثل حضيض البؤس هذا تؤول حاله، فالرقّ يخبله والحريّةُ تُهلِكه.

لم يكن تأثير الاضطهاد أقلّ وطأة على الأعراق الهنديّة، غير أنّ نتائجه جاءت مختلفة.

قبل وفود البيض إلى العالم الجديد، كان الناس الذين يقطنون أميركا الشمالية يحيون حياةً هانئة في البراري. كانوا يكابدون صروف حياة التوحّش وتقلّباتها اليومية، ويُظهرون في مسلكهم مساوئ الشعوب غير المتمدّنة وحسناتها. وعندما جاء الأوروبيون وشتّتوا القبائل الهنديّة في أرجاء القفار البعيدة، قضوا عليها بحياة الترحالِ والتنقّل وما تنطوي عليه مثل هذه الحياة من بؤس لا يوصف.

لا تُحكَمُ الأمم المتوحّشة إلّا بالاعتقاد والعرف.

ولكن عبر السعي وراء إضعاف حسّ الانتماء إلى موطنٍ لدى هنود أميركا، وتفريق أسرهم، وطمس تقاليدهم وفصم عرى ذكرياتهم وتغيير جميع عاداتهم، وعبر السعي وراء تضخيم احتياجاتهم على نحوٍ غير مسبوق، تمكّن الطغيان الأوروبي من جعلهم أكثر تفرّقًا وأقلّ تحضّرًا مما كانوا عليه من قبل. وقد ترافق هذا السعي المتمادي مع تردّي الأوضاع المعنوية والماديّة لهذه الشعوب، فكانت تزداد بربريّة في سلوكها كلّما تعاظم بؤسها وتردّت أحوالها. مع ذلك لم يستطع الأوروبيون أن يُغيّروا طبع الهنود كليًا، وعلى الرغم من امتلاكهم القدرة على القضاء عليهم، فإنّهم لم يمتلكوا يومًا القدرةَ على تمدينهم وإخضاعهم.

أقام الزنجيّ على تخوم العبوديّة القصوى، وأقام الهنديّ على تخوم الحريّة القصوى. ولم يكن تأثير العبوديّة على الأول بأسوأ من تأثير الحريّة على الثاني.

لقد فقد الزنجيّ حتّى مُلكيّته لذاته، فلا يسعه التصرّف بحياته هو من دون أن يُعدّ تصرفه ضربًا من ضروب السرقة.

أمّا المتوحّشُ فيُترَك لمصيره ما أن يُصبح قادرًا على التصرّف. لا يكاد يعرف سلطة العائلة، ولا يُخضع إرادته يومًا لإرادة أحدٍ من بني جنسه، ولم يلقّنه أحدٌ من قبل كيف يميّز بين الانصياع الطوعي وبين الإذعان المُخزي، ويجهل من القانون حتّى اسمه. فأن يكون حرًّا هو في نظره التفلّت من جميع الروابط الاجتماعية أو معظمها. يستهويه استقلاله البربريّ هذا، وقد يؤثِر الهلاك على التخلّي عنه لصالح أيّ كان. وليس للحضارة أي سلطان على إنسان كهذا.

يبذل الزنجيّ جهودًا غير مُجدية للاندماج في مجتمع ينبذه. فيرضخ لميول مضطهديه، ويتبنّى آراءهم ومعتقداتهم، ويصبو، عبر محاكاة سلوكهم، إلى الاندماج في مجتمعهم. لقد تردّد على مسامعه منذ ولادته أنّ العرق الذي ينتمي إليه هو أدنى مرتبةً بطبيعته من عرق البيض، وهو يكاد أن يصدّق ما يُقال، ويشعر إذًا بالخجلِ من نفسِه. ففي كلّ قسمةٍ من قسماته يرى أثرًا للعبوديّة، وقد يقبل، لو كان ذلك في مقدوره، أن ينبذ نفسَه بنفسِه.

أمّا الهندي فيتمتّع، على الضدّ من ذلك، بمخيّلةٍ زاخرةٍ بنبالة محتده المزعومة. إنّه يحيا ويموت في كنف أحلامه وكبريائه. ولمّا كان بعيدًا كلّ البعد عن السعي وراء موافقة أعرافه لأعرافنا، يتمسّك بالهمجيّة بوصفها العلامة الفارقة لعرقه، ويبتعد عن الحضارة لا كُرهًا بها، على الأرجح، بل خشيةَ التشبّه بالأوروبيين[2].

(2) إنّ سكان أميركا الشماليّة الأصليين يصرّون على التشبّث بمعتقداتهم وعاداتهم، حتّى في أدقّ تفاصيلها، بعنادٍ لم يسبق له مثيل في تاريخنا. فمنذ ما يزيد على 200 عام وقبائل الهنود الرحّل في أميركا الشمالية تقيم صلاتٍ يوميّة بالعرق الأبيض، غير أنّها إلى اليوم لم تتبنّ فكرة واحدة أو عادة من عاداته. هذا علمًا بأن الأوروبيين قد خلّفوا تأثيرًا بالغًا على المتوحّشين، إذ جعلوا الطباع الهنديّة أشدّ ميلًا إلى الفوضى والاضطراب، غير أنهم عجزوا عن جعل هذه الطباع أكثر أوروبيّة. =

لا يجدُ الهنديّ لمقارعةِ ما بلغته صُنَعُنا من كمال إلّا ما يتوافر له من موارد القفار. ويواجِهُ حيلنا الحربيّة بشجاعته التي تُعوِزها الدراية والتنظيم. كما يتحدّى خططنا المرسومة بدقّة بما تمليه عليه طبيعته المتوحشّة من غرائز فطريّة.

يودّ الزنجي أن يندمج في مجتمع الأوروبي، غير أنّه لا يستطيع. أمّا الهندي فقد يُفلح في ذلك إلى حدّ ما، غير أنّه يُحجم عن المحاولة. فذلّة الأوّل تقضي عليه بالعبودية، وكبرياء الثاني يقضي عليه بالموت.

أذكر أنني خلال رحلةٍ قمتُ بها إلى الغابات التي ما زالت تغطّي معظم ولاية ألاباما، وجدتني ذات يوم على مقربةٍ من كوخٍ لأحد الروّاد. لم أشأ الدخول إلى منزل الأميركي، وإنما أردتُ أن أستريح لبعض الوقت على ضفّة ساقية لم تكن بعيدة من المكانِ وسط دغل. خلال استراحتي في ذلك المكان (الذي يقع بجوار الأرض التي تقطنها أمّة قبائل الكريكس) جاءت امرأة هندية ممسكة بيد طفلةٍ من العرق الأبيض، في الخامسة أو السادسة من عمرها، فتبادر إلى ذهني أنّها ابنة الرجل صاحب الكوخ. وكانت امرأة زنجية تتبعهما. كان ثوب الهنديّة يوحي بشيء من البذخ البربريّ: حلقات معدنيّة تتدلّى من أذنيها ومنخريها. أمّا شعرها المزركش بالخَرَز، فكان مُسبلًا على

= في صيف عام 1831، ولدى إقامتي ما وراء بحيرة ميشيغن، في مكان يُدعى "غرين باي" وهو أبعد نقطة في حدود الولايات المتحدة لجهة هنود الشمال الغربي، التقيتُ ضابطًا أميركيًا يُدعى الميجر هـ. والذي سرد عليّ ذات يوم، بعد أن استفاض في الكلام على عناد الطبع الهنديّ، وقائع الحادثة الآتية: "لقد عرفتُ في ما مضى، قال الضابط، شابًا هنديًا ترعرع وتلقّى دروسه في إحدى مدارس نيو إنغلند وأحرز فيها الكثير من النجاحات الباهرة واكتسب فيها مظهر رجل متمدّن. عندما نشبت الحرب عام 1810 بيننا وبين الإنكليز، التقيت هذا الشاب مجددًا. كان يخدم آنذاك في صفوف جيشنا على رأس محاربي قبيلته. وكان الأميركيون قد اشترطوا لقبول الهنود في صفوف جيشهم أن يتخلّى هؤلاء نهائيًا عن عادة سلخ فروة رؤوس أعدائهم المهزومين. وعشيّة إحدى المعارك، انضمّ الشاب إلى جلستنا حول نار مخيّمنا. فسألت عمّا فعل خلال اليوم. راح الشاب الهندي يسرد وقائع يومه بحماسة تحتدم كلّما أغرق في استذكار مآثره، وفي ذروة حماسته هذه حسرَ قميصه عن جذعه قائلًا: - لا تش بي، ولكن انظر! وبالفعل، أردف الميجر هـ. قائلًا، رأيتُ بين قميصه وجسمه فروة رأس جندي إنكليزيّ كانت لا تزال تقطر دمًا".

كتفيها. لاحظت على الفور أنها ليست زوجة، لأنها كانت لا تزال تزيّن عنقها بعقد الأصداف الذي تقضي الأعراف الهنديّة بأن تطرحه الفتيات العذراوات على فراشهنّ الزوجي. أمّا الزنجيّة فكانت ترتدي ملابس أوروبيّة هي أشبه بالأسمال البالية.

جاءت الفتيات الثلاث وجلسنَ على حافّة الساقية. كانت المتوحّشةُ [الهنديّة] تحتضن الفتاة الصغيرة بين ذراعيها وتداعبها بحنان كما تغمر أمّ أطفالها. أمّا الزنجيّة فتحاول بألف حيلة أن تلفت انتباه الطفلة إليها، بينما تبادلهما الطفلةُ استعلاءً باديًا في كلّ حركة من حركاتها يتنافى كليًا مع ضعفها وحداثة سنّها، وكأنّها تتقبّل رعاية مرافقتيها لها بشيء من التنازل المشوب بالعجرفة.

كانت الزنجيّة جالسةً القرفصاء أمام سيّدتها، متنبّهةً لأي إشارة قد تصدر عنها كي تسارع إلى تلبيتها، وتبدو في ذلك كأن مشاعرها موزّعةً بين تعلّقها شبه الأموميّ بها وخشية ذليلة منها. أمّا المرأة المتوحشة، وعلى الرغمِ مما تبديه من فيض الحنان والعطف، فتحافظ على تلقائيّة في تصرّفاتها، وعلى سيماء زهوٍ نَفور.

كنت قد دنوت منهنّ ولَبِثتُ متأمّلًا في ما أراه بعض الوقت. ويبدو أن فضولي هذا لم يرق المرأة الهنديّة، فهبّت واقفةً على نحوٍ مباغت وأبعدت الطفلة عنها قليلًا بشيء من الخشونة، وبعد أن رمقتني بنظرات حانقة، توارت متوغّلةً بين شجيرات الغابة.

كثيرًا ما كنتُ أصادفُ في تجوالي اجتماع أفراد ينتمون إلى الأعراق البشرية الثلاثة التي تقطن أميركا الشمالية. وفي كلّ مرّة كانت الدلائل تشيرُ إلى الغَلَبة التي تميّز البيض. غير أنّ المشهد الذي وصفته توًّا ينطوي على عنصرٍ فريد ومؤثر: ففي هذا المشهد ثمة رابطٌ عاطفي يجمع بين المُضطَهَدين والمُضطَهِدين، وإذ تسعى الطبيعة للتقريب بينهم إنّما تُبرِزُ الفرق الشاسع بينهم والذي أقرّته مشاعر التحيّز المُسبقة والقوانين.

القبائل الهنديّة التي تقيم على أرض الاتحاد: أحوالها الراهنة وما يُحتَمَل أن يكون عليه مستقبلها

الانقراض التدريجي لأعراق السكان الأصليين.- كيف يتمّ هذا الانقراض.- أشكال البؤس التي تصاحبُ هجرات الهنود القسريّة.- لم يكن أمام متوحّشي أميركا الشمالية سوى وسيلتين للنجاة من الإبادة: الحب أو الحضارة.- ما عادوا قادرين على خوض الحرب.- لِمَ يرفضون التحضّر عندما يكون مُتاحًا لهم، ويعجزون عنه عندما يرتضون به.- مَثَل قبائل الكريكس والشيروكي.- سياسة الولايات الخاصّة بهؤلاء الهنود.- سياسة الحكومة الفدرالية.

لم يعد لسائر القبائل الهندية التي كانت تقطن في ما مضى أرض نيوإنغلند، أي قبائل النارّاغنسيت والموهيكان والبيكوت، من وجود إلّا في ذاكرة البشر. كما انقرضت اليوم قبائل اللينابي التي استقبلت بن[3] (Penn) قبل 150 عامًا على ضفاف ديلاوير. كما أنني التقيتُ شخصيًا عددًا من هنود الإيروكوا، وهم آخر من تبقّى من سلالتهم، الذين امتهنوا التسوّل مصدرًا للرزق. جميع الأمم الهنديّة التي ذكرت كانت منتشرة، في ما مضى، حتّى شواطئ البحر؛ أمّا اليوم فيتعيّن على المرء أن يتوغّل لما يزيد على المئة فرسخ باتجاه الداخل كي يُصادف هنديًا. ولا يعود انكفاء هؤلاء المتوحّشين إلى رغبتهم هم في ذلك وحسب، بل يعود أيضًا إلى ما تعرّضوا له من إبادة[4]. ومع انكفاء السكان الأصليين وتعرّضهم للهلاك، يفدُ شعبٌ آخر كثير العدد ليحلّ محلّهم. فنحن لم نعرف بين الأمم من قبل أمّةً شهدت هذا القدر من النموّ وشهدت، في الوقت نفسه، هذا القدر من الإبادة السريعة.

أمّا النحو الذي تتخذه هذه الإبادة، فأمرٌ لا يشقّ التدليل عليه.

---

(3) هو وليام بن (1644-1714)، إنكليزي الأصل ينتمي إلى طائفة دينية تعرف بطائفة الكويكرز، مؤسّس ولاية بنسيلفانيا. (المترجم)

(4) لم يبق في الولايات الثلاث عشرة الأصلية سوى 6373 هنديًا. يُنظر:
Documents législatifs, 20ème congrès, no. 117, p. 20.

عندما كان الهنود يقطنون القفار التي يُنفون عنها اليوم، كانت احتياجات عيشهم قليلة. كانوا يصنّعون أسلحتهم بأنفسهم، ويشربون مياه الأنهار، يلبسون جلود الحيوانات ويأكلون لحومها.

ثمّ جاء الأوروبيون وعرّفوا السكان الأصليين في أميركا الشمالية على ما جلبوه معهم من أسلحة نارية، وحديد وشرابٍ مُسكِر (ماء الحياة). وعلّموهم أن يستبدلوا بمنسوجاتنا الملابس البربريّة التي طالما قنعت بها بساطتهم الهنديّة. ومع اكتسابهم أذواقًا وميولًا جديدة، لم يتعلّم الهنود فنون تلبيتها، فاضطروا إلى اللجوء إلى البيض كي يحصلوا عليها. ولم يكن المتوحّش قادرًا على المقايضة مقابِلَ البضائع التي يحصل عليها إلّا بالفراء الثمينة التي كانت لا تزال متوافرة في الغابات والقفار. وبذلك لم يعد الصيد مصدرًا لسدّ حاجاته هو، بل أيضًا لتلبيّة نزوات أوروبا العابثة. وما عاد يكتفي بمطاردة حيوانات الغابة طلبًا للغذاء، بل أضحى يُطاردها حيثما وجدت للحصولِ على بضاعة المقايضة الوحيدة التي يقدر عليها[5].

---

(5) ذكر السيّدان كلارك (Clark) وكاس (Cass) في تقريرهما المرفوع إلى الكونغرس، في 4 شباط/ فبراير 1829، ص 23، ما يلي: "لقد مضى زمن طويل منذ أن كان الهنود قادرين على توفير احتياجاتهم من غذاء وملبس من دون اللجوء إلى صناعة أهل التمدّن. فما وراء المسيسيبي، في الأقاليم التي ما زالت تعيش فيها قطعان هائلة من الجاموس الأميركي، هناك قبائل هنديّة تطارد هذه الحيوانات البرّية في هجراتها الموسميّة. هؤلاء الهنود الذين نتحدّث عنهم ما زالوا يجدون وسيلة للعيش بما يتماشى مع أعراف آبائهم وأجدادهم. غير أن أعداد الجاموس الأميركي تتضاءل باستمرار. وما عاد ممكنًا اليوم اصطياد حيوانات بريّة أقلّ عددًا وأصغر حجمًا كالدببة والأيائل والقندس وفأر المِسك التي توفّر للهنود ما يقتاتون به على نحوٍ خاص، إلّا بالبنادق والأشراك.

"أمّا المناطق التي يتعيّن على الهنود فيها أن يبذلوا مجهودًا استثنائيًا لإعالة أسرهم، فتقع في الشمال الغربي؛ إذ غالبًا ما يُضطرّ القنّاص إلى تتبع الطريدة بضعة أيام ولا يوفّق في النهاية باصطيادها. وفي أثناء غيابه تضطر أسرته إلى تناول الألياف والجذور، وإلّا هَلَكت جوعًا: والحق أن عددًا كبيرًا من هؤلاء الهنود يقضون جوعًا في فصل الشتاء".

الهنود لا يريدون العيش كما يعيش الأوروبيون، مع أنّهم لا يستطيعون الاستغناء عن الأوروبيين ولا يسعهم العيش كليًا كما عاش أجدادهم. وقد يكون خير مثلٍ على ما أقول ما استقيته من مصدر رسميّ ومفاده أنّ عددًا من إحدى القبائل الهندية القاطنة في نواحيّ البحيرة العليا عمد إلى قتل رجل أوروبيّ. فحظرت الحكومة الأميركية التجارة مع القبيلة التي ينتمي إليها الجناة إلّا بعد أن يتمّ تسليمهم إليها: وهذا ما جرى بالفعل.

هكذا نرى أنّه في ما كانت حاجات الهنود تزداد يومًا بعد يوم، كانت مواردهم تقلّ أو تنضب.

وما أن تُقام منشأة أوروبية بجوار أرض يقطنها الهنود، حتّى تستشعر الطريدة الخطرَ المحدق بها[6]. ما كان يُخيفها الآلاف من المتوحّشين الرّحّل الذين يجوبون الغابات لاقتناصها، ولكن ما أن يتناهى إلى سمعها ضجيج فبارك الأوروبيين من موضع ما، حتّى تفرّ مجفلةً باتجاه الغرب حيث تُنبئها غريزتها بأنّها ستجد مساحات شاسعة من البراري. "قطعان البيسون [الثور الأميركي] تنكفئ باستمرار، يقول السيّدان كاس وكلارك في تقريرهما إلى الكونغرس في 4 شباط/ فبراير 1829، قبل بضعة أعوام كانت تجازف بالاقتراب حتّى سفوح جبال أليغاني. وفي غضون أعوام قليلة مقبلة قد يصبح من المستحيل أن نصادف أيًا منها في السهول الشاسعة التي تحاذي جبال روكي". وثمّة من أكّد لي أنّ القطعان غالبًا ما تستشعر بغريزتها اقتراب البيض منها عن بعدِ مئتي فرسخ من حدودهم. وهكذا يطاول تأثيرهم قبائلَ يكادون ألا يعرفوا أسماءها، فتعاني مضار الغَصْبِ قبل أن تتعرّف إلى مسبّبها بزمنٍ طويل[7].

سرعان ما يتوغّل مغامرون مقدامون إلى عمقِ الأقاليم الهنديّة؛ يتقدّمون مسافةَ 15 أو 20 فرسخًا بعيدًا من حدود البيض، ويُشيّدون مسكنَ الإنسان المتمدّن في عقر دار البربريّة. وهم لا يجدون مشقّة في ذلك: فالمعالم التي

(6) يذكر فولني في كتابه ما يلي: "قبل خمسة أعوام، كان من النادر جدًا ألّا يصادف المتنقل، عبر البراري، من فنسان إلى كاسكاسكيا، وهو إقليم لم يكن فيه آنذاك أثر للحياة المتمدّنة (1797)، وضُمّ اليوم إلى ولاية إيلينوي، وعلى مسافات متقاربة قطعانًا من الجواميس الأميركية التي لا يقلّ عدد البهائم في كلّ منها عن 400 أو 500 رأس: أمّا اليوم فما عادت موجودة. لقد قطعت المسيسيبي سباحةً هربًا من خطر الصيادين، لا بل فزعًا من أجراس الأبقار الأميركيّة".

Volney, *Tableau des États-Unis*, p. 370.

(7) بوسع القارئ التثبّت من صحّة ما أقول، هنا، عبر التدقيق في الإحصاء العام للقبائل الهنديّة المنتشرة ضمن الحدود التي تطالب بها الولايات المتحدة (*Documents législatifs*, 20ème congrès, no. 117, pp. 90-105). وسنرى لاحقًا أنّ قبائل أميركا الوسطى يتناقص عددها بسرعة على الرغم من أنّ الأوروبيين ما زالوا بعيدين جدًا عنها.

تحدّ أرض شعبٍ صيّاد ليست ثابتة ومحدّدة. ثمّ إن الأرض مُلكٌ للأمّة بأسرها وليست مُلكية أحد. ولذلك فإنّ المصلحة الفردية لا تقتضي الدفاع عن أي جزء منها.

في آخر المطاف تمكّنت بضع أسر أوروبيّة، كانت قد استقرّت في أماكن متباعدة جدًا، من طرد الحيوانات البريّة نهائيًا من المساحات الوسيطة الممتدة في ما بينها. وبات الهنود الذين عاشوا إلى تاريخه في ما يشبه الوفرة، يجدون مشقّةً في توفير أسباب عيشهم، ومشقّةً أكبر في الحصولِ على ما يحتاجون إليه من سلع المقايضة. فإبعاد الطرائد عن مجال سعيهم هو نظيرُ التسبّب بمَحْلِ التربة في حقولِ مزارعينا. وسُرعان ما تنضب موارد عيشهم بالكليّة. وإذ ذاك تتكاثر أعداد منكودي الحظّ الهائمين كذئابٍ جائعة عبرَ براريهم التي هجرتها الحيوانات. إنّ حبّهم الغريزي لموطنهم يجعلهم متشبّثين بالأرض التي شهدت ولادتهم[8]، والتي باتوا لا يواجهون فيها إلاّ البؤس والموت. فيعقدون العزم أخيرًا على الرحيل، ومتتبعين من بُعدٍ مسار هروبِ العَلَنْد[9] والجاموس والقُندس، يتركون لهذه الحيوانات البريّة حريّة أن تختار لهم موطنًا جديدًا. الأوروبيون إذًا ليسوا هم الذين يطردون، بحصر المعنى، السكّان الأصليين من أميركا، بل المجاعة: ولعلّها القضيّة التي أغفلها حلاّلو القضايا الضميريّة والتي تنبّه لها فقهاء القانون العصريون.

قد يشقّ علينا تصوّر مقدار الألم الذي يُصاحب هذه الهجرات القسريّة. فحين عقد الهنود العزم على مغادرة حقول آبائهم، كانوا قد أضحوا شعبًا منهوكًا فقد الكثير من أفراده. ولم يبقَ أمامهم إلّا أن يستقرّوا في أراضٍ مأهولة من قبل سكّان ينظرون بعين الحسد إلى الوافدين الجدد. فالجوع من ورائهم، والحرب

(8) يذكر السيّدان كلارك وكاس في تقريرهما إلى الكونغرس، ص 15، أنّ الهنود يتشبثون بأرضهم بدافع هذه العاطفة التي تربطنا نحن بأرضنا؛ هذا فضلًا عن أنّهم يضفون على فكرة سلبهم الأراضي التي وهبها الروح الأعظم لأجدادهم مسحةً من التطيّر بالغة التأثير في القبائل التي لم تتخلَّ بعدُ عن أرضها أو تلك التي لم تتخلّ إلّا عن جزء منها للأوروبيين. نحن لا نبيع المكان الذي يحتضن رفات آبائنا، هذه هي العبارة التي يردّدونها على مسامع كلّ راغبٍ في شراء حقولهم.

(9) هو الظبيّ الضخم. (المترجم)

من أمامهم وأينما حلّوا حلّ الجوع بين ظهرانيهم. لذلك، سعيًا منهم وراء النجاة من فتكِ هذا القدر من الأعداء، ينقسمون. يسعى كلّ منهم وراء الانعزال كي يقتنص، في غفلةٍ، أسباب البقاء، ويحيا وسط القفار الشاسعة كما يحيا المنبوذ في المجتمعات المتحضّرة. وإذ ذاك لا بدّ للرابط الاجتماعي المتراخي منذ زمن طويل من أن ينقطع. فلا يبقَ وطنٌ موجودًا في نظرهم، ولا شعب. ولا يبقى الرابط الأسريّ إلّا بمشقّة. فيمّحي الاسم الجامعُ وتُنسى اللغةُ وتزول آثار المحتد. الأمّة لم تعد موجودة. لم يبق لها أثرٌ إلّا في ذاكرة تجّار العتقيّات الأميركيين، ولا يعرفها إلّا حفنة من علماء أوروبا.

لا أودّ هنا أن أحمل القارئ على الاعتقاد أنني أسرف في رسمِ الصورة مجلّلةً بالسواد. لقد شهدتُ، بأمّ العين، عددًا لا يُحصى من أشكال البؤس التي وصفتها؛ وعاينتُ الآلام التي أعجز الآن عن سردها.

في أواخر عام 1831 كنتُ مُقيمًا على الضفّة اليُسرى من نهر المسيسيبي، في مكان سماهُ الأوروبيون "ممفيس". خلال إقامتي في ذلك المكان وفدت إليه جماعةٌ من هنود التشوكتاو (يسمّيهم فرنسيو لويزيانا هنود الشاكتا). كان هؤلاء يغادرون موطنهم محاولين العبور إلى ضفّة المسيسيبي اليمنى، حيث كانوا يفاخرون بأنهم سيجدون فيها ملاذًا تعهّدت به لهم الحكومة الأميركيّة. كنّا في عزّ الشتاء وكان الشتاء في ذلك العام قاسيًا. وكان الثلج قد أضحى جليدًا على الأرض، ومياه النهر تتدفّق بصخور من الجماد. والهنود يصطحبون معهم أسرهم، وجرحاهم، ومرضاهم ومواليدهم الجدد وعجائزهم المشرفين على الموت. ولم يكن لديهم لا خيم ولا عربات، بل بعض المؤن والأسلحة. رأيتهم يستقلّون السفينة لعبور النهر الكبير، ولن أنسى يومًا ما رأيت. لم يصدر عن هذه الجمهرة المجتمعة من الناس لا نحيب ولا شكوى. كانوا صامتين. مآسيهم مزمنة ويشعرون أنّ لا علاج لها. صعدوا جميعهم إلى متن السفينة التي ينبغي أن تقلّهم. وبقيت كلابهم على المرسى. وعندما شعرت الكلاب أنّ الجمعَ قد أبحر مبتعدًا عنها، أطلقت نباحًا مرًّا، وارتمت جميعها في مياه نهر المسيسيبي القارسة، سابحةً للحاقِ بأصحابها.

اليوم، غالبًا ما يجري تجريد الهنود من ملكيّاتهم على نحوٍ منتظم، بل لنقل: على نحو شرعي لا غبار عليه.

عندما يبدأ الأوروبيون بالتقدّم من القفار التي تقطنها أمّة متوحّشة، تعمد حكومة الولايات المتحدة إلى إيفاد بعثةٍ رسميّة إلى الأمّة المذكورة. يجمع البيضُ الهنودَ في سهلةٍ واسعة، وبعد أن يشاطروهم المأكل والشراب يقولون لهم: "ماذا تصنعون في أرض أجدادكم؟ عمّا قريب سوف يتعيّن عليكم نبش عظامهم كي تبقوا على قيد الحياة. ما الذي يُميّز الأرض التي تقطنونها الآن عن أرض أخرى؟ ألا توجد غابات ومستنقعات وحقول إلّا حيث تقطنون، ألا يسعكم العيش تحت سماء أخرى؟ ما وراء هذه الجبال التي ترونها عند الأفق، وما وراء البحيرة التي تحدّ أرضكم إلى الغرب، هناك مساحات شاسعة ما زالت الحيوانات البرّية تعيش فيها بأعداد كبيرة، فلتتخلّوا عن أرضكم لقاء ما شئتم واذهبوا للعيش بسلام في تلك الأمكنة". عقب الخطاب الطنّان يُعرَض على الهنود أنواع من الأسلحة النارية وملابس الصوف وبراميل "ماء الحياة" وقلادات الخرز وأساور القصدير والأقراط والمرايا[10]. وإذا بقي الهنود على عنادهم على الرغم مما يُعرض عليهم من مغريات، يُلمّح الأوروبيون إلى اضطرارهم إلى القبول بما يُعرض عليهم وإلّا وجدت الحكومة نفسها عاجزةً

(10) يُنظر:

Documents législatifs du congrès, doc. 117,

وصف ما يحدث في حالات مماثلة. ونعثر على نصّ هذا الوصف اللافت في التقرير المذكور الذي رفعه السيّدان كلارك وكاس إلى الكونغرس في 4 شباط/ فبراير 1829. والجدير بالذكر أنّ كاس يشغل اليوم منصب وزير الدفاع.

"عندما يصل الهنود إلى المكان المتّفق عليه لإجراء الاتفاقية يبدون للناظر إليهم فقراء وشبه عراة، يقول كلارك وكاس. وهناك يعاينون ويتفحصّون كميّات من البضائع الثمينة في نظرهم، والتي حرص التجّار الأميركيون على حملها إليهم. وإذ ذاك يقبلُ النساء والأولاد المتلهّفون لتلبية حاجاتهم على هذه البضائع ويلحّون بطلبها على مسامع الرجال ويستغلّون ما لهم من دالة عليهم لإقناعهم بإبرام صفقة بيع الأرض. إنّ عدم تبصّر الهنود يُعدّ أمرًا معتادًا ولا يُقهَر. فالمركوز في طبع المتوحّش سعيه وراء تلبية حاجاته الفوريّة وإشباع رغباته المباشرة: وليس من شيمته، في الأغلب، انتظار المنافع التي قد يأتي بها المستقبل. وهو سرعان ما ينسى الماضي، ولا يُعنى بالمستقبل. فعبثًا يُطلَب من الهندي التنازل عن جزء من أرضه إنْ لم يُعمد إلى تلبية احتياجاته على الفور. والحقّ أنّنا إذا قاربنا من دون تحيّز أوضاع هؤلاء التعساء، لما أدهشتنا حماستهم للحصول على ما يخفّف معاناتهم".

عمّا قريب عن ضمان حقوقهم. فما العمل إذًا؟ يرضخ الهنود، شبه مقتنعين وشبه مُرغمين. ويمضون مبتعدينَ للاستقرار في قفار أخرى لن يلبثوا فيها بسلام لأكثر من 10 أعوامٍ من دون أن يلحق بهم البيض لأجل اتفاقيّاتٍ مماثلة. على هذا النحو امتلك الأميركيون مقاطعات بأكملها بأسعار زهيدة، ما كان لملوك أوروبا أن يمتلكوها لقاء مال الدنيا(11).

لقد عَرضتُ توًّا لبلايا عظيمة الشأن، وأردفُ قولي بأنّها متعذّرٌ إصلاحها. ففي اعتقادي أنّ العرق الهندي في أميركا الشمالية محتومٌ عليه الهلاك، وظنّي أنّ اليوم الذي سيشهد بلوغ الأوروبيين شواطئ المحيط الهادئ هو اليوم الذي سيشهد زوال هذا العرق من الوجود(12).

---

(11) في 19 أيار/ مايو 1830 أكد إد أفريت أمام مجلس النواب أنّ الأميركيين امتلكوا، حتّى تاريخه، بموجب اتفاقيات نحو 230 مليون أكر في شرق نهر المسيسيبي وغربه. وفي عام 1818 تخلّى هنود الأوساج عن 48 مليون دونم مقابل إيراد قدره ألف دولار. وفي العام نفسه تخلّى هنود الكواباو عن 20 مليون دونم مقابل 4 آلاف دولار، واحتفظوا لأنفسهم بمساحة مليون دونم لأغراض الصيد. وعلى الرغم من تعهّد رسمي تلقّوه باحترام الاتفاقية، لم يمض وقت طويل حتّى عاد البيض واستولوا على المساحة المتبقيّة بموجب الاتفاقية. "لكي نستملك الأرض الخلاء التي يدّعي الهنود ملكيتها، يقول السيّد بِل، مقرّر لجنة الشؤون الهندية في الكونغرس، في 24 شباط/ فبراير 1830، اعتدنا أن نعطي القبائل الهنديّة مالًا لقاء أرض صيدها بعد أن هجرتها الطرائد أو أبيدت. إنّه من الأجدى، والمؤكّد أنّه الأكثر تماشيًا مع أصول العدالة والحسّ الإنساني، أن نتصرّف على هذا النحو، بدل أن نستولي على أرض المتوحّشين بقوّة السلاح".

"إنّ العرف المتبع في شراء مُلكيات الهنود ليس إذًا سوى صيغة استملاك جديدة أحلته الإنسانية والمصلحة محلّ استخدام العنف، وهي الصيغة التي ستتيح لنا أيضًا أن نكون أسياد الأراضي التي نطالب بكليّتها بفعل اكتشافنا لها، وهو أمرٌ يضمنه حقّ الأمم المتمدّنة في الاستقرار على الأرض التي تقطنها قبائل متوحّشة".

"إلى يومنا هذا، تضافرت أسباب عديدة كانت كفيلة بتخفيض قيمة الأرض في نظر الهنود الذين يقطنونها، ثمّ حدت بهم الأسباب نفسها إلى بيعها لنا من دون مشقّة. فما كان إذًا لعرف شراء حقّ الإشغال من المتوحّشين أن يكون سببًا، ملحوظًا، في عرقلة ازدهار الولايات المتحدة" (*Documents législatifs*, 21ème congrès, no. 227, p. 6).

(12) لقد تبين لنا أن هذا الرأي هو رأي معظم رجال الدولة الأميركيين. "إذا جاز لنا قياسُ المستقبل على الماضي، قال السيّد كاس أمام الكونغرس، فينبغي لنا أن نتوقّع انخفاضًا مطردًا في عدد الهنود، لا بل أن نتوقّع انقراضًا تامًا لعرقهم. ولا سبيل للحيلولة دون ذلك إلّا بالعمل على الكفّ عن توسيع حدودنا، والسماح للمتوحّشين بالعيش ما وراءها، أو العمل على تغيير علاقتنا بهم على نحوٍ جذريّ، وهو الأمر الذي لا يحسب عاقلٌ أنّه ممكن".

لم يكن أمام هنود أميركا الشمالية سوى سبيلَيْن للخلاص: الحرب أو الحضارة، أي أنّهم كانوا أمام خيارين: فإمّا أن يبيدوا الأوروبيين وإمّا أن يصبحوا أندادًا لهم.

عند نشأة المستوطنات كان بمستطاع الهنود، عبر توحيد قواهم، أن يتخلّصوا من حفنةٍ ضئيلة العدد من الأجانب نزلوا على شواطئ القارّة[13]. حاولوا مرارًا، وكادوا أن يُفلِحوا في مسعاهم. أمّا اليوم فقد أضحى الفرق شاسعًا في الموارد ما يجعلهم عاجزين حتّى عن التفكير في المحاولة. ومع ذلك ما زلنا نشهد، بين الفينة والأخرى، بروز رجالٍ متبصّرين بين الأمم الهنديّة يتوقّعون المصير المحتوم الذي ستؤول إليه الأمم المتوحّشة ويسعون إلى توحيد جميع القبائل على خلفيّة الكراهية المشتركة للأوروبيين. غير أنّ سعيهم هذا يبقى من دون جدوى. فالهنود الذين يجاورون البيض باتوا في حالٍ من الضعف البالغ تثنيهم عن إبداء أيّ مقاومة فاعلة، بينما ينتظر الآخرون، في استسلامهم لتلك اللامبالاة بالمستقبل المميّزة للطبيعة المتوحّشة، أن يغدو الخطر داهمًا كي يتصدّوا له. فالبعض عاجز، والبعض الآخر لا يريد أن يحرّك ساكنًا.

لذا، من اليسير علينا أن نتوقّع بأنّ الهنود لن يقبلوا يومًا بالانخراط في صيرورة التمدّن، أو أنّهم، إذا قيض لهم أن يقبلوا به يومًا، فَلَسوف يسعون وراءه بعد فوات الأوان.

الحضارةُ هي نتاج عمليّة اجتماعية طويلة الأمد تجري في مكانٍ معيّن، تتوارثها الأجيال المتعاقبة في ما بينها. ولعلّ الأمم التي لا تفلح الحضارة في أن تسودَها إلّا بمشقّة هي الأمم التي تعتمد الصيد نمطًا لعيشها. صحيحٌ أنّ القبائل الرعوية تنتقل باستمرار من مكان إلى آخر، لكنّها تتبع في هجراتها، على الدوام، مسارًا منتظمًا، وتعود باستمرار إلى النقطة التي انطلقت منها. أمّا مساكن الصيّادين فتختلف باختلاف الحيوانات التي تطاردها.

---

(13) نذكر هنا، من حروب أخرى، الحرب التي خاضتها قبائل هنود الوامبانواغ (Wamponoags)، والقبائل المتحالفة الأخرى، بقيادة ميتاكوم (Metacom)، في عام 1675، ضدّ المستوطنين في نيو إنغلند، والحرب التي تصدّى لها الإنكليز في عام 1622 في فرجينيا.

جرت محاولات عدّة لنشر التعليم بين الهنود الحمر من دون العمل على الحدّ من عاداتهم في الترحال. كان اليسوعيون قد أجروا محاولات من هذا القبيل في كندا، وكذلك فعل الطهرانيون (البيوريتانيون) في نيو إنغلند[14]. غير أنّ محاولات الفريقين لم تسفر عن نتائج مستديمة. كانت الحضارة تولد في الكوخ غير أنّها سرعانَ ما تذوي وتموت في الغابة أو القفر. ولعلّ الخطأ الفادح الذي ارتكبه المشترعون في الشأن الهندي هو إغفالهم حقيقة أن الشرط الأوّل لتمدين شعب ما يقضي بأن يقتنع هذا الشعب بالاستقرار في مكان واحد، وهو لن يستقرّ بالتأكيد إلّا إذا عمل على زراعة الأرض. إذًا المشكلة تكمن أولًا في جعل الهنود مزارعين.

غير أنّها لا تقتصر على كون الهنود لا يملكون هذا الاستعداد الأوّلي اللازم للأخذ بأسباب الحضارة، بل تتعدّاه إلى كونهم لن يكتسبوا هذا الاستعداد إلّا بمشقّة بالغة.

إنّ الذين انصرفوا طيلة حياتهم إلى حياة القنص المتبطّلة المُغامِرة لا بدّ أن يشعروا بنفورٍ عظيمٍ من الأشغالِ المنتظمة والشاقّة التي تتطلبها الزراعة. مثل هذا الأمر قد نلحظه في مجتمعاتنا، نحن، غير أنّه بارز للعيانِ على نحوٍ أوضح لدى الشعوب التي صارت عادات القنص لديها تقاليد قوميّة.

ولكن بصرف النظر عن هذه الصعوبة ذات الطابع العام، ثمّة صعوبة أخرى، لا تقل عن سابقتها من حيث التأثير والأهمية، وهي تصدق فقط على حالة الهنود وحدهم. لقد أشرتُ إليها في ما سبق، ولا بأس من العودة إليها.

إنّ سكان أميركا الشمالية الأصليين لا يعتبرون العملَ شرًّا وحسب، بل أيضًا يعتبرونه عارًا، وصراعُهُم ضدّ التمدّن لا يعود إلى كبريائهم وحسب، بل إلى كسلهم أيضًا[15].

---

(14) يُنظر المؤرخون المتعددون لنيو إنغلند. يُنظر أيضًا:
Charlevoix, l'Histoire de la Nouvelle Angleterre; Les Lettres edifiantes.

(15) يقول فولني ما يلي: "ما زال في جميع القبائل جيلٌ من المحاربين المتقدّمين في السنّ الذين كلّما رأوا عاملًا بالمجرفة ندّدوا بانحطاط عادات الأسلاف القديمة، وزعموا أنّ مثل هذه البدع هي التي تسبّبت بانحطاط المتوحّشين، وأنّ العودة إلى عاداتهم البدائيّة هي الكفيلة في انبعاث مجدهم وقوّتهم"، في:
Volney, *Tableau des États-Unis*, p. 423.

ما من هنديّ مهما بلغ به البؤس في كوخه المبنيّ من لحاء الشجر، إلّا ويساوره اعتزاز بنفسِه. وهو يعتقد بأنّ انصراف المرء إلى العَمَل أمرٌ يحطّ من قدره. ويشبّه المزارع بالثور الذي يجرّ المحراث، كما لا يرى في أيّ من صُنَعِنا سوى أعمال خليقة بالأرقّاء. وليس ذلك لأنّ الهنديّ لا يُغالي في تقدير قوّة البيض وحدّةَ ذكائهم، بل لأنّه يُعْجَبُ بنتاج جهودنا ويزدري الوسائل التي تتيح لنا إنتاجه، ولأنّه يُصرّ، على الرغم من خضوعه لغايتنا، على الاعتقاد أنّه متفوّق علينا. فالحربُ والصيد هما، في نظره، الصُنعتان الوحيدتان اللتان تليقان بالرجل[16]. يتشبّث الهندي القابع في بؤس مجاهله وقفاره إذًا بأفكار وقناعات مماثلة لتلك التي كان يتشبّث بها سليل طبقة النبلاء في العصور الوسطى القابع بين جدران قلعته الحصينة، ولا يُعوِزه لاكتمال التشابه هذا إلّا أن يغدو غازيًا بدورِه! لذا لا يجانبُ واحدنا الصواب إذا قال إنّ الآراء المسبقة القديمة التي كانت شائعةً في أوروبا لا نجدها اليوم في أوساط الأوروبيين الذين يقطنون ضفاف العالم الجديد، بل نجدها في المجاهل والقفار حيثُ يتمسّك الهنود بعاداتهم وأعرافهم القديمة.

لقد حاولت مرارًا في سياق هذا الكتاب أن أشرحَ ما لقوانين البشر وأعرافهم وعاداتهم من تأثير بالغ على أوضاعهم الاجتماعية. ولكن دعوني أضيف أمرًا هنا.

عندما يتضح لي وجه الشبه الماثلُ بين مؤسّسات أسلافنا الجرمانيين السياسيّة ومؤسّسات قبائل أميركا الشمالية الرحّل؛ بين الأعراف والعادات التي

---

(16) نعثر في وثيقة رسميّة على الوصف التالي: "لن يحظى الهنديّ الفتى بأي اعتبار من المحيطين به قبل أن يُصارع عدوًا وتتاح له المفاخرة بمآثره: وإلّا يُنظَر إليه تقريبًا كما يُنظر عادةً إلى المرأة.

"خلال رقصات الحرب، يتقدّم المحاربون، الواحد تلو الآخر، لضربِ الوتد، كما يسمّونه، ويسترسلون في سرد مآثرهم: أمّا الحضور في هذه المناسبة فيتألّف من الأهلِ والأصدقاء ورفاق درب الراوي. ويبدو التأثير البالغ الذي يخلّفه هذا الكلام في مجلسهم واضحًا لشدّة ما يسود صمتٌ وإصغاء، كما يتبدّى من خلال التصفيق الذي يُصاحب خاتمة الكلام. أمّا الفتى الذي لا يملك ما يسرده في مناسباتٍ مماثلة فيشعر بتعاسة لا توصف، ولا يندر أن تستثير الروايات حماسة هؤلاء المحاربين الشبّان فيبتعدون عن حلقة الرقص ويُغادرون بحثًا عن غنائم حربٍ يعرضونها وعن مغامرات قد يُتاح لهم سردها".

وصفها تاقيطُس (Tacite) وتلك التي قيضَ لي أن أكون شاهدًا عليها أحيانًا، لا يسعني إلّا القول عندئذٍ إنّ السبب ذاته أسفر، في كلٍّ من مقلبي الأرض، عن النتائج ذاتها، وإنّ التنوّع الظاهري في شؤون البشر قد ينطوي على عددٍ ضئيل جدًا من الحقائق المولّدة التي تنشأ عنها الحقائق الأخرى. وهذا ما يدعوني، بالنظر إلى مؤسّساتنا الجرمانية، إلى القولِ إنني لا أرى إلّا عادات برابرة وقناعات متوحّشين في ما نسمّيه أفكارًا إقطاعيّة.

أيًا كانت العيوب والآراء المُسبقة التي تحول دون تكيّف هنود أميركا الشماليّة مع شروط الزراعة والتمدّن، فإنّ الضرورةَ تضطرّهم أحيانًا إلى التكيّف معها.

إنّ أممًا هنديّة كبرى في الجنوب، من بينها قبائل الشيروكي والكريكس[17]، قد ألفت نفسَها شبه محاطة بالأوروبيين الذين انحدروا قُدمًا، عقب نزولهم على شواطئ الأطلسي، باتجاه أوهايو، وصعدوا قُدمًا بمحاذاة المسيسيبّي، حتّى أحكموا الطوق من حولها. هذه الأمم لم تتعرّض للمطاردة من مكان إلى مكان، على غرار ما جرى في الشمال، غير أنّها حوصرت تدريجًا ضمن نطاق ضيّق جدًا، تمامًا كما يفعل الصيّادون حين يُحاصرون أيكةً في البداية تمهيدًا لتوغّلهم جميعًا في داخلها. لمّا وجد الهنود أنفسهم أمام خيارين لا ثالث لهما وهما الحضارة أو الموت، اضطرّوا إلى القبول بعار العيشِ كالبيض من جنى عملهم.

(17) هذه الأمم الهنديّة ضُمّت اليوم إلى ولايات جورجيا وتينيسي وألاباما ومسيسيبي. لقد كان الجنوب يضمّ في ما مضى (وما زال يضمّ ما تبقّى منها) أربع أمم هندية كبرى: الشوكتاو، والشيكاساو، والكريكس والشيروكي.
أمّا بقايا هذه الأمم فكانت في عام 1830 لا تزال تمثّل عديدًا مؤلفًا من نحو 75 ألف نسمة. ويُعتَقَد أن عديد الهنود المقيمين في الوقت الحاضر على أراضي الاتحاد الأنكلو-أميركي أو على تلك التي يُطالب بها، يبلغ نحو 300 ألف هندي. يُنظر:
Proceedings of the Indian Board in the City of New York,
وتشير الوثائق الرسميّة التي سُلّمت إلى الكونغرس إلى أنّ الرقم الصحيح هو 313,130 هنديًا. ويتعيّن على من يودّ من بين القرّاء الاطلاع على أسماء وأحجام جميع القبائل المقيمة على الأراضي الأنكلو-أميركية، أن يعود إلى الوثائق المذكورة أعلاه.
Documents législatifs, 20ème congrès, no. 17, pp. 90-105.

وهكذا أضحوا مزارعين. ومن دون التخلّي كليًا لا عن عاداتهم ولا عن تقاليدهم وأعرافهم، ضحّوا بما لا بدّ من التضحية به منها لأجل البقاء.

لا بل ذهب هنود الشيروكي إلى أبعد من ذلك. فابتكروا لغةً مكتوبة، وأقاموا صيغةً للحُكم شبه مستقرّة وثابتة؛ وبما أن مجرى الأمور متسارعٌ على الدوام في العالم الجديد، عملوا على إصدار صحيفة[18] حتّى قبل أن يتوفّر مَلْبَس لائقٌ لكلّ منهم.

ولعلّ ما أسهم على نحوٍ خاص في ذلك التنامي المتسارع للعادات الأوروبية بين الهنود، هو وجود الخلاسيين[19]. فالخلاسيّ الذي يرث العلم عن أبيه من دون التخلّي عن العادات المتوحّشة التي هي عادات العرق الذي تنتمي إليه أمّه، يشكّل الرابط الطبيعي بين الحضارة والبربريّة. فحيثما تكاثر الخلاسيون، وجدنا المتوحّشين يعدّلون من وضعهم الاجتماعي شيئًا فشيئًا ويُغيّرون عاداتهم وأعرافهم[20].

---

(18) لقد حملتُ معي إلى فرنسا نسخةً أو اثنتين من هذه المطبوعة الفريدة من نوعها.

(19) يُنظر في تقرير لجنة الشؤون الهنديّة، المؤتمر الواحد والعشرون، العدد 227، ص 23، ما أسباب تكاثر الخلاسيين لدى الشيروكي. ولعلّ السبب الرئيس يرقى إلى حرب الاستقلال. ذلك أن كثيرًا من الأنكلو-أميركيين من ولاية جورجيا الذين ناصروا الإنكليز اضطرّوا إلى الانكفاء والعيش بين الهنود، حيث تزوّجوا وأنجبوا.

(20) ولسوء الحظ كان الخلاسيون أقل عددًا في أميركا الشماليّة منهم في أيّ من الأقاليم الأخرى، ولذلك كانوا أقلّ تأثيرًا فيها. شعبان عظيمان من شعوب أوروبا قطنا هذا الجزء من القارّة الأميركيّة: الفرنسيون والإنكليز.

الفرنسيون كانوا المبادرين إلى إقامة الصلاتِ مع السكان الأصليين عبر الزواج من بناتهم. ولكن شاء الحظّ العاثر أن يكون ثمّ انسجام خفيّ بين طباع الهنود وطباعهم. وبدل أن يُكسِبوا الهمجيين ميول الحياة المتمدّنة وعاداتها، كانوا هم من يكتسبون، في الأغلب، نزعات الحياة المتوحّشة: وبذلك أضحوا أشدّ ضيوف المجاهل والقفار خطورةً، وكسبوا صداقة الهنديّ عبر مغالاتهم في تبني عيوبه ومزاياه. كان السيّد دو سينونفيل (de Sénonville)، حاكم كندا، قد كتب ذات يوم من عام 1685، إلى لويس الرابع عشر، قائلًا: "لطالما اعتقدنا أنّ المطلوب هو أن نقرّب المتوحّشين إلينا لأجل فرنستهم، غير أنّ الدلائل تشير إلى فداحة الخطأ الذي ارتكبناه. فأولاء الذين اقتربوا إلينا لم يتفرنسوا، بل إنّ الفرنسيين الذين عاشوا بين ظهرانينهم أضحوا متوحّشين، وباتوا يؤثرون التصرّف والعيش على غرارهم".

Charlevoix, *Histoire de la nouvelle-France*, vol. II, p. 345.

أمّا الإنكليزيّ الذي لبثَ متشبثًا بقناعاته وأعراف أجداده وعاداتهم، فقد أقام في مجاهل أميركا على غرار =

يدلّ ما أحرزته الشيروكي على أن الهنود قابلون للتمدّن، غير أنّه لا يُبرهن مطلقًا على أنّهم سينجحون في ما يسعون وراءه.

وتنشأ الصعوبة التي يلاقونها في الانصياع لشروط التمدّن عن سببٍ شاملٍ مانعٍ يستحيل عليهم تجاوزه.

إنّ نظرة متأنيّة إلى التاريخ لكَفيلة بأن تبيّن لنا بأنّ الشعوب البربريّة إجمالًا لم ترتقِ بنفسِها إلى الحضارة إلّا تدريجًا، وبقواها الذاتية.

وإذا سعت يومًا لأن تستمدّ العلم والمعرفة من أمّةٍ أجنبيّة، فإنّما كانت تفعل من موقع المنتصر لا من موقع المهزوم.

فعندما يكون الشعب المغلوب مستنيرًا والشعب الغالِب شبه همجيّ، على غرار ما شهده العالم إبان غزو الإمبراطوريّة الرومانية من شعوب الشمال، وإبّان غزو الصين من المغول، فإنّ السلطان الذي تضمنه الغلبة للهمجيّ كفيلة بوضعه في مصاف الإنسان المتمدّن والسير جنبًا إلى جنبٍ في ركبٍ تقدّمه إلى أن يغدو ندًّا له. لأحدهما السلطان وللثاني الفطنة. الأوّل شديد الإعجابِ بعلوم المهزومين وفنون حرفهم، والثاني يحسد الغالبين على سلطانهم وبأسهم. وفي المحصلة يفتح الهمجيون أبواب قصورهم لاستقبال الإنسان المتمدّن، في ما يفتح الإنسان المتمدّن أبواب مدارسه لاستقبال الهمجيين. أمّا إذا كان مالك القوّة المادية يتمتّع في الوقت نفسِه بالهيمنة الفكرية والعقليّة، فإذ ذاك يندر أن يُتاح للمهزوم بلوغ أسباب التمدّن، فإمّا أن ينكفىء وإمّا أن يهلك.

لذلك قد يجوز القول إجمالًا إنّ المتوحّشين يمضون في طلب العلم والمعرفة شاهرين أسلحتهم، غير أنّهم لا يتقبّلونها إنْ هيَ أقبلت عليهم.

= ما كان عليه في مدن أوروبا. لم يشأ أن يُقيم أي صلة بالمتوحّشين الذين كان يزدريهم، واجتنب اختلاط نسله بنسل الهمجيين. وعلى هذا النحو كان الفرنسي لا يُمارس أي تأثير إيجابيّ في الهنود، بينما ظل الإنكليزي غريبًا عنهم.

لو أنّ القبائل الهندية التي تحتل اليوم وسط القارة وجدت في ذات نفسِها ما يكفي من الطاقة للسيرِ من تلقائها في ركب الحضارة، لأتيح لها ربّما أن تفلح في ذلك. وبتفوّقها، إذ ذاك، على الأمم البربريّة التي تجاورها، قد تكتسب القدرات والتجربة تدريجًا، حتّى إذا بلغ الأوروبيون حدودَها، وجدت في نفسِها القدرة لا على صون استقلالها ربّما، ولكن، في الأقل، القدرة على فرضِ حقّها في البقاء على أرضها، وعلى الاندماج في الغالبين. غير أنّ شقاء الهنود يتجلّى في اتصالهم بالشعبِ الأكثر تمدّنًا، لا بل أقول: الأكثر نَهَمًا، بين شعوب المعمورة، وهم، أنفسهم، ما زالوا أقرب إلى البربريّة؛ فوجدوا في المعلّمين المنشودين أسيادًا، وتلقّوا منهم العلمَ كما الاضطهاد.

عندما كان هنديّ أميركا الشمالية يعيش طليقًا، حرًّا، في الغابات والقفار، كان فقيرًا بائسًا، غير أنّه ما كان ليشعر يومًا بالدونيّة حيال أحد. وإذا شاء الاندماج في الهيكليّة المجتمعيّة للبيض، فلن يحظى فيها إلّا بالمرتبة الأخيرة. فهو، الجاهل المُعوِز، يدخل مجتمعًا يسوده العلم والثروة. وسيتعيّن عليه، بعد حياة ملؤها الحركة، والخطوب والأخطار، لكنّها في الوقت نفسه زاخرة بالإثارة والزهو[21]، أن يرضخ لحياة رتيبة، غامضة، ومنحطّة. وأن يكسبَ رزقَه لقاءَ

(21) في حياة الشعوب القانصة الحافلة بالمغامرة فتنةٌ لا تُقاوم تأخذ بشغافِ الإنسان فينقاد إليها غافلًا عمّا يمليه العقل والتجربة. وهذه حقيقة وصفها تانر في مذكّرات (تانر) (*Les Mémoires de Tanner*).
تانر رجل أوروبي، كان الهنود قد خطفوه وهو لا يزال في السادسة من عمره، فترعرع بينهم، وأمضى معهم في المجاهل نحوَ 30 عامًا. لا أعتقد أنّ العالم قد ينطوي على بؤس يُضاهي فظاعة البؤس الذي يصفه. إنّه يحدّثنا عن قبائل من دون زعماء، عن أسر من دون قبائل، عن أناس معزولين، بقايا شوهاء من قبائل ذات سلطان، تجوب البقاعَ التي يكسوها الجليد في مجاهل كندا النائية. يُلاحقها الجوع والبرد، كأن اليوم الذي يعيشونه بلا غد. لدى هؤلاء فقدت الأعراف من سطوتها، والتقاليد من سلطانها. ويزداد الناس همجيّة. يشاطرهم تانر هذه الآلام كلّها. يعلم أنّه من أصلٍ أوروبي، ولا شيء يبقيه عنوةً بعيدًا عن البيض. بل على العكس، لقد اعتاد أن يقصد مواطنهم كلّ عام لأغراض التجارة والمقايضة، فيُعاين مساكنهم ويُسر حالهم. كما أنه يعلم أنّ لا شيء يحول دون عودته إلى الحياة المتمدّنة ساعة يشاء، ومع ذلك يمكث ثلاثين عامًا في المجاهل والقفار. وعندما عاد أخيرًا ليستقرّ في مجتمع متمدّن، اعترف أن الحياة التي وصف بؤسها وفقرها تنطوي في نظره على فتنةٍ خفيّة يعجز عن تعريف كنهها. وواظب على العودة إليها تكرارًا بعد أن غادرها، ولم يفلح في انتزاع نفسه منها إلّا بمشقّة كبيرة. أمّا وقد استقرّ أخيرًا في مجتمع البيض رفض عدد من أولاده الانضمام إليه لمشاطرته حياة الرخاء والطمأنينة. =

عملٍ شاق، مغمّسًا بالخزي؛ فهذه في نظره حصيلة ما تجلبه لبني جنسه الحضارة التي يمتدحون فضائلَها.

وحتّى العيش المُخزي قد لا يكون بمتناوله أحيانًا.

فعندما يصمّم الهنود على محاكاة جيرانهم الأوروبيين، وحذو حذوهم في زراعة الأرض، سرعان ما يتعرّضون لتبعات المنافسة المضرّة بمصلحتهم. فالأبيض خبيرٌ بأسرار الزراعة. أمّا الهنديّ فليس سوى مبتدئ أخرق في صُنعةٍ يجهلها. أحدهما يجني المحاصيل الوفيرة بيُسر، والثاني يكاد أن ينتزع انتزاعًا ما يجنيه من الأرض بألف جهد.

الأوروبي يقيم وسط جماعةٍ من الناس يعرفها ويشاطرها احتياجاتها.

أمّا الهمجيّ فمعزول وسط شعبٍ من الأعداء لا يعرف إلّا القليل عن أعرافهم وعاداتهم، وعن لغتهم وقوانينهم، وهي الأمور التي لا غنى له عنها. ولا سبيل لبلوغه اليُسر الماديّ إلّا بمقايضة محصوله بمحاصيل البيض، فما عاد يُجديه عونٌ يتوسّله من أبناء جلدته.

هكذا قد لا يجد الهنديّ في سعيه لبيع ثمار كدّه من يشتري محصوله، في ما لا يعاني المزارع الأوروبي من مشكلة مماثلة، كما أنّ الهندي لا يسعه إنتاج ما يتطلّب تكلفةً كبيرة ويبيعه الأوروبيّ بأسعارٍ زهيدة.

= لقد التقيتُ تانر شخصيًا عند مداخل البحيرة العليا. وبدا لي أنّه في مظهره ما زال أشبه بهمجيّ منه برجلٍ متحضّر.

لا يعثر القارئ في مؤلّف تانر لا سياقًا بعينه، ولا مراعاة للذوق السليم؛ لكنّ الكاتب يُنجز من خلالِه، ومن دون علمه حتّى، وصفًا حيًّا للقناعات المُسبقة الراسخة، والأهواء، والرذائل، وخاصّة أشكال البؤس التي تسود الوسط الذي رَبيَ في كنفه.

لقد عمد السيّد الفيكونت أرنست دو بلوسفيل، وهو مؤلّف كتاب ممتاز عن سجون إنكلترا، إلى ترجمة مذكّرات تانر. وذيّل السيّد بلوسفيل ترجمته بهوامش على قدرٍ كبير من الأهميّة من شأنها أن تتيح للقارئ مقارنة الوقائع التي يسردها تانر بتلك التي سبق أن أتى إلى ذكرها عدد كبيرٌ من المراقبين الجدد والقدامى.

يتعيّن على كلّ من يرغب في الاطلاع على الأوضاع الحاليّة للأعراق الهنديّة في أميركا الشمالية وما يُحتمل أن يكون عليه مستقبلها، الرجوع إلى مؤلّف السيّد دو بلوسفيل.

لم ينجُ الهنديّ من الويلات المحدقة بالأمم البربريّة، إذًا، إلّا كي يُعاني أبشع أشكال البؤس لدى الشعوب المتمدنة، وهو يكاد أن يلقى صعوبةً في العيش وسط الوفرة تعادل الصعوبة التي واجهها خلال عيشه وسط غاباته.

ومع ذلك فإنّ عادات الترحال لم تبرح أعماق نفسِه، ولم تفقد التقاليد سلطانها عليه، وكذلك ميله إلى القنص. وما زالت مسرّاته البريّة التي عاشها في ما مضى، تتلوّنُ في مخيّلته المضطربة بألوان الزهو والحبور. أمّا ما كان يقاسيه من حرمان فيبدو في عينيه أخفّ وطأة، والمهالك أهون عليه مما يكابده الآن. ذلك أنّ الحريّة التي كان ينعم بها بين أنداده من بني جلدته يتعارض كليًا مع الموقع الذليل الذي يحتلّه في مجتمع متمدّن.

إلى ذلك، يرى الهنديّ أنّ البراري التي طالما عاش فيها طليقًا ما زالت في الجوار. والمسافة التي تفصله عنها لا تستغرق سوى بضع ساعات من السير الحثيث. فيأتي جيرانه البيض يعرضون سعرًا مُغريًا في نظره مقابل الحقل الذي يُنجز استصلاحه في أي حال، ولم يجنِ منه، برغم الجهد، ما يسدّ رمقه. فيعقد العزم على قبول الصفقة لأنّ المال الذي يعرضه عليه الأوروبيون قد يُتيح له العيش بسعادة واطمئنان بعيدًا عنهم. فيهجر الهنديّ المحراث، ويستعيد أسلحته عائدًا إلى البريّة إلى الأبد[22].

(22) يُلاحظ هذا التأثير المدمّر الذي تمارسه شعوب شديدة التمدّن على شعوب أقل منها تمدّنًا لدى الأوروبيين أنفسهم.

كان فرنسيون قد أنشأوا، قبل ما يقارب القرن من الزمن، مدينة فنسان المطلّة على الواباش، وسط البراري. وعاشوا فيها في بحبوحةٍ ويُسر حال حتّى وفود المهاجرين الأميركيين؛ إذ سرعان ما شرع هؤلاء في تقويض أعمال سكان البلدة القدماء بالمنافسة؛ ثمّ تملّكوا أرضهم بأسعار زهيدة. ففي الوقت الذي زار فيه السيّد فولني، الذي أقتبس عنه هذه الواقعة، بلدة فنسان، كان عدد الفرنسيين لا يزيد على المئة نسمة، وكان معظمهم يعدّون العدّة للانتقال إلى لويزيانا أو كندا. كان الفرنسيون المعنيون رجالًا مستقيمين على قدر كبير من النزاهة ولكن تعوزهم المعرفة والدراية، فقد تخلّقوا ببعض أخلاق الهنود وعاداتهم. أمّا الأميركيون، الذين ربّما كانوا لا يرقون إلى مستواهم الأخلاقي، كانوا يتفوّقون عليهم تفوّقًا ساحقًا من الناحية الفكريّة: فقد كانوا حاذقين، متعلّمين، موسِرين، متمرّسين في تدبير شؤونهم بأنفسهم. ولقد شهدتُ شخصيًا في كندا، حيث التباين الفكريّ بين العرقين أقل بروزًا، كيف أن الإنكليزي، سيّد التجارة والحرف في بلاد الكندي، يعمل على توسيع أعماله في كلّ اتجاه، ويدفع الفرنسيين إلى الانكفاء والتجمّع في نطاقٍ ضيّق. =

وحسبنا أن نؤيّد صحّة ما أوردناه من وصفٍ قاتمٍ بما يجري لدى قبائل الكريكس والشيروكي.

ما لا شكّ فيه أن هؤلاء الهنود أظهروا، في القليل القليل الذي أنجزوه، نبوغًا فطريًا يُضاهي ما تظهره شعوب أوروبا في خططها الطموحة الواسعة. لكنّ الأمم كالبشر تحتاج إلى متسعٍ من الوقت كي تتعلّم، بصرف النظر عمّا تبديه من فطنة وما تبذله من جهود.

فبينما كان هؤلاء المتوحّشون يسعون وراء التمدّن، واصل الأوروبيون تطويقهم وحصرهم في نطاق ضيّق. أمّا اليوم فقد تمّ لقاءُ العرقين، وتواصلا. وصحيحٌ أن الهنديّ أضحى متفوّقًا على ما كان عليه آباؤه، غير أنه ما زال، وبما لا يُقاس، أدنى مكانةً ومرتبةً من جاره الأبيض. وسرعان ما استحوذ الأوروبيون، بفضل مواردهم وعلمهم، على معظم المزايا والفوائد التي كانت بمتناول السكان الأصليين جرّاء امتلاكهم الأرض. وأقاموا بين ظهرانيهم، واستولوا على الأرض أو اشتروها منهم بأثمان بخسة، وأرهقوا كواهلهم بمنافسةٍ لا قِبَل لهؤلاء بمجاراتها، في أي حال. فإذا بالهنود المعزولين في عقر دارهم، يتحوّلون إلى جاليةٍ قليلة العدد من الغرباء المزعجين وسط شعبٍ كثير العدد ومهيمن[23].

= كذلك الأمر في لويزيانا حيث يكاد يكون النشاط التجاري والصناعيّ حكرًا على الأنكلو-أميركيين.
ولعلّ ما يجري في مقاطعة تكساس هو الأدعى إلى لفت الانتباه. فولاية تكساس هي كما نعلم جزء من المكسيك وهي تشكّل حدودها لجهة الولايات المتحدة. منذ بضعة أعوام يعمل الأنكلو-أميركيون على التسلّل، فرادى، إلى هذه المقاطعة، غير المأهولة بعد بأعدادٍ كبيرة من الناس، ويشترون الأراضي ويستولون على الصناعات ويحلّون تدريجًا محلّ سكانها الأصليين. وليس مستبعدًا، إنْ لم تبادر المكسيك إلى الحدّ من هذه الظاهرة، أن تنفصل تكساس عنها عمّا قريب.
إذا كان بعض الفروق غير البارزة في الحضارة الأوروبيّة تؤدّي إلى نتائج مماثلة، يغدو من اليسير علينا أن نفهم حقيقة ما قد يجري عندما تقيم الحضارة الأكثر تطورًا في أوروبا صلةً بالهمجيّة الهندية.

(23) يُنظر:

Documents législatifs, 21ème congrès, no. 89,

ما يرتكبه البيض من تجاوزات شتّى على الأرض الهنديّة؛ فأحيانًا يستقرّ الأنكلو-أميركيون في بقعةٍ من الأرض، كأنْ لا سعةَ في أرضٍ أخرى، ما يقتضي تدخّل القوات العسكريّة التابعة للكونغرس لطردهم منها. وأحيانًا أخرى يستولونَ على ماشية السكان الأصليين، ويضرمون النار في مساكنهم، ويتلفون زرعهم، أو يعتدون عليهم جسديًا. =

قال جورج واشنطن ذات يوم، في إحدى رسائله إلى الكونغرس ما يلي: "نحن أقوى من الأمم الهنديّة وأكثر استنارة منها. لذا فإنّ شرفنا يقتضي أن نعاملها برفقٍ، لا بل بسخاء أيضًا".

غير أنّ توصيّة واشنطن السياسيّة النبيلة الفاضلة، بقيت حبرًا على ورق.

ما يجري عادةً هو انحياز طغيان الحكومة إلى طمعِ المستوطنين. وعلى الرغم من أن هنود قبائل الكريكس والشيروكي استقرّوا في أرض كانوا يقطنونها قبل مجيء الأوروبيين، فإنّ الكثير من الأميركيين كانوا يتعاطون معهم، في معظم الأحيان، كأنّهم شعوبٌ غريبة، ولم تشأ الولايات التي عاشوا فيها أن تعترف باستقلاليّتهم، بل عمدت إلى إخضاع هؤلاء الناس الخارجين توًّا من المجاهل والقفار، لأحكام قضائها، وأعرافها وقوانينها[24]. لقد دفع البؤس بهؤلاء الهنود، عاثري الحظّ، إلى الإقبال على أسباب الحضارة والتمدّن، غير أنّ الاضطهاد يدفع بهم مجددًا إلى سلوكِ طريق البربريّة؛ ما جعل كثيرين منهم يهجرون حياة الحقول التي خلّفوها وراءهم شبه بورٍ، وعادوا مجددًا إلى حياة التوحّش.

لو أمعنّا النظر في التدابير الجائرة التي تبنّاها مشترعو ولايات الجنوب الأميركي، وفي سلوكِ حكّامها وأحكام محاكمها، لأدركنا على الفور أنّ

= نخلص مما سبق من أدلّة إلى الاستنتاج بأنّ السكان الأصليين يتعرّضون يوميًا لاعتداءات بالقوّة. ومن عادة الاتحاد أن يعيّن مأمورًا مكلفًا بتمثيله لدى الهنود. ولعلّ التقرير الذي رفعه المأمور المفوّض لدى هنود الشيروكي هو خير الأدلّة التي ذكرت: فما يرد في تقرير هذا المأمور غالبًا ما يكون في مصلحة المتوحّشين. "إنّ تسلّل البيض إلى أرض الشيروكي، يقول التقرير في ص 12، سوف يؤدي إلى خراب أحوال من يقطنونها ويعيشون فيها حياة فقيرة ومسالمة". وفي موضع آخر نرى أن ولاية جورجيا، في معرض سعيها لحصر الشيروكي في نطاق ضيّق، تعمد إلى ترسيم الحدود الفاصلة، فيشير المأمور الفدرالي إلى كون هذا الترسيم لا قيمة له لأنّ البيض هم الذين أجروه وليس بالاتفاق بين الطرفين.

(24) في عام 1829، قسمت ولاية ألاباما أرض الكريكس إلى مقاطعات، وأخضعت الهنود لسلطة موظفين عموميين أوروبيين. وفي عام 1830، أصدرت ولاية مسيسيبي قرارًا يُماثلُ هنود الشوكتاو والشيكاساو بالبيض، ويقضي بتغريم من يتخذ لنفسِه منهم لقب "زعيم" (قبيلة) مبلغًا قدره ألف دولار وسجنه عامًا.

وعندما وسّعت ولاية مسيسيبي نطاق تطبيق قوانينها لتشمل هنود الشاكتاس الذي كانوا يقطنون أطرافها الحدوديّة، تداعى هؤلاء إلى التجمّع. وأطلعهم زعيمهم على نيات البيض، وقرأ على مسامعهم بعض القوانين التي ستفرض عليهم: فكان ردّ المتوحّشين بالإجماع أنهم يؤثرون العودة مجددًا إلى المجاهل والقفار (*Mississippi Papers*).

الهدفَ الذي كانت تسعى وراءَه جميع هذه الجهود، في وقتٍ واحد، هو طرد الهنود، جميع الهنود، نهائيًا. لقد كان أيركيو هذا الجزء من الاتحاد ينظرون بعين الحسد إلى الأراضي التي يملكها السكّان الأصليون(25). إنهم يشعرون بأنّ هؤلاء لم يتخلّوا كليًا بعدُ عن عادات الحياة الهمجيّة، ويريدون أن يزرعوا القنوط في نفوسهم وإرغامهم على الرحيل قبل أن يولّد التمدّن روابط وثيقة بينهم وبين أرضهم.

لمّا واجهت الكريكس والشيروكي اضطهاد الولايات المختلفة لجأوا إلى الحكومة المركزيّة. فهذه معنيةٌ فعلًا بمعاناتهم وتطمح، صادقةً، إلى إنقاذ من تبقّى من السكان الأصليين وتمكينهم ممّا تعهّدت ضمانَه لهم وهو امتلاكهم أرضهم بحريّة(26)؛ لكنّها حين تسعى وراء تطبيق تعهّداتها تلقى ممانعةً شديدة من الولايات المختلفة، وإذ ذاك ترضخ، من دون مشقّة، لتقبّل هلاك بضع قبائل همجيّة باتت شبه منقرضة بالفعل، خشيةَ تعريض الاتحاد الأميركي لخطر الانقسام.

وإذ تجد الحكومة الفدرالية نفسها عاجزة عن حماية الهنود، تحاول في الأقلّ أن تخفّف من معاناتهم. ولهذا الغرض قرّرت نقلهم على نفقتها إلى أماكن أخرى.

بين خطي عرض 33 د. و37 د. شمالًا، يقع إقليم واسع يُدعى أركنساس، تيمّنًا بالنهر الرئيس الذي يروي أراضيه. يحدّه، من جهة، حدود المكسيك، ومن جهةٍ أخرى ضفاف نهر المسيسيبي. وتخترقه من كلّ صوب وناحية أنهارٌ صغيرة وجداول، ما يعزّز اعتدال المناخ فيه وخصوبة تربته. لا

---

(25) أهل جورجيا الذي يبدون انزعاجًا كبيرًا من جيرة الهنود، يقطنون في أرض لا تزيد كثافة السكّان فيها على أكثر من سبعة أشخاص في الميل المربّع. أمّا في فرنسا، فتبلغ الكثافة في مساحة مماثلة نحو 162 نسمة.

(26) في عام 1818، أمر الكونغرس بأن يجري مفتشون أميركيون التفتيش على أرض أركنساس مصحوبين بوفد مشترك من هنود الكريكس والشوكتاو والشيكاساو. وقد ترأس هذه البعثة كلّ من السادة كينيرلي وماك كوي وواش هود وجون بِل. يُنظر تقارير المفتّشين المختلفة، ويومياتهم في وثائق الكونغرس، العدد 87، *House of Representatives*.

يُصادف المرء في أركنساس سوى جماعات قليلة من الهمجيين الرحّل. وقد استقر رأي الحكومة الفدرالية على نقلِ ما تبقّى من أمم الهنود الجنوبيّة إلى بقعة من هذا الإقليم هي الأقرب إلى الحدود المكسيكيّة والأبعد من المنشآت الأميركيّة.

في أواخر عام 1831، تلقيّنا تأكيدًا بأنّ 10 آلاف هندي جرى نقلهم إلى ضفاف نهر أركنساس. كما أنّ أعدادًا منهم تُنقَل إلى هناك يوميًا. غير أنّ الكونغرس لم يتمكّن بعدُ من إقناعِ أولئك الذين يرغب في حمايتهم بضرورة أن يكونوا مجمعين على الخطوات المتّخذة: ذلك أنّ بعضهم يتقبّل بسرور فكرة الابتعاد عن مركز الاستبداد، في ما يرفض مَن هُم أكثر استنارةً هجرَ محاصيلهم اليانعة ومساكنهم الجديدة. وهم يعتقدون انّه إذا توقّف مسار التمدّن في لحظة ما، فلن يُستأنف ثانيةً، ويخشون على عاداتهم الحَضريّة، وهم حديثو العهد بها، من الزوالِ إلى غير رجعة وسط البقاع التي يبلغها التمدّن، والتي لم يُعدّ فيها شيء لتوفير أسباب البقاء لشعب مزارع. إنهم يعلمون حقّ العلم أنّ في المجاهل الجديدة زمرًا من الأعداء لا قِبلَ لهم بقتالها لأنّهم باتوا يفتقدون طاقات الهمجيّة على القتال، ولم يكتسبوا بعد طاقات الحضارة. ولن يلبث هؤلاء أن يدركوا بأهون السُبُل ما ينطوي عليه الموطن البديل من طابع موقّت. فما هي الضمانة بأنّهم سينعمون، أخيرًا، بالسلام في ملاذهم الجديد؟ تتعهّد الولايات المتحدة أن تبقيهم فيه. غير أنّ عهودًا رسميّة مماثلة قُطِعَت في ما مضى بشأن الأرض التي يقطنونها الآن[27]. صحيحٌ أن الحكومة الأميركيّة لا تقدم اليوم على انتزاع هذه الأراضي منهم، لكنّها لا تحرّك ساكنًا حيالَ اجتياحها

(27) نقرأ في المعاهدة المُبرَمة مع الكريكس في عام 1790، البند الآتي: "تتعهّد الولايات المتحدة الإبقاء على ملكيّة أمّة الكريكس لجميع أراضيها داخل حدود الاتحاد بضمانٍ رسميّ".
أمّا المعاهدة المُبرَمة في تموز/ يوليو 1791 مع هنود الشيروكي فتتضمن الآتي: "تتعهّد الولايات المتحدة، بضمان رسميّ، الإبقاء على ملكية أمّة الشيروكي لجميع أراضيها التي لم تتخلّ عنها طوعًا من قبل. وإذا عمد مواطن من مواطني الولايات المتحدة، أو سواهم من غير الهنود، إلى الاستقرار في أرض الشيروكي، فإنّ الولايات المتحدة تعلن أنّها تمتنع عن توفير الحماية للمواطن المذكور، وتترك لأمّة الشيروكي أن تنزل فيه العقاب الملائم". المادة 8.

والاستيلاء عليها. وما لا شكّ فيه أنّ السكان البيض الذين يضيّقون عليهم الخناق اليوم، سوف يلحقون بهم، هم أنفسهم، إلى مجاهل أركنساس. وعندئذ سيشهدون المآسي عينها ولا يتوافر العلاج عينه. ولن يبقى أمامهم، إذ تضيق الأرض بهم، سوى الرضوخ لهلاكٍ محتوم.

لا يُبدي الاتحاد في تعاطيه مع الهنود مقدار ما تبديه الولايات المختلفة من طمع وعنف. غير أن سلامة النيّة لا تتوافر لا في سلوك هذه الحكومة ولا في سلوك تلك.

إنّ غَرَض الولايات المختلفة من شملها الهنود بما تسمّيه "نِعَمَ" قوانينها هو أن يؤثر هؤلاء الابتعاد على الخضوعِ لها. وحين تتعهّد الحكومة المركزيّة توفير ملاذ آمن ودائم في الغرب لعاثري الحظ هؤلاء، إنّما تعلم جيّدًا أنّها لن يسعها ضمان ما تعهّدت به[28].

هكذا تُرغمُ الولاياتُ، بطغيانها، المتوحّشينَ على الفرار. أمّا الاتحاد فيجعل هذا الفرار ميسورًا بما يغدقه من وعود بالعون والموارد. ولعلّها تدابير مختلفة غير أنّها تصبّ، في آخر الأمر، في غاية واحدة[29].

---

(28) ما لا يحول دون تعهّدها توفير الضمان الرسميّ. يُنظر رسالة الرئيس الموجّهة إلى هنود أمّة الكريكس في 23 آذار/ مارس 1829: *Proceedings of the Indian Board in the City of New-York*, p. 5
"لقد أعدّ لكم سلفكم الأعظم، تقول الرسالة، أرضًا واسعة لسكناكم في ما وراء النهر الكبير (المسيسيبي). وهناك لن ينازعكم على موطنكم أيّ من إخوانكم البيض. ولن يكون لهم أيّ حقّ مكتسب في أرضكم. سيُتاح لكم العيش فيها أنتم وأولادكم بسلام وبحبوحة، ما نما العشبُ من أديم الأرض ومّا جرت مياه السواقي، سوف تكون مُلكًا لكم إلى الأبد".
وفي رسالة وجّهها وزير الحرب إلى هنود أمّة الشيروكي في 18 نيسان/ أريل 1829، يبلغهم هذا الموظف أنّ من الحريّ بهم ألا يغترّوا كثيرًا بمزايا التمسك بالأرض التي يقطنون فيها اليوم، ويقطع لهم عهدًا بأنّ المزايا الحقّة سوف يجدونها ما وراء المسيسيبي (Ibid., p. 6): كأنّ ما تعجز عنه سلطته اليوم، لن تعجز عنه وقتذاك!
(29) لكي يكوّن القارئ فكرةً دقيقة عن السياسة المتبعة من قبل الولايات المختلفة، ومن قبل الاتحاد حيال الهنود، قد يكون من المفيد الرجوع إلى الوثائق التالية:
1 - قوانين الولايات المختلفة الخاصّة بالهنود (هذه المجموعة مثبتة ضمن الوثائق التشريعيّة، المؤتمر الواحد والعشرون، العدد 319)؛ 2 - قوانين الاتحاد المتعلّقة بالموضوع نفسه، وخاصة قانون 30 آذار/ =

كان هنود أمّة الشيروكي يقولون في نصّ التماسٍ رفعوه إلى الكونغرس[30]:
"بمشيئة أبينا السماوي أضحى عرقُ رجال أميركا الحمر ضئيلًا، وعرقُ البيض عظيم العدد مشهورًا.

"عندما قَدِمَ أسلافكم إلى ضفافنا، كان الرجل الأحمر قويًا، وعلى الرغم من جهله وهمجيّته، أحسَنَ وفادتهم وأباح لهم أن تطأ أقدامهم الخدرة أديمَ اليابسة. لقد تصافح آباؤنا وآباؤكم عربونَ صداقةٍ، وعاشوا معًا بسلام.

"لم يتلكّأ الهنديّ يومًا في تلبية حاجات الرجل الأبيض. وقتذاك كان الهنديّ هو السيّد والأبيض هو المتوسّل. أمّا اليوم فما عادت الصورة كما كانت عليه: لقد استحالت قوة الرجل الأحمر ضعفًا. وبدا سلطانه آخذًا في الانحسار كلّما ازداد جيرانه عددًا. ولم يبقَ اليوم من هذا العدد الهائل من القبائل القوية التي انتشرت فوق أرض ما تسمّونه الآن بالولايات المتحدة سوى نفرٍ قليلٍ كتبت له النجاة من هذه الكارثة الكونية. فقبائل الشمال التي اشتهرت في ما مضى ببأسها وقوّتها قد زالت من الوجود تقريبًا. هذا ما آل إليه مصير الإنسان الأميركي الأحمر.

"فهل يكون الهلاك أيضًا هو مصيرنا نحن البقية الباقية؟

"من زمن سحيقٍ في القدم، مَنَّ أبونا المشترك، الذي في السماء، على أجدادنا بالأرض التي نقطنها. وورثناها عن الأجداد. وحافظنا عليها بإجلال لأنّها تحتضن رفاتهم. فهل فرّطنا يومًا بهذا الميراث أو ضيّعناه؟ فاسمحوا لنا أن نسألكم بتواضع أيّ حقّ لشعبٍ في أرضه خيرٌ من حقّ الميراث والمُلكيّة من أزمان سحيقة؟ نحن نعلم أن ولاية جورجيا ورئيس الولايات المتحدة يدفعان اليوم بأننا فقدنا هذا الحقّ. غير أننا نرى في هذا الزعم ادعاءً باطلًا. متى فقدناه؟

= مارس 1802 نعثر على هذه القوانين في: Story *Laws of the United States*؛ 3 - وأخيرًا، للاطلاع على الحال الراهنة لعلاقة الاتحاد بمختلف القبائل الهندية يُنظر تقرير السيّد كاس، وزير الحرب، المؤرّخ في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1823.

(30) في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1829. وقد ترجمنا ما ورد فيه حرفيًا.

ولأي ذنبٍ اقترفناه جُرّدنا من موطننا؟ هل يؤخذ علينا أننا قاتلنا تحت راية ملك بريطانيا العظمى إبان حرب الاستقلال؟ وإذ كان هذا ذنبنا المزعوم، فلِمَ لم يُعلن في أولى المعاهدات التي أبرِمت بعد انتهاء الحرب بأننا فقدنا ملكيتنا لأراضينا؟ لم تضمّنوا المعاهدة آنذاك بندًا صريحًا مفاده أنّ الولايات المتحدة تريد أن تكفل السلامَ لهنود أمّة الشيروكي، لكنّها تُعلِنُ، اقتصاصًا منهم لاشتراكهم في الحرب، أنّها ما عادت تعتبرهم مزارعين في أرضهم، وسيكون لِزامًا عليهم أن يخلوا هذه الأرض إذا ارتأت الولايات المجاورة أن يفعلوا؟ كانت تلك هي السانحة المُثلى لإعلان مثل هذا الكلام. ولكن لم يشر أحد حينها إلى أمرٍ مماثل، وما كان آباؤنا ليرضوا بمعاهدةٍ تؤدي إلى حرمانهم أقدس حقوقهم وإلى سلبهم موطنهم".

هذا ما قاله الهنود. قولهم حقّ. وما يتوقعونه يبدو لي محتومًا.

كيفما قلّبنا النظر في مصائر السكّان الأصليين لأميركا الشمالية لن نجد إلّا الويلات التي يتعذّر الرجوع عنها. فإن هم أقاموا على همجيّتهم دُفعوا إلى الانكفاء، وإن سعوا وراء أسباب التمدّن ساقتهم صلتهم بمن يفوقونهم تمدّنًا إلى معاناة الاضهاد والبؤس. فإذا واصلوا الترحال من قفرٍ إلى قفرٍ هلكوا، وإذا استقرّوا في موضعٍ كان الهلاك هو مصيرهم أيضًا. لا يسعهم امتلاك المعرفة والعلم إلّا بِعَونِ الأوروبيين، واقترابهم من الأوروبيين يُفسدهم ويدفعهم مجدّدًا إلى سُبُل البربريّة. إذا تركوا وشأنهم في عزلاتهم رفضوا تغيير عاداتهم وأعرافهم، وإذا اضطرّوا إلى تغييرها ذات يوم وجدوا أنّهم يسعون وراء ذلك بعد فوات الأوان.

يُطلقُ الإسبانُ كلابهم لمطاردة الهنود كأنّ الهنودَ حيوانات ضارية. ينهبون العالم الجديد كما تُنهَب مدينةٌ تعرّضت للغزو دونما رأفة أو تمييز. غير أن التدمير لا يُحسنُ أن يكون تامًا، والغضب له حدوده: إذ تختلط البقية الباقية من الهنود الناجين، في آخر الأمر، مع الغزاة وتعتنقُ دينهم وعاداتهم[31].

(31) لكنّ الفضلَ في هذا لا يُعزى إلى الإسبان. فلو أنّ القبائل الهنديّة لم تكن مستقرّة في أرض وتعمل على زراعتها لدى مجيء الأوروبيين، لتعرّضت في أميركا الجنوبيّة للإبادة التي تعرّضت لها في أميركا الشمالية.

أمّا سلوك أميركيي الولايات المتحدة حيال السكّان الأصليين فيتصفُ بتشبّثٍ أكبر بشكليات القانون وأحكامه. فلا يتدخّل الأميركي في شؤون الهنود ما أقاموا على توحّشهم، ويتعاطى معهم على أنّهم بشرٌ مستقلّون. ولا يبيح لنفسِه الاستيلاء على أرضهم إلّا بموجب اتفاق أو عقد بيع. وإذا قيض لأمّة هندية أن تغدو عاجزةً عن البقاء في أرضها، يُمسك الأميركيّ بيدها ويدلّها، بمحبّةٍ، إلى سبيل الموت خارج موطن أسلافها.

لم يتمكّن الإسبان، برغم العار الذي لحق بهم جرّاء الفظائع التي ارتكبوها، من إبادة العرق الهنديّ، ولا حتّى من الحيلولة دون مشاطرتهم حقوقهم. أمّا أميركيو الولايات المتحدة فقد أحرزوا هذه النتيجة المزدوجة بيُسرٍ مُدهشٍ حقًا، وهدوءٍ ومشروعيّة تكاد أن تُحاكي البِرَّ، من دون إراقة دماء، أو انتهاكٍ لمبدأ واحد من مبادئ الأخلاق[32] في نظر العالم. فليس بالوسعِ الإتيان بمثيل ما أحرزه الأميركيون في قضائهم على قومٍ من دون انتهاكٍ لشرائع الإنسانية.

الموقع الذي يحتلّه العِرقُ الأسود في الولايات المتحدة[33] وما يشكّله وجوده من مخاطر تهدّد العِرق الأبيض

لم يجد المحدثون مشقّةً أكبر مما كان يجده القدماء في إلغاء الرقّ ومحو ما يترتّب عنه من آثار.- يبدو أن تعصّب البيض ضدّ السود في الولايات

(32) يُنظر، من بين وثائق كثيرة، التقرير الذي رفعه السيّد بلّ م‌ساب لجنة الشؤون الهنديّة في 24 شباط/ فبراير 1830، والذي أقرّ فيه، ص 5، لأسباب منطقية، وبرهن بالأدلّة على الآتي بحسب نصّه الحرفيّ: "The Fundamental Principle, that the Indians had no Right by Virtue of their Ancient Possession either of Soil, or Sovereignty, has been Abandoned Expressly or by Implication". أي إن الهنود لم يحظوا، بفعل مُلكيتهم القديمة، بأي حقّ في الامتلاك والسيادة، وهو المبدأ الذي لم يجر التخلّي عنه لا علانية ولا ضمنًا. لدى قراءتنا هذا التقرير، المكتوب بقلم بارع، نَعجَب لهذا القدر من اليُسر والسهولة الذي يدحض به المؤلّف الحجج المبنية على الحق الطبيعيّ والعقل، والتي يصفها بالمبادئ المجرّدة والنظرية. فكلّما أمعنتُ التفكير في الأمر ازددتُ اقتناعًا بأن الفرق الوحيد بين الإنسان المتمدّن والإنسان غير المتمدّن في تعاطيهما مع العدالة يكمن في الحقيقة الآتية: أحدهما يعترض على عدالة الحقوق التي يكتفي الآخر بانتهاكها.

(33) قبل التطرّق إلى هذه المسألة، أراني مدينًا للقارئ بملاحظة لا بّد منها؛ ففي مؤلّف كنتُ أشرتُ إليه في بداية هذا الكتاب، وهو معدّ للصدور قريبًا، حرص السيّد غوستاف دو بومان، رفيق رحلتي إلى =

المتحدة، يزداد حدّةً مع ازدياد التدابير الرامية إلى إلغاء الرق.- وضع الزنوج في ولايات الشمال والجنوب.- لِمَ يُلغي الأميركيون الرقّ.- العبوديّة التي تنمّي ميول التوحّش في طبع الرقيق، تثمر إفقارًا لموارد السيّد.- الفروق التي نلاحظها بين ضفّتي أوهايو اليمنى واليُسرى.- ما سببها؟- العِرق الأسود ينكفئ نحو الجنوب، شأنه في ذلك شأن الرقّ.- كيف نفسّر هذه الظاهرة؟- الصعوبات التي تلاقيها ولايات الجنوب في عزمها على إلغاء الرقّ.- مخاطر المستقبل.- هواجس الناس.- تأسيس مستوطنة سوداء في أفريقيا.- لِمَ يعمد أميركيو الجنوب إلى التشدّد في معايير الرقّ على الرغم من نفورهم منه.

سوف يهلك الهنود في عزلتهم كما عاشوا فيها؛ غير أنّ مصير الزنوج مرتبط، على نحوٍ ما، بمصير الأوروبيين. فالعرقان مرتبطٌ أحدهما بالآخر من دون أن يندمجا. فصعبٌ أن ينفصل أحدهما عن الآخر وصعبٌ عليهما أن يتّحدا.

لعلّ أسوأ ما يتهدّد مستقبل الولايات المتحدة إطلاقًا هو وجود السود على أرضها. وعندما نتحرّى علّةَ ما يُعانيه الاتحاد راهنًا من ارتباكات وما قد يواجهه من أخطار في المستقبل، نجد أنفسنا، أيًّا كان منطلقنا، أمام هذه الحقيقة البدهيّة.

يحتاج البشر إجمالًا إلى بذل جهودٍ دائمة وجبّارة لتوليد آفاتٍ مستدامة. ولكن ثمة آفة تتسلّل إلى العالم خلسةً: في البداية نكاد ألا نلحظها وسط التجاوزات العاديّة التي ترتكبها السلطة؛ تبدأ من صنيع فردٍ لا يحفظ التاريخ ذكرَه. تُبذَرُ نواةٌ ملعونة في موضعٍ ما من التربة. ومن ثمَّ تغذّي نفسها بنفسِها، وتنتشر دونما مشقّة، وتنمو تلقائيًا بنموّ المجتمع الذي تلقّفها: هذه الآفة هي آفة الرقّ.

= أميركا، على إطلاع الفرنسيين على حقيقة موقع الزنوج بين سكان الولايات المتحدة البيض. وقد عالج دو بومان بتبحّرٍ وعمقٍ مسألةً لم يتسنَّ لي، لاختلاف الموضوع الذي أتناوله في كتابي، إلّا أن أقاربه من بعيد.

فكتاب دو بومان الذي تحتوي هوامشه على عدد كبير من الوثائق التشريعيّة والتاريخية المهمّة والمجهولة كليًا، يرسمُ صورةً للواقع لا تضاهيه إلّا الحقيقة. فمن يرغب في فهم حدّ التجاوز الذي يقدر عليه البشر إذا شرعوا في تجاوز الطبيعة البشريّة، عليه أن يرجع حتمًا إلى مؤلّفَ دو بومان.

كانت المسيحيّة قد قوّضت الرقّ؛ ثمّ جاء مسيحيّو القرن السادس عشر وأحيوه مع أنّهم لم يقرّوا به إلّا استثناءً في نظامهم الاجتماعي، وحرصوا على أن يقصروه على عرق واحد من الأعراق البشريّة. وقد أصابوا، بصنيعهم هذا، البشريّة بجرحٍ غير متّسعٍ لكنّ شفاءَه بالغ الصعوبة.

ينبغي لنا التمييز بعناية بين أمرين: الرقّ في ذاته، وتبعاته.

ذلك أنّ الآفات المباشرة الناجمة عن الرقّ كانت هي نفسها تقريبًا لدى القدماء ولدى المُحدثين، غير أنّ التبعات جاءت مختلفة. فلدى القدماء كان الرقيق ينتمي وسيّده إلى العرق نفسه، لا بل كان في معظم الأحيان متفوّقًا على سيّده من حيث العلم والدراية[34]. وكانت الحريّة هي الأمر الذي يفرّق بينهما. أمّا إذا أعتق الرقيق من عبوديّته وأضحى حرًّا، بات التماثل بينهما تامًّا.

إذًا كان القدماء يعتمدون وسيلة هي غاية في البساطة للتخلّص من الرقّ وتبعاته. وتمثّلت تلك الوسيلة بالعتق، وقد أفلحوا حين عمّموها واستخدموها على نطاق واسع.

غير أنّ ما سبق لا يعني في أي حال أنّ آثار العبوديّة لم تبقَ، ولفترةٍ طويلة من الزمن بعد زوال العبوديّة، في ثنايا المجتمع.

ففي قرارة الإنسان نزوع فطريّ للازدراء بمن كان أدنى منه مرتبةً، ولزمنٍ طويل عقب تحوّله إلى مساوٍ له وندّ؛ إذ غالبًا ما يعقبُ التفاوت الفعلي الناجم عن الثروة أو القانون، تفاوتٌ وهميّ راسخُ الجذور في عادات السلوك. غير أنّ هذا الأثر الجانبيّ للرقّ كانت له حدوده لدى القدماء. فالرقيق المُعتَق شديد الشبه بالبشر ذوي الأصول الحرّة، وسرعان ما تنتفي أي إمكانية للتمييز بينه وبينهم.

(34) نحن نعلم أن عددًا لا يُستهان به من مؤلفي العصور القديمة المرموقين كانوا أرقّاء أو أنّهم كانوا كذلك لفترةٍ من حياتهم: إيزوبُس وتيرنتيوس كانا في عدادهم. لم يكن الأرقّاء على الدوام ممن ينتمون إلى أمم همجيّة: فقد كانت الحرب تبتلي بالرقّ بشرًا عريقين في تمدّنهم.

إنّ أصعب ما كان يواجه القدماء على هذا الصعيد، هو تعديل القانون، وأصعب ما واجه المُحدثين هو تغيير عادات السلوك، أمّا في ما يعنينا نحن، فإنّ الصعوبة الفعليّة تبدأ من حيث كان يرى القدماء أنّها تنتهي.

ولعلّ ذلك يعود إلى أنّ حقيقة الرقّ المجرّدة والعابرة لدى المُحدثين تتّحد على النحو الأكثر شؤمًا بالحقيقة الملموسة والدائمة المتمثّلة باختلاف العرق. فذكرى العبوديّة تحطّ من شأن العرق، والعرق يؤبّد ذكرى العبودية.

ما من أفريقي واحد جاء بملء إرادته إلى شواطئ العالم الجديد. ما يعني أن جميع المقيمين فيها من السود هم أرقّاء أو مُعتَقون. وهكذا أضحى الزنجيّ يورّث ذريته، مع الحياةِ، وصمةَ عبوديّته إلى الأبد. من شأن القانون أن يلغي الرقّ، ولكنْ ما مَن أحد يُزيل أثرَه إلّا الله وحده.

إن ما يفرّق رقيق هذا العصر عن سيّده لا يكمن فقط في مسألة الحريّة، بل أيضًا في مسألة الأصل. إذ بالوسع عتق الزنجيّ وجعله حرًّا، ولكن ما ليس بالوسع هو ألا تبقيه في نظرِ الأوروبي أجنبيًّا أو غريبًا.

ولا يقتصر الأمر على ما سبق: لقد ولد هذا الإنسان في كنف الوضاعة. ونحن لا نكاد نرى في ملامح هذا الأجنبيّ الذي حمله الرقُّ إلينا ملمحًا من ملامح البشر. نرى وجهه دميمًا وذكاءه محدودًا وميوله وضيعة. فلا عَجَبَ إذا عُدَّ بيننا مخلوقًا وسطًا بين البهيمة والإنسان[35].

بعد أن ألغى المُحدثون الرقّ، بقي أمامهم أن يتخلّوا عن ثلاث أفكار مُضمَرة هي أشدّ رسوخًا منه ويتعذّر التحكّم بها، ونعني بها فكرة السيّد، وفكرة العرق وأخيرًا فكرة الإنسان الأبيض.

يشقّ علينا كثيرًا نحن الذين كان من حسن طالعنا أننا ولدنا بين أقوامٍ جعلتهم الطبيعةُ أشباهَنا والقانونُ أندادًا لنا؛ يشقّ علينا إذًا أن ندركَ حجمَ الهوّة

(35) لكي يتخلّى البيض عن قناعتهم الراسخة بدونية الأرقّاء السابقين من الناحية الفكريّة والأخلاقية، كان ينبغي للزنوج أن يغيّروا ما بأنفسهم، ولن يكون لهم ذلك ما أقام البيض على قناعتهم.

التي تفصل ما بين زنجيّ أميركا والأوروبي. ولكننا قد نكوّن فكرةً ولو من بعيدٍ عن هذه الهوّة إذا سعينا وراء البرهان بالمماثلة.

لقد شهدنا، في ما مضى، أشكالًا حادةً من أشكال التفاوت في صلبِ مجتمعنا الفرنسي، كان مصدرها التشريع، والتشريع وحده. وما من شيء قد يكون مختلَقًا أكثر من دونيّةٍ ذات طابعٍ قانونيّ محض! وما من شيء قد يتعارض مع فطرة الإنسان أكثر مما تتعارض معها الفروقُ الدائمة التي تُقامُ بين أناس متشابهين بالتأكيد! ومع ذلك بقيت هذه الفروق قرونًا من الزمن. وهي ما زالت قائمة اليوم في أماكن لا تُحصى. وحيثما وُجِدت خلّفت آثارًا وهميّةً، غير أن الزمن يكاد لا يقوى على محوِها. وإذا كان التفاوت الذي يوجَد بقوّة القانون فقط يبدو مستعصيًا إلى هذه الدرجة، فكيف السبيل إلى إلغاء التفاوتِ الذي تُعزى أسسه الراسخة إلى الطبيعة نفسِها؟

حيالَ ما أراهُ من حال الأرستقراطيّات، أيًا كانت طبيعتها، التي تعاني الأمَرّين في اضطرارها إلى الاختلاط بالشعبِ، وما تبديه من حرصٍ بالغ على استبقاء الحواجز الخياليّة التي تفصلها عنه قرونًا من الزمن، أجدني قانطًا من احتمال زوال أرستقراطيّة مبنيةٍ على سمات التمايز الظاهرة التي لا تفنى.

وواهمٌ في نظري مَن يأمل في أن يختلط الأوروبيون ذات يوم بالزنوج في الولايات المتحدة. فليس في تحليلي العقليّ ما يسوقني إلى مثل هذا الاعتقاد، وليس في الوقائع والحقائق ما يؤيّده.

ما زال البيضُ، إلى يومنا هذا، يحرصون، حيثما يشعرون بأنّهم هم الأقوى، على إبقاء الزنوج في حالٍ من المذلّة والهوان أو العبوديّة. وحيث يجد السود أنّهم هم الأقوى، يعملون بدورهم على إهلاكِ البيض. ولطالما كان هذا هو ميزان التعامل الوحيد بين العِرقَيْن.

وإذا ما التفتّ إلى الولايات المتحدة اليوم، أرى بوضوح أنّ الحاجز القانوني الفاصل بين العرقين يميلُ في بعض أقاليم البلاد إلى المزيد من الليونة، غير أنّ عادات السلوك تُقيمُ على تشدّدها: أرى الرقّ إلى انكفاء، وأرى التعصّب الذي خلّفه قارًّا لا يلين.

فهل شهدت الأقاليم التي ما عاد فيها الأرقّاء أرقّاء أيَّ تقاربٍ بينهم وبين البيض؟ كلّ من زار الولايات المتحدة يعلم حقّ العلم أنّ ما جرى هو نقيض ذلك.

يبدو لي أنّ التعصّب العرقي صار أكثر احتدامًا في الولايات التي ألغت الرقّ منه في الولايات التي أبقت عليه، ولا نجد مكانًا بلغ فيه التشدّد بهذا الشأن ما بلغه في الولايات التي لم تعرف الرقّ يومًا.

صحيح أنّ القانون في شمال الاتحاد يُبيح الزواج الشرعي بين البيض والسود؛ غير أنّ الرأي العام يرى في زواج الأبيض من زنجيّة عملًا شائنًا، وسوف يتعذّر علينا هنا أن نسوق مثلًا واحدًا على زواجٍ من هذا القبيل.

في معظم الولايات التي ألغت نظام الرقّ، حظي الزنوج بحقوقهم الانتخابية، ولكنّهم إذا قَدِموا لمزاولة حقّهم في الاقتراع، عرّضوا حياتهم إلى الخطر. إذا لحق بالأسود حيف، له كلّ الحقّ في التقدّم بشكوى، غير أنّه لن يجد أمامه سوى قضاة بيض. ومع أنّ القانون يُبيح له أن ينضمّ إلى هيئة محلّفين، فإنّ التحيّز الاجتماعي يستبعده منها. لا يستطيع ولده أن يرتاد المدرسة التي يرتادها أولاد الأوروبيين طلبًا للعلم. ولن يُسمح له في المسارح أن يجلس بجوار سيّده السابق ولو بذل ذهبًا لأجل ذلك. وفي المشافي يرقد في ركنٍ معزول. يُسمح للسود أن يعبدوا ربّ البيض نفسه، ولكن لا يُسمح لهم أن يرفعوا له صلواتهم في الكنيسة نفسها. لهم كهنتهم ومعابدهم. ولا تُقفلُ دونهم أبواب السماء: ومع ذلك يطاردهم التمييز والتفاوت إلى عتبات الحياة الأخرى. فعندما يُغادر الأسود هذه الدنيا، تُرمى عظامه في مكان على حدة، فإذا بتفاوت المراتب يغلب مساواة الموت.

وعلى هذا النحو يكون الزنجيّ حرًا لكنّه لا يستطيع المشاركة لا في حقوق ولا في مُتَع ولا في أعمال ولا في آلام ولا حتّى في قبر مَن أُعلِنَ رسميًا أنّه مساوٍ له. فلا سبيل لأن يلتقيا في أي مكان، لا في الحياة ولا في الموت.

في الجنوب حيث الرقّ ما زال قائمًا يبدو البيض أقلّ حرصًا على إبقاء الزنوج معزولين. وأحيانًا يشاطر هؤلاء البيضَ أعمالهم ومتعهم. وهناك تقبّل، إلى حدّ ما، لفكرة الاختلاط بهم. صحيح أن التشريع شديد القسوة حيالهم، غير أنّ العادات أكثر تساهلًا ورفقًا.

لا يخشى السيّد، في الجنوب، أن يرقّي العبد إلى مستواه، لأنّه يعلم يقينًا أن انتزاع الحظوة منه أمرٌ مُتاح له متى شاء. أمّا في الشمال فما عاد الأبيض يدرك بوضوح حدود الحاجز الذي ينبغي أن يفصله عن عِرقٍ مُهان، فيحرص على الابتعاد عن الزنجي بقدر ما يخشى أن يُضطرّ ذات يوم إلى الاختلاط به.

تستردّ الطبيعة حقّها لدى أميركي الجنوب أحيانًا وتعدِلُ لوهلةٍ نصاب المساواة بين البيض والسود. أمّا في الشمال فقد يُسكِتُ الكبرياء أشدّ ما يعتمل في النفسِ من ميولٍ إنسانية. قد يقبل أميركيّ الشمال أن يتخذ من الزنجيّة عشيقةً عابرة لإشباع ملذّاته، إذا كان القانون يحظر عليه اتخاذها زوجة شرعيّة. أمّا إذا أجيز زواجها منه ابتعد عنها مجفلًا.

هكذا يبدو أنّ التمييز الذي ينبذ الزنوج في الولايات المتحدة يتعاظم مع اتساع عتقهم من الرقّ، وأن التفاوت يترسّخ في عادات السلوك كلّما زالَ من القوانين.

ولكن إذا كان وضع العِرقَين اللذين يقطنان الولايات المتحدة هو على ما أظهرته توًّا، فَلِمَ ألغى الأميركيون الرقّ في شمال الاتحاد، وأبقوه في الجنوب، وما سبب التشدّد المتزايد فيه؟

الإجابة بسيطة. إن إلغاء نظام الرقّ في الولايات المتحدة لم يُعتَمَد أصلًا خدمةً لمصالح الزنوج، بل خدمة لمصالح البيض.

لقد استقدمَت الأعداد الأولى من الزنوج إلى فرجينيا نحو عام 1621[36]. فالعبوديّة نشأت أوّل ما نشأت في أميركا، كما في بقاع الأرض قاطبةً، في

---

(36) يُنظر:

Beverly, *L'histoire de la Virginie*.

يُنظر أيضًا في *Les Memoires de Jefferson*، المعلومات التفصيليّة الغريبة بشأن استقدام الزنوج إلى فرجينيا وحول أوّل مرسوم حظر استقدام الزنوج في عام 1778.

الجنوب. ومنه انتشرت شيئًا فشيئًا في بقاع أخرى. ولكن مع توسّع ظاهرة الرقّ، صعُدًا، نحو الشمال، كانت أعداد الأرقّاء تنخفض اضطرادًا[37]. ولطالما اشتملت نيو إنغلند على عدد قليل جدًا من الزنوج.

كانت المستوطنات قد أنشئت، ومضى قرن من الزمن على نشأتها، عندما لاحت أمام أعين الجميع حقيقةٌ لم يألفوها من قبل؛ إذ أخذت الأقاليم التي لا تملك عبيدًا بالنموّ من حيث عدد السكان والثروة والبحبوحة، بوتيرة أوسع مما هي الحالُ في الأقاليم التي تمتلك عبيدًا.

مع أنّ المقيم في الأولى مضطرّ إلى العمل، هو، في أرضه، أو أن يستأجر مَن يحلّ محلّه، بينما يجد المقيم في الثانية عمّالًا يخدمونه ويقومون بأعباء العمل من دون أجر. هناك إذًا عمل ونفقات، في جهة، وبطالة واقتصاد في جهة أخرى: ومع ذلك فإنّ الأمور تجري لصالح الأولى.

بدا تفسير الظاهرة متعذرًا لا سيّما أنّ المهاجرين، المتحدرين جميعهم من العرق الأوروبي نفسه، يتبعون عادات واحدة وقوانين واحدة، ولا يختلفون في ما بينهم إلّا في تفاصيل طفيفة.

وكان الزمن يُواصل دورته: فبعد مغادرتهم شواطئ الأطلسي، كان الأنكلو-أميركيون يتوغّلون أبعد فأبعد كلّ يوم في مجاهل الغرب وقفاره؛ وتطالعهم في توغّلهم أراض ومناخات جديدة. كان عليهم أن يتغلّبوا على عوائق الطبيعة وصعابها المتنوّعة. وكانت أعراقهم تختلط في ما بينها، فأناس من الجنوب

---

(37) كان عدد الأرقّاء أقلّ في الشمال، غير أن المنافع الناجمة عن الرقّ لم تكن عرضة للتشكيك أو المساءلة في الشمال أكثر منها في الجنوب. ففي عام 1740 أعلنت الهيئة التشريعيّة في ولاية نيويورك أنّ من الواجب تشجيع الاستيراد المباشر للأرقّاء، ومكافحة التهريب بشدّة، لأنّه يُحبط عزيمة وهمّة التجار المستقيمين.

Kent, *Commentaries*, vol. 2, p. 206.

هذا ونجد أبحاثًا لافتة بقلم بلكناب (Belknap) حول الرقّ في نيو إنغلند. نستنتج منها أنّ الزنوج استقدموا في عام 1630، ولكن منذ ذلك التاريخ وقف التشريع، كما عادات السلوك لدى الناس، موقفًا مناهضًا للرقّ. يُنظر:

La Collection Historique du Massachusetts, vol. 4, p. 193.

يُنظر أيضًا في الأبحاث المذكورة الطريقة التي اعتمدها الرأي العام، ومن ثمّ القانون، لإلغاء الرقّ.

يصعدون نحو الشمال، وأناس من الشمال يهبطون نحو الجنوب. ووسط هذه العوامل كلّها، كانت الظاهرة تتكرّر في كلّ خطوة يخطونها. فالمستوطنة التي لا تملك أرقّاء إجمالًا كانت تأهل بمزيد من السكان وتنعم بمزيد من البحبوحة وذلك على الضدّ مما كان يجري في المسوطنات التي أبقت على نظام الرقّ.

وكان يتضح لهم، كلّما ساروا قُدُمًا، أنّ العبودية الجائرة كلّ الجور على العبد الرقيق، تضرّ أيضًا بمصالح السيّد.

غير أنّ هذه الفكرة لم تكتمل في أذهانهم حتّى بلغوا أخيرًا ضفاف نهر أوهايو.

كان النهر الذي أطلق عليه الهنود، عن حقّ، اسم أوهايو، أي النهر الجميل، يروي بمياهه أحد أروع الوديان التي رأتها عين إنسان. على ضفتي نهر أوهايو تمتدّ مساحات متموّجة من الأراضي حيث التربة تمنّ على الفلاّح كلّ يوم بكنوزها التي لا تنضب: على الضفتين، الهواء عليل والمناخ معتدل. وكلّ واحدة منهما تشكّل التخوم القصوى لولاية شاسعة الأرجاء: فالولاية التي تقع على الضفّة اليسرى وتحاذي حدودها التعرّجات التي يرسمها نهر أوهايو في مجراه الطويل تسمّى ولاية كنتاكي. أمّا الأخرى فقد اتخذت لنفسها اسم النهر ذاته. ولا تختلف الولايتان في ما بينهما إلّا في أمرٍ واحد: فولاية كنتاكي استقبلت أرقّاء، أمّا ولاية أوهايو فلم تقبل بهم على أرضها إطلاقًا[38].

إنّ المسافر المستسلم في ركوبه مياه نهر أوهايو لنزق مجراها حتّى مصبّه في نهر المسيسيبي، إنّما يُبحرُ، إذا جاز القول، بين الحريّة والعبوديّة. وحسبه أن يُجيل بصرَه في ما يحيط به كي يستنتج في لحظةٍ واحدة أيّ الأمرين هو الأصلح للبشريّة.

على الضفّة اليُسرى من النهر، السكان قليلون، ومنتشرون في الأنحاء الواسعة. بين الفينة والأخرى تلوح للناظر زمرةٌ من الأرقّاء العابرين غير مبالين

(38) لا تكتفي أوهايو بعدم الإقرار بنظام الرقّ، بل تحظر أيضًا دخول الزنوج المعتَقين أراضيها، ولا تسمح لهم بالحصول على شيء منها. يُنظر قوانين ولاية أوهايو.

وسط حقولٍ نصفها أرضٌ بور. وبين الفينة والأخرى تلوح للناظر أطراف غابة بدائيّة كثيفة الأشجار. كأن المجتمع بأسره غارقٌ في سبات؛ ويبدو الإنسان متبطّلًا، في ما الطبيعة زاخرة بالحياة والحيوية.

على الضدّ من ذلك، تتناهى من الضفة اليُمنى أصداء ضوضاء بعيدة تشي بوجود صناعات وفبارك. محاصيل وفيرة تكسو الحقول، ومساكن أنيقة تنبئ بميول الفلاّح وذوقه. علائم البحبوحة تطالعك من كلّ ناحية، ويبدو الإنسانُ موسِرًا وسعيدًا: لأنّه يعمل[39].

أنشئت ولاية كنتاكي عام 1775، ولم تنشأ ولاية أوهايو إلّا عقب ذلك باثني عشر عامًا. اثنا عشر عامًا في أميركا هي نظير ما يزيد على نصف القرن في أوروبا. أمّا اليوم فقد أضحى عدد سكان أوهايو يفوق عدد سكان كنتاكي بنحو 250 ألف نسمة[40].

لا نجد مشقّةً في بيان النتائج المختلفة المترتبة على العبوديّة أو الحريّة؛ ولعلّها أكثر من كافية لتفسيرِ ما نشهده من فروق لا تُحصى بين الحضارة القديمة وحضارتنا اليوم.

على الضفّة اليُسرى من نهر أوهايو يمتزج العملُ بفكرة الرقّ؛ وعلى ضفّته اليُمنى يمتزج العمل بفكرة الرخاء وأسباب التقدّم. هناك، يحطّ الناسُ من قدرِه، أمّا هنا فيُشرَّف ويُجَلّ. على الضفة اليسرى من النهر لن تجدَ عمّالًا من العرق الأبيض، فهم يخشون أن يجعلهم العملُ شبيهين بالسود. لذا يُناط بالزنوج القيام بأعباء الشغل. أمّا على الضفّة اليُمنى فلن تجدَ بين الناس متكاسلًا عاطلًا: فالرجل الأبيض يقوم بسائر الأشغال ويوليها كلّ طاقته البدنيّة والفكريّة.

---

(39) ليس الإنسان الفرد هو عنصر النشاط الوحيد في أوهايو؛ فالولاية تقوم بإنجازات كبيرة، إذ تعمل ولاية أوهايو على شقّ قناةٍ بين بحيرة إيريه ونهر أوهايو، يتصل من خلالها وادي نهر المسيسيبي بنهر الشمال. وبفضل هذه القناة يمكن للبضائع الأوروبية التي تصل إلى نيويورك أن تسلك المياه حتّى نيوأورليانز، عبر ما يزيد على 500 فرسخ من اليابسة.

(40) الأرقام الدقيقة بحسب إحصاء عام 1830، هي:

كنتاكي 688844 نسمة.

أوهايو 937669 نسمة.

هكذا نرى أن الناس الذين يُناط بهم استغلال ثروات الأرض الطبيعية في كنتاكي، يفتقدون إلى المعرفة والحماسة؛ بينما لا يحرّك مَن يملكون هاتين الميزتين ساكنًا، أو ينتقلون إلى أوهايو كي يُتاح استخدام خبرتهم ودرايتهم وأن يزاولوها دونما خجل أو استحياء.

صحيحٌ أنّ الأسياد في كنتاكي لا يُضطرّون إلى دفع أجور من يعملون في خدمتهم لأنّ هؤلاء عبيد لهم، غير أنّ ما يجنونه من عملهم قليلٌ، بينما المال المبذول أجورًا لعمّالٍ أحرار يُستردّ من جنى كدّهم ويُزاد.

صحيح أنّ العامل الحرّ يتلقّى أجرًا، لكنّه يُنجِزُ عمله بأسرع ممّا قد يُنجزه العبد الرقيق، وسرعة التنفيذ هي أحد أبرز عناصر الاقتصاد. الأبيض يعرض للبيع خدماته التي لا تُشرى إلّا إذا كانت نافعةً، أمّا الأسود فلا يستطيع أن يطلبَ أجرًا لقاء خدماته، لكنّه، سواء عمل أو لم يعمل، يبقى عالةً على سيّده الذي يوفّر له الطعام والملبس والمسكن، في شيخوخته كما في صباه، في أعوام طفولته العجاف أو في أعوام شبابه المنتجة، وفي الصحّة أو المرض؛ ما يعني أنّنا لا نحصل على عملٍ كليهما إلّا لقاء ثمن: فالعامل الحرّ يتقاضى أجرًا، والعبد الرقيق يحظى لقاء عمله بالتربية والطعام واللباس والرعاية الصحيّة. المال الذي ينفقه السيّد على إعالة العبد الرقيق يُنْفَقُ تدريجًا ودفعاتٍ زهيدة على تفاصيل العيش اليوميّ؛ لذلك لا يشعر السيّد أنّه يُنفقه. أمّا الأجر الذي يتقاضاه العامل الحرّ فيُسدّد دفعة واحدة، ويبدو أنّه لا يغني إلّا من يتلقّاه؛ ولكنّ الحقيقة هي أنّ العبد الرقيق يرتّب على سيّده نفقةً أكبر مما يُرتّبها عليه عمل الرجل الحرّ، علمًا بأن عملَه يبقى أقلّ انتاجًا[41].

(41) ولكن بصرف النظر عن سائر هذه الأسباب التي تجعل إنتاج العمال الأحرار، حيثما وجدوا بكثرة، أكبر من إنتاج الأرقّاء وأقل تكلفة، ربّما اقتضى هنا أن نذكرَ سببًا آخر تختصّ به الولايات المتحدة: ففي طول مساحة الاتحاد وعرضها لم تنجح زراعة قصب السكّر إلّا على ضفاف نهر المسيسيبي، على مقربة من مصبّ هذا النهر في خليج المكسيك. وفي لويزيانا تحديدًا. وزراعة قصب السكّر زراعة مربحة جدًا، فالقليل من العمل فيها يجني أرباحًا طائلة. ونظرًا إلى ارتباط تكاليف الانتاج بالمنتوجات إجمالًا، نرى أن أسعار العبيد الأرقّاء مرتفعة جدًا في لويزيانا. وذلك على الرغم من كون لويزيانا ولاية من ولايات الاتحاد، ولا شيء يحول دون نقل العبيد إليها من أرجاء الاتحاد كافّة. فالثمن الذي يُدفع إذًا =

يتعدّى تأثير الرقّ نطاق الحياة الماديّة ويتغلغل تدريجًا إلى دخيلة السيّد نفسِها، فتطبع أفكارَه وميوله بطابعٍ معيّن.

على ضفّتي نهر أوهايو، حَبَت الطبيعةُ الإنسانَ بطبعٍ ينمّ عن المبادرة والحيوية، غير أنّ وجهة استخدامه لهذا الطبع المشترك يختلفُ من ضفّةٍ إلى ضفّة.

لقد جعلَ الأبيض المقيم على الضفّة اليُمنى، والمُضطرّ إلى العمل لتوفير أسباب حياته، من الرفاهية المادية هدفًا رئيسًا لوجوده في هذه الدنيا. ولمّا كان موطنه يوفّر لدربته ودرايته ما لا ينضب من الموارد، ويستدرج حيويّته إلى مزيد من الكدّ والسعي والفرص، ويُتيح لحماسته أن تتخطّى الحدود المعهودة للطمع البشريّ: وإذ تراوده أحلام الثراء والرغبة فيه، نراه مُقبلًا عليها بجرأة سالكًا كلّ السُبُل التي توفرها له سوانح الحظّ. سيّان عنده أن يركب البحر بحّارًا، أو يرود المجاهل رائدًا، أو يصنع الأداة صانعًا، أو يزرع الأرض مزارعًا، صابرًا بعناد على المشقّات أو المخاطر الناجمة عن هذه المهن المختلفة. فثمّة ما هومذهلٌ في ما يُبديه من سعة الحيلة والفطنة، كما لا يخلو سعيه وراء الربح من شبهةٍ بطولة.

أمّا أميركي الضفّة اليُسرى من النهر فهو لا يزدري العَمَلَ فحسب، بل يزدري أيضًا كلّ المقاصِد التي يُسهم العملُ في إنجاحها. ونظرًا إلى عيشِه المتواصل في بطالةٍ موسِرة، اجتمعت في نفسه ميول الناس العاطلين. فقد المالُ في نظره شيئًا من قيمته، فلا تراه ساعيًا وراء الثروة بل وراء الإثارة والمتعة، وهو يبذل في هذا المجال طاقةً تضاهي ما يبذله جاره منها سعيًا وراء مقاصد أخرى. شغوفٌ بالصيد والحرب. منصرفٌ في معظم الأحيان إلى مزاولة التمارين البدنيّة العنيفة. أحسن استخدام الأسلحة منذ نعومة أظفاره، واعتاد المخاطرة بحياته في مبارزات خاصّة. إذًا فالرقّ لا يحول دون إثراء البيض فحسب، بل إنّه يحول أيضًا دون سعيهم وراءها.

= لشراء عبد رقيق في نيوأورليانز يرفع أسعار الرقيق في جميع الأسواق الأخرى، ما يعني أن نفقات الزراعة على يدِ عبيد أرقّاء تبقى مرتفعة وتزداد في الأقاليم التي لا تنتج تربتها إلّا القليل، وهو الأمر الذي يُفسِح في المجال أمام منافسة مُربحة لمصلحة العمّال البيض.

إنّ العوامل نفسها، وهي مستمرّة منذ قرنين من الزمن، كان لها تأثير معاكس على المستوطنات الإنكليزيّة في أميركا الشماليّة، وأدّت، في آخر الأمر، إلى ما نشهده من فروق شاسعة بين طاقات أبناء الجنوب في مجال التجارة وطاقات أبناء الشمال في المجال نفسه. فلا وجود اليوم لأساطيل أو فبارك أو سكك حديد أو قنوات إلّا في الشمال.

لا يُلاحظ هذا الفرق انطلاقًا من المقارنة بين الشمال والجنوب فقط بل أيضًا من خلال المقارنة بين أهلِ الجنوب أنفسهم؛ إذ يمكن القول إنّ من ينصرفون في الولايات الواقعة في أقصى جنوب الاتحاد إلى مزاولة التجارة وجني الربح من عمل الرقيق، هم، جميعهم تقريبًا، ممن وفدوا إليها من الشمال. فيومًا بعد يوم يزداد انتشار أهل الشمال في هذا الجزء من الأراضي الأميركيّة حيث لا يخشون المنافسة. ويكتشفون فيها الموارد التي لم يلحظها سكّانها، خاضعين لنظام لا يقرّون به، ومع ذلك يجنون منه ما لم يجنه أشدّ المقيمين على تأييده بعد أن أسهموا في قيامِه.

لو أردتُ المضيّ إلى أبعد مما سبق في عقد هذه المقارنة، لما وجدت مشقّةً في البرهان على أنّ جميع الفروق الملحوظة بين طباع أميركيي الجنوب وطباع إخوانهم في الشمال، قد نشأت عن نظام الرقّ. ولكن من شأن ذلك أن يصرفني عن موضوع بحثي: فليس غرضي هنا أن أعدّد جميع التبعات المترتبة على العبوديّة، بل بيان أوجه تأثيرها على الرخاء الماديّ لمن أقرّوا بها.

ما كان لتأثير الرقّ على إنتاج الثروات أن يُعرف حقّ المعرفة في العصور القديمة. فقد كانت العبودية أمرًا شائعًا سائر أرجاء العالم المتمدّن، أمّا الشعوب التي لم تعرفه فكانت شعوبًا بربريّة.

وكذلك الأمر فإنّ المسيحيّة لم تقضِ على الرقّ إلّا بدفاعها عن حقوق العبد الرقيق. أمّا اليوم فقد يجوز التعريض بالرقّ باسم السيّد مالك الرقيق: وعلى هذا تجمع المصلحة والأخلاق معًا.

فكلّما تكشّفت هذه الحقائق واتضحت في الولايات المتحدة كان نظام الرقّ ينكفئ تدريجًا أمام انتشار التعليم والتجربة.

فقد نشأن العبودية في الجنوب ثمّ انتشرت نحو الشمال، وهي تشهد اليوم انحسارًا. فالحريّة التي انطلقت من الشمال تنتشرُ، من دون توقّف، باتجاه الجنوب. ومن بين الولايات الكبرى تشكّل بنسيلفانيا اليوم آخر حدود الرقّ باتجاه الشمال، غير أنّه لم يعد مستقرًّا كنظام داخل هذه الحدود. وولاية ماريلاند التي تقع أسفل بنسيلفانيا مباشرةً تعدّ العدّة لإلغائه ضمن حدودها، وتحذو ولاية فرجينيا حذوها عبر النقاش الدائر فيها حول فوائد الرقّ ومخاطره[42].

لا تشهد المؤسّسات البشريّة تغيّرًا بارزًا إلّا وكان قانون الأيلولة في صلبِ أسبابه.

عندما كان العرف في الجنوب يقضي بانتقال إرث العائلة إلى الابن الأكبر وحده من بين أبنائها، كانت كلّ عائلة ممثّلة برجلٍ ثريّ فقد كلّ حاجةٍ وميلٍ إلى العمل؛ ومن حوله أناسٌ يشاطرونه مقتَ العملِ، يعيشون من حوله، كالنبات الطفيليّ، هم أفراد أسرته الذين حرمهم القانون من إرثهم المشترك. في ذلك الوقت كنّا نشهد في جميع أسر الجنوب ما نشهده إلى يومنا هذا في الأسر النبيلة في بعض بلدان أوروبا، حيث الإخوة الأصغر سنًّا يصرّون على حياة البطالة التي اختارها بكرهم، وإن كانوا لا يملكون ما يملكه من الثروة والمال. ويبدو أن العوامل التي أدّت إلى هذا الواقع في كلّ من أميركا وأوروبا متشابهة. ففي جنوب الولايات المتحدة كان عرقُ البيض بأسره يشكّل جسمًا أرستقراطيًا يتزعّمه عدد معيّن من الأفراد المميّزين ذوي الثراء الواسع والدائم والعطالة المتوارثة. ودأب زعماء هذه النبالة الأميركيّة على ترسيخ المفاهيم التقليديّة التي يتعصّب لها العرق الأبيض، وعلى امتداح البطالة. وقد كان في عداد هذه

(42) ثمّة سبب خاص أدّى في آخر المطاف إلى تخلّي الولايتين الأخيرتين اللتين ذكرتهما عن نظام الرقّ وتطبيقه.

في ما مضى كانت ثروة هذا الجزء من الاتحاد تقوم أساسًا على زراعة التبغ. والعبيد الأرقّاء يُحسنون العملَ على نحوٍ خاص في هذا النوع من الزراعات: غير أنّ التبغ يشهد منذ أعوام انخفاضًا في قيمته التجارية؛ أمّا سعر العبيد فباقٍ على حاله. وهكذا تغيّر ميزان الصلة بين نفقات الإنتاج والمنتوجات. ولذلك، فإن سكان ماريلاند وفرجينيا يجدون أنّهم باتوا اليوم أكثر استعدادًا مما كانوا عليه قبل 30 عامًا، إمّا للتخلي عن العبيد في زراعة التبغ وإما للتخلّي عن زراعة التبغ والعبيد في وقتٍ معًا.

الطبقة فقراء ولكن لم يكن في عدادها عمّال؛ إذ بدا أنّها تقبل بالبؤس لا بالعمل اليدوي. وعلى هذا النحو لم يكن العمّال الزنوج والأرقّاء يجدون من ينافسهم في هذا المجال، ومهما اختلفت الآراء في جدوى كدّهم كان لا بدّ من استخدامهم، فلا وجود لغيرهم.

عقب إلغاء قانون الأيلولة، راحت الثروات تتناقص معًا، وانحدر مستوى الأسَر في وقتٍ واحد إلى حدّ شعورها بالحاجة إلى العَمَل كي تعيش. وكثير منها لم يعد موجودًا. كما ارتأت جميعها أن الوقت حان كي يسعى كلّ فردٍ منها وراء رزقه وتوفير أسباب عيشه. قد يلتقي المرء أناسًا أثرياء اليوم، غير أنّهم ما عادوا يشكّلون جسمًا اجتماعيًا مغلقًا قائمًا على نظام الوراثة. وما عادوا يتشبّثون بذهنيّة ويعملون على بثّها وترسيخها لدى فئات المجتمع كافّة. هكذا بدأ التخلّي بتوافقٍ مُضمَر عن الميل الراسخ إلى ازدراء العَمَل. فقد ازداد عدد الفقراء، وأقدم الفقراء، دونما استحياء، على استغلال الوسائل التي توفّر لهم أسباب العيش. ومن هنا يمكن القول إنّ من بين النتائج المباشرة لقسمة الميراث بالتساوي كان نشوء طبقة من العمّال الأحرار. ومع دخول العامل الحرّ في منافسة مع العبد الرقيق، اتضحت دونيّة هذا الأخير، وأضحى الرقّ عرضةً للانتقاد في المبدأ الذي قام لأجله، وهو مصلحة السيّد.

مع انحسار نظام الرقّ ينكفئ العرق الأسود معه في مسيرةٍ عكسيّة باتجاه الأقاليم الاستوائيّة التي وفد في الأصل منها.

مثل هذا الأمر يبدو من الوهلة الأولى مثيرًا للدهشة، لكنّ تفسيره ليس بعيد المنال.

فعندما ألغى الأميركيون مبدأ العبوديّة، لم يحرّروا العبيد.

وقد لا يفهم القارئ ما يلي من سطورٍ إنْ لم أستعن بمثلٍ يُبسّط شرح الأمور. وأختار هنا مَثَل ولاية نيويورك. ففي عام 1788، حظرت ولاية نيويورك بيع العبيد الأرقّاء داخل حدودها. وكان هذا حظرًا غير مباشر لاستقدام العبيد من خارج الحدود. عقب هذا القرار لم يشهد عدد الزنوج تزايدًا إلّا بما يتناسب

مع النموّ الطبيعي للسكان السود. وبمضيّ ثمانية أعوام اتخذت الولاية إجراءً حاسمًا وذلك عبر الإعلان أنّه اعتبارًا من تاريخ 4 تموز/ يوليو 1799 سوف يُعتَبَرُ الأولاد المولودون من أبوين عبدين أحرارًا. وهكذا أقفِلت جميع السبُل أمام تنامي الرقّ فيها. طبعًا، كان لا يزال في نيويورك عبيد أرقّاء، ولكن يمكن القول إنّ العبوديّة لم تعد موجودة.

فعندما تعمد ولاية من ولايات الشمال إلى حظر استقدام العبيد إليها، لا يعود ممكنًا نقل السود من الجنوب في داخل حدودها.

وعندما تحظر ولاية من ولايات الشمال بيع الزنوج، يصبح العبد الرقيق مُلكًا إلزاميًا لمالكه وإلى الأبد، أي يصبح عبئًا عليه فيرى أن من مصلحته العمل على نقله إلى الجنوب.

عندما تعلن ولاية من ولايات الشمال أن ولد الرقيق سوف يولد حرًّا، يفقد العبد الرقيق الكثير من قيمته التجاريّة، لأنّ ذريته لن تكون جزءًا من صفقة بيعه، وفي هذه الحالة تقتضي المصلحة بأن يُنقَل إلى الجنوب.

ما يعني أن القانون نفسه يؤدي إلى نتيجتين: الأولى تكمن في منعِ عبيد الجنوب من القدوم إلى الشمال، والثانية تكمن في حثّ عبيد الشمال على الانتقالِ إلى الجنوب.

ولكن في خضمّ العوامل الكثيرة المفضية إلى ما سبق ذكره ثمّة عامل يفوقها تأثيرًا، سوف أتطرّق إليه في ما يلي.

مع انخفاض عدد العبيد في ولاية ما، تبرز الحاجة إلى عمّالٍ أحرار. ومع استيلاء العمال الأحرار على سوق العمل، وانخفاض قدرة العبد على العمل والانتاج، يُصبِح هذا الأخير مُلكيّة بائسة القيمة أو غير مجدية، وفي هذه الحالة تكون المصلحة أكبر في تصديره إلى الجنوب حيث لا يخشى المنافسة.

لا يؤدّي إلغاء الرقّ إلى تحرير الرقيق إذًا. وإنما يؤدّي إلى انتقاله من مُلكية سيّد إلى مُلكيّة سيّد آخر، وإلى انتقاله من الشمال إلى الجنوب.

أمّا الزنوج المُعتَقون وأولئك الذين يولدون منهم عقِبَ إلغاء العبوديّة، فلا ينتقلون من الشمال إلى الجنوب، بل يجدون أنفسَهم حيالَ الأوروبيين في وضعٍ مماثل لوضع السكّان الأصليين. يلبثون على حالٍ من التمدّن المنقوص، محرومين من الحقوق وسط أناس يفوقونهم ثراءً وعلمًا، ويتعرّضون لطغيان القوانين[43] وتشدّد عادات السلوك حيالهم. ولعلّ البؤس الذي يلحق بهم يفوق، في أكثر من وجه، ما يلحق الهنود منه، فهم يحملون على عاتقهم ميراثَ الرقّ وذكرياته، ولا يسعهم الزعم بأنّ هذه الأرض أو تلك هي ملكهم، فيهلك الكثيرون منهم جرّاء بؤسهم[44]. أمّا الباقون فيتجمّعون في المدن حيث يقومون بسائر الأعمال الشاقّة ويعيشون فيها في أوضاعٍ مُزرية وبائسة.

حتّى لو سلّمنا جدلًا بأنّ عدد الزنوج قد يواصل تزايده بنفس المعدّل الذي كان يشهده قبل عتقهم، فإنّ تزايد أعداد البيض بسرعةٍ مضاعفة عقِبَ إلغاء الرقّ لن يلبث أن يجعل منهم أقليّة قليلة في بحرٍ من السكّان الأجانب.

غالبًا ما يكون عدد السكّان في بلد يتولّى العبيد زراعة أرضه أقلّ منه في بلد يتولّى رجالٌ أحرار زراعة أرضه. زد على ذلك أن أميركا هي بلاد حديثة العهد. وعندما تلغي ولاية ما نظام الرقّ يكون نصف مساحتها فقط مأهولًا بالسكان. فما أن تُستَشعر فيها الحاجة إلى عمّال أحرار، عقب إلغاء العبوديّة، حتّى يتقاطر إليها المغامرون المقدامون من كلّ حدبٍ وصوب. يأتون إليها للإفادة من مواردها البكر التي أضحت متاحة لمهارات الإنسان. وسرعان ما تُقسّم الأرض في ما بينهم، وعلى كلّ رقعةٍ منها تستقرّ عائلة من العرق الأبيض

(43) غالبًا ما تحرص الولايات التي تلغي نظام العبوديّة على جعلِ إقامة الزنوج المُعتَقين على أرضها عسيرةً ومعقّدة. ونظرًا إلى ما يُشهَد عادةً من التنافس بين الولايات المَختلفة على التشدّد في هذا المجال، لا يبقى أمام الزنوج التعساء إلّا الاختيار بين أهون الشرور.

(44) يُسجَّل فرق شاسع بين نسبة الوفيّات لدى البيض ونسبتها لدى السود في الولايات التي ألغت نظام الرقّ: فبين عامي 1820 و1831 سجّل في فيلادلفيا وفاة أبيض واحد من كلّ 42 فردًا من العرق الأبيض، بينما سجّل وفاة زنجي من كل 21 فردًا بين المنتمين إلى العرق الأسود. ولم تُسجّل نسبة وفيّات مُرتفعة إلى هذا الحدّ في عداد الزنوج الأرقّاء. يُنظر:

G. Emerson, *Medical Statistics*, p. 28.

مستوليةً عليها. كما أن الهجرة الأوروبيّة تتجه نحو الولايات الحرّة. فما الذي قد يفعله الأوروبي الساعي وراء اليُسر والرفاه في العالم الجديد، إذا حلّ في بلدٍ يُزدرى فيه العَمَل ويوصم بوصمة عار؟

هكذا نرى أن عدد السكان البيض يزداد تلقائيًا من الداخل، ويُرفد، في الوقت نفسِه، بحركة هجرةٍ كثيفة من الخارج، بينما لا يُرفَدُ الوجود الأسود بمهاجرين من الخارج فيتضاءل حجمه. ولن يمضي زمن طويل حتّى ينقلب ميزان النِسَب بين العِرقين رأسًا على عقب. فما عاد السود يمثّلون سوى بقية تعِسة، مجرّد قبيلة قليلة العدد، فقيرة، مترحّلة، ضائعة وسط بحرٍ من السكّان الذين يملكون الأرض. ولا يعود وجودهم ملحوظًا إلّا من خلال ما يتعرّضون له من المظالم وما يعانون من تعصّبٍ وتمييز حيالهم.

في عددٍ من ولاياتِ الغرب لم يظهر العرق الزنجيّ قط. أمّا في ولايات الشمال فإنّ هذا العرق يكاد أن يزول. وبذلك ينحصر السؤال الكبير حول مستقبلِه في نطاق ضيّق، ما يجعله أقلّ خطورةً، وإن لم يؤدِّ إلى تيسير حلّه.

كلّما نزلنا باتجاه الجنوب بدت الجدوى من إلغاء الرقّ متعذّرة ويُعزى تعذّر هذه الجدوى إلى عددٍ من العوامل الماديّة قد يكون من المفيد ذكرها في ما يلي.

العامل الأوّل هو المناخ؛ فالمؤكّد أنّ الأوروبيين كلّما اقتربوا من الأقاليم المداريّة أضحت قدرتهم على العمل أقلّ. لا بل يزعم الكثير من الأميركيين أنّ العمل في مناطق معيّنة قد يكون قاتلًا بالنسبة لهم بينما لا يتأثّر عمل الزنوج بعوامل مناخيّة مماثلة[45]. ولكني لا أعتقد أنّ هذه الفكرة الموافِقة تمامًا لكسلِ أهل الجنوب، مبنية فعلًا على التجربة. إذ ليس الحرّ في جنوب الاتحاد أشدّ منه في

(45) يصدق هذا على مناطق زراعة الأرزّ؛ ذلك أن حقول الأرزّ، وهي مضرّة بصحة العاملين فيها حيثما كانت، تغدو بالغة الضرر والخطورة في المناطق المعرّضة لأشعة الشمس المداريّة الحارقة. وإذا أصر الأوروبيون على الاستمرار في إنتاج الأرزّ، فلا بدّ أن يواجهوا مشقّات كبيرة في تلك البقعة من العالم الجديد. ولكن ألا يمكن الاستغناء عن حقول الأرزّ؟

جنوب إسبانيا وإيطاليا[46]. فلِمَ يعجز الأوروبي عن الاضطلاع بأعمال مماثلة؟ وإذا كانت إيطاليا وإسبانيا قد نجحتا في إلغاء الرقّ دون أن يهلك الأسياد، فلِمَ قد يعجز الاتحاد عن ذلك؟ إنّي لا أعتقد إذًا أنّ الطبيعة حالت، تحت طائلة الهلاك، دون قدرة أوروبيي جورجيا وفلوريدا على تحصيل رزقهم من الأرض بكدّ سواعدهم. ولكن لا شكّ في أنّ هذا العمل سيكون أكثر مشقّةً بالنسبة إليهم وأقلّ إنتاجًا[47] مما هو لسكان نيو إنغلند. فإذا كان العامل الحرّ يفقد في الجنوب بعضًا من تفوّقه على العبد الرقيق، فلا عَجَب إذًا ألا يرى في إلغاء الرقّ فائدة عميمة.

جميع مزروعات أوروبا تُزرع في شمال الاتحاد. أمّا الجنوب فله محاصيله الخاصّة.

لقد تبيّن أنّ الرقّ هو وسيلة مُكلفة جدًا لزرع الحبوب. فمن يزرع الحنطة في بلدٍ لا يعرف العبوديّة لا يستأجر عادةً سوى عدد قليل من العمّال. صحيحٌ أنّه يحتاج إلى عدد أكبر منهم في مواسم الحصاد والبذر، غير أنّ هؤلاء لن يمكثوا في ضيافته إلّا فترةً وجيزة.

أمّا في الولاية التي تجيز الرقّ، فيتعيّن على المزارع، إذا أراد أن يحصد محصوله أو أن يزرع حقوله، أن يُعيل عددًا كبيرًا من العبيد الأرقّاء على مدار العام مع أنّه لا يحتاج إلى عونهم إلّا أيامًا معدودة. فخلافًا لما درج عليه العمّال الأحرار، لا يسع العبيد الأرقّاء انتظارَ من يأتي لاستئجار عملهم كي يعيلوا أنفسهم؛ إذ يتعيّن شراؤهم كي يُستخدَموا.

يتضح إذًا أنّ الرقّ، وبصرف النظر عن مساوئه بصفةٍ عامّة، ليس مفيدًا في المناطق التي تنتشر فيها زراعة الحبوب، بقدر ما هو مفيد في المناطق التي تنتشر فيها زراعات أخرى.

---

(46) هذه الولايات أقرب إلى خطّ الاستواء من إيطاليا وإسبانيا، غير أنّ مناخ القارّة الأميركية أشد برودة بما لا يُقاس من مناخ القارة الأوروبيّة.

(47) لقد عمدت إسبانيا في ما مضى إلى نقل عدد من فلاّحي أثورِس إلى مقاطعة في لويزيانا تدعى آتاكاباس. ولم يعرف هؤلاء نظام الرقّ قط. كانت تجربة. وإلى اليوم ما زالوا يزرعون الأرض من دون عبيد. غير أنّ محاصيلهم قليلة وليست كافية لسدّ حاجاتهم.

فعلى النقيض من زراعة الحبوب، تتطلّب زراعة التبغ والقطن وخاصّة زراعة قصب السكّر، عناية مستمرّة. ويمكن أن يُستخدم فيها النساء والأطفال الذين يتعذّر استخدامهم في زراعة الحنطة. وبناء عليه يكون الرقّ موافِقًا لمصلحة المناطق التي تنتشر فيها الزراعات التي ذكرتُها.

لا ينمو التبغ والقطن وقصب السكّر إلّا في الجنوب. وتشكّل المصادر الرئيسة للثروة في المنطقة. ومع إلغاء الرقّ سوف يجد أهلها أنفسهم أمام خيارَين لا ثالث لهما: فإمّا أن يضطروا إلى تغيير الأصناف التي يزرعونها ما يقودهم إلى التنافس مع أهل الشمال الأكثر نشاطًا وخبرةً منهم، وإمّا أن يستمرّوا في الزراعات نفسِها من دون عبيد ما يضعهم أمام منافسة ولايات الجنوب الأخرى التي أبقت على عبيدها.

هكذا إذًا يمكن القول إنّ الجنوب يملك أسبابًا خاصّة به، لا يملك الشمالُ مثيلها، تدعوه إلى الإبقاء على نظام الرقّ.

ولكن ثمّة سببٌ آخر يفوق سائر الأسباب الأخرى أهميّة. لنفترض أن الجنوب يستطيع، عند الاقتضاء، أن يلغي الرقّ من ربوعه، ولكنّه حين يفعل كيف سيتخلّص من زنوجه؟ يعمد الشمال إلى استبعاد الرقّ والأرقّاء، في وقتٍ واحد، من ربوعِه. ولكنّنا لا نتوقّع أن يتمكّن الجنوب من إحراز هذه النتيجة المزدوجة في وقتٍ واحد.

لمّا أقمتُ البرهان على أنّ العبوديّة أكثر موافقة ومنفعةً للجنوب منها إلى الشمال، أوضحتُ بما لا يحتمل الشكّ أن عدد العبيد لا بدّ أن يكون فيه أكبر بما لا يُقاس مما هو في الشمال. فإلى الجنوب استقدمت الدفعات الأولى من الأفارقة. وإليه تقاطروا في ما بعد بأعداد كبيرة. وكلّما توغّلنا جنوبًا ازداد انحياز الناس إلى الكسل. ولن نجد في الولايات المجاورة للمنطقة الاستوائية رجلًا أبيض يعمل. لذا من الطبيعي أن تكون أعداد السود في الجنوب أكبر منها في الشمال. وهي، كما أشرت سابقًا، زيادة مضطردة على مرّ الأيام. لأنّ إلغاء الرقّ في أجزاء من الاتحاد يؤدّي حتمًا إلى تجمّع الأرقّاء في أجزاء أخرى منه. ولذا نلاحظ أن ازدياد عدد السود في الجنوب

لا يعود إلى حركة السكّان الطبيعيّة وحسب، بل يعود أيضًا إلى حركة الهجرة القسريّة للزنوج من الشمال. فالعوامل التي تؤدّي إلى تنامي العرق الأفريقي في هذه الناحية من الاتحاد مشابهة للعوامل التي تؤدي إلى النموّ السريع للعرق الأوروبي في الشمال.

في ولاية ماين، يمثّل السودُ نسبة 1 إلى 300 من السكان، وفي ماساتشوستس 1 إلى 100، وفي ولاية نيويورك 2 إلى 100، وفي بنسيلفانيا 3 إلى 100، وفي ماريلاند 34 إلى 100، و42 في فرجينيا و55 في كارولاينا الجنوبيّة[48]. تلك كانت نسبة السود إلى البيض عام 1830. غير أنّ هذه النسبة تتغيّر باستمرار: ذلك أنّها تتناقص يوميًا في الشمال وتتعاظم في الجنوب.

وبدهيّ أنّ الولايات الواقعة في أقاصي الجنوب لا يسعها إلغاء الرقّ على غرار ما جرى في ولايات الشمال دون أن تعرّض نفسَها لمخاطر جسام ما كان للشمالِ أن يخشاها.

لقد رأينا كيف يسَّرت ولايات الشمال فترة الانتقال بين العبوديّة والحريّة. لقد أبقت الجيل الحالي تحت نير العبوديّة وأعتقت الأجيال المقبلة. وبهذه الطريقة ينخرط الزنوج تدريجًا في المجتمع. وبينما تُستبقى عبوديّة الإنسان الذي قد يُسيء استخدام حريّته، يُعتَق من بوسعِه تعلّم مزاولة الحريّة قبل أن يغدو سيّد أمره.

---

(48) نقرأ في Mathew Carey, *Letters on the Colonisation Society and on its Probable Results* (Philadelphia: L. Johnson, 1833)، ما يلي: "تشهد كارولاينا الجنوبية منذ 40 عامًا تناميًا أسرع للعرق الأسود قياسًا بالعرق الأبيض". ويضيف كاري قائلًا: "إذا ما احتسبنا مجموع سكان ولايات الجنوب الخمس التي كانت هي السبّاقة إلى اقتناء العبيد، أي ماريلاند وفرجينيا وكارولاينا الشمالية وكارولاينا الجنوبية وجورجيا، لوجدنا أنّ عدد البيض شهد نموًا في الفترة الممتدة بين عامي 1790 و1830، نسبته 80 في المئة في هذه الولايات، بينما سجلّ الهنود، في الفترة ذاتها، نموًا نسبته 112 في المئة".

في عام 1830 كان توزيع السكان من العرقين في أنحاء الولايات المتحدة على النحو الآتي: 6,565,434 أبيض و120,520 زنجيًا في الولايات التي ألغت العبوديّة، و3,960,814 أبيض و2,208,102 من السود في الولايات التي أبقت على العبوديّة.

ولكن من العسير جدًا أن نطبّق هذه الطريقة في الجنوب؛ إذ يكفي أن يتمّ الإعلان بأنّ ابن العبد الرقيق سيغدو حرًّا بدءًا بتاريخ معيّن، كي يُقحَم مبدأ الحريّة وفكرتها في صلبِ مبدأ العبوديّة. يَعجَبُ السودُ الذين يبقيهم المشترعُ في حال العبوديّة، والذين سيشهدون ولادة أبنائهم أحرارًا، لهذا التمييز الجائر في تحديد مصيرهم. يساورهم القلق ويغضبون. وشيئًا فشيئًا تفقد العبوديّة في نظرهم تلك السطوة المعنوية التي اكتسبتها من جريِ العادةِ والزمن. ولا تعودُ، في نظرهم أيضًا، سوى سوء استخدام عيانيّ للقوّة. لم يكن للشمال ما يخشاه من هذه المفارقة، لأنّ السود هناك قليلو العدد، والبيض كُثر. ولكن، إذا بزغ فجر الحريّة وأيقظ، في وقتٍ واحد، مليوني إنسان من كبوتهم، حُقَّ للمُضْطَهِدين آنذاك أن يرتعدوا.

بعد أن أُعتِقَ أبناء عبيدهم سوف يضطرّ أوروبيو الجنوب، عمّا قريب، إلى تعميم هذه الحَسَنة كي تشمل العرق الأسود برمّته.

فكما أشرتُ سابقًا، شهد الشمال منذ لحظة الإعلان عن إلغاء الرق، لا بل منذ اللحظة التي صار فيها الإلغاء وشيكًا، حركةً مزدوجة: فمن جهة، بدأ العبيد بمغادرة المنطقة كي يتمّ نقلهم إلى الجنوب. ومن جهة أخرى تقاطر البيض من سائر ولايات الشمال، ومعهم مهاجرو أوروبا، للحلول محلّهم.

ولكنّ هذين العاملين عاجزان عن التأثير بالطريقة نفسها على ما يجري في ولاياتِ أقصى الجنوب. فعدد الأرقّاء كبيرٌ فيها، من جهة، إلى حدٍّ يستحيل معه العمل على ترحيلهم من البلد؛ ومن جهةٍ أخرى يخشى أوروبيو وأنكلو-أميركيو الشمال من القدومِ إلى بلدٍ ما زال العملُ يعدّ فيه نقيصة. ثمّ أنّهم يرون بحقّ إلى الولايات التي يفوق عددُ السود فيها عددَ البيض أو يوازيه على أنّها معرّضة لمخاطر جسام فيحجمون عن الانتقالِ، بخبرتهم وعلمهم، إليها.

لذا فإنّ أهل الجنوب لن يتمكّنوا، عبر إلغائهم العبوديّة، على غرار ما فعل إخوانهم في الشمال، من إعداد الزنوج تدريجًا لتقبّل الحرية. ولو فعلوا لما أفلحوا في إنقاص عدد السود، ولَبثوا عاجزين عن الحدّ من تكاثرهم وتنامي أعدادهم. وما لا شكّ فيه أننا سنشهدُ، في غضون الأعوام المقبلة، نشأة شعبٍ كبير من الزنوج الأحرار وسط أمّةٍ شبه مساويةٍ من البيض.

من شأن سوء استخدام السلطة نفسه الذي يبقي على الرقّ اليوم أن يغدو في الجنوب مصدرًا لأعتى المخاطر التي قد يخشاها البيض. فذريّة الأوروبيين هي وحدها التي تملك الأرض. كما أن الأوروبي هو سيّد العمل المطلق. وهو وحده الثريّ، المستنير والمسلّح. لا يملك الأسود شيئًا من هذه المزايا. لكنّه قد يستغني عنها، فهو، في آخر الأمر، عبد رقيق. ولكن هل يستطيع، عقب تحرّره وتحوّله إلى شخص مالك لمصيره، أن يلبث محرومًا من هذه الأمور كلّها ويبقى، مع ذلك حيًا؟ فما كان مصدرًا لقوّة الإنسان الأبيض في ظلّ نظام العبوديّة، يُعرّضه بعد إلغاء العبوديّة، لألف مورد ومورد من موارد التهلكة.

إنّ إبقاء الزنجيّ في حال العبوديّة يُتيح إبقاءَه في حالٍ مُشابهة لحال البهيمة. أمّا إذا امتلك حريّته فلن يستطيع أحدٌ أن يحول دون امتلاكه قدرًا من العلم والخبرة يمكّنه من إدراك حجم معاناته والسعي وراء ما يعالجها. والحقّ أنّ في أعماق النفس البشريّة مبدأ راسخًا للعدالة النسبيّة؛ فالبشرُ يبدون أكثر التفاتًا إلى التفاوت الواقع ضمن الطبقة الواحدة منه إلى التباينات الواقعة بين الطبقات المختلفة. قد يفهم المرء واقعَ العبوديّة؛ لكن كيف له أن يفهم حقيقةَ أن ملايين المواطنين يعيشون في ذلّ عرضةً لأشكال من البؤس المتوارث؟ ففي الشمال زنوج معتقون يشعرون بهذه الآلام ويكابدون هذه المظالم؛ غير أنّ عددهم قليل ومحدود. أمّا في الجنوب فهم كثرٌ وأقوياء.

عندما نسلّمُ بأنّ البيض والزنوج المعتقين جُعِلوا في وضعِ شعبين أحدهما غريب عن الآخر، فإننا نفهم بيسرٍ عندئذ أنّ المُتاحَ في المستقبل هو أحد خيارين لا ثالث لهما: فإمّا أن يندمج الزنوج والبيض كليًا وإمّا أن يفترقوا.

لقد أوضحتُ في ما سبق ما هي قناعتي بشأن الاحتمال الأوّل[49]. فاعتقادي أن العرق الأبيض والعرق الأسود لن يتمكنا في أي مكان من العيش على قدم المساواة.

---

(49) ينبغي القول هنا إنّ هذا الرأي يستند إلى آراءِ من كانوا في موقع القرار؛ إذ نقرأ في مذكّرات جفرسون: "لا شيء أوضح بيانًا في كتاب المصير المسطور من مسألة تحرّر السود، كما لا شيء أوضح فيه من حقيقة أنّ العِرقَين اللذين باتا يتمتّعان بقدرٍ متكافئ من الحريّة لن يتمكّنا من العيش في ظلّ حكمٍ =

واعتقادي أنّ صعوبة هذا الأمر في الولايات المتحدة تفوقُ ما قد نتخيّله من صعوبات في أماكن أخرى. قد يتمكّن شخصٌ ما من تجاوز عصبيّته الدينية والقوميّة والعرقيّة، وإذا اتفق أنّ هذا الشخص كان ملكًا لاستطاع أن يُجري انقلابات مذهلة في المجتمع: غير أنّ شعبًا بأسرِه لا يسعه أن يسمو، على هذا النحو، عن ذات نفسه.

قد يتمكّن مُستبدّ قادرٌ على إخضاع الأميركيين وعبيدهم السابقين لنيرٍ واحد من دفعهم إلى الاختلاط؛ غير أنّ أحدًا لن يُقدِم على أمرٍ كهذا ما دامت الديمقراطية هي التي تتولّى تدبير شؤون الناس؛ لا بل يمكن أي منّا التنبؤ بأنّ البيض سوف يسعون وراء الانعزال[50] كلّما اتسع هامش الحرية الذي يتمتعون به.

لقد أشرت في موضع آخر من هذا الكتاب إلى أن الرابط الفعلي بين الأوروبيّ والهندي هو الخلاسيّ؛ كذلك الأمر فإنّ التحوّل الفعلي بين الأبيض والزنجي يتمثّل بالمولَّد (الهجين): فحيث يوجد عدد كبير من المولَّدين لا يكون اندماج العرقين مستحيلًا.

ثمة أماكن في أميركا اختلط فيها الأوروبيون بالزنوج إلى درجةٍ يصعب معها أن نلتقي مَن هو أبيض قحّ ومن هو أسود قحّ. وفي حالٍ مماثلة يمكن القول إنّ العرقين قد اندمجا فعلًا، أو إنّ عرقًا ثالثًا قد حلّ محلّهما من دون أن يكون أحدهما بالضبط.

وحدهم الإنكليز كانوا، من بين الأوروبيين جميعًا، الأقلّ اختلاطًا بالزنوج. لذلك نجد في جنوب الاتحاد مولَّدين أكثر مما نجد في شمالِه، ولكنّهم بالتأكيد أقلّ بما لا يُقاس مما نجد في أي مستوطنةٍ أوروبيّة أخرى. فالمولَّدون قلّة قليلة في الولايات المتحدة؛ ولم يُشكّلوا قوةً بقدراتهم الذاتية، ولطالما انضمّوا، في

= واحد. لقد أقامت الطبيعة والعادة والفكر بينهما حواجز من المتعذّر تخطيها". يُنظر:

L. P. Conseil, *Extrait des Mémoires de Jefferson*.

(50) لو كان إنكليز جزر الأنتيل يحكمون أنفسهم بأنفسِهم، لما أقرّوا حتمًا بقانون تحرير العبيد الذي فرضته عليهم حكومة الوطن الأم.

الخلافات العرقية، إلى صفوف البيض، شأنهم في ذلك شأن خدم الإقطاعيين الكبار في فرنسا الذين غالبًا ما يؤيّدون النبالة ضدّ عامّة الشعب.

إنّ التفاخر بالمحتد والنسب، وهو أمرٌ مركوز في طبع الإنكليزي، يتعاظم لدى الأميركي على نحوٍ خاص بمشاعر الكبرياء الفرديّة التي تولّدها الحريّة الديمقراطيّة. فالإنسان المنتمي إلى العرق الأبيض في الولايات المتحدة يفاخر بعرقه كما يفاخر بذات نفسِه.

ثمّ كيف للبيض والسود أن يختلطوا في الجنوب إذا كانوا لا يختلطون في ما بينهم في شمال الاتحاد؟ وكيف لأحدنا أن يفترض للحظة واحدة أن أميركيّ الولايات الجنوبيّة، في الموقع الذي وضِع فيه اليوم والذي سيوضَع فيه على الدوام، بين الرجل الأبيض بما يتمتّع به من تفوّق ماديّ ومعنوي، وبين الزنجي، أنّ هذا الأميركي بالذات قد يفكّر ذات يومٍ في الاختلاط بالزنوج؟ يتجاذب أميركيّ الولايات الجنوبيّة نازعان قويّان سوف يحثّانه دومًا على الانعزال: ذلك أنّه دائم الخشية من أن يصبح شبيهًا بالزنجي الذي كان عبده، ومن أن يتدنّى مقامه إلى ما دون مستوى جارِه الأبيض.

وإذا كان لا بدّ من التنبؤ بالمستقبل فإني أميل إلى الاعتقاد، بحسبِ ما تجري عليه الأمور على الأرجح، بأنّ إلغاء الرقّ في الجنوب سوف يُفاقمُ ما يبديه السكان البيض من نفور حيال السود. واعتقادي هذا مبنيّ على ملاحظات مماثلة كنتُ قد أوردتها في السابق بشأن الشمال. لقد أشرتُ في السابق إلى أنّ البيض في الشمال يحرصون على اجتناب الاختلاط بالزنوج كلّما عمد المشترعُ إلى تذليلِ عقبات التمييز القانوني الذي يُقيم الفاصل بينهم: فَلِمَ لا يحذو الجنوب حذوَ الشمال على هذا الصعيد؟ في الشمال يخشى البيضُ أن يُضطرّوا ذات يوم إلى الاختلاط بالسود، أي أنّهم يتخوّفون من خطر وهميّ. ولا أعتقد أنّ أهل الجنوب، حيث الخطر واقعيّ وماثل، هم أقلّ تخوّفًا من جيرانهم بهذا الشأن.

فإن سلّمنا، من جهةٍ، (وهذه حقيقة لا يرقى إليها الشكّ) بأنّ السود يتجمّعون في أقصى الجنوب ويزداد عددهم بسرعةٍ تفوق سرعة تزايد البيض،

وإذا سلّمنا، من جهةٍ أخرى، بأنّ من المستحيل التنبؤ بمجيء الوقت الذي سيتوصّل فيه السود والبيض إلى الاختلاط والتمتّع بامتيازات متساوية في المجتمع، ألا يسوقنا ذلك إلى الاستنتاج بأنّ صراعًا سينشب، عاجلًا أم آجلًا، بين السود والبيض في ولايات الجنوب؟

ما النتيجة التي سيسفرُ عنها هذا الصراع؟

لا يخفى هنا أنّ الإجابة عن هذا السؤال تبقى من قبيل التخمين لا اليقين. إذ لا يسع العقل البشريّ إلّا أن يُحيط المستقبل بدائرةٍ من الاحتمالات، غير أنّ ما يدور في إطارها تتحكّم به المصادفات إلى حدّ بعيد. ففي صورة المستقبل تشكّل المصادفة على الدوام ما يشبه النقطة الغامضة التي لا ينفذ العقل إليها. وما يسعنا قوله هو الآتي: في جزر الأنتيل (جزر الهند الغربيّة)، يبدو أن العرق الأبيض هو الذي سيسقط حتمًا؛ أمّا في القارّة الأميركيّة، فالظاهر أنّ السقوط سيكون من مصير السود.

ففي جزر الأنتيل نجد البيض معزولين وسط بحرٍ من السكّان السود. أمّا في القارة الأميركيّة، فقد حُصِرَ السود بين البحرِ وشعبٍ لا يُحصى منتشرٍ فوق رؤوسهم ككتلةٍ متماسكة من حدود كندا المتجمّدة إلى حدود فرجينيا، ومن ضفاف نهر ميسوري إلى شواطئ المحيط الأطلسي. وإذا أقامَ بيضُ أميركا على وحدتهم فمن غير المرجّح أن ينجو السود من الهلاك المحدق بهم. ولا فرق إذ ذاك إذا هلكوا بحدّ السيف أو بحدّ الفاقة. ولكن قد يكون للسكّان السود المتجمّعين على طول خليج المكسيك حظوظٌ في النجاة إذا لم ينشب الصراع بين العِرقَيْن إلّا عقب انحلال الفدراليّة الأميركيّة. فإذا ما انفرط العقد الفدرالي، فقد أهل الجنوب الأمل في تلقي دعمٍ دائمٍ من قبل أشقّائهم في الشمال. فهؤلاء يدركون جيّدًا أنّهم بمنأى عن الخطر؛ فإن لم يضطرّهم واجبٌ مُلزِمٌ إلى الزحفِ لنصرة أهل الجنوب، فالأرجح أن عواطف التضامن العِرقي وحدها لن تكون مجدية.

مع ذلك، أيًّا كان توقيت الصراع، فإنّ البيضَ، حتّى لو تركوا وحدهم لمصيرهم، سيخوضون المعمعةَ بتفوّقٍ هائلٍ من حيث المعارف والإمكانات؛

لكنّ ما يبقى في صالح السود هو تفوّقهم العددي وحماستهم الناجمة عن يأس. وهما عاملان لا يُستهان بهما إذا تنادى الناس إلى حمل السلاح. وإذ ذاك قد يُصيب العرق الأبيض في الجنوب ما أصاب المَوْرَه في إسبانيا. فعقب احتلاله البلاد قرونًا من الزمن، ينكفئ شيئًا فشيئًا نحو البلد الذي قدِم منه أسلافه في ما مضى، تاركًا للزنوج ملكيّة بلادٍ قدّرتها العناية الإلهيّة، على ما يبدو، لسكناهم، لأنّ العيشَ والعملَ فيه لا يكبّدانهم مثيلَ المشقّة التي يتكبّدها البيض.

إنّ خطرَ نشوب صراع، وهو حتميّ عاجلًا أو آجلًا، بين البيض والسود قاطني جنوب الاتحاد، لطالما جسّد كابوسًا رابضًا على مخيّلة الأميركيين. ومهالك هذا الصراع هي الشغل الشاغل لسكّان الشمال في أحاديثهم اليوميّة، وإن كانوا غير معنيين به مباشرة. وعبثًا يحاولون العثور على وسيلة تجنّبهم ما يتوقعونه من مآسٍ.

أمّا في ولايات الجنوب، فلا يؤتى على ذكره. أهل الشمال لا يناقشون مع الأجانب أمورًا تتعلّق بمستقبلهم؛ حتّى في حلقاتهم وجلساتهم الضيّقة بين أهلٍ وأصدقاء، يتحاشون التطرّق إلى الموضوع. كأنّهم يكتمون الأمرَ عن أنفسهم. ولعلّ ما ينطوي عليه صمتُ الجنوب من رعبٍ يفوق أضعافًا ما تنطوي عليه مخاوف الشمال المعلَنة.

لقد أدّت حال القلق والتوجّس هذه التي تعمّ النفوس إلى الشروعِ في مخطّط لم يذع سرّه بعدُ، من شأنه أن يحدث تغييرًا في مصير قسمٍ من الجنس البشري.

فحيال ما أثارته هذه المخاوف من توجّس تنادى عددٌ من المواطنين الأميركيين وشكّلوا جمعيةً غرضها ترحيل الزنوج المعتقين الذين ينشدون الخلاصَ من الجور الواقع عليهم[51]، إلى سواحل غينيا، وعلى نفقتها.

(51) عرفت هذه الجمعيّة باسم "جمعيّة توطين السود". يُنظر تقاريرها السنويّة، ولا سيّما التقرير الخامس عشر. يُنظر أيضًا الكتيّب الذي سبق ذكره:

Carey, *Letters on the Colonisation Society*.

في عام 1820، تمكّنت هذه الجمعيّة من تأسيس منشأة في أفريقيا، عند خط عرض 7 شمالًا، أطلق عليها اسم ليبيريا. ويُفيد آخر ما بلغنا من أنباء أن نحو 2500 زنجي قد جرى نقلهم فعلًا إلى تلك البقعة. وعقب عودتهم إلى موطنهم الأصليّ أدخل السود إلى الحياة هناك نمط المؤسسات الأميركيّة. فليبيريا تتمتّع بنظامٍ تمثيلي، ولها محلّفوها وقضاتها وكهنتها، وهم جميعهم من السود طبعًا. ونجدُ فيها معابد وصحفًا. ولعلّ من غرائب أقدار هذه الدنيا، أن تحظر ليبيريا إقامة البيض فيها[52].

يا لغرائب الأقدار! قرنان من الزمن انقضيا منذ أن شرع الأوروبي باقتلاع الزنوج من كنف أسرهم وبلادهم، ونقلهم إلى شواطئ أميركا الشماليّة. أمّا اليوم فنرى الأوروبيّ منهمكًا بنقل أحفاد أولئك الزنوج أنفسهم، عبر المحيط الأطلسي مجددًا، إلى الأرض التي عمد في ما مضى إلى اقتلاع أجدادهم منها. برابرة نهلوا من أنوار الحضارة وهم مقيّدون بأغلال العبوديّة، تعلّموا في كنفِ الرقّ فنّ أن يكونوا أحرارًا.

إلى يومنا هذا لَبثت أبواب أفريقيا موصدةً دون صنائع البيض وعلومهم. وقد تفلِح معارف أوروبا التي يحملها الأفارقة معهم، في دخولِها. ومن هنا سموّ وعظمة الفكرة التي أنجبت ليبيريا؛ غير أنّ هذه الفكرة التي قد تغدو مُثمَرةً جدًا في العالم القديم، تبقى عقيمة في العالم الجديد.

ففي غضون 12 عامًا نجحت جمعية توطين السود في نقلِ 2500 زنجيّ إلى أفريقيا. في المقابل، وفي غضون الفترة نفسها، شهدت الولايات المتحدة ولادة 700 ألف منهم.

فحتّى لو كانت مستوطنة ليبيريا مؤهّلة لاستيعاب آلاف الوافدين الجدد سنويًا، وكان وجود هؤلاء فيها مُثمرًا ومفيدًا؛ حتّى لو حلّ الاتحاد، نفسه، محلّ

---

(52) هذه القاعدة وضعها مؤسسو المنشأة، لخشيتهم من أن يتكرّر في أفريقيا ما تشهده حدود الولايات المتحدة، وأن يعاني السود ما عاناه الهنود من قبل، وما تعرّضوا له من هلاك قبل تمكّنهم من بلوغ مستوى التمدّن جرّاء احتكاكهم بعرقٍ يفوقهم استنارةً وعلمًا.

الجمعيّة وكرّس أموال خزانته[53] وأساطيله لترحيل الزنوج إلى أفريقيا، فإنّه لن يستطيع موازنة التزايد الطبيعيّ للسكّان السود. وإنْ لم يتمكّن من ترحيل عدد مماثلٍ لعدد المواليد السود سنويًا، فإنّه لن يستطيع حتمًا أن يحدّ من استشراء الآفة المتفاقمة في صلبِه يومًا بعد يوم[54].

لن يغادر العرق الزنجيّ شواطئ القارة الأميركيّة التي استقدمته إليها شهواتُ أوروبا ورذائلها. ولن يزول عن العالم الجديد إلّا إذا زال عن الوجود. قد يستطيع سكان الولايات المتحدة أن يؤجّلوا وقوع الويلات التي يخشون، ولكن ما عاد بمُستطاعهم اليوم أن يقضوا على سببها.

أجدني مضطرًا إلى القول هنا إنني لا أرى في إلغاء العبودية وسيلةً لتأجيل صراع العِرقين في ولايات الجنوب.

قد يلبث الزنوج زمنًا طويلًا عبيدًا أرقّاء من دون شكوى. ولكنْ لن يطول بهم أمدُ الرضوخِ إذا باتوا في عدادِ الأحرار وسوف يعبّرون عن سخطهم لحرمانهم معظم الحقوق المدنيّة. ونظرًا إلى عجزهم عن الفوزِ بالمساواة مع البيض، يتحوّلون إلى أعداءٍ لهم.

كان الشمال يرى أن مصلحته تقتضي بأن يُقدم على عتقِ العبيد، فبذلك يتخلّص من أعباء الرقّ، وليس ما يخشاه من جانب الأرقّاء المعتقين، فعددهم القليل لن يمكّنهم، يومًا، من المطالبة بحقوقهم. غير أنّ الوضع في الجنوب مختلف كلّ الاختلاف.

(53) هناك صعوباتٌ لا تحصى تحول دون تنفيذ خطة مماثلة؛ فلو عمد الاتحاد، في معرض سعيه وراء ترحيل زنوج أميركا إلى أفريقيا، إلى شراء السود ممن هم عبيد لهم، لازدادت أسعارهم بنسبةٍ ندرتهم ولبلغت أرقامًا خيالية لا يعقَل أن توافق ولايات الشمال على إنفاقها لهذا الغرض الذي لن تجني منه أرباحًا. أمّا إذا عمد الاتحاد إلى مصادرة أو استملاك عبيد الجنوب لقاء سعر زهيد، فسيلقى مقاومة ضارية من ولايات هذا الجزء من الاتحاد، وكأنّه في الحالتين ينشد المستحيل.

(54) في عام 1830 بلغ عدد العبيد الأرقّاء في الولايات المتحدة 2,010,327 عبدًا، أمّا عدد العبيد المعتقين فبلغ 319,439 عبدًا، أي ما إجماله 2,329,766 زنجيًا، أي ما يزيد على خُمس مجمل سكان الولايات المتحدة في الفترة نفسها.

كان أسياد الشمال يرون مسألة الرقّ أنّها مسألة تجاريّة وصناعيّة. أمّا الجنوب فيرى أنّها مسألة حياة أو موت. لذلك لا ينبغي خلط نظامي الرقّ في الشمال وفي الجنوب.

معاذ الله! فإنّي لا أحاول هنا، على غرار بعض المؤلفين الأميركيين، أن أستقي المبرّرات لمبدأ استعباد الزنوج. وإنّما أقول إن الذين أقرّوا هذا المبدأ البغيض في ما مضى، ما عادوا قادرينَ، جميعهم، على التخلّي عنه طوعًا أو بملء إرادتهم.

وأقرّ هنا أنني حين أفكّر في أحوال الجنوب وأوضاعه، لا أجد سوى قاعدتين للسلوك يمكن العرق الأبيض الذي يقطن تلك المناطق، أن يتبعهما: الأولى هي أن يعتقوا الزنوج تمهيدًا للاندماج معهم، والثانية هي أن يبقوا معزولين عنهم وأن يبقوهم، أطول مدّة ممكنة، في حال العبوديّة. أمّا الحلول الوسط فسوف تؤدي، في نظري، إلى أفظع الحروب الأهليّة الممكنة، وربّما أدّت إلى إبادة أحد العِرقَيْن.

أميركيو الجنوب يرون المسألة من هذا المنظار، ويتصرّفون بحسب مقتضاه. ولأنّهم لا يريدون الاندماج مع الزنوج، فإنّهم يرفضون تحريرهم.

هذا لا يعني على الإطلاق أن سائر السكّان في الجنوب يعدّون الرقّ عاملًا ضروريًا لثروة السيّد. فكثيرون منهم يشاطرون أهل الشمال رأيهم حول هذه المسألة، ويقرّون معهم بأنّ العبودية آفة. غير أنّهم يعتقدون أنّه ينبغي لهم الحفاظ على هذه الآفة كي يتمكّنوا، هم، من العيش.

لقد أظهر انتشار المعارف وتناميها في الجنوب لسكان هذه البقعة من الأرض الأميركيّة أن الرقّ يضرّ بمصلحة السيّد. غير أنّ هذه المعارف نفسها قد أظهرت لهم أيضًا، وبوضوح لم يعهدوه من قبل، أن القضاء على العبوديّة أمرٌ شبه مستحيل. ومن هنا نشأت هذه المفارقة الفريدة: ففي الوقت الذي يحتدم فيه النقاش حول جدوى الرقّ، يعمد المشترعُ إلى ترسيخه أكثر فأكثر في نصّ القوانين. وبينما يُعمَل في الشمال على إلغاء مبدئه تدريجًا، يُعمَل في الجنوب على استخلاص أكثر تبعات هذا المبدأ تشدّدًا وصرامة.

نرى اليوم أن تشريع الولايات الجنوبيّة المتعلّق بالعبيد الأرقّاء ينطوي على قسوةٍ مفرطة كفيلة، في ذاتها، بالتدليل على ما يعتوِر قوانين البشر من انحرافٍ واضطرابٍ عميقين. ويكفي أن نقرأ تشريع ولايات الجنوب كي نستنتج كم يعاني العرقان اللذان يقطنانها من وضعٍ ميؤوس منه.

هذا لا يعني أنّ أميركيي هذا الجزء من الاتحاد قد شدّدوا معايير العبوديّة وزادوها صرامةً، بل إنهم، على العكس، اجتهدوا في تحسين أحوال الأرقّاء الماديّة. لم يعرف القدماء في التعاطي مع العبيد سوى لغة الحديد والنار والموت. أمّا أميركيو جنوب الاتحاد فقد اهتدوا إلى ضمانات فكريّة تكفل لهم دوام سلطانهم. لقد أضفوا لمسةً روحانية، إذا جاز القول، على الاستبداد والعنف. كان القدماء يسعون لمنع العبد من تحطيم أغلاله. أمّا اليوم فالسعي جارٍ لتجريد العبد من الرغبة في تحطيم هذه الأغلال.

كان القدماء يقيّدون جسد العبد الرقيق، ويتركون له حريّة التفكير ويُتيحون له فرصة التعلّم والاستنارة. وكانوا في ذلك صادقين مع أنفسهم، مخلصين لمبادئهم. وكانوا يرون أنّ للعبوديّة نهاية طبيعيّة ما، وسوف يأتي اليوم الذي يُعتَق فيه العبد ويغدو حرًا مساويًا لسيّده.

أمّا أميركيو الجنوب الذين لا يسلّمون بأن الزنوج سوف يختلطون بهم في يومٍ من الأيّام، فقد حرّموا عليهم، تحت طائلة العقاب الشديد، أن يتعلّموا القراءة والكتابة. ولأنّهم أصرّوا على إبقائهم دون مستوى أسيادهم، أبقوهم، ما استطاعوا، أقرب إلى مستوى البهائم.

لطالما كان رجاء التحرّر ملابسًا لمبدأ الرقّ بغية التخفيف من قساوته.

أمّا أميركيو الجنوب فقد أدركوا أن في العتقِ أوجه خطورة، ولا سيّما إنْ لم يستطع المعتَق أن يُشابه، ذات يوم، سيّده. فما جدوى أن يُمنح الإنسان حريّته ويُترَك قابعًا في بؤسه ومذلّته، إلّا إذا كان المقصود هو إعداده لتزعّم ثورة العبيد في المستقبل القريب؟ ثمّ إنّهم لاحظوا بتجربتهم الطويلة أن وجود زنجي مُعتَق يرمي بذور القلقلة الغامضة في نفوس من لم يُعتَقوا من أترابه، ويوحي

إليهم، بما يشبه الوسواس، بفكرةٍ ما عن حقوقهم. ولذلك عمد الجنوبيون إلى تجريد الأسياد مالكي العبيد من حقّهم في عتقِ عبيدهم الأرقّاء في معظم الأحوال[55].

التقيتُ ذات يوم عجوزًا درجَ في ما مضى على معاشرة إحدى زنجيّاته ورُزِقَ منها أولادًا أصبحوا منذ ولادتهم عبيدًا لأبيهم. فكّر مرارًا في أن يورّثهم حريّتهم على الأقل. غير أن تذليل العقبات التي فرضها المشترِع دونَ عتقِ العبيد استغرقه أعوامًا طويلة من عمره؛ وإذ شاخ اليوم واقترب أجله، راحت تلحّ عليه باستمرار صورة أبنائه يُساقون للبيعِ، في أسواق النخاسة، فينتقلون من الارتهان لوصاية أبيهم إلى وصاية سلطة سيّد غريب. وكادت هذه الصور التي تلحّ على تفكيره ومخيّلته أن تُذهِبَ عقله. فألفيته كتلةً محتدمةً من الهواجس والقنوط، وأدركتُ عندئذ قسوة انتقام الطبيعة لما أنزلته بها القوانينُ من جروح.

هذه بلايا وشرور فظيعة، من دون شكّ. ومع ذلك، أليست هي النتيجة المرتقبة اللازمة لمبدأ العبوديّة ذاته بين المُحدثين؟

فمنذ أن اتخذ الأوروبيون لأنفسهم عبيدًا أرقاء من عرق بشريّ مختلفٍ عن عرقهم عدّه الكثيرون أدنى من الأعراق البشريّة الأخرى، ونظر الكثيرون بنفورٍ وتقزّز إلى احتمال مجيء اليوم الذي يُضطرّهم إلى الاختلاط به؛ منذ أن فعل الأوروبيون ذلك افترضوا أنّ الرقّ أبديّ. إذ لا وجود لمنزلة وسطٍ دائمة بين أقصى التفاوت الذي تولّده العبوديّة وبين المساواة التامّة التي تولّدها الحريّة تلقائيًا بين بني البشر. أدرك الأوروبيون على نحوٍ غامض هذه الحقيقة غير أنّهم لم يقرّوا بها حتّى في قرارة أنفسهم. وكلّما عَرَضت لهم مسألة تختصّ بالزنوج كانوا يتعاطون معها بما تمليه عليهم مصلحتهم أو كبرياؤهم أو شفقتهم. انتهكوا في تعاطيهم مع الأسود حقوق الإنسانيّة قاطبةً، ثمّ لقّنوه قيمة هذه الحقوق وكيف ينبغي للمرء ألا ينتهكها. أقنعوا العبيد أن

(55) العتق ليس محظورًا، لكنّه يخضَع لإجراءات شكليّة معقّدة تجعله بالغ الصعوبة.

صفوفهم مُتاحة لهم، وعندما حاول هؤلاء الانضمام إليها طردوهم بخسّة. ولفرط ما طلبوا العبوديّة، وجدوا أنفسهم منساقين، على كُرهٍ منهم أو في غفلةٍ منهم، نحوَ الحريّة، من دون أن يمتلكوا الشجاعة على أن يبغوا كلّ البغي أو أن يعدلوا كلّ العدل.

إذا كان متعذرًا التنبؤ بزمنٍ مُقبلٍ قد يشهد اختلاط أميركيي الجنوب بالزنوج، فهل يسعهم، من دون أن يعرّضوا أنفسهم للهلاك، السماح لهؤلاء بأن ينالوا حريّتهم؟ وإذا كانوا مُرغمين، إنقاذًا لعرقهم هم، على إبقاء العبيد مقيّدين بالأغلال، ألا ينبغي لنا أن نعذر توسّلهم الوسائل الفضلى لبلوغ غايتهم؟

ما يشهده جنوب الاتحاد يبدو لي أنّه، في وقتٍ معًا، أفظع نتائج الرقّ وأقربها إلى طبيعته. فعندما أرى نظام الطبيعة مقلوبًا رأسًا على عقب، وعندما أسمع صراخ البشريّة وتخبّطها تحت وطأة القوانين، أقرّ بأنني لا أشعر بالاستياء حيال أهل زماننا، مرتكبي هذه الفظائع، وإنما أستجمع سخطي كلّه ضدّ هؤلاء الذين جلبوا العبوديّة مجددًا إلى عالمنا عَقِبَ ما يزيد على 1000 عام من المساواة.

ومع ذلك، مهما كانت الجهود التي يبذلها أميركيو الجنوب في سبيل الإبقاء على نظام الرقّ، لن يُكتب لهم النجاح على الدوام في ما يسعون وراءه. فالرقّ المنكفئ إلى بقعةٍ من بقاع العالم، والذي تندّد به الكنيسة لما ينطوي عليه من جور، ويرفضه الاقتصاد السياسي بوصفه عاملًا مضرًّا بالاقتصاد؛ هذا الرقّ القابعُ في كنف الحريّة الديمقراطيّة ومعارف عصرنا وأنواره، ليس بالتأكيد مؤسّسة قد يُكتب لها البقاء. وسوف يزول إمّا بإرادة العبد وإمّا بإرادة السيّد. وفي الحالين سوف تترتّب عليه الويلات.

إذا تنكّر أهل الجنوب لحقّ الزنوج في الحريّة، فسوف يسعى هؤلاء لنيلِها، في آخر المطاف، ولو بالقوّة. وإذا مُنِحوا الحريّة فلن يطول عليهم الزمن قبل أن يسيئوا استخدامها.

ما هي فرصُ بقاء الاتحاد الأميركي؟ وما هي المخاطر المُحدِقة به؟

ما يجعل القوّة الغالبة كامنةً في الولايات لا في الاتحاد. - لن يدوم الاتحاد إلّا إذا شاءت الولايات التي يتألّف منها أن تبقى منتميةً إلى الاتحاد. - الأسباب التي تدعو الولايات إلى التمسّك بوحدتها . - فائدة الاتحاد في التصدّي للأجانب وفي استبعادهم عن أميركا. - لم تُنشئ العناية الإلهيّة حواجز طبيعيّة بين الولايات المختلفة. - ما من مصلحة ماديّة تفرّق في ما بينها. - من مصلحة الاتحاد أن يعمّ الازدهار في اتحاد الجنوب والغرب، ومصلحة الجنوب أن يعمّ الازدهار في اتحاد الشمال والغرب، ومصلحة الغرب أن يعمّ الازدهار في اتحاد الجنوب والشمال. - المصالح غير الماديّة التي توحّد الأميركيين. - تماثل الآراء. - في أنّ المخاطر التي تهدّد الاتحاد ناجمة عن اختلاف طباع وأهواء الناس الذين يشكلونه. - طباع الناس في الشمال وفي الجنوب. - سرعة نموّ الاتحاد هي أبرز موارد هلاكه. - زحف السكّان نحو الشمال الغربيّ. - تحوّل السلطان إلى هذه الناحية. - الأهواء الناجمة عن تقلّب الحظوظ المفاجئة. - في حال بقاء الاتحاد، هل تميل حكومته إلى مزيد من القوّة أو إلى مزيد من الضعف؟ - الأمارات الدالّة على الضعف.- إصلاحات داخليّة (Internal improvements) أرض خلاء. - هنود.- قضيّة البنك. - قضية التعرفة. - الجنرال جاكسون.

يتوقّف بقاء ما هو قائمٌ في كلّ من الولايات، جزئيًا، على وجود الاتحاد نفسه. لذا ينبغي التطرّق أولًا إلى المصير المحتمل للاتحاد. ولكن قد يكون من المفيد، بادئ ذي بدء، أن نسلّم بما يلي: إذا قيض للفدرالية الحاليّة أن تتفكّك وتنحلّ، فلا مجال، في رأيي، لأن تعود الولايات التي يتألّف منها إلى تفرّدها السابق. وسوف يحلّ محلّ الاتحاد عدد من الاتحادات. وليس غرضي هنا التطرّق إلى الأسس التي ستقوم عليها الاتحادات العتيدة، وإنّما بيان الأسباب التي من شأنها أن تؤدّي إلى تفكّك الاتحاد الحالي.

ما يضطرّني إلى الاستدراك قليلًا والتطرّق إلى موضوعاتٍ سبق لي أن قاربتها، أي تكرار ما بات معلومًا منها. ولا يفوتني أنّ القارئ قد يتهمني بالتكرار، لكنّ عذري هنا هو ما تكتسبه المادّة التي ما زلتُ بحاجةٍ إلى تمحيصها

من أهميّة بالغة. إنّي أفضّل التكرار أحيانًا على احتمال سوء الفَهم، وأن أعرّض المؤلّف للمذمّة لا الموضوع.

اجتهد المشترعون الذين صاغوا دستور عام 1789 في منح السلطة الفدراليّة كيانًا منفصلًا وقوّة مهيمنة.

غير أنّهم كانوا مقيّدين بشروط المشكلة التي أنيط بهم حلّها. إذ لم يُكلّفوا التشريع لحكومة شعب واحد، بل تنظيم الشراكة بين عدّة شعوب. وأيًا كانت ميولهم ورغباتهم في هذا الشأن، كانت الأمور تحملهم على تقسيم مزاولة السيادة.

وكي ندرك التبعات المترتّبة على هذا التقسيم لا بدّ لنا من تمييز القضايا السياسيّة المختلفة.

ثمّة أمور تُعدّ بطبيعتها أمورًا قوميّة، أي أنّها لا تختصّ إلّا بالأمّة ككلّ، ولا يجوز أن يُعهد بها لشخص أو لمجلس لا يمثّل الأمّة على أكمل وجه. ومنها شأنا الحرب والدبلوماسيّة.

ثمة أمور أخرى هي بطبيعتها إقليميّة، مناطقيّة، أي أنّها لا تختصّ إلّا ببعض المواضع المحليّة، ولا يمكن معالجتها كما ينبغي إلّا في الموضع المحلّي نفسه. ومنها موازنة البلديّات المختلفة.

وثمّة، أخيرًا، أمورٌ ذات طبيعةٍ مختلطة: فهي قومية لأنّها تعني جميع الأفراد الذين تتكوّن منهم الأمّة؛ وهي إقليميّة، لأنّها لا تتطلب بالضرورة تدخلًا للأمّة. ومنها نذكر، على سبيل المثال، الحقوق التي تنظّم أحوال المواطنين المدنيّة والسياسيّة. فهذه حقوق تعني جميع المواطنين، ولكن ليس لِزامًا أن تكون هذه الحقوق واحدة موحّدة لأجل بقاء الأمّة وازدهارها، وليس لِزامًا بالتالي أن تتولّى السلطة المركزيّة تنظيمها بنفسِها.

من الأمور التي تعنى بها السيادة، ثمّة إذًا فئتان لازِمتان. ونجدهما، في أي حال، في سائر المجتمعات حعام التنظيم، وأيًا كانت القاعدة التي يرتكز إليها العقد الاجتماعي القائم فيها.

بين هذين الحدّين يوجد ما يشبه الكتلة العائمة، وهي الأمور العامّة، ولكن غير القوميّة أيضًا، والتي أسميتها بالأمور المختلطة. ونظرًا لكون هذه الأمور ليست قوميّة بحصر المعنى، وليست إقليميّة بتمام المعنى، فقد يُعهد بتدبيرها للحكومة الوطنيّة أو الحكومة الإقليميّة -وفق المواثيق التي تضعها الأطراف المتعاقدة في ما بينها ومن دون أن يترتّب على ذلك أي تفريط بالغرض الذي لأجله نشأ التعاقد.

في معظم الأحيان يتّحد أفرادٌ عاديون في ما بينهم لتشكيل سلطة السيادة، ومن اجتماعهم هذا يتكوّن الشعب. أمّا القوى الفرديّة أو السلطات الجمعيّة التي لا يمثّل كلّ منها سوى جزء يسير جدًا من السيادة، فهي الوحيدة التي تتشكّل تحت إطار الحكومة العامّة، ولا شيء سواها. ففي هذه الحالة من الطبيعيّ أن تتولّى الحكومة العامّة ليس تدبير الأمور التي هي قوميّة أو وطنية بجوهرها وحسب، بل تتولّى أيضًا القسط الأوفر من الأمور المختلطة التي سبق ذكرها، بينما تقنع الأقاليم المحلّية من السيادة بالقدر الضروريّ لأمنها ورخائها.

قد يجوز أحيانًا أن تتكوّن سلطة السيادة من هيئات سياسيّة مكتملة التنظيم لظروفٍ سابقةٍ على اتحادها. عندئذٍ قد تتولّى الحكومة الإقليمية ليس تدبير الأمور ذات الطابع الإقليميّ بحصر المعنى وحسب، بل أيضًا تدبير جميع (أو جزء من) الأمور المختلطة التي تعرض لها. ذلك أنّ الأمم المتحدة التي اجتمعت في كونفدرالية، والتي كانت تشكّل سلطات سيادة في حدّ ذاتها قبل اتحادها، وما زالت تمثّل جزءًا لا يُستهان به من السيادة بعد اتحادها، لم يكن في نيّتها التنازل للحكومة العامّة، على الرغم من تعاقدها على أن تتحد في ما بينها، إلّا عن مزاولة الحقوق الضروريّة لقيام الاتحاد.

عندما تُخوّل الحكومة القوميّة، فضلًا عن الصلاحيات المُلابِسة لطبيعتها، الحقَّ في تنظيم الأمور المختلطة للسيادة، تمتلك قوة مهيمنة. وذلك ليس فقط لأنها تملك الكثير من الحقوق بل أيضًا لأنّها تتحكّم بجميع الحقوق التي لا تمتلكها، وإذ ذاك يُخشى أن تعمد ذات يوم إلى سلبِ الحكومات الإقليميّة جميع صلاحياتها الطبيعيّة واللازِمة.

على النقيض من ذلك، عندما تُمنح الحكومة الإقليميّة الحقّ في تنظيم الأمور المختلطة، فإنّ ما يسود المجتمع هو تيّار معاكس تمامًا. ففي هذه الحالة تكون القوة المهيمنة كامنة في الإقليم، وليس في الأمّة؛ وإذ ذاك يُخشى أن تجرّد الحكومة القوميّة، في آخر المطاف، من سائر امتيازاتها الضروريّة لوجودها.

إذًا ينزع الشعبُ الواحد تلقائيًا إلى المركزيّة، أمّا الشعوب المنضوية إلى كونفدرالية فنزوعها الطبيعيّ إلى التجزئة.

ولم يبق إلّا أن نطبّق هذه القاعدة العامة على الاتحاد الأميركي.

في أميركا كان من الطبيعيّ أن يعود للولايات المختلفة الحق في تنظيم أمورها الإقليمية المحض.

إلى ذلك احتفظت هذه الولايات نفسها بحقّها في تقدير أهليّة المواطنين المدنية والسياسيّة، وتنظيم علاقات الناس في ما بينهم، وضمان معاملتهم بالعدل. وهذه حقوق عامّة بطبيعتها، غير أنّها لا تختصّ بالضرورة بالحكومة القومية.

لقد أشرنا من قبل إلى أنّ حكومة الاتحاد قد خوِّلَت سلطة الأمر باسم الأمّة جمعاء عندما يقتضي الظرف أن تقف الأمّة وقفة رجلٍ واحد. فهي التي تتولّى تمثيل الأمّة إزاء الأجانب (السياسة الخارجيّة) وهي التي تقود جيشًا واحدًا ضدّ عدوّ مشترك. أي أنّها تعنى بالأمور التي أسميتها أمورًا قوميّة بحصر المعنى.

من الوهلةِ الأولى يتراءى لنا، انطلاقًا من هذا التقسيم لحقوق السيادة، أنّ نصيب الاتحاد منها أعظم من نصيب الولايات منفردةً. غير أنّ التدقيق في الوقائع يُظهر لنا أنّ نصيبها أقلّ.

إنّ الخطط التي تنفّذها حكومة الاتحاد أوسع بما لا يُقاس، ولكنّ الشعور السائد هو أنّها نادرًا ما تعمل. الحكومة الإقليميّة تنفّذ خططًا على نطاق ضيّق، غير أنّها لا تكل ولا تتعب، وتظهر للناس أنها حاضرة في كلّ لحظة.

تسهر حكومة الاتحاد على مصالح البلاد العامّة. غير أنّ المصالح العامّة لشعبٍ ما قلّما تؤثّر تأثيرًا مباشرًا على حياة الأفراد ورغدها.

أمّا قضايا الإقليم، فهي، على العكس، تؤثّر مباشرةً على حياة ورخاء المواطن الذي يقطنه.

الاتحاد يضمن استقلال الأمّة وعظمتها، وهما أمران لا يمسّان الأفراد مباشرةً. أمّا الولاية فتحافظ على حريّة كلّ مواطن، وتنظّم حقوقه، وتوفّر له الفرص، وتضمن حياته ومستقبله.

تلبث الحكومة الفدراليّة بعيدةً كلّ البعد من رعاياها. أمّا الحكومة الإقليميّة فهي في متناول الجميع. يكفي أن يطالِب بصوت مسموع كي يُسمع صوته. تبقى الحكومة المركزيّة محاطةً بنوازع وأهواء بعض الرجال المتفوّقين الذين يصبون إلى قيادتها؛ أمّا الحكومة الإقليميّة فمحاطةٌ برجالٍ من الصف الثاني لا يصبون إلى أي سلطان خارج ولايتهم؛ وهؤلاء هم الذين يُمارسون التأثير الأقوى على الشعب لقربهم منه.

لذلك يعلّق الأميركيون آمالهم، وكذلك خشيتهم، على الولاية لا على الاتحاد. وتبعًا لما تمليه العاطفة البشريّة التلقائيّة، حُقّ لهم أن يكونوا أقرب إلى الأولى منهم إلى الثانية.

وفي هذا لا تباين بين العادات والعواطف والمصالح.

فعندما تعمد أمّة إلى تجزئة سيادتها وتبلغ حال الفدراليّة، تواصل الذكريات والأعراف والعادات صراعها مع القوانين زمنًا طويلًا، وتمنح الحكومة المركزيّة قوةً لا تمدّها بها القوانين.

عندما تنضوي شعوبٌ متّحدة إلى سيادة واحدة، تفعل العواملُ الواحدة فعلَها في اتجاه معاكس. فلا يساورني أدنى شكّ في أنّ فرنسا لو أصبحت جمهوريّة فدرالية على غرار الولايات المتحدّة، لأظهرت الحكومة في البداية همّة ونشاطًا يفوقان ما تظهره حكومة الاتحاد. ولو تشكّل الاتحاد في

صيغة مَلَكيّة على غرار فرنسا، لظلّت الحكومة الأميركيّة، لبعض الوقت، أعجز من حكومتنا. فعندما أنشئت الحياة القوميّة لدى الأنكلو-أميركيين، كان الوجود الإقليمي قديم العهد، ونشأت صلاتٌ ضروريّة بين الجماعات والأفراد في إطار الولايات نفسها. وكان الناس فيها اعتادوا أن يروا إلى بعض الأمور من منظار مشترك، وأن يُعنَوا حصرًا ببعض الخطط لما تمثّله من أهميّة خاصّة.

الاتحاد هو كناية عن جسم ضخم لا يوفّر للشعور الوطني إلّا مُتعَلَّقًا غامضًا غير محدّد. أمّا نظم الولاية وتخومها المرسومة فواضحة لا لبس فيها. وهي تجسّد عددًا من الأشياء المعروفة، العزيزة على قلوب قاطنيها. فالولاية مطابقة لصورة الأرض، ومتماثلة مع المُلكية ومع الأسرة ومع ذكريات الماضي ومشاغل الحاضر وأحلام المستقبل. لذلك أقام الشعور الوطنيّ، وهو في الأغلب امتداد للأنانية الفرديّة، ضمنَ حدود الولاية، ولم يتحوّل، إذا جاز القول، ليشمل الاتحاد.

هكذا تتضافر المصالح والعادات والعواطف كي تركّز الحياة السياسيّة الحقيقية في الولاية، وليس في الاتحاد.

ما من مشقّةٍ في تقدير الفرق في قوّة الحكومتين إذا لاحظنا عمل كلّ منهما في نطاق صلاحياتها ونفوذها.

كلّما خاطبت حكومة ولايةٍ ما فردًا أو جماعةً من الأفراد كان خطابها واضحًا وآمِرًا. وعلى هذا تكون حال الحكومة الفدراليّة إذا خاطبت أفرادًا. أمّا إذا كان المُخاطَب ولاية، فإذ ذاك تبدأ المفاوضَة: فتشرح دوافعها وتبرّر سلوكَها، وتحاجج وتسدي النصح، لكنّها لا تأمر. وإذا ما لاحت شكوكٌ حول السلطات الدستوريّة لكلّ من الحكومتين، طالبت الحكومة الإقليميّة بحقّها بضراوة واتخذت التدابير العاجلة والحازمة لتأييد هذا الحقّ. في الأثناء، تنصرف حكومة الاتحاد إلى التعليل والجدال، مناشدةً فطرة الأمّة السليمة، ومصالحها وأمجادها. تلجأ إلى التسويف، إلى المساومة. ولا تتخذ إجراءات عمليّة إلّا إذا بلغ الخصام أشدّه، حتّى يخال المرء، من الوهلة

الأولى، أن الحكومة الإقليميّة هي المسلّحة بقوى الأمّة بأسرها، وأنّ الكونغرس يمثّل ولاية.

لذلك، كما أشرتُ في موضع سابقٍ، تبدو الحكومة الفدرالية، وعلى الرغم ممّا بذله المشترعون من جهود، حكومة ضعيفة بطبيعتها، تحتاجُ، أكثر من أي حكومة أخرى، تأييد المحكومين الطوعيّ كي تبقى وتستمرّ.

ولا يخفى أنّ غرضَها هو أن تجسّد بيسر رغبة الولايات في أن تبقى متحدة. فإذا توافر هذا الشرط الأوّل كانت حكيمة وقوية ومَرِنة. لقد جرى تنظيمها على نحوٍ يجنّبها عادةً أن تخوض مواجهة إلّا مع الأفراد، ويتيح لها التغلّب على الممانعات التي تعترض الإرادة المشتركة، غير أنّ الحكومة الفدراليّة لم تنشأ مع توقّع احتمال أن تعمد ولاية أو أكثر إلى التخلّي عن رغبتها في أن تكون متّحدة.

لو حدث اليوم أن دخلت سيادة الاتحاد في نزاع مع سيادة الولايات، فالمتوقّع في حالٍ مماثلة أن يسقط الاتحاد. غير أن احتمال نشوب نزاع جدّي من هذا القبيل لهو، برأيي، أمر مستبعد. وكلّما جوبِه الاتحاد الفدرالي بممانعة عنيدة، لن يجد أمامه سوى الاستسلام. وقد أظهرت التجربة إلى اليوم أنّه إذا طالبت ولاية بأمرٍ ما وأبدت حزمًا في التمسّك بمطلبها، نالته بالتأكيد؛ وأنّه إذا امتنعت ولاية عن الانصياعِ لأمر ما[56]، تُرِكَت لها حريّة التصرّف بما تمليه عليها مصلحتها الخاصّة.

حتّى لو امتلكت حكومة الاتحاد قوةً خاصّة بها، فإنّ طبيعة البلاد الجغرافية والماديّة تجعل استخدام هذه القوة أمرًا بالغ الصعوبة[57].

---

(56) يُنظر سلوك ولايات الشمال إبان حرب 1812: "إبان تلك الحرب، كتب جفرسون في رسالة وجّهها في 17 آذار/ مارس إلى الجنرال لافاييت، كانت صلة أربع ولايات من ولايات الشرق بالاتحاد أشبه بصلة أربع جثثٍ برجال أحياء". يُنظر:

M. Conseil (ed.), *Correspondance de Jefferson*.

(57) إنّ حالة السلم التي يشهدها الاتحاد تبطل كلّ مبرّر لإنشاء جيش دائم. ومن دون جيش دائم لا تملك الحكومة أي استعدادٍ مُسبق لانتهاز الفرصة المواتية، من قبيل التغلّب على مقاومةٍ أو الاستيلاء على سيادة السلطة.

تشغل الولايات المتحدة مساحات مترامية من الأراضي، وتفصل في ما بينها مساحات شاسعة؛ كما أنّ السكان فيها منتشرون في أنحاء بلاد ما زال نصفها غير مأهول. فإن شاء الاتحاد أن يفرض الولاءَ بالقوّة على الولاياتِ المتحدة بملء إرادتها، لوضع نفسَه في موقعٍ مشابهٍ لموقع إنكلترا إبان حرب الاستقلال.

زِد على ذلك أنّ الحكومة مهما بلغت من القوّة لن يسعها التنصّل بيُسرٍ من عواقب مبدأ سبق لها أن سلّمت به أساسًا للقانون العام الذي يُنظّم عملَها. لقد شُكّل الاتحاد برضى الولايات اختيارًا. ولم تفقد هذه باتحادها تابعيّتها ولا انصهرت في شعبٍ واحدٍ وحيد. وإذا شاءت إحدى هذه الولايات نفسها أن تنسحبَ من صيغة التعاقد فلن تجد بسهولة من يسوق البرهان على أنّها لا تملك مثل هذا الحقّ. وطبعًا لن يسع الحكومة الفدرالية إذا شاءت التصدّي لمسعى كهذا أن تلجأ إلى القوّة أو تستند إلى القانون.

فكي يُتاح للحكومة الفدرالية التغلّبُ بيُسرٍ على ممانعة بعض رعاياها، ينبغي للمصلحة الخاصّة، سواء كانت مصلحة فرد أو عدّة أفراد منهم، أن تكون وثيقة الارتباط بوجود الاتحاد وبقائه، كما دلّ تاريخ الكونفدراليات إجمالًا.

لنفترض أنّ بين هذه الولايات التي يجمعها الرابط الفدرالي بضعَ ولايات هي التي تتمتّع، وحدها، بالمنافع الرئيسة التي يوفّرها الاتحاد، أو يتوقّف ازدهارها بالكامل على وجوده. من الواضح عندئذ أن تجد فيها السلطةُ المركزيّة سَنَدًا متينًا يُعينها على إرغامِ الولايات الأخرى على الانصياع. غير أنّ قوّتها، في مثل هذه الحال، لن تكون مستمدّة من ذات نفسِها بل من مبدأ مناقض لطبيعتها. فالشعوب لا تتحد في فدراليات إلّا طمعًا بالفوائد والمزايا المتكافئة التي يوفّرها الاتحاد، أمّا في الحالة المذكورة فإنّ ما يمدّ الحكومة الفدراليّة بالقوّة إنّما هو عدم التكافؤ السائد بين الأمم المتحدة.

لنفترض أيضًا أن إحدى الولايات المتحدة حظيَت بنصيبٍ كبيرٍ من الهيمنة يمكّنها من الاستيلاء، بمفردها، على السلطة المركزيّة. سوف تعتبر الولايات الأخرى توابعَ لها فتفرض، باسم سيادة الاتحاد المزعومة، سيادتها الخاصّة.

وعندئذ سوف تُنجَز عظائم الأمور باسم الحكومة الفدراليّة، لكنّ الحقيقة أن الحكومة الفدرالية لن تعود موجودة[58].

في هاتين الحالتين تتعاظم قوّة السلطة التي تعمل باسم الكونفدرالية، كلّما تعاظم الانحراف عن الحالة الطبيعيّة للكونفدراليات وعن مبادئها المعروفة.

في أميركا، يبدو الاتحاد الحالي مفيدًا لجميع الولايات دون استثناء، غير أنّه ليس جوهريًا لأي منها. إذ قد تعمد عدّة ولايات إلى قطع روابطها الفدراليّة ولا يؤثّر ذلك سلبًا في الولايات الأخرى، وإن مالَ معدّل الرخاء الإجمالي إلى الانخفاض نسبيًا. فإذا كان بقاء أي ولاية ورخاؤها لا يتوقّفان بالكامل على وجود الاتحاد الحالي، فمن الطبيعي إذًا ألا يبدي أيّ منها استعدادًا لبذل التضحيات الجسام لأجلِ الحفاظ عليه.

من جهةٍ أخرى، ما من ولاية، في الوقت الحاضر، يدفعها طموحها إلى الحفاظ على الكونفدرالية كما هي اليوم. طبعًا لا تتمتّع جميع الولايات بقدر واحد من النفوذ في المجالس الفدرالية، ولكن ليس لإحداها أن تزعم لنفسِها الهيمنة، أو أن تعامل البقية على أنّها توابع أو دونها أهميّة.

إذًا، من المؤكّد في اعتقادي أنّه لو شاء جزء من الاتحاد الانفصال فعليًا عن الجزء الآخر، لما انتفت القدرة على الحيلولة دونه وحسب، بل أيضًا لما بُذِلَت أي محاولة في سبيل ذلك. لذلك نقول إنّ الاتحاد باقٍ ما أقامت الولايات التي يتألّف منها على رغبتها في أن تكون جزءًا منه.

أمّا وقد أوضحت هذه النقطة، فإنّ المسألة برمّتها تبدو أقرب منالًا: إذ لم يعد السؤال المطروح عمّا إذا كانت الولايات المتحدة حاليًا قادرة على الانفصال عنه، بل عمّا إذا كانت راغبة في البقاء متحدة.

(58) على هذا النحو مثلًا كان كلّ من مقاطعة هولندا، في جمهورية الأراضي المنخفضة، والإمبراطور، في الكونفدرالية الجرمانية، يعمد أحيانًا إلى الحلول محلّ الاتحاد واستغلّ السلطة الفدرالية لما فيه مصلحته الخاصّة.

بين سائر الأسباب التي تجعل الاتحاد الحالي مفيدًا للأميركيين سببان رئيسان لا يحتاج بيانهما إلى كثير من التدقيق.

مع أن الأميركيين هم وحدهم، إذا جاز القول، الذين يشغلون القارة، فإنّ التجارة تجعل من سائر الشعوب التي يتعاطون معها جيرانًا لهم. فعلى الرغم من عزلتهم الظاهرة، لا يستطيع الأميركيون إلّا أن يكونوا أقوياء، ولا يستطيعون أن يكونوا أقوياء إلّا إذا أقاموا على اتحادهم.

فبانفصالها عن الاتحاد لا تضعف الولايات قوّتها إزاء الأجانب وحسب، بل تخاطر أيضًا بخلقِ أجانب في عقر دارها. وإذ ذاك لا بدّ لها من أن تعتمد نظام الجمارك الداخليّة، وتقسيم الأودية بحدود وهميّة، وحصر مجرى الأنهار، وتعطيل استثمار القارّة التي أعدّها الله لها ملاذًا، بشتّى الوسائل والطرق.

لا يخشى الأميركيون اليوم من تعرّضهم لغزوٍ خارجيّ، وبالتالي ليس عليهم أن ينفقوا مواردهم على بناء جيش دائم، أو أن يفرضوا ضرائب إضافية. أمّا إذا تفكّك الاتحاد فسوف تكون الحاجة ماسة لمثل هذه الأمور.

إنّ من مصلحة الأميركيين إذًا أن يبقوا متّحدين.

وهناك، من جهة أخرى، شبه استحالة في تصوّر ما المصلحة الماديّة التي قد تغري جزءًا من الاتحاد بالانفصال عنه في أيامنا الحاضرة.

عندما نلقي نظرةً على خريطة للولايات المتحدّة ونشاهد سلسلة جبال أليغاني الممتدّة من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي، مخترقة البلاد على امتداد 400 فرسخ، قد يُخيّل للمرء أنّ العناية الإلهيّة شاءت أن تجعل بين حوض نهر المسيسيبي وشواطئ الأطلسي حاجزًا طبيعيًا يُشكّل، إذ يحول دون أن يقيم الناس علاقات دائمة في ما بينهم، ضربًا من الحدود الضروريّة بين الشعوب المختلفة.

غير أنّ متوسّط ارتفاع جبال أليغاني لا يتجاوز الـ 800 متر[59]. ومن اليسير بلوغ قممها المكوّرة ووديانها الفسيحة عند الأطراف، من جهاتٍ عدّة. هذا فضلًا عن أنّ الأنهار الرئيسة التي تصبّ مياهها في المحيط الأطلسي، كأنهار هدسون وسوسكويهانا وبوتوماك، تنبع جميعها من وراء جبال أليغاني عند سهل مرتفع مطلّ على حوض المسيسيبي. وإذ تنبع من هذه المنطقة[60]، تتابع تدفّقها عبر الحاجز الذي يبدو أنّه يصوّب وجهتها نحو الغرب، وتشقّ، وسط الجبال، مجاريَ طبيعيّة لا يصعب على الإنسان أن يسلكها.

إذًا ما من حاجز طبيعيّ يفصل بين أجزاء البلاد التي يقطنها الأنكلو-أميركيون اليوم. فجبال أليغاني التي لا تشكّل حدودًا فاصلة بين الشعوب، لا تحدّ حتّى الولايات. فولايات نيويورك وبنسيلفانيا وفرجينيا تضمّها وتمتدّ ما وراءها شرقًا وغربًا[61].

هذه الأراضي التي تشغلها في الوقت الحاضر أربع وعشرون ولاية وثلاثة أقاليم كبرى لم ترقَ بعد إلى مصاف الولايات، وإن كانت مأهولة بالسكان، تغطّي مساحة 131,144 فرسخًا مربّعًا[62]، أي ما يعادل خمسة أمثال مساحة فرنسا. ونجدُ ضمنَ حدودها أنواعًا مختلفة من التربة والمناخات والمنتجات.

ولّد اتساع المساحة التي تشغلها الجمهوريات الأنكلو-أميركية شكوكًا حول حظوظ استمرار الاتحاد وبقائه. وهنا، لا بدّ من التمييز بين أمرين: قد

---

(59) معدّل ارتفاع أليغاني يتراوح، بحسب فولني بين الـ700 والـ 800 متر؛ وبين 5000 و6000 قدم، يُنظر:

Volney, *Tableau des États-Unis*, p. 33,

بحسب داربي: علمًا بأن أعلى قمّة في الفوج (Vosges) سلسلة جبال في شمال شرق فرنسا - يبلغ ارتفاعها 1400 متر عن سطح البحر.

(60) يُنظر:

Darbey, *View of the United States*, pp. 64, 79.

(61) سلسلة جبال أليغاني لا تفوق سلسلة جبال الفوج ارتفاعًا، ولا تشكّل، على غرار هذه الأخيرة، عقبةً أمام سعي الإنسان ونشاطه. فالمناطق الواقعة عند السفح الشرقي لجبال أليغاني متّصلةٌ بوادي المسيسيبي تمامًا كما تتصل مناطق فرانش كونتِه، وبورغونيا العليا والألزاس بفرنسا.

(62) 1,002,600 ميل مربّع. يُنظر:

Darbey, *View of the United States*, p. 435.

تتولّد في بعض الأحيان مصالحُ متضاربة بين مختلف أقاليم إمبراطوريّة واسعة ما يؤدي، في آخر المطاف، إلى نشوب نزاعٍ في ما بينها: فيتضح عندئذ أن اتساع المساحة التي تقوم عليها دولة ما قد يعرّض ديمومتها للخطر. أمّا إذا لم يكن للسكان الذين يقطنون هذه المساحة الواسعة مصالح متضاربة في ما بينها، فإنّ الاتساع نفسه يكون مصدرًا للرخاء، ذلك أنّ وحدة الحكومة تحثّ، بنحوٍ خاص، على تبادل المنتجات المختلفة باختلاف التربة، وتزيد من قيمتها الماديّة عبر تيسير تصريفها.

والحقّ أنني أرى مصالح مختلفة في نواحي الاتحاد المختلفة، لكنّي لا أرى مصالحَ متضاربةً في ما بينها.

يكاد نشاط الولايات الجنوبيّة أن يقتصر على الزراعة. في ما يقتصر نشاط ولايات الشمال على المانيفاكتورة (الصناعة الحرفيّة) والتجارة في المقام الأوّل. أمّا في الغرب فالنشاط صناعي وزراعي معًا. محاصيل الجنوب كناية عن تبغ وأرزّ وقطن وسكّر. أمّا في الشمال والغرب فهي محاصيل من الذرة الصفراء والحنطة. وهذه كلّها مصادر متنوّعة للثروة، ولكن ثمّة وسيلة واحدة ومشتركة بين سائر الولايات للنهلِ من هذه المصادر، وهي الاتحاد.

فالشمال الذي يجرف في مسارِه ثروات الأنكلو-أميركيين في سائر أنحاء العالم، وثروات العالم في صلبِ الاتحاد، تقضي مصلحته الأكيدة بأن يستمرّ الاتحاد على ما هو عليه في أيامنا هذه، كي يبقى عدد المنتجين والمستهلكين الأميركيين الذين يُلبّي طلبهم المتزايد هو أكبر عدد ممكن. يلعب الشمال دور الوسيط الطبيعيّ بين جنوب الاتحاد وغربه، من جهة، وبين الاتحاد والعالم بأسرِه، من جهة أخرى. لذلك يجد الشمال نفسَه معنيًا بأن يبقى الجنوب والغرب متّحدين مُزدهِرَيْن، كي يوفّر المواد الأولية لمعاملِه وأجرة سفنِه.

أمّا الجنوب والغرب فتقضي مصلحتهما المباشرة الحفاظ على الاتحاد وازدهار الشمال؛ إذ تُصدَّر منتجات الجنوب، في قسم كبير منها، إلى ما وراء البحار. فالجنوب والغرب إذًا يحتاجان إلى موارد الشمال التجاريّة. ولا بدّ أن يكونا مهتمّين بامتلاك الاتحاد قوّة بحرية فاعلة كي يحمي هذه الموارد التجاريّة.

كما لا بدّ لهما من الإسهام طوعًا في نفقات القوّة البحريّة، وإن كانا لا يملكان سفنًا خاصة بهما. فإذا حدث أن حاصرت الأساطيل الأوروبيّة موانئ الجنوب ودلتا نهر المسيسيبي، فماذا قد يحلّ بمحاصيل كارولاينا من الأرزّ، ومحاصيل فرجينيا من التبغ، ومحاصيل القطن والسكّر النامية في وديان المسيسيبي؟ ليس هناك إذًا أي جزء من الموازنة الفدراليّة لا يصبّ، في آخر المطالب، في الحفاظ على مصلحة مادية مشتركة بين سائر الولايات المتحدة.

إلى الفائدة التجاريّة، يجني الجنوب والغرب فائدة سياسيّة جمّة من اتحاد أحدهما بالآخر ومن اتحادهما معًا بالشمال.

يضمّ الجنوبُ في أرجائه أعدادًا غفيرة من العبيد الأرقّاء، وهي أعدادٌ تشكّل عليه خطرًا في الوقت الحاضر، وسوف يزداد خطرها في المستقبل.

أمّا ولايات الغرب فتشغل واديًا واحدًا، والأنهار التي تروي أراضيها تنبع من جبال روكي أو جبال أليغاني ثمّ تلتقي مجاريها في مصبّ واحد عند نهر المسيسيبي لتتابع تدفّقها معه نحو خليج المكسيك. وبذلك تكون ولايات الغرب معزولةً، بفعل موقعها، عن التقاليد الأوروبيّة وحضارة العالم القديم.

ينبغي لسكّان الجنوب إذًا أن يسعوا وراء بقاء الاتحاد كي لا يجدوا أنفسَهم وحيدين بمواجهة السود، وكذلك الأمر بالنسبة إلى سكان الغرب كي لا يجدو أنفسَهم معزولين في أميركا الوسطى عن أي اتصالٍ حرّ بسائر أنحاء العالم.

وينبغي للشمال، من جهته، أن يبقي الاتحادُ غير منقسم، كي يلبث، هو، حلقة الوصل بين هذا الجسم الكبير وسائر بقاع العالم.

إذًا ثمّة صلة وثيقة بين المصالح الماديّة لسائر أجزاء الاتحاد.

والوصف عينه يصدقُ على الأفكار والعواطف التي قد نسمّيها مصالح الإنسان غير الماديّة.

يُكثر سكان الولايات المتحدة من الكلام على حبّهم لوطنهم. ولكن أعترف هنا بأنني لا أثق كثيرًا بهذا الشعور الوطنيّ المحسوب، الذي يُبنى على المصلحة، والذي قد تقوّضه المصلحة في معرض تغيّرها.

كما إني لا أعلّق أهميةً كبيرة على كلام الأميركيين عندما يُبدون كلّ يومٍ عزمَهم على صون النظام الفدرالي الذي تبنّاه آباؤهم.

فما يُبقي عددًا كبيرًا من المواطنينَ تحت سلطان حكومة واحدة ليس هو رغبتهم العقلانية في البقاء موحّدين بقدر ما هو الرضى الفطريّ، غير الإراديّ على نحوٍ ما، الناشئ عن تماثل العواطف وتشابه الآراء.

لن أسلّم مُطلقًا بأنّ في مقدور البشر أن يشكّلوا مجتمعًا لمجرّد أنّهم يعترفون برياسة شخص واحد عليهم، وينصاعون لقوانين واحدة؛ إذ لا يوجد مجتمعٌ إلّا إذا نظر عددٌ من الناس إلى عددٍ لا يُحصى من الأمور من منظار واحد؛ إلّا إذا كانت لهم نفس الآراء في عدد كبير من الموضوعات؛ وأخيرًا، إلّا إذا كانت الوقائع نفسها تولّد في نفوسهم الانطباعات والأفكار ذاتها.

من شأن الناظر إلى المسألة من هذا المنظار إذا انكبّ على تمحيص ما يجري في الولايات المتحدة، أن يدركَ، بيُسرٍ، أنّ سكّانها، الموزّعين في الواقع على أربع وعشرين سيادة متمايزة، يشكّلون، مع ذلك، شعبًا واحدًا؛ لا بل قد يخلص إلى استنتاج مفاده أنّ شرطَ المجتمع موجود فعلًا في صلب الاتحاد الأنكلو-أميركي أكثر منه في بعض الأمم الأوروبيّة التي تخضع مع ذلك لتشريع واحد وترضخ لفرد واحد.

وعلى الرغم من توزّع الأميركيين على عدد من الطوائف الدينيّة، فإنّهم يشتركون جميعًا بنظرةٍ واحدة إلى الدين.

قد لا يتوافق الأميركيون دائمًا على الأساليب التي ينبغي اتباعها لأجل حكمٍ رشيد، وربّما اختلفت آراؤهم حول بعض الصيَغ التي يُستَحسَن أن تُعطى للحكومة أو الحكم، غير أنّهم متفقون حول المبادئ العامّة التي ينبغي أن تنظّم المجتمعات البشريّة. من ولاية ماين إلى ولاية فلوريدا، ومن ميسوري إلى المحيط الأطلسي، يسود الاعتقاد بأنّ مصدر جميع السلطات الشرعيّة هو الشعب، واعتناق الأفكار نفسها حول الحريّة والمساواة، والآراء ذاتها حول الصحافة وحقّ الاجتماع وهيئة المحلفين ومسؤوليّة عمّال السلطة.

أمّا إذا انتقلنا من حقل الآراء السياسيّة والدينية إلى حقل الآراء الفلسفيّة والأخلاقية التي تنظم السعيَ اليومي للناس وتوجّه مجمل سلوكهم، فسوف يُطالعنا قدرٌ مماثلٌ من الانسجام والتوافق.

يضع الأنكلو-أميركيون[63] الوازع الأخلاقي في صلبِ العقل الجامع، كما يضعون السلطة السياسيّة في عموم المواطنين، ويؤمنون بضرورة الرجوع إلى الحسّ الجَمْعيّ لأجل التمييز بين ما هو مباح وما هو ممنوع، بين ما هو حقّ وما هو باطل. ويرى معظمهم أنّ إدراك الإنسان مصلَحتَه على الوجه الصحيح كفيلٌ بهديِه إلى سُبُل الإنصاف والاستقامة. كما يعتقدون أنّ كلّ فردٍ حُبيَ منذ ولادته بمَلَكةِ تدبير نفسِه بنفسِه، وأنّ لا أحد يملك الحقّ في إرغام شبيهه على السعادة. وجميعهم يؤمنون إيمانًا صادقًا وحارًّا بقابليّة الإنسان لبلوغ الكمال، ويرون أن نشر التعليم والمعارف يؤدّي حتمًا إلى نتائج مفيدة، وأن الجهل له نتائجه المُهلِكة. ويعتبرون المجتمع جسمًا ناميًا في حال تقدّم، والبشريّة صورةً متغيّرة، حيث لا شيء مقيمٌ أو ينبغي له أن يقيم على ثباته، ويقرّون بأنّ ما يبدو لهم صالحًا اليوم، قد يُستبدَل غدًا بما هو أصلح منه وما زال في علم الغيب.

لا أزعم أنّ جميع هذه الآراء صائبة، بل أزعم أنّها أميركيّة.

ففي الوقت الذي يبدو فيه الأنكلو-أميركيون موحّدين في ما بينهم على هذا النحو انطلاقًا من قناعاتهم المشتركة، فإنّهم يفترقون عن سائر الشعوب الأخرى انطلاقًا من شعور واحد، الكبرياء.

لم يُدخر جهدٌ خلال 50 عامًا المنصرمة في إقناع سكان الولايات المتحدة بأنّهم الشعب الوحيد المتديّن المستنير الحرّ. وهم يجدون، إلى يومنا هذا، أن مؤسساتهم الديمقراطية تزدهر، بينما هي تخفق في سائر بلدان العالم الأخرى. فلا عَجَبَ إذا غالوا في تقدير أنفسِهم، ولم يتوانوا عن الاعتقاد أنّهم يشكلون نوعًا مختلفًا في عداد الجنس البشريّ.

(63) لا أحتاج، برأيي، إلى الإيضاح هنا أنّ ما أقصد إليه باستخدامي تسمية "الأنكلو-أميركيون"، هو الأغلبية العظمى من هؤلاء. ويبقى خارج هذه الأغلبية أفرادٌ معزولون، على حدة.

هكذا نرى إذًا أن المخاطر المحدقة بالاتحاد الأميركي ليست ناجمة لا عن تنوّع الآراء ولا عن تنوّع المصالح. بل ينبغي أن تُعزى إلى تنوّع طِباع الأميركيين وأهوائهم.

يتحدّر الناس الذين يقطنون مساحة الولايات المتحدة الواسعة، في سوادهم الأعظم، من أصل واحد؛ غير أنّ المناخ، ونظام الرقّ بصفة خاصّة، قد ولّدا، مع مرور الزمن، فروقًا بارزة بين طبع الإنكليز المقيمين في جنوب الولايات المتحدة والإنكليز المقيمين في شمالها.

يسود اعتقاد بيننا مفاده أن الرقّ يولّد في جزء من الاتحاد مصالح متعارضة مع مصالح الجزء الآخر. أنا شخصيًا لم ألحظ هذا الأمر. لم يولّد الرقّ في الجنوب مصالح متعارضة مع مصالح الشمال. وإنّما غيّر في طباع سكان الجنوب وولّد لديهم عادات مختلفة.

لقد أشرت في موضع آخر إلى حجم التأثير الذي خلّفته العبوديّة على القدرة التجاريّة لأميركيي الجنوب. وقد شمل هذا التأثير عادات سلوكهم أيضًا.

العبد الرقيق هو خادمٌ لا يعترض ويُذعنُ لكلّ ما يؤمَر به من دون تلكؤ أو بَرَم. قد يغتال سيّده، في بعض الأحيان، لكنّه أبدًا لا يقاومه. لا يوجد في الجنوب أُسَرٌ يحول فقرها دون امتلاكها عبيدًا. ذلك أنّ أميركي الجنوب يولَدُ مُستَبِدًّا في منزله، وأوّل ما يتلقّنه من شؤون الحياة يُقنعه بأنّه وُلِدَ كي يأمر وينهى، وأولى العادات التي يكتسبها هي عادة التسلّط من دون مشقّة. تنزع التربيّة إذًا إلى جعل الجنوبي صلفًا، متسرّعًا، حادّ الطباع، متحمّسًا لرغباته، نافِد الصبرِ حيال العَقَبات، لكنّه فريسة سهلة للإحباط إن لم يوفّق في المحاولة الأولى.

لا يرى أميركيّ الشمال نفسَه محاطًا بالعبيد الأرقّاء منذ نعومة أظفاره. بل لعلّه لا يُصادفُ خدمًا أحرارًا لأنّه مضطر، في معظم الأحيان، إلى تلبية حاجاته بنفسِه. ما إن يرى النور تمثل فكرةُ الضرورة وتحاصر ذهنَه من كلّ ناحية. فيتعلّم باكرًا حدودَ قدراته الطبيعيّة. ولا يفكّر في إخضاع من يعترض طريقَه، ويعلم

يقينًا أنّ سبيله إلى الظفرِ بمساندة أشباهه هو العمل على كسبِ رضاهم. فصفاتُه إذًا هي الصبر والتعقّل والتسامح والرويّة في ما يفعل، والمثابرة على خططه.

إنّ تلبية احتياجات الإنسان المُلحّة أمرٌ لا يكلّف النفسَ كبير عناء. ولذلك لا يشغل أميركي الجنوب بالَه بهموم الحياة الماديّة، فهناك دائمًا من يقوم بأعبائها بدلًا منه. ومتحرّرًا من أعباء مماثلة، يُطلق العنان لمخيّلته في تتبع أهدافٍ أسمى لكنّها غير واضحة أو محدّدة. أميركي الجنوب يهوى العظمة والترف والمجد والضوضاء والملذّات، وخاصّة البطالة. فلا شيء يُضطرّه إلى بذل الجهود لتوفير أسباب حياته، ولمّا كانت الضرورة لا تدفعه إلى العمل، تجده متقاعِسًا لا يُنجز عملًا مفيدًا.

أمّا في الشمال، فغالبًا ما يجد الإنسانُ نفسَه، إزاء تكافؤ الفرص السائد وإلغاء الرقّ، مُستَغرقًا في هذه الهموم الماديّة التي يزدري بها الرجل الأبيض في الجنوب. فمنذ طفولته ينصرف إلى مكافحة البؤس، وتعلّمه التجارب أن يضع البحبوحة فوق كلّ مباهج العقل والقلب. ولفرط انهماكِه بتفاصيل الحياة الصغيرة، يخبو وهج مخيّلته، وتغدو أفكاره أقلّ عددًا وعمومية، لكنّها تغدو أوضح وأدقّ وأكثر عملانية. ولمّا كان يوجّه كلّ طاقات تفكيره نحو تلمّس الرخاء والسبُل المفضية إليه، يبرع في مسعاه، ويكتسب درايةً لا تُضاهى في استغلال الطبيعة والبشر لإنتاج الثروة. ويغدو ضليعًا في فنّ توجيه المجتمع إلى ما يضمن الرخاء لكل فردٍ من أفراده، وفي استخراج سعادة الكلّ من الأنانية الفرديّة.

إنسان الشمال لا يملك الخبرة وحسب، بل يملك المعرفة أيضًا. ومع ذلك تراه لا يطلبُ العلمَ بوصفه متعةً، بل يعدّه وسيلة، ولا يُقبلُ عليه بنهمٍ إلّا كي يستقي منه تطبيقاته المفيدة.

أميركي الجنوب هو أكثر عفوية، أكثر روحانية، أكثر انفتاحًا، أكثر سخاءً، أكثر إقبالًا على الأمور العقليّة، وأكثر إلماحًا وألمعيّة.

أميركي الشمال أكثر نشاطًا، أكثر تعقّلًا، أكثر استنارة وأكثر براعة.

الأوّل يمتاز بميول وآراء ونقاط ضعف وعظمة جميع الأرستقراطيات في العالم.

والآخر يتمتّع بالمزايا والعيوب التي تميّز الطبقة الوسطى.

لنفترض أنّك جمعتَ بين شخصين في شراكة ما، ولنفترض أنّك زوّدتهما، جزئيًا، بالمصالح نفسها، والآراء ذاتها، فإذا كانت معارفهما وطباعهما وحضارتهما مختلفة، كانت حظوظ عدم توافقهما كبيرة جدًا. والأمر عينه يصدق على شراكة بين أمم.

فالرقّ لا يُفسِد الكونفدرالية الأميركية مباشرةً من طريق الإضرار بمصالحها، بل يُفسِدها بطريقة غير مباشرة عبر إفساد عادات السلوك.

كان عدد الولايات التي انضمّت إلى ميثاق الاتحاد في عام 1790 ثلاث عشرة ولاية، ويبلغ اليوم عددها أربعًا وعشرين ولاية. أمّا عدد السكّان الذي بلغ في عام 1790 نحو أربعة ملايين نسمة، فقد تضاعف نحو أربع مرّات في غضون أربعين عامًا، حتّى بلغ في عام 1830 نحو 13 مليونًا[64].

ولا شكّ في أنّ تغيّرات كهذه لا يمكن أن تطرأ من دون مخاطر.

إنّ لشراكة الأمم ما لشراكة الأفراد من فرص البقاء، وهي ثلاث عِمادها حكمة الشركاء، وضعف كلّ منهم على حدة، وقلّة عددهم.

معلومٌ أنّ الأميركيين الذين يبادرون إلى الابتعاد عن شواطئ المحيط الأطلسي متوغّلين في مجاهل الغرب هم مغامرون ضاقت صدورهم بكلّ نير أو قَيْد، توّاقون إلى جمعِ الثروات، ومنبوذون، في الأغلب، من كنفِ الولايات التي شهدت ولادتهم. فإذا بهم يستقرّون وسط القفار لا يعرف أحدهم الآخر، ولا ما يجمع بينهم، لا تقاليد ولا شعور بانتماء عائليّ ولا مثال يحتذى. سطوة

(64) بحسب إحصاء عام 1790: 3,929,328، وبحسب إحصاء عام 1830: 1,2856,165.

القوانين واهنة في ما بينهم وكذلك عادات السلوك الواحدة. وبهذا المعنى يمكن القول إنّ البشر الذين يتقاطرون يومًا بعد يوم إلى وديان المسيسيبي للإقامة فيها، هم أدنى مستوى، على كلّ صعيد، من الأميركيين الذين يقطنون أقاليم الاتحاد في حدوده القديمة. ومع ذلك فقد باتوا يتمتّعون بنفوذ كبير في مجالِسه، وقد يتولّى بعضهم مناصب في حكومة تتولّى تدبير الشؤون العامّة قبل أن يُحسن تدبير أمورِه الخاصّة[65].

كلّما كان الشركاء ضعفاء ازداد حظّ الشراكة في الاستمرار، لأنّهم في حالٍ مماثلة لا يشعرون بالأمان إلّا متّحدين. ففي عام 1790، أي عندما كانت أكثر الجمهوريات الأميركيّة اكتظاظًا لا يربو عدد سكانها على 500 ألف نسمة[66]، كانت كلّ ولاية تستشعر ضآلة حجمها كأمّة مستقلّة، وهو الأمر الذي يسّر انصياعها للسلطة الفدرالية. أمّا إذا كان عدد سكان إحدى الولايات المتحدة نحوَ مليوني نسمة، على غرار ولاية نيويورك، وإذا كانت تشغل مساحةً من الأرض تعادل ربع مساحة فرنسا[67]، فلا بدّ من أن تشعر بقوّتها الذاتية، وحتّى لو حافظت على انتمائها إلى الاتحاد لكونه مفيدًا لها، فإنّها تكفّ عن اعتباره ضروريًا لوجودها. إذ يسعها الاستغناء عنه، ولا يلبث إصرارها على الانتماء إليه أن يدفعها إلى السعي وراء الهيمنة عليه.

إنّ تزايد عدد الولايات المنتمية إلى الاتحاد كفيلٌ، وحده، بأن يُضعِفَ الأواصر الفدراليّة إنْ لم يُفسِدها. فالناس الذين ينظرون من منظار واحد لا يرون الأشياء نفسها بطريقة واحدة. فما بالك إذا كان المنظار مختلفًا. فكلّما ازداد عدد الجمهوريات تضاءلت فرص إجماعها على تشريع واحد.

---

(65) ينبغي أن نقرّ هنا بأنّ هذا الأمر يُعدّ خطرًا موقتًا وعابرًا. ولا شكّ في أن المجتمع في الغرب سيتمكّن، على توالي الأيام، من بلوغ الاستقرار المنشود ومن تنظيم نفسه على غرار ما خبرته المجتمعات عند شواطئ المحيط الأطلسي.

(66) كان عدد سكان بنسيلفانيا في عام 1790، لا يربو على الـ 431,373 نسمة.

(67) تبلغ مساحة ولاية نيويورك 6213 فرسخًا مربّعًا (500 ميل مربّع). يُنظر:

Darbey, *View of the United States*, p. 435.

لا يوجد تعارضٌ اليوم بين مصالح مختلف الأطراف المكوّنة للاتحاد. ولكن كيف لواحدنا التنبؤ بما قد يطرأ من تغيّرات، وبما يحمله المستقبل لبلاد تشهد كلّ يوم ولادة مدن جديدة، وكل ردح من الزمن ولادة أمّم جديدة؟

منذ نشأة المستوطنات الإنكليزيّة وعدد السكان يتضاعف فيها كلّ 22 عامًا تقريبًا. وليس ما يدعوني إلى الاعتقاد بأنّ هذا التزايد المطرد لعدد السكان الأنكلو-أميركيين سوف يتوقّف في غضون قرن مقبلٍ من الزمن. وأعتقد أنّه بمضي 100 عام، وربّما أقل، سوف ينتشر على الأراضي التي تشغلها أو تطالب بها الولايات المتحدة ما يزيد على 100 مليون نسمة، موزّعين على 40 ولاية[68].

إنّي لأسلّم جدلًا بأنّ مصالح هؤلاء الـ100 مليون نسمة ليست متعارضة. لا بل أفترض أنّهم متساوون في ميلهم إلى الحفاظ على الاتحاد، وعلى الرغم من ذلك أقول إنّ كونهم 100 مليون نسمة موزّعين على أربعين متمايزة ومتفاوتة القوّة، يجعل من بقاء الحكومة الفدراليّة واستمرارها مجرّد مصادفةٍ سعيدة.

إني لا أجد مشقّةً في التسليم بقابليّة الإنسان لبلوغِ الكمال، ولكن ما لم يبدّل البشر من طبيعتهم ويغيّروا ما بأنفسِهم تغييرًا كاملًا، فإنّي أرفض التسليم بديمومة حكومة مهمّتها الجمع بين 40 أمّة مختلفة موزّعة على مساحة توازي

---

(68) إذا استمر معدّل الزيادة بوتيرة الضعف كلّ 22 عامًا طوال قرن آخر من الزمن، كما جرت عليه الحال خلال الـ200 عام المنصرمة، فسوف يبلغ عدد سكان الولايات المتحدة 24 مليونًا في عام 1852، و96 مليونًا في عام 1896. هذا ما سيكون عليه وضع الولايات المتحدة السكاني حتّى لو بقيت السفوح الشرقيّة لجبال روكي جدباء وغير مأهولة. فالمساحة المأهولة والمستصلحة إلى اليوم كفيلة باستيعاب هذه الأعداد من السكّان. فلن تتعدّى الكثافة السكّانية الناجمة عن توزّع المئة مليون نسمة على الأراضي التي يشغلها في الوقت الحالي أربع وعشرون ولاية وثلاثة أقاليم، هي مجمل الاتحاد، معدّل الـ762 نسمة في الفرسخ المربّع الواحد، وهذا أقلّ بما لا يُقاس مما تشهده اليوم فرنسا حيث معدّل كثافة السكان يبلغ 1006 في الفرسخ المربّع؛ وما تشهده إنكلترا مع معدّل يبلغ 1457 نسمة في الفرسخ الواحد. كما أنّه يبقى أقلّ من المعدّل الذي تشهده سويسرا والذي يبلغ، على الرغم مما تحتضنه من بحيرات وجبال، 783 نسمة في الفرسخ المربّع. يُنظر:

Malte-Brun, vol. 6, p. 92.

نصف مساحة أوروبا[69]، وتجنيبها المنافسات، والأطماع والنزاعات، وتوحيد سعيٍ تطلّعاتها المستقلّة لبلوغ غايات مشتركة.

غير أنّ الخطر الأكبر الذي يحدق بالاتحاد في توسّعه إنّما ينشأ عن انتقال متواصل للقوى في صلبه.

إنّ المسافة بين بحيرة سوبريور (البحيرة العليا) وخليج المكسيك، تزيدُ، على خط مستقيم، عن 400 فرسخ. وعلى طول هذا الخطّ الهائل تمتدّ متعرّجةً حدود الولايات المتحدة. ينحرف هذا أحيانًا إلى داخل هذه الحدود، وفي الأغلب يتوغّل إلى ما ورائها بين القفار. وقد أجريَ حسابٌ دقيق أظهر لنا تقدّم البيض سنويًا على هذه الجبهة الشاسعة بلغ، كمعدّل وسطي، سبعة فراسخ[70]. وكان، بين الفينة والأخرى، يعترض سبيلَهم عائق: منطقة صحراوية جدباء، بحيرة، أمّة هندية. وعندئذ يُضطرّ الرتلُ الزاحف إلى التوقّف لبعض الوقت. ويعمد إلى حركة التفاف من طرفيه اللذين يتقوسّان تدريجًا حتى يلتقيا؛ ثمّ يُتابع الرتل تقدّمه. وكأنّ قبسًا من مشيئة إلهيّة يخالط هذا الزحف التدرّجي المتصل للعرق الأبيض باتجاه جبال روكي: أشبه بطوفان بشريّ يتعاظم سيله كلّ يومٍ بمسحةٍ من يد الله.

داخل خطّ الغزاة الأوّل هذا، كانت تشيّد مُدنٌ وتنشأ ولايات مترامية الأطراف. ففي عام 1790، لم يكن عدد الروّاد المنتشرين في وديان المسيسيبي يجاوز بضعة آلاف. أمّا اليوم فيقيم في هذه الوهاد نفسها عددٌ يوازي عدد سكان الاتحاد بأكمله عام 1790. إذ ارتفع عدد السكان فيها إلى ما يقارب الأربعة ملايين نسمة[71]. تأسّست مدينة واشنطن عام 1800، في وسط الكونفدرالية الأميركية ومركزها. أمّا اليوم فهي تقع عند طرف من أطراف الاتحاد. ويتعيّن على

---

(69) تبلغ مساحة الولايات المتحدة 295,000 فرسخ مربع، أمّا مساحة أوروبا فتبلغ 500,000 فرسخ مربع، بحسب:

Malte-Brun, vol. 6, p. 4.

(70) يُنظر:

Documents législatifs, 20ème congrès, no. 117, p. 105.

(71) 3,672,317 نسمة، بحسب إحصاء عام 1830.

نواب ولايات الغرب[72] الطرفيّة لاحتلال مقاعدهم في الكونغرس أن يقطعوا مسافةً طويلة توازي المسافة التي يقطعها المسافر عادةً بين باريس وفيينا.

تسعى جميع ولايات الاتحاد وراء فرص الثروة والرخاء، في وقتٍ واحد، غير أنّ حظّها من الازدهار يبقى متفاوتًا.

في شمال الاتحاد تتفرّع جبالٌ مفردةٌ من سلسلة أليغاني متقدّمة في مياه المحيط الأطلسي لتشكّل مراسيَ فسيحةً وموانئ مهيّأة لاستقبال أضخم السفن. أمّا الساحل الممتدّ من نهر بوتوماك بمحاذاة شواطئ أميركا حتّى مصبّ المسيسيبي، فهو، على الضدّ من ذلك، عبارة عن منبسط رمليّ. ففي هذا الجزء من الاتحاد غالبًا ما نجد العوائق تسدّ مصبّات الأنهر ومجاريها، فلا تعود الموانئ القليلة المتباعدة فيها مهيّأة لاستقبال السفن، لا سيّما الكبيرة منها، ما يشكّل عقبة أمام حركة التجارة.

إلى عامل القصور الأوّل هذا، وهو صنيع الطبيعة، يُضاف عامل آخر مصدره القوانين.

لقد أشرتُ في ما سبق إلى أن نظام الرقّ الذي ألغي في الشمال، ما زال قائمًا في الجنوب، وأظهرتُ الأضرار الفادحة التي يلحقها بحياة السيّد نفسه وبمصالحه.

يمتاز الشمال إذًا بالتجارة[73] والصناعة. لذا من الطبيعي أن تتسارع وتائر نموّه وازدهاره سواء من حيث ثروته أو من حيث موارده السكانية.

---

(72) يبلغ طول المسافة من جفرسون، عاصمة ولاية ميسوري، إلى واشنطن، 1019 ميلًا، أي 420 فرسخًا بريديًا.

American Almanac (1831), p. 48.

(73) لكي يتاح لنا أن نفهم الفرق بين حركتي التجارة في الجنوب والشمال، يكفي أن نلقي نظرةً على الجدول التالي:

في عام 1829، لم تتجاوز سعة السفن التجاريّة الكبيرة والصغيرة التابعة لولايات فرجينيا وكارولاينا الشمالية وكارولاينا الجنوبية، وجورجيا (وهي أكبر ولايات الجنوب) الـ 5243 طنًا. وفي العام ذاته بلغت سعة سفن ولاية ماساتشوستس وحدها، 17,322 طنًّا (*Documents législatifs*, 21ème congrès, 2ème session, no. 140, p. 244). ما يعني أن ولاية ماساتشوستس وحدها كانت تملك ثلاثة أمثال ما كانت تمتلكه =

لقد أصبحت الولايات الواقعة على شواطئ المحيط الأطلسي مأهولة في أجزاء منها. ومعظم الأراضي فيها أصبحت ملكيّات خاصّة، ولذا لم يعد مُتاحًا أن تستقبل أعدادًا من المهاجرين مماثلة لتلك التي تتقاطر إلى ولايات الغرب التي ما زالت توفّر مجالًا واسعًا لسعي الإنسان وعمله. إنّ حوض المسيسيبي أكثر خصوبة بما لا يُقاس من شواطئ المحيط الأطلسي. ولعلّ هذا، من بين أسباب اخرى، ما يحثّ الأوروبيين على التوجّه نحو الغرب. وهذه حقيقة تؤيّدها الأرقام.

لقد تبيّن لنا أنّ عدد السكّان تضاعف ثلاث مرّات في الولايات المتحدة، بمجملها، خلال الـ 40 عامًا المنصرمة. أمّا إذا قصرنا الملاحظة على ما يجري في حوض المسيسيبي لوجدنا أنّ خلال المدّة ذاتها تضاعف عدد السكان[74] فيه 31 مرّة[75].

ينتقل مركز القوّة الفدرالية يوميًا من موضعٍ إلى آخر. فقبل 40 عامًا كان السواد الأعظم من السكان يقيم على شواطئ البحر، في نواحي البقعة التي تقوم عليها اليوم مدينة واشنطن. أمّا في أيامنا هذه فوجهة هذه الأغلبية من الناس هو الداخل، نحو الشمال. ولن يمضي 20 عامًا قبل أن يستقرّ معظم

= الولايات الجنوبية الأربع مجتمعةً من السفن. هذا علمًا بأن ولاية ماساتشوستس لا تتجاوز مساحتها 959 فرسخًا مربّعًا ولا يقطنها سوى 610,014 نسمة، بينما تبلغ مساحة الولايات الجنوبية المذكورة 27,204 فراسخ مربّعة ويقطنها 3,047,767 نسمة، ما يعني أن مساحة ماساتشوستس لا تمثّل سوى 1/ 30 من مساحة الولايات الأربع، ولا يمثّل سكانها سوى 1/ 5 العدد الإجمالي لسكان تلك الولايات (Darby, *View of the United States*). لذلك نقول إنّ الرقّ يضرّ بطرق شتّى بازدهار الجنوب التجاري: فهو يضعف روح المبادرة لدى البيض، ويحول دون توفّر الملاّحين الذين يحتاجون إليهم، ذلك أن الذين يعملون بحّارة بالإجمال هم من أبناء الطبقات الدنيا من الشعب. والحال أن العبيد الأرقّاء هم من ينتمون إلى هذه الطبقة في الجنوب، وهناك صعوبة بالغة تعترض استخدامهم للعمل في البحر: فخبرتهم وأداؤهم أقلّ مما يتوفّر لدى البيض؛ ثمّ هناك دائمًا خطر تمرّدهم في عرض البحر، أو أن يلوذوا بالفرار عبر الموانئ الأجنبيّة.

(74) Darby, *View of the United States*, p. 444.

(75) لاحظ هنا أنني حين أتكلّم على حوض المسيسيبي لا أجمل معه ولايات نيويورك وبنسيلفانيا وفرجينيا، الواقعة إلى غرب سلسلة جبال أليغاني، مع أنّه ينبغي أن تعتبر جزءًا منه.

هؤلاء عند الجهة الأخرى من جبال أليغاني. ولا شكّ في أنّ حوض المسيسيبي، بسبب من اتساعه وخصوبة تربته، مهيّأ لأن يغدو هو مركز القوّة الدائم للفدرالية ما بقي الاتحاد قائمًا. وسوف يحتل مكانته الطبيعيّة في غضون 30 أو 40 عامًا. وليس من المغالاة بشيء قولنا إنّ نسبة عدد سكّانه مقارنة بسكّان الولايات الواقعة على شواطئ الأطلسي، ستكون 40 إلى 11 تقريبًا. ولن تمضي أعوام طويلة حتّى تفقد الولايات التي أنشأت الاتحاد وكانت مركزه، القدرة على قيادته وتوجيهه، وسوف يُهيمن سكان وديان المسيسيبي على المجالس الفدرالية.

يتبدّى انجذاب قوى النفوذ الفدرالي المتواصل نحو الشمال الغربيّ كلّ 10 أعوام، أي عقب الإحصاء العام للسكّان، عندما يُعملُ مجدّدًا على تحديد عدد الممثّلين الذين تنتدبهم كلّ ولاية من الولايات المتحدة إلى الكونغرس[76].

في عام 1790، كان لفرجينيا 19 نائبًا في الكونغرس، واستمرّ هذا العدد إلى ازدياد حتّى عام 1813، حيث بلغ 23 نائبًا. ثمّ بدأ يتناقص منذ تلك الفترة، إلى أن بلغ 21 نائبًا في عام 1833[77]. في الفترة نفسها كان نموّ ولاية نيويورك

(76) ويتضح لنا عندئذ أنّ هذه الولاية تمكّنت، في غضون الأعوام العشرة المنصرمة، من زيادة عدد سكانها بنسبة خمسة في المئة، كولاية ديلاوير مثلًا، وأنّ نسبة الزيادة السكانية في ولاية أخرى بلغت 250 في المئة، كإقليم ميشيغن. وتكتشف فرجينيا أن عدد سكانها تزايد في الفترة نفسها بنسبة 13 في المئة، بينما بلغت النسبة في الولاية المحاذية، أوهايو، 61 في المئة. يُنظر الجدول العام المثبّت في *National Calendar*، وسوف تعجب للتفاوت الكبير في معدّلات النموّ السكاني في الولايات المختلفة.

(77) سوف نرى لاحقًا أنّ عدد سكان فرجينيا قد ازداد، في الفترة الأخيرة، بنسبة 13 إلى 100؛ ينبغي لنا أن نفسّر هنا كيف يتناقص عدد نواب ولاية ما في الوقت الذي يتزايد فيه عدد سكانها.

سوف أعقد المقارنة انطلاقًا من حالة فرجينيا التي سبق ذكرها. لقد كان عدد نواب فرجينيا في عام 1823 متناسبًا مع العدد الإجمالي لنواب الاتحاد. وفي عام 1833، كان متناسبًا مع العدد الإجمالي لنواب الاتحاد ومع نسبة ازدياد عدد سكانها في غضون هذه الأعوام العشرة الأخيرة. وبذلك تكون نسبة عدد نواب فرجينيا الجديد إلى العدد القديم متناسبةً مع نسبة العدد الإجمالي الجديد لنواب الاتحاد إلى إجمالي العدد القديم، من جهة، ومع نسبة معدّلات ازدياد عدد السكان في فرجينيا إلى معدّل تزايد إجمالي عدد السكان في الاتحاد.من جهة أخرى. بناء عليه، كي يبقى عدد نواب فرجينيا ثابتًا على حاله، يكفي أن تكون نسبة معدّل زيادة السكان في الولاية إلى زيادة العدد الإجمالي لسكان الاتحاد عكسَ =

يتخذ منحىً معاكسًا: ففي عام 1790، كان لولاية نيويورك عشرة نواب في الكونغرس؛ و27 نائبًا في عام 1813؛ و34 نائبًا في عام 1823؛ و40 نائبًا في عام 1833. أمّا ولاية أوهايو فلم تكن ممثّلة في عام 1803 إلّا بنائب واحد، وأضحت ممثلة بتسعة عشر نائبًا في عام 1833.

يصعب على المرء أن يتصوّر اتحادًا قابلًا للاستمرار بين شعبين أحدهما فقير وضعيف وثانيهما ثريّ وقوي، حتّى لو ثَبُتَ بالبرهان القاطع أنّ قوة وثراء أحدهما ليسا السبب في ضعف وفقر الآخر. كما تزداد الصعوبة في الحفاظ على تماسك الاتحاد عندما تكون قوة أحد الشعبين آخذةً في التناقص في ما قوة الآخر آخذة في الازدياد.

إنّ هذا النموّ السريع وغير المتناسب لبعض الولايات يشكّل خطرًا على استقلال بعضها الآخر. قد تتمكّن نيويورك، بعدد سكانها البالغ مليوني نسمة وعدد نوابها الأربعين، أن تملي إرادتها على الكونغرس لو شاءت. ولكن حتّى لو أحجمت الولايات القوية أن تضغط على الولايات الأضعف، يبقى الخطر مُحدِقًا، ذلك أنّ الخطر يمثُلُ في إمكان الغَلَبة بقدر ما يمثُل في الغلبة ذاتها.

نادرًا ما يثق الضعفاء بعدالة الأقوياء ومنطقهم. ولذلك تتخذ الولايات التي تحرز نموًا بطيئًا موقفًا حذِرًا وحاسدًا من تلك التي أسعدها الحظّ بنموّ سريع. ومن هنا ينشأ هذا الضيقُ وهذا القلق المُبهَم اللذان يسيطران على النفوس في جزء من الاتحاد، واللذان يتعارضان تمامًا مع الرخاء والثقة الراسخين في الجزء الآخر. واعتقادي أنّه ما من أسباب أخرى للموقف العدائي الذي اتخذه الجنوب.

فمن بين الأميركيين جميعًا، قد يتعيّن على أهل الجنوب تحديدًا أن يكونوا هم الأكثر تمسّكًا بالاتحاد، لأنّهم هم الذين سيعانون، أكثر من سواهم، تبعات

= نسبة عدد النواب الإجمالي الجديد إلى العدد الإجمالي القديم. فإذا كانت نسبة زيادة عدد السكان في فرجينيا إلى نسبة زيادة عدد السكان الإجمالي في الاتحاد أقلّ من نسبة العدد الإجمالي الجديد لنواب الاتحاد إلى العدد الإجمالي القديم، فإنّ عدد نواب فرجينيا سيتناقص حتمًا.

أي انفصال من شأنه أن يتركهم، وحيدين، لمصيرهم. ومع ذلك نرى أنّهم الوحيدون الذين يهدّدون بقطع أواصر الكونفدرالية. فما السبب؟ لا يخفى على أحد أن الجنوب أعطى الكونفدرالية أربعة رؤساء[78] وهو يشعر اليوم بأنّه يفقد تدريجًا قوّة نفوذه الفدرالي، ويلحظ كلّ عام تقلّص حجم تمثيله في الكونغرس وتعاظم حجم تمثيل الشمال والغرب؛ والجنوب المأهول بأناس يتميّزون بحدّة الطباع وسرعة الغضب، يشعر بالغيظ ويساوره القلق. وإذ ينظر أهله بحزن إلى أوضاعهم الداخلية، مُستذكرين ماضيهم، يشعرون في قرارتهم أنّ الجنوب يُضطهَد. فإن هم لاحظوا أن قانونًا من قوانين الاتحاد يتعارض مع مصالحهم، رفعوا الصوتَ محتجّين على الإجحاف المتعمّد في حقّهم، وتنادوا، إن لم يُسمع صوتهم، إلى التعبير عن استيائهم وهدّدوا بالانسحاب من شراكةٍ يتحمّلون هم أعباءها ولا ينالون شيئًا من فوائدها.

كان سكّان كارولاينا يقولون في عام 1832: "إنّ قوانين التعرفة تُثري الشمال وتفقر الجنوب، وإلّا كيف نفسّر حقيقة أنّ الشمال، بمناخه القاسي وتربته المُجدبة، يزداد ثروةً ونفوذًا، في ما الجنوب، الذي يُقال إنّه جنّة أميركا، يشهد انحطاطًا متسارعًا في أحواله[79]"؟

لو كانت التغيّرات التي سبقت الإشارة إليها تطرأ تدريجًا على نحوٍ يُتيح لكل جيل من الأجيال متسعًا من الوقت للتآلف مع الوضع القائم الذي شهد قيامَه، لكان الخطرُ أقلّ وطأة. ولكن ثمّة تسارع، وقد أقول: ثورة، في مسارات التقدّم التي تحرزها أميركا. فقد قيضَ للمواطن نفسه أن يشهد تزعّم ولايته الاتحاد وأن يشهد بعد ذلك عجزها في المجالس الفدرالية. والسبب هو أنّ ولاية أنكلو-أميركية ما قد نمت بسرعة كما ينمو الإنسان، فولِدتْ وترعرعت حتّى بلغت سنّ الرشد في غضون 30 عامًا.

---

(78) هم واشنطن وجفرسون وماديسون ومونرو.

(79) يُنظر التقرير الذي أعدّه وفد الولاية إلى مؤتمر اختيار مرشّح الرئاسة والذي أعلن فيه النقض في كارولاينا الجنوبيّة. [والنقض - nullification - هو محاولة ولاية أميركيّة منع تنفيذ قانون من قوانين الولايات المتحدة الأميركية ضمن أراضيها. (المترجم)]

مع ذلك فإنّ هذا لا يعني أنّ الولايات التي تفقد نفوذها على هذا النحو قد يهجرها سكّانها أو تهلك. بل إنّها، على العكس من ذلك، تواصل نموّها وتزدهر بوتائر أسرع ممّا قد تشهده أيّ مملكة من ممالك أوروبا[80]. وإنّما يُخيّل إليها أنّها تزداد فقرًا لأنّ ثروتها لا تنمو بالسرعة التي تنمو بها ثروات جيرانها، كما يتراءى لها أنّها تفقد نفوذها لأنّها أضحت فجأةً على اتصالٍ بقوّةٍ أكبر منها[81]: فالأذيّة التي لحقت بهم لم تمسّ مصالحهم إذًا، بل مسّت مشاعرهم وأهواءهم. ولكن، أليس في هذا ما يكفي لتعريض الاتحاد للخطر؟ فلو أن الشعوب والملوك لم تُعنَ، منذ بدء الخليقة، إلّا بمصالحها المادية، لما عرف التاريخ حربًا بين بني البشر.

لذا يمكن القول إنّ أبرز المخاطر التي تتهدّد الولايات المتحدة هو الخطر الناجم عن ازدهارها. لأنّ الازدهار قد يولّد لدى العديد من الولايات تلك النشوة المصاحبة للإثراء السريع، في ما يولّد لدى الآخرين مشاعر الحسَد والحذر والحسرة التي تعقب، في العادة، مشاعر الخسارة.

يرى الأميركيون بزهوٍ وافتخار إلى تقدّمهم غير المسبوق هذا؛ ولأحرى في نظري أن يروا إليه بحذر وحسرة. مهما حاول الأميركيون فلا مناص من تحوّلهم في مستقبل قريب إلى شعبٍ هو من أعظم شعوب العالم؛ وسوف

---

(80) إنّ عدد السكان، في أي بلد من البلدان، يشكّل بالتأكيد العامل الأوّل في ثرائه. فخلال الفترة نفسها بين عامي 1820 و1832، كانت فرجينيا تفقد مقعدَين من مقاعدها في الكونغرس، في الوقت الذي شهدت فيه نموًّا سكانيًا بنسبة 13.7 إلى 100، بينما شهدت كارولاينا زيادة بنسبة 15 إلى 100؛ وجورجيا نسبة 51.5 إلى 100. يُنظر:

American Almanac (1832), p. 162

والحال أنّ روسيا التي تسجّل أعلى معدّلات النمو السكاني في أوروبا، لا تسجّل في غضون عشرة أعوام زيادة سكانية تفوق نسبة 9.5 إلى 100؛ وفرنسا تراوح عند نسبة 7 إلى 100؛ بينما يبلغ معدّل الزيادة السكانية في مجمل أوروبا 4.7 إلى 100. يُنظر:

Malte-Brun, vol. 6, p. 95.

(81) ومع ذلك ينبغي الإقرار هنا بأنّ الانخفاض الذي تشهده أسعار التبغ منذ 50 قد قلّص إلى حدّ بعيد هامش الرخاء الذي كان يتمتّع به مزارعو الجنوب؛ غير أنّ هذا الأمر لا يتعلّق إطلاقًا لا بإرادة أهل الشمال ولا بإرادة أهل الجنوب.

تنتشر ذريتهم في معظم نواحي أميركا الشمالية. فالقارة التي يقطنون هي موطنهم من دون منازع. فما الذي يدفعهم إذًا إلى التسرّع في الاستيلاء عليها منذ اليوم؟ لن يعوزهم شيء في مستقبل قريب، لا الثروة ولا القوّة ولا المجد، ومع ذلك يندفعون مُستَميتينَ في طلب هذه السانحة كأنّ الفواتَ بعد حين.

أعتقد أنني أقمت البرهانَ في ما سبق على أن وجود الاتحاد الحالي يتوقّف على قبول جميع المتّحدين ببقائهم متّحدين. وانطلاقًا من هذا المعطى فتّشتُ عن الأسباب التي قد تدعو الولايات المختلفة إلى طلبِ الانفصال. ومع ذلك فمن شأن هذا الاتحاد أن يسقط بطريقتين: فإمّا أن تعمل إحدى الولايات المتّحدة على الانسحاب من ميثاق التعاقد وبذلك تقطع الآصرة المشتركة بعنف؛ ومعظم ما سجّلتُ من ملاحظات أعلاه يتعلّق بحالة مماثلة؛ وإمّا أن تفقد الحكومة الفدرالية سلطتَها تدريجًا عبر نزوع الجمهوريات المتحدة المتزامن إلى استعادة استقلالها. وهكذا تغدو السلطة المركزيّة، المجرّدة تدريجًا من صلاحياتها كافّة، والمتصفة بالعجز برضى ضمنيّ منها، غير قادرة على أداء دورها، فيهلك الاتحاد الثاني كما هلك الأول جرّاء ضربٍ من ضروب عته الشيخوخة.

ثمّ إنّ التراخي التدرّجي للرابط الفدرالي، الذي يؤدّي، في آخر المطاف، إلى إلغاء الاتحاد، هو، في ذاته، حقيقة متمايزة قد تؤدّي إلى نتائج أقلّ خطورة قبل أن تُسفِر عن السقوط النهائي. وفي حال كهذه يبقى الاتحاد قائمًا، غير أنّ ضعف الحكومة قد يجعل الأمّة عاجزةً ما يُفضي حتمًا إلى شيوع الفوضى، وإبطاء وتائر النموّ العام في البلاد.

بعد أن فتّشنا عن الأسباب التي تدعو الأنكلو-أميركيين إلى فصم عرى اتحادهم، من الأهمية بمكان أن ندقّق إذًا، في حال بقاء الاتحاد، في ما إذا كانت الحكومة توسّع نطاق عملها أم تقلّصه، وفي ما إذا كانت تزداد حيوية أم تزداد ضعفًا.

ما لا شكّ فيه أن الأميركيين غارقون في خشيةٍ كبيرة؛ إذ يلحظون أنّ ممارسة حقوق السيادة لدى معظم شعوب العالم تميل إلى التركّز بين أيدي قلّة

قليلة من الناس، وما يخيفهم هو أن يصبح الأمر مماثلًا عندهم. حتّى رجال الدولة أنفسهم يعبّرون عن مخاوف من هذا القبيل، أو يتظاهرون بأنّها تراودهم. ذلك أنّ المركزيّة لا تحظى بتأييد شعبيّ في أميركا، وما من وسيلةٍ لمحاباة الأغلبية أنجع من التعرّض لتجاوزات السلطة المركزيّة المرتكبة في حقّ الولايات. ويرفض الأميركيون الإقرار بأنّ البلاد التي تشهد مثل هذه النزعة إلى المَرْكَزة التي تخيفهم، لا تضمّ سوى شعب واحد، بينما الاتحاد هو كونفدرالية بين شعوب مختلفة. وهذا وحده كفيلٌ بتقويض كلّ التوقعات المبنيّة على التماثُل.

إنّي لأقرّ هنا بميلي إلى اعتبار هذه المخاوف التي تراود عددًا كبيرًا من الأميركيين مجرّد مخاوف وهميّة. إني لا أرى على الإطلاق تركيزًا متزايدًا للسيادة في سلطة الاتحاد، بل أعتقد أنّ الحكومة الفدراليّة تزداد ضعفًا على نحوٍ مشهود.

وكي أقيم البرهان على ما أقول لن ألجأ إلى وقائع وحقائق قديمة، بل إلى تلك التي أتيح أن أعاينها أو التي شهدها زماننا.

فإذا ما دقّقنا في ما يجري في الولايات المتحدة لما فاتنا أن نلاحظ وجود نزعتين متعارضتين كأنهما تياران يتدفّقان في مجرى واحد ولكن في اتجاهين متعاكسين.

منذ نشأة الاتحاد قبل 45 عامًا إلى اليوم تكفّل الزمن بمعالجة جملة من القناعات المُسبقة التي كانت تعترض نجاحه. وبات الشعور الوطني الذي يُقيم الآصرة الوثقى بين كلّ أميركي والولاية التي يقطنها أقلّ حصريّة. وجرى تقارب بين مختلف أجزاء الاتحاد بعد أن تعارفت على نحوٍ أفضل. وأضحى عَمَلُ البريد، وهو صلة الوصل الكبرى بين العقول، يشمل جميع النواحي النائية من البلاد[82]؛ كما أقامت المراكب البخاريّة سبل اتصال يوميّة بين مختلف مناطق

---

(82) في عام 1832، كان إقليم ميشيغن الذي لم يكن مأهولًا آنذاك بما يزيد على 31,639 نسمة، والذي كان لا يزال قفرًا لم تطأ معظمه قدم إنسان، قد شقّ نحو 940 ميلًا من الطرق التي تستخدمها =

الساحل. وازدهرت حركة نقل تجاريّة سريعة في مجاري الأنهار في الاتجاهين معًا[83]. إلى التسهيلات التي أوجدتها كلّ من الطبيعة والصُنعة، يُضاف تقلّب رغبات البشر وحيرة النفوس وطلب الثروة التي تحثّ الأميركي باستمرار على مغادرة موطنه والاحتكاك بأكبر عدد من مواطنيه. فتراه مُرتحلًا عبر البلاد في كلّ اتجاه، زائرًا الناس الذين يقطنونها. وأحسب أنّ ما من مقاطعة في فرنسا يعرف أهلوها بعضهم بعضًا كما يعرف بعضهم بعضًا الثلاثة عشر مليون إنسان الذين ينتشرون في مختلف بقاع الولايات المتحدة.

كلّما ازداد الأميركيون اختلاطًا في ما بينهم، ازدادوا اندماجًا، وتضاءلت الفروق التي ولّدتها في ما بينهم عوامل المناخ والأصل والمؤسّسات، وأضحوا جميعًا أقرب إلى شخصيّة مشتركة. ففي كلّ عام ينتشر آلافٌ من الناس المنطلقين من الشمال في مختلف أرجاء الاتحاد، ويحملون معهم معتقداتهم وآراءهم وعادات سلوكهم؛ ولأنّهم أكثر علمًا واستنارة ممّن جاؤوا ليقيموا بينهم، سرعان ما يستولي الوافدون الجدد على الأعمال ويكيّفون المجتمع بما يخدم مصالحهم. ولعلّ هذه الهجرة المستمرّة من الشمال إلى الجنوب هي التي تيسّر اندماج جميع أنماط الشخصيّة الريفيّة المناطقيّة في نمط قوميّ واحد. ما يعني أنّ حضارة الشمال قد تغدو ذات يومٍ المعيار المشترك الذي يُبنى على أساسه كلّ شيء آخر.

مع تعاظم نشاط الأميركيين الإنتاجي وتقدّمه ازدادت الروابط التجاريّة التي تجمع ما بين الولايات المتحدّة قوّة ومتانة، وأضحى الاتحاد جزءًا من عادات الناس وسلوكهم لا مجرّد قناعة راسخة في الآراء والأفكار. وتكفّل الزمن، بمضيّه، بتبديد جملة من المخاوف الوهميّة التي طالما أقلقت مخيّلة

= عربات البريد. وكان يخترق أراضي أركنساس البريّة تمامًا نحو 1938 ميلًا من الطرق البريديّة. يُنظر:

The Report of the Postmaster General, 30 November 1833.

وبلغ مردود توزيع الصحف في سائر أنحاء الاتحاد 254,796 دولارًا.

(83) في غضون عشرة أعوام، أي بين عامي 1821 و1831، أطلق 271 مركبًا بخاريًا في مجاري الأنهر التي تروي وادي المسيسيبي وحدها. وفي عام 1829، سجّل وجود 256 مركبًا بخاريًا في الولايات المتحدة. يُنظر:

Documents législatifs, no. 240, p. 274.

مَن عايشوا عام 1789. فسلطة الاتحاد لم تتحوّل إلى سلطة مُضطَهِدة، ولم تقوّض استقلال الولايات المختلفة، ولم تُفضِ بالمتّحدين عنوةً إلى نظام ملكي. كما لم تصبح الولايات الصغرى، عقب نشأة الاتحاد، تابعة للولايات الكبرى. وواصلت الكونفدرالية نموّها سواء من حيث عدد السكان أو الثروة أو السلطان.

لذا أجدني مقتنعًا بأنّ الأميركيين يواجهون اليوم قدرًا من العقبات الطبيعيّة التي تحول دون عيشهم متّحدين أقلّ بما يُقاس ممّا كانوا يواجهونه منها عام 1789. أمّا أعداء الاتحاد فباتوا اليوم أقلّ عددًا.

ومع ذلك فإنّ النظرة المدقّقة في تاريخ الولايات في الخمسة والأربعين عامًا المنصرمة، تظهر لنا بوضوح أنّ السلطة الفدراليّة آخذة في الضعف.

ولا يشقّ علينا هنا أن نعدّد أسباب هذه الظاهرة.

عند نشر دستور عام 1789 كانت البلاد تعمّها الفوضى. وكان الاتحاد الذي أعقب هذه الفوضى يُثير الكثير من الخشية والكراهية في النفوس. غير أنّه كان يحظى بمؤيدين متحمّسين لأنّه جاء تلبية لحاجة ملحّة. وعلى الرغم من تعرّضها لهجمات الخصوم أشد ضراوة مما تتعرّض له اليوم، بَلَغَت السلطة الفدراليّة ذروة سلطانها بسرعةٍ مذهلةٍ، شأنها في ذلك شأن جميع الحكومات التي يُكتَب لها الفوز عقب كفاح استحَشَد قواها. في تلك الحقبة بدا أن تفسير الدستور يوسّع نطاق السيادة الفدراليّة ولا يقلّصها، وظهر الاتحاد، في عدّة أوجه، في مظهر شعبٍ واحد موحّد تقوده، في الداخل كما في الخارج، حكومة واحدة.

غير أنّ الشعب لم يبلغ ما بلغَه إلّا بضربٍ من السموّ على نفسِه.

لم يقوّض الدستور الشخصيّة المتفرّدة لكل ولاية من الولايات المختلفة، فلكلّ جسم اجتماعي، أيًا كانت طبيعته، نزعةٌ خفيّة إلى الاستقلال. وتبدو هذه النزعة بارزة في بلاد مثل أميركا أكثر من سواها، لأنّ كلّ بلدة فيها هي أشبه بجمهورية اعتادت أن تحكم نفسَها بنفسِها.

هناك إذًا جهودٌ بُذِلَت من قبل الولايات التي رضخت للهيمنة الفدرالية. وكلّ جهدٍ، حتّى لو كلّل بفوز عظيم، لا يخلو من ميلٍ إلى التراخي أو الوهَن إذا وَهَنت الأسباب التي ولّدته.

مع سعي الحكومة الفدرالية وراء توطيد سلطتها ونجاحها في ذلك على نحو متزايد، استردّت أميركا مكانتها بين الأمم، وعاد السلام إلى حدودها، وازدادت ثقة الناس بالدولة. وأعقبت الفوضى حالةُ استقرار وثبات أتاحت للمهارة الفرديّة أن تشقّ طريقها بتلقائيّة وأن تنمو بحرية.

هذا الرخاء نفسُه هو الذي شكّل بدايةً لاحتجاب السبب الذي ولّده. فعقِبَ زوال الخطر ما عاد الأميركيون يجدون في أنفسِهم لا الطاقة ولا الشعور الوطني اللذين أعانا على درئه. وإذ بُدِّدَت المخاوف التي كانت هي شغلهم الشاغل، عادوا إلى جَريِ عاداتهم وانقادوا طواعيةً وراء ميولهم المعتادة. ولمّا تراءى لهم أنّ وجود حكومة قوية لم يعد حاجة ملحّة، عاودهم الشعور بأنّها مزعجة. أضحى الرخاء عميمًا بوجود الاتحاد، ولم يسع أي جزء منه وراء الانفصال؛ لكنّ المُرادَ هو ألا يكون عمل السلطة التي تمثّله حاضرًا في الأجزاء بقوّة. كان الجميع يبغون، بالإجمال، أن يبقوا موحّدين، ولكنّ الميل الغالب لديهم هو أن يستردّوا استقلاليّتهم في كلّ حالة خاصّة يواجهونها. كان مبدأ الكونفدرالية يلقى قبولًا متزايدًا، لكنّ تطبيقه يتضاءل يومًا بعد يوم. وهكذا تكون الحكومة الفدراليّة، بما وفّرته من استقرار وسلم، قد مهّدت بنفسِها لانهيارها.

وما أن تجلّى هذا الميلُ الكامن في النفوس قولًا وعملًا في العَلَن، عمد المُحازبون، المتعيّشون على حماسات الشعب، إلى استغلاله لما فيه صالحهم.

وإذ ذاك ألفت الحكومة الفدرالية نفسَها في موقفٍ حرج. فأعداؤها يحظون بتأييد الشعب، وتعهّدهم بإضعافِها هو الذي يمنحهم الحقّ في قيادتها.

منذ ذلك الوقت لم تخُض حكومة الاتحاد نزاعًا مع حكومة إحدى الولايات، إلّا واضطرّت إلى التراجع. وكلّما اقتضى النزاع تفسيرًا لمواد الدستور الفدرالي، جاء التفسير، في الأغلب، مؤيدًا الولاية ضدّ الاتحاد.

لقد خوّل الدستور الحكومةَ الفدراليّة أن ترعى المصالح القومية وأن تكفلَها: وكان القصد من ذلك أنّها هي التي تتولّى أو ترعى، في الداخل، تنفيذ المشاريع الكبرى التي من شأنها أن تُسهِم في رخاء وازدهار الاتحاد كلّه (*internal improvements*) من قبيل شقّ القنوات، على سبيل المثال.

غير أنّ الفكرة نفسها أثارت هَلَع الولايات، فهي تجيز لسلطة غير سلطتها هي أن تتصرّف في جزء من أرضها. وأبدت خشيةً عظيمة، جرّاء اكتساب الحكومة المركزيّة حقّ الإشراف والرياسة على بقعةٍ من أرض الولاية، من نفوذٍ قد تمارسه عليها وهو، في الأصل، محصورٌ بموظفيها وعمّالها.

انبرى الحزب الديمقراطي الذي كان يعارض باستمرار توسيع صلاحيات السلطة الفدرالية، متهمًا الكونغرس بالغَصب، ورئيس الدولة بالطموح. فما كان من الحكومة المركزيّة، وقد هالها عنف الاتهام، إلّا أن أقرّت بالخطأ الذي ارتكبته، وتعهّدت التقيّد بحدود النطاق الذي رُسِمَ لها.

يمنح الدستور حكومةَ الاتحاد الحقّ الحصري في التعاطي مع الشعوب الأجنبيّة. ولطالما رأى الاتحاد أنّ المقصود بالشعوب الأجنبيّة هنا، هي القبائل الهنديّة المتنقّلة عند حدوده. ولم يعترض أحد على هذا الحقّ الفدرالي ما دام الهمجيون قانعينَ بالانكفاء أمام زحف الحضارة؛ لكن ما أن حاولت إحدى قبائلهم أن تستقرّ فوق بقعة من الأرض، حتّى سارعت الولايات المجاورة إلى المطالبة بحقّ المُلكية الحصريّة على أراضيها وبحق السيادة المطلقة على الناس الذين يقطنونها. وسارعت الحكومة المركزيّة بدورها إلى الإقرار بهذين الحقين، وبعد أن عقدت المعاهدات مع الهنود كما تُعقَد عادةً مع شعوب مستقلّة، عادت وخلّفتهم كرعايا عرضةً لطغيان الولايات التشريعي[84].

كان عددٌ من الولايات التي نشأت في البداية على شواطئ المحيط الأطلسي توغل في توسّعها نحو الغرب في المجاهل والقفار التي لم يكن

(84) يُنظر في الوثائق التشريعية التي سبق ذكرها في الفصل المكرّس للهنود من هذا الكتاب، رسالة رئيس الولايات المتحدة إلى قبائل الشيروكي، ومراسلاته بهذا الشأن مع عمّاله، ورسائله إلى الكونغرس.

الأوروبيون قد بلغوها من قبل. وكانت الولايات التي رُسِمَت حدودها نهائيًا تنظر بعين الحَسَد إلى مستقبل جاراتها الواعد. لذا وافقت هذه الأخيرة، في بادرة مصالحة وتسهيلًا لقيام الاتحاد، على ترسيم حدودٍ نهائية لها، وتنازلت للاتحاد عن جميع الأراضي الواقعة خارج هذه الحدود[85].

منذ ذلك الوقت صارت الحكومة الفدرالية هي مالكة جميع الأراضي غير المستصلحة الواقعة خارج حدود الولايات الثلاث عشرة التي كانت سبّاقة إلى الاتحاد في ما بينها. وأضحى لها، هي، الحقّ في تقسيم هذه الأراضي وبيعها، على أن يعود المال الذي تجنيه من بيعها إلى خزانة الاتحاد وحده؛ وتنفق الحكومة الفدرالية هذا المال على شراء الأراضي التي يملكها الهنود وشقّ الطرقات في الأقاليم الجديدة والعمل، قدر المستطاع، على تسريع وتائر النموّ في المجتمع.

والحالُ أنّ هذه القفار والمجاهل ذاتها التي درج سكّان شواطئ الأطلسي على إهمالِها في ما مضى، قد شهدت، مع الوقت، نشأة ولايات جديدة. أمّا الكونغرس فقد واصل بيعه، لحساب الأمّة بأسرها، الأراضي غير المستصلحة الواقعة ضمن حدود هذه الولايات المستجدّة. غير أنّ هذه تدّعي اليوم، وقد نشأت وتكوّنت، بأنّ منطق الأمور يقضي بأن تكون هي مالكة الحقّ الحصريّ في إنفاق مال الأراضي المبيعة وفق احتياجاتها الخاصّة. وعندما اشتدّت لهجة المطالبة مهدّدة بما لا يُحمَد عقباه، ارتأى الكونغرس أن يُجرّد الاتحاد من بعض الامتيازات التي يتمتّع بها، وفي أواخر العام 1832، أصدر قانونًا قضى بأن تُعطى جمهوريّات الغرب المستحدثة النصيب الأكبر من إيرادات بيع الأراضي[86]، من دون الإقرار بملكيتها لأراضيها غير المُستصلَحة.

---

(85) جاءت مبادرة التنازل الأولى من ولاية نيويورك في عام 1780، ثمّ حذَت حذوها كلّ من فرجينيا وماساتشوستس وكونكتيكوت وكارولاينا الجنوبية وكارولاينا الشمالية في تواريخ لاحقة، وكان آخرها ولاية جورجيا، إذ لم تصدر مرسوم التنازل إلّا في عام 1802.

(86) صحيحٌ أنّ الرئيس رفض أن يوافق على هذا القانون، لكنّه أقرّ مبدأه من دون تحفّظ. يُنظر رسالة 8 كانون الأول/ ديسمبر 1833.

لا يحتاج المرء إلى أكثر من جولةٍ في أنحاء الولايات المتحدة كي يتضح له حجم الفوائد التي تجنيها البلاد من البنك الفدرالي. فوائد شتّى ومن كلّ صنف ونوع. غير أنّ أبرز ما يلفت الأجنبيّ منها هو أن أوراق النقد التي يُصدرها بنك الولايات المتحدة متداولة عند تخوم القفار والمجاهل بنفس القيمة التي يجري التداول بها في فيلادلفيا حيث يقوم مركز عمليّات هذا البنك المصرفيّة[87].

مع ذلك يتعرّض بنك الولايات المتحدة لحملاتٍ تنمّ عن قدرٍ كبير من العداء. لقد أعلن مدراؤه أنّهم معارضون للرئيس، ويُتّهمون بأنّهم استغلّوا نفوذهم لعرقلة انتخابه، وهو، في أي حال، اتهام قد يكون في محلّه. ولذلك ينتقد الرئيس المؤسّسة التي يمثّلها هؤلاء بحدّة من يكنّ لها كراهية شخصيّة. وما يشجّع الرئيس على المضيّ في انتقامه على هذا النحو هو شعوره بأنّ الميول الخفيّة لدى الأغلبية تؤيّد مسعاه.

يمثّل البنك الرابطة المالية الأبرز للاتحاد كما يمثّل الكونغرس رابطته التشريعيّة الأبرز، ولذلك فإنّ النوازع التي تطمح إلى جعل الولايات مستقلّةً عن السلطة المركزية مجددًا هي نفسها النوازع التي تطمح إلى تقويض البنك.

ما زال بنك الولايات المتحدة يحتفظ بكميّات كبيرة من أوراق النقد الصادرة عن بنوك الأقاليم والولايات، وفي استطاعته، متى شاء، أن يُلزمها بتحويل هذه الأوراق إلى عملة فدرالية. أمّا هو فلا يخشى تدبيرًا مماثلًا من قبلها لأنّ حجم موارده المتوافرة تؤهّله لمواجهة جميع المتطلّبات. وإذ تشعر البنوك الإقليميّة بالخطر المحدق بوجودها تُضطرّ إلى تضييق نطاق عمليّاتها ولا تطرح في التداول سوى ما يتناسب مع رأسمالها من الأوراق النقديّة. غير أنّ إذعانها للرقابة التي تضمن لها البقاء لا يخلو من بَرَم وامتعاض. فتعمد

---

(87) لقد أنشئ بنك الولايات المتحدة الحالي في عام 1816، برأس مال قدره 35 مليون دولار: وتنتهي مدّة امتيازه في عام 1836. لكن الكونغرس أصدر، خلال العام المنصرم، قانونًا يقضي بتجديد هذا الامتياز، لكن الرئيس رفض إقراره. ويُخاض اليوم صراعٌ عنيف جدًا بين الطرفين حول المسألة، وتنبئ المؤشرات بسقوط وشيك للبنك المذكور.

الصحف التي تموّلها، كما يعمد الرئيس الذي جعلته مصالحه أداةً لها، إلى شنّ الحملات العنيفة على البنك؛ وتستثير ضدّه العصبيّات الإقليميّة ونزعة البلاد الديمقراطية الفطريّة العمياء. يرى مثيرو هذه الحملات أنّ مدراء البنك يشكّلون جسمًا أرستقراطيًا ومتكرّسًا لا بدّ لنفوذِه من أن يكون مؤثّرًا في الحكومة، ومن أن يُفسِد، عاجلًا أو آجلًا، مبادئ المساواة التي يقوم عليها المجتمع الأميركي.

ليس الصراع بين البنك وخصومه سوى جولة واحدة من جولات المعركة الكبرى التي تخوضها المقاطعات في أميركا ضدّ السلطة المركزيّة. بين روح الاستقلال والديمقراطيّة، وروح التراتب والتبعيّة. إني لا أزعم هنا أن خصوم بنك الولايات المتحدة هم، تحديدًا، نفس الأفراد الذين يتعرّضون، في مواضع أخرى، للحكومة الفدرالية. بل أزعم أن الحملات على بنك الولايات المتحدة هي وليدة النوازع نفسها التي تعارض الحكومة الفدرالية، وأنّ كثرة خصومه أمارة مؤسفة على ضعف الثانية.

غير أنّ الاتحاد لم يظهر في يومٍ من الأيام نظير ما أظهره من ضعفٍ في قضيّة التعرفة[88] الشهيرة.

لقد أدّت حروب الثورة الفرنسيّة وحرب العام 1812، التي أعاقت حريّة التواصل بين أميركا وأوروبا، إلى نشأة المعامل والمصانع الحرفيّة في شمال الاتحاد. وحين عمَّ السلام وفُتِحَت مجددًا سُبُل نقل المنتجات الأوروبيّة إلى العالم الجديد، ارتأى الأميركيون أنّ ينشئوا نظامًا للجمارك يُمكّنهم، في وقتٍ واحد، من حماية صناعتهم الناشئة ومن سداد الديون التي تراكمت جرّاء الحرب التي خاضوها.

سارعت ولايات الجنوب التي لا تملك صناعةً كي تحميها، والتي هي ولايات زراعيّة في المقام الأوّل، إلى الشكوى من هذا التدبير.

---

(88) حول تفاصيل هذه القضيّة، يُنظر، على نحو خاص:
Documents législatifs, 22ème congrès, 2ème session, no. 30.

ولا أزعم أنني أقيم الفرقَ هنا بين ما هو وهميّ وما هو واقعيّ في شكواهم، بل أكتفي بسرد الوقائع.

في عام 1820، أعلنت كارولاينا الجنوبية، في التماس رفعته إلى الكونغرس، أن قانون التعرفة هو **غير دستوري ومجحف** وجائر. ومنذ ذلك الحين عمدت كلّ من جورجيا وفرجينيا وكارولاينا الشمالية وولايتي ألاباما ومسيسيبي، إلى الإعلان عن بيانات لا تقلّ حدّة بهذا الشأن.

غير أنّ الكونغرس لم يصغِ إلى هذه الشكاوى، وعمد، خلال عامي 1824 و1828، إلى زيادة التعرفة وكرّس مبدأ العمل بها.

وعندئذ أبرز الجنوبيون، أو الأحرى ذكّروا بمبدأ شهير عُرف بمبدأ **النقض** (*nullification*).

لقد بيّنتُ في موضعٍ سابق أنّ الدستور الفدرالي لم يكن الغرض منه إنشاء حلفٍ أو رابطة، بل إيجاد حكومة قومية. ففي جميع الأحوال التي نصّ عليها الدستور لا يشكّل أميركيو الولايات المتحدة سوى شعبٍ واحد موحّد. وفي هذه الأحوال جميعها يُعبَّر عن الإرادة القومية، شأنهم في ذلك شأن الأمم الدستوريّة قاطبة، من خلال الأغلبية. فحين تتخذ الأغلبية قرارها ليس على الأغلبية إلّا أن تُذعن.

هذا هو المبدأ الشرعيّ، وهو الوحيد الذي يوافق نصّ الدستور والنيّة المعلَنة للذين وضعوه.

يزعم أنصار **النقض** في الجنوب، على الضدّ من ذلك، أنّ الأميركيين لم يتوخّوا، في اتحادهم، الانصهار في شعبٍ واحد موحّد، وإنّما أرادوا أن يشكّلوا حلفًا [أو رابطة] من شعوبٍ مستقلّة. وعليه، لكلّ ولاية، بما أنها احتفظت بسيادتها كاملة، الحقّ في تفسير قوانين الكونغرس وأن تعلّق العمل ضمن حدودها الخاصّة بتلك التي ترى أنّها منافية للدستور أو للعدالة.

ولعلّ مبدأ النقض بمجمله يُلخّص بعبارة أطلقها السيّد كالهون (Calhoun)، زعيم أنصار النقض الجنوبيين المكرّس، أمام مجلس الشيوخ في عام 1833، حين قال:

"الدستور هو عقد بدت فيه الولايات ذات سيادة. والحالُ أنّه حينما يُبرَم عقد بين أطرافٍ من دون الإشارة إلى حَكَمٍ مشترك، يحتفظ كلّ طرف بحقّه في أن يقدّر بنفسِه حجم التزامَه".

من الواضح أنّ عقيدة مماثلة تقوّض، في المبدأ، الآصرة الفدرالية وتعيد الأميركيين إلى حال الفوضى التي سادت قبل أن ينقذهم منها دستور عام 1789.

عندما رأت كارولاينا الجنوبية أن الكونغرس لا يُصغي إلى شكواها، هدّدت بتطبيق مبدأ النقض على قانون التعرفة الفدرالي. ولمّا أصر الكونغرس على موقفه، هبّت العاصفة أخيرًا.

في غضون عام 1832، عقد شعبُ كارولاينا الجنوبية[89] مؤتمرًا وطنيًا للتداولِ في الإجراءات غير العاديّة التي ما زالت ممكنة على هذا الصعيد. وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر نشر هذا المؤتمر، في صيغة مرسوم، قانونًا يبطل قانون التعرفة الفدرالي، ويحظر اقتطاع الرسوم التي نصّ عليها ورفض جميع دعاوى الاستئناف التي قد ترفع إلى المحاكم الفدرالية بهذا الخصوص[90]. وكان مقرّرًا ألا يدخل هذا المرسوم حيّز التنفيذ قبل شهر شباط/ فبراير التالي، وقد أشير فيه إلى أنّ كارولاينا الجنوبية قد توافق على وقف التصعيد في مواقفها

---

(89) ما يعني أكثريّة من الشعب؛ ذلك أنّ الحزب المعارض، المُسمّى Union Party، كان يتمتّع بأقلّية قوية وفاعلة. الأرجح أن كارولاينا تعد 47 ألف ناخب؛ منهم 30 ألفًا من المؤيّدين لمبدأ النقض؛ و17 ألفًا يعارضونه.

(90) سبق هذا المرسوم تقرير أعدّته لجنة مكلّفة الإعداد لصياغته: يشتمل هذا التقرير على عرض مفصّل لهذا القانون وللغرض منه. ونقرأ فيه (ص 34) الآتي: "عندما تُنتهك بنيّة عامدةٍ الحقوق المكفولة لمختلف الولايات من قبل الدستور، يكون من حقّ هذه الولايات ومن واجبها التدخّل، منعًا لاستشراء هذا الشر، وتصديًا للغَصب، وصونًا لحدود ما تتمتّع به هذه الولايات من سلطات وامتيازات بوصفها مستقلّة وذات سيادة. وإذا كانت الولايات لا تملك هذا الحقّ، فعبثًا تزعم بأنها ذات سيادة. لذا تعلن كارولاينا الجنوبيّة أنّها لا تعترف على هذه الأرض بأي محكمة تفوق سلطتها هي. صحيح أنّها أبرمت مع ولايات أخرى ذات سيادة عقد اتحاد رسمي (a solemn contract of union) غير أنّها تطالب وسوف تمارس الحقّ في تفسير معنى هذا العقد في نظرها، وعندما يُنتهك هذا العقد من قبل شركائها ومن قبل الحكومة التي شكّلوها، فإنّها ترغب في استخدام حقّها البدهيّ في تقدير حجم المخالفة، وما هي التدابير التي ينبغي أن تتخذ كي تُنصَف".

إذا عمد الكونغرس إلى تعديل قانون التعرفة قبل التاريخ المذكور. وبعد ذلك جرى التطرّق، على نحو غامض وغير محدّد، إلى الرغبة في إخضاع هذه المسألة إلى التحكيم عبر اجتماعٍ استثنائي تشارك فيه جميع ولايات الاتحاد.

وفي الأثناء، كانت كارولاينا الجنوبيّة تسلّح ميليشياتها وتستعدّ للحرب.

ماذا فعل الكونغرس؟ الكونغرس الذي لم يُصغِ في السابق إلى مطالب رعاياه، استمع إلى شكواهم عندما أدركَ أنّهم حملوا السلاح[91]. فاستصدر قانونًا[92] ينصّ على أنّ حقوق الاقتطاع على التعرفة سوف تخفّض تدريجًا في غضون عشرة أعوام مقبلة إلى أن تستقرّ على معدّل لا يتجاوز احتياجات الحكومة. هكذا تخلّى الكونغرس كليًا عن مبدأ التعرفة. واستبدل قانون حماية الصناعة بتدبيرٍ ضريبيّ محض[93]. وكي تموِّه هزيمتها لجأت حكومة الاتحاد إلى حيلةٍ معهودة لدى الحكومات الضعيفة: فعلى الرغم من تنازلها على أرض الواقع، راحت تبدي تشدّدًا في تمسّكها بالمبدأ. ففي الوقت الذي كان فيه الكونغرس يُعدّل تشريع التعرفة، عمد إلى تمرير قانون يُخوّل الرئيسُ بموجبه سلطة استثنائية للتعامل بالقوّة مع مقاومات ما عادت منذ ذلك الحين ممّا يُخشى جانبه.

لكنّ كارولاينا الجنوبيّة أبَت حتّى أن ينعم الاتحاد بفوزه الظاهريّ الهزيل. وعمد المؤتمر الوطني الذي سبق له أن أعلن بطلان قانون التعرفة، إلى الإعلان، عقب اجتماعه مجددًا، عن قبوله التنازل الذي قدّم له؛ لكنّه أعلن في الوقت نفسه أنّ هذا لن يؤثّر مطلقًا على تمسّكه الشديد بمبدأ النقض، وكي يُدلّل على جديّة هذا الإصرار، عمد إلى إلغاء القانون الذي يخوّل الرئيس صلاحيات استثنائيّة على الرغم من اليقين السائد بأنّ هذه الصلاحيات لن تُستَخدَم.

(91) إنّ ما أقنع الكونغرس في اتخاذ هذا الإجراء أخيرًا هو مناورة ولاية فرجينيا القوية التي عرضت هيئتها التشريعيّة أن تكون الحَكَمَ بين الاتحاد وكارولاينا الجنوبية. قبل ذلك بدت كارولاينا مستفردة كليًا كأن الجميع قد تخلّوا عنها، بما في ذلك الولايات التي أعلنت مطالب مماثلة لمطالبها.

(92) قانون 2 آذار/ مارس 1833.

(93) هذا القانون اقترحه السيّد كلاي (Clay) وأقرّه مجلسا الكونغرس في غضون أربعة أيام، وبأغلبية ساحقة.

جرت جميع الأمور التي ذكرتُ تقريبًا في عهد رئاسة الجنرال جاكسون. ولا يسعنا القول إنّ هذا الأخير لم يدعم بحنكة وحزم حقوق الاتحاد في قضية التعرفة. ومع ذلك أعتقد أنّه ينبغي أن يُدرَج سلوك مَن يمثّل السلطة الفدراليّة في عداد المخاطر التي تُحدِق اليوم بها.

لقد كوّنَ بعض الأوروبيين رأيًا، يبدو مخالفًا للصواب في نظر من عاينوا الأمور عن كثب، حول التأثير الذي يستطيع الجنرال جاكسون أن يمارسه في تسيير شؤون بلاده.

قيل على سبيل المثال إنّ الجنرال جاكسون انتصر في عدد من المعارك، وإنّه رجل يتمتّع بقدر من الحيوية، ميّالٌ بطبعه وحكم العادة إلى استخدام القوّة، محبّ للسلطة ومستبدّ بالسليقة. قد يكون هذا كلّه صحيحًا لكن غير أنّ ما استنتج من هذه الحقائق هو جملة من الأخطاء الفادحة.

لقد توهّموا بأنّ الجنرال جاكسون عازمٌ على إقامة ديكتاتورية في الولايات المتحدة، وأنّه سيشيع الروح العسكريّة فيها، ويوسّع نطاق صلاحيات السلطة المركزيّة على نحوٍ يُهدّد الحريّات في الأقاليم. غير أنّ زمنَ مثل هذه الخطط، وعصر مثل هؤلاء الرجال لم يحن أوانهما بعدُ في أميركا: لو أراد الجنرال جاكسون أن يُهيمن بهذه الطريقة لخسرَ حتمًا موقعه السياسيّ ولعرّض حياته للخطر؛ فما كان التهوّر ليبلغ به إذًا مثل هذا الحدّ.

إنّ الرئيس الحالي بعيد كلّ البُعد عن شبهة السعي وراء تعزيز السلطة الفدراليّة، فهو، على الضدّ من ذلك، يمثّل الحزب الذي يدعو إلى حصر هذه السلطة بأشد أحكام الدستور وضوحًا ودقّة، والذي لا يقرّ بأنّ يكون تفسير أحكام الدستور مُراعيًا، في يومٍ من الأيام، لمصلحة الحكومة الفدرالية. ثمّ إنّ الجنرال جاكسون هو الأقلّ حماسة لنظام المركزيّة، بل لعلّه المدافع الأوّل عن الحساسيات المناطقيّة. والميول اللامركزيّة (إذا جاز القول) هي التي حملته إلى سدّة الرئاسة. وهو يلبث في منصبه ويحافظ على شعبيّته بفضل امتداحه هذه الميول كلّ يوم. الجنرال جاكسون هو عبد الأغلبية: يتبع إملاءاتها ورغباتها ونزعاتها شبه المعلَنة، أو ربّما ينبغي القول إنّه يُخمّن ما ستكون عليه ويستبقها ليقف في طليعتها.

كلّما خاضت حكومة الولايات نزاعًا مع حكومة الاتحاد كان الرئيس عادةً هو أوّل من يشكّك في حقّه. وغالبًا ما يستبق السلطة التشريعيّة. وعندما يُلجأ إلى تفسير حدود السلطة الفدرالية يقفُ، على نحوٍ ما، ضدّ نفسِه. يُحجّمُ نفسَه؛ يحتجب؛ يتوارى. وليس ذلك لأنّه ضعيف عادةً أو معادٍ للاتحاد؛ فعندما وقفت الأغلبية ضدّ مزاعم إحباطيي الجنوب، رأيناه في طليعتها، يؤكّد، بوضوح وحنكة، المبادئ التي تؤمن بها، وكان أوّل من دعا إلى استخدام القوّة. وإذا جاز لي أستعير مقارنةً مألوفة في قاموس مصطلحات الأحزاب الأميركيّة، لقلتُ إن الجنرال جاكسون يبدو لي **فدرالي** الهوى، و**جمهوريّ** التدبير.

عقِبَ تملّقه الأغلبية لكَسْبِ تأييدها، يستردّ الجنرال جاكسون أنفة مقامه وينهض. ويسير قُدُمًا نحو الأهداف التي تصبو، هي، إليها، أو نحو تلك التي لا ترى إليها بعينٍ حاسدة، متخطيًا جميع العقبات. ومُسلّحًا بتأييد لم يحظ به أيٌّ من سابقيه، يدوسُ الخصومَ حيثما التقاهم؛ ويتخذ، على عاتقه، تدابير لم يجرؤ أحدٌ سواه على اتخاذها من قبل. وقد يتعاطى أحيانًا مع ممثلي الأمّة بشيء من الازدراء المُهين. يرفض أن يوافق قوانين الكونغرس وغالبًا ما يُغفِل الإجابة عن أسئلة هذه الهيئة الكبرى. إنّه المحظيّ الذي يقسو أحيانًا على سيّده. وهكذا نرى أن سلطة الجنرال جاكسون تتعاظم باستمرار؛ لكنّ سلطة الرئيس تتضاءل. في عهدته تتمتّع الحكومة الفدرالية بالقوةّ؛ غير أنّها ستنتقل هزيلة مضطربةً إلى عهدة خلفه.

إمّا أنّي مخطئ كلّ الخطأ، وإمّا أنّ الحكومة الفدرالية في الولايات المتحدة تزداد ضعفًا يومًا بعد يوم. إنّها تنكفئ تدريجًا عن نطاق الشؤون العامّة، وتقلّص أكثر فأكثر دائرة نشاطها. وهي الضعيفة بطبيعتها، تتخلّى حتّى عن مظاهر القوة. هذا وقد خيّل إليّ، من جهةٍ أخرى، أنّ السائد في الولايات المتحدة هو شعور بالاستقلال يزداد احتدامًا في الولايات، وتمسّكٌ أشدّ بالحكومة الإقليميّة.

الكلّ يُريد الاتحاد، ولكن بوصفه ظلاً: والكلّ يريده قويًا في أحوال معيّنة وضعيفًا في جميع الأحوال الأخرى. إذ يُراد له في زمن الحرب أن تجتمع بين يديه قوى الأمّة بأسرها وموارد البلاد كلّها؛ أمّا في زمن السلم فيُرادُ له، إذا جاز

القول، ألا يكون موجودًا على الإطلاق. وكأنّ هذا التعاقب بين القوة والضعف كامنٌ في الطبيعة.

لا أرى ما قد يوقف، في الوقت الحاضر، هذا النزوع العام في النفوس. فالأسباب التي ولّدته لا تكفّ عن التأثير في هذا الاتجاه. وسوف يستمرّ إذًا، ما يدعونا إلى التنبؤ بأنّ حكومة الاتحاد سوف تكمل سيرها انحدارًا ما لم يطرأ ظرفٌ مستجدّ خارق للعادة.

ومع ذلك أعتقد أننا ما زلنا بعيدين عن الوقت الذي ستزول فيه سلطة الاتحاد، على نحوٍ ما، من تلقائها، نظرًا لعجزها عن حماية وجودها الخاص وعن مدّ البلاد بالسلام الذي تحتاج إليه. الاتحاد يمْثُل في عادات السلوك؛ الاتحاد مرغوبٌ فيه. نتائجه بدهيّة، وفوائده ماثلة للعيان. وعندما يشعر الناس بأنّ ضعف الحكومة الفدرالية يسيء إلى وجود الاتحاد، فلا شكّ عندي في أنّ ردّ الفعل سيتجلّى في نشأة حركة مؤيّدة لأن تكون الحكومة قوية.

إنّ حكومة الولايات المتحدة هي بطبيعتها أكثر الحكومات الفدرالية القائمة حتّى يومنا هذا استعدادًا للعمل: ما لم يتمّ التعرّض لها على نحوٍ غير مباشر من طريق تفسير قوانينها، وما لم يُعمَل على إفساد ما في جوهرها، فإنّ أي تبدّل في الرأي العام أو أزمة داخلية أو حرب، من شأنه أن يُعيد إليها الحيوية التي تحتاج إليها.

ما أردتُ بيانه هو الآتي وحسب: كثيرٌ من الناسِ بين ظهرانينا يعتقدون أنّ في الولايات المتحدة تيّارَ رأيٍ يدعو إلى تركيز السلطة بين أيدي الرئيس والكونغرس. أمّا أنا فأزعم أنّ الملحوظ في أميركا هو تيّار معاكس. فإذا كانوا هم يرون أنّ الحكومة الفدرالية تزداد قوةً، مع مرور الزمن، وهي تهدّد سيادة الولايات، فإني أرى، من جهتي، أنّ هذه الحكومة تزداد ضعفًا يومًا بعد يوم، وأن سيادة الاتحاد وحدها هي المهدّدة. وهذا ما يظهره لنا الواقع الحالي. فما هي النتيجة النهائية التي قد يُسفر عنها هذا النزوع، وما هي الأحداث التي قد توقف أو تؤخّر أو تسرّع حركة التيّار الذي ذَكَرْت. إنّ المستقبلَ ما زال يحجبها عنّا بسَتْرٍ وإنّي لا أدّعي العلمَ بالمستقبل.

عن المؤسّسات الجمهوريّة في الولايات المتحدة، وما هي حظوظ بقائها؟

الاتحاد ليس إلّا حادِثًا عارِضًا.- المؤسّسات الجمهوريّة أبقى.- الجمهورية هي، في الوقت الحاضر، الحال الطبيعيّة للأنكلو-أميركيين.- لماذا.- بغية تقويضها يتعيّن تغيير جميع القوانين وتعديل عادات السلوك كلّها.- العقبات التي تحول دون نجاح الأميركيين في خلقِ أرستقراطيّة.

إنّ تفكك الاتحاد، عبرَ اندلاع حربٍ بين الولايات التي تضمّها اليوم كونفدرالية، وما ينجم عنها من إنشاء جيوش دائمة ودكتاتوريّة وضرائب، قد يؤدّي إلى مخاطر تهدّد مصير المؤسّسات الجمهورية.

مع ذلك، لا ينبغي الخلط بين مستقبل الجمهورية ومستقبل الاتحاد.

الاتحاد حادِث عارض لن يدوم إلّا ما أتاحت له الظروفُ الدوامَ، أمّا الجمهوريّة فتبدو لي هي الحال الطبيعية للأميركيين. وما من سبيل إلى استبدالها بالمَلَكيّة إلّا بفعلٍ متّصلٍ لعوامل معاكسة تعمل باستمرار في اتجاه واحد.

الاتحاد موجود أساسًا في القانون الذي أوجده. ثورة واحدة، أو تغيّر في الرأي العام كفيلٌ بأن يقضي عليه إلى الأبد. أمّا الجمهورية فجذورها أعمق.

إنّ المقصود بالجمهوريّة في الولايات المتحدة هو عملُ المجتمع البطيء الهادئ على ذات نفسِه. إنّها حالة منتظمة مبنية حقًا على إرادة الشعب الواعية. إنّها حكومة مُوَفِّقة حيث تختمر القرارات طويلًا، وتُناقش برويّة وصبر، ولا تنفّذ إلّا ناضجة.

الجمهوريون في الولايات المتحدة يُجلّون الأعراف وعادات السلوك، ويحترمون المعتقدات، ويعترفون بالحقوق. إنهم يؤمنون بأن الشعبَ يجب أن يكون خلوقًا ومتديّنًا ومعتدلًا بما يتناسب مع حريّته. وما يُسمّى جمهورية في أميركا هو حكم الأغلبية المُسالِم. فالأغلبية، بعد استغراقٍ في التعرّف إلى نفسِها وتبيان وجودها، هي المصدر المشترك للسلطات. غير أنّ الأغلبية، في ذاتها،

ليست كلّية القدرة والسلطان. ففي مرتبة أعلى منها، على المستوى الأخلاقي، تَمْثُلُ الإنسانية والعدالة والعقل؛ وعلى المستوى السياسي، تَمْثُلُ الحقوق المكتسبة. تعترف الأغلبية بهذين الحدّين، فإذا حدثَ أن تجاوزتهما، فهذا يعني أنّ لها أهواءها، شأن الإنسان، وأنّها، على غرارِه، قد تأتي شرًّا وإن كانت تدركُ ما هو الخير.

غير أنّنا في أوروبا قد توصّلنا إلى اكتشافاتٍ غريبة عجيبة.

فبحسب البعض عندنا، ليست الجمهورية هي حكمُ الأغلبية، كما ساد الاعتقاد إلى يومنا هذا، بل هي حُكمُ الذين يعملون بقوّة لأجل الأغلبية. وليس الشعب هو صاحب الكلمة الفصل في هذه الضروب من الحكومات، بل الذين يعلمون ما هو الأصلح للشعب: تمييز موفَّق يُبيح التصرّف باسم الأمم من دون الوقوف على رأيها، والمطالبة بشُكرانِها وهي مُداسة بالأقدام. ثمّ إنّ الحكومة الجمهورية هي الوحيدة التي ينبغي الإقرار بحقّها في التصرّف كما يحلو لها، وهي وحدها التي تستطيع أن تزدري بكلّ ما هو موضع احترام من قبل البشر، بدءًا بأسمى القوانين الأخلاقية وصولًا إلى القواعد البسيطة للفطرة السليمة.

أقام الناسُ، حتّى يومنا هذا، على قناعتهم بأنّ الاستبداد أمر مقيت، أيًا كانت أشكاله. غير أنّ البعضَ اكتشف في عصرنا هذا أن العالم انطوى على أشكالٍ شرعيّة من الطغيان وعلى مظالم حميدة، شريطة أن تمارس باسم الشعب.

إنّ الأفكار التي كوّنها الأميركيون عن الجمهورية تُيسّر لهم استخدامها، على نحوٍ خاص، وتضمن بقاءها وديمومتها. فهم يرون أنّه إذا كانت ممارسات الحكومة الجمهوريّة سيّئة في الأغلب، فإنّ النظرية تبقى في الأقلّ صالحة، ويُفلح الشعب على الدوام في تصويب أفعالِه وفق ما تمليه.

كان من المستحيل، في زمن النشأة، وقد يكون من الصعب جدًا، في يومنا هذا، قيام إدارة مركّزة في أميركا. فالناس فيها منتشرون على مساحة واسعة جدًا ويُباعدُ في ما بينهم الكثيرُ من العوائق الطبيعيّة، ما يحول دون تنطّح فردٍ إلى إدارة شؤون حياتهم وتدبير تفاصيلها. فأميركا إذًا هي بلاد الحكومة الإقليميّة والبلديّة بامتياز.

إلى هذا العامل، المؤثّر أيضًا على أوروبيي العالم الجديد كسواهم، أضاف الأميركيون عوامل أخرى عديدة تخصّهم وحدهم.

فعندما أنشئت مستوطنات أميركا الشماليّة كانت الحريّة البلديّة قد أدخِلَت إلى القوانين كما تغلغلت في عادات السلوك الإنكليزيّة، وقد تبنّاها المهاجرون الإنكليز لا بوصفها أمرًا لازِمًا وحسب، بل بوصفها حَسَنة يدركون قيمتها.

وكنّا رأينا، إلى ذلك، كيف تأسّست المستوطنات. فكلّ ولاية، أو الأحرى كلّ إقليم، قد أُهِلَت بمعزلٍ عن الأخرى من قبل أناس لا يعرفون بعضهم بعضًا، أو أنهم اجتمعوا لأغراضٍ مختلفة.

منذ البداية إذًا ألفى إنكليز الولايات المتحدة أنفسهم موزّعين على عدد كبير من المجتمعات المتمايزة في ما بينها، غير المرتبطة بأي مركز مشترك، وتعيّن على كلّ مجتمع من هذه المجتمعات الصغيرة أن يدبّر شؤونه بنفسِه نظرًا لغياب أي سلطة مركزيّة من واجبها الطبيعي وباستطاعتها أن تتولّى الأمر بيسرٍ بالغ.

هكذا إذًا تضافرت عوامل كثيرة، منها طبيعة البلاد والنحو الذي نشأت عليه المستوطنات الإنكليزيّة وعادات المهاجرين الأوائل، كي تنمّي إلى مستوى غير معهود الحريات البلديّة والإقليمية.

إنّ مجمل مؤسّسات البلاد في الولايات المتحدة هي إذًا مؤسّسات جمهورية في جوهرها. وكي تقوّض القوانين التي بُنيت عليها الجمهورية على نحوٍ دائم يتعيّنُ، بطريقة ما، تقويض جميع القوانين دفعةً واحدة.

وإذا حاول حزبٌ، في يومنا هذا، أن يُنشئ مَلَكية في الولايات المتحدة، فسيجد نفسه في موقفٍ أصعب من موقف الساعي، منذ الآن، إلى إعلان الجمهورية في فرنسا. فلن تجد المَلَكيّة التشريع المعدّ لها مُسبَقًا، وعندها سنكون حقًّا أمام مَلَكية محاطة بمؤسّسات جمهورية.

كما أنّ المبدأ المَلَكي قد يجد صعوبة بالغة في التسلّل إلى عادات سلوك الأميركيين.

ذلك أنّ مبدأ سيادة الشعب في الولايات المتحدة ليس عقيدة معزولة لا صلة لها لا بالعادات ولا بمجمل الآراء السائدة. لا بل على العكس من ذلك، فقد نعتبرها الحلقة الأخيرة في سلسلة من القناعات التي تكتنف العالم الأنكلو-أميركي بأسره. لقد حَبَت العناية الإلهيّة كلّ فرد، أيًا كان، بقسطٍ من التعقّل لا بدّ منه كي يُتاح له أن يوجّه نفسَه بنفسِه في الأمور التي تعنيه وحده. تلك هي القاعدة الأساس التي يقوم عليها المجتمع المدني والسياسيّ في الولايات المتحدة: فربّ العائلة يطبّقها على أولاده، والسيّد على خدمه، والبلدة على سكانها، والمقاطعة على البلديات، والولاية على المقاطعات، والاتحاد على الولايات. وإذ يشمل تطبيقها الأمّة جمعاء، تغدو هي مبدأ سيادة الشعب.

هكذا يكون المبدأ المولّد للجمهوريات في الولايات المتحدة هو نفسه المبدأ الذي ينظّم معظم الأفعال البشريّة. إذًا، تتسلّل الجمهورية، إذا جاز لي القولُ، إلى الآراء والقناعات وإلى مجمل عادات الأميركيين في الوقت الذي تستقرّ فيه في نص قوانينهم. وكي يُتاح تغيير القوانين ينبغي أن يُتاح تغيير كلّ هذه العادات. إنّ ديانة العدد الأكبر من الناس هي، نفسها، جمهورية في الولايات المتحدة. وهي تخضع حقائق العالم الآخر للذكاء الفرديّ، كما تترك السياسة لفطرة الكلّ السليمة رعايةَ مصالح هذا العالم، وترضى بأن يختار كلّ إنسان بحرية الطريق الذي ينبغي أن تفضي به إلى السماء، على غرار ما يقرّ القانون لكلّ فردٍ بحقّه في اختيار حكومته.

طبعًا، لا سبيل لأن تُستبَدَل هذه المجموعة من القوانين والقناعات وعادات السلوك بمجموعة من عادات السلوك والقناعات والقوانين النقيضة إلّا بتوافر سلسلة طويلة من الأحداث المتجهة، مجتمعةً، في اتجاه واحد.

إذا كان لا بدّ للمبادئ الجمهورية أن تزول في أميركا، فإنّها لن تسقط إلّا إثر عمليّة اجتماعية طويلة، متقطّعة على الدوام، وعلى الدوام مُستأنفة. وسوف تُبعَثُ حيّةً مِرارًا، ولن تختفي إلى الأبد إلّا عندما يحلّ شعبٌ جديد بالكامل محلّ الشعب الذي نعرفه اليوم. والحالُ أنّ لا شيء يُنبئ بانقلاب من هذا القبيل، ولا ما يؤشّر على حدوثه.

أبرز ما يلفت انتباهك فور وصولك إلى الولايات المتحدة هو هذا الضرب من الحركة الصاخبة التي يحيا المجتمع السياسيّ في كنفها. فالقوانين تتغيّر باستمرار، ويبدو من الوهلة الأولى أنّ شعبًا على هذا القدر من التردّد حيال تطلّعاته يستحيل ألا يرغب، عمّا قريب، في استبدال الصيغة الحالية لحكومته بصيغة أخرى مغايرة كليًا. غير أنّ هذه المخاوف سابقة لأوانها. فعلى مستوى المؤسّسات السياسيّة، هناك نوعان من عدم الاستقرار ينبغي عدم الخلط بينهما: الأوّل مرتبط بالقوانين الثانوية. وقد يدوم طويلًا في مجتمع متين الأسس؛ أمّا الثاني فيهزّ باستمرار أسس الدستور نفسها، ويمسّ بالمبادئ المولّدة للقوانين. إنّ هذا الضرب من عدم الاستقرار دائمًا تعقبه القلاقل والثورات. وتشهد الأمّة التي تعانيه حالة من العنف ووضعًا انتقاليًا. تظهر لنا التجربة أنّ لا روابط حتميّة بين هذين النوعين من عدم الاستقرار التشريعي، لأنّهما وُجدًا في أكثر من حالة متلازمين أو منفصَلين بحسب الأزمنة والامكنة. نجد النوع الأوّل في الولايات المتحدة، لا الثاني. فعلى الرغم من أنّ الأميركيين يغيّرون قوانينهم باستمرار فإنّهم يحترمون أساس الدستور ولا يقبلون المساس به.

في عصرنا هذا، يسود المبدأ الجمهوري في أميركا كما كان المبدأ الملكي هو السائد في فرنسا في عهد لويس الرابع عشر. إذ لم يكن فرنسيّو تلك الحقبة من مؤيّدي النظام الملكي وحسب، بل إنّهم ما كانوا ليتصوّروا أيضًا أنّ ثمة ما قد يحلّ محلّه. وكانوا يقرّون به كما يقرّ المرء بمسار الشمس وبتقلّب الفصول. ولم يكن من بينهم من ينصّب نفسه مدافعًا عن السلطة المَلَكيّة أو خصمًا لها.

على هذا النحو بالذات تقوم الجمهورية في أميركا، فلا نزاع بشأنها، ولا معارضة ولا حجّة، كما لو أنها وليدة توافق ضمني، وليدة ضربٍ من الإجماع الشامل.

مع ذلك أعتقد أن سكان الولايات المتحدّة إذ يعمدون باستمرار إلى تغيير فحوى الإجراءات الإداريّة إنّما يعرّضون مستقبل حكمهم الجمهوريّ إلى الخطر.

فأخشى ما أخشاه في آخر الأمر أن ينظر الناس إلى الجمهوريّة، في ظلّ هذا الترجّح الذي يعيق خططهم، على أنّها صيغة غير ملائمة للعيش في مجتمع.

وبذلك يكون السوء الناجم عن عدم ثبات القوانين الثانوية تمهيدًا للتشكيك في وجود القوانين الأساسيّة، ما قد يؤدي، ولو بطريقة غير مباشرة، إلى نشوب ثورة. لكنّ هذا الاحتمال ما زال بعيدًا.

ما يمكن توقّعه منذ اليوم هو أن تخلّي الأميركيين عن الجمهوريّة قد يفضي بهم سريعًا إلى نظام الاستبداد قبل أن يختبروا طويلًا النظام المَلَكي. قال مونتسكيو إنّ السلطة الأشدّ استبدادًا هي سلطة ملكٍ خَلَفَ جمهوريّة؛ إذ تنتقل السلطات غير المقيّدة التي مُنِحَت، من دون خشية، لحاكمٍ مُنتَخَب إلى وليٍّ بالوراثة. مثل هذا الأمر صحيحٌ إجمالًا، غير أنّه أكثر ما يصحّ على جمهوريةٍ ديمقراطيّة. فالحاكمون في الولايات المتحدة لا يُنتَخَبون من قبل طبقة معيّنة من المواطنين، بل من قبل أغلبية الأمّة. وهم يمثّلون مباشرةً أهواء الجمهور، ويرتهنون لتطلّعاته، فلا يُثيرون إذًا لا كراهية ولا خشية؛ ثمّ إنّي قد أشرتُ سابقًا إلى ما أُبديَ من عدم اهتمام جدّي بالحدّ من سلطاتهم وحصر نطاق صلاحياتهم، وإلى اتساع هامشِ نفوذهم التحكّمي. وقد ولّد واقع الحال هذا عاداتٍ لن تزول بزوالِه. فقد يحتفظ الحاكم الأميركيّ بنفوذه غير المحدود عَقِبَ تنحّيه (أو تنحيته) عن موقع المسؤولية، ويستحيل القول عندئذٍ عندي أي حدّ قد يتوقّف الطغيان.

هناك أناس بين ظهرانينا يتوقّعون نشأة الأرستقراطية في أميركا، ولا يتوانون عن التنبّؤ بدقّة بالحقبة التي ستتمكّن فيها من الاستيلاء على السلطة.

لقد قلتُ في السابق، وأكرّر قولي إنّ الوجهة الحالية للمجتمع الأميركي تبدو لي أكثر نزوعًا إلى الديمقراطية.

وإنّي مع ذلك لا أنفي مُطلقًا أنّ الأميركيين ربما عمدوا ذات يوم إلى تقليص دائرة الحقوق السياسيّة لديهم، أو إلى مصادرة هذه الحقوق نفسها وحصرها في يد فرد واحد. غير أنني بعيد كلّ البعد من الاعتقاد أنّهم سيعمدون يومًا إلى قصرِ استخدام هذه الحقوق على طبقة معيّنة من المواطنين، أو بمعنى آخر، أن يؤسّسوا لنشأة أرستقراطية ما.

كلّ جسم أرستقراطي يتكوّن من عدد معيّن من المواطنين الذين لا يبتعدون كثيرًا عن جمهور الشعب، ومع ذلك يحتلّون مواقع دائمة فوق مستوى الشعب. جسمٌ قريبٌ غير أنّه ليس في المتناول. جسمٌ يختلط به الشعب كلّ اليوم، ولكن لا يسعه الاندماج معه.

يعجز العقل عن تصوّر أمرٍ منافٍ لطبيعة النفس البشريّة ونوازعها الخفيّة أكثر مما ينافيها إذعان من هذا القبيل: فلو تُرك البشر لخياراتهم الشخصيّة لفضّلوا على الدوام سلطة الملك التحكّمية على الإدارة المنتظمة لطبقة النبلاء.

تحتاج الأرستقراطيّة، كي تبقى، إلى تبرير التفاوت بين الناس مبدئيًا، وإلى تشريعه مُسبقًا، وجعلِه عاملًا في أسس التعاطي ضمن الأسرة في الوقت الذي تعمل فيه على نشره في المجتمع. أي إنّها تحتاج إلى كلّ ما يتنافى مع العدالة الطبيعيّة وما لا يُقبل به من البشر إلّا انتزاعًا وعنوةً.

لا أعتقد أننا قد نعثر، منذ نشأة المجتمعات البشريّة إلى اليوم، على مَثَلٍ لشعبٍ واحد قد أنجب، باختياره الحرّ وجهوده الخاصّة، أرستقراطيّة في دياره. ذلك أنّ جميع أرستقراطيات العصور الوسطى هي وليدة الغزو. فقد كان المنتصر هو النبيل، والمهزوم هو العبد. كانت القوّة وقتذاك تفرض التفاوت الذي ما أن يغدو جزءًا من عادات السلوك حتّى يلبث فيها، قائمًا في ذاته، قبل أن ينتقل تلقائيًا إلى نصّ القوانين.

لقد شهدنا مجتمعات قُيض لها، بفعل تعاقب أحداثٍ سابقة لوجودها، أن تنشأ أرستقراطية، قبل أن يُعيدها تعاقب العصور إلى نهج الديمقراطية. ذاك كان مصير الرومان، والبرابرة من بعدهم. غير أنّ ما لم نشهد له مثيلًا، وقد يكون عين الجدّة في العالم، هو أن ينشأ شعبٌ على مبادئ الحضارة والديمقراطية ثمّ يُقيم التفاوت بين الناس تدريجًا، إلى أن يُرسّخ في صلبِه امتيازات حصينة وفئات مغلقة على ذاتها.

لا شيء يدلّ على أنّ أميركا مُرشّحة لأن تكون المِثال الأوّل على ذلك.

بضع ملاحظات على العوامل التي أدّت إلى ازدهار التجارة في الولايات المتحدة

هيّأت الطبيعة للأميركيين جميع الأسباب التي من شأنها أن تجعل منهم أمّة بحرية عظيمة.- امتداد شواطئها.- عمق مرافئها.- عِظَمُ أنهارها.- ومع ذلك لا يُعزى تفوّق الأنكلو-أميركيين التجاري إلى عوامل جغرافية وطبيعية بقدر ما يُعزى إلى عوامل ذهنية وأخلاقية.- دواعي هذا الاعتقاد.- مستقبل الأنكلو-أميركيين كشعبٍ تاجر.- إنّ تفكّك الاتحاد لن يوقف ازدهار النشاط البحري للأمم التي يتكوّن منها.- لماذا.- الأنكلو-أميركيون مدعوون بطبيعة الحال إلى سدّ حاجات سكان أميركا الجنوبيّة.- وسيغدون كالإنكليز سعاةَ جزء كبير من العالم.

من خليج فوندي (Fondy) إلى مصبّ نهر ساباين (Sabine) عند خليج المكسيك، يبلغ طول ساحل الولايات المتحدة نحو 900 فرسخ.

تشكّل هذه الشواطئ خطًّا متصلًا، وتخضع جميعها لسلطة واحدة.

ما من أمّة في العالم قد توفّر للتجارة موانئ أعمق وأوسع وأكثر أمانًا من الموانئ الأميركية.

يشكّل سكّان الولايات المتحدة أمّة متحضّرة عظيمة شاءت الأقدار أن تضعها وسط قفار على مسافة 1200 فرسخ من مركز الحضارة الرئيس. ما يعني أن أميركا تحتاج إلى التواصل يوميًا مع أوروبا. طبعًا سوف يتمكّن الأميركيون، على توالي الأيام، من إنتاج أو صنع معظم ما يحتاجون إليه محليًا؛ مع ذلك لا تستطيع هاتان القارّتان العيش إحداهما بمعزلٍ عن الأخرى: فثمّة روابط طبيعية كثيرة تجمع بينهما سواء من حيث الحاجات أو الأفكار أو العادات أو الأعراف والتقاليد.

يمدّنا الاتحاد بمنتجات أضحت ضرورية لنا، لكنّ أرضنا لا تنبتها أو قد تنبتها بأكلاف باهظة. ولا يستهلك الأميركيون إلّا جزءًا يسيرًا من هذه المنتجات، أمّا الفائض فيصدّرونه إلينا.

أوروبا إذًا هي سوق أميركا كما أنّ أميركا هي سوق أوروبا؛ والتجارة البحريّة ضرورية لتمكين سكان الولايات المتحدة من نقلِ موادهم الأولية إلى موانئنا بقدر ما هي ضرورية لتمكينهم من استيراد سلعنا المصنّعة.

كانت أميركا أمام خيارَيْن لا ثالث لهما: فإمّا أن توفّر للأمم البحرية الأخرى ما تحتاج إليه من مواد أولية لصناعتها، إذا شاءت هي ألا تخوض في أعمال التجارة على غرار ما فعل إسبانيو المكسيك؛ وإمّا أن تغدو إحدى أكبر القوى البحريّة في العالم. فلم تجد مفرًّا من اختيار الحلّ الثاني.

لطالما أظهر الأنكلو-أميركيون ميلًا شديدًا إلى ركوب البحر. وجاء الاستقلال، بقطعه الأواصر التجارية التي كانت تربطهم بإنكلترا، بمثابة حافز أطلق العنان لحسن درايتهم في الشؤون البحريّة. فمنذ الاستقلال ازداد عدد السفن في أميركا بمعدّلٍ يكاد أن يضاهي معدّل التزايد السكاني فيها. واليوم أضحى الأميركيون هم الذين ينقلون بسفنهم الخاصّة تسعة أعشار المنتجات المستوردة من أوروبا[94]. كما أن الأميركيين هم أيضًا من ينقلون إلى المستهلك الأوروبي ثلاثة أرباع صادرات العالم الجديد[95].

ثمّ إنّ مرافئ هافر وليفربول تزدحم بسفن الولايات المتحدة بينما لا يُشاهدُ المرء سوى عدد قليل من السفن الإنكليزية أو الفرنسية في مرفأ نيويورك[96].

(94) بلغت قيمة المستوردات على سفن محليّة في العام المنصرم في 30 أيلول/ سبتمبر 1832، 101,129,266 دولارًا. أمّا قيمة المستوردات بواسطة سفن أجنبيّة فلم تتجاوز 10,731,039، أي ما يوازي 1/ 10.

(95) القيمة الإجمالية للصادرات خلال العام نفسه بلغ 87,176,943 دولارًا. أمّا إجمالي قيمة الصادرات بواسطة سفن أجنبية فبلغ 21,036,183 دولارًا، أي ما يوازي 4/ 1.

William's Register, 1833, p. 398.

(96) في غضون الأعوام 1829 و1830 و1831، رست في موانئ الاتحاد سفن بلغ مجمل حمولتها 3,307,719 طنًا. ولم تبلغ حمولة السفن الأجنبيّة من إجمالي هذه الحمولة سوى 544,571 طنًا، أي كانت النسبة تقريبًا هي 16 إلى 100. يُنظر: =

هكذا نرى أنّ التاجر الأميركي لا يتصدّى للمنافسة على أرضه فحسب، بل أيضًا يتصدّى بتفوّق لمنافسة الأجانب على أرضهم.

أمّا تفسير ذلك فبسيط جدًا: فمن بين سفن العالم قاطبة، وحدها سفن الولايات المتحدة تعبر البحار بتكلفة أقلّ. وإذا حافظت البحريّة التجارية الأميركيّة على هذه المزية التي تجعلها متفوّقة على سواها، فهي لن تحتفظ بما أنجزته من مكاسب وحسب، بل إنّ مكاسبها سوف تزداد يومًا بعد يوم.

ليس بالأمر اليسير علينا أن نعلّل التكلفة المتدنية للنقل البحري الأميركي قياسًا بسواه. إذ يُخيّل إلينا، من الوهلة الأولى، أنّ مثل هذا التفوّق قد يُعزى إلى بعض المزايا الجغرافية التي وفّرتها الطبيعة لها. غير أنّ الأمرَ خلاف ذلك.

إنّ تكلفة بناء السفن الأميركية تضاهي التكلفة التي ننفقها على بناء سفننا[97]؛ وهي ليست مبنية على نحو أفضل، ولا تصلح للخدمة زمنًا أطول.

يتقاضى الملاّح الأميركي أجرًا أعلى من أجر الملاّح الأوروبي. وبرهاننا على ذلك هو أعداد الأوروبيين الذين يعملون في البحرية التجارية الأميركية.

فما السبب إذًا في كون النقل البحري الأميركي أقلّ تكلفة؟

من العبث في اعتقادي أن نعزو أسباب هذا التفوّق إلى مزايا جغرافية. فالأرجح أنّه يُعزى إلى مزايا فكرية وأخلاقية صرف.

= *National Calendar* (1833), p. 304.

وفي غضون الأعوام 1820 و1826 و1831، بلغت حمولة السفن الإنكليزية التي رست في مرافئ لندن وليفربول وهول 443,800 طنًا. أمّا حمولة السفن الأجنبيّة التي رست في هذه المرافئ في غضون الأعوام نفسها فبلغت 159,431. كانت النسبة إذًا نحو 36 إلى 100.

Companion to the Almanac, 1834, p. 169.

وفي عام 1832، بلغت نسبة السفن الأجنبيّة إلى السفن الإنكليزية التي رست في مرافئ بريطانيا العظمى، 29 إلى 100.

(97) إنّ أسعار المواد الأولية في أميركا هي إجمالًا أقلّ مما هي عليه في أوروبا، ولكنّ سعر اليد العاملة فيها أعلى مما هي عليه في أوروبا.

وقد توضح المقارنة الآتية ما أرمي إليه:

إبان حروب الثورة أدخل الفرنسيون إلى العلم العسكري فنّ احترابٍ جديدًا حيّر أكثر القادة العسكريين حنكة وتجربة وكاد أن يقوّض أعرق المَلَكيّات في أوروبا. لقد عمدوا، وأول مرة في تاريخ العلم العسكريّ، إلى الاستغناء عن جملة أشياء كانت تعدّ حتّى ذلك الحين لا غنى عنها في الحروب. وحثّوا جنودهم على بذل جهود جديدة لم يسبق للأمم المتمدّنة أن حثّت جنودها عليها. كأن يُنجزوا المهام المناطة بهم وهم يتقدّمون مُسرِعين، وألا يتردّدوا في المخاطرة بحياة الرجال في سبيل الهدف المنشود.

كان الفرنسيون أقلّ عددًا وثراء من أعدائهم. ولا يملكون ما لأعدائهم من سعة الموارد. ومع ذلك كانوا ينتصرون باستمرار ما حدا بأعدائهم إلى تقليد أساليبهم ومحاكاتها.

أدخل الأميركيون شيئًا من فنّ الاحتراب هذا في أعمالهم التجارية. وما كان يفعله الفرنسيون طلبًا للظَفَر، طبّقه الأميركيون طلبًا للتكلفة الأقل.

لا يُغامر الربّان الأوروبي في ركوب البحار إلّا بكثير من الحذر. فلا يُبحر إلّا إذا كان الطقس مواتيًا؛ وإذا تعرّض لحادث طارئ، يُبحر عائدًا باتجاه الميناء ليلًا، ويطوي قسمًا من أشرعته، وإذ تبيضّ مياه المحيط لقربه من اليابسة يبطئ من سُرعته ويستدلّ بعلائم الشمس.

الأميركي يُهمل أساليب التحوّط هذه ويتحدّى المخاطر. يُبحِرُ في خضمّ العاصفة. ويبسط أشرعته للريح ليلَ نهار. يواصل إبحاره منكبًّا على إجراء التصليحات اللازمة لمركبه المتضرّر من هبوب العاصفة، وإذا بلغ أخيرًا ختام رحلته ينطلق بسرعة باتجاه اليابسة كأنّ الميناء يلوحُ لعينيه من بعيد.

غالبًا ما تتعرّض السفن الأميركية للغرق. ولكن ما من ربّان يمخر البحار بسرعة تضاهي سرعة الربّان الأميركي. ولأنّه يُنجز الأمور نفسها التي قد يُنجزها آخر، ولكن في مهلةٍ أقصر، فإنّه يستطيع أن ينجزها بتكلفة أقلّ.

من عادة الربّان الأوروبي أن يعرّج على موانئ كثيرة إذا كانت رحلته طويلة. ويهدر وقتًا ثمينًا في البحث عن مرفأ لرسوّ عارِض وفي تحيّن الفرصة للخروج منه، كما ينفق فيه مالًا كرسوم متوجّبة كلّ يوم للبقاء فيه.

يبحر الربّان الأميركي من بوسطن قاصدًا الصين ليشتري الشاي من هناك. يرسو في ميناء كانتون حيث يقضي بضعة أيام ثمّ يعود أدراجَه. في غضون ما يقلّ عن السنتين يقطع مسافةً تعادل محيط الكرة الأرضية، ولا يطأ اليابسة في الأثناء إلّا مرّة واحدة. وفي أثناء رحلة تستغرق من ثمانية إلى عشرة أشهر، يشرب ماء أجاجًا ويأكل لحمًا مملّحًا. يكافح باستمرار أنواء البحر والمرض والسأم؛ ولكن عند عودته بإمكانه أن يبيع ليبرا الشاي بأقلّ مما يبيعها التاجر الإنكليزي بفلسٍ واحد. وبذلك يكون قد حقّق مرادَه.

لا أجد ما أعبّر به عمّا يجول في خاطري خيرًا من القول إنّ الأميركيين يُظهرون ضربًا من البطولة في الأساليب التي يتبعونها في تجارتهم.

أمّا التاجر الأوروبي فسوف يجد على الدوام مشقّةً بالغةً في مضاهاة منافسه الأميركي الذي لا يتبع في سلوكِه الآنفِ الذكر خططًا مدروسةً وإنّما ينساق وراء ما يمليه عليه طبعه وطبيعته.

تلحّ على ساكن الولايات المتحدة جميع الاحتياجات والرغبات التي تولّدها أيّ حضارة، ولا يجد من حوله، كما هي الحال في أوروبا، مجتمعًا مُنظّمًا ببراعةٍ لتلبية هذه الاحتياجات والرغبات. لذلك غالبًا ما يكون مضطرًا إلى السعي بنفسِه وراء الأشياء المختلفة التي جعلتها تربيته وعاداته ضرورية له. ففي بعض الأحيان قد نصادف في أميركا رجلًا يتولى بنفسِه حرث حقله وتشييد منزله وصنع أدواته ونعالِه وغزل النسيج الخشِن الذي يجعله كسوةً له بيديه. إنّ أمرًا كهذا يُفسِدُ إتقان الصُنعة، لكنّه يُسهم، إلى حدّ بعيد، في تطوير ذكاء العامل. فما من شيء أدعى إلى ترسيخ النزعة الماديّة في نفس الإنسان وإلى تجريد أعماله من كلِّ أثرٍ ذهني أو روحي، من الإسرافِ في تقسيم العمل. وفي بلدٍ كأميركا، حيث الناس المتميّزون قلّة نادرة، لا يُعقَل أن يُفرَض على كلّ من زاول مهنة الخضوعُ لفترة تأهيل مهني مديدة. فلا عَجَب إذًا إنْ ألفينا الأميركيين

ينتقلون بين الصنائع والمهن، ويحرزون كسبًا منها، وفق ما يقتضيه واقع الحال من حاجات. وقد نجد منهم من عملوا على التوالي محامين ومزارعين وتجارًا ومبشّرين إنجيليين وأطباء. وإذا كان الأميركي أقلّ براعة من الأوروبي في كلّ صنعة، فما من صُنعةٍ في المقابل إلّا وزاولها بهذا القدر أو ذاك. فقدراته وطاقاته أعمّ وأشمل، وأفق تفكيره أوسع. ما من قاعدة متّبعة لوضعِ الإنسان الاجتماعي تقيّد سعي الأميركي. كما أنه ينأى بنفسِه عن الأحكام المُسبقة بشأن المهن. لا يشعر بأنّه مقيّد بأسلوب عملٍ معيّن، قديمًا كان أو مستجدًّا. لم يكوّن لنفسِه عادات متأصّلة، ويسعه بيسر بالغ أن يلبث خارج كلّ تأثير قد تمارسه العادات الأجنبيّة على النفس، لأنّه يعلم أن بلاده لا تشبه أيّ بلد آخر وأنّ حالها هي حالٌ مستجدّة لم يعهدها العالم من قبل.

الأميركي يقطن أرضَ عجائب؛ كلّ شيء من حوله يتحرّك باستمرار، وكلّ حركة تبدو خطوةً نحوَ التقدّم. لذلك ترتبط فكرة الجديد في ذهنه بفكرة الأفضل. ولا يرى، حيثما يرى، حدًّا قد تكون الطبيعة أقامته سدًّا لإحباط جهود الإنسان؛ بل لعلّه يرى أنّ ما لم يُعمَل هو ما لم تجرِ بعدُ محاولة لعَمَلِه.

إنّ الحِراكَ الشامل الذي يسود الحياة في الولايات المتحدة، والتقلّب الدائم في السوانح والفرص، والانتقال المفاجئ للثروات العامّة والخاصّة، هذه كلّها عوامل متضافرة لتنميةِ ما يعتمل في النفس الأميركيّة من هياجٍ محموم يؤهّلها، على نحوٍ لافت، لبذل أقصى الجهود، ويبقيها، إذا جاز القول، على مستوى أعلى من المستوى العام للبشريّة جمعاء. ففي نظر الأميركي، الحياة بأسرها تجري كمباراة، أو كزمان ثورة، أو كيوم معركة.

ولمّا كانت هذه العوامل فاعلةً في جميع الأفراد في وقتٍ واحد، فإنّها تطبع، في آخر الأمر، الطباع القومية بنزعة طاغية. فلا بدّ للأميركي، أي أميركي نصادفه إذًا، من أن يكون متوقّد الرغبات والتطلّعات، مبادرًا، مغامرًا، وبخاصة مجدّدًا. وهذه الروحيّة ماثلة، في أي حال، في سائر أعماله. ويُضمّنها قوانينَه، ومعتقداته الدينية ونظريات اقتصاده الاجتماعي وصُنعَتَه الخاصّة. يحملها معه أينما حلّ، في مجاهل الغابات والقفار، أو في قلب المدينة. وهذه الروحية

نفسها مطبّقةً في مجال التجارة البحرية، هي التي تحثّ الأميركي على الإبحار بسرعةٍ أكبر وتكلفة أقلّ من سائر تجّار العالم.

إذا أقام بحّارة الولايات المتحدة على مزاياهم الفكرية وتفوّقهم العملي الناجمِ عنها، فإنّهم لن يستمرّوا في مدّ منتجي بلادهم ومستهلكيها بما يحتاجون إليه وحسب، بل سيتحوّلون شيئًا فشيئًا، على غرار الإنكليز[98]، إلى سُعاةٍ للشعوب الأخرى.

إننا نشهد هذا التحوّل بأمّ العين. وقد رأينا، منذ بعض الوقت، كيف أصبح الربابنة الأميركيون يعملون وسطاءَ في التجارة بين عدد من الأمم الأوروبية[99]. وسوف تكون أميركا هي مستقبلهم الواعد الأرحب.

أنشأ الإسبان والبرتغاليون في أميركا الجنوبية مستوطنات كبرى لم تلبث أن تحوّلت، بمرور الأيام، إلى إمبراطوريات. غير أنّ الحرب الأهلية والاستبداد يجعلان اليوم من هذه البقاع الشاسعة أرضًا خلاء، حيث توقّفت حركة الهجرة إليها؛ أمّا سكّانها، وهم قليلو العدد منهمكون في الدفاع عن أنفسِهم، فبالكاد يشعر واحدهم بالحاجة إلى تحسين أحوالها.

غير أنّ الأمور لا تكون دائمًا على هذه الشاكلة. فقد تمكّنت أوروبا المتروكة لمصيرها من الخروج من ظلمات العصور الوسطى بمجهودها الذاتي. أميركا الجنوبية تعتنق المسيحيّة مثلنا، وهي تتبنّى العمل بموجب قوانيننا وأعرافنا، وتنطوي على بذور الحضارة التي نَمَت في صلبِ أممنا الأوروبية وجميع ملحقاتها. وثمّة ما هو متوافر لأميركا الجنوبية ولم يكن متوافرًا لنا، وهو مَثَلُنا: فما الذي يدعوها إذًا لأن تقيم على بربريّتها؟

(98) لا يعني ما ذكرتُ إطلاقًا أنّ الأساطيل الإنكليزية تقصر نشاطها على نقل المنتوجات الأجنبية إلى إنكلترا أو نقل المنتوجات الإنكليزية إلى البلاد الأجنبية؛ إذ تؤسّس أساطيل إنكلترا التجارية اليوم ما يُشبه المشروع الضخم لعربات النقل العموميّة، وهي مستعدّة لتأجير خدماتها لسائر منتجي العالم وتوفير صلة الوصل بين شعوب العالم كافّة. ولعلّ فطنة الأميركيين في مجال الأعمال البحرية تحملهم على التفكير في مشروع مماثل يُنافس المشروع الإنكليزي.

(99) إذ بات جزء من التجارة عبر البحر الأبيض المتوسّط يتمّ بوساطة سفن أميركية.

المسألة هنا هي بالتأكيد مسألة وقت: ففي حقبة آتية لا محالة عاجلًا أم آجلًا، سوف يُنشئ أميركيّو المقلب الجنوبي من القارة أممًا مزدهرةً ومستنيرة.

ولكن عندما يحين الوقت الذي سيشعر فيه إسبان أميركا الجنوبية وبرتغاليّوها بحاجات الشعوب المتحضّرة، فسوف يتّضح لهم أنّهم ما زالوا عاجزين عن تلبيتها بأنفسِهم. ذلك أنّ آخر الوافدين إلى ركب الحضارة يرضخون لما اكتسبه السبّاقون من تفوّق. وسيعملون زمنًا طويلًا في الزراعة قبل تحوّلهم إلى الصناعة والتجارة، وسوف يحتاجون إلى وساطة الأجانب لبيع منتجاتهم في ما وراء البحار وللتزوّد، بالمقابل، بما باتوا يشعرون بحاجتهم المستجدّة إليه.

لا شكّ في أنّ أميركيي شمال القارة مدعوون إلى العمل ذات يوم على تلبية حاجات أميركيي جنوبها. لقد أحلّتهم الطبيعة في جوارهم. وبذلك وفّرت لهم جميع الوسائل الممهّدة لمعرفة جيرانهم وتقدير حاجاتهم كي يقيموا مع هذه الشعوب علاقاتٍ دائمة والاستيلاء تدريجًا على أسواقها. ما كان للتاجر الأميركي أن يسيء استغلال ما وفّرته له الطبيعة من مزايا ممهّدة إلّا إذا كان أقل جدارة من التاجر الأوروبي؛ والحالُ أنّه متفوّق عليه في نواحٍ عدّة. أصبح الأميركيون يمارسون اليوم تأثيرًا معنويًا بارزًا على سائر شعوب العالم الجديد. ومنهم يُستمدّ العلم والمعرفة. وقد اعتادت سائر الأمم التي تقطن القارّة أن تعتبرهم الفروع الأكثر استنارة والأقوى والأوسع ثراءً في الأسرةِ الأميركية الكبرى. لذلك فإنّ أنظار هؤلاء شاخصة أبدًا نحو الاتحاد، كما أنّهم يحاولون التماثل، قدرَ مُستطاعهم، بالشعوب التي يتكوّن منها. وتراهم يقصدون الولايات المتحدة كلّ يوم كي ينهلوا من عقائدها السياسيّة ويقتبسوا من قوانينها.

يحتلّ أميركيو الولايات المتحدة حيال شعوب أميركا الجنوبية موقعًا مماثلًا للموقع الذي احتلّه آباؤهم الإنكليز مِن قَبْل حيال الإيطاليين والإسبان والبرتغاليين، وسائر شعوب أوروبا التي، نظرًا إلى تخلّفها عنهم حضاريًا وصناعيًا، كانت تتلقّى من أيديهم معظم ما تستهلكه.

تمثّل إنكلترا اليوم البؤرة الطبيعيّة لتجارة معظم الأمم التي تجاورها. والاتحاد الأميركي مدعو للاضطلاع بدورٍ مماثل في المقلب الآخر للكرة الأرضية. وبهذا المعنى يمكن القول إنّ كلّ أمّة تنشأ أو تزدهر وتنمو في العالم الجديد، إنما تولد وتزدهر لصالح الأنكلو-أميركيين على نحوٍ ما.

في حال تفكّك الاتحاد، لا شك في أن نموّ الولايات التي تكوّن منها سوف يُبطئ قليلًا، ولبعض الوقت، ولكن ليس في الحجم الذي يتوقّعه البعض. فالواضح أنّ الولايات التجارية سوف تبقى متّحدة مهما جرى. فهي متجاورة، ومتماهية تمامًا من حيث القناعات والمصالح وعادات السلوك، وهي وحدها قد تشكّل قوة بحريّة عظمى. على حين أنّ انفصال جنوب الاتحاد عن شماله لن يؤهّله البتة للاستغناء عنه. وأشرتُ سابقًا إلى أنّ الجنوب لا يعمل في مجال التجارة؛ وليس ما يشير إلى أنّه سيغدو تاجرًا على المدى المنظور. ولذا سيضطرّ أميركيو جنوب الولايات المتحدة ولفترة طويلة إلى اللجوء إلى الأجانب كي يتمكّنوا من تصدير منتجاتهم واستيراد ما يحتاجون إليه. والحالُ أنّهم لن يجدوا بالتأكيد وسطاء أفضل من جيرانهم الشماليين لجهة انخفاض تكلفة خدماتهم. فلا بدّ لهم إذًا من اللجوء إلى خدماتهم لأن السعر الخفيض هو القانون الأساسي في التجارة. وما من سيادة أو قناعة قومية قد تصمد طويلًا إزاء انخفاض التكلفة. نكاد لا نعرف كراهية تضاهي الكراهية التي يتبادلها أميركيو الولايات المتحدة والإنكليز. وعلى الرغم من هذه المشاعر العدائيّة المتبادلة بين الأمّتين، فإنّ الإنكليز يزوّدون الأميركيين بمعظم السلع المصنّعة، وذلك لسبب وحيد وهو أنّهم يُزوّدونهم بها، خلافًا لشعوب أخرى، بأسعار أقلّ. لذلك قد يجوز القول إنّ ازدهار أميركا المتزايد يصبّ، برغمِ رغبات الأميركيين، في مصلحة الصناعة في إنكلترا.

يدلّنا العقل مؤيَّدًا ببرهان التجربة أنّ أي ازدهار تجاري، أيًا كان حجمه، لن يُكتَب له الدوام، ما لم تؤازره، عند الضرورة، قوةٌ عسكريّة.

هذه حقيقة تُدركها الولايات المتحدة جيّدًا شأنَ البلدان الأخرى قاطبةً. أصبح الأميركيون اليوم في وضعٍ يُمكّنهم من فرض احترام رايتهم. ولن يطول بهم الزمن حتّى تصبح رايتهم هذه مرهوبة الجانب.

إني على ثقة من أن تفكّك الاتحاد لن يؤدّي إلى تقليص القوى البحرية الأميركية، بل إلى تعاظمها. فاليوم لا تزال الولايات التي تعمل في التجارة متّحدة بتلك التي لا تعمل في هذا المجال، ولا تقبل هذه الأخيرة، في معظم الأحيان، إلّا على مضض، بتعزيز القوة البحرية التي لا تجني منها فوائد مباشرة.

أمّا إذا شكّلت ولايات الاتحاد التي تعمل في التجارة شعبًا واحدًا موحّدًا، فستغدو التجارة في نظرها مصلحة قومية عليا. ولن تتوانى إذ ذاك عن بذل التضحيات الجسام لحماية أساطيلها، ولن يحول شيء دون تحقيقها رغباتها في هذا المجال.

إني أرى أن الأمم كالبشر غالبًا ما تؤشّر، منذ صباها الأوّل، إلى السمات الرئيسة لأقدار مستقبلها. وعندما أرى الذهنية التي تتحكّم بأداء الأميركيين التجاري، واليُسر الذي يظهرونه في أدائه، والنجاحات التي يحرزونها، لا يسعني سوى الاعتقاد بأنّهم سيصبحون ذات يوم القوّة البحرية الأولى على هذه البسيطة. فثمّة ما يدعوهم إلى الاستيلاء على البحار، على غرار الرومان الذين كان ثمة ما يدعوهم إلى غزو العالم.

خلاصة الجزء الأول

ها إني بَلغت الخواتمَ من مقاصدي. وظنّي إنّي حرصتُ، في معرض التطرّق إلى مستقبل الولايات المتحدة ومصيرها، على جعلِ موضوع بحثي أقسامًا متمايزةً لعلّ القسمةَ تُلهمني النظرَ المتأنّي في كلّ جانبٍ منها.

أمّا الآن فإنّ غايةَ ما أصبو إليه هو أن يُنظر إلى مجمل الموضوع من زاوية نظر واحدة. وبدهيّ أنّ ما سأثبته ههنا لن يتوخّى الخوض في التفاصيل بقدر ما يتوخّى الدقّة. وسوف أرى إلى كلّ أمرٍ على حدة بقدرٍ أقلّ من الوضوح، غير أنّ نظرتي سوف تشمل الحقائق العامّة بقدرٍ أكبر من اليقين. سوف أجعلُ مَثَلي مَثَلَ الرحّالة الذي يتسلّق رابيةً مجاورة فورَ ابتعاده عن أسوار مدينة. كلّما ابتعد عنها غاب الذين غادرهم توًّا عن أنظاره؛ واختلطت مساكنهم في ظنّه، واحتجبت ساحاتهم العامّة؛ ولا يكاد أن يرى منها سوى خطط الشوارع؛ غير أنّه يُميّز بوضوح تخوم المدينة، وأول مرة يلحظُ شَكلَها الإجمالي الجامع. على هذا النحو يبدو لي أنني أرى، أول مرة، مستقبلَ العرق الإنكليزي في العالم الجديد برمّته. لقد حجبت الظلالُ تفاصيل هذه الصورة، غير أن نظرتي اهتدت إلى صورتها الإجمالية، وقد أتيح لي أن أكوّن فكرةً واضحةً عنها.

إنّ الأراضي التي تحتلّها أو تمتلكها الولايات المتحدة الأميركية تشكّل، على وجه التقريب، 1/ 20 من الأراضي المأهولة في العالم.

ومهما بلغ اتساع حدود هذه الأراضي، فلا يحسبنّ أحدٌ أنّ العرق الأنكلو-أميركي قد يرضى، إلى الأبد، في البقاء ضمن حدودها. فهو، منذ اليوم، ينتشر في ما وراء هذه الحدود.

لقد شهدنا حقبةً من الزمن كان يسعنا فيها أن ننشئ، نحن أيضًا، في المجاهل الأميركية أمّة فرنسيّة عظيمة وأن نوازن، جنبًا إلى جنبٍ مع الإنكليز، العالم الجديد. إذ سبق لفرنسا، في فترة سابقة، أن امتلكت في أميركا الشمالة مساحة من الأرض تعادل تقريبًا مساحة أوروبا بأسرها. وكانت أنهار هذه القارة الثلاثة الكبرى تجري في نطاق ملكيتنا. ولم تكن الأمم الهندية التي تقطن البقعةَ الممتدة من مصب نهر سان لوران إلى دلتا المسيسيبي تجيد لغة أخرى سوى لغتنا الفرنسيّة؛ أمّا المنشآت الأوروبية المنتشرة في نواحي هذه الأراضي الشاسعة فكانت تذكّر بمعالم وطننا؛ فهي تارةً تسمّى لويسبور (Louisbourg) ومونمرنسي (Montmorency) ودوكين (Duquesne) وطورًا سان لويس (saint-Louis) وفنسان (Vincennes) ونوفِل أورليان (Nouvelle-Orléans)، وهي جميعها أسماء تُعزّها فرنسا ويألفها سمعُنا.

غير أنّ تضافر ظروف[1]، لا مجالَ هنا لتعدادها، قد حَرَمتنا هذا الميراث الرائع. فحيثما كان الفرنسيون قلّةً غير مستقرّة، تعرّضوا إلى الهلاك. أمّا الباقون منهم فقد اجتمعوا في رقعة ضيّقة سرعان ما خضعت لسيطرة غير الفرنسيين. فلا يشكّل الأربعمئة ألف فرنسي الذين يقطنون كندا الجنوبية اليوم سوى فلول أمّة عريقة أغرقتها جموع أمّة جديدة. ومن حولهم تزداد أعداد السكان الأجانب الذين ينتشرون في كلّ ناحية ويتسلّلون إلى أوساط أسياد الأرض القدماء، ويسيطرون على مدنهم ويفسدون لغتهم. وهؤلاء مماثلون لسكان الولايات المتحدة. لذلك لا أجانب الصواب حين أقول إنّ العرق الإنكليزي لا يتوقّف عند حدود الاتحاد، بل يتجاوزها قُدُمًا نحو الشمال الشرقي.

لا نصادف في الشمال الغربي سوى بضع منشآت روسيّة ليست بذات شأن. أمّا في الجنوب الغربي فتقف المكسيك سدًّا منيعًا في طريق الأنكلو-أميركيين.

(1) وأوّلها أنّ الشعوب الحرّة التي اعتادت النظام البلديّ تفلح، أكثر من سواها، في إنشاء مستوطنات مزدهرة. فعادة الإنسان أن يتّبع أفكارًا نابعةً من ذات نفسه وأن يحكم نفسَه بنفسِه لا غنى عنها في بلد جديد حيث النجاح مرهون، في قسط كبير منه، بالجهود الفرديّة التي يبذلها المستوطنون.

بناء عليه يمكن القول إنّ التنافس على العالم الجديد لم يعد قائمًا اليوم إلّا بين عرقين متنافسين هما الإسبان والإنكليز.

وقد رسمت الحدود الفاصلة بينهما بموجب معاهدة. ولكن مهما كانت بنود هذه المعاهدة مؤاتية للأنكلو-أميركيين، فإنّي على يقين بأنّهم لن يتوانوا عن مخالفتها ذات يوم.

وراء حدود الاتحاد لجهة المكسيك تمتدّ أقاليم واسعة لا تزال غير مأهولة بالسكان. وسوف يدخلها سكان الولايات المتحدة قبل أن يدخلها حتّى مَن يملكون الحقّ في الاستقرار فيها. سوف يستولون على الأرض ويقيمون عليها جماعاتٍ، وعندما يظهر أخيرًا مالكها الشرعيّ سوف يجد القفر مُستَصلحًا للزراعة وأجانبَ حلّوا مطمئنين في ملكِه.

أرضُ العالم الجديد ملكٌ لِمَن يشغلها أوّلًا، والسيطرة للسبّاقِ في بلوغها.

قد لا تأمن الأراضي المأهولة نفسها من غزو الوافدين إليها.

لقد أشرتُ في ما سبق إلى ما يجري في مقاطعة تكساس. فسكّان الولايات المتحدّة ينتقلون إليها فُرادى وجماعاتٍ ويشترون الأراضي ويُقيمون فيها راضخين لقوانينها غير أنّهم ينشرون في ربوعها لغَتهم وعادات سلوكهم. مقاطعة تكساس لا تزال تحت السيطرة المكسيكيّة. ولكن عمّا قريب لن تكون مأهولة بأغلبية مكسيكية. ومثل هذا الأمر تشهده بقاعٌ أخرى يشاء الأنكلو-أميركيون أن يتواصلوا فيها مع سكّان من أصول مغايرة.

لا يسعنا التنكّر لحقيقة أنّ العرق الإنكليزي قد أحرز هيمنةً واسعةً على باقي الأعراق الأوروبيّة في العالم الجديد. فهو متفوّق عليها بأشواط من حيث مستواه الحضاري والصناعي ومن حيث قوّته. ولن يتوانى الإنكليز عن طلب المزيد من التوسّع والانتشار ما دامت الأراضي المُتاحة لزحفهم قفرًا أو شبه مأهولة، وما داموا لا يجدون في مسار زحفهم تجمّعات كبيرة من السكان. ولن يتوقّف هذا الزحف عند حدود رسمتها المعاهدات، بل سيتخطّى، من كلّ ناحية وصوب، هذه السدود المصطنعة.

لعلّ ما يُساعدُ، على نحوٍ لافت، في هذا النموّ السريع للعرق الإنكليزيّ في العالم الجديد هو الموقع الجغرافي الذي يحتلّه فيه.

فإذا تقدّمنا شمالًا بلغنا القطب المتجمّد، وإذا انحدرنا بضع درجاتٍ جنوبًا بلغنا قيظ خطّ الاستواء. ما يعني أنّ إنكليز أميركا يقيمون في المناطق الأكثر اعتدالًا، من الناحية المناخية، والأكثر صلاحًا لسكنى البشر، من القارّة.

يظنّ البعض أنّ الولايات المتحدة لم تشهد ازديادًا ملحوظًا في عدد سكّانها إلّا عقبَ الاستقلال. وهذا خطأ شائع. فالحقيقة أنّ معدّل ازدياد السكّان اليوم مماثلٌ للمعدّل الذي شهدته البلاد في العهد الاستعماري. ففي ذلك الحين كان العدد يتضاعف كلّ 22 عامًا. غير أنّ الرقم آنذاك ما كان ليتخطّى آلاف المقيمين، أمّا اليوم فالعدد يُحتَسبُ بالملايين. فما كان خفيًا عن الأنظار قبل قرن من الزمن أضحى اليوم ماثلًا للعيان.

إنّ وجود الإنكليز في كندا، وهم يدينون بالولاء لملك، يزداد عددًا وانتشارًا بما يضاهي تقريبًا وتيرة ازدياد الإنكليز في الولايات المتحدة الذين يعيشون في ظلّ حكمٍ جمهوري.

لقد استمرّت الزيادة في عدد السكّان، وبالمعدّل المشار إليه سابقًا، طوال الأعوام الثمانية التي استغرقتها حرب الاستقلال.

على الرغم من تحالف بعض الأمم الهندية الكبرى مع الإنكليز، عند الحدود الغربيّة، فإنّ حركة الهجرة باتجاه الغرب لم تبطأ أو تتوقّف في أي حال. وبينما كانت شواطئ الأطلسي تتعرّض للتخريب من قبل العدوّ كانت كنتاكي والأقاليم الغربيّة من بنسيلفانيا وولايتا فيرمونت وماين تستقبل أعدادًا إضافية من السكّان. حتّى حالُ الفوضى التي أعقبت الحرب لم تحُل دون ازدياد السكّان ودون توغّل الناس، تدريجًا، في القفار والمجاهل. لذا يمكن القول إنّ اختلاف القوانين وحال السلم أو الحرب، حال الفوضى أو النظام، لم يكن لها تأثير ملموس على النموّ المتوالي للأنكلو-أميركيين.

وهذا أمرٌ لا يصعب فهمه. فما من عوامل، مهما بدت شاملة وعمومية، قد تؤثّر في وقتٍ واحد على سائر الأرجاء في بقعةٍ من الأرض بمثل هذا الاتساع.

فالمؤكّد أن جزءًا من البلاد سوف يكون بمنأى أن الكوارث التي قد تحلّ بالجزء الآخر، ومهما اشتدّت الويلات فإنّ العلاج المتوفّر أنجع وأقوى.

فلا يظنّن أحدٌ إذًا أنّ مُستَقبَل العرق الإنكليزي في العالم الجديد مُعرّضٌ لانتكاسة ما. فقد يؤدّي تفكّك الاتحاد وما قد ينجم عنه من حروبٍ في القارة، وإلغاء الجمهورية وما قد ينجم عنه من طغيان، إلى إعاقة هذا النموّ لكنّهما لن يحولا حتمًا دون بلوغهم المقدَّر. فما من قوّة على وجه البسيطة قد تمنع المهاجرين من التوغّل في هذه المجاهل الخصيبة المُشرعَة، من كلّ صوب، لحُسنِ تدبير الإنسان والتي تشكّل ملاذًا واعدًا من كلّ بؤس وفاقة. لن تقوى طارئاتُ مُقبلِ الزمان، أيًا كانت، على تجريد الأميركيين لا من مناخهم ولا من بحارهم الداخليّة ولا من أنهارهم العظيمة ولا من خصوبة تربتهم. ولن تقوى لا القوانين المجحفة ولا الثورات ولا الفوضى على تقويض ما بأنفسهم من ميلٍ إلى الرخاء وروح المغامرة الذي يبدو أنّه السمة المميّزة لعرقهم، أو إخماد شعلة المعارف التي تنير طريقهم.

لذا يمكن القول إنّ مجاهل المستقبل تنطوي، في الأقلّ، على أمرٍ مؤكّد، وهو أنّ الزمان المُقبل، وقد نصفه بالوشيك لأنّ الأمر هنا يتعلّق بحياة الشعوب، سوف يشهد انتشار الأنكلو-أميركيين، وحدهم، في جميع المناطق الممتدة بين الجليد القطبيّ وخط الاستواء؛ ومن شواطئ المحيط الأطلسي إلى شواطئ بحر الجنوب.

وفي اعتقادي أنّ المساحة التي سيحتلّها العرق الأنكلو-أميركي ذات يوم قد تبلغ ثلاثة أرباع مساحة أوروبا[2]. وبما أنّ مناخ الاتحاد هو، بالإجمال، أفضل من مناخ أوروبا، ومزاياه الطبيعية تُضاهي مزاياها، فمن البدهيّ إذًا أن يغدو عدد سكّانه ذات يوم متناسبًا مع عدد سكان أوروبا.

(2) تشغل الولايات المتحدة وحدها مساحةً تعادل نصف مساحة أوروبا. إذ تبلغ مساحة أوروبا 500 ألف فرسخ مربّع؛ أمّا عديد سكّانها فيبلغ 205 ملايين نسمة.

Malte-Brun, liv. CXIV, vol. 6, p. 4.

إنّ أوروبا الموزّعة بين أمم عدة ومختلفة؛ أوروبا التي مزّقتها الحروب المتجدّدة على الدوام وبربريّة العصور الوسطى، بلغت كثافة السكّان فيها 410 نسمة[3] في الفرسخ المربع الواحد. فما هي القوّة القاهرة التي قد تحول دون بلوغ الولايات المتحدة مثل هذه النسبة ذات يوم؟

سوف تمضي قرون طويلة من الزمن قبل أن تفقد مختلف سلالات العرق الإنكليزي الأميركي الملامح المشتركة في مظهرها. ولا يستطيع أحد أن يتكهّن بحلولِ الزمن الذي سيسود فيه التفاوت الدائم في المراتب والفرص في العالم الجديد.

فأيًّا كانت الفروق التي قد يولّدها ذات يوم السلم كما الحرب، والحريّة كما الطغيان، والرخاء كما البؤس، في مصير مختلف سلالات الأسرة الأنكلو- أميركية الكبرى، فإنّها ستحتفظ، جميعها، بأوضاع اجتماعية متماثلة وستبقى الأعراف والآراء النابعة من الأوضاع الاجتماعية قاسمًا مُشتَرَكًا في ما بينها.

لقد كانت الرابطة الدينية، في القرون الوسطى، كفيلة، وحدها، بجمع الأعراق المختلفة التي قطنت أوروبا، في بوتقة حضارية واحدة. وما يجمع بين الإنكليز في العالم الجديد ألف رابطة ورابطة، كما أنّهم يعيشون في عصرٍ يشهد تناميًا ملحوظًا لنزعة المساواة بين البشر.

كانت القرون الوسطى عصرَ انقسام وتجزئة. ففي تلك الحقبة كان كلّ شعبٍ وكلّ مقاطعة ومدينة وأسرة تنزع بقوّة إلى التفرّد والتمايز عن سواها. أمّا في عصرنا هذا فإننا نشهدُ نزوعًا معاكسًا، إذ يبدو أنّ الشعوب تتجه نحو الوحدة. وثمة روابط فكرية تجمع ما بين الأنحاء المتباعدة على هذه الأرض؛ ولا يسع الناس أن يلبثوا يومًا واحدًا غرباءَ لا يعرف بعضهم بعضًا، أو أن يبقوا غافلين عمّا يجري في ناحية نائية من نواحي الكون: ولذلك نلاحظ أنّ الاختلاف بين الأوروبيين وذريتهم في العالم الجديد، على الرغم من أن

---

(3) يُنظر:

Malte-Brun, liv. CXVI, vol. 6, p. 92.

المحيط يفصل بينهم، هو أقلّ ممّا كان سائدًا بين بعض المدنِ في القرن الثالث عشر التي لم يكن يفصل بينها سوى مجرى نهر.

إذا كان هذا النزوع إلى المماثلة يقرّبُ ما بين شعوب أجنبيّة، فكم حريّ به أن يحول دون تباعد الفروعِ من شعبٍ واحد.

إذًا سوف يأتي زمنٌ تشهد فيه أميركا الشمالية حالًا من المساواة التامّة بين سكّانها الـ 150 مليونًا[4] والذين سينتمون إلى أسرةٍ واحدة، ويتشاطرون منطلَقًا واحدًا وحضارة واحدة ولغة واحدة ودينًا واحدًا وعادات واحدة وأعرافًا واحدة، ومن خلالها يتخذ الرأي المتداول في ما بينهم صيغةً واحدة ولونًا واحدًا. هذا أمر مؤكّد، أمّا سوى ذلك فيرقى إليه الشكّ. إنّها حقيقة جديدة كلّ الجدّة على العالم، وقد يصعب على الخيال نفسِه أن يتصوّر فحواها.

في العالم اليومَ أمّتان عظيمتان تتجهان، على الرغم من اختلاف منطلقيهما، نحو الهدف عينه: وهما أمّة الروس وأمّة الأنكلو-أميركيين.

كلتاهما نشأت ونَمَت في الخفاء؛ وفي غفلةٍ من البشرية جمعاء تمكّنتا فجأة من احتلال المراتب الأولى بين الأمم، كما لو أنّ العالم تنبّه إلى نشأتهما وعظمتهما في وقت واحد.

إنّ جميع الأمم الأخرى تبدو وكأنّها بلغت تقريبًا أقصى الحدود التي رسمتها لها الطبيعة، وما عاد بوسعها إلّا أن تحافظ على الحدّ الذي بلغته. أمّا هاتان الأمّتان فلا تتوقّفان عن النمو[5]: جميع الأمم الأخرى تراوح في مكانها أو أنّها لا تتقدّم إلّا بألف جهد وجهد. أمّا هما فتسيران قُدُمًا بخطى ثابتة حثيثة نحو مستقبلٍ لا يسع العين أن تبصر آفاقه بعد.

---

(4) هذا هو العدد المتناسب مع عدد سكان أوروبا، انطلاقًا من معدّل الكثافة السكانية البالغ 410 في الفرسخ المربّع.

(5) روسيا هي الأمّة الوحيدة بين أمم العالم القديم التي تسجّل، مع الفرق، أعلى نسبة تزايد في عدد السكّان.

يكافح الأميركي ضدّ العوائق التي تضعها الطبيعة في طريقه. أمّا الروسي فيكافح ضدّ البشر. فالأوّل يكافح القفار والبربريّة، والآخر يكافح الحضارة مدجّجًا بجميع أسلحته: ولذا فإنّ الظَفَرَ في عُرفِ الأوّل يُنالُ بالمحراث، بينما يُنالُ بحدّ السيف في نظر الثاني.

لكي يبلغ هدفَه يعتمد الأول على المصلحة الشخصيّة، ويُفسِح في المجالِ، من دون توجيه منه، أمام الأفراد لاستخدام قوتهم وعقلهم.

أمّا الثاني فيركّز في شخص واحد كلّ ما في المجتمع من سلطان.

أحدهما يرى في الحريّة وسيلته الأساسيّة للعمل، أمّا الآخر فوسيلته العبودية.

منطلقاهما مختلفان، وطريقاهما متباعدتان؛ ومع ذلك يبدو أنّ كليهما مدعوّ، بمشيئة إلهيّة خفيّة، لأن يُمسك بمصيرِ نصف العالم.

الملاحظات

(أ):

صدرت أولى الصحف الأميركية في عام 1704. وطبعت في بوسطن. يُنظر: *Collection de la société historique de Massachusetts,* vol. 6, p. 66.

يُخطئ من يعتقد أنّ الصحافة الدورية لطالما تمتّعت بحرية تامّة في أميركا؛ لقد جرت محاولات لإقامة ما يشبه الرقابة المسبقة ونظام الضمانات.

إليكم ما طالعناه في الوثائق التشريعية لولاية ماساتشوستس، المؤرّخة في 14 كانون الثاني/ يناير 1722.

ترى اللجنة المنبثقة عن الجمعيّة العموميّة (الهيئة التشريعيّة للمقاطعة) وبعد النظر في القضيّة العائدة إلى صحيفة *New England Courant*، "أنّ لدى الصحيفة المذكورة نزوعًا إلى السخرية من الدين لغرض الازدراء به؛ وأنّ أصحاب القداسة من نقلة الكتاب المقدّس يُعاملون كما يُعامل البشر الفانون وعلى نحوٍ غير لائق؛ وأنّ سلوك نقلة الأناجيل يُفسّر على نحوٍ لا يخلو من الخبث؛ وأن حكومة صاحبة الجلالة تشعر بأنّها تتعرّض لإهانة عظيمة وأن السلم والأمان في هذه المقاطعة مهدّدان بالاضطراب جرّاء أعمال الصحيفة المذكورة. وعليه، قرّرت اللجنة منعَ جيمس فرانكلين، ناشرها ومحرّرها، من نشر وإصدار الصحيفة المذكورة في المستقبل، أو أي مطبوعة أخرى، قبل اطلاع أمين المقاطعة على مضمونها. وسوف يتولّى قضاة صلح كانتون

سوفولك بالاستحصال على ضمانات من السيّد فرانكلين على أن يُراقب حسن سيره وسلوكه طيلة العام الجاري".

تمّ إقرار اقتراح اللجنة وتحوّلت التوصية إلى قانون، غير أن تأثيره كان معدومًا. لقد دافعت الصحيفة عن نفسها بتذييلها أعمدة صفحاتها بتوقيع بنيامين فرانكلين بدل جيمس فرانكلين، أمّا الإجراء في حدّ ذاته فقد تولّى الرأي العام إبطال مفاعيله.

(ب):

لكي يحظى ناخبو الأقاليم (من يمتلكون الأراضي) بحق الاقتراع، قبل إقرار مشروع قانون الإصلاح عام 1832، كان على كلّ منهم أن يكون مالكًا أو مُكتريًا مدى الحياة لمساحة من الأرض تدرّ دخلًا صافيًا مقدارة 40 شلنًا. كان هذا القانون متبعًا في عهد هنري السادس، نحو عام 1450. وقد جرى حساب الـ 40 شلنًا في عهد هنري السادس واتضح أنها تساوي، في أيامنا هذه، نحو 30 جنيهًا. ومع ذلك استمرّ العمل بهذه القاعدة العائدة إلى القرن الخامس عشر حتّى حلول عام 1832، ما يدلّ على تحوّل الدستور الإنكليزي إلى صيغ ديمقراطيّة مع مرور الزمن وإن بدا جامدًا لا يطرأ عليه أي تعديل. يُنظر: Delolme, liv. I, chap. IV؛ يُنظر أيضًا: Blackstone, liv. I, chap. IV.

يتولّى شريف المقاطعة أو الإقليم اختيار المحلّفين الإنكليز، (Delolme, tome I, chap. XII). وعادة ما يكون الشريف رجلًا من وجهاء الإقليم ويضطلع بمهام قضائية وإدارية وهو يمثّل الملك الذي يعيّنه كلّ عام (Blackstone, liv. I, chap. IX). وبحكم موقعه هذا يحظى باحترام مختلف الأفرقاء ويبقى منزّهًا عن شبهة الفساد في أعينهم. أمّا إذا برزت شكوكٌ حول تحيّزه، فيجوز الطعنُ جماعيًا بهيئة المحلّفين التي اختار أعضاءها وإذ ذاك يتولّى عامل آخر من عمّال الملك اختيار محلّفين جدد. يُنظر: Blackstone, liv. III, chap. XXIII.

لكي يكتسب المرء الحق في أن يصبح محلّفًا ينبغي أن يكون مالكًا لقطعة من الأرض تدر عليه دخلًا لا يقل عن الـ 10 شلنات (Blackstone, liv.

III, chap. XXIII). والجدير بالذكر هنا هو أن هذا الشرط فُرض على عهد غيوم وماري، أي نحو عام 1700، وهي حقبة كانت فيها قيمة النقود أعلى بكثير مما هي عليه اليوم. وهكذا نرى أن الإنكليز لم يؤسسوا نظامهم الخاص بالمحلّفين على أساس الأهليّة بل على أساس المُلكية العقارية، شأن جميع مؤسساتهم السياسيّة الأخرى.

في آخر الأمر أعطي المزارعون الحقّ في أن يكونوا محلّفين، ولكن شريطة أن تكون عقود إيجار أراضيهم طويلة الأمد، وأن يكون دخلهم الصافي 20 شلنًا، ما عدا قيمة الإيجار (.Ibid).

(ج):

لقد تبنّى الدستور الفدرالي نظام المحلّفين في محاكم الاتحاد بالطريقة نفسها التي أدخلته بها الولايات إلى محاكمها الخاصّة. كما أنّه لم يفرض شروطًا خاصّة به لاختيار المحلّفين. وتنتقي المحاكم الفدرالية محلّفيها من القيود العاديّة للمحلّفين التي نظّمتها كل ولاية لاستخدامها الخاص. لذلك يمكن القول إنّ فهمنا لنظرية تأليف هيئة المحلّفين في أميركا يقتضي منّا النظر في قوانين الولايات. يُنظر: Story, *Commentaries on the Constitution*, liv. III, chap. XXXVIII, pp. 654-659; Sergeant, *Constitutional Law*, p. 165.

يُنظر أيضًا القوانين الفدرالية لعام 1789و 1800 و1802، بهذا الشأن.

لكي أدرك حقًا المبادئ التي يتبعها الأميركيون في تشكيل هيئات محلّفيهم انصرفتُ إلى النظر في قوانين الولايات المتباعدة في ما بينها. وإليكم محصّلة الأفكار العامّة التي خرجتُ بها.

جميع المواطنين الناخبين في أميركا يمتلكون الحقّ في أن يكونوا محلّفين. ومع ذلك فقد لاحظت في ولاية نيويورك الكبرى تمايزًا طفيفًا بين الأهليّتين، ولكن باتجاه معاكس لما تنص عليه قوانيننا نحن، أي إن عدد المحلّفين في نيويورك أقلّ من عدد الناخبين. ولكن يمكن القول إجمالًا إنّ

الحق في الانضمام إلى هيئة محلّفين، شأن الحقّ في انتخاب نوابٍ، هو حقّ يشمل الجميع. غير أنّ ممارسة هذا الحقّ لا تُعطى للجميع من دون تمييز.

ففي كل عام تقوم هيئة من الموظفين البلديين أو من موظفي المقاطعة، يسمّون بالمختارين في نيو إنغلند، والمشرفين في ولاية نيويورك، والثقاة في ولاية أوهايو، وشريف الرعيّة في ولاية لويزيانا، باختيار عدد من المواطنين من كلّ كانتون لهم الحقّ في أن يكونوا محلّفين ممّن يعتقد هؤلاء أنّهم أهلٌ لذلك. ولأنّ هؤلاء الموظفين هم أنفسهم منتخبون لا يُساء الظنّ بهم؛ فسلطاتهم واسعة جدًا وتحكّمية جدًا، كما هي سلطات الموظفين الجمهوريين إجمالًا، ويُقال إنهم يستغلّون هذه الصلاحيات الواسعة أحيانًا، وخاصّة في نيو إنغلند، لاستبعاد المحلّفين غير الجديرين بالمهمّة أو العاجزين عن أدائها.

تحوّل أسماء المحلّفين المُختارين إلى محكمة المقاطعة، ومن هذه الأسماء تُنتقى أسماء، بالقرعة، كي تشكل هيئة محلّفين تصدر قرارها في قضية من القضايا.

إلى ذلك سعى الأميركيون بكل الوسائل الممكنة إلى وضع نظام المحلّفين في متناول الشعب، وأن يخفّفوا قدر الإمكان من الأعباء المترتّبة عليه. ولمّا كان عدد المحلّفين كبيرًا جدًا، فإنّ اضطلاع المواطن بدور المحلّف لا يتكرّر إلّا مرّة واحدة كلّ ثلاثة أعوام. أمّا دورة انعقاد هذه الهيئات فتجري في عاصمة كلّ مقاطعة، والمقاطعة هي نظير المديريّة في فرنسا. هكذا تنتقل المحكمة لتنعقد بجوار المحلّفين بدل أن تنقل المحلّفين إلى جوارها كما يحدث في فرنسا. وأخيرًا ينبغي القول هنا إنّ المحلّفين يتقاضون تعويضات لقاء أتعابهم إمّا من خزانة الدولة وإمّا من حساب المتقاضين. فالمحلّف يتقاضى دولارًا واحدًا في اليوم، ما عدا نفقات التنقّل. ما زالت مهمّة المحلّف تُعتبر تكليفًا لا يخلو من عبء في أميركا؛ لكنّه عبء لا يُثقل الكاهل، ويرضخ له المُكلّفُ من دون مشقّة.

يُنظر: Brevard, *Digest of the Public Statute Law of South Carolina*, 2nd vol., p. 338; vol. I, pp. 454, 456; vol. 2, p. 218.

يُنظر: *The General Laws of Massachusetts Revised and Published by Authority of the Legislature*, vol. 2, pp. 331, 187.

يُنظر: *The Revised Statutes of the State of New-York*, vol. 2, pp. 720, 411, 717, 643.

يُنظر: *The Statute Law of the State of Tennessee*, vol. 1, p. 209.

يُنظر: *Acts of the State of Ohio*, pp. 95, 210.

يُنظر: *Digeste général des actes de la législature de la Louisiane*, vol. 2, p. 55.

(د):

عندما ندقّق في تشكيل هيئة المحلّفين المدنية لدى الإنكليز، يتضح لنا بسهولة أنّ القاضي يتحكّم دائمًا بالمحلّفين.

لا شكّ في أنّ قرار القاضي، سواء في القضايا المدنيّة أو الجنائيّة، يتضمّن إجمالًا، في إعلان بسيط، الواقعةَ والحقّ. مثلًا: في مسألة الخلاف حول مُلكية منزل ما، يدّعي بيار أنّه اشتراه؛ هذه هي الواقعة. فيحتج خصمه بعدم أهليّة البائع؛ وهذا هو الحق. فيقرّر المحلّفون أن يكون المنزل في عهدة بيير، وبهذا يقرّرون الواقعة والحق. لم يقرّ الإنكليز في تبنّيهم نظام المحلّفين في القضايا المدنية بعدم قابليّة رأي المحلّفين للنقضِ كما هو حاصل في القضايا الجنائيّة، إذا كان القرار إيجابيًا.

فإذا ارتأى القاضي أن القرار ناجم عن تطبيق مغلوط للقانون، رفض إقراره ودعا المحلّفين إلى مزيد من المداولات في ما بينهم.

أمّا إذا أقرّ القاضي بالقرار من دون ملاحظة، فإنّ القضية لا تكون قد حُسِمت بعد؛ فثمة وسائل كثيرة متاحة للطعن في الحكم. وأهمّها الطلب من العدالة إلغاء الحكم وتشكيل هيئة محلّفين جديدة. صحيح أنّ مثل هذا الطلب يُردّ إلّا في ما ندر، وإذا قُبِل فلمرّتين فقط. ومع ذلك شهدتُ بأمّ العين حالات مماثلة. يُنظر: Blackstone, liv. III, chap. XXIV; liv. III, chap. XXV.

الجزء الثاني[1]

(1) شارك في ترجمة هذا الجزء سليمان الرياشي.

تمهيد

ينعم الأميركيون بدولةٍ اجتماعية، ديمقراطية، أوحتْ لهم، طبيعيًا، شرائع معينة، وأعرافًا خاصة.

وهذه الدولة الاجتماعية عينها استولدت فيهم، علاوة على ذلك، فيضًا من الأحاسيس والآراء ما كانت معروفة في المجتمعات الأرستقراطية العتيقة في أوروبا. فهي قَوّضت أو حَوّرت العلائق القائمة قبلئذ، وأرست أخرى جديدة. تغيّرت، في إثر ذلك، سيماء المجتمع المدني، وتغيّر محيّا العالم السياسي.

درستُ الموضوع الأول في طبعة سالفة عن الديمقراطية في أميركا لخمسة أعوام خَلَتْ. أما الآخر فهو موضوع الكتاب [الجزء الثاني] الحالي. وهذان المجلدان يكمّلان بعضهما، ويؤلفان متنًا واحدًا.

ينبغي أن أحذر القارئ، في الحال، من مغبة خطأ فيه تحامل عليّ.

حين يراني أعزو ضروب الآثار مما تولده المساواة، يسعه أن يخلص إلى أنني أعتبر هذه المساواة العلّة الوحيدة، المفردة، لكل مجريات زماننا. هذا يعني الافتراض أن نظرتي بالغة الضيق.

ثمة طيف من الآراء، والمشاعر، والغرائز، في زماننا هذا، تدين بمولدها لوقائع غريبة عن المساواة، مناوئة لها. وإذا ما تناولت الولايات المتحدة، على سبيل المثال، يسعني في يُسِر تامٍ أن أبرهن أن طبيعة البلاد، وأصل ساكنيها، ودين آبائها المؤسسين، وما أصابوه من تنوير، وتراث عاداتهم السالفة، تؤثّر

كما من قبل، بمعزل عن الديمقراطية، تأثيرًا مهولًا في سُبُل تفكيرهم وأحاسيسهم. ثمة أسباب متباينة أخرى، مفترقة عن واقع المساوة، ماثلة في أوروبا، ومن شأنها أن تفسر الشطر الأعظم مما يقع هناك.

إنني أقرّ بوجود وسلطان كل هذه العلل والمسببات على اختلافها، لكن الحديث عنها ليس شغلي الشاغل. ولم اضطلع بإبانة مسببات كل نوازعنا وأفكارنا؛ كل ما أردتُ أن أُفصح عنه هو المدى الذي عدّلت به المساواة هذه النوازع وتلك الأفكار.

لعل العجيب يستولي على المرء وهو يرى، بينما أنا ثابت الرأي على أن الثورة الديمقراطية التي نحن شهودها، واقع لا مردّ له وعلى أن ليس من نفع أو حكمة في اعتراضها، أنني أوجّه، في هذا الكتاب، مثل هذه العبارات القاسية للمجتمعات الديمقراطية التي أتت بها هذه الثورة.

أجيب، ببساطة، إنني لست للديمقراطية مناوئًا، بل مساندٌ صريحٌ، صادق.

لا يتلقى الناس الحقيقة من غرمائهم، والأصدقاء نادرًا ما يجهرون بها؛ لهذا السبب أفصحت.

ظننت أن الكثيرين سيأخذون على عاتقهم الإعلان عن السلع الجديدة التي تَعِدُ بها المساواة البشر؛ لكن قلّة قليلة سوف تجرؤ على الايماء ولو من بعيد، إلى الأخطار التي تحملها إليهم. وإذن، إلى هذه المخاطر عينها أوجّه معاينتي، موقنًا أنني إذ أماطت اللثام عنها بجلاء فلأنني لست رعديدًا يصمت عنها.

آمل أن الحِيدة التي رصدها الناس في الكتاب [الجزء] الأول، ماثلة في هذا [الجزء الثاني]. لقد سعيت خائضًا لجّة الآراء المصطرعة التي تفرّقنا، أن أزيل من صدري كل التعاطفات الموالية والغرائز المعارضة مما تثيره هذه الآراء. وإنْ وَجد قارئ في كتابي هذا عبارة واحدة توحي بإطراء أيما حزب كبير من الأحزاب التي أثارت بلادنا، أو أيما جناح من الأجنحة الصغيرة التي تناكدها وتوهنها، في أيامنا هذه، فليرفع عقيرته بالاعتراض.

الموضوع الذي أسعى إلى درسه شاسع، فهو يحوي جلّ المشاعر والأفكار المتولدة عن الأحوال الجديدة الناشئة في العالم. وموضوع كهذا يتجاوز، بلا مراء، طاقتي، ومعالجتي له لم تمنحني أيما رضى عن النفس.

لكني استطعت بلوغ مأربي، ولسوف ينصفني القراء في هذا: لقد درست وتابعت مشروعي بروح جيّاشة قد تجعلني جديرًا بالنجاح.

القسم الأول

أثر الديمقراطية في حركة الفكر في الولايات المتحدة

الفصل الأول

في المنهج الفلسفي عند الأميركيين

أحسَبُ أن ما من بلد في العالم المتمدن يبدي قلّة اكتراث بالفلسفة، مثل الولايات المتحدة.

لا يتوفر الأميركيون على مدرسة فلسفية خاصة بهم، ولا يبالون أيما مبالاة بكل القضايا التي تقسّم أوروبا، بل هم قلّما يعرفون أسماءها.

بيد أن من اليسير أن نرى، مع ذلك، أن سائر قاطني الولايات المتحدة تقريبًا يُعمِلون عقولهم في الوجهة الواحدة ذاتها، ويُجرون محاكماتهم العقلية وفق الأصول ذاتها، نقصد أنهم يتوفرون على منهج فلسفي معيّن لا يأبهون كثيرًا لتعيين فحواه، وهي سمة عمومية في سائرهم.

الإفلات من روح النظام المقيَّد، من نير العادات، من مبادئ الأسرة، من آراء الطبقة، وأيضًا، إلى حد معيّن، من ضروب التحيّز القومي، وأخذ الموروث من التراث مأخذ معلومات، واعتبار الوقائع السائرة درسًا نافعًا لسلوك مغاير، أفضل، والبحث عن علّة الأشياء بذاتها ولذاتها، والتوق إلى نتيجة من غير التقيّد بأصفاد الوسيلة، والتوغل في النظر إلى الشكل لبلوغ أساسه: تلكم هي الخصال المبرَّزة التي تميّز ما يسعني أن أسميه المنهج الفلسفي عند الأميركيين.

وإن عنّ لي أن أمضي أبعد من النظر إلى ضروب الخصال المتمايزة بحثًا عن الخصلة الرئيسة التي توجزها قاطبة، لقلت أن كلّ أميركي يلتمس، في أغلب أعمال العقل، الاعتماد على مجهود عقله الفرد هو.

وأميركا بهذا تكون البلد الوحيد في المعمورة الذي يطبق مقولات ديكارت على خير وجه من غير أن يدرسه.

لا يطالع الأميركيون مؤلفات ديكارت، لأن حالهم الاجتماعية تنفرهم من الدراسات التأملية، ويسيرون في هدي أقواله لأن هذه الحال الاجتماعية تحثّ عقولهم، فطريًا، إلى التماسه.

وسط التموّج المتصل في الحركة الدائمة في قلب المجتمع الديمقراطي، ترتخي الآصرة بين الأجيال وتنفصم، ويفقد كل امرئ، على نحو هيّن، أثر أفكار أسلافه أو قلما يكترث بها.

والذين يعيشون بين ظهراني مجتمع مثل هذا لا يعود بوسعهم أخذ معتقداتهم من آراء الطبقة التي إليها ينتمون، فليس ثمة، إنْ جاز القول، أي طبقات بعدُ، والقائم منها يتألف من عناصر شتى شديدة الحركة، فلا يعود لجسم الكل من سلطان أصيل على مكوناته.

والأثر الذي يخلّفه فكر إنسان مفرد على آخر غيره، بالضرورة محدود وضيق في بلد يرى فيه المواطنون، أن غدوا متماثلين، إلى بعضهم البعض عن كثب، وإذ لا يجدون في أيٍ من أقرانهم أمارات عظمة وسمو لا ريب فيهما، يعودون القهقري إلى عقولهم هم، كمنبع أجلى وأقرب لبلوغ الحقيقة. وبذا لا تقتصر الحال على تهاوي الثقة العمياء بهذا أو ذاك، بل غياب النزوع إلى تصديق كائن من كان اعتمادًا على حكمته.

فينسحب كلّ واحدٍ إلى طوية ذاته على ضيقها، آخذًا حقه في الحكم على العالم.

والنهج الأميركي في استخلاص قاعدة أحكامهم من ذواتهم يفضي إلى عادات أخرى في عمل العقل.

وإذ يرون أنهم يتدبّرون، من غير عونٍ، حلحلة الصعاب الطفيفة في الحياة العملية، يخلُصُون، بيسرٍ إلى أن كل شيئ في هذا العالم يمكن تفسيره، وأن لا شيئ يستعصي على حدود الذكاء.

وتراهم ميالين إلى إنكار ما يتعذّر عليهم إدراكه: وهذا يقلّل من النفوز الخارق، المكين، من الماورائيات.

وبما أن العادة جرت عندهم في الركون إلى أنفسهم شهودًا، فهم يرغبون في أن يروا الشيء الذي يشغلهم بجلاء ساطع؛ فينزعون عنه لفائفه أكثر ما يمكن، وينحّون جانبا كل ما يبعدهم عنه، ويزيحون كل ما يخفيه عن نظرهم كي يبصروه عن كثب، في وضح النهار. هذا الميل في العقول سرعان ما يقودهم إلى ازدراء المظاهر، فهي بلا نفع، بل حُجُبٌ مزعجة تصدّهم عن الحقيقة.

هكذا إذن، لا موجب أن يستخلص الأميركيون منهج فلسفتهم من بطون الكتب، فهم واجدوها في ذواتهم. ولسوف أقول النذر اليسير نفسه عما وقع في أوربا.

المنهج ذاته تأسس وشاع في أوربا حقًا، ولكن بعد أن نزعت الأحوال هناك إلى شيوع المساواة، وتماثل الناس.

فلنمعن النظر، هنيهة، في مسار الحوادث:

في القرن السادس عشر، يضع دعاة الإصلاح [الديني] بعضًا من عقائد الإيمان السالف تحت رحمة العقل الفردي؛ بيد أنهم يمضون في حرمان كل الآخرين من حرية السجال. وفي القرن السابع عشر يعمد بيكون، في علوم الطبيعة، وديكارت، في الفلسفة الحق، إلى إبطال الصيغ الموروثة، ومحق إمبراطورية التراث القديم، وقلب سلطة السيّد.

أخيرًا، جاء فلاسفة القرن الثامن عشر، فعمموا المبدأ ذاته، وزجّوا سائر موضعات الإيمان تحت رحمة الفحص الفردي لكلّ إنسان.

من عساه لا يرى أن لوثر وديكارت وفولتير التمسوا المنهج نفسه من دون كبير تباين خلا مزاعم كلّ واحدٍ فيهم من اتساع أو ضيق تخوم سريان هذا المنهج؟

ما علّة اقتصار أقطاب الإصلاح على دائرة ضيقة من الأفكار الدينية؟ وما سبب تطبيق ديكارت المنهج في قضايا معينة رغم أن صوغه لهذا المنهج يبيح سريانه على القضايا كلها، ولِمَ يعلن أن على المرء أن يحكم لنفسه بنفسه على القضايا الفلسفية، لا السياسية؟ وكيف جرى، في القرن الثامن عشر، أن يشتقّ الفلاسفة، دفعةً واحدة، من المنهج الواحد ذاته، تطبيقات أعمّ فاتت بصيرة ديكارت وأسلافه، أو أحجموا عن إماطة اللثام عنها؟ أخيرًا، كيف تأتى في تلك الفترة أن المنهج، مما نحن بصدده، غادر قاعات الدرس ليتغلغل في المجتمع، ويستقر قاعدة معممة للتفكير، وأنه، بعد شيوعه في فرنسا، يغدو موضع اعتناق صريح، أو مشايعةٍ خفية، عند سائر شعوب أوروبا؟

المنهج الفلسفي المقصود رأى النور في القرن السادس عشر، وتوضّح وتعمّم في القرن السابع عشر، لكن تعذّر شيوعه بين الناس في أيٍ من هذين القرنين. الشرائع السياسية، والأوضاع الاجتماعية - وعادات العقل النابعة منهذين السببين اعترضت ذلك.

اكتُشف المنهج في حقبة بدأ الناس فيها المساواة والتماثل في ما بينهم. وما كان بالوسع اتّباع المنهج بعامة إلّا في قرون مساواة الأوضاع وتماثل البشر، على نحو تقريبي.

المنهج الفلسفي للقرن الثامن عشر، إذن، ليس فرنسيًا صرفًا، بل ديمقراطي، ما يفسّر يُسْر تقبّله في عموم أوروبا، التي ساهم في تغيير صورتها على هذا القدر الهائل. ليست العلّة في أن الفرنسيين نبذوا معتقداتهم الغابرة، أو بدّلوا أعرافهم القديمة، فقلبوا العالم عاليه سافله؛ السبب أنهم أول من أشاع وعمّم وسلّط الضوء على منهج فلسفي يتيح، بعونه، للمرء أن يَشرُع، فورًا، في الهجوم على كل شيء بالٍ، فاتحًا الطريق لانبثاق كل ما هو جديد.

وإن عنَّ لأحد، الآن، أن يسألني، ما سبب أن هذا المنهج نفسه يُطبّق، في أيامنا هذه، بحمّية بالغة ووتيرة كبرى عند الفرنسيين تفوق ما عند الأميركيين، على ما تسود الآخرين من مساواة أكثر كمالً وأقدم عهدًا؟ فلسوف أجيب أن مردّ ذلك ظرفَين لا مفرّ من فهمهما في المقام الأول.

الدين هو الذي أتى بالمجتمعات الأنكلو-أميركية إلى النور: فلا يجوز نسيان هذا؛ في الولايات المتحدة الدين يمتزج بالأعراف الوطنية كلها، وبالمشاعر كلها، تلك التي تولّد في انبثاق وطن، وتمنحه قوة متمايزة.

إلى هذا السبب الجبّار أضيف سببًا آخر لا يقل جبروتًا: في أميركا، الدين ذاته أقام لنفسه بنفسه حدودًا، إنْ جاز قولنا؛ النظام الديني، هناك، بقي متمايزًا بكلّيته، عن النظام السياسي، على نحو يتيح تبديل التشريعات القديمة، تبديلًا هيّنًا، من دون هزّ غابر المعتقدات.

المسيحية، إذنْ، حفظتْ سلطانها العظيم على العقل الأميركي، وما أرغبُ في الإلحاح إليه بصورة خاصة، أن المسيحية لا تسود كفلسفة اعتُنقت بعد اختبار فحسب، بل تسود كدين هو محطّ إيمان بلا نقاش.

في الولايات المتحدة، تختلف الطوائف المسيحية إلى ما لا نهاية وتتغير باستمرار، ولكن المسيحية بذاتها أمرًا واقعًا لا يقاوم ولا يقوم أحد لا بالتهجم عليها أو بالدفاع عنها.

تقبُّلُ الأميركيين للأساس من معتقدات الدين المسيحي بلا تفحّص، يحتّم عليهم، على الغرار نفسه، قبول طيفٍ كبير من الحقائق الأخلاقية، المتدفقة منها، والركون اليها. هذه الحال تحبس فاعلية التحليل الفردي في حدود ضيقة، وتجرّده من كثرة كاثرة من الأفكار الإنسانية البالغة الأهمية.

الظرف الثاني الذي أشرت إليه، هو هذا:

الأميركيون يحوزون دولة ودستورًا يتسمان بالديمقراطية الاجتماعية، لكنهم لم يحظوا بثورة ديمقراطية. لقد وطأوا الأرض التي عليها يمكثون، مثلما هم عليه الآن أمام ناظرينا. هذه حال بالغة الأهمية.

ما من ثورة لا تهزّ غابر المعتقدات، وتضعف السلطة، وتربك الأفكار السائدة. كلُّ ثورة، إذن تفضي، بهذا القدر أو ذاك، إلى أن تُسْلِمَ قياد البشر إلى أيديهم هم، فاتحةً فضاءً رحبًا بلا تخوم أمام عقل كلّ فرد فيهم.

حين تنزع الأوضاع إلى المساواة عقب نزاع مديد بين طبقات متصارعة من المجتمع القديم، فإن صنوفًا شتّى من التحاسد، والتباغض، والازدراء، والعجرفة المتغطرسة، والغلوّ في الثقة بالنفس، إن جاز القول، تغزو القلب البشري، وتتوطن فيه إلى حين. ويساهم هذا، بمعزل عن المساواة، مساهمة عظيمة، في تقسيم البشر، وارتيابهم في ملكة أحكام بعضهم البعض، ودفعهم إلى نشدان التنوير من أنفسهم وحدها.

عندئذ يعمد كلّ فرد إلى الاكتفاء بذاته لذاته، ويبحث عن افتخاره في اصطناع أفكار تخصه وحده عن كل شيء تمامًا. ولا تعود من آصرة بين البشر خلا آصرة المصالح، لا الأفكار؛ عندها يسع المرء أن يقول إن آراء البشر ما هي إلّا ضرب من غبار الفكر، بتطاير من كل صوب، بلا جامع أو مستقر.

استقلال العقل الذي تفترضه المساواة، إذنْ، لا يبلغ من العظمة والإفراط هذا المبلغ الكبير إلّ لحظة تأخذ المساواة في التأسس، ولحظة العمل الموجع لتأسيسها. ويجب على المرء، اذًا، أن يمايز في أناة حرية الفكر الآتية من المساواة عن الفوضى النابعة من الثورة. ينبغي للمرء أن يتفحص كلًّ من هذين، على انفراد، كي لا يوغل في تصور آمال ومخاوف المستقبل.

أحسب أن البشر الذين سيولدون في مجتمعات جديدة سوف يلتمسون، غالبًا، إبداعات عقلهم الفردي، لكني موقن يقينًا أكبر أنهم سوف يسيئون استعماله.

مردّ ذلك سبب ينطبق انطباقًا أعمّ على سائر البلدان الديمقراطية، التي سوف تنزع، في المدى البعيد، إلى حبس الفكر الفردي المستقل في محبس جامد نوعًا.

ولسوف أتناول ذلك في الفصل التالي.

الفصل الثاني

في المنبع الرئيس للمعتقدات عند الشعوب الديمقراطية

المعتقدات الإيمانية تكثر أو تقلّ باختلاف الأزمان. فهي تولَدْ بصيغٍ شتى، وتتغير في شكلها ومرماها؛ لكن لا يسع المرء أن ينشئ حالًا خلوًا من معتقدات، نعني خلوًا من آراء يتلقاها البشر على ذمّة الثقة بلا مساءلة. لو عنّ لكل امرئٍ أن يصطنع لنفسه آراءه الخاصة، وأن ينهج سبيل الحقيقة في عزلة عن سواه، على دروب لم يطرقها أحد غيره، فما من احتمال قائم أن يقدر عدد كبير من البشر أن يكونوا موحّدين في أيّما اعتقاد مشترك.

من اليسير، الآن، أن نرى أنه ما من مجتمع يروم الازدهار ينال مبتغاه من دون هكذا معتقدات، أو بالأحرى ما من مجتمعٍ بقادرٍ على البقاء على هذا النحو؛ فمن دون أفكار موحَّدة لا يأتي فعلٌ مشترك. ومن دون هذا الفعل المشترك يمكن للبشر أن يوجدوا، أما الجسم الاجتماعي فلا. ولكيما يكون ثمة مجتمع، وأن يصيب، عاوة على ذلك، الرخاء، وجب أن تلتقي عقول المواطنين وتتماسك متّحدة بمبدأ أساس من نوع ما؛ ولن يتأتى ذلك ما لم يشرع كلّ فرد فيهم إلى أن يستخلص آراءه من المنبع الواحد ذاته، وأن يرتضي كل فردٍ فيهم أن يحتضن عددًا مخصوصًا من المعتقدات المتاحة، الجاهزة.

لو درستُ، الآن، الإنسان منفردًا، لوجدت أن لا غنى له في عيشه المنفرد عن المعتقدات، كما لا غنى له عن العمل المشترك مع أشباهه.

لو أُرغم الإنسان على أن يبرهن لنفسه بنفسه صدقَ كلّ الحقائق التي تدور عليها ممارسته اليومية، لما بلغ مأربًا؛ ولاستهلك نفسه في ثنايا براهين بلا طائل. وبسبب افتقاره إلى الوقت الكافي جراء قصر آمد حياته، كما إلى القدرة جراء محدودية عقله، فهو عاجز عن إتيان ذلك، ومضطرٌ إلى قبول طيف من الحقائق والآراء المعطاة، التي لا طاقة له ولا ترف اختبارها، والتيقن منها لنفسه؛ حقائق وجدها الأقدر فكرًا، وقبلها الجمهور الأوسع. على هذا الأساس الأول يشيد المرء صرح أفكاره الخاصة. وليست الإرادة هي ما يحمله على المضي في هذا المسير؛ القانون الصارم الذي يحكم وضعه هو ما يسيِّره هذا المسير.

ما من فيلسوف في العالم، مهما تبلغ عظمته، لا يؤمن بمليون شيء وشيء اعتمادًا على يقينه بتصديق آخرين، أو لا يفترض وجود كثرة من الحقائق تفوق عدد ما أسسه بفكره.

ما هذا بضروري فحسب، بل موائم ومطلوب. فالإنسان الذي يتولى فحص كل شيء لنفسه بنفسه لن يكرس من وقته وانتباهه إلّا النزر اليسير لكل مفرد من الأشياء؛ ولسوف يبقي هذا الانشغالُ عقلَه في تأجج دائم يمنعه من الغوص عميقًا في أي حقيقة، ومن بلوغ مستقر من اليقين. ولسوف يكون فكره مستقلًا وواهنًا في آن. الضرورة توجب، إذًا، أن يختار من ضروب موضوعات الفكر الإنساني، وأن يعتنق معتقدات شتى من غير أن يسائلها، كيما يتسنى له سبر أغوار القليل من الحقائق التي لاحظها متفحصًا.

صحيح أن كلّ مَنْ يتقبّل رأيًا اعتمادًا على كلام آخر غيره إنما يضع عقله في قفص العبودية؛ لكنها عبودية مفيدة تنفعه في استثمارٍ أفضل لحريته.

بناء عليه، توجب الضرورة، دومًا، كيفما جاءت، أن نجد سلطة مرجعية في موضع ما من عالم الفكر والأخلاق. موقع هذه المرجعية متغاير، لكن لها موضعًا محددًا. الاستقلال الفردي شأن عظيم، على هذا القدر أو ذاك؛ لكنه ليس بلا حدٍّ. المسألة، إذن، ليس أن نعرف إن كان ثمة مرجعية فكرية في القرون الديمقراطية، بل أين هي مودعة، وما مدى أثرها.

في الفصل السابق أَبَنْتُ أن شروط المساواة تدفع البشر إلى ارتياب فطري إزاء ما فوق الطبيعي، كما إلى إعلاء شأن العقل البشري والغلّو في مكانته.

البشر الذي يعيشون في أزمان المساواة يصعب حملُهم على أن يودعوا لمرجعية الفكرية التي يخضعون لها خارج البشرية أو فوقها؛ فهي ماثلةٌ فيهم هم أنفسهم، أو ماثلةٌ في أشباههم ممن يبحثون، عادةً، عن منابع الحقيقة. وهذا يكفي للبرهان على تعذّر قيام دين جديد في هذه القرون، وأن كلّ سعي لخلق هكذا دين لن يكون مروقًا فحسب، بل سعي مزرٍ خالٍ من التعقّل أيضًا. يسَعُ المرء أن يتكهن أن الشعوب الديمقراطية لن تتقبل، على ما جُبلت عليه، برسالات مقدسة، ولسوف تهزأ حالًا بالأنبياء الجدد، وترغب في أن ترى المبدأ الحاكم لمعتقداتها ضمن حدود البشر، لا خارجهم.

في ظروف اللامساواة والتفاوت، ثمة أفراد على قدر رفيع من التنوّر، والعلم، والذكاء الوقاد، وجموع جاهلة، مزرية. أولئك الذين يعيشون في أزمان أرستقراطية تربّوا ونشأوا، بالفطرة، على أن يتخّذوا من العقل المتفوق لإنسان واحد، أو طبقة واحدة، مرشدًا لما يبصرون في ماهم قليلو الميل إلى إقرار عصمة الكثرة.

نقيض ذلك يحصل في قرون المساواة.

إذْ يغدو المواطنون متساوين، متماثلين، يتلاشى الميل إلى لإيمان الأعمى بفردٍ أو طبقة. والميل إلى الإيمان، برأي الكثرة، يتنامى تنامي سطوة الرأي في إرشاد العالم.

في الشعوب الديمقراطية، الرأي المشترك هو المرشد الوحيد المتبقي للعقل الفردي؛ بل إن لهِ سلطانًا عند هذه الشعوب أعظم بما لا يقاس من غيرها. في أزمان المساواة، لا يحمل البشر أيّما إيمان بأحدهم الآخر، جراء تماثلهم. لكن هذا التماثل عينه يمنحهم ثقة لا حدود لها في أحكام الجمهور؛ إذ لا يلوح لهم أن من المعقول ألّا تكون الحقيقة على جهة العدد الأعظم، ما دام الكل سواسية في الاستنارة نفسها.

عندما يقارن مواطن البلدان الديمقراطية نفسه فرديًا بسائر مَنْ يحيطون به، يشعر بالفخار لأنه نظيرٌ لكل واحد فيهم؛ أما حين ينظر إلى مجموع نظرائه، ثم ينحّي نفسه جانبًا عن هذا الجسم العظيم، تكتسحه على الفور، مرارة ضآلته وضعفه.

والصفة التي تمحضه استقلالًا عن أقرانه المواطنين هي ذاتها التي تجعل منه إنسانًا معزولًا إزاء فعل الجمهرة الأعظم.

لذلك، يحوز الجمهور، سلطة مفردة وسط الشعوب الديمقراطية، وهي فكرة عجزت الأمم الأرستقراطية عن إدراكها. هذه السلطة المفردة لا تنشرمعتقداتها بالإقناع، بل تفرضها وتزرعها في النفوس بضغط هائل من العقول كلها مجتمعة لتتغلغل في مدارك كل فرد.

في الولايات المتحدة، تتولى الأغلبية تزويد الأفراد بطيف من آراء جاهزة، فتعفيهم، بذلك، من لزوم أن يتكلفوا بناء آرائهم الخاصة. ثمة عدد غفير من النظريات في شؤون الفلسفة، والأخلاق، والسياسة، يعتنقها كل امرئ، من دون مغبَّة التمحيص، بناء على قناعة الجمهور؛ وإنْ تمعّن المرء بنظرة فاحصة، وجد أن الدين نفسه يسود هناك في إهاب رأي مشترك أكثر منه وحيٌ مُنزّل.

أعلم أن القوانين السياسية، عند الأميركيين، اشتُرعت على نحو يتيح لحكمها أن يسود على المجتمع، ما يعزز تعزيزًا متعاظمًا السلطان الذي تبسطه، في العادة، على الإدراك.

هذه القدرة السياسية الكليّة التي تنعم بها الأغلبية في الولايات المتحدة تعزز، في الواقع، نفوذ آراء الجمهور على عقل كل مواطن فرد بما لا يقاس، لكنها لا تؤسس هذا النفوذ؛ ذلك أن هذا النفوذ إنما يجد منبعه في المساواة ذاتها، لا في المؤسسات المقبولة شعبيًا، بهذا القدر أو غيره، والتي يمنحها الرجال المتساوون لأنفسهم. وننزع إلى الاعتقاد أن السلطان الفكري للعدد الأكبر [من الجمهور] في شعب ديمقراطي يحكمه ملك، أقل تسلطًا من الحكم المطلق في قلب ديمقراطية خالصة؛ لكن هذا السلطان يظل مع ذلك مطلقًا،

وأيًا تكن طبائع الشرائع السياسية الناظمة للبشر في قرون المساواة، يسعنا التكهن أن الإيمان بالرأي المشترك سيغدو ضربًا من دين نبيّهُ الأغلبية.

سلطة المرجعية الفكرية ستكون مغايرة نوعًا، ثابتة كمًا؛ وإني لبعيد كل البعد عن الاعتقاد باختفائها، ما يدفعني إلى الجدل أنها قد تتعاظم أكثر مما ينبغي، وأن تعاظمها قد يبلغ مبلغًا تنوء به أفعال العقل الفردي وتحبسه في حدود ضيقة لا تتواءم مع عظمة الجنس البشري وسعادته. وأرى، بجلاء، ميلين ماثلين في المساواة: أول يغذّ خطى كلّ إنسان صوب أفكار جديدة، وآخر يحفزه طوعًا على أن يقلع عن كل تفكير. وأبصرُ كيف أن الديمقراطية، في ظل سلطان قوانين معينة، سوف تطفئ حرية الفكر التي ترعاها الدولة الديمقراطية الاجتماعية، بحيث إن الروح البشرية، بعد أن حطّمت كل القيود التي كبّلتها بها الطبقات أو البشر سالفًا، سوف تُقيّد، من جديد، بأصفاد الإرادة العامة للعدد الأكبر [من الجمهور].

إذا أحلّت الشعوب الديمقراطية السلطة المطلقة للأغلبية محلّ سائر السلطات الأخرى التي كبحت أو أعاقت، بما لا يُقاس، انطلاقة العقل الفردي، يكون الشرّ قد غيّر سيماءه لا أكثر. ويكون البشر قد عجزوا عن تدبّر وسائل العيش عيشًا مستقلًا، واكتشفوا ما أصعب الأمر وجهًا جديدًا للاسترقاق. وهذا، وإنْ كنت لا أرغب في التكرار مرارًا، مدعاةٌ لتأمّل عميق في مدارك مَنْ يعدّون حرية الفكر مقدسة، ويبغضون الاستبداد لا المستبد وحده. أما أنا، حين أحس يد السلطة تبهظ جبيني، فلا فرق عندي هوية من يقمعني، لأني لست نزاعًا إلى قبول أن تُدسّ رأسي في النير لمجرد أن مليون ذراع تمدّ هذا النير إليّ.

الفصل الثالث

لماذا يُبدي الأميركيون ميلًا وولعًا بالأفكار العامة أكثر من آبائهم الإنكليز؟

اللّه لا يتأمل في الجنس البشري بعامّة. بلمحة واحدة يرى، على انفصال، الكائنات المؤلفة للبشرية فرادى، ويُبصرُ في كلّ واحدٍ منها التماثلات التي تجمع الواحد بالكل، والتباينات التي تفرّق الواحد عن الكل.

ليس الله بحاجة، إذًا، إلى أفكار عامة؛ نعني القول، إنه لا موجب عنده أن يزجّ عددًا غفيرًا من الموضوعات المتماثلة ويكسيها شكلًا متماثلًا كيما يتفكر فيها براحة أكبر.

الحال مع الإنسان خلاف ذلك؛ فإنْ أراد العقل البشري تفحّص كلّ حالةٍ تواجهه من الحالات الخاصة على انفراد، لضاع توًّا في متاهة التفاصيل، وعجز عن إبصار أي شيء. وفي هذه المحنة العصيبة تراه يلوذ بسيرورة ناقصة، لكن ضرورية، تعينه على ضعفه وتبرهن له على [وجود] هذا الضعف.

بعد أن يتمعّن [هذا العقل] في عددٍ محدودٍ من الموضوعات مدركًا تشابهها، يطلق عليها كلها الاسم الواحد نفسه، ويفردها جانبًا، ليغذّ مسيره.

الأفكار العامة ليست دليلًا على قوة الإدراك البشري، بالأحرى على وهنه، فليس ثمة كائنات في الخليقة متماثلة التماثل كلّه بالدقه: لا حقائق متطابقة، لا قواعد تُطبّق بلا تمايز بالغرار ذاته على الموضوعات المختلفة في آن.

الأفكار العامة جديرة بالثناء والإعجاب لأنها تتيح للعقل البشري أن يَخْلُص إلى أحكامٍ سريعة على عددٍ كبير من الموضوعات بلحظة واحدة؛ في جانب آخر، لا تزوّد [الأفكار العامة] العقلَ بغير مفاهيم ناقصة، يخسر معها العقل لجهة الدّقة، ما يربحه لجهة الاتساع.

مع تقدم المجتمعات في العمر تكتسب معرفة حقائق جديدة، وتضع اليد، كلّ يوم، حتى قبل أن تعي، على حقائق معينة.

وإذ يتلقف الإنسان مزيدًا من الحقائق من هذا الجنس، ينقاد فطريًا إلى إدراك عدد أكبر من الأفكار العامة. فما من أحد يرى حشدًا هائلًا من وقائع خاصة منفصلة من غير أن يكشف، آخر المطاف، الآصرة المشتركة التي تجمعها سوية. وجود عدّة أفراد يولّد مقولة الجنس، وتقود عدة أجناس لزومًا، إلى مقولة النوع. الميل إلى الأفكار العامّة والولع بها يتعاظمان في الشعب كلما كان تنوّره بالمعرفة أكثر عراقة وتعددًا.

بيد أن ثمة أسبابًا أخرى تحفز البشر على تعميم أفكارهم، أو تثنيهم عن هذا التعميم.

يُكْثِرُ الأميركيون من وتيرة استعمال الأفكار العامة قياسًا إلى الإنكليز، بل إنهم يستطيبون لذّة هذا الإكثار؛ يلوح ذلك في المبتدى، تفردًا، إن تذكّر المرء أن لهذين الشعبين أصلًا واحدًا، وإنهما عاشا قرونًا في ظل القوانين نفسها، وإنهما يواصلان تبادل الآراء والأعراف. التمايز [بين الاثنين] يثير الذهول إنْ ركّز المرء انتباهه على قارتنا الأوروبية وعقد المقارنة بين اثنين من أكثر الشعوب التي تقطنها تنويرًا.

بوسع المرء أن يقول إن العقل البشري، عند الإنكليز، ينسلخ عن تأمل وقائع خاصة أسيان، محزونًا، كيما يرتقي منها إلى العلل، وأنه يعمم رغمًا عنه.

يبدو أن الميل عندنا [في القارة] إلى الأفكار العامة، على خلاف ذلك، غدا ضربًا من هوى جامح يلزم إرضاءه عند كل عطفة. كل صباح، استيقظُ على خبر اكتشاف قانون عام أو أزلي لم يسمع به أحدٌ قبلئذ. ليس ثمة كاتب، مهما

يكن متواضع القدرة، يرتضي أن يكتشف، منذ محاولة الكتابة الأولى، شيئًا أقل من حقائق كبرى تسري على مجال عظيم، أو يرضى عن نفسه قبل أن يزج الجنس البشري برمته في موضوع خطابه.

مثل هذا التباين الصارخ بين شعبين متنوّرين يذهلني. أخيرًا أعود بفكري إلى إنكلترا، وألاحظ ما جرى فيها ولها في نصف القرن المنصرم، وأظن أن بوسعي التوكيد أن ولعها بالأفكار العامة ينمو بموازاة ضمور الدستور القديم للبلاد.

ينبني على هذا أن تقدّم حالة التنوير وحده، بقدر أو بآخر، لا يكفي تعليلًا لما يوحي بحب العقل البشري للأفكار العامة، أو نفوره منها.

حين تعمّ حال اللامساواة وتستديم، يتمايز الأفراد، رويدًا رويدًا، حتى التباين، فيقول المرء، عندئذ، أن ثمة أجناسًا بشرية متباينة تباين الطبقات؛ وأن المرء يكتشف جنسًا واحدًا كل مرة، وأن انحجاب الرؤية عن الآصرة العامة التي تجمع الكلّ في الصدر الرحب للجنس البشري، يعمي المرء عن رؤية الإنسان، إذ لا يرى سوى البعض القليل من البشر.

الذين يعيشون في كنف المجتمعات الأرستقراطية يدركون، إذًا، الأفكار العامة ذات الصلة بذواتهم؛ وذلك كافٍ لأن يملأهم ريبة، بل نفورًا فطريًا، من هذه الأفكار.

خلاف ذلك، الإنسان الذي يعيش في كنف بلدان ديمقراطية، يجد صحبته كائنات مماثلة له على وجه التقريب؛ ولا يسعه، عندئذ، أن يتمعن في أي جزء، مهما يكن، من أجزاء الجنس البشري، من غير أن تتسع أفكاره لتشمل الكلّ. سائر الحقائق المنطبقة عليه تبدو، في نظره، منطبقة، بالمثل، بالغرار ذاته، على كلّ فردٍ من نظرائه المواطنين، كما على من يشبهونه. ولما كان قد اقترن بالأفكار العامة واتخذها عادة في الدراسة التي ينكبّ عليها، وتثير جلّ اهتمامه، فإنه ينقل هذه العادة إياها إلى سائر الآخرين، وتغدو الحاجة إلى اكتشاف قواعد عامة لكل الأشياء، وإلى إدراج كثرة من

الموضوعات في شكل واحد، وإلى إرجاع زمرة من الوقائع إلى علّة واحدة، تغدو هوى جامحًا من أهواء العقل البشري.

ما من ظاهرة تبيّن صدق قولنا السالف خير من آراء القدماء في العبيد.

أعمق مفكري روما واليونان، وأكثرهم عبقرية، وقفوا عاجزين عن الخلوص إلى فكرة عامة وبسيطة إلى حدّ مذهل، فكرة تماثل البشر، والحق المتساوي منذ الولادة في الحرية؛ وقد بذلوا مجهودًا حثيثًا لإثبات أن العبودية أمرٌ طبيعي، وأنها ماثلة دومًا.الأنكى من ذلك، هو أن كلّ ما يؤكدّ أن القدماء الذين كانوا هم أنفسهم عبيدًا مسترقّين قبل أن ينعموا بالحرية، ممن تركوا لنا نصوصًا بديعة، كانوا ينظرون إلى الاسترقاق النظرة ذاتها.

سائر المفكرين العظام، القدماء، كانوا جزءًا من أرستقراطية الأسياد، أو، في الأقل، رأوا الأرستقراطية راسخة، أمام ناظريهم، بلا اعتراض؛ ومع أن مدارات عقولهم توسّعت في اتجاهات عدّة، فإنها نكصت في ذلك المدار الضيق وحده، فكان لزومًا أن يظهر يسوع المسيح في الأرض كيما يستبان أن كل أفراد الجنس البشري هم بالفطرة متساوون ومتماثلون.

في قرون المساواة، كلّ البشر ينعمون بالاستقلال بعضهم عن بعض، معزولون وضعفاء، ولا يرى المرء شخصًا تملي إرادته حركات وسكنات الحشود في طراز مستديم؛ في أوقات مثل هذه تبدو البشرية كمن يُسيّر نفسه ذاتيًا. ولتفسير المجريات في العالم، يَقْصُرُ المرء نفسه في البحث عن قلّة من الأسباب العظمى، التي تُعْمِلُ أثرها فينا بالتساوي، فتدفعنا، بذلك، إلى اتبّاع النهج ذاته طوعًا. وهذا يقود العقل البشري، تلقائيًا، إلى إدراك الأفكار العامة، والتقاط عدوى الولع بها.

أَبَنْتُ، سالفًا، كيف أن المساواة تدفع كلّ امرئ إلى البحث عن حقيقة لنفسه بنفسه. من اليسير أن نرى أن هذا المنهج يحثّ العقل البشري، تدريجًا، على نشدان الأفكار العامة. وحين أنبذُ تقاليد الطبقة، والمهنة، والأسرة، وأفلتُ من سلطان المثال، لأسعى، بإجهاد عقلي أنا وحدي، بلوغ الطريق التي ابتغي سلوكها، فإنني أميل إلى أن استنبط الأساس لآرائي من طبيعة الإنسان ذاتها،

التي تقودني، لا محالة، حتى من غير أن أعي تقريبًا، صوب عدد كبير من الأفكار العامة تمامًا.

كل ما تقدّم يبيّن لماذا يبدي الإنكليز ميلًا أقل وولعًا أضعف لتعميم الأفكار من أبنائهم الأميركيين، بل، قبل هذا وذاك، من جيرانهم الفرنسيين، ولماذا يبدي الإنكليز في أيامنا هذه، ميلًا أكبر وولعًا أشد مما أبداه آباؤهم.

كان الإنكليز، منذ آماد بعيدة، ولا يزالون، شعبًا متنورًا تمامًا، وفي الوقت ذاته أرستقراطيًا تمامًا؛ تنويرهم جعلهم ميالين، أبدًا، إلى أفكار عامة فضفاضة، أما عاداتهم الأرستقراطية فأبقتهم متوقفين عند أفكار خاصة جدًا. لذا جاءت الفلسفة، السائدة في إنكلترا حتى اليوم، جامحة وهيّابة، واسعة وضيقة معًا، في الآن ذاته، تسجن العقول في ضيق وجمود.

عدا عن الأسباب المبينة سالفًا، يصادف المرء أسبابًا أخرى، أقل بروزًا للعيان، وإنْ تكن أمضى أثرًا، تولّد وسط سائر الشعوب الديمقراطية تقريبًا، الولع، بل، غالبًا، الهوى الجامح، بالأفكار العامة.

على المرء أن يحرص في التمييز المدقّق بين ضروب هذه الأفكار. ثمة منها ما هو ثمرة عمل، متأنٍ، مفصّلٍ، واعٍ من أعمال الفكر؛ هذه أفكار توسّع مدار المعرفة الإنسانية.

ثمة أفكار أخرى يأتي إلى النور في سرعة، من أول جهد عاجل يستحثه العقل، فلا تكون أكثر من مفاهيم، مسطحة، خلوًا من أي تيقن.

البشر الذين يعيشون في قرون المساواة يحوزون الكثير من الفضول المنقِّب، والقليل من وقت الفراغ؛ حياتهم عملية تمامًا، كثيرة التعقيد، دائبة الحركة، وفيرة النشاط، حيث لا وقت فائضًا للتفكير. أناس القرون الديمقراطية يحبّذون الأفكار لأنهم يستخلصونها من تفحص الحالات الجزئية؛ وهي تحتوي، إنْ جاز لي قول هذا التعبير، الكثير من الأشياء مضغوطة في حيّزٍ صغير، وتثمر نتاجًا عظيمًا في وقت قصير. إذًا، حين يوقنون، بعد اختبارٍ وجيزٍ عابرٍ، إنهم يرون صلة مشتركة بين بعض الأجسام، يكفّون عن المضي بعيدًا في

البحث، ويسارعون، حتى من دون فحص تفاصيل تماثل أو تغاير هذه الأجسام، إلى ترتيبها في صيغة واحدة، كيما ينصرفوا عنها.

من أبرز خصائص القرون الديمقراطية ميل سائر البشر إلى بلوغ نجاح ميسور ومُتعٍ آنية. يمثُلُ ذلك في المهن الفكرية كما في غيرها. أغلب الذين يعيشون في أزمان المساواة ممتلئون طموحًا حيويًا ومطواعًا؛ إنهم يبتغون إصابة نجاح عظيم في الحال، لكنهم يفضلون إعفاء النفس من بذل جهد عظيم. هذه الغرائز المتعارضة تفضي بهم إلى البحث عن مبادئ عامة، يطرون بها أنفسهم برسم موضوعات شاسعة بتكلفة زهيدة، جاذبين انتباه الجمهور من غير تجشّم عناء.

ولا أعرف إذا كانوا مخطئين في تفكيرهم على هذا النحو؛ قراؤهم يخشون الإيغال في أي أعماق مثلهم تمامًا، وهم، عادة، ينشدون في أعمال الفكر التذاذات سهلة، وإرشادًا بلا عناء.

إذا أحجمت الأمم الأرستقراطية عن استخدام الأفكار العامة، وأبدتْ إزاءها ضروب الازدراء واللامبالاة، فإن الشعوب الديمقراطية، على العكس، تبدي، باستمرار، استعدادًا دائبًا لإساءة استخدام هذه الأفكار، والخصام الطائش، المحتدم حولها.

الفصل الرابع

لماذا لا يتسم الأميركيون بالهوى الجامح عند الفرنسيين للأفكار العامة في شؤون السياسة؟

قلتُ سلفًا إنّ الأميركيين لا يبدون ما يبديه الفرنسيون من ولعٍ بالأفكار العامة. يصحّ هذا على الأفكار العامة في شأن السياسة.

على الرغم من أن لدى الأميركيين أفكارًا عامة لا حصر لها تُدرج في متون التشريعات، تفوق ما عند الإنكليز، وأنهم أحرص على تعديل ممارسة الشؤون الإنسانية وفقًا للنظرية، فإن الأفكار العامة لم تستهوِ الهيئات السياسية في الولايات المتحدة، خلافًا لما أصاب جمعيتنا التأسيسية والمؤتمر العام[1]؛ لم تُصَب الأمّة الأميركية بمثل هذا الهوى الجامح لهذا الضرب من الأفكار مما أصاب الشعب الفرنسي في القرن الثامن عشر، ولا أبدت مثل ذلك الإيمان الأعمى بصلاح أي نظرية، أو صوابها المطلق.

ينشأ هذا الاختلاف بين الأميركيين وبيننا من أسباب مختلفة، ولكن من هذا السبب بالتحديد:

الأميركيون يؤلفون شعبًا ديمقراطيًّا دأب، على الدوام، على إدارة شؤون الجمهور بنفسه، ونحن شعب ديمقراطي دأب، منذ آماد بعيدة، على أن يكتفي بأن يحلم في أن يدير هذه الشؤون إدارةً أفضل.

---

(1) الجمعية التأسيسية حكمت فرنسا الثورة بين عامي 1789 و1791، وضعت الدستور وأصدرت إعلان حقوق الإنسان والمواطنين. أما المؤتمر العام (Convention) فقد تسلم السلطة في عام 1792 ووضع دستورًا جديدًا وعلّق العمل به، وحكم بواسطة "الإرهاب" والحرب الثورية، وجرى حلّه في عام 1793. (المترجم)

دولتنا الاجتماعية دفعتنا، أصلًا، إلى أن نتصور أفكارًا عامة جدًا في شؤون الحكومة، بينما دستورنا السياسي لا يزال يحول دون أن نصحّح هذه الأفكار من طريق التجربة، ودون أن نكتشف مثالبها شيئًا فشيئًا، بينما الأميركيون حظوا بفرصة موازنة هذين الأمرين على نحو متصل، وتصحيح ما يوجب التصحيح تلقائيًا.

يبدو، أول وهلة، أن ما قلته توًا يناقض ما قلته سالفًا، من أن الأمم الديمقراطية تستمد الشغف الذي تبديه للنظريات من محفزات الحياة العملية. الفحص النابه سيدفع المرء إلى أن يرى أن لا تناقض هنا.

البشر الذين يعيشون في بلدان ديمقراطية شديدو التوق إلى الأفكار العامة لأن أوقات فراغهم ضيقة، وهذه الأفكار توفّر عليهم تبديد الوقت في فحص حالات جزئية؛ هذا حق، لكن ينبغي أن يُفهم الحُجاج أنه يقتصر على الشؤون التي لا تتعلق بالموضوعات العامة أو المألوفة لأفكارهم. فالناشطون في التجارة يلتقطون في الحال سائر الأفكار العامة مما يقدّمه المرء إليهم بخصوص الفلسفة، والسياسة، والعلوم، والفنون، من غير التدقيق فيها عن كثب، لكنهم لن يصغوا إلى تلك المتصلة بشؤون التجارة إلّا بعد تمحيص حذر، وإنْ تقبّلوها فبتحفظ.

ويحصل الشيء عينه لرجالات الدولة حين ترتبط مسألة الأفكار العامة بالشؤون السياسية.

بناء عليه، حين يطرأ موضوعٌ يكون الولوج بسببه في الأفكار العامة ولوجًا جامحًا، أعمى شديد الخطورة على الشعوب الديمقراطية، فإن خير ملطّف بوسع المرء أن يلتمسه هو أن يدفعها إلى الانشغال بها كل يوم على نحو عملي، عندئذ يضطرون إلى الغوص في التفاصيل، وهذه تعينهم على إدراك مواطن الضعف في النظرية.

العلاج موجعٌ في الأغلب، لكنّ أثره مكفول.

هكذا إذن، تلطّف المؤسسات الديمقراطية، بإرغامها المواطن على الانشغال بالحكومة عمليًا، من غلواء الولع بالنظريات العامة في شؤون السياسة مما تتيحه المساواة.

الفصل الخامس

كيف يبرع الدين، في الولايات المتحدة، في الإفادة من الغرائز الديمقراطية

أرسيتُ في أحد الفصول السابقة فكرة أن البشر لا يستغنون عن المعتقدات الثابتة، وأن الرغبة في اعتناق هذه المعتقدات عظيمة. وأزيدُ، هنا، أن أشد الرغبات في الاعتقاد يتصل بأمور الدين؛ ويمكن استنباط ذلك حتى لو اكتفى المرء بالنظر إلى المصالح الدنيوية.

فما من فعل بشري البتة تقريبًا، مهما يكن، بالافتراض، جزئيًا، إلّا وينبع من فكرة عامة مفادها أن البشر أدركوا الله، وأدركوا علائقه بالجنس البشري، وأدركوا طبيعة أرواحهم، وواجباتهم إزاء من هم على شاكلتهم. ولا يسع المرء أن يَحولَ دون أن تكون هذه الأفكار نبعًا مشتركًا تفيض منه البقية كلّها.

يبدي البشر، إذًا، اهتمامًا عظيمًا في بلورة أفكار ثابتة، لأنفسهم، عن الله، وعن أرواحهم، وعن واجباتهم تجاه خالقهم، كما نظرائهم؛ فالارتياب في هذه النقاط الأولى يُسْلِمُ سائر أفعالهم إلى هوى المصادفة، ويحكم عليهم بالفوضى والعجز.

تلك هي، إذًا، المسألة المهمة التي توجب أن يكون لكلّ واحد فينا أفكار ثابتة عنها. ولسوء الحظ فإن هذه المسألة عينها أصعب من أنْ يقدر شخص واحد، متروكًا لحاله، أنْ يتدبّر إيجاد أفكار ثابتة عنها اعتمادًا على جهده العقلي منفردًا.

وحدها العقول المتحرِّرة من مشاغل الحياة العادية، العقول الثاقبة، المتوقّدة، المحنّكة، تستطيع، التوغل فيها، بمعونة فسحة كبيرة من الوقت والحرص، وصولًا إلى هكذا حقائق لازمة.

مع ذلك، نرى أن هؤلاء الفلاسفة مطوّقون، أبدًا، بضروب الغموض؛ وأن النور الطبيعي الذي يسطع من حولهم في كل خطوة يخبو، بل يكاد ينطفئ؛ مع ذلك، تراهم غير قادرين، على الرغم من الجهود الحثيثة كلها، على اكتشاف شيء سوى بضعة مفاهيم متناقضة، غاص فيها العقل البشري وطفا آلاف الأعوام من دون أن يمسك إمساكًا ثابتًا بالحقيقة، أو حتى أن يكتشف أخطاء جديدة. هذه الدراسات وأضرابها، أعلى من قدرة البشر العاديين، وحتى لو انغمر فيها أغلب الرجال المقتدرين، فمن الجلّي أنهم لن يتوفروا على فسحة الزمن اللازمة لها.

بعض الأفكار الثابتة عن الله والطبيعة البشرية هي مما لا غنى عنه للممارسة اليومية في حياة البشر، وهذه الممارسة عينها تحرمهم من القدرة على اكتساب هذه الأفكار.

يبدو لي ذلك فريدًا. ثمة في العلوم ما هو نافعٌ للجمهور، ومتاحٌ له، وثمة في العلوم ما يتعذر بلوغه لغير القلائل من الخاصة، ولا يتاح للأغلبية التي لا تبغي سوى التطبيقات الأكثر بُعْدًا؛ لكن الاستخدام اليومي لهذا [العلم] لا غنى عنه للجميع، رغم أن دراسته متعذرة على معظم الناس.

الأفكار العامة عن الله والطبيعة البشرية هي، إذًا، من بين سائر الأفكار، الأنسب للستر والفصل عن الفعل الاعتيادي للعقل الفردي، الذي يكسب أعظم كسب ويُمنى بأقل خسارة إن اعترف بسلطة مرجعية.

الغرض الأول والرئيس لفوائد الدين أن يقدّم إلى الجمهور حلًا واضحًا، دقيقًا، مفهومًا، مستدامًا، لكل المسائل الأولية.

ثمة أديان زائفة، لا معقولة، مع ذلك بوسع المرء أن يقول إن كل دين إنما يبقى ضمن الدائرة التي رسمتُها توًا ولا يطلب مغادرتها، مثلما حاولتْ أديان

عدة، لكيما تُوقفَ العقل البشري عن الارتقاء في كلّ الاتجاهات، وتفرضَ على المدارك نيرًا مشهودًا؛ ويتعين على المرء أن يقرّ بأنه إذا تعذّر على الدين أن ينجي البشر في الدنيا والآخرة، فإنه، في الأقل، شديد النفع لسعادتهم وعظمتهم في هذه الدنيا.

يصحّ ذلك قبل كل شيء، على البشر في البلدان الحرّة.

حين ينهار الدين عند شعب ما، تمسك الريبةُ بتلابيب أسمى جوانب الفكر، وتشلّ بقية أجزائه. ويصبح كل أمرئ معتادًا على تلقي مفاهيم ملتبسة، مبتذلة، عن الشؤون الأهم، عند أقرانه كما عند نفسه؛ ويلجأ المرء إلى الذود عن أفكاره بخراقة ما بعدها خراقة، أو يضطر إلى نبذها؛ وإذ يتلبسه اليأس من القدرة على أن يحل لنفسه بنفسه، القضايا الكبرى مما يتولد عن مصير البشر، تراه ينحدر، مثل الجبان الرعديد، إلى مهاوي الامتناع عن التفكير فيها جمعاء.

مثل هذه الحال لن يتوانى عن أن توهن الأرواح، وتجفف ينابيع الإرادة، وتهيئ المواطنين لقبول العبودية.

وما يقع لهم أنهم لن يكتفوا بأن يدعوا الغير يسلب حرياتهم، بل غالبًا ما يتخلّون عنها طائعين.

حين تغيب السلطة المرجعية في أمور الدين، أو في أمور السياسة، يرتعب الناس من مظهر هذا الاستقلال اللامحدود. والاضطراب الدائم لكل الأشياء يصيبهم بالتململ والإعياء. وإذ يمضي كلّ شيء في عالم الفكر في حركة مدوّية، يرغبون، في الأقل، في أنْ يكون كل شيء في العالم المادي، ثابتًا، مستقرًا؛ وإذ يعجزون عن استعادة معتقداتهم السالفة، يُسْلِمون أنفسهم إلى سيّد.

أما عندي، فأشك في أن يقدر الإنسان على تأييد استقلال تام في الدين وحرية كاملة في السياسة تأييدًا فوريًا. وأجدني مسوقًا إلى القول إنّ على الإنسان أنْ يخدم إذا كان بلا إيمان، وأن يؤمن، إذا كان حرًا.

غير أني لا أعرف ما إذا كانت الفائدة العظمى للأديان لا تزال غير جلّية وسط الشعوب التي تسودها المساواة، جلاءها عند الشعوب الأخرى.

ينبغي الإقرار بأن المساواة، بما تحمله من خير عميم إلى العالم، تغذّي في البشر، مع ذلك، غرائز خطرة، كما سنبين لاحقًا، فهي تُنزِل بهم العزلة بعضهم عن بعض، وتُغرِقُ كلّ فرد فيهم بمشاغل ذاته وحده.

إنها تفتح أرواح البشر فتحًا مفرطًا لعشق المسرّات المادية.

ليس ثمة من دين لا يقصي شهوات الإنسان بعيدًا عن السلع الدنيوية، ولا يسمو بروحه عاليًا إلى رحاب تفوق عالم الحواس. كما لا وجود لدين لا يفرض على كلّ فرد فروضًا لازمة إزاء أقرانه من البشر، أو بالتضافر معهم، ولا يتوانى عن جرّه، من حين إلى آخر، بعيدًا عن الغرق في تأمل ذاته. نجد ذلك حتى في أشدّ الأديان تسطّحًا وأكثرها خطرًا.

جمهرة المتدينين، إذًا، قوية، بالطبع، في تلك الناحية بالضبط حيث تكون الشعوب الديمقراطية ضعيفة؛ هذا يوضح بجلاء مدى أهمية تمسّك البشر بدينهم عند بلوغ المساواة.

لا أملك الحق ولا الرغبة في تفحص الوسائل الإعجازية التي يستخدمها الله ليُدخل الإيمان في قلوب البشر. حاليًا، أنظرُ إلى الأديان من المنظار الإنساني الصرف حصرًا، وأبحثُ عن السبل التي تحتفظ بها، حفاظًا هيّنًا، على سلطانها في القرون الديمقراطية التي نلجها.

لقد أبَنْتُ كيف أن العقل البشري، في أزمان التنوير والمساواة، لا يرتضي قبولَ المعتقدات الثابتة إلّا بعسرٍ بالغ، ولا يشعر بالحاجة الماسّة إليها إلا في حالة الدين. هذا يفضي بنا، أولًا، إلى وجوب أن الأديان تبقيها، في هذه القرون أكثر من غيرها، في نطاق حدود موائمة لها وأن لا تخرج منها؛ لإنها إنْ سعتْ إلى توسيع مدى سلطانها خارج أمور الدين، فهي تجازف بضياع الإيمان بها في سائر الأمور. بناء عليه، يجب على الأديان أنْ تحرص حرصًا مدققًا على معرفة تخوم المجال الذي تنشد، في نطاقه، ثبات العقل البشري، وأن تترك كل ما عدا ذلك، كليًا، مجالًا حرًا في التسليم لها.

لم يقتصر [النبي] محمد على الإتيان بمعتقدات دينية من السماء أُودعت في القرآن، بل تعدّاه إلى الإتيان بقواعد سياسية، وتشريعات مدنية وجزائية، ونظريات علمية. أما الأناجيل، بالمقابل، فتقتصر على تناول العلائق العامة بين البشر وخالقهم، والعلائق في ما بينهم. خلاف ذلك لا تتحدث الأناجيل بشيء، ولا تلزم الإيمان بشيء. يكفي هذا وحده، من بين ألف سبب وسبب، لبيان أن الدين الأول لا يستطيع أن يهيمن طويلًا في أزمان متنورة، ديمقراطية، بينما المقدّر للآخر أن يسود في هذه القرون، كما في غيرها.

إذا عنّ لي مواصلة البحث، أقول لكيما تكون الأديان قادرة، من الوجهة الإنسانية، على الاستمرار في قرون ديمقراطية، فعليها أن تقصر نفسها، بعناية وحرص، على ميدان الشؤون الدينية؛ ليس هذا وحسب، فسلطانها يتوقف، بدرجة أكبر، على طبيعة المعتقدات التي تنطق بها، والأشكال الخارجية التي تعتمدها، والفروض التي توجبها.

ما قلته سالفًا عن أن المساواة تدفع البشر إلى أفكار عامة جدًا وواسعة تمامًا، ينبغي أن يُفهم، أساسًا، في ما يتعلق بشأن الدين. فالبشر المتماثلون، المتساوون، يرون، بداهة، فكرة وجود إله واحد يبسط القواعد نفسها على كل واحد فيهم، ويكفل لهم سعادةً مقبلة بأجرٍ متماثل. إن فكرة وحدة الجنس البشري تعيدهم، دومًا، إلى فكرة وحدة الخالق؛ وعلى خلاف ذلك، فالبشر المنفصلون والمختلفون بعضهم عن بعض، يمضون بإرادتهم إلى خلق كثرة كاثرة من الآلهة، تناهز الناس والطوائف والطبقات والعوائل عددًا، ورسم ألف طريقٍ وطريق خاصة للوصول إلى الجنّة.

لا يسع المرء أن ينكر أن المسيحية ذاتها وقعت، على نحو ما، تحت التأثير الذي تمارسه الدولة الاجتماعية والسياسية على المعتقدات الدينية.

لحظة ظهر الدين المسيحي على وجه الأرض، كانت العناية الإلهية، ابتغاء تهيئة العالم لقدوم المسيح بلا ريب، قد وحّدت قسمًا عظيمًا من الجنس البشري، مثل قطيع هائل، تحت رعاية القياصرة. والبشر الذين شكّلوا تلك الكتلة الكبرى كانوا على أشدّ الاختلاف، مع ذلك كانت لهم نقطة مشتركة، هي

هذه: كانوا جميعًا يطيعون القوانين الواحدة ذاتها، وكان كلّ فرد فيهم يبلغ من الضعف والضآلة مبلغًا كبيرًا قياسًا إلى عظمة الأمير، بحيث بدوا متساوين حين يقارنهم المرء به.

ينبغي لنا الإقرار بأنّ هذا الوضع الجديد، الخاص، للبشرية، لا بدّ من أنه دفع الناس إلى تقبّل الحقائق العامة في تعاليم المسيحية، وهو يفسّر السهولة والسرعة التين تغلغل بهما الدين الجديد في العقل البشري.

وجاء الدليل الدامغ من دمار الإمبراطورية.

فبينما كان العالم الروماني يتمزق، إن جاز القول، إربًا إربًا، آبت كل أمة إلى فرديتها السابقة. وفي صلب تلك الأمم، نمتْ المراتب الهرمية إلى ما لا نهاية، وانفردتْ الأعراق، وأفضتْ الطوائف إلى شطر كلّ أمة شعوبًا متفرقة. في وسط هذا الجهد العام، المتّجه، كما يبدو، إلى تشطير المجتمعات البشرية إلى أكبر عدد من الشظايا يمكن تخيله، لم تفقد المسيحية رؤية الأفكار الأساسية العامة التي جاءت بها إلى النور. لكنها، على ما يلوح، أسلَمَتْ نفسها، قدرما تستطيع، للميول الجديدة الطالعة من تشظي الجنس البشري. استمر البشر في إعلاء شأن الله وحده، بوصفه خالق الكائنات وحافظها؛ لكن كل شعب، كلّ بلد، بل كلّ انسانٍ، كما يقال، آمن بأنه هو وحده القادر على اكتساب امتياز خاص يبيح له أن يخلق لنفسه حماة مخصوصين، قديسين وسطاء مع القدير. ولما تعذّر عليهم تقسيم الخالق، ضاعفوا كيانه وعظّموا وسطاءه بما لا يُقاس؛ فالتوقير المكرّس للملائكة والقديسين قارب العبادة الوثنية عند جلّ المسيحيين، وإنّ المرء ليخشى أن تأتي لحظة يرتدّ فيها الدين المسيحي إلى الأديان التي أقصاها.

يلوح لي جليًا أنه كلّما مالت الحواجز التي تفصل بين الأمم داخل البشرية، وتقسّم المواطنين في قلب كلّ شعب، سائرة إلى التلاشي، تعاظَمَ نزوع العقل البشري، كما لو بقوّته الذاتية، إلى فكرة خالق واحدٍ كلّي القدرة، مرسلًا الشرائع نفسها إلى كلّ إنسان على قدم المساواة، وبالأسلوب الواحد عينه. لذا من المهم، في قرون الديمقراطية بخاصة، ألّا نبيح الخلط بين توقير الوسطاء الثانويين والعبادة المكرسة للخالق وحده.

ثمة حقيقة أخرى تبدو جليّة تمامًا في نظري: خيرٌ للأديان ألّا تُثقل نفسها بالطقوس الخارجية، وبخاصة في الأزمان الديمقراطية، أكثر من سواها.

أوضحتُ عند الحديث عن المنهج الفلسفي عند الأميركيين، أن لا شيء يثير نفور العقل البشري، في أزمان الديمقراطية، أكثر من فكرة الخضوع للأشكال الخارجية. فالبشر الذين يعيشون في أزمان كهذه، لا يحتملون التشخصيات[1] إلاّ على مضض؛ أما الرموز فتبدو لهم مخترعات صبيانية، الغرض منها ستر أو تزويق الحقيقة أمام أعينهم، وأنّ من الأنسب إظهارها سافرةً في وضح النهار، وأنّ مرأى الطقوس الفخمة لا يخلّف عندهم سوى البرود، فقد جُبلوا، بالفطرة، على ازدراء أهمية تفاصيل العبادات.

والمولجون بتنظيم الشكل الخارجي للأديان ينبغي لهم، في البلدان الديمقراطية، أنْ يولوا الغرائز الفطرية للفكر البشري الانتباه حتى لا يقعوا معه في تصادمٍ لا موجب له.

عندي يقينٌ راسخ بضرورة الأشكال؛ أعرف أنها تُثبّت العقل البشري في حومة التأمل بالحقائق المجرّدة، وإذْ تعيّن العقل على إدراكها بقوة، فإنما تدفعه إلى اعتناقها بحماسة متّقدة. لا أتصور أنّ بالإمكان الحفاظ على أيما دين بغير ممارسات خارجية، لكن، في جهة أخرى، أظن أن من الخطورة بمكان، في القرون الجديدة التي ندلفها، إكثار هذه الممارسات بلا مقياس، وأن على المرء أن يحدّ منها، وألّا يحتفظ إلّا بالقسط الضروري، بإطلاق، لإدامة العقيدة ذاتها، التي هي جوهر الأديان[2]؛ أما العبادة فهي شكل الدين ليس إلاّ. والدين الذي يغدو متشعّب التفاصيل، عديم المرونة، مثقلً بالشعائر أيام تحوّل البشر إلى المزيد من المساواة، سيجد نفسه، عاجلًا، مُختزلًا إلى حفنة من متعصبين جامحين وسط حشود من الرّيبيين.

---

(1) كالتماثيل والرسوم. (المترجم)

(2) في كل الأديان ثمة طقوس كامنة في جوهر المعتقد وصلبه، حيث ينبغي الاحتراس من تغيير أي شيء. نرى ذلك، خصوصًا، في الكاثوليكية، حيث يندمج الشكل والمحتوى اندماجًا وثيقًا يصيران به واحدًا.

أعلم، يقينًا، أن ثمة مَنْ لن يتردد في الاعتراض بالقول ما دام في الأديان حقائق عامة أزلية في صلبها، فإنها [الأديان] لا يمكن أن تنصاع لتقلبات الغرائز في كل قرن من القرون من دون أن تفقد ما تنطوي عليه من يقين في نظر الناس: ولسوف أجيبُ، هنا، بأنّ على الناظر أن يميّز، بحرصٍ وأناة، الآراء الأساسية التي تؤلف كيان المعتقد والشكل الذي يسميه اللاهوتيون بنود الإيمان، من لواحق المقولات التي تَعْلَقُ بها. والأديان ملزمةٌ، أبدًا، أن تتمسك بالأولى، كائنًا ما كانت عليه روح الأزمان من خصوصية؛ لكنها تُحسِنُ العمل إنْ اجتنبتْ، في الثانية، تقييد نفسها بأسلوب جامد بعينه، خصوصًا في القرون التي يمضي التغيّر فيها دفّاقًا بلا انقطاع، والتي يعتاد فيها العقل على تغيّر مشاهِدَ الأشياء البشرية، ويعاني تثبيته، ولا يقبل به إلّا على مضض. ويلوح لي أن جمود الأشياء البرّانية، الثانوية، لا يُكتب له البقاء إلّا إذا كان المجتمع المدني ذاته جامدًا بلا حراك؛ أما في غير ذلك من الأحوال، فيقيني أن الجمود خطر داهم.

ولسوف نرى أن من بين سائر الأهواء التي تولّدها المساواة أو تحبذها، ثمة هوى مخصوص تشحذه شحذًا متوقدًا، وتودعه في أفئدة سائر البشر في الآن ذاته، ألّا وهو: حبّ الرفاه. فالولع بالرفاه يؤلّف ميزة بارزة، لا تمّحي، في العصور الديمقراطية.

ويجنح المرء إلى الاعتقاد أن الدين الذي يعتزم تقويض هذا الهوى الفطري، إنما يقوّض كيانه هو، في الخاتمة؛ فإنْ رغب الدين إلى أنْ ينتزع البشر، انتزاعًا تامًا، عن التفكير في المتاع الدنيوي كيما يُسْلِمُهم، حصرًا إلى التفكّر بأمور الآخرة، فيمكن التنبؤ بأن أرواحهم ستفلت، أخيرًا، من يدي هذا الدين، لتنغمس بكل جوارحها، بعيدًا عنه، في ملذات الدنيا الحاضرة.

الشغل الرئيس للأديان هو أن تُطهِّر، وتَنْظُمَ، وتلجم الولع، الجامح، المفرط، بالرفاه الذي يعمُر قلوب البشر في أزمان المساواة؛ وأعتقد أنها ترتكب خطأ، ما بعده خطأ، إنْ سعت إلى لجم هذا الولع أو وأده كليًا. فلن تفلح الأديان في حمل البشر على ترك حبّ الثراء، لكنها تستطيع، مع ذلك، أن تقنعهم بإصابة الثراء بالحلال.

يقودني هذا إلى تأمّل أخير يشتمل، بنحو ما، على سائر التأملات الأخرى. إذ يغدو البشر أكثر تماثلًا ومساواة، يجب على الأديان أنْ تحرص الحرص كلّه على أن تجتنب الخوض في مسار الشؤون اليومية، وألّا تتصادم، من دون لزوم، مع الأفكار المقبولة عمومًا، والمصالح الدائمة، التي تحكم الجمهور؛ ذلك لأن الرأي المشترك هو أقوى وأبرز سلطان لا يُقاوَم؛ خارج هذا الرأي المشترك لا وجود لأي سندٍ كافٍ يسمح بمقاومة طعناته طويلًا. ويصحّ هذا، بالمقدار ذاته، على شعبٍ ديمقراطي خاضع لملكٍ مستبدّ، كما على شعبٍ جمهوري. الملوك، في أزمنة المساواة، غالبًا ما يفلحون في فرض الطاعة على المرء، لكن جمهرة الأغلبية هي التي تجعل المرء يؤمن؛ لذا يجب على المرء أن يُرضي الأغلبية في كلّ ما لا يخالف إيمانه الديني.

أبنتُ في [الجزء] الأول كيف أن القساوسة الأميركيين ينأون بأنفسهم عن الشؤون العامة. وهذا أسطع مثال، وإنْ يكن ليس الوحيد، على تحفّظهم. الدين في أميركا عالمٌ منفصلٌ قائمٌ بذاته، يسوده القس، ويحرص على ألّا يغادروه. وفي نطاق هذا العالم يعمل القس على إرشاد الفكر؛ خارج هذا العالم يترك الناس تسيّر أنفسهم، ويهجرهم وحيدين مع الاستقلال والتقلبات الموائمة لطبائعهم وأزمانهم. ولم أرَ، قط، أي بلد تَعْمَدُ فيه المسيحية إلى أنْ تقتصد بأقل القليل من المظاهر والشعائر والشخوص، كما هي الحال في الولايات المتحدة، حيث تكتفي المسيحية بتقديم الأفكار أمام العقل البشري في أجلى الصور وأكثرها بساطة. ومع أن مسيحيي أميركا منقسمون شِيعًا شتى، فإنهم يرون إلى دينهم في ضوء واحد. ينطبق هذا على الكاثوليكية انطباقه على المعتقدات الأخرى؛ فما من قسّ كاثوليكي يبدي شغفًا أقل بالشعائر الجزئية، الصغيرة، وشغفًا أقل بالسُبُل الخارقة، الجزئية، لنيل الخلاص، وشغفًا أكبر بروح القانون لا حرفيته النصية، مثل القساوسة الكاثوليك في الولايات المتحدة. ولن نجد أحدًا يضاهيهم في إرسال التعاليم على هذا القدر من الوضوح، والالتزام على خير وجه بعقيدة الكنيسة التي تحرّم عبادة القديسيين دون الله. ونرى الكاثوليك في أميركا مطواعين، مخلصين، تمامًا.

ثمة ملاحظة أخرى تصحّ على رجال الدين من سائر الشِيَع: يُحجِمُ القساوسة الأميركيون عن توجيه انتباه الإنسان وتثبيته على الحياة الأخروية؛ فهم يتركون شطرًا من قلبه كي يعلق بالانشغالات الراهنة؛ ويبدو أنهم يعتبرون متاع الدنيا شأنًا هامًا وإنْ يكنْ ثانويًا. ومع أنهم لا يقربون الصناعة، فإنهم يحرصون على تقدّمها، ويهللون له؛ وإذ يعظون المؤمنين وعظًا متصلًا أن الآخرة خيرٌ وأبقى، فإنهم لا يحرّمون عليهم السعي الحلال إلى الرفاه في هذه الدنيا. وعوض القول إن الدنيا والآخرة شيئان منفصلان ومتعارضان، تراهم يجهدون للعثور على الرقعة التي يتلامس فيها الاثنان ويترابطان.

كلّ القساوسة الأميركيين يعرفون جبروت السلطان الفكري الذي تمارسه الأغلبية، ويوقرونه. ولا يسندون أي صراع ضده، إلّا في حدود الضرورة. وهم يستنكفون عن الخوض في النزاعات بين الأحزاب، لكنهم يتبنّون، عن إرادة، الآراء العامة، السائرة في بلدهم وزمانهم، ويتركون لأنفسهم حرية الانسياق، بلا اعتراض، مع الأهواء والأفكار السارية، التي تعصف بكل ما حولهم. ويجهدون في تصويب معاصريهم، لكن من دون أن ينعزلوا عنهم. وبناء عليه، لا يعتبرون الرأي العام عدوًا، بل يعتبرونه نصيرًا وحاميًا لهم، فينتشر معتقدهم، في آن معًا، بما لديهم من قوى دينية، وبما لدى الأغلبية من قوى، يستعيرونها.

وإذ يحترم الدين كل الغرائز الديمقراطية التي لا تخالف معتقده، ويلتمس العون من العديد منها، فإنه يفلح في الصراع ضد روح الاستقلال الفردي، الأكثر خطرًا عليه من سائر المخاطر.

الفصل السادس

في تقدم الكاثوليكية في الولايات المتحدة

أميركا هي أكثر بلدان المعمورة ديمقراطيةً، وهي، في الآن ذاته، البلد الذي تحرز فيه الكاثوليكية، حسب تقارير موثوقة، أكبر تقدم. من الوهلة الأولى تبدو هذه مفاجأة.

ينبغي للمرء أن يميّز بين أمرين تمييزًا حسنًا: المساواة تحفّز البشر على الرغبة في الحكم على الأشياء بأنفسهم؛ لكنها، في جهة أخرى، تمنحهم قبول الميل إلى، والفكرة عن، سلطة اجتماعية مفردة بسيطة، وواحدة، لأجل الجميع. البشر الذين يعيشون في بلدان ديمقراطية هم ذوو نزوع شديد يحاذر كل سلطة دينية. وإن ارتضوا الخضوع لسلطة مثل هذه، فإنهم يرغبون، في الأقل، أن تكون متجانسة: السلطات الدينية التي لا تنتهي كلها في مركز واحد وحيد، تصدم ذكاءهم، وهم مستعدون للإقرار، تقريبًا، بأن لا وجود لدين واحد، بل عدة أديان.

في يومنا هذا، أكثر مما في الأيام الخوالي، يرى المرء الكاثوليك الذين غدوا ملاحدة، والبروتستانت الذين جعلوا أنفسهم كاثوليكًا. لو تفحص المرء باطن الكاثوليكية لبدا أنها خاسرة، وإن عاين ظاهرها، لبدت فائزة. يمكن تفسير ذلك.

بشر هذه الأيام ذوو نزوع طبيعي ضعيف إلى الإيمان، لكن حين يعتنقون دينًا، تراهم يجابهون فورًا غرائز خفية في دواخلهم تحثّهم، على غير دراية منهم، نحو الكاثوليكية. الكثير من عقائد وممارسات كنيسة روما الكاثوليكية يُدهشهم، لكنهم يحسّون إعجابًا خفيًا بحكومتها، وتجذبهم وحدتها المتينة.

إذا أفلحت الكاثوليكية، آخرًا، في الإفلات من ضروب الكراهية السياسية التي سببتها، فلا أرتاب في أنّ روح القرن هذه، التي تبدو مناقضة للكنيسة، ستكون مؤاتية لها، وأنها كفيلة بتحقيق فتوحات عظمى.

من أكثر بواطن ضعف الإدراك البشري شيوعًا رغبته في مصالحة المبادئ المتعارضة، وشراء السلام على حساب المنطق. لذا كان هناك، على الدوام، كما سيكون هناك على الدوام، بشرٌ مستعدّون لتسليم معتقداتهم الدينية إلى سلطة مرجعية، على أن يحتفظوا لأنفسهم بحريات أخرى، ويطلقوا عنان عقولهم كي تطفو كما تهوى بين الخضوع والحرية. لكن أجدني موقنًا أن أعداد أولاء في الديمقراطية في تناقص، قياسًا إلى قرون أخرى، وأن أخلافنا سوف ينزعون نزوعًا أعظم إلى الانشطار إلى جزأين، جزء يترك المسيحية برمتّها، وآخر يدخل في أحضان كنيسة روما.

الفصل السابع

ما الذي يجعل عقل الشعوب الديمقراطية ميالًا إلى المذهب الربوبي (البانثائية)؟

سأبيّن لاحقًا، كيف أن الميل الطاغي عند الشعوب الديمقراطية نحو الأفكار العامة تمامًا ماثل في السياسة أيضًا؛ لكنني أرغب الآن في الإشارة إلى أثرها الرئيس في الفلسفة.

لا يمكن إنكار أن المذهب الربوبي (البانثائية) أحرز تقدمًا عظيمًا في يومنا هذا. وتحمل متون الكتابات في أصقاع أوروبية بصمات ذلك جليّة. الألمان أدرجوا الربوبية في الفلسفة، والفرنسيون في الأدب[1] من بين أعمال الخيال الأدبي المنشورة في فرنسا، كثرة منها تحوي بعض الآراء أو الأوصاف المستعارة من المذاهب الربوبية، أو توحي للقارئ ميل المؤلف إلى مثل هذه المذاهب. لا يلوح لي أن في ذلك مصادفة، بل يرتد إلى سبب دائم.

مع اطراد أحوال المساواة، واطراد تماثل الإنسان مع أقرانه الآخرين، كائنًا ضعيفًا وقميئًا، لا يعود له أن يرى مواطنين بل شعبًا؛ فينسى الأفراد ولا يفكر إلّا في النوع [البشري].

(1) المذهب الربوبي، الإيمان بإله لا شخصي فوق الأديان. اقترنت الفكرة بالفيلسوف الهولندي بنديكت سبينوزا (1632-1677)، وانتقلت إلى ألمانيا، عند لايبنتس (1646-1716)، وفيخته (1762-1814) وهيغل (1770-1831). أما في فرنسا فثمة كتاب مثل ألفونس دو لامارتين (1799-1869) وإدغار كونيت (1803-1869). (المترجم)

في هذه الأزمان يفضّل العقل البشري احتضان طيف من الموضوعات المتنوعة في آن واحد؛ إنه يصبوه، دومًا، إلى التمكّن من ربط حشد من المآلات بعلّة مفردة.

فكرة الوحدة تستحوذ [على العقل]؛ هو ينشدها في كل الجهات، وحين يوقن أنه وجدها، يضمّها، بإرادته، إلى صدره، ويرتضيها هانئًا. ولا يقتصر الأمر على أن العقل يصل إلى اكتشاف خلق واحد وخالق واحد في المعمورة؛ التقسيم الأول للأشياء ينخسه، فيسعى، بإرادته، إلى توسيع فكره وتبسيطه كيما يشمل الله والكون في كُلٍّ واحد مفرد. وإنْ صادفتُ مذهبًا فلسفيًا يقول إن الأشياء، المادية واللامادية، المرئية واللامرئية، التي يضمها العالم، وتُعَدُّ محض أبعاض متفرقة من وجود أعظم، هو وحده الذي يبقى أزليًا وسط التغير المتصل والتحول اللامتناهي لكل ما ينضوي إليه، فلن أجدَ عناءً في القول إن مثل هذا المذهب، مع أنه يمحق الفردية البشرية، بالأحرى لأنه يدمرها تدميرًا، ينطوي على مفاتن سرية تجذب الناس الذي يعيشون في ديمقراطية؛ فكل عاداتهم الفكرية تُعدّهم لإدراك ذلك، وتحثّهم على اعتناقه. وهو يجذب، فطريًا، مخيلتهم، ويمكث فيها، وهو يغذّي فيهم الطيش، وينعش تكاسل العقول.

من شتى المذاهب التي تستعين بها الفلسفة لتفسير الكون، تأتي الربوبية، بنظري، لتكون أنسب ما يغوي العقل البشري في البلدان الديمقراطية، وإن كل المتيمّين بهوى عظمة الإنسان وأصالته ينبغي أن يلمّوا شعثهم ويتصدّوا له.

الفصل الثامن

كيف أن المساواة توحي إلى الأميركيين فكرة كمال الإنسان اللامتناهي

المساواة توحي العقل البشري بأفكار عدّة، ما كان له أن يبلغها، لولا هذا الإيحاء، فيحوّر، في الحال، وعلى وجه التقريب، كل الأفكار الماثلة أصلًا فيه. أوردُ مثالًا لذلك فكرة كمال الإنسان، لأن واحدة من أبرز الأفكار أن الإدراك قادر على الفهم، وهذا وحده ما يؤلّف، في ذاته، نظرية فلسفية عظيمة تتجلى نتائجها في كل لحظة ومثال من أمور الممارسة.

على الرغم من أن الإنسان شبيه الحيوان في نواحٍ عدّة، فهو ينفرد بمزيّة تخصّه وحده: إنه يرتقي بكمال نفسه، وهم لا يرتقون مدارج أي كمال. وما كان لمسعى الجنس البشري أن يخيب في اكتشاف هذا الفرق منذ المبتدى. فكرة الكمال، إذًا، قديمة قِدَم العالم. ولم تولد هذه الفكرة عن حال المساواة، بل ألبستها قماشة جديدة.

حين يندرج المواطنون في طبقات ذات مراتب، ومهن مخصوصة بالولادة، ويُرغم الكل على اتباع مسارٍ مغلق وضعته المصادفة على بابه، يؤول كلّ واحد منهم إلى الاعتقاد أنه مبصرٌ أقصى تخوم القدرة البشرية قريبًا منه، ولا أحد يرغب في السعي، بعد، إلى مصارعة المصير المحتوم. ليس المقصد في هذا أن الأرستقراطية تنكر على الإنسان، بالمطلق، قدرة الكمال الذاتي. إنها لا ترى أن هذه القدرة لامتناهية، وتقرّ بالتحسين، لا بالتغيير، وتتخيل أن شروط المجتمع المقبل ستكون أفضل، لكن ليست مختلفة، وتقرّ في الأثناء أن البشرية

قطعت أشواطًا عظيمة في التقدّم، وأن لها أن تقطع المزيد، لكن كل ذلك المضي قدمًا ينحصر في حدود عصيّة على التجاوز.

لذا تراهم لا يعتقدون أنهم بلغوا الحكم الحميد والحقيقة المطلقة (هذه فكرة ما كان للإنسان أو الشعب أن يتخيلها لولا وجود ما يكفي من اللاتعقل في الأذهان)، لكنهم يحبّون إقناع ذواتهم بأنهم قاربوا أقصى درجة من العظمة والمعرفة ما تسمح به طبائعنا الناقصة؛ ولما كانت الأشياء من حولهم هامدة، يميلون إلى التوهم أن كلّ شيء في موضعه الصحيح. هنا يزعم المشترع أنه وضع شرائع سرمدية، وأن الناس والملوك لا يبتغون أكثر من إشادة نُصُبٍ [تعمّر] قرونًا، وأن الجيل الحالي يتحمل إعفاء الأجيال الخالفة مشقة تدبير مصائرها.

وإذ تختفي المراتب الوراثية، وتتقارب الطبقات في ما بينها، وإذ يختلط البشر اختلاطًا صاخبًا، وتتنوع مسالكهم، وأعرافهم، وقوانينهم، وتنبجس وقائع جديدة، وتنبعث حقائق طرية إلى النور، وتتلاشى الآراء الغابرة لتحلّ أخريات محلّها، عندها تأتي صورة المثال، الكمال، المتملّص أبدًا، لتَمْثُلَ أمام العقل البشري.

عندئذ تمضي التغيرات المتصلة في كل هنيهة أمام أنظار كل إنسان. بعضها يزيد حاله سوءًا، وهو يفهم أحسن الفهم أن الشعب أو الفرد، كائنًا ما كان عليه من تنوير، ليس معصومًا. وبعضها يزيد حاله حسنًا، ويخلُصُ من ذلك أن الإنسان حُبيَ بقدرة لامتناهية على الارتقاء بكماله الذاتي. الخيبات تكشف له أنْ ما من أحدٍ بقادرٍ على مدح نفسه في اكتشاف الخير المطلق، والنجاحات تذكي فيه المسعى لنشدان هذاالخير المطلق بلا هوادة. هكذا حال الإنسان، دائب السعي، يسقط في وهدة، يصحّح نفسه، يعاني الخيبة، يطرد الإحباط، ليواصل مسعاه، بلا انقطاع، إلى العظمة الكبرى التي يلمح بصيصها، مرتبكًا، في آخر النفق الطويل الذي يجب على البشرية أن تقطعه.

لن يصدّق المرء عينيه لكثرة الوقائع التي تنبع، تلقائيًا، من هذه النظرية الفلسفية التي تحكم على الإنسان بكمالٍ لامتناهٍ، ولعظمة الأثر الذي تتركه حتى

في نفوس أولئك الأفراد، المنغمسين أبدًا بالفعل عوض الفكر، ممن يمتثلون لها [النظرية] في أفعالهم امتثالًا من غير دراية.

ألتقي بحارًا أميركيًا، وأسأله عن سبب بناء البواخر في بلاده بناء رخوًا كي لا تدوم إلّا قليلًا، فيجيبني، بلا تردد، أن فنّ الملاحة يشهد تقدمًا عاصفًا كلّ يوم بما يجرد أجمل السفن من فائدتها، إنْ تطاول وجودها أكثر من أعوام قلائل.

في هذه العبارة، التي ينطق بها إنسانٌ جلف، على هواه، بخصوص واقعة جزئية، أرى فكرة منهجية عامة تحكم تصرفات شعب عظيم في سائر الأمور.

الأمم الأرستقراطية تعمل، بطبيعتها، على تقليص حدود الكمال البشري أكثر مما ينبغي، والأمم الديمقراطية توسع هذه الحدود، بما لا يُقاس.

الفصل التاسع

مَثَلُ الأميركيين لا يبرهن إطلاقًا على أنّ الأُمّة الديمقراطية لا قِبَل لها بالعلوم والآداب والفنون، ولا تميل إليها إجمالًا

ينبغي الإقرارُ بأن عددًا قليلًا من الشعوب المتحضّرة في عصرنا هذا قد أحرز مستوىً من التقدّم أقلّ من الولايات المتحدة في مضمار العلوم السامية التي هي اللاهوت والفلسفة والرياضيات، وبرز من صلبها عددٌ أقلّ من كبار الفنانين وأعلام الشعراء ومشاهير الكتّاب.

وإذ لَفَتَ هذا الواقع الكثيرين من الأوروبيين، رأوا في هذا نتيجةً طبيعية ومحتومة من نتائج المساواة بين الناس، واعتقدوا أنّه لو قيّضَ للحالة الديمقراطية ومؤسّساتها أن تسودَ المعمورةَ بأسرِها لَشَهِدَ العقل البشريّ خفوتًا تدريجيًا للأنوار التي بها يهتدي، ولغَلَبت عليه الظلمات مجددًا.

وفي اعتقادي أن من يعلّلون الأمور على هذا النحو إنّما يخلطون بين عدد من الأفكار قد يكون من الأجدى الفصل في ما بينها وتمحيصها كلًّا على حدة. فالحقيقة أنّهم يخلطون، غير عامدين، بين ما هو ديمقراطي وما هو أميركي وحسب.

من الطبيعي أن تكون الديانة التي آمن بها المهاجرون الأوائل وأورثوها لذريّاتهم، وهي ديانة متواضعة في شعائرها متقشّفة وشبه بدائية في مبادئها، معادية لبذَخ الرموز وفخامة الطقوس، على قدرٍ من التحفّظ والمحافظة حيال الفنون الجميلة وألّا تبيح، إلّا على مضض، مباهج الأدب ومُتَعَه.

فالشعب الأميركي شعبٌ عريقٌ في القدم، وعلى قدرٍ كبير من الاستنارة، وقد حلّ في بلدٍ جديد متراميَ الأطراف يسعه التوسّع فيه واستصلاح أرضه من دون مشقّة كبيرة. وهذه حالة فريدة لا نظير لها في العالم. كلّ امرئ يجد في أميركا، إذًا، ما لا يُحصى من التسهيلات غير المتوفرة في أي مكان آخر كي تُجنى الثروة أو كي تنمو. فالجشع والسعي وراء الكَسْبِ دائمًا على أشدّهما والنفس البشريّة تلبث ساهيةً عن مُتَعِ الخيالِ وإعمالِ العقل، منقادة باستمرار إلى السعي وراء الثروة. فنحن لا نجد في الولايات المتحدة، شأنها في ذلك شأن البلدان الأخرى قاطبةً، طبقات من الصناعيين والتجّار وحسب، وإنما نجد أيضًا ما لم يسبق لنا أن صادفناه على الإطلاق في أي مكان آخر، وهو أنّ جميع الناس فيها منصرفون إلى الصناعة والتجارة في وقتٍ معًا.

مع ذلك، فإنّي مقتنع كلّ الاقتناع بأنّه لو كان الأميركيون وحدهم في هذا العالم، مع ما ورثوه عن أجدادهم من حريّات وأنوار مكتسبة، ومع الميول والأهواء التي تولّدت لديهم، لما طال بهم الزمن قبل أن يدركوا أن التقدم لن يستمرّ طويلًا في العلوم التطبيقية من دون الالتفات إلى النظرية وتطويرها، وأنّ الصنائع جميعًا يكمّل بعضها بعضًا، وأنّهم مهما تبلغ انصرافهم إلى السعي وراء الغرض الرئيس من رغباتهم، فإنهم سوف يدركون لا محالة انصرافهم بين الفينة والأخرى عن هذا الغرض قد يُساهِمُ في نيله على نحوٍ أفضل.

ثمّ إنّ الميلَ إلى المتع العقلية أمرٌ طبيعي جدًا ومحبّب إلى قلب الإنسان المتحضّر، ولا يُعدَمُ في صلبِ الشعوب المتمدّنة المنصرفةِ بطبعها عن مثل هذه المتع، وجود عدد من الناس ممّن ينصرفون إليها. حتى إذا شعر الإنسان بهذه الحاجة العقلية، هبّ على الفور لتلبيتها.

ولكن في الوقت الذي كان الأميركيون لا يطلبون من العلم إلّا تطبيقاته الخاصة بالصنائع، والوسائل التي تيسّر لهم سُبُلَ الحياة، كانت أوروبا المقبلة على العلوم والآداب تنهض بمهمّة الارتقاء إلى المصادر العامة للحقيقة، وتعمل في الوقت نفسه على تحسين كل ما قد يُساهم في إمتاعِ الإنسان وفي تلبية حاجاته.

في مُقدّم الأمم المستنيرة المنتمية إلى العالم القديم كان سكان الولايات المتحدة يميّزون أمة بعينها يمتّون إليها بصلات وثيقة، من حيث الأصل وتشابه العادات. وكانوا يجدون فيها علماءَ كبارًا وفنانين بارعين وكتّابًا مرموقين، ما يتيح لهم جنيَ ثمار ما أبدعه العقل، من دون عناء السعي وراء جمعها.

لستُ ممّن يقرّون بجواز فصل أميركا عن أوروبا، على الرغم من وجود المحيط بينهما. إنّي أرى في شعب الولايات المتحدة فلذة من الشعب الإنكليزي تولّت استصلاحَ فيافي العالم الجديد، في ما لبث باقي الأمّة متمتعًا بمتّسعٍ أكبر من أوقات الفراغ، وأقلّ انهمامًا بمتطلبات الحياة المادية، ما يتيح له الانصراف إلى مشاغل الفكر وتنمية العقل البشري في كلّ اتجاه.

إنّ وضع الأميركيين إذًا يُعتبر وضعًا استثنائيًا من جميع الأوجه، واعتقادي أنّ ما من شعب آخر قد ينعم بوضع مماثل. فهناك أصولهم البيوريتانية (الطهرانية) الخالصة، وهناك عاداتهم التجارية المحضة. وهناك البلد نفسه الذي يقطنون فيه والذي يبدو أنّه يصرف عقلهم عن دراسة العلوم والآداب والفنون، وجوار أوروبا الذي يتيح لهم أن يمتنعوا عن درسها من دون السقوط في الهمجية. ألف سبب لم أذكُر هنا إلّا أهمّها ساهمت في توجيه الذهنية الأميركية توجيهًا شبه حصريّ نحو الانهمام بالأمور المادية البحت. فالأهواء والحاجات والتربية والظروف، تبدو جميعها متضافرة بالفعل لجعل القاطن في الولايات المتحدة يُعنى بأمور الدنيا. وحده الدين يحمله بين الحين والحين على توجيه نظرة عابرة وساهمة نحو السماء.

لنكفّ إذًا عن النظر إلى الأمم الديمقراطية كافّة انطلاقًا من المَثَل الأميركي، ولنحاول أن ننظر إليها كما هي في ذاتها.

من اليسير علينا أن نتصوّر أمّة خالية من الطبقات المغلقة، ومن هيكلية المراتب، ومن الطبقات؛ أمة لا يعترف فيها القانون بالامتيازات، ويقضي بقسمة متساوية للإرث؛ أمّة محرومة في الوقت نفسه من المعارف والحريّة. مثل هذا التصوّر ليس مجرّد افتراض عابث: فقد يجد مستبدّ ما مصلحته في أن يقيم المساواة بين رعاياه وأن يدعهم منغمسين في جهلهم كي يبقيهم عبيدًا له أرقّاء.

إن شعبًا ديمقراطيًا على هذه الشاكلة لن يفتقد أي استعداد لمزاولة العلوم والآداب والفنون والميل إليها وحسب، بل الأرجح أنّه لن يبدي مثل هذا الاستعداد في يوم من الأيام.

وفي حال مماثلة سوف يتكفّل قانون الأيلولة نفسه في كلّ جيل بتفتيت الثروات، ولن يتنطّح أحدٌ لمهمّة تحديثه أو سنّ قوانين جديدة. وقد لا تساور الفقير، المحروم من المعرفة والحرية، حتّى فكرة السعي وراء الثروة، كما قد ينساق الموسَر إلى الفقر عاجزًا عن المقاومة. وإذ ذاك لن يلبث أن يقوم بين هذين المواطنين حدّ من المساواة التامّة التي لا تردّ. وعندئذ لن يجد أحدٌ لا المتسع من الوقت ولا الميل إلى مزاولة أعباء العقل ومتَعه. بل يرتع الجميع في حال متساوية من الجهل والعبودية.

عندما أتصور بلدًا ديمقراطيًا من هذا القَبيل أتخيل نفسي رهينَ أحد تلك الأمكنة الوطيئة المعتمة الضيّقة، حيث لا يلبث النورُ المجلوبُ من الخارج أن يبهت وينطفئ. وسرعان ما يجثمُ على صدري ثقلُ الجوّ فأتلمّس طريقي في قلب الظلمات المحيطة بي بحثًا عن مخرج يعيدني إلى الهواء الطلق ووضح النهار. غير أن هذا كلّه لا يصدّق على أناس سبق لهم أن أصبحوا بالفعل مستنيرين، ولبثوا أحرارًا عَقِبَ تقويضهم الحقوق الخاصّة وحقوق الوراثة التي كانت تحصر الممتلكات إلى الأبد بين أيدي بعض الأفراد أو بعض الفئات أو الطبقات.

عندما يكون الناس الذين يحيَون في كنف مجتمع ديمقراطي مستنيرين، يُدركون دونما مشقّة أنّ ما من شيء يحدّهم أو يحصرهم أو يرغمهم على الاكتفاء بثروتهم الحالية.

لذا يصمّمون جميعًا على زيادة هذه الثروة، وإذا كانوا أحرارًا يسعون جميعًا وراء ذلك، غير أنّهم لا ينجحون جميعًا بالمقدار نفسه. صحيح أنّ التشريع ما عاد يمنح الامتيازات في هذا المجال، غير أنّ الطبيعة تمنحها. ولأنّ عدم المساواة الطبيعية وازنة جدًا تغدو الثروات متباينة ما دام كلّ امرئ يستخدم كلّ قدراته ومَلَكاته لجمعِ الثروة.

ما زال قانون الميراث يحول دون تشكّل أسَرٍ ثرية، غير أنّه لا يحول دون وجود أثرياء. إنّه يعيد المواطنين باستمرار إلى مستوى مشترك لا يني هؤلاء يبتعدون عنه. وتزداد هوّة اللامساواة بينهم بقدر التفاوت في مستوى المعارف والحرية في ما بينهم.

نشأت في أيامنا هذه طائفة من الناس اشتهر أفرادها بالموهبة الرفيعة والمغالاة في الرأي، ودعت إلى حصر جميع الممتلكات والأموال في يد سلطة مركزية، على أن يُناط بها معاودة توزيع هذه على الناس بحسب جدارة كلّ منهم. وقد وجدت هذه الطائفة في هذا المذهب طريقة للالتفاف على مبدأ المساواة التامّة والسرمدية التي يبدو أنها تهدّد المجتمعات الديمقراطية.

ولكن ثمة علاج أبسط وأقل خطرًا، وهو يكمن في الامتناع عن منح أي امتياز لأي كان من شأنه أن يقدّمه على سواه، وفي تعليم الناس جميعًا تعليمًا واحدًا والاعتراف باستقلالية كل منهم استقلالًا يكون عِدْلَ استقلال سواه، ثم تركهم جميعًا وشأنهم لكلّ منهم أن يقرّر بنفسه مصيرَه، وأن يصنعه بنفسه، وإذ ذاك يتجلى فيهم التفاوت الطبيعي، وتنتقل الثروة تلقائيًا إلى أكثرهم قدرة ودراية.

هكذا تظل المجتمعات الديمقراطية الحرة مشتملةً على طائفة من الموسرين والأثرياء. ولن يكون هؤلاء مرتبطين ارتباطًا وثيقًا في ما بينهم على غرار ما كانت عليه حال الطبقة الأرستقراطية القديمة. وإنما ستكون لهم نزعاتهم المختلفة ولن يُتاح لهم على الإطلاق ما كان مُتاحًا لتلك الطبقة من ترف الراحة المضمونة التامّة؛ غير أنهم سيكونون أكبر عددًا منها بما لا يُقاس. ولن يقصر هؤلاء الأغنياء اهتمامهم على شؤون الحياة المادية وحسب، بل سيسعهم، وإنْ بدرجات متفاوتة، الانصراف إلى مُتعِ العقل وتمارينه: سوف يسعهم الانصراف إليها إذًا؛ فإذا كان العقل البشريّ يميل في جزء منه إلى المحدود والمادي والنافع، فإنّه ينزع تلقائيًا في جزء آخر منه إلى ما هو لانهائي وغير ماديّ وجميل. فالحاجات المادية تقيّده بأمور الدنيا، ولكن ما إن يتراخى هذا القيد حتّى ينهض ويسمو بنفسِه.

لا يزداد عدد القادرين على الالتفات إلى شؤون الفكر فحسب، بل إن الميل إلى الملذّات العقلية سوف يدنو، شيئًا فشيئًا، من أولئك الذين ما كانوا في المجتمعات الأرستقراطية ليتسع وقتهم أو ليمتلكوا القدرة على الاستمتاع بها.

فإذا لم يبق ثمة ثروات موروثة، ولا امتيازات على أساس النَسَب، وإذا ما عاد المرء يستمد قوته إلا من ذات نفسه، يغدو واضحًا أنّ السبب الأساس لتفاوت حظوظ الناس يرجع إلى العقل؛ فكلّ ما يساهم في تقوية العقل وتوسيعه وتزيينه سرعان ما يغدو ذا قيمة عالية؛ وسوف تُدرَك فائدة المعرفة بوضوحٍ أكبر في أعين جمهور العامّة بالذات. فمن لا يتذوق روعة سحرها يطلبُ نتائجها ويبذل بعض الجهد لبلوغها.

ليس في العصور الديمقراطية المستنيرة الحرّة ما يدعو إلى عزلة البشر أو إلى جعلهم يراوحون في أماكنهم. إنّهم يرتقون إلى مراتب أعلى أو يتضعون إلى مراتب أدنى بسرعة قياسية. جميع الطبقات على تواصل في ما بينها جرّاء التقارب بينها؛ أفرادها يتواصلون ويختلطون يوميًا، كما أنهم يقلّدون بعضهم بعضًا ويتحاسدون؛ ما يوحي إلى الشعبِ بجملة من الأفكار والمفاهيم والأهواء ما كانت لتتولّد لديه لو كانت المراتب قارّة والمجتمع جامدًا. لدى هذه الأمم لا يشعُر الخادم بأنّه غريبٌ عن مسرّات السيّد وأعماله، والفقير عن مسرّات الغنيّ وأعماله. كما يجتهد القاطن في الأرياف في التشبّه بالقاطن في الحَضَر، والقاطن في الأقاليم بالقاطن العاصمة.

هكذا لا ينصاع أحدٌ لأن يقصر نفسه على شؤون الحياة المادية، ويسع الحرفيّ المتواضع أن يلقي، بين الحين والآخر، نظرةً ملهوفةً خاطفة على ميدان من ميادين العقل السامية. فالناس لا يقرأون لا بالروحية نفسها ولا بالطريقة نفسها إلّا لدى الأمم الأرستقراطية؛ غير أنّ حلقة القرّاء تتسع باستمرار حتّى تشمل الشعب بأسره.

حالما يبدأ جمهور الناس بالالتفات إلى أعمال الفكر يتبين له أنّ التفوق في نواحٍ منها هو الوسيلة المثلى لبلوغ المجد والقوة والثروة. وسرعان ما يسلك الطموح القلق الذي تولّده المساواة هذه الوجهة أو وجهات أخرى؛

فيزداد عدد الذين يعنون بالعلوم والآداب والفنون زيادة هائلة، ويظهر نشاط واعد في دنيا العقل؛ ويحاول كل امرئ أن يشق لنفسه طريقًا فيه ويجتهد في لفتِ أنظار الناس إليه؛ وعندئذ يحصل شيء شبيه بما هو حاصلٌ في الولايات المتحدة في المجال السياسي؛ فقد يكون الكثير مما ينجز في هذا المجال قاصرًا. ولكن حتى لو بدا أنّ نتائج الجهد الذي يبذله أفراد هي ضئيلة الحجم في العادة، فإنّ حجم الناتج العام دائمًا ما يكون كبيرًا جدًّا.

ليس صحيحًا إذًا زعمنا أنّ الناس الذين يعيشون في العصور الديمقراطية لا يحفلون بطبيعتهم بالعلوم والآداب والفنون. وإنّما يجب أن نقرّ بأنهم يزاولونها ويتعهدونها بالرعاية على طريقتهم، ويسمونها، على هذا النحوِ، بما يمتلكونه من المزايا والمثالب.

الفصل العاشر

لِمَ يميل الأميركيون دائمًا إلى إيثار تطبيقات العلوم على نظريّاتها؟

إذا كان الوضع الاجتماعي الديمقراطي ومؤسّساته لا تعيق ازدهار الفكر البشري، فمن المؤكّد، في الأقلّ، أنّها تُساهم في توجيهه نحو مسار دون آخر. ومع ذلك فإنّ جهدها المحدود على هذا النحو، يبقى عظيمًا جدًّا؛ لذا أرجو أن يغفر القارئ تريّثي عندها بغيةَ النظر فيها قليلًا.

لقد أتيح لنا، في معرض كلامنا على منهج الأميركيين الفلسفي، أن نبدي بعض الملاحظات التي يجدر أن نستفيد منها هنا.

تنمّي المساواة في روع كلّ إنسان الرغبةَ في أن يكون مالكًا لقدرة الحكم بنفسِه على الأمور كافّة. وهي تولّد فيه الميلَ إلى الملموس والواقعي في كلّ شيء، كما تولّد ازدراءَه التقاليد والمظاهر والشكليات. وسوف تتضح لنا هذه النزعات العامّة على نحو خاص من خلال الموضوع الذي نعالجه في سياق هذا الفصل.

إن من يُعنون بالعلوم في الأمم الديمقراطية يخشون على الدوام أن يضلوا الطريقَ في شِعابِ اليوتوبيا. لذا نرى أنّهم لا يثقون كثيرًا بالنُظُم ويؤثرون، ما استطاعوا، التزامَ الحقائق عن كثب، وتمحيصها بأنفسهم. ولمّا كانوا حريصين كل الحرص على عدم التأثّر بسطوةِ اسمِ شبيهٍ من أشباههم، فإنّهم رفضوا الاحتكام إلى أستاذ في مجالِه أو إلى حجّةٍ في مضمارِه؛ لا بل انكبّوا على بيان جانب الضعفِ في مَقولِه؛ إذ ليس للتقاليد العلمية أي تأثير يُذكَر فيهم، ولا

تستوقفهم طويلً لطائف المذاهب، أو تستهويهم الألفاظ الطنّانة؛ يتعمّقون ما استطاعوا في المعاني الرئيسة لما يعنيهم من الموضوع، ويحلو لهم أن يشرحوه بلغة كلّ يوم. وبذلك تبدو العلوم أكثر حريّةً ويقينيةً، لكنّها بالتأكيد أقلّ سموًّا.

يبدو لي أنّه يمكن للذهن أن يجعلَ العلوم ثلاثة أقسام:

ينطوي القسم الأول على أكثر المبادئ اتسامًا بالطابع النظريّ البحت، وأكثر التعريفات تجريدًا، وتلك التي ما زال تطبيقها مجهولً، أو التي ما زال تطبيقها بعيدًا جدًا.

ويتكوّن القسم الثاني من الحقائق العامة التي، وإن كانت تُعزى إلى النظرية البحتة، تفضي، مع ذلك، مباشرة وعبر أقصر الطرق، إلى تطبيق عملي.

أما القسم الثالث فيشمل طرائق التطبيق ووسائل التنفيذ.

كلّ قسم من أقسام العلم المختلفة هذه يمكن مزاولته على حدة، وإن يكن العقل والتجربة يبيّنان استحالة أن يزدهر أحدها طويلً إذا ما فُصِلَ تمامًا عن القسمين الآخرين.

في أميركا يُعنى الناس كل العناية بالقسم العملي المحض من العلوم، كما يُعنى كلّ العناية بالجانب النظري الذي يتطلّبه التطبيق المباشر؛ ففي هذا المجال يبدي الأميركيون على الدوام قدرة عقلية واضحة وحرة ومبتكرة ومثمرة؛ ومع ذلك ليس في الولايات المتحدة بأسرها تقريبًا مَن ينصرف إلى الجانب النظريّ البحت والمجرّد لميادين المعرفة البشرية؛ إذ يُظهر الأميركيون على هذا الصعيد ميلًا مفرطًا نجده، على ما أعتقد، وإن بدرجة أقل، لدى جميع الشعوب الدِيمقراطية.

لعلّ التأمّل هو أكثر ما يلزم الاشتغال بعلوم اللاهوت والفلسفة والرياضيات، أي العلوم السامية، ولعلّ أقلّ ما يمتاز به المجتمع الأميركي من الداخل هو التأمّل؛ إذ لا نجد فيه، على غرار ما قد نجده لدى الأمم الأرستقراطية، طبقةً كبيرة العدد من الناس ممّن يلزمون الراحة لأنّهم في يُسر،

وطبقة كبيرة العدد هي الأخرى ممّن لا يحرّكون ساكنًا لأنّهم يائسون من احتمال تحسّن أحوالهم. الجميع في المجتمعات الديمقراطية في حال من الحراك المتصل: البعض يسعى وراء السلطة، والبعض الآخر يسعى وراء الاستيلاء على الثروة. وفي غمرة حمّى السعي الشاملة هذه، في غمرة هذا الصدام المتكرّر بين المصالح المتعارضة، ووسط هذا السعي المتصل وراء الثروة، أين يعثر المرء على فسحة الهدوء اللازم لإعمالِ العقل والتفكير بعمق؟ وما السبيل إلى تريّث الفكر عند مسألة بعينها بينما جميع من وما حوله في حراكٍ دائم، وبينما ينساق الناهض إلى التفكير، هو ذاته، مقيّدًا كلّ يوم بمجرى الأمور الطاغي الذي يجرف معه كلّ شيء ؟

ينبغي لنا التمييز بين هذا الضرب من الحراك المتصل السائد في صلبِ الديمقراطية المستقرّة القائمة، والحركات المحتدمة والثورية التي غالبًا ما تصاحبُ ولادة المجتمع الديمقراطي وتطوّره.

فعندما تندلع ثورة عنيفة بين ظهراني شعب بلغ من التمدّن شأوًا عظيمًا، فلا بدّ لهذه الثورة من أن تثير المشاعر والأفكار على نحو مفاجئ.

يصدق هذا، بنحوٍ خاص، على الثورات الديمقراطية التي بتحريكها جميع الطبقات التي يتألّف منها الشعب دفعةً واحدة، إنّما تولّد في الوقت ذاته الآمال والطموحات الكبار في روع كلّ مواطن.

وإذا قيض للفرنسيين أن يحرزوا فجأةً مثل هذا التقدّم المذهل في مجال العلوم الصحيحة، في فترةِ انصرافهم إلى تقويض ما تبقّى من المجتمع الإقطاعي السابق، فالأحرى أن تُعزى رجاحة العقل المفاجئة تلك لا إلى الديمقراطية، بل إلى الثورة غير المسبوقة التي صاحبت نموّ هذه الديمقراطية. فما طرأ عندئذ كان حدثًا فريدًا، وليس من الحكمة اعتباره مؤشرًا على قاعدةٍ عامة.

ليست الثورات الكبرى أمرًا مألوفًا في الأمم الديمقراطية أكثر منه في أمم أخرى، لا بل ربّما كان أقلّ منه في الأمم الأخرى. غير أنّ حركةً دفينة مزعجةً تسوده، ضربًا من التزاحم التنافسي المتصل بين الناس يشوّش الفكر ويحرفه عن مقاصده من دون أن يبعث فيه الحياة أو يستنهضه.

فالأمر لا يقتصر على حقيقة أنّ الناس الذين يحيون في كنفِ المجتمعات الديمقراطية لا ينصرفون، إلّا بشّق النفس، إلى التأمّل والتفكير، بل يتعدّى ذلك إلى كونهم بطبيعتهم غير ميّالين إليه وليس مستحبًّا في نظرهم. ذلك أن الوضع الاجتماعي الديمقراطي والمؤسسات الديمقراطية تحمل السواد الأعظم من الناس على السعي العملي المتواصل. والحال أنّ عادات العقل المؤاتية للعمل والسعي لا تكون بالضرورة مؤاتية للفكر على الدوام. فالإنسان العاملُ أو الساعي بكدّ يضطرّ غالبًا إلى الاكتفاء بالتقريبي، لأنّه لن يصل إلى تمام الأمور بكمالِ دقائقها. وينبغي له أن يستند باستمرار إلى أفكارٍ لم يتسنَّ له الوقت للتعمّق في فهمها، لأنّ ما يعينه لبلوغ غايته هو ملاءمة الفكرة لهذه الغاية لا دقّتها العلمية المحضة؛ ففي آخر الأمر سوف يتضح له أنّ مخاطر استخدام بعض المبادئ الخاطئة أقلّ ضررًا بالنسبة إليه من صرفِه جُلَّ أوقاته في إثبات صحة هذه المبادئ كلّها؛ ذلك أنّ العالم لا يسير بالبراهين العالِمةِ المطوّلة، بل إنّ النظرة الخاطفة إلى حقيقة جزئية، والانتباه اليومي لأهواء الجمهور المتغيّرة، واتفاق ما يجري في اللحظة عينها والبراعة في إدراكه، كل ذلك يتحكّم فعليًا في شؤون العالم كلّها.

إنّنا نميل إذًا، في الأزمنة التي تحمل الناس على السعي والكدّ، إلى الإعلاء، ولو بإسراف، من شأن الخطوات السريعة وتصوّرات العقل السطحية وبالمقابل إلى التقليل من شأن أعماله المتأنية العميقة.

مثل هذا الميل يؤثر في رأي الداعين إلى الاشتغالِ بالعلوم، والساعين وراء النهوض بها، لا بل يقنعهم بأنّ النجاح فيها ممكنٌ من غير تأمّل، أو يصرفهم عن تلك التي تطلب مثل هذا التأمّل.

ثمة طرائق عدة لدراسة العلوم؛ إذ نجد لدى طائفة من الناس ميلًا أنانيًا، مِركَنتيليًا وصناعيًا، إلى اكتشافات العقل لا يمتّ بصلةٍ إلى الشغف المنزّه عن المنفعة الذي يستعر في نفوس قلّة قليلة من الناس. فثمّة رغبة في استخدام المعارف وثمّة رغبة خالصة في المعرفة. ولا يساورني أدنى شكٌ في أنّ بعض النفوس يخامرها شوّقٌ حارٌ لا ينضب إلى الحقيقة؛ شوق يغتذي من ذات نفسِه

ويستمتع باستمرار من دون أن يكتفي. هذا الشوق، المُتخايِل المنزّه عن الأغراض، لما هو حقيقي، هو الذي يقود البشرَ إلى المنابع المجرّدة للحقيقة كي ينهلوا منها أمّهات الأفكار.

لو أنّ غرض بَاسكال كان الكسب أو المنفعة، ولو كانت شهوة الجاه والمجد هي دافعه، لما استطاع برأيي أن يستجمع طاقات عقله كاملةً كي يكتشف المزيد من خبايا أسرار الخالق. فعندما أراه نائيًا بروحه، على نحوٍ ما، عن شؤون الحياة وشجونها، كي ينصرف بالكليّة إلى هذا البحث، وأراه مُحتّضرًا جرّاء الشيخوخة قبل بلوغه الأربعين لأنّه قطع قبل الأوان كلّ آصرةٍ تربطها بجسمه، عندما أرى هذا كلّه أقف مشدوهًا، وأدرك أنّ ما يحمل المرء على بذل مثل هذا الجهد المضني ليس بالتأكيد سببًا عاديًا.

سوف يُثبتُ المقبلُ من الأيام ما إذا كان مثيل هذه الأهواء، النادرة والمثمرة، قد ينشأ وينمو بيُسرٍ مماثل في كنف المجتمعات الديمقراطية كما نما بيسرٍ في كنف المجتمعات الأرستقراطية. أمّا أنا فأقول صراحةً إنني أجد مشقّةً في تقرير ذلك.

إنّ الطبقة التي تقود الرأي في المجتمعات الأرستقراطية، وتمسك بزمام الأمور، تضع نفسَها باستمرار، ولأسباب وراثية، في مرتبة أعلى من مرتبة جمهور الناس، لذا من الطبيعي أن تكوّن عن نفسِها وعن الإنسان صورةً مشرقة. إنّها تتوهّم له ضروبًا من المسرّات الباهرة، وتجعل لشهواته غاياتٍ رائعة. غالبًا ما لا تتوانى الأرستقراطيات عن الإتيان بأعمال استبدادية وغير إنسانية، غير أنّها نادرًا ما تبيّتُ أفكارًا دنيئة، كما أنّها تبدي استعلاءً مُخايلًا إزاء المُتَعِ الوضيعة حتّى لو كانت منغمسة فيها، وهذا ما يؤدّي إلى ترقية النفوس والسموّ بمقاصدها. في العهود الأرستقراطية إجمالًا تعمّ بين الناس أفكارٌ مضخّمةٌ عن الكرامة والجبروت وعظمة الإنسان. وهذه أفكارٌ تؤثّر فيمن يزاولون العلمَ ويتعهّدونه تأثيرها في الآخرين جميعًا. وهي تيسّر انطلاقة العقل الطبيعية إلى أسمى مجالات الفكر وتُعدّ هذا الفكر تلقائيًا لشوقِه الجليل وشبه المقدّس إلى الحقيقة.

ينساق علماء هذه العهود إذًا إلى الاشتغال بالنظرية، وقد يُبدي بعضهم، جرّاء ذلك، ازدراءً مطلقًا للجوانب العملية. يقول بلوتارك، واصفًا أرخميدُس، "إنّه لشدّة ما امتازت نفسه بالسموّ كان يأبى أن يخلّف عملًا مكتوبًا يشرح فيه كيفيّة بناء آلات الحرب هذه؛ ولأنّه كان يرى في اختراع الآلات وتركيبها، وفي كلّ فنّ يتوخّى المرء من تطبيقه منفعةً وكسبًا، من الأمور الدنيئة والوضيعة والمأجورة، فقد كرّس عقله وموهبته للتأليف في أمورٍ لا يُلابس جمالها وبراعتها شيء من الحاجة". ذاك كان في نظر الأرستقراطية منتهى الغاية من العلوم.

الأمر الذي لا يصدق على الغاية منها في الأمم الديمقراطية.

ذلك أنّ الناس الذين تتكوّن منهم هذه الأمم يتصفون في معظمهم بالسعي النهم وراء الملذّات المادية الآنية؛ ونظرًا إلى شكواهم الدائمة ممّا هم عليه، وشعورهم الدائم بأنّهم أحرارٌ في تغييره، ترى أنّهم لا يفكّرون إلّا بوسائل تغيير حظوظهم أو جعلها حظوظًا أوفر. ومَن كان هذا طبعه سوف يرى حتمًا في كلّ وسيلة مستجدّة لجني الثروة من طريق أقصر، وفي كلّ آلة تختصر جهدَ العمل، وفي كلّ أداة تخفّض تكلفة الإنتاج، وفي كل اكتشاف يُساهم في تيسير الملذّات وزيادتها، أروع ما بذله العقل البشري وأنجزه. هذا الجانب بالتحديد هو ما يحمل الشعوب الديمقراطية على طلبِ العلوم وفهمها وإجلالها. لقد درجت المجتمعات الأرستقراطية على طلب العلوم لأجل المتعة الذهنية، أمّا في الديمقراطيات، فطلبها قاصرٌ على توفير متعة الجسد.

ما يعني أنّه كلّما ازدادت الأمّة ديمقراطية واستنارة وحرية ازداد عدد المهتمّين بالعبقرية العلمية ومناصريها، وازداد معها ربح وصيت وحتّى نفوذ مبتكري الاكتشافات القابلة للتطبيق مباشرة في مجال الصناعة؛ ذلك أن الطبقة العاملة في البلاد الديمقراطية تشارك في إدارة شؤون البلاد العامة، والذين يخدمونها يتوقّعون أن ينالوا منها التكريم كما المال.

من اليسير علينا أن نتصوّر، في مجتمع منظّمٍ على هذا النحو، نزوعَ العقل البشري الضمني إلى إهمال النظرية، وانقياده لا شعوريًا بحماسة لا نظير لها، في المقابل، إلى الجوانب التطبيقية، العملية، أو، في الأقلّ إلى هذا الجانب من النظرية اللازم لمن يسعون وراء التطبيق.

ومهما يرتقِ به ميله الفطريّ إلى أسمى مجالات التفكير، فإنّ المنفعة تجذبه إلى مجالاته الوسطى. وفي هذه المجالات يستغلّ طاقته ونشاطه القلِق، ويجترح المعجزات. هؤلاء الأميركيون أنفسهم الذين لم يكتشفوا قانونًا عامًا واحدًا من قوانين الميكانيكا، أدخلوا إلى عالم المِلاحة آلةً مبتكرة سوف تغير وجه العالم.

طبعًا ليس الغرض مما سبق أن نزعم أنّ الأمم الديمقراطية في زمننا هذه مقدّر لها أن تشهد خفوتَ المعارف السامية للفكر البشري، أو أنّ هذه الأمم لن تنمّي معارف جديدة في صلبها. ففي العصر الذي نعيشه، ووسط هذا الكمّ الهائل من الأمم المستنيرة التي تنتابها باستمرار حمّى الصناعة، تبدو الروابط الجامعة بين مختلف فروع العلم لافتةً وغير خافية على أحد؛ حتّى الميل إلى الجوانب التطبيقية ينبغي له، إذا كان مستنيرًا، أن يحمل الإنسان على عدم إغفال الجوانب النظرية. ففي غمرة هذه الوفرة الوفيرة من التجارب العملية، والاختبارات المتكرّرة كلّ يوم، يستحيل ألّا تظهر، في الأغلب، اكتشافات كبرى حتّى لو كان المخترعون الكبار قلّةً.

ثمّ إنني أؤمن بالتوجّهات العلمية السامية. وحتّى لو كان المجتمع الديمقراطي لا يحثّ الناس على تنمية الميلِ إلى العلوم من أجل العلوم، فهو، بالمقابل، يزيد من عدد المشتغلين في مجالها على نحوٍ لافت. فلا يُعقَل ألا يُنجِبَ هذا العدد الكبير من الناس، بين الفينة والأخرى، عبقريًا ما يُعنى بالنظرية ولا غرض له سوى سعيه الشغوف وراء الحقيقة. ولا ريبَ في أن هذا العبقري سوف ينصرف إلى سبرِ أغوار الطبيعة مهما كانت الذهنية السائدة في عصره وفي بلاده. فلا حاجة إلى تأييده في مسعاه، وإنّما يكفي ألّا يُعَرقَل في هذا المسعى. ما أودّ قوله هو الآتي: إنّ دوامَ التباين في أحوال عيش الناس يحملهم على الانصراف كليًا إلى البحث المستعلي والعقيم عن الحقائق المجرّدة، بينما يعلّمهم الوضع الاجتماعي الديمقراطي ومؤسّساته ألّا يطلبوا من العلوم سوى تطبيقاتها المباشرة المفيدة.

هذه نزعة طبيعية لا بدّ منها يدفعنا الفضولُ إلى الإلمام بها، وقد يكون ضروريًا أن نبيّنها.

لو قيضَ للذين يُناط بهم قيادة الأمم في عصرنا هذا أن يروا هذه النزعات الجديدة حتّى قبل أن تغدو طاغيةً – وهي سرعان ما تغدو طاغيةً – لأدركوا أنّه مع تطوّر المعرفة ومع استتباب الحرية لا يستطيع الناس الذين يعيشون في مجتمعات ديمقراطية إلّا أن يطوّروا النواحي المتصلة بالصناعة من العلوم، بناء عليه فإنّ جهد السلطة الاجتماعية سوف ينصبّ على دعمِ الدراسات المتخصّصة العالية، وعلى تعزيز الميول العلمية السامية.

في عصرنا هذا ينبغي لنا أن نوجّه الفكر البشريّ نحو الاشتغال بالنظرية، نظرًا إلى توجّهه التلقائي نحو التطبيقات العملية؛ وعوضَ توجيهه باستمرار نحو النظر المدقّق في النتائج الثانوية، لعلّه من المفيد صرفه عنها أحيانًا كي يرتقي إلى التأمّل في العلل الأولى.

ولعلّنا نميل، بعد أن شهدنا سقوط الحضارة الرومانية جرّاء غزو الهمجيين، إلى الاعتقاد أنّ الحضارة لا تسقط إلّا بهذه الطريقة.

والحقيقة أنّه إذا قُيِّضَ لأنوار الحضارة التي نهتدي بها أن تنطفئ إلى الأبد، فإنّ شعلتها سوف تذوي شيئًا شيئًا كأنّما تذوي من تلقائها. فلفرط ما نقصر عملنا على التطبيق تغيب عنّا المبادئ، وعندما ننسى المبادئ كليًا نغدو مربَكين حيال الطرائق الناجمة عنها. ولن يسعنا ابتكار طرائق جديدة فننصرف إذ ذاكَ من دون دراية أو حذَق إلى استخدام طرائق علمية لا نفقه منها شيئًا.

عندما بلغ الأوروبيون أول مرة حدود الصين قبل 300 عام، وجدوا فيها معظم الصنائع وقد بلغت مستوى لا بأس به من الكمال، فاستولت عليهم الدهشة لما شهدوه من أمر شعبٍ بلغ درجةً من الرقيّ ثمّ توقّف عندها. بعد ذلك اكتشفوا آثارًا لبعض المعارف السامية التي ضاعت. كانت الأمّة صناعية، وقد حُفِظَت فيها معظم الطرائق العلمية المتصلة بالتطبيق العملي. أمّا العلم نفسه فما عاد موجودًا. ولعلّ هذا ما فسّر لهم حال الجمود الفريد الذي كان غالبًا على تفكير ذاك الشعب. لقد نسيَ الصينيون، باتباعهم تقاليد أجدادهم، الأسبابَ التي كان هؤلاء يهتدون بها، وأقاموا على استخدام المعادلة من دون السؤال عن معناها. كانوا يحتفظون بالأداة ولا يملكون حرفةَ تعديلها أو صنع

مثيل لها. لذا وجد الصينيون أنفسَهم عاجزين عن تغيير أي شيء. وكان عليهم التخلّي عن طموح تحسين الأشياء. وألفوا أنفسهم مرغمين على الاستمرار في تقليد أجدادهم في كلّ شيء مخافة أن يضلّوا الطريق المرسومة من قبل هؤلاء فيتخبّطوا في ظلماتٍ لا تُسبَر أغوارها. وهكذا كاد نبع المعارف البشرية أن ينضب. وعلى الرغم من أنّ النهر كان لا يزال جاريًا، فإنّهم كانوا عاجزين عن رفده بأي موجة أو حتّى تعديل مجراه.

مع ذلك نعمت الصين بحياة مطمئنة قرونًا من الزمن. وأخذ الغزاة عنها عاداتها وتقاليدها. وكان الأمن فيها مستتبًا. وعمّ أرجاءَها الرخاء الماديّ والازدهار في مختلف جوانب الحياة. ولم تشهد ثورات إلّا في ما ندر، ولم تعرف الحروب تقريبًا.

فلا ينبغي لنا التضامن ظنًّا منّا أنّ الهمجيين ما زالوا بعيدين عنّا. فإذا كان ثمّة شعوب تسمح لسواها بأن تنتزع من أيديها شعلة الحضارة، فثمة أمم أخرى تخنق هذه الشعلة بنفسِها وتدوسها.

الفصل الحادي عشر

الذهنية التي يرعى بها الأميركيون الفنون

لن يكون إلّا مَضْيَعة لوقتي ووقت القارئ إصراري على البرهان على أنّ تواضع حجم الثروات بصورة عامّة، وعدم توفّرٍ فائضٍ، والرغبة الجامعة في الرفاه والجهد المتصل الذي يبذله كلّ امرئ لبلوغه، تغلّب في نفس الإنسان ميلَه إلى المُفيد على حبّه للجمال. لذا، فإنّ الأمم الديمقراطية التي تحتضن كلّ هذه المظاهر سوف تُعنى بالفنون التي تيسّر أمور الحياة وتؤثرها على تلك التي ترمي إلى تجميلها. سوف تؤثر النافع على الجميل، وسوف ترغب في أن يكون الجميل نافعًا.

غير أنّني أزعم المضيّ قُدُمًا في هذا التعليل، وعقب ذِكْري السمة الأولى، سوف أتطرّق إلى سماتٍ كثيرة أخرى.

في عصورالامتيازات، غالبًا ما تغدو مزاولة فنّ من الفنون امتيازًا، وتغدو كلّ مهنة عالمًا على حدة لا يُتاح لأي كان أن يدخله. وعلى الرغم من كون الصناعات حرة، فإنّ الثبات الطبيعي في الأمم الأرستقراطية يؤدي بجميع مزاولي فنّ أو صنعة بعينها إلى تشكيل طبقةٍ أو طائفة من الناس على حدة، مكوّنة على الدوام من الأسَر نفسِها، ويعرف أفرادها بعضهم بعضًا ولا يلبث عن ينشأ في كنفها رأي عام واحد وشعور واحد بالانتماء إلى الطائفة. في كنف كلّ طائفة مهنية من هذا القبيل لا يكون شغل الصانع الحرفيّ الشاغل هو جمع ثروته الخاصة وحسب، بل صون اعتباره أيضًا؛ إذ ليست مصلحته وحدها هي المعيار في ما يفعل، ولا حتّى مصلحة الشاري، بل مصلحة الطائفة، وتقضي مصلحة الطائفة أن يُنتج كلّ صانع

تحفًا. إنّ غاية الفنون (الصنائع) في العصور الأرستقراطية إذًا تتمثّل في صنعِ أجودَ الممكن صنعه، وليس أسرع الممكن أو الأقلّ ثمنًا.

أمّا إذا لَبِثَت كلّ مهنة مُباحة للجميع بحيث يدخلها من يشاء ويهجرها من يشاء، ويغدو أفرادها غرباء في ما بينهم، لا يكترث أحدهم بالآخر ويجهل أحدهم الآخر بسبب كثرتهم، فإنّ الرابط الاجتماعي بينهم ينال منه الوهن والتفكّك عندئذٍ، وكلّ عاملٍ منهم لا يسعى، لانهمامه بنفسِه، إلّا إلى المزيد من الكَسْبِ بأقلّ التكاليف، وينتفي كلّ وازع إلّا إرادة المستهلك ومشيئته. غير أنّ انقلابًا قد يطرأ في حال مماثلة على سلوكِ المستهلك نفسه.

ففي البلاد التي تتجمّع فيها الثروة، كما السلطة، بيدِ قلّة من الناس ولا تبرحها، يبقى استخدام معظم خيرات هذا العالم مقصورًا على عددٍ قليل من الأفراد لا يحول ولا يزول؛ بينما تحول عوامل كالحاجة والرأي واعتدال الشهوات دون التمتّع بها.

وما بقيت هذه الطبقة الأرستقراطية مقيمةً على صفة العظمة التي تخيّرتها، من دون زيادة أو نقصان في حجمها، فسوف تقيم على الحاجات عينها وعلى استشعارها بالطريقة عينها. فأفرادها يستمدون، بطبيعة الحال، من مكانتهم المتعالية والمتوارثة هذا الميل إلى كلّ ما هو متقَن الصنع ومَتين.

ما يؤثّر تأثيرًا بالغًا في نظرة الأمّة إلى الصنائع.

غالبًا ما نجد، في أوساط هذه الأمم، أن الفلاح يفضّل طائعًا أن يحرم نفسَه الأشياء التي يصبو إلى امتلاكها على أن يمتلكَ ما هو غير متقن منها.

ذلك أنّ الصنّاع في البلاد الأرستقراطية إنّما يعملون لتلبية حاجات عدد محدود من الشارين الذين يصعب إرضاؤهم. وربحهم المُرتجى يبقى مرهونًا باتقان صناعاتهم.

غير أنّ الحال تكون مختلفة عندما تلغى جميع الامتيازات، فتختلط المراتب ويترجّح الناس على الدوام بين الترقّي والانحطاط في سلّم المراتب الاجتماعية.

فمن الأمور العادية جدًا أن نجد في بلد ديمقراطي عددًا من المواطنين الذين قُسّمت ثرواتهم وتقلّصت؛ وقد نشأت لديهم، أيام البحبوحة، بعض الحاجات التي ما عاد ممكنًا تلبيتها، فإذا بهم يبحثون، بقلق، عن سُبُلٍ ملتويةٍ لتلبيتها.

في المقابل، نجد في البلدان الديمقراطية عددًا كبيرًا من الناس الذين تتعاظم ثرواتهم، غير أنّ شهواتهم تتعاظم بوتائر أسرع كثيرًا مما تتيحه لهم الفرص، فيصبون بِنَهَمٍ إلى ما تعِدُهم به هذه الفرص قبل أوان تحقّقه. وهؤلاء يسعون وراء أهون السبُل التي تيسِّر لهم بلوغ مرادهم. من اجتماع هذين السببين تنشأ في البلاد الديمقراطية جمهرة من الناس تفوقُ حاجاتهم ومواردهم، فيؤثِرون الاكتفاء بما توافر منها ولو غير تامة على التنازل عنها كليًا.

لا يجد الصانع مشقّة في تفهّم هذه الأهواء، لأنّه، هو نفسه، يشاطرها: لقد كان في ظلّ النظم الأرستقراطية يسعى إلى بيع منتوجاته الباهظة الثمن من فئة معيّنةٍ من الناس؛ أمّا الآن فيدرك أنّ ثمة وسيلة أخرى للربح السريع وهي أن يبيع منتوجاته بسعرٍ بخسٍ لجميع الناس.

والحالُ أنّ ثمة طريقتين، لا ثالث لهما، لخفض سعر السلعة.

الأولى هي الاهتداء إلى وسيلة أسرع وأيسر لإنتاجها، والثانية، إنتاج كمية كبيرة من السلع المتشابهة، ولكن أقل جودة. في الأمم الديمقراطية ينصبّ جهد الصانع العقلية كله على إحراز هذين الهدفين.

لذا نجد أنّه يبذل طاقته كلها التي لا تتيح له ابتكار طرائق جديدة تيسّر له نوعية أفضل من العمل وحسب، بل تتيح له أيضًا أن يعمل بسرعة أكبر وبكلفةٍ أقل. وإنْ لم يوفَّق في سعيه هذا، لجأ إلى التقليل من جودة السلعة التي ينتجها من دون المساس بصلاحية الغرض المرجوّ منها. فعندما كان الأثرياء وحدهم هم الذين يمتلكون ساعات جيب، كانت جميع الساعات تقريبًا مُتقنة الصنع عالية الجودة. أما اليوم، فلا يُنتَج منها إلّا ساعات متوسّطة الجودة أو متدنيّة، غير أنّها أصبحت بمتناول جميع الناس. لذا نقول إنّ الديمقراطية لا تميل إلى حمل العقل البشري على التوجّه نحو الفنون

المُفيدة وحسب، بل إنّها تحمل الصنّاع أيضًا على إنتاج متسارِع لِكَمٍّ كبير من السلع المتوسّطة أو المتدنيّة الجودة وغير المتقنة، كما تحثّ المستهلك على الإقبال، راضيًا، عليها.

وليس ذلك لأنّ الصُنعةَ في البلاد الديمقراطية عاجزةٌ، عند الاقتضاء، عن إنتاج الروائع. فمَثَلُ هذا قد يحدث أحيانًا عندما يتوفّر المشتري الذي لا يضنّ بثمنِ الوقت والجهد. وفي غمرة هذا الصراع القائم بين مختلف الصناعات، وهذا التنافس الشديد في ما بينها، والتجارب التي لا تحصى ولا تُعدّ، يبرز صنّاع مَهَرة يبلغون ذروةَ البراعة في حدود حِرفهم. ولكن نادرًا ما يُتاح لهؤلاء أن يُظهروا للناس حقيقة قدراتهم؛ إذ يقتصدون في بذل الجهد حرصًا منهم على ادخار طاقاتهم ويحرصون، رغم قدراتهم على إنتاج الأفضل، على الإتيان بما يلبّي الغرض المرجوّ لا أكثر. أمّا في البلاد الأرستقراطية، فالعكسُ هو الصحيح، إذ يبذل الصنّاعُ كلّ ما امتلكوه من دراية وبراعة، وإذا بلغوا حدًا بعينه وتوقّفوا، فذلك يعني أنّهم بلغوا أقصى ما أتقنوه من فنّهم.

عندما أزور بلدًا ما وأرى فيه روعة وجودة ما تنتجه الصنائع، فإنّ ذلك لا يمدّني بأي معرفةٍ حول وضعه الاجتماعي ونظامه السياسيّ. أمّا إذا وجدت أنّ منتوجات الصنائع فيه غير متقنة إجمالًا ووفيرة العدد ورخيصة، أدرك عندئذ أنّ الأمّة التي تتصف منتوجاتها بهذه الصفات هي أمّة وَهَنت فيها الامتيازات وبدأت الطبقات بالاختلاط، ولن تلبث أن تزول الحدود الفاصلة بينها.

لا يسعى الحرفيون الصنّاع في العهود الديمقراطية إلى جعل منتوجاتهم المفيدة بمتناول جميع الناس وحسب، بل يجهدون أيضًا في أن يضفوا على منتوجاتهم مزايا باهرة لا تتوفر فيها.

ففي غمرة اختلاط الطبقات يودّ كلّ امرئ أن يظهر بغير مظهره، ويبذل لذلك أقصى ما بوسعه. الديمقراطية لا تولّد مثل هذا الميل المركوز أصلًا في طبع الإنسان، غير أنّها تسعى وراء تطبيقه على الأمور المادية: فرياء الفضيلة زبدة كلّ عصور، أمّا رياء التَرَف فهو خاصيّة الأزمنة الديمقراطية.

ما من حيلةٍ لم تلجأ إليها الصنائعُ إرضاءً لهذه الحاجات الجديدة النابعة من غرور الإنسان. حتّى حَرفها تحايلها هذا عن أغراضها. وتمكّن الصنّاعُ اليوم من تقليد الماس ببراعةٍ حتّى بات من الصعب التمييز بين الماس الحرّ والماس الزائف. غير أنّ ابتكارنا صنعةَ تزييف الماس بحيث يصعب التمييز بين الحقيقي منه والزائف، يُساهم، على الأرجح في انصرافنا عن الاثنين معًا ليعود الاثنان مجرّد حصباء، لا أكثر.

هذا ما يقودني إلى الكلام على تلك الفنون التي أطلق عليها اسم الفنون الجميلة.

لا أعتقد أن من النتائج الحتمية للوضع الاجتماعي الديمقراطي ومؤسّساته هو التقليل من عدد الناس الذين يُعنون بالفنون الجميلة، غير أنّها تؤثّر تأثيرًا بالغًا في طريقة تعهّد هذه الفنون؛ فبينما يتحوّل معظم الذين سبق لهم أن اكتسبوا الميل إلى الفنون الجميلة إلى أناس فقراء، ويكتسب، في المقابل، كثيرون ممّن لم يصبحوا بعدُ أثرياء هذا الميل بدافع التقليد، يتزايد عدد المستهلكين إجمالًا، بينما يصبح عدد المستهلكين الواسعي الثراء، والذوّاقة، قليلًا جدًا، لا بل يصبح وجودهم نادرًا. عندئذ تشهد الفنون الجميلة ظاهرةً مماثلة للظاهرة التي سبق أن تحدّثت عنها بشأن الفنون النافعة (أو الصنائع): أي تكثر الأعمال وتقلّ الجودة.

وإذ تمتنع القدرة على إنتاج السامي، يُسعى وراء الأنيق والحَسَن، ويغلب المظهر على الواقع.

في الأرستقراطيات تُنتَجُ لوحات ضخمة، أمّا في الديمقراطيات فَتُنتَجُ كثرةٌ من الرسومٌ الصغيرة. في الأولى تُنصَبُ تماثيل من البرونز، وفي الثانية تُقَوْلَبُ أعدادٌ من تماثيل الجصّ.

عندما وطأت قدماي أرض نيويورك أول مرة عبر تلك الناحية من المحيط الأطلسي التي تُسمّى إيست ريفر، أدهشتني تلك القصور الصغيرة الرخامية البيضاء، وكان بعضها ذا هندسة قديمة، القائمة على طول ضفّة النهر على مسافة غير بعيدة من حدود المدينة. ولمّا عدتُ في اليوم التالي لأرى عن كثب واحدًا منها لفتني

على نحوٍ خاص، وجدتُ أنّ جدرانه من الآجرّ المطلي بالكلس وأعمدته من الخشب المدهون. وكذلك كانت سائر المباني التي رأيتها أمس وأثارت إعجابي.

إلى ذلك، فإنّ الوضع الاجتماعي الديمقراطي ومؤسّساته يضفيان على جميع فنون المحاكاة بعض النزعات الخاصّة التي لا يصعب تبيّنها؛ إذ إنّها غالبًا ما تصرفها عن تصوير الجوهر كي تحملهم على تصوير الجسم. كما إنّها تستبدل تصوّر المشاعر والفِكَر بتصوّر الحركة ومدركات الحواس، أي إنّها تحلّ الواقع محلّ المثالي.

لا أعتقد بأنّ رفائيل[1] درس الجسم البشري درسًا تشريحيًا يُضاهي ما يفعله المصوّرون في يومنا هذا؛ فهو، على الضدّ منهم، لم يعلق أهمية كبيرة على مراعاة الدقة في هذا المجال، لأنّ ما كان يصبو إليه هو تجاوز الطبيعة؛ كان يصبو إلى الارتقاء بالإنسان إلى مرتبة تسمو على الإنسان؛ حتّى إنّه حاول أن يجمّل الجمال نفسه.

ديفيد[2]، من جهته، ومعه تلامذته، أتقنوا، على الضدّ من رفائيل، فن التشريح إتقانهم التصوير، فأبدعوا في تصوير الموديات الماثلة أمام أعينهم، ولكن نادرًا ما كانوا يتخيّلون شيئًا يتجاوز ما يمثل أمام أبصارهم. كانوا يقلّدون الطبيعة بحذافيرها، بينما سعى رفائيل، إلى ما هو أبعد من ذلك. لقد خلّفوا وراءهم صورة للإنسان بالغة الدقّة، أما رفائيل فقد أتاح لنا أن نلمح الألوهةَ في أعماله.

ويصدق ما ذكرته عن معالجة الموضوع على اختيار الموضوع ذاته.

ذلك أنّ مصوري عصر النهضة كانوا يبحثون عادةً عمّا يتجاوزهم، أو عمّا يرقى إلى أبعد من زمانهم، عن الموضوعات السامية التي تطلق العنان لمخيّلتهم. أما مصورونا، فيسخّرون موهبتهم كي ينقلوا بأمانة تفاصيل الحياة اليومية التي يشهدونها باستمرار ولا تبرح أنظارَهم، ويحاكونها محاكاة دقيقة، وينسخون أشياء يكثر وجودها في الطبيعة.

---

(1) رفائيل هو الرسّام الإيطالي رفاييلو سانتريو (1483-1520). (المترجم)

(2) هو في الأغلب المصوّر والرسّام الفرنسي جاك لوي ديفيد (1748-1825)، المعاصر لتوكفيل. (المترجم)

الفصل الثاني عشر

لِمَ يشيّد الأميركيون في الوقت نفسه نصبًا تذكارية ضئيلةً جدًا وأخرى ضخمة جدًا؟

أشرت توًّا إلى أن الناس في العهود الديمقراطية يقيمون عددًا أكبر من النصب الفنيّة ولكنها أقل فخامة. وأسارع هنا إلى استدراكٍ يشير إلى المستثنى من هذه القاعدة.

الأفراد في الأمم الديمقراطية يتسمون بأنّهم ضعفاء جدًا؛ أمّا الدولة التي تمثّلهم جميعًا وتمسك بزمام أمورهم، فهي تتسم بالقوة البالغة. فما من مكان آخر يظهر فيه المواطنون بمثل ضآلة الحجم التي يظهرون بها في كنفِ أمّة ديمقراطية؛ كما أنّ ما من مكان آخر تظهر فيه الأمّة بمثل هذا الكِبَر ولا يشقّ على الفكر أن يرسم لها صورة بمثل هذا الاتساع. في المجتمعات الديمقراطية يضيق مجال مخيّلة الناس عندما يفكّرون في أنفسهم، غير أنّه يتسع إلى ما لا نهاية عندما يفكّرون في الدولة، فينجم عن ذلك أنّ هؤلاء الذين يكابدون ضيق العيش في مساكن ضيّقة هم أنفسهم الذين يصبون إلى كلّ ما هو ضخم إذا تعلّق الأمر في النُصب التذكارية العامّة.

لقد سيّج الأميركيون رقعةً فسيحةً من الأرض اختاروها لتكون عاصمتهم وأرادوا أن يبنوا عليها مدينة ضخمة لم يزد عدد سكانها إلى اليوم عن عدد سكان بونتواز[1]، البلدة الفرنسية الصغيرة، على الرغم من أنّها ستتسع ذات يوم،

(1) بلدة في فرنسا، قرب باريس. (المترجم)

بحسبهم، لأكثر من مليون نسمة. وبالفعل عمدوا إلى اقتلاع الأشجار على مسافة عشرة أميال من حولها خشية أن تعيق هذه الأشجار حركة ساكني هذه العاصمة المتخيّلة في المستقبل، وشيّدوا في وسطها قصرًا فخمًا كي يُستخدَم مقرًّا للكونغرس، وأطلقوا اسمًا رنّانًا هو مبنى الكابيتول.

وفي كلّ يوم تضع كلّ ولاية من الولايات المختلفة وتنفّذ خططًا لمشاريع كبيرة من شأنها أن تثير دهشة الأمم الأوروبية الكبرى.

هكذا نرى أنّ الديمقراطية لا تحمل الناس على القيام بالكثير من الأعمال الصغيرة فحسب، بل تحثّهم في الوقت نفسه على تشييد عدد قليل من الصروح الضخمة. ولكنْ ما من شيء بين هذين الحدّين. لذا نميل إلى الاعتقاد أنّ البقايا المتفرّقة لصروح ضخمة لا يدلّنا على شيء من الوضع الاجتماعي للشعب الذي شيّدها ومؤسّساته.

وأضيف قائلًا، وإنْ كان ما أضيفه غير ذي صلة بموضوعنا، أنّها لا تزيدنا علمًا بعظمة هذا الشعب الحقيقية ومعارفه ورخائه الفعلي.

كلّما امتلكت سلطة ما القدرة على حمل شعبٍ بأكمله على بذل جهدٍ متضافرة لإنجاز أمرٍ ما، سوف يُتاح لها بقليل من العلم وكثير من الوقت أن تنتج من تضافر جهدٍ بهذا الحجم أثرًا عظيمًا، من دون أن يعني هذا إطلاقًا أنّ الشعبَ سعيد جدًا أو مستنير جدًا أو قوي جدًا. لقد وجد الإسبان مدينة مكسيكو مزدانة بالمعابد الفخمة والقصور الفسيحة، غير أنّ ذلك لم يحل دون غزو كورتيز[2] الإمبراطورية المكسيكية من قبل على رأس جيش لا يزيد على 600 جنديّ من المشاة و16 حصانًا.

ولو عرف الرومان قوانين الهيدروليكا (أي توليد الطاقة من الماء)، لما تكبّدوا عناء شقّ جميع تلك القنوات المحيطة بأطلال مدنهم، ولكانوا استغلّوا على نحو أفضل قوتهم وثروتهم. ولو أنّهم اكتشفوا الآلة البخارية، لما عمدوا

(2) هرناندو كورتيز (1485-1547): مستكشف إسباني وفاتح إمبراطورية الأزتِك. (المترجم)

ربّما إلى مدّ تلك الصخور الطويلة الاصطناعية التي تسمّى "المسالك الرومانية" حتّى أبعد تخوم إمبراطوريتهم.

تلك شواهد رائعة على جهلهم بقدر ما هي شواهد على عظمتهم.

ولربّما كان الشعب الذي لم يخلّف أثرًا وراءه سوى حفنة من أنابيب الرصاص تحت الأرض وبضعة قضبان حديدٍ فوقها، أكثر قدرةً من الرومان على تسخير الطبيعة لأغراضه.

الفصل الثالث عشر

الخصائص الأدبيّة لعهود الديمقراطية

عندما يدخل الزائر إلى دكّان كتب في الولايات المتحدة ويدقّق بما تزدان به الرفوف من كتب أميركية، يبدو له أن عدد الكتب كبير جدًا، في حين أن عدد المعروفين من مؤلفيها قليل جدًا.

كذلك يجد الزائرُ عددًا كبيرًا من كتب "المبادئ الأولى" التعليمية التي تهدف إلى تزويد الناس بالمبادئ الأولية للمعرفة الإنسانية. ومعظم هذه الكتب مُصنّفٌ في أوروبا، ويعمد الأميركيون إلى إعادة طبعه وتيسير مضمونه بما يُلائم طرقَ استخدامه لديهم. يلي ذلك عدد لا يُحصى من الكتب الدينية، التوراة والأناجيل والعظات والقصص الدينية والمحاورات والتقارير عن جمعيات خيرية. وأخيرًا تطالع الزائر قائمة طويلة من الكتيبات التي تحتوي على نصوص المساجلات السياسية؛ ذلك أنّ الأحزاب السياسية في أميركا لا تنشر كتبًا لمقارعة آراء الخصوم، وإنما تنشر كتيبات ورسائل مقتضبة يجري تداولها بين الناس بسرعة لا توصَف، وإن كان لا يُكتَب لها البقاء أكثر من أيام معدودة.

وسط منتوجات الفكر الإنساني المغمورة هذه، تبرز أعمال أوسع شهرة لعدد قليل من المؤلفين المعروفين لدى الأوروبيين أو يُفترَض أن يكونوا كذلك.

ومع أن أميركا ربّما تكون البلد المتحضّر الأقلّ اهتمامًا بالأدب في زمننا هذا، فإن فيها جمهورًا غفيرًا من الأفراد المهتمّين بشؤون الفكر، والذين يجعلون منه متعة أوقات فراغٍ وإن كانوا، بالإجمال، لا يصرفون أعمارهم في

طلب دراسته. غير أنّ إنكلترا هي التي تزود هؤلاء بمعظم ما يحتاجون إليه من الكتب. وجميع المؤلفات الإنكليزية الكبرى تقريبًا يعاود طبعها في الولايات المتحدة. وما زالت العبقرية الأدبية الإنكليزية تبثّ أشّعتها حتّى مجاهل العالم الجديد. فما من كوخ من أكواخ الروّاد يخلو من بعض أجزاءٍ مهلهلة من مؤلفات شكسبير. وأذكر أنني قرأت الدراما الإقطاعية "هنري الخامس" أول مرة، في أحد تلك الأكواخ الخشبية.

لن ينهل الأميركيون من كنوز الأدب الإنكليزي وحسب، بل يمكن القول بحقّ إنّهم يعثرون على أدب إنكلترا في بلادهم نفسها. ومعظم تلك الفئة القليلة من المشتغلين بالأدب في الولايات المتحدة هم في الحقيقة إنكليز قلبًا وقالبًا. وعلى هذا النحو ينقلون إلى عقر دار الديمقراطية الأفكار والتقاليد الأدبية الذائعة في الأمّة الأرستقراطية التي اختاروها قُدوةً. إنّهم يصفون بأساليب مستعارة عادات وأعرافًا أجنبيّة ولا يعبّرون إطلاقًا، أو في معظم الأحيان، في كتاباتهم عن واقع البلد الذي ولدوا فيه، ولا يحظون فيه، في أي حال، بشعبية تُذكّر.

يبدو مواطنو الولايات المتحدة مقتنعين، هم أنفسهم، بأنّ الكتب التي تنشر في ديارهم ليست موجّهة إليهم، لذلك فإنّهم قبل الإجماع على جودة كاتب من بلدهم ككاتب، ينتظرون عادةً أن ينال قبول الناس في إنكلترا، تمامًا كما يُترَك للرسّام الأصيل أن يكون صاحب الحقّ الأوّل في الحكم على جودة نسخة من أعماله.

إذًا ليس لدى سكّان الولايات المتحدة أُدباء بما في الكلمة من معنى. ولعلّ الكتّاب الوحيدين الذين أعرف أنهم أميركيون هم في الحقيقة صحافيون. وهؤلاء ليسوا كتابًا كبارًا غير أنّهم يتكلّمون لغة البلد ويُسمعون صوتَهم في أنحائه. ولا أرى في الآخرين سوى حفنة من الكتّاب الأجانب. وهم في نظر الأميركيين نظراء مقلّدي الإغريق والرومان في عصر النهضة عندنا، أي إنّهم يثيرون فضول القرّاء لا تعاطفهم الذي يولّد إقبالًا لافتًا على أعمالهم. فقد تدغدغ أعمالهم حاجات الفكر غير أنّها لا تؤثّر إطلاقًا في العادات والأعراف.

لقد أشرت في ما سبق إلى أنّ منشأ هذا الواقع لا يعود حصرًا إلى الوضع الديمقراطي لأمّة، بل ينبغي البحث عن أسبابه في عدد من الأوضاع المعيّنة المستقلّة عنه.

ولا يخامرني أدنى شكّ في أنّ الأميركيين، مع احتفاظهم بوضعهم الاجتماعي وقوانينهم، كانوا لينتجوا أدبهم الخاص لو أنّهم تحدّروا من أصول مختلفة وانتقلوا إلى بلد آخر. كما أنني موقن من أنّهم، في حالتهم هذه، سوف يمتلكون أدبًا خاصًا بهم ذات يوم، غير أنّه سيكون أدبًا مختلفًا عن الأدب الذي يعبّر عنه في المؤلفات الأميركية الحالية. وليس من المستحيل استشراف هذه السمات الخاصّة مُسبَقًا.

لنفترض أنّ مثلنا هنا هو مثل أمّة أرستقراطية تُعنى بالآداب والفنون، فلا بدّ عندئذ من أن تضطلع طبقة حاكمة برعاية شؤون الفكر ورعاية شؤون الحكم في وقت معًا. ولذا ينبغي أن يكون الاشتغال في الأدب، على غرار السياسة، شبه محصورٍ في إطار هذه الطبقة أو في الطبقات المقرّبة منها. وقد نكتفي بهذا مفتاحًا لفهم ما تبقّى.

عندما تُعنى قلّة من الناس، هي على الدوام القلّة عينها، بأغراضٍ معيّنة وفي وقت واحد، يسهِّل التفاهم بينهم الاتفاق على بضع قواعد رئيسة يَسترشد بها كلّ واحد منهم. فإذا كان ما يسترعي اهتمامهم هو الأدب فسوف يُخضعون أعمال الفكر لبعض القوانين المحدّدة التي لن يُسمح بالخروج عليها.

وإذا كان هؤلاء يمتازون في بلدٍ ما بمكاناتٍ وراثية، فلن يقتصر سعيهم على تبنّي بعض القواعد الثابتة يسترشدون بها وحسب، بل سينزعون أيضًا إلى اتباع تلك التي فرضها أسلافهم من قبل. وسيكون تشريعهم صارمًا وتقليديًا في وقتٍ معًا.

ولما كانوا لا يكترثون بالضرورة لأمور الحياة المادية، ولم يكترثوا لها في يوم من الأيام على غرار أسلافهم، كان بمقدورهم الانصراف، لأجيال متتالية، إلى أعمال الفكر. فالحقيقة أنّهم فهموا فنّ الأدب حتّى استهواهم لذاته وحتّى تولّدت في أنفسهم متعة فكرية في الانصراف إلى قواعده وأساليبه.

ليس هذا فقط: فالناس الذين أتحدّث عنهم باشروا حياتهم وسوف ينهونها في رخاء ويُسر. وليس من المستهجن إذًا أن يسعوا وراء مُتعٍ منشودة ووراء اللذّات الرفيعة الرهيفة.

لا بل زد على ذلك أنّ تهذيب الفكر والمشاعر الذي يكتسبونه من طولِ تمرّسهم في هذا المجال يحملهم على تنقية ملذّاتهم هذه مما قد يشوبها من مفاجأة وحدّة؛ إذ يؤثِرون التسلية الرائقة على الانفعال الحاد؛ وجلّ ما يطلبونه هو أنّ يُثار اهتمامهم، لا أن يُدفعوا إلى الحماسة دفعًا.

فإذا تخيّلتم عددًا كبيرًا من الأعمال الأدبية المنجزة من هؤلاء الذين ذكرتهم، أو لأجلهم، فسوف تتصوّرون من دون مشقّة أدبًا منتظمًا ومنسّقًا سلفًا. وسوف يُعنى بأدقّ تفاصيل كلّ عمل كلّ العناية، وسوف يظهر ما بُذل فيه من فنّ وشُغلٍ في كلّ شاردة وواردة. وسوف يحظى كلّ نوعٍ من أنواعه بقواعده الخاصة التي لا مناص من اتباعها، والتي ستجعله نوعًا على حدة من بين الأنواع.

وسوف يكون الأسلوب فيه بمثل أهمية الفكرة، والشكل بمثل أهمية الموضوع، وسوف يُصقَل لفظه ويُجعلُ معتدلًا مثابرًا. ولن يسلك فيه الفكر إلّا سبل النبالة الخالية، إلّا نادرًا، من الحدة، وسوف يصبو الكتّاب إلى بلوغ أقصى الممكن من الكمال لا إلى غزارة الإنتاج.

يحدث أحيانًا أنّ أهل طائفةِ الكتّاب، لفرط ما يحيون في ما بينهم ولفرط ما يكتبون لأمثالهم، يفقدون كليًا صلتهم بباقي العالم، الأمر الذي يدفعهم إلى السعي وراء المتكلّف والزائف، فيفرضون على أنفسهم قواعد أدبيّة لاستعمالهم الخاص من شأنها أن تبعدهم عن الذوق السليم وتفضي بهم، في آخر المطاف، إلى تجاوز حدود الطبيعة.

فلشدّة رغبتهم في الافتراق عن مقول العاميّ، تسود كتاباتهم رطانة أرستقراطية ليست أقلّ ابتعادًا عن اللغة الجميلة من حوشيّة الكلام العاميّ.

تلك هي العَثَرات الطبيعية التي تحدق بالأدب في الأمم الأرستقراطية؛ فكل أرستقراطية تعزل نفسها عن الشعب تغدو عاجزة. هذه حقيقة تصدق في الأدب صدقها في السياسة[1].

لنقلب الصورة الآن ولننظر إلى مقلبها.

لننتقل إلى كنف ديمقراطية تجعلها تقاليدها الموروثة ومعارفها المكتسبة مقبلةً على المتع الفكرية. المراتب فيها مختلطة مُبهَمة الحدود. ومجالات المعرفة فيها على غرار السلطة مجزّأة إلى ما لا نهاية، لا بل أقول: مبعثرة في كلّ اتجاه ومنحى.

نحن إذًا إزاء جمهور مختلط، وعلينا أن نلبّي حاجاته الفكرية، علمًا بأنّ هواة المتع الفكرية الجدد هؤلاء لم يتلقّوا المستوى نفسه من التعليم والتربية، ولم يكتسبوا المعارف عينها ولا يشبهون آباءهم على الإطلاق، وفي كلّ لحظة يتمايزون في ما بينهم؛ ذلك انّهم يغيّرون باستمرار مكانتهم وعواطفهم وثرواتهم ففِكر كل منهم إذًا ليس موصولًا بفِكر جميع الآخرين بفعل التقاليد والعادات المشتركة، كما أنّهم لم يمتلكوا في يومٍ من الأيام السلطة أو الإرادة أو الوقت للتآلف في ما بينهم.

مع ذلك ينشأ الكتّاب في كنف هذا الحشد المتنافر المضطرب، وهذا الحشد هو الذي يمنّ عليهم بالمكاسب والألقاب.

لا أجد صعوبةً هنا، والحال على ما هي عليه، أن أفهمَ لِمَ يتوقّع المرء ألّا يعثر في أدب أمّة مماثلة إلّا كمًّا ضئيلًا من تلك المواثيق الصارمة التي يقرّها في العصور الأرستقراطية كلّ من القرّاء والكتّاب. فإن توافق أهل زمن ما على بعض هذه المواثيق، فإنّ توافقهم هذا قد لا يعني شيئًا في نظر أهل الزمن

(1) يصدق مثل هذا الأمر خاصّة في البلدان الأرستقراطية التي رزحت راضية وطويلًا تحت سلطة ملك. فعندما تسود الحرية في أرستقراطية ما تجد، الطبقات العليا نفسها مضطرة إلى استخدام الطبقات الدنيا؛ ومن خلال هذا الاستخدام تغدو قريبة منها، الأمر الذي يؤدي إلى تسلّل بعض الذهنية الديمقراطية إلى صفوفها. وينمو وسط الفئة الحاكمة ذات الامتيازات ما يشبه الطاقة الوليدة والتعوّد على المبادرة، وميلٌ إلى الحركة والصخب، الأمر الذي يخلّف أثرًا حاسمًا في الأعمال الأدبية كافة.

التالي؛ ذلك أنّ كلّ جيل في الأمم الديمقراطية هو في الحقيقة شعب آخر. ولا يمكن للآداب لدى هذه الشعوب أن تخضع لقواعد متشدّدة، كما يستحيل أن تخضع لقواعد دائمة.

ليس جميع من يعنون بالأدب في الأمم الديمقراطية هم مِمَن تربّوا على حبّ الأدب؛ فمعظم الذين تلوّنوا بصبغة أدبية من بينهم يعملون في مجال السياسة، أو يمتهنون مهنةً لا توفّر لهم متسعًا من الوقت للالتفات إلى مُتع الفكر إلّا لمامًا. لذا لا يجعلون من هذه المُتع شاغلَ وجودهم، وإنما يعتبرونها ترفيهًا عابرًا وضروريًا يتخلّل المشاغلَ الرصينة لحياة كلّ يوم: مثل هؤلاء لن يتمكّنوا في يومٍ من الأيام من اكتساب معرفة على قدر من التعمّق بفنّ الأدب تيسّر لهم تقدير ما ينطوي عليه من جماليات، وتغيب لطائفه عن إدراكهم. ونظرًا إلى قِصَر الوقت الذي يكرّسونه لآداب، آثروا استغلال المُتاح منه أيّما استغلال. لذا نراهم يفضّلون الكتب المتوفرة لهم دونما عناء، والتي تُقرأ بسرعة، ولا تتطلّب منهم بحثًا مستفيضًا بغية فهمها. إنهم يسعون وراء جماليات يسيرة المنال توفّر لهم المتعة الآنية ويطلبون منها غير المألوف والجديد. ولعلّهم جرّاء تعوّدهم على الحياة العملية، المُتنازع فيها، الرتيبة، يحتاجون إلى الانفعالات القوية العاجلة، والوضوح المفاجئ والحقائق أو الأخطاء الباهرة التي تبعدهم في الحالِ عن ذواتهم وتدخلهم على نحوٍ مباغت، وكأنّما عنوةً، في صلب الموضوع.

فماذا أقول بَعدُ ؟ ومَن ذا لا يفهم، من دون شرحٍ، تتمّة ما أسلفتُ؟

ليس باستطاعة الأدب في العهود الديمقراطية إجمالًا أن يقدّم، على غرار الأدب في العهود الأرستقراطية، أي تصوّر للنظام والاتساق والعلم والفنّ؛ إذ غالبًا ما يكون الشكل فيه مُهمَلًا أو حتّى موضع ازدراء، والأسلوب غريبًا وغير مضبوط وركيكًا فيه الكثير من الحشو، وجريئًا وحادًّا على الدوام؛ ذلك أن غرض المؤلفين منه هو سرعة الإنجاز لا الكمال في صوغ التفاصيل. وتغلب في هذا الأدب المؤلفات القصيرة لا الأعمال المطوّلة، وتتجلّى فيها الدراية لا سعة العلم، والخيال لا العمق. كما تغلب فيه الأفكار غير المصقولة وشبه البرية، كما يتميّز في الأغلب بتنوّع كبير وغزارة غير مسبوقة في الإنتاج. ويكون

غرضه الأوّل أن يُدهِش لا أن يثير الإعجاب، ولذلك يجهد في إثارة الأهواء لا تهذيب الذائقة.

لا شك في أن مؤلفين قليلين يسعون، في السياق العام، إلى سلوكِ طريق أخرى، وقد ينجح من يمتلك موهبةً متفوّقة، على الرغم من المزايا والأخطاء، في جذب القرّاء إلى أعماله. غير أنّ هذه استثناءات نادرة، فحتّى الذين يفلحون في مجمل إنتاجهم من التمايز يلتحقون دائمًا بالسوية الغالبة من طريق بعض التفاصيل.

لقد فرغت توًّا من وصفِ حالتين متطرفتين. غير أنّ الأمم لا تنتقل دفعة واحدة من الحالة الأولى إلى الحالة الثانية. بل إنّ الانتقال يتمّ تدريجًا وعبر مقدّمات وتغيّرات في التفاصيل لا تُحصى. وفي مرحلة انتقال شعب متعلّم من حالة إلى أخرى تطرأ على الدوام لحظة يبدو فيها أنّ العبقرية الأدبية للأمم الديمقراطية تتلاقى مع العبقرية الأدبية للأمم الأرستقراطية لتسودا، بالاتفاق، على الفكر البشري.

وهذه تسمّى العهود العابرة ومع ذلك تكون باهرة جدًا: إذ تجتمع فيها خصوبة الإنتاج من دون غزارة، والحركة من دون اضطراب أو تشوّش. ومَثَلنا على ذلك هو مَثَل الأدب الفرنسي في القرن الثامن عشر.

قد يكون استباقًا لمؤدّى تفكيري قولي مثلًا إنّ أدب أمّة ما يتبع على الدوام وضعها الاجتماعي وتكوينها السياسي. أعلم جيّدًا أن أسبابًا أخرى عدة تسم الأعمال الأدبية ببعض السمات. ولكنّي أرى أن الوضع الاجتماعي والتكوين السياسي هما العاملان الرئيسان.

فالصلات بين الوضع الاجتماعي والسياسي لشعبٍ ما وبين عبقرية كتّابه كثيرة لا تُحصى، ومن يعرف إحداهما لا يُعقَل أن يجهل الأخرى جهلًا مطبقًا.

الفصل الرابع عشر

صناعة الأدب

لا تُدخِل الديمقراطية الذائقة الأدب إلى صلبِ طبقات الصنّاع والحرفيين وحسب، بل إنّها أيضًا تدخل ذهنية الصناعة إلى الأدب.

في الأرستقراطيات يكون القرّاءُ متطلّبين وقليلي العدد. أمّا في الديمقراطيات فعددهم كبير جدًا، غير أنّ تطلّبهم أقلّ ويسهل إرضاؤهم. بناء عليه نقول إنّ الأمل في النجاح، في الأرستقراطيات، دونه جهدٌ جبّار، علمًا بأنّ هذا الجهد الذي قد يجلب المجد والشهرة لن يجلب بالضرورة المالَ الوفير. أما في الأمم الديمقراطية فقد يُفاخر كاتب بأنّه جنى بعض الشهرة ووافرَ المالِ بجهدٍ قليل. وكي يُنجزَ ما أنجز لا يحتاج إلى إعجاب الناس به، بل يكتفي بإقبالهم عليه.

ذلك أن الزيادة المطردة في عدد القرّاء وحاجتهم الدائمة إلى الجديد يضمنان رواج مؤلَّفٍ ما حتّى لو كان لا يستهويهم.

ففي الأزمنة الديمقراطية غالبًا ما يكون تصرّف الجمهور مع كتّابه شبيهًا بتصرّف الملوك مع أفراد حاشيّتهم. يغدقون عليهم المال ويزدرونهم. فهل تصبو إلى أكثر من ذلك تلك الأنفس المرتشية المولودة في البلاطات أو التي ترى أنّها جديرة بالعيش فيها؟

تحفل أوساط الأدب في الديمقراطيات بأمثال هؤلاء الكتّاب الذين لا يرون في الآداب إلّا صناعة. ومن بين الآلاف ممّن يبيعون أفكارًا قد نعثر على حفنة من الكتّاب الكبار.

الفصل الخامس عشر

في أن درس الآداب اليونانية واللاتينية مفيد بصورة خاصّة للمجتمعات الديمقراطية

ما كان يُطلق عليه اسم الشعب في أكثر جمهوريات العصور القديمة ديمقراطيةً لا يُشبه في شيء ما نطلق عليه نحن اليوم الاسم عينه. في أثينا كان جميع المواطنين يشاركون في الشؤون العامة، غير أنّ عدد المواطنين فيها لم يكن يتجاوز 20 ألفًا من مجموع 350 ألف نسمة؛ أما الباقون فكانوا عبيدًا يقومون بالقسط الأوفر من الأعمال التي يؤديها في يومنا هذا الشعب أو حتّى طبقاته الوسطى.

لم تكن أثينا في آخر الأمر إذًا، وعلى الرغم من مبدأ الانتخابات العامة فيها، سوى جمهورية أرستقراطية، لجميع النبلاء فيها الحقّ في الحكم.

كما ينبغي النظر إلى الصراع في روما بين الأشراف والعامّة من هذا المنظور نفسه، فهو لا يعدو كونه صراعًا خفيًا بين صغار الأسرة الواحدة وكبارها؛ فجميعهم من أبناء الطبقة الأرستقراطية ولهم ذهنيّتها.

إلى ذلك يجب أن نشير إلى أنّ الكتب في العصور القديمة كانت نادرة الوجود وباهظة الأثمان، وقد وجد الأقدمون مشقّة كبيرة في نسخها وتداولها؛ ما أدّى إلى اقتصار الميول الأدبية على نفرٍ قليل من الناس شكّلوا في ما بينهم نخبة أدبية أرستقراطية من طبقة أرستقراطية سياسية أكبر منها. هذا فضلًا عن أننا نفتقد أدلّة تؤكّد أنّ الآداب لدى اليونانيين والرومان عومِلَت في يوم من الأيام بوصفها صناعة.

إنّ هذين الشعبين اللذين ما كانا يشكّلان أرستقراطيتين وحسب، بل كانا أيضًا أمتين غايةً في التحضّر والحرية، قد اضطرّا إذًا إلى وسم إنتاجهما الأدبي بكلّ المزايا والشوائب الخاصّة بأدب العصور الأرستقراطية.

والحقيقة يكفي أن نلقي نظرةً على ما خلّفه لنا القدماء من المؤلّفات كي ندرك أن هؤلاء الكتّاب وإن أعوزهم أحيانًا التنوع والابتكار في الموضوعات، أو الجرأة والحيوية والعمومية في أفكارهم، فقد كانوا يبرهنون على الدوام أنّهم يمتلكون نواصي فنّهم، وحريصون على توخّي الدقّة في ذكر التفاصيل. لا شيء في أعمالهم يشي بأنّه أُنجز على عَجَل أو كيفما اتفق. وكلّ ما فيها يخاطب الذائقة الخبيرة، ويُظهرُ سوية السعي وراء الجمال المثالي. ما من أدب يضاهي أدب القدماء في إبراز المزايا التي يفتقدها عادة كتّابُ الأمم الديمقراطية. لذا فإنّ هذا الأدب هو أفضل ما ينبغي أن ننكبّ على دراسته في العهود الديمقراطية. ودراسته من شأنها تنقية الأدب من الشوائب التي تلابسه في عصورنا هذه. أما المزايا، فمن شأنها أن تتولّد من تلقائها ولا حاجة إلى تعلّم اكتسابها.

هذا، بالضبط، ما ينبغي التنبّه إليه.

قد يجوز أن تكون دراسة معينة مفيدة لأدبِ شعبٍ معين من دون أن تكون ملائمة لحاجاته الاجتماعية والسياسية.

فإذا ما أصرّ مجتمع على حصر التعليم في نطاق الفنون الجميلة بينما أناسه يعملون بكدّ من أجل زيادة ثرواتهم أو الحفاظ عليها لأنجبَ مواطنين مهذّبي الذائقة وخطرين أشدّ الخطر. ذلك لأنّ الوضع الاجتماعي والسياسيّ يولّد لديهم حاجات مستجدّة كلّ يوم ولا يجدون في تعليمهم ما يعينهم على سدّها، فيغدون بذلك عنصر اضطرابٍ للدولة، باسم اليونان والرومان، عوض أن يُغنوها بصناعتهم.

بديهيّ أن مصلحة الأفراد وسامة الدولة في المجتمعات الديمقراطية تقتضيان أن يكون تعليم السواد الأعظم من الناس علميًا وتجاريًا وصناعيًا أكثر منه أدبيًا.

ينبغي الامتناع عن تدريس اللغتين اللاتينية واليونانية في جميع المدارس. ولكن من الأهمية بمكان أن يجد الميّالون بطبيعتهم أو ليُسرِ أحوالهم إلى دراسة الأدب، أو المؤهّلون لتذوّقه، المدارس التي تمكّنهم من التبحّر في الأدب القديم وسبرِ أغواره. فبضع جامعات راقية خيرٌ لبلوغ هذه الغاية من مئات المعاهد حيث الدروس السطحية تسيء إلى الفهم الصحيح.

لذا ينبغي لجميع الطامحين إلى التفوّق في مجال الآداب، في الأمم الديمقراطية، أن ينهلوا من منابع الأدب القديم. فهذا أمر مفيد لصحّة العقل.

ولا يعني هذا البتة أنني أجد أعمال القدامى الأدبية كاملة لا عيبَ فيها، وإنّما أرى أنها تتسم بمزايا خاصّة بها تعيننا على موازنة عيوبنا الخاصّة. إنّها تقينا العثرة حيث يُخشى من العثرات.

الفصل السادس عشر

في أنّ الديمقراطية الأميركية غيّرت اللغةَ الإنكليزية

إذا كان القارئ قد أحسَن فهمَ ما سبق ذكرُه حول الآداب بصفة عامة، فإنّه لن يجد مشقّة في استيعاب ماهية تأثير الوضع الاجتماعي الديمقراطي ومؤسّسات الأحوال الاجتماعية في اللغة في ذاتها، وهي، كما لا يخفى، أداة الفكر الأولى.

والحقّ أن المؤلفين الأميركيين يعيشون في إنكلترا أكثر مما يعيشون في بلدهم، لفرط انكبابهم على درس المؤلفين الإنكليز، واتخاذهم نموذجًا يُقتدى به. غير أنّ هذا لا يصدق على جمهور الشعب في حدّ ذاته: فالشعبُ معرّضٌ مباشرةً للعوامل الخاصة التي قد تؤثّر، سلبًا أو إيجابًا، في الولايات المتحدة. لذلك ينبغي الالتفاتُ إذًا إلى اللغة المحكية، لا إلى اللغة المكتوبة، إذا شئنا الوقوف على التغيّرات التي قد تطرأ على لغة شعب أرستقراطي في سياق تحوّلها إلى لغة مجتمع ديمقراطي.

فغالبًا ما أكد لي متعلّمون إنكليز ممّن يفوقونني عِلمًا ودِرايةً بتلك الفروق الدقيقة، أنّ لغة الطبقات المتعلّمة في الولايات المتحدة تختلف اختلافًا مشهودًا عن لغات الطبقات المتعلّمة في بريطانيا العظمى.

وما كانت شكواهم تقتصر على أنّ الأميركيين استحدثوا مفردات جديدة في اللغة المتداولة بينهم، فهذا أمر قد يُردّ بطبيعة الحال إلى اختلاف البلدين والمسافة التي تفصل بينهما؛ بل إنّ الشكوى تعدّت ذلك إلى كون هذه المفردات الجديدة مُستلّةً إمّا من رطانة الأحزاب وإمّا من الصنائع الميكانيكية

وإمّا من لغة الأعمال. وأشار هؤلاء إلى أنّ المفردات الإنكليزية العريقة غالبًا ما يستخدمها الأميركيون بمعانٍ مستحدثة. كما أوضحوا أخيرًا أن سكان الولايات المتحدة غالبًا ما يخلطون بين أساليب الكلام، فيجمعون أحيانًا بين مفردات لم تألف لغةُ الوطن الأمّ أن تجمع بينها.

هذه الملاحظات التي تردّدت على مسمعي مرارًا على ألسنة أناس جديرين بالثقة، حملتني أنا على التفكير، شخصيًا، في هذا الموضوع، وأفضى بي تفكيري، عبر الاستدلال النظري، إلى النقطة ذاتها التي توصّلوا إليها هم من طريق الخبرة العملية.

من الطبيعي أن تكون اللغة في المجتمعات الأرستقراطية جزءًا من حال الثبات الذي يسم فيها كلّ شيء. فلا يُستحدَث إلّا القليل من المفردات الجديدة لأنّ هذه المجتمعات نفسها لا تشهد إلّا القليل من الأمور المستجدّة. وحتّى لو طرأ جديد فالغالب أن ينكبّ الجهد على التعبير عن هذا الجديد بمفردات معروفة تستمدّ معناها من الموروث الثقافي المشترك.

أمّا إذا انتبه العقل البشري، في آخر الأمر، من تلقائه، أو أيقظته مؤثّرات من الخارج، فسوف تصطبغ التعابير المُستَحدَثة جرّاء ذلك بصبغة علمية وفكرية وفلسفية توحي بأنّها غير مدينةٍ بتولّدها لأي تحوّل ديمقراطي. فعندما أدّى سقوط القسطنطينية إلى تحوّل العلوم والآداب باتجاه الغرب، اجتاحت اللغةَ الفرنسيةَ فجأةً طائفةٌ من المفردات والألفاظ الجديدة المشتقّة أصلًا من جذور اللغتين اليونانية واللاتينية؛ فكان أن نشأ في فرنسا أسلوب تعبير علمي جديد لم يكن مُستَخدمًا إلّا في أوساط الطبقات المتعلّمة ولم يخلّف تأثيرًا ملموسًا في لغة الشعب، أو أنّ تأثيره هذا لم يُصبح بيّنًا إلّا بعد وقت طويل.

لقد شهدت جميع أمم أوروبا، على التوالي، مثيلَ ما شهدته فرنسا. ميلتون[1] وحده أدخل إلى اللغة الإنكليزية ما يزيد على 600 مفردة، مشتقة جميعها من اللاتينية أو اليونانية أو العبرية.

---

(1) جون ميلتون (1608-1674): هو الشاعر الإنكليزي المعروف. (المترجم)

إنّ الحراك المتواصل الذي يعتمل في صلبِ المجتمع الديمقراطي يميل، على الضدّ من ذلك، إلى تجديد دائمٍ لمظهر اللغة على غرار ما يجري في أوساط الأعمال. ووسط هذا الحراك العام وهذا التضافر لأعمال الفكر جميعًا، تتولّد أفكار جديدة؛ وأفكار قديمة تزول أو تعاود الظهور، أو أنّها تتجزّأ إلى ما لا يُحصى من الفروق الدقيقة في المعاني.

غالبًا إذًا ما تنطوي اللغة على مفرداتٍ يكون مصيرها الخروج نهائيًا من دائرة الاستخدام، ومفردات أخرى ينبغي استحداثها وإدخالها في هذه الدائرة.

لا يخفى أن الأمم الديمقراطية تهوى الحراكَ لذاته، وهذا ما يتجلّى في اللغة كما في السياسة. حتى لو لم تكن في حاجة إلى تغيير المفردات، فإنّ الرغبة في ذلك تراودها أحيانًا.

لا تتجلّى عبقرية الأمم الديمقراطية في العدد الكبير من المفردات الجديدة التي تضعها في دائرة الاستخدام فحسب، بل تتجلى أيضًا في طبيعة الأفكار التي تجسّدها هذه المفردات.

إن الأكثرية في هذه الشعوب هي صاحبة الحلّ والربط في مجال اللغة كما في المجالات الأخرى قاطبة. وذهنيّتها تتجلّى في هذا المجال كما في المجالات الأخرى. والحالُ أنّ الأكثرية أكثر انهماكًا بالأعمال منها بالدراسات، وأكثر اهتمامًا بالمصالح السياسية والتجارية منها بالتأملات الفلسفية أو الأدبية. ومعظم المفردات التي من وضعها هي، أو التي تقرّ هي بها، سوف يحمل طابعَ هذه العادات العملية. وسوف تُستخدم في المقام الأول للتعبير عن حاجات الصناعة واصطفافات الأحزاب أو دقائق عمل الإدارة العامة. ففي مثل هذه المجالات لن تكفّ اللغة عن التوسّع والاغتناء، لكنّها، في المقابل، سوف تهجر تدريجًا ميدان الميتافيزيقا واللاهوت.

أما المصدر الذي تنهل منه الأمم الديمقراطية مفرداتها الجديدة والطريقة التي تولّدها بها، فهما أمران لا يشقّ علينا بيانهما.

الناس في البلدان الديمقراطية يجهلون اللغة التي كان يتكلّمها الأقدمون في روما وأثينا، وهم لا يكترثون البتة بنبش كنوز هذه اللغة وصولًا إلى العصور القديمة كي يجدوا فيها ما يُعوِزهم من عبارات. وإذا ما لجأوا أحيانًا إلى حذلقة تبيين الاشتقاقات، فإنّ العُجْبَ والتفاخر هما اللذان يحثّانهم على النبشِ في مهجور اللغات الميتة، لا طلب العلم. وقد يحدث أنّ يكون أكثرهم جهلًا هم الأكثر إقبالًا على استخدامها؛ إذ غالبًا ما تحملهم رغبة المرء الديمقراطية البحت في الخروج من محيطه، على السعي للإعلاء من شأن مهنة وضيعة عبر وصفها بعبارة يونانية أو لاتينية. فكلّما كانت المهنة وضيعة، وبعيدة كلّ البعد عن العلم، كانت الصفة طنّانة موحيةً بالعلم والتبحّر فيه. فعلى هذا النحو استحال الراقص على الحبال عندنا بهلوانًا أو ألعبانًا.

نظرًا إلى جهل الشعوب الديمقراطية اللغات الميتة، فإنها لا تتوانى عن اقتراض المفردات من اللغات الحية. فهذه الأمم على تواصل دائم في ما بينها، ويقلّد الناس فيها بعضهم بعضًا لأنّهم يزدادون تشابهًا في ما بينهم يومًا بعد يوم.

غير أنّ الشعوب الديمقراطية في سعيها وراء سُبُل التجديد أكثر ما تلتفتُ إلى متن لغتها، ذاتها، لا إلى لغات أخرى؛ إذ تستعيد أحيانًا شيئًا من عباراتها المهملة، ومن مفرداتها المنسية، أو تستعير من طائفة بعينها من المواطنين تعبيرًا خاصًا بها كي تدخله في صلبِ اللغة المتداولة يوميًا. وهكذا نرى أنّ عددًا كبيرًا من العبارات التي كان استخدامها حكرًا على حزب أو مهنة، قد أصبحَ مُشاعًا في الأحاديث العامة.

ولعلّ الطريقة الأكثر شيوعًا والتي تعتمدها الشعوب الديمقراطية لتجديد اللغة تكمن في إضفاء معنى غير مألوف على عبارة مألوفة المعنى. هذه طريقة غاية في البساطة والسرعة والمواءمة، لا تحتاج إلى تبحّر في علم، لا بل إنّ الجهل قد يكون عاملًا في تيسيرها، غير أنّها قد تعرّض اللغة لمخاطر كبيرة، ذلك أنّ الشعوب الديمقراطية في إضفائها معنى مزدوجًا على العبارة إنّما تجعلها مُلتبسة أحيانًا فيرقى الشكّ إلى معنَييها كليهما.

قد يعمد مؤلّفٌ ما في البداية إلى حرف عبارة مشهورة عن معناها الأصلي من دون إفراط، وعقب تغيير مؤدّاها على هذا النحو، يجعلها قدر المستطاع موائمةً لموضوعه. ثمّ تبرز عبارة أخرى تحرِف المعنى إلى اتجاه آخر؛ ثمّ ثالثة تنحو بها منحىً جديدًا. ونظرًا إلى غياب حَكَم أو محكمة دائمة لها أن تبتّ معنى الكلمة الأصلي، تبقى الكلمة ملتبسة، مشرعة على أكثر من قصد، وهو الأمر الذي يظهر المؤلفين في مظهر المترجّحين على الدوام بين عدد من الفِكَر المتقلّبة، غير مقيمين على فكرة واضحة واحدة، تاركين للقارئ عناية الاهتداء إلى المُراد.

هذه واحدة من نتائج الديمقراطية التي تدعو إلى الأسف. وإنّي لمؤْثِرٌ ألف مرّة أن توشّى اللغة بألفاظ صينية أو تترية أو هورونية، على أن تجعل معاني المفردات الفرنسية على هذا القدر من اللبس والإبهام. إنّ التناغم والانسجام ليسا سوى عنصرين جماليين ثانويين في الكلام. فثمّة قدر كبير من الاتفاق في مثل هذه الأمور، ويمكّن، للضرورة، الاستغناء عنها. ولكن ما من لغة صالحة إذا خَلَت من التعبير الواضح.

ثمّ إن مبدأ المساواة يُدخل، بالضرورة، إلى اللغة تغييرات أخرى كثيرة.

في العهود الأرستقراطية، حيث تسعى كلّ أمّة للانعزال عن سائر الأمم الأخرى، وأن تنعم بطابعها الخاص دون غيره، غالبًا ما نرى أنّ شعوبًا عدة لها أصل مشترك تتحوّل إلى شعوب غريبة في ما بينها، بحيث إنّها تحرص على قدرتها على التواصل في ما بينها غير أنّها تكفّ عن التخاطب بالطريقة نفسها.

في هذه العهود نفسها، تنقسم كلّ أمّة إلى عدد معيّن من الطبقات التي لا تتلاقى إلّا لمامًا ولا تختلط البتة في ما بينها. فكل طبقة منها تكتسب وتحافظ على عادات فكرية خاصّة بها، وتعتمد بعض المفردات وبعض العبارات التي تنتقل، كالميراث، بين أجيالها المتعاقبة. عندئذ تطالعنا في اللغة المحكية ذاتها لغةَ فقراء ولغةَ موسَرين، لغةَ دهماء ولغة نبلاء، لغة عالِمة ولغة سوقية. وكلما ازداد التقسيم عمقًا وازدادت السدود الاجتماعية الفاصلة منعة، كانت الحالِ على ما ذكرنا. وقد أراهن، غير متردّد، أنّ اللغة في أوساط الطبقات المغلقة في

الهند مختلفة أشدّ الاختاف؛ وأنّ الاختلاف بين زيّ المنبوذ وزيّ البَرَهْميّ يوازي الاختلاف في اللغة المحكية لكلّ منهما.

أمّا عندما لا يعود الناس، على الضدّ من ذلك، ملزمين البقاء حيث هم إلى الأبد، فيتلاقون ويتواصلون باستمرار، وعندما تزول الطبقات المغلقة وتتجدّد الطبقات وتمتزج، فإنّ كلمات اللغة تختلط في ما بينها. أمّا ما لا يُلائم منها السواد الأعظم فيُهجَر. وما تبقّى فيغدو ملكًا لاستخدام الناس جميعًا. إنّ جميع اللهجات التي توزّعت عليها لغات أوروبا المحكية آيلة إلى الزوال. ما من لهجات خاصّة في العالم الجديد، أمّا في العالم القديم فهي تختفي الواحدة تلو الأخرى.

لا بدّ لهذا الانقلاب في الوضع الاجتماعي من أن يؤثّر أيضًا في الأسلوب تأثيره في اللغة.

إذ لا يستعمل الناس جميعًا الكلمات نفسها فحسب، بل إنّهم يعتادون استعمال كلّ منها كيفما اتفق؛ فالقواعد التي أوجدها الأسلوبُ (الإنشاء) أصبحت شبه معدومة. ولم يبق تمييز بين عبارات تكون بطبيعتها سوقية، وعبارات أخرى راقية. فحقيقة أنّ الأفراد ينتقلون من مكانة إلى أخرى ومن طبقة إلى أخرى تعني أنّهم يحملون معهم، أينما حلّوا، العبارات والمصطلحات التي اعتادوا استعمالها، وبذلك تُطمَس أصول المفردات على نحو ما تُطمَس أصول الناس، وينجم عن ذلك اختلاط في اللغة شبيه بالاختلاط الذي يشهده المجتمع.

إنّي أعلم حقّ العلم أنّ لتصنيف المفردات قواعدَ لا تقتصر على صيغة اجتماعية دون أخرى، وإنّما تتولّد من طبيعة الأمور نفسها. فثمّة عبارات وتعابير سوقية لأن المشاعر التي تعبّر عنها هي مشاعر وضيعة حقًّا، وثمة أخرى راقية لأنّ الأمور التي تصبو إلى وصفها هي حقًّا أمور راقية.

ومهما اختلطت المراتب والطبقات، فإنّ هذا الاختلاط لن يمحو هذه الفروق بين العبارات. ولكنْ لا يسع مبدأ المساواة إلّا أن يقوّض كل ما هو اتفاقي ومجّاني محض في صِيَغ التفكير. ولا أدري إذا كان التصنيف اللازِم

الذي سَبقَ ذكره سوف يحظى على الدوام لدى شعب ديمقراطي باحترام أقلّ مما يحظى به لدى شعب آخر؛ إذ ليسَ في مثل هذا الشعب مَن يحملهم تعليمهم ومعرفتهم وأوقات فراغهم على الانصراف إلى درس القوانين الطبيعية للغة وإلى فَرض احترامها عبر ما يبدونه هم من مراعاة لها.

ولعلّ من واجبي قبل الانتقال إلى موضوع آخر أن أتطرّق إلى سمةٍ أخيرة تسِمُ اللغات الديمقراطية أكثر من سواها من اللغات الأخرى ربّما.

لقد بيّنت سابقًا أن الشعوب الديمقراطية تظهر ميلًا، وفي الأغلب نزوعًا شغوفًا، إلى المعاني العامة، وسبب هذا ما تمتاز به من مزايا وعيوب خاصّة بها. ويتجلّى هذا الشغف بالمعاني العامة في اللغات الديمقراطية عبر الإفراط في استعمال المصطلحات العامّة والمفردات المجرّدة، وعبر طريقة استخدامها. فهنا تكمن أكبر فضائل هذه اللغات وأخطر مكامن ضعفها.

الشعوب الديمقراطية شغوفة باستخدام المصطلحات العامّة والعبارات المجردة لأنّ هذه تعظّم الفكرة، وتعين، عبر تضمين الحيّز الضيّق ما لا يُحصى من الأشياء، على تحسين أداء العقل.

لذلك نرى الكاتب الديمقراطي لا يتوانى عن استخدام لفظة "الكفايات" على نحو مجرّد لوصف الأناس الأكفّاء، من دون الخوض في تفاصيل الأمور التي تصدق عليها مثل هذه الكفاية. كما يتحدث عن "الوقائع الراهنة" كي يعبّر بكلمة واحدة عن الأحداث التي تجري في اللحظة الحاضرة، ويضمن لفظة "الوقائع المحتملة" كل ما قد يطرأ من حوادث على العالم بدءًا باللحظة التي يتحدث فيها.

يستخدم الكتّاب الديمقراطيون باستمرار مفردات مجرّدة من هذا القبيل، أو يضفون على مفردات اللغة المجرّدة معانيَ أكثر فأكثر تجريدًا.

لا بل أكثر من ذلك، فإنهم، في تطلّبهم الاقتضاب، يشخصنون الغرض من هذه المفردات المجرّدة فيجعلون منها أشبه بكائن حيّ يرزَق. فيقولون على سبيل المثال ما معناه إنّ قوة الأشياء قَضَت بأن يعود الحكم إلى الكفايات.

ولعلّ خير طريقة لبيان القصد مما أقول هو أن أتخذ نفسي مَثَلًا على ما أذهب إليه:

إنني غالبًا ما أستخدم عبارة "مساواة" بمعناها المطلق؛ كما أنني شخصَنتُ المساواة في أكثر من موضع، وهذا ما حدا بي إلى القول إنّ المساواة تقبل على صنع بعض الأمور، أو إنّها تُحجم عن صنع بعض الأمور. ويسعنا التأكيد هنا أنّ الناس في عصر لويس الرابع عشر ما كانوا ليتكلّموا بهذا الأسلوب. وما كان ليخطر في بال أحد منهم استعمال لفظة "المساواة" من دون تطبيقها على أمرٍ بعينه، لا بل كان ليحجم عن استعمالها طوعًا إذا كان هذا الاستعمال يستدعي شخصنتها.

هذه الألفاظ المجردة التي تحفل بها اللغات الديمقراطية، والتي تُستعمَل كيفما اتفق من دون الربط بينها وبين حقيقة بعينها، إنّما تعظّم الفكرة وفي الوقت نفسه تلقي عليها غلالة من اللبس. إنّها تجعل التعبير أسرع منالًا والفكرة أقل وضوحًا، غير أن الشعوب الديمقراطية في مجال اللغة يؤثرون الغموض على كدحِ التأنّي.

لا أدري، في كلّ حال، إذا كان الملتبس خلوًا من أي سحر خاص في نظرِ مزاولي الخطابة والكتابة لدى هذه الشعوب.

الناس في هذه البلدان معرّضون على الدوام لوساوس الشكّ جرّاء اتكالهم على جهدهم العقلي كأفراد وحسب. ولمّا كانت أوضاعهم متغيّرة على الدوام، استحال عليهم التمسّك برأي من آرائهم وإنْ قرّت حظوظهم على ما هي عليه.

لذا، فإنّ الناس في البلدان الديمقراطية غالبًا ما يمتازون بآراء مترجّحة وهم يحتاجون إلى تعابير فضفاضة كي تستوعبها. ولمّا كانوا غير موقنين من مواءمة الفكرة التي يعبّرون عنها اليوم ما سوف يستجدّ من واقع حالهم غدًا، فإنّهم بالطبع يميلون إلى الاستئناس بالمصطلحات المجرّدة. فالكلمة ذات المعنى المجرّد أشبه بعلبة مزدوجة القعر: توضع فيها المعاني المرغوب فيها وتُستَردّ منها بمنأى عن رقابة رقيب.

تعد العبارات العامّة والألفاظ ذات المعاني المجردة أساس اللغة عند الشعوب كافّة، فلا أزعم إذًا أننا لا نجد مثل هذه العبارات والألفاظ إلّا في اللغات الديمقراطية، وإنّما أزعم أنّ الناس في عهود المساواة يميلون، على نحو خاص، إلى الاستزادة من مفردات من هذا القبيل، وإلى فهمها على الدوام معزولة عن أي سياق وفي معناها الأكثر تجريدًا، واستخدامها في كلّ مناسبة وإنْ كان مقام القولِ لا يقتضيها.

الفصل السابع عشر

في بعض مصادر الشعر في الأمم الديمقراطية

لقد أعطي للفظة "شعر" عددٌ من المعاني المختلفة. وليس في نيّتي هنا أن أثقلَ على القارئ بتتبعها جميعًا علّه ينتقي ما يطيب له منها. فحسبي أن أتطرّق على الفور إلى المعنى الذي اخترته أنا.

الشعر في نظري هو السعي وراء المِثالي وتصويره.

إنَّ مَنْ بحذفِهِ حفنةً مما هو موجود، وإضافته حفنةً من الخيال، وتوليفه بين أحوال هي أحوال واقعية لكنها لا توجد معًا مجتمعة، يتمّم عمل الطبيعة ويعظّمه، هو الشاعر. هكذا لا تكون وظيفة الشعر تجسيد الواقع، بل تجميله، كي يقدّم للعقل صورة أسمى عنه.

الكلام المنظوم يبدي لي جمال اللغة المثالي، وبهذا المعنى أرى أنّه كلام شعري. غير أنّ الكلام المنظوم وحده ليس هو الشعر.

غرضي هنا أن أبحثَ عمّا إذا كان بين أعمال الشعوب الديمقراطية وعواطفها وفِكَرها ما قد يصلح لتخيّل المثالي، وينبغي لهذا السبب اعتباره مصدرًا طبيعيًا للشعر.

ينبغي أولًا الإقرار بأنّ طَلَب المثالي والمتعة المستمدّة من وصفه ليسا بارزين ولا منتشرَين لدى شعب ديمقراطي كما هي حالهما في مجتمع أرستقراطي.

يحدث في الأمم الأرستقراطية أن يبدو الجسم وكأنه يسعى من تلقائه، بينما تنعم النفسُ باستكانةٍ تثقلُ على مَلَكاتها. وكثيرًا ما يظهر الشعب نفسه في هذه الأمم، ميولًا شعرية، فيحلّق بخياله فوقَ وما وراءَ محيطه.

أما في البلاد الديمقراطية، فإنّ هوى المتع المادية، وطَلَب الأفضل، والتنافس، وإغراء النجاح الوشيك، أشبه بحوافز تحمل كلًّ من الناس على المضيّ قُدُمًا في المهنة التي اختارها فلا يحيد عنها لحظة واحدة. إنّ جُهد النفس الأساس يُبذَل في هذا الاتجاه. طبعًا الخَيال لم يذوِ، غير أنّه منصرفٌ انصرافًا شبه تام إلى تصوّر النافع وتمثيل الواقعي.

المساواة لا تَحرِفَ الناسَ عن وصف المثالي فحسب، بل تقلّل أيضًا من عدد الأشياء التي يمكن وصفها.

الأرستقراطية، عبر استبقائها المجتمع ثابتًا، تحثّ على قوّة الأديان وديمومتها الإيجابيتين، كما تحثّ على استقرار المؤسسات السياسية.

فهي لا تبقي العقل البشري مقيمًا على الإيمان وحسب، بل تعدّه أيضًا لاعتناق معتقد دون آخر. وسيظل أي شعب أرستقراطي ميّالًا على الدوام إلى تنصيب قوىً وسيطة بين الله والإنسان.

بهذا المعنى يمكن القول إنّ الأرستقراطية مقبلة جدًا على الشعر. فعندما يزخر الكون بكائنات خارقة للطبيعة ليست بمتناول الحواس ولا يدركها إلّا الفكرُ، يكون الخَيالُ طليقًا من كلّ قيد، ولا يجد الشعراء حرجًا في انتقاء ما يصفونه من ألفِ ألفِ موضوع مُتاح، ويلقون صدىً لدى جمهور غفير مقبلٍ على إنتاجهم.

على الضدّ من ذلك، يحدث أحيانًا في العهود الديمقراطية أن تكون المعتقدات الدينية متردّدةً حائرةً شأن القوانين السائدة فيها. ففي حال مماثلة يعيد الشكُّ خَيالَ الشعراء إلى الأرض ويجعلهم أسرى العالم المرئي والواقعي.

وعندئذ تعمل المساواة التي لا تزعزع المعتقدات الدينية في العادة، على تبسيط هذه المعتقدات، كما تصرف الانتباه عن رموزها الثانوية، كي يوجّه، في الأساس، إلى الربّ وحده.

تحملُ الأرستقراطية الفكرَ البشري على تأمّل الماضي والإقامة فيه. أمّا الديمقراطية، فهي، على الضدّ من ذلك، تنمّي لدى البشر نوعًا من النفور إزاء

كلّ ما هو قديم. لهذا يتضح أنّ الأرستقراطية أكثر إقبالًا على الشعر، لأنّ الأشياء تتعاظم في العادة، وتزداد غموضًا كلّما ابتعدت. وبذلك تكون سببًا لتصوير المثالي.

بعد أن جرّدت المساواةُ الشعرَ من الماضي، ها هي تجرّده أيضًا من الحاضر ولو جزئيًا.

ففي الأمم الأرستقراطية يحيا عدد من الأفراد من ذوي الحظوة، إذا جاز القول، خارج الشرط البشريّ وفوقه. ويبدو أنّ السلطة والثروة والجاه والفكر ورهافة الحسّ والقدرة على التمييز هي جميعها من حظّ هؤلاء دون سواهم. فلا يُتاح لجمهور الناس أن يراهم عن كثب، ولا أن يتتبع شؤون حياتهم بحذافيرها. وعليه، لا يقتضي الأمر الكثير لجعلِ وصفِ هؤلاء الناس شاعريًا.

من جهة أخرى، نجد في صفوف هذا الشعب نفسه طبقاتٍ من الناس الجاهلين، الوضعاء، المستعبدين. وهذه أيضًا طبقات تصلح لأن يكون وصفها شاعريًا، لشدّة فظاظتها وبؤسها، على طرفٍ نقيض من رهافة الأخرى ورفعتها. زد على ذلك أن واقع الاختلاف الشديد بين الطبقات التي يتكوّن منها شعب أرستقراطي، والتباعد في ما بينها وجهلِ بعضها لبعض، كل ذلك إنّما يحثّ المخيّلة على حذف أو إضافة عنصر من عناصر الواقع في تصويرها.

في المجتمعات الديمقراطية حيث الناس يمتازون بضآلة الشأن ويتشابهون إلى حدّ بعيد، يكفي أن يتصوّر المرء نفسه كي يرى على الفور صورةَ جميع أشباهه فيها. لذا لا يسع الشعراء الذين يعيشون في الأزمنة الديمقراطية اتخاذ إنسان بعينه موضوعًا لفنّهم، لأنّ الموضوع المتواضع الذي لا أثرَ فيه لغموض لا يصلح لأن يُجعلَ في مصاف المِثال.

هكذا نرى أنّ المساواة في حلولها على الأرض تُنضِبَ معظم مصادر الشعر القديمة.

فلنرَ إذًا كيفَ يهتدي الشعر إلى مصادر جديدة.

فبعد أن يُخليَ الشكُّ السموات مِن مُثُلها، ويُحيلُ انتشار المساواة كلّ إنسانٍ إلى مقاديره المعروفة الأكثر تواضعًا، يميل الشعراء الذين لا يجدون ما يستبدلون به الأغراض النبيلة الزائلة مع زوال الأرستقراطية، إلى الالتفات إلى الطبيعة الجامدة. وفي ظلّ غياب الأبطال والآلهة، يعمدون أولًا إلى وصف الأنهار والجبال.

وهو الأمر الذي أنجبَ في القرن الماضي ما اصطلِح على تسميته بالشعر الوصفي.

إذ رأى البعض أنّ هذا الوصف المُحسَّن للأشياء المحسوسة الجامدة التي تحفل بها الأرض هو شعر الخاص بالأزمنة الديمقراطية. واعتقادي أنّ في حسبانه هذا كثيرًا من الخطل، فهو لا يمثّل سوى مرحلة عابرة من مراحل هذا الشعر.

إنّي لعلى ثقة بأنّ الديمقراطية تَحرِفُ مع الوقت المخيّلة عن كلّ ما لا يمتّ بصلةٍ إلى الإنسان، فلا تتخذ من سواه موضوعًا لها.

باستطاعة الشعوب الديمقراطية أن تتلهّى لبعض الوقت بتأمّل الطبيعة. غير أنّ ما من شيء قد يُحرّك الإحساس فيها إلّا التفاتها إلى ذاتها. فهنا فقط تكمن المصادر الطبيعية للشعر لدى هذه الشعوب؛ لا بل قد يجوز القول إنّ الشعراء الذين لا يستمدّون وحيهم منها سيفقدون، عاجلًا أم آجلًا، أي تأثير لهم على النفوس التي يصبون إلى مخاطبتها، ولن يبقى لهم إلا ترف التلهّي بصناعتهم.

لقد أوضحت من قبل كيف أن فكرة التقدم وقابلية الجنس البشري التامة للكمال، هي سمة خاصّة بالأزمنة الديمقراطية.

ذلك أنّ الشعوب الديمقراطية لا تبالي البتة بما كان، وإنّما تحلم على الدوام بما سوف يكون، وخيالها، بهذا المعنى، لا يحدّه حدّ، وله أن يتسع وينمو إلى أقصى الممكن.

الأمر الذي يُتيح للشعراء أن يبلغوا ذرى مواهبهم وطاقاتهم وأن يبتعدوا عن حرفية الواقع في وصفهم. فالديمقراطية التي تغلق أبواب الماضي دون الشعر تشرع أمامه أبواب المستقبل.

ولما كان جميع المواطنين في مجتمع ديمقراطي متساوين تقريبًا في ما بينهم ومتشابهين، لم يسع الشعر أن يتخذ أيًا منهم موضوعًا له؛ لكنّ الأمة بأسرها قد تكون موضوعًا له. فالتماثل بين جميع الأفراد الذي يجعل كلّ واحد منهم على حدة غير صالحٍ لأن يصبح موضوع الشعر، يُتيح للشعراء أن يُجملوا جَمعَهم في صورة واحدة وأن يولّدوا بذلك تصوّرًا للشعب نفسِه؛ إذ يسع الأمم الديمقراطية أن ترى صورتها الخاصّة بأوضح مما يسع الأمم الأخرى أن تفعل، وهذه الصورة العظيمة تصلح لأن تكون موضوعًا لوصفٍ ما هو مثالي.

إنّي لأُقرّ طائعًا بأنّه ليس بين الأميركيين شعراء. ولكن لا يسعني أن أزعم أنّهم لا يملكون أفكارًا شعرية.

في أوروبا، يُعنى الناس كثيرًا بفيافي أميركا، غير أنّ الأميركيين أنفسهم لا يفكّرون فيها مطلقًا. تراهم غير مبالين بعجائب الطبيعة الجامدة ولا يتنبهون للبراري الرائعة التي تحيط بهم إلّا عند سقوط أشجارها تحت ضربات فؤوسهم؛ ذلك أن أبصارهم مأخوذة بمنظر آخر. فالشعب الأميركي يرى نفسَه سائرًا وسط هذه البراري، مجففًا المستنقعات، محوّلًا مجاري الأنهار، جاعلًا قفرها مأهولًا بالسكان، مسخّرًا طبيعتها. هذه الصورة المدهشة المتولّدة في أعين الأميركيين عن أنفسهم لا تلوح من بُعدٍ لمخيّلتهم؛ وإنما يسعنا القول إنّها تظلّ لصيقة بكل فرد منهم في أقلّ وفي أكبر أعمالهم شأنًا، وتبقى ماثلةً على الدوام في عقولهم.

ما من حياة أضأل وأشقى وأحفَل بصغائر المصالح أو بعبارة أخرى، أقل شاعريةً من حياة الإنسان في الولايات المتحدة؛ سوى أن من بين الأفكار التي هي مقوّم هذه الحياة هناك على الدوام فكرة زاخرة بالشعر هي بمنزلة العَصَب الخفيّ الذي يمدّ كلّ شيء آخر بالحيوية.

في الأزمنة الأرستقراطية، يكون كلّ شعبٍ، شأن كلّ فرد من الأفراد، ميّالًا إلى الثبات في موقعه، معزولًا عن الآخرين.

أمّا في الأزمنة الديمقراطية فإنّ دوام التغيّر في أحوال الناس وتقلبها، والتشوّق إلى تحقيق الرغبات يجعلان الناس دائمي التنقّل بين المواضع والمكانات، ويحثّان سكان البلاد المختلفة على الاختلاط في ما بينهم، فيتواصلون ويتخاطبون ويتبادلون في ما بينهم. إذًا ليس وحدهم أهل الأمّة الواحدة مَن تجعلهم المساواة متشابهين؛ بل إنّ الأمم نفسها تتماثل فلا تشكّل في عين الناظر بمجملها سوى ديمقراطية شاملةٍ كلُّ مواطن فيها هو شعب. وهذا ما يولّد أول مرة في تاريخ البشرية صورة للجنس البشري واضحةً للعيان.

وكل ما يتعلّق بوجود الجنس البشري بمجمله، وبأحواله المتقلّبة، وبمستقبله، يغدو منبعًا للشعر لا ينضب.

لقد أنجز الشعراء الذين عاصروا الأزمنة الأرستقراطية أعمالًا فنيّة رائعة، مصوّرين حوادث عارضةً في حياة شعب أو إنسان؛ غير أنّ أحدًا منهم لم يجرؤ على تضمين فنّه معالجة لمصائر الجنس البشري، في حين أنّ الشعراء الذين يكتبون في الأزمنة الحديثة يسعهم التنطّح لمثل هذه المهمّة.

ففي الوقت الذي تسمو فيه بصيرةُ كل فردٍ عن فضاء بلاده وحدودها، لتشمل أخيرًا البشريةَ جمعاء، يتجلّى الله أكثر فأكثر للفكر البشريّ بكلّ جلاله.

فإذا كان الإيمان بالأديان الإيجابية مترجّحًا في الأغلب، في العهود الديمقراطية، وإذا كان الاعتقاد بقواها الوسيطة من رموز ومؤسسات يميلُ إلى الخفوت، فإنّ البشر اهتدوا في المقابل إلى فكرة أشمل عن الألوهة نفسها، وباتوا ينظرون إلى تدخّلها في الشؤون الدنيا من منظور مختلف وأوسع.

ولم يجدوا مشقّة، إذ رأوا إلى الجنس البشريّ ككلّ متكامل، في إدراك المآل الواحد لهذه المصائر المختلفة، وأدركوا أنّ في أعمالِ كلّ فردٍ أثرًا من هذه السنّة العامّة الثابتة التي بها يدبّر الله شؤون جنسهم.

وقد يُعدّ هذا أحد مصادر الشعر التي لا تنضب التي تتيحها أزمنة الديمقراطية.

فمن شأن الشعراء الديمقراطيين أن يبدوا على الدوامِ قليلي الشأن ومن دون حماسة لو أنّهم حاولوا أن يجسّدوا آلهةً أو أبالسةً أو ملائكة، وإذا ما سعوا وراء تنزيلهم من السماء كي يتخاصموا على ميراث الأرض.

أما إذا حاولوا أن ينسبوا الحوادث الكبرى التي يدوّنون وقائعها إلى مشيئة الله في تدبير الكون، وأن يسبروا غورَ الفكر المتعالي من غير أن يظهروا صنيع الخالق القدير فيها، فسوف يلقون عندئذ إعجاب الناس بفنّهم وتقديرهم حقّ التقدير، ذلك أن خيال معاصريهم مطبوعٌ على مثل هذا المنوال.

وقد يجوز لنا التنبؤ بأنّ الشعراء في الأزمنة الديمقراطية سوف يؤثرون تصوير الأهواء والآراء على تصويرهم الناس والأفعال.

إنّ لغة الناس وزيّهم وأعمالهم اليومية في الديمقراطيّات أمور تمتنع على طلبِ المثالي بالخَيال. فهذه أمورٌ غير شعرية في ذاتها، وحتّى لو كانت فسوف تكف عن كونها كذلك في أي حال بسببٍ من شيوعها ومعرفة الناس بها، ما يُبطل الحاجة إلى الحديث عنها. وهذا ما يحث الشعراء باستمرار على الغوصِ إلى ما تحت السطح الخارجي الذي تتكشّف عنه المعاني، سعيًا وراء معاني النفس البشرية. فلا شيء أصلح لتصوير المثالي من سبر أغوار طبيعة الإنسان اللامادية.

لا أحتاج إلى تجوالٍ في أرجاء السماء والأرض كي أهتدي إلى أمرٍ مدهشٍ حافل بالتضاد، بالعظائم والصغائر إلى ما لا نهاية، بالتعميات والبيّنات؛ أمرٍ قادر على توليد التقوى والإعجاب والازدراء والرهبة. لا أحتاج إلى أكثر من النظرِ في ذات نفسي: فالإنسان يولد من العدم ويعبر الزمان وسوف يفنى إلى الأبد في لدن الله. ولن يُرى إلّا هنيهات سائرًا على الحافة بين هاويتين سحيقتين حيث يتلاشى.

لو كان الإنسان يجهل نفسه جهلًا مطبقًا، لما كان شاعريًا؛ إذ يعجز المرء عن وصف ما لا يفقه له معنى. ولو كان يرى نفسَه بوضوح لَلَبِثَ خياله خاملًا

ولما استطاع أن يضيف شيئًا إلى ما يراه. غير أنّ الإنسان مكشوف بمقدارٍ يُتيح له أن يفقه شيئًا من نفسه، ومستور بمقدارٍ يجعل الباقي غائرًا في ظلماتٍ من دون قعر، وبين الحالين يغوص الإنسانُ باستمرار، وعبثًا باستمرار، علّه يُدركُ في آخر المطاف نفسه.

من غير المتوقّع إذًا أن يُبنى الشعرُ في الأمم الديمقراطية على الأساطير والخرافات، وأن يتقوّم بالتقاليد والذكريات السحيقة، وأن يسعى إلى ملء العالم مجددًا بالكائنات الخارقة للطبيعة التي ما عاد القرّاء ولا الشعراء أنفسهم يؤمنون بها، ولا أن يشخصن عامدًا الفضائل والرذائلَ التي نختبرها بأشكالها الفعلية. هذه جميعها ما عادت مصادره. ولم يبق له سوى الإنسان، مصدره الذي لا يحتاج إلى مصدرٍ سواه. مصائر البشرية، الإنسان، بمعزل عن زمنه أو بلده، بمواجهة الطبيعة والله، بأهوائه وبشكوكه، بمسرّاته الغريبة وشقاءاته غير المفهومة، هذه كلّها ستغدو في نظر هذه الأمم موضوع الشعر الرئيس وشبه الوحيد. وهذا ما يتضح لنا من دون لبس لدى قراءتنا أعمال كبار الشعراء التي صدرت منذ تحوّل العالم إلى الديمقراطية.

فالمؤلفون الذين أبدعوا، في أيامنا هذه، في تصوير تشايلد هارولد[1] ورينه[2] وجوسلين[3]، لم يكن غرضهم تأريخ مآثر فرد من الأفراد وإنما الكشف عمّا في أعماق النفس البشرية من النواحي المظلمة، وإبرازها وتسليط الضوء عليها.

تلك هي قصائد الديمقراطية.

فالمساواة لا تقوّض إذًا موضوعات الشعر كلّها، بل تجعلها أقلّ عددًا ولكنْ أرحبَ وأشمل.

---

(1) للشاعر الإنكليزي اللورد بايرون الذي توفي عام 1824. (المترجم)

(2) من كتاب شاتوبريان الأديب الفرنسي المشهور (1768-1848)، عبقرية المسيحية. (المترجم)

(3) قصيدة للشاعر الفرنسي ألفونس دو لامارتين (1790-1869). (المترجم)

الفصل الثامن عشر

لِمَ غالبًا ما يلجأ المؤلفون والخطباء الأميركيون إلى الأسلوب المتكلّف؟

غالبًا ما لَفَتَني أنّ الأميركيين الذين اشتهروا إجمالًا بتدبير أعمالهم بلغةٍ واضحة وجافّة خالية من الزخارِف والمحسّنات اللفظية، حتّى تبدو بساطتها الشديدة أقرب إلى السوقيّة، غالبًا ما يتعمّدون اللجوء إلى أسلوب متكلّف في مقاربتهم الشعر. فإذ ذاكَ يستخدمون الألفاظ الرنّانة من المطلع حتّى الخاتمة، حتّى يُخيّل للسامع لفرط ما يستخدمون الصور البلاغية، أنّهم لم يعرفوا البساطة في التعبير في يوم من الأيام.

أمّا الإنكليز فقلّما يقعون في خطأ مماثِل.

والسبب في ذلك بسيط لا يشقّ شرحُه.

كل مواطن في المجتمعات الديمقراطية يستغرق، عادةً، في التأمّلِ في موضوعٍ ضئيل غير ذي شأن، هو ذات نفسه. وإذا ما أراد أن يسمو بتأمّله لم يجد نصب عينيه سوى صورة المجتمع الواسعة، أو الشكل الأشمل للجنس البشري برمّته. أفكارُه جميعها إمّا آراء محدّدة وواضحة، وإمّا مفاهيم شديدة العمومية والشمول. ولا منزلة بين هاتين المنزلتين.

أمّا إذا انتُزِع من ذات نفسِه، فهو يتوقّع أن يُعوّض بما يفتن أبصارَه، وهذا فقط ما يدعوه إلى الانصراف هنيهاتٍ عن مشاغله الصغيرة المعقّدة التي تصنع سحر حياته.

يبدو لي أن في هذا تفسيرًا وافيًا لما يحمل الناس المنهمكين إجمالًا بشؤون حياتهم الصغيرة في المجتمعات الديمقراطية، على طَلَب المفاهيم الشاملة والتصاوير الغريبة في أعمال شعرائهم.

ومن جهتهم، لا يسع الكتّاب إلا أن ينصاعوا لهذه النزعات التي يشاطرونها: فإذا بهم يفخّمون خَيالهم باستمرار ويغالون في توسيع آفاقه حتّى يبلغ بهم حدود الضخامة لا الكِبَر.

فبهذه الطريقة يأملون في جذب انتباه الجمهور واستمالته على الفور، وغالبًا ما يكون لهم ما يريدون. ذلك أنّ الجمهور الذي لا يطلب من الشعر سوى الموضوعات الشاملة لا يتسع وقته لقياس النِسَبِ في الموضوعات المقترحة عليه، كما أنّه لا يملك الذائقة الناضجة التي تؤهّله لتبيان المغالاة حيث وجدت. وهكذا يفسد كلّ من الكاتب والجمهور أحدهما الآخر.

ثمّ أننا رأينا فيما سبق أنّ مصادر الشعر لدى الشعوب الديمقراطية جميلة غير أنّها ليست وفيرة. وسرعان ما تُستَنفَد. وحين ينضب معين المثالي في الواقع والحقيقي يهجرهما الشعراء ويخلقون مسوخًا.

لا أخشى على شعر الأمم الديمقراطية أن يبدو خاليًا من الجرأة وأن يلبث لصيقًا بالأرض. غير أنّني أخشى أن يلبث هائمًا فوق السحاب فلا يصوّر، في آخر الأمر، سوى بقاعٍ من نسج الخيال. كذلك أخشى ألّا تقدّم لنا أعمال الشعراء الديمقراطيين سوى صورٍ هائلة الاتساع غير متسقة، وتصاوير حافلة بالمبالغات، وإنشاءات مستهجنة، وألّا تجعلنا الكائنات العجائبية المنبثقة من تفكيرهم نتحسّر أحيانًا على عالم الواقع.

الفصل التاسع عشر

بعض الملاحظات بشأن مسرح الشعوب الديمقراطية

عندما بدأت الثورة، التي بدَّلت الحالة الاجتماعية والسياسية لشعب أرستقراطي، بالظهور في الأدب، فإن هذا الظهور حصل من خلال المسرح أولًا، ومن خلاله لا تزال مرئية.

إن من يشاهد عملًا دراميًا يتفاجأ على نحو ما بالتأثير الذي يوحى إليه. وهو ليس لديه الوقت لمساءلة الذاكرة، أو مراجعة الماهرين، ولا يفكر أبدًا بمقاومة الميول الأدبية الجديدة التي بدأت تظهر عنده، فيستسلم لها قبل أن يعرفها.

المؤلفون لن يتأخروا في معرفة الميل الدفين للجمهور، وسوف تميل أعمالهم في اتجاهه؛ فالأعمال المسرحية، بعد أن ساهمت في بروز الثورة الأدبية التي تتحضر، سوف تسعى قريبًا لتحقيقها، وإذا كنا نريد أن نحكم مسبقًا على أدب شعب يتحول إلى الديمقراطية، فعلينا أن ندرس مسرحه.

تشكّل الأعمال المسرحية عند الأمم الأرستقراطية الجانب الأكثر ديمقراطية في الأدب؛ وليس هنا من متعة أدبية أقرب إلى الجمهور أكثر من تلك التي يُحسُّها في المسرح، ومن دون أن تكون هناك ضرورة لأي تأهيل أو دراسة من أجل أن يحسَّ بها. الأعمال المسرحية تمسك بتلابيب الجمهور وسط انشغالاته وجهله. وعندما يبدأ عنده الحب للمسرَّات الذهنية، وهو آخذ بالتبلور، والدخول إلى قلب طبقة من المواطنين، فإنه يدفعها بسرعة إلى المسرح. ومسارح الأمم الأرستقراطية امتلأت دومًا بالمشاهدين الذين لم ينتموا قط إلى الأرستقراطية. ففي المسرح فقط، اختلطت الطبقات العليا

بالوسطى والدنيا، واتسع صدرها لتحمل رأيها، إذا لم يكن هناك من سبيل إلى تقبّله. في المسرح عانى العلماء والمثقفون دومًا صعوبة فرض ذائقتهم على الشعب، وكذلك نكران كونهم انجرّوا بأنفسهم إلى ذائقة الشعب، وغالبًا ما كانت ردهة المسرح تفرض نفسها على شرفاته.

وإذا كان يصعب على أرستقراطية ما أن تمنع الشعب من اجتياح المسرح، فمن المفهوم أن يهيمن الشعب كسيِّدٍ عندما تخترق المبادئ الديمقراطية القوانين والعادات، فتختلط الصفوف وتتقارب الذهنيات كما الثروات، وتخسر الطبقة العليا، مع ثرواتها المتوارثة سلطتها وتقاليدها وترفيهها الخاص.

إن الأذواق والميول الطبيعية لدى الشعوب الديمقراطية، إنما تظهر أول ما تظهر على الصعيد الأدبي، في المسرح، ويمكن التنبؤ بأنها ستجسد ظهورها بعنف.ففي الآداب تتبدل القوانين الأدبية للأرستقراطية بصورة تدريجية، ويمكن القول، شرعية، أما في المسرح فتنقلب وسط الاضطرابات.

إن المسرح يبرز معظم الصفات، وتقريبًا جميع العيوب المتضمنة في الآداب الديمقراطية.

الشعوب الديمقراطية لا تكنُّ سوى القليل من الاعتبار لعقول العلماء، ولا تهتم أبدًا بما كان يحصل في روما وأثينا، بل ترغب في أن تكلّمها عن حالها، وما يهمها هو اللوحة الحاضرة.

هكذا، عندما يختال الأبطال بعاداتهم القديمة على المسرح، ويتغلب الحرص على الولاء للتقاليد القديمة، فهذا يكفي لاستخلاص أن الطبقات الديمقراطية لا تسيطر حتى الآن على المسرح.

إن راسين (Racine) يعتذر بتواضع جم في مقدمة مسرحيته "بريتانيقوس" (Britannicus)، لكونه أدخل جونيا (Junie) في عداد كاهنات الآلهة فيست (vesta)، حيث "لم يكونوا ليستقبلوا أشخاصًا دون السادسة أو فوق العاشرة" وفق قول أولو جيللي (Aulu-Gelle). وهناك مجال للاعتقاد بأن راسين ما كان فكَّر باتهام نفسه بذنب كهذا، لو كتب ما كتب في أيامنا هذه.

إن واقعة كهذه من شأنها أن تنيرنا ليس فقط بخصوص حالة الأدب وقت كتابته، ولكن أيضًا بخصوص حالة المجتمع نفسه. إن المسرح الديمقراطي لا ينبئ بأن الأمة في حال من الديمقراطية، لأنه، كما رأينا، يمكن للذائقة الديمقراطية أن تؤثر في المسرح حتى في ظل الأرستقراطية. ولكن عندما تسيطر الروح الأرستقراطية وحدها على المسرح، فهذا يظهر بما لا يقبل الدحض أن المجتمع بأكمله أرستقراطي، ويمكننا أن نستخلص بجرأة أن طبقة العلماء والمثقفين ذاتها التي توجه الكتّاب، هي من يأمر المواطنين ويدير الأعمال.

عندما تُدير الأذواق المرهفة والميول المتعالية للأرستقراطية المسرح، لا يندر أن تقوده إلى اختيارات في الطبيعة الإنسانية. فبعض الأوضاع الإنسانية تهمّها بشكل رئيس، ويعجبها أن ترى رسمًا لها على المسرح؛ بعض الفضائل، وحتى بعض الرذائل تبدو لها جديرة بأن تستعرض بوجه خاص. وهي تضع على اللوحة بعض المزايا وتبعد عن أعينها ما تبقى. في المسرح كما في أي مكان آخر، لا تريد أن تصادف إلّا سادةً كبارًا، وهي لا تهش إلّا للملوك. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأسلوب. فالأرستقراطية تفرض على الكتّاب الدراميين بعض أساليب القول، وتريد أن يقال كل شيء وفق النبرة هذه.

وبهذا، فإن المسرح لا يتوصل غالبًا إلّا لرسم واحد من أوجه الإنسان، وأنه يمثّل أحيانًا ما لا نصادفه في الطبيعة الإنسانية. إنه يتعالى فوق هذه الطبيعة وينصرف.

في المجتمعات الديمقراطية، لا يملك المشاهدون تفضيلات مشابهة، وهم نادرًا ما يظهرون تعارضات غريزية شبيهة. إنهم يحبّون أن يستعيدوا على المسرح خليطًا عشوائيًا من الأوضاع والمشاعر والأفكار التي يصادفونها تحت أنظارهم، وهكذا يصبح المسرح أبعد تأثيرًا أو أكثر خشونه، وأكثر صدقًا.

ولكن يحصل أحيانًا أن الذين يكتبون للمسرح، في الديمقراطيات، يخرجون أيضًا على الطبيعة الإنسانية، ولكنهم يفعلون ذلك من زاوية مختلفة من سابقيهم. فلشدّة ما تتملّكهم الرغبة في إعادة التظهير الدقيق لتمايزات

اللحظة الحاضرة وللملامح الخاصة ببعض الناس، ينسون إعادة رسم الخطوط العامة للنوع البشري.

عندما تسيطر الطبقات الديمقراطية على المسرح، فإنها تدخل قدرًا من الحرية في طريقة معالجة الموضوع، يساوي الحرية في اختيار الموضوع ذاته.

إن حبّ المسرح هو من الميول الأدبية الأكثر قربًا للشعوب الديمقراطية، وعدد المؤلفين كما عدد المشاهدين وكذلك عدد الأعمال يزداد عند هذه الشعوب. إن هذا الحشد من العناصر المتنوعة والمنتشرة في كثير من الأمكنة المختلفة لا يمكن أن يعترف بالقواعد ذاتها أو يخضع للقوانين نفسها. وليس هناك من توافق ممكن بين قضاة عديدين جدًا لا يعرفون أين يقفون ويحمل كلٌّ منهم حكمه الخاص به. وإذا كان من أثر الديمقراطية بشكل عام أن تجعل القواعد والمصطلحات الأدبية موضع شك، فإنها في المسرح تنفيها بالكامل ولا تحلُّ محلَّها إلّا نزوة كل كاتب وكل جمهور.

وفي المسرح كذلك، يظهر على وجه الخصوص ما سبق وقلته في مكان آخر وبصورة عامة عن الأسلوب والفن في الآداب الديمقراطية. وعندما نقرأ الانتقادات المتولدة عن الأعمال المسرحية في عصر لويس الرابع عشر، نتفاجأ بالاحترام العظيم الذي يظهره الجمهور للأعمال التي تحاكي الواقع والأهمية التي يوليها لرجل يبقى دائمًا في انسجام مع نفسه، ولا يأتي أبدًا بعمل لا يمكن شرحه أو فهمه.

ويبدو أن أناس عصر لويس الرابع عشر أعطوا أهمية مبالغًا بها لهذه التفاصيل التي يمكن ملاحظتها في غرفة، ولكنها تضيع في المسرح. في عمل مسرحي، إن الموضوع الأساس بالمحصلة، هو قابلية هذا العمل للتمثيل، وميزته الأولى هي أن يهزَّ المشاعر. وهذا يتأتى من أن مشاهدي تلك الحقبة كانوا قرّاءً في الوقت نفسه، وعند الخروج من المسرحية كانوا ينتظرون الكاتب ليتابعوا معه إبداء رأيهم.

في الديمقراطيات تجري مشاهدة المسرحيات ولكن لا تجري قراءتها أبدًا. ومعظم الذين يشاهدون لعبة المسرح لا يبحثون فيها عن المتعة العقلية بل

عن المشاعر القوية. وهم لا يتوقعون عملًا أدبيًا بل مشهدية، ويكفيهم أن يتكلم الكاتب بصورة سليمة، لغة البلاد، ليفهموها، وأن يستثير ممثلوه الحشرية ويوقظوا روح الأنس. إنهم فرحون، ومن غير أن يطالبوا المشهدية بأكثر من ذلك، يدخلون مجددًا وبسرعة في عالم الواقع. فالأسلوب إذًا أقل ضرورة، لأن مراعاة هذه القواعد على المسرح تبتعد أكثر فأكثر.

أمّا ما يخص أوجه المحاكاة للواقع، فمن المستحيل غالبًا أن تكون جديدة، غير متوقعة وسريعة وأن تبقى أمينة لها. إنها تهمل إذًا والجمهور يصفح عن ذلك. ويمكن الرهان على أن الجمهور لن تقلقه أبدًا الطرق التي تقوده من خلالها، إذا ما وضعته في النهاية أمام موضوع يثيره. وهو لن ينتقدك أبدًا لأنك استثرت مشاعره من خارج القواعد.

يضع الأميركيون في الضوء الساطع الغرائز المختلفة، التي رسمتها للتو، عندما يذهبون إلى المسرح. ولكن يجب الاعتراف بأن عددًا قليلًا منهم يذهب إلى المسرح. على الرغم من أن الأعمال المسرحية وعدد المشاهدين تزايدا بصورة كبيرة في الولايات المتحدة خلال الأعوام الأربعين المنصرمة، فإن السكان ما زالوا لا يتعاطون هذا النمط من الترفيه إلّا بتحفظ بالغ.

ويعود ذلك إلى أسباب خاصة، بات القارئ يعرفها، وتكفي كلمات للتذكير بها:

إن البيوريتانيين، الذين أسسوا الجمهوريات الأميركية، لم يكونوا فقط أعداء الملذات، بل كانوا يرتعبون على وجه خاص من المسرح. لقد اعتبروه ترفيهًا مقيتًا، وطالما كانت روحهم هي التي تهيمن بلا شريك، فهم لم يشاهدوا الأعمال الدرامية قط. وقد تركت آراء الآباء الأوائل في المستعمرة آثارًا عميقة في عقول ذريتهم.

إن انتظام العادات القوي وقسوة التقاليد البالغة التي نلاحظها في الولايات المتحدة، ما كانا ملائمين حتى الآن لتطور الفن المسرحي.

ليس هناك إطلاقًا من موضوعات درامية في بلدٍ لم يكن شاهدًا على كوارث سياسية كبرى، وحيث الحب يقود دائمًا، وعبر خط مباشر، إلى الزواج. والناس الذين يستخدمون الأسبوع كافة من أجل أن يثروا، ويوم الأحد من أجل تسبيح الخالق، لا يسلّمون أنفسهم لربة الكوميديا.

واقعة واحدة تكفي لتبيان أن شعبية المسرح متدنية في الولايات المتحدة.

فالأميركيون الذين تسمح قوانيهم بحرية، بل إباحية القول في كل أمر، فرضوا الرقابة بصورة أو بأخرى، على كتّاب المسرح. فالأعمال المسرحية لا يمكن أن تعرض من دون إذن مسؤولي الدائرة، وهذا يبرهن جيدًا على أن الشعوب مثل الأفراد الذين يستسلمون بلا هوادة لموضوعات شغفهم الرئيسة، ثم يحذّرون جيدًا من الانزلاق إلى أهواء لم يعرفوها.

ليس هناك حيِّز من الأدب يرتبط بصلات متعددة ووطيدة بوضع المجتمع الحالي، مثلما هي صلات المسرح.

ومسرح عصر ما لا يمكن أبدًا أن يلائم العصر التالي، إذا كانت بين العصرين قد حصلت ثورة مهمة غيرت العادات والقوانين.

ما زلنا ندرس الكتَّاب الكبار لقرن مضى. ولكننا ما عدنا نشاهد مسرحيات كتبت لجمهور آخر. إن كُتَّاب الزمن الماضي المسرحيين لا يعيشون إلّا في الكتب.

إن الذائقة التقليدية لبعض الرجال، والادعاء والدرجة، وعبقرية ممثّل، يمكن أن تدوم بعض الوقت، أو ترفع من شأن مسرح أرستقراطي في قلب الديمقراطية، ولكنه سوف يتهاوى قريبًا من تلقاء نفسه. لن يتم الانقلاب عليه بل التخلي عنه.

الفصل العشرون

عن بعض النزعات الخاصة بالمؤرخين في الأزمان الديمقراطية

إن المؤرخين الذين يكتبون في الأزمنة الأرستقراطية، يربطون عادةً الحوادث كافة بالإرادة الخاصة. ويهوى بعض الرجال، ويربطون عن طيبة خاطر، الثورات الأكثر أهمية بأبسط الحوادث. ويُبرزون بمهارة الأسباب المتناهية الصِغر، وغالبًا ما لا يلاحظون الأهم.

أما المؤرخون الذين يعيشون في الأزمان الديمقراطية، فيُبرزون اتجاهات مختلفة تمامًا.

فأغلبيتهم لا تنسب أي تأثير للفرد في مصير الجنس البشري ولا للمواطنين في مصير الشعب. ولكنهم بالمقابل يُبرزون أسبابًا كبرى عامة لكل الوقائع الخاصة. وهذه النزعات المتناقضة تفسّر نفسها بنفسها.

عندما يسلّط مؤرخو الزمن الأرستقراطي نظرهم على مسرح العالم، يرون، أول ما يرون عددًا قليلًا من الفاعلين الرئيسين الذين يقودون المسرح. إن هذه الشخصيات الكبيرة التي تحتل مقدمة المشهد، تخطف أنظار المؤرخين وتثبتها: وبينما يجتهد المؤرخون لكشف الأسرار التي تقف وراء ما يقول هؤلاء ويفعلون، فإنهم ينسون كل ما تبقى.

إن أهمية الأشياء التي يضعها، على مرأى منهم، بعض الرجال، تعطيهم فكرة مضخمة عن التأثير الذي يمارسه رجل فرد، وتجعلهم يعتقدون، بصورة طبيعية، أنه يجب العودة دومًا إلى العمل الخاص بفرد، من أجل شرح حركات الحشود.

وبالمقابل، عندما يكون المواطنون مستقلّين جميعًا أحدهم من الآخر، وأن كلًا منهم في وضع ضعف، لا نكتشف أبدًا من يمارس على الجمهور سلطة كبيرة جدًا، ودائمة على نحو خاص. في المقام الأول يبدو الأفراد عاجزين تمامًا، ويخيَّلُ إلينا أن المجتمع يسير على سجيته مدفوعًا بالتيار الحر والعفوي لعموم الناس الذين يتشكل منهم.

وهذا مما يدعو العقل البشري إلى البحث عن العلَّة العامة التي استطاعت هكذا، أن تمهر في الوقت نفسه، هذا العدد من العقول وتحويلها بصورة متزامنة إلى الجهة نفسها.

إني مقتنع جدًا، حتى لدى الأمم الديمقراطية نفسها، أنه يمكن العبقرية والمثالب والفضائل عند بعض الأفراد أن تؤخر أو أن تدفع بالمجرى الطبيعي لمصير الشعب؛ لكن هذا النمط من الأسباب العرضية والثانوية متنوع ومموّه، ومعقّد إلى ما لا نهاية، وهو بالتالي أصعب على التوضيح والمتابعة في زمن المساواة منه في زمن الأرستقراطية، حيث لا يتعلق الأمر وسط الوقائع العامة، سوى بتحليل العمل الخاص لرجل فرد أو لبضعة أفراد.

وسرعان ما يُرهَق المؤرخ في خضم عمل مشابه: فعقله يضيع وسط هذه المتاهة، ولأنه لا يتوصل إلى أن يرى بوضوح وأن يضيء بما فيه الكفاية التأثيرات الشخصية، فهو ينكرها، وهو يفضِّل أن يكلّمنا على طبيعة الأعراق، وعلى التكوين الطبيعي للبلاد، أو على روح الحضارة. وهذا يلخِّص عمله، ويرضي القارئ بتكلفة زهيدة.

قال لافاييت (La Fayette) في مكان ما من مذكراته إن نظام المبالغة بالأسباب العامة كان يمنح العزاء العميم لرجال الدولة الفاشلين. وأضيف من جانبي أنه يمنح العزاء الباهر للمؤرخين الفاشلين؛ فهو يعطيهم دومًا بعض الحجج القوية للالتفاف على الأصعب في مؤلفهم، ويشجع ضعف أو كسل عقولهم في الوقت الذي يمتدح عمقهم.

وفي ما يعنيني، أعتقد أنه ليست هناك أزمان تجوز فيها نسبة جزء من حوادث هذا العالم إلى وقائع شديدة العمومية، وأزمان أخرى إلى تأثيرات شديدة الخصوصية. فالعاملان يتقاطعان دومًا، وأما نسبة التأثير فهي التي

تختلف. إن العوامل العامة تشرح من الأمور في الأزمان الديمقراطية أكثر مما تستطيعه في الأزمنة الأرستقراطية. وفي الزمن الاشتراكي يبرز العكس: حيث التأثيرات الخاصة هي الأقوى، والأسباب العامة أضعف، إلّا إذا اعتبرنا سببًا عامًا وهو عدم المساواة في الأوضاع الذي يسمح لبعض الأفراد بالتغلب على النزعات الطبيعية للآخرين.

إن المؤرخين الذين يحاولون رسم ما يجري في المجتمعات الديمقراطية هم على حق عندما ينسبون التأثير الأبرز إلى الأسباب العامة، ويجتهدون بشكل رئيس للكشف عنها. ولكنهم يخطئون عندما ينكرون بالكامل الأثر الخاص للأفراد لأنهم اصطدموا بصعوبة متابعته وكشفه.

والمؤرخون في الأزمان الديمقراطية لا يذهبون فقط مذهب ربط كل حدث بعلَّةٍ كبرى، بل يميلون أيضًا إلى ربط الوقائع بعضها ببعض ومحاولة صوغها بمنظومة.

في الأزمنة الأرستقراطية يتركز اهتمام المؤرخين في كل لحظة على الأشخاص، ويفوتهم ترابط الحوادث الذي لا يؤمنون به أصلًا، فشبكة التاريخ، كما يبدو لهم، تتعرض للكسر كلما مرَّ فرد.

بينما في الأزمان الديمقراطية يرى المؤرخ الفاعلين أقل كثيرًا مما يرى الأفعال، ويستطيع بيسر أن يرى الصلة والانتظام المنهجي في هذه الأفعال.

لقد ترك الأدب القديم قصصًا جميلة، ولم يقدم لنا قط نظامًا تاريخيًا كبيرًا واحدًا، في حين أن الآداب الحديثة الأكثر بؤسًا، غنية بذلك. ويبدو أن المؤرخين القدماء لم يكونوا يلجأون بما يكفي إلى النظريات العامة، بينما يبدي مؤرخونا استعدادًا لاستخدامها حتى الإسراف.

وللذين يكتبون في الأزمان الديمقراطية ميل أكثر خطورة.

فعندما يضيع أثر عمل الأفراد في الأمم، يحصل غالبًا أن نرى العالم يهتز من دون أن ينكشف المحرك. وبينما يصبح من الصعب معاينة وتحليل الأسباب

التي تؤثر، مُنفصلة، في إرادة كل مواطن وتنتهي بحركة شعبية؛ يصبح هناك ميل إلى الاعتقاد أن هذه الحركة ليست إرادية وأن المجتمعات تطيع، من دون أن تعارض، قوة عليا تسيطر عليها.

وبينما يجب أن نكتشف على الأرض الفاعل العام الذي يوجه الإرادة الشخصية للأفراد كافة، فإن ذلك لا ينقذ الحرية الإنسانية. فهذا الفاعل العام هو من الشمول بحيث يتأثر به ملايين الأشخاص، ومن القوة بحيث يجعلهم جميعًا يميلون إلى الجهة نفسها، وهو بالتالي فاعل لا يقاوم.

إن المؤرخين في الأزمان الديمقراطية لا ينكرون فقط على بعض المواطنين الثورة على التأثير في مصير الشعب، بل ينكرون أيضًا على الشعوب ذاتها، قدرتها على تغيير مصيرها، ويخضعونها إما لعناية لا تلين وإما لنوع من القدرية العمياء. ووفق هؤلاء، فإن كل أُمة مشدودة بصورة لا ترد، من حال وضعها وأصلها وسوابقها وفطريتها، إلى مصير لا تستطيع كل جهدها تغييره. إنهم يجعلون الأجيال متضامنة بعضها مع بعض، ويعودون بذلك من جيل إلى جيل ومن حوادث محتومة إلى حوادث محتومة، حتى منشأ العالم، فيضعون سلسلة مرصوصة وشاسعة، تحيط بالجنس البشري وتقيِّده.

وهم لا يكفيهم أن يبرهنوا كيف حصلت الوقائع، بل يفتنهم أيضًا أن يبرهنوا أنها لا يمكن أن تحصل بطريقة أخرى. إنهم يتأملون أمة وصلت إلى مرحلة ما من تاريخها، ويروحوا يؤكدون أنها كانت مرغمة على اتباع السبيل الذي أوصلها إلى حيث وصلت. يقينًا إن ذلك أسهل من أن يُرشدوا إلى كيف كان ممكنًا العمل من اختيار طريق أفضل.

ويبدو من قراءة مؤرخي الأزمنة الأرستقراطية، خصوصًا مؤرخي الأزمنة القديمة، أن من أجل أن يصبح الإنسان سيِّد قدره، ومن أجل أن يحكم البشر الآخرين، ما عليه إلّا أن يتعلم ترويض ذاته. ومن خلال تصفّح التواريخ المكتوبة في زمننا، نرى كأن الإنسان لا يستطيع شيئًا لنفسه أو لمن حوله. لقد كان مؤرخو الأزمنة القديمة يعلِّمون الإنسان كيف يقود، أما مؤرخو أيامنا

فيعلمونه كيف يطيع. في كتاباتهم، غالبًا ما يبدو الكاتب كبيرًا وأما الإنسانية فتبدو دومًا صغيرة.

وإذا استطاعت هذه العقيدة القدرية، التي تغري كثيرًا كتّاب التاريخ في الأزمان الديمقراطية، أن تنتقل إلى القراء وأن تخترق بالتالي كتلة المواطنين وتأخذ بألباب الجمهور، فبالإمكان أن نتوقع لها أن تشل سريعًا حركة المجتمعات الجديدة وتجعلها أسيرة القدرية.

أكثر من ذلك، أقول إنها عقيدة، على درجة خاصة من الخطورة في الزمن الذي نحن فيه؛ فمعاصرونا يميلون بوضوح إلى الشك بحرية الاختيار، لأن كلًا منهم يشعر بمحدوديته من الجوانب كافة بفعل ضعفه، لكنهم ما زالوا ينسبون القوة والاستقلال إلى الناس متحدين كجسم اجتماعي، وعلى المرء أن يحذر من تعتيم هذه الفكرة، لأن المطلوب دعم الروح المعنوية وليس تدميرها.

الفصل الحادي والعشرون

عن الفصاحة البرلمانية في الولايات المتحدة

عند الشعوب الأرستقراطية الناس كلهم على تواصل، أحدهم يتبع إلى آخر. وبين الجميع توجد علاقة تراتبية يمكن من خلالها وضع كل فرد في مكانه وإبقاء مجموع الأفراد في حالة خضوع. ونجد دومًا ما يشبه ذلك داخل الجمعيات السياسية لهذه الشعوب. الأحزاب تُنظَّم تلقائيًا تحت إمرة بعض القادة الذين تطيعهم بنوع من الغريزة المتولدة عن العادات المكتسبة من مكان آخر. إنها تنقل إلى المجتمع الصغير عادات المجتمع الأكبر.

في البلدان الديمقراطية، غالبًا ما يحصل أن عددًا كبيرًا من المواطنين يتوجه نحو الهدف نفسه. ولكن أيًا منهم لا يسير إلّا بمشيئته أو هو يدعي ذلك ويفاخر به. وهو إذ اعتاد أن يضبط حركته على وقع دوافعه الشخصية، يرتضي بصعوبة أن يتلقى إلزامًا من الخارج. هذان المزاج والاعتياد على الاستقلال يرافقان المواطن حتى المجالس الوطنية. وإذا كان يوافق على أن يشترك مع آخرين من أجل متابعة هدف مشترك، فهو على الأقل يريد أن يبقى حرًا وأن يمارس التعاون على طريقته.

لذا، فإن الأحزاب في البلدان الديمقراطية تشكو وينفد صبرها من وطأة القيادة، وهي لا تبدو مطيعة إلّا عندما يكون الخطر كبيرًا. وحتى في ظل هذه الأوضاع، حيث يمكن سلطة القادة أن تصل إلى مستوى الأمر والنهي، فإنها تقريبًا لا تبلغ أبدًا حد الأمر بالصمت.

إن أعضاء الهيئات السياسية عند الشعوب الأرستقراطية هم في الوقت نفسه ينتمون إلى الأرستقراطية. إن كلًا منهم يحظى بمنزلة عالية وثابتة، وغالبًا ما يكون الموقع الذي يشغله في الهيئة أدنى في نظره من الدور الذي يؤديه في البلاد. وهذا ما يواسيه في كونه لا يؤدي دورًا في بحث القضايا ويعصمه عن البحث المحموم عن دور البين بين.

في أميركا يحصل عادة ألّا يكون النائب مهمًا إلّا في وضعه داخل البرلمان. وبالتالي هو دائم القلق بسبب حاجته إلى أن يستمد الأهمية لنفسه؛ وهو يشعر بالرغبة النزقة لبسط أفكاره في العلن في كل لحظة.

وهو في ذلك لا يكون مدفوعًا بغروره وحسب، بل كذلك بغرور ناخبيه وبالرغبة الدائمة في نيل رضاهم.

عند الشعوب الأرستقراطية، نادرًا ما يكون العضو التشريعي في حالة تبعية لناخبيه، وهو غالبًا ما يكون بالنسبة إليهم، وبطريقة ما، ممثلًا ضروريًا؛ وفي بعض الحالات يجعلهم هم، في حالة تبعية له، وإذا قرروا عدم منحه أصواتهم، فيمكن له ببساطة أن يسمّى في مكان آخر، كما بإمكانه أن يعتزل الشأن العام، وأن ينطوي في حالة بطالة وعلى شيء من الأبهة.

في بلدٍ ديمقراطي كالولايات المتحدة، تكاد لا تكون للنائب سلطة دائمة على ناخبيه. ومهما يكن الجسم الانتخابي صغيرًا، فإن عدم الاستقرار الديمقراطي يجعله يغيِّر وجهه بلا انقطاع. ويجب محاولة جذبه كل يوم.

النائب ليس واثقًا أبدًا من ناخبيه، وإذا تخلوا عنه فهو يغدو بلا مورد، لأنه لا يمتلك من حيث المحتد موقعًا مرموقًا، بحيث يراه بسهولة من ليس قريبًا منه. وفي ظل الاستقلالية الكاملة التي يعيشها المواطنون، ليس بإمكانه أن يأمل من أصدقائه أو الحكومة أن يفرضوه بسهولة على جسم انتخابي لن يتعرف إليه. فهو في الدائرة إذًا، يمتلك بذور ثروته، ومن هذه الزاوية من الأرض عليه أن يخرج فينهض لقيادة الشعب ويؤثر في مصائر العالم.

هكذا، من الطبيعي في البلاد الديمقراطية أن يفكر أعضاء البرلمانات بناخبيهم أكثر مما يفكرون بأحزابهم، بينما في ظل الأرستقراطيات، يهتم الأعضاء بأحزابهم أكثر مما يهتمون بناخبيهم.

لكن ما يجب قوله لإرضاء الناخبين ليس دائمًا ما يجب عمله من أجل خدمة الرأي العام الذي يجاهرون به.

غالبًا تكون المصلحة العامة بالنسبة إلى الحزب ألّا يتكلم الناخب المنتسب إليه أبدًا في القضايا الكبرى التي لا يفهمها جيدًا، وأن يتكلم قليلًا في الشؤون الصغيرة التي تعرقل سير القضايا الكبرى، وفي الأغلب الأعم أن يصمت بالكامل. فالتزام الصمت هو الخدمة الأكثر نفعًا التي يمكن أن يؤديها للمصلحة العامة خطيب مطنب متوسط الموهبة.

ولكن الناخبين لا يرون الأمور هكذا.

فسكان الدائرة الانتخابية يكلفون مواطنًا بالمشاركة في سلطة الولاية لأنهم كوّنوا فكرة لائقة عن فضائله. وكما أن حجم الرجال أكبر كلما صغر حجم ما يحيط به، فهناك مكان للاعتقاد بأن الرأي الذي يصوغه الناس عن ممثليهم، يكون ساميًا بقدر ما تندر المواهب في صفوف من يمثلون. ويحصل غالبًا أن يتوقع الناخبون الكثير من نائبهم، فيحصلون على القليل مما توقعوا. ومهما يكن النائب قليل الكفاءة، فالجمهور لن يتوانى عن مطالبته بجهد موصوف يليق بالموضع الذي هو فيه.

وفضلًا عن كون ممثّلهم مشترعًا، فإن الناخبين يرون فيه الحامي الطبيعي للدائرة لدى المجلس التشريعي. وهم ليسوا بعيدين عن اعتباره مكلفًا من كل فرد انتخبه، ويفخرون بأن اندفاعه في خدمة مصالحهم الخاصة لن يقل عن اندفاعه في خدمة مصالح البلاد.

والناخبون على ثقة بأن النائب الذي يختارونه سيكون خطيبهم، وسوف يتكلم غالبًا إن استطاع، وعندما يكون ملزمًا بأن يقتصد في الكلام، سوف يبذل جهدًا كي يضمن خطاباته القليلة قضايا الدولة الكبرى كافة، إضافة إلى عرض

كل شكاويهم الصغيرة؛ أي إن النائب، لو لم يظهر كثيرًا، عليه أن يبرهن في كل مناسبة تسنح ماذا يعرف أن يعمل، وأنه بدل أن يتدفق دومًا، يستطيع أن يتجمع، من وقت إلى آخر تحت حمل صغير، ويعطي بذلك صورة لامعة وكاملة عن الذين يمثلهم وعن نفسه. بهذا الثمن هم يعطون أصواتهم في الاقتراع التالي.

ولكن ذلك يدفع إلى الإحباط شرفاء متوسطي المواهب لو عرفوا ذواتهم لما تقدموا المشهد. فالنائب المتحمس الذي يأخذ الكلام وسط الحرج الشديد لأصدقائه، ويندفع بلا تحفظ وسط كبار الخطباء، يشوّش النقاش ويرهق البرلمان.

إن جميع القوانين الرامية إلى جعل النائب أكثر تبعية للناخبين، لا تُغيِّر فقط سلوك المشترعين، كما كنت قد أوضحت في مقام آخر، ولكن أيضًا لغتهم، بل تؤثر في الوقت نفسه في القضايا وفي الطريقة التي يجري تناولها بها.

وليس هناك من عضو كونغرس يرتضي العودة إلى منزله من دون أن يسبقه، على الأقل، خطاب لم ينجُ من المقاطعات، ويتضمن كل ما يمكن أن يقال من أمور مفيدة عن أحوال الولايات الأربع والعشرين التي يتشكل منها الاتحاد، وخصوصًا المنطقة التي يمثل. فهو إذًا، يسرد تباعًا أمام سامعيه الحقائق العامة الكبرى، والتي غالبًا ما لا يراها هو، ولا يشير إليها إلّا مشوشة، وكذلك الخصوصيات الصغيرة غير الشائعة التي ليس من السهل عليه كشفها واستعراضها. وهكذا يحصل أحيانًا داخل هذا المنتدى الكبير، أن يصبح النقاش مشوّشًا ومحرجًا، ويتخذ طابع الجرجرة نحو الهدف أكثر من السير باتجاهه.

إن ما يشبه ذلك سوف يحصل على ما أظن في الجمعيات العامة للديمقراطيين.

ويمكن قوانين جيدة وأوضاع مؤاتية أن تجذب إلى المجلس الاشتراعي لشعب ديمقراطي، جمعًا من الرجال الأكثر جدارة ممن يرسلهم الأميركيون إلى الكونغرس، ولكنه لن يتمَّ أبدًا منع ذوي الكفاءات البين بين من الوصول إلى هذا المحفل واستعراض نفسهم في ضوء النهار.

ولا يبدو لي أن المرض قابل للشفاء تمامًا، إذْ إنه لا يرتبط فقط بنظام الكونغرس بل بدستوره ودستور البلاد نفسه.

وسكان الولايات المتحدة أنفسهم، يرون الأمور، على ما يبدو، من هذه الزاوية، ويشهد تاريخهم البرلماني الطويل على عدم ممانعتهم للخطابات الرديئة، بل الاستماع إليها بشجاعة وتسليم. إنهم يتقبلونها كما يتم تقبل الشرِّ الذي تثبت التجربة أنه لا بدّ منه.

لقد أظهرنا الجانب الصغير من الثقافات السياسية في الديمقراطيات، فلنرَ الجانب الأكبر.

إن ما جرى منذ 150 عامًا في البرلمان البريطاني لم يكن له صداه قط في الخارج؛ فالأفكار والآراء التي لهج بها الخطباء، وجدت القليل من التعاطف، حتى لدى الشعوب الأقرب إلى مسرح الحرية البريطاني الكبير؛ بينما منذ النقاشات الأولى التي شهدتها البرلمانات الاستعمارية الأميركية الصغيرة اهتزت مشاعر أوروبا.

ولم يكن الأمر يعود إلى أوضاع خاصة وعابرة، بل إلى أسباب عامة ودائمة.

إني لا أرى أروع وأقوى من خطيب كبير يناقش قضايا كبرى داخل جمعية ديمقراطية. وبما أنه ليس أبدًا هناك من طبقة لها ممثلوها المكلفون بدعم مصالحها، فالكلام يتوجّه دائمًا إلى الأمة بأسرها، وباسم الأمة بكاملها يجري التكلم، وهذا مما يوسع آفاق الفكر ويسمو بالكلام.

ولأنه ليس هناك إمبراطورية وامتيازات مرتبطة ببعض المُلكيات، ولا حقوق نابعة من بعض الهيئات أو الأشخاص، فإن العقل يجد نفسه مدفوعًا إلى السموّ إلى مستوى الحقائق العامة، المغترفة من الطبيعة الإنسانية، من أجل معالجة شأن محدد يشغله. من هنا تتولد في النقاشات السياسية للشعب الديمقراطي، مهما يصغر، سمة من العمومية، غالبًا ما تجعلها جاذبة بالنسبة إلى البشر جميعًا. الناس كافةً يهتمون، لأن الأمر يتعلق بالإنسان الذي هو نفسه في كل مكان.

والأمر على خلاف ذلك لدى الشعوب الكبرى الأرستقراطية، فالقضايا الأكثر عمومية تجري معالجتها، في الأغلب الأعم، في ضوء الرؤى الخاصة المأخوذة من الأعراف المتعلقة بحقبة، أو من حقوق طبقة. وهذا لا يثير سوى اهتمام الطبقة ذات الشأن، وفي أفضل الأحوال الشعب الذي توجد في داخله هذه الطبقة.

لهذا السبب، وكذلك بسبب من عظمة الأمة الفرنسية، والاستعدادات الطيبة للشعوب للإصغاء إلينا، يعود الأثر الكبير الذي تحدثه نقاشاتنا السياسية في العالم أحيانًا.

إن خطباءنا يتوجهون إلى عموم الناس حتى عندما يخاطبون مواطنيهم.

القسم الثاني

أثر الديمقراطية
في أحاسيس الأميركيين

الفصل الثاني والعشرون

لماذا تظهر الشعوب الديمقراطية حبًا للمساواة أكثر تأججًا من حبها للحرية؟

لا حاجة إلى القول إن الشغف الأول والأكثر حيوية الذي يتولد عن مساواة الأوضاع، هو الشغف بهذه المساواة. ولن يكون مثيرًا للدهشة إذًا، أن أتكلم عليها قبل أي شيء آخر.

وقد لاحظ الجميع أن في عصرنا، وعلى وجه الخصوص في فرنسا، يتعاظم هذا الشغف بالمساواة في قلب الناس كل يوم. لقد قيل مئة مرة أن معاصرينا يكنّون حبًا أكثر تأججًا وأكثر ثباتًا للمساواة منه للحرية. ولكني لا أجد أبدًا أننا توصّلنا بصورة مُقنعة إلى معرفة أسباب ذلك، وهذا ما سوف أحاوله.

بإمكاننا أن نتخيّل نقطة قصوى تتلامس فيها الحرية والمساواة وتتداخلان.

وأنا أبني على افتراض أن جميع المواطنين يساهمون في الحكومة، وأن كلًا منهم يبحث عن حق مساوٍ يرغب في انتزاعه.

في هذه الحالة، لن يكون أحدٌ مختلفًا عن أقرانه، ولن يتمكن أحدٌ من فرض سلطة طاغية. فسوف يكون الناس أحرارًا تمامًا لأنهم سيكونون متساوين تمامًا، وسوف يكونون متساوين تمامًا لأنهم أحرار تمامًا. وباتجاه هذا المثال تنحو الشعوب الديمقراطية.

هذا هو الشكل الأكمل الذي يمكن أن تتخذه المساواة على أرض الواقع. ولكن هناك آلاف الأشكال الأخرى، التي تبدي هذه الشعوب، من غير أن تكون هذه الأشكال على الدرجة ذاتها من الكمال، الحرص نفسه تجاهها.

يمكن المساواة أن تقوم في المجتمع المدني من غير أن تسود في العالم السياسي. قد يكون لنا حق الاستمتاع بالمباهج نفسها، وتعاطي المهن نفسها، والتلاقي في الأمكنة نفسها. واختصارًا العيش بالطريقة نفسها، والسعي وراء الثروة بالأساليب ذاتها من دون أن يكون الجميع مشاركًا في السلطة.

إن نوعًا من المساواة يمكن أن يقوم في العالم السياسي، حتى على الرغم من غياب الحرية. يساوي الإنسان جميع أقرانه من البشر، ما عدا واحدًا منهم، يكون بلا تمييز سيِّد الجميع ويأخذ منهم معتمدي سلطته.

سوف يكون من اليسير بلورة افتراضات أخرى عدة يُفهم بمقتضاها أن مساواة متقدمة يمكن أن تتوافق بسهولة مع مؤسسات حرة بهذا القدر أو ذاك، بل مع مؤسسات ليست حرة على الإطلاق.

على الرغم من أنه لا يمكن الناس أن يصبحوا متساوين تمامًا من غير أن يكونوا أحرارًا تمامًا، وهذا ما يعني أن المساواة في حدِّها الأقصى تختلط بالحرية، فإننا معنيون بتمييز الواحدة من الأخرى.

إن ميل الناس إلى الحرية، وكذلك الميل الذي يظهرونه تجاه المساواة، هما أمران، في الواقع متمايزان، ولا أتهيبُ من أن أُضيف أنهما، عند الشعوب الديمقراطية أمران لا يتساويان.

وإذا أمعنا النظر، فسوف نرى في كل زمن أمرًا متفردًا وغالبًا تتبع له الأمور الأخرى، وهو الذي يعطي دومًا الولادة لفكرةٍ أُم، أو لشغف رئيس يجذب إليه ويجرُّ في سياقه الآراء والأفكار كافة. وهذا ما يشبه النهر الكبير الذي تبدو السواقي المحيطة كما لو أنها تتراكض نحوه.

لقد تجسدت الحرية للناس في أزمان مختلفة وتحت أشكال مختلفة، ولم ترتبط قط بصورة حصرية بحالة اجتماعية، وقد نشاهدها خارج الديمقراطيات. وبالتالي، فإن الحرية لا يمكن أن تشكل السمة المميزة للأزمان الديمقراطية.

إن الواقع الخاص الطاغي الذي يميز هذه الأزمان، هو المساواة في الأوضاع، والشغف الرئيس الذي يهزُّ الناس في هذه الأوقات هو الشغف بالمساواة.

فلا تسألوا أبدًا، أي سحر فريد يجد الناس في أن يعيشوا متساوين في أزمان الديمقراطية، ولا عن أسبابهم الخاصة للتعلق العنيد بالمساواة أكثر من المنافع الأخرى التي يوفرها لهم المجتمع: المساواة تشكل السمة المميزة للزمن الذي يعيشون، وهذا وحده يكفي كي يفضلوها على كل ما تبقى.

ولكن بغضّ النظر عن هذا السبب، هناك أسباب أخرى تحمل الناس عادة، وفي كل زمن، على تفضيل المساواة على الحرية.

وإذا أراد شعب ما أن يدمر أو أن يقلل من المساواة بين ظهرانيه، فلن يستطيع إلّا بعد جهد طويل ومضنٍ؛ إذ عليه أن يبدِّل وضعه الاجتماعي، ويلغي قوانينه، ويجدد أفكاره، ويغيِّر عاداته وتقاليده؛ ولكن من أجل أن يخسر حريته السياسية، يكفيه ألا يصونها كي تهرب منه.

الناس إذًا، لا يتمسكون بالمساواة فقط لأنها عزيزة على قلوبهم، بل يتعلقون بها لأنهم يعتقدون أيضًا بأنه يجب أن تكون دائمة.

وأن تسبِّب الحرية في حالات شططها تهديدًا للاستقرار وحياة الناس وأرزاقهم، فنحن لا نجد أحدًا ولو محدودًا أو خفيف العقل إلّا ويدرك ذلك، بينما ليس هناك سوى الناس المتبصرين الذين يلاحظون محاذير المساواة التي تهددنا، وهم غالبًا ما يتجنبون الإشارة إليها. إنهم يعرفون أن أوجه البؤس التي يخشونها ابتعدت لأجيال لاحقة، وهي لا تهدد الجيل الحالي. إن الشرور التي تجلبها الحرية أحيانًا مباشرة ومرئية من الجميع الذين يتأثرون بها بهذا القدر أو ذاك. والشرور التي يسببها الشطط في الحرية لا تظهر إلّا شيئًا فشيئًا، فهي تتسلَّلُ بالتدريج في الجسم الاجتماعي ولا نراها إلّا من البعيد وفي اللحظة التي تصبح فيها الأعنف، تكون العادة قد فعلت فعلها فلا نعود نشعر بها.

المنافع التي توفرها الحرية لا تظهر إلّا على المدى الطويل، ويسهل دومًا عدم معرفة أسباب ظهورها.

وميزات المساواة تفصح عن نفسها منذ اللحظة الحاضرة وكل يوم، ويمكن أن نراها تسيل من منبعها.

تعطي الحرية السياسية من حين إلى آخر، متعًا فائقة لعدد من المواطنين.

توفر المساواة كل يوم جملة من المتع الصغيرة لكل إنسان. سحر المساواة تشعر به كل لحظة، وهو بمتناول الجميع، يداعب القلوب الأكثر نبلًا، وتصل مباهجه حتى إلى النفوس الفظة. إن الشغف الذي تولده المساواة يجب أن يكون قويًا وعامًا في الوقت ذاته.

لا يستطيع الناس التمتع بالحرية السياسية من دون أن يفتدوها ببعض التضحيات، ولا يستطيعون الاستحواذ عليها أبدًا إلّا بكثير من الجهد. وأما المتع التي توفرها المساواة، فهي تقدم نفسها بنفسها. إن أيًا من الحوادث الصغيرة في الحياة الخاصة يبدو سببًا لتوليد هذه المتع، ومن أجل أن تتذوقها يكفي أن تعيشها.

الشعوب الديمقراطية تحب المساواة في كل الأوقات، ولكن هناك أزمانًا يندفع اتجاهها، حتى الهذيان، الشغف الذي تشعر به هذه الشعوب. وهذا يحصل عندما تتداعى الهرمية الاجتماعية القديمة المهددة منذ زمن طويل، بعد صراع داخلي نهائي وزوال الحواجز التي كانت تفصل بين المواطنين؛ فيتدافع الناس نحو المساواة كما لو كانت غنيمة، ويتعلقون بها كملكية ثمينة يراد انتزاعها منهم. إن الشغف بالمساواة يتسلل من كل جانب إلى قلب الإنسان، ويتمدد فيه فيمتلئ به تمامًا. لا تقولوا أبدًا للناس إنهم لو استسلموا بشكل أعمى لشغف حصري، فإنهم يغامرون بمصالحهم الأعز؛ لقد صُمَّتْ آذانهم. ولا تشيروا إلى الحرية التي تهرب من بين أيديهم بينما هم في التفات إلى جانب آخر؛ إنهم عميان أو قل إنهم لا يرون في هذا الكون إلّا أمرًا واحدًا يستحق الاستشهاد.

إن ما سبق ينطبق على الأمم الديمقراطية كافة، وأما ما يلي فلا يعني سوانا.

عند معظم الشعوب الحديثة، وخصوصًا شعوب القارة الأوروبية كافة، لم تشهد فكرة الحرية والتحيز إليها ولادتهما ولم يتطورا إلّا في لحظة بدء تساوي الأوضاع، ونتيجة لهذه المساواة نفسها. إن الملوك المطلقين هم الذين عملوا على تسوية المراتب في صفوف رعاياهم. عند هذه الشعوب، سبقت المساواة

الحرية. المساواة كانت إذًا أمرًا قديمًا، بينما كانت الحرية أمرًا جديدًا. لقد كانت الأولى قد ولّدت آراء وتقاليد، وقوانين خاصة بها، عندما كانت الأخرى قد بدأت تظهر وحدها أول مرة، وفي وضح النهار. وهكذا، فالحرية كانت لا تزال في الفِكَر والرغبات عندما كانت المساواة قد دخلت في التقاليد واجتاحت العادات وأعطت نكهة خاصة لأقل ضروب النشاطات في الحياة. فكيف لنا أن نندهش إذا كان الناس اليوم يفضلون الواحدة على الأخرى؟

أنا أعتقد أن للشعوب الديمقراطية ميلًا طبيعيًا إلى الحرية، وإذا تُركت هذه الشعوب لذاتها، فهي تبحث عنها وتحبها وتتألم لفقدانها. ولكن لديها تجاه المساواة شغفًا أبديًا، لا يرتوي ولا ينكفئ، إنها تريد المساواة في الحرية، وإن لم تستطعها فهي تريدها أيضًا في العبودية. ومن الممكن أن تتحمل الفقر والاستعباد والهمجية ولكنها لن تتحمل الأرستقراطية.

وهذا يصحُّ في كل الأزمان، ولا سيما في زمننا. إن الناس والسلطات كافة، الذين يدخلون في صراع ضد هذه القوة التي لا تقهر، سوف تقلبهم وتدمرهم. وفي يومنا هذا، ليس بوسع الحرية أن تستتب بلا دعم منها، والطغيان نفسه لا يمكن أن يسيطر من دونها.

الفصل الثالث والعشرون

عن الفردانية في البلاد الديمقراطية

بيّنتُ كيف أن في زمن المساواة حاول كل امرئ أن يجد معتقداته في ذاته. وأريد أن أُبيِّنَ كيف أن في الزمن نفسه، يوجّه كل امرئ ميوله كافة نحو ذاته.

الفردانية تعبير حديث ولّدته فكرة جديدة، وآباؤنا لم يعرفوا سوى الأنانية.

الأنانية حبّ شغوف للذات يحمل المرء على ألّا يعطي شيئًا إلّا لنفسه، وأن يفضلها على كل شيء.

الفردانية شعور واعٍ وهادئ يتيح لكل مواطن أن ينأى بنفسه عن الكثرة، وأن ينسحب مع عائلته وأصدقائه ويخلق مجتمعًا صغيرًا ينتفع به، ويترك طوعًا المجتمع الكبير لنفسه.

تتولد الأنانية من غريزة عمياء، والفردانية تتأتى من حكم خاطئ أكثر مما تتأتى من ميل فاسد. إنها تجد مصدرها في شوائب الفعل كما في معايب القلب.

الأنانية تطفئ جذوة الفضائل كافة، وهي لا تجفف في البداية إلّا منبع الفضائل العامة، وأما مع الوقت فتهاجم وتدمر كل الفضائل الأخرى، ولسوف تمتصها الأنانية فتصبح جزءًا منها.

الأنانية عيب قديم قِدَم العالم، لا ينتمي إلى شكل مجتمع أكثر مما ينتمي إلى آخر.

الفردانية تعود إلى أصل ديمقراطي، وهي تحمل خطر أن تتطور كلما تقدمت المساواة في الأوضاع.

عند الشعوب الأرستقراطية، تبقى العائلات قرونًا في الحال نفسها وغالبًا في المكان نفسه. وهذا بطريقة ما، يجعل كل الأجيال متعاصرة. بإمكان الشخص أن يعرف كل أجداده تقريبًا ويجلّهم، ويخيَّلُ إليه أنه يرى أبناء أحفاده ويحبهم، إنه يقوم راضيًا بواجبات تجاه هؤلاء وأولئك، ويحدث غالبًا أن يضحي بمتع حياته الشخصية من أجل كائنات ما عادت موجودة أو أنها لم تولد بعد.

إن المؤسسات الأرستقراطية تملك فوق ذلك خاصية الربط المحكم لكل شخص بالعديد من مواطنيه.

إن الطبقات ثابتة ومتمايزة بقوة داخل الشعب الأرستقراطي، وكل من هذه الطبقات تصبح بالنسبة إلى المنتمين إليها ضربًا من وطن صغير أكثر مرئية وأقرب إلى المشاعر من الوطن الكبير.

وبما أن المواطنين جميعًا في المجتمعات الأرستقراطية موجودون في مواقع ثابتة بتراتبية محكمة، فينتج من ذلك أن كلاًّ منهم يرى دائمًا، بمن هو أرفع منه، شخصًا يوفر له الحماية الضرورية، وبمن هو أدنى منه شخصًا يمكن أن يستنجد به.

إن الناس في الأزمنة الأرستقراطية يرتبطون دائمًا وعلى نحو قوي بأمرٍ يستوي خارجهم، وهم غالبًا على استعداد لأن ينسوا أنفسهم. صحيح أن فكرة الصنو في هذه الأزمان عامة وغامضة، ولا يفكر المرء أبدًا في تكريس نفسه له باسم الإنسانية، ولكن التضحية أحيانًا تجري من أجل بعض الناس.

وعلى العكس من ذلك، ففي الأزمان الديمقراطية تكون واجبات كل فرد تجاه أقرانه أكثر وضوحًا، وتكريس الذات لشخص ما يصبح نادرًا: إن علائق الودّ الإنسانية تصبح أشد اتساعًا وأكثر تراخيًا.

عند الشعوب الديمقراطية، تخرج عائلات جديدة من العدم باستمرار، وأخرى تختفي باستمرار أيضًا، وتلك التي تبقى تبدِّلُ وجهها. إن بنية الزمن تنكسر في كل لحظة ويمحي أثر الأجيال. إن نسيان من سبق يتمُّ بسهولة، وليست هناك أدنى فكرة عمن سيأتي. الأنسباء الأقرب وحدهم في دائرة الاهتمام.

كل طبقة تقترب من الطبقات الأخرى، ويصبح أفرادها لامبالين، وكما لو كانوا أغرابًا، بعضهم تجاه بعض.

لقد جعلت الأرستقراطية جميع المواطنين سلسلة طويلة تصعد من الفلاح إلى الملك؛ الديمقراطية كسرت هذه السلسلة وفصلت كل حلقة فيها عن الأخرى.

ويصدفُ، كلما تساوت الأوضاع، أن عددًا أكبر من الأفراد الذين ما عادوا أغنياء كفاية، أو أقوياء كفاية لممارسة تأثير قوي على مصير أقرانهم، اكتسبوا، أو هم حافظوا على ما يكفي من المعرفة والأملاك كي يكفوا أنفسهم بأنفسهم. هؤلاء لا يدينون بشيء لأحد، وبمعنى ما، لا ينتظرون شيئًا من أحد، لقد اعتادوا اعتبار أنفسهم أفرادًا وأن مصيرهم، هو ببساطة ملك أيديهم.

وهكذا فالديمقراطية لا تنسي كل شخص أجداده وحسب، بل تخفي عنه ذريته وتفصله عن معاصريه. إنها تعيده بلا انقطاع إلى نفسه، وتهدد في النهاية، بأن تحجره تمامًا في ذاته.

الفصل الرابع والعشرون

كيف تكون الفردانية عند قيام الثورة الديمقراطية أكبر منها في أي حقبة أخرى؟

عندما يكون المجتمع الديمقراطي قد أكمل تبلوره على أنقاض الأرستقراطية، يبرز على نحو خاص، انعزال الناس بعضهم عن بعض، مع ما يترتب على ذلك من أنانية، وهو ما يلفت الأنظار بلا عناء.

ولا تتشكل هذه المجتمعات فقط، من عدد كبير من المواطنين المستقلين، بل هي ملأى بأناس وصلوا حديثًا إلى الاستقلال، وهم بسلطتهم الجديدة: إنهم أولئك المزهوون بقواهم، ولا يتخيلون أنفسهم، يحتاجون، من الآن فصاعدًا، إلى طلب المساعدة من أقرانهم. ومن غير عناء يبرهنون أنهم لا يفكرون إلّا بأنفسهم.

إن الأرستقراطية لا تسقط عادة إلّا بعد صراع ممتد يحتدم بين طبقات مختلفة تحرّكها أحقاد مريرة. وتستمر هذه الأحقاد بعد النصر، وبالإمكان تتبّع آثارها وسط الارتباك الديمقراطي الذي يعقبها.

ولا يستطيع الذين كانوا أوائل في الهرمية المنهارة، أن ينسوا سريعًا أبهتهم الماضية. وسوف يعتبرون أنفسهم فترة طويلة غرباء وسط المجتمع الجديد. إنهم يرون في جميع المتساوين الذين ينتجهم هذا المجتمع ظالمين لا يستثير مصيرهم أي تعاطف. وهم قد غاب عن بصرهم أندادهم السابقون، وما عادوا يشعرون برابط مشترك معهم. لقد انسحب كل منهم لجهته وانكمش إلى حدود الاهتمام بنفسه فقط. وعلى العكس من ذلك، فإن الذين كانوا سابقًا في أسفل السِلَّم الاجتماعي، وقد قرَّبتهم الثورة المفاجئة من المستوى العام، فهم يتمتعون

باستقلالهم المكتسب حديثًا، وإن كان ذلك يتمُّ مشوبًا بقلق مكتوم. وإذا صدف أن التقوا بعضًا من أسيادهم السابقين، يطلقون نحوهم نظرات الانتصار والخوف ويبتعدون.

فالمواطنون إذًا، عند ولادة المجتمعات الديمقراطية، يبدون في الوضعية الأكثر تأهيلًا للعزلة.

إن الديمقراطية تحمل الناس على عدم التقارب مع أقرانهم، لكن الثورات الديمقراطية تهيئهم للابتعاد عن بعضهم، وسوف يواصلون في ظل المساواة الأحقاد التي تولدت في ظل عدم المساواة.

إن الميزة الكبرى التي يمتلكها الأميركيون تتمثل في كونهم وصلوا إلى الديمقراطية من دون أن يكابدوا الثورات الديمقراطية، ثم إنهم ولِدوا متساوين بدل أن يصبحوا متساوين.

الفصل الخامس والعشرون

كيف يقاوم الأميركيون الفردانية من خلال المؤسسات الحرة؟

إن الطغيان، وهو وجل بطبيعته، يرى في انعزال الناس الضمانة الأكبر، من أجل استمراره، ويحرص في العادة، بشدة على عزلهم. وليس من رذيلة في الإنسان تلائم الطغيان أكثر من الأنانية: الطاغية يصفح بسهولة عن الرعايا الذين لا يحبونه، شرط ألّا يتحابوا في ما بينهم. وهو لا يطلب منهم مساعدته في قيادة الدولة، ويكفيه منهم، أنهم لا يطمحون لقيادتها بأنفسهم. وهو يطلق تعبير الأرواح القلقة والمهتاجة على أولئك الداعين إلى توحيد جهدهم لخلق الرخاء المشترك، ومن خلال تشويه المعنى الطبيعي للكلام، فهو يسمّي الذين ينغلقون على أنفسهم بقوة، المواطنين الصالحين.

هكذا، فإن المثالب التي يولدها الطغيان، هي نفسها التي تُيسّرها المساواة، وهذان الأمران يتكاملان ويتآزران بصورة مشؤومة.

إن المساواة تضع الناس جنبًا إلى جنب من دون أن تكون هناك صلة مشتركة تجمعهم، بينما الطغيان ينصب الحواجز ويفصل بينهم. المساواة تجعلهم لا يفكرون أبدًا بأقرانهم. بمعنى ما، تحوِّل اللامبالاة إلى فضيلة عامة.

إن الطغيان الخطِر في كل الأوقات، تجب الخشية منه على نحو خاص في الأزمان الديمقراطية.

ومن اليسير أن نلاحظ في هذه الأزمان نفسها بروز الحاجة الخاصة إلى الحرية.

عندما يضطر المواطنون إلى الاهتمام بالشأن العام، فهم يكونون قد أجبروا على مغادرة دائرة مصالحهم الفردية، وانتزعوا، من وقت إلى آخر، من النظر إلى ذواتهم.

منذ اللحظة التي نعالج فيها أمورًا مشتركة بصورة مشتركة، يلاحظ كل إنسان أنه ليس مستقلًا عن أقرانه بالدرجة التي كان يتصورها، وأنه من أجل أن يحظى بدعمهم، عليه غالبًا أن يمحضهم دعمه.

عندما يكون الجمهور في السلطة، لا يكون هناك من لا يشعر بنعمة التعاطف العام، أو يحاول أن يجتذب احترام وتعاطف أولئك الذين يعيش وسطهم.

إن الكثير من المشاعر التي تجمّد القلوب وتفرّقها، تتراجع مضطرة إلى أعماق النفس لتختبئ فيها. فالكبرياء يتموَّه، والاحتقار لا يجرؤ على الظهور، والأنانية تخاف من نفسها.

في ظل سلطة حرة، وبسبب من كون معظم الوظائف يجري ملؤها بواسطة الانتخاب، يشعر ذوو النفوس الراقية، والذين تقلقهم رغباتهم وتقصيهم إلى ضيق حياتهم الخاصة، بحاجتهم الماسة إلى الناس المحيطين بهم.

حينئذ يدفعهم طموحهم للتفكير في أقرانهم، وغالبًا ما يرون مصلحتهم في تناسي ذواتهم. وإني مدرك أن بالإمكان أن يتم الاعتراض عليَّ بالكلام على كل المؤامرات التي تتولد من الانتخابات، والوسائل المخجلة التي غالبًا ما يستخدمها المرشحون، والافتراءات التي ينشرها خصومهم. إنها مناسبات للأحقاد، وهي شائعة بقدر ما أصبحت الانتخابات شائعة بدورها.

هذه الشرور كبيرة بلا شك، ولكنها عابرة، وأما الخير الذي يولد معها فهو دائم.

إن الرغبة في كسب الانتخاب يمكن أن تجعل بعض الناس يحتربون مؤقتًا؛ ولكن هذه الرغبة ذاتها، ومع مرور الزمن، تدفع كل الناس إلى التآزر، وإذا أدت الانتخابات إلى خلاف عرضي بين صديقين، فإن النظام الانتخابي

يقرِّب بصورة دائمة كتل المواطنين الذين كانوا سيبقون بعيدين عن بعضهم. إن الحرية تولِّد أحقادًا خاصة، ولكن الطغيان يولِّد اللامبالاة العامة.

بواسطة الحرية، كافح الأميركيون الفردانية المتولدة من المساواة وانتصروا عليها.

إن المشترعين في أميركا لم يعتقدوا أن من أجل إبراء مرض مؤسف وطبيعي جدًا في الجسم الاجتماعي، كان يكفي منح الأمة بكاملها فرصة تمثيلها لذاتها. لقد رأوا من الملائم، فوق ذلك، منح حياةٍ سياسية لكل جزء من البلاد، كي تتكاثر، إلى ما لا نهاية، أمام المواطنين فرص العمل معًا، ولإشعارهم كل يوم بحاجة بعضهم إلى بعض.

لقد كان ذلك تصرّفًا عاقلًا.

إن الشؤون العامة لبلد ما لا تشغل إلّا المواطنين الأعيان، وهؤلاء لا يجتمعون في الأماكن ذاتها إلّا في فترات متباعدة، وبما أنهم يغيبون عن أنظار بعضهم بعض في ما بعد، لا تنعقد بينهم صِلات دائمة. ولكن عندما يقتضي الوضع معالجة أمور خاصة، في دائرة ما، من قبل ساكنيها، فإن الأفراد أنفسهم هم على اتصال دائم، وبطريقة ما، مجبرون على التعارف والتوادد.

يصعب انتزاع امرئ من همومه الذاتية ليهتم بمصير عموم الدولة، فهو يدرك صعوبة التأثير الذي يتركه مصير الدولة على مصيره الشخصي. ولكن إذا كان يجب إمرار طريق على طرف حقله، فهو يرى، من النظرة الأولى، أن هناك صِلة بين هذه القضية الصغرى المهمة وقضاياه الخاصة الكبرى، وسوف يكتشف من دون الحاجة لبرهان، الصلة التي تربط المصلحة الخاصة بالمصلحة العامة.

هكذا من خلال تكليف المواطنين بإدارة شؤونهم الصغيرة، أكثر من تسليمهم إدارة الأمور الكبيرة، نجعلهم يهتمون بالشأن العام ويتلمسون حاجتهم الدائمة إلى التعاون من أجل إنجازها.

يمكن من خلال عمل مبهر أن تأسرَ فجأة اهتمام الشعب، ولكن كي تربح محبة السكان المحيطين بك واحترامهم، فإن الأمر يتطلب سلسلة طويلة من الخدمات الصغيرة المقدمة، والوساطات غير المرئية، وتقليدًا طويلًا من حسن الالتفات، وسمعة متينة من النزاهة.

إن إرساء الحريات على الصعيد المحلي يجعل عددًا كبيرًا من المواطنين يهتمون بما يصيب جيرانهم وأقرباءهم، ويجذب بلا انقطاع الناس بعضهم نحو بعض، ويجبرهم على التآزر على الرغم من الميول الفطرية التي تفصلهم.

في الولايات المتحدة يحتاج المواطنون الأكثر ثراءً إلى عدم الانعزال عن الشعب؛ بل على العكس من ذلك هم يقتربون منه بلا انقطاع، يصغون إليه بترحاب، ويتكلمون معه على الدوام. وهم يعرفون أن الأغنياء في الديمقراطيات يحتاجون دومًا إلى الفقراء، وأن في الأزمان الديمقراطية يتم اجتذاب الفقير بالسلوك الحميد أكثر مما يتمُّ من خلال الأعطيات؛ لا بل إن أفعال الخير التي تبرز الفرق بين الأوضاع تتسبب بتوتر مكبوت عند المستفيدين منها، بينما بساطة السلوك من المغريات التي تكاد لا تقاوم: إن تلقائيتهم جاذبة، بل إن خشونتهم لا تكون دائمة منفرة.

ولا تدخل هذه الحقيقة أفهام الأثرياء من المرة الأولى. فهم يقاومونها عادة ما دامت الثورة الديمقراطية جارية، ولا يقبلونها أبدًا بعد تمام الثورة فورًا. إنهم يقبلون طوعًا عمل الخير للشعب، ولكنهم يرغبون فعلًا في إبقائه على مسافة بعيدة؛ يعتبرون ذلك كافيًا ولكنهم يخطئون، فهم يدمرون ذواتهم من دون أن يدفئوا قلوب الناس المحيطين بهم، والذين لا يطالبونهم بالتضحية بما لهم بل بغرورهم.

في الولايات المتحدة ليس هناك من مخيلة لا تُشغل نفسها في اكتشاف وسائل لتنمية الثروة وتلبية حاجات الجمهور. إن السكان الأكثر تنورًا في كل منطقة، يستغلون معرفتهم بصورة دائمة، من اكتشاف أسرار جديدة بتنمية الرفاهية العامة، وعندما يكتشفون بعض الأمور، يسارعون إلى وضعها في تصرف الجماعة.

وعندما نتفحص عن قرب العيوب ونقاط الضعف التي غالبًا ما يظهرها الحاكمون في أميركا، تدهشنا البحبوحة المتزايدة عند الناس، ونحن مخطئون في ذلك؛ فليس أبدًا القاضي المنتخب هو من يطوّر الديمقراطية الأميركية؛ ولكن الديمقراطية تتطور لأن القاضي ينتخب.

ومن غير المنصف الاعتقاد بأن وطنية الأميركيين والحماسة التي يبديها كل منهم لخير مواطنيه أمران غير حقيقيين؛ فعلى الرغم من سيادة المصلحة الخاصة لمعظم النشاط البشري في الولايات المتحدة كما في غيرها، فإن المصلحة الخاصة هذه لا تعالج كل شيء.

لا بد من القول إنني شاهدت غالبًا أميركيين يقدمون تضحيات حقيقية وكبيرة في سبيل المصلحة العامة، ولاحظت مئة مرة أنهم عند الحاجة لا يحجمون أبدًا عن تقديم عون صادق بعضهم لبعض.

إن المؤسسات الحرة التي لدى سكان الولايات المتحدة، والحقوق السياسية التي كثيرًا ما يمارسونها، تُذكِّرُ بألف طريقة كل مواطن بأنه يعيش في مجتمع، وتدفع بعقله في كل لحظة باتجاه هذه الفكرة، وبأن الواجب كما مصلحة الناس يدفعان المرء باتجاه أن يكون مفيدًا لأقرانه؛ وبما أنه لا يرى سببًا خاصًا لكرههم، فهو ليس عبدهم ولا سيدهم، فإن قلبه يميل نحو الأريحية. فالاهتمام بالشأن العام يتم أولًا بسبب الضرورة، ومن ثم بالاختيار، أي إن ما كان عملية حسابية أصبح سليقة. ولشدة العمل من أجل مصلحة المواطنين نكتسب في النهاية عادة خدمتهم والرغبة في ذلك.

إن الكثيرين من الناس في فرنسا يعتبرون المساواة في الأوضاع شرًا في المقام الأول، والحرية السياسية شرًا في المقام الثاني. وعندما يضطرون إلى الخضوع لأحد الشرَّين، يجهدون كي يتجنبوا الثاني على الأقل. وأنا أقول إنه من أجل محاربة الشرور التي يمكن أن تولّدها المساواة، ليس هناك سوى دواء واحد فعَّال: الحرية السياسية.

الفصل السادس والعشرون

عن استخدام الأميركيين الشراكة في الحياة المدنية

لا أريد أبدًا الكلام على هذه الروابط السياسية التي يحاول الناس بواسطتها أن يدافعوا عن أنفسهم ضد طغيان أكثرية أو ضد تجاوزات السلطة المَلكية. لقد سبق أن عالجت الأمر في مكان آخر. من الواضح أن كل مواطن أصبح أكثر ضعفًا على المستوى الفردي، وبالتالي أكثر عجزًا عن صون حريته منفردًا. وإذا لم يعلم فن الاتحاد مع أقرانه للدفاع عنها، فإن الطغيان سوف ينمو بالضرورة مع المساواة. ولا يتعلق الأمر هنا سوى بروابط تتشكل في الحياة المدنية، من دون أن يكون لها هدف سياسي.

إن الروابط السياسية الموجودة في الولايات المتحدة لا تشكل إلّا جزءًا بسيطًا من اللوحة الهائلة لمجمل الروابط الموجودة.

والأميركيون من كل الأعمار، وكل الأوضاع والعقليات، يتوحدون باستمرار. ولديهم، ليس فقط روابط تجارية وصناعية ينتمون إليها جميعًا، ولكن لديهم منها أيضًا أنواعًا كثيرة: دينية، أخلاقية جدية، قليلة الأهمية، عامة أو خاصة، شديدة الاتساع أو صغيرة جدًا؛ فالأميركيون يشكلون روابط لتنظيم الاحتفالات، وعقد الندوات، وبناء النُزُل، وإعلاء الكنائس، ونشر الكتب، وإرسال مبشّرين إلى القطبين؛ إنهم ينشئون المشافي والسجون والمدارس، وإذا اقتضى الأمر البحث عن حقيقة أو تطوير رأي يستند إلى مثال كبير، فإنهم يشكلون روابط. وإذا كنت تجد على رأس مؤسسة جديدة

الحكومة في فرنسا أو لوردًا كبيرًا في بريطانيا، فيجب أن تتوقع رؤية رابطة[1] في الولايات المتحدة.

صادفت في أميركا أنواعًا من الروابط، أعترف بأنه لم تكن لي أدنى فكرة عنها، وغالبًا ما أُعجبت بالفن اللامتناهي الذي يتوصل سكان الولايات المتحدة من خلاله إلى تحديد هدف مشترك لعدد كبير من الناس وجعلهم يديرونه بحرية.

وطفتُ في إنكلترا التي استوحى الأميركيون منها بعضًا من قوانينهم والكثير من تقاليدهم؛ وبدا لي الإنكليز بعيدين جدًا عن هذه المواظبة والحِرفة في استخدام الروابط.

يحصل غالبًا أن ينفذ الإنكليز منفردين أمورًا كبيرة جدًا، بينما ليس هناك من مؤسسة صغيرة لا يتحد من أجلها الأميركيون. ومن الواضح أن الإنكليز يعتبرون الرابطة وسيلة قوية للعمل، بينما الأميركيون يرون فيها الوسيلة الوحيدة التي يمتلكون للعمل.

وهكذا، فالبلد الأكثر ديمقراطية في العالم هو، من بين الجميع، البلد الذي طوَّر أهلُه، وبالبراعة الأرقى في أيامنا، فن المتابعة المشتركة للأهداف المشتركة، وطبّق على العدد الأكبر من الأمور هذا العلم الجديد.

هل هذا أمرٌ طارئ، أم هناك في الواقع صِلة ضرورية بين الروابط والمساواة؟

وسط حشود من الناس لا تستطيع أمرًا بمفردها، تضم المجتمعات الأرستقراطية عددًا قليلًا من المواطنين البالغي القوة والثراء الذين يستطيع كل منهم أن يقوم منفردًا بأعمال كبيرة.

في المجتمعات الأرستقراطية لا يحتاج الناس إلى الاتحاد من أجل العمل، فهم أصلًا ملزمون بقوة أن يكونوا معًا.

(1) جمعية طوعية أو اتحاد طوعي. (المترجم)

إن كل مواطن غني ومقتدر يقوم بمقام رأس رابطة دائمة وإلزامية تتشكل من كل أولئك الذين يؤلفون دائرة اتباعه، ويلزمهم بالمساهمة في تنفيذ أهدافه.

وعلى العكس من ذلك عند الشعوب الديمقراطية، فالمواطنون مستقلون، وقليلو الحيلة، يكادون لا يستطيعون شيئًا بأنفسهم، وليس بينهم من يستطيع إلزام أقرانه بمساعدته؛ فهم يقعون جميعًا في العجز إن لم يتعلموا التعاضد بحريّة.

ولو كان الناس الذين يعيشون في البلاد الديمقراطية لا يمتلكون الحق ولا الرغبة في الاتحاد من أجل أهداف سياسية، فاستقلالهم سوف يتعرض لمخاطر كبيرة، ولو أنهم سيستطيعون الحفاظ طويلًا على ثرواتهم وأفكارهم. أما إذا لم يكتسبوا تقليد الترابط في الحياة العادية، فنمط الحياة المدنية نفسه يصبح في خطر. فالشعب الذي يفقد ناسه القدرة على إنجاز أمور كبيرة، منفردين، ولا يكتسب حق إنجازها بصورة مشتركة، سوف يعود إلى الهمجية بسرعة.

وما يؤسف له هو أن الحالة الاجتماعية نفسها التي تجعل الروابط على هذه الدرجة من الضرورة عند الشعوب الديمقراطية، تجعلها أكثر صعوبة مما هي في الحالات الأخرى.

وعندما يرغب أعضاء من الأرستقراطية في أن يتشاركوا، فسوف ينجحون بسهولة. سوف يكون عدد المشاركين قليلًا جدًا، ويمتلك كل منهم قوة كبيرة في المجتمع، ولذا فسوف يكون من السهل عليهم التعارف والتفاهم وتعيين قواعد ثابتة.

لا يمكننا أن نجد السهولة نفسها في الأمم الديمقراطية، حيث يجب أن يكون عدد المشاركين كبيرًا جدًا كي تكتسب الرابطة بعض القوة.

وأنا أعرف أن هذا الأمر لا يزعج الكثيرين من معاصريَّ؛ فهم يدعون أنه بقدر ما يصبح المواطنون أكثر ضعفًا وأقل كفاءة، يجب أن تكون الحكومة أكثر مهارة ونشاطًا، كي يتمكن المجتمع من إنجاز ما لم يعد الأفراد قادرين على إنجازه. بذلك، هم يعتقدون أنهم أجابوا عن كل شيء، لكني أعتقد أنهم يخطئون.

تستطيع الحكومة أن تقوم مقام بعضٍ من الروابط الأميركية الكبرى، وقد حاولت ولايات عدة داخل الاتحاد أن تفعل ذلك؛ ولكن أين هي السلطة السياسية التي بمقدورها أن تحل محل هذه الكثرة اللامتناهية من المؤسسات التي يخلقها الأميركيون كل يوم من خلال الروابط؟

من السهل توقع اقتراب زمنٍ يستطيع فيه الإنسان أقل فأقل أن ينجز منفردًا، الأمور المشتركة والأكثر ضرورة للحياة. ومهمة السلطة الاجتماعية سوف تزداد بلا انقطاع، وجهدها سيجعل مهمتها كل يوم أكثر اتساعًا. وكلما وضعت السلطة نفسها محل الروابط، أضاع الأفراد فكرة الترابط وباتوا بحاجة إلى مزيد من المساعدة من جانب الدولة: إنها أسباب ونتائج تتداخل بلا نهاية. فهل ستوجه الإدارة العامة كل الصناعات التي لا يستطيع مواطن فرد أن يديرها؟ وإذا أزفت لحظة، وبسبب من التقسيم اللامتناهي للملكية العقارية، إلى حدٍّ أن فلاحتها ما عادت ممكنة إلّا من خلال روابط المزارعين، فهل على رئيس الحكومة أن يترك دفة الدولة ليمسك بقبضة المحراث؟

إن حالة شعب ديمقراطي المعنوية وذكاءه لن يتأثرا بأقل مما تتأثر به تجارته وصناعته، إذا تنطحت الحكومة لتأخذ دور الروابط في كل مكان.

فالآراء والأفكار لا تتجدد، والقلب لا يكبر، والعقل الإنساني لا يتطور إلّا بعمل الناس المتبادل بعضهم تجاه بعض.

لقد بيَّنتُ أن هذا العمل لا يزن كثيرًا في الباد الديمقراطية، فيجب إذًا خلقه فيها بصورة اصطناعية، وهذا ما تستطيع الروابط فعله.

عندما يتبنى الأرستقراطيون فكرة جديدة، أو يصوغون رأيًا جديدًا، فهم بطريقة ما، يضعون الفكرة أو الرأي إلى جانبهم على المسرح الكبير، ومن خلال عرضهما هكذا أمام أنظار الحشود، يدخلون إلى عقل وقلب كل من يحيط بهم.

في البلاد الديمقراطية، بوسع السلطة الاجتماعية وحدها أن تتصرف هكذا، ولكنه يسهل أن ترى أن عملها منقوص دائمًا وخطرٌ غالبًا.

ليس بوسع سلطة حكومية بمفردها أن ترعى وتجدد دورة الآراء والأفكار عند جمهور واسع، أو قيادة المؤسسات الصناعية كافة. فبمجرد أن تحاول السلطة الخروج من دائرة السياسة لتقذف بنفسها في هذه الطريق، فإنها سوف تمارس، من غير عمد، طغيانًا لا يُحتمَل، لأن السلطة لا تعرف إلّا إملاء قواعد دقيقة، وفرض الآراء والأفكار التي تحبذها، كما أنه يصعب فهم توجيهاتها وأوامرها دومًا.

وسوف يكون الأمر أكثر سوءًا إذا كانت السلطة معنية بألّا تتحرك الأمور، فتبقى بلا حراك، أو تستسلم للتباطؤ من خلال السُباتِ الإرادي.

فمن الضروري إذًا ألّا تتصرف السلطة بمفردها.

الروابط هي التي تقوم لدى الشعوب الديمقراطية مقام الأفراد القادرين الذين قضت عليهم المساواة في الأوضاع.

في الولايات المتحدة يكفي أن يتبنّى عددٌ من الناس رأيًا أو فكرة يرغب في إخراجها إلى حيز الوجود، حتى يتنادى الناس ويتحدون. وفي اللحظة ذاتها، لا يعودون أفرادًا معزولين بل قوة نراها من بعيد. وتصبح أعمالها مثالًا يحتذى، نموذجًا يتكلم ونصغي إليه.

عندما سمعت في الولايات المتحدة أول مرة أن 100 ألف من الناس التزموا علنًا بعدم تعاطي المشروبات القوية، أثار الأمر عندي شعورًا أمْيَل إلى الطرافة، فلم أرَ أولًا كيف أن هؤلاء المواطنين الزاهدين عادة، لا يكتفون بالماء شرابًا داخل بيوتهم.

ولكني توصلت إلى فهم أن هؤلاء الـ100 ألف المرعوبين من حالة السكر حولهم، رغبوا في أن يعطوا الزهد موقع الشفاعة بالنسبة إليهم. لقد تصرفوا بدقة، كالسيِّد الكبير الذي يرتدي ملابس متواضعة، كي يوحي للمواطنين البسطاء باحتقار البذخ. وهناك مجال للاعتقاد بأن هؤلاء الـ100 ألف لو عاشوا في فرنسا، لكان كل منهم قد توجه إلى السلطة ليطلب منها مراقبة الحانات على كل أراضي المملكة.

ليس هناك ما يستحق أن يشد أنظارنا في رأيي، أكثر من الروابط الثقافية والأخلاقية في أميركا. إن الروابط السياسية والصناعية الأميركية تقع جيدًا تحت حواسنا، بينما الروابط الأخرى تفوتنا، وإذا ما اكتشفناها، لا نفهمها جيدًا، إذ لم يسبق أن رأينا ما يشبهها، وعلينا أن نعترف بأنها ضرورية كالأولى بالنسبة إلى الشعب الأميركي وربما تتعداها أهمية.

في البلاد الديمقراطية علم الروابط هو العلم الأم، وتطور العلوم الأخرى كلها يرتبط بتطوره.

ومن ضمن القوانين التي توجه المجتمعات البشرية، هناك قانون أكثر دقة ووضوحًا من سواه. كي يبقى الناس متمدنين، أو من أجل أن يصبحوا كذلك، يجب أن يتطور بينهم فن الترابط، وأن يتحسن بقدر ما تتحسن أوضاع المساواة.

الفصل السابع والعشرون

عن العلاقة بين الروابط والصحف

عندما لا يعود الناس مرتبطين بعضهم ببعض بصورة متينة ودائمة، لن يكون بالإمكان الحصول على قبول عدد كبير منهم بالعمل المشترك، إلّا إذا تمكنّا من إقناع كل من كانت مساهمته ضرورية ومصلحته الخاصة تلزمه، فيضم طوعًا جهده إلى جهد الآخرين.

وهذا غير ممكن عادة بصورة ملائمة، إلّا بمساعدة صحيفة، فليس هناك سوى الصحيفة التي بإمكانها أن تضع في اللحظة نفسها وفي ألفٍ من العقول، الفكرة ذاتها.

الصحيفة مستشار لسنا بحاجة للبحث عنه، بل هو يحضر بنفسه ويتكلم معك كل يوم وباختصار، عن الشأن العام، ومن دون أن يربكك في شوؤنك الخاصة.

وتصبح الصحف أكثر ضرورة كلما بات الناس أكثر مساواة والفردانية أكثر مبعثًا على الخوف. وإنه لمن باب التقليل من أهمية الصحافة الاعتقاد بأنها لا تفيد سوى بضمان الحرية: إنها تحافظ على المدنية.

ولن أنكر أبدًا أن الصحافة في البلاد الديمقراطية لا تحمل غالبًا المواطنين على القيام بأعمال غير متبصرة. ولكن بغياب الصحف لن يكون هناك من عمل مشترك؛ فالأذى الذي ينشأ عنها يقل كثيرًا عن الأذى الذي تداويه.

فليس من شأن الصحيفة فقط أن تقترح على عدد كبيرمن الناس هدفًا مشتركًا، بل أن توفر لهم أيضًا وسائل التنفيذ المشترك للأهداف التي يكونون قد تصوّروها بأنفسهم.

إن المواطنين الأعيان القاطنين في بلد أرستقراطي يرون بعضهم من بعيد، وإذا أرادوا جمع قواهم، يسيرون بعضهم باتجاه بعض ساحبين الجمهور خلفهم.

أما في البلاد الديمقراطية، وعلى عكس ذلك، فإن عددًا كبيرًا من الناس ذوي الرغبة في التشارك أو الحاجة إليه، لا يتمكنون غالبًا من ذلك، لأنهم بفعل كونهم غير نافذين وضائعين وسط الجمهور لا يلتقون، بل لا يعرفون أين يلتقون. ثم تبرز صحيفة فتضع تحت الأنظار الرأي أو الفكرة التي خطرت، في الوقت نفسه، ولكن لكل منهم على حدة. يتجه الجميع بسرعة نحو الضوء، ويحصل للعقول التائهة بعضها عن بعض في الظلام، أن تلتقي وأن تتحد في النهاية.

لقد قرّبتهم الصحيفة، وسوف تبقى ضرورية بالنسبة إليهم كي يبقوا معًا.

وكي تكون لرابطة ما، بعض القوة وسط شعب ديمقراطي، وجب أن تكون كبيرة العدد. فالناس الذين تتشكل منهم مشتتون في فضاء واسع، ويرتبط كل منهم بالمكان الذي يقطن فيه بسبب من شحّ ثروته والعناية المطلوبة من أجل رعايتها. فعليهم أن يجدوا وسيلة للتخاطب كل يوم من دون أن يلتقوا، وأن يسيروا معًا من دون أن يجتمعوا. وهكذا، فلا وجود لرابطة ديمقراطية تستطيع أن تستغني عن صحيفة.

هناك إذًا علاقة ضرورية بين الروابط والصحف. الصحف تصنع الروابط والروابط تصنع الصحف. وإذا كان صحيحًا القول بأن الروابط تتكاثر بقدر ما تتساوى الأوضاع، فليس أقل يقينًا القول بأن الصحف تتكاثر كلما تكاثرت الروابط.

لذلك، فإن أميركا هي البلد الذي نرى فيه الروابط الأكثر انتشارًا والصحف الأوفر عددًا في العالم.

إن العلاقة بين عدد الصحف وعدد الروابط تقودنا إلى اكتشاف علاقة أخرى بين حالة الصحافة الدورية وشكل إدارة البلاد، وهي علاقة تنبئنا بأن عدد الصحف يجب أن ينقص أو يزيد بالنسبة إلى شعب ديمقراطي بقدر ما تكون المركزية الإدارية أعظم أو أقل؛ إذ لا يمكن أن يعهد بممارسة السلطات المحلية

إلى المواطنين الوجهاء كما في الأرستقراطيات، بل يجب إلغاء هذه السلطات أو أن يعهد بها إلى عدد كبير من الناس الذين يبادرون فيشكلون رابطة حقيقية دائمة بقوة القانون، لإدارة جزء من البلاد، وهم بحاجة إلى صحيفة تصلهم يوميًا وسط مشاغلهم الصغيرة وتخبرهم بأوضاع الشأن العام. وكلما كانت السلطات المحلية كثيرة العدد، كان الناس المدعوون لإدارتها كثيرين، وبرزت الحاجة إلى انتشار الصحف.

إن التشرذم المتمادي للسلطة الإدارية، أكثر ممّا هو الأمر عند اتساع الحرية السياسية والاستقلال المطلق للصحافة، بحيث أنه يجعل عدد الصحف كبيرًا بصورة موصوفة في أميركا. ولو كان سكان الاتحاد جميعًا ناخبين في ظل نظام يحدد حقهم الانتخابي باختيار مشترعي الدولة، فلن يكونوا بحاجة إلّا إلى عدد محدود من الصحف، لأنهم لا يمتلكون سوى فرصٍ قليلة وإن كانت مهمة، كي يعملوا معًا؛ ولكن داخل الرابطة الوطنية الكبرى، فإن القانون أقام في كل مقاطعة وفي كل مدينة، ويمكن القول في كل قرية، روابط صغيرة تعنى بالإدارة المحلية. وبهذه الطريقة أجبر المشترع كل أميركي على أن يساهم مع بعضٍ من مواطنيه، في عمل مشترك، ويكون المواطن بحاجة إلى الصحيفة التي تخبره ما يفعله الآخرون.

أعتقد أن شعبًا ديمقراطيًا[1] لا يمتلك تمثيلاً وطنيًا وإنما عددٌ كبير من السلطات الصغيرة المحلية، سوف يكون له في النهاية عددٌ من الصحف أكبر من شعب تتجاور في داخله إدارة ممركزة مع برلمان منتخب. وهذا أفضل ما يمكن أن يشرح التطور الهائل الذي عرفته الصحافة اليومية في الولايات المتحدة، فنحن نرى عند الأميركيين القدر الأكبر من الحرية على الصعيد الوطني يختلط بالحريات من كل نوع على الصعيد المحلي.

---

(1) أقول الشعب الديمقراطي؛ فالإدارة لدى شعب أرستقراطي يمكن أن تكون لحدٍ بعيد غير ممركزة، من دون أن يشعر هذا الشعب بالحاجة إلى الصحف، لأن السلطات المحلية تكون بهذه الحالة بين أيدي عدد قليل من الناس العاملين بصورة معزولة، أو الذين يعرفون بعضهم بعضًا، أو بإمكانهم أن يلتقوا بسهولة.

يسود الاعتقاد في فرنسا وإنكلترا عمومًا، أنه يكفي إلغاء الضرائب التي تثقل على الصحافة كي يزيد عدد الصحف إلى ما لا نهاية. وهذا من باب المبالغة، في مفاعيل هكذا إصلاح. فالصحف لا تزدهر عددًا فقط بسبب تحسن السوق، ولكن بفعل الحاجة المعبر عنها من قبل عدد كبير من الناس للتواصل والعمل معًا.

وأنا أعزو كذلك القوة المتنامية للصحف إلى أسباب أكثر عمومية من تلك التي نحاول غالبًا أن نشرحها.

فالصحيفة لا يكتبُ لها البقاء إلّا بشرط أن تعيد إنتاج عقيدة أو رأي مشترك لعدد كبير من الناس. الصحيفة تمثل دومًا رابطة أعضاؤها هم قراؤها المعتادون.

ويمكن هذه الرابطة أن تكون محددة الملامح بهذا القدر أو ذاك، أو أن تكون صغيرة أو كبيرة العدد، ولكنها موجودة على الأقل كبذرة في العقول، وبهذا فقط فإن الصحيفة لا تموت.

وهذا يقودنا إلى ملاحظة أخيرة نختم بها هذا الفصل.

كلما أصبحت الأوضاع متساوية، كان الناس أقل قوة على المستوى الفردي، وانساقوا أكثر، وبسهولة في تيار الحشود، وواجهوا صعوبة في المحافظة بمفردهم على رأي لا تتبناه الحشود.

إن الصحيفة تمثل الرابطة، ويمكن القول إنها تتكلم إلى كلٍ من قرائها باسم جميع الآخرين، وتجذبهم كلما كانوا أضعف على الصعيد الفردي.

يجب على إمبراطورية الصحف أن تنمو بقدر ما يصبح الناس متساوين.

الفصل الثامن والعشرون

علاقات الروابط المدنية بالروابط السياسية

ليس هناك في الدنيا سوى أمة واحدة تستخدم فيها كل يوم حرية إنشاء الروابط بمنظور سياسي. إنها الأمة الوحيدة نفسها التي جعل أبناؤها من حق تشكيل الروابط ممارسة دائمة في الحياة المدنية وتمكنوا بهذه الوسيلة من كسب كل الميزات التي توفرها الحضارة.

عند كل الشعوب التي تُحظر فيها الرابطة السياسية، يندر أن نرى الرابطة المدنية.

وليس محتملًا أبدًا أن يكون ذلك فعل المصادفة، بل علينا أن نستخلص وجود علاقة طبيعية وربما ضرورية بين هذين النوعين من الروابط.

يصدف أن تكون لبعض الناس مصلحة مشتركة في عمل ما. فهناك مؤسسة تجارية يجب إدارتها، أو صفقة صناعية يجب الموافقة عليها؛ يلتقي هؤلاء الناس ويتحدون، ويعتادون شيئًا فشيئًا على هذه الطريقة من المشاركة.

وكلما ازداد عدد هذه الأعمال الصغيرة، اكتسب الناس ولو عن وعي منهم القدرة على المتابعة المشتركة للأعمال الكبرى.

إن الروابط المدنية تستهل إذًا الروابط السياسية، ولكن من جهة أخرى، تطور الرابطة السياسية وتحسّن بصورة متميزة الرابطة المدنية.

لربما يستطيع كل إنسان في الحياة المدنية أن يتصور كونه في حال اكتفاء ذاتي. ولن يكون بإمكانه أبدًا أن يتخيل حصول ذلك على المستوى السياسي.

وعندما تكون لشعب ما حياة عامة، فإن فكرة الرابطة والرغبة في الترابط تحضران كل يوم في خلد جميع المواطنين. وحتى ولو كان هناك نوع من النفور الطبيعي من أن يعمل الناس معًا، فسوف يكونون دائمًا مستعدين لهذا العمل من أجل مصلحة حزب من الأحزاب.

هكذا، فإن السياسة تعمم الميل إلى الترابط والاعتياد عليه. إنها تولد الرغبة في التوحد وتلقن هذا الفن لجمهور من الناس كان يمكن أفراده أن يبقوا متفرقين.

والسياسة لا تولد فقط الكثير من الروابط، بل تخلف روابط شديدة الاتساع أيضًا.

في الحياة المدنية يندر أن تجذب المصلحة الواحدة عددًا كبيرًا من الناس نحو عمل مشترك، ويتطلب الأمر كثيرًا من البراعة من أجل خلق ميل كهذا.

أما في السياسة، فالفرصة تقدمُ نفسها بنفسها في كل لحظة. ولكن القيمة العامة للرابطة لا تبرز في الروابط الكبرى. إن المواطنين الضعفاء كأفراد، لا يستطيعون مسبقًا تكوين فكرة واضحة عن القوة التي بإمكانهم أن يشكّلوها إن همُ اتحدوا. ويجب تبيان ذلك لهم كي يفهموه. ومن هنا يحصل أن يكون غالبًا من الأسهل جمع حشد في عمل مشترك، وليس عدة أشخاص. فألف شخص لا يرون أبدًا المصلحة في الاتحاد، بينما 10 الآف يرونها. في السياسة يتحد الناس من أجل المشاريع الكبيرة، والنفع الذي يجنونه من ترابطهم في القضايا المهمة، يرشدهم بصورة عملية إلى مصلحتهم في أن يتعاونوا على القضايا الأقل أهمية.

إن الرابطة السياسية تسحب جمعًا من الأفراد إلى خارج ذواتهم وفي الوقت نفسه تقرب ما بينهم على الرغم من اختلافات العمر والثروة والمعرفة؛ إنها تجعلهم على تماس، يلتقون مرة فيتعلمون التلاقي دومًا.

لا يمكن المرء أن ينخرط في معظم الروابط المدنية من دون أن يكشف جزءًا مما يملك، وهذا يصح على الشركات الصناعية والتجارية كافة. عندما يكون الناس قليلي الخبرة في فن تشكيل الروابط، ويجهلون القواعد الرئيسة، فإنهم يخشون عند انتسابهم إلى الرابطة أول مرة، من أن يدفعوا غاليًا ثمن

خطوتهم. فهم يفضلون حرمان أنفسهم من وسيلة قوية للنجاح بديلًا من ركوب المخاطر التي ترافقها. لكن ترددهم يكون أقل، عند المشاركة بالروابط السياسية التي تبدو لهم بلا مخاطر، لأنهم لا يغامرون بأموالهم. ولكنهم يمكثون طويلًا في هذه الروابط قبل أن يكتشفوا كيف يُحفَظ النظام وسط عدد كبير من الناس ومعرفة الوسيلة التي يُقاد بها هؤلاء، رضائيًا وبمنهجية نحو الهدف نفسه. وفي هذه الروابط يتعلّمون دمج إرادتهم بإرادة الآخرين، ويخضعون جهدهم الخاص لمتطلبات العمل المشترك؛ هذه أمور لا تقل معرفتها أهمية في الروابط المدنية عما هي عليه في الروابط السياسية.

هكذا يمكن اعتبار الروابط السياسية كما لو كانت مدارس كبرى يتعلم فيها المواطنون جميعًا النظرية العامة للروابط.

وحتى ولو كانت الرابطة السياسية لا تخدم مباشرة تطور الرابطة المدنية، فإن تعطيل الأولى سوف يضرُّ بالأخرى.

عندما تكون فرصة تشكيل الروابط غير متاحة للمواطنين إلّا في بعض الحالات، فسوف ينظرون إلى الرابطة كوسيلة نادرة ومفردة ولن يشغلهم أمرها.

أما عندما ندع الناس يبنون روابطهم بحرّية في كل مجال، فسوف يرون في الرابطة وسيلة عامة، ويمكن القول وحيدة، في متناول الناس، ممكنة الاستخدام لبلوغ الغايات المختلفة التي يتوخّونها. وسوف توحي كل حاجة جديدة بفكرة الرابطة، وسوف يصبح فن بناء الروابط، كما سبق وقلنا، العلم الأم: الجميع يدرسه ويطبقه.

عندما يكون بعض الروابط ممنوعًا وبعضها الآخر مجازًا، فإنه يصعب التمييز مسبقًا بين الأولى والثانية. وفي ظل عدم اليقين، يتم الإعراض عن الروابط كافة، ويتبلور نمط من الرأي العام يميل إلى اعتبار رابطة ما، كما لو كانت عملية جسورة وحتى محظورة[1].

---

(1) وهذا صحيح خاصةً عندما تكون السلطة التنفيذية هي المكلفة بالسماح أو بمنع الروابط وفقًا لإرادتها التعسفية. =

من الوهم إذًا، الاعتقاد أن روح الترابط التي تُقمع في نقطة ما، سوف لا تلبث أن تتطور في النقاط الأخرى وبالقوة نفسها، وأنه يكفي أن نسمح للناس بالقيام ببعض المشاريع معًا، كي يندفعوا من أجل تنفيذها. فعندما يتمتع المواطنون بالقدرة والعادة على أن يبنوا الروابط في المجالات كافة، فسوف ينشئون روابطهم من أجل القضايا الصغيرة والكبيرة. ولكن إذا لم يكن بمستطاعهم الترابط إلّا في المشاريع الصغيرة، فلن تكون لديهمالرغبة ولا القدرة على فعله. وعبثًا سوف تتاح لهم الحرية الكاملة للاهتمام الجماعي بتجارتهم، فهم لن يستخدموا، إلّا باهتمام قليل، هذه الحقوق الممنوحة. فبعد أن تكون قد أجهدت نفسك لإبعادهم عن الروابط المحظورة، سوف تفاجأ بأنك لن تستطيع إقناعهم بتشكيل الروابط غير المحظورة.

وأنا لا أقول أبدًا بعدم إمكانية روابط مدنية في بلدان تحظر الروابط السياسية، فالناس لا يمكنهم أبدًا العيش في مجتمع من دون أن ينتموا إلى مؤسسات مشتركة. ولكني أقول إنه في بلاد كهذه سوف تبقى الروابط المدنية قليلة العدد ضعيفة البنيان، قليلة الخبرة القيادية، ولن يكون بإمكانها أن تتصدى لمشاريع كبرى، أو أنها سوف تخفق في تنفيذها.

وهذا ما يجعلني أفكّر بصورة طبيعية في أن حرية بناء الروابط في المجال السياسي ليست من الخطورة على الاستقرار العام بالقدر الذي يتم تصويره، وما يمكن أن يحصل هو أن هذه الروابط، بعد أن تهزّ الدولة بعض الوقت، تصلِّبُ عودها في ما بعد.

= عندما يقتصر القانون على منع بعض الروابط ويُترك للمحاكم شأن معاقبة المخالفين يكون الضرر أقل: فكل مواطن عندها يعرف على ماذا يعتمد، إنه يحاسب نفسه بطريقة ما، قبل أن يحاسبه القضاة، فيبتعد عن الروابط المحظورة وينخرط في الروابط المجازة. وقد فهمت الشعوب الحرة جميعها، ودومًا، أن حق خلق الروابط قابل للتضييق عليه. ولكن إذا حصل وأن كلّف المشترع شخصًا بالفرز المسبق بين الروابط الخطرة وتلك المفيدة، وأعطى حرية تدمير الروابط من الإحساس أو السماح بولادتها، فلن يكون بإمكان أحد أن يعرف، ومسبقًا في أي حالة يمكنه أن ينتسب لرابطة، وفي أي حالة عليه أن يمتنع، وهذا ما سوف يصيب روح الترابط بالجمود. فالقانون الأول سوف لن يهاجم سوى بعض الروابط، والقانون الثاني سوف يتوجه إلى المجتمع بكامله ويجرحه. وأنا أفهم أن تلجأ حكومة شرعية للاستعانة بالقانون الأول، ولكني لا أعترف لأي حكومة بحق اللجوء للثاني.

في البلاد الديمقراطية، تشكل الروابط السياسية الأطراف الخاصة الوحيدة والقوية التي تتوق إلى تضبيط الدولة. وحكومات هذه الأيام ترى إلى هذه الأنواع من الروابط بالعين ذاتها التي كان ملوك القرون الوسطى ينظرون بها إلى الإقطاعيين التابعين: فهم يُحسُّون تجاههم بما يشبه التقزز ويقمعونهم في كل مواجهة.

وعلى العكس من ذلك، فإن الحكومات تشعر بالسماحة الطبيعية تجاه الروابط المدنية، لأنها اكتشفت ببساطة، أن هذه الروابط، بدل أن توجه عقول المواطنين باتجاه الشأن العام، تلهيها عنه، وتزجها أكثر فأكثر في مشاريع لا يمكن إنجازها إلّا في ظل الاستقرار العام، إنها تحرفهم عن الثورات. ولكن هذه الحكومات لا تنتبه بمافيه الكفاية، إلى أن الروابط السياسية تضاعف أعداد الروابط المدنية، وتسهِّلُ بصورة كبيرة عملها، وأن الحكَّام، في سعيهم لتجنب ضرر خطر، يحرمون أنفسهم دواء ناجعًا. عندما ترى الأميركيين يشكلون الروابط بحرية كل يوم، من أجل نصرة رأيهم السياسي أو الدفع برجل دولة إلى السلطة، أو حرمان آخر من نفوذها، فسوف يصعب عليك أن تفهم كيف لرجال على هذه الدرجة من الاستقلالية ألّ يسقطوا في المحظور في أي لحظة.

وإذا تأملت من ناحية أخرى العدد اللامتناهي للمؤسسات الصناعية التي تدار بصورة مشتركة في الولايات المتحدة، ورأيت الأميركيين في كل مكان يعملون بلا توقف على تنفيذ الأهداف المهمة والصعبة، التي يمكن لأي ثورة أن تربكها، فسوف تفهم بسهولة لماذا هؤلاء الناس المشغولون لهذا الحد، ليسوا مهتمين بإقلاق الدولة ولا بتخريب الاستقرار العام الذي يفيدون منه.

ولكن هل يكفي إدراك الأمور بصورة منفصلة بعضها عن بعض أو ليس من الضروري اكتشاف العقدة التي تشدُّ أواصرها؟ إنه في حضن الروابط السياسية، نرى الأميركيين من كل الولايات، ومن كل العقليات وكل الأعمار يستوحون الميل العام إلى فكرة الرابطة والتآلف مع استخدامها. فهنا يرون أنفسهم عددًا كبيرًا، يتزاحمون ويتفاعلون معًا في أنواع المؤسسات كافة. وينقلون بعدها إلى الحياة المدنية المفاهيم التي اكتسبوها ويستخدمونها على ألف وجه.

وهكذا فإن الأميركيين وهم ينعمون بحرية خطرة، يتعلمون فن جعل مخاطر هذه الحرية أقل مضرَّة.

وإذا نحن اخترنا لحظات محددة في وجود أي أمة، من السهل أن نبرهن على أن الروابط السياسية تقلق الدولة وتشلُّ الصناعة، ولكن إذا تناولنا الحياة الكاملة للشعب، يصبح من اليسير أن نبرهن على أن حرية تشكيل الروابط في المجال السياسي تتلائم رفاه المواطنين وحتى سكينتهم.

لقد سبق وقلتُ في الجزء الأول من هذا الكتاب إن "الحرية غير المحدودة في الانخراط في الروابط، لا يمكن خلطها مع حرية الكتابة، فإحداهما هي في الوقت عينه، أقل ضرورة وأكثر خطورة من الأخرى. ويمكن للأمة أن تعيّن الحد بينهما من دون أن تكفَّ عن كونها سيدة نفسها، وهي تُضطر أحيانًا إلى هذا التعيين من أجل بقاء سيادتها ". ولقد أضفتُ بعدها: "لا يمكن أن نخفي أن الحرية اللامحدودة في تشكيل الروابط السياسية، هي من بين كل الحريات، الأخيرة التي يمكن لشعب أن يتحملها، فهي إذا لم توقعه في الفوضى تجعله يتلمسها في كل لحظة .

وهكذا، فأنا لا أعتقد أبدًا أن أمة تستطيع أن تمنح مواطنيها بشكل دائم الحق المطلق في إنشاء الروابط في المجال السياسي، وأشك حتى أن يكون من باب التعقل، في أي بلدٍ وأي حقبة عدم تعيين حدود لحرية تشكيل الروابط.

إن شعبًا كهذا لن يستطيع الحفاظ على السام في داخله، ولا أن يوحي باحترام القوانين ولا أن يؤسس لحكومة يمكن أن تدوم، إذا لم يتضمنِ حق تشكيل الروابط ضمن حدود ضامرة. إن حسنات الروابط غنيّة بلا شك، وأعتقد أن من أجل نوال منافعها أو الحفاظ عليها، على الأمة أن تقبل بأن تفرض على نفسها وبصورة مؤقتة، قيودًا كبيرة، وعليها أن تعرف كذلك بدقة، تكلفة هذه المنافع.

أنا أتفهم قطع ذراع إنسان من أجل إنقاذه، ولكني لا أقبل أن يجزم أحدٌ أمامي، بأن المعني سوف يحافظ على المهارة التي كان عليها قبل أن يصبح أكتعَ.

الفصل التاسع والعشرون

كيف يحارب الأميركيون الفردانية بعقيدة المصلحة المتفاهم عليها

عندما كانت قيادة العالم بيد عدد من الأفراد الأقوياء والأغنياء، كان هؤلاء يحبّون تبنّي فكرة سامية عن الواجب الإنساني. كان يعجبهم أن يبشروا بكم هو عظيم أن ينسى المرء نفسه، وكم هو مهم فعل الخير بعيدًا عن المصلحة تشبهًا بالرب نفسه. هذه كانت العقيدة الرسمية لذلك الزمن بخصوص الأخلاق.

أنا أشك في أن الناس كانوا أكثر فضيلة في عصور الأرستقراطية مما كانوا عليه في عصور أخرى، ولكن من المؤكد أنه كان يجري الكلام بلا انقطاع عن جمال الفضيلة، ولم يكونوا ليدرسوا إلّا في الخفاء جانب المنفعة فيها. ولكن بقدر ما تطير المخيلة على ارتفاع منخفض، ويركز الإنسان على ذاته، نرى الواعظين يرتعبون من فكرة التضحية ولا يعودون يجرؤون على عرضها على النفس البشرية؛ ويقصرون الأمر على البحث إذا لم يكن الغنم الشخصي للمواطنين يكمن في العمل من أجل سعادة الجميع؛ وعندما يكتشفون إحدى النقاط التي تلتقي فيها المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة وتختلط فيه، فيهرعون لوضعها تحت الضوء؛ ثم شيئًا فشيئًا تتكاثر الملاحظات المثيلة. وما كان مجرد ملاحظة معزولة يصبح نظرية عامة، ويخيل إلينا في النهاية أننا أدركنا أن الإنسان الذي يخدم صنوه الإنسان إنما يخدم نفسه، وأن مصلحته الخاصة تكمن في عمل الخير.

سبق وأظهرتُ في مواضع عديدة من هذا العمل، كيف كان سكان الولايات المتحدة يعرفون على الدوام تقريبًا كيف يدمجون مصلحتهم الخاصة بمصلحة مواطنيهم. وما أريد إبرازه هنا هو النظرية العامة التي تساعدهم على بلوغ ذلك.

في الولايات المتحدة يكاد لا يقال إن الفضيلة جميلة، بل إنها مفيدة، والبرهان على ذلك قائم كل يوم. لا يدعي الأخلاقيون الأميركيون أن على المرء أن يضحي بنفسه من أجل أقرانه، لأنه من المجيد فعل ذلك، ولكنهم يقولون بجرأة أن التضحيات المماثلة ضرورية لمن يقوم بها بقدر ما هي كذلك لمن يفيد منها.

لقد لاحظوا في بلادهم وفي زمانهم، أن الإنسان مشدود نحو ذاته بقوة لا رادَّ لها، وعندما فقدوا الأمل في وقف اندفاعه ما عادوا ليفكروا إلّا في قيادته.

هم لا ينكرون أبدًا اتباع كل إنسان مصلحته الخاصة، ولكنهم يجتهدون من أجل إثبات أن مصلحة كل فرد تكمن في أن يكون نزيهًا.

ولا أريد هنا الدخول في تفاصيل محاججتهم، مما يبعدني عن موضوعي، ولكن يكفيني القول بأنهم أقنعوا مواطنيهم.

لقد مضى زمن طويل منذ أن قال مونتني": (Montaigne) عندما لا تكون الاستقامة دافعي لاتباع الطريق القويم، فسوف أتبعه عندما أكون قد اكتشفت بالتجربة، أنه الطريق الأكثر صوابًا والأكثر فائدة ".

فعقيدة المصلحة ليست جديدة إذًا، ولكن عند الأميركيين المعاصرين، قَبِلها العموم. لقد باتت شعبية ويمكن أن نجدها في عمق أي عمل، كما أنها تخترق الخطابات كافة. ولا نصادفها على شفتي الفقير أقل مما نجدها على شفتي الغني.

في أوروبا، نظرية المصلحة أكثر فظاظة بكثير مما هي عليه في أميركا، ولكنها في الوقت نفسه أقل انتشارًا، بل أقل ظهورًا، ويتم التظاهر كل يوم بفضائل كبرى ما عادت موجودة.

وعلى عكس ذلك، يُعجب الأميركيين أن يشرحوا، مستعينين بالمصلحة طبعًا، نشاطهم الحياتي كله تقريبًا؛ وهم يشرحون، وبشيء من المراعاة، كيف أن حبّهم المستنير لذواتهم يدفعهم بلا انقطاع إلى لتعاون في ما بينهم، ويطور قابليتهم للتضحية الطوعية، من أجل مصلحة الدولة، بجزء من وقتهم وموجوداتهم. وأعتقد أنهم في هذا لا ينصفون أنفسهم، لأننا نلاحظ أحيانًا في الولايات المتحدة كما في أمكنة أخرى، المواطنين يندفعون باتجاه أعمال عفوية وبعيدة عن المصلحة الشخصية وطبيعية لدى الإنسان، لكن الأميركيين لا يعترفون أبدًا بأنهم ينساقون وراء اندفاعات مشابهة، ويفضلون أن يجذبوا الثناء لفلسفتهم في الحياة أكثر مما لأنفسهم.

بإمكاني أن أتوقف هنا من دون أن أحاول الحكم على ما وصفته للتو. عذري في ذلك الصعوبة المتناهية للموضوع، ولكني لا أرغب بالتحجج بذلك، وأفضل أن يطلع القراء على مأربي بوضوح وأن يرفضوا اتباعي، من أن يبقوا معلقين في خانة اللاوضوح.

المصلحة هي بالتأكيد عقيدة قليلة السمو ولكنها واضحة ومضمونة. إنها لا تحاول أن تبلغ أهدافًا كبرى، ولكنها بلا جهد مبالغ فيه تبلغ كل الأهداف المرغوب فيها. وبما أنها على مستوى جميع الأفهام، يمكن لأي كان أن يلتقطها ويستوعبها بسهولة. وبسبب من قدرتها على التلاؤم مع ضعف الناس، فإنها تتحول إلى نفوذ كبير لا تصعب المحافظة عليه ومن خلاله يتم توجيه المصلحة الخاصة ضد نفسها، واستخدامها من أجل توجيه الرغبات، المهماز الذي يثيرها.

ومن المؤكد أن نظرية المصلحة لا تنتج اندفاعات كبيرة في التفاني، ولكنها توحي كل يوم بتضحيات صغيرة لا تستطيع بذاتها تكوين إنسان فاضل، ولكنها تنتج جمعًا من المواطنين حسني السيرة، التصالحيين المعتدلين، المنضبطين والمحتسبين؛ وإذا كانت عقيدة المصلحة لا تقود إلى الفضيلة من خلال الإرادة، فإنها تقرِّب منها كثيرًا من خلال العادات التي تخلقها.

وإذا ما هيمنت عقيدة المصلحة، المتفاهم عليها، على العالم الأخلاقي بشكل كامل، فستصبح الفضائل الاستثنائية، بلا شك، أكثر ندرة. ولكني أعتقد

أيضًا أن أوجه الانحلال الفاقع تصبح أقل انتشارًا. إن عقيدة المصلحة المتواضع عليها تمنع ربما بعض الناس من السمو كثيرًا فوق مستوى الإنسانية العادية، ولكن عددًا كبيرًا من الناس ممن كانوا يهبطون إلى الأسفل، سوف يلاقونها ويتحصنون فيها. وإذا نظرنا إليها من منظور بعض الأشخاص فهي تُنزلهم إلى درجة أدنى، وأما النوع البشري فتُعليه.

لن أخشى القول إن عقيدة المصلحة المشروعة هي من بين سائر النظريات الفلسفية الأكثر ملاءمة لحاجات الناس في زمننا، وإني أرى فيها الضمانة الأقوى التي بقيت لهم ضد أنفسهم. ولذلك وبشكل أساس، يجب على عقل أخلاقيي زماننا أن يتوجه نحوها، وإذا كان هذا العقل يحكم عليها بأنها ناقصة، فيجب تبنيّها على أنها ضرورية.

بالمحصلة، أنا لا أعتقد أن عدد الأنانيين بين ظهرانينا يفوق عددهم في أميركا. الفرق الوحيد هو أن المسألة في أميركا تحت الضوء، وأما هنا فالأمر ليس كذلك. إن كل أميركي يستطيع أن يضحي بجزء من مصالحه الخاصة من أجل إنقاذ ما تبقى، وأما نحن فنريد الاحتفاظ بكل شيء وغالبًا ما يفوتنا كل شيء.

أنا لا أرى من حولي إلّ أناسًا يبدون راغبين كل يوم، في تعليم معاصريهم، من خلال الكلام وقوة المثل، إن النافع ليس خادعًا أبدًا. فهل سأكشف في النهاية من يباشرون بتعليم الناس كيف يكون الصدق مفيدًا؟

ليس هناك من قوة على الأرض يمكنها أن تمنع المساواة المطردة في الأوضاع، من أن تحمل العقل البشري على التفتيش عن المفيد، وأن تجعل كل مواطن قادرًا على أن يتكور في ذاته.

يجب أن نتوقع إذًا أن تصبح المصلحة الفردية أكثر من أي وقت مضى الدافع الرئيس، إن لم يكن الوحيد، لفعل الناس، ولكن يبقى أن نعرف كيف يفهم كل إنسان مصلحته الفردية.

إذا كان المواطنون، وقد باتوا متساوين، قد بقوا جهلة وأجلافًا، فمن الصعب أن تتوقع درجة المغالاة الحمقاء التي يمكن أن تبلغها أنانيتهم، ولا

يمكننا التكهن بأي بؤس مشين سوف يغرقون أنفسهم، خوفًا من التضحية بشيء من رفاههم لمصاحة رفاه أقرانهم.

أنا لا أعتقد أبدًا أن عقيدة المصلحة، كما يُنادى بها في أميركا واضحة بكل تفاصيلها، لكنها تنطوي على عدد كبير من الحقائق الواضحة إلى درجة أنه يكفي إرشاد الناس قليلًا كي يروها. أرشدوهم إذًا بأي ثمن لأن عصر التفاني الأعمى والفضائل الفطرية يهرب بعيدًا عنا، وما أراه يقترب هو الزمن الذي لا يمكن فيه أن تستغني الحرية والسلم العام والنظام الاجتماعي نفسه عن الأنوار.

الفصل الثلاثون

كيف يطبّق الأميركيون عقيدة المصلحة المشروعة في مجال الدين؟

إذا كانت عقيدة المصلحة المشروعة لا تستهدف إلّا هذا العالم، فهي بعيدة عن أن تكون كافية، لأن هناك حجمًا من التضحيات كبيرًا لا يمكن أن يجد المكافأة له إلّا في العالم الآخر؛ ومهما يكن الجهد الذهني المبذول لإثبات جدوى الفضيلة، فسوف يكون من الصعب توفير فرصة العيش الجيد لإنسان لا يريد أن يموت.

من الضروري إذًا، أن نعرف ما إذا كانت عقيدة المصلحة المشروعة تستطيع أن تتصالح بيسر مع المعتقدات الدينية.

إن الفلاسفة الذين يدرِّسون هذه العقيدة يقولون للناس إنه من أجل أن يكون الإنسان سعيدًا في الحياة، عليه أن يحذر رغباته وأن يكبت ما هو مبالغ فيها، وإننا لا يمكن أن نحصل على سعادة دائمة إلّ من خلال رفضه ألف متعة عابرة، كما أن على الإنسان في النهاية أن ينتصر على نفسه بلا توقّف حتى يستطيع أن يخدمها بصورة أفضل.

إن مؤسسي جميع الأديان تقريبًا استخدموا اللغة ذاتها، ومن غير أن يعيِّنوا للناس دربًا آخر، إنهم لم يفعلوا سوى تأخير الهدف، فبدل أن يضعوا في هذا العالم ثمن التضحيات التي يفرضونها، وضعوه في العالم الآخر.

في أي حال، أنا أرفض أن أعتقد أن كل هؤلاء الذين يمارسون الفضيلة بروحية دينية يتصرفون فقط بمنظور المكافأة.

التقيت مسيحيين متحمسين ينسون أنفسهم باستمرار ويعملون بحميَّة من أجل سعادة الجميع، وسمعتهم يدّعون أن كل ذلك من أجل استحقاق خيرات العالم الآخر. ولكني لا أستطيع أن أمنع نفسي من التفكير في أنهم يخدعون أنفسهم. إني أحترمهم كثيرًا ولذا فإني لا أصدقهم.

صحيح أن المسيحية تقول لنا، بواجب أن يفضّل الإنسان أخاه الإنسان على نفسه كي يستحق السماء. ولكن المسيحية تقول لنا أيضًا إننا يجب أن نفعل الخير مع أقراننا بموجب محبة الله، وهذا تعبير رائع، فهكذا يدخل الإنسان بذكائه في الفكر الإلهي، ويرى أن هدف الله هو النظام، فيتحد بحرية مع هذا المخطط الكبير. وبينما هو يضحي بمصالحه الخاصة من أجل هذا التنظيم الرائع لكل شيء، لا ينتظر كمكافأة أكثر من فرح التأمل بالله.

أنا لا أعتقد أن المحرك الوحيد للناس المتدينين هو المصلحة، ولكني أعتقد أن المصلحة هي الوسيلة الرئيسة التي تستخدمها الأديان من أجل قيادة الناس، ولاشك لديَّ في أنها بهذه الوسيلة تحشد الجماعات وتصبح شعبية.

هكذا فإني لا أرى أن عقيدة المصلحة المشروعة تبعد الناس عن العقائد الدينية، بل على عكس ذلك، إني أكتشف كيف إنها تقرّبهم منها.

وأفترض أنه كي يبلغ السعادة في هذا العالم فإنه يقاوم الغريزة بكل أوجهها، ويعقلن ببرودة كل تصرفاته، وأنه بدل أن يستسلم بلا تبصّر إلى عاصفة رغباته الأولى، يكون قد تعلم فَنَّ مغالبتها، واعتاد بلا جهد، أن يضحي بمتعة اللحظة، لمصلحة المتعة الدائمة.

إن إنسانًا كهذا، يؤمن بالدين الذي يبشّر به، لن يثقل عليه بعض العسر الذي يفرضه الدين، فالعقل نفسه ينصح له بذلك، والتقليد هيَّأه مسبقًا للتحمل.

وأنه حتى لو توفرت لديه شكوك بشأن موضوع رجاءاته، فالأمر لن يحبطه بسهولة، وسوف يرى أن من الحكمة أن يخسر بعض خيرات هذا العالم ليحفظ حقوقه في الإرث الهائل الموعود في العالم الآخر.

"أن تُخطىء باعتقادك بصحة الدين المسيحي، فأنت لا تكون خسرت كثيرًا، كما يقول باسكال، ولكن أي بؤس لو أخطأت في اعتقادك بأنه خاطئ!".

الأميركيون لا يصطنعون أبدًا لامبالاة مبتذلة تجاه الحياة الأخرى، ولا يظهرون غطرسة طفولية في احتقار المخاطر التي يأملون بالخلاص منها.

إنهم يمارسون دينهم إذًا، بلا خجل وبلا ضعف، ولكننا نرى عادة، وحتى وسط حماستهم، ما ليس بإمكاني أن أفسِّره من الهدوء والمنهجية والأمر المحسوب، حتى يبدو لي أن العقل قبل القلب هو من يقود خطاهم أمام المذبح.

لا يمارسُ الأميركيون دينهم وفق المصلحة وحسب، بل غالبًا ما يرسمون المصلحة التي تسوِّغ لهم اتِّباع الدين في هذا العالم. لم يتحدّث الكهنة في العصر الوسيط إلا عن الحياة الآخرة [بعد الموت]، ولم يهتموا أبدًا بإثبات أن المسيحي المخلص يمكنه أن يكون سعيدًا هنا.

لكن الواعظين الأميركيين يعودون باستمرار إلى الأرض، ولا يستطيعون صرف أنظارهم عنها إلّا بمشقة. ومن أجل التأثير الأفضل في الجمهور، يظهرون له كل يوم كيف أن المعتقدات الدينية تشجع الحرية والنظام العام، ويصعب عليه غالبًا عند الاستماع إليهم، معرفة ما إذا كان الهدف الرئيس للدين هو نوال السعادة الأبدية في العالم الآخر، أم الحياة السعيدة في هذا العالم.

الفصل الحادي والثلاثون

عن مذاق رغد العيش المادي في أميركا

إن الشغف برغد العيش المادي في أميركا ليس دائمًا حصريًا بل هو عام، وإذا كان الجميع لا يختبرونه بالطريقة ذاتها، فإنهم يلمسونه. إن الحرص على تلبية حاجات الجسد، حتى أقلِّها، وتلبية رغبات العيش الصغيرة، تأخذ بلباب الناس عمومًا.

وشيء من هذا القبيل يظهر أكثر فأكثر في أوروبا.

ومن الأسباب المنتجة لهذه المفاعيل المتشابهة في العالميْن، هناك الكثير مما يقرِّبه من موضوعي وسوف أشير إليه.

عندما تتثبت الثروات وراثيًا في العائلات نفسها، نرى عددًا كبيرًا من الناس يستمتع برغد العيش المادي، من دون أن يعاني حصرية رغد العيش هذا.

إن أكثر ما يمسُّ قلب الإنسان ليس التملك الهادئ لسلعة ثمينة، بل الرغبة غير المشبعة تمامًا في امتلاكها، والخوف الدائم من فقدانها.

في المجتمعات الأرستقراطية، حيث لم يعرف الأغنياء حالة تختلف عن حالتهم، فإنهم لا يهجسون بخوف من وضع قد يتغيّر، فهم بالكاد يتخيّلون وضعًا آخر. ورغد العيش المادي لا يمثل بالنسبة إليهم هدف الحياة بل هو طريقة حياة، ويعتبرونه بمعنى ما واقعًا معيشًا ويستمتعون به عفويًا.

إن الميل الطبيعي والفطري الذي يشعر به الناس تجاه رغد العيش الذي يجد نفسه مُلبّى بلا جهد ولا قلق، يجعل النفوس تتجه إلى أمور أخرى، وتنشدّ إلى قضايا أصعب وأكبر تثير حماستها وتجذبها.

هكذا، فإن أعضاء الأرستقراطية يظهرون وسط المباهج المادية تعاليًا ازدرائيًا لهذه المباهج، ويجدون في أنفسهم قوة فريدة عندما يضطرون في النهاية إلى افتقادها. إن كل الثورات التي هزَّت الأرستقراطيات أو دمرَّتها، أظهرت السهولة التي من خلالها يستطيع الناس المعتادون على الكماليات أن يمتنعوا عن الضروريات، بينما الناس الذين بلغوا البحبوحة بعد كدح، يستطيعون بالكاد مواصلة العيش بعد فقدانها.

وإذا انتقلتُ من المراتب العليا إلى الفئات الدنيا فسوف أرى مفاعيل مشابهة، ولو بعلل مختلفة.

في الأمة التي تسيطر الأرستقراطية على مجتمعها وتكرِّس جموده، يعتاد الفقراء في نهاية الأمر على فقرهم والأغنياء على ثرائهم. فالموسرون لا يأبهون أبدًا للرفاه المادي لأنهم يمتلكونه بلا ضنك، والفقراء لا يفكرون فيه أبدًا لأنهم يائسون من بلوغه، ثم إنهم لا يعرفونه كي يتوقوا إليه.

في مجتمعات كهذه، تندفع مخيّلة الفقير نحو العالم الآخر؛ إن بؤس الحياة الحقيقية يعتصرها، فتهرب منها وتروح تبحث عن متعها في مكان آخر.

وعلى عكس ذلك، عندما تختلط المراتب وتتدمر الامتيازات، وعندما تتفتت الملكيات وتنتشر الحرية والاستنارة، فإن مخيّلة الفقير تستحضر رغد العيش، ويستحضر عقل الغني الخوف من فقدانه. وتتكون جملة من الثروات المتوسطة، من يملكها ما يكفي من المتع المادية كي يدرك مذاقها، ولكن ليس كثيرًا كي يكتفي منها، فهو لا يحصل عليها إلّا بالجهد الجهيد ولا يبقي عليها إلّا بالقلق.

إن أصحاب الثروات هؤلاء يحرصون بصورة دائمة على مطاردة أو التقاط هذه المتع غير الناجزة، بل الزائلة.

إني أبحث عن شغف طبيعي خاص بأناس، تحضّهم وتحصرهم في آن وضاعة منبتهم وشحّة ثروتهم، ولا أجد أبدًا ما هو أكثر ملاءمة من شغف رغد العيش. إن شغف رغد العيش المادي هو بجوهره شغف الطبقة الوسطى، فهو

يكبر ويتسع مع هذه الطبقة، ومعها يصبح مهيمنًا أيضًا. ومن هذا الموقع يكسب الشغف المراتب العليا للمجتمع وينحدر إلى وسط الشعب.

لم ألتقِ في أميركا مواطنًا على درجة من الفقر لا ينظر برجاء وحسد إلى متع الأغنياء، ولا تتشبث مخيلته مسبقًا بالخيرات التي يصرُّ القدر على ألّا يمنحها له.

من جهة أخرى، لم ألحظ قط لدى الأغنياء في الولايات المتحدة، هذا الازدراء المتعالي لرغد العيش المادي، والذي يظهر أحيانًا وسط الأرستقراطيات الأكثر ترفًا وانحلالًا.

إن هؤلاء الأغنياء كانوا في معظمهم فقراء سبق لهم أن شعروا بوخز الحاجة، وقد قاتلوا طويلًا أقدارًا مناوئة، والآن وقد كسبوا المعركة فإن أوجه الشغف التي واكبت هذا الصراع سوف تستمر؛ وسيبقون كالسكارى وسط هذه المتع الصغيرة التي طاردوها طوال 40 عامًا.

في الولايات المتحدة كما في غيرها، تقع على عدد كبير من الأغنياء الذين جنوا ثرواتهم من خلال الإرث، ويعيشون في رخاء لم يجهدوا أنفسهم من أجل نواله. ولكن حتى هؤلاء لا يُظهرون تعلقًا أقل بمتع الحياة المادية. لقد أصبح حب رغد العيش، الميل الوطني المسيطر، وتيار الشغف البشري يميل في هذا الاتجاه، ويجر كل شيء في سياقه.

الفصل الثاني والثلاثون

عن المفاعيل الخاصة التي يحدثها شغف المتع المادية في الأزمان الديمقراطية

يمكن الاعتقاد، بناءً على ما سبق، أن حب المتع المادية سوف يدفع بالأميركيين شيئًا فشيئًا نحو اضطراب العادات، ويهزُّ العائلات ويقامر بمصير المجتمع نفسه.

لكن الأمر ليس هكذا: فالشغف بالمتع المادية ينتج عنه في قلب الديمقراطيات مفاعيل تختلف عن تلك التي عند الشعوب الأرستقراطية.

يحصل أحيانًا أن الكلل في الأعمال، وشدَّة الغنى، ودمار المعتقدات وانحطاط الدولة، تميل شيئًا فشيئًا بقلب الأرستقراطية نحو المتع المادية. ففي بعض الأحيان يحصل أن قوة الأمير أو ضعف الشعب، من دون أن تصادر أموال النبلاء، تجبرهم على التخلّي عن السلطة، وتغلق الطريق أمامهم باتجاه المشاريع الكبرى، وتتركهم على قلق مع رغباتهم، فيرتدّون نحو ذواتهم ويحاولون عبر متع الجسد نسيان عظمتهم السالفة.

عندما يتّجه أعضاء محفل أرستقراطي، بصورة حصرية، نحو الشغف بالمتع المادية، فإنهم يوظفون في هذا الجانب كل الطاقة التي اكتسبوها من الممارسة الطويلة للسلطة.

فالبحث عن رغد العيش لا يكفي بالنسبة إلى هؤلاء؛ إنهم يسعون وراء الانحلال الباذخ، والإغواء الفاقع، ويكرسون للمادة عبادة فخمة، ويبدون راغبين في التجلي في فن إفساد عقولهم.

وكلما سبق للأرستقراطية أن كانت قوية ومجيدة وحرة، أظهرت انحطاطها. وأجرؤ على القول إنها بقدر ما كانت متألقة بفضائلها، سيكون بريق رذائلها.

إن الميل إلى لمتع المادية لا يقود الشعوب الديمقراطية إلى شطط مماثل. وحب رغد العيش يتجلى بشغف قوي، حصري وعام ولكن منضبط. لن يكون هناك بناء قصور واسعة، أو محاولات لقهر الطبيعة أو التحايل عليها، أو استنزاف العالم من أجل تلبية شغف شخص فرد بصورة أفضل. بل يتعلق الأمر بإضافة قامات عدة إلى حقوله، أو غرس بستان، أو زيادة حجم منزل، وعلى العموم، محاولة جعل الحياة مريحة وأكثر يسرًا في كل لحظة، واتقاء العوز، وتلبية الحاجات، حتى أصغرها، من دون جهد وبأقل تكلفة. إنها أمور صغيرة، ولكن النفس تعلق بها. إنها الحاجات القريبة، حاجات كل يوم التي تكاد بالنسبة إليها أن تغطي على العالم، وحتى أنها، في بعض الأحيان تحول بينها وبين الله.

وقد يقال إن هذا شأن المواطنين ذوي الثروات المتوسطة، فالأغنياء سيُظهرون ميولًا شبيهة بتلك التي كانوا يظهرونها في أزمان الأرستقراطية. إني لا أوافق على ذلك.

على صعيد المتع المادية في زمن الديمقراطية، لن يُظهر المواطنون الأكثر غنى ميولًا شديدة الاختلاف عن الشعب، إما لأنهم خارجون من صُلبه ويشاركونه ميوله، وإما لأنهم يعتقدون بوجوب الانضباط لهذه الميول. لقد اتخذت شهوانية الجمهور، في العصور الديمقراطية، شكلًا معتدلًا وهادئًا، وجب على النفوس جميعها أن تمتثل لها؛ إذْ يصعبُ التفلّت من القواعد المشتركة، أكان لجهة العيوب أم لجهة الفضائل.

إن الأغنياء الذين يعيشون في الأمم الديمقراطية، يسعون إذًا، إلى تلبية حاجاتهم حتى أدناها، أكثر من السعي وراء المتع غير العادية. إنهم يُلبّون عددًا كبيرًا من الرغبات الصغيرة ولا يتعاطون أي شغف كبير مضطرب، وهكذا فهم يسقطون في الميوعة أكثر مما في الفجور.

إن هذا الميل الخاص إلى المتع المادية الذي يتصوره الناس في الأزمان الديمقراطية، لا يتعارض أبدًا مع النظام، بل على العكس من ذلك، هو بحاجة إلى النظام كي تصبح تلبيته ممكنة. وهو ليس عدو انتظام العادات، فالعادات الجيدة تعزز الهدوء العام وتشجع على العمل. وغالبًا ما يختلط انتظام العادات مع نمط من الأخلاقية الدينية، حيث الرغبة في أفضل الممكن في هذا العالم، ولكن من دون التخلي عن الفرص في العالم إلى آخر.

إن من بين السلع المادية ما يكسبُ اقتناؤه صفة جرمية، وهناك حرص على الامتناع منه. وهناك منافع أخرى يُقرها الدين وتسمح بها الأخلاق، فَنُسَلِّمُ لها القلب والمخيلة والحياة بلا تحفظ، وتغيب عن الأنظار، في هذه الحمأة، الأمور الأثمن التي تصنع مجد النوع البشري وعظمته.

ما أنتقده في المساواة ليس جذب الناس إلى مطاردة المتع الممنوعة، بل الاستغراق الكامل لهؤلاء في البحث عن المتع المباحة.

هكذا، من الممكن أن يقوم في العالم نمط من المادية الشريفة التي لا تفسدُ النفوس ولكنها توهنها فترخِّي نوابضها كافة.

الفصل الثالث والثلاثون

لماذا يُظهر بعض الأميركيين هذا القدر من الحماسة للروحانية؟

على الرغم من أن الرغبة في الاستحواذ على متع هذا العالم تشكل الشغف الغالب عند الأميركيين، فهناك لحظات توقف تبدو فيها روحهم أنها تخلّصت فجأة من كل الروابط المادية التي تقيّدها، واندفعت نحو السماء.

إننا نصادف أحيانًا، في ولايات الاتحاد كافة، وخصوصًا في مناطق الغرب المتوسط السكان، وعاظًا يتجولون من مكان إلى آخر بالبشرى الإلهية.

إن عائلات بكاملها، بشيوخها ونسائها وأطفالها، تجتاز الأماكن الصعبة وتخترق الغابات المقفرة لتأتي من البعيد لتستمع إليهم، وعند التقائهم لنهارات وليالٍ عدة، ينسون، من خلال الإصغاء إليهم، العناية بأمورهم، بما فيها الاهتمام بالحاجات الملحة لأبدانهم.

إننا نجد في قلب المجتمع الأميركي، هنا وهناك، أرواحًا ممتلئة بروحانية متأججة تكاد تكون وحشية، مما لا نشاهده في أوروبا. وتنشأ فيها من وقت إلى آخر شيع غريبة تجتهد في شق طرق استثنائية نحو السعادة الأبدية. إن هذه الاندفاعات الدينية منتشرة جدًا.

وعلى ذلك ألّا يفاجئنا.

ليس الإنسان هو من أعطى نفسه التوق إلى ما هو غير متناهٍ، والحب لما هو أبدي. إن الميول الفطرية السامية لا تولد أبدًا من نزوة تمليها إرادته، بل لها

أساسها الثابت في طبيعته، وهي موجودة مستقلّه عن جهده. إن بإمكانه أن يعيق هذه الميول أو أن يشوّهها، ولكن ليس أن يدمرها.

للروح حاجات يجب تلبيتها، ومهما يجهد المرء للنأي بنفسه عنها، فإنه سوف يملُّ بسرعة، ويقلق ويضطرب وسط متع الحواس.

وإذا ركزت أغلبية البشر كل اهتمامها في البحث عن الخيرات المادية، فبالإمكان توقع ردَّة فعل روحية هائلة عند بعض الناس، فيندفعون في العالم الروحاني خوفًا من البقاء محشورين في القيود الضيقة التي تفرضها عليهم أبدانهم.

يجب عدم الاستغراب إذًا لو صادفنا في قلب مجتمع لا يحلم إلّا بالأرض، عددًا قليلًا من الأشخاص لا يريد النظر إلّا إلى السماء. وسوف يفاجئني ألّا تبرز وتتطور حركة تزهُّد وسط شعب منشغلٍ فقط برغد عيشه.

يقال إن اضطهادات الأباطرة وممارسات التعذيب في الحلبة هي التي ملأت الصحارى بالمتأملين، وأنا أعتقد أن ما فعل ذلك هو ملذَّات روما وفلسفة أثينا الأبيقورية.

لو لم تكن الحالة الاجتماعية والأوضاع والقوانين تضبط بقوة العقل الأميركي الباحث عن متع الحياة، لأمكن الاعتقاد أنه، في اهتمامه بالأمور غير المادية، يظهر تحفظًا وخبرة أكبر ويصدر عن اعتدال بلا عناء. لكنه يشعر أنه سجين في حدود لا يراد له أن يخرج منها. وبمجرد أن يتجاوز هذه الحدود، لا يعرف أين يستقر، ويركض غالبًا بلا توقف ويتعدى حدود الحس المشترك.

الفصل الرابع والثلاثون

لماذا يبدي الأميركيون هذا القلق على الرغم من رفاهيتهم؟

ما زلنا نصادف أحيانًا في بعض المناطق المنعزلة من العالم القديم، تجمعات سكانية صغيرة تبدو كما لو كانت منسية وسط هذه الجلبة العالمية؛ تجمعات بقيت على جمود، بينما كل شيء يتحرك من حولها. إن معظم هذه الشعوب كان غارقًا في الجهل والبؤس، لا يشارك أبدًا في شؤون الحكم الذي غالبًا ما يقمعه. على الرغم من ذلك، كان هؤلاء يظهرون عادة وجهًا هادئًا وميلًا إلى الدعابة.

رأيت في أميركا الناس الأكثر حرية والأكثر تنوّرًا، في الوضع الأكثر مبعثًا على السعادة في العالم، وقد بدا لي أن نوعًا من الغمامة كان يغطي قسماتهم، لقد بدوا مثقلين وربما حزانى حتى وسط أفراحهم.

السبب الرئيس لذلك أن الأولين لا يفكرون في الآلام التي يقاسونها بينما الآخرون يحلمون بلا توقف بالخيرات التي لا يملكونها.

إنه لأمر غريب أن نرى الحماسة المتقدة التي يطارد بها الأميركيون رغد العيش، وكم يبدون معذّبين طوال الوقت بقلق غامض لكونهم لم يختاروا الطريق الأقصر التي تقود إليه.

القاطن في الولايات المتحدة يتمسك بخيرات هذا العالم، كما لو كان واثقًا من أنه لن يموت، ويندفع لالتقاط ما هو بمتناوله، وكان يخشى، في كل

لحظة، أن يموت قبل استمتاعه به. إنه يقبض على كل شيء، ولكن من دون أن يضمنه بقوة، ثم يتركه يفلتُ سريعًا من بين يديه كي يعدو خلف متع جديدة.

الإنسان في الولايات المتحدة يبني، بعناية، مسكنًا ليمضي فيه أيامه الأخيرة، ويبيعه في أثناء وضع دعامة السقف؛ يغرس حديقة ثم يؤجّرها بينما يقترب موعد تذوّقه ثمارها؛ يستصلح حقلًا ويترك للآخرين الاهتمام بالحصاد: يقبل على مهنة ثم يتركها؛ يمكث في مكان ثم لا يلبث أن يذهب إلى مكان آخر حاملًا معه رغباته المتبدلة. إذا صادف بعض الهدوء، في أعماله الخاصة، سرعان ما يغوص في إعصار السياسة. ومع اقتراب نهاية العام المليء بالعمل، عندما يتبقى له بضعة أيام للراحة، يُنقِّلُ حشريته القلقة هنا وهناك في الأرجاء الواسعة للولايات المتحدة.

يفاجئه الموت أخيرًا، ويوقفه قبل أن يكون قد تعب من مطاردة عديمة الجدوى لسعادة كاملة تهرب منه باستمرار.

من الوهلة الأولى يفاجئنا هذا الاهتياج الغريب الذي يبديه بعض الناس السعداء وسط البحبوحة التي يعيشونها. لكن هذا المشهد قديمٌ قِدَم العالم، أما الجديد فهو أن ترى جميع الناس يشاركون فيه.

إن الميل إلى المتع المادية يجب أن يُعتبر المصدر الأول لهذا القلق السرِّي الذي يظهر في أفعال الأميركيين، وهذا التقلب الذي يضربون به المثل كل يوم.

إن من انطوى قلبه على البحث عن متع هذا العالم وحسب، هو امرؤ على عجلة من أمره، لأن ليس لديه إلّا وقت محدود لإيجادها والحصول عليها والاستمتاع بها. إن وعيه بِقِصَرِ الحياة يحرِّضه بلا توقف. وبصرف النظر عن الخيرات التي يمتلكها، فهو يتخيل في كل لحظة ألف متعة سوف يمنعه الموت من تذوّقها، إذا لم يحث الخطى. إن هذه الفكرة تملأ قلبه بالمخاوف، بالقلق والندم، وتجعل نفسه في اضطراب لا ينقطع، يدفعه في كل لحظة إلى تغيير أهدافه ومكانه.

وإذا أُضيف إلى شغف الحياة المادية حالة اجتماعية لا يبقى العُرف والقانون أحدًا في مكانه، فإن ذلك يشكل إثارة كبيرة تضاف إلى قلق الروح: فنرى الناس يبدِّلون دروبهم باستمرار خوفًا من أن تضيع منهم الطريق الأقصر التي تقودهم إلى السعادة.

ويسهلُ، من ناحية أخرى، أن نتصور أن الناس الذين يبحثون بشغف عن مِتع مادية يرغبون فيها بقوة، سوف ينفرون منها بسهولة، وما دام الهدف هو الاستمتاع، فيجب أن تكون الوسيلة لبلوغه سريعة وسهلة، وإلّا فإن العناء من أجل الحصول على المتعة يتجاوز المتعة ذاتها. فمعظم الأنفس إذًا متوقدة ورخوة في الوقت نفسه، عنيفة ومتوترة. وغالبًا ما تكون الخشية من الموت أقل من خشية المثابرة بالجهد نحو الهدف ذاته.

وتوصل المساواة، وعبر طريق أكثر مباشرة أيضًا، إلى العديد من المفاعيل التي وصفتُها للتو.

عندما تكون امتيازات الولادة والثروة كافة قد تدمرت، وباتت المهن كلها متاحة للجميع، ويمكن لمن يريد أن يبلغ قمة كلٍ منها، يتراءى أن مهنة واسعة وسهلة قد انفتحت أمام طموح الناس، ويروحون يتصورون عن طيبة خاطر أنهم مدعوون إلى مصائر كبرى. ولكنها نظرة خاطئة تتكفل التجربة بتصحيحها كل يوم. إن المساواة نفسها التي تسمح لكل مواطن بتصوّر آمال رحبة، تجعل كل المواطنين ضعفاء كأفراد. إنها تحدُّ قواهم من كل جانب، في الوقت الذي تسمح لأمانيهم بالاتساع.

إنهم ليسوا عاجزين ذاتيًا وحسب، بل يجدون عند كل خطوة، أيضًا عقبات هائلة لم يكونوا قد لاحظوها.

لقد دمَّروا امتيازات بعض أقرانهم المعطلة، فاصطدموا بمنافسة الجميع. وغيَّر التخمُ شكله ولم يغيِّر موضعه. فعندما يكون الناس متشابهين تقريبًا، ويسلكون الطريق نفسها، سوف يكون من الصعب جدًا أن يتمكن أحدهم من السير سريعًا وأن يخترق الحشد المرصوص الذي يحيط به ويضغط عليه.

إن هذا التناقض الدائم الذي يقوم بين الميول الفطرية التي تولدها المساواة والوسائل التي توفرها من أجل تلبيتها يُعذِّبُ الأرواح ويتعبها.

ومن الممكن أن نتصور أناسًا بلغوا درجة معينة من الحرية ترضيهم تمامًا، فهم يتمتعون باستقلالهم من دون قلق ولا اندفاع أيضًا. ولكن الناس لا يؤسسون أبدًا لمساواة ترضيهم.

ومهما أُتيح لشعب أن يبذل من جهد، فلن يستطيع أن يجعل الأوضاع متساوية تمامًا بين أفراده. وإذا ابتلي بتعسِ الوصول إلى مستوى التساوي المطلق والكامل، فسوف يبقى أيضًا عدم التساوي لجهة الذكاء الذي هو هبة من الله ويستعصي على القوانين.

ومهما تكن الحال الاجتماعية ديمقراطية وكذلك البنية السياسية للشعب، يمكن أن نَحسبَ أن كل مواطن سيرى إلى جانبه على الدوام جملة من القضايا التي تقهره، ويمكن أن نتوقع أن نظره سوف يتجه بقوة إلى هذه الجهة فقط. عندما يكون عدم المساواة هو القانون المشترك في مجتمع ما، فإن الأوجه النافرة لعدم المساواة لن تصدم العين أبدًا. وعندما تكون درجة المساواة متقدمة، فإن التفاوتات، حتى البسيطة منها، تبدو جارحة. ولهذا، فإن عدم تلبية الرغبة بالمساواة يظهر بقدر ما تكون المساواة متقدمة.

عند الشعوب الديمقراطية ينال الناس بيسرٍ قدرًا من المساواة ولكنهم لا يستطيعون بلوغ القدر الذي يريدونه. المساواة تتراجع أمامهم كل يوم، ولكن من دون أن تغيب أبدًا عن أنظارهم، وهي في تراجعها تدعوهم إلى مطاردتها. وباستمرار يعتقدون أنهم سوف يمسكون بها، ولكنها تفلت دومًا من قبضتهم. إنهم يرونها عن قرب كافٍ ليتعرّفوا إلى جاذبيتها، ولكنهم لا يقتربون منها بما يسمح بالاستمتاع بها، ويموتون قبل أن يكونوا قد نالوا حلاوتها تمامًا.

إلى هذه الأسباب يجب أن نعزو الكآبة الفريدة التي يُظهرها غالبًا سكان البلاد الديمقراطية على الرغم من بحبوحتهم، وهذا النفور من الحياة الذي يمسك بتلابيبهم، في بعض الأحيان، وسط عيشة هادئة وميسورة.

نحن في فرنسا، نشكو من ارتفاع حالات الانتحار؛ في أميركا يندر الانتحار، ولكنهم يؤكدون أن الجنون هو أكثر شيوعًا من أي مكان آخر.

إنها أعراض مختلفة للمرض نفسه.

الأميركيون لا يقتلون أنفسهم أبدًا، رغم توترهم، فالدين يمنعهم من فعل ذلك، ولأن المادية لا تكاد توجد، على الرغم من تعميم شغف العيش المادي.

إن إرادتهم تقاوم، ولكن غالبًا ما ينهزم عقلهم.

في الأزمان الديمقراطية تكون المتع أكثر تأججًا مما هي عليه في الأزمنة الأرستقراطية، ويكون عدد متذوقي هذه المتع كبيرًا على وجه خاص. ولكن من ناحية أخرى، تصاب الآمال والرغبات غالبًا بالخيبات، والنفوس تكون أكثر اضطرابًا وقلقًا والهموم كاوية أكثر.

الفصل الخامس والثلاثون

كيف يتوحّد الميل إلى المتع المادية عند الأميركيين مع حب الحرية والعناية بالشأن العام؟

عندما تتحول دولة ديمقراطية إلى المَلكية المطلقة، فإن النشاط الذي كان ينصبّ سابقًا على الشؤون العامة وعلى الشؤون الخاصة، سوف يتركّز فجأة على الأخيرة؛ فينتج من ذلك بحبوحة مادية كبيرة لبعض الوقت، ولكن سرعان ما سوف تتباطأ الحركة ويتوقف الإنتاج.

لا أعرف إذا كان بالإمكان الكلام عن شعب واحد صناعي وتاجر، منذ الصّوريين حتى الفلورنسيين والإنكليز، لم يكن شعبًا حرًا. هناك، إذًا، صلة دقيقة وعلاقة ضرورية بين مسألتين: الحرية والصناعة.

هذا صحيح، على العموم، بالنسبة إلى الأمم جميعها، ولكن بشكل خاص بالنسبة إلى الأمم الديمقراطية.

برهنت في ما سبق كيف أن الناس الذين يعيشون في أزمان المساواة، كانت لديهم حاجة دائمة إلى الترابط، كي ينالوا، تقريبًا كل الخيرات التي يتمنون. وبرهنت، من جهة أخرى، كيف أن الحرية السياسية الواسعة كانت تحسِّنُ فَنَّ الترابط وسطهم وتعمّمه. إن الحرية في هذه الأزمان مفيدة على نحو خاص من أجل إنتاج الثروات. وعلى عكس ذلك، يمكن أن نرى أن الطغيان، هو على وجه خاص، عدوٌ لذلك.

إن طبيعة سلوك السلطة المطلقة في الأزمان الديمقراطية ليست القسوة ولا التوحش، بل التدقيق المبالغ في التفاصيل وسلوك التنكيد. إن هذا الضرب

من الطغيان لا يطرح البشرية أرضًا عند قدميه، ولكنه يتعارض مباشرة مع متطلبات التجارة والصناعة.

هكذا، فإن الناس في الأزمان الديمقراطية، بحاجة إلى أن يكونوا أحرارًا، من أجل أن يحصلوا بيسرٍ، وبصورة دائمة، على المتع المادية التي يطمحون إليها.

ولكن يحصل أحيانًا أن الميل الجارف الذي يحمله هؤلاء لهذه المتع نفسها، يجعلهم ضحايا لأوّلِ صاحب أمرٍ ونهي. وينقلب شغفُ رغدِ العيش على نفسه، ويقصي موضوع الاشتهاء من دون أن يلاحظه.

وهناك في الواقع معبر شديد الخطورة في حياة الشعوب الديمقراطية.

عندما يتطور الميل إلى المتع المادية عند أحد الشعوب بأسرع مما تفعل الأنوار وتقاليد الحرية، تجيء لحظة ينجرف فيها الناس، كما لو كانوا خارج السيطرة على ذواتهم، أمام هذه السلع الجديدة التي استعدوا لحيازتها. ولما كانوا مهجوسين بالإثراء كهمٍّ وحيد، فإنهم لا يلحظون الصِلة الدقيقة التي تربط الثروة الخاصة لكل منهم بالرفاه العام. وهكذا، ليس هناك من ضرورة لانتزاع الحقوق التي يمتلكها هؤلاء المواطنون بل يتركونها طوعًا تهرب منهم. إن ممارستهم واجباتهم السياسية تبدو لهم إضاعة وقت مؤسفة تصرفهم عن عملهم. وإذا ما تعلق الأمر باختيارهم ممثليهم، أو بمساعدة السلطة، أو بمعالجة مشتركة لشأن مشترك، سوف ينقصهم الوقت لذلك، فهم لا يبددون وقتهم الثمين في الأعمال غير النافعة، فهذه ألعاب بطّالين لا تتناسب مع أناس وقورين ومشغولين بالمصالح الجدية في الحياة. ويعتقد هؤلاء الناس أنهم يتبعون مذهب المصلحة، ولكنهم لا يملكون عنه في الواقع إلّا فكرة مبتذلة، ومن أن يسهروا بصورة أفضل، على ما يسمونه شؤونهم، فهم يهملون الشأن الرئيس المتعلق ببقائهم أسياد أنفسهم.

وإذا كان المواطنون العاملون لا يريدون التفكير في الشأن العام، والطبقة القادرة على الاهتمام ما عادت موجودة، فإن موقع السلطة يصير كما لو كان خاويًا.

وإذا برز في هذه اللحظة طامحٌ ليستولي على السلطة، فسوف يجد الطريق مفتوحة أمام أشكال الاغتصاب كافة.

وإذا حرص الغاصب خلال بعض الوقت على أن تزدهر جميع المصالح المادية، فسوف يسامح بالنسبة إلى ما تبقى. فليضمن ضبط الأوضاع. إن أصحاب الشغف بالمتع المادية يكتشفون عادة كيف أن الاضطراب في ممارسة الحرية يعرقل الازدهار، قبل أن يكتشفوا كيف أن الحرية تساعد على نواله. ولذا، فعند أول اضطراب بسيط من الاضطرابات العامة التي تحدث وسط المتع الصغيرة لحياتهم الخاصة، نراهم يتنبهون ويقلقون؛ فهم قد استبدَّ بهم الخوف طويلًا من الفوضى، وجعلهم في حالٍ لا تتوقف من الترقب القلق، وعلى استعداد لأن يتجندوا ضد الحرية عند أول اضطراب.

أنا أوافق ببساطة على أن الاستقرار العام خير عميم. ولكني لا أريد أن أنسى أن من خلال النظام الشديد وصلت جميع الشعوب إلى الطغيان. وهذا لا يعني بالتأكيد أن على الشعوب أن تزدري الاستقرار العام، ولكن عليها ألّا تكتفي بذلك؛ فالأمة التي لا تطلب من حكومتها إلّا حفظ النظام، هي أمةٌ مستعبدة في أعماق نفسها. إنها عَبْدةٌ لرغد عيشها، ولذا فبإمكان من هو مؤهل لتقييدها أن يظهر.

إن طغيان الزُمر لا يبعث على الخشية أقل مما يفعله طغيان الفرد.

عندما لا ترغب كتلة المواطنين بالاهتمام سوى بالشؤون الخاصة، يمكن للأصغر بين الأحزاب ألّا ييأس من أن يصبح سيِّد الشؤون العامة.

ليس من النادر إذًا، أن نرى على مسرح العالم الواسع، وكذلك على مسارحنا، حشودًا يمثلها بضعة أفراد. وهؤلاء يتكلمون وحدهم باسم حشد غائب أو غافل، ووحدهم يتصرفون وسط الجمود العام، ويسيطرون وفقًا لنزواتهم على كل شيء؛ يغيرون القوانين ويجورون على التقاليد وفق ما يرتأون، ومن ثم تستغرب كيف يمكن شعبًا كبيرًا أن يسقط في أيدي عدد قليل من الضعفاء وغير الجديرين.

حتى الآن، تجنب الأميركيون لحسن حظِّهم، المصاعب التي تكلمتُ عليها توًّا، وعلى هذا يستحقون حقيقة أن نعبّر لهم عن إعجابنا.

لعلَّ ليس هناك من بلدٍ في العالم، تصادف فيه العدد الأقل من العاطلين عن العمل وحيث كل العاملين يسعون بقوة نحو رغد العيش، كما هي الحال في أميركا. ولكن إذا كان شغف الأميركيين بالمتع المادية عنيفًا، فهو ليس أعمى على الأقل، وإذا كان العقل عاجزًا عن تلطيفه فهو يقوده.

يهتم الأميركي بمصالحه الخاصة كما لو كان وحيدًا في العالم، وفي اللحظة التالية ينغمس في الشأن العام، كما لو كان قد نسي شؤونه الخاصة. فحينًا يبدو مسكونًا بالطمع الأكثر أنانية، وحينًا آخر بالوطنية الأكثر توقدًا. إن قلب الإنسان لا يستطيع أن يكون موزعًا على هذه الصورة. إن قاطني الولايات المتحدة يظهرون شغفًا على درجة من القوة والتشابه، لحريتهم ورغد عيشهم في الوقت نفسه، ما يبعث على الاعتقاد أن أوجه الشغف تتحد وتختلط في مكان ما من روحهم. إن الأميركيين في الواقع يرون في حريتهم الأداة الأفضل والضمانة الأكبر لرغد عيشهم أنهم يحبّون الأمرين، الواحد من خلال الآخر. وهم لا يعتقدون أبدًا أن الانهمام بالشأن العام ليس من شأنهم، بل على العكس من ذلك، يعتقدون أن قضيتهم الرئيسة هي أن يؤمّنوا بأنفسهم حكومة تسمح لهم بتوفير الخيرات التي يرغبون فيها، ولا تمنعهم من أن يتمتعوا بسلام بالخيرات التي جنوها.

الفصل السادس والثلاثون

كيف أن المعتقدات الدينية تحوّل الروح الأميركية من وقت إلى آخر نحو المباهج غير المادية

في الولايات المتحدة، عندما يحلُّ اليوم السابع من كل أسبوع، تبدو الحياة التجارية والصناعية للأمة معلّقة. كل ضجيج يتوقف، وتعقبه راحة عميقة، أو ضرب من التأمل الاحتفائي. وأما الروح فتحوز ذاتها وتتأملها.

خلال هذا اليوم تصبح الأماكن المخصصة للتجارة مقفرة، وكل مواطن يتوجه إلى المعبد محاطًا بأطفاله؛ وهناك يستمع إلى خُطب غريبة، قليلًا ما تبدو مصوغة من أجل أسماعه. إنهم يحدثونه عن شرور لا تحصى يسببها الغرور والغواية. إنهم يكلمونه عن ضرورة ضبط رغباته، وعن المباهج الرهيفة والمرتبطة بالفضيلة وحدها، وعن السعادة التي تصحبها.

وعندما يعود إلى منزله، نراه لا يندفع نحو سجل الحساب التجاري بل يفتح الكتاب المقدس، فيجد فيه لوحات سامية ومؤثرة لسموّ الخالق ولطفه، والعظمة اللامتناهية لأعمال الله، وعن المصير الرفيع المعدّ للإنسان، وعن واجباته وحقوقه في الأبدية.

هكذا من وقت إلى آخر، يهرب بطريقة ما من ذاته، وينتزع نفسه لحظة من المتع الصغيرة التي تثير حياته، والمصالح العابرة التي تشغلها، ويدخل فجأة في عالم مثالي حيث كل شيء كبير نقي وأبدي.

في موضع آخر من هذا الكتاب، بحثت عن الأسباب التي يمكن أن ننسب إليها صمود المؤسسات السياسية الأميركية، وبدا لي أن الدين هو أحد الأسباب

الرئيسة. واليومَ وأنا أهتم بالأفراد فإني أجد وأرى أن الدين ليس أقل نفعًا للمواطن الفرد مما هو للدولة عمومًا.

إن الأميركيين من خلال ممارستهم يشعرون بكامل ضرورة أن يسبغوا على الديمقراطية سمة أخلاقية من خلال الدين. وما يفكرون به في هذا الصدد بالنسبة لأنفسهم، يمثل الحقيقة التي يجب أن تمتلئ بها كل أمة ديمقراطية.

وأنا لا أشك أبدًا في أن الدستور الاجتماعي والسياسي لشعب ما، يجعله مستعدًا لتقبل بعض المعتقدات وبعض الميول التي سوف يغنيها بلا عناء، في حين أن هذه الأسباب نفسها سوف تبعده عن بعض الآراء والنوازع، من دون جهد من قبله، بل يمكن القول من غير قصد.

إن فن المشترع كلّه يقوم على أن يكتشف مسبقًا هذه الميول الإنسانية، لمعرفة أين يجب دعم جهد المواطنين، وأين يجب إبطاؤه أحيانًا، لأن هذه الالتزامات تختلف من زمن إلى آخر. وليس هناك ما هو ثابت سوى الهدف الذي على الجنس البشري أن يتوجه نحوه دومًا، وأما الوسائل التي توصله إليه فهي تتنوع باستمرار.

لو كنتُ مولودًا في زمن أرستقراطي وسط أمةٍ، حيث الثروة الموروثة لبعضهم والفقر المدقع لبعضهم إلى آخر، يحرفان على قدر متساوٍ الناس عن فكرة الأفضل، وتبقى النفوس في حال تأمل فاتر لعالم آخر، فسوف أرغب في أن أتمكن من أن أحثَّ عند شعب كهذا الشعور بالرغبة، وسوف أفكر في استنباط الوسائل الأكثر سرعة وسهولة لتلبية الرغبات الجديدة التي أكون قد ولدتها، وبعد أن أكون قد دفعت باتجاه الدروس المادية، أكبر جهد العقل الإنساني، سأعمل على حثِّه في البحث عن رغد العيش.

وإذا حصل أن عددًا من الناس تحمس بغير احتساب للسعي وراء الثروة، وأظهر حبًا مبالغًا فيه للمتع المادية، فلن أقلق أبدًا، ولسوف تضيع هذه الملامح الخاصة سريعًا في الصورة العامة.

إن لمشترعي الديمقراطيات همومًا أخرى.

امنحْ الشعوب الديمقراطية الأنوار والحرية ودعها تتصرف، وهي ستتوصل من دون عناء إلى استخراج كل ما يمكن أن يقدمه هذا العالم من خيرات. سوف يطور كلٌّ منهم فنونًا مفيدة ويجعل كل يوم، الحياة أكثر راحة وسهولة ورفاهية. حالتهم الاجتماعية تدفعهم تلقائيًا في هذا الاتجاه، وليس لديَّ خشية من أن يتوقفوا.

ولكن بينما الإنسان يأنس لهذا البحث الشريف والمشروع عن رغد العيش، تبرز الخشية من أن يفقد في النهاية استخدام قدراته الأكثر سموًّا، ومن خلال رغبته في تحسين ما يحيط به، يتراجع هو نفسه. هنا يكمن الخطر وليس في مكان آخر.

يجب إذًا على المشترعين في الديمقراطيات، وعلى كل الناس النزهاء والمتنورين فيها، أن يجتهدوا على الدوام للارتقاء بالنفوس، وجعلها تتوجه نحو السماء. ومن الضروري لكل المهتمين بالمجتمعات الديمقراطية أن يتحدوا، وأن يبذلوا معًا جهدًا متصلًا كي ينشروا داخل هذه المجتمعات الميل إلى اللامتناهي والشعور بما هو عظيم، وحب المباهج غير المادية.

وأما أن توجد ضمن آراء شعب ديمقراطي بعض تلك النظريات المؤذية التي تسعى للإقناع بأن كل شيء يفنى مع البدن، فيجب اعتبار المروجين لها أعداء لهذا الشعب.

هناك أمور كثيرة تجرحني عند الماديين. نظرياتهم تبدو لي خسيسة وعنجهيتهم تثيرني. ولو كان يمكن لنظامهم الفكري أن يحمل بعض الفائدة للإنسان، فيكون ذلك من خلال إعطائه صورة متواضعة عن نفسه. ولكنهم لا يظهرون الأمور أبدًا على هذه الصورة، وعندما يعتقدون أنهم أقاموا الدليل الكافي على همجيتهم، يبدون فخورين، كما لو كانوا قد برهنوا على أنهم آلهة.

المادية عند الأمم كافة، مرض وبيل للعقل البشري يجب أن يُخشى، على نحو خاص، عند الشعب الديمقراطي، لأنه يلتحم بقوة مع آفة القلب الشائعة عند هذا الشعب.

إن الديمقراطية تقوي الميل إلى المتع المادية. هذا الميل الذي إذا بولغ فيه، يجعل الناس يعتقدون أن ليس هناك سوى المادة. والمادية بدورها تستكمل جرَّهم، باضطرام شديد، نحو هذه المتع ذاتها. هذه هي الدائرة المشؤومة التي تدفع إليها الأمم الديمقراطية، ومن الجيد لها أن ترى المخاطر وتحتسب.

ليس معظم الأديان سوى وسائل عامة، بسيطة وعملية تعلِّمُ الناس خلود الروح. وهذه هي الميزة الأكبر التي يجنيها الشعب الديمقراطي من المعتقدات، ما يجعلها ضرورية له، أكثر مما للشعوب الأولى كافة.

عندما يكون دين ما قد مدَّ جذوره في قلب الديمقراطية، احذروا من زعزعته، وحافظوا عليه بعناية كأثمن موروث عن الأزمنة الأرستقراطية. لا تحاولوا أن تنتزعوا من الناس آراءهم الدينية السابقة لتُحلّوا آراء أخرى جديدة محلّها، خوفًا من أن تصبح النفس العابرة من إيمان إلى آخر، خالية من المعتقد، فينتشر حب المتع المادية فيها ويملؤها تمامًا.

من المؤكد أن نظرية التناسخ ليست أكثر عقلانية من المادية، ولكن إذا كان على الديمقراطية أن تختار بين الأمرين، فأنا لن أتردد، وأعتقد أن المواطنين يخاطرون أقل بالإصابة بالتبلد إذا اعتقدوا أن نفوسهم سوف تنتقل إلى جسم خنزير مما إذا اعتقدوا أنها لا تساوي شيئًا.

إن الاعتقاد بمبدأ خالد وغير مادي ومتحد لوقت ما مع المادة، ضروري لسموّ الإنسان، وهو ينتج جملة مفاعيل لا ترتبط بفكرة الثواب والعقاب، وتكتفي بالاعتقاد، بأنه بعد الموت، يتم استيعاب المبدأ الإلهي المتضمن في الإنسان، في الله أو أنه يُحيي مخلوقًا آخر.

هؤلاء يعتبرون الجسد الجزء الثانوي والأدنى من طبيعتنا ويزدرونه بينما هم يتحملون تأثيره، في حين أن لديهم احترامًا طبيعيًا وإعجابًا خفيًا بالجانب غير المادي للإنسان، على الرغم من أنهم يرفضون أحيانًا الانصياع لسلطانه. وهذا يكفي لمنح شيء من السمو لأفكارهم وميولهم ولجعلهم يتوجهون طوعًا، ومن غير مصلحة، نحو المشاعر النقية والأفكار الكبرى.

ليس من المؤكد أن سقراط ومدرسته كانت لديهما أفكار نهائية بشأن ما سيحصل للإنسان في الحياة الأخرى؛ ولكن الاعتقاد الوحيد الذي توصّلا إليه، والقائل بأن الروح تختلف تمامًا عن الجسد وتستمر بعده، كان كافيًا لإعطاء الفلسفة الأفلاطونية هذا الاندفاع السامي الذي ميَّزها.

عندما نقرأ أفلاطون، نلاحظ أن في الأزمان التي سبقته كما في زمانه، وُجد الكثير من الكتَّاب الذين بشروا بالمادية. هؤلاء لم يصلوا إلينا، أو هم وصلوا بصورة ناقصة جدًا. وهذا ما كان عليه الأمر في كل العصور: لقد مال معظم الأدباء المرموقين إلى الروحانية. إن الفطرة وميل الجنس البشري يعززان هذه العقيدة وينقذانها ويحفظان أسماء أولئك الذين يتعلقون بها. فيجب عدم الاعتقاد إذًا أنه في أي زمن، وفي ظل أي حالة سياسية، سوف يرضي شغف المتع المادية والآراء المرتبطة بها شعبًا بكامله. إن قلب الإنسان أكثر رحابة مما نفترض، ويمكن أن ينطوي في الوقت ذاته على الميل إلى خيرات الأرض وحب تلك التي في السماء. ويبدو أحيانًا أنه يميل باندفاع إلى أحد الجانبين، ولكنه لا يلبث طويلًا قبل أن يفكر في الجانب إلى آخر.

وإذا كان من السهل أن نرى أنه من المهم في الأزمان الديمقراطية، على وجه خاص، أن تسود الأفكار الروحانية، فليس من اليسير القول كيف يجب على حكام الشعوب الديمقراطية أن يتصرفوا من أجل سيادة هذه الآراء.

أنا لا أؤمن بالرفاه، ولا بديمومة الفلسفات الرسمية. وأما بالنسبة إلى أديان الدولة، فقد رأيت دومًا أنها وإن كانت تستطيع أن تخدم مؤقتًا مصلحة السلطة السياسية، فإنها دائمًا ستصبح وبالًا على الكنيسة عاجلًا أم آجلًا.

ولستُ أيضًا من أولئك الذين يرون أنه من أجل رفع الدين في أعين الشعوب، ووضع الروحانية التي يبشر بها الدين في مرتبة الشرف، يجب منح سلطة سياسية غير مباشرة لمسؤوليه، سلطة لا يمنحهم إياها القانون.

هناك أخطار لا يمكن تجنبها، تتعرض لها المعتقدات التي يحاول ممثلوها التدخل في الشؤون العامة. إني شديد الإدراك للمشكلة، وشديد الاقتناع

بضرورة أن تبقى المسيحية وسط الديمقراطيات الجديدة، ومن أجل ذلك أرغب في تقييد الكهنة في معابدهم، فهذا أفضل من خروجهم منها.

ما هي إذًا، الوسائل التي تبقى للسلطة من أجل جذب الناس نحو الأفكار الروحانية، أو الحفاظ عليهم في الدين الذي يوحي بها؟

ما سوف أقوله يمسني في أعين السياسيين. فأنا أعتقد أن الوسيلة الفعَّالة الوحيدة التي يمكن الحكومات أن تستخدمها من أجل تشريف عقيدة خلود الروح، تتمثل في أن تتصرف هذه الحكومات كل يوم كما لو أنها تعتقد بذلك. وأعتقد أنه من خلال الانسجام الكامل مع الأخلاق الدينية في الشؤون الكبرى، تستطيع أن تفخر بأنها تعلم الشعوب معرفة الأخلاق ومحبتها واحترامها في الشؤون الصغرى.

الفصل السابع والثلاثون

كيف أن التعلّق المفرط برغد العيش يمكن أن يضرَّ برغد العيش ذاته

هناك من الارتباط أكثر مما نتصور بين إصلاح الروح وتحسين ميزات الجسد. يمكن الإنسان أن يُبقي الأمرين منفصلين وأن يتعاطى دوريًا مع كل منهما. ولكنه لا يستطيع أن يفصل بالكامل بينهما من دون أن يخسر أحدهما في النهاية.

لدى الحيوانات الإحساس نفسه الذي لنا، والرغبات ذاتها تقريبًا: ليس هناك من أوجه شغف مادية إلّا وهي مشتركة معها. إن مبدأها موجود في الكلب كما يوجد فينا.

كيف يحصل إذًا، أن الحيوانات لا تلبّي إلّا حاجاتها الأولى والأكثر بدائية، بينما نحن نبدِّل إلى ما لا نهاية متعنا وننميها باستمرار؟

إن ما يجعلنا في هذا متفوقين على الحيوانات، هو أننا نستعين بروحنا في البحث عن المتع المادية التي تقودها إليها الفطرة وحدها. عند الإنسان يتولى الملاك إرشاد الكائن الغريزي الذي فيه فنَّ تلبية الحاجة. ولأن الإنسان قادر على الارتقاء إلى ما هو أعلى من متطلبات الجسد، وحتى أن يزدري الحياة، وهذا ما لا تستطيع الحيوانات أن تكون لها عنه مجرد فكرة، فهو قادر على مضاعفة هذا المنبع إلى درجة لا يمكن الحيوانات أن نتصورها.

إن كل ما يرفع أفق الروح ويعظّمه ويوسعه، يجعله قادرًا على النجاح في القضايا التي تتجاوز ذاته.

من ناحية أخرى، كل ما يغضبه، أو يَحطُّ من قدره، أو يضعفه أمام كل الأشياء، كبيرها وصغيرها، يهدد بأن يجعله شبه عاجزٍ أمام هذه وتلك. هكذا، على الروح أن تبقى عظيمة وقوية، على الأقل من أجل أن تستطيع من وقت إلى آخر وضع قوّتها وعظمتها في خدمة بدنها.

إذا ما حصل وتوصل الناس إلى الاكتفاء بالمتع المادية، فيمكن الاعتقاد أنهم سوف يفتقدون شيئًا فشيئًا فَنَّ إنتاجها، وفي النهاية سيستمتعون بها بلا تمييز وبلا تقدم، كمخلوقات فظّة.

الفصل الثامن والثلاثون

في عصر المساواة والشك لماذا يجب دفع الجهد الإنساني إلى زمن أبعد من الحاضر

في أزمان الإيمان يكون هدف الحياة النهائي كامنًا خلف الحياة الدنيا.

إن أناس الأزمان تلك، يعتادون إذًا، بصورة طبيعية، وبمعنى ما عن غير تقصد، وخلال عدد كبير من الأعوام، التأمل مليًّا بهدف ثابت يتحركون نحوه باستمرار، ويتعلمون من خلال تقدم بالكاد محسوس، قمع ألف رغبة عابرة، من أجل أن يتوصلوا، بالشكل الأفضل، إلى تلبية هذه الرغبة الكبرى والدائمة التي تعذبهم. وعندما يريد الناس أنفسهم الاهتمام بشؤون الدنيا، فإنهم يعيدون اكتشاف عاداتهم. وهم يحدِّدون لأفعالهم في الحياة الدنيا هدفًا عامًا وأكيدًا يتوجه إليه جهدهم كله، ولا نراهم كل يوم ينخرطون في تجارب جديدة، ولكن لديهم أهدافًا موضوعة، لا يكفّون عن متابعتها.

يفسِّر سبب أن الشعوب المتدينة غالبًا ما أنجزت أمورًا على درجة من الديمومة، ويحصل أن هذه الشعوب المهتمّة بالعالم الآخر اكتشفت سرّ النجاح الكبير في هذا العالم.

إن الأديان تُكسِبُ عادة السلوك باتجاه المستقبل. والأديان في ذلك ليست أقل جدوى لسعادة الحياة الدنيا مما هي لسعادة الآخرة. وهذا أهم جوانبها السياسية.

ولكن كلما أظلمت أنوار الإيمان، ضاقت رؤية الناس كما لو أن هدف الأفعال الإنسانية يصبح كل يوم أشد قربًا.

وعندما يكونون قد اعتادوا عدم الاهتمام بما سوف ينالهم في الحياة الأخرى، نراهم يسقطون بسهولة في هذه اللامبالاة الكاملة والمفاجئة تجاه المستقبل، والتي تتفق تمامًا مع غرائز الجنس البشري. وحالما يفقدون عادة اعتماد آمالهم الرئيسة على المدى البعيد، فإنهم يصبحون ميّالين بالطبيعة إلى توخي تحقيق أصغر رغباتهم من غير تأخير. ومنذ اللحظة التي يئسوا فيها من أن يعيشوا أبدًا، باتوا مستعدين للتصرف كما لو أنهم لن يعيشوا سوى يوم واحد.

في أزمان الشك، هناك خوف دائم من أن يستسلم الناس إلى صُدفِ رغباتهم اليومية، وأن يتخلوا تمامًا عن كل ما يتطلبُ الحصول عليه جهدًا طويل الأمد، وبهذا لن يؤسسوا لأمر كبير وثابت وهادئ.

وإذا ما أصبحت الحالة الاجتماعية ديمقراطية عند شعب هذا استعداده، فإن الخطر الذي أشيرُ إليه سوف يتفاقم.

وعندما يحاول كل فرد أن يبدِّل مكانه، وتنفتح المنافسة الواسعة أمام الجميع، وتتراكم الثروات وتتبدد في لحظات قليلة وسط صخب الديمقراطية، فإن فكرة الثروة المفاجئة والسهلة، والخيرات العميقة العميمة اليسيرة التحصيل والخسارة، وصورة المصادفة بكل أشكالها تحضر في عقل الإنسان. إن عدم استقرار الحالة الاجتماعية يشجع على عدم الاستقرار الطبيعي للرغبات ووسط تقلبات القدر الدائمة، يكبر الحاضر، ويحجبُ المستقبل الذي يَمّحي، ويصبح الناس لا يحلمون إلّا بالغد المباشر.

في هذه البلاد، حيث تتلاقى بصورة محزنة، الديمقراطية وعدم التديّن، فإن على الفلاسفة والحكّام أن يضعوا نُصب أعين الناس أهدافًا بعيدة للجهد الإنساني؛ هذه قضيتهم الكبرى.

على عالِم الأخلاق المندرج في روح عصره وبلاده، أن يتعلم الدفاع عنه؛ عليه أن يجهد كل يوم ليبرهن لمعاصريه كيف عليهم، بأكثر مما يفترضون، أن يصمموا وينفّذوا مشاريع الأمد الطويل، وأن يُريهم أن على الرغم من أن البشرية غيَّرت وجهها، فإن الأساليب التي يتوسلها الناس من أجل نوال الرفاهية في هذا

العالم لم تتغيَّر، وأن لدى الشعوب الديمقراطية، كما لدى سواها، إمكانية تلبية الشغف العام بالسعادة، الذي يؤرقها، من خلال مقاومة ألف شغف صغير خاص في الحياة اليومية.

إن مهمّة الحكام ليست بأقل من ذلك.

من المهم في كل الأوقات، بالنسبة إلى الذين يقودون الأمم أن يتصرفوا وأعينهم على المستقبل. ويزداد هذا الأمر أهمية في أزمان الديمقراطية والريبة أكثر مما في الأزمنة الآخرى كافة. وعندما يتصرفون هكذا، فإن قادة الديمقراطيات يدفعون على منعرجات التقدم ليس فقط الشؤون العامة، ولكنهم من خلال قوة المثل يُعلِّمون الآخرين فَنَّ إدارة الأعمال الخاصة.

ويجب عليهم، وعلى وجه خاص وقدر المستطاع، بذل الجهد من أجل طرد المصادفة من عالم السياسة.

إن الصعود المفاجئ وغير المستحق لمُمالقٍ، لا يترك إلّا أثرًا عابرًا في بلاد أرستقراطية، لأن مجمل المؤسسات والمعتقدات تُجبر الناس عادة على السير الوئيد في مسالك لا يستطيعون الخروج منها.

وليس هناك ما هو أكثر خبثًا من أمثلة مشابهة تُعرض أمام أنظار شعب ديمقراطي؛ فهي نماذج تدفع قلبه على منحدر، كل شيء يشدُّه إليه. ففي أزمان الشك والمساواة، بوجه خاص، يكون علينا أن نتجنب بعناية، أن تكون حظوة الناس أو الأمير التي تعطيها المصادفة أو تمنعها، بديلًا من العلم والعمل. ومن المأمول أن يبدو كل تقدّم ثمرةً لجهد، بحيث لا نرى صعودًا بالغ السهولة، وأن يكون الطموح مضطرًا إلى تركيز أنظاره على الهدف الطويل الأمد قبل بلوغه.

على الحكومات أن تجتهد في إعطاء الناس هذا التوق إلى المستقبل، الذي ما عاد يُوحى من خلال الدين والحالة الاجتماعية، وأن تُعلِّم، حتى من دون قول، المواطنين كل يوم وعمليًا، أن الثروة والشهرة والسلطة هي ثمرة العمل، وأن النجاحات الكبرى تجد مكانها في آخر الطريق الطويل، طريق الرغبات، وأنه ليس ممكنًا امتلاك شيء دائم إلّا من خلال الجهد.

عندما يعتاد الناس أن يتوقعوا من بعيد ما سيحصل لهم في الحياة الدنيا، وأن يتشبعوا بالآمال، سيصعب عليهم أن يلجموا دائمًا عقولهم عند تخوم الحياة، وسيكونون مستعدين جدًا لتجاوز تخوفها كي يلقوا بنظرهم إلى العالم الآخر.

أنا لا أشك أبدًا في أن من خلال تعويد المواطنين على أن يحلموا بالمستقبل في هذا العالم، يقتربون شيئًا فشيئًا، وعلى غير وعي منهم، من المعتقدات الدينية.

هكذا، فإن الوسيلة التي تسمح للناس بأن يستغنوا ضمن حدود ما، عن الدين، ربما تكون الوسيلة الوحيدة المتبقية لنا، من أجل إعادة الجنس البشري عبر عطفة طويلة، إلى الإيمان.

الفصل التاسع والثلاثون

لماذا عند الأميركيين كل المهن الشريفة تتسم بأنها جديرة بالاحترام؟

عند الشعوب الديمقراطية، حيث لا ثروات موروثة، كلٌّ يعملُ كي يعيش، أو سبق له أن عمل، أو هو سليل أناس عملوا. إن فكرة العمل شرط ضروري وطبيعي وشريف للإنسانية، تحضر إلى العقل الإنساني من كل اتجاه.

ليس الأمر فقط أن العمل لا يمتهن الإنسان عند هذه الشعوب، بل هو موضوع تشريف أيضًا. الأحكام المسبقة ليست ضده بل معه. في الولايات المتحدة، رجل غني يعتقد أنه يجب عليه تجاه الرأي العام، أن يكرِّس وقت فراغه لصناعة أو تجارة أو بعض الواجبات العامة. سوف يعتبر نفسه مذمومًا إذا لم يستغل حياته سوى للعيش. ومن أجل أن يجنّبوا أنفسهم واجب العمل هذا، نرى الكثير من الأثرياء الأميركيين يأتون إلى أوروبا؛ فهنا يقعون على بقايا مجتمعات أرستقراطية لا تزال العطالة محل احترام فيها.

إن المساواة لا تعيد الاعتبار إلى فكرة العمل وحسب، بل ترفع من شأن فكرة العمل الذي يُدرُّ ربحًا.

في الأرستقراطيات، ليس العمل بالضبط هو ما يمتهنُ، بل الربح المترتب على العمل؛ فالعمل مجيد عندما يكون دافعه الطموح أو الفضيلة وحسب. ولكن يحصل دومًا في ظل الأرستقراطية، أن من يعمل من أجل الشرف لا يَعفُّ عن جاذب الربح؛ لكن هاتين الرغبتين لا تلتقيان إلّا في أعماق نفسه، وهو يهتم كثيرًا بأن يخفي عن الأنظار المكان الذي يتّحدان فيه، حتى أنه يخفيه طوعًا عن نفسه. في البلدان الأرستقراطية ليس هناك موظفون عموميون لا

يدعون خدمة الدولة بلا مقابل. يعتبرون أجرهم مسألة تفصيلية، قليلًا ما تشغل تفكيرهم، وهم يدّعون دائمًا أنهم لا يفكرون فيها.

هكذا، فإن فكرة الكسب تبقى منفصلة عن فكرة العمل، وحتى لو حصل أن التقيتا في الواقع، فإن الماضي يفصل بينهما.

في المجتمعات الديمقراطية، الفكرتان، وبخلاف ما سبق، هما دائمًا متحدتان بشكل جليٍّ. وبما أن الرغبة في رغد العيش عامة، وأن الثروات عابرة وتقع في خانة البين- بين، وأن الفرد بحاجة إلى تنمية موارده، ويجهز موارد أخرى من أجل أولاده، فإن الكسب المادي هو الذي يحفزهم، ولو جزئيًا، على العمل. وحتى أولئك الذين ينشطون أساسًا، سعيًا وراء المجد، يتآلفون بالضروة على فكرة أنهم لا يعملون فقط بوحي ما سلف، ويكتشفون في النهاية أن حبَّ الحياة يختلط عندهم بالرغبة في تشريف الحياة.

منذ اللحظة التي يبدو فيها العمل لكل المواطنين ضرورةً مشرّفةً للشرط البشري من ناحية، ويتمُّ إنجاز العمل بصورة كاملة أو جزئية ضمن اعتبار الأجر من ناحية أخرى، فإن الفضاء الهائل الذي كان يفصل بين المهن في المجتمعات الأرستقراطية يختفي، فإذا لم تكن المهن كلُّها متشابهة، فإن لها على الأقل سمة مشتركة.

ليس هناك من مهنة لا يعمل فيها الناس من أجل المال، فالأجر مشترك بالنسبة إليها كلِّها، وهو يسبغ عليها سمة العائلة.

إن ما سبق يفيد في توضيح الآراء التي يتداولها الأميركيون بصدد المهن المختلفة.

إن العاملين الأميركيين لا يشعرون بالضعة؛ فالكل حولهم يعمل. وهم لا يشعرون بأن فكرة تلقيهم أجرًا تحطُّ من قدرهم، فرئيس الولايات المتحدة يعمل أيضًا بأجر؛ فهو يتلقى أجرًا من أجل أن يقود، وهم يتلقون أجرًا من أجل أن يخدموا.

في الولايات المتحدة، المهن هي بحدود ما شاقة، وهي بشكل أو بآخر مجزية. ولكنها أبدًا ليست رفيعة أو وضيعة، وكل مهنة شريفة جديرة بالاحترام.

الفصل الأربعون

ما الذي يجعل جميع الأميركيين تقريبًا يميلون إلى المهن الصناعية؟

لا أعرف إذا كانت الزراعة، من كل الفنون اليافعة، هي الفن الذي يشهد التحسن الأبطأ في الأمم الديمقراطية؛ فيقال غالبًا إنه يراوح في مكانه، لأن فنونًا أخرى عدة تبدو سابقةً له.

وعلى العكس من ذلك، فإن كل الميول والعادات تقريبًا، التي ترتبت على زمن المساواة، تقود الناس بصورة طبيعية باتجاه التجارة والصناعة.

أتخيل رجلًا نشيطًا متنورًا، ميسورًا ومليئًا بالرغبات. إنه أفقر من أن يستطيع العيش في البطالة، وميسور بما يكفي الشعور بأنه فوق الخوف المباشر من الحاجة، وهو يحلم في تحسين وضعه. هذا الرجل امتلك الرغبة في المتع المادية، وآلاف آخرون استسلموا لهذه الرغبات أمام عينيه، وقد بدأ هو يفعل كذلك؛ إنه يتحرق شوقًا لتنمية الوسائل التي توفر له تلبية المزيد، لكن الحياة تمر، والوقت يدهم، فما العمل؟

إن زراعة الأرض تكافئ جهده بنتائج شبه مؤكدة ولكنها بطيئة. وفي هذا لا يتوفّر الغنى إلّا وئيدًا وبصعوبة. الزراعة لا تلائم إلّا الأغنياء الذين اكتنزوا أصلًا فائضًا كبيرًا، أو فقراء لا يطلبون سوى أسباب العيش. فاختياره تم تحديده، فهو يبيع حقله ويترك منزله ويتعاطى مهنة تحتمل المخاطرة ولكنها مربحة.

والمجتمعات الديمقراطية تعجُّ بأناس من هذا القبيل. وأعدادهم تزداد كلما تقدمت عملية التساوي في الأوضاع.

ثم أن الديمقراطية لا تضاعف عدد العاملين وحسب، بل تحوِّل الناس من عمل إلى آخر أيضًا، وفي الوقت الذي تصرفهم عن الزراعة، فإنها توجههم نحو التجارة والصناعة[1].

هذا التفكير يفصح عن نفسه عند المواطنين الأكثر غنىً، على وجه الخصوص.

في البلدان الديمقراطية، مهما يكن المرء موسرًا، فهو بصورة شبه دائمة، غير راضٍ عن ثروته، لأنه يجد نفسه أقل غنىً من والده، ويخشى أن يكون أولاده أقل غنىً منه. إن معظم الأغنياء في الديمقراطيات يحلمون دومًا، بوسائل الحصول على الثروة، ويوجهون أنظارهم نحو التجارة والصناعة اللتين تبدوان لهم الوسيلتين الأسرع والأقوى لنوال الثروة، وهم يشاركون الفقراء ميولهم على هذا الصعيد، من دون أن يشاركوهم عوزهم؛ إنهم بالأحرى مدفوعون بما هو الأشد إلحاحًا بين الرغبات: عدم السقوط.

في الأرستقراطيات الأغنياء هم الحكم في الوقت نفسه، والانتباه الذي يعيرونه باستمرار للشؤون العامة الكبرى يصرف انتباههم عن الرعاية التفصيلية التي تتطلبها التجارة والصناعة. وإذا صدف أن تحول انتباه أحدهم نحو التجارة على سبيل المثال، فإن إرادة الهيئة (الأرستقراطية) تحضر لتسدَّ الطريق أمامه؛

(1) لاحظنا مرارًا أن الصناعيين والتجار كانوا مهجوسين بشغف متطرف تجاه المتع المادية، وتمَّ في ذلك توجيه اللوم إلى التجارة والصناعة. وأنا أعتقد أنه تمَّ الخلط بين السبب والنتيجة.
فليست التجارة أو الصناعة ما يوحي للناس بالرغبة في المتع المادية، ولكن هذه الرغبة هي التي تدفعهم نحو المهن الصناعية والتجارية، حيث يأملون بتلبية الرغبات بصورة أكمل وأسرع.
وإذا كانت التجارة والزراعة تزيدان من الرغبة في الرفاه، فهذا يتأتى من كون كل شغف يتقوى، كلما اهتممنا به أكثر، وينمو عبر الجهد بأشكاله المختلفة التي تبذل من أجل تلبيته.
إن كل الأسباب التي ترجِّح في قلب الإنسان الرغبة في متع هذا العالم، تشجع بدورها على تطور الصناعة والتجارة. المساواة واحدٌ من هذه الأسباب. إنها لا تشجع التجارة مباشرة، أي عبر زرع الميل إلى ممارسة التجارة عند الناس، ولكن بصورة غير مباشرة، عندما تقوِّي وتنشر في قلوبهم حبَّ الرفاه.

فعلى الرغم من ادعاء التمرد ضد إمبراطورية العدد، وفي قلب الهيئات الأرستقراطية التي ترفض بقوة الاعتراف بحقوق الأغلبية الوطنية، تتشكل أغلبية خاصة للحكم[2].

في البلدان الديمقراطية، حيث المال لا يقود حامله إلى السلطة بل غالبًا ما يبعده عنها، فإن الأغنياء لا يعرفون ما يفعلون بمتسع وقتهم. إن القلق وحجم الرغبات واتساع الموارد، والميل إلى غير المألوف، الذي يستشعره الذين يصعدون، بشكل أو بآخر فوق مستوى الجمهور، إن ذلك كله يملي عليهم سلوكًا. الطريق الوحيدة المفتوحة هي التجارة. في الديمقراطيات، ليس هناك ما هو أكبر وألمع من التجارة؛ فهي تجذب أنظار الجمهور وتملأ مخيلة الجماعة. ونحو التجارة تتجه أوجه الشغف المعبرة عن الديناميكية. لا شيء يمكن أن يمنع الأغنياء من ممارستها، لا أحكامهم المسبقة ولا أي أمر آخر. الأغنياء في الديمقراطيات لا يشكلون جسمًا له عاداته وشرطته، والأفكار الخاصة بطبقتهم لا توقفهم أبدًا، والأفكار العامة في الباد تدفع بهم. إن الثروات الكبرى التي نراها عند الشعب الديمقراطي، والتي مصدرها التجارة في الأغلب الأعم، سوف تمضي أجيال عدة قبل أن يكون مالكوها قد فقدوا عادات المتاجرة.

محشورون في الفضاء الضيق الذي تتركه لهم السياسة، يندفع أغنياء الديمقراطيات من كل جانب باتجاه التجارة، حيث يمكنهم أن يتوسعوا ويستخدموا مزاياهم الطبيعية؛ بمعنى ما، فإن جرأة مؤسساتهم وفخامتها تؤشران إلى ضعف اهتمامهم بها لو كانوا وُلدوا وسط الأرستقراطية.

وتنسحب الملاحظة نفسها على كل أناس الديمقراطيات، أكانوا أغنياء أم فقراء.

إن الذين يعيشون وسط عدم الاستقرار يرون باستمرار أمام أعينهم، صورة المصادفة، وينتهي الأمر بهم إلى حب جميع الأعمال التي يكون للصدفة دور فيها.

---

(2) يُنظر الملاحظة (أ) أدناه في نهاية هذا القسم.

لقد اندفعوا جميعًا نحو التجارة، لا بسبب الربح المرتجى وحسب، بل حبًا بالانفعالات المتولدة منها أيضًا.

إن الولايات المتحدة الأميركية لم تخرج إلّا منذ نصف قرن من التبعية الاستعمارية البريطانية؛ عدد الثروات الكبيرة فيها قليل جدًا، ورؤوس الأموال ذاتها لا تزال نادرة. وفي الوقت نفسه، ليس هناك من شعب على الكرة الأرضية أنجز من التقدم السريع ما أنجزه الأميركيون في التجارة والصناعة. إنهم يشكلون اليوم الأمة البحرية الثانية في العالم. وعلى الرغم من أن على مصنوعاتهم أن تقاتل ضد مصاعب طبيعية تكاد تكون مستحيلة، فهي لا تنفك تشهد كل يوم تطورات جديدة.

في الولايات المتحدة، تقوم المؤسسات الصناعية من دون عناء، لأن الشعب بأكمله يهتم بالصناعة، ولأن الأكثر فقرًا، كما الأكثر غنىً من المواطنين يضمّ كلٌّ جهده طوعًا إلى جهد الآخر على هذا الصعيد. ومن المدهش أن نرى كل يوم الأعمال الواسعة التي تنجزها أمة يكاد لا يكون فيها أغنياء. لقد وصل الأميركيون بالكاد إلى الأرض التي يقطنون فيها، وتمكنوا من أن يقلبوا كل النُظم الطبيعية لمصلحتهم. لقد وحدوا نهر هدسون مع نهر المسيسيبي ووصلوا المحيط الأطلسي بخليج المكسيك عبر مسافة 500 عقدة قارّية تفصل هذه البحرين. إن أطول خطوط سكك الحديد التي بنُيت حتى يومنا هذا أنما بُنيت في أميركا.

لكن أكثر ما لفتني في الولايات المتحدة، ليس الحجم الخارق لبعض المؤسسات الصناعية، بل العدد الذي لا يُحصى من المؤسسات الصغيرة.

كل المزراعين تقريبًا في الولايات المتحدة أضافوا تجارة ما إلى الزراعة، ومعظمهم جعل من الزراعة تجارة.

ومن النادر أن يثبت مزارع أميركي بشكل دائم على الأرض التي يشغلها. في المقاطعات الجديدة في الغرب على نحو خاص، يُستصلح حقل من أجل إعادة بيعه وليس من أجل محصوله. يتم بناء مزرعة على أمل أن حالة البلاد سوف تتغير قريبًا نتيجة النمو السكاني، بما يسمح بالحصول على ثمن جيد لها.

كل عام ينزل حشد من سكان الشمال نحو الجنوب، ويستقر في المناطق التي ينمو فيها القطن وقصب السكر. هؤلاء الناس يزرعون الأرض بهدف جعلها تنتج خلال أعوام قليلة بما يثريهم. ويتحينون اللحظة التي يمكنهم فيها العودة إلى مواطنهم للتمتع بثمار البحبوحة التي حصلوا عليها. فالأميركيون إذن، ينقلون إلى الزراعة روح التجارة، كما أن شغفهم بالصناعة هنا، كما في أي مكان.

ينجز الأميركيون تقدمًا واسعًا في الصناعة، فهم ينشغلون جميعهم بها في الوقت نفسه. ولهذا السبب نفسه، يتعرضون لأزمات صناعية كبيرة وغير متوقعة.

وبما أنهم يمارسون جميعًا التجارة، فهي تخضع عندهم لتأثيرات عدة ومعقدة، إلى درجة أن التوقع مسبقًا للعقبات التي يمكن أن تنشأ يبدو مستحيلًا. وبما أن كلاً منهم يهتم بالصناعة بطريقة أو بأخرى، وعند أقل صدمة تتأثر بها الأعمال، فإن الثروات الخاصة كلها تتأثر في الوقت نفسه والدولة تترنح.

أعتقد أن تكرار الأزمات الصناعية مرض وبائي عند الأمم الديمقراطية في أيامنا هذه. يمكن أن نقلل من خطرها، ولكن ليس بالإمكان إبراؤها، فهي لا تتأتى من حادث، بل تعود إلى مزاج هذه الشعوب نفسه.

الفصل الحادي والأربعون

كيف يمكن الأرستقراطية أن تخرج من الصناعة

لقد بيَّنت كيف أن الديمقراطية تشجع تطور الصناعة، وتضاعف بغير حدود، عدد الصناعيين. وسوف نرى عبر أي طريق ملتوٍ تستطيع الصناعة بدورها إعادة الناس نحو الأرستقراطية.

لقد رأينا أنه عندما لا يهتم العامل كل يوم إلّا بالتفصيل ذاته، يمكن التواصل بيسر أكبر وبتكلفة أقل لإنجاز العمل العام.

ورأينا كذلك أنه كلما كانت المؤسسة الصناعية كبيرة، مع رؤوس أموال كبيرة، وائتمان كبير، كانت منتوجاتها أرخص.

هذه الحقائق كان مرئية منذ زمن، ولكن تجربة هذه الأيام كرَّستها. وهي باتت قيد التطبيق في عدد من الصناعات المهمة جدًا، وباتت تتلقفها الصناعات الأقل أهمية بصورة تدرجية.

ولا أرى في العالم السياسي أمرًا يجب أن يشغل المشترع أكثر من هاتين البديهتين في العلم الصناعي.

عندما يباشر حِرفي بلا انقطاع، بإنتاج سلعة واحدة، فسوف ينجز عمله في النهاية بمهارة متميزة. ولكنه يخسر في الوقت نفسه المقدرة التي توجّه ذهنه إلى العمل؛ فهو يغدو كل يوم أكثر مهارة وأقل كدًّا. وربما يمكن القول إن الإنسان فيه ينحدر كلما تحسن العامل.

ما الذي يمكن توقعه من إنسان أمضى 20 عامًا من حياته في صناعة الدبابيس؟ وبم تُراه يمكن أن يستخدم قوة ذكائه الإنساني، الذي غالبًا ما خضَّ العالم، سوى بالتفتيش عن الوسيلة الأفضل لصناعة الدبابيس؟

عندما يكون العامل قد استهلك بهذه الطريقة قسمًا كبيرًا من حياته، فإن تفكيره يتجمد نهائيًا عند السلعة التي ينتجها يوميًا، يكتسب جسده بعض العادات الثابتة التي لا يعود يستطيع التخلص منها. إنه، بكلمة، لا يعود ينتمي إلى نفسه بل إلى المهنة التي اختارها. عبثًا تحاول القوانين والتقاليد أن تكسر من حول هذا الرجل كل السدود، وأن تفتح له من كل الجهات ألف درب مختلفة نحو الثروة. لكن نظرية صناعية أقوى من التقاليد والقوانين ربطته بصنعة، وغالبًا بمكان لا يقوى على مبارحته وحددت له في المجتمع مكانًا لا يستطيع الخروج منه، وحولته وسط الحركة الكونية إلى كائن جامد.

كلما وجد مبدأ تقسيم العمل تطبيقًا أكثر اكتمالًا، أصبح العامل أضعف، وأضيق نظرة، وتابعًا. الفن يحرز تقدمًا، وأما الحرفي فيتراجع. ومن ناحية أخرى، كلما تبيّن بصورة واضحة أن منتوجات الصناعة باتت أفضل وأرخص بقدر ما أصبحت المنشأة الصناعية أوسع ورأس المال أكبر، ينبري رجال شديدو الغنى ومتنورون لاستغلال صناعات، كان يقودها حتى ذلك الحين حرفيون جهلة أو معسرون، ويجذبهم، إلى ذلك حجم الجهد المطلوب وضخامة النتائج المتوقعة.

هكذا، في الوقت الذي تَحِطُّ الصناعة باستمرار من وضع طبقة العمال، ترفع من شأن الأسياد.

فبينما يحصر العامل أكثر فأكثر ذكاءه في دراسة تفصيل واحد، فإن السيِّد ينقِّلُ أنظاره كل يوم في عالم أوسع، ويتوسع عقله بقدر ما ينحسر عقل العامل. وسوف يحتاج العامل قريبًا إلى قوته الجسدية من دون ذكائه، بينما يحتاج رب العمل إلى العلم، وحتى إلى ما يقترب من العبقرية، كي ينجح. إن واحدهما يشبه أكثر فأكثر مدير إمبراطورية متسعة، وأما ثانيهما فيتبلد.

رب العمل والعامل لا يشبه أحدهما الآخر في شيء، وهما يفترقان كل يوم أكثر، ولا يجمع بينهما إلّا كونهما حلقتين في طرفي سلسلة طويلة؛ كلٌّ منهما يشغل مكانًا صنّع من أجله ولا يغادره أبدًا. واحد في حال تبعية مستمرة، مُلازمة وضرورية للآخر ويبدو كما لو كان قد وُلدَ من أجل أن يُطيع، وأما الآخر فمن أجل أن يأمر.

فما تراه هذا إذا لم يكن الأرستقراطية؟

إن العامل الأهم في النجاح يكمن في أن الأوضاع تسير باتجاه التساوي داخل الأمة، وأن الحاجة إلى السلع المصنَّعة تتعمّم وتزداد والأسعار المتهاودة تضع هذه السلع في متناول الدخول المتواضعة.

ويحصل كل يوم أن نجد رجالًا أكثر غنى وأكثر تنوّرًا، يكرسون للصناعة ثرواتهم وعملهم، ويسعون لتلبية رغبات جديدة تظهر في كل مكان، وذلك من خلال فتح مشاغل كبيرة قائمة على تقسيم العمل الدقيق.

هكذا، بقدر ما يميل جسم الأمة إلى الديمقراطية، فإن الطبقة الخاصة التي تهتم بالصناعة تصبح أكثر أرستقراطية. ويصبح الناس متشابهين أكثر فأكثر في الأولى، ومختلفين أكثر فأكثر في الثانية، وتزداد اللامساواة في قاعدة المجتمع بقدر ما تتراجع في قمته.

بالتالي، عندما نعود إلى المنبع، يبدو أننا نرى الأرستقراطية تخرج، بجهد طبيعي، من قلب الديمقراطية نفسها.

ولكن هذه الأرستقراطية لا تُشبه في شيء الأرستقراطيات التي سبقتها.

فسوف نلاحظ أولًا أنها، من خلال عدم انكبابها إلّا على الصناعة وبعض المهن الصناعية وحسب، استثناء، وأنها مسخ في مجمل الحال الاجتماعية.

إن المجتمعات الأرستقراطية الصغيرة التي تشكلها بعض الصناعات وسط الديمقراطية الشاسعة في أيامنا، تنطوي، كما المجتمعات الأرستقراطية الكبيرة في الأزمان القديمة، على عدد قليل من الناس الشديدي الثراء، وعلى حشد من

البؤساء. يمتلك الفقراء القليل من الوسائل كي يخرجوا من أوضاعهم ويصبحوا أغنياء، بينما يتحول الأغنياء باستمرار إلى فقراء، أو هم يغادرون التجارة بعد أن يكونوا قد حققوا أرباحهم. وهكذا نجد أن العناصر التي تشكل طبقة الفقراء هي على ثبات تقريبًا، بينما تلك التي تشكل طبقة الأغنياء ليست كذلك، وفي الحقيقة، على الرغم من وجود أغنياء، فإن طبقة الأغنياء لا توجد أبدًا، لأن هؤلاء الأغنياء لا يملكون قضايا أو أفكارًا مشتركة، أو تقاليد وآمالًا مشتركة. إذًا هناك أعضاء وليس هناك جسم.

لا يقتصر الأمر على أن الأغنياء لا يرتبطون بقوة بعضهم ببعض، بل يمكن القول إن ليس ثمة صلة حقيقية بين الفقير والغني.

الغني والفقير ليسا ثابتين أحدهما إلى جانب الآخر بصورة دائمة. ففي كل لحظة تجمعهما المصلحة وتغرقهما، العامل في حال من التبعية للأسياد، ولكن ليس لسيِّد كهذا. إن هذين الرجلين يلتقيان في المصنع وليس في أي مكان آخر. وبينما هما يتماسّان في نقطة، فإنهما متباعدان جدًا بالنسبة إلى كل النقاط إلى آخرى. إن صاحب المنشأة الصناعية لا يطلب من العامل إلّا عمله، والعامل لا ينتظر إلّا أجره؛ فالأول لا يلتزم أبدًا حماية الثاني، والثاني لا يلتزم الدفاع عن الأول، وهما غير مرتبطين بصورة دائمة، لا بالتقاليد ولا بالواجب. إن الأرستقراطية التي تنبني على التجارة لا تتركز أبدًا تقريبًا وسط السكان الصناعيين الذين تقودهم، وهدفها ليس أن تحكم هؤلاء، بل أن تستخدمهم.

إن أرستقراطية تشكلت بهذه الطريقة لا يمكن أن تكون لها سلطة فعلية على الذين تستخدمهم، وإذا تمكنت من الإمساك بهم لحظة، فسرعان ما يتملصون. إنها لا تعرف ما تريد ولا تستطيع أن تفعل.

إن أرستقراطية الأرض في القرون الماضية كانت مجبرة من خلال القانون، أو تعتقد أنها ملزمة من خلال التقاليد، أن تهبَّ إلى نجدة خادميها والتخفيف من بؤسهم. لكن الأرستقراطية المانيفاكتورية في أيامنا، فهي بعد أن أفقرت الناس الذين تستخدمهم وبلَّدتهم، ترمي بهم في أوقات الأزمة إلى أعمال البرِّ

العام، كي يسدّوا رمقهم. وهذا ينتج طبيعيًا مما سبقه بين العامل والسيِّد، الاتصالات كثيرة، ولكن ليست هناك شراكة حقيقية.

أعتقد في النهاية أن الأرستقراطية المانيفاكتورية التي نراها تنمو أمام أعيننا، هي أقسى من وجد على الأرض، ولكنها في الوقت نفسه هي من بين الأكثر محدودية والأقل خطورة.

في أي حال، ينبغي لأصدقاء الديمقراطية أن يديروا دومًا وجوههم، وبقلق، في هذا الاتجاه، لأنه إذا دخلت الأرستقراطية العالم من جديد، مع انعدام المساواة الدائم في الأوضاع، يمكن التنبؤ بأنها ستدخل من هذا الباب.

الملاحظات

(أ):

هناك أرستقراطيات مارست التجارة بحماسة، وطورت الصناعة بنجاح. ويوفّر تاريخ العالم عددًا من الأمثلة الساطعة على ذلك. ولكن على العموم، يجب القول إن الأرستقراطية ليست أبدًا ميَّالة إلى تطور الصناعة والتجارة. وليس هناك إلّ أرستقراطيات المال ما يشذُّ عن هذه القاعدة.

عند هذه الأرستقراطيات، ليس هناك من رغبة إلّا وتحتاج إلى ثروات من أجل تلبيتها. وحب الثروات يصبح هكذا الدرب العريضة لأوجه شغف الناس وكل الدروب الأخرى تقود إليها أو تعبر من خلالها.

إن حب المال والتعطش للجاه والسلطة يختلطان في الأنفس ذاتها بقوة إلى حدٍّ يصبح معه من الصعب التمييز إذا كان طموح الناس سببًا لطمعهم، أو إذا كان طمعهم يجعلهم طموحين. وهذا ما يحصل في إنكلترا، حيث الرغبة في الغنى من أجل بلوغ مراتب الشرف، وحيث الرغبة في مراتب الشرف كتعبير عن الثروة.

فالروح الإنسانية مقبوض عليها من كل الأطراف ومدفوعة نحو التجارة والصناعة اللتين تشكلان الطريق الأقصر إلى الرخاء.

ويبقى أن هذا يبدو لي أمرًا استثنائيًا وانتقاليًا. فعندما تصبح الثروة السمة الوحيدة للأرستقراطية، يصبح من الصعب جدًا على الأغنياء أن يثبتوا وحيدين في السلطة وأن يستثنوا جميع إلى آخرين.

إن أرستقراطية المحتد والديمقراطية النقية هما على نقيضي الحال الاجتماعية والسياسية للأمم، وفي الوسط توجد أرستقراطية المال: وهذه تقترب من أرستقراطية المحتد بكونها توفر لعدد قليل من المواطنين امتيازات كبيرة؛ كما تتصل بالديمقراطية لأن هذه الامتيازات يمكن أن تكون بالتعاقب مُلكًا للجميع. وهي غالبًا ما تشكل انتقالًا طبيعيًا بين هذين الأمرين، وليس بالإمكان القول إذا ما كانت تنهي سلطة المؤسسات الأرستقراطية أم أنها تفتح أصلًا عصرًا جديدًا للديمقراطية.

القسم الثالث

أثر الديمقراطية في الأعراف بالتعبير الدقيق للكلمة

الفصل الثاني والأربعون

كيف تتلطّف الطبائع مع تساوي الأوضاع؟

نلاحظ منذ قرون أن الأوضاع تتساوى، ونكتشف أن الطبائع تتلطّف في الوقت نفسه. فهل الأمران متعاصران وحسب، أم أن علاقة خفية تربط بينهما فلا يتقدم أحدهما من دون أن يتقدم الآخر؟

يمكن أسبابًا عدة أن تتضافر لتجعل من طبائع شعب أقل قسوة. ولكن ما يبدو لي أنه الأهم بين تلك الأسباب هو تساوي الأوضاع، فتساوي الأوضاع وتلطّف الطبائع، من وجهة نظري، مجرد حادثين متعاصرين، بل هما متلازمان.

عندما يرغب مؤلفو الحكايات الخرافية في شد انتباهنا إلى أعمال الحيوانات، فإنهم ينسبون إلى تلك المخلوقات أفكارًا وأوجه شغف إنسانية، وهذا ما يفعله الشعراء عندما يتكلمون على الجن والملائكة. وليس هناك من بؤس مستحكم أو سعادة نقية بإمكانهما أن يلامسا عقولنا أو يتشبثا بنياط القلوب إذا لم نتمثل ذواتنا من خلال ملامح أخرى.

وهذا ينطبق كثيرًا جدًا على الموضوع الذي يشغلنا حاضرًا.

عندما يرتّب الناس بطريقة لا مَرَّد لها، وفق مهنهم وأملاكهم ونسبهم، وسط مجتمع أرستقراطي، فإن أعضاء كل طبقة، إذ يعتبرون أنفسهم أبناء عائلة واحدة، يكن واحدهم للآخر مودة دائمة وحيَّة، لا يمكن أن نجدها على هذه الدرجة من القوة لدى المواطنين في ظل الديمقراطية.

لكن الأمر ليس هو نفسه عند مختلف الطبقات بعضها تجاه بعض.

عند شعب أرستقراطي، لكل طائفة مغلقة آراؤها ومشاعرها وحقوقها وعاداتها، بصورة تميّزها. هكذا، فإن الناس الذين يشكلون هذه الطائفة لا يشبهون أبدًا الآخرين، وليست لديهم الطريقة ذاتها في التفكير والشعور، وهم بالكاد يشعرون بالانتماء إلى الإنسانية ذاتها.

إنهم لا يستطيعون أن يفهموا بصورة جيدة ما يشعر به الآخرون أو الحكم عليهم بأنفسهم.

ونراهم أحيانًا يتبادلونهم المساعدة بحميَّة، ولكن ذلك لا يتناقض مع ما سبق.

إن المؤسسات الأرستقراطية نفسها، التي جعلت كائنات النوع الواحد على هذا التباعد، جمعتهم بعضهم إلى بعض برباط سياسي متين.

على الرغم من أن القن لم يكن ليهتم عفويًا بمصير النبلاء، فهو كان معنيًا بأن يُخلص للذي كان من بينهم سيِّدَهُ المباشر. وفي الوقت الذي يعتقد النبيل أنه من طينة غير طينة الأقنان، فهو كان يعتبر أن واجبه وشرفه يلزمانه، ولو مخاطرًا بحياته، بالدفاع عن الذين يعشيون على أرضه.

من الواضح أن الالتزامات المتبادلة لا تُولد من الحق الطبيعي، بل من الحق السياسي، وأن المجتمع نال أكثر مما استطاعت الإنسانية وحدها أن تفعل. والدعم لم يكن يتوجه أبدًا إلى الإنسان، بل إلى التابع أو السيِّد، فالمؤسسات الإقطاعية طوَّرت حساسية كبرى تجاه مآسي بعض الناس، وليس لمصلحة الجنس البشري. لقد أغدقت كرمها بوحي من التقاليد وليس الرقة، ومع أنها كانت توحي بالتفاني الكبير، فإنها لم تكن لتولِّد تعاطفًا حقيقيًا؛ لأن التعاطف الحقيقي لا يحصل إلّا بين الناس المتشابهين، وفي الأزمنة الأرستقراطية لا يرى المرء أشباهه إلّا في أعضاء طائفته المغلقة.

عندما كان أخباريو العصر الوسيط، الذين انتموا جميعًا بنسبهم وعاداتهم إلى الأرستقراطية، يروون النهاية المفجعة لأحد النبلاء، كان ذلك من خلال الآلام التي لا تحدُّ، بينما كانوا يسجّلون، بنفس واحد ومن دون رفة جفن، ذبح أو عذابات أبناء الشعب.

ولم يكن ذلك لأن هؤلاء الأخباريين يكنّون حقدًا معتادًا أو احتقارًا منهجيًا للشعب. فالحرب بين طبقات الدولة المختلفة لم تكن قد أُعلنت بعد. لقد كانوا يستجيبون لفطرة أكثر مما لشعور قوي، ولأنهم لم تكن لديهم فكرة واضحة عن عذابات الفقراء، كان اهتمامهم بمصيرهم ضعيفًا.

هكذا كانت حال أبناء الشعب، بمجرد أن تحطَّم القيد الإقطاعي. فالأزمان نفسها التي شهدت الكثير من التفاني البطولي للتابعين تجاه أسيادهم، شهدت قسوة غير معهودة، مارستها من وقت إلى آخر الطبقات الدنيا ضد الطبقات العليا.

يجب عدم الاعتقاد أن هذه الحساسية المتبادلة ترتبت فقط على خلل في النظام وشح في الأنوار، فنحن نعثر على آثارها في الأزمان اللاحقة، التي حتى لو باتت منظمة ومستنيرة، فقد بقيت أرستقراطية.

في عام 1675 اضطربت الطبقات الدنيا في مقاطعة بريتانيا بسبب ضريبة جديدة. وجرى قمع هذه الاضطرابات بقسوة لا مثيل لها. وإليكم كيف أخبرت مدام دو سوفينيه (Mme De Sevigné) ابنتها بالحوادث التي كانت شاهدة عليها.

من روشيه 3 تشرين الأول/ أكتوبر 1675.

"يا إلهي كم هي طريفة رسالتك الآتية من إيكس يا ابنتي. أعيدي قراءة رسائلك على الأقل قبل توجيهها. دعيها تثير دهشتك وتعوضّك عن معاناة كتابة هذا الكم الكبير منها. إذن عانقت البروفانس كلها؟ ولماذا لا تعانقين بريتانيا بمجملها، إلّا إذا كنت لا تعشقين رائحة النبيذ.

هل تريدين سماع أخبار رين؟ لقد ابتدعوا ضريبة بلغت قيمتها ألف أيكو، وإذا لم تسدَّد خلال أربع وعشرين ساعة، تصير مضاعفة وتوكل جبايتها إلى العسكر. لقد طُرد سكان شارع كبير ومُنع الناس من إيوائهم بالتهديد والوعيد. ونتيجة لذلك رأينا أولئك البؤساء من نساء وضعن حملهن حديثًا، وعجائز وأطفال يهيمون منتحبين عند مدخل المدينة، غير مدركين إلى أي مكان يتوجهون، غير ممتلكين غذاءهم اليومي أو مأوى ينامون فيه. قبل الأمس مُزّق عازف الكمان

الذي كان بدأ بالرقص. وسُرقت الأوراق المزينة بالطوابع البريدية. وبُعثرت أجزاؤه في جهات المدينة الأربعة. قبُض على ستين برجوازيًا، وغدًا تنُصب المشانق. تشكل هذه المقاطعة نموذجًا تقتفيه باقي المقاطعات، وخصوصًا في احترام الحكّام وزوجاتهم وعدم إلقاء الحجارة أبدًا في حدائقهم[1].

"مدام دو تارنت تنزهت في غابتها بالأمس في جو رائع. لا حاجة إلى غرفة ولا إلى طعام. إنها تدخل عبر البوابة وتخرج بالطريقة عينها".

في رسالة ثانية تضيف:

"تتحدثين بخفّة عن شقائنا، لكننا لسنا معلّقين على دولاب التعذيب إلى هذا الحدّ؛ ففي كلّ أسبوع [يُشنق] واحد حتى يستوي العدل. صحيح أن المشانق تبدو لي الآن نوعًا من الإنعاش. صارت لديَّ فكرة مختلفة عن العدالة، منذ أن سكنتُ في هذا البلد. المساجين عندكم يبدون لي مجتمعًا من الصالحين الذين انسحبوا من هذا العالم لينعموا بحياة هنيئة".

سوف يكون من الخطأ الاعتقاد أن مدام دو سوفينيه التي خطَّت هذه السطور، كانت مخلوقًا أنانيًا وهمجيًا: لقد كانت تحب أبناءها حتى الشغف، وكانت تبدي تعاطفًا شديدًا مع أحزان أصدقائها، ونلاحظ حتى من خلال قراءة رسائلها، أنها كانت تتعامل بطيبة وتسامح مع تابعيها وخدَّامها. ولكنها لم تكن ترى بوضوح ماذا يعني الألم عندما لا يكون المرء نبيلًا.

في أيامنا هذه، حتى الإنسان الأكثر قسوة، والذي يكتب لإنسان عديم الإحساس، لن يجرؤ بدم بارد، على هذا المزاج القاسي الذي نقلقه توًّا؛ وإذا كانت تقاليدها الخاصة سمحت بذلك، فإن التقاليد العامة للأمة تمنعها.

من أين يتأتى ذلك، هل نحن أكثر إحساسًا من آبائنا؟ لا أعرف. ولكن ما هو أكيد أن إحساسنا يشمل طيفًا أوسع من الأمور.

---

(1) من أجل التقاط مغزى هذه الدعابة الأخيرة، علينا أن نتذكر أن مدام دو غرنيون (Mme de Grignon) كانت حاكمة في منطقة البروفانس.

عندما تكون المراتب، في شعب ما، متساوية تقريبًا، يكون لدى الناس جميعًا طريقة التفكير نفسها عمومًا، ويستطيع كل منهم أن يُقوّم في لحظة مشاعر الآخرين جميعًا: إنه يلقي نظرة سريعة على ذاته ويكفيه ذلك. فليس هناك من بؤس لا يمكن تصوره بلا جهد، ولا تعمل فطرته الدفينة على كشف اتساعه. وحتى لو تعلق الأمر بأغراب أو بأعداء، فالمخيلة تجعله كما لو كان في مكانهم، إنها تمزج أمرًا شخصيًا بالرأفة، وتجعله يتألم في الوقت الذي يمزّق جسد شبيه به في الخلق.

في الأزمان الديمقراطية، نادرًا ما يتفانى الناس بعضهم من أجل بعض؛ لكنهم يُبدون تعاطفًا عامًا مع كل أعضاء الجنس البشري. ولا نراهم أبدًا يتسببون بآلام مجانية، وعندما يستطيعون، من دون أن يتضرروا كثيرًا، التخفيف من آلام الآخرين، فسوف يفعلون ذلك بطيبة خاطر؛ إنهم لا يتصنعون التجرد، ولكنهم لطفاء.

على الرغم من أن الأميركيين حَدّوا من الأنانية في النظرية الاجتماعية والفلسفية، فهم لا يبدون أقل استجابة للرحمة.

فليس هناك من بلد تطبّق فيه العدالة الجزائية بهذا القدر من الحِلم، كما هو الأمر في الولايات المتحدة. وبينما يبدو الإنكليز راغبين في أن يحافظوا بحرص في تشريعهم الجزائي على الآثار الدموية للعصر الوسيط، فإن الأميركيين أزالوا تقريبًا عقوبة الإعدام من تشريعاتهم.

إن أميركا الشمالية هي، على ما أعتقد، البلد الوحيد في العالم، الذي لم يجر فيه منذ 50 عامًا، انتزاع روح مواطن واحد لمخالفات سياسية.

وهذا ما يُظهر بصورة حاسمة أن هذا اللين الفريد للأميركيين يتأتى أساسًا من وضعهم الاجتماعي، الطريقة التي يتعاملون بها مع عبيدهم.

ربما لا توجد مستعمرة أوروبية في العالم الجديد، فيها وضع السود أقل سوءًا مما هو عليه في الولايات المتحدة، وهذا على الرغم من أن العبيد فيها ما زالوا يعانون بؤسًا رهيبًا ويتعرضون لعقوبات ضارية.

من السهل اكتشاف أن مصير هؤلاء البؤساء يوحي للأسياد بالقليل من الشفقة، وأن هؤلاء يرون في العبودية، ليس فقط أمرًا مربحًا لهم، ولكنها أيضًا داءٌ لا يمسّهم أبدًا. هكذا، فإن الشخص ذاته المليء بالإنسانية تجاه أشباهه عندما يكونون متساوين معه، يتحول إلى فاقد للإحساس تجاههم عندما تسقط المساواة. ولذا فإن اللين الذي يبديه يجب أن يُنسب إلى المساواة، أكثر مما إلى الحضارة والأنوار.

وما قلته توًّا عن الأفراد ينطبق إلى حدٍّ ما على الشعوب.

عندما تكون لكل أمة آراؤها ومعتقداتها، وعاداتها الخاصة بها، فهي تعتبر نفسها كما لو كانت البشرية بأسرها، ولا تشعر سوى بآلامها الخاصة. وإذا ما اشتعلت الحرب بين شعبين هذه حالهما، فسوف تكون حربًا تُخاض بهمجية.

في زمن أنوارهم العظيمة، كان الرومان يذبحون قادة الأعداء بعد سحلهم، وكانوا يرمون الأسرى للضواري من أجل الترفيه عن الشعب. وشيشرون الذي كان يطلق تأوهات كبيرة أمام فكرة تعرض مواطن لعقوبة الصلب، كان لا يجد ما يقوله أمام هذا الاستغلال الوحشي للانتصار. ومن الواضح بالنسبة إليه أن الأجنبي على سوية الروماني في سِلَّم الإنسانية.

وعلى عكس ما رأينا، فبقدر ما تصبح الشعوب أكثر تشابهًا في ما بينها، فإنها تُظهر تعاطفًا متبادلًا، ويتلطف القانون العام.

الفصل الثالث والأربعون

كيف تجعل الديمقراطية علاقات الأميركيين العادية أكثر بساطة ويسرًا؟

الديمقراطية لا تشدُّ الناس بقوة، بعضهم إلى بعض، ولكنها تجعل علاقاتهم العادية أكثر يسرًا.

يلتقي إنكليزيان، مصادفة، في القطب، وهما محاطان بغرباء يعرفان بالكاد لغتهم وتقاليدهم.

يتأمل هذان الرجلان بعضهما بحشرية كبيرة وبشيء من القلق الخفي، ثم يستديران كلٌّ في اتجاه، وإذا التقيا فهما يحرصان على ألّا يتخاطبا إلّا مضطرين وساهمين، ويقولان أمورًا قليلة الأهمية.

ليست بينهما أي حميميّة، لم يسبق قط أن التقيا، وكلٌّ منهما يعترف بنزاهة الآخر، فلماذا يظهران هذا القدر من الحرص على ألّا يلتقيا؟

يجب العودة إلى إنكلترا من أجل فهم ذلك.

عندما تكون الولادة وحدها، بعيدًا عن الثروة، هي التي تصنف الناس، فكل منهم يعرف بدقة الدرجة التي يشغلها على السِلَّم الاجتماعي، فلا هو يحاول أن يصعد ولا هو يخشى الانحدار. في مجتمع منظم على هذا الغرار، يتواصل الناس المنتمون إلى طوائف مغلقة (Castes) مختلفة تواصلًا قليلًا؛ لكن عندما تجمعهم المصادفة، يستغرقون معًا عن طيبة خاطر، ومن دون أمل أو خوف أن يذوبوا. إن علاقاتهم لا تتأسس على المساواة، ولكن ليس على الإكراه.

والأمر ليس على الغرار ذاته عندما تحل أرستقراطية المال بديلًا من أرستقراطية الولادة.

إن امتيازات بعضهم ما زالت كبيرة جدًا، ولكن إمكانيات الحصول على امتيازات كهذه مفتوحة للجميع؛ ويترتب على ذلك أن من يمتلكونها ينشغلون بشكل دائم بالخوف من فقدانها، أو أن يروها تتقسم؛ أولئك الذين لم يحوزوا امتيازًا بعدُ يرغبون في الحيازة بأي ثمن، وإذا لم ينجحوا في سعيهم، يتظاهرون بالنجاح، وهو ما ليس بالأمر المستحيل. وكما أن القيمة الاجتماعية للناس ما عادت تتعيَّن بصورة ظاهرة ودائمة من خال المحتد، بل باتت متغيرة بصورة لا متناهية وفق الثروة، والمراتب تبقى دومًا، ولكننا ما عدنا نرى بوضوح، ومن النظرة الأولى، شاغلي تلك المراتب.

وتنشب بسرعة حرب صمَّاء بين عموم المواطنين؛ يجتهد بعضهم عبر ألف وسيلة، ليضبح واقعيًا أو في الظاهر ضمن الذين استووا فوقه؛ والآخرون يقاتلون باستمرار من أجل حدِّ مغتصبي حقوقهم، أو أن الشخص نفسه يقوم بالأمرين معًا، فبينما هو يحاول ولوج الدائرة العليا، يقاوم بلا توقف الضغط الذي يأتيه من الأدنى.

هذه هي حال إنكلترا في أيامنا هذه، وأعتقد أنه يجب أن ننسب، بصورة رئيسة، إلى هذه الحال ما قلناه سابقًا.

بما أن الغرور الأرستقراطي ما زال كبيرًا جدًا عند الإنكليز، وحدود الأرستقراطية أصبحت غائمة، بات كل يخشى أن تُقتحم خصوصيته في أي لحظة. ومن جراء صعوبة الحكم منذ النظرة الأولى على الوضع الاجتماعي للذين تتم مصادفتهم، يفضِّل تجنّب الدخول في اتصال معهم. ويخشى الأرستقراطي، جراء تقديم خدمات بسيطة، أن يبني خارج إرادته صداقة غير ملائمة. يخشى الخدمات الطيبة، ويبقى بمنأى عن الانكشاف أمام تطفّل مجهول أو حقده.

كثيرون من الناس يشرحون بأسباب مادية محضة هذه الانطوائية الفريدة وهذا المزاج المتحفظ الصموت للإنكليز. وأنا أُسلِّمُ بأن الدم يؤدي دورًا ما في

واقع الأمر، ولكني أعتقد بأن الحالة الاجتماعية تؤدي دورًا أكبر كثيرًا. والمثال الأميركي يثبت ذلك.

في أميركا، حيث امتيازات المحتد لم توجد قط، وحيث لا تعطي الثروة أي حق خاص لمن يمتلكها، هناك غرباء يجتمعون طوعًا في الأمكنة نفسها، ولا يجدون ميزة أو مخاطرة في تبادل أفكارهم بحرية. لقد جمعتهم المصادفة، فلا هم يبحث بعضهم عن بعض ولا هم يتجنبون اللقاء؛ لقاؤهم طبيعي، وصريح ومنفتح؛ ونرى جيدًا أنهم لا ينتظرون شيئًا كما لا يخشون شيئًا بعضهم من بعض، كما أنهم لا يبذلون جهدًا من أجل أن يبرزوا أو يخفوا الموقع الذي يشغلونه. وإذا كان مظهرهم غالبًا ما يكون باردًا ووقورًا، فهو ليس متعاليًا ولا إكراهيًا، وعندما لا يتخاطبون، فلأنهم ليسوا في مزاج الكلام، وليس لأنهم يعتقدون أن من مصلحتهم الصمت.

في بلد أجنبي يصبح أميركيان صديقين فورًا، مجرد أنهما أميركيان. ليست هناك من أحكام مسبقة تبعدهما الواحد عن الآخر، كما أن رابطة الوطن تجذبهما. بالنسبة إلى إنكليزيين، الدم الواحد لا يكفي أبدًا، بل يجب أن تقربهما الرتبة نفسها.

يلاحظ الأميركيون كما نلاحظ نحن، هذا المزاج الانطوائي للإنكليز في ما بينهم، ويدهشهم ألّا يكون الأمر كذلك في ما بيننا، لكن الأميركيين ينتمون إلى بريطانيا بالأصل والدين واللغة، وجزئيًا بالعادات، وهم لا يفترقون إلّا بالحالة الاجتماعية، ولذا من الجائز القول إن تحفّظ الإنكليز يتأتى من تكوين البلاد، أكثر مما هو من تكوين المواطنين.

الفصل الرابع والأربعون

لماذا يبدي الأميركيون القليل من النزق في بلادهم بينما يبدون نزقين في بلادنا؟

للأميركيين مزاج ثأري مثل كل الشعوب الرصينة والمتعقلة. فهم لا ينسون إهانة، ولكن ليس من السهل إهانتهم، والضغينة لديهم تتقد بالبطء الذي تنطفئ به.

في المجتمعات الأرستقراطية، حيث عدد قليل من الأشخاص يدير كل شيء، تخضع العلاقات الخارجية للناس لعقد ثابت تقريبًا. كما يظنون في أنفسهم المعرفة الدقيقة لعلامات الاحترام والترحيب وآداب السلوك، والتي تشكل علمًا يُفترضُ أن أحدًا لا يجهله.

إن أعراف الطبقة الأولى هذه، تصبح بالتالي نموذجًا للآخرين، فكل طبقة سوف تستنّ لنفسها مدونة على حدة يلتزم بها جميع أعضائها.

إن قواعد التهذيب تشكل هكذا تشريعًا معقدًا من الصعب جدًا امتلاكه كاملًا، ولكن لا يسمح بالانحراف عنه بلا مخاطرة أن يتعرض الناس لأن يتلقوا جراحًا قاسية أو أن يتسببوا بها.

ولكن بقدر ما تمحّي الرتب، وبقدر ما أن الناس المختلفين بالتربية وبالولادة يختلطون في الأمكنة نفسها، سوف يكون من المستحيل تقريبًا، التفاهم على قواعد السلوك، فالقانون لا يستند إلى يقين، ومخالفته لا تشكل جريمة أبدًا، حتى بنظر الذين يعرفونه. والاهتمام يحصل إذن بعمق القضايا

وليس بشكلها، وهم يكونون هكذا أقل تأدبًا وأقل رغبة في الخصام في الوقت نفسه.

هناك كمٌّ من علامات المراعاة لا يأبه له الأميركي أبدًا؛ فهو يعتقد أنها ليست واجبة نحوه، أو يفترض أن الآخرين يجهلون أنها واجبة عليهم تجاهه. إنه لا يلحظ أي تقصير تجاهه، أو إنه يتسامح مع ذلك، وتغدو تصرفاته أقل مجاملة وعاداته أكثر بساطه وأكثر خشونة.

إن هذا التسامح المتبادل الذي يظهره الأميركيون وهذه الثقة العفيَّة التي يبدونها، يتأتيان من سبب أكثر عمومية وأكثر عمقًا. وقد سبق أن أشرت إلى ذلك في الفصل السابق.

في الولايات المتحدة لا تختلف الرُّتب إلّا قليلًا جدًا في المجتمع المدني، ولا تختلف أبدًا في العالم السياسي؛ فالأميركي إذًا، لا يعتبر نفسه معنيًا برعاية خاصة لأحدٍ من أمثاله، ولا يحلم بأن يطلب لنفسه أمرًا مشابهًا. وبما أنه لا يرى أبدًا أن مصلحته تقضي رفقة بعض من مواطنيه، فهو لا يتصور أن أحدًا يرفض رفقته؛ وهو لا يحتقر أحدًا بسبب من وضعه، ولا يتخيل أن أحدًا يحتقره للسبب نفسه، وقبل أن يدرك الإهانة بوضوح لا يعتقد أن أحدًا يريد إهانته.

إن الحال الاجتماعية تجعل الأميركيين لا يغتاظون بسهولة أبدًا جراء أمور صغيرة. ومن ناحية أخرى، فإن الحرية والديمقراطية اللتين يتمتعون بهما تقودان إلى أن تصبح هذه الدماثة واحدًا من مكوّنات الحياة الوطنية.

إن المؤسسات السياسية في الولايات المتحدة تجعل المواطنين من كل الطبقات على تواصل مستمر، وتجبرهم على أن ينجزوا معًا أعمالًا كبرى. وأناسٌ مشغولون هكذا لا يملكون الوقت ليتأملوا في تفاصيل المجاملات، ثم إن لهم مصلحة كبيرة في أن يعيشوا متوافقين، حتى لا يتوقفوا عند تلك التفاصيل. إنهم يعتادون على أن يأخذوا في الاعتبار، وبسهولة، عند الذين يلتقونهم، المشاعر والأفكار أكثر من الأساليب، ولا يتركون أنفسهم يتأثرون بالترهات.

لاحظت في الولايات المتحدة مرارًا، أن ليس من السهل إفهام شخصٍ ما أن حضوره مزعج. ومن أجل الوصول إلى ذلك، لا تكفي الطرق الملتوية دومًا.

أناقض أميركيًا في كل قول، من أجل إشعاره أن خطاباته تضجرني، وفي كل لحظة أراه يبذل جهدًا جديدًا من أجل إقناعي؛ أعتصم بصمت مطبق، فيتصور أني أفكر بعمق بالحقائق التي يعرضها عليَّ؛ وعندما أهرب فجأة من مطاردته لي، يفترض أن أمرًا مُلحًّا يدعوني إلى مكان آخر. هذا الرجل لن يفهم أنه يرهقني من دون أن أقول ذلك له، ولا يمكنني أن أنقذ نفسي منه إلّا إذا أصبحتُ عدوه حتى الموت.

إن أول ما يفاجئني هو أن الشخص نفسه إذا انتقل إلى أوروبا، يصبح فجأة صعبًا ومدققًا، إلى حد أن الجهد الذي عليَّ بذله من أجل عدم إغاظته، لا يقلُّ عن ذلك الذي كنتُ أبذله من أجل تنفيره. إنهما مفعولان شديدا الاختلاف يتولدان من السبب ذاته.

المؤسسات الديمقراطية، تعطي الناس، بشكل عام، فكرة كبيرة عن بلدهم وعن ذواتهم. يغادر الأميركي بلده وقلبه عامر بالاعتزاز. يصل إلى أوروبا ليكتشف أن الانهمام بالولايات المتحدة والشعب العظيم الذي يقطن فيها ليس على قدر ما كان قد تخيَّل. وهذا ما يبدأ بهزٍّ مشاعره.

لقد سبق أن سمع أن الأوضاع ليست أبدًا متساوية في هذا النصف من الكرة الأرضية، ويلاحظ، في الواقع، أن بين أمم أوروبا لم يُمح بعدُ نهائيًا أثر المراتب، وأن الثروة والمحتد يحتفظان بامتيازات غامضة يصعب عليه جهلها أو تحديدها. هذا المشهد يفاجئه ويقلقه لأنه جديد تمامًا بالنسبة إليه، ولا شيء لما عرفه في بلاده يساعده على فهمه، وهو يجهل بعمق أي موقع يجب أن يشغل في هذه التراتبية نصف الخَرِبة، ووسط هذه الطبقات المتمايزة بما يكفي كي تتكاره وتتبادل الاحتقار، والمتقاربة إلى حد إنه مستعد دائمًا لأن يخلط بينهما. إنه يخشى أن يضع نفسه عاليًا جدًا، ويخشى بصورة خاصة أن يتم تصنيفه بوضع متدنٍ جدًا. إن هذا الخطر المزدوج يربك عقله بصورة دائمة، ويقيِّد باستمرار أعماله وكذلك أقواله.

علّمه التقليد أن مراسيم السلوك في أوروبا تتغير وفق الأحوال إلى ما لا نهاية. إنها ذكرى زمن آخر يزيد في إقلاقه، وهو بقدر ما يخشى بألّا يحصل على كل الاحترام الواجب له، لا يعرف بالضبط ماهية ما يجب أن يكون. فهو إذًا، يسير دائمًا كإنسان محاطٍ بالعراقيل؛ المجتمع بالنسبة إليه ليس مكان استراحة بل عمل دؤوب. إنه يزن أبسط ما تقوم به، ويسأل ناظريك، ويحلّل كلامك كله بعناية، خوفًا من أن ينطوي على إيحاءات مضمرة تسيء إليه. أنا لا أعرف إذا كان قد صُودف أبدًا، نبيل ريفي أكثر منه تدقيقًا لجهة آداب السلوك ويتألم من الإخلال بواحدة منها تجاهه. وهو مليء، في الوقت نفسه، بالوسوسة والتطلب. إنه يتمنى أن يفعل ما يكفي، ولكنه يخشى أن يفعل أكثر مما يجب، وبما إنه لا يعرف جيدًا تخوم هذا وذاك، فهو يبقى في تحفظٍ محرجٍ ومتعالٍ.

وليس هذا كل شيء، وإليكم عطفة أخرى من عطفات القلب البشري.

يتكلم الأميركي كل يوم على المساواة الرائعة التي تسود في الولايات المتحدة، ويفخر مليًا ببلده، ولكنه يتألم ضمنًا من أجل نفسه، ويتوق إلى البرهنة على أنه في ما يخصّه، يشكل استثناءً للنظام العام الذي يقترحه.

قلّما تلتقي أميركيًا أراد أن ينتمي بالولادة، ولو قليلًا، إلى المؤسّسين الأوائل للمستعمرات، وأما بالنسبة إلى سليلي العائلات الإنكليزية الكبرى، فقد بدا لي أن أميركا مليئة بهم.

عندما يصل أميركي ثري إلى أوروبا، فإن أول ما يعنيه هو أن يحيط نفسه بكل الرفاه المتوفر، وهو يقلق كثيرًا من أن نعتقد أنه مجرد مواطن بسيط في ديمقراطية. وهو يتلوى بمئة طريقة من أجل أن يقدم كل يوم صورة عن ثروته. يسكن عادة في أرقى أحياء المدينة، ولديه خدم كُثُر يحيطون به باستمرار.

لقد سمعت أميركيًا يشتكي من أن الصالونات الرئيسة في باريس تنطوي على مجتمع مختلط. والذوق الذي يسود فيها لا يبدو له نقيًا بما فيه الكفاية.

ويقول بطريقة حاذقة، إن هناك نقصًا في التميز بحسن التصرف بحسب رأيه. فهو ما اعتاد أن يرى الروح تختبئ هكذا تحت أشكال مبتذلة.

إن هذه التناقضات يجب ألّا تكون مفاجئة.

لو كان أثر التمايزات الأرستقراطية القديمة لم يختفِ تمامًا في الولايات المتحدة، لبدا الأميركيون أقل بساطة وأقل تسامحًا في بلادهم، وأقل تكلفًا في بلادنا.

الفصل الخامس والأربعون

نتائج الفصول الثلاثة السابقة

عندما يتأسى الناس عفويًا لآلام بعضهم البعض، وعندما تُقرّبهم كل يوم صِلات سهلة وعدة من دون أن تفرِّق بينهم حساسية مفرطة، فمن السهل أن تدرك أنهم عند الحاجة سوف يتبادلون المساعدة. وعندما يطلب أميركي المساعدة من أنداده، من النادر أن يرفضَ هؤلاء هذا الطلب، وقد لاحظتُ أنه كان يُلبَّى غالبًا بعفوية وبحماسة كبيرة.

يحصل حادث غير متوقع على طريق عام، يتراكض الجميع من كل جهة لمساعدة الضحية، تحلُّ مأساة طارئة في عائلة، فتنفتح محافظ ألف شخص مجهول بلا جهد؛ ترد هبات متواضعة ولكن كثيرة جدًا للنجدة في حالة البؤس.

يحصل غالبًا في الأمم الأكثر تمدنًا في عالمنا، أن نجد إنسانًا تاعسًا معزولًا وسط الجماعة كوحش في غابة. وهذا يكاد لا يحصل في الولايات المتحدة. فالأميركيون، وهم غالبًا باردون وفظّون، لا يتصرفون أبدًا بعدم إحساس، وإذا كانوا لا يستعجلون تقديم الخدمات، فهم لا يرفضون أبدًا تقديمها.

وهذا كله لا يتناقض أبدًا مع ما سبق وقلته بخصوص الفردانية، بل إني أرى أن هذه الأمور تتلاقى، وهي أبعد ما تكون عن التصادم.

إن المساواة في الأوضاع، في الوقت الذي تُشعر الناس باستقلاليتهم تُظهر لهم مدى ضعفهم؛ إنهم أحرار ولكنهم معرضون لألف حادث، ولن تتأخر

التجربة في أن تُعلّمهم أنهم على الرغم من عدم حاجتهم إلى العون في الأوضاع العادية، فإنه يحصلُ بشكل شبه دائم أن تَمرَّ لحظة لا يستطيعون فيها الاستغناء عن الآخرين.

نلاحظ كل يوم في أوروبا أن الناس في المهنة الواحدة يتعاونون طوعًا، إذْ إنهم جميعًا معرضون للشرور ذاتها، وهذا يكفيهم كي يبحثوا عن ضمانات مشتركة، مهما يكونون بخلاف ذلك قساة وأنانيين. فعندما يكون أحدهم في خطر، ويمكن آخرين إنقاذه، من خلال تضحية صغيرة أو اندفاع مفاجئ، فإنهم لن يتخلّفوا عن المحاولة، وليس الأمر لأنهم يهتمون بعمق بمصيره، فلو شاءت المصادفات أن يكون جهدهم لنجدته غير مجدٍ، فسوف ينسونه بسرعة ويعودون إلى شواغلهم. ولكن ما حصل بينهم هو اتفاق ضمني يكاد يكون لاإراديًا، يلتزم بموجبه كل منهم تجاه إلى آخرين بدعم مؤقت يتوقع أن يتلقى مثله بدوره.

ضعوا كلمة شعب مكان ما أسمّيه طبقة وحسب، وسوف تفهمون فكرتي.

هناك في الواقع بين جميع مواطني ديمقراطية ما تعاقد مشابه لما أتكلم عليه؛ فهم يرون في أنفسهم جميعًا هدفًا للضعف نفسه وللأخطار نفسها. ولذا فإن مصلحتهم، وكذلك تعاطفهم يصبحان بمنزلة القانون الذي بموجبه يتبادلون المساعدة عند الحاجة.

وكلّما باتت الأوضاع متشابهة، أظهر الناس استعدادًا متبادلًا للتعاون.

في الديمقراطيات التي لا تُنسب إليها أبدًا محاسن كبرى، يتم باستمرار تقديم خدمات جيدة. من النادر أن ترى إنسانًا متفانيًا ولكن الجميع خدومون.

الفصل السادس والأربعون

كيف تغير الديمقراطية علاقات الخادم بالسيّد؟

قال لي يومًا أميركي سافر إلى أوروبا:

"إن الإنكليز يتعاملون مع خدمهم بتعالٍ وبأساليب سلطوية مطلقة تفاجئنا؛ لكن الفرنسيين يتصرفون في بعض الأحيان بألفة، ويظهرون تجاه خدمهم تهذيبًا لا يمكننا أن نتصوره، كأنهم يخافون أن يأمروا، ولا تجري مراعاة الحدود بين الأعلى والأدنى".

هذه الملاحظة صحيحة وقد أبديتها بنفسي مرَّات كثيرة.

لقد اعتبرت إنكلترا دائمًا، في هذا العصر، البلد الأكثر تشددًا في العالم مع الخدم، وفرنسا البلد الأكثر تساهلًا. وليس هناك من بلد بدا فيه السيِّد أعلى أو أدنى مما هو في هذين البلدين.

بين هذين الحدِّين يتموضع الأميركيون.

وهذا ما هو سطحي وظاهر. ويجب الرجوع إلى البعيد من أجل استكشاف الأسباب.

نحن لم نرَ حتى الآن مجتمعات باتت الأوضاع فيها متساوية إلى حدّ أننا لا نصادف فيها أغنياء ولا فقراء، وبالتالي أسيادًا وخدمًا.

الديمقراطية لا تمنع أبدًا هاتين الطبقتين من الوجود، ولكنها تغيِّر عقليتهما وتبدّل علاقاتهما.

عند الشعوب الأرستقراطية يشكل الخدم طبقة خاصة لا تتغيّر أكثر مما تفعل طبقة الأسياد. ولن يتأخر بالظهور نظام ثابت؛ في الطبقة الأولى كما في الثانية، سوف تظهر تراتبية وتصنيفات عدة ومراتب منظورة، وسوف تتعاقب الأجيال من دون أن تتغير المواقع. إنهما مجتمعان منضدان الواحد إلى جانب إلى آخر، ومتمايزان دومًا، ولكنهما يخضعان لمبادئ متشابهة.

إن هذا التكوين الأرستقراطي لا يؤثّر في أفكار الخدم وعاداتهم بأقل ما يؤثر في أفكار الأسياد وعاداتهم. وعلى الرغم من أن المفاعيل مختلفة، فإن من السهل التعرف إلى المسبّب نفسه.

إن هؤلاء وأولئك يشكّلون أممًا صغيرة وسط الأمة الكبرى، وسوف تولد في النهاية، وسط هذه الأمم، بعض المفاهيم المتعلقة بما هو عادل وغير عادل. وسوف تواجَه أعمال الحياة الإنسانية تحت ضوء خاص لا يتبدل. في مجتمع الخدم كما في مجتمع الأسياد، يؤثر الناس كثيرًا بعضهم في بعض. فإنهم يعترفون بقواعد ثابتة وبغياب القوانين هناك رأي عام يوجههم، فتسود العادات المنضبطة والشرطة.

إن هؤلاء الناس الذين مصيرهم أن يطيعوا، ربما لا يفهمون أبدًا المجد والفضيلة والنزاهة والشرف بطريقة الأسياد نفسها، ولكنهم صنعوا مجدًا وفضائل ونزاهة للخدم، وتصوروا، إذا سُمِحَ لي بالتعبير هكذا، نوعًا من الشرف الراقي[1].

ولا يصحُّ الاعتقاد أن كل أعضاء الطبقة الدنيا يملكون قلبًا دَنِيًا. هذا خطأ كبير. مهما تكن الطبقة دنيا، فإن الأول فيها، والذي ليست لديه فكرة للخروج منها، هو في موقع أرستقراطي يوحي له بمشاعر سامية، وزهو فخور، واحترام للذات يجعله أهلًا للفضائل الكبرى والأعمال الفريدة.

(1) إذا تفحصنا عن قرب وبالتفصيل الآراء الرئيسة التي تقود الناس، فإن المقارنة تبدو صادمة أكثر، ونتفاجأ حين نعثر بينهم، كما بين الأعضاء الأرقى في التراتبية الاجتماعية، على الفخر بالمحتد، واحترام الأجداد وذريتهم واحتقار من هم أدنى منهم، والخوف من التواصل، والشغف بالشكليات، والتقاليد وما هو قديم.

عند الشعوب الأرستقراطية، لم يكن نادرًا أن نجد في خدمة الكبار نفوسًا نبيلة وقوية، وكانت تحمل العبودية من دون أن تنوء تحت وطأتها وتخضع لإرادة السيِّد من دون أن تخشى غضبه.

ولكن الأمور لم تكن هكذا في الصفوف الدنيا لطبقة الخدم. فالتصور هو أن الذي يُشْغِلُ الطرف الأسفل من تراتبية الخدم هو في الأدنى فعلًا.

لقد اخترع الفرنسيون مفردة خاصة للأخير من بين خدم الأرستقراطية، وسمّوه غلامًا.

فكلمة غلام كانت تُستعمل كتعبير متطرف، عندما يعجز باقي الكلمات عن التعبير، عن الصغارة الإنسانية؛ في ظل المَلكية القديمة، عندما كانوا يريدون في لحظة ما تصوير مخلوق منحط وخسيس، كانوا يقولون إن لديه نفس الغلام. هذا وحده كان يكفي، والمعنى كان كاملًا ومفهومًا.

إن اللامساواة في الأوضاع، والممتدة زمنيًا، لا تعطي فقط للخدم بعض الفضائل وبعض العيوب الخاصة؛ بل إنها تضعهم أيضًا في وضع خاص تجاه الأسياد.

عند الشعوب الأرستقراطية، يأتلف الفقير منذ الطفولة مع فكرة كونه مأمورًا، وكيفما أدار ناظريه، فإنه يرى فورًا صورة التراتبية ومظهر الطاعة.

في بلدان تسيطر فيها اللامساواة في الأوضاع بصورة دائمة، ينال السيِّد من خدّامه طاعة سريعة وكاملة وتوقيرية وسهلة، لأن هؤلاء يكرِّمون فيه، ليس فقط السيِّد بل طبقة الأسياد. فالسيِّد يضغط على إرادتهم بكل وزن الأرستقراطية.

إنه يأمر تصرفاتهم، ويوجه أيضًا وبحدود ما أفكارهم. يمارس السيِّد في الأرستقراطيات، غالبًا بلا وعي منه، تأثيرًا كبيرًا في آراء حاشيته وعاداتها وتقاليدها، ويمتد تأثيره إلى أبعد مما تصل إليه سلطته.

في المجتمعات الأرستقراطية، هناك عائلات وراثية من الخدم، كما أن هناك عائلات وراثية من الأسياد؛ لكن عائلات الخدّام نفسها تقيم ولأجيال

متعاقبة إلى جانب عائلات الأسياد نفسها (إنها خطوط متوازية لا تلتقي ولا تبتعد)، وهو ما يغيّرٌ بصورة خارقة العلاقات المتبادلة بين هذين النسقيْن من الأشخاص.

هكذا، على الرغم من أن في ظل الأرستقراطية، لا يتشابه السيِّد والخادم مبدئيًا في شيء، وأن الثروة والتربية والآراء، والحقوق تضعهما على مسافة شاسعة على سِلّم البشر، فإن الزمن يشدُّهما معًا في النهاية. إن مسلسلًا طويلًا ومشتركًا من الذكريات يربطهما؛ إنها ذكريات تتمازج على الرغم من اختلافها، بينما في الديمقراطيات ومع إنهما شبيهان تقريبًا، يبقيان غريبَين واحدهما عن الآخر.

عند الشعوب الأرستقراطية، ينتهي السيِّد بأن يعتبر خدّامه جزءًا أدنى وثانويًا من نفسه، ويهتم غالبًا بمصيرهم كجهد أخير من أثَرته.

الخدَّام من جهتهم ليسوا بعيدين عن أن يروا أنفسهم بالطريقة نفسها، وهم يتماثلون أحيانًا مع شخص السيّد، بطريقة يصبحون فيها رديفًا ملحقًا في النهاية؛ إنهم هكذا في أعين أنفسهم كما في أعين السيِّد.

في الأرستقراطيات، يشغل الخادم موقعًا ثابتًا لا يستطيع الخروج منه، وبالقرب منه يوجد شخص آخر يحتل مرتبة عليا لا يمكن أن يخسرها. فمن جهة هناك النكرة والفقر والطاعة الأبدية، ومن جهة أخرى المجد والثروة والقيادة الأبدية أيضًا. والأوضاع دائمًا متنوعة ومتقاربة في الوقت نفسه، والصلة التي تربطهما تشبه بديمومتها الأوضاع ذاتها.

في نهاية المطاف، ينتهي الخادم بفقدان الاهتمام بنفسه، ينفصل عنها، وبطريقة ما يهجرها، أو بالأحرى يذوب بكامله في سيده؛ فهو هنا يخلق لنفسه شخصية متخيلة. يتماهى بكياسة بثروات من يأمرونه، يُكْسب نفسه مجدًا من مجدهم، يعلي شأنه من علو نبالتهم، ويلتجئ باستمرار إلى عظمة مستعارة، غالبًا ما يدفع من أجلها ثمنًا يفوق ما يدفعه مالكوها الحقيقيون.

هناك دومًا ما هو مؤثر وباعث على السخرية في الوقت نفسه، في هذا الخلط الغريب بين وجودَيْن.

إن أوجه شغف الأسياد المنتقلة إلى أنفس الخدَّام تنسجم مع الأبعاد الطبيعية للمكان الذي تشغله، فهي تضيف وتنحدر، وما كان زهوًا عند السابقين أصبح غرورًا طفوليًا وادعاءً بائسًا عند اللاحقين. يُبدي الخدَّامُ، عادة، عند كبير قوم، تمسكًا شديدًا بالمراعاة الواجبة تجاهه، ويحرصون على امتيازاته ولو الصغيرة، أكثر من حرصه ذاته.

ويمكن أن نصادف بيننا أحيانًا أحد هؤلاء الخدَّام المسنّين الذي يشكل امتدادًا لسلالته، وسوف يختفي قريبًا باختفائها.

في الولايات المتحدة لم أرَ إنسانًا يشبهه؛ ليس فقط أن الأميركيين لا يعرفون نظيرًا له، بل سوف يصعب عليهم كثيرًا أن يدركوا وجود شخص كهذا. ولن تكون صعوبة الإدراك بالنسبة إليهم، بأقل مما هي بالنسبة إلينا عندما نتخيل ما كان عليه عبدٌ من العصر الروماني أو قِنٌّ من العصر الوسيط. في الواقع، إن كل هؤلاء الرجال، ولو بدرجات متفاوتة، نتاج السبب ذاته. إنهم يبتعدون معًا عن أنظارنا ويغيبون في عتمة الماضي مع الحالة الاجتماعية التي أنجبتهم.

إن المساواة في الأوضاع تجعل من الخادم والسيِّد مخلوقين جديدين، وتخلق بينهما علاقات جديدة.

عندما تكون الأوضاع متساوية تقريبًا، يبدّل الناس مواقعهم باستمرار؛ طبقة الخدم ما زالت موجودة وكذلك طبقة الأسياد، ولكننا لسنا أمام الأشخاص أنفسهم، بخاصة لسنا أمام العائلات نفسها التي يأتون منها؛ ما عاد هناك من ديمومة في القيادة أكثر منها في الطاعة.

لا يشكل الخدَّام أبدًا شعبًا على حدة، وليست لديهم عادات أو أحكام مسبقة أو تقاليد خاصة بهم، ولا نلاحظ عندهم طريقة في التفكير أو طريقة إحساس خاصة؛ فهم لا يحملون لا نقائص ولا فضائل تختص بهم. هم يشاركون معاصريهم الأنوار والأفكار والمشاعر والفضائل والنقائص؛ إنهم شرفاء أو مكّارون تمامًا كما هي حال الأسياد.

وتتسم الأوضاع بعدم التساوي بين الخدّام، كما هو الأمر بين الأسياد.

وكما أننا لا نجد أبدًا في طبقه الخدَّام مراتب موصوفة أو تراتبية دائمة، فيجب عدم توقع أن نصادف فيها الدناءة أو الرفعة اللتين نراهما في الأرستقراطيات كافة.

لم أرَ في الولايات المتحدة قط ما يمكن أن يذكّرني بفكرة خادم النخبة التي حفظناها في أوروبا، ولكن لم أجد أيضًا فكرة الغلام. لقد ضاع أثر هذا وذاك.

الخدام في الديمقراطيات ليسوا متساوين في ما بينهم وحسب، بل بالإمكان القول إنهم المساوون، بمعنى ما، لأسيادهم.

وهذا يحتاج إلى توضيح كي يكون فهمه الكامل ممكنًا.

في كل لحظة، يمكن الخادم أن يصبح سيِّدًا، وهو يتوق إلى أن يصبح كذلك؛ فالخادم ليس إذًا إنسانًا مختلفًا عن السيّد.

لماذا إذًا، السيّد يأمر، وما الذي يجبر الخادم على الطاعة. إنه الاتفاق المؤقت والحر بين إرادتين. من حيث الطبيعة ليس بينهما من هو أدنى من الآخر؛ ولن يصبحا كذلك مؤقتًا سوى بمفعول عقد. وفي حدود هذا العقد، أحدهما هو الخادم والآخر هو السيّد؛ وخارج ذلك هما مواطنان، إنسانان.

ما أرجو أن يأخذه القارئ في الاعتبار، أن ما نقول ليس فقط الفكرة التي يكوِّنها الخدَّام أنفسهم عن حالتهم، فالأسياد يرون الخَدَمية تحت الضوء ذاته، والحدود الدقيقة للأمر والطاعة باتت مثبتة جدًا في عقل الخادم كما في عقل السيّد.

وما دامت أغلبية المواطنين قد بلغت منذ فترة طويلة أوضاعًا شبيهة تقريبًا، وأن المساواة باتت واقعًا مقبولًا وعريقًا، فإن الحس العام، الذي لا تهزه الاستثناءات أبدًا، يفرض بشكل عام، بالنسبة إلى قيمة الإنسان، حدودًا ما، يصعب فوقها أو تحتها، أن يمكث أي إنسان طويلًا.

عبثًا يمكن الغنى والفقر والأمرة والطاعة، أن تضع بصورة عارضة مسافات كبيرة بين إنسانين، فالرأي العام الذي يتأسس على النظام الطبيعي للأشياء،

يقربهما من المستوى العام، ويخلق بينهما نوعًا من المساواة المتخيلة، على الرغم من عدم المساواة في الأوضاع الفعلية.

هذا الرأي الكلّي القدرة ينتهي بأن يخترق أرواح الذين تعبئهم مصلحتهم ضِدّه، فيبدّل حكمهم في الوقت الذي يأسر إرادتهم.

السيّد والخادم في عمق روحيهما لا يريان تنافرًا عميقًا بينهما، وهما لا يأملان ولا يخشيان أبدًا وجوده. إنهما إذًا، بلا امتهان وبلا غضب، لا يجدان نفسيهما وضيعين أو مزهويين عندما ينظران بعضهما إلى بعض.

السيّد يرى في العقد المصدر الوحيد لسلطته، والخادم يرى فيه السبب الوحيد للطاعة. وهما لا يتشاجران أبدًا بسبب الوضع الذي يشغله كل منهما، ولكن كلاً منهما يرى وضعه هو بوضوح ويحرص عليه.

في جيوشنا، يأتي الجندي تقريبًا من طبقات الضباط نفسها، ويمكنه أن يصل إلى الوظائف نفسها؛ خارج الصفوف يعتبر نفسه مساويًا تمامًا لرؤساته، وهو كذلك فعلًا ولكنه في ظل خدمة العلم يمارس الطاعة من دون أي صعوبة، وهذه الطاعة طوعية ومحدودة، وهي كذلك فورية وواضحة ويسيرة.

وهذا من شأنه أن يعطي فكرة عما يحصل في المجتمعات الديمقراطية بين الخادم والسيّد.

من غير المنطقي الاعتقاد أنه ولدت بين هذين الشخصين مشاعر متقدة وعمقية مثل تلك التي تحتدم أحيانًا داخل عالم الخدم في الأرستقراطية، أو أن نتوقع رؤية أمثلة ساطعة في التفاني.

في الأرستقراطيات، الخادم والسيّد، لا يتراءيان إلّا من بعيد، وغالبًا ما لا يتخاطبان إلّا بالواسطة. ومع ذلك، يحرص أحدهما عادة على الآخر بشدة.

عند الشعوب الديمقراطية، الخادم والسيّد قريبان جدًا؛ جسداهما يتلامسان باستمرار، روحاهما لا تختلطان أبدًا، لديهما انشغالات مشتركة، بينما ليست لهما تقريبًا مصالح مشتركة.

عند هذه الشعوب، يعتبر الخادم دائمًا نفسه عابرًا في بيت مخدوميه. فهو لم يعرف الأجداد ولن يرى أبدًا الأحفاد، ولا ينتظر منهم شيئًا دائمًا. فلماذا عليه أن يخلط وجوده بوجودهم. ومن أين سيستوحي هذا التخلي الفريد عن ذاته؟ لقد تغير الوضع المتبادل، فالعلاقات يجب أن تتغير.

أنا أرغبُ في أن أستطيع الاستناد، في كل ما سبق، إلى مثل الأميركيين. ولكن لن يكون بإمكاني فعل ذلك من دون أن أُميّز الأشخاص والأمكنة بعناية.

ففي جنوب البلاد، هناك العبودية، وكل ما قلته لا ينطبق عليه.

في الشمال معظم الخدم محررون أو أبناء محررين. هؤلاء الناس يشغلون في الاعتبار العام مكانة مختلف فيها: فالقانون يقرِّبهم من مصافِ أسيادهم، والتقاليد تصدهم بعناد. وهم لا يرون بدقة موقعهم، ويبدون بصورة شبه دائمة إما أذلاء وإما وقحين.

لكن في مناطق الشمال هذه نفسها، خصوصًا في نيو إنغلند، نصادف عددًا كبيرًا من البيض الذين يرتضون، لقاء أجر، أن يضعوا أنفسهم مؤقتًا في خدمة أقرانهم. ولقد سمعت أن هؤلاء الخدم يقومون عادة بواجبهم بدقة وفطنة، وأنهم من دون أن يروا أنفسهم أدنى من الذي يأمرهم، يطيعونه برضى وبلا عَنَتَ.

لقد بدا لي أن هؤلاء نقلوا إلى عالم الخدامة بعضًا من الثقة بالنفس التي تولدها الاستقلالية والمساواة. وكونهم اختاروا وضعًا قاسيًا، فهم لا يحاولون أن يتهربوا منه بصورة مواربة، وهم يحترمون ذواتهم إلى حد أنهم لا يرفضون لأسيادهم الطاعة التي التزموها بملء إراداتهم.

الأسياد من جهتهم لا يطلبون من خدَّامهم سوى التنفيذ الدقيق والأمين للعقد؛ لا يطلبون منهم آيات الاحترام، ولا يطمعون في حبهم أو في إخلاصهم لهم؛ يكفيهم منهم، أن يكونوا دقيقين ونزهاء.

لذا، سوف لن يكون دقيقًا القول إنه في ظل الديمقراطيات تكون العلاقات بين الخادم والسيّد مشوشة، إنها منظمة بطريقة أخرى، القاعدة مختلفة ولكنها موجودة.

لست هنا للبحث في ما إذا كانت هذه الحال الجديدة التي أصف أدنى من الحال التي سبقتها، أم إنها حالة أخرى. يكفيني أن تكون حالًا منتظمة وثابتة، لأن ما يهم أن نصادفه وسط الناس ليس نظامًا ما، بل النظام.

ولكن ماذا تراني أقول في هذه الأزمان الحزينة والمضطربة التي تتأسس خلالها المساواة وسط ضجيج الثورة، بينما الديمقراطية بعد أن تكون قد استقرت في الحال الاجتماعية، تواصل الكفاح بعسر ضد الأحكام المسبقة، والتقاليد.

بات القانون وجزءٌ من الرأي العام يفصحان عن أنه لا توجد دونية طبيعية ودائمة من قبل الخادم تجاه السيّد، لكن هذا الإيمان الجديد لم يدخل بعد إلى أعماق عقل السيّد، وربما أن قلبه ما زال يرفضه. في دخيلة روحه ما زال السيّد يعتقد أنه من طينة خاصة ومتفوقة؛ لكنه لا يجرؤ على قول ذلك، ويتجه ولو مضطربًا نحو الاستواء. وتصبح قيادته خجولة وقاسية، في الوقت نفسه، وهو أصلًا ما عاد يشعر تجاه خدّامه بمشاعر الحماية والعطف التي تولدها دومًا سلطة استمرت طويلًا وبصورة لا تقبل المنازعة. لقد تغيَّر، وهو يندهش لأن خادمه تغيَّر؛ إنه يريد من خادمه أن يكتسب عادات منتظمة ودائمة من حياته الخادمية، وأن يبدو راضيًا وفخورًا بوضعه الخادمي والذي سيخرج منه آجلًا أم عاجلًا، وأن يخلص لإنسان لا يستطيع حمايته ولا يحتمل فقدانه، وأن يرتبط بالنهاية برباط أبدي، بكائنات تشبهه، ولا تتمتع بديمومة أطول من ديمومته.

عند الشعوب الأرستقراطية، يحصل غالبًا أن الحالة الخادمية لا تحطّ أبدًا من روح الذين يعيشونها، لأنهم لا يعرفون ولا يتخيلون حالات أخرى، وأن لحالِ اللامساواة الهائلة التي تسود بينهم وبين السيّد، أثرًا ضروريًا وإجباريًا لقانون ما تخبئه العناية الإلهية.

في ظل الديمقراطيات، ليس في حالة الخادمية المنزلية ما يحطُّ، لأنها حال اختيار حر، جرى تبنّيه بشكل عابر، وأن الرأي العام لا يعرّي هذا الخيار الذي لا يولِّدُ أي حالة لا مساواة دائمة بين الخادم والسيّد.

أما في أثناء العبور من وضع اجتماعي إلى آخر، فتحلُّ بشكل شبه دائم لحظة تترجح فيها روح الناس بين مفهوم الخضوع الأرستقراطي ومفهوم الطاعة الديمقراطي.

وتفقد الطاعة بالتالي مغزاها الأخلاقي في عين من يطيع؛ فهو لا يعود يعتبرها إلزامًا إلهيًا بمعنى من المعاني، وما عاد يراها أبدًا من الزاوية الإنسانية المحض، فهي بنظره ليست مقدسة ولا عادلة، وهو يتعامل معها كواقع مُحطٍّ ونافع.

في هذه اللحظة تحضر في ذهن الخدَّام الصورة المشوشة والناقصة للمساواة؛ فهم لا يستوعبون في البداية إذا كانوا سيجدون المساواة المستحقة في حالة الخادمية نفسها أم خارجها. ويتمردون في أعماق قلوبهم ضد دونية خضعوا لها، وهم يفيدون منها. لقد قبلوا أن يخدموا، وهم يخجلون من الطاعة. إنهم يحبون مزايا الخادمية، ولا يحبون السيّد، وبقول أفضل، إنهم ليسوا على ثقة في وجوب ألا يكونوا الأسياد، وهم مستعدون لاعتبار من يأمرهم مغتصبًا لحقهم.

هكذا نرى في بيت كل مواطن ما يشبه المشهد الحزين الذي يظهره المجتمع السياسي. هناك تتواصل بلا توقف حرب صامتة داخلية بين سلطات متشككة ومتنافسة باستمرار. السيّد يبدو سيئًا ووديعًا، والخادم سيئ النيَّة وغير مطيع. أحدهما يريد، من خلال تقييدات غير شريفة، أن يتهرب من التزامه الحماية والمعاش، وإلى آخر يتهرب من التزام الطاعة. وبينهما تتراقص أعِنَةُ الإدارة المنزلية، حيث يحاول كل منهما الإمساك بها. والخطوط التي تفصل السلطة عن الطغيان، والحرية عن التفلت، والحق عن الواقع تبدو في أعينهما متداخلة ومرتبكة، ولا أحد يعرف ما هو، وماذا يستطيع، وما يجب عليه.

إن حالًا كهذه ليست ديمقراطية، بل ثورية.

الفصل السابع والأربعون

كيف أن المؤسسات والتقاليد الديمقراطية تميل إلى رفع الأسعار وتقصير أجل الإجارة

ما قلته عن الخُدَّام والأسياد ينطبق إلى حد ما، على الملّاك والمزارعين، وهذا موضوع يستحق أن يعالَج على حدة.

في أميركا لا يوجد مزارعون بالمعنى المعروف، فكل شخص يمتلك حقلًا يزرعه.

يجب الاعتراف بأن القوانين الديمقراطية تدفع بقوة إلى زيادة أعداد الملّاك وتقليص أعداد المزارعين. وفي أي حال، إن ما يجري في الولايات المتحدة يجب ألّا يُنسب إلى المؤسسات القائمة بل إلى البلاد نفسها. ففي أميركا، الأرض رخيصة، وبإمكان من يشاء أن يصبح مالكًا. الأرض تعطي القليل، ويمكن إنتاجها أن ينقسم بصعوبة بين المالك والمزارع.

وأميركا فريدة في هذه، كما في أمور أخرى، واتخاذها مثالًا يمكن أن يكون مضللًا.

أعتقد أن في البلاد الديمقراطية كما في البلاد الأرستقراطية ملاّكًا ومزارعين، ولكن هؤلاء وأولئك لا يرتبط بعضهم ببعض بالطريقة نفسها.

ففي الأرستقراطيات، لا تُستوفى حقوق المزارعة بالمال فحسب، بل بالاحترام والمحبة والخدمات. في البلاد الديمقراطية، لا تستوفى إلّا بالمال. وعندما تتوزع الملكيات وتنتقل إلى أيدٍ جديدة وتزول العلاقة التي كانت قائمة

بين العائلات والأرض، لا يعود هناك ما يجمع بين المالك والمزارع سوى المصادفة. إنهما يلتقيان بعض الوقت فيناقشان شروط العقد ثم يغيبان عن أنظار بعضهما بعض. إنهما غريبان تقربهما المصلحة، يناقشان بتدقيق العمل بينهما، وموضوعه الوحيد هو المال.

كلما توزعت الأملاك وتبعثرت الثروات هنا وهناك على امتداد مساحات البلاد، تعجُّ الدولة بأناس تراجعت ثروتهم القديمة، وبأغنياء جدد تنمو حاجاتهم بأسرع مما تنمو مصادرهم. ولذا فإن أقل ربح يكون محل ترحيب، وليس بين هؤلاء من هو مستعد للتخلي عن أي من امتيازاته، أو أن يخسر جزءًا من دخله.

تختلط الصفوف، وتصبح الثروات الكبيرة كما الصغيرة أكثر ندرة، وتضيق المسافة كل يوم في ما يتعلق بالوضع الاجتماعي للمالك والمزارع، وما عادت لأحدهما سلطة طبيعية لا تُردُّ على الآخر؛ هكذا بين شخصين متساوين ومعسرين، وماذا يمكن أن تكون مادة العقد في الإجارة سوى المال؟

إذا امتلك رجل مقاطعة، وكان لديه مئة عقد مزارعة، فهو يفهم أن عليه أن يكسب في الوقت نفسه قلوب آلاف عدة من الناس، وأن الأمر يستحق العناء من أجله. وكي يبلغ هدفًا كبيرًا كهذا، يسهل عليه أن يقدم تضحيات.

وأما الذي يملكُ مئة ذراع، فهو لا يكلف نفسه هذا العناء، ولن يكسبه شيئًا نوال رضىً خاص من قبل مزارعه.

الأرستقراطية لا تموت أبدًا في يوم مثل بني آدم، فمبدأها يموت ببطء في أعماق النفوس، قبل أن تهاجمه القوانين، وبوقت طويل قبل أن تنفجر الحرب ضدها، نرى انحلال الرابطة شيئًا فشيئًا بين الأرستقراطية والطبقات الدنيا. ينكشف الاحتقار واللامبالاة من ناحية، والغيرة والحقد من ناحية أخرى: تصبح العلاقات بين الفقير والغني أكثر نُدرة وأقل كياسة. وتصبح تكلفة المزارعة أعلى. ولا يُعدُّ هذا حتى الآن نتيجة الثورة الديمقراطية، ولكنه بشارتها الأكيدة، لأن الأرستقراطية التي ارتضت أن يتسرّب من بين أيديها رضى الشعب، باتت أشبه بشجرة ماتت جذورها، وبات من السهل على الريح أن تطرحها أرضًا كلما كانت أعلى.

منذ 50 عامًا، ازدادت بدلات إجارة الأرض الزراعية بصورة كبيرة، ليس فقط في فرنسا، بل في القسم الأعظم من أوروبا أيضًا. إن التقدم الاستثنائي الذي شهدته الزراعة والصناعة في المرحلة ذاتها، لا يكفي أبدًا في اعتقادي كي يشرح هذه الظاهرة. يجب البحث عن سبب أقوى ومستتر أكثر. وأعتقد أنه يجب البحث عن هذا السبب في المؤسسات الديمقراطية التي تبنّتها شعوب أوروبية عدة، وفي أوجه الشغف الديمقراطي التي تحرّك بهذا القدر أو ذاك باقي شعوب أوروبا.

غالبًا ما سمعت ملّاكًا إنكليز كبارًا يعبّرون عن سعادتهم لأنهم يجنون من ممتلكاتهم مالًا أكثر مما يجني آباؤهم.

لعل لهم الحق في أن يفرحوا، ولكنهم بالتأكيد لا يعرفون أبدًا بما يفرحون. إنهم يعتقدون أنهم يؤمّنون ربحًا صافيًا، بينما هم يقومون بتبادل. فهم يتخلون عن نفوذهم نقدًا وعدًّا، وما يربحونه من مال سوف يخسرونه قريبًا في السلطة.

هناك علامة أخرى يمكن من خلالها أن نتعرف إلى ثورة كبرى ديمقراطية تجري أو تتحضر.

في العصر الوسيط، كانت جميع الأراضي تؤجر بعقد دائم، أو على الأقل لأمدٍ طويل جدًا. وعندما ندرس الاقتصاد الداخلي لذلك الوقت، نرى أن عقود الـ 99 عامًا، أكثر حضورًا من عقود الـ 12 عامًا في أيامنا هذه.

لقد كانوا يعتقدون حين ذاك بخلود العائلات، وكانت الأوضاع تبدو ثابتة للأبد، والمجتمع بأكمله كان يبدو جامدًا إلى حد أن أحدًا لم يكن يعتقد بإمكانية اهتزاز يحصل في داخله.

في أزمان المساواة يتخذ العقل البشري دورة أخرى. وهو يتصور بسهولة أن لا شيء يدوم. إنه عقل مسكون بفكرة عدم الاستقرار.

في تركيبة كهذه، يشعر المالك والمزارع بنوع من الرعب من فكرة الالتزامات الطويلة الأمد. وهما يخشيان أن يجدا نفسيهما، ذات يوم وقد خُدعا

بهذا التعاقد الذي يفيدان منه اليوم. إنهما يتوقعان، بصورة غامضة، أمرًا مفاجئًا في أوضاعهما. وهما يخشيان ذاتيهما، ويخافان بعد أن يكون ميلهما قد تغيَّر، أن يصابا بعدم القدرة على التخلي عما كان يشكّل موضوع غوايتهما. إن خشيتهما محقة، ففي الأزمان الديمقراطية، ووسط حركة الأشياء عمومًا، قلب الإنسان هو الأكثر تحركًا.

الفصل الثامن والأربعون

عن أثر الديمقراطية في الأجور

إن معظم الملاحظات التي أبديتها آنفًا، لمّا تكلمتُ على السيّد والخادم، يمكن أن تنطبق على الأسياد والعمال.

بقدر ما تصبح قواعد التراتبية الاجتماعية أقل مراعاة، وبينما الكبار ينحدرون والصغار يصعدون، والفقر والغِنَى يكفّان عن أن يكونا وراثيين، فإننا نشهد كل يوم تقلص المسافة في الفكر والواقع بين السيّد والعامل.

العامل يحمل تصورًا أرقى عن حقوقه ومستقبله وعن نفسه، فهو ممتلئ بطموح جديد ورغبات جديدة وتحاصره حاجات جديدة. وفي كل لحظة يلقي نظرة مليئة بالغواية على أرباح من يستخدمه، كي يتوصل في النهاية إلى مشاركته بها، ويجهد لأن يجعل لعمله الثمن الأعلى، وفي العادة ينجح بذلك.

في البلاد الديمقراطية كما في غيرها، يقود معظم الصناعات بتكلفة قليلة رجال لم تضعهم الثروة والأنوار فوق المستوى العام للمستخدمين عندهم. إن مقاولي الصناعة هؤلاء، كثيرو العدد، مفترقو المصالح، ولن يكون سهلًا عليهم أن يتفاهموا وأن يدمج بعضهم جهده بجهد الآخرين.

من الناحية الأخرى، لدى العمال جميعهم تقريبًا، بعض الموارد المضمونة التي تسمح لهم برفض تقديم خدماتهم عندما لا يتلقون ما يعتبرونه المكافأة العادلة لعملهم.

في الصراع المتواصل الذي تخوضه هاتان الطبقتان من أجل الأجر، فإن القوى متوزعة والنجاحات متناوبة.

هناك مجال للاعتقاد أن مصالح العمال سوف تسود على المدى الطويل، لأن الأجور المرتفعة التي سبق أن نالوها تجعلهم كل يوم أقل تبعية لأرباب عملهم، وبقدر ما يصبحون أكثر استقلالًا، يستطيعون بسهولة أكبر الحصول على أجور أعلى.

سوف آخذ مثالًا تلك الصناعة التي هي في زمننا ما زالت الأكثر رواجًا عندنا، كما عند أمم العالم كافة، أي: زراعة الأراضي.

في فرنسا يملك معظم الذي يؤجرون خدماتهم لزراعة الأرض، أنفسهم بعض القطع التي تسمح لهم، ولو بمشقة، بالعيش من دون العمل لدى الآخرين. وعندما يحضر هؤلاء للعمل عند كبار الملّاك أو عند المزارع المجاور، ولا يُقدَّم لهم أجرٌ مرغوب فيه، فإنهم ينسحبون إلى أرضهم الصغيرة، وينتظرون توفر فرصة أخرى.

وإذا أخذنا الأمور بصورة إجمالية، يمكن القول على ما أعتقد، إن الارتفاع البطيء والمتدرج للأجور هو واحد من القوانين العامة التي تسيِّر المجتمعات الديمقراطية. وبقدر ما تصبح الأوضاع أكثر تساويًا، ترتفع الأجور، وبقدر ما ترتفع الأجور تصبح الأوضاع أكثر تساويًا.

ولكن استثناء كبيرًا تعسًا يبرز في أيامنا.

لقد أقمت البرهان في فصل سابق، على أن الأرستقراطية المطرودة من الحلبة السياسية انسحبت إلى بعض أرجاء عالم الصناعة، وأقامت فيه إمبراطوريتها وفق شكل آخر.

وهذا ما يؤثر بقوة في معدل الأجور.

وبما أن على المرء أن يكون غنيًا جدًا ليبادر إلى صناعات كبيرة كتلك التي أتكلم عليها، فإن عدد المبادرين قليل جدًا. وبسبب قلّة عددهم، يستطيعون بسهولة التجمع في ما بينهم، ليحددوا للعمل الأجر الذي يعجبهم.

وعلى العكس منهم، فإن عدد عمالهم كبير جدًا، وهو عدد ينمو بلا توقف بسبب فترات بحبوحة غير عادية تحصل من وقت إلى آخر وخلالها ترتفع

الأجور بصورة غير مسبوقة، وتجتذب إلى المنشآت الصناعية السكان المجاورين. وكما رأينا سابقًا، فعندما يدخل الناس في هذه المهنة يصعب عليهم أن يغادروها، إذ لن يطول بهم الزمن قبل اكتساب عادات بدنية وذهنية تجعلهم غير مطواعين لعمل آخر. وغالبًا ما يكون هؤلاء الناس قليلي الثقافة والمهارة والموارد، ولذا فهم تحت رحمة رب العمل الذي إذا انخفضت أرباحه، بفعل تنافس ناشئ أو أوضاع أخرى عرضية، يمكنه أن يخفض الأجور، ويستعيد من العمال ما يكون قد خسره.

وإذا رفضوا العمل جماعيًا، فإن السيّد، وهو رجل ثري، بإمكانه أن ينتظر بسهولة، من غير أن يؤول إلى الخراب، حتى تدفعهم الضرورة إليه من جديد؛ فهم يجب أن يعملوا كل يوم، كي لا يموتوا، لأنهم لا يملكون إلّا سواعدهم. وقد أدّى الاضطهاد إلى إفقارهم منذ زمن طويل، كما أنه يسهل قمعهم كلما افتقروا أكثر. إنها الدائرة المفرغة التي لا يمكنهم الخروج منها.

لذا علينا ألّا نستغرب، بعد أن تكون الأجور قد ارتفعت فجأة أحيانًا، أن تُخفض بصورة دائمة، بينما في المهن الأخرى التي لا يرتفع فيها الأجر إلّا شيئًا فشيئًا، فإنه يزداد بلا توقف.

إن حال التبعية والبؤس التي يعيشها هذه الأيام قسم من العاملين في الصناعة تشكل حدثًا استثنائيًا ونقيضًا لكل ما يحيط بها. وبسبب هذا بالضبط، ليس هناك ما هو أخطر، ولا ما هو أجدر من أجل جذب الانتباه الخاص للمشترع؛ فعندما يتحرك مجتمع بأكلمه، ويصعب إبقاء طبقة في حالٍ من الجمود، وعندما تشق الأغلبية العظمى لنفسها، وبلا توقف، دروبًا جديدة نحو الثروة، أن تجعل بعضًا منهم يعانون الحاجات والرغبات بسلام.

الفصل التاسع والأربعون

عن أثر الديمقراطية في العائلة

تفحصتُ للتو كيف أن المساواة في الأوضاع عند الشعوب الديمقراطية، على وجه الخصوص عند الأميركيين، تغيِّر العلاقات بين المواطنين.

أريد أن أتوغل أكثر وأدخل في قلب العائلة. وليس هدفي البحث عن وقائع جديدة، بل أن أُبيِّن كيف ترتبط وقائع معروفة أصلًا بموضوعي.

لاحظ الجميع أن علاقات جديدة، في أيامنا هذه قد قامت بين مختلف أعضاء العائلة، وأن المسافة التي كانت بالأمس تفصل الأب عن ابنه تقلصت، وأن السلطة الأبوية ساء وضعها، إن لم تكن قد تدمرت.

أمرٌ مماثل لذلك، ولكن أكثر صدمًا، يتبلور في الولايات المتحدة.

إذا أخذنا العائلة بمفهومها الروماني والأرستقراطي، فهي لا توجد أبدًا في أميركا. ولا نجد لها بعض الآثار إلّا خلال الأعوام الأولى التي تلي الولادة. فالأب يمارس حينها، من دون اعتراض، الدكتاتورية الداخلية التي يجعلها ضعف أبنائه ضرورية، كما تبررها مصلحتهم، ويسوغها تفوّقه غير القابل للدحض.

ولكن من اللحظة التي يقترب فيها الشاب الأميركي من سن الرجولة، تبدأ روابط الطاعة البنوية الارتخاء يومًا بعد يوم. وهو إذ أصبح سيد أفكاره، سوف يصبح قريبًا سيد تصرفاته. في أميركا ليس هناك في حقيقة الأمر مراهقة. عندما يخرج الإنسان من عمره الأول، يبدأ رسمَ طريقه بنفسه.

ونخطئ إذا اعتقدنا أن ذلك يحصل نتيجة صراع داخلي، ينتزع الابن فيه من خلال ممارسة لون من العنف المعنوي، الحرية التي كان والده يرفض أن يمنحه إياها. فالعادات نفسها، والمبادئ نفسها التي تدفع أحدهما إلى انتزاع استقلاله، تهيئ الآخر لاعتبار ذلك حقًا لا مراء فيه.

فنحن لا نلحظ إذًا، عند الأول، أثرا لهذه الانفعالات الحاقدة والفوضوية التي تهزُّ الناس طويلًا حتى بعد أن يكونوا قد تحرروا من السلطة القائمة. ولا يشعر الآخر أبدًا بالندم المليء بالمرارة والغضب اللذين يبقيان عادة بعد سقوط السلطة: لقد لاحظ الأب من البعيد الحدود التي يجب أن تنتهي عندها سلطته، وها هو يستقيل بلا عناء. وتوقّع الابن مسبقًا اللحظة الدقيقة التي تصبح فيها إرادته بمنزلة القاعدة، وها هو يظفر بحريته من دون تسرُّع ولا جهد، كما لو كانت أمرًا يعود إليه، وأن أحدًا لن يأتي أبدًا لينازعه فيه[1].

وقد لا يكون عديم الجدوى أن نبيِّن كيف أن هذه التغيرات الحاصلة في العائلة شديدة الصلة بالثورة الاجتماعية والسياسية التي تجري تحت أنظارنا.

هناك بعض المبادئ الاجتماعية التي يستدخلها الشعب أينما يكن، أو هو لا يبقي عليها في أي مكان.

---

(1) بالإمكان القول إن الأميركيين لم يفكروا بعد في أن يفعلوا كما فعلنا في فرنسا، أي أن ينزعوا من الآباء واحدًا من عناصر قوتهم الرئيسة، أي منعهم من التصرف بأملاكهم بعد الوفاة. ففي الولايات المتحدة حرية التوريث غير محدودة.

وفي هذا الميدان كما في كل الميادين، يسهل أن نلاحظ أنه إذا كان التشريع الأميركي السياسي أكثر ديمقراطية بكثير مما هو عندنا، فإن تشريعنا المدني، هو بما لا يقاس، أكثر ديمقراطية مما هو عندهم. ويمكن فهم الأمر بسهولة.

التشريع المدني عندنا كان من صنع رجل يرى مصلحته في تلبية أوجه الشغف الديمقراطي عند معاصريه، وذلك في كل ما لا يتعارض مباشرة أو بصورة غير مباشرة مع سلطته. فقد سمح عن طيبة خاطر أن يتولى بعض المبادئ الشعبية أمر تسيير الأملاك وأحوال العائلات، شرط ألّا تطمح إلى التدخل في قيادة الدولة. وبينما كان السيل الديمقراطي يتدفق على القوانين المدنية، كان (المشترع) يأمل أن يبقى هو بمنأى عن القوانين السياسية. إن هذه النظرة مليئة بالمهارة وبالأنانية في الوقت نفسه، لكن معادلة من هذا القبيل لم تكن تستطيع أن تدوم. فعلى المدى الطويل، لا يمكن للمجتمع السياسي إلّا أن يصبح تعبيرًا وصورة عن المجتمع المدني. وبهذا المعنى يمكن القول إن لا شيء سياسيًا عند الشعب أكثر من التشريع المدني.

إن السلطة في البلاد الأرستقراطية والمنظمة تراتبيًا، لا تتوجه أبدًا إلى عموم المحكومين. وبما أن الناس مشدود بعضهم إلى بعض، فإن السلطة تكتفي بقيادة الأولين بينهم، ويتبع الباقون. إن هذا ينطبق على العائلة، كما على الروابط التي لها مسؤول. عند الشعوب الأرستقراطية، لا يعترف المجتمع في الواقع إلّا بالأب. وهو لا يمسك بأيدي الأبناء إلّا من خلال يدي الأب. هو يحكم الأبَ، والأبُ يحكمهم. والمجتمع لا يمنح حقًا طبيعيًا وحسب، بل يمنحه أيضًا حقًا سياسيًا في القيادة. إنه ربُّ العائلة وسندها، وهو أيضًا القاضي فيها.

في الديمقراطيات، حيث تبحث ذراع الحكومة عن كل شخص وسط الجماعة كي تخضعه منفردًا للقوانين العامة، من دون أن يكون بحاجة إلى واسطة كهذه؛ فإن الأب أمام القانون ليس سوى مواطن أكبر من أبنائه سنًا وأكثر غنىً.

عندما تكون معظم الأوضاع غير متساوية، وتكون اللامساواة هذه دائمة، فإن فكرة الرئيس تكبر في مخيلة الناس؛ فالقانون يمنحه صلاحيات، والتقليد والرأي العام يمنحانه ذلك أيضًا. وعلى العكس من ذلك، عندما يكون الناس لا يفترقُ بعضهم عن بعض إلّا قليلًا، والتمايزات بينهم غير دائمة، فإن المفهوم العام للرئيس يصبح أضعف وأقل وضوحًا. وعبثًا تجهد إرادة المشترع في وضع من يطيع أدنى كثيرًا من الذي يقود. فسوف تقرِّب العادات الشخصين أحدهما من الآخر، وتجذبهما كل يوم نحو المستوى ذاته.

وإذا كنتُ لا أرى أبدًا في تشريع شعب أرستقراطي امتيازات خاصة ممنوحة لرب العائلة، فإني على ثقة أن سلطته محترمة جدًا وأكثر اتساعًا مما هي عليه في الديمقراطية، لأني أعرف أنه بصرف النظر عن القوانين، سوف يبدو الأعلى دومًا الأكثر سموًا والأدنى أدنى مقامًا في الأرستقراطيات مما هو عند الشعوب الديمقراطية.

عندما يعيش الناس في ذكرى ما كان، لا في انشغالات ما هو قائم، ويقلقون مما كان أجدادهم يفكرون فيه، أكثر من سعيهم أنفسهم للتنكر؛ فالأب هو الصلة الطبيعية والضرورية بين الماضي والحاضر، إنه الحلقة التي تصل

السلسلتين فتلتقيان، إنه إداة التقليد ومترجم الأعراف، والحكم بالنسبة إلى آداب السلوك. نصغي إليه بإجلال ونقترب منه باحترام، والحب الذي نكنُّه له لا تنفك الخشية تلطّفه.

عندما تصبح الحال الاجتماعية ديمقراطية، ويتبيّن الناس مبدأً عامًا فحواه أن من الجيد والمشروع أن يحكم المرءُ على أمر بنفسه، ويتعامل مع المعتقدات القديمة كمعلومة وليس كقاعدة، فإن قوة الرأي التي يمارسها الأب على الأبناء تصبح أضعف، وكذلك الأمر مع سلطته الشرعية.

إن تقسيم المواريث الذي جلبته الديمقراطية ربما يساهم، وأكثر من أي أمر آخر، في تغيير علاقات الآباء والأبناء.

عندما تكون ملكيّة رب العائلة صغيرة، فإنه وابنه لا يكفّان عن العيش في المكان نفسه، والاهتمام بالأعمال نفسها. إن العادة والحاجة تقرّبانهما وتدفعانهما إلى التواصل في كل لحظة؛ وسوف ينشأ بينهما ضرب من الألفة الحميمة التي تجعل السلطة أقل إطلاقًا وأقل انسجامًا مع الأشكال الخارجية للاحترام.

أما عند الشعوب الديمقراطية، فإن الطبقة التي تملك ثروات صغيرة هي تحديدًا من يعطي القوة للأفكار والمعيار لآداب السلوك. إنها تفرض آراءها في كل مكان وكذلك إرادتها؛ حتى أولئك الذين يميلون إلى مقاومة توجيهاتها سوف يجذبهم في النهاية مثالها. لقد رأيت أعداء للديمقراطية متحمّسين، ويسمحون لأبنائهم بمخاطبتهم بلغة الصديق للصديق.

هكذا في الوقت الذي تنسلُّ السلطة من يد الأرستقراطية نلحظ تواري ما كان قاسيًا وتقليديًا وشرعيًا في السلطة الأبوية، وقيام ضرب من المساواة في منزل العائلة.

بالمحصلة، لا أدري إذا كان المجتمع يخسر من خلال هذا التغيير. ولكني أميل إلى الاعتقاد أن الفرد يربح فيه، وأعتقد أنه بقدر ما تكون القوانين والطبائع أكثر ديمقراطية، تصبح العلاقة بين الأب وابنه أكثر حميمية وليونة. فالقانون

والسلطة يحضران بصورة أقل، والثقة والعطف يكونان غالبًا أكبر، ويبدو أن الرابطة الطبيعية تمتّن، بينما ترتخي الرابطة الاجتماعية.

في العائلة الديمقراطية، لا يمارس الأب أبدًا سلطة غير تلك التي يحلو لنا أن ننسبها إلى الحنان وإلى تجربة كبير السن، الذي ربما يتم تجاهل أوامره، ولكن نصائحه تكون عادة زاخرة بالقوة. وهو إذا ما عاد محاطًا بالتبجيل الرسمي، فإن أولاده على الأقل يتعاملون معه بثقة. ليس هناك صيغة معتمدة للتخاطب معه. لكن التخاطب لا ينقطع، وهو يستشار عن طيب خاطر كل يوم. لقد غاب السيّد والقاضي وبقي الأب.

من أجل الحكم على الفرق بين حالتين اجتماعيتين بالنسبة إلى هذه النقطة، يكفي أن نطالع المراسلات الداخلية التي تركها لنا الأرستقراطيون. فالأسلوب دائمًا سليم واحتفالي وجامد وبارد، وبالكاد نشعر بحرارة القلب الطبيعية من خلال الكلمات.

وعلى العكس من ذلك، ففي كل الكلمات التي يوجهها ابن إلى أبيه عند الشعوب الديمقراطية، يسيطر ما هو حرٌّ وأليف وحنون في الوقت نفسه، ما يكشف أول وهلة أن علاقات جديدة قد قامت داخل العائلة.

إن ثورة مماثلة تغيِّر العلاقات المتبادلة بين الأبناء.

في العائلة الأرستقراطية، كما في المجتمع الأرستقراطي، كل المواقع محددة. في العائلة ليس الأب فقط، من يشغل موقعًا متميزًا، ويتمتع فيها بامتيازات واسعة؛ فالأبناء أنفسهم ليسوا متساوين أبدًا في ما بينهم، فالعمر والجنس يحددان لكل منهم مرتبته، ويؤمّنان له بعض الصلاحيات، وذلك بصورة لا رجوع عنها. إن الديمقراطية تزيل معظم هذه الحواجز أو تخفف منها.

في الأسرة الأرستقراطية، الابن البكر يرث القسم الأعظم من الأملاك وكل الحقوق تقريبًا، ويصبح إلى حدٍ ما سيِّد إخوته. له العظمة والسلطة ولهم التبعية والعيش في الظل. ولكننا نخطئ إذا اعتقدنا أن امتيازات الابن البكر عند الشعوب الأرستقراطية لا تفيد سوى شخصه، أو أنها لا تثير من حوله سوى الغيرة والحسد.

فالبكر يجهد عادة لتأمين الثروة والسلطة لإخوته، لأن التألق العام للبيت ينعكس على من يمثّله. ويحاول الأخوة الأصغر أن يسهلوا على الأخ البكر مشاريعه، لأن عظمة كبير العائلة وقوته تضعانه في موقع يمكِّن من رفع كل فروعها.

إن مختلف أعضاء العائلة الأرستقراطية مرتبطون بقوة واحدهم بالآخر؛ مصالحهم مرتبطة وعقولهم منسجمة، ولكن من النادر أن تأتلف قلوبهم.

إن الديمقراطية أيضًا تشدُّ الأخوة بعضهم إلى بعض، ولكنها تفعل ذلك بطريقة أخرى.

ففي ظل القوانين الديمقراطية، يكون الأولاد متساوين تمامًا، وبالتالي مستقلين، لا شيء يحتِّم تقربهم، ولكن لا شيء يباعد بينهم. وبما أنهم من جذع مشترك، ويكبرون تحت السقف نفسه، ويلقون الرعاية نفسها، من دون أن تكون هناك حقوق خاصة تميزهم أو تفرقهم، نستطيع ببساطة أن نرى بينهم نمو الحميمية والعذوبة الخاصة بالعمر الأول. والعلاقة التي تشكل هكذا في مقتبل الحياة لا تعترضها فرصة لكسرها، لأن الأخوَّة تقرِّب في ما بينهم من دون أن تكدِّر عيشهم.

فالديمقراطية لا تربط الأخوة بعضهم ببعض من خلال المصالح بل من خلال الذكريات المشتركة والتناغم الحر للآراء والميول. إنها تقسم إرثهم، ولكنها تسمح بأن تمتزج أرواحهم.

إن طاوة الطبائع الديمقراطية كبيرة إلى درجة أن أنصار الأرستقراطية أنفسهم يتأثرون بها، فبعد أن يكونوا قد تذوقوها بعض الوقت، لا تعود تجذبهم العودة إلى الأشكال الباردة من التوقير في العائلة الديمقراطية، بل سوف يحافظون داخليًا على العادات الديمقراطية، بشرط أن يستطيعوا رفض الحال الاجتماعية وقوانينها. لكن الأمور تترابط، وليس بالإمكان التمتع بجزء وإهمال الجزء الآخر.

ما قلته للتو عن الحب البنوي وعن الحنوّ الأخوي، يجب توقعه بالنسبة إلى جميع أوجه الشغف التي تجد مصدرها عفويًا في الطبيعة ذاتها.

عندما تكون طريقة معينة للتفكير أو الشعور وليدة حال خاصة من الإنسانية، لن يبقى شيء إذا ما تغيرت هذه الحال. يمكن للقانون أن يربط بين مواطنَين بقوة، وإذا ما أُلغي القانون يفترقان. لم يكن هناك أشد من العقدة التي تربط التابع بالسيِّد في العالم الإقطاعي. والآن هذان الرجلان يجهل بعضهما بعضًا، الخشية والعرفان بالجميل والحب الذي كان يربطهما في الماضي، وقد توارت. ولا نجد لها أثرًا أبدًا.

لكن الأمر ليس هكذا مع المشاعر الطبيعية للجنس البشري. وإذا اجتهد القانون في أن يطوي هذه المشاعر بطريقة ما، فنادرًا ما لا يؤججها. وإذا حاول أن يضيف إليها، ينزع منها بعضها. وتبقى الأقوى إن هي تُركت لنفسها.

إن الديمقراطية التي تدمر أو تطوي كل التعاقدات الاجتماعية القديمة، وتمنع الناس من تبنّي تعاقدات جديدة بسهولة، تواري بالكامل معظم المشاعر المتولدة عن هذه التعاقدات، ولكنها لا تفعل سوى تعديل التعاقدات الأخرى التي غالبًا ما تعطيها قوة وطلاوة لم تكونا لها.

أعتقد أنه ليس مستحيلًا أن نختزن في عبارة واحدة معنى هذا الفصل، وفصولًا عدة سبقته. الديمقراطية ترخي الروابط الاجتماعية ولكنها تشدُّ الروابط الطبيعية؛ إنها تقرِّب الأهل في الوقت الذي تفصل بين المواطنين.

الفصل الخمسون

عن تربية الفتيات في الولايات المتحدة

لم تكن هناك أبدًا مجتمعات بلا آداب سلوك. وكما قلتُ في القسم الأول من هذا الكتاب، فإن المرأة هي التي تضع آداب السلوك. إن كل ما يؤثر في وضع النساء، في عاداتهن وآرائهن، له أهمية سياسية كبرى في نظري.

عند جميع الأمم البروتستانتية تقريبًا، الفتيات سيّدات يعملن أكثر بكثير مما عليه الحال عند الشعوب الكاثوليكية.

وهذا الاستقلال يزداد أيضًا في البلاد، مثل إنكلترا، التي حافظت على حقها في حكم نفسها، أو اكتسبت هذا الحق. هكذا تدخل الحرية في العائلة من خلال العادات السياسية والمعتقدات الدينية.

في الولايات المتحدة امتزجت العقائد البروتستانتية بدستور حرٍّ جدًا، وبحال اجتماعية ديمقراطية جدًا، وليس هناك مكان آخر تدير الفتاة فيه شؤونها بأسرع وأتمّ مما تفعله هناك.

قبل وقت طويل من وصول الفتاة الأميركية إلى سن البلوغ، يبدأ تحريرها شيئًا فشيئًا من وصاية الأمومة. إنها تفكر في نفسها وتتكلم بحرية وتتصرف بمفردها وهي لمّا تغادر بالكامل طفولتها؛ أمامها ينداح باستمرار مشهد العالم الكبير، وبدل محاولة مواراته من أمام أنظارها، يتم كشفه كل يوم أكثر أمامها، وهي تتعلم في أن تنظر إليه بعين ثاقبة وهادئة. وهكذا فالعيوب والمخاطر التي ينطوي عليها المجتمع لا تلبث أن تنكشف أمامها؛ إنها تراها بوضوح وتحكم

عليها بلا أوهام وتواجهها بلا خوف، لأنها تثق بشدة بقواها، ويبدو أن كل من يحيط بها يشاركها هذه الثقة.

عند الشابة الأميركية، يجب عدم توقع مصادفة تلك البراءة العذراء وسط الرغبات الناشئة، ولا الدلال الساذج والبريء الذي يرافق الفتاة الأوروبية في سن العبور من الطفولة إلى الشباب. إن الأميركية، بصرف النظر عن عمرها، يندر أن تبدي خجلًا أو جهلًا طفوليين. إنها، على غرار الفتاة الأوروبية، تود أن تعجب، لكنها تعرف الثمن بدقة.وإذا لم تستسلم للشر، فهي على الأقل تعرفه؛ إنها تتحلى بأخلاق عفيفة أكثر مما تتحلى بنفس طاهرة.

غالبًا ما كنتُ متفاجئًا وشبه مذعور لمشهد المهارة الفريدة والجرأة المبتكرة، التي تقود بها الفتيات الأميركيات أفكارهن وأقوالهن وسط محادثة فكهة؛ فحتى الفيلسوف كان ليتردد مئة مرَّة على الطريق الضيقة التي كنَّ يسلكنها بلا عثرات ومن دون جهد.

في الواقع من السهل تبيّن أن الأميركية وسط استقلال شبابها الأول، تكاد لا تكفُّ أبدًا عن أن تكون سيّدة نفسها؛ إنها تتمتع بكل الملذات المسموح بها ولكن من دون أن تستسلم لأي منها؛ وعقلها لا يرخي الأعنّة أبدًا حتى عندما يبدو أنه يدعها تهتز.

في فرنسا، حيث ما زلنا نمزج بطريقة غريبة في آرائنا وميولنا بقايا من مخلّفات كل العصور، يحصل أن نعطي للنساء تربية خجولة وانسحابية حتى احتجابية تقريبًا، على غرار الزمن الأرستقراطي، وفجأة نتخلى عنهن لاحقًا، بلا دليل ولا عون وسط أوجه من الفوضى التي لا تنفصل عن المجتمع الديمقراطي.

إن الأميركيين هم أكثر انسجامًا مع أنفسهم.

لقد رأوا أن الاستقلال الفردي في ظل الديمقراطية لا يني يكون عظيمًا جدًا، والشبيبة متعجلة، والرغبات صعبة الضبط، والتقليد يتغير، والرأي العام غالبًا ما يكون رجراجًا أو عاجزًا، والسلطة الأبوية ضعيفة، وسلطة الزوج محل تنازع.

وقد رأوا، والأمر على هذه الحال، أن هناك القليل من الفرص كي يقمعوا عند المرأة المشاعر الأكثر طغيانًا في القلب البشري، وأنه كان من الأفضل تعليمها أوجه محاربتها بنفسها. ولأنهم لم يكونوا يستطيعون منع أن يكون عفافها في خطر، فقد رغبوا في أن تكون قادرة على الدفاع عنه، وراهنوا على إرادتها الحرة أكثر مما على العوائق الخربة أو المهتزة. وبدلًا من جعلها في حال ارتياب من نفسها، عملوا بلا انقطاع على تنمية ثقتها بقواها الذاتية. ولما كانوا لا يرغبون ولا يستطيعون إبقاء الشابة في جهل متواصل ودائم، سارعوا إلى إعطائها معرفة مبكرة بكل شيء. وبدل أن يخفوا عنها فساد العالم، رغبوا في أن تراه أولًا، وفي أن تتدرب على تفاديه بنفسها، وقد فضّلوا كثيرًا ضمان شرفها على المبالغة في احترام براءتها.

ومع أن الأميركيين شعب متديّن، فإنهم لم يعتمدوا الدين مرجعًا وحيدًا من أجل الدفاع عن عفاف المرأة، بل عملوا على تحصين عقلها. وفي هذا الشأن كما في مناسبات كثيرة، اتّبعوا النهج ذاته. لقد بذلوا، أولًا، جهدًا يفوق الوصف كي يصبح الاستقلال الفردي قضية قائمة بذاتها، ولم يستنجدوا بالدين إلّا عند حدود القدرة الإنسانية.

أعرف أن تربية كهذه ليست بلا مخاطر، وأدرك أنها تميل إلى تطوير الأحكام العقلية على حساب المخيلة، وإلى تأهيل نساء شريفات وباردات، أكثر من زوجات حنونات ورفيقات محببات للرجل. وإن يكن المجتمع هكذا أكثر هدوءًا وأفضل تنظيمًا، فغالبًا ما تكون الحياة الخاصة أقل عذوبة. ولكن هذه عيوب ثانوية تهون أمام مصلحة لها الغلبة. أما وقد وصلنا إلى حيث نحن، فما عاد هناك من خيار إلّا وجوب تربية ديمقراطية لحماية المرأة من المخاطر التي نصّبتها حولها مؤسسات السلوك العام والديمقراطية.

الفصل الحادي والخمسون

كيف تجد الفتاة نفسها في إهاب الزوجة

في أميركا، ضاع إلى الأبد استقلال المرأة في خضم علاقات الزواج. وإذا كانت الفتاة أقلّ أسرًا من أي مكان آخر، فالزوجة تخضع لالتزامات أشدّ قسوة. فالأولى تجعل من البيت الأبوي مكان حرية ورغد، والأخرى في منزل زوجها كما لو كانت في حبس.

إن هاتين الحالتين المختلفتين جدًا، قد لا تكونان على هذه الدرجة من التناقض كما يُفترض، ومن الطبيعي أن يمرَّ الأميركيون بالحال الأولى كي يصلوا إلى الأخرى.

إن لدى الشعوب الدينية والأمم الصناعية فكرة جدية على نحو خاص عن الزواج. فالمتدينون يعتبرون انتظام حياة المرأة، الضمانة الأفضل والدليل الأوثق على طهارة سلوكها. وإلى آخرون يرون في ذلك الرهان المضمون على نظام المنزل وازدهاره.

يشكل الأميركيون أُمة بيوريتانية (طهرانيّة) وشعبًا تاجرًا في الوقت نفسه؛ تحملهم عقائدهم الدينية كما عاداتهم الصناعية على أن يطلبوا من المرأة النكران الكامل لذاتها، والتضحية الدائمة بمسرّاتها في سبيل الأعمال، وهو نادرًا ما يُطلب منها في أوروبا. وهكذا يسيطر في الولايات المتحدة رأي عام متصلب، يحتوي المرأة في الدائرة الصغيرة للمصالح والواجبات المنزلية، ويمنعها من مغادرتها.

عندما تدخل الشابة الأميركية إلى العالم، تجد هذه المفاهيم المقامة بحزم، وكذلك القواعد التي تترتب عليها، وهي لن تتباطأ في إقناع نفسها بأنها لن تستطيع إدارة الظهر، ولو برهة، لعادات مواطنيها، من دون أن تضع، فورًا، سكينتها وشرفها، وحتى وجودها الاجتماعي، في خطر، فتستلهم من رجاحة تفكيرها، ومن الشجاعة التي منحتها إياها تربيتها، طاقة الخضوع.

يمكن القول إنها من خلال ممارستها استقلالها، استمدت الشجاعة لتتحمل التضحية بلا صراع ولا تذمر، عندما حانت لحظة فرضها على نفسها.

من ناحية أخرى، لا تنضوي الأميركية أبدًا إلى علاقات الزواج كما لو كانت فخًا منصوبًا لبساطتها وجهلها. لقد علّموها مسبقًا ما المتوقع منها، وهي من تلقاء ذاتها، وبحرية، تضع نفسها تحت النير، وتتحمل بشجاعة وضعها الجديد لأنها هي التي اختارته.

بما أن النظام الأبوي في أميركا شديد المرونة، والعلاقة الزوجية شديدة الانضباط، فإن الشابة لا تُقبل على الارتباط إلّا بحذر ومخافة. ونحن لا نشهد أبدًا عقود زواج مبكرة؛ فالأميركيات لا يتزوجن إذًا إلّا بعد أن يكون عقلهن قد نضج وتمرَّس، بينما في أمكنة أخرى لا تبدأ أغلبية النساء بالنضج وممارسة الوعي إلّا في أثناء الزواج.

زد على ذلك أني بعيد عن الاعتقاد أن التغيير الكبير الذي يطرأ على كل عادات النساء في الولايات المحدة، بعد الزواج، يجب أن يعزى إلى ضغط الرأي العام؛ فالنساء غالبًا ما يفرضنه على أنفسهن من خلال قوة الإرادة وحدها.

عندما يأزف وقت اختيار الزوج، يشير العقل البارد والمتقشف، الذي استنار وترصَّن في ضوء النظرة الحرة إلى العالم، على الأميركية بأن الروح الخفيفة والمستقلة في علاقات الزواج، هي موضوع اضطراب دائم، وليس متعة، وأن لهوَ الشابة التي كانت لا يمكن أن يصبح تسلية الزوجة، وأن منابع السعادة للمرأة هي في منزل الزوجية. ولأنها ترى مسبقًا بوضوح الطريق الوحيدة التي تفضي إلى السعادة العائلية، فهي تسلكها منذ الخطوات الأولى، وتتبعها حتى النهاية من دون محاولة الالتفات إلى الخلف.

إن قوة الإرادة هذه، التي تبديها الزوجات الشابات الأميركيات من خلال الاستجابة الفجائية غير المتذمرة لواجبات وضعهن الجديد القاسية، سوف نصادفها في كل تجارب حياتهن الكبرى.

ليس هناك من بلدٍ في العالم تتصف فيه الثروات الخاصة بقلّة الثبات، كما هي الحال في الولايات المتحدة. وليس نادرًا في مجرى حياة إنسان أن يصعد الشخص نفسه ويهبط في منعرجات الثراء والفقر.

وتتحمل نساء أميركا هذه التقلبات بعزيمة هادئة وطاقة لا تروَّض، ويهيّأ لنا أن رغباتهن تضيق وتتسع بالسهولة ذاتها وفق تقلبات الثروة.

إن معظم المغامرين الذين يذهبون كل عام للاستقرار في الغرب الموحش، ينتمون، كما سبق وقلت في الجزء الأول، إلى السلالة القديمة الأنكلو-أميركية في الشمال. وكثيرون من هؤلاء الرجال الذي يسعون بجرأة إلى الثروة، كانوا يعيشون البحبوحة في مواطنهم الأولى. وهم يأخذون معهم زوجاتهم اللواتي تقاسمنهم البؤس والمخاطر التي لا تحصى، والتي تميِّز دائمًا بداية مشاريع كهذه. وقد التقيت غالبًا، نساءً شابات، حتى عند تخوم الصحراء، بعد أن كنَّ نشأن وسط رفاه المدن الكبرى في نيو إنغلند؛ نساء مررن، من دون مرحلة انتقالية تقريبًا، من منزل أهلهن الغني إلى كوخ تعس وسط الغابة. لم تتمكن الحمّى ولا الوحدة ولا الضجر من كسر نوابض شجاعتهن. كانت قسماتهن تبدو ذابلة ومتغيرة، لكن نظراتهن كانت مصممة.

وأنا لا شك لديَّ في أن أولئك الشابات الأميركيات اختزنَّ من تربيتهن الأولى هذه القوة الداخلية التي يستخدمنها الآن.

إذًا، إنها أيضًا الفتاة الشابة التي، في الولايات المتحدة، تجد نفسها في إهاب الزوجة؛ لقد تغيَّر الدور واختلفت العادات، لكن الروح هي نفسها (أ)[1].

(1) شرح توكفيل أدناه في نهاية هذا القسم. (الناشر)

الفصل الثاني والخمسون

كيف تساهم المساواة في الأوضاع في المحافظة على الطبائع الجيدة في أميركا (ب)

هناك بين الفلاسفة والمؤرخين من قال أو أشاع أن النساء قاسيات في طبائعهن، بهذا القدر أو ذاك، وفق دنوّ سكنهن أو ابتعاده عن خط الاستواء. إنها طريقة في الانسحاب من الصعوبة بثمن بخس؛ في حال كهذه تكفي كرة أرضية مجسمة مع بيكار كي نحلَّ في لحظة إحدى أصعب القضايا الإنسانية الراهنة.

وأنا لا أرى أبدًا أن هذه النظرية المادية قد بررتها الوقائع.

الأمم نفسها كانت تبدو في حقب مختلفة من تاريخها محتشمة أو منحلّة. فالانضباط والفوضى في الطبائع يتعلق إذًا ببعض الأسباب المتغيرة وليس فقط بطبيعة البلد التي لا تتغير.

لا أنكر أن في بعض المناخات، يمكن لأوجه الشغف المتولدة عن الانجذاب المتبادل بين الجنسين، أن تكون متقدة على نحو خاص، ولكني أعتقد أن هذا الاتقاد الطبيعي يمكن تحفيزه أو ضبطه من خلال الحال الاجتماعية والمؤسسات السياسية.

وعلى الرغم من أن المسافرين الذين زاروا أميركا الشمالية يختلفون في ما بينهم بشأن أمور كثيرة، فإنهم يجمعون على أن الطبائع فيها أكثر صرامة مما أَلِفُوه في أي مكان آخر.

من الواضح أن الأميركيين يتفوقون على آبائهم الإنكليز بشأن هذه النقطة. ونظرة سطحية إلى الأُمتين تكفي لإظهار ما تقدم.

في إنكلترا كما في سائر بلدان أوروبا، يمارس الخبث العام باستمرار على حساب المرأة، وغالبًا ما نسمع الفلاسفة ورجال الدولة يشكون من أن الآداب السلوكية ليست على سوية كافية، والكتابات الأدبية تفترض ذلك كل يوم.

أما في أميركا، فالكتب كافة، ولا تُستثنى من ذلك الروايات، تفترض أن المرأة عفيفة، والجميع يمتنع من سرد المغامرات الغرامية.

إن هذا الانتظام في الطبائع الأميركية، يعود، في جزءٍ منه، بلا شك إلى البلاد والسلالة والدين. لكن كل هذه الأسباب الموجودة أيضًا في أمكنة أخرى لا تكفي وحدها للشرح. ومن أجل الفهم يجب الاستعانة بما هو خاص.

هذا الخاص يتمثل كما يبدو لي في المساواة والمؤسسات المتولدة منها.

إن المساواة في الأوضاع لا تنتج وحدها، الانتظام في آداب السلوك؛ لكننا لا نشك في أنها تسهِّلُ الأمر وتعززه.

عند الشعوب الأرستقراطية غالبًا ما يجعل المحتد والثروة من الرجل والمرأة كائنين مختلفين إلى حد يستحيل معه أن يتحدا. أوجه الشغف تقرِّب بينهما، لكن الحال الاجتماعية وما توحيه من أفكار يمنعانها من الارتباط بصورة دائمة وعلنية. ومن هنا ينشأ بالضرورة عدد كبير من الارتباطات العابرة والسرِّية، كأن الطبيعة تستعيض بالسرِّ عن التقييدات التي تفرضها القوانين.

والأمر لا يكون هكذا، عندما تكون المساواة في الأوضاع قد أزالت كل الحواجز بين الرجل والمرأة، المتخيل منها والحقيقي. هكذا، ليس هناك من فتاة إلّا وهي مقتنعة بقدرتها على أن تصبح زوجة الرجل الذي اختارها، وهذا ما يجعل اضطراب السلوك الأخلاقي قبل الزواج صعبًا جدًا؛ إذ مهما تكن درجة السذاجة المتولدة من الشغف، لا يمكن المرأة أن تقتنع بحب شخص لها، يمتنع من الزواج بها، بينما هو حرٌّ في أن يفعل ذلك.

إن السبب نفسه يفعل فعله في الزواج، ولو بطريقة غير مباشرة.

لا شيء يخدم شرعنة الحب غير الشرعي في أعين الذين يكابدونه أو الذين يلاحظونه، أكثر من الزيجات القهرية أو التي ولّدتها المصادفة[1].

في البلاد التي تمارس فيها المرأة دومًا حرية الاختيار، وحيث التربية جعلتها في وضع جيد كي تختار، فإن الرأي العام لا يغفر لها أخطاءها.

صراحة الأميركيين تعود في أحد وجوهها إلى هذا المنبت. فهم يعتبرون الزواج عقدًا، غالبًا ما يكون باهظ التكلفة، ويكون على المرء أن يلتزم كل بنوده بدقة، لأنه أخذ علمًا مسبقًا بهذه البنود وكان له ملء الحرية في ألّا يلتزم شيئًا منها.

إن ما يجعل الإخلاص إلزاميًا، يجعله أكثر يسرًا.

في البلاد الأرستقراطية يبدو أن الزواج يستهدف جمع الملكيات قبل الأشخاص. هكذا يحصل في بعض الأحيان أن يؤخذ الزوج من المدرسة والزوجة من الحضانة. ولذا، ليس مستغربًا أن تكون الصلة الزوجية التي وحّدت ثروتين، تركت قلبين تائهين في المغامرة. وهذا ينبع طبيعيًا من روح العقد.

على العكس من ذلك، عندما يختار الشخص شريكته بنفسه من غير ضغط خارجي أو توجيه، فهذا يعني أن تشابه الميول والأفكار هو ما يقرِّب الرجل والمرأة، كما أن هذا التشابه هو ما يبقيهما الواحد إلى جانب إلى آخر.

---

(1) من السهل الاقتناع بهذه الحقيقة من خلال دراسة الآداب المختلفة في أوروبا.

عندما يرغب الأوروبي، من خلال تسطير قصصه الخيالية، في رواية بعض الكوارث الكبرى التي تحدث غالبًا ونصادفها بيننا داخل الزواج، فهو يهتم مسبقًا بإثارة شفقة القارئ، مقدمًا له كائنات غير منسجمة أو مكرهة. ومع أن تقليدًا طويلًا من التسامح جلب منذ ذلك الوقت بعض الاسترخاء إلى طبائعنا، فإنه سوف ينجح بصعوبة في جذب اهتمامنا إلى مآسي هذه الشخصيات إذا لم يبدأ بالاعتذار عن خطأها. إن هذه الحيلة لا تلبث أن تنجح، فالمشهد اليومي، ونحن شهود عليه، يحضِّر فعلًا للتسامح.

ولن ينجح الكتّاب الأميركيون بجعل أعذار مشابهة، قابلة للتصديق من قرّائهم، وسوف يرفضون بقوّة أن يجعلوا الفوضى محببة، ولن يصوروا ذلك أبدًا. وإلى هذا يجب أن نعزو جزئيًا نشر القليل من الروايات في الولايات المتحدة.

لقد كوَّن آباؤنا، في الواقع، رأيًا فريدًا عن الزواج.

وبما أنهم لاحظوا أن العدد القليل من حالات زواج الحب التي كانت تتم في زمانهم، غالبًا ما وصل إلى نهاية حزينة، فقد رأوا بحزم أنه في أمرٍ كهذا، من الخطورة الشديدة أن يستشير المرء قلبه. وقد بدت المصادفة، بالنسبة إليهم أكثر حكمة من الاختيار.

ولكن لم يكن من الصعب عليهم أن يروا أن الأمثلة التي تقع تحت أنظارهم لا تثبت شيئًا.

سوف ألاحظ أولًا، أنه إذا كانت الشعوب الديمقراطية تمنح النساء حق اختيار الزوج، فهي تحرص على أن توفر مسبقًا، النور لعقولهن والقوة لإرادتهن، وهما ضروريان للخيار، بينما الشابات عند الشعوب الأرستقراطية، يهربن من السلطة الأبوية، ليرتمين بين أذرع رجال لم يحظين بالوقت لمعرفتهم ولا القدرة للحكم عليهم؛ وبالتالي فهنَّ مجردات من الضمانات. ولذا لا يمكن أن نكون متفاجئين إن أسأن استخدام حرية الاختيار في المرَّة الأولى، ولا أن نكون متفاجئين إن وقعن في أخطاء قاسية، عندما، وبدون تربية ديمقراطية، يرغبن في اتباع التقاليد الديمقراطية في أمور الزواج.

ولكن هناك أكثر من ذلك.

فعندما يرغب رجل وامرأة في أن يتقاربا وسط اللامساواة في ظل الحال الاجتماعية الأرستقراطية، فسوف تمثل أمامهما عقبات يجب التغلب عليها. فبعد أن يكونا قد كسرا أو أضعفا صلات الطاعة البنوية، يجب عليهما في جهد أخير، أن يتملصا من إمبراطورية التقليد وطغيان الرأي العام، وعندما يصلان إلى نهاية هذه العملية القاسية، يجدان نفسيهما غريبين وسط أصدقائهما الطبيعيين وأقربائهما: فالأفكار المسبقة التي تجاوزاها تفصلهما عنهم، ولن يلبث هذا الوضع أن يفتك بشجاعتهما ويكدِّر قلبيهما.

وإذا حصل إذًا، أن كان زوجان متحدين بهذه الطريقة، تاعسين أولًا ومن ثم آثمين، فيجب عدم نسبة ذلك إلى كونهما اختارا بحرية، بل لأنهما يعيشان في مجتمع لا يقبل أبدًا خيارات كهذه.

ويجب ألّا ننسى أن الجهد نفسه، الذي يُخرج بالعنف رجلًا عن الخط العام، يرميه بصورة شبه دائمة خارج العقل، وأنه كي يجرؤ على إعلان حرب، ولو شرعية، على أفكار عصره وبلاده، يجب أن يكون لديه استعداد ذهني للعنف والمغامرة. وأن أناسًا على هذا الغرار، مهما يكن الاتجاه الذي يأخذونه، نادرًا ما يبلغون السعادة والفضيلة، ويمكن القول بصورة عابرة، إن هذا ما يشرح لماذا نصادف في الثورات الأكثر قداسة وضرورة، هذا العدد القليل من الثوريين المعتدلين والشرفاء.

وإذا صُودف في عصر الأرستقراطية أن تجرّأ رجل، فلم يعتمد في موضوع زواجه سوى رأيه الشخصي ورغبته، ثم ما لبث أن دبَّ البؤس وفوضى السلوك في منزله، فيجب ألّا نعجب من ذلك. ولكن عندما تكون طريقة تصرفه ذاتها جزءًا من النظام الطبيعي والعادي للأشياء، وأن الحال الاجتماعية تيسرها، والقوة الأبوية تدعمها، والرأي العام يتبناها، فيجب ألّا نشكّ في أن السلام العائلي الداخلي سوف يكون أكبر، والرباط الزوجي مصونًا بصورة أفضل.

إن الرجال في الديمقراطية، يمارسون كلهم تقريبًا عملًا سياسيًا أو يشغلون وظيفة، ومن ناحية أخرى فإن شحَّ الثروة يجبر المرأة على الانطواء اليومي في منزلها، كي تشرف بنفسها، وعن قرب شديد، على تفاصيل الإدارة المنزلية.

إن هذه الأعمال المتمايزة والشاقة، كما لو كانت حواجز طبيعية، تجعل من خلال فصلها للجنسيْن، محرضات أحدهما أكثر ندرة وأقل حدة، ومقاومة إلى آخر أكثر يسرًا.

هذا لا يعني أن المساواة في الأوضاع تستطيع أن تجعل الإنسان عفيفًا، ولكنها تجعل الفوضى الأخلاقية أقل خطورة. وبما أنه ليس لأحد فرصة الاعتداء على فضائل من يرغبن في صون أنفسهن، فإننا نشاهد في الوقت نفسه عددًا كبيرًا من الماجنات وجمع غفير من النساء الشريفات.

إن حالًا كهذه تنتج بؤسًا فرديًا محزنًا، ولكنها لا تمنع أبدًا الجسم الاجتماعي من أن يكون مرتاحًا وقويًا؛ إنها لا تدمر العلاقات العائلية ولا توتر

الطبائع الوطنية. إن ما يعرِّض المجتمع للخطر ليس الفساد الكبير عند بعض الأفراد، بل التراخي عند الجميع، وفي أعين المشترع تثير الدعارة الخوف أقل كثيرًا من الاستهتار في المجتمع.

هذه الحياة الصاخبة والمهمومة باستمرار التي توفّرها المساواة للناس، لا تصرفهم فقط عن الحب من خلال حرمانهم من فرص تعاطيه، بل تفصلهم عنه أيضًا بطريقة أكثر سرِّية ولكن أكثر وثوقًا.

إن جميع الناس الذين يعيشون في الأزمان الديمقراطية، يكتسبون بشكل أو آخر عادات مثقّفي الطبقات الصناعية والتجارية الذين يتخذ تفكيرهم منحىً جديًا، مقدرًا للعواقب وإيجابيًا، تفكيرًا ينصرف عن المثالية ويتوجه نحو هدف مرئي وقريب، ويبدو الموضوع الطبيعي والضروري للرغبات. وهكذا، إن المساواة لا تدمر المخيلة ولكنها تحدُّ منها، ولا تسمح لها بالطيران إلّا قريبًا من الأرض.

ليس هناك من هُم أبعد عن الأحلام من المواطنين في ديمقراطية، فنحن لا نرى أبدًا من يريد أن يستسلم لتأملاته المتبطلة والمنعزلة التي عادة ما تسبق وتولد اختلاجات القلب الكبرى.

صحيح أنهم يدفعون ثمنًا غاليًا ليؤمّنوا لأنفسهم هذا النمط من الحنان الداخلي العميق المنتظم والهادئ الذي يكوِّن المتعة والأمان في الحياة، ولكنهم لا يجرون طائعين خلف الانفعالات النزوية العنيفة التي تقلق وتدني الأجل.

وأنا أعرف أن كل ما سبق لا ينطبق بالكامل إلّا على أميركا، ولا يمكن في الوضع الراهن تعميمه ليشمل أوروبا.

منذ نصف قرن والقوانين والعادات تدفع بقوة لا مثيل لها شعوبًا ديمقراطية عدة نحو الديمقراطية، من دون أن نرى أبدًا عند هذه الأمم أن العلاقات بين الرجل والمرأة قد أصبحت أكثر انتظامًا وعفّة؛ إننا نرى ما هو معاكس في بعض النواحي. بعض الطبقات بات أقل انتظامًا، والأخلاق العامة تبدو أكثر ارتخاءً. وأنا لا أخشى أن ألاحظ ذلك، ولا أجد في نفسي الاستعداد لمديح معاصريَّ أكثر من قول ما يعيبهم.

إن هذا المشهد يجب أن يحمل على الأسى، ولكنه يجب ألّا يفاجئ. إن الأثر الطيِّب الذي يمكن أن تخلفه الحال الاجتماعية الديمقراطية على انتظام العادات هو من الأمور التي لا يمكن أن تُكتشف إلّا على المدى الطويل. وإذا كانت المساواة في الأوضاع تشجع الطبائع، فإن العمل الاجتماعي الذي يجعل الأوضاع متساوية له أثر مشؤوم.

منذ 50 عامًا وفرنسا تتحول؛ لقد نلنا القليل من الحرية والفوضى الدائمة. ووسط هذا الاضطراب العالمي العام للأفكار والآراء، ووسط هذا الخليط غير المتماسك مما هو عادل وغير عادل، لما هو صحيح وما هو خاطئ، لما هو حق وما هو أمر واقع، باتت الفضيلة العامة غير يقينية، والأخلاقيات الخاصة رجراجة.

لكن الثورات كلها، مهما كانت أهدافها وعواملها، أنتجت في البداية مفاعيل متشابهة. وحتى تلك التي انتهت بشدّ روابط الفضائل، باشرت بترخيتها.

إن القلاقل التي نشهدها غالبًا، ليست إذًا واقعًا دائمًا. هناك إشارات مثيرة للفضول تنبئ بذلك.

ليس هناك ما هو أكثر بؤسًا وفسادًا من أرستقراطية احتفظت بثروتها بعد أن فقدت سلطتها، واقتصرت حياتها على متع مبتذلة في وقت متسع الفراغ. لقد اختفت أوجه الشغف القوية والأفكار الكبرى التي حركتها بالأمس، وما عدنا نرى أبدًا سوى فيض من الرذائل العالقة عليها كما يعلق الدود بجيفة.

لا أحد ينكر أن الأرستقراطية الفرنسية في القرن الأخير كانت منحلة جدًا، بينما بقيت العادات والمعتقدات القديمة موضع احترام في الطبقات الأخرى.

ولن يكون هناك عناء كي نتفق على أنه في زمننا بعض التمسك الصارم بالمثل من بقايا هذه الاستقراطية ذاتها، بينما تفشّت الفوضى الأخلاقية في صفوف المجتمع الوسطى والدنيا إلى حدّ أن العائلات نفسها التي كانت تبدو الأكثر انحلالًا منذ 50 عامًا، تبدو الآن الأكثر نموذجية، كأن الديمقراطية لم تحمل حسن الأخلاق إلّا للطبقات الأرستقراطية.

إن الثورة وقد قسمت ثروة النبلاء، أجبرتهم على الاهتمام الدؤوب بأعمالهم وعائلاتهم التي جمعوها مع أطفالهم تحت سقف واحد. وقد أعطى وضعهم هذا ملمحًا أكثر عقلانية وجدية أخيرًا لأفكارهم، وأوحى لهم، من دون أن يشعروا، باحترام المعتقدات الدينية، وحب النظام والمتع الهادئة والأفراح العائلية والرفاه، بينما باقي الأمة الذي كانت لديه، بصورة طبيعية الرغبات ذاتها، اندفع نحو الفوضى، بفعل الجهد نفسه الذي كان مطلوبًا من أجل قلب القوانين والأعراف السياسية.

لقد عانت الأرستقراطية الفرنسية القديمة نتائج الثورة، وهي لم تشعر بالشغف الثوري، ولا شاركت في الاندفاع الذي ولّدها والذي غالبًا ما كان فوضويًا، ولذا من السهل أن نتصورها وقد شعرت بالتأثير الإنقاذي للثورة، قبل أولئك الذين صنعوها.

من المسموح إذًا القول، حتى ولو بدا القول مفاجئًا من الوهلة الأولى، إن الطبقات الأكثر معاداة للديمقراطية في الأمة هي التي تظهر، على الوجه الأفضل في أيامنا، نمط الأخلاق الذي يُعقلُ انتظاره من الديمقراطية.

ولا أستطيع منع نفسي من الاعتقاد أننا عندما نكون قد تلقينا مفاعيل الثورة الديمقراطية كافة، وبعد أن نكون قد خرجنا من الجلبة التي ولّدتها، إن ما هو حقيقي اليوم لبعض الناس، سيصبح شيئًا فشيئًا حقيقيًا للجميع.

الفصل الثالث والخمسون

كيف يفهم الأميركيون المساواة بين الرجل والمرأة

بينتُ كيف أن الديمقراطية تقضي على الأشكال المختلفة من اللامساواة التي يولدها المجتمع. ولكن هذا ليس كل شيء، فهل تستطيع الديمقراطية أن تؤثر في النهاية في اللامساواة الواسعة بين الرجل والمرأة، التي بدت حتى يومنا هذا، كما لو أن أساساتها أبدية في الطبيعة؟

أنا أعتقد أن الحركة الاجتماعية التي تقرِّب من المستوى نفسه الابن والأب، الخادم والسيِّد، وبشكل عام الأدنى من الأعلى، سوف ترفع المرأة شيئًا فشيئًا.

ولكني هنا، وأكثر من أي وقت، أشعر بالحاجة إلى كوني مفهومًا؛ لأن ليس هناك من موضوع في عصرنا تلاعبت به المخيلة الفجة والمضطربة وتصرفت به مثل هذا الموضوع.

في أوروبا أناس يخلطون الخاصيات المختلفة للجنسين ويدّعون القدرة على أن يعملوا من الرجل والمرأة مخلوقين، ليس فقط متساوين بل متشابهين أيضًا. إنهم يعطون لأحدهما كما الآخر الوظائف نفسها، ويفرضون عليهما الواجبات نفسها ويمنحونهما الحقوق ذاتها. إنهم يخلطونهما في كل شيء: الأشغال، المباهج، الأعمال. ويمكن أن نتصور بسهولة أننا عندما نجتهد لنساوي جنسًا بآخر، فلأننا نحطُّ من قدر الاثنين. ومن هذا الخلط التقريبي لأحد أعمال الطبيعة، لا يمكن أن يخرج إلّا رجال ضعفاء ونساء خادعات.

لم يفهم الأميركيون على هذا النحو، نمط المساواة الديمقراطية التي يمكن أن تنشأ بين الرجل والمرأة. وبما أن الطبيعة أقامت تنوعًا كبيرًا بين البنية الفيزيائية والمعنوية للرجل والمرأة، فإن هدفها المحدد بوضوح أن تعطي لقدراتهما المختلفة وظائف مختلفة. لقد رأوا أن التقدم لا يعني أن نجعل كائنين مختلفين يقومان بالأعمال نفسها، بل أن نجعل كلًّا منهما ينجز مهمته على الوجه الأفضل. لقد طبَّق الأميركيون على الجنسين المبدأ الرئيس في الاقتصاد السياسي الذي يهيمن اليوم في الصناعة. لقد قسموا بعناية وظائف الرجل والمرأة من أجل أن يكون ممكنًا إنجاز العمل الاجتماعي الكبير على الوجه الأفضل.

في العالم، أميركا هي البلد الذي بُذلت فيه العناية الأكثر دأبًا من أجل رسم خطوط العمل الواضحة الفصل بين الجنسين، وكان مرغوبًا في أن يسير الاثنان بخطى متساوية، ولكن على دروب مختلفة دومًا. إنكم لا ترون أبدًا أميركيات يتولين الشؤون الخارجية للعائلة، أو التجارة، أو يدخلن في فلك السياسة؛ لكنكم أيضًا لا ترون أبدًا من هنَّ مجبرات على تعاطي أعمال الفلاحة القاسية، أو ممارسة بعض التمارين المضنية التي تتطلب تطوير القوة الجسدية. وليس هناك من عائلات فقيرة إلى حدّ أن تشكل استثناء للقاعدة. وإذا كانت الأميركية لا تستطيع الإفلات من الدائرة الهادئة للمشاغل المنزلية، فهي من ناحية أخرى ليست مجبرة أبدًا على أن تخرج منها.

من هنا، فإن الأميركية التي تنمُّ عن عقل ذكرٍ وقوة رجولية، تحتفظ بشكل عام بمظهر أنثوي وتبقى دومًا امرأة من خلال كياستها، مع أنها تبدو كالرجال أحيانًا بالعقل والقلب.

لم يتخيل الأميركيون قط أن تكون نتيجة المبادئ الديمقراطية قلب السلطة الزوجية وإدخال الاضطراب في السلطات العائلية. لقد فكروا في أن نجاح أي شراكة بحاجة إلى رأس، والرأس الطبيعي في الشراكة الزوجية هو الرجل. ولذا فإنهم لا يرفضون أبدًا للرجل أن يوجه شريكته، ويعتقدون أن موضوع الديمقراطية قائمٌ في المجتمع الصغير للزوج والزوجة، وكذلك في

المجتمع السياسي الكبير، هو أن ينظم ويشترع السلطات الضرورية ولا أن يهدم كل سلطة.

إن هذا الرأي لا يختص أبدًا بجنس، ليكون موضوع محاربة الجنس الآخر.

أنا لم ألاحظ أن الأميركيات اعتبرن السلطة الزوجية كما لو أنها مصادرة سعيدة لحقوقهن، أو اعتقدن أن الخضوع لهذه السلطة يحطُّ من قدرهن. وعلى العكس من ذلك، بدا لي أنهن حوّلن التخلي الطوعي عن إرادتهن إلى نوع من الاعتزاز، واعتبرن أن عظمتهن تكمن في انضواء أنفسهن إلى النير وليس في التخلص منه. هذا هو على الأقل الشعور الذي تعبر عنه الأكثر فضيلة من بينهن: الأخريات يصمتن، ولم يُسمع قطّ في الولايات المتحدة صوت زوجة زانية تطالب بصخب بحقوق النساء، ممرغة عند رجليها واجباتها الأكثر قداسة.

وقد لاحظنا غالبًا في أوروبا شيئًا من الازدراء الذي يتكشف وسط الإطراء الذي يبديه الرجال تجاه النساء: مع أن الأوروبي يعمل من نفسه غالبًا عبدًا للمرأة، نرى أنه لا يعتبرها أبدًا، وبصدق، مساوية له.

في الولايات المتّحدة نادرًا ما تُمدح النساء لكن يظهر يوميًا أنهن موضع احترام.

يبدي الأميركيون باستمرار ثقة كاملة بتفكير شريكتهم، واحترامًا عميقًا لحريتها. وإن عقلها، كعقل الرجل، يمكن أن يستجلي الحقيقة العارية ولديها شجاعة القلب كي تتبعها. ولم يحاولوا قط أن يضعوا فضيلة أحدهما، أكثر من فضيلة الآخر، بمنأى عن الأحكام المسبقة والجهل والخوف.

وفي أوروبا، حيث يخضعون بسهولة لاستبداد النساء، لا يعترفون لهنَّ ببعض خاصيات الجنس البشري، ويعتبروهنّ كائنات مثيرة وناقصة. وما يثير الاندهاش هو أن النساء يتبنين هذه الرؤية عن أنفسهن، وأنهن لسنا بعيدات عن أن يجدن ميزة في اعتبارهن سطحيات وضعيفات وواجفات. الأميركيات لا يطالبن أبدًا بحقوق كهذه.

ويخيَّلُ لنا، من ناحية أخرى، أننا على صعيد الطبائع أسبغنا على الرجل ضربًا من الحصانة الفريدة، كما لو كانت هناك فضيلة تختص به وأخرى تختص بشريكته، وأنه وفقًا للرأي العام، يمكن الفعل نفسه أن يكون جريمة أو مجرد غلطة.

إن الأميركيين لا يعرفون أبدًا هذه القسمة الجائرة بين الحقوق والواجبات. فبالنسبة إليهم، ممارس الإغراء يُعاب مثل ضحيته.

صحيح أن الأميركيين نادرًا ما يُظهرون للنساء هذا الاحتفاء المندفع الذي يحرصون على إظهاره في أوروبا. ولكنهم من خلال سلوكهم، يظهرون أنهم يفترضونهن فاضلات ورهيفات، كما يكنون احترامًا كاملًا لحريتهن الأخلاقية، ويحرصون في حضورهن على العناية بكلامهم خوفًا من إسماعهن كلامًا جارحًا. في أميركا يمكن الفتاة الشابة أن تسافر مسافات طويلة بمفردها بلا خوف.

إن المشترعين في الولايات المتحدة الذين خففوا أحكام القانون الجنائي، يحكمون على المغتصب بالموت. وليس هناك من جريمة كهذه يتابعها الجمهور بحمية وَمَقْت. والمنطق في ذلك هو أن الأميركيين لا يتصورون ما هو أهم من شرف المرأة، وأثمن من استقلالها، ولذا فهم يعتبرون أن ليس هناك عقاب مبالغ فيه ضد الذين ينزعون منها شرفها وحريتها.

في فرنسا الجريمة نفسها تواجه بعقوبة أخف، وغالبًا ما يصعب إيجاد محلّفين ينطقون بالحكم. هل هذا يعني احتقارًا للعفة أم احتقارًا للمرأة؟ ليس بإمكاني أن أمنع نفسي من الاعتقاد أنهما الأمران معًا.

هكذا، فإن الأميركيين لا يعتقدون أن للرجل والمرأة حق وواجب القيام بالأعمال ذاتها، ولكنهم يظهرون التقدير ذاته لدور كل منهما، ويعتبرونهما كائنين متساويي القيمة، ولو كانت المصائر مختلفة. إنهم لا يعطون لشجاعة المرأة الشكل والاستخدام الخاصين بشجاعة الرجل، ولكنهم لا يشكّون بشجاعتها. وإذا اعتبروا أن ليس على الرجل ورفيقته استخدام ذكائهما وعقلهما بالطريقة ذاتها، فإنهم يقدرون، على الأقل أن عقل أحدهما موثوق للآخر، وأن ذكاءهما بالوضوح نفسه.

إن الأميركيين الذين أبقوا على دونية المرأة في المجتمع، رفعوا من شأنها أقصى ما استطاعوا على الصعيدين الفكري والأخلاقي قياسًا بالرجل. وفي هذا يبدون لي كما لو أنهم استوعبوا بصورة رائعة مفهوم التطور الديمقراطي.

بالنسبة إليّ، لن أتردد في القول: مع أن المرأة في الولايات المتحدة لا تخرج عن الدائرة المنزلية، وأنها ببعض الجوانب تابعة جدًا، فإني لم أجد أرفع من مكانتها في أي مكان آخر؛ وإذا كنتُ الآن، وأنا أقترب من نهاية هذا الكتاب، حيث عرضتُ الكثير من الأمور المعتبرة التي أنجزها الأميركيون، قد سُئلتُ إلى ماذا، وفق تفكيري، يجب أن نعزو التقدم الفريد والقوة المتنامية لهذا الشعب، فسوف أجيب بأن ذلك يعود إلى تفوّق نسائه.

الفصل الرابع والخمسون

كيف تقسّم المساواة الأميركيين بصورة طبيعية إلى كثرة من المجتمعات الصغيرة المتميّزة

قد نكون محمولين على الاعتقاد أن النتيجة النهائية والمفعول الضروري للمؤسسات الديمقراطية يتمثلان في الخلط بين المواطنين في الحياة الخاصة كما في الحياة العامة، وإجبارهم جميعًا على أن يحيوا حياة مشتركة.

إن ذلك يعبّر عن فهم مبتذل جدًا وطاغٍ جدًا للمساواة التي تتولد من الديمقراطية.

ليس هناك أبدًا من حال اجتماعية ولا قوانين تستطيع أن تجعل الناس متشابهين تمامًا، فالتربية والثروة والميول تضع بينهم بعض الفروق، وإذا وجد أناس مختلفون مصلحة لهم في أن يقوموا بالأشياء نفسها بصورة مشتركة، فلنكن على قناعة بأنهم لن يجدوا أبدًا متعتهم فيها. ولذلك، ومهما يكن فسوف يتسربون دومًا من يدي المشترع ويتوارون من الدائرة التي يجري حشرهم فيها. وسوف ينشئون إلى جانب المجتمع السياسي الكبير مجتمعات صغيرة خاصة يربط ما بينها تشابه الأوضاع والعادات والطبائع.

في الولايات المتحدة ليست للمواطنين أي هيمنة لواحدهم على الآخر؛ ولا يجب عليهم تجاه بعضهم لا الطاعة ولا التبجيل؛ إنهم يديرون معًا العدالة ويحكمون الدولة، وعلى العموم هم يجتمعون معًا من أجل معالجة القضايا التي تمس مصيرهم المشترك. ولكني لم أسمع إطلاقًا عن محاولة دفعهم إلى الترفيه وفق الطريقة ذاتها، أو إلى الابتهاج الصاخب في الأماكن عينها.

إن الأميركيين الذين يختلطون بسهولة في إطار الجمعيات السياسية والمحاكم، ينقسمون، على عكس ذلك، بعناية شديدة، إلى روابط صغيرة متمايزة جدًا، كي يتذوقوا على نحو منفصل متع الحياة الخاصة. إن كلًا منهم يعترف طوعًا بمواطنيه كمساوين له، ولكنه لا يستقبل إلّا عددًا قليلًا منهم كأصدقاء وضيوف.

ويبدو ذلك طبيعيًا جدًا بالنسبة إليّ. فكلما توسعت دائرة المجتمع العام، يجب توقع أن تضيق دائرة العلاقات الخاصة: وبدل تصور أن مواطني المجتمعات الجديدة سوف يحيون بشكل مشترك، لدي خشية كبيرة في ألّا يتوصلوا في النهاية إلّا إلى تشكيل زُمر صغيرة جدًا.

عند الشعوب الأرستقراطية، الطبقات المختلفة أشبه بنطاقات واسعة مسوَّرة لا يمكن الخروج منها أو الدخول إليها. الطبقات لا تتصل بعضها ببعض أبدًا. ولكن داخل كلٍ منها يتواصل الناس وبالضرورة كل يوم، حتى لو كانت الطبيعة لا تقرب بينهم أبدًا، فالتناسب العام المتأتي من انتمائهم إلى وضع واحد يُقرِّب في ما بينهم.

ولكن عندما لا يتولى القانون ولا التقليد أمر إقامة علامات متواترة أو عادية بين عدد من الناس، فإن التشابه العَرَضي في الآراء والميول يؤدي دوره، وهو ما يتنوع في المجتمعات الخاصة إلى ما لا نهاية.

في الديمقراطيات، حيث لا يتمايز المواطنون كثيرًا بعضهم من بعض، بل هم قريبون إلى حدٍ يمكّنهم من أن يختلطوا معًا في كتلة مشتركة، تتولد جملة من التصنيفات المصطنعة والاعتباطية، يحاول كل من خلالها أن يضع نفسه جانبًا، خوفًا من أن ينجرف غصبًا عنه وسط الحشد.

وليس للأمور إلّا أن تكون هكذا؛ إذ يمكن تغيير المؤسسات الإنسانية، ولكن ليس الإنسان. ومهما بذل المجتمع من الجهد العام كي يجعل المواطنين متساوين ومتشابهين، فإن الزهو الخاص بالأشخاص يحاول دائمًا أن ينتزعهم من المستوى العام، ويرغب في أن يشكل في مكان ما نوعًا من اللامساواة المربحة.

في الأرستقراطيات تفصل بين الناس حواجز عالية وثابتة، وفي الديمقراطيات ينقسمون بجملة من الخيوط الصغيرة غير المرئية تقريبًا، يجري قطعها في كل لحظة، وتتغير المواقع باستمرار.

هكذا، وعلى الرغم من التقدم في المساواة، يتشكل دائمًا عند الشعوب الديمقراطية عدد كبير من المنظمات الصغيرة الخاصة وسط المجتمع السياسي الكبير؛ ولكن ليس بينها واحدة تشبه بسلوكها الطبقة العليا التي تقود الأرستقراطيات.

الفصل الخامس والخمسون

بعض التأملات بشأن آداب السلوك الأميركية

من الوهلة الأولى، ليس هناك ما هو أقل أهمية من ظاهر الأعمال البشرية، ولكن ليس هناك من أمر يعلق عليه الناس أهمية أكبر. إنهم يعتادون كل شيء عدا العيش في مجتمع لا يتبنى آداب سلوكهم ذاتها. لذا، فإن التأثير الذي تمارسه الحال الاجتماعية على آداب السلوك يستحق أن نتفحصه بجدية.

بوجه عام، يصدر السلوك عن عمق الأخلاق نفسها، وأكثر من ذلك ينبع في بعض الأحيان من اصطلاحات اعتباطية تجري بين بعض الناس. فهو في الآن نفسه طبيعي ومكتسب.

عندما يتبين الناس أنهم الأوّلون بلا منازع ولا عناء وأن لديهم أمام أنظارهم أمورًا كبرى يأبهون لها، تاركين التفاصيل للآخرين، وعندما يعيشون وسط غنى لم يصنعوه ولا يخشون فقدانه، يمكن أن نتصور شعورهم بالاستخفاف والتعالي على المصالح الصغيرة والاهتمامات الحياتية المادية، وأنهم يملكون في تفكيرهم سموًّا طبيعيًا يكشفه سلوكهم وكلماتهم.

في البلاد الديمقراطية، تكتسي آداب السلوك القليل من العظمة، لأن الحياة الخاصة متواضعة جدًا، وهي غالبًا ما تكون غير متميزة، لأن الفكر نادرًا ما يسمو على الاهتمام بالمصالح الداخلية.

إن الكرامة الحقيقية في أدب السلوك تتجلى في أن يبقى المرء في مقامه، لا أعلى ولا أدنى، وهذا أمرٌ في متناول الفلاح كما في متناول الأمير. في

الديمقراطيات تبدو المواقع جميعها موضع شك. ومن هنا غالبًا ما تبدي آداب السلوك الغطرسة، ونادرًا ما تكون كريمة: وهي لا تنمّ أبدًا عن حسن انتظام ولا عن دراية.

إن الناس الذين يعيشون في ظل الديمقراطيات يتحركون بكثرة، فلا يستطيع عدد منهم خلق مدونة لحسن التصرف ومدّ اليد كي يجري اتباعه. كلٌّ يتصرف على هواه تقريبًا، وتسود دائمًا فوضى ما في السلوك الذي يتساوق مع المشاعر والأفكار الشخصية، أكثر مما مع نموذج مقدم مسبقًا كي يتبعه الجميع.

في أي حال، هذا ما يتمُّ تلمّسه فور سقوط الأرستقراطية أكثر مما بعد أن يكون قد مرَّ زمن طويل على سقوطها.

إن المؤسسات السياسية الجديدة والأخلاق الجديدة تجمع في تلك اللحظة في المكان نفسه، وتجبر غالبًا على العيش معًا أناسًا تفرّق بينهم التربية والعادات بحدود بعيدة، وهو ما يتكشف في كل لحظة عن اختلافات كبيرة. ما زال الناس يتذكرون وجود مدوّنة دقيقة لحسن التصرف، ولكنهم ما عادوا يعرفون شيئًا عن مكانها ومضمونها. لقد افتقدوا القانون العام للسلوك، ولم يقرروا الاستغناء عنه بعد. لكن كلاًّ منهم يجتهد ليشكل، مع بقايا العادات القديمة، قاعدة ما اعتباطية ومتغيرة، بحيث إن آداب السلوك لا تنطوي على الانتظام ولا العظمة التي تبدو عليها غالبًا عند الشعوب الأرستقراطية، ولا الملمح البسيط والحر الذي يلاحظ أحيانًا في الديمقراطية؛ إنها في حال من الضيق والتفلّت في الوقت نفسه.

وهذه ليست حال طبيعية.

عندما تكون المساواة تامة وعريقة، فإن الناس جميعًا، الذين يملكون الأفكار نفسها تقريبًا، ليسوا بحاجة إلى التشاور أو إلى تقليد بعضهم بعض كي يتصرفوا أو يتكلموا بالطريقة ذاتها. نلاحظ باستمرار جملة من التباينات الصغيرة في سلوكهم، ولكننا لا نرى فروقًا كبيرة. إنهم لا يتشابهون أبدًا بصورة كاملة، إذ ليس لديهم النموذج ذاته، وليست لديهم افتراقات قوية لأنهم يعيشون الأوضاع ذاتها. ومن

الوهلة الأولى يخيَّلُ لنا أن آداب سلوك جميع الأميركيين تتشابه تمامًا، ولكن معاينتهم عن قرب شديد تظهر الخصوصيات التي من خلالها يفترقون.

كثيرًا ما تندّر الإنكليز على مظاهر السلوك الأميركية، وما يلفت خصوصًا هو أن معظم من يرسمون هذه اللوحة الهازلة، ينتمي إلى الطبقة الوسطى في إنكلترا إلى حد أن هؤلاء الناقدين الشرسين يقدمون عادة النموذج الذي ينتقدونه في الولايات المتحدة؛ إنهم لا يدركون أنهم يسخرون من أنفسهم، وهم بذلك يُفرحون كثيرًا أرستقراطية بلادهم.

لا شيء يضير الديمقراطية أكثر من ظاهر طبائعها. ويمكن الكثيرين من الناس أن يتقبلوا طوعًا نقائصها، ولكنهم لن يستطيعوا تحمل طبائعها.

لكني لا أستطيع أن أسلّم بأن ليس هناك ما يمكن امتداحه في طبائع الشعوب الديمقراطية.

عند الشعوب الأرستقراطية، كل القريبين من الطبقة الأولى يجتهدون في العادة كي يتشبهوا بها، ما يتولد عنه أشكال سطحية في التقليد وباعثة على السخرية الشديدة. وإذا كانت الشعوب الديمقراطية لا تمتلك أنموذجًا للسلوك الرفيع، فهي على الأقل بمنجاة من أن تشهد كل يوم نُسخًا مقلّدة وشنيعة.

في ظل الديمقراطيات لا تبلغ آداب السلوك الرهافة التي تكون عليها عند الشعوب الأرستقراطية، ولكنها لا تصل حدود الابتذال كذلك. فنحن لا نسمع الكلام الخاص بالرعاع، ولا التعابير النبيلة التي عند الأسياد. غالبًا ما تكون هناك غثاثة ولكنها لا تبلغ حدود الفظاظة والوقاحة.

لقد قلت إنه في ظل الديمقراطيات لا يمكن أن تتشكل مدوّنة دقيقة لآداب السلوك، ولهذا الأمر سلبياته كما له إيجابياته. في ظل الأرستقراطية، تفرض قواعد السلوك على كل شخص المظهر نفسه، وتجعل جميع أعضاء الطبقة نفسها متشابهين على الرغم من ميولهم الخاصة: إنها تُزيِّن الطبيعي وتخفيه. عند الشعوب الديمقراطية، ليست آداب السلوك معقدة ولا منتظمة، ولكنها غالبًا ما تكون أكثر صدقًا. إنها تشكل ما يشبه الغلالة الخفيفة والرديئة النسج،

تلوح من خلالها بسهولة المشاعر الحقيقية والأفكار الشخصية لكل فرد. إن شكل الأعمال البشرية وجوهرها يلتقيان إذًا في علاقة حميمة حتى ولو كانت اللوحة الإنسانية الكبرى أقل زخرفة، فهي حقيقية أكثر. هكذا وبمعنى ما، يمكن القول إن مفعول الديمقراطية ليس على وجه الدقة، منْح الناس بعض قواعد السلوك، بل الحيلولة دون امتلاكهم تلك القواعد.

وقد نقع في ظل الديمقراطية أحيانًا على مشاعر وأوجه شغف، ومثالب الأرستقراطية، ولكن ليس على آدابها السلوكية. فهذه الآداب تضيع وتختفي بلا رجعة عندما تكون الثورة الديمقراطية كاملة.

ويبدو أن ليس هناك ما هو أكثر ديمومة من قواعد سلوك الطبقة الأرستقراطية، لأنها تحافظ عليها بعض الوقت حتى بعد أن تكون قد خسرت أملاكها وسلطتها؛ وفي الوقت نفسه ليس هناك ما هو أكثر عطبًا، فبمجرد أن تختفي هذه القواعد، لا نعود نقع لها على أثر، ويصبح من الصعب الكلام على ما كانت عليه، ما دام أنها ما عادت موجودة. إن التبدل في الحال الاجتماعية هو ما يولّد هذه المعجزة، وبضعة أجيال تكفي لذلك.

إن السمات الرئيسة للأرستقراطية تبقى مطبوعة في التاريخ بعد أن تكون الأرستقراطية قد تدمرت، ولكن أشكال سلوكها الرهيفة والرقيقة تختفي من ذاكرة الناس فور سقوطها تقريبًا؛ فهم لن يستطيعوا تصورها بعد أن تكون قد اختفت من أمام أنظارهم. فمن أجل الاستمتاع بهذا الشعور الرهيف من الاغتباط الذي يولّده التميّز والاختيار في آداب السلوك، يجب أن تكون العادة والتربية قد حضّرتا القلب لذلك، ويسهل افتقاد تذوقها مع التعود عليها.

هكذا، فإن الشعوب الديمقراطية لا تمتلك آداب السلوك الأرستقراطية، وليس ذلك وحسب، بل إنها لا تتصورها ولا ترغب فيها ولا تتخيلها أبدًا، وهي بالنسبة إليها، كما لو أنها ما وجدت قط.

ويجب عدم تعليق كبير أهمية على هذه الخسارة، مع أنه من الجائز أن نأسف عليها.

أعرف أنه يمكن أن يحصل، وأكثر من مرة، أن يتحلى الناس أنفسهم بأداة سلوك مميزة، وبمشاعر مبتذلة جدًا. وكثيرًا ما رأينا داخل البلاطات كم أن بإمكان المظاهر النبيلة أن تخفي من القلوب الدنيئة. ولكن إذا كانت آداب سلوك الأرستقراطية لا تصنع أبدًا الفضيلة، فإنها في بعض الأحيان كانت تزيِّنُ الفضيلة نفسها. ولم يكن عاديًا أبدًا، مشهد طبقة قوية وكثيرة العدد، توحي أعمالها الخارجية في كل لحظة بالسموّ الطبيعي للمشاعر والأفكار، والتأنق وانتظام الرغبات ومدنية السلوك.

إن آداب سلوك الأرستقراطية، كانت تعطي أوهامًا جميلة عن الطبيعة الإنسانية، ومع أن اللوحة غالبًا ما كانت كاذبة، فقد كانت هناك متعة سامية في مشاهدتها.

الفصل السادس والخمسون

عن رصانة الأميركيين وكونها لا تحول غالبًا بينهم وبين القيام بالأعمال الطائشة

إن الناس الذين يعيشون في البلاد الديمقراطية لا يحبون الأنواع الساذجة والصاخبة والغليظة من الترفيه، والتي ينغمس فيها الشعب في ظل الأرستقراطية: إنهم يجدونها طفولية وغثّة. كما أنهم لا يظهرون أبدًا ميلًا تجاه الترفيه الذهني المرهف. يلزمهم في ملذاتهم ما هو دسم ومنتج، كما أنهم يريدون مزج متعهم بالفرح.

في المجتمعات الأرستقراطية، يستسلم الشعب طوعًا لنزوات الفرح الصاخب والهرج والمرج، الذي يقتلعه فجأة من تأمل أوجه بؤسه؛ إن الناس في الديمقراطيات لا يحبون أبدًا هذا الانفصال العنيف عن ذواتهم، وإذا حصل ذلك فيكون موضوع أسف. وعلى هذه الانفعالات العابثة يفضّلون التسلية الرصينة الهادئة التي لا تجعلهم ينسون ذواتهم.

وهذا ينطبق على الأميركي الذي، بدل الذهاب في أوقات فراغه كي يرقص بفرح في الساحات العامة مثلما يفعل من يمارسون مهنته ذاتها في قسم كبير من أوروبا، فإنه ينسحب وحيدًا إلى عمق منزله ليحتسي الشراب. وبذلك يمارس الرجل نوعين من المتعة: إنه يفكر في أعماله، ويخمر وسط عائلته بشيء من الاحتشام.

كنت أعتقد أن الإنكليز هم الأمة الأكثر رصانة على هذه الأرض، ولكني شاهدت الأميركيين، فغيَّرتُ رأيي.

لا أريد القول إن المزاج لا يؤدي دورًا كبيرًا في سمات سكان الولايات المتحدة، ولكني أعتقد أن المؤسسات السياسية أكثر مساهمة في ذلك.

وإني أعتقد أن رزانة الأميركيين تتأتى في جزء منها من غطرستهم. في البلاد الديمقراطية، للفقير نفسه فكرة سامية عن قيمته الشخصية. إنه يتأمل ذاته برضى ويعتقد صادقًا أن إلى آخرين يرون إليه كذلك. وفي هذا الوضع يضبط كلامه وأفعاله بعناية، ولا يبوح أبدًا، خوفًا من كشف ما ينقصه. وهو يتصوّر أنه من أجل أن يبقى محترمًا، عليه أن يبقى وقورًا.

ولكني ألاحظُ سببًا آخر أكثر حميمية وقوة، ويولِّد غريزيًا عند الأميركيين هذا الوقار الذي يدهشني.

في ظل الطغيان، تستسلم الشعوب من حين إلى آخر لانفجارات فرح مجنون، ولكنها على العموم تبقى حزينة وانطوائية لأنها في خوف مقيم.

في ظل الملكيات الدستورية التي تلطّفها التقاليد وآداب السلوك، يظهر الناس مزاجًا متماثلًا في الفرح، لأنهم، وهم يملكون بعض الحرية وقسطا كبيرًا من الأمن، بمنأى عن هموم الحياة الأخطر؛ لكن الشعوب الحرة كافة تبدو رصينة لأن عقولها تنشغل عادة برؤية المشاريع الخطرة أو الصعبة.

هكذا هو الأمر، على وجه خاص، عند الشعوب الحرَّة التي انتظمت عندها الديمقراطية، حيث نقع في كل الطبقات على عدد لا يحصى من الناس الذين ينشغلون بالشؤون الجدية للسلطة، وأولئك الذين لا تشغلهم أبدًا إدارة الثروة العامة لأنهم مشغولون تمامًا بتنمية ثرواتهم الخاصة. عند شعب كهذا لا تعود الرصانة تقتصر على بعض الناس، بل تصبح عادة وطنية.

يجري الكلام على الديمقراطيات الصغيرة في القديم من الزمان، حيث كان المواطنون يُهرعون إلى الساحات العامة مكللين بالورد، ويمضون جلَّ وقتهم بالرقص والعروض. إني لا أؤمن بجمهوريات شبيهة بقدر ما إني لا أؤمن أيضًا بجمهورية أفلاطون. وإذا كانت الأمور تحصل فعلًا بالطريقة التي يخبروننا بها، فإننا لا نخشى القول إن ديمقراطيات مزعومة كهذه، قد تشكلت

من عناصر مختلفة تمامًا عن عناصرنا، وأن ليس لها معها ما هو مشترك سوى التسمية فقط.

لكن يجب عدم الاعتقاد بأن الناس في ظل الديمقراطية وسط كدحهم، هم أناس محل شفقة: بل ما يلاحظ هو العكس؛ إذ لا يوجد من هم حريصون على وضعهم أكثر منهم، وإذا حررناهم من الهموم التي تؤرقهم، سوف يظهرون تعلقًا بهمومهم أكثر مما تظهر الشعوب الأرستقراطية تعلقًا بمتعها.

أتساءل لماذا الشعوب الديمقراطية الشديدة الرصانة تتصرف أحيانًا بطريقة طائشة.

إن الأميركيين الذين يحافظون دومًا على مظهر رصين وبارد، ينجرفون غالبًا إلى أبعد من حدود العقل، وبشغف مفاجئ أو رأي غير ممحص، ويحصل أن يقوموا بجدية بأعمال طيش موصوفة.

هذا التناقض يجب ألّا يفاجئ.

هناك ضربٌ من الجهل يتولد من الدعاية المتطرفة. في الدول المستبدة، لا يعرف الناس كيف يتصرفون، لأنه لا يقال لهم شيء في الأمم الديمقراطية، غالبًا ما يتصرفون اعتباطيًا، لأنه يجب أن يقال لهم كل شيء. فالأولون لا يعرفون وإلى الآخرون ينسون. إن الملامح الرئيسة لكل لوحة تختفي بالنسبة إليهم في حشد من التفاصيل.

تأخذنا الدهشة من كل التعابير غير الحذرة التي يسمح بها لنفسه رجل من الحقل العام في الدول الحرة، وخصوصًا في الدول الديمقراطية، من دون أن يورطه ذلك، بينما في الملكيات المطلقة، يكفي أن تفلت بضع كلمات مصادفة كي تعري صاحبها إلى الأبد وتجعله تائهًا بلا موارد.

وهذا يتضح مما سبق؛ فعندما يجري الكلام وسط جماعة كبيرة، فالكثير من الكلام لا يتم سماعه، أو سريعًا ما يمحي من ذاكرة من سمعوه، ولكن وسط صمت حشد أخرس وجامد فإن أقل الوشوشات تصدم الأذن.

في الديمقراطية لا يستقر الناس أبدًا، وألف مصادفة تجعلهم يغيرون مكانهم بلا انقطاع، ويسيطر بشكل شبه دائم ما لا أعرفه مما هو غير متوقع، وحتى مرتجل في حياتهم، وهكذا هم غالبًا ما يكونون مجبرين على عمل تعلموه بصورة سيئة، ويتكلمون بما لا يفهمونه أبدًا، ويباشرون أعمالًا لم يتأهّلوا لها من خلال تدريب مديد.

في الأرستقراطيات، لكل امرئ هدفٌ واحد يطارده بلا توقف، وأما عند الشعوب الديمقراطية فوجود المرءِ أكثر تعقيدًا. ويندر ألا يهتم العقل الواحد بقضايا عدة في الوقت نفسه، وهي قضايا غالبًا ما تكون غريبة بعضها من بعض. وبما أنه لا يستطيع معرفتها جميعها بصورة جيدة، فهو يكتفي راضيًا بمعلومات غير كافية.

في الديمقراطيات، عندما لا تضغط على المرء حاجاته، تضغط عليه رغباته على الأقل، لأن من بين كل النعم التي تحيط به، لا يرى ما هو بالكامل خارج متناوله. فهو إذًا، يعمل كل شيء بسرعة، يكتفي بما هو تقريبي، ولا يتوقف إلّا للحظة لمعاينة كل من أعماله.

وهو في الوقت نفسه صاحب فضول لا يرتوي، ويمكن تلبيه بتكلفة بسيطة. إنه يفضل أن يعرف كثيرًا وبسرعة على أن يعرف جيدًا.

ليس لديه الوقت، ويفتقد بسرعة الرغبة في التعمق.

إذًا، الشعوب الديمقراطية رصينة لأن حالها الاجتماعية والسياسية تحملها باستمرار على الاهتمام بالأمور الجدية. وهي تتصرف بعدم رويّة، لأنها لا تعطي إلّا القليل من الوقت للاهتمام بهذه الأمور.

ويجب اعتبار عدم الروية هذه بمنزلة مثلبة رئيسة في العقل الديمقراطي.

الفصل السابع والخمسون

لماذا الزهو الوطني الأميركي أكثر قلقًا وميلًا للمشاكسة من الزهو الوطني الإنكليزي؟

إن كل الشعوب الحرة تبدو مزهوة بنفسها، ولكن الزهو الوطني هذا لا يتمظهر عند الجميع بالطريقة ذاتها (ج).

يبدو الأميركيون في علاقاتهم مع الأجانب، نافدي الصبر مع أي تحفظ، ولا يشبعون من المديح. يرحبون بأصغر إطراء، ونادرًا ما يكفيهم الإطراء الأكبر. يطاردونك في كل لحظة كي يحصلوا منك على مديح لهم، وإذا قاومت إلحاحهم ينبرون إلى مدح أنفسهم. وكما لو أنهم يشكّون بجدارتهم، فيرغبون في كل لحظة أن تكون اللوحة أمام نواظرهم. وليس زهوهم شرهًا وحسب بل هو قلق وغيور. وهو لا يعطي شيئًا، ويطلب بلا انقطاع. إنه ملحفٌ في الطلب ومشاكس في الوقت نفسه.

أقول لأميركي إن البلد الذي يسكنه جميل، فيجيب: "هذا صحيح، لا مثيل له في العالم!" أبدي إعجابي بالحرية التي يتمتع بها السكان، فيجيبني: "إن الحرية هبة ثمينة! ولكن هناك القليل من الشعوب التي تستحق أن تتمتع بها". أبدي ملاحظة بشأن طهارة الطبائع التي تسود في الولايات المتحدة، فيرد "أنا أفهم الأجنبي الذي فجعه الفساد الذي لاحظه عند بقية الأمم جميعها أن يكون مدهوشًا أمام هذا المشهد"، أتركه أخيرًا لتأملاته عن ذاته، لكنه لا يلبث أن يرتد إلي، ولا يتركني قبل أن يجعلني أكرر ما قلته توًّا. ليس بالإمكان تصور وطنية مزعجة وثرثارة إلى هذا الحد، إنها تتعب حتى الذين يمجدونها.

الأمر ليس هكذا أبدًا بالنسبة إلى الإنكليز؛ فالإنكليزي يستمتع بهدوء بالميزات الحقيقية أو المتخيلة التي لبلاده من وجهة نظره. وإذا كان لا يمنح شيئًا للأمم الأخرى، فهو بالمقابل لا يطلب شيئًا لأمته. لوم الأجانب لا يثيره أبدًا، ومديحهم لا يجعله يغتر. إنه يضع نفسه مقابل العالم أجمع في تحفّظ مليء بالتعالي والجهل. وغروره ليس بحاجة إلى من يغذيه، فهو يتغذى من ذاته.

وإنه لأمر يدعو للعجب أن يكون شعبان ينتميان إلى الأرومة نفسها، على هذه الدرجة من الاختلاف في القول والشعور.

في البلاد الأرستقراطية يحظى الكبار بامتيازات واسعة تنبني عليها غطرستهم، فلا تحاول أن تتغذى من الميزات الصغيرة المضافة. فهذه الامتيازات التي وصلتهم عن طريق الإرث، يعتبرونها، بطريقة ما، جزءًا منهم، أو على الأقل حقًا طبيعيًا ملازمًا لشخصهم، ولديهم إذًا شعور هادئ بالتفوق. إنهم لا يحاولون الإعلاء من شأن صلاحيات يراها الجميع ولا ينكرها عليهم أحدٌ. وهي لا تدهشهم أبدًا بما يكفي كي يتكلموا عليها، فيبقون ثابتين وسط سموّهم المتفرد، متأكدين من أن الجميع يراهم، من دون الحاجة إلى إظهار أنفسهم، وأن أحدًا لن يحاول انتزاعهم مما هم فيه.

عندما تتولى الأرستقراطية الشؤون العامة، فإن اعتزازها الوطني يتخذ، بصورة طبيعية، شكلًا متحفظًا، لامباليًا ومتعاليًا، وتقلدها كل طبقات الأمة في ذلك.

وعلى عكس ذلك، عندما تكون الأوضاع طفيفة الاختلاف، فإن أقل الميزات تكتسب أهمية. وعندما ينظرُ كل امرئ حوله فيرى مليونًا من الناس يحوزون نظير ما يملك، فإن غروره يصبح أكثر تطلبًا وغيرة، ويروح يتعلق بأمور قليلة الشأن ويذود عنها بعناد.

في الديمقراطيات، ولأن الأوضاع تتغير بسرعة، وحيث الناس حصلوا على منافع، غالبًا ما تكون قريبة العهد؛ ما يعني أنهم يشعرون بمتعة لا تحدّ في استعراضها أمام الأنظار لإظهارها للآخرين، وكي يظهروا لأنفسهم أيضًا أنهم

يستمتعون بها؛ وبما أن هذه المنافع يمكن أن تتسرب منهم في كل لحظة، فهم في حال استنفار دائم، ويجهدون لإظهار أنهم ما زالوا يحوزونها. إن الناس الذين يعيشون في ظل الديمقراطيات يحبّون بلادهم على غرار حبهم أنفسهم، ويحولون زهوهم الخاص إلى زهو وطني.

إن الزهو القلق والنهم عند الشعوب الديمقراطية يرتبط بالمساواة وهشاشة الأوضاع، ويذكّر بالنبلاء الفخورين الذين يُظهرون الشغف نفسه تمامًا.

الطبقة الأرستقراطية تختلف دائمًا وبعمق عن باقي طبقات الأمة، لجهة اتساع وديمومة صلاحياتها. ولكن يحصل أحيانًا أن عددًا من النبلاء لا يختلفون في ما بينهم إلّا بميزات صغيرة وعابرة بإمكانهم أن يخسروها أو يكسبوها كل يوم.

لقد رأينا أعضاء أرستقراطية قوية مجتمعين في عاصمة أو بلاط، يتنازعون بحدَّة الامتيازات الوضيعة التي تتصل بنزوة الموضة أو بإرادة السيِّد. وكانوا يظهرون حينها، نحو بعضهم البعض، أوجه الغيرة الطفولية ذاتها التي تحرك الناس في الديمقراطيات، والحماسة نفسها من أجل أقل المكاسب التي كان أقرانهم ينازعونهم عليها، ويبدون الحاجة نفسها ليعرضوا أمام الأنظار جميع الميزات التي كانوا يتمتعون بها.

وإذا خطر لجماعة الحاشية يومًا أن تمتلك اعتزازًا وطنيًا، فأنا لا أشُك في أن ذلك سيكون مشابهًا لما يخامر الشعوب الديمقراطية.

الفصل الثامن والخمسون

كيف أن طابع المجتمع في الولايات المتحدة يجمع بين الاهتياج والرتابة في الوقت نفسه

ليس هناك ما من شأنه أن يثير الحشرية ويغذيها، على ما يبدو، أكثر من ظاهر الولايات المتحدة؛ فالثروات والأفكار والقوانين تتغير فيها بلا توقف، إلى حدّ الاعتقاد أن الطبيعة الجامدة نفسها تتحرك، لشدّة ما تتحول كل يوم على يد الإنسان.

لكن هذا المجتمع الشديد الحركة يبدو على المدى الطويل رتيبًا، فبعد تأمّل هذه اللوحة المتحركة لبعض الوقت، سيصاب المشاهد بالضجر.

عند الشعوب الأرستقراطية، عادة ما يكون كل إنسان ثابتًا تقريبًا في عالمه؛ لكن الناس متباينون بصورة هائلة، ولهم ميولهم وعاداتهم وأوجه شغفهم المختلفة جوهريًا. لا شيء يتحرك وكل شيء مختلف.

الأمر على عكس ذلك في الديمقراطيات، حيث كل الناس متشابهون ويقومون بأمور متشابهة تقريبًا. صحيح أنهم يتعرضون لتغيرات كبرى ومتواصلة، لكن النجاحات والإخفاقات تكرر نفسها باستمرار، أسماء الفاعلين وحدها تتغير، وأما المسرحية فهي نفسها. ظاهر المجتمع الأميركي مضطرب لأن الناس والأشياء يتغيرون باستمرار، وهو ظاهر رتيب لأن التغييرات كلها متشابهة.

إن لدى الناس الذين يعيشون في الأزمان الديمقراطية الكثير من الشغف، لكن معظم أوجه هذا الشغف يتركز في تحصيل الثروات أو فقدانها. وهذا لا

يتأتى من كون نفوسهم أكثر وضاعة، بل من كون أن أهمية المال اتخذت حينئذٍ بعدًا أكبر.

عندما يكون جميع المواطنين مستقلّين وغير مبالين، لا تؤمل خدمة من قبل أي منهم إلّا بثمن، وهذا ما يضاعف إلى ما لا نهاية من استخدام الثروة ويرفع من قيمتها.

وبما أن النفوذ الذي كان يرتبط بالأمور القديمة قد زال وما عاد النسب ولا الحال الاجتماعية ولا المهنة تميِّز الناس، أو هي بالكاد تفعل ذلك، لم يبق سوى المال الذي يخلِّفُ فروقًا بيِّنة جدًا بينهم، ويمكن أن يجعل بعضهم في مواقع متميزة. إن التميُّز المتولد من الثروة يتعزز باختفاء المصادر الأخرى أو بتراجعها.

عند الشعوب الأرستقراطية، لا يقود المال إلّا نقاط عدة على محيط الرغبات الواسع، بينما يبدو في الديمقراطيات أنه يقود إليها جميعًا.

ونحن نعثر عادة على حُبّ الإثراء كعنصر أساس أو ثانوي في أصل كل الأعمال التي يقوم بها الأميركيون، ما يعطي لكل أوجه شغفهم طابعًا عائليًا، ولا يلبث أن يجعل اللوحة مُضجرة.

إن العودة الدائمة إلى الشغف نفسه رتيبة، كما أن الأساليب الخاصة التي يتوسلها هذا الشغف كي يتحقق، رتيبة أيضًا.

في ديمقراطية مكتملة ومستقرة كتلك التي في الولايات المتحدة، حيث لا يمكن الإثراء من خلال الحرب أو الوظائف العمومية أو المصادرات السياسية، يقود حب الثروة الناس بصورة رئيسة نحو الصناعة. لكن الصناعة التي غالبًا ما تجيء بالاضطرابات والكوارث الكبرى، لا يمكنها أن تتطور إلّا من خلال العادات الشديدة الانتظام، ومن خلال تتابع طويل لأعمال صغيرة منتظمة. وتكون العادات منتظمة والأعمال متساوقة بقدر ما يكون الشغف أكثر إتقادًا. ويمكن القول إن عنف الرغبات هو ما يجعل الأميركيين منهجيين إلى هذا الحد. إنها تهزُّ نفوسهم ولكنها تُرتّبُ حياتهم.

ما أقوله بشأن أميركا ينطبق في النهاية على جميع الناس في أيامنا هذه. إن التنوع يتلاشى وسط الجنس البشري، والطريقة نفسها في العمل والتفكير والشعور تجدها في كل زوايا العالم. ولا يتأتى ذلك فقط من كون الشعوب يحتك بعضها ببعض أكثر، وتستنسخ تجاربها بدقة أكبر، بل من كون أناس في كل بلد يفترقون أكثر فأكثر عن الأفكار والمشاعر الخاصة بطائفة مغلقة أو مهنة أو عائلة، ويصلون أقرب ما يمكن إلى جوهر بنية الإنسان التي هي ذاتها في كل مكان. وهكذا يصبحون متشابهين مع أنهم لا يحاكون بعضهم بعضًا. إنهم يشبهون المسافرين المنتشرين في غابة كبرى تقود دروبها جميعًا إلى النقطة ذاتها. وإذا كانوا جميعًا يرون النقطة المركزية ويقودون أقدامهم باتجاهها، فإنهم يقتربون شيئًا فشيئًا بعضهم من بعض من دون أن يسعوا وراء بعضهم بعضًا أو يلاحظوا بعضهم بعضًا أو يتعارفوا، وسوف يتفاجأون في النهاية عندما يرون أنفسهم مجتمعين في المكان نفسه. إن الشعوب التي لا تتخذ إنسانًا محددًا موضوعًا للدراسة والتقليد، بل الإنسان بذاته، سوف تلتقي في النهاية في الطبائع ذاتها كمثل مسافرين عند ملتقى طرق (د).

الفصل التاسع والخمسون

عن الشرف في الولايات المتحدة وفي المجتمعات الديمقراطية[1]

يبدو أن الناس يستخدمون منهجيْن مختلفيْن تمامًا في الحكم العام على أعمال أقرانهم: فحينًا يحكمون عليهم وفق المفاهيم البسيطة لما هو عادل أو غير عادل، وهي مفاهيم منتشرة في العالم كلِّه، وحينًا آخر يحكمون عليهم من خلال مفاهيم خاصة جدًا لا تتعلّق إلّا ببلدٍ ومرحلة. وغالبًا ما يحصل أن تفترق هاتان القاعدتان، وفي بعض الأحيان تتضاربان ولكنهما لا تختلطان ولا تدمر إحداهما الأخرى بالكامل ابدًا.

إن الشرف في زمن عظمته القصوى يوجّه الإرادة أكثر من المعتقد، وحتى عندما يخضع الناس بلا تردد ولا احتجاج لأوامره، فإنهم يبقون يشعرون من خلال نوع من الغريزة الغامضة، ولكن القوية، بأن هناك قانونًا أكثر عمومية، وأقدم وأكثر قداسة، يمارسون العصيان ضدَّه من دون أن يكفّوا عن الاعتراف به، وهناك أعمال حُكم عليها بأنها شريفة وجالبة للعار في الوقت نفسه، وإن رفض المبارزة غالبًا ما كان يقع في هذا الإطار.

---

(1) إن كلمة **شرف** لا تحمل على المعنى نفسه في اللغة الفرنسية، **فهي تعني أولًا الاعتبار والمجد والاحترام الذي يتم نواله من الأقران. وبهذا المعنى يقولون اكتسب الشرف.**
كلمة شرف تعني أيضًا مجموع القواعد التي تساعد على الحظوة بهذا الاعتبار والمجد والاحترام. وهكذا، يقال **إن شخصًا ما التزم بدقة قواعد الشرف، أو أنه أخلّ بالشرف.** وعند كتابة هذا الفصل استخدمت كلمة شرف بالمعنى الأخير.

وأعتقد أن بالإمكان شرح هذه الظواهر خارج كونها تعبيرًا عن نزوة بضعة أفراد أو بعض الشعوب، أي خارج ما جرى القيام به حتى الآن.

تتفاعل في الجنس البشري حاجات دائمة وعامة أدّت إلى قوانين أخلاقية يجسّد عدم امتثالها، في كل زمان ومكان، فكرة اللوم والعار. وبالتخلي عنها عمّ الشرّ، وبالامتثال لها شاع الخير.

ووسط الرابطة البشرية الواسعة، نشأت روابط أضيق سُميت شعوبًا، ووسط هذه الشعوب روابط أصغر كذلك سُميت طبقات أو طوائف.

إن كلاً من هذه الروابط يشكل نوعًا خاصًا في الجنس البشري، ومع أنها لا تختلف جوهريًا أبدًا عن جمهرة الناس، فإنها تتفرد قليلًا، وتعتمل بحاجات خاصة بها، وهي حاجات خاصة تغيِّر بصورة ما، في بعض البلدان، طريقة مباشَرة الأعمال الإنسانية، والاحترام الواجب تجاهها.

تتمثّل مصلحة الجنس البشري العامة والدائمة في ألّا يقتل الناس بعضهم بعضًا. ولكن قد يحصل أن تكون المصلحة الخاصة والمؤقتة لشعب أو طبقة، في بعض الحالات، في إجازة القتل أو حتى اعتباره شرفًا.

فالشرف ليس أمرًا آخر سوى هذه القاعدة الخاصة المؤسسة على حالة خاصة أيضًا، يستخدمها شعبٌ ما أو طبقة ما لتوزيع اللوم أو المديح.

ليس هناك ما هو أقل إنتاجية بالنسبة إلى العقل البشري من الفكرة المجرّدة، ولذا فإني أسارع نحو الوقائع، وها هو مثلٌ سوف ينير فكرتي.

سوف اختار نوع الشرف الأكثر خروجًا على المألوف، مما عرفه العالم ومما نعرفه بالصورة الأفضل: الشرف الأرستقراطي المتولد وسط المجتمع الإقطاعي. وسوف أشرحه في ضوء ما سبق، وأشرح ما سبق من خلاله.

ليس عليَّ أن أبحث هنا كيف ولدت الأرستقراطية في القرون الوسطى، ولماذا انفصلت إلى هذا الحد عن باقي الأمة، وما الذي أسَّس سلطتها ووطّدها. إنها أمامي قائمة، وأحاول أن أفهم لماذا كانت تنظر إلى معظم الأعمال البشرية تحت ضوء خاص.

إن ما يلفتني أولًا هو أن الأعمال في العالم الإقطاعي لم تكن موضع ثناء أو لوم انطلاقًا من قيمتها بذاتها، بل كان يحصل أحيانًا أن تُمتدح فقط قياسًا على من كان صانعها أو موضوعها؛ وهو ما يصدم الوعي العام للجنس البشري. كان بعض الأعمال لا يهمُّ إذا قام به أحد العوام، ولكنه يمكن أن يجلب العار لنبيل. وأعمال أخرى تأخذ مغزاها من كون من قام بها ينتمي إلى الأرستقراطية أو أنه من خارجها.

عندما ولدت هذه الآراء المختلفة، كانت الأرستقراطية تشكل جسمًا منفردًا، وسط الشعب الذي كانت تسيطر عليه من قمم استقرت عليها ولا سبيل إلى بلوغها. ومن أجل أن تحافظ على هذا الوضع الخاص الذي كان يمثل قوتّها، لم تكن تعوزها الامتيازات السياسية وحسب، بل تنقصها أيضًا فضائل ورذائل كي تستخدمها.

وأن تكون فضيلة ما أو رذيلة ما قد انتسبت إلى النبالة أكثر مما إلى عامة الشعب، وأن يكون عمل ما لا يثير اهتمامًا إذا مسَّ أحد العامة، أو موضوع إدانة إذا مسَّ نبيلًا، فهذا ما كان في الأغلب اعتباطيًا. ولكن أن ننسب الشرف أو العار إلى شخص ما وفق أصوله، فهذا ما كان يرتبط ببنية المجتمع الأرستقراطي نفسها. وقد لوحظ ذلك في بلدان الأرستقراطية كافة. وما دام لها أثر، فسوف نعثر على هذه التمايزات: إن إغواء فتاة سوداء يضرُّ بالكاد بسمعة أميركي، أما الزواج منها فيجلب له العار.

في بعض الحالات، كان الشرف الإقطاعي يفرض الثأر ويدين الصفح عن الإهانة. في حالات أخرى كان يأمر الناس بقوة بأن يسيطروا على ذواتهم، بل نسيانها. إنه لم يحوِّل التعاطف الإنساني والدماثة إلى قانون، ولكنه كان يمتدح السخاء وبسط الكف أكثر من الإحسان، ويسمح بالإثراء من خلال المقامرة والحرب، وليس من خلال العمل. كان يفضّل الجرائم الكبرى على المكاسب الصغيرة، وكان الطمع يستثيره أكثر من التقتير، ويروقه العنف غالبًا، بينما كان الخداع والخيانة يبدوان له أمرين محتقرين.

إن هذه المفاهيم الغريبة لم تكن فقط وليدة نزوة أولئك الذين تصوّروها.

هناك طبقة تمكنت من الوقوف على رأس كل الطبقات الأخرى، وهي تبذل جهدًا مستمرًا كي تبقى في مرتبتها السامية، وعليها بصورة خاصة أن تعزز فضائل العظمة والتألق التي يمكن لها أن تختلط بسهولة بالزهو وحب السلطة. إنها لا تخشى إفساد النظام الطبيعي للضمير، من أجل أن تُقدِّمَ فضائل على أخرى. ونحن نفهم كيف أنها ترفع طوعًا بعض الرذائل الجريئة والمغامِرة أعلى من الفضائل الهادئة والمتواضعة. إنها، بمعنى ما، محكومة بطبيعتها.

في مقدمة جميع الفضائل، وبديلًا من عدد كبير منها، كان نبلاء القرون الوسطى يضعون الشجاعة العسكرية.

وكان ذلك أيضًا رأيًا خاصًا، نشأ بالضرورة عن خصوصية الحالة الاجتماعية.

إن الأرستقراطية الإقطاعية ولدت في الحرب ومن أجل الحرب. لقد وجدت في السلاح سلطتها، وحافظت عليها بالساح؛ ولم يكن هناك ما هي أحوج إليه من الشجاعة العسكرية التي كان من الطبيعي أن تمجّدها فوق كل شيء. إن كل ما كان يبرز الشجاعة، حتى ولو على حساب العقل والإنسانية، كانت الأرستقراطية توافق عليه وغالبًا ما تطلبه. وكان هوى الناس يكمن في التفاصيل.

أن يتلقى رجلٌ صفعة على الخدِّ، ويعتبر ذلك إهانة كبرى، ويجد نفسه من خلال قتال فريد قد قتل من أذاه قليلًا، فهذه فِعلة اعتباطية. ولكن أن لا يستطيع رجل نبيل أن يتحمل بهدوء إهانة وأن يلحق به العار إذا تلقى ضربًا من غير قتال، فهذا أمرٌ يتعلق بالمبادئ نفسها وبحاجات أرستقراطية عسكرية.

من الصحيح القول بحدود ما، إن للشرف ملامح نزوية، لكنها كانت دائمًا نزوات محتواة ضمن حدود ضرورية. إن القاعدة التي أسماها أباؤنا الشرف، هي أبعد من أن تبدو لي قانونًا اعتباطيًا، ولذا فإني أربطها، بيسر، بعدد من الحاجات الثابتة وغير المتغيرة للمجتمعات الإقطاعية، وبترسيماتها الأقل تماسكًا والأكثر غرابة.

وإذا أنا اتبعت الشرف الإقطاعي في حقل السياسة، فلن أجد مزيدًا من الصعوبة كي أشرح خطواته.

إن الحال الاجتماعية والمؤسسات السياسية في القرون الوسطى كانت على نحو أن السلطة الوطنية لم تكن تحكم المواطنين مباشرة؛ ويمكن القول إن السلطة لم تكن موجودة بالنسبة إليهم، وكان كل منهم لا يعرف إلّا رجلًا ما يضطر إلى طاعته. ومن خلاله كان يتمّ ارتباطه، وعلى غير معرفة منه، بالآخرين. في المجتمعات الإقطاعية، كان كل النظام العام يرتكز على شعور المرء بالولاء لشخص الإقطاعي نفسه، وإذا ما انهار ذلك فسريعًا ما تدِبُّ الفوضى.

إن الإخلاص للزعيم السياسي كان في الأصل شعورًا قدّر الأرستقراطيون ثمنه يومًا إثر يوم، لأن كلاً منهم كان في الوقت نفسه سيِّدًا وتابعًا، عليه أن يأمر كما كان عليه أن يطيع.

البقاء على الإخلاص لسِّيده، والتضحية بالذات من أجله عند الحاجة، وتقاسم السعد والحظ العاثر معه، ومساعدته في أعماله أيًا كانت، هذه كلها كانت ترسيمة الشرف الإقطاعي الأولى على الصعيد السياسي، وخيانة التابع كانت تُدان بقسوة بالغة من الرأي العام، وقد اشتقّت صفة مهينة على وجه خاص لهذه الفعلة، فسُمّيت الغدر.

في القرون الوسطى لا نجد إلّا القليل من الأثر للشغف الذي صنع الحياة القديمة. وأنا أريد أن أتكلّم على الوطنية، فكلمة الوطنية ذاتها ليست أبدًا قديمة على لساننا[2].

غيَّبت المؤسسات الإقطاعية الوطن عن الأنظار، وجعلت حبَّه أقل ضرورة. لقد حلَّ الشغف تجاه شخص بديلًا من الشغف تجاه الأمة، ونحن لم نرَ الشرف الإقطاعي يصوغ قانونًا لدوام الولاء للوطن.

وهذا لا يعني أن حبَّ الوطن ما وجد قط في أفئدة آبائنا، لكنه لم يمثل سوى غريزة ضعيفة وغامضة، اتضحت وتقوَّت مع التدمير التدريجي للطبقات ومركزة السلطة.

---

(2) كلمة وطن نفسها لا تعثر عليها عند الكتّاب الفرنسيين إلّا انطلاقًا من القرن السادس عشر.

وهذا ما نلاحظه جيدًا من خلال الأحكام المتعاكسة التي تحملها شعوب أوروبا بخصوص الوقائع المختلفة في تاريخها، ووفق الجيل الذي يطلقها. إن ما كان يعيب قائد جيش أسرة البوربون في نظر معاصريه هو أنه حمل السلاح ضد الملك، بينما ما يعيبه فعلًا في نظرنا هو أنه حارب ضد بلاده. إننا نمارس الإدانة بالقوة ذاتها التي قام بها أجدادنا، ولكننا نفعل ذلك لأسباب أخرى.

واخترت من أجل إيضاح فكرتي الشرف الإقطاعي لأنه يحمل سماتٍ أكثر وضوحًا من غيره، وكان بالإمكان أن آخذ مثالي من مكان آخر، وأن أصل إلى الهدف نفسه ولو عن طريق أخرى.

مع أن معرفتنا بالرومان تقلُّ كثيرًا عن معرفتنا بأجدادنا، فنحن نعرف أنه كانت لهم آراؤهم الخاصة في ما هو المجد أو العار، ولم تكن هذه الآراء مستخلصة فقط من المفاهيم العامة للخير والشر. لقد كان يُنظرُ إلى الأفعال الإنسانية في ضوء مختلف وفق ما كان الأمر يتعلّق بمواطن أو بأجنبي، برجل حُرٍ أو بعبد؛ هكذا كان يتمُّ تمجيد بعض الرذائل وإعلاء بعض الفضائل إلى أرفع من سواها.

"في ذلك الزمان، كما يقول بلوتارخ في سيرة كوريولانوس، كانت المروءة مكرمة وممجدة في روما أكثر من كل الفضائل، وقد أسموا الشجاعة على اسم الفضيلة نفسها، فأطلقوا، هكذا اسم الجنس على نوع بعينه. إلى حد أن الفضيلة في اللغة اللاتينية كانت تعني الشجاعة". وهنا، من الذي يغيب عنه فهم الحاجة الخاصة إلى هذا الدمج الفريد الذي تشكل من أجل غزو العالم؟

ما نقوله يمكن أن ينطبق على كل أمّةٍ؛ فكما سبق وقلتُ في كل مرة يلتقي الناس في مجتمع خاص ينشأ بينهم مفهوم للشرف، أي جملة من الآراء خاصة بهم، بشأن ما يجب أن يمتدح أو أن يكون موضع ملامة، وأن هذه القواعد الخاصة وجدت دائمًا مصدرها في العادات الخاصة والمصالح الخاصة للشراكة.

وينطبق هذا، بحدود ما، على المجتمعات الديمقراطية كما على المجتمعات الأخرى، وسوف نجد البرهان على ذلك عند الأميركيين[3].

ما زلنا نصادف هنا وهناك، ضِمن آراء الأميركيين، بعض المفاهيم المنتزعة من مفهوم الشرف الأرستقراطي القديم في أوروبا. إن هذه الآراء التقليدية قليلة، ولها القليل من الجذور والقليل من السلطة. إنها أشبه بدين بقيت له بعض المعابد وما عاد يؤمن به أحد.

وسط هذه المفاهيم نصف الآفلة لشرف غرائبي، يظهر بعض الآراء الجديدة التي تشكل ما يمكن أن نسميه في أيامنا الشرف الأميركي.

بيّنت كيف أن الأميركيين كانوا مدفوعين دومًا باتجاه التجارة والصناعة. فقد كان أصلهم ووضعهم الاجتماعي، والمؤسسات السياسية، وأمكنة سكنهم نفسها، تجذبهم بطريقة لا تُردُّ في هذه الاتجاه. إنهم يشكلون في الحاضر، إذًا، رابطة صناعية شبه حصرية في الصناعة والتجارة، متموضعة في قلب بلدٍ جديد وشاسع، تستهدف أساسًا استقلاله. هذا هو الميسم الرئيس الذي يميز اليوم، على وجه خاص، الشعب الأميركي من كل الشعوب الأخرى.

إن الفضائل السلميّة كافة، والتي تميل إلى إعطاء قوام منسجم للجسم الاجتماعي وتشجع التجارة، يجب أن تكون موضع تكريم خاص عند هذا الشعب، وليس بالإمكان تجاهلها من دون التعرض لامتهان الجمهور.

إن الفضائل المتأججة كلها، والتي غالبًا ما تخطف الأبصار، ولكن خصوصًا الاضطراب في المجتمع، تحتلُ في رأي هذا الشعب نفسه موقعًا ثانويًا. فبإمكان المرء أن يهملها من غير أن يفقد احترام مواطنيه، بل قد نفقد هذا الاحترام إذا حصلنا عليها.

كما أن تصنيف الأميركيين للنقائص ليس أقل اعتباطًا.

---

(3) أتكلم هنا على الأميركيين الذين يسكنون بلادًا لم تكن العبودية موجودة فيها. إنهم الوحيدون الذين يستطيعون تقديم صورة كاملة عن مجتمع ديمقراطي.

هناك عدد من الميول المدانة بالنسبة إلى الوعي العام وكذلك الضمير العام الإنساني، ولكنها متوافقة مع الحاجات الخاصة والمؤقتة للرابطة الأميركية. فهي لا تدينها إلّا قليلًا، لا بل تمدحها في بعض المرَّات. ويمكن أن أتكلم بشكل خاص على حبّ الثروات وكذلك الميول الثانوية المتفرعة عن ذلك. فمن أجل تحضير وتخصيب وتحويل هذه القارة الشاسعة غير المأهولة التي تمثل مجاله، يحتاج الأميركي إسنادًا يوميًا إلى شغف ديناميكي. وهذا الشغف لا يمكن أن يكون إلّا حبّ الثروة. فحبّ الثروة ليس أمرًا مكروهًا في أميركا، لا بل هو محل تبجيل إذا لم يتجاوز الحدود التي يرسمها النظام العام. الأميركي يرى الطموح المحترم بل النبيل حيث كان آباؤنا في القرون الوسطى يرون طمعًا استبعاديًا. والأميركي بدوره يطلق تسميته الجنون الأعمى والهمجي على الحماسة للغزو، وعلى المزاج الحربي الذي كان يرمي بهؤلاء الأسلاف، كل يوم، إلى معارك جديدة.

في الولايات المتحدة، تتدمر الثروات ويعاد بناؤها بلا شقاء. فالبلد شاسع ومليء بموارد لا تنضب. الشعب يفتقد الحاجات كلّها، ويملك كل رغبات كائن يعتقد، على الرغم من الجهد الذي يُبذل، أنه محاطٌ دومًا بخيرات لا يستطيع أن يستحوذ عليها. وما هو موضوع خشية عند شعب كهذا، ليس الخراب الذي يمكن أن يلحق ببعض الأفراد والذي يمكن ترميمه بسرعة، بل الخوف من سلبية المجموع ورخاوته. إن جرأة المؤسسات الصناعية تمثل السبب الأول لنجاحاتها السريعة، وقوتها وعظمتها. فالصناعة بالنسبة إلى هذا الشعب أشبه بلعبة حظ واسعة، حيث يخسر عدد قليل من الناس كل يوم، ولكن الدولة تربح باستمرار. إن شعبًا كهذا يجب أن ينظر برضى، بل يُبجّل الجرأة في موضوع الصناعة. لكن كل مؤسسة جريئة تخاطر بثروة المبادر بها، وكذلك ثروات الذين سلموه أمرهم. إن الأميركيين الذين صنعوا من الإقدام في التجارة ضربًا من الفضيلة، لا يستطيعون بكل الأحوال إدانة المقدامين.

من هنا، يتأتى أن يظهر في الولايات المتحدة هذا التسامح الفريد مع التاجر الذي يشهر إفلاسه؛ فشرف هذا الأخير لا يتأثر أبدًا بطارئ كهذا. وبهذا

فإن الأميركيين يختلفون ليس فقط عن الشعوب الأوروبية، بل عن كل الشعوب التجارية في أيامنا. وهم كذلك لا يشبهون من حيث وضعهم وحاجاتهم أيًا من هذه الأمم.

في أميركا يتم التعامل بقسوة، غير معهودة في العالم كله، مع كل الرذائل التي من شأنها أن تجرح الطهارة الأخلاقية وتدمر الحياة الزوجية. وهذا من الوهلة الأولى يتناقض بقوة مع التسامح الذي يتمُّ إبداؤه بالنسبة إلى قضايا أخرى. يفاجئنا أن نرى عند الشعب ذاته أخلاقًا على هذه الدرجة من التراخي، وعلى هذه الدرجة من التشدد.

إن هذه الأمور لا تفتقر إلى التماسك كما قد يُفترض. إن الرأي العام في الولايات المتحدة لا يكبت إلّا برخاوة حب الثروات التي تخدم تعظيم الصناعة وتقدم الأمة، وهو يدين على وجه خاص سوء الأخلاق الذي يحرف النفس البشرية عن البحث عن البحبوحة، ويعكّر النظام الداخلي للأسرة، الضروري جدًا من أجل نجاح الأعمال. وكي يكونوا محترمين من أقرانهم، على الأميركيين أن يلتزموا عادات منضبطة. وبهذا المعنى يمكن القول إنهم يطلبون من شرفهم أن يكون عفيفًا.

يلتقي الشرف الأميركي مع الشرف الأوروبي عند نقطة؛ إنهما يضعان الشجاعة على رأس الفضائل، ويجعلان منها الضرورة الأخلاقية الأكبر. ولكنهما لا يأخذان الشجاعة من الزاوية ذاتها.

في الولايات المتحدة، قلّما يمتدحون القيمة الحربية، فالشجاعة المعروفة على الوجه الأفضل، والتي تحظى بالاحترام، هي تلك تتمثل في التغلب على أنواء المحيط والوصول إلى المرفأ، والتحمل بلا شكوى لبؤس الصحراء، والوحدة التي تفوق كل أشكال البؤس، والشجاعة التي تجعل المرء لامباليًا أمام الانقلاب المفاجئ في وضع الثروة التي جناها بالضنك، واستيلاد جهد جديد من أجل بناء ثروة جديدة. إن هذا النمط من الشجاعة هو الضروري بشكل رئيس للحفاظ على ازدهار الرابطة الأميركية، وهو يحظى بتبجيلهم وتكريمهم. ولا يمكن أن نفقد هذه الشجاعة من دون أن يلحق بنا العار.

هناك سمة أخيرة يمكن من خلالها تظهير فكرة هذا الفصل.

في مجتمع ديمقراطي كمجتمع الولايات المتحدة، حيث الثروات صغيرة وضعيفة الضمان، كل الناس تعمل، ويمكن العمل أن يوصل إلى أي شيء. وهذا ما أحدث استدارة في وجهة الشرف فتحوّل ضد التبطّل.

التقيتُ في أميركا أحيانًا، بأناس أغنياء، كانوا شبابًا وبمزاج معادٍ لكل جهد مضنٍ، ولكنهم كانوا مضطرين إلى اتخاذ مهنة لهم، فعلى الرغم من أن طبيعتهم وثرواتهم كانتا تسمحان لهم بحياة التبطل، فإن الرأي العام يفرض ذلك عليهم وبقوة، وكان عليهم أن يطيعوا. وعلى عكس ذلك، غالبًا ما رأيت في الأمم الأوروبية، وحيث الأرستقراطية لا تزال تصارع السيل الذي يجرفها، أناسًا تحثهم حاجاتهم ورغباتهم بلا توقف، رأيتهم يقيمون في العطالة كي لا يفقدوا احترام أقرانهم؛ إنهم يفضلون الضجر والحاجة على العمل.

فمن لا يلاحظ في هذين الواجبين المتناقضين قاعدتين مختلفتين، مع أنهما تنبثقان كلاهما من الشرف؟

إن ما أسماه آباؤنا، بقوة، الشرف لم يكن في الواقع إلّا أحد أشكاله. لقد أضفوا اسم النوع على ما لم يكن سوى جنس. إن الشرف يوجد، إذًا، في الزمن الديمقراطي كما في زمن الأرستقراطية، ولكن ليس من الصعب أن يُظهر في كليهما ملمحًا مختلفًا.

ليس فقط أن ترسيماته تختلف، بل سوف نرى أنها أقل عددًا وأقل وضوحًا، وأن اتّباع أصولها يتسم بالتراخي.

إن الطائفة المغلقة تكون دومًا في وضع أكثر خصوصية من حال الشعب. ليس هناك في العالم ما هو أكثر استثنائية من مجتمع صغير تشكّل دومًا من العائلات ذاتها على غرار الأرستقراطية في القرون الوسطى، التي تركز على الاستحواذ الحصري على العلم والثروة والسلطة في داخلها.

كلما كان وضع المجتمع استثنائيًا، كلما ازدادت حاجاته الخاصة عددًا، وكذلك مفاهيمه عن الشرف تنمو بما يوازي هذه الحاجات.

إن ترسيمات الشرف ستكون دومًا أقل عددًا عند شعب غير منقسم إلى طوائف مغلقة، مما هي عند شعب آخر. ولو كانت هناك أمم من غير طبقات لاقتصر الشرف على عدد قليل من الترسيمات، ولكانت هذه الترسيمات نأت أقل عن القوانين الأخلاقية التي تتبناها الإنسانية جمعاء.

هكذا تصبح ترسيمات الشرف أقل غرائبية وأقل عددًا في أُمة ديمقراطية، مما هي عليه عند الأرستقراطية.

وتصبح كذلك أكثر غموضًا، وهذا ينتج بالضرورة مما سلف قوله.

والسمات الخاصة للشرف التي باتت أقل عددًا وأقل فرادة، غالبًا ما تصبح الإحاطة بها أكثر صعوبة.

وهناك أسباب أخرى أيضًا.

في القرون الوسطى، تتالت في الأمم الأرستقراطية الأجيال بصورة عبثية، فكل عائلة كانت أشبه بإنسان خالد ودائم الجمود، وما تغيرت الأفكار ولا الأوضاع.

وكل إنسان كان يرى أمام ناظريه الأشياء نفسها ويتعاطى معها بوجهة النظر نفسها؛ وكانت عينه تدخل شيئًا فشيئًا في أبسط التفاصيل، وعلى المدى الطويل، كان لا بدَّ لإدراكه من أن يصبح واضحًا ومتميزًا. هكذا، فإن أناس الأزمان الإقطاعية، لم تكن لديهم آراء خارقة وتمثل شرفهم فحسب، بل أن كلًّا من هذه الآراء كان يرتسم في عقولهم بصورة واضحة ودقيقة.

ولا يمكن أن تسير الأمور هكذا في بلدٍ كأميركا، حيث كل المواطنين يتحركون، وحيث يتغير المجتمع نفسه كل يوم، فتتغير آراؤه مع حاجاته. في بلدٍ كهذا نلمح قاعدة الشرف، ولكن نادرًا ما تكون لدينا فرصة تأملها بتمعّن.

وحتى ولو كان المجتمع ثابتًا، فسوف يكون من الصعب أيضًا تعيين المعنى الذي يجب إعطاؤه لكلمة شرف.

في العصر الوسيط كان لكل طبقة شرفها، والرأي الواحد لم يكن مقبولًا من عدد كبير من الناس، وهو ما كان يسمح بإعطائه شكلًا محددًا وواضحًا، خصوصًا إن للذين يتقبلونه وضعًا متشابهًا وشديد الفرادة، ما يجعلهم على استعداد طبيعي للتفاهم على ترسيمات قانون تمَّ صوغه لهم وحدهم.

لقد أصبح الشرف رمزًا كاملًا وتفصيليًا، حيث كل شيء متوقع ومرتب مسبقًا، ويقدّم للأفعال البشرية قاعدة ثابتة ومرئية دائمًا. وفي أمة ديمقراطية كالشعب الأميركي حيث تختلط الصفوف، وحيث لا يشكل المجتمع بمجمله سوى كتلة واحدة، تتشابه عناصرها كلها من دون أن تتطابق، لن يكون ممكنًا التفاهم المسبق والدقيق بشأن ما هو مسموح به أو ممنوع بموجب الشرف.

وهناك بالنسبة إلى هذا الشعب، بعض الحاجات الوطنية التي تتولد منها آراء مشتركة في مجال الشرف. ولكن آراء كهذه لا تحضر أبدًا في الوقت نفسه وبالطريقة نفسها وبالقوة ذاتها إلى عقول جميع المواطنين؛ إن قانون الشرف حاضر ولكنه يفتقر إلى مفسّرين.

يصبح الارتباك أكبر في بلد ديمقراطي مثل بلدنا، حيث الطبقات المختلفة التي شكلت المجتمع القديم، اختلطت من دون أن تمتزج، وهي تحمل كل يوم إلى أحضان بعضها البعض مفاهيم متباينة، بل غالبًا متناقضة عن الشرف، وحيث كل شخص، ووفق نزواته، يتخلى عن قسم من آراء آبائه ويبقي على جزء آخر؛ هكذا وسط الإجراءات الاعتباطية، لا يمكن أن تقوم قاعدة مشتركة، وبحيث يكاد يكون مستحيلًا القول مسبقًا ما هي الأعمال التي يمكن أن تكون مبجلة أو مُدانه. إنها أوقات تعسة ولكنها لا تدوم أبدًا.

عند الأمم الديمقراطية، يفتقر الشرف إلى التحديد الواضح، ولذا فهو بالضرورة أقل قوة، لأن من الصعب التطبيق اليقيني والحازم لقانون لم تكتمل معرفته. إن الرأي العام وهو المفسّر الطبيعي وصاحب السيادة لقانون الشرف؛ لا يستطيع التمييز لأي جهة يفترض انحياز اللوم أو المديح، فهو لا يلفظ حكمه إلّا مترددًا. ويحصل أحيانًا أن يناقض نفسه، وغالبًا ما يفضل الامتناع وترك الأمور تجري.

إن الضعف النسبي للشرف في الديمقراطيات يرتبط أيضًا بأسباب عدة أخرى.

في البلاد الأرستقراطية، كل شرف بعينه لا يتبنّاه إلّا عدد من الناس، غالبًا ما يكون محدودًا ومفصولًا عن الأقران. ولذا فإن الشرف يختلط بسهولة ويمتزج في عقل هؤلاء بفكرة كل ما يميزهم. إنه يبدو لهم السمة المميزة لمحيَّاهم، وهم يطبقون قواعده المختلفة بكل حميَّة المصلحة الشخصية، وينساقون له بشغف.

تظهر هذه الحقيقة بوضوح شديد عندما نطالع في قوانين العرف في العصر الوسيط المادة بشأن المبارزات القانونية، فنرى أن النبلاء كانوا ملزمين في مبارزاتهم استخدام الرمح والسيف، بينما العوام يستخدمون العصي، لأن "العوام، كما تقول النصوص **ليس لهم شرف**". وهذا لم يكن يعني ما نتخيله في أيامنا، أن هؤلاء الناس مدعاة للاحتقار، بل كان يعني أن أعمالهم، لم يكن ينظر إليها بأحكام الأرستقراطية ذاتها.

من الوهلة الأولى، ما يدعو إلى الدهشة هو أن الشرف عندما يهيمن بكامل قوّته، تكون ترسيماته بوجه عام شديدة الغرابة، إلى حدٍ يبدو معه أنها تُطاع أكثر، كلما بدت مبتعدة أكثر من العقل، ولهذا استُخلص أحيانًا أن الشرف كان قويًا كلما كان أكثر غرابة.

هذان الأمران، في الواقع يعودان إلى الأصل نفسه، ولكنهما لا يتفرّعان أحدهما من الآخر.

إن الشرف غريب بقدر ما يمثل الحاجات الأكثر خصوصية التي يستشعرها عدد قليل من الناس، وهو قوي لأنه يمثل حاجات من هذا الغرار. الشرف إذًا، ليس قويًا لأنه غريب ولكنه غريب وقوي للسبب نفسه.

وسوف أبدي ملاحظة أخرى.

عند الشعوب الأرستقراطية، كل المراتب تختلف، ولكنها تبقى جميعها ثابتة، وكلٌ يشغلُ في دائرته مكانًا لا يستطيع الخروج منه، وهو يعيش وسط

أناس ثابتين حوله بالطريقة نفسها. عند هذه الأمم لا أحد يستطيع أن يأمل أو يخشى ألّا يرى؛ ولن يكون ثمة إنسانٌ مهما صغر موقعه ليس له مسرحه، وعليه أن ينجو في ظلمته من اللوم أو الثناء.

على عكس ما في البلاد الديمقراطية، حيث يختلط المواطنون جميعًا بالجماعة، ويتحركون باستمرار، وحيث لا سطوة للرأي العام، فموضوع الشرف يتوارى في كل لحظة ويهرب منه؛ فالشرف يصبح آمرًا وضاغطًا بدرجة أقل، لأن الشرف لا يعمل إلّا على مرأى من جمهور، وهو بذلك يختلف عن الفضيلة التي تعيش بذاتها وتكتفي بشهادتها.

وإذا كان القارئ قد التقط مغزى ما سبق، فهذا يعني أنه فهم أن هناك علاقةً وثيقة وضرورية بين اللامساواة في الأوضاع وما أسميناه الشرف؛ هذه العلاقة، إذا لم أكن مخطئًا، لم تكن قد عُيِّنت بوضوح، وعليَّ إذًا أن أبذل جهدًا أخيرًا لوضعها تحت الضوء.

تتميّز الأمة داخل الجنس البشري، وهي في ما عدا بعض الحاجات العامة الملازمة للنوع الإنساني لها مصالحها وحاجاتها الخاصة. وفي داخلها تنشأ بسرعة بخصوص اللوم أو المديح بعض الآراء الخاصة التي يسمّيها المواطنون الشرف.

وإذا نشأت داخل هذه الأمة نفسها طائفة مغلقة، فإنها بانفصالها عن الطبقات الأخرى، تكوِّن لنفسها مصالح خاصة، وهذه المصالح بدورها تُولِّد آراء خاصة. إن شرف هذه الطائفة، وهو مزيج من مفاهيم خاصة للأمة ومفاهيم أكثر خصوصية أيضًا للطائفة، سوف يبتعد، أكثر مما يمكن أن نتصور عن آراء الناس العامة والبسيطة. ها قد بلغنا النقطة الذروة، فلننحدر من جديد.

تختلط المراتب، وتُلغى الامتيازات. والناس الذين يشكلون الأمة، وقد عادوا متساوين، لتختلط مصالحهم وحاجاتهم، وتشهد بالتالي اختفاء كل المفاهيم الفريدة التي كانت كل طائفة مغلقة تسميها شرفًا؛ وهكذا لا يعود الشرف يتأتى إلّا من الحاجات الخاصة للأمة نفسها، وهو الذي يمثل خصوصيتها بين الأمم.

وإذا كان مسموحًا الافتراض في النهاية، بأن كل السلالات يختلط بعضها ببعض، وأن شعوب العالم كلِّه توصلت إلى أن تكون لها المصالح والحاجات ذاتها، وما عادت تتمايز بعضها من بعض بأي من السمات الخاصة، فسوف نكفُّ بالكامل عن إخفاء قيمة عرفية على الأفعال الإنسانية؛ فالجميع يباشرها تحت الضوء نفسه، والحاجات العامة للإنسانية، التي يكشفها الضمير لكل إنسان تصبح هي المقياس العام. وعندها لن نصادف في هذا العالم إلّا المفاهيم البسيطة والعامة للخير والشر، والتي سوف ترتبط بها برباط طبيعي، أفكار المديح أو اللوم.

هكذا، من أجل أن أصوغ تفكيري في جملة واحدة، فإن التباينات والفروق هي التي ابتدعت الشرف. والشرف يضعف كلما ضعفت هذه الفروق، وهو سوف يختفي باختفائها.

الفصل الستون

لماذا نجد في الولايات المتحدة الكثير من أصحاب الطموح والقليل من الطموحات الكبيرة؟

إن أول ما يفاجئ المرء في الولايات المتحدة هو العدد الذي لا يُحصى من أولئك الساعين للخروج من وضعهم الأصلي، والأمر الثاني هو العدد القليل للطموحات الكبيرة التي تُلحظ وسط هذه الحركة العامة للطموح. ليس من أميركي إلّا وتتملكه الرغبة في الصعود، ولكننا نكاد لا نرى أميركيين يتغذون بآمال عريضة جدًا أو يتوقون إلى شاهق العلو. الجميع، وبلا توقف، يريد الحصول على الخيرات والشهرة والسلطة. لكن قليلين يرون إلى هذه الأمور بطموح كبير. وهذا ما يفاجئ من الوهلة الأولى، لأننا لا نرى في الطبائع ولا في القوانين الأميركية ما يحدُّ من الرغبات ويمنعها من الانطلاق في كل اتجاه.

يبدو من الصعب أن ننسب هذه الحال الفريدة إلى المساواة في الأوضاع. ففي اللحظة التي استقرت فيها هذه المساواة نفسها عندنا، انبثقت طموحات تكاد لا تحد. ولكني أعتقد أن علينا أن نبحث عن السبب الرئيس لما نقول في حال الأميركيين الاجتماعية وطبائعهم الديمقراطية.

إن كل ثورة تنمّي طموحات الناس، وهذا يصح بشكل خاص على الثورة التي تطيح الأرستقراطية.

إن السقوط المفاجئ للعوائق القديمة التي تفصل الجمهور عن الشهرة والسلطة، أحدث حركة صعود جريء وعام نحو تلك الرغبات الكبيرة التي تمَّ اشتهاؤها طويلًا، وبات أخيرًا التمتع بها ممكنًا. وفي نشوة النصر الأولى، ليس

هناك ما يبدو مستحيلًا على أي إنسان، ليس فقط لأن الرغبات باتت بلا حدود، بل لأن القدرة على تلبيتها غدت كذلك تقريبًا. ووسط هذا التجدد العام والمفاجئ للعادات والقوانين، والارتباك الواسع لكل الناس وكل القواعد، فإن المواطنين يصعدون ويهبطون بسرعة لم يُسمع عنها من قبل، والسلطة تنتقل بسرعة كبيرة من يدٍ إلى يد، بحيث إن أحدًا لم يكن لييأس من التقاطها بدوره.

ويجب التذكر جيدًا أن الناس الذين يطيحون الأرستقراطية قد سبق أن عاشوا في ظل قوانينها وشهدوا على عظمتها التي أثّرت فيهم أيما تأثير من دون أن يعوا، وذلك من خلال المشاعر والأفكار التي صاغتها. وفي اللحظة التي تنحل فيها أرستقراطية ما، تبقى روحها حائمة فوق الجمهور، ويتم طويلًا الحفاظ على غرائزها بعد إطاحتها.

وتبدو الطموحات كبيرة جدًا طوال جريان الثورة الديمقراطية، ويستمر الوضع هكذا بعض الوقت بعد انتهائها.

إن ذكرى الحوادث الهائلة التي كانوا شهِدوها لا تمحي أبدًا في يوم واحد من ذاكرة الناس. وأوجه الشغف التي أوحت بها الثورة لا تختفي مع اختفائها. إن الشعور بعدم الاستقرار يتواصل في ظل الاستقرار. وفكرة سهولة النجاح تعيش لما هو أبعد من الصروف التي أدَّت إلى ولادتها. وتبقى الرغبات كبيرة بينما تتراجع كل يوم وسائل تلبيتها. وتبقى الرغبة في تكديس الثروات، بينما تصبح الثروات الكبيرة نادرة. ونرى من كل الجهات الطموحات غير المتوازنة والمحبطة تكوي سرًّا، وبلا جدوى، القلوب التي تنطوي عليها.

وشيئًا فشيئًا تختفي الآثار الأخيرة للصراع؛ تتوارى بقايا الأرستقراطية، وتُنسى الحوادث الكبرى التي رافقت سقوطها. الاستراحة تعقب الحرب، وتولد من جديد سلطة النظام في قلب العالم الجديد، وتتناسب الرغبات مع الوسائل، وتترابط الحاجات والأفكار والمشاعر، ويستكمل الناس توحيد مستواهم: فالمجتمع الديمقراطي استقر أخيرًا.

وإذا نحن أنعمنا النظر في شعب ديمقراطي بلغ هذه الحال العادية والمستقرّة، فسوف نرى مشهدًا مختلفًا كليًا عن المشهد الذي كنا نتأمله، وسوف نستطيع الحكم بلا عناء إذا ما كان الطموح يصبح أكبر بينما تكون الأوضاع آخذة في التساوي، بينما يفقد هذه الصفة، عندما تكون هذه الأوضاع قد تساوت.

وبما أن الثروات الكبرى جرى تقاسمها وانتشر العلم، وما عاد هناك محروم بالمطلق من الأنوار والخيرات، وبما أن الامتيازات والعراقيل الطبقية قد ألغيت، والناس قد كسروا إلى الأبد القيود التي كانت تكرّس جمودهم، وباتت فكرة التقدم متاحة أمام كل منهم، فإن الرغبة في الصعود تستيقظ في كل القلوب، وكل إنسان يريد الانتقال من مكانته، ويصبح الطموح شعورًا عامًا.

ولكن إذا كانت المساواة في الأوضاع تعطي لكل المواطنين بعض الموارد المادية، فهي تمنع من أن تكون لأحدهم موارد شديدة الوفرة، وهذا ما يحتجز بالضرورة الرغبات في حدود ضيقة. الطموح إذًا عند الشعوب الديمقراطية متوقد ودائم، ولكنه لا يستطيع عادة أن يستهدف الأعالي الكبيرة. وتنقضي الحياة عادة في غواية حارة مع أشياء صغيرة يراها المرء بمتناول يده.

إن ما يحرف خصوصًا الناس في الديمقراطيات عن الطموح الكبير، ليس صغر ثروتهم بل الجهد العنيف الذي يبذلونه كل يوم من أجل تنميتها؛ فهم يجبرون أنفسهم على استخدام كامل قوّتهم من أجل أمور هزيلة، وهذا ما لا يلبث أن يحد من نظرتهم ويحاصر قوتّهم، بينما بالإمكان أن يكونوا فقراء حتى الإدقاع مع البقاء كبارًا.

إن العدد القليل للمواطنين الموسرين داخل ديمقراطية ما، لا يشكل استثناء لهذه القاعدة. والإنسان الذي يرتقي بالتدريج معراج الثروة والسلطة، يكتسب في هذا العمل الطويل عادات التحوّط والتحفظ التي لا يستطيع التخلص منها في ما بعد. فليس بالإمكان توسعة الروح تدريجًا كما تتم توسعة المنزل.

الملاحظة نفسها تنطبق على أبناء هذا الشخص نفسه. صحيح أن هؤلاء ولدوا في وضع جيد المستوى، لكن الأهل كانوا من بين قليلي الحظ، إذ كبروا وسط مشاعر وأفكار سوف يصعب عليهم لاحقًا التحرر منها، كما أننا يجب أن نكون على قناعة بأنهم سوف يرثون طبائع أهلهم وثرواتهم في الوقت نفسه.

وعلى عكس ذلك يمكن أن يحصل لأفقر أبناء الأرستقراطية القوية، أن يكشف عن طموح كبير، لأن الآراء التقليدية في سلالته والروح العامة في طائفته المغلقة ستستمران في دعمه لبعض الوقت بأكثر مما تسمح له ثروته.

كما أن ما يمنع الناس في الأزمان الديمقراطية من أن يستسلموا بسهولة لطموحات الأمور الكبرى، هو الوقت الذي يتوقعون وجوبَ انقضائه قبل أن يصبحوا في وضع يسمح بمباشرتها. "كم هي عظيمة تلك الميزة"، يقول باسكال، "التي تجعل لرجل في الثامنة عشرة أو في العشرين حظوة آخر في الخمسين، فهذا كسب لثلاثين عامًا بلا عناء". إن الثلاثين عامًا هذه، تفتقر إليها في العادة طموحات الديمقراطيين. إن المساواة التي تسمح لكل إنسان أن يصل إلى أي شيء، تمنعه من أن يكبر بسرعة.

في المجتمع الديمقراطي، كما في سواه، عدد الثروات الضخمة التي تتراكم محدود، والمهن التي تقود إليها مفتوحة طبيعيًا أمام كل مواطن، فمن الطبيعي أن يتباطأ تقدّم الجميع. وإذ يبدو أن المرشحين متشابهون تقريبًا، ويصعب إجراء الانتقاء منهم من دون المساس بمبدأ المساواة الذي يشكل القانون الأسمى في المجتمعات الديمقراطية، فإن الفكرة الأولى التي تبرز هي تسيير الجميع بالخطى ذاتها، وإخضاعهم جميعًا للاختبار ذاته.

كلما بات الناس أكثر تشابهًا، ودخل مبدأ المساواة بهدوء وعمق في المؤسسات والعادات، تصبح قواعد التدرج أكثر صعوبة، والتقدم أكثر بطئًا، وتزداد المصاعب أمام الوصول السريع إلى بعض المعارج العليا.

إن مقت الامتيازات، وتوفر فرص الاختيار يؤديان إلى إلزام الناس، مهما يكن علو شأنهم، بأن يمروا من خلال شبكة الاختبار نفسها، ويخضعوا طبيعيًا

لجملة من التمارين التمهيدية يضيع وسطها شبابهم وتنطفئ مخيّلتهم، إلى حد يأسهم من القدرة على التمتع الكامل بالخيرات المقدمة لهم. وعندما يمتلكون في النهاية القدرة على إنجاز ما هو خارق، يكونون قد فقدوا الرغبة في ذلك.

في الصين، حيث المساواة في الأوضاع كبيرة جدًا وقديمة جدًا كذلك، لا ينتقل امرؤ من وظيفة عامة إلى أخرى من دون الخضوع لمسابقة. فالامتحان يلاحقه في كل خطوة من حياته المهنية، والفكرة منغرسة في التقاليد، وأذكر أني قرأت في رواية صينية أن البطل، بعد الكثير من الملابسات، يلامس قلب معشوقته لأنه اجتاز امتحانًا بصورة جيدة. حقًا إن الطموحات الكبيرة تتنفس بصعوبة في الأجواء الشبيهة.

وما أقوله عن السياسة ينطبق على كل شيء، فالمساواة تفرض المفاعيل ذاتها في كل مكان. وحيث لا يتكفل القانون بضبط حركة الناس وتأخيرها، فإن المنافسة تتولى ذلك.

في مجتمع ديمقراطي وطيد، تكون حركات الصعود الكبيرة والسريعة نادرة، وتشكّل استثناء للقاعدة العامة، وهي فرادة الصعود، ما يُنسي ندرة حدوثها.

إن الناس في الديمقراطية يرون في النهاية هذه الأمور كافة، ويستخلصون مع الوقت أن المشترع فتح أمامهم حقلًا بلا حدود يستطيعون جميعًا أن ينجزوا فيه بعض الخطوات، ولكن لا أحد يستطيع ادّعاء اجتيازه بسرعة. إنهم يرون بينهم وبين الهدف النهائي لرغباتهم جملة من العوائق الوسيطة التي يجب تجاوزها ببطء؛ إن هذه الرؤية تجلب الإنهاك المسبق لطموحاتهم، ولذا فإنهم يتخلون عن الآمال البعيدة وغير المؤكدة، ويبحثون، قريبًا منهم عن متع بين الأقل سموًا والأسهل تناولًا. فالقانون لا يحدُّ من أفقهم بل هم من يضغطونه.

قلتُ إن الطموحات الكبرى باتت أكثر ندرة في العصور الديمقراطية مما كانت عليه في الأزمنة الأرستقراطية؛ وأُضيف أنه إذا حصل وولدت على الرغم من العوائق الطبيعية، فسوف يكون لها ملمح آخر.

في الأرستقراطيات، غالبًا ما يكون حقل الطموح واسعًا وتكون تخومه ثابتة. في البلاد الديمقراطية يختلج الطموح عادة في حيّز ضيق، ولكن إذا حصل وخرج، يبدو أن لا حدود أمامه. وبما أن الناس فيها ضعفاء ومعزولون وحراكيون، وأن لا سلطان مكين للسوابق، وأن القوانين تدوم قليلًا، فإن مقاومة المستجدات تبدو مائعة، ولا يبدو الكيان الاجتماعي مستقيمًا فعلًا ولا صلبًا في وضعه. هكذا، فعندما يمسك الطموحون السلطة في أيديهم يعتقدون أن من حقهم أن يجرؤوا على كل شيء، وعندما تهرب منهم السلطة يحلمون بقلب الدولة من أجل استعادتها. هذا ما يعطي الطموح السياسي الكبير صفة عنيفة وثورية، من النادر أن تراها، وعلى الدرجة ذاتها، في المجتمعات الأرستقراطية.

حشد من الطموحات الصغيرة الشديدة الذكاء ينطلق من وسط رغبات كبرى غير متناسقة: هذه هي في العادة اللوحة التي تقدمها الأمم الديمقراطية. فالطموح المتناسب المعتدل والواسع نادرًا ما نصادفه.

لقد بيّنتُ في مكان آخر، القوة الخفية التي كانت المساواة تُغلِّب بواسطتها في القلب البشري الشغف بالمتع المادية والحب الحصري لما هو راهن. إن هذه الغرائز المختلفة تختلط بشعور الطموح وتضفي عليه ألوانها.

وأنا أعتقد أن الطامحين إلى الديمقراطية ينشغلون أقل من الجميع بمصالح المستقبل وأحكامه. اللحظة الراهنة وحدها تشغلهم وتستغرقهم. إنهم ينجزون بسرعة الكثير من المشاريع، بدل إقامة الصروح التي تدوم طويلًا. يحبون النجاح أكثر مما يحبون المجد. ما يطلبونه من الناس على وجه الخصوص هو الطاعة، وما يريدونه قبل كل شيء هو السطوة. أخلاقياتهم بقيت على العموم أدنى من أوضاعهم؛ ما يعني أنهم يحملون، في الأغلب الأعم، مع الثروة الخارقة رغبات مبتذلة جدًا، ويبدون كما لو أنهم لم يرتقوا إلى السلطة الآمرة إلّا كي يتمتعوا بيسر بالملذات الوضيعة والمبتذلة.

أرى ضروريًا في أيامنا تطهير شعور الطموح وتنظيمه وتنسيقه، وسوف يكون خطرًا أن نرغب في إفقاره وكبته بصورة مبالغ فيها. يجب الحرص منذ

البداية على وضع حدود قصوى لا نسمح له أبدًا باجتيازها، ولكن علينا أن نحرص على ألّا نحبس كثيرًا انطلاقها داخل الحدود المرسومة.

في المجتمعات الديمقراطية، أعترف بأني أخشى الجرأة أقل مما أخشى تفاهة الرغبات. وما يبدو لي الأجدر بأن أخشاه هو فقدان الطموح لاندفاعه وسموّه وسط الانشغالات الدائمة للحياة الخاصة، وأن تهدأ أوجه الشغف وتنحطّ في الوقت نفسه، بحيث تصبح هيئة الكيان الاجتماعي أكثر جمودًا وأقل رفعة.

أعتقد إذًا، أن قادة هذه المجتمعات الجديدة يخطئون إن هم جعلوا المواطنين يخلدون إلى سعادة مبالغة في دعتها وهدوئها، وأن من المفيد أن يجعلوهم أحيانًا يواجهون قضايا صعبة ترفع طموحهم وتهيئ مسرحًا له.

إن الأخلاقيين يشتكون باستمرار من أن الرذيلة الأثيرة في عصرنا هي الكبرياء.

بمعنى ما هذا صحيح، ففي الواقع لا يوجد أحدٌ لا يعتقد أنه أفضل من جاره، أو أنه يوافق على طاعة مسؤوله. ولكن ذلك أمر مغلوط فيه جدًا من ناحية أخرى، لأن هذا الشخص نفسه الذي لا يستطيع تحمل التبعية ولا المساواة، يحتقر نفسه إلى حد الاعتقاد أنه ليس مؤهلًا إلّا لملاقاة المتع المبتذلة. إنه يتخبط طوعًا في رغبات رديئة من دون أن يجرؤ على مباشرة قضايا كبرى هو بالكاد يتخيلها.

إني بعيد عن الاعتقاد بوجوب نصح معاصرينا بالتواضع، فأنا أتمنى أن نجتهد بإعطائهم فكرة أرحب عن أنفسهم وعن الجنس الذي ينتمون إليه. إن التواضع لا يلائمهم، وأكثر ما ينقصهم وفق رأيي هو الكبرياء. وأنا أتخلى طوعًا عن العديد من فضائلنا الصغيرة مقابل هذه الرذيلة.

الفصل الحادي والستون

عن صناعة المواقع عند بعض الأمم الديمقراطية

في الولايات المتحدة، عندما يحوز المواطن قدرًا من المعرفة والموارد، يبحث عن الثروة في التجارة والصناعة، أو يشتري أرضًا مغطاة بالأشجار ويجعل من نفسه رائدًا. وكل ما يطلبه من الدولة، هو ألّا تأتي لتزعجه وأن تضمن له ثمار أعماله.

عند معظم الشعوب الأوروبية، عندما يبدأ المرء يستشعر قواه ويوسّع رغباته، فإن الفكرة الأولى التي تحضر إلى ذهنه هي الحصول على وظيفة عامة. إن هذه المفاعيل المختلفة، المتولدة عن السبب نفسه، تستحق أن نتوقف عندها لحظة والتأمل بها.

عندما تكون الوظائف العمومية قليلة العدد وغير ثابتة، والمكافآت فيها ضحلة، ومن ناحية أخرى تكون المهن الصناعية عديدة ومثمرة، فنحو الصناعة وليس الإدارة سوف تتقاطر من كل صوب الرغبات الجديدة والمتلهفة التي تخلقها المساواة كل يوم.

ولكن في الوقت نفسه، إذا تساوت المراتب، وبقيت الأنوار منقوصة، والعقول متهيبة، والصناعة والتجارة مُقيّدتين في انطلاقهما فلا توفران سوى إمكانيات صعبة وبطيئة للثروة؛ وبقي المواطنون يائسين من تحسين وضعهم بأنفسهم، فإنهم سوف يتدافعون بصخب نحو رئيس الدولة لطلب مساعدته. ويبدو لهم أن نيل شيء من البحبوحة على حساب المال العام، إذا لم تكن الطريق الوحيدة التي يمتلكونها، فإنها على الأقل الطريق الأسهل والمفتوحة

للجميع للخروج من وضع ما عاد يؤمّن كفايتهم، ويصبح البحث عن الوظائف مطلوبًا أكثر من كل الصناعات.

هذا ما تكون عليه الأمور، خصوصًا في الأنظمة المَلكية المركزية الكبرى، حيث العدد الضخم للوظائف العمومية المدفوعة الأجر، والعيش المؤمَّن للموظفين بحيث لا يقنط أحدٌ من الحصول على وظيفة، يستفيد منها وادعًا كما لو كانت إرثًا.

ولن أقول أبدًا إن هذا الميل العام والمندفع نحو الوظائف العمومية يشكل شرًّا اجتماعيًا كبيرًا، وإنه يدمر عند كل مواطن روح الاستقلال وينشر في عموم جسم الأمة روح الفساد والخنوع، ويقتل فيها فضائل الرجولة. ولن أشير أيضًا إلى أن صنعة من هذا القبيل لا تخلق إلّا نشاطًا غير منتج، يهزُّ البلاد ولا يخصبها: إن كل هذا يمكن فهمه بسهولة.

ولكني ألاحظ أن الحكومة التي تشجع ميلًا كهذا، إنما تغامر باستقرارها وتضع حياتها نفسها في خطر كبير.

وأعرف أن في زمن مثل زمننا، حيث نشهد الانطفاء التدريجي للحب والاحترام اللذين لازما السلطة في الماضي، قد يبدو ضروريًا للحكّام ربط كل شخص بمصلحته بصورة وثيقة، وأن يبدو ملائمًا لهم استغلال شغفه ذاته لإبقائه في دائرة الانضباط والصمت، ولكن ذلك لا يدوم طويًا، وما يمكن أن يكون خلال مرحلة ما سببًا للقوة، يصبح على المدى الطويل، وبصورة أكيدة، سببًا رئيسًا للفوضى والضعف.

عند الشعوب الديمقراطية كما عند الشعوب الأخرى، عدد الوظائف العمومية يبلغ في النهاية حدَّه، ولكن عدد الطامحين عند هذه الشعوب ذاتها ليس له حدود، فهو ينمو بلا توقف من خلال حركة تدرجية لا مَردَّ لها كلما تساوت الأوضاع. وهو لا يعرف حدًّا إلّا عندما ينقص الناس.

وعندما لا يجد الطموح لنفسه مخرجًا إلّا باتجاه الإدارة نفسها، فإن الحكومة في النهاية ستواجه معارضة دائمة لأن مهمتها تقوم على تلبية رغبات

تتكاثر بلا حدود، من خلال وسائل محدودة. ويجب أن تكون هناك قناعة بأن من بين شعوب العالم كافة، الشعب الأصعب على الاحتواء والتوجيه هو الشعب المطالب. ومهما يبذل القادة من جهد، لن يستطيعوا أبدًا تأمين كفايته، وعليهم دائمًا أن يخشوا من أن يقلب في النهاية دستور البلاد ويغيِّر وجه الدولة تحت ضغط الحاجة إلى جعل بعض المراكز شاغرة.

إن أمراء زماننا الذين يجهدون من أجل أن يجذبوا نحوهم فقط كل الرغبات الجديدة التي حفزتها المساواة من أجل تلبيتها، سوف ينتهون، إذا لم أكن مخطئًا، بأن يندموا لأنهم وقعوا في هذا المنقلب. وسوف يكتشفون يومًا أنهم غامروا بسلطتهم من خلال جعلها ضرورية إلى هذا الحد، وكان أجدر بهم أن يعلّموا تابعيهم فن القيام بأودهم بأنفسهم.

الفصل الثاني والستون

لماذا باتت الثورات الكبرى نادرة؟

إن شعبًا عاش قرونًا في ظل نظام الطوائف والطبقات المغلقة، لن يتوصل إلى حال اجتماعية ديمقراطية إلّا من خلال سلسلة من التحولات المؤلمة بهذا القدر أو ذاك، وبفعل جهد عنيفة وبعد ملابسات تبدِّل خلالها المُلكيات والآراء والسلطة مواقعها بصورة سريعة.

وعندما تنتهي هذه الثورة الكبيرة، تبقى فترة طويلة العادات الثورية التي نجمت عنها، وتعقبها اهتزازات عميقة.

وبما أن كل ذلك يحصل في اللحظة التي تتساوى فيها الأوضاع يُستخلص أن هناك علاقة خبيئة وصلة سرِّية بين المساواة نفسها والثورات، بحيث لا يمكن أن توجد المساواة من دون أن تولد الثورات.

وبشأن هذه النقطة يبدو التحليل منسجمًا مع التجربة.

عند شعب باتت فيه المراتب شبه متساوية، ليس هناك من رباط ظاهر يجمع بين الناس ويثبتهم في مواقعهم. لا أحد بينهم يملك الحق الدائم ولا السلطة للقيادة، ولا أحد مجبر على الطاعة، ولكن كلًا منهم يجد نفسه مزودًا ببعض المعرفة وبعض الموارد، ويستطيع اختيار طريقه والسير بعيدًا عن أقرانه جميعًا.

إن الأسباب نفسها التي تجعل المواطنين مستقلين بعضهم عن بعض، تدفع بهم كل يوم نحو رغبات جديدة مقلقة وتحثهم بلا توقف.

ولذا يبدو من الطبيعي في المجتمع الديمقراطي الاعتقاد أن الأفكار والأشياء والناس تخضع للتغيّر الأبدي من حيث شكلها وموقعها، وأن العصور الديمقراطية ستصبح أزمان تحولات سريعة لا تتوقف.

ولكن هل الأمور هي هكذا في الواقع؟ وهل تدفع المساواة في الأوضاع بصورة عادية ودائمة نحو الثورات؟ وهل تنطوي المساواة على مبدأ مقلقل يمنع المجتمع من أن يستقر، ويجعل المواطنين في حالٍ من الجهوزية من أجل التجديد المستمر لقوانينهم وعقائدهم وعاداتهم؟ أنا لا أعتقد ذلك. أما وأن الموضوع مهم، فإني أرجو من القارئ أن يتبعني جيدًا.

تكاد كل الثورات التي غيّرت مصير الشعوب، أن تكون قد نشبت من أجل القضاء على اللامساواة أو تكريسها. ضعوا جانبًا الأسباب الثانوية التي أنتجت الاضطرابات الكبيرة بين الناس، وسوف تقعون دومًا على اللامساواة. إنهم الفقراء الذين أرادوا الاستيلاء على أملاك الأغنياء، أو الأغنياء الذين أرادوا استعباد الفقراء. وإذا استطعتم تأسيس حال اجتماعية يستطيع كل إنسان فيها أن يكون له ما يحافظ عليه والقليل مما يأخذه، تكونون قد عملتم الكثير من أجل السلام في العالم.

أنا لا أجهل أننا نجد دومًا وسط شعب ديمقراطي كبير، مواطنين شديدي الفقر وآخرين شديدي الغنى. ولكن بدل أن يشكل الفقراء أغلبية الأمة كما هي الحال دومًا في المجتمعات الأرستقراطية، نجدهم بعدد قليل، كما أن القانون لم يربط بينهم صلات البؤس الوراثي الذي لا علاج له.

الأغنياء من جهتهم مبعثرون وعاجزون، وليست لديهم امتيازات تشدُّ الأنظار، وثروتهم ما عادت مرتبطة بالأرض أو ممثّلة بها، وهي غير مرئية وغير محسوسة. وكما أنه لا توجد سالات فقراء فلا توجد كذلك سلالات أغنياء، فهؤلاء يخرجون كل يوم من قلب الجماعة أو يعودون إليها باستمرار؛ فهم لا يشكلون إذًا طبقة على حدة يمكن تعريفها وسلب ما عندها؛ وكونها مرتبطة بألف خيط سرّي بجميع المواطنين، فإن الشعب لا يستطيع المسّ بها من دون أن يؤذي نفسه. بين هذين القطبين في المجتمعات، هناك عدد لا يحصى من

الناس المتشابهين تقريبًا، وهم من غير أن يكونوا أغنياء أو فقراء، يملكون ما يكفي كي يحبّذوا النظام، وليس عندهم ما يكفي مما يثير الغيرة.

هؤلاء هم بصورة طبيعية أعداء الحركات العنيفة، وثباتهم يُبقي في حالٍ من الراحة كل ما يوجد أعلى منهم أو أدنى، ويضمن بقاء الجسم الاجتماعي مستقرًا.

هذا لا يعني أن هؤلاء راضون عن وضعهم الراهن، أو أنهم يشعرون بالتقزز الطبيعي من ثورة يشاركون بمغانمها، من دون أن يتحملوا آلامها. إنهم يتمنون، بحمية لا تُضاهى، أن يثروا، لكن المشكلة تكمن في أن يعرفوا ممن يأخذون؛ فالحال الاجتماعية ذاتها التي توحي لهم بالرغبات وبصورة مستمرة، تحتوي هذه الرغبات، إنها تعطي الناس حرية أكبر للتغيير ومصلحة أقل في هذا التغيير.

ليس الناس في الديمقراطيات، غير راغبين بالثورات فحسب، بل إنهم يخشونها أيضًا.

ليس هناك من ثورات لا تهدد بهذا القدر أو ذاك ما جرى كسبه، ومعظم الذين يقطنون البلاد الديمقراطية هم مالكون ويعيشون وضعًا يعلّق الناس فيه على المَلكية المرتجى الأكبر.

وإذا تأملنا بانتباه كلًا من الطبقات التي يتشكل منها المجتمع، يسهل أن نرى أن ما من فئة يعتمل شغف المَلكية داخلها بقوة ومرارة مثلما هي الحال عند الطبقات الوسطى.

غالبًا ما لا ينهمُّ الفقراء بما يمتلكون، فهم يتألمون مما ينقصهم أكثر مما يتمتعون بالقليل الذي لديهم. للأغنياء الكثير من أوجه الشغف التي عليهم تلبيتها، أكثر من الثروات بذاتها، ومن ناحية أخرى فإن الاستخدام الطويل والمرهف للثروة الكبيرة ينتهي أحيانًا بأن يجعل الأغنياء، كما لو باتوا غير حساسين لمذاقها الطيب.

لكن الناس الذين يعيشون في سعة حال تنأى عن الترف كما عن البؤس، يمحضون ملكياتهم قيمة هائلة. وكونهم ما زالوا قريبين من الفقر، فهم يرون عن

قرب قساوته ويخشونه. فبين الفقر وبينهم ليس هناك سوى مُلكية صغيرة يركزون فيها كل مخاوفهم وآمالهم. وفي كل لحظة يزداد اهتمامهم بها أكثر، من خلال الهموم الدائمة التي تتسبب بها لهم، ويتعلقون بها من خلال الجهد اليومية التي يبذلونها من أجل تنميتها. وفكرة أن يفقدوا جزءًا ولو بسيطًا منها، تبدو خارج نطاق التحمّل، وأما خسارتها الكاملة فهي المصيبة العظمى، علمًا أن المساواة في الأوضاع هي التي تنمّي هذا العدد من صغار الملّك المتقدين والقلقين.

هكذا، ففي المجتمعات الديمقراطية، لا ترى أغلبية المواطنين بوضوح ما الذي يمكن أن تربحه من الثورة، وتشعر في كل لحظة وبألف طريقة ما الذي يمكن أن تخسره.

شرحتُ في مكان آخر من هذا العمل كيف أن المساواة في الأوضاع كانت تدفع الناس بصورة طبيعية نحو المهن الصناعية والتجارية، وكيف أنها كانت تنمّي المُلكية العقارية وتنوّعها. وبرهنت في النهاية كيف أنها أوحت لكل إنسان برغبة متقدة ودائمة لزيادة رفاهه، وليس هناك ما يناقض الشغف الثوري أكثر من هذه الأمور.

قد تكون النتيجة النهائية للثورة خدمة الصناعة والتجارة، لكن مفعولها الأول، وعلى الدوام تقريبًا، مدمرٌ للصناعة والتجارة، لأنه لا يلبث أن يغيِّر الحال العامة للاستهلاك، وأن يقلب مؤقتًا التناسب الذي كان موجودًا بين الإنتاج والحاجات.

وأنا لا أعرف أصلًا ما يتعارض مع الطبائع الثورية أكثر من الطبائع التجارية. إن التجارة هي العدو الطبيعي لكل أوجه الشغف العنيفة. التجارة تحب الاعتدال وتعجبها المساومات وتحرص بعناية على أن تهرب من الغضب. التجارة صبورة، مرنة، انسيابية، ولا تلجأ إلى الوسائل العنيفة إلّا عندما تجبرها على ذلك ضرورة قصوى. التجارة تجعل الناس مستقلين بعضهم عن بعض، وتمنحهم فكرة سامية عن قيمتهم الشخصية؛ إنها تحملهم على الرغبة في إنشاء الأعمال الخاصة بهم، وتعلمهم أن ينجحوا فيها. إنها تؤهلهم إذًا للحرية، ولكنها تبعدهم عن الثورات.

في زمن الثورة، على أصحاب الأملاك المنقولة أن يخافوا أكثر من سواهم؛ فمن ناحية يسهل الحجز على هذه الممتلكات، ومن ثم يمكن لها أن تختفي نهائيًا. أما ملّاك الأراضي فتكون خشيتهم أقل، فإذا خسروا جنى الأرض، يبقى لديهم على الأقل أمل الاحتفاظ بالأرض. ولذا نرى أن هؤلاء كما أولئك هم الأكثر ارتعابًا لمرأى الحركات الثورية.

إن الشعوب تكون أقل استعدادًا للثورات بقدر ما تتكاثر لديها الملكيات المنقولة وتتنوع، وبمقدار ما يزداد عدد ملّكيها.

ومهما كانت المهنة التي يمارسها الناس، ونوع الملكيات التي يتمتعون بها، فإن هناك ملمحًا عامًا يميزهم جميعًا.

لا يوجد من هو راضٍ بشأن ثروته الراهنة، والجميع يجتهد كل يوم ويألف طريقة مختلفة من أجل زيادتها. تأملوا أحدهم في مرحلة ما من حياته، وسوف ترونه مشغولًا ببعض الخطط الجديدة التي تستهدف تحسين يسر حاله؛ لا تكلّموه عن مصالح وحقوق الجنس البشري، فمؤسسته الصغيرة تستهلك في هذه اللحظة كل أفكاره وتجعله يتمنى تأجيل التوترات العامة إلى زمن آخر.

إن هذا لا يمنعهم من القيام بثورات فحسب، بل يحرفهم عن الرغبة فيها؛ فأوجه الشغف السياسي العنيف لها قليل التأثير في أناسٍ رهنوا أرواحهم بالكامل لمطاردة حياة الرفاه. إن الحماسة التي يوظفونها في الأعمال الصغيرة، تهدئهم في الأعمال الكبيرة.

صحيح أنه يقوم من وقت إلى آخر في المجتمعات الديمقراطية مواطنون مبادرون وطموحون، لا يمكنهم تلبية رغباتهم الواسعة عبر الطرق المألوفة؛ هؤلاء يحبون الثورات ويستدعونها، ولكنهم يجدون صعوبة كبرى في توليدها إذا لم تسعفهم في ذلك حوادث استثنائية.

لا يفلح النضال أبدًا ضد روح العصر وروح البلاد، ومهما يبلغ شخص ما من القوة، فهو يستطيع بصعوبة إشراك معاصريه في المشاعر والأفكار التي تتعارض مع مجمل رغباتهم ومشاعرهم. يجب عدم الاعتقاد إذًا أن في ظل

المساواة، وقد باتت عريقة وغير قابلة للجدل، وطبعت العادات بخصائصها، سيترك الناس أنفسهم ينزلقون إلى الصدف، تابعين مجدِّدًا جريئًا أو زعيمًا طائشًا.

إنهم لن يقاوموه بصورة مفتوحة من خلال تدابير خبيرة أو مخطط مسبق للمقاومة. لن يقاتلوه أبدًا بقوة، بل قد يصفقون له في بعض الأحيان لكنهم لن يتبعوه. في وجه جموحه هناك جمودهم، ومقابل غرائزه الثورية هناك مصالحهم المحافظة، ومقابل شغفه المغامر ميولهم العائلية، وحسّهم السليم مقابل انفلاتات عبقريته، ونثرهم مقابل شعره. هو يرفعهم للحظة بألف جهد، ولكن سريعًا ما يتفلتون منه وينحدرون من جديد كأن وزنهم نفسه يجذبهم. إنه يستنفد نفسه من خلال رغبته تنشيط جماعة غير مبالية وغافلة، ويرى نفسه في النهاية عاجزًا ليس لأنه هزم بل لأنه وحيد.

أنا لا أدعي أبدًا أن الناس الذين يعيشون في المجتمعات الديمقراطية هم بالطبيعة جامدون؛ على العكس تمامًا، أنا أعتقد أن حركة دائمة تسود مجتمعًا كهذا، وأن أحدًا لا يعرف الراحة؛ ولكني أرى أن الناس يتحركون ضمن حدود ما، لا يتجاوزونها أبدًا. وهم يغيِّرون أو يحولون أو يجددون كل يوم الأمور الثانوية، ويحرصون على عدم المس بالرئيسة. إنهم يحبون التغيير ولكنهم يتهيبون الثورات.

على الرغم من أن الأميركيين يغيّرون أو يلغون باستمرار بعضًا من قوانينهم، فهم أبعد ما يكونون عن إظهار أوجه شغف ثوري. ومن السهل أن نكتشف بأي سرعة يهدأون ويتوقّفون عندما يصل الحراك العام حدَّ التهديد، وفي اللحظة التي تبدو فيها المشاعر مستثارة؛ إنهم يخشون الثورة كما لو كانت أكبر المصائب، فيصبح كل منهم مصمّمًا داخليًا على تقديم تضحيات من أجل تجنبها. ليس هناك من بلدٍ في العالم يكون حسُّ المُلكية فيه أقوى وأكثر قلقًا مما هو عليه في الولايات المتحدة، حيث الأغلبية تبدي ميولًا أقل إلى العقائد التي تهدد بطريقة أو بأخرى بنية المُلكيات.

غالبًا ما لاحظت أن النظريات التي هي ثورية بطبيعتها، بمعنى أنها لا يمكن أن تتحقق إلّا بتغيير كامل وأحيانًا مفاجئ في حال المُلكية والأشخاص،

هي وبحدود لامتناهية، أقل حظوة في الولايات المتحدة منها في أنظمة أوروبا الكبرى الملكية. وإذا كان بعض الناس يبشر بها، فالمجموع يرفضها بشيء من الرعب الغريزي.

ولستُ أتحفظ على القول إن معظم الحِكَم التي اعتدنا على تسميتها الديمقراطية في فرنسا، يمكن أن تكون محظورة في الولايات المتحدة، وهذا ما يمكن فهمه بسهولة. فلديهم في أميركا الأفكار وأوجه الشغف الديمقراطي، وأما في أوروبا فما زال لدينا الشغف والأفكار الثورية.

وإذا قُيض لأميركا أن تجرِّب الثورات الكبرى ذات يوم، فسوف يكون ذلك جراء وجود الزنوج على أرض الولايات المتحدة: أي إن المساواة لن تكون سببًا لها، بل سيكون عدم المساواة ما يسببها.

عندما تتساوى الأوضاع، ينطوي كلٌّ على نفسه طوعًا وينسى الجمهور. وإذا كان المشترعون لدى الشعوب الديمقراطية لم يحاولوا قط تصحيح هذا الميل المؤسف، بل إنهم شجّعوه، بخلفية حَرفِ المواطنين عن الشغف بالسياسة وإبعادهم هكذا عن الثورات، فيمكن لهم في النهاية أن يتسببوا هم أنفسهم بالشر الذي رغبوا في تجنبه، وأن تحين لحظة يمكن فيها المشاعر الفوضوية لدى بعض الناس، مدعومة بأنانية غبية وبجبن الأغلبية، أن تعرِّض الجسم الاجتماعي لخضَّات غريبة.

في المجتمعات الديمقراطية ليس هناك من يتمنى الثورات سوى أقليات صغيرة، ولكن يمكن الأقليات أن تصنعها في بعض الأحيان.

أنا لا أقول أبدًا إن الأمم الديمقراطية بمنأى عن الثورات. أقول فقط إن الحال الاجتماعية لهذه الأمم لا تحملها في داخلها، بل هي تميل إلى استبعادها. إن الشعوب الديمقراطية متروكة لذاتها، لا تزج نفسها بسهولة في المغامرات الكبرى، وهي لا تنجرُّ إلى الثورات إلّا بغير معرفة منها؛ إنها تعانيها في بعض الأحيان ولكنها لا تصنعها. ويمكن أن أُضيف أنها لن تترك نفسها تنقاد إذا ما توفرت لها الأنوار والتجربة.

وفي هذا الصدد، أنا أعرف أن المؤسسات العامة نفسها تستطيع الكثير. وأنا لا أزعم إذًا، وها إني أكرر، أنه يمكن شعبًا أن يكون بمنأى عن الثورات بمجرد سيادة المساواة، لكني أعتقد أنه بصرف النظر عن مؤسسات شعب كهذا، فإن الثورات الكبرى في وسطه تكون، وبحدود كبيرة، أقل عنفًا وأكثر ندرة مما يفترض. وأتوقع بسهولة أن حالًا سياسية مترافقة مع المساواة سوف تجعل المجتمع أكثر ركودًا مما كان عليه يومًا في الغرب.

وما قلته توًّا عن الوقائع ينطبق جزئيًا على الأفكار.

هناك أمران يبعثان على الدهشة في الولايات المتحدة: الحركية الكبيرة في معظم النشاط الإنساني والثبات الفريد في بعض المبادئ. الناس يتحركون باستمرار، والفعل الإنساني يبدو في شبه سكون.

عندما ينتشر رأي على الأرض الأميركية ويجد له جذرًا فيها، يخيل إلينا أن ما من قوة على الأرض تستطيع اقتلاعه. إن العقائد العامة في الولايات المتحدة، بخصوص الدين والفلسفة والأخلاق وحتى السياسة لا تتغيّر أبدًا، أو لنقل إنها لا تتغير إلّا بعد عمل غير مرئي، وغالبًا غير محسوس، وحتى الأحكام المسبقة المبتذلة ذاتها لا تمّحي إلّا ببطء يصعب فهمه، وسط الاحتكاكات المتكررة آلاف المرّات بين الناس والأشياء.

أسمع من يقول إن في طبيعة الديمقراطيات وعاداتها أن تغيِّر في كل لحظة المشاعر والفكر. إن هذا يمكن أن يصحَّ على الأمم الديمقراطية الصغيرة التي، كما في قديم الزمان، كانت تجتمع بأكلمها في الساحة العامة وتهتز لوقع كلام خطيب. لم أرَ ما يشبه ذلك وسط الشعب الديمقراطي الكبير الذي يشغل السواحل المقابلة لمحيطنا. وما لفتني في الولايات المتحدة هو الجهد المضني الذي يجب بذله لننتزع من الأغلبية فكرة تصورتها، أو نبعدها عن شخص تبنته. فلا الكتابات ولا الخطابات تنجح؛ التجربة وحدها تحل المشكلة وأحيانًا يجب أن تتكرر التجربة.

وهذا أمرٌ يثير الدهشة أول وهلة، ولكنه ينجلي بعد تفحص وانتباه.

وأنا لا أعتقد من السهل، كما يتصور بعضهم، اقتلاع الأحكام المسبقة لدى شعب ديمقراطي، أو تغيير معتقداته، أو وضع مبادئ جديدة دينية فلسفية، سياسية وأخلاقية محلّ تلك المستقرة عنده؛ أي إحداث ثورات كبرى ومتكررة في الأذهان. وهذا لا يعني أن العقول في حال عطالة، إنها تتحرك وهي تتدرب بلا توقف كي تنوِّع إلى ما لا نهاية نتائج المبادئ المعروفة، واكتشاف نتائج جديدة، أكثر مما للبحث عن مبادئ جديدة. إنه العقل يدور برشاقة حول نفسه أكثر مما يندفع إلى الأمام بجهد سريع ومباشر؛ إنه يوسع شيئًا فشيئًا دائرته بحركات متصلة وسريعة، ولكنه لا ينقلها من مكانها بصورة فجائية.

إن الناس المتساوين في الحقوق والتربية والثروة، وهم بكلمة واحدة في وضع مشابه، لديهم بالضرورة حاجات وعادات وميول قليلة التباين. وبما أنهم ينظرون إلى الأمور في الهيئة ذاتها، فإن عقلهم يميل طبيعيًا نحو أفكار مشابهة، وحتى ولو كان كل منهم يستطيع أن ينفصل عن معاصريه ويخلق معتقدات خاصة به، فإنهم يلتقون جميعًا في النهاية عن غير معرفة منهم أو إرادة حول عدد من الآراء المشتركة.

كلما تأمّلت بانتباه أكبر، مفاعيل المساواة على العقل، اقتنعت بأن الفوضى الفكرية التي نحن شهود عليها ليست، كما يفترض الكثيرون، الحال الطبيعية للشعوب الديمقراطية. وأعتقد أنه يجب اعتبارها حادثًا خاصًا بعمر الشباب لدى هذه الشعوب. وهو لا يبرز إلّا في المرحلة الانتقالية، حيث يكون الناس قد نقضوا الصلات القديمة التي كانت تربط بينهم، بينما هم ما زالوا يختلفون كثيرًا من حيث الأصل والتربية والعادات؛ وما دام أنهم احتفظوا بأفكار وغرائز وميول شديدة التنوع، فليس هناك ما يمنعهم من استعراضها. إن آراء الناس الرئيسة تصبح شبيهة بقدر ما تتشابه الأوضاع. هذا ما يبدو عليه الواقع العام بالنسبة إليّ، وما تبقى عابر ومجاني.

أعتقد أن من النادر في قلب المجتمع أن يتصور شخص، وبدفعة واحدة، نظامًا للأفكار شديد الابتعاد عن ذلك الذي تبناه معاصروه. وإذا ظهر هذا المجدد، فأعتقد أنه سيلقى أولًا صعوبة شديدة في إيجاد من يصغي إليه، وأكثر من ذلك من يصدّقه.

عندما تكون الأوضاع متشابهة، لا يقتنع إنسان من آخر بسهولة؛ فالناس جميعًا يرون بعضهم البعض عن قرب، ويتعلمون الأشياء نفسها، ويعيشون نمط الحياة نفسه، وهم ليسوا مهيئين بصورة طبيعية لأن يتخذوا قائدًا من بينهم ويتبعونه بشكل أعمى: الإنسان لا يتبنى بسهولة كلام من يشبهه أو يساويه.

وكما سبق وقلتُ في مكان آخر، ليست فقط الثقة بمعارف بعض الأشخاص هي ما يَضْعُفُ عند الأمم الديمقراطية، بل إن الفكرة العامة عن التفوق الفكري لإنسان ما، قياسًا بالآخرين، لا بدَّ من أن تَبْهت.

وكلما تشابه الناس أكثر، تسلَّلت فكرة المساواة في العقول شيئًا فشيئًا إلى معتقداتهم؛ وبات أكثر صعوبة بالنسبة إلى مجدد، كائنًا من كان، أن يحوزسلطة ويمارسها بقوة على عقل الشعب. ففي مجتمعات شبيهة، الثورات الفكرية المفاجئة نادرة. فإذا نحن ألقينا نظرة على تاريخ العالم لرأينا أن قوة التحليل هي أقلّ من سلطة شخص ما، في إنتاج التحولات الكبيرة والسريعة في آراء الناس.

لاحظوا من جهة أخرى أن الناس الذين يعيشون في المجتمعات الديمقراطية، ليسوا مرتبطين أحدهم بالآخر بأي صلة، ويجب اقتناع كلٍ منهم. بينما في المجتمعات الأرستقراطية يكفي أن تستطيع التأثير في عقول بعضهم فيتبع الآخرون جميعًا. ولو عاش لوثر في زمن مساواة، ولم يكن سامعوه من الأسياد والأمراء، فربّما كان وجد صعوبات أكثر في تغيير وجه أوروبا.

وهذا لا يعني أن الناس في الديمقراطيات هم بالسليقة مقتنعين جدًا بيقينية آرائهم، وأنهم شديدو الصلابة في معتقداتهم؛ فغالبًا ما تكون لديهم شكوك، يعتقدون أن أحدًا لا يستطيع حلَّها. ويحدث أحيانًا في زمن كهذا، أن يتوق الفكر البشري إلى الانتقال طوعًا من موقع إلى آخر، ولكن بما أن لا شيء يدفعه بقوة أو يوجهه فإنه يتأرجح حول نفسه ولا يتحرك[1].

---

(1) إذا تساءلتُ بشأن الحال الاجتماعية الأكثر مؤاتاة لثورات العقل الكبرى، فإني أراها تتموضع في مكان ما بين المساواة الكاملة لكل المواطنين والفصل المطلق بين الطبقات. =

بعد أن نكون قد نلنا ثقة شعب ديمقراطي، تبقى مسألة كسب اهتمامه، وهذه مسألة مهمة. من الصعب جدًا أن تجعل الناس في الديمقراطية يصغون إليك عندما لا تكلمهم عن أنفسهم. إنهم لا يصغون لما يُقال لهم، لأنهم مشغولون دائمًا وكثيرًا بالأشياء التي يعملونها.

وفي الواقع يوجد القليل من المتبطلين في المجتمعات الديمقراطية؛ فالحياة تمضي وسط الحركة والصخب، والناس منهمكون بالعمل ويبقى لديهم القليل من الوقت للتفكير. وما أريد ملاحظته بوجه خاص، هو أنهم ليسوا مشغولين وحسب، بل إنهم مشغوفون بمشاغلهم أيضًا. إنهم في عمل دائم، وكل ما يمارسونه من نشاط يستغرق روحهم، والحماسة التي يضعونها في الأعمال تمنعهم من أن يتقدوا من أجل الأفكار.

أعتقد أن من الصعب إلهابُ حماسة شعب ديمقراطي من خلال نظرية ما ليست لها صلة مرئية ومباشرة وفورية مع ممارسته الحياتية اليومية. إن شعبًا كهذا، لا يتخلى إذًا بسهولة عن معتقداته القديمة. فالحماسة هي التي تدفع بالعقل البشري إلى خارج الدروب المطروقة، وهي التي تنجز الثورات الفكرية كما الثورات السياسية الكبرى.

هكذا، فإن الشعوب الديمقراطية ليس لديها الوقت ولا الميل للبحث عن الآراء الجديدة. وعندما يصل الناس إلى حد الشك في الآراء التي لديهم،

= في ظل نظام الطوائف المغلقة، تتعاقب الأجيال من غير أن يبدّل الناس موقعهم؛ فبعضهم لا ينتظر شيئًا أكثر، وبعضهم الآخر لا يأمل بشيء أفضل. المخيلة تستسلم للنوم وسط هذا الصمت وهذا الجمود العام، كما أن فكرة الحركة ذاتها لا تعود تخطر للعقل البشري.

عندما تكون الطبقات قد أزيلت، والأوضاع باتت شبه متساوية، فإن الناس جميعًا يتحركون بلا انقطاع، ولكن كلًا منهم بعزلة عن الآخر، مستقلًا وضعيفًا. هذه الحال تختلف تمامًا عن الأولى، ولا تشبهها إلّا بنقطة: الثورات الكبرى للعقل البشري تكون فيها نادرة.

ولكن في تاريخ الشعوب، هناك مرحلة وسيطة بين هذين النقيضين، إنها حقبة مجيدة ومضطربة، حيث الأوضاع ليست جامدة بما يكفي لسبات العقل، وغير متساوية بما يكفي كي يمارس الناس سلطة كبرى على عقول بعضهم البعض، وأن يتمكن بعضٌ منهم من تغيير معتقدات الجميع، عندها يحضر المصلحون الأقوياء، وتبرز فجأة أفكار جديدة تغير وجه العالم.

يحتفظون بها، إذ يلزمهم الكثير من الوقت وتقليب الأمور كي يغيِّروا؛ إنهم يحافظون عليها ليس لأنها يقينية بل لأنها قائمة.

هناك حججٌ أخرى وأكثر قوة تمنع التغيير الكبير والسهل في عقائد شعب ديمقراطي، وقد سبق أن أشرت إلى ذلك في بداية هذا الكتاب.

وإذا كانت التأثيرات الفردانية وسط شعب كهذا، ضعيفة بل متلاشية، فإن السلطة التي يمارسها الجمهور على تفكير كل فرد كبيرة جدًا. وقد شرحتُ الأسباب في مكان آخر. ما أريد قوله في هذه اللحظة إن من الخطأ الاعتقاد أن ذلك يتعلق فقط بشكل الحكومة، وأنه يجب على الأغلبية أن تخسر هيمنتها الفكرية مع خسارتها سلطتها السياسية.

غالبًا ما يكون للناس في الأرستقراطيات عظمة وقوة تختّصان بهم. وعندما يجدون أنفسهم في تناقض مع العدد الأكبر من أندادهم، ينسحبون إلى ذواتهم، يدعمون أنفسهم ويتعزون. والأمر ليس هكذا وسط الشعوب الديمقراطية؛ فعند هؤلاء تبدو حظوة الجمهور ضرورية كالهواء الذي نتنفسه، وإذا جاز التعبير، فالخلاف مع الجمهور يشبه الكف عن العيش. فالجمهور ليس بحاجة إلى استخدام القوانين من أجل إلزام أولئك الذين لا يشاركونه تفكيره، يكفيه أن يسفّههم؛ وسوف يثقل كاهلهم سريعًا الشعور بالعجز والعزلة ويوصلهم إلى اليأس.

كل مرة تكون فيها الأوضاع متساوية، يكتسب الرأي العام وزنًا حاسمًا في عقل كل شخص: إنه يحيط به ويوجهه ويقمعه، وهذا يتعلق ببنية المجتمع نفسها أكثر مما هو بالقوانين السياسية. وبقدر ما يتشابه الناس أكثر، سوف يشعر كل منهم بأنه أضعف فأضعف في وجه الجماعة. وهو إذْ لا يستشعر في نفسه شيئًا يرفعه عاليًا فوق مستواها، أو يميزه منها، يبدأ يرتاب بنفسه عندما تعارضه؛ وهو لا يشك فقط في قواه، بل يبلغ به الأمر إلى الشك في حقه، وهو على استعداد فعلي للاعتراف بأنه على خطأ، بما أن الأغلبية تؤكّد ذلك، والأغلبية ليست بحاجة إلى أن تقمعه، إنها تقنعه.

مهما تكن الطريقة التي من خلالها تنتظم سلطات المجتمع الديمقراطي وتوازناتها، سوف يكون من الصعب جدًا، وعلى الدوام، الاعتقاد بما يرفضه الجمهور، والتبشير بما يدينه.

وهذا ما يشجع بصورة رائعة على ثبات المعتقدات.

عندما يكون رأي ما قد ترسخ لدى شعب ديمقراطي واستقر في عقول العدد الأكبر وهو يستطيع أن يبقى بذاته ويستمر بلا جهد لأن أحدًا لا يحاربه. والذين رفضوه في البداية معتبرينه خاطئًا، يقبلونه في النهاية كمسألة عامة، وأما الذين يواصلون معارضته في أعماق قلوبهم، فيبقون ذلك مضمرًا، وهم يحرصون على ألّا ينخرطوا في صراع خطر وغير ذي نفع.

صحيح أن أغلبية الشعب عندما تبدل رأيها، تستطيع كما تشاء أن تُحدث ثورات غريبة ومفاجئة على مستوى الأفهام، ولكن من الصعب جدًا لهذا الرأي أن يتغير، ومن الصعب تقريبًا ملاحظة هذا التغيير.

يحصل أحيانًا أن الوقت والحوادث والجهد الفردي للعقول يتوصلون إلى هزّ أو تدمير قناعة ما شيئًا فشيئًا، من غير أن يلاحظ شيء من الخارج؛ ذلك أن محاربتها لا تجري بصورة مفتوحة، فلا ينعقد الاجتماع أبدًا من أجل مقاومتها بصورة مفتوحة، بل إن المختلفين معها يغادرونها فردًا فردًا بلا ضجَّة. وكل يوم يغادرها بعضهم حتى لا تعود في النهاية موضوع تبنٍّ إلّا من قِبل عدد قليل.

وحتى في هذه الحال تسود.

وبما أن أعداءها يواصلون صمتهم، أو أنهم لا يتبادلون آراءهم إلّا في الخفاء، فسوف يبقون طويلًا غير قادرين على أن يتيقنوا من أن ثورة كبرى قد أُنجزت، ووسط هذا الشك يبقون في حالٍ من الجمود. إنهم يراقبون ويصمتون. الأغلبية تخلّت عن قناعتها، ولكنها ما زالت تعطي الانطباع بأنها مقتنعة، ويكفي هذا الشبح العقيم للرأي العام لتجميد المجددين وإبقائهم في الصمت والتهيّب.

نحن نحيا في زمن شهد التغيرات الأسرع في عقول الناس، ولكن من الممكن أن يحدث قريبًا أن تصبح الآراء الإنسانية الرئيسة أكثر استقرارًا مما كانت عليه في القرون السابقة من تاريخنا؛ هذا الزمن لم يأتِ بعد ولكنه على الأرجح يقترب.

كلما تفحصتُ عن كثب الحاجات والغرائز الطبيعية للشعوب الديمقراطية، اقتنعت بأنه إذا ما انتصرت المساواة بصورة عامة ودائمة في العالم، فإن الثورات الكبرى الفكرية والسياسية تصبح أكثر صعوبة وأكثر ندرة مما نفترض.

ولأن الناس في الديمقراطيات يبدون دائمًا منفعلين، وغير متيقنين، ومندفعين، ومستعدين لتغيير رغباتهم ومواقعهم، يخيل إلينا أنهم سوف يلغون فجأة قوانينهم ويتبنون معتقدات وعادات جديدة. ولا يخطر في بالنا أبدًا، أنه إذا كانت المساواة تحمل الناس على التغيير، فإنها توحي لهم بمصالح وميول تحتاج تلبيتها إلى الاستقرار؛ إنها تدفع بهم، وفي الوقت نفسه توقفهم، إنها تحفزهم وتشدّهم إلى الأرض، تلهب حماستهم وتحد من قوتهم.

وهذا ما لا يتم اكتشافه أول وهلة: فأوجه الشغف التي تفصل المواطنين بعضهم عن بعض في الديمقراطية تكشف عن نفسها بنفسها. ولكننا لا نلاحظ من النظرة الأولى القوة الخفية التي تجمعهم.

هل أجرؤ على القول وسط الخراب الذي يحيط بي إن أكثر ما أخشاه بالنسبة إلى الأجيال القادمة، ليس الثورات.

إذا استمر المواطنون منغلقين أكثر فأكثر في دائرة المصالح الصغيرة الداخلية، يتلجلجون فيها بلا توقف، فبإمكاننا توقّع أنهم سينتهون بالانغلاق في وجه الانفعالات العامة القوية التي تهزُّ الشعوب فتسمح لهم بالتطوّر والتجدد. عندما أرى أن المُلكية باتت إلى هذا الحد متنقلة، وحب المُلكية على هذه الدرجة من القلق والاتقاد، لا يمكنني مَنعَ نفسي من الخوف من أن يصل الناس إلى نقطة يرون فيها إلى كل نظرية كخطر، وكل تجديد كاضطراب مؤسف،

وكل تقدم اجتماعي كخطوة أولى نحو الثورة، وأن يرفضوا بالكامل التحرك خوفًا من أن ينجرّوا. وأعترف بأني أرتجف لفكرة أن يجدوا أنفسهم مستحوذين بالتعلق الهش بالمتع الراهنة، وتتوارى مصلحة مستقبلهم الخاص ومستقبل أبنائهم، وأن يفضلوا أن يتبعوا، وبرخاوة، مجرى مصيرهم، بدل أن يبذلوا جهدًا فجائيًا وديناميكيًا عند الحاجة من أجل إعادة تقويم الأمور.

هناك اعتقاد بأن المجتمعات الجديدة سوف تغيّر وجهها كل يوم، بينما أنا أخشى عليها أن تبقى شديدة الجمود في المؤسسات نفسها والأحكام المسبقة نفسها والعادات نفسها. وبصورة ما يتعثر فيها الجنس البشري ويصبح محدودًا؛ وأن ينحدر العقل وينطوي نهائيًا على نفسه فلا ينتج أفكارًا جديدة، وأن يستنزف الإنسان نفسه بحركات صغيرة منعزلة وعقيمة، وتصبح الإنسانية في وضع من يراوح مكانه ولا يتقدم.

الفصل الثالث والستون

لماذا ترغب الشعوب الديمقراطية في السلام والجيوش الديمقراطية ترغب طبيعيًا في الحرب؟

إن المصالح نفسها والمخاوف نفسها وأوجه الشغف نفسها التي تبعد الديمقراطية عن الثورات، تبعدها عن الحرب؛ والروح العسكرية وكذلك الروح الثورية تضعفان في الوقت ذاته وللأسباب ذاتها.

إن العدد المتزايد دومًا للملاّك أصدقاء السلام، وتطوّر الثروة المنقولة التي يمكن الحرب أن تلتهمها سريعًا، ودماثة الخلق ورقّة القلب، وهذا الاستعداد للإشفاق الذي توحي به المساواة، وهذا العقل البارد الذي يجعل المرء قليل الإحساس تجاه المشاعر القوية التي تولد في ظل قعقعة السلاح، إن كل هذه الأسباب تتحد من أجل إطفاء الروح العسكرية.

أعتقد أننا يمكن أن نقبل كقاعدة ثابتة وعامة أن أوجه الشغف الحربي عند الشعوب المتمدنة، تصبح أكثر ندرة وأقل حِدَّة بقدر ما تصبح الأوضاع أكثر مساواةً.

ولكن الحرب حدث تتعرض له الشعوب كافة، الديمقراطية منها كما الأخرى. ومهما يكن ميل هذه الشعوب إلى السلام، عليها أن تكون مستعدة لدفع الحرب عنها، وبتعبير آخر عليها أن يكون لديها جيش.

إن حسن الطالع الذي جلب لمصلحة سكان الولايات المتحدة أمورًا شديدة الخصوصية، وضعهم وسط صحراء، بحيث لا جيران لهم، وبضعة آلاف من الجنود تكفيهم، ولكن هذا أمر أميركي وليس ديمقراطيًا.

إن المساواة في الأوضاع، والعادات والمؤسسات التي تنبثق عنها، لا تستثني شعبًا ديمقراطيًا من ضرورة إنشاء جيوش، ولا أن تمارس هذه الجيوش، ودومًا، تأثيرًا كبيرًا في مصيره. فمن المهم إذًا، على نحو خاص، البحث عن الغرائز الطبيعية لأولئك الذين تتشكل منهم.

عند الشعوب الأرستقراطية، وخصوصًا تلك التي يحدّد فيها المحتد وحده الرتبة، يكون عدم المساواة في الجيش على غرار وجوده في الأمة. النبيل هو الضابط والقنّ هو الجندي. أحدهم مدعو بالضرورة ليقود والآخر ليطيع. ولطموحات الجندي في الجيوش الأرستقراطية حدود ضيقة جدًا.

لكن طموح الضباط ليس بغير حدود.

إن الجسم الأرستقراطي لا يشكل جزءًا من تراتبية وحسب، بل ينطوي على تراتبية داخله أيضًا. والأعضاء الذين تتشكل منهم ينتظمون بعضهم فوق بعض بطريق لا تتبدل أبدًا، فهذا مدعو بطبيعة الولادة لقيادة لواء، وذاك لقيادة سرية. وعندما يبلغان الحد الأقصى من آمالهما، يتوقفان من تلقاء نفسيهما ويعتبران أنهما نالا ما يصبوان إليه.

هناك أولًا سبب كبير عند الأرستقراطية يبرِّد من همَّةِ ضابط في الارتقاء.

فعند الشعوب الأرستقراطية، يشغل الضابط، بصرف النظر عن رتبته في الجيش، مرتبة عالية في المجتمع؛ فالمرتبة الأولى لا يرى فيها إلّا عنصرًا مكملًا للثانية. والنبيل عندما ينخرط في مهنة السلاح يخضع للطموح أقلّ مما يخضع لواجب تمليه عليه ولادته. إنه يدخل الجيش ليستخدم بصورة مشرّفة أعوام البطالة من شبابه، وكي يتمكن من أن يحمل معه إلى عائلته وأقرانه بعض الذكريات المشرقة عن الحياة العسكرية. ولكن هدفه الرئيس ليس الحصول على المنافع والاعتبار والسلطة، فهذه ميزات يمتلكها بنفسه ويتمتع بها من دون أن يغادر بيته.

في الجيوش الديمقراطية، يمكن لكل الجنود أن يصبحوا ضباطًا، وهذا ما يعمم الرغبة في التقدم ويوسع حدود الطموح العسكري إلى ما لا نهاية تقريبًا.

الضابط، من جهته، لا يرى ما يمكن أن يوقفه بصورة طبيعية عند هذه الرتبة أو تلك، ولكل رتبة ثمن عظيم في نظره، لأن مرتبته في المجتمع ترتبط، بشكل دائم تقريبًا، برتبته في الجيش.

عند الشعوب الديمقراطية يحدث عادة ألا يكون للضابط سوى راتبه، ولا يستطيع أن يتوقع أي تقديرٍ له إلّا من خلال إنجازاته العسكرية. وهو كلما بدَّل موقعًا اكتسب فرصة وبات، بمعنى ما، إنسانًا آخر. وما كان يشكل عنصرًا مساعدًا في الوجود، في الجيوش الأرستقراطية، بات عنصرًا رئيسًا، بل بات الوجود نفسه.

في ظلّ المَلكية الفرنسية القديمة، لم يكن يُعطى للضبّاط سوى لقب النبالة، وفي أيامنا لا يعطون سوى رتبتهم العسكرية. إن هذا التغير الشكلي الصغير في اللغة يكفي ليشير إلى أن ثورة كبرى حدثت في بنية المجتمع وفي بنية الجيش أيضًا.

داخل الجيوش الديمقراطية، تكاد الرغبة في التقدم أن تكون عامة. وهي رغبة متقدة، عنيدة ودائمة؛ إنها تنمو مع كل الرغبات الأخرى ولا تنطفئ إلّا مع انطفاء الحياة. ولكن من السهل أن نلاحظ، أن من بين كل جيوش العالم، فإن الجيوش التي يكون فيها التقدم أكثر بطئًا في أوقات السلم هي الجيوش الديمقراطية. وبما أن عدد الرتب محدود، وعدد المتنافسين يكاد لا يحصى، وقانون المساواة يرخي بثقله على الجميع، فلا أحد يستطيع أن يحرز تقدمًا سريعًا، وكثيرون لا يستطيعون التحرك من موقعهم. هكذا، فإن الحاجة إلى التقدم أكبر، وسهولة التقدم أقل مما هي في مكان آخر.

إن كل الطموحين في جيش ديمقراطي إذًا، يتمنّون الحرب بقوة، لأن الحرب تحدث الفراغ في المواقع وتسمح في النهاية بخرق حق الأقدمية الذي يشكل الامتياز الطبيعي الوحيد في الديمقراطية.

هكذا نصل إلى خلاصة فريدة هي أن من كل الجيوش، فإن تلك التي تتمنى الحرب أكثر من غيرها هي الجيوش الديمقراطية، ومن كل الشعوب، فإن

أكثر من يحب السلام هي الشعوب الديمقراطية؛ ما يجعل الأمر خارقًا للعادة هو أن المساواة تتكشف في الوقت نفسه عن هذه المفاعيل المتناقضة.

من موقع المساواة، يتصور المواطنون كل يوم الرغبة ويكتشفون إمكانية تغيير أوضاعهم وتنمية رفاههم، وهذا يؤهلهم للرغبة في السلام الذي يساعد على تطوير الصناعة ويسمح لكل منهم بأن يدفع بهدوء بمشاريعه الصغيرة إلى نهاياتها. ومن ناحية أخرى، فإن هذه المساواة نفسها، عندما ترفع من قيمة الأمجاد العسكرية في أعين الذين يمارسون مهنة السلاح، ومن خلال جعل هذه الأمجاد متاحة للجميع، فهي تجعل الجنود يحلمون بساحات المعارك. وعلى الجانبين قلق القلب هو نفسه والرغبة في المتع هي نفسها لا ترتوي، والطموح متساوٍ؛ وحدها طريقة تلبية هذا الطموح تختلف.

إن هذه الاستعدادات المتناقضة لدى الأمة والجيش تعرِّض المجتمعات الديمقراطية لأخطار كبيرة.

عندما تغادر الروح العسكرية شعبًا ما، فإن المهنة العسكرية تكفُّ فورًا عن أن تكون ممجدة، ويصبح رجال الحرب في الصف الأخير من الموظفين العموميين. يصبح احترامهم قليلًا ويتعثر فهمهم. وعندها يحصل عكس ما نراه في الأزمنة الأرستقراطية. فما عاد وجهاء المواطنين من يدخل الجيش، بل الأقل شأنًا، ولا يعود الاندفاع إلى الطموح العسكري إلّا لأن الطموح غير متاح في مكان آخر، وهذا ما يخلف دائرة مفرغة يصعب الخروج منها. نخبة الأمة تتجنب المهنة العسكرية لأنها ليست مهنة موقرة، وهي ليست مهنة موقرة لأن نخبة الأمة لا تمارسها.

لذا يجب عدم الاستغراب إذا بدت الجيوش الديمقراطية غالبًا قلقة وراعدة وغير راضية عن واقعها، على الرغم من أن الوضع المادي هو في العادة أكثر طراوة والنظام أقل قسوة. يشعر العسكري أنه في وضع دوني، وكبرياؤه المجروح يدفعه إلى تأجيج الرغبة في الحرب التي تجعل منه ضروريًا، أو حب الثورات التي من خلالها يأمل في أن ينتزع، والسلاح في يده، التأثير السياسي والاعتبار الشخصي اللذين يراد إنكارهما عليه.

إن بنية الجيوش الديمقراطية تجعل هذا الخطر مسألة يُخشى منها فعلًا.

في المجتمع الديمقراطي، يحوز جميع المواطنين تقريبًا ملكيات يجب أن يحافَظ عليها. لكن الجيوش الديمقراطية يقودها على العموم بروليتاريون. والأغلبية بينهم القليل لتخسره في الاضطرابات المدنية. إن جسم الأمة يخشى عفويًا الثورات أكثر مما كان عليه الأمر في الأزمنة الأرستقراطية، لكن قادة الجيش يخشونها فعلًا بدرجة أقل.

أكثر من ذلك، وقلت سابقًا، إن المواطنين الأكثر غنى وعلمًا وكفاءة لا يدخلون أبدًا المهنة العسكرية، فيحصل من جراء ذلك أن الجيش بمجموعه يشكل في النهاية أمة صغيرة على حدة، حيث الثقافة أقل انتشارًا، والعادات أكثر بدائية مما هي عليه الأمور في الأمة الكبيرة. لكن هذه الأمة الصغيرة غير المتمدّنة تملك السلاح، وهي وحدها تجيد استخدامه.

ما يزيد في الواقع من خطر الروح العسكرية المقلقلة التي تعرِّض الشعوب الديمقراطية له، هو المزاج السلمي للمواطنين؛ وليس هناك أخطر من جيش وسط أمة غير محاربة. إن الحب الزائد للسلام من المواطنين كافة يضع كل يوم الدستور تحت رحمة الجنود.

نستطيع إذًا القول بصورة عامة، إنه إذا كانت الشعوب الديمقراطية ميَّالة طبيعيًا إلى السلام بمصالحها وغرائزها، فإنها مجذوبة، باستمرار، نحو الحرب والثورات من خلال جيوشها.

إن الثورات العسكرية التي يكاد لا يُخشى أمرها في ظل الأرستقراطيات، تمثل خطرًا دائمًا في الأمم الديمقراطية. ويجب أن يُصنف هذا الخطرعلى أنه أكثر ما يُخشى منه من كل الأخطار التي ينطوي عليها المستقبل. ويجب أن يكون انتباه رجال الدولة مسلطًا وبقوة على إيجاد علاج لذلك.

عندما تشعر أمة باعتمال داخلها بسبب الطموح القلق لجيشها، فإن الفكرة التي تخطر هي توجيه هذا الطموح نحو الحرب.

أنا لا أريد أن أهجو الحرب، فالحرب توسّع باستمرار تفكير الشعب وتشدُّ قلبه إلى العلى. هناك حالات تستطيع الحرب وحدها إيقاف التطور المفرط لبعض الميول المتولّدة طبيعيًا من المساواة، وحيث يجب اعتبارها علاجًا ضروريًا لبعض الأمراض المزمنة التي تتعرض لها المجتمعات الديمقراطية.

للحرب ميزات كبرى، ولكن يجب عدم الاغترار بكونها تقلل من الخطر الذي ذكرته للتو. إنها لا تفعل سوى تعليق هذا الخطر الذي سوف يعود بصورة أكثر خطورة، لأن الجيش يتحمل السلام بصبر أقل بعد أن يكون قد تذوّق الحرب، ثم إن الحرب لا تشكل علاجًا إلّا لشعب يبحث دائمًا عن المجد.

أنا أتوقع أن جميع أمراء الحرب الذين يبرزون وسط الأمم الديمقراطية يعتقدون أن من الأسهل عليهم أن ينتصروا بجيوشهم، من أن يجعلوها تعيش بسلام بعد الحرب. هناك أمران يجد الشعب الديمقراطي، بصورة دائمة، الكثير من العناء للقيام بهما: البدء بالحرب وإنهاؤها.

وإذا كان للحرب من جهة بعض الميزات الخاصة بالنسبة إلى الشعوب الديمقراطية، فإنها من جهة أخرى تحمل إليهم بعض المخاطر التي لا تعني الأرستقراطيات بالدرجة نفسها. وسوف أكتفي بخطرين.

إذا كانت الحرب ترضي الجيش، فإنها تؤذي، وغالبًا ما تدفع لليأس، عددًا لا يُحصى من المواطنين وهم في أوجه شغفهم الصغيرة اليومية، والتي يحتاجون إلى السلام من أجل تلبيتها؛ فهي بالتالي تخاطر بتوليد الفوضى التي تحاول تجنبها، ولو بصورة أخرى.

وليس هناك من حرب طويلة لا تعرِّض الحرية للمغامرة في بلدٍ ديمقراطي. وهذا لا يعني أنه يجب أن نخشى بعد كل نصر أن نرى الجنرالات المنتصرين يجتاحون السلطة على طريقة سولّ وقيصر. فالخطر هو من طبيعة أخرى. الحرب لا تُسْلِمُ الشعوب الديمقراطية دومًا إلى الحكم العسكري، ولكنها لا تلبث أن تنمي وبصورة كبيرة عند هذه الشعوب صلاحيات الحكومة المدنية؛ إنها تمركز، بالقوة تقريبًا، إدارة كل الناس بين يديها، واستخدام كل

الأشياء. وإذا كانت لا تقود فورًا إلى التسلط بواسطة العنف، فإنها توصل إليه من خلال العادات.

على كل الساعين لتدمير الحرية داخل أمة ديمقراطية أن يعرفوا أن الوسيلة الأقصر والأكثر موثوقية لبلوغ ذلك هي الحرب. وهذه أبسط بدهيات العلم.

هناك علاج يبدو أنه يطرح نفسه بنفسه؛ فعندما يصبح طموح الضباط والجنود مبعثًا للخوف، يُزاد عدد المواقع المتاحة من خلال زيادة عديد الجيش؛ وهذا من شأنه أن يخفف عن الحاضر ولكنه، وبالقدر نفسه، يرهن المستقبل.

إن زيادة عديد الجيش من شأنها أن تترك أثرًا دائمًا في مجتمع أرستقراطي، ففي هذه المجتمعات يقتصر الطموح العسكري على فئة محددة من الناس، ويقف بالنسبة إلى كل فرد عند حدٍّ ما؛ بما يعني أن بالإمكان إرضاء كل من يستشعرون ضرورة لذلك تقريبًا.

ووسط شعب ديمقراطي، ليس هناك مكسبٌ من خلال زيادة عديد الجيش، لأن عدد الطامحين ينمو بدقة بنسبة نمو الجيش نفسه. فالذين تحقق حلمهم من خلال خلق وظائف جديدة، سوف يحل محلهم، فورًا، موجة جديدة لن يكون بالإمكان إرضاؤها، كما سوف يبدأ الذين سبقوا بالتذمر. فالاضطراب الذهني الذي يسود في صفوف المواطنين في ظل الديمقراطية، يظهر هو نفسه في صفوف الجيش، حيث إن المبتغى ليس الحصول على رتبة بل التقدم الدائم. إن شعبًا ديمقراطيًا يوسع جيشه لا يقوم إلّا بتخفيف طموح رجال الحرب فترة، ولكن الطموح سيعود سريعًا بضراوة أشد، لأن من يستشعرونه يصبحون أكثر عددًا.

في ما يخصّني، أعتقد أن عقلًا قلقًا ومضطربًا، يمثل داء مقيمًا في بنية الجيوش الديمقراطية ذاتها، يجب الإقلاع عن شفائه. وعلى المشترعين ألّا يخدعوا أنفسهم بإيجاد منظمة عسكرية تحمل في ذاتها القدرة على تهدئة جماعات الحرب، فسوف يستنزفون قواهم قبل أن يبلغوا مرامهم.

وليس بالإمكان إيجاد العلاج لمثالب الجيش في الجيش نفسه، بل في البلاد.

إن الشعوب الديمقراطية تخشى بصورة طبيعية الاضطراب والتسلطّ، فيجب فقط تحويل هذه إلى ميول واعية وحصيفة وثابتة. وعندما يكون المواطنون قد تعلموا في النهاية الاستخدام النافع والهادئ للحرية، واستشعروا منافعها، وعندما يكونون قد تعاهدوا على حب النظام واستجابوا طوعًا له، فإن هؤلاء المواطنين أنفسهم إذا اعتنقوا مهنة السلاح، يحملون إليها من غير وعي منهم، أو كما لو كان رغمًا عنهم، هذه العادات والطبائع. إن الروح العامة للأمة وهي تخترق الروح الخاصة في الجيش، تلطّف الآراء والرغبات التي تولدها الحال العسكرية، من خلال القوة الكلية القدرة للرأي العام التي تضغط عليها. فيلكن لديكم مواطنون متنورون منضبطون، جازمون وأحرار، وبذا يكون لديكم جنود منضبطون ومطيعون.

إن كل تشريع يميل من خلال قمع روح الغليان في الجيش إلى إضعاف روح الحرية المدنية داخل الأمة وتجهيل فكرة الحق والقانون، إنما يعمل ضد هدفه، ويشجع على الطغيان العسكري أكثر بكثير مما يقاومه.

على الرغم من كل شيء، ومهما نفعل، فإن جيشًا كبيرًا وسط شعب ديمقراطي يشكل دومًا خطرًا كبيرًا، وإن الوسيلة الأكثر نجاعة في تقليل هذا الخطر تتمثل في تقليل عديد الجيش، ولكنه علاج لم تتوفّر لكل الشعوب إمكانية استخدامه.

الفصل الرابع والستون

في الجيوش الديمقراطية
أي طبقة هي الأكثر نزعة حربية والأكثر ثورية؟

من جوهر الجيش الديمقراطي أن يكون وافر العديد نسبيًا بالنسبة إلى الشعب، وسوف أسرد الأسباب لاحقًا.

من ناحية أخرى، فإن الناس الذين يعيشون في الأزمان الديمقراطية لا يختارون أبدًا المهنة العسكرية.

وسوف تجد الشعوب الديمقراطية نفسها سريعًا لا تُقبل على التجنيد الاختياري، وسوف تستعين بالتجنيد الإجباري، فالضرورة تدفعها إلى اللجوء إلى هذه الوسيلة، ويمكن التوقع بسهولة أن الجميع سوف يتبناها.

ولأن الخدمة العسكرية إجبارية، فإن العبء يتوزع بين جميع المواطنين بالتساوي وبلا تمييز. وهذا يتعلق، وبالضرورة، بأوضاع هذه الشعوب وأفكارها. والحكومة في هذا المضمار تكون قادرة على كل شيء تقريبًا، شرط أن تتوجه إلى جميع الناس على السواء؛ إن اللامساواة في العبء وليس العبء ذاته هي ما تولِّد المقاومة في العادة.

وبما أن الخدمة العسكرية تشمل كل المواطنين، ينتج من ذلك أن كلًا منهم لا يبقى سوى عدد قليل من الأعوام في الخدمة الإجبارية.

وهكذا، فمن طبيعة الأشياء أن الجندية أمر عابر، بينما هي عند معظم الأمم الأرستقراطية مهنة يحترفها الجندي أو تُفرض عليه مدى العمر.

لهذا الأمر انعكاسات كبيرة؛ فبين الجنود الذين يشكلون الجيش الديمقراطي، هناك من سوف يرغب في الحياة العسكرية، ولكن الأغلبية العظمى التي أتت الخدمة الإجبارية رغمًا عنها، وهي في حال جهوزية دائمة للعودة إلى المنزل، لا تعتبر نفسها منخرطة بجدية في المهنة العسكرية، ولا تحلم إلّا بالخروج منها.

إن هؤلاء لا يتلمسون الحاجات ولا يعانقون بالكامل أوجه الشغف التي تولدها هذه المهنة. إنهم يخضعون لواجباتهم العسكرية، ولكن أرواحهم تبقى عالقة بالمصالح والرغبات التي كانت تمتلئ بها في الحياة المدنية. إنهم لا يكتسبون إذًا روح الجيش، بل يحملون إلى داخله روح المجتمع ويحتفظون بها. عند الشعوب الديمقراطية نرى أن الجنود العاديين هم أكثر من يحتفظون بمواطنيتهم، وعليهم تمارس العادات الوطنية تأثيرها الأكبر والرأي العام سلطته الأقوى. ومن خلال الجنود يمكن أن يؤمل بإدخال حب الحرية واحترام الحقوق التي استوحاها الشعب إلى الجيش الديمقراطي. ويحصل عكس ذلك عند الأمم الأرستقراطية، حيث ينتهي الجنود إلى انعدام ما هو مشترك بينهم وبين مواطنيهم، فيعيشون وسطهم غرباء، وغالبًا كأعداء.

في الجيوش الأرستقراطية، العنصر المحافظ هو الضابط، لأن الضابط وحده هو من أبقى على صلات وثيقة بالمجتمع المدني، ولا تغادره أبدًا الرغبة في أن يستعيد موقعه فيه آجلًا أم عاجلًا، وأما في الجيوش الديمقراطية فهذا الدور يؤدي الجندي وللأسباب ذاتها.

يحدث غالبًا في الجيوش الديمقراطية أن يكتسب الضابط ميولًا ورغبات تتمايز تمامًا من ميول الأمة ورغباتها، وهو أمر مفهوم لدى الشعوب الديمقراطية.

من يصبح ضابطًا في الشعوب الديمقراطية يقطع كل الصلات التي كانت تربطه بالحياة المدنية؛ إنه يخرج منها نهائيًا وليست له أي مصلحة في العودة إليها. وطنه الحقيقي هو الجيش لأنه لا يمثّل شيئًا خارج الرتبة التي يحملها. فهو إذًا يرتبط بصيرورة الجيش، يرتقي أو ينحدر معه، ونحو الجيش فقط تتوجه

من الآن فصاعدًا كل آماله. ولأن للضابط حاجات تتمايز كثيرًا من حاجات البلاد، يمكن أن يحصل أن يرغب في الحرب بقوة، أو أن يعمل لثورة في الوقت نفسه الذي تكون فيه الأمة طامحة إلى الاستقرار والسلام.

إلّا أن هناك من الأسباب ما يخفف من مزاجه الحربي والقلق. إذا كان الطموح عامًا ومستمرًا لدى الشعوب الديمقراطية، فقد رأينا أنه نادرًا ما يكون كبيرًا. فالإنسان الذي خرج من المواقع الثانوية في الأمة، وتوصّل من خلال المراتب الدنيا في الجيش إلى رتبة ضابط، يكون بذلك قد خطا خطوة جبارة. لقد ثبّت موقعه في دائرة أعلى من تلك التي كان يشغلها في المجتمع المدني، واكتسب حقوقًا تعتبرها الأمم الديمقراطية في معظمها حقوقًا دائمة لا رجوع عنها[1]. وهو يتوقف طوعًا بعد هذا الجهد الكبير ويفكر في الاستمتاع بغنيمته. إن خوفه من أن يغامر بما يملك يضعف في قلبه الرغبة في الحصول على ما ليس له. وهو بعد أن اجتاز الحاجز الأول والأكبر الذي كان يعطل تقدمه، يقنع ببطء مسيرته ولو بقليل من عدم الاصطبار. وينمو هذا الفتور في الطموح كلما ارتفع في المرتبة، إذْ يزداد ما يمكن أن يخسره في تصاريف الدهر. وإذا لم أكن مخطئًا، فإن الجانب الأقل حربية، كما الأقل ثورية في الجيش الديمقراطي، يتمثل دائمًا في قيادته.

وما قلته توًّا عن الضابط والجندي لا ينطبق أبدًا على طبقة غفيرة العدد تشغل في كل الجيوش موقعًا وسطًا بينهما، وأنا أقصد الكلام على ضباط الصفّ.

إن هذه الطبقة من ضباط الصف، والتي لم تظهر قط في التاريخ قبل هذا القرن، مدعوة على ما أعتقد من الآن وصاعدًا إلى القيام بدور فيه.

فضابط الصف مثله مثل الضابط، قطع في تفكيره كل الصلات التي كانت تربطه بالمجتمع المدني، وكما الضابط جعل من العسكرية مهنة له، وربما أكثر

(1) إن موقع الضابط لدى الشعوب الديمقراطية هو في الواقع أكثر ضمانة مما هو عليه عند الشعوب الأخرى. وكلما قلّت قيمة الضابط بذاته برزت قيمة الرتبة بالمقارنة، ووجد المشترع ضروريًا ومحقًا أن يضمن تمتعه بها.

منه، عبّأ رغباته كلها في هذا الاتجاه؛ ولكنه لم يبلغ بعد، على غرار الضابط، مرتبة عالية، حيث يمكن له أن يتوقف ليتنفس بارتياح، بانتظار أن يستطيع الصعود إلى أعلى.

إن ضابط الصف بطبيعة وظائفه التي لا تتغير، محكوم بحياة مغلقة ضيقة وصعبة وهشّة. وهو لا يرى من الحال العسكرية إلّا المخاطر ولا يعرف منها إلّا الحرمان والطاعة، أي ما هو أصعب على التحمّل من المخاطر. وما يؤلمه أكثر في بؤسه، أنه يعرف أن بنية المجتمع كما بنية الجيش تسمحان له بالانعتاق، فمن يوم إلى آخر، يمكنه في الواقع أن يصبح ضابطًا. عندها يستطيع أن يعطي الأوامر، وتصبح لديه مظاهر التشريف والاستقلال، وله الحقوق والإشباع. وليس فقط أن موضوع أمانيه هذا يبدو له رحبًا، ولكنه ليس واثقًا أبدًا قبل أن يلتقطه من إمكان الوصول إليه. رتبته ليست أمرًا لا رجوع عنه، وهو بكامل يومه عرضة الاعتباطية لدى رؤسائه؛ ومتطلبات الانضباط تقضي بقوة بأن تكون الأمور هكذا. إن خطأ بسيطًا أو نزوة يمكن أن يفقداه ثمرة أعوام عديدة من العمل والجهد. وإذا لم ينلْ الرتبة التي يطمح إليها، فكأنه لم يفعل شيئًا. فهو عند نيلها فقط يبدو كمن احترف الجندية. وعند رجل كهذا مدفوع بلا توقف بشبابه وحاجاته وشغفه وروح عصره، وآماله ومخاوفه، لن يلبث طموح مستميت أن يتّقد.

إن ضابط الصف يريد إذًا الحرب، يريدها دومًا بأي ثمن، وإذا لم يحصل على الحرب فهو يرغب في الثورات التي تعلِّق سلطة القانون فيأمل من خلال الفوضى والشهوات السياسية بطرد ضابطه والحلول مكانه. كما ليس مستحيلًا أن يعمل بنفسه على توليدها لأنه يمارس تأثيرًا أكيدًا في الجنود من خلال المشاركة في الأصول والعادات، مع أنه يفترق كثيرًا عنهم بالأهواء والرغبات.

وسوف نكون مخطئين إذا اعتقدنا أن هذه الاستعدادات المختلفة لدى الضابط وضابط الصف والجندي ارتهنت لزمن أو لبلد. بل هي ظهرت في كل الأزمنة وعند كل الأمم الديمقراطية.

في كل جيش ديمقراطي سوف يكون ضابط الصف أقل من يمثل الروح السلمية العادية في البلاد، والجندي خير من يمثله. إن الجندي يحمل معه إلى المهنة العسكرية قوة الطبائع الوطنية أو ضعفها، وسوف تظهر من خلاله الصورة الأمنية للأمة، فإذا كانت جاهلة وضعيفة، سوف ينجر إلى الفوضى من خلال رؤسائه على غير معرفة منه، أو رغمًا عنه، وإذا كانت متنورة وقوية فسوف يلزمهم هو بالنظام.

الفصل الخامس والستون

عمّا يجعل الجيوش الديمقراطية أضعف من الجيوش الأخرى عندما تدخل المعارك وأكثر ضراوة عندما تطول الحرب

إن كل جيش يدخل معركة بعد سلام طويل يغامر بأن يلقى هزيمة؛ وكل جيش خاض حربًا طويلة يمتلك حظوظًا كبيرة بالنجاح: هذه الحقيقة قابلة للتطبيق بشكل خاص على الجيوش الديمقراطية.

في الأرستقراطيات، الحال العسكرية حرفة مميزة تلقى التكريم حتى في زمن السلم. إن الناس الذين يملكون مواهب كبيرة، ومعارف كثيرة، وطموحًا كبيرًا يقبلون عليها. والجيش على مستوى الأمة في قلب كل شيء، بل غالبًا ما يتخطى كل شيء.

على عكس ذلك، رأينا لدى الشعوب الديمقراطية كيف أن نخبة الأمة كانت تبتعد شيئًا فشيئًا عن الاحتراف العسكري كي تبحث من خلال سبل أخرى عن الاعتبار والسلطة، وخصوصًا الثروة. بعد سلام طويل، والسلام في الأزمان الديمقراطية يدوم طويلًا، يكون الجيش دائمًا أدنى من البلد نفسه. وعلى هذه الحال تجده الحربُ. وإلى أن تكون هذه الحرب قد بدّلته، هناك خطر على البلاد وعلى الجيش.

لقد برهنت كيف أن في الجيوش الديمقراطية وفي أوقات السلام تكون الأقدمية هي القانون الأسمى والثابت للترقي، وهذا لا يتأتى مما سبق وقلته عن بنية هذه الجيوش وحسب، بل عن بنية الشعب نفسها، وهذا ما يظهر دومًا.

ثم إن الضابط عند هذه الشعوب لا يكون له شأن في البلاد إلّا من خلال موقعه العسكري الذي يستمد منه اعتباره وحياته المرفهة، وهو لا ينسحب من الجيش أو يفصل منه إلّا في سن متقدمة.

ويصدر عن هذين السببين أنه، وبعد استراحة طويلة، عندما يحمل شعب ديمقراطي السلاح، يكون كل قادة جيشه قد أصبحوا مُسنيّن، وأنا لا أتكلم فقط على الجنرالات ولكن على الضباط الأدنى، الذين راوحت أغلبيتهم في مواقعها أو أنها تقدمت خطوة خطوة، وإذا تأملنا جيشًا ديمقراطيًا بعد سلام مديد، نتفاجأ بأن نرى أن كل الجنود صغار السن، وأن كل القادة وصلوا إلى منتهى العمر، بحيث إن الأولين يفتقرون إلى التجربة والآخرين يفتقدون العزم.

وهذا سبب رئيس للهزائم، لأن الشرط الأول من أجل قيادة جيدة للحرب هو الشباب. ولم أكن لأجرؤ على قول ذلك لو لم يثبت أن قاله أكبر قادة العصور الحديثة.

إن هذين السببين لا يؤثران بالطريقة نفسها في الجيوش الأرستقراطية.

وبما أن الترقي فيها يحصل بسبب المحتد أكثر مما يحصل بالأقدمية، فإننا نجد دائمًا، وفي عموم الرتب، عددًا من الشباب الذين يحملون إلى الحرب كل الطاقة الأولى للبدن والروح معًا.

وبما أن الرجال الباحثين عن الأمجاد العسكرية عند شعب أرستقراطي، يمتلكون في المجتمع المدني مواقع مضمونة، فهم نادرًا ما ينتظرون أن تفاجئهم الشيخوخة في الجيش. هكذا بعد أن يكونوا قد كرّسوا لمهنة السلاح الأعوام الأكثر حيوية من شبابهم، ينسحبون طوعًا، ليمضوا في منازلهم ما تبقى لهم من عمرهم.

إن السلام المديد لا يملأ فقط الجيوش الديمقراطية بالضباط المسنيّن، بل يعطي أيضًا لكل الضباط عادات بدنية وذهنية تجعلهم قليلي الملاءمة للحرب. إن من عاش طويلًا في جو هادئ ودافئ من العادات الديمقراطية، يستجيب بصعوبة في البداية للأعمال المضنية والواجبات القاسية التي تفرضها

الحرب، وإذا لم يفقد بالكامل الميل إلى السلاح، فإنه يكتسب عادات للعيش تمنعه من أن ينتصر.

عند الشعوب الأرستقراطية، تمارس رخاوة الحياة المدنية تأثيرًا أقل على التقاليد العسكرية، لأن الأرستقراطية عند هذه الشعوب هي التي تقود الجيش. ومهما تكن الأرستقراطية منغمسة في ملذات الحياة، فهي تملك أوجه شغف عدة غير أوجه الرفاه، ويمكنها أن تضحي موقتًا بالرفاه، من أجل تلبية الأوجه الأخرى.

لقد بَينتُ كيف أن في الجيوش الديمقراطية وفي أوقات السلم يكون التقدم في الرتب بطيئًا جدًا. يواجه الضباط هذا الواقع بعدم اصطبار في البداية؛ يتوترون، يقلقون، يقنطون، لكن مع مرور الوقت الطويل يستسلمون للواقع. إن الذين لديهم الطموح الأكبر من بينهم، ولديهم الموارد، يتركون الجيش، وأما الآخرون فيفصِّلون ميولهم ورغباتهم على مقاس وضعهم العاثر، وينتهون بالنظر إلى الحال العسكرية بمنظار مدني، حيث إن أكثر ما يجذبهم هو ما يواكبها من بحبوحة واستقرار. وعلى ضمانة هذا المكسب الصغير يؤسسون لكامل صورة مستقبلهم، ولا يطلبون أكثر من الاستمتاع بها بهدوء.

هكذا، فالسلام المديد لا يملأ الجيوش الديمقراطية بالضباط الشيوخ وحسب، بل يعطي غالبًا أمزجة شيخوخة حتى لأولئك الذين ما زالوا في مقتبل العمر.

وقد أظهرتُ أيضًا كيف أن المهنة العسكرية لدى الأمم الديمقراطية وفي أوقات السلم حظيت بالقليل من التكريم، وكان الاقبال عليها ضعيفًا.

إن هذا الفقدان للحظوة العامة يشكل عبئًا كبيرًا يثقل على روح الجيش. النفوس تصبح منقبضة؛ وإذْ تحل الحرب أخيرًا، لا تستطيع هذه النفوس أن تستعيد في لحظةٍ مرونتها وقوتها.

ومثال كهذا من الضعف الأخلاقي لا نصادفه أبدًا في الجيوش الأرستقراطية، فالضباط لا ينحطُّون بنظر أنفسهم ولا بنظر أقرانهم، لأنهم كبار الشأن بأنفسهم وبمعزل عن علوّ شأنهم العسكري.

وإذا كان تأثير السلام يلقي بثقله بالطريقة نفسها على الجيشين، فإن النتائج سوف تكون مختلفة.

فعندما يفقد ضباط الجيش الأرستقراطي الروح المحاربة والرغبة في الارتقاء من خلال السلاح، يبقى لديهم شيء من الاحترام لشرف السلك الذي ينتمون إليه، وتبقى لهم عادتهم القديمة في أن يكونوا الأوائل في إعطاء المثل. ولكن عندما يفقد ضباط الجيش الديمقراطي شغف القتال والطموح العسكري، فلن يبقى لهم شيء.

أعتقد أن شعبًا ديمقراطيًا يباشر حربًا بعد سِلْمٍ مديد، إنما يخاطر أكثر من غيره بإمكانية الهزيمة، ولكن عليه ألّا يدع نفسه نهبًا للانهزام المعنوي بسبب الإخفاق، لأن حظوظ جيشه سوف تتنامى مع استطالة الحرب.

عندما تكون الحرب التي تطاولت قد أدَّت إلى اقتلاع جميع المواطنين من أعمالهم الهادئة، ودمَّرت مؤسساتهم الصغيرة، يحصل أن كل أوجه الشغف التي كانت تشدُّهم إلى السلام تشدُّهم الآن نحو السلاح. وبعد أن تكون الحرب قد دمرَّت كل الصناعات، تصبح هي نفسها الصناعة الكبيرة والوحيدة، ونحوها فقط تتجه من كل صوب الرغبات المتقدة والطموحة التي ولدتها المساواة. ولهذا فإن هذه الأمم الديمقراطية نفسها التي أمكن بصعوبة جرها إلى ساحات المعركة، تقوم أحيانًا بأمور خارقة، بعد أن نكون أخيرًا قد وضعنا السلاح في أيديها.

وبقدر ما تجذب الحرب، أكثر فأكثر، الأنظار كافة نحو الجيش، نراها تخلق، في زمن قصير، الكثير من حسن السمعة والغنى المعنوي، ونرى نخبة الأمة تعانق مهنة السلاح، وكل العقول المبادرة بطبيعتها والفخورة والمحاربة التي تنتجها، ليس فقط الأرستقراطية، بل البلاد بأسرها تنحو في هذا الاتجاه.

ولأن عدد المتنافسين على الشرف العسكري يصبح هائلًا، والحرب تدفع بقوة كلًّا إلى موقعه، فسوف تعثر في النهاية على الجنرالات الكبار. إن الحرب الطويلة تخلق في الجيش ما تخلقه الثورة في الشعب نفسه. فهي تحطّم كل

القواعد وتطلق كل الرجال الخارقين. فالضباط الذين شاخت أرواحهم وأبدانهم أثناء السلم يُفصَلون أو هم ينسحبون أو يموتون. ويتدافع مكانهم جمع من الشباب الذين صلَّبت الحرب عودهم ونمَّت رغباتهم وألهبتها. إن هؤلاء يريدون أن يكبروا بأي ثمن وبلا توقف. ومن بعدهم يأتي آخرون لديهم الشغف نفسه والرغبات نفسها، وبعد هؤلاء يأتي آخرون لا يجدون مكانًا لهم خارج الجيش. فالمساواة تسمح للجميع بأن يطمحوا، بينما يتكفل الموت بتقديم الحظوظ للطموحات كافة. الموت يُحدث فراغات في الصفوف بلا انقطاع، وهو يفتح باب الخدمة أو يغلقه.

وتوجد في الأصل بين العادات العسكرية والعادات الديمقراطية علاقة خفية تكشف عنها الحرب.

للناس في الديمقراطيات رغبة مشبوبة في امتلاك الخيرات التي يصبون إليها، والتمتع بها بيسر. إن الأغلبية بينهم تعشق المغامرة وتخاف الموت أقل مما تخاف الألم. بهذه الروحية تقود تجارتها وصناعتها، وتحمل هذه الروحية معها إلى ميادين المعارك، وهي التي تحملها على تعريض نفسها طوعًا كي تضمن في لحظة جوائز النصر. ليس هناك من أمجاد ترضي مخيلة شعب ديمقراطي أكثر من المجد العسكري البرَّاق والمفاجئ الذي يتمّ نواله بلا تعب، وحيث لا يجازَف إلّا بالحياة.

هكذا، بينما المصلحة والرغبات تبعد مواطني الديمقراطية عن الحرب، فإن عاداتهم النفسية تعدِّهم لخوضها بصورة جيدة. إنهم يصبحون جنودًا جيدين بمجرد اقتلاعهم من أعمالهم ورفاهيتهم.

وإذا كان السِلمُ مضرًّا على نحو خاص بالجيوش الديمقراطية، فإن الحرب تؤمّن لهم ميزات لا تملكها الجيوش الأخرى أبدًا. وهذه الميزات التي لا تكون ملموسة جدًا في البداية، لن تلبث على المدى الطويل أن تمنحها النصر.

إن الشعب الأرستقراطي الذي يقاتل ضد أُمة ديمقراطية، ولا ينجح في تدميرها منذ المعارك الأولى، يخاطر دومًا وكثيرًا بأن يلقى الهزيمة على يدها.

الفصل السادس والستون

عن الانضباط في الجيوش الديمقراطية

هناك رأي شديد الشيوع، خصوصًا في أوساط الشعوب الأرستقراطية، وهو أن المساواة الاجتماعية المتقدمة التي تسود في الديمقراطيات، تجعل الجندي على المدى الطويل مستقلًا عن الضابط، وهي بهذا تدمر رابطة الانضباط.

وهذا خطأ، فهناك في الواقع نوعان من الانضباط يجب عدم الخلط بينهما.

عندما يكون الضابط نبيلًا والجندي قِنًّا؛ أحدهما الغني والآخر الفقير، ويكون الأول متنورًا وقويًا والآخر جاهلًا وضعيفًا، يسهل عندها إقامة رباط الطاعة الأشد بين الرجلين. فالجندي يخضع للانضباط العسكري، إذا صحَّ التعبير، قبل دخوله الجيش، وبتعبير آخر ليس النظام العسكري سوى تطوير للعبودية الاجتماعية. في الجيوش الأرستقراطية، يتوصل الجندي بسهولة إلى ما يشبه فقدان الإحساس بأي شيء باستثناء أوامر قادته. يتصرف من غير أن يفكر، ينتصر بلا حماسة، ويموت من غير شكوى. وهو في هذه الحال ما عاد إنسانًا، بل حيوانًا شديد الضراوة تمَّ تدريبه على الحرب.

يجب على الشعوب الديمقراطية أن تتخلى عن أمل الطلب من جنودها الطاعة العمياء، التفصيلية، الخاضعة والمتساوية دومًا، التي تفرضها عليهم الشعوب الأرستقراطية بلا عناء. فحال المجتمع لا تعمل أبدًا على تحضيرهم: وهم بذلك يغامرون بخسارة ميزاتهم الطبيعية إذا أرادوا أن يكتسبوا بصورة مُصطنعة الصفات الآنفة. على الانضباط العسكري، عند الشعوب الديمقراطية،

ألا يعطل نبض الروح الحرة، وهو لا يستطيع أن يأمل إلّا توجيهه؛ الطاعة التي يولدها تكون أقل دقة ولكنها أكثر قوة وذكاء. جذورها منغرسة في إرادة الشخص الذي يمارسها؛ لا تستند إلى غريزته وحسب بل إلى عقله. هكذا، فهي غالبًا ما تقوي نفسها بنفسها، بقدر ما أن الخطر يجعل ذلك ضروريًا. إن انضباط الجيش الأرستقراطي يتراخى طوعًا في الحرب، لأن هذا الانضباط يستند إلى العادات التي تزعزعها الحرب. وعلى عكس ذلك، يتقوى انضباط الجيش الديمقراطي أمام العدو، لأن كل جندي يرى حينها بوضوح كبير أن عليه أن يصمت وأن يطيع ليتمكن من إحراز النصر.

إن الشعوب التي أنجزت أهم الأمور المعتبرة من خلال الحرب لم تعرف إلّا الانضباط الذي أتكلم عليه. عند القدماء لم يكن الجيش ليستقبل إلّا الرجال الأحرار والمواطنين الذين يختلفون قليلًا في ما بينهم، واعتادوا أن يتعاملوا بعضهم مع بعض كمتساوين. بهذا المعنى، يمكن القول إن جيوش التاريخ القديم كانت ديمقراطية، مع أنها تأتي من قلب الأرستقراطية، فقد ساد في هذه الجيوش نوع من الآصرة العائلية بين الضابط والجندي. ونقتنع بذلك عندما نقرأ **حياة القادة الكبار** لبلوتارخ، حيث الجنود يكلّمون جنرالاتهم باستمرار وبحرية، وهؤلاء يصغون بطيبة خاطر إلى مخاطبات جنودهم ويردّون عليها. إنهم يقودونهم بالأقوال وقوة المثال أكثر بكثير مما بالضغط والعقاب. نخالهم رفقاء بقدر ما هم قادة.

أنا لا أعرف إذا كان الجنود اليونانيون والرومان قد وصلوا إلى درجة الكمال الروسي نفسها على مستوى تفاصيل الانضباط العسكري، ولكن هذا لم يمنع الإسكندر من اجتياح آسيا، ولم يمنع روما من اجتياح العالم.

الفصل السابع والستون

بعض الاعتبارات بشأن الحرب في المجتمعات الديمقراطية

عندما يتطور مبدأ المساواة ليس في أمة واحدة فقط، بل لدى شعوب عدة متجاورة في الوقت نفسه، وهو ما نراه اليوم في أوروبا، فإن الناس الذين يقطنون في هذه البلدان المختلفة، وعلى الرغم من تنوّع اللغات والعادات والقوانين، يتشابهون في كونهم جميعًا يخافون الحرب، ويتصورون الحب نفسه للسلام[1]. وعبثًا يتسلح الأمراء بالغضب والطموح، إذْ إن نوعًا من التكاسل ورحابة الصدر يهدئهم رغمًا عنهم ويجعل السيف يسقط من أيديهم: وتصبح الحروب بالتالي نادرة.

بمقدار ما تتطور المساواة في بلدان عدة في الوقت نفسه، وتتقدم هذه البلدان نحو الصناعة والتجارة، فإن الذين يقطنون فيها، لا تتشابه ميولهم وحسب، بل تختلط مصالحهم وتتداخل، بحيث لا تستطيع أي أمة أن تُلحق بالأمم الأخرى آلامًا لا ترتد آثارها عليها نفسها، وحيث تنتهي الأمم جميعًا إلى اعتبار الحرب كارثة تكاد تكون مساوية بشدة وطأتها على المنتصر والمهزوم.

---

(1) إن الخشية التي تبديها الشعوب الأوروبية من الحرب لا تعود فقط إلى التقدم الذي حصل على جبهة المساواة. وأعتقد أني لست بحاجة إلى جعل القارئ يلحظ ذلك. ولكن بصرف النظر عن هذا السبب الدائم، هناك أسباب عدة عرضية ولكن قوية جدًا، وأذكر في مقدمها جميعًا، الإرهاق الشديد الذي خلّفته حروب الثورة والإمبراطورية من بعدها.

هكذا، فمن جهة هناك صعوبة جرّ الشعوب إلى التقاتل في الأزمان الديمقراطية ولكن من ناحية أخرى يكاد يكون مستحيلًا أن يتقاتل شعبان بصورة معزولة. فمصالح الجميع متداخلة، وآراؤهم وحاجاتهم متشابهة إلى حد أن ليس لأحدٍ أن يبقى هادئًا عندما يتوتر الآخرون. الحروب تصبح أكثر ندرة. ولكنها عندما تندلع يكون ميدانها أكثر اتساعًا.

إن شعوبًا ديمقراطية متجاورة لا تصبح متشابهة فقط بخصوص بعض القضايا، وكما قلت آنفًا، فإنها تنتهي بأن تغدو متشابهة بشأن جميع القضايا تقريبًا[2].

وإن لتشابه الشعوب في ما يخصُّ الحرب، نتائج شديدة الأهمية.

عندما أسأل نفسي، لماذا كانت الكونفدرالية السويسرية في القرن الخامس عشر تجعل الأمم الأكبر والأقوى في أوروبا ترتجف، بينما نرى في أيامنا أن سلطتها في تناسب دقيق مع سكانها، أجد أن السويسريين أصبحوا شبيهين بكل

---

(2) ولا يتأتى ذلك فقط من كون هذه الشعوب تعيش الحال الاجتماعية نفسها، بل إن هذه الحال الاجتماعية تتصف بأنها تدفع الناس طبيعيًا ليقلدوا بعضهم بعضًا ويتخالطوا.

عندما يكون المواطنون منقسمين إلى طبقات وطوائف مغلقة، فإنهم لا يختلفون فحسب، بعضهم عن بعض، بل كذلك ليس لديهم الميل ولا الرغبة للتشابه. وعلى العكس من ذلك فإن كلًا منهم يحاول أكثر، أن يحافظ على آرائه كاملة وعلى عاداته الخاصة وأن يبقى هو نفسه. وتبقى روح الفردانية بالغة الحيوية.

وأما عندما يكون شعب ما في حال ديمقراطية، لم يبق في وسطه طوائف مغلقة ولا طبقات، ويكون المواطنون متساوين جميعًا في المعارف والملكيات، فإن العقل البشري يسير في الاتجاه المعاكس. إن الناس يتشابهون، وأكثر من ذلك إنهم، بمعنى ما، يتألمون إذا لم يتشابهوا. وبعيدًا عن الرغبة في الحفاظ على ما يمكن أن يكون تفردًا لكل منهم، فهم لا يطلبون أكثر من إضاعته كي يختلطوا بالكتلة العامة، التي تمثل وحدها، بنظرهم، الحق والقوة. إن روح التفرد تكاد أن تكون مدمّرة.

في أزمان الأرستقراطية، يرغب الذين هم بالطبيعة متشابهون، في خلق تمايزات وهمية في ما بينهم. بينما في أزمان الديمقراطية ترى أن الذين لم تجعلهم الطبيعة متشابهين، يطمحون إلى أن يتشابهوا، وهم ينسخون بعضهم بعضًا، بسبب أن عقل كل منهم منجذبٌ دومًا إلى الحركة الإنسانية العامة.

ونلحظ أمرًا ما شبيهًا بين شعب وآخر. فإن شعبين يمرّان بالحال الاجتماعية الأرستقراطية نفسها، سوف يبقيان متمايزين ومختلفين كثيرًا، لأن العقل الأرستقراطي يسعى للتمايز. ولكن لا يمكن شعبين متجاورين أن يكونا في الحال الديمقراطية ذاتها من دون أن يتبنيا سريعًا آراء وعادات شبيهة، إذْ إن العقلية الديمقراطية تدفع بالناس نحو التشابه.

الناس الذين يحيطون بهم، كما أصبح هؤلاء شبيهين بالسويسريين. وعندما أصبح العدد هو القانون الوحيد، بات النصر من نصيب الوحدة العسكرية الأكبر. إن إحدى نتائج الثورة الديمقراطية التي تجري في أوروبا هي أنها أثبتت في كل ميادين المعارك، القوة العددية، وألزمت الأمم الصغيرة بأن تتجنّد مع الكبيرة، أو أن تندرج في إطار سياستها على الأقل.

وكون العدد السبب الحاسم للنصر، نستخلص أن على كل شعب أن يوظّف جهده لاستقدام أكبر عدد ممكن من الرجال إلى ميدان المعركة.

عندما كان بالإمكان أن يجنّد في خدمة العلم ضربٌ من القوات المتفوقة على كل ما عداها، على غرار المشاة السويسرية أو الخيالة الفرنسية في القرن السادس عشر، لم يكن هناك اعتبار لضرورة حشد جيوش كبيرة جدًا، ولكن الوضع ما عاد على هذا النحو منذ أن أصبح كل الجنود متساوين.

إن السبب نفسه الذي يولِّد هذه الحاجة الجديدة يوفر أيضًا وسائل تلبيتها، لأن، كما سبق وقلتُ، عندما يكون الناس جميعًا متشابهين، فهم جميعًا ضعفاء. إن السلطة الاجتماعية بطبيعتها أقوى كثيرًا عند الشعوب الديمقراطية مما هي عليه في أي مكان آخر. إن هذه السلطة في الوقت الذي ترغب تستطيع دعوة جميع السكان الذكور إلى الخدمة، وهي لديها إذًا القدرة على منعهم: وهذا يعني أنه في زمن المساواة، يبدو أن الجيوش تنمو بقدر ما تنطفئ الروح العسكرية.

في الأزمان ذاتها، تتغير طريقة ممارسة الحرب كذلك، مدفوعة بالأسباب نفسها.

يقول مكيافيلي في كتابه الأمير: "أن تستعبد شعبًا يقوده أمير وبارونات، لهو أصعب من استعباد أمة يقودها أمير وعبيد". وإذا وضعنا الموظفين العموميين مكان العبيد كي لا نجرح أحدًا، نصبح أمام حقيقة كبرى قابلة للتطبيق جيدًا في موضوعنا.

يصعب جدًا على شعب أرستقراطي كبير أن يجتاح جيرانه أو أن يتعرض لغزوهم. لن يستطيع غزوهم، لأنه لن يستطيع تجميع كل قواه وإبقاءها طويلًا

مجمعة. وليس بالمستطاع اجتياحه لأن العدو سوف يجد في كل مكان بؤرًا صغيرة للمقاومة توقع به. أنا أقارن الحرب في بلاد أرستقراطية بالحرب في بلاد جبلية: فالمهزومون يجدون في كل لحظة الفرصة للتجمع والصمود في مواقع جديدة.

ويمكن أن يُلاحظ العكس تمامًا عند الأمم الديمقراطية.

فهذه الأمم تستقدم بسهولة قواتها المتاحة إلى ساحة المعركة، وعندما تكون الأمة غنية وكبيرة العدد، تصبح بسهولة غازية؛ ولكن إذا ما لحقت بها هزيمة وتمَّ التوغل في أرضها، يتبقى لها القليل من الموارد، وإذا تمَّ الاستيلاء على عاصمتها ضاعت الأمة. وهذا الأمر يوضح نفسه بسهولة كبيرة: فكل مواطنٍ يكون كفرد شديد العزلة وشديد الضعف، ولا أحد يستطيع الدفاع عن نفسه و/ أو يستطيع أن يقدِّم للآخرين نقطة إسناد. في بلدٍ ديمقراطي ليس هناك من قوي سوى الدولة؛ فبعد الهزيمة العسكرية للدولة، المتمثلة في تدمير جيشها، وبعد شلل سلطتها المدنية جراء سقوط عاصمتها، فإن ما يتبقى حشد بلا نظام ولا قوة تؤهلانه للقتال ضد قوة منظمة تهاجمه؛ وأنا أدرك أن من الممكن تقليل الخطر من خلال إتاحة الحريات، وخلق أشكال من الوجود المناطقية، ولكن هذا العلاج سوف يبقى دومًا قاصرًا.

ليس الأمر فقط أن الشعب لن يريد عندها مواصلة الحرب، بل يُخشى أنه لا يريد حتى المحاولة أيضًا.

ووفق القانون الإنساني الذي تبنته الأمم المتمدنة، ليس من أهداف الحروب المساس بأملاك الناس العاديين، بل الاستيلاء على السلطة السياسية وحسب. ولا يتمُّ تدمير المُلكية الخاصة إلّا عرضًا ومن أجل بلوغ الهدف الآخر.

عندما يتمُّ غزو أمة أرستقراطية بعد إلحاق الهزيمة بجيشها، فإن النبلاء، على الرغم من كونهم الأغنياء في الوقت نفسه، سوف يفضلون وبصورة فردية، مواصلة الدفاع على الاستسلام؛ لأنه إذا بقي المنتصر سيِّدَ البلاد فسوف يلغي سلطة هؤلاء السياسية التي يحرصون عليها أكثر من حرصهم على أملاكهم.

فهم يفضلون إذًا القتال على الفتح، الذي يمثل بالنسبة إليهم الرزء الأكبر، وهم في ذلك يجرّون الشعب معهم، لأن الشعب اعتاد اتباعهم وطاعتهم، ولديه القليل عمليًا ليخسره في الحرب.

في الأمة التي تسيطر فيها المساواة، لا يحظى المواطن إلّا بجزء يسير من السلطة السياسية، وغالبًا ما لا يحظى بشيء منها؛ فالمواطنون جميعهم مستقلون ولديهم أملاك يمكن أن يخسروها، ما يعني أنهم يخشون الغزو أقل والحرب أكثر مما هو الأمر عند الشعب الأرستقراطي. وسوف يكون دومًا من العسير جدًا دفع شعب ديمقراطي لحمل السلاح عندما تكون الحرب على أرضه. ولهذا فمن الضروري إعطاء هذه الشعوب حقوقًا وفكرًا سياسيًا يوحي لكل مواطن بعضًا من المصالح التي تحرك النبلاء في الأرستقراطيات.

يجب على الأمراء والقادة والآخرين في الأمم الديمقراطية أن يتذكروا: ليس هناك سوى الشغف بالحرية والاعتياد عليها، ما يمكّن من مقاومة ناجحة لشغف الرفاه والاعتياد عليه. وفي حال الهزيمة، لا أتخيل أمرًا أصلح للغزو من شعب ديمقراطي لا يملك مؤسسات حرَّة.

في الماضي كان يتم الدخول إلى المعارك بقليل من الجنود. وكانت تجري معارك صغيرة وحصارات طويلة. أما الآن، فتُخاض المعارك الكبرى، وبمجرد التمكن من فتح الطريق وجعله حرًا يجري الاندفاع نحو العاصمة من أجل إنهاء الحرب بضربة واحدة.

يقال إن نابليون هو من ابتدع هذا النظام الجديد. ولكن الأمر لم يكن ليتعلق برجل واحد، كائنًا من كان، في موضوع ابتكار كهذا، فالطريقة التي من خلالها مارس الحرب، أوحتها له حالة المجتمع في زمانه، وقد نجحت لأنها كانت متناسبة على نحو رائع مع هذه الحال، ولأنه كان يضعها موضع تطبيق أول مرة: نابليون هو الأول الذي اجتاز على رأس جيش دروب كل العواصم. لكن خراب المجتمع الإقطاعي هو الذي فتح له هذه الدروب. ومن المسموح به التفكير، في أن لو هذا الرجل الخارق وُلِدَ منذ 300 عام، لما كان قد جنى الثمار ذاتها، أو ربما كان قد انتهج نهجًا آخر.

لن أضيف سوى كلمة تتعلق بالحروب الأهلية، لأني أخشى من أن ينفد صبر القارئ.

إن معظم ما قلته بخصوص الحروب الخارجية ينطبق وبصورة أقوى على الحروب الأهلية. إن الناس الذين يعيشون في البلاد الديمقراطية ليست لديهم عفويًا العقلية العسكرية. إنهم يكتسبونها أحيانًا بعد أن يكونوا قد تمَّ جرّهم رغمًا عنهم إلى ميادين المعارك. ولكن أن ينهضوا جماعيًا من تلقاء أنفسهم، وأن يتعرضوا طوعًا للبؤس الذي تسببه على وجه الخصوص الحرب الأهلية، فهذا رهان لا يلجأ إليه الناس في الديمقراطية أبدًا. وليس هناك إلّا المواطنون الأكثر مغامرة، الذين يرتضون الاندفاع في مغامرة شبيهة، أما أغلبية الشعب فتبقى ساكنة.

وحتى لو أرادت أن تتصرف فلن تتمكن من ذلك بسهولة؛ لأنها لن تجد في داخلها تأثيرات قديمة وعريقة تستطيع أن تستلهمها، ولا قادة معروفين يجمعون المستائين وينظّمونهم ويقودونهم، ولا سلطات سياسية أدنى من السلطة الوطنية تسارع لتساند المقاومة لهذه السلطة مساندة فاعلة.

في الأقطار الديمقراطية القوة الأخلاقية للأغلبية هائلة، وهي تمتلك قوى مادية خارج القياس مع تلك التي يمكن جمعها ضدها. إن الحزب المتربّع على موقع الأغلبية، يتكلم باسمها ويستخدم سلطتها، ينتصر في لحظة وبلا عناء على كل المقاومات الخاصة؛ فهو لا يترك لها فرصة لأن تولد، إنه يسحق بذرتها.

وأولئك الذين من داخل هذه الشعوب، يريدون صنع ثورة مسلحة، لا يملكون من الوسائل سوى الانقضاض المفاجئ للاستيلاء على جهاز السلطة، وهذا ما يتمُ بضربة سريعة وليس من خلال الحرب، لأن من اللحظة التي تجري فيها حرب حقيقية، فإن الحزب الذي يمثّل الدولة يكون واثقًا، تقريبًا، من النصر.

إن الحال الوحيدة التي يمكن أن تولد فيها حرب أهلية، هي عندما ينشقّ الجيش، فيرفع قسم منه راية التمرد بينما يبقى القسم الآخر مواليًا. إن الجيش

يشكل مجتمعًا صغيرًا شديد التماسك والحيوية وقادرًا لفترة ما على الاكتفاء الذاتي. ويمكن الحرب أن تكون دموية لكنها لن تكون طويلة؛ فإما أن يجذب الجيش المتمرد الحكومة نحوه بمجرد استعراض قوته أو من خلال انتصاره الأول، وهكذا تنتهي الحرب، وإما أن ينشب القتال حيث لا يلبث الجيش الذي لا يستند إلى قوة الدولة المنظمة أن يتبعثر أو يتدمر.

نستطيع إذًا أن نقبل كقاعدة عامة، أن الحروب الأهلية في أزمان المساواة تصبح أكثر ندرة وأقصر عمرًا[3].

(3) من الواضح هنا أني أتكلم على الأمم الديمقراطية المركزية، لا على الأمم الديمقراطية الكونفدرالية. ففي الكونفدراليات، بصرف النظر عن الأوهام، تتركز السلطة الموازِنة دائمًا في حكومات الولايات وليس في الحكومة الفدرالية، والحروب الأهلية ليست إلّا حروبًا أجنبية مموهة مقنّعة.

القسم الرابع

في أثر الأفكار والمشاعر الديمقراطية في المجتمع السياسي

بعد أن عرضتُ الأفكار والمشاعر التي توحي بها المساواة، لن أكون قد أتممتُ موضوع هذا الكتاب، إذا لم أُبيِّن في النهاية، التأثير العام الذي تمارسه هذه المشاعر والأفكار نفسها على حكم المجتمعات الإنسانية.

وكي أنجح في ذلك، سوف أكون مضطرًا غالبًا إلى الرجوع أدراجي. كُلِّي أمل بألّا يرفض القارئ أن يتبعني ما دامت الدروب المطروقة سوف تقوده نحو حقيقة جديدة.

الفصل الثامن والستون

المساواة تمنح الناس طبيعيًا الرغبة في المؤسسات الحرة

إن المساواة التي تجعل الناس مستقلّين بعضهم عن بعض، تُكْسبهم العادة والميل لئلا يتبعوا في أعمالهم الخاصة إلّا إرادتهم. إن هذا الاستقلال الكامل الذي يتمتعون به تجاه أقرانهم، في التصرف بحياتهم الخاصة، يؤهلهم لأن يروا بعين مستاءة كل سلطة، ويوحي لهم سريعًا بفكرة الحرية السياسية والتعلق بها. إن الناس الذين يعيشون هذا الزمن، يسيرون إذًا، على منحدر طبيعي يوجههم نحو المؤسسات الحرة. خذوا أحدهم على سبيل المصادفة: سوف تكتشفون، أن من الحكومات المختلفة، تلك التي يتصورها أولًا، والتي يحبها أكثر، هي الحكومة التي انتخب رئيسها والتي يراقب أعمالها.

من كل المفاعيل السياسية التي تولدها المساواة، حب الاستقلال هو أول ما يلفت الأنظار، وتخشاه النفوس الحيية، ولا يمكن القول إنها تخطئ إذ تفعل، لأن للفوضى ملامح أكثر إرعابًا في البلاد الديمقراطية مما هي في سواها. وبما أنه ليس للمواطنين أي تأثير لبعضهم في بعض، ففي لحظة اختفاء السلطة الوطنية التي تلزم كلًا منهم في مكانه، يبدو أن الاضطراب سوف يبلغ مداه فورًا، وأن كل مواطن يحيد من جهته عن الجسم الاجتماعي سوف يجد نفسه قد تحوَّل إلى غبار.

وأنا مقتنع، في أي حال، بأن الفوضى ليست الداء الرئيس الذي يجب أن تخشاه الأزمان الديمقراطية، بل هي أقلّها.

المساواة تُنتج في الواقع نزعتين، واحدة تقود الناس مباشرة نحو الاستقلال ويمكن أن تدفع بهم فجأة نحو الفوضى، والأخرى تقودهم من خلال طريق أطول وأكثر خفية، ولكن أكثر ثقة نحو العبودية.

إن الشعوب ترى بسهولة الطريق الأولى وتقاومها، وتترك نفسها تنجرّ باتجاه الثانية من دون أن تراها، وبالتالي فإن إظهارها مهم على نحو خاص.

بالنسبة إليّ، أنا بعيدٌ عن لوم المساواة على العصيان الذي توحي به، بل إني من أجل هذا امتدحها. إني أُعبّر عن إعجابي عندما أراها تضع في عقل كل إنسان وقلبه هذا المفهوم الغامض وهذا الميل الغريزي إلى الاستغلال السياسي. وهي بذلك تحضِّر الترياق للمرض الذي تولده، وأنا من أجل ذلك أتعلق بها.

الفصل التاسع والستون

عن أن أفكار الشعوب الديمقراطية في موضوع الحكومة مؤيدة بطبيعتها لمركزة السلطات

إن فكرة السلطات الثانوية، الواقعة بين الملك وأتباعه، كانت حاضرة طبيعيًا في مخيّلة الشعوب الأرستقراطية، لأن هذه السلطات كانت تضم في صفوفها أشخاصًا وعائلات. كانت عوامل المحتد والمعارف والثروات تجعل منهم فرائد ومؤهلين للقيادة. ولأسباب نقيضة تغيب هذه الفكرة نفسها طبيعيًا عن أذهان الناس في أزمان المساواة؛ فليس من الممكن إدخالها إلّا افتعالًا، ولا الاحتفاظ بها إلّا بصعوبة، إذْ هم يتصورون، حتى من دون أن يفكروا في الأمر، فكرة سلطة واحدة ومركزية تقود جميع المواطنين بنفسها.

في السياسة كما في الفلسفة وكذلك في الدين، يستقبل عقل الشعوب الديمقراطية الأفكار البسيطة والعامة بانشراح، فهو ينفر من الأنظمة المعقدة ويعجبه أن يتخيل أمة عظمى يشبه المواطنون فيها نموذجًا واحدًا تقودهم سلطة واحدة.

وبعد فكر السلطة الواحدة والمركزية، فإن الفكرة التي تحضر بعفوية شديدة عند الناس في أزمان المساواة، هي فكرة التشريع الموحد. وبما أن كلًّ منهم لا يرى نفسه مختلفًا عن جيرانه إلّا قليًا، فهو يكاد لا يفهم كيف يمكن لقاعدة قابلة للتطبيق على شخص ألا تكون قابلة للتطبيق على الآخرين جميعًا. إن أقل الامتيازات تصدم عقله، وأخف الافتراقات في المؤسسات السياسية للشعب الواحد تجرحه، وتبدو له انتظامية التشريع الشرط الأول للحكم الصالح.

وأجد، على عكس ذلك، أن مفهوم التشريع الموحد المفروض بصورة واحدة على مجموع أعضاء الجسم الاجتماعي، يبدو غريبًا على العقل البشري في الأزمان الديمقراطية. وهو إما أنه لا يستقبله وإما أنه يرفضه.

إن نوازع العقل المتناقضة هذه، من هذا الجانب أو ذاك، تتحول إلى غرائز عمياء وعادات يستحيل التغلّب عليها، وهي التي تقود إلى الأعمال على الرغم من الوقائع الخاصة. وعلى الرغم من التنوع الهائل في العصر الوسيط، كان ممكنًا أحيانًا مصادفة أشخاص متشابهين تمامًا: وهذا لم يمنع المشترع من أن يحدد لكل منهم واجبات متنوعة وحقوقًا مختلفة. وهذا خلافًا لما يجري في أيامنا، حيث تجهد الحكومات من أجل فرض العادات نفسها والقوانين على سكان لم يصلوا درجة التشابه بعد.

بقدر ما تتساوى الأوضاع لدى شعب، يبدو الأفراد أصغر والمجتمع أكبر، وبالأحرى، فإن كل مواطن وقد بات شبيهًا لكل الآخرين، يضيع في الجماعة فلا نعود نرى إلّا الصورة الكبيرة والعظيمة للشعب ذاته.

وهذا ما يعطي الناس، وبصورة طبيعية في الأزمان الديمقراطية، رأيًا ساميًا جدًا باتجاه امتيازات المجتمع، وفكرة شديدة التواضع عن حقوق الفرد. وهم يقبلون بسهولة أن مصلحة المجتمع هي كل شيء، وأن مصلحة الفرد لا شيء. وهم يوافقون برضى كبير على أن السلطة التي تمثل المجتمع تنطوي على قدر من الأنوار والحكمة أكبر من القدر الذي يكتنزه أي من الناس الذين يضمّهم، وأن من واجبه بل حقه أن يأخذ بيد كل مواطن ويقوده.

وإذا أردنا أن نتفحص عن قرب معاصرينا، ونتعمق فنصل إلى جذر آرائهم السياسية، فسوف نجد بعض الأفكار التي عرضتها للتو، وربما نتفاجأ بأن نجد كل هذا الوفاق في صفوف أناس غالبًا ما يتحاربون.

الأميركيون يعتقدون أن السلطة الاجتماعية في كل ولاية يجب أن تنبثق عن الشعب مباشرة. ولكن عندما تنبني هذه السلطة، فإنهم لا يتخيلون أبدًا حدودًا لها، بل يعترفون طوعًا بأن لها الحق في تقرير كل شيء.

أما عن امتيازات خاصة ممنوحة لمدن وعائلات أو أشخاص، فهم قد نسوا حتى الفكرة، فعقلهم لم يتوقع قط أن من الممكن عدم تطبيق القانون نفسه وبصورة واحدة على كل أقسام الولاية الواحدة وعلى كل الناس الذين يسكنونها.

إن هذه الآراء نفسها تنتشر أكثر فأكثر في أوروبا، وهي تتسلل حتى إلى قلب الأمم التي ترفض بقوة شديدة سيادة الشعب. فهذه الأمم تتصور للسلطة مصدرًا مختلفًا عما يتصوره الأميركيون، ولكنها ترى السلطة في الملامح نفسها. فعندها يصبح مفهوم القوة الوسيطة غامضًا وممحوًّا. وفكرة الحق الملازم لبعض الأفراد تتوارى بسرعة عن عقول الناس، وتحتل مكانها بالكامل فكرة الحق الكلّي القدرة، أو فلنقل الوحيد للمجتمع. وتتجذر هذه الأفكار وتنمو بقدر ما تصبح الأوضاع متساوية أكثر والناس متشابهين أكثر؛ فالمساواة تولِّدُ هذه الأفكار التي بدورها تعجِّلُ بتقدم المساواة.

في فرنسا، حيث الثورة التي أتكلم عليها أكثر تقدمًا مما هو عليه الأمر عند أي شعب آخر في أوروبا، استولت هذه الأفكار نفسها على العقول. فلنسمع بانتباه صوت أحزابنا المختلفة، وسوف نرى أن ليس هناك من لا يتبناها. تعتقد غالبيتهم أن الحكومة على خطأ ولكنهم جميعًا يرون أن على الحكومة أن تتصرف بلا توقف وأن تمدَّ يدها إلى كل شيء وحتى أولئك الذين لا يتوقفون عن التناحر بقوة، يتوافقون بشأن هذه النقطة. فوحدة السلطة الاجتماعية وهيمنتها وحضورها الدائم ووحدة القوانين، تشكل الملمح الأكثر قوة الذي يميز كل النظم السياسية المولودة هذه الأيام. إننا نجدها في عمق أكثر الطوباويات غرابة. العقل البشري يتابع أيضًا هذه الصور عندما يحلم.

وإذا كانت الأفكار الشبيهة تحضر عفويًا في أذهان الناس العاديين، فإنها تحضر بصورة طوعية أكثر في مخيّلة الأمراء (هـ).

بينما الحال الاجتماعية القديمة في أوروبا تتبدّل وتنحلّ، نرى السادة يبنون على أساس قدراتهم وواجباتهم معتقدات جديدة؛ لقد فهموا للمرة الأولى أن القوة المركزية التي يمثلون تستطيع، ويجب، أن تدير بنفسها وبصورة موحدة كل الشؤون لكل الناس. إن هذا الرأي الذي، وأنا أجرؤ على قوله، لم يتبلور

إطلاقًا قبل عصرنا من ملوك أوروبا، يخترق الآن عمق ذكاء هؤلاء الأمراء، وهو يقف راسخًا وسط اضطراب كل الآراء الأخرى.

الناس في عصرنا هم أقل انقسامًا بكثير مما نتصوّر؛ إنهم يتصارعون بلا توقف كي يعرفوا لمن سوف تكون السلطة، ولكنهم يتفاهمون بيسر بشأن واجبات السيادة وحقوقها. وجميعهم يفهمون الحكومة على صورة سلطة وحيدة بسيطة سماوية الرعاية وخلاَّقة.

إن كل الأفكار الثانوية في المجال السياسي، متحركة، لكن هذه تبقى ثابتة، لا تتحوّل وهي تشبه نفسها. يتبناها رجال الدولة والإعلاميون، يتلقفها الجمهور بشغف. ويتفق الحكام والمحكومون على مواصلتها بالحمية ذاتها، إنها في المقام الأول، وتبدو كما لو كانت بالفطرة.

إنها ليست وليدة نزوة العقل الإنساني بل هي شرط طبيعي للحال الراهنة للناس.

الفصل السبعون

عن أن مشاعر الشعوب الديمقراطية وأفكارها تتوافق من أجل مركزة السلطة

إذا كان الناس في أزمان المساواة يدركون بيسر فكرة السلطة المركزية الكبيرة، فليس ثمة شك من جهة أخرى أن عاداتهم ومشاعرهم تؤهلهم للاعتراف بسلطة كهذه ودعمها. والبرهان على ذلك يمكن أن يتم بكلمات قليلة، إذ سبق أن أُبديت الأسباب في مكان آخر.

إن الناس الذين يقطنون في البلدان الديمقراطية، ومن حيث إن لا رؤساء ولا مرؤسين لديهم، ولا شركاء عاديين وضروريين، ينطوون طوعًا على أنفسهم فيتأملونها منفردين. وقد وافتني الفرصة لأبرهن عن ذلك طويلًا وبقوة، عندما كان موضوع الفردانية مطروحًا.

إن هؤلاء الناس لا يقتلعون أنفسهم أبدًا من شؤونهم الخاصة من أجل الاهتمام بالشؤون العامة إلّا بجهد. فميلهم الطبيعي ترك هذه الأمور لعناية الممثل الوحيد المرئي والدائم للمصالح العامة، والمتمثل بالدولة.

ليس فقط أنهم لا يملكون الميل الطبيعي للاهتمام بالجمهور، ولكن غالبًا ما ينقصهم الوقت من أجل ذلك. إن الحياة الخاصة في الأزمان الديمقراطية نشطة ومضطربة ومليئة بالرغبات والأشغال إلى حد أنه لا تبقى قوة تقريبًا ولا وقت لكل إنسان من أجل الحياة السياسية.

وأنا لست من ينكر أن من الممكن قهر هذه الميول؛ فهدفي الرئيس في هذا الكتاب هو محاربتها. ما أودّ قوله هو أن هناك قوة خفية تطورها باستمرار في قلوب الناس، ويكفي عدم إيقافها كي تمتلىء بها هذه القلوب.

كما وافتني الفرصة لأبرهن كيف أن الحب المتنامي للرفاه والطبيعة المتحركة للملكية جعلا الشعوب الديمقراطية تخشى الفوضى المادية. إن حب الاستقرار العام يمثل غالبًا الشغف الوحيد السياسي الذي تحتفظ به هذه الشعوب، ويصبح لديها أكثر حيوية وقوة، بينما تضعف وتموت كل أوجه الشغف الأخرى: وهذا ما يؤهل طبيعيًا المواطنين ليعطوا بلا توقف، أو أن يتركوا السلطة المركزية تأخذ حقوقًا جديدة، إذْ إنها تبدو لهم الوحيدة التي لديها المصلحة والوسائل لأن تدفع عنهم الفوضى من خلال الدفاع عن نفسها.

وبما أن ليس هناك في أزمان الديمقراطية من هو مجبر على إعارة قوّته لأقرانه، وليس لأحد الحق في أن ينتظر الدعم الكبير من قرينه، فالكل مستقل وضعيف في الوقت نفسه. هاتان الحالتان اللتان يجب عدم مواجهتهما منفصلتين أو خلطهما، تعطيان المواطن في الديمقراطيات طبائع متناقضة جدًا. استقلال المواطن يجعله ممتلئًا بالثقة والزهو وسط أقرانه، وضعفه يجعله يشعر من وقت إلى آخر بالحاجة إلى عون لا يستطيع انتظاره من أحد لأن الجميع يفتقر إلى الدافع والخبرة. وهو في وضعه الحرج هذا، يتجه طبيعيًا بأنظاره نحو هذا الكائن الهائل الذي يعلو وحيدًا وسط الهبوط العام. ونحوه تقوده الحاجات، وخصوصًا الرغبات، باستمرار، وينتهي بأن ينظر إليه كسند وحيد وضروري للضعف الفردي[1].

---

(1) في المجتمعات الديمقراطية ليس هناك سوى السلطة المركزية التي تعرف بعض الاستقرار وبعض الديمومة في مؤسساتها. كل المواطنين يتحركون بلا انقطاع ويتحولون. ومن طبيعة أي حكومة أن ترغب في توسيع دائرة عملها باستمرار. ومن الصعب جدًا ألّا تنجح مع مرور الزمن لأنها بمفهوم الفكرة الثابتة والإرادة المتصلة تؤثر في أناس يتغير وضعهم وأفكارهم ورغباتهم كل يوم.

ويحصل غالبًا أن يعمل المواطنون لمصلحتها من خارج إرادتهم.

إن الأزمان الديمقراطية أزمان تجريب وتجديد ومغامرات، وهناك دومًا جمع من الناس الملتزمين بمشروع صعب أو جديد يتابعونه على حدة من غير أن يعيروا بالًا لأقرانهم. وهؤلاء يتقبلون كمبدأ عام، =

وهذا يساعد على فهم ما يحصل غالبًا عند الشعوب الديمقراطية، حيث نرى الناس يتحملون بعسر رؤساء يتحملون بدورهم بصبر سيِّدًا لهم، ويبدون في الوقت نفسه فخورين وخدومين.

إن الحقد الذي يحمله الناس ضد الامتياز يزداد بقدر ما تصبح الامتيازات أكثر ندرة وأقل حجمًا إلى حد يمكن معه القول إن الأحاسيس الديمقراطية تلتهب أكثر في الأزمان نفسها التي قلَّما تجد فيها ما يغذيها. ولقد سبق أن شرحت سبب هذه الظاهرة. ليس هناك من عدم مساواة فاقعة تجرح الأنظار عندما تكون الأوضاع كلها غير متساوية، بينما التميز الأصغر يصبح مصدر صدم وسط الانسجام العام. ورؤيته تصبح أقل مدعاة للتحمل بقدر ما يكون التماثل كاملًا. من الطبيعي إذًا أن ينمو حب المساواة باستمرار مع المساواة نفسها، وبقدر ما تلبيه تطوره.

إن هذا الحقد الأبدي والمتأجج أكثر فأكثر والذي يحفز الشعوب الديمقراطية ضد أقل الامتيازات، يشجع بصورة فريدة التمركز التدريجي لكل الحقوق السياسية في يدي الممثل الوحيد للدولة. وكون الحاكم هو بالضرورة وبلا منازع فوق جميع المواطنين، فإنه لا يثير غيرة أي منهم، وكل منهم يعتقد أنه ينتزع من أقرانه كل الصلاحيات التي يمنحها له.

إن إنسان الأزمان الديمقراطية لا يخضع إلّا وهو على مضض شديد لجاره الذي هو قرينه، وهو يرفض أن يعترف له بمعارف تفوق تلك التي لديه، ويرتاب من عدالته، ويرى إلى سلطته بحسد؛ إنه يخشاه ويحتقره ويرغب في إشعاره كل لحظة بتبعيتهما المشتركة للسيِّد نفسه.

= بأن تتدخل السلطة العامة في الشؤون الخاصة. ولكن على سبيل الاستثناء، فكلٌّ منهم يتمنى لو ساعدته السلطة في الشأن الخاص الذي يشغله، ويحاول أن يجذب عمل الحكومة لجانبه، مع رغبة في أن يحجبها عن الآخرين. ولأن عددًا كبيرًا من الناس ينظر إلى عدد كبير من القضايا بهذه الطريقة الخاصة، فإن دائرة السلطة المركزية تتسع من كل جهة وبصورة غير محسوسة، مع أن كلًا منهم يرغب في التضييق عليها.

إن الحكومة الديمقراطية تنمي صلاحياتها إذًا، بمجرد أنها تدوم، فالوقت يعمل لمصلحتها، وكل الحوادث تجلب الفائدة لها، وشغف الأفراد يساعدها، وعلى غير معرفة من المعنيين. ويمكن القول إن المجتمع الديمقراطي يصبح أكثر مركزية كلما صار أقدم عهدًا.

إن كل سلطة مركزية تتبع هذه الغرائز الطبيعية تحب المساواة وتشجعها؛ فالمساواة تسهل الأمور على نحو فريد على سلطة من هذا القبيل وتوسعها وتضمنها.

ويمكن القول إن كل حكومة مركزية تقدس التماثل، فهو يعفيها من فحص ما لا يحصى من التفاصيل التي كان يجب أن تهتم بها، لو كان يجب سنّ قاعدة لكل إنسان، بدلًا من إخضاع الناس غريزيًا للقاعدة نفسها. هكذا، فإن الحكومة تحب ما يحب المواطنون وتكره طبيعيًا ما يكرهون. إن هذا المشترك من المشاعر لدى الأمم الديمقراطية يجمع باستمرار في فكر واحد كل فرد مع الحاكم ويقيم بينهما تعاطفًا خفيًا ودائمًا ويمكن مسامحة الحكومة على أخطائها بشفاعة ميولها، والثقة العامة لا تنفك عنها إلّا قليلًا وسط تجاوزاتها وأخطائها، وتعود إليها من جديد عندما تستدعيها. إن الشعوب الديمقراطية غالبًا ما تكره القائمين على السلطة المركزية، ولكنها تحب دومًا هذه السلطة نفسها (و).

هكذا، وصلت إلى الهدف عبر طريقين مختلفتين. لقد برهنت على أن المساواة توحي للناس بفكرة الحكومة الواحدة المنسجمة والقوية، وها إني أبرهن على أنها تعطيهم الميل لذلك. وباتجاه حكومة من هذا النمط إذًا تتطلع الأمم في أيامنا، أن الميل الطبيعي إلى عقلها وقلبها يقودها إلى ذلك، ويكفيها كي تصل ألّا تكبح نفسها.

وأعتقد أن الاستقلال الفردي والحريات المحلية سوف تكون في العصور الديمقراطية الآتية وليدة الفن. وسوف تكون المركزية شكل الحكم الطبيعي.

الفصل الحادي والسبعون

عن بعض الأسباب الخاصة والطارئة التي تحمل في النهاية شعبًا ديمقراطيًا على مركزة السلطة أو الإعراض عنها

إذا كانت الشعوب الديمقراطية جميعها منجذبة غريزيًا نحو مركزة السلطات، فهي إنما تفعل ذلك بصورة متباينة. وهذا يرتبط بالأوضاع الخاصة التي يمكن أن تطور أو تحد من المفاعيل الطبيعية للحال الاجتماعية، وهذه الأوضاع عدة جدًا، ولن أتكلم إلّا على بعضٍ منها.

عند الناس الذين عاشوا فترة طويلة أحرارًا قبل أن يصبحوا متساوين تقاوم الغرائز التي ولدتها الحرية، بحدود ما، النزعات التي توحي بها المساواة. وعلى الرغم من تنمية السلطة المركزية لامتيازاتها، فإن الأفراد لا يخسرون أبدًا استقلالهم بصورة كاملة.

ولكن، عندما تتطور المساواة عند شعب، ما عرف الحرية، أو ما عاد يعرفها منذ زمن بعيد، كما هو الأمر في القارة الأوروبية، فإن العادات القديمة للأمة تختلط فجأة، بنوع من الانجذاب الطبيعي، مع العادات والعقائد الجديدة التي تولّدها الحال الاجتماعية، فيبدو أن كل السلطات تتدافع من ذاتها نحو المركز، حيث تتراكم بسرعة مذهلة، وتبلغ فجأة الحدود القصوى لقوتها، بينما ينحدر الأفراد في لحظة إلى أدنى درجات الضعف.

إن الإنكليز الذين أتوا منذ ثلاثة قرون، ليؤسسوا في صحارى العالم الجديد مجتمعًا ديمقراطيًا، كانوا معتادين في وطنهم الأم على المشاركة في

الشأن العام. لقد عرفوا نظم التحكيم، وكانت لديهم حرية القول والصحافة والحرية الفردية، وفكرة الحق وتقليد اللجوء إليه. لقد حملوا معهم إلى أميركا المؤسسات الحرة والأخلاق المتينة، ودافعوا عنها ضد تجاوزات الدولة.

لذلك فإن الحرية قديمة بين الأميركيين، لكن المساواة جديدة نسبيًا. ونشهد العكس في أوروبا، حيث كانت المساواة قد أُدخلت من خلال السلطة المطلقة وتحت أنظار الملوك، وكانت قد دخلت عميقًا في عادات الشعوب، قبل أن تكون الحرية قد استوطنت الأفكار.

لقد قلت إن لدى الشعوب الديمقراطية لا تحضر الحكومة طبيعيًا في الذهن إلّا على شكل حكومة وحيدة ومركزية، وأن مفهوم السلطات الوسيطة لم يكن مألوفًا بالنسبة إليها. وهذا ما ينطبق على نحو خاص على الأمم الديمقراطية التي شهدت انتصار المساواة من خلال الثورة العنيفة. إن الطبقات التي كانت تدير الشؤون المحلية قد اختفت فجأة في العاصفة، وأما الجمهور المضطرب فليس لديه بعد، لا التنظيم ولا العادات التي تسمح له بأن يدير هذه الشؤون نفسها، ولا نرى سوى الدولة من يستطيع أن يتصدى لكل تفاصيل الحكم. وتصبح المركزية، بمعنى ما، أمرًا ضروريًا.

ويجب عدم توجيه اللوم إلى نابليون أو مدحه لأنه ركَّز بين يديه المنفردتين كل السلطات الإدارية تقريبًا؛ فبعد الاختفاء السريع للنبالة وللبرجوازية العليا وصلت إليه هذه السلطات من تلقاء نفسها، وكانت صعوبة رفضها توازي صعوبة قبولها بالنسبة إليه. لم يستشعر الأميركيون قط ضرورة كهذه، فهم لم تندلع عندهم ثورة، ومنذ البداية حكموا أنفسهم بأنفسهم، ولم يكن لهم أن يكلفوا الدولة بأن تخدمهم موقتًا كوصيٍّ.

هكذا، فإن المركزة لا تتطور عند شعب ديمقراطي وفق تطور المساواة، فحسب، ولكن أيضًا وفق الطريقة التي تنبني هذه المساواة من خلالها.

في مطلع ثورة ديمقراطية كبرى، وعندما تكون الحرب بين الطبقات المختلفة قد بدأت توًا، يجهد الشعب من أجل مركزة الإدارة العامة في يدي

الحكومة، وذلك من أجل انتزاع الشؤون المحلية من الأرستقراطية، وعند نهاية هذه الثورة ذاتها، يحصل العكس. إذًا نرى بالعادة الأرستقراطية المهزومة تحاول تسليم الدولة إدارة الشؤون كافة لأنها تخشى أدنى طغيان من شعب أصبح صنوها، وغالبًا سيدها.

هكذا، ليست طبقة المواطنين نفسها دائمًا من يحاول أن يزيد من صلاحيات السلطة. فما دامت الثورة الديمقراطية مستمرة، سوف توجد في الأمة دومًا طبقة قوية بالعدد أو الثروة، تحملها أوجه شغفها الخاصة ومصالحها الخاصة كذلك على مركزة الإدارة العامة، وبصورة مستقلة عن الحقد تجاه حكم الجوار، وهو شعور عام ودائم لدى الشعوب الديمقراطية. يمكن أن نلاحظ في زمننا هذا أن الطبقات الدنيا في إنكلترا تعمل بكل قواها على تدمير الاستقلالية المحلية ونقل الإدارة من جميع نقاط محيط الدائرة إلى المركز، بينما الطبقات العليا تبذل جهدها لإبقاء هذه الإدارة نفسها في حدودها القديمة. وأجرؤ على القول إن يومًا سيأتي نرى فيه مشهدًا نقيضًا.

إن ما سبق يوضح لماذا يجب على السلطة الاجتماعية لدى شعب ديمقراطي وصل إلى المساواة من خلال عمل اجتماعي طويل ومؤلم، أن تكون أقوى وأن يكون الفرد أضعف مما هو عليه الأمر في مجتمع ديمقراطي كان فيه المواطنون متساوين منذ البداية، وهذا ما يظهره مثال الأميركيين بصورة أكيدة.

فالناس الذين يقطنون في الولايات المتحدة لم يكونوا قط مفصولين بأي امتيازات. لم يعرفوا إطلاقًا العلاقة المتبادلة بين السيِّد والتابع، وبما أنهم لا يخشون بعضهم بعضًا ولا يتكارهون، فإنهم لا يستشعرون أبدًا الحاجة إلى دعوة الحاكم ليعالج تفاصيل شؤونهم. إن مصير الأميركيين فريد: فقد أخذوا عن الأرستقراطية الإنكليزية فكرة الحقوق الفردية والميل إلى الحريات المحلية. وتمكنوا من المحافظة على هذه وتلك، لأنهم ما اضطروا إلى مقاتلة أرستقراطية.

إذا كانت المعارف تنفع الناس في كل زمان في الدفاع عن استقلالهم فهذا يصحُّ على نحو خاص في الأزمان الديمقراطية. عندما يتشابه جميع الناس، من

السهل تأسيس حكومة واحدة وكليّة القدرة، فالغرائز تكفي. ولكن في الأوضاع نفسها، على الناس أن يتحلّوا بالكثير من الذكاء والعلم والفن من أجل تنظيم وإدامة سلطات ثانوية، وإدامتها وخلق روابط حرَّة قادرة على الصراع ضد الطغيان من دون تدمير النظام.

إن مركزة السلطات والعبودية الفردية تنموان إذًا، لدى الأمم الديمقراطية ليس تبعًا للمساواة وحسب، بل تبعًا للجهل أيضًا.

صحيح أن الحكومة في العصور القليلة الأنوار، تفتقد المعارف غالبًا من أجل تحسين كفاءة طغيانها، وكذلك يفتقدها المواطنون من أجل التخلص من الطغيان. لكن المفعول ليس متساويًا في الاتجاهين.

مهما تكن درجة فظاظة الشعب الديمقراطي، فإن السلطة المركزية التي تقوده ليست محرومة تمامًا من الأنوار، فهي تجذب إليها بسهولة القليل الموجود في البلاد، وعند الحاجة تُستقدم من الخارج. عند أمّة جاهلة وديمقراطية في الوقت نفسه، لا يفتأ أن يظهر سريعًا فرق هائل بين القدرة الفكرية للحاكم وقدرات أتباعه. وهذا يقود إلى مركزة سهلة لكل السلطات بين يدي الحاكم، وتتوسع السلطة الإدراية للدولة باستمرار، لأنه ليس سواها من هو مؤهل للإدارة.

إن الأمم الأرستقراطية، مهما افترضنا فيها من قلة الأنوار، لا تقدّم أبدًا المشهد نفسه، لأن الأنوار فيها تتوزع بصورة شبه متساوية بين الأمير والمواطنين الرئيسين.

لقد وجد الباشا الحاكم في مصر اليوم، شعب هذه البلاد مكونًا من أناس جهلة جدًا ومتساوين جدًا، ومن أجل أن يحكمها استقطب العلم والذكاء الأوروبيين والأنوار الخاصة بالحاكم التي امتزجت بالجهل والضعف الديمقراطي للرعايا، وجعلت المركزية بأقوى تجلياتها ممكنة بلا عناء، واستطاع الأمير أن يحوِّل بلاده إلى منشأة صناعية له وسكان البلاد إلى عمال عنده.

وأعتقد أن المركزة الشديدة للسلطة السياسية تؤدي إلى إثارة المجتمع وإضعاف الحكومة نفسها على المدى الطويل. ولكني لا أنكر أن قوة اجتماعية

ممركزة تستطيع أن تحقق بسهولة، وفي وقت معين ونقطة محددة، إنجازات كبيرة. وهذا صحيح على وجه خاص في الحرب، حيث النجاح يرتبط بالسهولة التي تنُقل فيها كل الموارد وبسرعة إلى نقطة معينة، أكثر مما يرتبط بحجم الموارد ذاتها. في الحرب إذًا، وبشكل رئيس، تشعر الشعوب بالرغبة وغالبًا بالحاجة إلى زيادة صلاحيات السلطة المركزية. إن جميع عباقرة الحرب يحبّون المركزة لأنها تزيد من قوتهم، وكل عباقرة المركزة يحبون الحرب التي تلزم الأمم بأن تجمع كل السلطات في يد الدولة. هكذا، فإن النزعة الديمقراطية التي تحمل الناس على مضاعفة امتيازات الدولة باستمرار، والتضييق على حقوق الأفراد، هي أسرع وأكثر استمرارية عند الشعوب الديمقراطية، التي تتعرض بحكم موقعها أكثر من الآخرين لحروب كبرى ومتكررة، غالبًا ما تضع مصيرها في خطر.

لقد قلتُ كيف أن حب الرفاه والخوف من الفوضى يحملان الشعوب الديمقراطية، لاشعوريًا، على زيادة صلاحيات الحكومة المركزية، السلطة الوحيدة التي تبدو لها قوية بما يكفي وذكية بما يكفي ومستقرة بما يكفي لحمايتها من الفوضى. وأنا بالكاد بحاجة إلى أن أُضيف بأن كل الأوضاع الخاصة التي تنزع إلى جعل دولة مجتمع ديمقراطي مضطربة وعصبية، تقوِّي هذه الغريزة العامة، وتحمل أكثر فأكثر الأفراد على تفضيل استقرارهم على حقوقهم.

الشعب إذًا لا يكون على هذه الحماسة لزيادة صلاحيات السلطة المركزية إلّا عند نهاية ثورة طويلة ودموية، ثورة تكون، بعد أن انتزعت الأملاك من أيدي أصحابها القدماء، قد هزَّت كل المعتقدات، وملأت الأمة بالأحقاد المجنونة والمصالح المتعارضة والفئات المتناحرة، فيتحول الميل نحو الاستقرار إلى شغف أعمى، ويصبح المواطنون عرضة للإصابة بهوس النظام.

لقد تفحصتُ حوادث عدة تتضافر جميعها للمساعدة على مركزة السلطة، ولكني لم أتكلم بعد على ما هو رئيس.

إن أول الأسباب العارضة عند الشعوب الديمقراطية، التي يمكن أن تجذب إلى يدي الحاكم قيادة الشؤون كافة، تتمثل في أصل هذا الحاكم وميوله.

الناس الذين يعيشون أزمان المساواة يحبون طبيعيًا السلطة المركزية ويوسعون طوعًا صلاحياتها. وإذا حصل وكانت هذه السلطة نفسها تمثل بأمانة مصالحهم، وتعيد بدقة إنتاج غرائزهم، فإن الثقة التي يولونها إياها سوف تكون بلا حدود، وهم على اعتقاد بأن ما يعطونه لها إنما يعطونه لأنفسهم.

إن جذب السلطات الإدارية نحو المركز سوف يكون أقل يسرًا وسرعة مع ملوك ما زالوا متمسكين في مكان ما بالنظام القديم الأرستقراطي أكثر مما لو كانوا أمراء جددًا عصاميين، ويشدهم محتدهم وأفكارهم المسبقة وغرائزهم وعاداتهم بصورة وثيقة إلى قضية المساواة. وأنا لا أريد القول إن الأمراء الأرستقراطيي الأصول الذين يعيشون الأزمان الديمقراطية لا يحاولون المركزة أبدًا، بل هم يسعون إليها مثل الآخرين. وميزات المساواة بالنسبة إليهم هي في موقعها تمامًا، لكن التسهيلات أقل، فالمواطنون لا يذهبون باتجاه رغباتهم إلّا بعسر، بدل أن يخفّوا إلى استباق هذه الرغبات. في المجتمعات الديمقراطية تكون المركزة دومًا أكبر بقدر ما يكون الحاكم أقل أرستقراطية: هذه هي القاعدة.

عندما تقود سالة عريقة من الملوك أرستقراطية ما، تكون الأحكام الطبيعية للملك في انسجام كامل مع الأحكام المسبقة الطبيعية للنبلاء، وتتطور بحرية المثالب اللصيقة بالمجتمعات الأرستقراطية، ولا تجد أبدًا علاجها. ويحصل نقيض ذلك عندما يُنَصَّبُ وليد سالة إقطاعية على شعب ديمقراطي. فالأمير يميل كل يوم من خلال تربيته وعاداته وذكرياته نحو المشاعر التي يوحي بها عدم المساواة، بينما الشعب يميل باستمرار، بفضل وضعه الاجتماعي، نحو الأخلاق التي تولدها المساواة. هكذا، يحصل غالبًا أن المواطنين لا يحاولون احتواء السلطة المركزية، ليس لأنها طاغية بالدرجة الأولى بل لأنها أرستقراطية، ويحافظون بحزم على استقلالهم ليس فقط لأنهم يريدون أن يكونوا أحرارًا، بل لأنهم يطمحون إلى أن يكونوا متساوين.

إن ثورة تقلب عائلة ملوك قديمة، لتضع رجالًا جددًا على رأس شعب ديمقراطي، يمكنها أن تضعف مؤقتًا السلطة المركزية؛ ولكنها مهما بدت

فوضوية في البداية، يمكن بلا تردد توقع أن الحصيلة النهائية والضرورية سوف تكون توسيع صلاحيات هذه السلطة نفسها وتأمينها.

إن الشرط الأول والوحيد الضروري لبلوغ مركزة القوة العامة في مجتمع ديمقراطي، هو التعلق بالمساواة أو التظاهر بذلك. هكذا، فإن علم الطغيان الذي كان بالأمس معقدًا جدًا، يصبح أبسط، ويُختزل، إذا جاز التعبير، بمبدأ وحيد.

الفصل الثاني والسبعون

عن كون السلطة الحاكمة راهنًا تقوى في الأمم الأوروبية رغم أن الحكام أقل استقرارًا

إذا أمعنّا التفكير في ما سبق، فسوف نكون متفاجئين وخائفين لرؤية كيف أن كل شيء في أوروبا يبدو مساعدًا إلى ما لا نهاية على تنمية صلاحيات السلطة المركزية، وجعل الوجود الفردي كل يوم أكثر ضعفًا وتبعية وزعزعة.

إن لدى الأمم الديمقراطية في أوروبا جميعها اتجاهات عامة ودائمة من تلك التي تحمل الأميركيين على مركزة السلطات، وفوق ذلك تخضع لجملة من الأسباب الثانوية والعارضة التي لا يعرفها الأميركيون أبدًا. ولعلّه يمكن القول إن كل خطوة تقوم بها باتجاه المساواة تقرِّبها من الطغيان.

يكفي أن نلقي نظرة حولنا وعلى ذواتنا من أجل أن نقتنع بذلك.

خلال الأزمنة الأرستقراطية التي سبقت زمننا، كان حكام أوروبا محرومين، أو هم حرموا أنفسهم حقوقًا عدة ملازمة لسلطتهم. ومنذ 100 عام، وعند أغلب الأمم الأوروبية، كان هناك هيئات أو أفراد شبه مستقلين يديرون العدالة، ويحشدون الجنود ويقومون بأودهم، ويجبون الضرائب، وغالبًا ما يشترعون أو يتولون شرح القانون. ففي كل مكان استعادت الدولة، ولها وحدها، الخاصيّات الطبيعية للسلطة الحاكمة، وفي كل ما يتعلق بالحكومة ما عادت بحاجة إلى وسيط بينها وبين المواطنين، فهي توجههم بنفسها في الشؤون العامة. إني أبعد ما أكون عن لوم مركزة السلطة هذه، فأنا أكتفي بإظهارها.

في الحقبة الزمنية نفسها، كان هناك في أوروبا عدد كبير من السلطات الثانوية التي تمثل المصالح المحلية وتدير شؤونها. إن معظم هذه السلطات المحلية قد اختفى، وجميعها يميل إلى الاختفاء السريع أو الوقوع في التبعية الكاملة. من طرف إلى آخر في أوروبا، تقلّصت امتيازات السادة، وحريات المدن، والإدارات الإقليمية، أو هي في طريقها إلى ذلك.

لقد جرَّبت أوروبا منذ نصف قرن الكثير من الثورات والثورات المضادة التي هزّتها في الاتجاهات المتناقضة. ولكن هذه الحركات كلها تتشابه في نقطة: لقد خلخلت جميعها السلطات الثانوية. امتيازات محلية لم تلغها الأمة الفرنسية في البلدان التي احتلتها سقطت بفضل جهد الأمراء الذين هزموها. لقد رفض هؤلاء الأمراء كل التجديدات التي خلقتها الثورة عندهم، باستثناء المركزة: إنها الشيء الوحيد الذي ارتضوا الاحتفاظ به.

ما أريد قوله هو أن الحقوق المختلفة التي انتُزعت تباعًا في زمننا، من طبقات وهيئات وأناس، لم تستخدم لبناء سلطات ثانوية جديدة على قاعدة أكثر ديمقراطية، بل راحت تتمركز من كل جهة في يد الحاكم. وفي كل مكان استطاعت الدولة أكثر فأكثر، أن تدير بنفسها أصغر المواطنين، وأن تقود كلَّ منهم، وحدها، وفي أصغر الأمور[1].

إن كل المؤسسات الخيرية تقريبًا في أوروبا القديمة كانت في أيدي الأفراد أو الهيئات، وقد باتت كلها بهذا القدر أو ذاك، تابعة للحاكم، وفي عدد من

(1) إن الضعف التدريجي للفرد مقابل المجتمع، عبَّر عن نفسه بألف طريقة، وسوف أسرد من بين أمور كثيرة ما له علاقة بوصايا الإرث.

في البلاد الأرستقراطية، يكنُّون بالعادة احترامًا عميقًا للإرادة الأخيرة للإنسان. وعند شعوب أوروبا القديمة، كان ذلك يصل أحيانًا إلى حدود الخرافة، فالسلطة الاجتماعية، بعيدًا عن صدِّ نزوات المحتضر، كانت تعطي القدرة إلى الأضعف، وتمنحه قوة دائمة.

عندما يكون جميع الأحياء ضعفاء، تكون إرادة الأموات أقل تبجيلًا، فيتمُّ رسم دائرة ضيقة حولها، وإذا خرجت منها يتدخل الحاكم لإلغائها أو ضبطها. في العصر الوسيط، لم يكن لسلطة التوريث حدود أبدًا. عند الفرنسيين في أيامنا، ليس بالمستطاع توزيع التركة بين الأبناء من دون تدخل الدولة؛ فبعد أن تكون قد أدارت الحياة بكاملها، ها هي تريد أن تتحكم في رغبة الإنسان الأخيرة.

البلدان تحت إدارته. إنها الدولة التي باشرت وحدها تقريبًا بإعطاء الخبز للجائعين والمساعدة والمأوى للمرضى، والعمل للعاطلين؛ لقد أصبحت المداوي الوحيد تقريبًا لكل أوجه البؤس.

إن التربية، وكذلك أعمال الرحمة، باتت لدى معظم الشعوب شأنًا وطنيًا؛ الدولة تستقبل وغالبًا ما تأخذ الطفل من ذراعي أمه وتسلِّمه إلى موظفيها؛ إنها من يتكفل بإيحاء المشاعر لكل جيل وبتوفير الأفكار له. الانسجام يسود في الدروس كما في كل شيء آخر. التعدد كما الحرية يتواريان أكثر كل يوم.

ولا أخشى القول إن الدين عند جميع الأمم المسيحية في أيامنا، الكاثوليك كما البروتستانت، مهدد بالوقوع في يدي السلطة، ليس لأن الحكام يحرصون كثيرًا على تحديد العقيدة بأنفسهم، بل لأنهم بذلك يستولون أكثر على إرادة من يشرحها: إنهم ينزعون من الإكليروس ممتلكاتهم، ويحددون لهم معاشًا، ويحوِّلون باتجاههم ولمنفعتهم التأثير الذي يختزنه الكاهن الذي يجعلون منه واحدًا من موظفيهم، وفي الأغلب واحدًا من خدَّامهم، ومن خلاله يلجون إلى أعمق ما في نفس كل إنسان[2].

لكن ليس هذا أيضًا سوى جانب واحد من اللوحة.

ليس فقط أن سلطة الحاكم توسعت في كامل دائرة السلطات القديمة، كما رأينا، بل إنها ما عادت أيضًا كافية لاستيعابها، لذا فهي تفيض من كل جانب وتروح تنتشر في المجال الذي كان مخصصًا حتى الآن للاستقلال الفردي. إن جملة من الأعمال التي كانت بالأمس خارج رقابة المجتمع وبصورة كاملة تخضع لها في أيامنا، بل إن عددها لا ينفك يتزايد.

---

(2) كلما ازدادت صلاحيات السلطة المركزية، ازداد عدد الموظفين الذين يمثلونها. إنهم يشكلون أمة داخل كل أمة. وبما أن الحكومة تسبغ عليهم استقرارها، فهم يحلُّون، أكثر فأكثر، محل الأرستقراطية في كل من هذه الأمم.

في كل مكان تقريبًا في أوروبا، يسيطر الحاكم من خلال طريقتين: يقود جزءًا من المواطنين بالخوف الذي يستشعرونه تجاه موظفيه، ومن ناحية ثانية بالأمل الذي يحدوهم في أن يصبحوا موظفين عنده.

عند الشعوب الأرستقراطية، كانت السلطة الاجتماعية تنحصر عادة في توجيه المواطنين ومراقبتهم بكل ما له علاقة مباشرة ومرئية بالمصلحة الوطنية. وكانت السلطة تدعهم لخيارهم في ما تبقى. عند هذه الشعوب، تبدو الحكومة غالبًا كما لو أنها تنسى أن هناك حدًّا يمكن للأخطاء وأوجه بؤس الأفراد عنده أن تخاطر بالرفاه العام، وأن منع انهيار فرد يمكن أن يكون شأنًا عامًا في بعض الأحيان.

إن الأمم الديمقراطية في عصرنا تميل نحو غلوّ معاكس.

من الواضح أن معظم أمرائنا لا يريدون توجيه الشعب بمجمله وحسب، بل يبدون كما لو كانوا مسؤولين عن الأعمال والمصائر الفردية لأتباعهم، وأنهم باشروا بقيادة كلٍّ منهم وإرشاده في مختلف شؤون حياته وجعله، عند الحاجة، سيدًا رغمًا عنه.

من جهتهم يرى الأفراد السلطة الاجتماعية أكثر فأكثر تحت الضوء نفسه، وهم يدعونها إلى مساعدتهم في جميع حاجاتهم، ويعلقون عليها أنظارهم في كل لحظة كما لو كانت المربي أو المرشد.

وأؤكد أن ليس هناك بلد في أوروبا إلّا وأصبحت فيه الإدارة العامة، ليس فقط أكثر مركزة، بل أكثر ميلًا إلى التمحيص والغوص في التفاصيل؛ ففي كل مكان تدخل أكثر من السابق في الشؤون الخاصة، وتحل على طريقتها أمورًا أكثر وأصغر، وتضع نفسها كل يوم أكثر إلى جانب كل شخص ومن حوله أو فوقه من أجل مساعدته أو نصحه أو زجره.

في السابق كان الحاكم يعيش من مردود أراضيه أو من عائد الضرائب. وما عاد الأمر اليومَ على هذا النحو بعد أن نمت حاجاته مع نمو قوته. في أوضاع الأمس، حين كان الأمير يفرض ضريبة جديدة، يتم اللجوء اليوم إلى القرض. وشيئًا فشيئًا تصبح الدولة مدينةً معظم الأغنياء، وتمركز بين يديها رؤوس أموال كبيرة، كما أنها تجتذب رؤوس الأموال الصغيرة بطريقة أخرى.

تجذب الدولة من هم أقل قدرة بطريقة مختلفة فبقدر ما يختلط الناس وتتساوى الأوضاع، تتوافر للفقير موارد وأنوار ورغبات أكثر وهو يتصور فكرة

لتحسين وضعه ويحاول تحقيقها عن طريق التوفير. والتوفير يولد كل يوم عددًا لا يحصى من رؤوس الأموال الصغيرة وهي ثمار بطيئة ومتتالية للعمل، وتنمو بلا توقف. ولكن العدد الأكبر منها يبقى غير منتج إذا بقي مبعثرًا. وهذا ما قاد إلى ولادة مؤسسة خيرية سوف تصبح قريبًا، إذا لم أخطئ، واحدة من أكبر مؤسساتنا السياسية. فرجال خيِّرون تصوروا فكرة جمع مدّخرات الفقراء واستخدامها. في بعض البلدان بقيت هذه الجمعيات الخيرية مستقلة تمامًا عن الدولة، ولكن في الأغلب الأعظم منها تسعى بوضوح للاختلاط بالدولة، وهناك بلدان حلّت الحكومات فيها محل الجمعيات وباشرت بمهمة مركزة ضخمة في مكان واحد، والعمل من خلال أيديها هي فقط، على تثمير التوفير اليومي لملايين العاملين.

وهكذا، فإن الدولة تجذب نحوها مال الأغنياء من خال الاقتراض، وتتصرف كما تشاء بمال الفقراء من خلال صناديق التوفير. فبالقرب منها، وبين يديها، ثروات البلاد تتقاطر بلا توقّف؛ إنها تتراكم بقدر ما تصبح المساواة في الأوضاع أفضل؛ وليس لدى الأمة الديمقراطية سوى الدولة من يوحي بالثقة للأفراد، وهي وحدها التي تبدو لهم على شيء من القوة والديمومة[3].

هكذا، فالحاكم لا يكتفي بتوجيه الثروة العامة، بل يدخل نفسه أيضًا في الثروات الخاصة؛ إنه رئيس كل مواطن وغالبًا سيِّده، وأكثر من ذلك، يجعل من نفسه معتمده وحافظ ماله.

السلطة المركزية لا تملأ بمفردها الدائرة الكاملة السلطات القديمة، فتوسعها وتتجاوزها فحسب، بل تتحرك فيها بخفة أكثر، وبقوة واستقلالية أكثر مما كانت تفعل في الماضي.

إن حكومات أوروبا جميعها حسَّنت في زماننا، وبصورة هائلة، علم الإدارة؛ إنها تقوم بالكثير من الأمور، وتقوم بكل أمرٍ بنظام أكبر، وبسرعة، وتكلفة أقل؛

(3) فمن ناحية نرى الميل إلى الرفاه يزداد باستمرار، والحكومة تستولي أكثر فأكثر على مصادر هذا الرفاه. وهكذا يسير الناس بطريقتين مختلفتين نحو العبودية. فالميل نحو الرفاه يصرفهم عن الانشغال بالسلطة، وحب الرفاه يضعهم، أكثر فأكثر في حال شديدة من التبعية تجاه الحاكمين.

ويبدو أنها تغتني باستمرار من كل المعارف التي أخذتها من الأفراد. إننا نرى أمراء أوروبا كل يوم يحتفظون بمندوبيهم في حال من التبعية أشد، ويستنبطون أساليب جديدة لتوجيههم عن قرب ولمراقبتهم بعناء أقل. الحكومة تمركز عملها في الوقت الذي تزيد من صلاحياتها: سبب مزدوج للقوة.

عندما نتفحّص بنية السلطة القضائية لدى معظم الأمم الأوروبية سابقًا، يلفتنا أمران: استقلال هذه السلطة واتساع صلاحياتها.

لم تكن المحاكم تبتُّ تقريبًا كل النزاعات بين الأفراد فحسب، بل إنها قامت في عدد كبير من الحالات بدور الحَكَم بين الفرد والدولة.

وأنا لا أريد الكلام هنا على الصلاحيات السياسية والإدارية التي اختلستها المحاكم في بعض البلدان، بل على الصلاحيات القضائية التي كانت لديها في كل البلدان. وقد كان عند جميع شعوب أوروبا، ولا يزال، الكثير من الحقوق الفردية، التي تتعلق في معظمها بحق المُلْكية العام، وموضوعة بحماية قاضٍ، ولم تكن الدولة لتستطيع المساس بها من دون إذنه.

إن هذه السلطة شبه السياسية هي التي ميَّزت أساسًا محاكم أوروبا من جميع ما عداها، لأن كل الشعوب عرفت القضاة، ولكنها كلها، لم تمنحْ القضاة قط الامتيازات ذاتها.

إذا تفحصنا الآن ما يجري لدى الأمم الديمقراطية الأوروبية التي نسميها حرَّة، كما عند الشعوب الأخرى، نرى عند الجميع، إلى جانب هذه المحاكم، أن هناك أخرى أكثر تبعية، هدفها الخاص هو أن تقرر استثنائيًا بشأن المسائل الخلافية التي يمكن أن تنشأ بين الإدارة العامة والمواطنين. لقد تُرك للسلطة القديمة استقلالها، ولكن مع تضييق صلاحياتها والميل أكثر فأكثر لجعلها حَكَمًا بين المصالح الخاصة.

إن عدد المحاكم يزداد باستمرار كما تزداد صلاحياتها. والحكومة تزداد تملصًا كل يوم أكثر من الالتزام بجعل سلطة أخرى تحقق رغباتها وحقوقها. وهي لا تستطيع الاستغناء عن القضاة، ولذا فهي تريد على الأقل، اختيار

قضاتها ووضعهم دائمًا تحت التصرف، ما يعني أنها تضع بينها وبين الأفراد صورة العدالة أكثر مما تضع العدالة نفسها.

هكذا لا تكتفي الدولة أبدًا بأن تجذب إليها الشؤون كافة، بل تتوصل أيضًا وأكثر فأكثر إلى بتّها بنفسها بلا رقابة ولا مراجعات[4].

وهناك لدى الأمم الأوروبية الحديثة سبب مهم، مستقل عن تلك الأسباب التي أشرت إليها، وهو يساهم باستمرار في توسيع عمل الحاكم أو يزيد من صلاحياتها، وما كان الناس منتبهين له بما فيه الكفاية. هذا السبب يتمثل في تطور الصناعة الذي شجّعه تقدم المساواة.

الصناعة تجمع عادة الناس في المكان نفسه، وتقيم بينهم علاقات جديدة ومعقدة، وتعرِّضهم لحالات فجائية من البحبوحة والبؤس، يمكن أن يكون الاستقرار العام خلالها عُرضة للتهديد. ويمكن أن تهدد هذه الأعمال صحة، بل حياة من يستفيدون منها أو يتعاطونها. وهكذا فإن الطبقة الصناعية بحاجة إلى التنظيم والمراقبة والضبط أكثر من الطبقات الأخرى، ومع هذا، من الطبيعي أن تزداد صلاحيات الحكومة.

إن هذه الحقيقة قابلة للتطبيق بوجه عام، ولكن إليكم ما ينطبق بوجه خاص على الأمم الأوروبية.

في العصور التي سبقت زمننا، كانت الأرستقراطية تمتلك الأرض، وكانت قادرة على الدفاع عنها. فالملكية العقارية كانت محاطة بالضمانات، وأصحابها تمتعوا باستقلالية كبيرة، وهذا ما خلف قوانين وعادات عرفت الديمومة على الرغم من تقسيم الأرض وتدمير النبلاء. وفي أيامنا، ما زال ملّاك الأراضي والمزارعون، من بين كل المواطنين، هم مَن يتملصون بيُسر أكبر من رقابة السلطة الاجتماعية.

---

(4) بشأن هذا الموضوع، هناك في فرنسا مغالطة فريدة. فعندما تنشأ دعوى بين الإدارة وفرد ما، يتم رفض عرض الموضوع للفحص على القاضي العادي، والسبب كما يقال هو عدم الخلط أبدًا بين السلطة الإدارية والسلطة القضائية؛ كما لو لم يكن يجري الخلط بين السلطتين وبالطريقة الأكثر خطورة واستبدادية، من خلال منح الحكومة حق القضاء والإدارة في الوقت نفسه.

في هذه الأزمنة الأرستقراطية نفسها، حيث توجد كل مصادر تاريخنا، كانت للملكية المنقولة أهمية ضئيلة، وكان أصحابها ممتهنين وضعفاء. وكان الصناعيون يشكلون طبقة استثنائية وسط العالم الأرستقراطي. وبما أنهم لم يحظوا قط برعاية مضمونة، فهم لم يكونوا محميين، وغالبًا ما لم يكونوا قادرين على حماية أنفسهم.

وهكذا دخل في العادات اعتبار الملكية الصناعية سلعة من طبيعة خاصة، لم تكن إطلاقًا تستحق الاحترام نفسه، ولا الضمانات نفسها التي للمُلكية بوجه عام، وأن الصناعيين كطبقة صغيرة على حدة في النظام الاجتماعي، كان لاستقلالهم قيمة قليلة، ويجب تركه لأهواء الأمراء التنظيمية. وفي الواقع إذا راجعنا قوانين القرون الوسطى، سوف يفاجئنا أن نرى في عصور الاستقلال الفردي هذه، كيف كانت الصناعة دائمًا منظمة من الملوك، حتى في أدق تفاصيلها. وبصدد هذه المسألة كانت المركزية نشطة وتفصيلية بالقدر الذي استطاعت أن تكونه.

منذ ذلك الوقت، حصلت ثورة كبرى في العالم؛ فالملكية الصناعية التي لم تكن سوى بذرة، تطورت وهي تغطي أوروبا؛ الطبقة الصناعية توسعت واغتنت من بقايا جميع الطبقات. لقد نمت عددًا وثروةً، ومن حيث الأهمية، إنها تنمو بلا انقطاع، وكل الذين لا ينتمون إليها تقريبًا يرتبطون بها على الأقل بجانب من الجوانب. وبعد أن كانت طبقة استثنائية يمكن أن تصبح الطبقة الرئيسة، وبمعنى ما الطبقة الوحيدة؛ لكن الأفكار السياسية التي ولدتها في السابق ما زالت موجودة. وهذه الأفكار والعادات لم تتغير قط، فهي عريقة وتجد نفسها في تناغم تام مع الأفكار الجديدة وعادات الناس العامة في أيامنا.

إن الطبقة الصناعية لا تزيد أبدًا حقوقها مع ازدياد أهميتها. وهي لا تصبح أقل تبعية عندما تصبح أكثر عددًا، بل على العكس، يبدو أنها تحمل الاستبداد إلى داخلها وهو يتسع بقدر ما هي تتطوّر[5].

(5) تأييدًا لذلك سوف أسرد بعض الوقائع. في المناجم توجد المصادر الطبيعية للثورة الصناعية. وبقدر ما كانت الصناعة تتطور في أوروبا ويصبح إنتاج المناجم مصلحة عمومية أكثر، ويصبح استقلالها =

وبقدر ما تصبح الأمة صناعية أكثر، تستشعر حاجة أكبر إلى الطرقات والأقنية والمرافئ والأشغال الأخرى التي لها صفة شبه عامة، فتسهِّل الحصول على الثروات، وبقدر ما تصبح أكثر ديمقراطية يواجه الأفراد صعوبة أكبر لإنجاز أعمال كهذه، والدولة في وضع أفضل لإنجازها. وأنا لا أخشى التأكيد أن النزعة الظاهرة لجميع الحكام في عصرنا، هي أن يتحملوا وحدهم عبء تنفيذ مشاريع شبيهة، وبهذا يحصرون السكان في نطاق أضيق من التبعية.

ومن ناحية أخرى، بقدر ما تنمو قوة الدولة وتزداد حاجاتها، فإنها تستهلك قسمًا متزايدًا باستمرار من المنتوجات الصناعية التي تنتجها عادة في موانئها ومشاغلها. وهكذا، ففي كل مملكة يصبح الملك هو الأكبر بين الصناعيين؛ فهو يجذب ويستبقي في خدمته عددًا هائلًا من المهندسين والمعماريين والميكانيكيين والحرفيين.

وهو ليس الأول فقط بين الصناعيين، بل يميل إلى أن يصبح أكثر فأكثر رئيس أو سيِّد كل الصناعيين الآخرين.

وكما أن المواطنين أصبحوا أكثر ضعفًا عندما أصبحوا أكثر مساواة، فهم لا يستطيعون شيئًا في الصناعة من دون مشاركة. ولكن السلطة العامة تريد بطبيعة الحال وضع أطر المشاركة هذه تحت رقابتها.

يجب الاعتراف بأن هذه الأشكال من التكوينات الجماعية التي تُسمى روابط، تكون أقوى وتوحي بالخشية أكثر مما يمكن أن يوحي به الفرد، هي أقل

= أصعب بسبب تقسيم الأملاك المتأتي من المساواة، فإن معظم الحكّام طالب بحق امتلاك جوف المناجم والرقابة على الأعمال فيها. وهذا ما لم نَرَه قط بالنسبة إلى أنواع الملكيات الأخرى.

إن المناجم التي كانت ملكيات فردية خاضعة للالتزامات ذاتها وتتمتع بالضمانات ذاتها الخاصة بالأملاك العقارية الأخرى، باتت جزءًا من المجال العام. فالدولة هي من يستغلها أو يوكلها لمن يرغب. والملاّك باتوا مستثمرين، يستمدون حقوقهم من الدولة. وأكثر من ذلك فإن الدولة تطالب في كل مكان تقريبًا بسلطة توجيههم، فهي ترسم لهم القواعد، وتفرض الأساليب، وتخضعهم للرقابة العادية. وإذا قاوموا فهناك محكمة إدارية تتولى تجريدهم من حق الاستثمار. وتتولى الإدارة العامة نقل حقهم في الامتياز إلى آخرين؛ هكذا فإن الحكومة لا تملك المناجم فقط بل إنها أيضًا تحتفظ بمستثمريها في قبضتها.

ولكن كلما تطورت الصناعة، يزداد استغلال المناجم القديمة، ويتم فتح مناجم جديدة، ويرتفع عدد العاملين فيها. وفي كل يوم يوسع الحكام مجالهم تحت أقدامنا ويملأونه بخدامهم.

من الأفراد تحمّلًا للمسؤولية أعمالها، ولذا يبدو منطقيًا أن يُترك لكل منها استقلال عن السلطة أقل مما يعملُ به تجاه الأفراد.

وبما أن الحكّام يميلون إلى العمل وفق الرغبات التي تلائمهم، فليس لدى الشعوب الديمقراطية سوى الروابط التي يمكن المواطنين من خلالها مقاومة السلطة المركزية. ولذا فإن السلطة لا تنظر بعين الرضى إلى الروابط الخارجة عن هيمنتها؛ وما تجدر ملاحظته، أن لدى الشعوب الديمقراطية ينظر المواطنون إلى هذه الروابط التي يحتاجون إليها فعلًا، بشعور خفي من الخوف والغيرة يمنعهم من الدفاع عنها. إن قوة هذه الجمعيات الخاصة وصمودها وسط الضعف وعدم الاستقرار العام، يدهشانهم ويقلقانهم ويجعلانهم غير بعيدين عن اعتبار الاستخدام الحر لقدراتها الطبيعية، كما لو كانت امتيازات خطرة.

إن كل هذه الروابط التي تولد في أيامنا، هي بمنزلة أشخاص جدد لم يتكفّل الزمن بتكريس حقوقهم، وهم يلجون الحياة في مرحلة ما زالت فكرة الحقوق الخاصة ضعيفة، وحيث السلطة الاجتماعية بلا حدود، وبالتالي ليس مفاجئًا أن تفقد هذه الروابط حريتها عند الولادة.

عند شعوب أوروبا كافة، هناك بعض الروابط التي لا يمكن أن تُشكَّل إلّا بعد أن تكون الدولة قد فحصت لوائحها وسمحت بوجودها. وفي العديد من البلدان، يُبذل جهد لتشمل هذه القاعدة الروابط كافة، وبإمكاننا أن ندرك بسهولة إلى أين يقود نجاح مشروع كهذا.

وإذا كان للحاكم الحق الكامل في السماح، ضمن بعض الأحوال، بروابط من كل نوع، فهو لن يتأخر في المطالبة بحق مراقبتها وتوجيهها حتى لا تستطيع أن تحيد عن القاعدة التي فرضها عليها. وبهذه الطريقة، بعد أن تكون الدولة قد وضعت في خانة التبعية لها، كل أولئك الذين يرغبون في الترابط، تضع أيضًا في الحال ذاتها كل أولئك الذين أصبحوا في الروابط، أي ما يعني تقريبًا كل الناس الذي يعيشون في أيامنا.

إن الحكام يمتلكون أكثر فأكثر ويوظفون في خدمتهم الجزء الأكبر من هذه القوة الجديدة التي خلقتها الصناعة في زماننا في العالم. الصناعة تقودنا، وهم يقودونها.

وأنا أُعلِّق الكثير من الأهمية على ما قلته للتو، ويعذبني الخوف من أن أكون قد أسأتُ إلى فكرتي من خلال الرغبة في إيضاحها على نحوٍ أفضل.

وإذا وجد القارئ أن الأمثلة الداعمة لكلامي غير كافية أو أنه أُسيء اختيارها، وإذا كان يرى أني بالغت أحيانًا بشأن تقدم السلطة الاجتماعية، أو أني على عكس ذلك بالغت في حصر الدائرة التي ما زال يتحرك فيها استقلال الأفراد، فإني أرجوه أن يترك الكتاب لحظة وأن يتفحص بدوره وبنفسه الأمور التي حاولت أن أُبيّنها له. فليفحص بانتباه ما الذي يجري كل يوم داخلنا وخارجنا. فليسأل جيرانه، وليتأمل نفسه. وأكون قد أخطأت جديًا، إذا لم يتوصل وبلا مرشد، ومن خلال طرق أخرى إلى النقطة التي أردت أن أقوده إليها.

سوف يدرك أن المركزة خلال النصف القرن المنصرم، نمت بألف طريقة مختلفة. إن الحروب والثورات والفتوحات خدمت تطورها، وإن كل الناس عملوا على تنميتها، وخلال هذه المرحلة نفسها تعاقبوا وبسرعة مذهلة على رأس الأعمال، وتغيّرت أفكارهم ومصالحهم وأوجه شغفهم إلى ما لا نهاية، ولكنهم جميعًا أرادوا المركزة بطريقة ما. ووسط هذه الحركة الفريدة في الوجود والأفكار، وحدها غريزة المركزية بقيت نقطة الثبات.

وعندما يكون القارئ قد تفحص هذا التفصيل من الشؤون الإنسانية ويرغب في رؤية اللوحة الكبرى بمجملها، سوف يجد نفسه في حالٍ من الاندهاش.

فمن جهة نجد أن الأسر الأكثر رسوخًا قد اهتزت أو تدمرت، وأن الشعوب، من كل جهة، تتخلص بقوة من سلطة قوانينها؛ إنها تحدُّ من سلطة أسيادها وأمرائها أو تدمرها؛ وكل الأمم التي ليست في ثورة تبدو على الأقل قلقة ومتوترة، تحركها روح التمرد نفسه. ومن جهة أخرى، وفي هذا الوقت نفسه المترع بالفوضى وعند هذه الشعوب المتمردة نفسها، نرى السلطة

الاجتماعية تزيد من صلاحياتها بلا توقف؛ إنها تصبح أكثر مركزية ومبادرة، وأكثر إطلاقًا واتساعًا. إن المواطنين يجدون أنفسهم في لحظة تحت رقابة الإدارة العامة وهم منجذبون بصورة غير محسوسة، كما لو على غير معرفة منهم على أن يضحُّوا أمامها كل يوم بمساحات جديدة من استقلالهم الفردي. وهؤلاء الناس أنفسهم، الذين يقبلون من وقت إلى آخر عرشًا أو يمرغون ملكًا عند أقدامهم، ينحنون أكثر فأكثر وبلا مقاومة أمام أدنى رغبات مندوبي السلطة.

وهكذا إذًا، يبدو أن هناك ثورتين تجريان في أيامنا، ذلك في اتجاهين متعاكسين: واحدة تضعف السلطة باستمرار وأخرى تقوّيها بلا توقف. ولم تبدُ السلطة في أي حقبة أخرى من تاريخنا أضعف أو أقوى مما هي عليه الآن.

ولكن عندما نأتي أخيرًا لنتأمل عن قرب حال العالم، نرى أن هاتين الثورتين مرتبطتان بقوة، وأنهما تنطلقان من المنبع نفسه، وبعد أن تعرفا مجريين مختلفين سوف تقودان الناس إلى المكان نفسه.

وأنا لا أخشى أيضًا من أن أكرر للمرة الأخيرة ما سبق وقلته أو أشرت إليه في مواقع عدة من هذا الكتاب: يجب الحذر من الخلط بين موضوع المساواة نفسها والثورة التي تتولى استكمال إدخالها إلى الحال الاجتماعية وإلى القوانين. وهنا يكمن سبب كل الظواهر التي تدهشنا.

إن كل السلطات السياسية القديمة في أوروبا، الكبيرة منها والأقل أهمية، قد تأسست في أزمان الأرستقراطية، وكانت تمثل أو تدافع بشكل أو بآخر عن مبدأ اللامساواة والامتياز. ومن أجل إلزام الحكومة بالحاجات والمصالح الجديدة التي توحي بها المساواة المتصاعدة، توجب على أناس عصرنا قلب السلطات القديمة أو ضبطها. وهذا ما دفعهم إلى القيام بثورات، وأوحى إلى عدد كبير منهم بهذا الميل الوحشي إلى الفوضى والاستقلال المتولد من الثورات مهما كان موضوعها.

لا أعتقد أن بلدًا واحدًا في أوروبا شهد تطور المساواة من دون أن يسبق ذلك أو يعقبه بعض التغيرات العنيفة في أحوال المَلكية والأفراد. ومجمل هذه

التطورات تقريبًا كانت مصحوبة بكثير من الفوضى والتفلّت، لأنها كانت من صنع الفئة الأقل تمدينًا في الأمة ضد الفئة الأكثر تمدينًا.

ومن هنا خرجت النزعتان المتناقضتان اللتان شرحتهما سابقًا. فما دامت الثورة الديمقراطية لا تزال مشتعلة، فإن الناس المشغولين بهدم السلطات الأرستقراطية، يبدون مسكونين بروح الاستقلال الواسع. وبقدر ما يصبح انتصار المساواة أكملَ، يستسلمون شيئًا فشيئًا للغرائز الطبيعية التي ولدتها المساواة ويقوون السلطة الاجتماعية ويمركزونها. لقد أرادوا أن يكونوا أحرارًا نشدانًا للمساواة، وبقدر ما تستقر المساواة بمساعدة من الحرية، تصبح الحرية أصعب منالًا بالنسبة إليهم.

هاتان الحالتان لم تكونا أبدًا متتاليتين. لقد أظهر آباؤنا كيف كان الشعب يستطيع أن ينظم طغيانًا واسعًا داخله، في الوقت نفسه الذي يتخلص من سلطة النبلاء ويهزم قوة الملوك مجتمعة، مبيّنًا للعالم كيف يتم انتزاع الاستقلال وفقدانه في الوقت نفسه.

إن أُناس زماننا يلاحظون أن السلطات القديمة تنهار من كل جهة، ويرون التأثيرات القديمة التي تموت، وكل الحواجز التي تسقط؛ وهذا ما يربك تقدير من هم الأكثر نباهة. فلا يشُد انتباههم إلّا الثورة الهائلة التي تجري تحت أنظارهم، والاعتقاد بأن الجنس البشري سوف يهيم إلى الأبد في الفوضى. ولو فكروا في النتائج النهائية لهذه الثورة لتصوروا مخاوف أخرى.

بالنسبة إليّ، أعترف بأني لا أثق بروح الحرية التي يبدو أنها تحرِّك معاصريَّ. أرى جيدًا أن الأمم في أيامنا مصطخبة، ولكني لا أرى بوضوح أنها ليبرالية، وأخشى عند الخروج من هذه الاضطرابات التي تهزُّ التيجان، أن يجدَ الملوكُ أنفسهم أقوى من ذي قبل.

الفصل الثالث والسبعون

عن الطغيان الذي يجب أن تخشاه الأمم الديمقراطية

لاحظت في أثناء إقامتي في الولايات المتحدة أن حالًا اجتماعية ديمقراطية شبيهة بحال الأميركيين، يمكنها أن تقدّم تسهيلات فريدة لنشوء الطغيان، ورأيت عند عودتي إلى أوروبا كيف أن معظم أمرائنا كانوا قد استخدموا أفكارًا ومشاعر وحاجات ولدتها الحال الاجتماعية نفسها من أجل توسيع دائرة سلطتهم.

هذا ما قادني إلى الاعتقاد بأن الأمم المسيحية سوف تنتهي بالخضوع لقمع شبيه بذلك الذي أثقل كاهل عدد من شعوب التاريخ القديم.

إن تفحصًا أكثر تفصيلًا للموضوع، وخمسة أعوام من التأمل لم تقلّلا من مخاوفي.

لم نرَ في العصور الماضية ملكًا مطلقًا وقويًا إلى حدٍّ أن يدير بنفسه، ومن دون مساعدة السلطات الثانوية، كل أجزاء إمبراطورية كبرى. لم يكن بين الحكّام من حاول، ومن دون تمييز، إخضاع رعاياه لجميع تفاصيل قاعدة واحدة، أو إنه نزل إلى جانب كل منهم ليفرض عليه الوصاية والتوجيه. إن فكرة مشروع كهذا لم تخطر قط في ذهن الإنسان، وإذا حصل وتصورها، فإن عدم كفاية الأنوار، ونواقص الأساليب الإدارية، وخصوصًا العقبات الطبيعية التي كانت تمثلها اللامساواة، كانت كفيلة بأن تعطل سريعًا مخططًا بهذا الاتساع.

نرى أن في أزمان القوة العظمى للقياصرة، بقيت الشعوب المختلفة التي سكنت العالم الروماني محافظة على تقاليدها وتنوع عاداتها. وعلى الرغم من

خضوعها للحاكم الواحد، فإن معظم المقاطعات كانت تُدار بنفسها، وكانت مليئة بالبلديات القوية والنشيطة. ومع أن حُكم الإمبراطورية كان ممركزًا في أيدي الإمبراطور بمفرده، وأنه بقي الحكم في كل شيء عند الحاجة، فإن تفاصيل الحياة الاجتماعية والوجود الفردي كانت تخرج، عادة عن سيطرته.

صحيح أنه كان للأباطرة سلطة هائلة، لا ثقل مكافئ لها، وهي قوة كانت تسمح لهم بأن يمارسوا ميولهم بحرية غرائبية، وأن يستخدموا لتلبيتها القوة الكاملة للدولة. وقد حدث أن استغلوا غالبًا هذه السلطة كي ينتزعوا من مواطن أملاكه أو حياته: كان طغيانهم يرمي بثقله الهائل على بعض الناس، ولكنه لم يكن ليمتد فيشمل عددًا كبيرًا؛ كان يتعلق بعدد من القضايا الكبرى الرئيسة ويهمل الباقي، وكان طغيانًا عنيفًا ومحدودًا.

ويبدو أن الطغيان لو استحكم في الأمم الديمقراطية في أيامنا لاتخذ صفات أخرى: فسوف يكون أكثر شمولًا وأقل عنفًا، وسوف يحط من قدر الناس من دون أن يعذبهم.

في أزمان الأنوار والمساواة، لا أشك أن الملوك استطاعوا بيسر أكبر جمع السلطات العامة كافة، في أيديهم منفردين، والدخول بصورة اعتيادية وعميقة في دائرة المصالح الخاصة، بأكثر مما فعله أي من ملوك العصور القديمة. ولكن هذه المساواة نفسها التي تيسر الاستبداد تخفف منه. ولقد رأينا كيف أن الناس بقدر بما يصبحون أكثر تشابهًا وتساويًا، تصبح الطبائع العامة أكثر إنسانية ورقّة. وعندما لا تكون لأي مواطن سلطة كبيرة أو ثروات ضخمة، فإن الاستبداد يفتقد، بمعنى ما، المسرح والمناسبات. ولأن كل هذه الثروات قليلة، فأوجه الشغف منضبطة والمخيّلة محدودة والمتع بسيطة. إن هذا الاعتدال العام يهدِّئ الحاكم نفسه، ويلجم ضمن حدود الاندفاع الفوضوي لرغباته.

وبمنأى عن هذه الأسباب المأخوذة من طبيعة الحال الاجتماعية نفسها، بإمكاني أن أضيف أسبابًا كثيرة أخرى أستقيها من خارج موضوعي، ولكني أريد أن أبقى داخل الحدود التي وضعتها لنفسي.

إن الحكومات الديمقراطية بإمكانها أن تصبح عنيفة وشرسة في بعض لحظات الغليان والمخاطر الكبرى. ولكن هذه الأزمات ستكون نادرة وعابرة.

عندما أفكر بالمشاعر البسيطة للناس في أيامنا، وفي رخاوة طبائعهم، وفي اتساع معارفهم، وفي نقاء دينهم، وفي طلاوة أخلاقهم وفي اجتهادهم وتنظيمهم، وفي التحفظ الذي يبدونه في مقام الرذيلة أو الفضيلة، فأنا لا أخشى أن يجدوا في رؤسائهم مستبدين بل أوصياء (ز).

وأعتقد إذًا، أن نمط القمع الذي يهدد الشعوب الديمقراطية لن يشبه في شيء ما سبقه في العالم، ولن يستطيع معاصرونا أن يروا صورته في ذكرياتهم. وأنا أبحث بنفسي عبثًا عن عبارة تعيد بدقة إنتاج الفكرة وتحتويها، فكلمات الاستبداد والطغيان القديمة لا تلائمها أبدًا؛ الأمر جديد، ويجب العمل على تحديده ما دمت لا أستطيع إعطاءه مُسمًى.

أريد أن أتخيل تحت أي ملامح جديدة يمكن للطغيان أن يتبلور في العالم: إني أرى حشدًا لا يحصى من الناس المتشابهين والمتساوين يدورون بلا توقف حول أنفسهم من أجل أن يحصلوا على ملذات صغيرة مبتذلة يحشون بها أرواحهم. وإذا أُخذ كل منهم على حدة، فهو كالغريب عن مصير الآخرين جميعًا: أولاده وأصدقاؤه الحميمون يشكلون بالنسبة إليه الجنس البشري؛ أما عن مواطنيه، فهو إلى جانبهم ولكنه لا يراهم؛ يلمسهم ولا يحس بهم أبدًا؛ لا يوجد إلّا بنفسه ولنفسه فقط، وإذا كانت بقيت له عائلة، فبالإمكان القول على الأقل إنه لم يبق له وطن.

فوق هؤلاء ترتفع سلطة هائلة ووصيّة تتكفل وحدها بتأمين متعهم والسهر على مصيرهم. إنها سلطة مطلقة، تفصيلية منتظمة، متحوطة وناعمة. إنها أشبه بالسلطة الأبوية، تستهدف تحضير الناس لسنّ النضج، ولكنها على عكس ذلك تسعى إلى تثبيتهم في طفولة لا فكاك منها؛ إنها تحب أن يستمتع المواطنون شرط ألّا يفكروا إلّا بالاستمتاع. إنها تعمل طوعًا على إسعادهم شرط أن تكون الفاعل الوحيد والحكم الوحيد. وهي تقوم على أمنهم، وتدرك حاجاتهم وتؤمنها، وتيسر متعهم وتقود أعمالهم الرئيسة، وتدير صناعتهم،

وتنظم مواريثهم وتقسم تركاتهم؛ فعلامَ لا تنتزع منهم بالكامل قلق التفكير وضنك الحياة؟

وهكذا، فهي في كل يوم تجعل استخدام الخيار الحرّ أقل نفعًا وأكثر قدرة، وتحصر عمل الإرادة في فضاء أصغر، وتجعل المواطن يتقاعس يومًا بعد يوم عن استخدام قدراته. لقد أعدّت المساواة الناس لكل هذه الأمور، وأهلتهم لتحملها، غالبًا لاعتبارها صنيعًا حسنًا.

وبعد أن يكون الحاكم قد أمسك بقوة وبكل فرد بين يديه وأعاد عجنه على هواه، يمدُّ ذراعه إلى المجتمع بأكمله، فيغطي مساحته بشبكة من القواعد الصغيرة المعقدة، الدقيقة والمتساوية، والتي من خلالها لا تستطيع العقول الأكثر أصالة والأرواح الأكثر قوة أن تبرز وتتجاوز الجمهور. إنه لا يكسر الإرادات بل يوهنها، يحنيها ويوجهها؛ إنه نادرًا ما يدفع إلى العمل ولكنه يعارض باستمرار المبادرة إلى العمل، وهو لا يهدم أبدًا ولكنه يمنع الخلق؛ إنه لا يستبد أبدًا بل هو يزعج ويضغط ويثير الأعصاب، ويطفئ الجذوة ويبلِّدُ، ويدفع كل أمة إلى أن تكون قطيعًا من البهائم الخائفة والدؤوبة، وتكون السلطة راعيًا لها.

ولقد اعتقدت دومًا أن هذا النمط من العبودية المنظمة، الناعمة والهادئة التي رسمتُ لوحتها يمكن لها أن تنسجم، بأفضل مما نتصور مع بعض أشكال الحرية الخارجية، وأنه لن يكون من المستحيل عليها أن تقوم حتى في ظل سيادة الشعب.

يعتمل لدى معاصرينا شعوران قويان متناقضان: إنهم يشعرون بالحاجة إلى أن يُقادوا، وبالرغبة في أن يكونوا أحرارًا. وحيث ليس بمستطاعهم تدمير أي من هاتين الغريزتين النقيضتين، فإنهم يجهدون لتلبيتهما معًا. إنهم يتخيلون سلطة واحدة وصيَّة، كليَّة القدرة ولكن منتخبة من قبل المواطنين. إنهم يدمجون المركزية بسيادة الشعب، وهذا ما يعطيهم بعض الانفراج. يعزون أنفسهم بكونهم تحت الوصاية، بسبب من كونهم قد اختاروا بأنفسهم الأوصياء عليهم. كل فرد منهم يتحمل قيده لأنه يرى أن من يقيده ليس فردًا ولا طبقة، بل هو الشعب الذي يمسك بطرف السلسلة.

في هذا النظام، يخرج المواطنون من التبعية للحظة، ليحدّدوا سيّدهم، ثم يدخلونها من جديد.

هناك في أيامنا أناس كُثر، يعتادون بيسر شديد على هذا النوع من المساومة بين طغيان الإدارة وسيادة الشعب، ويعتقدون أن ضمانة حقوق الأفراد تكون كافية عندما تمنحها سلطة وطنية. إن هذا لا يرضيني، فطبيعة السيِّد تهمني أقل كثيرًا من الطاعة.

ولكني لا أنكر أن دستورًا كهذا يبقى أفضل بما لا يقاس من ذلك الذي بعد أن ركَّز السلطات كافة يضعها في يدي رجل واحد أو هيئة غير مسؤولة. ومن بين جميع الأشكال المختلفة التي يمكن أن يتخذها الطغيان الديمقراطي، سوف يكون هذا الشكل الأكثر سوءًا.

عندما يكون الحاكم منتخبًا أو خاضعًا لمراقبة قريبة من هيئة تشريعية منتخبة فعلًا ومستقلة، فإن القمع الذي يمارسه ضد الأفراد يمكن أن يكون أشد وطأة أحيانًا؛ ولكنه قمع أقل إذلالًا، لأن كل مواطن يواجه الإزعاج والشعور بالعجز، يمكنه، وهو يطيع، أن يتصور أنه لا يخضع إلّا لنفسه، وأنه في سبيل واحدة من رغباته، إنما يضحي بالرغبات الأخرى.

كما أفهم أيضًا، أنه عندما يكون الحاكم ممثلًا للأمة ومُرتهنًا لها، فإن الإمكانات والحقوق التي نأخذها من كل مواطن لا تخدم رئيس الدولة فقط، بل تفيد الدولة نفسها، كما أن الأفراد يجنون بعض الثمار من التضحية التي قدموها إلى لجمهور على حساب استقلالهم.

إن خلق تمثيل وطني في بلاد شديدة المركزية، هو بمنزلة تقليل من الشر المترتب على المركزية هذه، ولكنه ليس تدميرًا لهذا الشر.

هكذا نحفظ بهذه الطريقة قدرة الفرد على التدخل في الشؤون الأكثر أهمية، ولكننا نضعفها بالقدر نفسه في نطاق الشؤون الصغيرة والخاصة، وننسى أن خطورة استبعاد الناس تبرز في التفاصيل. ومن جهتي قد أكون مدفوعًا إلى الاعتقاد بأن الحرية أقل ضرورة في الشؤون الكبرى منها في الشؤون الصغرى، لو تيقّنت أن جانبًا منها يكون على حساب الآخر.

إن الخضوع في الشؤون الصغيرة يتبدّى كل يوم ويشعر به جميع المواطنين بلا تمييز. وهو لا يدفعهم إلى اليأس أبدًا، ولكنه يعاكسهم باستمرار ويحملهم على التخلي عن استخدام إرادتهم. إنه يطفئ شيئًا فشيئًا عقولهم ويؤرق أرواحهم، بينما الطاعة التي لا تكون واجبة إلّا في عدد قليل من المناسبات الخطرة جدًا، والنادرة جدًا، لا تُظهر العبودية إلّا من البعيد ولا تثقل إلّا على بعض الناس. عبثًا تكلفون هؤلاء المواطنين الذين جعلتموهم شديدي التبعية للسلطة المركزية، أن يختاروا من وقت إلى آخر ممثلي هذه السلطة. إن هذا الاستخدام المهم، ولكن القصير والنادر، لحرية الاختيار، لن يمنعهم من أن يفقدوا شيئًا فشيئًا القدرة على التفكير والإحساس والتصرف بروح المبادرة، فيهبطون إلى أدنى من مستوى الإنسانية.

وأضيف أنهم سيصبحون قريبًا عاجزين عن ممارسة هذا الامتياز الكبير والوحيد المتبقي لهم. إن الشعوب الديمقراطية التي أدخلت الحرية إلى المجال السياسي، في وقت رفعت منسوب الطغيان في المجال الإداري، وجدت نفسها أمام مفارقات شديدة الغرابة. فمن أجل إدارة الدولة بأسرها، توكل إلى هؤلاء المواطنين صلاحيات هائلة؛ إنها تجعل منهم بالتواتر، دُمىً للحاكم وأسيادًا له؛ إنهم أكثر من ملوك وأقل من بشر. وبعد أن تكون قد استهلكت أنظمة الانتخاب المختلفة من دون أن تجد واحدًا يلائمها، نراها تندهش وتبحث أكثر، كما لو أن الشر الذي تلاحظه لم يرتبط بدستور البلاد أكثر مما ارتبط بالجسم الانتخابي.

في الواقع، من الصعب التصور كيف أن أناسًا تخلوا بالكامل عن عادة تسيير أمورهم بأنفسهم، يمكنهم أن ينجحوا باختيار من يجب أن يقودهم. وليس من الممكن إقناع أحد بأن حكومة ليبرالية قوية وعاقلة يمكن أن تكون ثمرة انتخابات شعب من الخدم.

إن دستورًا يكون جمهوريًا في الرأس وملكيًا متطرفًا في الأطراف، بدا لي دائمًا مِسخًا جهيضًا. إن عيوب الحكّام وحماقة المحكومين لن تلبث أن تقود إلى الخراب. والشعب المرهق من ممثليه ومن نفسه، سوف يخلق مؤسسات حرَّة أكثر، أو يعود للجلوس عند أقدام سيّد واحد (ح).

الفصل الرابع والسبعون

استكمالًا للفصول السابقة

أعتقد أن من الأسهل إقامة حكومة مطلقة وطاغية لدى شعب يعيش أوضاع المساواة، أكثر مما هو الأمر لدى شعب آخر، وأن حكومة كهذه لدى شعب كهذا، لن تقمع الناس وحسب، بل ستنزع من كلٍّ منهم أيضًا على المدى الطويل العديد من الصفات الإنسانية الرئيسة.

الطغيان يبدو لي مبعثًا للخشية في الأزمان الديمقراطية.

وأعتقد أني كنتُ سأحبُّ الحرية في سائر الأزمان، ولكني أميل إلى عشقها في الزمن الذي نحيا.

إني مقتنع من جهة أخرى بأن جميع أولئك الذين يحاولون، في الأزمان التي ندخلها، إقامة السلطة على الامتياز والأرستقراطية سوف يخفقون في زمننا. ليس هناك من حاكم حصيف وقوي بما يكفي ليؤسس طغيانًا من خلال تجديد التمايزات الدائمة في صفوف رعاياه. وليس هناك من مشرّع عاقل وقوي يستطيع أن يحافظ على مؤسسات حرَّة، إذا لم يعتمد المساواة مبدءًا أوّلَ ورمزًا.. يجب إذًا على كل معاصرينا الذين يرغبون في تأمين الاستقلال والكرامة لأقرانهم أن يظهروا كأصدقاء للمساواة؛ الوسيلة الوحيدة الكريمة ليبدوا كذلك هي أن يكونوا كذلك فعلًا. إن نجاح مشروعهم المقدس مرتبط بذلك.

هكذا، ليست المسألة أبدًا إعادة بناء مجتمع أرستقراطي، بل هي استيلاد للحرية من قلب المجتمع الديمقراطي حيث أراد الله لنا أن نعيش.

هاتان الحقيقتان الأوليتان تبدوان لي بسيطتين، واضحتين وخصبتين، وتدفعاني طبيعيًا لتفحص أي نوع من الحكومات الحرة يمكن أن يقوم لدى شعب تساوت أوضاعه.

يترتب على الدستور نفسه في الأمم الديمقراطية، وعلى حاجات الأمم ذاتها، أن سلطة الحاكم لديها يجب أن تكون أكثر انسجامًا وتمركزًا واتساعًا وعمقًا وقوة مما هي عليه في مكان آخر. المجتمع فيها، وبصورة طبيعية، هو أكثر فعالية وقوة، والفرد أكثر تبعية وضعفًا: وهكذا يزيد فعل المجتمع ويتراجع فعل الفرد بالضرورة.

يجب عدم توقع أن تكون دائرة الاستقلال الفردي على ما كانت عليه من اتساع في البلاد الأرستقراطية. ثم إن هذا ليس مما يتمناه المرء، لأن لدى الأمم الديمقراطية غالبًا ما يُضحى بالمجتمع على مذبح الفرد، وبرفاه الأكثرية في سبيل عظمة بعض الناس.

ومن الضروري والمرغوب فيه في الوقت نفسه أن تكون السلطة المركزية التي تقود شعبًا ديمقراطيًا نشطة وقوية. ليس المطلوب أبدًا جعلها ضعيفة وبليدة، بل المطلوب منعها من الاستغلال الخاطئ لمرونتها وقُوتها.

إن أكثر ما كان يساهم في ضمان استقلال الأفراد في الأزمنة الأرستقراطية، هو أن الحاكم لم يكن وحده القائم على حكم المواطنين وإدارتهم، لقد كان مضطرًا إلى التخلي عن جزء من هذه الرعاية لأعضاء في الأرستقراطية، بحيث إن السلطة الاجتماعية المقسّمة دومًا، لم تكن لتستطيع أبدًا أن تلقي على كل فرد بثقلها كاملًا وبالطريقة نفسها.

ليس الأمر أن الحاكم لم يكن يعمل كل شيء بنفسه فحسب، بل إن معظم الموظفين الذين كانوا يتصرفون نيابة عنه، مستمدين سلطتهم من محتدّهم وليس منه، لم يكونوا باستمرار طوع بنانه. لم يكن بإمكانه استيلادهم أو تدميرهم في كل لحظة وفق نزواته، ولا إخضاعهم جميعًا، بالطريقة نفسها، إلى تفاصيل رغباته. وهذا ما كان لا يزال يضمن استقلال الأفراد.

أفهم جيدًا أنه لا يمكن، في أيامنا، اللجوء إلى الأسلوب ذاته، وإني أرى أساليب ديمقراطية تحلُّ محلَّها.

وبدلًا من إعطاء الحاكم، منفردًا، كل السلطات الإدارية التي تؤخذ من الهيئات والنبلاء، بالإمكان إعطاء جزء منها، مؤقتًا، لهيئات ثانوية تتشكل من مواطنين عاديين؛ بهذه الطريقة فإن حرية الأفراد تكون مضمونة أكثر، من دون المس بالمساواة.

الأميركيون الذين لا يقيمون وزنًا للكلمات مثلنا، احتفظوا بتسمية "مقاطعة" للإشارة إلى أكبر تقسيماتهم الإدارية، ولكنهم استبدلوا جزئيًا هيئتها القيادية بمجلس للمقاطعة.

وأنا أوافق من دون عناء أن في زمن المساواة، كما هو زمننا، يصبح من غير العادل والمعقول تنصيب موظفين وراثيين. وليس هناك ما يمنع من استبدالهم، بحدود ما، بموظفين منتخبين. إن الانتخاب ذريعة ديمقراطية تؤمن استقلال الموظف تجاه السلطة المركزية، مثلما بل أكثر مما تستطيع فعله الوراثة عند الشعوب الأرستقراطية.

إن البلدان الأرستقراطية تعجُّ بالأفراد الأغنياء والمؤثرين الذين لا يعرفون الاكتفاء بأنفسهم، وليس من السهل قمعهم ولا حتى سرًّا، وهؤلاء يُبقون السلطة في التقاليد العامة للاعتدال والمحافظة.

وأعرف جيدًا أن البلاد الديمقراطية لا تنطوي وبصورة عفوية على أناس من هذا القبيل، ولكن من الممكن إيجاد أقران لهم بصورة مصطنعة.

أعتقد جازمًا أن ليس بالإمكان أن نؤسس أرستقراطية جديدة في العالم؛ ولكني أعتقد أن المواطنين العاديين إذا اتحدوا، بإمكانهم أن يصبحوا أثرياء ومؤثرين وأقوياء جدًا، وبكلمة واحدة أرستقراطيين.

بهذه الطريقة سوف نحظى بالعديد من الميزات السياسية الكبرى للأرستقراطية باستثناء مخاطرها ومظالمها. إن رابطة سياسية، صناعية، تجارية

أو حتى علمية أو أدبية، تعني مواطنًا متنورًا وقادرًا لا يمكن إخضاعه بسهولة ولا قمعه في الظل، وهو من خلال الدفاع عن حقوقه الخاصة ضد متطلبات السلطة، إنما ينقذ الحريات العامة.

في الأزمنة الأرستقراطية، يرتبط كل إنسان دائمًا بطريقة وطيدة بمواطنيه، فهو لا يمكن أن يلحقه أذى من دون أن يخفَّ الآخرون لمساعدته. في أزمان المساواة يكون الفرد معزولًا بصورة طبيعية، فهو لا أصدقاء وراثيين له يستطيع أن يطلب تعاونهم، ولا طبقة يستطيع أن يضمن تأييدها، وبالتالي يسهل تهميشه، بل دوسه بالأرجل من دون عقاب. في أيامنا هذه، ليس للمواطن الذي يتعرض للقمع من وسيلة للدفاع عن نفسه سوى من خلال التوجه إلى الأمة بأكملها، وإذا صمَّت أذنيها عنه فإلى البشرية جمعاء، ومن أجل أن يفعل ذلك ليس لديه من وسيلة سوى الصحافة. هكذا، فإن حرية الصحافة أكثر قيمة بما لا يقاس عند الأمم الديمقراطية مما هي عليه عند الأمم الأخرى، وهي وحدها التي تشفي معظم الأمراض المتولدة من المساواة؛ فالمساواة تعزل الناس وتضعفهم، لكن الصحافة تضع إلى جانب كلٍ منهم سلاحًا شديد القوة، يستطيع الأضعف والأكثر عزلة استخدامه. إن المساواة تنتزع من كل فرد سند الأقربين، لكن الصحافة تسمح له بأن يدعو إلى مساعدته كل مواطنيه وكل أقرانه. لقد عجَّلت المطبعة بتقدم المساواة، وهي كانت من أبرز مصحّحي أخطائها.

أعتقد أن الناس الذين يعيشون زمن الأرستقراطيات يستطيعون، إذا اقتضت الضرورة، تجاوز موضوع حرية الصحافة، وهذا ما لا يستطيعه سكان البلاد الديمقراطية. ومن أجل ضمان الاستقلال الشخصي لهؤلاء، لا أعتمد على الجمعيات السياسية الكبرى، ولا على الصلاحيات البرلمانية ولا على إعلان سيادة الشعب. إن كل هذه الأمور تتصالح، إلى حد ما، مع العبودية الفردية ولكن هذه العبودية لا يمكن أن تكون كاملة إذا ما كانت الصحافة حرَّة. الصحافة وبشكلٍ ساطع هي الأداة الديمقراطية للحرية.

سوف أقول ما يشبه ذلك عن السلطة القضائية.

إن في جوهر السلطة القضائية أن تهتم بمصالح الأفراد وأن تركز أنظارها على أمورٍ صغيرة تُعرض أمامها. ومن جوهر هذه السلطة أنها لا تأتي من تلقاء نفسها لنجدة من يتعرض للقمع، ولكنها تكون باستمرار في تصرف الأكثر تواضعًا بينهم. ومهما يكن ضعيفًا فهو يستطيع دومًا أن يجبر القاضي على الإصغاء إليه والاستجابة له. ويتعلق ذلك ببنية السلطة القضائية.

إن سلطة كهذه، قابلة للتطبيق على نحو خاص وفق حاجات الحرية، في زمن حيث عينُ الحاكم ويده، تدخلان باستمرار في أصغر تفاصيل الأعمال البشرية، وحيث الأفراد الذين هم أضعف من أن يدافعوا عن أنفسهم، كما أنهم معزولون إلى حد أنهم لا يستطيعون الاعتماد على مساعدة أقرانهم. لقد كانت قوة المحاكم في كل زمان الضمانة الأكبر التي يمكن أن تقدم إلى استقلال الأفراد، ويصحُّ ذلك بوجه خاص في العصور الديمقراطية، إذْ إن حقوق الأفراد ومصالحهم فيها، تكون في خطر دائم إذا لم تكبر السلطة القضائية وتتسع بقدر ما تتساوى الأوضاع .

إن المساواة توحي للناس بميول عدة شديدة الخطورة على الحرية، ويجب على المشترع أن يبقي عينه مفتوحه عليها، وسوف لن أُذكِّره إلّا بالرئيسة منها.

إن الذين يعيشون في الأزمان الديمقراطية لا يفهمون بسهولة جدوى وأشكال السلطة، ويشعرون تجاهها بشيء من التعالي الغريزي. لقد أفصحتُ في مكان آخر عن الأسباب. إن الأشكال تثير احتقارهم، وغالبًا ما تثير حقدهم. وبما أنهم لا يتطلعون في العادة إلّا إلى متع سهلة وراهنة، فإنهم يندفعون بقوة نحو موضوع رغباتهم، ومن شأن أي تأخير في تلبيتها أن يحبطهم. أن هذا المزاج الذي ينقلونه إلى الحياة السياسية ينفّرهم من الأشكال التي تعيقهم، أو توقفهم كل يوم دون بعض من أهدافهم.

هذا العائق الذي يراه أهل الديمقراطية في الأشكال هو ما يجعلها على هذه الدرجة من النفع للحرية؛ ففضلها الرئيس هو وقوفها حاجزًا بين القوي والضعيف، بين الحاكم والمحكوم، لجم الأول وإعطاء الآخر فرصة تَبينِ أمره. تكون الأشكال أكثر ضرورة بقدر ما يكون الحاكم أكثر نشاطًا وقوة، والأفراد

أكثر كسلًا ووهنًا. فالشعوب الديمقراطية هي طبيعيًا أكثر من الشعوب الأخرى حاجة إلى الأشكال. وهي أقل احترامًا لهذه الأشكال بطبيعة الحال. وهذا ما يستحق أن يُمنح اهتمامًا جديًا.

ليس هناك ما هو أكثر تعسًا من الاستعلاء الفارغ لمعظم معاصرينا تجاه القضايا المتعلقة بالشكل؛ فأصغر أسئلة الشكل اكتست في أيامنا أهمية لم تكن لها حتى الآن، والعديد من القضايا الكبرى للإنسانية تتعلق بها.

أعتقد أنه إذا كان متاحًا لرجال الدولة في الأزمنة الأرستقراطية أن يمتهنوا الأشكال ويتعالوا عليها بلا عقاب أحيانًا، فإن على الذين يقودون الشعوب اليوم أن يتعاملوا باحترام مع أقل الأشكال أهمية، وعدم إهمالها إلّا تحت وطأة ضرورة قاهرة. في ظل الأرستقراطيات كانت هناك خرافات بشأن الأشكال، ويجب أن تكون لدينا عبادة مستنيرة وواعية لها.

هناك غريزة أخرى طبيعية وخطرة جدًا لدى الشعوب الديمقراطية، وهي التي تحملهم على احتقار الحقوق الفردية وقلّة الاحتفاء بها.

على وجه العموم يهتم الناس بحق ما ويظهرون تجاهه الاحترام بسبب أهميته أو بسبب ألفة الاستخدام الطويل. إن الحقوق الفردية التي نراها لدى الشعوب الديمقراطية هي بالعادة قليلة الأهمية وحديثة العهد وقليلة الاستقرار، وهذا ما يعني أنه تجري التضحية بها غالبًا بلا عناء، ويتم انتهاكها غالبًا من دون شعور بالإثم.

ولكن، يحصل أنه في الوقت ذاته ولدى هذه الأمم، ذاتها حيث الناس يستخفون بحقوق الأفراد، أن تتسع حقوق المجتمع طبيعيًا وتتقوى؛ أي يصبح الناس أقل تعلقًا بالحقوق الفردية في الوقت الذي يصبح الدفاع عن القليل الذي تبقى والحفاظ عليه أكثر ضرورة.

هذا إذًا في الأزمان الديمقراطية التي نحن فيها، حيث يجب على الأصدقاء الحقيقيين للحرية وكرامة الإنسان، أن يكونوا متأهبين باستمرار لمنع السلطة الاجتماعية من التضحية بخفة بحقوق الأفراد في سبيل تنفيذ

مخططاتها العامة. ليس هناك من مواطن مغمور في هذا الزمن إلى حد أنه لا تترتب على اضطهاده آثار خطيرة، أو حقوق فردية قليلة الأهمية إلى حدٍّ يسمح بتركها للتصرف الاعتباطي. والسبب بسيط: فعندما يغتصب الحق الشخصي لفرد في زمن حيث الروح الإنسانية مشبعة بأهمية وقداسة هكذا حقوق، فإن الإساءة لا تشمل سوى المتضرر مباشرة. ولكن اختراق حق مماثل في أيامنا يشكل إفسادًا للأخلاق الوطنية، ويضع في دائرة الخطر المجتمع بأكمله، لأن فكرة هذا النوع من الحقوق ذاتها، تميل عندنا باستمرار إلى أن تكون مشوّهة ومضمحلّة.

وهناك بعض العادات، وبعض الأفكار وبعض المثالب التي تختص بها حال الثورة، ولا يمكن ثورة طويلة الأمد إلّا أن تولّدها وتعمّمها، مهما تكن سماتها وموضوعها ومسرحها.

عندما تكون أُمةٌ ما قد غيرت زعماءها وآراءها وقوانينها في زمن قصير مرّات عدة، فإن أهل الأمة يكتسبون في النهاية الميل إلى الحركة، ويعتادون على واقع أن الحركات كلها تجري بسرعة بعون من القوة، ويكنُّون بصورة طبيعية احتقارًا للأشكال التي يلمسون كل يوم عجزها، ولا يتحملون إلّا بنفاد صبر سلطة القانون التي تمّ التملص منها مرّات عدة تحت أنظارهم.

وبما أن المفاهيم العادية للعدل والأخلاق ما عادت تكفي لشرح وتبرير كل المستجدات التي تولدها الثورة كل يوم، يتم التعلق بمبدأ المنفعة الاجتماعية، كما يتم خلق عقيدة الضرورة السياسية، يجري الاعتياد طوعًا على التضحية بلا وخز ضمير، بالمصالح الخاصة ودوس الحقوق الفردية من أجل بلوغ الهدف العام المطروح بصورة أسرع.

إن هذه العادات والأفكار التي أسميها ثورية، لأن كل الثورات تنتجها، تظهر داخل الأرستقراطيات كما عند الشعوب الديمقراطية، ولكنها في الحال الأولى، غالبًا ما تكون أقل قوة وأقل ديمومة، لأنها تصادف عادات وأفكارًا وأخطاء وانحرافات تتناقض معها. فهي إذًا تمّحي من تلقاء ذاتها بمجرد أن تنتهي الثورة وتعود الأمة إلى ملامحها السياسية السابقة. ولكن الأمر ليس دائمًا

على هذا المنوال في البلاد الديمقراطية، حيث الخشية الدائمة من أن الغرائز الثورية، التي لانت وانتظمت من غير أن تنطفئ، تتحول بالتدريج إلى مناقب حكومية وعادات إدارية.

لا أعرف إذًا بلدانًا تكون الثورات فيها أكثر خطورة مما هي عليه في البلدان الديمقراطية، لأنها بصورة مستقلة عن الآلام العارضة والعابرة التي لا يمكن تجنبها، تخاطر بأن تخلق آلامًا دائمة، وبمعنى ما أبديّة.

وأعتقد بأن هناك مقاومات شريفة وانتفاضات شرعية، ولا أقول بصورة مطلقة إن الناس في الأزمان الديمقراطية يجب ألا يقوموا بثورات، ولكن من حقهم أن يترددوا أكثر من جميع الآخرين، قبل أن يباشروا، وأن من الأفضل لهم أن يعانوا الكثير من ازعاجات الحاضر من أن يلجأوا إلى علاج بهذه الخطورة.

سأُنهي بفكرة عامة تنطوي، ليس فقط على كل الأفكار الخاصة التي تمَّ التعبير عنها في هذا الفصل، ولكن أيضًا على معظم الأفكار التي استهدف هذا الكتاب طرحها.

في أزمان الأرستقراطية التي سبقت زماننا، كان هناك أفراد أقوياء وسلطة اجتماعية بليدة جدًا. إن صورة المجتمع نفسها كانت مظلمة وتائهة باستمرار وسط جميع السلطات المختلفة التي تتولى إدارة المواطنين. إن الجهد الرئيس لرجال ذلك الزمن اتجه إلى تكبير السلطة الاجتماعية وتقويتها وتطوير وضمان صلاحياتها. وعلى العكس من ذلك حشر الاستقلال الفردي في حدود أضيقا وجعل المصلحة الخاصة تابعة للمصلحة العامة.

وهناك مخاطر أخرى وعلاجات أخرى تنتظر الناس في أيامنا.

إن الحاكم، في معظم الأمم الحديثة، ومهما يكن أصله وبنيته واسمه، بات كلِّي القدرة تقريبًا، والأفراد يسقطون أكثر فأكثر في الدرك الأخير من الضعف والتبعية.

كل شيء كان مختلفًا في المجتمعات القديمة، فالوحدة والتماثل لم توجدا في أي مكان. وأما في مجتمعاتنا فهناك خطر التشابه إلى حد أن الصورة الخاصة بكل فرد سوف تضيع قريبًا وبالكامل في الهيئة العامة. كان آباؤنا جاهزين دومًا لاستغلال هذه الفكرة، وبأن الحقوق الخاصة محترمة، وإننا طبيعيًا محمولون للمبالغة بالفكرة الأخرى، وهي أن مصلحة الفرد يجب أن تخضع لمصلحة المجموع.

العالم السياسي يتغيّر، ومن الآن فصاعدًا يجب إيجاد علاجات جديدة لأمراض جديدة.

إن تعيين حدود واسعة للسلطة الاجتماعية ولكن مرئية وثابتة، وإعطاء بعض الحقوق للأفراد وضمان تمتعهم بها بما لا يقبل المنازعة. والمحافظة على القليل المتبقي للفرد من الاستقلال والقوة والأصالة، ورفع الفرد إلى جانب المجتمع ودعمه في مواجهته، كل هذا يبدو الواجب الأول للمشترع في زماننا.

نكاد نعتقد أن حكام زماننا لا يحاولون مع الناس سوى إنجاز الأمور الكبيرة؛ وأنا أتمنى لو أنهم يفكرون أكثر مما يفعلون، في خلق أناس كبار، وأن يعيروا أهمية أقل للعمل، وأهمية أكبر للعامل، وأن يتذكروا دومًا أن الأمة لا يمكن أن تبقى قوية زمنًا طويلًا بينما أفرادها ضعفاء، ولم توجد بعد مؤسسات اجتماعية ولا قوالب سياسية تجعل الشعب حيويًا، عندما يتشكل من مواطنين وجلين ومائعين.

إني أرى لدى معاصرينا فكرتين متناقضتين ولكن متساويتين في الشؤم.

فبعضهم لا يرى في المساواة إلّا النزعات الفوضوية التي تولدها. إنه يخشى ممارسة حرية الاختيار وهو يخاف من نفسه.

وبعضهم الآخر، وهو قليل العدد ولكن أكثر تنورًا، لديه نظرة أخرى؛ فإلى جانب الطريق التي تبدأ بالمساواة وتوصل إلى الفوضى، اكتشف أخيرًا الطريق التي يبدو أنها تقود الناس بصورة أكيدة إلى العبودية، وتنحني أرواح هؤلاء

مسبقًا أمام هذه العبودية الضرورية، وييأسون من بقائهم أحرارًا، إنهم في أعماق قلوبهم يتعبدون سلفًا للسيِّد الذي سوف يأتي قريبًا.

إن الأولين يتخلون عن الحرية لأنهم يعتبرونها خطرة، الآخرون يتخلون عنها لأنهم يعتبرونها مستحيلة.

ولو كانت عندي هذه القناعة الأخيرة لما كتبت هذا الكتاب الذي قرأتموه توًّا، ولكنت اكتفيت بالأنين الخافت على مصير أقراني.

لقد أردت أن أعرض جهارًا المخاطر التي تسببها المساواة لاستقلال الإنسان، لأني أعتقد بقوة أن هذه المخاطر هي الأكبر والأقل توقعًا من بين ما يختزنه المستقبل، ولكني لا أرى تجاوزها مستحيلًا.

إن الناس الذين يعيشون الأزمان الديمقراطية التي نحن فيها، لديهم الميل الطبيعي نحو الاستقلال. وهم طبيعيًا يتحملون كل قاعدة بنفاد صبر، كما أن ديمومة الحال، حتى تلك التي يفضلونها، تتعبهم. إنهم يحبون السلطة ولكنهم يميلون إلى احتقار وكراهية من يمارسها، ويهربون بسهولة من بين يديها بسبب من صغرهم وعدم ثباتهم.

سوف تكون هذه الغرائز موجودة على الدوام لأنها تجد مصدرها في الحال الاجتماعية التي لا تتغير. ولزمن مديد سوف تمنع هذه الغرائز أي طغيان من أن يستقر، وتوفر أسلحة لكل جيل جديد يريد أن يكافح من أجل حرية البشر.

فلنمتلك ذلك الخوف من المستقبل، ذلك الخوف المنقذ الذي يوقظ ويحضُّ على الكفاح، وليس الارتعاب الرخو والخامل الذي يهبط بالقلوب ويوتِّرها.

الفصل الخامس والسبعون

نظرة عامة إلى الموضوع

أودّ قبل أن أغادر إلى الأبد تلك المسيرة التي قطعتها توًّا، أن يكون في استطاعتي إلقاء نظرة أخيرة على كل السمات المتنوعة التي تميز وجه العالم الجديد، وأقدِّر في النهاية التأثير العام الذي تمارسه المساواة على مصير الناس؛ لكن صعوبة مهمة كهذه توقفني، وأراني أمامها مضطرب النظر ومترنح العقل.

إن هذا المجتمع الجديد الذي حاولت رسمَه، والذي أريد أن أعطي حكمًا فيه، هو في طور ولادته، ولم يحدد الزمن شكله بعد؛ فالثورة الكبرى التي خلقته تتواصل، ويستحيل مع ما يحصل في أيامنا أن نتبيّن بدقة ما الذي مع الثورة نفسها وما الذي سيبقى بعد انقضائها.

فالعالم الذي ينهض ما زال نصف عالقٍ تحت أنقاض العالم الذي ينهار، ووسط هذا الاضطراب الذي تتميز به الشؤون الإنسانية، لا يستطيع أحدٌ القول ما الذي سوف يبقى واقفًا من المؤسسات والعادات القديمة وما الذي سوف يندثر.

ومع أن الثورة التي تتم في الحال الاجتماعية وفي القوانين وفي أفكار ومشاعر الناس، هي أبعد ما تكون من نهايتها، فإننا لا نستطيع أن نقارن منجزاتها مع شيء سبق مما رأيناه في العالم. إنني أرجع من قرن إلى قرن حتى القديم القديم، فلا أقع على شيء يشبه ما يقع تحت ناظري، ولأن الماضي ما عاد يضيء المستقبل، فإن العقل يسير في الظلمات.

مع ذلك، فوسط هذه اللوحة الواسعة الجديدة والمضطربة، أرى بعض الملامح الرئيسة التي ترتسم وأشير إليها بالتالي:

إني أرى أوجه الخير والشر تتوزع في العالم بالتساوي. الثروات الكبرى تختفي، وعدد الثروات الصغيرة يزداد؛ الرغبات والمتع تتضاعف، ليس هناك من ازدهار خارق ولا أوجه بؤس لا علاج لها. الطموح شعور عام، وهناك القليل من الطموحات الواسعة. كل فرد معزول وضعيف، المجتمع نشيط، متبصّر وقوي؛ الأفراد يحققون أمورًا صغيرة، والدولة تحقق أمورًا جليلة.

النفوس ليست حيوية، لكن الطبائع هادئة والتشريعات إنسانية. وإذا كنّا نصادف القليل من الولاءات العميقة والفضائل الشديدة السموّ والتألق والطهر، فإن العادات تتميز بالسلوك الحسن، والعنف نادر، وتكاد الشراسة أن تكون معدومة. حياة الناس باتت أطول وملكيتهم مضمونة أكثر. الحياة لا تتسم بالكثير من البهرجة ولكنها سهلة وهادئة. هناك القليل من المتع الرهيفة أو الفاحشة، والقليل من طرق الملاطفة أو الفظاظة في التعامل. لا نصادف أناسًا غزيري العلم أو شديدي الجهل. لقد باتت العبقرية أكثر ندرة والأنوار أكثر شيوعًا. العقل البشري يتطور بالجهد الصغيرة المشتركة لكل الناس وليس بالدفع القوي لبعضٍ منهم. نقع على كمال أقل ولكن على خصوبة أكثر في الأعمال. تتراخى كل وشائج العرق والطبقة والوطن وتتقوى الوشيجة الإنسانية الكبرى.

وإذا بحثت في جميع هذه السمات المختلفة عن تلك التي تبدو لي أكثر عمومية وتأثيرًا، وجدتُ أن الأمور تدور على ألفِ وجه. فكل أوجه التطرف ترقُّ وتلين، وكل ما هو نافر تقريبًا يخلي مكانه لما هو وسيط، فهو أقل علوًا وأقل انخفاضًا، أقل بريقًا وأقل غموضًا مما كنا نراه في العالم.

إني أجول بناظري على هذا الحشد الذي لا يحصى، المتشكل من كائنات متشابهة، حيث لا شيء يعلو ولا شيء ينخفض. إن مشهد هذا التماثل العام يحزنني ويرعبني، فأمِيلُ إلى التأسف على المجتمع الذي ما عاد موجودًا.

عندما كان العالم مليئًا بأناس كبار جدًا وآخرين صغار جدًا، أغنياء جدًا وفقراء جدًا، غزيري العلم وشديدي الجهل؛ كنت أشيح بناظريَّ عن الأخيرين لأركّزهما على الأولين، وكانوا يفرجون ناظريَّ، ولكن أفهم أن هذا السرور يولد من ضعفي: فلأني لا أستطيع أن أرى في الوقت نفسه كل ما يحيط بي، كان مسموحًا لي أن اختار، وأن أضع جانبًا، بين أشياء كثيرة، تلك التي يعجبني أن أتأملها. والأمر ليس هكذا مع الكائن الخالد والكلّي القدرة الذي يشمل نظره بالضرورة مجمل الأشياء، وهو يميز في الوقت نفسه النوع البشري وكل إنسان.

من الطبيعي أن أكثر ما يرضي أنظار هذا الخالق والحافظ للإنسان، ليس البحبوحة الفريدة لبعض الناس ولكن الرفاه الكبير للجميع: في ما يبدو لي انحطاطًا هو بنظره تقدم، وما يجرحني مقبول بالنسبة إليه. المساواة أقل سموًا ربما، ولكنها أكثر عدلًا، وعدالتها تصنع عظمتها وجمالها.

إني أجهد نفسي كي أدخل في رؤية الرب هذه، وأتأمل وأقيم الأمور الإنسانية من خلالها.

ليس من إنسان على الأرض يستطيع أن يؤكد بصورة مطلقة وعامة أن الحال الجديدة للمجتمعات متفوقة على الحال القديمة، ولكنه بات من السهل أن نرى أنها مختلفة.

هناك بعض العيوب وبعض الفضائل التي ارتبطت ببنية الأمم الأرستقراطية، وهي تتناقض مع عبقرية الشعوب الجديدة إلى حدٍّ أنه لا يصِحُّ إدخالها في نسيجها. وهناك ميول خيِّرة وغرائز سيئة كانت غريبة على الأرستقراطية وصارت تبدو طبيعية في ما بعد؛ هناك أفكار تقدم نفسها بنفسها في مخيلة بعضهم، بينما يرفضها عقل الآخرين. إنهما مرحلتان كما لو كانتا إنسانيتين متمايزتين، كل منهما تحمل ميزاتها ومثالبها الخاصة، وحسناتها وشرورها الخاصة بها أيضًا.

يجب الحذر جيدًا إذًا من إطلاق الأحكام على المجتمعات التي تولد من خلال الأفكار المستقاة من مجتمعات ما عادت موجودة. فلن يكون ذلك عادلًا، لأن هذه المجتمعات المختلفة بصورة هائلة في ما بينها لا تقبل المقارنة.

ولن يكون أبدًا أكثر عقلانية أن نتوقع من أناس زمننا الفضائل الخاصة التي تولدت عن الحال الاجتماعية الخاصة بأجدادهم، لأن هذه الحال الاجتماعية نفسها سقطت، وجرفت في سقوطها بصورة مضطربة ما كانت تحمل من خير ومن مساوئ.

لكن هذه الأمور ما زالت غير مفهومة في أيامنا.

إني أرى عددًا كبيرًا من معاصريَّ الذين يباشرون بإجراء اختيار بين المؤسسات والآراء والأفكار التي ولدت في البنية الأرستقراطية للمجتمع القديم. وهم على استعداد ليتركوا بعضها، ولكنهم يريدون الحفاظ على الأخرى ونقلها معهم إلى العالم الجديد.

أعتقد أن هؤلاء يهدرون وقتهم وقواهم في عمل شريف ولكن عقيم.

ليس المطروح الإبقاء على المزايا الخاصة التي يمنحها عدم المساواة للناس، بل ضمان الميزات الجديدة التي تستطيع أن تقدمها لهم المساواة. وليس علينا محاولة أن نصبح شبيهين بآبائنا، بل أن نجتهد لنصل إلى نوع السعادة والكرامة الخاص بنا.

وبالنسبة إليّ وقد بلغتُ نهاية الرحلة، اكتشف من بعيد جميع الأشياء التي تأملتها منفصلة خلال المسيرة، وأشعر بأنى مليء بالمخاوف والآمال. أرى المخاطر الكبيرة التي يمكن صدّها، وأرى شرورًا كبيرة يمكن تفاديها أو الحد منها، وترسخت لديَّ أكثر فأكثر القناعة أنه يكفي الأمم الديمقراطية كي تكون شريفة ومزدهرة يكفيها أن تريد ذلك.

وأنا لا أُنكر أن العديدين من معاصريَّ فكروا بأن الشعوب ليست سيّدة نفسها أبدًا في هذا العالم الأرضي، وأنها تخضع بالضرروة لقوى غير عاقلة ولا تقهر، ولا أدري ما هي، تولدت عن حوادث سابقة ذات صلة بالعرق والأرض والمناخ.

هذه عقائد مغلوطة ورخوة، لا يمكنها أن تنتج سوى أناس ضعفاء وأمم خائرة: إن العناية الإلهية لم تخلق الجنس البشري مستقلًا تمامًا ولا عبدًا تمامًا.

صحيح أنها ترسم حول كل إنسان دائرة قدرية لا يستطيع الخروج منها، ولكن الإنسان قادر وحرٌّ بحدود واسعة، وكذلك هي الشعوب.

إن الأمم في أيامنا لا تستطيع أن تمنع من أن تكون الأمور داخلها متساوية، ولكن يعود إليها أن تقود هذه المساواة إلى العبودية أو إلى الحرية، إلى الأنوار أو إلى الهمجية، إلى الازدهار أو إلى أوجه البؤس.

الملاحظات

(أ):

أجد في أوراق سفري الفقرة التالية التي تستوفي التعريف بالشدائد التي تتعرض لها في أميركا النساء اللواتي يرافقن أزواجهن في الصحراء؛ وتستحق الحقيقة الناصعة لهذه اللوحة اهتمام القارئ.

... نصادف من وقت إلى آخر أراضي مستصلحة جديدة تتشابه فيها الإنشاءات كافة. وسوف أصف المنشأة التي توقفنا فيها هذا المساء، فهي تعطيني صورة عن كل الأخريات.

صوت الجرس الذي يعلِّقه الروّاد في أعناق الحيوانات للعثور عليها في الغابات أنبأنا من بعيد باقترابنا من أرض مستصلحة، وسرعان ما سمعنا أصوات الفؤوس وهي تقطع أشجار الغابة. وبقدر ما كنا نقترب كانت آثار التدمير تنبئنا بحضور الإنسان المتمدن. الأغصان المقطوعة تغطي الطريق؛ جذوع نصف متفحمة أو مشوهة بضربات الفؤوس ولا تزال واقفة عند المعبر الذي نسلكه. أكملنا مسيرنا فوصلنا إلى غابة بدت أشجارها جميعًا كما لو أنها قد شهدت موتًا مفاجئًا؛ ففي وسط الصيف لم تكن تعرض علينا إلّا صورة شتائية. عندما نتفحص الأشجار عن قرب نلاحظ أن قد حفرت في قشرتها دوائر عميقة أوقفت سريان النسغ فما لبثت أن جفَّت؛ ونعرف أن عمل الرائد يبدأ عادة من هنا. فهو لا يستطيع منذ العام الأول قطع جميع الأشجار التي تغطي حيازته الجديدة، فيبذر الذرة في ظل أغصانها، وهو عندما يعدم الأشجار إنما يمنعها

من الأضرار بحصاده. بعد هذا الحقل الذي يمثل بداية وخطوة أولى للحضارة في هذا البر، نشاهد فجأة كوخ المالك؛ وهو يقع وسط حقل مزروع بعناية أكبر مما شهدنا، ولكن حيث الإنسان لا يزال يخوض صراعًا غير متكافئ مع الغابة: فهنا الأشجار مقطوعة وليست مقتلعة، جذوعها ما زالت تعيق الحقل الذي كانت تظلِّله في الماضي. وحول هذه البقايا الجافة نجد سنابل القمح وفسائل السنديان ونباتات من كل نوع وأعشاب من كل صنف تنمو فوضويًا وتكبر معًا في أرضٍ عاصية ونصف برية. في وسط هذه الأعشاب القوية والمتنوعة يقوم منزل الرائد، أو كما يسمونه في هذه البلاد الكوخ الخشبي. ومثل الحقل الذي يحيط به يمثل هذا البيت الريفي عملًا جديدًا تمّ على عجل؛ طوله لا يبدو أنه يتجاوز الثلاثين قدمًا وارتفاعه الخمسة عشر قدمًا. جدرانه وسقفه يتكونون من جذوع أشجار غير صقيلة وُضع بينها الطين ورغوة كتيمة اتقاء للبرد والمطر.

وبما أن الليل يقترب، قررنا أن نطلب المأوى من مالك الكوخ.

وبسبب من وقع أقدامنا ينهض الأطفال الذين كانوا يتمرغون وسط حطام الغابة ويهربون باتجاه البيت كما لو كانوا قد ذعروا لمرأى إنسان، بينما، يخرج كلبان كبيران شبه متوحشين من مأواهما، بآذانهما المنتصبة وخطميهما الطويلين، ويندفعان باتجاهنا مدمدمين من أجل تغطية أسيادهما الصغار. ويظهر الرائد نفسه على عتبة الباب ويطلق باتجاهنا نظرة سريعة فاحصة، ويشيرإلى الكلبين بالعودة إلى مأواهما، ويعطيهما المثل على ذلك من دون أن يُظهر ما يشير إلى أن مرآنا أثار حشريته أو قلقه.

ندخل الكوخ الخشبي، الداخل لا يذكِّر أبدًا بأكواخ فلاحي أوروبا، ففيه نجد الفائض غير الضروري أكثر مما نجد الضروري.

ليس هناك سوى نافذة واحدة تتدلى منها ستارة من الموسلين؛ وفي موقد طيني تشرقط نار قوية تنير داخل الكوخ. فوق هذا الموقد نلاحظ بندقية محززة وجلد غزال ورياش نسر؛ على يمين الموقد تنفرد خارطة للولايات المتحدة، كان الهواء يرفعها ويهزها ليتغلغل في ثقوب الحائط، وبقربها وعلى رف من الخشب الرديء الصقل هناك بعض الكتب. لقد رأيت التوراة والأناشيد الستة

الأولى لميلتون وعملين لشكسبير؛ وعلى طول الجدران وضعت صناديق بدل الخزائن. في الوسط طاولة من الخشب مصقولة بصورة تقريبية، قوائمها مصنوعة من خشب ما زال طريًا ولم يتحرر من قشرته بعدُ، وتبدو القوائم كما لو أنها نبتت في الأرض التي هي عليها؛ وأرى على هذه الطاولة إبريق شاي من البورسلين الإنكليزي، وملاعق من الفضَّة وبعض الفناجين المثلومة وصحفًا.

تقاطيع سيِّد المنزل بارزة وأطرافه طويلة كتلك التي تميِّزُ سكان نيو إنغلند؛ ومنالواضح أن الرجل لم يولد في هذه العزلة حيث نلتقيه: بنيته الجسدية تكفي للقول إنه أمضى أعوامه الأولى داخل مجتمع مثقف، وأنه ينتمي إلى تلك السلالة القلقة المفكرة والمغامرة، التي تنجز ببرود ما يستطيع توقد الشغف وحده أن يشرحه، وتخضع مؤقتًا للحياة البرية من أجل أن تهزم بصورة أفضل البراري وأن تُمدِّنها.

عندما يلاحظ الرائد اجتيازنا عتبة مسكنه، يأتي لملاقاتنا ويبسط يده للتحية وفق التقليد، ولكن تقاسيمه تبقى جامدة. يبادر إلى الكلام ويسألنا عما يجري في العالم، وعندما يرضي حشريته يلوذ بالصمت وكأنه تعب من هؤلاء المزعجين ومن الضجة. نسأله بدورنا فيعطينا كل المعلومات التي نحتاج إليها؛ ثم يروح بلا استعجال ولكن بعناية، يلبي احتياجاتنا. ولكن ولدى رؤيته منكبًّا على هذه الرعاية الكريمة، لماذا نشعر رغمًا عنا ببرود عرفاننا بالجميل؟ لأنه نفسه وهو يمارس الاستضافة، يبدو وكأنه يخضعُ لضرورة مُضنية وقدرية: إنه يرى فيها واجبًا يفرضه عليه وضعه، وليس أمرًا ممتعًا.

على الطرف إلى آخر من المنزل تجلس امرأة تهدهد طفلًا على ركبتيها؛ أومأت إلينا بإشارة من رأسها من غير أن تتوقف. هذه المرأة، كما الرائد، في زهرة العمر، يبدو مظهرها متفوقًا على وضعها، وثوبها يعبِّرُ عن ميل للزينة لم ينطفئ فعلًا، لكن أطرافها الدقيقة تبدو موهنة وملامحها متعبة وعيناها رقيقتان وحزينتان؛ ونرى في كامل ملامحها خضوعًا دينيًا وشغفًا مع سلام عميق، ونرى ما لست أدري من حزم طبيعي وهادئ يواجه آلام الحياة فلا يخافها ولا يتحداها.

أولادها يلتفون حولها، إنهم ممتلئون بالصحة والقوة والصخب. إنهم أبناء حقيقيون للبراري: تلقي عليهم أمهم من وقت إلى آخر نظرات مليئة بالأسى والفرح؛ يخيَّل إلى من يتأمل قوتها وضعفها، أنها أرهقت نفسها عندما وهبتهم الحياة، ولكنها غير نادمة على ما تكبدت.

إن البيت الذي يسكنه هؤلاء المهاجرون لا يملك سواتر داخلية ولا سقيفة؛ فيه تجد العائلة بكاملها مأواها. يبدو هذا المنزل وكأنه عالم صغير قائم بذاته. إنه فُلكُ الحضارة الضائع وسط أوقيانوس من أوراق الشجر، وعلى مسافة مئة خطوة تنشر الغابة الخالدة ظِلَّها حوله وتبدأ الوحشة من جديد.

(ب):

ما يجعل الناس غير أخلاقيين وغير متدينين ليس أبدًا المساواة في الأوضاع. ولكن عندما يكون الناس غير أخلاقيين وغير متدينين، وفي الوقت نفسه متساوين، فإن مفاعيل اللاأخلاق واللاتدين تبرز بسهولة إلى الخارج، لأن للناس القليل من التأثير بعضهم في بعض، وليس هناك من طبقة تحمل مسؤولية السيطرة على المجتمع. إن المساواة في الأوضاع لا تولِّد أبدًا فساد الطبائع، ولكنها تترك الفساد يظهر أحيانًا.

(ج):

إذا وضعنا جانبًا كل الذين لا يفكرون أبدًا، وأولئك الذين لا يجرؤون على القول بما يفكرون، سوف نجد أن أغلبية الأميركيين تبدو راضية عن المؤسسات التي تحكمها: وفي الواقع أعتقد أنها كذلك. وأنا أرى إلى استعدادات الرأي العام كمؤشر وليس كبرهان على الصاح المطلق للقوانين الأميركية. إن الزهو الوطني، والرضى الذي تعطيه التشريعات لبعض أوجه الشغف السائدة، كما حوادث المصادفة، والرذائل غير المرئية، وأكثر من ذلك مصلحة الأغلبية التي تقفل أفواه المعارضين، يمكن لها أن توهم الشعب بأكمله لفترة طويلة كما توهم الإنسان الفرد.

انظروا إلى إنكلترا في مجرى القرن السابع عشر. ليس هناك من أُمة مثلها فرضت نفسها؛ وليس هناك من شعب آخر عبَّر عن الرضى الكامل عن الذات. كل أمرٍ في دستوره كان جيدًا وكل شيء غير قابل للنقد حتى أخطاءه الفاقعة. واليومَ هناك جمع من الإنكليز يبدو كما لو أن لا شغل له إلّا تبيان أن هذا الدستور كان مشوبًا بألف عيب. من كان على حق، الشعب الإنكليزي في القرن المذكور أم الشعب الإنكليزي في أيامنا؟

الأمر نفسه حصل في فرنسا، من المؤكد أن الأغلبية العظمى من الأمة في ظل لويس الرابع عشر كانت متحمسة لشكل الحكم الذي كان سائدًا في المجتمع. ويخطئ من يعتقد بانحطاط في سجايا الفرنسيين آنذاك. في ذلك العصر كان يمكن أن تكون هناك عبودية على مستوى ما في فرنسا، ولكن روح العبودية لم تكن موجودة بالتأكيد. وكان كتَّاب العصر يشعرون بضرب من الحماسة الحقيقية من خلال إعلاء السلطة الملكية فوق كل السلطات، وحتى الفلاح المحروم من الأنوار كان يفخر في كوخه بمجد الملك، ويموت بفرح صارخًا "يحيا الملك!" هذه الصيغ نفسها باتت شنيعة الآن. من هم المخطئون، فرنسيّو لويس الرابع عشر أم فرنسيّو أيامنا هذه؟

إذًا، لا يمكن الاعتماد على تجليات الشعب وحدها من أجل الحكم على قوانينه، فهذه التجليات تتغير بين قرن وآخر، بل يجب الاستناد إلى دوافع أكثر رقيًا وإلى تجربة أكثر شمولًا.

الحب الذي يكنّه شعب ما لقوانينه، لا يثبت إلا أمرًا واحدًا، وهو أنه يجب عدم الاستعجال في تغييرها.

(د):

في الفصل الذي تعود إليه هذه الملاحظة أشرت إلى خطر؛ وأريد الآن أن أشير إلى آخر أكثر ندرة، وهو إذا حصل وظهر فسوف يكون جديرًا بأن نخشاه أكثر.

إذا استولى حب المتع المادية والميل للرفاه، اللذين توحي بهما المساواة بصورة طبيعية للناس، على روح شعب ديمقراطي، وبلغ حدَّ إشغاله تمامًا، فإن الطبائع الوطنية تغدو معادية للروح العسكري، لحد أن الجيوش نفسها قد تنتهي بالتعلق بالسلام برغم المصلحة الخاصة التي تدفعها لتمني الحرب. وسط هذا الارتخاء العام، قد يتوصل الجنود إلى الاعتقاد بأنه من الأفضل لهم أن يرتقوا تدريجيًا وبصورة معهودة وبدون جهد في ظروف السلام، من أن يشتروا الارتقاء السريع مقابل أوجه التعب والبؤس في حياة المعسكرات. بهذه الروحية يلجأ الجيش إلى السلاح بلا حماس، ويستخدمه بدون حيوية، إنه يُجرُّ جرًّا إلى العدو بدل أن يزحف إليه بنفسه.

ويجب عدم الاعتقاد بأن هذا الاستعداد السلمي للجيش يبعده عن الثورات، لأن الثورات وبخاصة العسكرية منها، والتي تحصل عادة بسرعة، تجلب غالبًا المخاطر الكبيرة، وليس الأعمال المديدة. إنها ترضي الطموحات بتكلفة أقل من تكلفة الحرب، ولا نغامر خلالها إلا بالحياة التي يتعلق الناس بها في الديمقراطيات أقل من تعلقهم برفاههم.

ليس هناك ما هو أشد خطرًا على حرية واستقرار الشعب من جيش يخشى الحرب؛ فهو إذْ لا يعود يبحث عن المجد والسلطة في ميدان المعارك، يروح يبحث عنها في مكان آخر. وقد يحصلُ إذًا، أن الناس الذين يشكلون قوام الجيش الديمقراطي يضيِّعون مصالح المواطن من دون أن يكتسبوا فضائل الجندي، وأن يكفَّ الجيش عن أن يكون مجاربًا من غير أن يكفَّ عن أن يكون مشاغبًا.

سوف أكرر هنا ما قلته سابقًا. إن علاج مخاطر كهذه لا يكون أبدًا داخل الجيش بل في البلاد. إن شعبًا ديمقراطيًا احتفظ بطبائع شجاعة، سوف يجد دومًا عند الحاجة، طبائع المحاربين في جنوده.

(هـ):

يضع الناس عظمة فكرة الوسائل في الوسائل، بينما الله في الغاية؛ من هنا يتأتى أن فكرة العظمة هذه تقودنا إلى ألف صغارة. إن إجبار كل الناس على

السير بالخطوة نفسها نحو الهدف نفسه، هو فكرة بشرية. وإن إدخال التنوع اللامتناهي في الأعمال وخلطها، لتقود كلها وبألف طريقة مختلفة نحو إنجاز مشروع كبير فهذه فكرة ربانية.

الفكرة الإنسانية عن الوحدة تكاد أن تكون دائمًا عقيمة، وفكرة الله مخصبة بلا حدود. الناس يعتقدون بأنهم يشهدون على عظمتهم من خلال تبسيط الوسائل: هدف الله هو البسيط أما وسائله فمتنوعة إلى ما لا نهاية.

(و):

الشعب الديمقراطي ليس مدفوعًا بميوله فقط نحو مركزة السلطة، بل إن أوجه الشغف لكل هؤلاء الذين يقودونه تدفعه باستمرار نحوها.

ويمكن أن نتوقع بسهولة أن كل المواطنين الطموحين والكفوئين تقريبًا والذين يتكون منهم بلد ديمقراطي، سوف يعملون بلا توقف على توسيع صلاحيات السلطة الاجتماعية، لأنهم يطمحون جميعًا لإدارتها ذات يوم. وأنه لمن باب مضيعة الوقت الرغبة بالإثبات لهؤلاء أن المركزة المتطرفة يمكن أن تكون مضرة للدولة، لأنهم إنما يمركزون لأنفسهم.

بين العاملين في الإدارات في ظل الديمقراطيات، ليس هناك إلا أناس متجردون جدًا أو رديئون جدًا يريدون نزع المركزة عن السلطة. وينقسمون بالتالي إلى نادرين وعاجزين.

(ز):

غالبًا ما سألت نفسي عن الذي سوف يحصل وسط رخاوة الطبائع الديمقراطية ونتيجة روح القلق في الجيش، إن لم يكن إقامة حكومة عسكرية عند بعض الأمم أيامنا.

واعتقد أن هذه الحكومة نفسها لن تبتعد عن اللوحة التي رسمتها في الفصل الذي تعود إليه هذه الملاحظة، وأنها لن تعيد إنتاج الملامح المتوحشة للأوليغارشية العسكرية.

أنا مقتنع أن في هذه الحال سوف يجري ضرب من المزج بين عادات الموظف والجندي. سوف تكتسب الإدارة شيئًا من الروحية العسكرية، ويكتسب العسكري بعضًا من عادات الإدراة المدنية. ومحصلة ذلك سوف تكون قيادة نظامية، واضحة، دقيقة ومطلقة؛ فالشعب بات صورة عن الجيش والمجتمع بات يُعامل كثكنة.

(ح):

لا نستطيع القول بصورة عامة ومطلقة أن الخطر الأكبر في أيامنا يتمثل بالتراخي أو الطغيان، بالفوضى أو الديكتاتورية. كلاهما يستوجب الخشية بالقدر نفسه، ويمكن أن يولد من السبب نفسه أي البلادة العامة التي هي ثمرة الفردانية. إنها هذه البلادة ذاتها التي تجعل ممكنًا للسلطة التنفيذية، يوم تجمع بعض القوة، أن تمارس القمع في الذي يلي؛ والتي تسمح لحزب يستطيع أن يؤسس لما يدوم. إن ما يجعلهما ينجحان بسهولة يمنعهما من النجاح الطويل الأمد. إنهما يرتفعان لأن لا شيء يقاومهما ويسقطان لأن لا شيء يدعمهما.

فما هو جدير بالمكافحة، ليس الفوضى أو الطغيان بل البلادة التي تستطيع أن تخلق هذه أو ذاك.

ملحق[1]

نشر السيد (أنطوان-إليزيه) شربولييه، أستاذ القانون العام في أكاديمية جنيف، كتابًا عن المؤسسات والأعراف السياسية في بلاده بعنوان الديمقراطية في سويسرا ، وقد تكرّم وأهدى نسخة منه إلى أكاديمية العلوم الأخلاقية.

بدا لي، أيها السادة، أن أهمية الموضوع الذي تناوله المؤلِّف تستحق أن نولي الكتاب التفاتة خاصة؛ لأن إضاءة كهذه قد تحمل بعض الفائدة، فقد أخذتُ على عاتقي القيام بهذه المهمة.

أعتزم أن أضع نفسي تمامًا خارج الانشغالات الآنية، كما يجب علينا عمله في هذا المحفل، وأغضّ الطرف عن الوقائع الراهنة التي ليست من مسؤوليتنا، وأعير الاهتمام، في سويسرا، ليس لأفعال الجماعة السياسية، وإنما للمجتمع بحد ذاته، والقوانين التي يتشكّل منها، وأصل هذه القوانين واتجاهاتها وطابعها. آمل أن تكون اللوحة المرسومة بهذا الشكل حاملة للفائدة. إن ما يحدث في سويسرا ليس حالة معزولة؛ إنها حركة ذات سمة خاصة وسط حراك عام يدفع بالبناء القديم لمؤسسات أوروبا باتجاه الانهيار. فإذا كان مسرح الأحداث هناك صغيرًا، فإن العرض الذي يقدّم عليه يتّسم بالعظمة. وهو يتّسم خاصة بالتمايز الفريد. فما من مكان آخر حدثت فيه الثورة الديمقراطية ذات الارتدادات العالمية وسط ظروف بمثل هذا التعقيد ومثل هذه الغرابة. إننا أمام شعب واحد مكوّن من عدّة أعراق، ويتكلّم عدة لغات، ويؤمن بعدة معتقدات، وبمذاهب مختلفة منشقّة، ويتبع كنيستين متساويتين من حيث التكوين والامتيازات؛ في هذا البلد سرعان ما تنقلب المسائل السياسية إلى مسائل دينية، وكل المسائل الدينية تتحوّل في نهاية المطاف إلى مسائل سياسية. أخيرًا إننا أمام مجتمعَين، أحدهما هَرِمٌ جدًا، والآخر ينبض شبابًا، لكنهما يتعايشان معًا على الرغم من فوارق السنّ. تلك هي اللوحة التي تقدمها سويسرا. وكي تُرسم بشكل جيد، كان يجب، برأيي، أن يُنظر إليها بشكل أشمل مما فعله المؤلف. فالسيد شربولييه يصرّح في مقدمة كتابه – وأنا أعتبر أنه صادق جدًا فيما أورده – أنه فرض على نفسه قاعدة

(1) ترجمة جان جبور.

الحياد. بل إنه يخشى أن يؤدي الطابع الحيادي الصارم لعمله إلى نوع من الرتابة في معالجته للموضوع. بالتأكيد، إن هذا الخوف لا أساس له من الصحة. فالمؤلف يودّ أن يكون حياديًا، لكنه لم ينجح في ذلك. إننا نجد في كتابه العلم، ونفاذ البصيرة، والموهبة الحقيقية، وحُسن النية الواضح الذي يلتمع حتى في التأكيدات الحماسية؛ لكن ما لا نلمسه هو بالضبط الحياد. هناك الكثير من الالتماعات الذهنية والقليل من حرية الفكر.

إلى أي شكل من أشكال المجتمع السياسي ينحو المؤلف؟ في البداية، يبدو أنه من الصعب جدًا تحديد ذلك. بالرغم من أنه يوافق إلى حدٍ ما على السلوك السياسي المتبع في سويسرا من أكثر الكاثوليك تشدّدًا، إلا أنه يُعتبر خصمًا لدودًا للكاثوليكية، لدرجة أنه قد لا يعترض على منع الديانة الكاثوليكية، بطريقة قانونية، من التوسع في الأماكن التي ليس لها وجود راسخ فيها. من ناحية أخرى، فهو يناصب العداء المذاهب البروتستانتية المنشقة. إنه يعارض حكومة الشعب، وكذلك حكومة النبلاء؛ وربما يكون المثال الذي يطمح اليه المؤلف هو: من الناحية الدينية، كنيسة بروتستانتية ترعاها الدولة. وفي السياسة، دولة تحكمها أرستقراطية بورجوازية. تلك كانت وضعية جنيف قبل ثوراتها الأخيرة.

لكن إذا لم نتمكّن من التمييز دائمًا بوضوح ما الذي يحبه، يمكننا بسهولة أن نتبيّن ما الذي يكرهه. ما يكرهه هو الديمقراطية. فهو لا يتكلّم على الثورة الديمقراطية التي أثّرت في آرائه، وفي صداقاته، وربما في مصالحه، إلا من زاوية العداوة. إنه لا يتعرّض للديموقراطية فقط في ما نجَمَ عنها من نتائج هنا أو هناك، وإنما في مبدئها بالذات. إنه لا يرى المزايا التي تمتلكها، بل يرصد مثالبها. ولا يميز في العيوب التي قد تنشأ عنها، بين ما هو أساسي ودائم، وما هو عرضي ومؤقت؛ ما الذي يجب أن نتحمّله منها على أنه أمر حتمي، وما الذي يجب السعي لتصحيحه؟ ربما لم يكن بالإمكان مقاربة الموضوع إلا بهذه الطريقة من مثل السيد شربولييه، كان على صلة مباشرة بالأحداث التي عصفت ببلاده. إنه لأمر مؤسف حقًا. وسوف نرى، ونحن نواصل هذا التحليل، أن الديمقراطية السويسرية في حاجة ماسة إلى تسليط الضوء على الثغرات في قوانينها. لكن الشرط الأول للقيام بذلك بشكل فعّال، هو ألا نتعامل معها بكراهية.

اختار السيد شربولييه لكتابه عنوان **الديمقراطية في سويسرا**، ما قد يقود إلى الاعتقاد أنه في نظر المؤلف تُعتبر سويسرا بلدًا يمكن المرء أن يعدّ فيها كتابًا عن

المبادئ الديمقراطية، وأنه متاح لنا الحكم على المؤسسات الديمقراطية في حد ذاتها. هذا، في رأيي، هو المصدر الرئيس تقريبًا لكل الأخطاء التي نجدها في الكتاب. كان ينبغي أن يكون العنوان الحقيقي للكتاب **الثورة الديمقراطية في سويسرا**. ذاك أن سويسرا، في الواقع، ومنذ خمسة عشر عامًا هي بلد في حالة ثورة. الديموقراطية هناك ليست شكلًا منتظمًا للحكم بقدر ما هي سلاح يُستخدم عادة لتدمير المجتمع القديم، والدفاع عنه في بعض الأحيان. يمكننا بالفعل أن ندرس هناك الظواهر الخاصة التي تصاحب الحالة الثورية في الزمن الديمقراطي الذي نعيش فيه، لكننا لا نستطيع أن نصوّر الديمقراطية، كأنها حالة ثابتة ومستقرّة. وأي شخص لا يضع في اعتباره على الدوام نقطة الانطلاق هذه سيجد صعوبة في فهم الصورة التي تقدمها له مؤسسات سويسرا. ومن ناحيتي، سأواجه صعوبة قوية في أن أشرح كيف أحكم على ما هو قائم، دون أن أبيّن كيف أفهم ما كان قائمًا فيما مضى.

عادة ما نخدع أنفسنا بشأن ما كانت عليه سويسرا عندما اندلعت الثورة الفرنسية. فنظرًا إلى أن السويسريين كانوا يعيشون منذ زمن طويل في نظام جمهوري، ننساق بسهولة لأن نتخيّل أنهم كانوا أقرب بكثير من سكان قارة أوروبا الآخرين إلى المؤسسات التي تشكّل الحرية الحديثة والروح التي تنبض فيها. إلا أنه يجب التفكير عكس ذلك.

على الرغم من أن استقلال السويسريين وُلد في خضم انتفاضة ضد الطبقة الأرستقراطية، فإن معظم الحكومات التي تشكّلت بعد ذلك سرعان ما أخذت عن الطبقة الأرستقراطية عاداتها وقوانينها وحتى آراءها وتوجّهاتها. ما عاد يُنظر إلى الحرية من وجهة نظرهم إلا في شكل امتياز، والفكرة القائلة بوجود حق عام وموجود مسبقًا يكون بموجبه جميع الناس أحرارًا، ظلت غريبة عن أذهانهم بقدر ما يمكن أن تكون بعيدة عن أذهان أمراء آل النمسا (آل هابسبورغ) الذين هُزموا على أيديهم. وبالتالي، فإن جميع السلطات لم تستغرق مطوّلًا كي تنجذب إلى الأرستقراطيات الصغيرة التي تشكّلت أو التي فرضت نفسها، وأن ترتمي في أحضانها. في بلدان الشمال، اتخذت هذه الأرستقراطيات طابعًا صناعيًا، فيما اتخذت في بلدان الجنوب شكل تكوينات عسكرية. لكن، على كلا الجانبين، كانت هذه الأرستقراطيات شديدة التماسك وشديدة الاستئثار بالسلطة. في معظم الكانتونات، استُبعد ثلاثة أرباع السكان من أي مشاركة مهما كانت، سواء كانت مباشرة أو حتى غير مباشرة، في إدارة البلاد؛ علاوة على ذلك، كان لكل كانتون سكان خاضعون.

هذه المجتمعات الصغيرة، التي تشكلت في خضم مثل هذا التوتّر الكبير، سرعان ما أصبحت مستقرة لدرجة أننا لم نعد نشعر بأي حراك فيها. من هنا، فإن الطبقة الأرستقراطية التي وجدت نفسها متحرّرة من ضغط الشعب من جهة، ومن إمرة ملك من جهة أخرى، أمسكت بالمجتمع وأبقته مقيدًا ضمن الأطر القديمة السائدة في العصور الوسطى.

لقد كان التقدم المُحرز على مرّ الزمن يتغلغل في الأذهان منذ فترة طويلة في المجتمعات الأكثر تمسّكًا بالمَلَكية في أوروبا، بينما بقيت سويسرا مقفلة في وجه هذا التقدم.

قبل مبدأَ فصل السلطات جميعُ فقهاء القانون، ولم يُطبَّق في سويسرا. كما أن حرية الصحافة التي كانت موجودة على الأقل بحكم الواقع في العديد من المَلَكيات المطلقة في أوروبا، لم تكن موجودة في سويسرا، لا في الواقع ولا بحكم القانون. والحق في تكوين الجمعيات السياسية لم يكن مطبّقًا ولا معترفًا به؛ أضفْ إلى أن حرية التعبير هناك كانت مقيّدة ضمن حدود ضيقة للغاية. لم يكن التكافؤ في الواجبات مطبّقًا، أسوة بتوجّه جميع الحكومات المستنيرة، ولا كذلك المساواة في الحقوق. وقد واجه تكوين المؤسسات هناك ألف عقبة، حيث لم يكن للحرية الفردية أي ضمان قانوني. بدورها الحرية الدينية، التي كانت قد بدأت تنفذ حتى إلى داخل الدول الأكثر تشددًا، لم تكن قد شقّت طريقها بعد في سويسرا. وقد حُظرت بالكامل الطوائف المنشقة في العديد من الكانتونات، في وقت كانت توضع العوائق أمامها في جميع الكانتونات. وقد أدى الاختلاف في المعتقدات في كل الكانتونات تقريبًا إلى قيام معوّقات سياسية.

كانت سويسرا لا تزال في هذه الوضعية في عام 1798، عندما دخلت الثورة الفرنسية أراضيها بقوة السلاح، فأطاحت لوقت قصير المؤسسات القديمة، لكنها لم تستبدلها بأطر صلبة ومستقرّة. فنابليون الذي أنقذ السويسريين بعد سنوات قليلة من الفوضى بفعل قانون الوساطة، أمّن لهم المساواة، ولكن ليس الحرية، ذاك أن القوانين السياسية التي فرضها كانت مركّبة بطريقة تشلّ الحياة العامة. فالسلطة التي كانت تمارس باسم الشعب، ولكنها لا تمت اليه بصلة لا من قريب ولا من بعيد، وُضعت بالكامل في أيدي السلطة التنفيذية.

هكذا بعد سنوات عدة، حين أُبطل قانون الوساطة مع سقوط واضعه، لم ينل السويسريون الحرية، بل فقدوا فقط مبدأ المساواة. في كل المناطق، أمسكت

الأرستقراطيات القديمة بزمام الحكم مجددًا، ووضعت موضع التنفيذ المبادئ الخاصة والبالية التي كانت سائدة قبل الثورة. ثم عادت الأمور بعد ذلك، كما يقول السيد شربولييه، إلى ما كانت عليه في عام 1798 تقريبًا. اتُهم الملوك المنخرطون في التحالف، وعن خطأ، بأنهم فرضوا بالقوة على سويسرا العودة إلى الحكم القديم. في الواقع، جرى ذلك بالاتفاق معهم، لكن ليس بواسطتهم. الحقيقة هي أن السويسريين انقادوا في ذلك الوقت، مثل باقي شعوب أوروبا، إلى ردة الفعل تلك الآنية، لكن المعمّمة، التي أعادت فجأة إحياء المجتمع القديم في جميع أنحاء أوروبا. وبما أن هذه العودة عندهم لم تحصل على أيدي الأمراء الذين كانت مصلحتهم لا تتلاقى مع مصلحة أصحاب الامتيازات القدامى، إنما على أيدي هؤلاء بالذات، فقد أتت أكثر شمولًا، وأكثر تهوّرًا، وأكثر تشدّدًا من باقي بلدان أوروبا. لم تأخذ هذه العودة شكلًا استبداديًا، لكنها كانت متشدّدة للغاية. فالسلطة التشريعية تابعة بالكامل للسلطة التنفيذية. وهذه الأخيرة كانت ممسوكة بالكامل من أرستقراطية المولد. أما الطبقة الوسطى فمستبعدة من الأعمال التجارية، وكل الناس محرومين من ممارسة الحياة السياسية: هذا هو المشهد الذي قدمته سويسرا في جميع مناطقها تقريبًا حتى عام 1830.

حينها انفتحت أمامها حقبة جديدة من الديمقراطية!

يهدف هذا العرض المقتضب إلى توضيح أمرين:

الأول، أن سويسرا هي واحدة من بلدان أوروبا حيث كانت الثورة هي الأقل تأثيرًا، وحيث النظام القديم الذي جرى إحياؤه بعد ذلك هو الأكثر اكتمالًا، حيث أن المؤسسات الأجنبية أو المعادية للفكر الجديد، وبعد أن احتفظت أو استعادت قدرًا كبيرًا من النفوذ، بقي الزخم الثوري على أشدّه هناك.

الثاني، أنه في الجزء الأكبر من سويسرا، وحتى يومنا هذا، لم يشارك الشعب في الحكومة. ويمكنني أن أجازف بالقول إن الأشكال القضائية التي تضمن الحرية المدنية، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية التعبير، وحرية الصحافة، والحرية الدينية، كانت دائمًا أيضًا غير معروفة من قبل الأغلبية العظمى من مواطني الأنظمة الجمهورية، فيما كانت في الحقبة نفسها متاحة أمام رعايا معظم الأنظمة المَلَكية.

هذا ما يغفل عنه السيد شربولييه في كثير من الأحيان، وهو ما يجب أن يكون حاضرًا باستمرار في ذهننا، لدى تفحّصنا الدقيق للمؤسسات التي تبنّتها سويسرا.

يعلم الجميع أن السيادة في سويسرا تنقسم إلى قسمين: من جهة، السلطة الفدرالية، ومن جهة أخرى حكومات الكانتونات.

يبدأ السيد شربولييه الحديث عما يحدث في الكانتونات، وهو على حق في ذلك. فهذا هو الموقع الذي يوجد فيه الحكم الفعلي للمجتمع. سوف أتبعه في هذا النهج وأهتمّ مثله بدساتير الكانتونات.

أصبحت جميع دساتير الكانتونات الآن قائمة على الديمقراطية. لكن الديمقراطية لا تتّسم بالمميّزات نفسها جميعًا.

في أغلبية الكانتونات، أوكل الشعب ممارسة سلطاته إلى مجالس تمثّله، وفي بعض الكانتونات احتفظ بالسلطة لنفسه. فهو يجتمع بالفعل ويحكم. يسمّي السيد شربولييه حكم الفئة الأولى الديمقراطيات التمثيلية ، وحكم الآخرين الديمقراطيات الخالصة (المباشرة) .

سأستميح الأكاديمية عذرًا بعدم التوافق مع المؤلف في تحليله المثير للاهتمام للديمقراطيات الخالصة. هناك أسباب عدة تدفعني إلى ذلك. فعلى الرغم من أن الكانتونات التي تعيش في ظل الديمقراطية الخالصة قد أدت دورًا كبيرًا في التاريخ، وسيكون بمقدورها أن تؤدي دورًا مهمًا في السياسة، لكنها تكون موضع دراسة مثيرة أكثر مما هي مفيدة.

تكاد تكون الديمقراطية الخالصة فريدة من نوعها في العالم الحديث وهي استثنائية للغاية، حتى في سويسرا، لأن واحد على ثلاثة عشر (1/ 13) فقط من سكانها يُحكم بهذه الطريقة. علاوة على ذلك، إنها ظاهرة عابرة. ليس من المعروف أنه في الكانتونات السويسرية، حيث احتفظ الناس أكثر من غيرهم بالسلطة، توجد هيئة تمثيلية تحرّرهم من الاعتماد جزئيًا على رعاية الحكومة. ومن السهل أن نرى، من خلال دراسة التاريخ الحديث لسويسرا، أن الشؤون التي يأخذها الناس على عاتقهم في سويسرا تتناقص بالتدرج، وعلى العكس من ذلك، فإن تلك التي تقع على عاتق ممثليهم تزداد وتتنوّع يومًا بعد يوم. وهكذا يسجّل مبدأ الديمقراطية الخالصة تراجعًا لمصلحة المبدأ المعاكس. الأول يصبح الاستثناء بالتدرج، والآخر يصبح القاعدة.

علاوة على ذلك، تنتمي الديمقراطيات الخالصة في سويسرا إلى عصر غابر، ولا يمكنها أن تعلّمنا أي شيء لا في الحاضر ولا في المستقبل. وعلى الرغم من أننا مضطرون إلى استخدام اسم مأخوذ من العلم الحديث للإشارة اليها، إلا أنها لا تنتمي

إلا إلى الماضي. فلكل قرن روحية مهيمنة لا يقف بوجهها أي شيء. وإذا ما تسرّب اليه في زمن سيطرته مبادئ غريبة أو مخالفة له، فإنه لا يلبث أن يواجهها، وإن لم يستطع القضاء عليها، فإنه يتبنّاها أو يستوعبها. وقد تمكّنت العصور الوسطى في نهاية المطاف من أن تطبع على نحو أرستقراطي كل شيء وصولًا إلى مبدأ الحرية الديمقراطي. ففي ظل اعتماد القوانين ذات المنحى الجمهوري الواضح، وإلى جانب مبدأ الاقتراع العام بالذات، نجد في تلك العصور معتقدات دينية وآراء ومشاعر وعادات وجمعيات وعائلات ليست من صميم الشعب، تمسك بالسلطة الفعلية. ينبغي عدم اعتبار الكانتونات السويسرية الصغيرة إلا حكومات ديمقراطية في العصور الوسطى. إنها البقايا الأخيرة البارزة لعالم ما عاد موجودًا.

أما الديمقراطيات التمثيلية في سويسرا فهي، على العكس من ذلك، من نتاج الروح الحديثة. فجميعها تأسست على أنقاض مجتمع أرستقراطي قديم. وجميعها تنطلق من مبدأ وحيد، ألا وهو سيادة الشعب. وجميعها قامت بتطبيق هذا المبدأ بطريقة متشابهة تقريبًا في قوانينها.

سوف نرى أن هذه القوانين لا تخلو من شوائب كثيرة، وهي وحدها، كما لا يُذكر عادة، كفيلة بأن تبيّن أن الديمقراطية في سويسرا، وحتى الحرية هي قوى جديدة وعديمة الخبرة.

تجدر الإشارة أولًا إلى أنه حتى في الديمقراطيات التمثيلية التي اعتمدتها سويسرا، احتفظ الشعب بالممارسة المباشرة لجزء من سلطته. في بعض الكانتونات، وبعد أن تحصل القوانين الأساسية على موافقة الهيئة التشريعية، يتعيّن عليها إلى الآن الخضوع لحق النقض من الشعب؛ ما يؤدي في هذه الحالات الخاصة إلى تحوّل الديمقراطية التمثيلية إلى ديمقراطية مباشرة.

في كل الكانتونات تقريبًا، يجب استشارة الشعب من وقت إلى آخر، وفي فترات متقاربة عادة، حول ما إذا كان يرغب في تعديل الدستور أو الحفاظ عليه. وهو ما يجعل القوانين كلها عرضة للتغيّر بشكل دوري.

لقد عهد الشعب بجميع السلطات التشريعية التي لم يحتفظ بها لنفسه، إلى مجلس واحد يعمل تحت رقابته وباسمه. لا يوجد في أي كانتون سلطة تشريعية منقسمة إلى هيئتين؛ بل هي في كل الكانتونات مكوّنة من هيئة واحدة. لا يقتصر الأمر على أن حركتها غير مقيّدة بحكم حاجتها إلى التفاهم مع هيئة أخرى، بل أن قراراتها لا تقع في فخ الإطالة في المداولات. تخضع مناقشة القوانين العامة لإجراءات معينة

تستغرق بعض الوقت، لكن يمكن اقتراح القرارات المهمّة ومناقشتها وإقرارها في وقت قصير، تحت مسمّى المراسيم؛ فالمراسيم تجعل من القوانين الثانوية أمرًا على درجة من الأهمية والاستعجال ولا يمكن الوقوف بوجهه كما هو الحال مع انفعالات الجماهير.

خارج المجلس التشريعي، لا توجد أي سلطة قادرة على الاعتراض. فالفصل، خاصة الاستقلال النسبي، بين السلطات التشريعية والإدارية والقضائية غير موجود في الواقع.

لا يُنتخب ممثلو السلطة التنفيذية في أي من الكانتونات مباشرة من الشعب؛ فالسلطة التشريعية هي التي تختارهم. وبالتالي، فإن السلطة التنفيذية لا تتمتع بأي قوة خاصة بها. إنها ليست سوى صنيعة سلطة أخرى، ولا يمكنها إلا أن تكون عميلًا خاضعًا لها. إلى نقطة الضعف هذه تضاف عوامل كثيرة أخرى. فما من مكان يمارِس فيه السلطة التنفيذية رجل واحد. وهي توكل إلى مجلس صغير حيث تتوزّع المسؤولية وتمارس السلطة. كما أن هذا المجلس يُحرم من الكثير من الصلاحيات العائدة للسلطة التنفيذية. فهو لا يتمتّع بحق النقض على القوانين أو أنه يمتلك هذا الحق بشكل غير مؤثّر فعلًا. إنه لا يتمتّع بحق العفو، ولا يعيّن أو يقيل العاملين لديه. بل يمكننا القول إنه ليس لديه عملاء، وهو عادة ما يكون مضطرًا إلى اللّجوء إلى خدمات القضاة العاديين فحسب.

لكن قبل كل شيء، تشكو قوانين الديمقراطية السويسرية من الخلل بسبب الدستور السيئ والتكوين السيئ للسلطة القضائية. والسيد شربولييه يلاحظ ذلك، إنما ليس بالقدر الكافي، في رأيي. فلا يبدو أنه هو نفسه يفهم تمامًا أن السلطة القضائية هي المخوّلة أساسًا، في الديمقراطيات، لأن تكون الحاجز والضمانة للشعب في آنٍ.

إن فكرة استقلالية القضاء هي فكرة حديثة. فالعصور الوسطى لم تلحظها، أو على الأقل لم تتخيّلها البتة إلا بشكل ملتبس جدًا. يمكن القول إنه في كل أمم أوروبا، كانت السلطتان التنفيذية والقضائية متداخلتين في البداية. حتى في فرنسا، حيث كان للعدالة في وقت مبكر وجود قوي للغاية قائم بذاته، وهو ما يشكّل استثناء مميّزًا، لا يزال بوسعنا تأكيد أن فصل السلطتين ظل غير ناجز تمامًا. في الواقع، لم تكن الإدارة السياسية هي التي أمسكت بالعدالة، بل إن العدالة هي التي اجتذبت الإدارة السياسية إلى حد ما إلى ملعبها. على العكس من ذلك، من بين كل دول أوروبا، كانت سويسرا

ربما البلد الذي تداخلت فيها العدالة مع السلطة السياسية أكثر من سائر البلدان، وأصبحت ملحقة تمامًا بها. يمكن القول إن فكرة العدالة المتكوّنة لدينا، على أنها قوة غير منحازة وحرة تقف بين جميع المصالح وبين جميع السلطات لتحثّ الجميع على احترام القانون، هذه الفكرة كانت دائمًا غائبة عن أذهان السويسريين، وهي لم تنفذ إلى وجدانهم حتى الآن بشكل كامل.

لا شك في أن الدساتير الجديدة أفردت للمحاكم مكانًا أكثر وضوحًا مما كانت تحتله ضمن السلطات القديمة، لكنها لم تمنحها وضعية أكثر استقلالية. هكذا، ينتخب الشعب المحاكم الدنيا، وهي تخضع لإعادة الانتخاب. ولا تختار المحكمةَ العليا في كل كانتون السلطةُ التنفيذية، إنما السلطةُ التشريعيةُ، ولا شيء يحمي أعضاءها من النزوات المتكرّرة للأغلبية.

لا يقوم الشعب أو الهيئة التي تمثله باختيار القضاة فحسب، بل إنه لا يواجه أي حرج في اختيارهم. بشكل عام، لا توجد أي شروط لها علاقة بالكفاءات المطلوبة. علاوة على ذلك، لا يحق للقاضي، الذي عليه تنفيذ القانون بكل بساطة، أن يفتّش عما إذا كان هذا القانون متوافقًا مع الدستور. في الحقيقة، إن الأغلبية نفسها هي التي تحكم بواسطة جهاز القضاة.

علاوة على ذلك، لو حصلت السلطة القضائية في سويسرا عن طريق القانون على الاستقلالية وعلى الحقوق التي تحتاج إليها، فإن هذه السلطة ستظل تواجه صعوبة في أداء دورها، لأن العدالة هي سلطة تقليد ورأي وهي بحاجة إلى الاستناد إلى الأفكار والتقاليد القضائية.

يمكنني بسهولة أن أبيّن العيوب التي نصادفها في المؤسسات التي وصفتُها للتو، وأن أثبت أنها تنحو كلّها إلى جعل حكم الشعب غير منتظم في مساره، ومتسرّع في قراراته، وظالم في أفعاله. لكن ذلك سوف يذهب بي بعيدًا. لذا سأكتفي بالمقارنة بين هذه القوانين وتلك التي اعتمدها مجتمع ديمقراطي أكثر قِدَمًا وأكثر هدوءًا وازدهارًا. يعتقد السيد شربولييه أن المؤسسات المشوبة ببعض النواقص التي تمتلكها الكانتونات السويسرية هي الوحيدة التي يمكن الديمقراطية أن تقدّمها أو تشكو منها. فالمقارنة التي أنا في صدد إجرائها ستثبت العكس، وستُظهر كيف أنه، انطلاقًا من مبدأ سيادة الشعب، أمكن في بلاد أخرى الوصول إلى نتائج مغايرة، بالاستناد إلى المزيد من الخبرة والمزيد من الحنكة والحكمة. سآخذ على سبيل المثال ولاية نيويورك، التي تضم وحدها عددًا من السكان يساوي عدد سكان سويسرا بأكملها.

في ولاية نيويورك، كما هي الحال في الكانتونات السويسرية، إن مبدأ الحكم قائم على سيادة الشعب التي يُعبَّر عنها عمليًا بالاقتراع العام. لكن الشعب لا يمارس سيادته إلا يومًا واحدًا فقط من خلال اختيار مندوبيه. وهو لا يُبقي لنفسه عادة، في أي حال من الأحوال، أي جزء من السلطة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية. إنه يختار من يحكم باسمه ويتنازل عن سلطته حتى الانتخابات القادمة.

على الرغم من أن القوانين قابلة للتغيير، فإن أساسها يبقى مستقرًا. لم يخطر في البال إخضاع الدستور مسبقًا، كما في سويسرا، لمراجعات متتالية ودورية، ما يضع الجسم الاجتماعي في حالة ترقب عند حلول موعد إجراء تلك المراجعات أو حتى في وقت انتظار ذلك. عندما تظهر حاجة جديدة، ترى السلطة التشريعية أن تعديل الدستور أصبح ضروريًا، ويقع التنفيذ على عاتق السلطة التشريعية القادمة.

على الرغم من أن السلطة التشريعية لا يمكنها، بشكل خاص في سويسرا، التملّص من رقابة الرأي العام، فإنها منظّمة بطريقة تقاوم تقلباته. فما من اقتراح يمكنه أن يتحوّل إلى قانون إلا بعد خضوعه للنظر في مجلسين. هاتان الهيئتان التشريعيتان تُنتخبان بالطريقة نفسها وتتشكّلان من العناصر نفسها؛ كلتاهما كذلك تنبثقان عن الشعب، لكنهما لا تمثلانه بالطريقة نفسها تمامًا: واحدة تكون مسؤولة قبل كل شيء عن بلورة انطباعاته الآنية، والأخرى عن توجّهاته الطبيعية المعتادة وميوله الدائمة.

في نيويورك، ليس هناك فصل بين السلطات في الظاهر فحسب، بل في الواقع.

أما السلطة التنفيذية فلا تمارسها هيئة، وإنما شخص يتحمل وحده المسؤولية كلها، ويمارس بشكل حاسم وقوي حقوقه وامتيازاته. وبما أنه منتخب من الشعب، فهو ليس صنيعة أو عميل السلطة التشريعية، كما هي الحال في سويسرا؛ إنه يعتبر نفسه مساويًا لها، ويحظي بصفة تمثيلية مثلها، على الرغم من أن كليهما يعملان باسم الحاكم. إنه يستمد قوته من المصدر نفسه الذي تستمد منه قوتها. إنه لا يرأس صوريًا السلطة التنفيذية، بل يمارس صلاحياتها الطبيعية والشرعية. فهو قائد القوات المسلحة، ويعيّن الضباط في المواقع الرئيسية؛ إنه يختار الكثير من كبار موظفي الدولة؛ كما يمارس حق العفو، وحق النقض الذي يمكنه أن يواجه به رغبات الهيئة التشريعية ليس مطلقًا لكنه فعال. إذا كان حاكم ولاية نيويورك بلا شك أقل قوة بكثير من ملك دستوري في أوروبا، فهو على الأقل أكثر قوة بكثير من مجلس صغير في سويسرا.

لكن الاختلاف يبدو صارخًا بشكل خاص في تنظيم السلطة القضائية.

إن القاضي، على الرغم من أنه ينبثق من الشعب ويرتبط به، هو سلطة يخضع لها الشعب ذاته.

تستمد السلطة القضائية هذا الموقع الاستثنائي من حيث نشأتها، وديمومتها، واختصاصها، وقبل كل شيء من الأعراف السائدة والرأي العام.

لا تختار أعضاءَ المحاكمَ العليا، كما هي الحال في سويسرا، الهيئةُ التشريعيةُ، وهي سلطة جماعية غالبًا ما تكون متهوّرة، وأحيانًا فاقدة البصيرة، وفي كل الأحوال غير مسؤولة، لكن يتم ذلك من طرف حاكم الولاية. وما أن يعيّن القاضي يصبح غير قابل للعزل. ما من دعوى إلا وتكون في عهدته، وما من حكم إلا ويصدر عنه. إنه لا يفسر القانون فحسب، بل يمكننا القول إنه يحكم عليه؛ فعندما تنحرف السلطة التشريعية، في حركة الأحزاب السريعة، عن روح الدستور أو نصه، تعيدها المحاكم إليه برفضها تنفيذ قرارات تلك السلطة، حيث إنه إذا لم يستطع القاضي إلزام الناس بالحفاظ على دستورهم، فإنه على الأقل يجبرهم على احترامه طالما كان ساري المفعول. إنه لا يوجّه الشعب، لكنه يُلزمه ويقيّده. إن السلطة القضائية، التي بالكاد توجد في سويسرا، هي المنظّم الحقيقي للديمقراطية الأميركية.

الآن، إذا تفحصنا هذا الدستور بأدق التفاصيل، فلن نكتشف فيه أي ذرة من الأرستقراطية. فلا شيء يشبه الطبقة، ولا وجود لأي امتياز، والحقوق بالتساوي للجميع، والسلطات كلها تنبثق من الشعب وتعود اليه، وهناك روح واحدة تحرّك كل المؤسسات، وما من نزعات تدفعها للصراع في ما بينها، ذاك أن مبدأ الديمقراطية قد انتشر وسيطر على كل شيء. ومع ذلك، تتمتع هذه الحكومات الديمقراطية على أكمل وجه بقاعدة أكثر استقرارًا، وإيقاع أكثر هدوءًا وسلوك أكثر انتظامًا مما هي عليه الحكومات الديمقراطية في سويسرا.

يجوز القول إن ذلك يرجع في جزء منه إلى الاختلاف في القوانين.

إن قوانين ولاية نيويورك التي وصفتُها للتو، صيغت على نحو يكافح العيوب الطبيعية للديمقراطية، فيما يبدو أن المؤسسات السويسرية التي رسمتُ صورة لها، وعلى العكس من ذلك، عملت على تنمية هذه العيوب. هنا يكبحون الناس، وهناك يمسكون بيدهم. في أميركا، كانت الخشية من أن تكون سلطة هذه القوانين ظالمة، بينما في سويسرا يبدو أنهم لم يريدوا إلا جعلها جائرة.

لا أبالغ حين أتكلّم على التأثير الذي يمكن لآلية القوانين أن تمارسه في مصير

الشعوب. أعلم أنه بشكل أساسي يجب أن ننسب الأحداث الكبرى في هذا العالم لأسباب أكثر شمولًا وعمقًا؛ لكن لا يمكننا أن ننكر أن للمؤسسات ما يميّزها بشكل خاص، وأنها في حدّ ذاتها تساهم في ازدهار المجتمعات أو بؤسها.

لو أن السيد شربولييه، بدلًا من الرفض المطلق لجميع قوانين بلاده تقريبًا، بيّن ما يعتريها من شوائب، وما يمكن عمله لكي يصوّب أحكامها، دون المساس بمبدئها، لكان كتب كتابًا يليق أكثر بالأجيال القادمة ويكون أكثر فائدة لمعاصريه.

فبعد توضيح ماهية الديمقراطية في الكانتونات، يسعى المؤلف إلى البحث عن التأثير الذي تمارسه في الاتحاد نفسه.

قبل السير بالاتجاه الذي رسمه السيد شربولييه، من الضروري أن نفعل ما لم يفعله هو نفسه، فنحدّد بوضوح ماهية الحكومة الفدرالية، وكيف تنتظم في القانون وفي الواقع، وكيف تعمل.

يحق لنا أن نتساءل أولًا عما إذا كان المشرّعون في الاتحاد السويسري أرادوا وضع دستور فدرالي أم فقط إنشاء رابطة بين الكانتونات، بمعنى آخر، ما إذا كانوا يرمون للتضحية بجزء من سيادة الكانتونات أم إبقاء سيادتها ناجزة. إذا أخذنا في الاعتبار أن الكانتونات تخلّت عن الكثير من الحقوق المرتبطة بالسيادة، وأنها أوكلتها بشكل دائم للحكومة الفدرالية، وإذا ما فكّرنا قبل كل شيء أنها أرادت في المسائل التي تم التخلي عنها لهذه الحكومة أن يكون القرار للأكثرية، فما من شك في أن المشرّعين في الاتحاد السويسري كانوا يرغبون في وضع دستور فدرالي حقيقي وليس مجرد رابطة. لكن يجب الاعتراف بأنهم لم ينجحوا لكونهم فعلوا ذلك بشكل سيىء للغاية.

لن أتردد في القول إن الدستور الفدرالي لسويسرا، على ما أعتقد، هو الدستور الأكثر احتواء للشوائب من بين جميع الدساتير من هذا النوع التي ظهرت حتى الآن في العالم. لدى قراءته، يخيّل الينا أننا عدنا إلى غياهب العصور الوسطى، ولا بد أن تتملّكنا الدهشة حين نفكّر بأن هذا العمل الملتبس وغير المكتمل هو نتاج زمن يتّسم بسعة المعرفة والخبرة كالزمن الذي نعيشه.

غالبًا ما يتكرر القول، وعن حق، إن الميثاق حدّ بشكل مبالغ فيه من حقوق الاتحاد، وأبقى خارج نطاق عمل الحكومة التي تمثله بعض الموضوعات ذات الطبيعة الوطنية في الأساس، والتي كان يجب بطبيعة الحال أن تقع ضمن

اختصاص البرلمان الفدرالي. على سبيل المثال، إدارة الوظائف، تنظيم الأوزان والمقاييس، صناعة العملة ... ويعزى ضعف السلطة الفدرالية إلى قلة الصلاحيات الموكلة إليها.

صحيح تمامًا أن الميثاق أبقى خارج دستور حكومة الاتحاد العديد من الحقوق التي تعود بطبيعة الحال، وحتى بالضرورة إلى هذه الحكومة؛ لكن ليس هذا هو المكان الذي يكمن فيه السبب الحقيقي لضعفها، لأن الحقوق التي منحها إياها الميثاق تكفيها، لو عرفت كيف تفيد منها، لتحصل في الحال على الحقوق التي تنقصها كلها، أو لتقتنص تلك الحقوق في كل الأحوال.

يمكن البرلمان الاتحادي حشد القوات المسلّحة، وجمع الأموال، وشن الحرب، وإقرار السلام، وإبرام المعاهدات التجارية، وتعيين السفراء. كما يُشرف على وضع دساتير الكانتونات والمبادئ الرئيسة للمساواة أمام القانون، ما يسمح له، إذا لزم الأمر، بالتدخل في جميع الشؤون المحلية.

كما أن رسم المرور والحقوق المتوجبة على الطرقات، وما إلى ذلك، تُجبى من البرلمان الاتحادي، ما يتيح له التحكّم بالمشاريع العامة ومراقبتها.

أخيرًا، وفقًا للمادة 4 من ميثاق الاتحاد، يتّخذ البرلمان الاتحادي كافة التدابير اللازمة لتأمين الأمن الداخلي والخارجي لسويسرا، مما يمنحه القدرة على الإمساك بكل شيء.

لم تتمتع الحكومات الفدرالية الأكثر قوة بامتيازات أكبر، وبعيدًا عن الاعتقاد بأن صلاحيات السلطة المركزية في سويسرا محدودة للغاية، فإنني أميل إلى الاعتقاد بأن حدودها ليست واضحة بما يكفي.

كيف يحصل إذًا أن حكومة الاتحاد التي تتمتّع بهذه الامتيازات الرائعة، تمتلك عمومًا القليل من السلطة ؟ السبب بسيط: لم تُعطَ هذه الحكومة الوسائل التي تخوّلها استخدام ما أُعطيت من صلاحيات، والمتمثلة بالحق في التنفيذ.

لم يحدث قط أو وُضعت حكومة بمثل هذا الجمود، وحُكم عليها بمثل هذا العجز، بسبب النقص في أجهزتها.

من جوهر الحكومات الفدرالية أن تقوم بمهماتها ليس نيابة عن الشعب، لكن نيابة عن الولايات التي يتكوّن منها الاتحاد. إذا كان الأمر خلاف ذلك، يبطل الدستور فورًا لأن يكون فدراليًا.

نتيجة ذلك، من بين الآثار الأخرى المُلزمة والحُكمية، عادة ما تكون الحكومات الفدرالية أقل جرأة في قراراتها وأبطأ في تحركاتها من غيرها.

لقد سعى معظم المشرّعين في الاتحادات، من خلال إجراءات حذِقة إلى حد ما، لا أرغب في الدخول فيها، إلى تصحيح هذا الخلل الطبيعي في النظام الفدرالي جزئيًا. هذا الخلل جعله السويسريون أكثر بروزًا من أي مكان آخر، من خلال الأشكال الخاصة التي اعتمدوها. فعندهم، لا يتوقف الأمر على أن أعضاء البرلمان الاتحادي لا يتصرفون إلا نيابة عن الكانتونات المختلفة التي يمثلونها، بل إنهم لا يتخذون عمومًا أي قرار لم تعده أو توافق عليه هذه الكانتونات. لم يُترك لهم أي شيء تقريبًا يتصرّفون به وفقًا لإرادتهم الحرة. ويشعر كل واحد منهم بأنه ملزم بتفويض حتمي يُفرض مسبقًا، بحيث يتحوّل البرلمان الاتحادي إلى جمعية تداولية حيث لا توجد في الحقيقة أهمية للتداول، وحيث لا يكون الكلام أمام أولئك الذين يجب أن يتّخذوا القرار، وإنما أمام أولئك الذين عليهم أن يطبّقوه. فالبرلمان الاتحادي هو صيغة للحكم لا تقرّر أي شيء من تلقاء ذاتها، بل يقتصر عملها على تنفيذ ما أرادته اثنتان وعشرون حكومة أخرى بشكل منفصل، وهي غير قادرة على أن تقرّر أي شيء، أو أن تضع تصوّرًا لأي شيء، أو تقدّم أي شيء، مهما كانت طبيعة الأحداث التي تواجهها. لا يمكننا أن نتخيل خلطة تكون أكثر ملاءمة لمضاعفة الجمود الطبيعي للحكومة الفدرالية، وتحويل شموخها إلى نوع من وهن الشيخوخة.

هناك العديد من الأسباب الأخرى، وبغض النظر عن العيوب العائدة لجميع الدساتير الفدرالية، تفسّر العجز السائد في حكومة الاتحاد السويسري.

لا يتمتع الاتحاد السويسري بحكومة ضعيفة فحسب، بل يمكن القول إنه ليس لديه حكومة خاصة به. فدستوره، في هذا المجال، فريد من نوعه في العالم. يضع الاتحاد في أعلى الهرم لديه قادة لا يمثلونه. فمجلس الإدارة الذي يشكل السلطة التنفيذية لسويسرا، لا يختاره البرلمان الاتحادي، ولا حتى الشعب السويسري؛ إنها حكومة تأتي مصادفة يستعيرها الاتحاد كل سنتين من برن أو زوريخ أو لوسيرن. هذه السلطة التي ينتخبها سكان أحد الكانتونات لإدارة شؤونه تصبح بالتالي عرَضًا رأس وذراع الدولة بأكملها. يمكن أن يكون هذا بالتأكيد إحدى أعظم الغرائب السياسية الذي يقدمها تاريخ القوانين البشرية. دائمًا ما تكون مفاعيل مثل هذه الحالة مؤسفة، وغالبًا ما تكون خارجة جدًا على المألوف. لا شيء يمكن أن يكون أكثر غرابة، على سبيل المثال، ما حدث في عام 1839. في تلك السنة كان مقرّ البرلمان الاتحادي في

زوريخ، وبالتالي فإن مجلس إدارة زوريخ هو الذي كان يعتبر حكومة الاتحاد. قامت في زوريخ ثورة على إدارة الكانتون، وقد أطاحت هذه الانتفاضة الشعبية السلطات القائمة. هكذا وجد البرلمان الاتحادي نفسه فجأة من دون رئيس، وظلت الحياة الفدرالية معلّقة إلى أن تكرّم الكانتون بإحياء المؤسسات من خلال قوانين أخرى وقادة آخرين. فالشعب في زوريخ، ومن خلال تغيير إدارته المحلية، قام بقطع رأس السلطة في سويسرا من غير أن يتقصّد ذلك.

إذا كان للاتحاد سلطته التنفيذية الخاصة، فستظل الحكومة عاجزة عن فرض تنفيذ أوامرها، بسبب عدم وجود سلطة مباشرة وفورية لها على المواطنين. وعامل الضعف هذا في حد ذاته هو أكثر تقييدًا من سائر العوامل الأخرى مجتمعة؛ لكن كي نتمكن من فهم هذا العامل جيدًا، لا بد من الذهاب أبعد من الاكتفاء بالإشارة اليه.

يمكن أن يكون للحكومة الفدرالية مجال عمل محدود إلى حد ما وأن تتمتع بالقوة في الوقت ذاته؛ إذا كان بإمكانها في هذا المجال المحدود أن تتصرف من تلقاء نفسها، من دون وسيط، كما تفعل الحكومات العادية في المجال الواسع الذي تتحرك فيه؛ وإذا كان لها موظفوها الذين يتعاملون مع كل مواطن مباشرة، ومحاكمها التي تجبر كل مواطن على الخضوع لقوانينها، فإنها تفرض طاعتها بسهولة، لأنها لن تواجه إلا مقاومات فردية يُخشى حدوثها، وكل الاعتراضات التي تثار بوجهها تجد سبيلها إلى القضاء.

يمكن الحكومة الفدرالية، على العكس من ذلك، أن يكون لها مجال عمل واسع للغاية ولا تتمتع إلا بسلطة ضعيفة جدًا وبغاية الهشاشة، إذا كانت ملزمة بالاستعانة بحكومات الكانتونات، بدلًا من التعامل مع المواطنين بشكل مباشر؛ لأنه في حال تمنّعت حكومات الكانتونات، فإن السلطة الفدرالية لا بد أن تجد نفسها ليس أمام تابع، بل في مواجهة خصم لا يمكن التغلب عليه إلا بالحرب.

بالتالي، فإن سلطة الحكومة الفدرالية لا تكمن في مدى الحقوق الممنوحة لها بقدر ما تكون في الإمكانية الواسعة إلى حد ما المتاحة أمامها لممارسة صلاحياتها بذاتها: فهي دائمًا قوية عندما تستطيع أن تأمر المواطنين، وتكون دائمًا ضعيفة عندما يقتصر دورها على طلب التنفيذ من الحكومات المحلية فحسب.

يقدم تاريخ الكونفدراليات أمثلة على كلا النظامين. لكن، من كل الاتحادات الكونفدرالية، على حدّ علمي، لا نجد أي سلطة مركزية حُرمت بهذا القدر من التعاطي مباشرة مع المواطنين، كما هي الحال في سويسرا. فهنا، إذا جاز التعبير، ما

من حق عائد للحكومة الفدرالية بإمكانها أن تمارسه بنفسها. لا يوجد موظفون تابعون لها فحسب، ولا توجد محاكم تمثل سيادتها حصريًا. تبدو كأنها كائن وُهب الحياة، لكنه حُرم من الأعضاء التي تسيّر حركته.

هذا هو الدستور الفدرالي كما نص عليه الميثاق. دعونا نرى الآن، بكلمات قليلة، مع مؤلف الكتاب الذي نحن في صدده، ما هو تأثير الديمقراطية على هذا الدستور؟

لا يمكننا إنكار أن الثورات الديمقراطية التّي غيرت تباعًا جميع دساتير الكانتونات تقريبًا خلال الخمسة عشر عامًا الماضية كان لها تأثير كبير في الحكومة الفدرالية. لكن هذا التأثير ذهب في اتجاهين متعاكسين للغاية. ومن الضروري جدًا الإحاطة بهذه الظاهرة المزدوجة.

كان للثورات الديمقراطية التي حدثت في الكانتونات أثر في إعطاء الوجود المحلي مزيدًا من الحيوية والقوة. فالحكومات الجديدة، التي انبثقت عن هذه الثورات، بالاعتماد على الشعب، وبدفع منه، أحسّت بأنها تمتلك قوة أكبر وإيمانًا أكبر بهذه القوة، وهو ما كان ينقص الحكومات التي أطاحتها. وبما أن تجدّدًا مشابهًا لم يحدث في الوقت نفسه في الحكومة الفدرالية، كان لا بد من أن ينتج من ذلك، وقد نتج فعلًا، بأن وجدت هذه الأخيرة نفسها في حالة ضعف أكبر مما كانت عليه في السابق إزاء الكانتونات المحلية. فالاعتزاز بالانتماء للكانتون، والميل الغرائزي للاستقلال المحلي، والتبرّم من أي تدخّل في الشؤون الداخلية لكل كانتون، والغيرة من سلطة مركزية وعليا، كلها مشاعر نمت منذ إحلال الديمقراطية؛ من هذا المنطلق، يمكن القول إنها أضعفت حكومة الاتحاد الكونفدرالية الضعيفة أصلًا، وجعلت مهمتها اليومية والمعتادة شاقة وصعبة أكثر من ذي قبل.

لكن، من نواحٍ أخرى، أعطت الديمقراطية للحكومة الفدرالية دفعًا، وإذا جاز التعبير، مكانة لم تكُن لديها.

فإنشاء المؤسسات الديمقراطية في سويسرا أدّى إلى شيئين جديدين تمامًا.

حتى ذلك الحين، كان لكل كانتون مصالح منفصلة، وروح منفصلة. وقد أدى ظهور الديمقراطية إلى تقسيم جميع السويسريين، إلى أي كانتون انتموا، إلى فريقين: أحدهما مؤيد للمبادئ الديمقراطية. وآخر معترض عليها. لقد أوجدت الديمقراطية مصالح وأفكارًا ومشاعر مشتركة، كانت بلورتها تحتاج إلى سلطة عامة ومشتركة تمتد في الوقت نفسها إلى جميع أنحاء البلاد. هكذا امتلكت الحكومة الفدرالية، أول مرة،

قوة كبيرة كانت تفتقر إليها على الدوام، وأصبح بإمكانها الاعتماد على حزب؛ إنها قوة خطرة، إنما لا غنى عنها في البلدان الحرة، حيث لا تستطيع الحكومة أن تفعل شيئًا من دونها تقريبًا.

في الوقت نفسه الذي قسمت فيه الديمقراطية سويسرا إلى حزبين، فإنها جعلتها تصطف إلى جانب أحد الأحزاب الكبرى التي تتوزّع العالم؛ بالتالي رسمت لها سياسة خارجية. وفي الوقت الذي أمّنت لها صداقات طبيعية، فقد خلقت لها عداوات لا مفر منها. وكي تطوّر هذه الصداقات وتعزّزها، وترصد العداوات وتجبهها، أشعرتها بالحاجة الملحّة إلى حكومة. وبدلًا من روح عامة محلية، أحلّت روحًا وطنية عامة.

تلك هي الآثار المباشرة التي عزّزت الديمقراطية بواسطتها الحكومة الفدرالية. كما أن التأثير غير المباشر الذي مارسته، والذي ستمارسه بشكل خاص في الأمد الطويل ليس أقل شأنًا.

إن الاعتراضات والمصاعب التي تواجهها أي حكومة فدرالية هي أكثر تنوّعًا وقوة، حيث إن السكان المنضوين إلى اللواء الكونفدرالي يختلفون جدًا في مؤسساتهم ومشاعرهم وعاداتهم وأفكارهم. فليس تشابه المصالح، وإنما التجانس التام في القوانين والآراء والأوضاع الاجتماعية، هو ما يجعل مهمة حكومة الاتحاد الأميركي بهذه السهولة. يمكن القول أيضًا إن الضعف المستغرب للحكومة الفدرالية القديمة في سويسرا يرجع أساسًا إلى الاختلاف الهائل والتعارض الفريد القائم بين فكر وتطلعات وقوانين مختلف السكان الذين كان عليها أن تحكمهم. من هنا كانت أكثر المهمات صعوبة تتمثّل في إبقاء أشخاص مختلفين جدًا بعضهم عن بعض ضمن توجّه واحد، وفي البوتقة السياسية ذاتها. وهذا ما كان يصعب تحقيقه حتى في ظل حكومة مشكّلة بصورة أفضل، وتمتلك جهازًا أكثر فعالية. إن تأثير الثورة الديمقراطية التي تحدث في سويسرا يكمن في التعزيز التدريجي في الكانتونات كلها لمؤسسات معيّنة، ومبادئ معيّنة للحكم، وبعض الأفكار المتشابهة. إذا كانت الثورة الديمقراطية تزيد من روح استقلال الكانتونات عن السلطة المركزية، فإنها تسهّل، من ناحية أخرى، عمل هذه السلطة؛ إنها تزيل، إلى حد كبير، أسباب المقاومة، ومن دون أن تعطي إلى حكومات الكانتونات أي رغبة إضافية في الخضوع للحكومة الفدرالية، فإنها تجعل الانصياع لرغباتها أكثر طواعية بكثير.

من الضروري أن ندرس بعناية كبيرة التأثيرين المتناقضين اللذين وصفتهما توًّا، كي نفهم الوضع الحالي ونستشرف الوضع المستقبلي للبلد.

إذا ما انحصر اهتمامنا بواحد من هذين الاتجاهين، يذهب بنا الاعتقاد أن ظهور الديمقراطية في حكومات الكانتونات سيكون له تأثير فوري ونتيجة سهلة تتمثّل بتوسيع نطاق عمل الحكومة الفدرالية لجهة التشريع، وحصر الإدارة المعتادة للشؤون المحلية بين يديها؛ أي باختصار، تعديل عمل الميثاق برمته، باتجاه المركزية. أنا مقتنع، من جانبي، بأن مثل هذه الثورة ستظل تواجه فترة طويلة عقبات أكثر مما يمكننا أن نتصوّر. ولن تُظهر حكومات الكانتونات القائمة حاليًا رغبة أكبر بكثير من سابقاتها في حصول ثورة من هذا النوع، وستبذل قصارى جهدها لتجنّبها.

مع ذلك، أعتقد أنه على الرغم من هذه المقاومة، فإن الحكومة الفدرالية مقدرٌ لها أن تستحوذ يومًا بعد يوم على المزيد من النفوذ. فالظروف سوف تخدمها أكثر من القوانين. ربما لن تتزايد صلاحياتها بشكل واضح، لكنها سوف تستخدم هذه الصلاحيات على نحو مغاير وبصورة أكثر تواترًا. إنها ستحتل موقعًا أكبر على أرض الواقع، حتى لو بقيت في نفس الوضعية بما يعود لحقوقها القانونية. سوف يتنامى نفوذها من خلال تفسير الميثاق أكثر من تغييره، وستُحكِم قبضتها على سويسرا قبل أن تكون في وضعية قانونية تسمح لها بحكمها.

يمكننا أيضًا أن نتوقّع أن هؤلاء بالذات الذين كانوا حتى الآن من بين الأكثر اعتراضًا على توسّعها المنتظم سيرغبون في ذلك قريبًا، إما للهروب من الضغط المتواتر من قبل سلطة تكوّنت بشكل سيىء للغاية، أو لحماية أنفسهم من استبداد الحكومات المحلية الأقرب اليهم والأشد وطأة.

ما هو مؤكد هو أنه من الآن فصاعدًا، مهما كانت التعديلات التي ستطال نص الميثاق، فإن الدستور الفدرالي لسويسرا قد خضع للتغيير بالعمق وهو أمر لا رجوع عنه. لقد تغيّر الاتحاد في طبيعته، وأصبح شيئًا جديدًا في أوروبا؛ لقد حلّت محلّ سياسة الجمود والحياد، سياسةُ العمل. واكتسى وجود الاتحاد الطابع الوطني، بعد أن كان ذات منحى بلدي محلّي بحت. هذا الوجود سوف يحتاج إلى جهد أكبر، ويتعرّض أكثر للاهتزاز والتقلّب، لكنه وجود أكثر فعالية.

ألكسي دو توكفيل

عضو في الأكاديمية

فهرس عام

ن

هـ

و



هذا الكتاب

دراسة للمجتمع الأميركي في القرن التاسع عشر، يحث فيها المؤلف على الاعتبار بالتجربة الديمقراطية الأميركية في ذلك الوقت، في مقارنة مع الأحوال السياسية والاجتماعية التي كانت قائمة آنذاك في وطنه الأم، فرنسا. فهو يستعرض قضايا مثل الدين، والصحافة، والمال، والبنية الطبقية، والعنصرية، ودور الحكومة، والنظام القضائي، والدستور الأميركي، والحكومات المحلية (البلديات)، والتعليم، والمساواة الجندرية ...إلخ، ويركز بشكل أساسي على هيكل الحكومة والمؤسسات والأشكال المختلفة للجمعيات السياسية، وعلى المجتمع المدني، في سعي منه لشرح الطبيعة الحقيقية للحياة السياسية الأميركية، واختلافها البيّن عن الحياة السياسية في أوروبا عصره. وخلص إلى أن المجتمع الأميركي يتميز بخمس خصال أساسية: حب المساواة، وغياب التقاليد الموروثة (العائلة، الطبقة، الدين) التي تحدد علاقات بعضهم ببعض، والفردانية، واستبداد الأغلبية، والارتباط الحر.

المؤلف

ألكسي دو توكفيل (1805-1859)، مؤرخ ومنظر سياسي فرنسي، ومن أبرز الفلاسفة السياسيين في القرن التاسع عشر. بدأ حياته السياسية في عام 1839. انتُخب عضوًا في الجمعية التأسيسية لعام 1848 بعد سقوط ملكية يوليو . عُيّن وزيرًا للخارجيّة في عهد لويس نابليون (1848). كان عضوًا في اللجنة المكلفة صياغة الدستور الجديد للجمهورية الثانية (1848-1851). من مؤلفاته: **النظام القديم والثورة**.

المترجم

بسام حجار (1955-2009): شاعر، وصحافي، ومترجم لبناني. حاز الإجازة التعليمية في الفلسفة العامة من الجامعة اللبنانية. عمل في الصحافة الثقافية بدءًا من عام 1978، وكتب للعديد من الصحف اللبنانية والعربية. له مساهمات نقدية وأبحاث كثيرة. ترجم أكثر من 10 روايات. وله نحو 14 ديوانًا شعريًا، منها: **مشاغل رجل هادئ جدًا** (1980)؛ **صحبة الظلال** (1992)؛ **مهن القسوة** (1993)؛ **تفسير الرخام** (2007).

- فلسفة وفكر
- اقتصاد وتنمية
- لسانيات
- آداب وفنون
- تاريخ
- علم اجتماع وأنثروبولوجيا
- أديان ودراسات إسلامية
- علوم سياسية وعلاقات دولية



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

السعر: 40 دولارًا

ISBN 978-614-445-534-0

